مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES
الأهرام

تقرير
الاتجاهات الاقتصادية
الاستراتيجية

٢٠١٠

أوروبا في قلب الموجة الثانية من الأزمة
المالية والاقتصادية العالمية

القاهرة ٢٠١٠

تقرير
الاتجاهات الاقتصادية
الاستراتيجية ٢٠١٠

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية
السنة العاشرة – القاهرة – سبتمبر ٢٠١٠

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشىء عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هى : وحدة العلاقات الدولية – وحدة الدراسات المصرية – وحدة الدراسات العربية والإقليمية – وحدة الدراسات الاقتصادية – وحدة الدراسات الأمنية والاستراتيجية .
- **أهم مطبوعات المركز** :
  - التقرير السنوى:الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (سنوى منذ عام ٢٠٠٠).
  - سلسلة كراسات أستراتيجية (منذ عام ١٩٩٠).
  - الملف الاستراتيجيى (شهرى).
  - التقرير الاسترتيجيى العربى.
  - مختارات إيرانية.
  - المقالات والدراسات بجريدة الأهرام.
- ادارة المركز : مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – المبنى الجديد
تليفون : ٢٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٢٧٧٠٣٢٢٩



تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٠

رئيس التحرير

أحمد السيد النجار

القاهرة - ٢٠١٠

المتناظران فى باب رؤية :

أ . د . محمود عبد الفضيل | أ . د . حازم الببلاوى

المشاركون فى التقرير

(بالترتيب الأبجدى)

أحمد السيد النجار	أكرم حنا خليل	إلهامى الميرغنى
د . إيمان مرعى	باهر شوقى	أ . د . حسين عبد الله
رضا عيسى	أ . د . سلوى العنترى	سنية الفقى
محمد نور الدين		مصطفى البسيونى

باحثون مساعدون : شيماء متولى – عاصم أحمد زينهم – كرم أصلان

الملحق الإحصائى : عماد فرج – عاصم أحمد زينهم

المعلومات والإشراف الفنى

المستشار الفنى	سكرتير التحرير الفنى	الإخراج الفنى
السيد عزمى	حسنى إبراهيم	مصطفى علوان

وحدة المعلومات : طارق مجاهد – حازم محفوظ

السكرتارية الإدارية : نجوى نظمى – مريم سعد سامى

المحتويات

مقدمة :

عشرة أعوام مضت...

أحمد السيد النجار

عشرة أعوام مضت ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يتابع إصدار هذا التقرير السنوي بانتظام، منتصرا للحقيقة والعلم ومصلحة الوطن، كقيم حاكمة للأعمال البحثية التي تنشر في هذا التقرير منذ بدايته الكبيرة وحتى الآن. وكنت أتمنى لو أن الظروف مكنت إدارة المركز والأهرام بتعيين باحثين اقتصاديين منذ عام ٢٠٠٠ عندما بدأ العمل في هذا التقرير، لكنها لم تسمح بذلك حتى عام ٢٠٠٩، مما أوقع عبئا هائلا عليَّ شخصيا لدرجة أنه من بين ١٧٠ دراسة نشرت في التقرير على مدار أعداده العشرة التي صدرت، فإنني قدمت أو شاركت في ٧٣ دراسة منها، وهو ما لم أكن أتمنى أن يحدث.

وربما يكون صدور هذا العدد العاشر من تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مناسبة للذكريات بكل الشجن الذي يخلقه مرور أو اختلاف الزمن، علىٰ حد تعبير فيلسوف شعراء العامية (سيد حجاب)، ومناسبة أيضا لتذكر من ساهموا في التقرير والقضايا التي عالجها أو كشف النقاب عنها. وقد تعاقب أربعة من رؤساء مجالس الإدارة على الأهرام خلال عمر هذا التقرير، وأشهد أن أحدا منهم (حتى من اختلفت معه ومنعني من النشر في جريدة الأهرام لمدة التسعة أشهر الأخيرة من عهده بتعليمات شفوية تسلطية) لم يتدخل في عمل التقرير مطلقاً، لتبقى صناعة التقرير أمرا يخص مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وحده، في تأكيد على احترام مؤسسة الأهرام للصيغة التي تأسس المركز بناء عليها كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام. وصحيح أن إدارة المركز الذى ينهض على صيغة تحترم التنوع فى الأفكار والاتجاهات السياسية والأيديولوجية، لم تترك عاما إلا ودخلت معي في نقاشات سهلة وقصيرة أحيانا وشاقة وطويلة في أحيان أخرى من أجل إجراء بعض التعديلات وهو أمر طبيعى لأن التقرير يصدر باسم المركز، إلا أن التقرير كان يمر دائما ليخرج للقراء بالصورة التي تنتصر للحقيقة والعلم ومصلحة

الوطن، لأن تلك النقاشات كانت علمية، وحتى لو كانت هناك انحيازات سياسية وأيديولوجية لدى طرفي التفاوض، فإن الإطار المرجعي للنقاش كان العلم، وكانت المواقف السياسية والأيديولوجية تتراجع أمامه، ربما فيما عدا مرة واحدة، تفهمت فيها إصرار مدير المركز، على استبعاد مقدمة التقرير في عام ٢٠٠٣، وكانت بعنوان "هوس الاستحواذ"، وكانت دراسة نظرية لأحد المكونات القيمية للطبقات الحاكمة التي تتحول إلى جزء من تركيبتها النفسية، وكانت المشكلة أن الدراسة هي إدانة علمية، نظريا وتطبيقيا للرأسمالية في صيغتها الاحتكارية وبالذات لأحط أنماطها وهي الرأسمالية البيروقراطية الفاسدة. لكن تلك الدراسة المُستبعَدة صارت مشروعا لكتاب أخذ وقتا طويلا وشمل دراسة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، وربما يكون الأكثر أهمية في حياتي البحثية، وآمل أن يخرج للنور قبل نهاية العام الحالي.

وضمنت قواعد التحكيم للدراسات بعد إزالة أسماء كتابها من عليها، مستوى رفيع من النزاهة في التحكيم، أدى إلى حسن اختيار الدراسات بما يتوافق مع المستوى العلمي والتحليلي للتقرير. كما كفلت القواعد الصارمة للالتزام العلمي والزمني، والآليات الإدارية، صدور التقرير بشكل منضبط.

وشارك في صناعة هذا التقرير في الأعداد التي صدرت حتى الآن، عدد كبير من الباحثين من أجيال مختلفة لتحقيق التواصل بين هذه الأجيال بشكل مباشر في المجموعات البحثية لكل قسم من أقسام التقرير أو بشكل غير مباشر من خلال المشاركة العامة في التقرير بكل ما تنطوي عليه من تبادل الخبرات والرؤى عبر الأوراق. كما شارك فيه عدد من الباحثين من العراق وفلسطين والسودان، إلى جانب أشقائهم من مصر. وما زالت الدعوة مفتوحة للباحثين العرب للمشاركة في هذا التقرير.

وربما هي مناسبة لنتذكر بكل الإجلال والتقدير، ثمانية ممن شاركوا في التقرير أو أثروا فيه ورحلوا عن عالمنا: الأول هو معلم أجيال الاقتصاديين العرب الأستاذ الدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله، الذي رأيت كنوع من التكريم لمكانته ودوره التاريخي كأحد أكبر المفكرين الاقتصاديين في الوطن العربي والعالم وكمعلم للأجيال، أن يكون مستشارا للتقرير، ولم أكن أتصور، أن هذا العالم الاقتصادي الكبير، سوف يكون حريصا على القيام بدوره كمستشار فعلياً، لكنه كان معلما حقيقيا ورائعا في هذا الشأن، حيث كان لا يكتفي بمناقشة مشروع التقرير في كل عام وقراءة وتحكيم الدراسات المقدمة، بل كان يبادر بإصلاح الأخطاء اللغوية، باعتباره فقيها حقيقيا في لغة الضاد.

والثاني هو المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار (تطابق لقب العائلة بينه وبيني مجرد تشابه أسماء وليست هناك أية علاقة قرابة على الإطلاق). وهذا العالم الجليل كانت له مذكرة

في "تاريخ الفكر الاقتصادى" كنا ندرسها في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وكانت تتسم بمستوى علمي رفيع وبدرجة عالية من الموضوعية في تناول النظريات الاقتصادية المختلفة حتى تلك التي تتناقض مع خياراته الأيديولوجية والسياسية. واذكر أن الرجل وهو ليبرالى حقيقي ومعجون بعشق مصرنا العظيمة وعالمها العربي، وليس من الليبراليين المحدثين الذين يرتبط لديهم هذا الخيار بالهوس بالنموذج الأمريكي ... اذكر أنه دعاني لإلقاء محاضرة في جمعية "النداء الجديد" التي تُعد منبراً لليبرالية السياسية والاقتصادية، رغم علمه بأن خياراتي السياسية والأيديولوجية اشتراكية علمية وديمقراطية، لكن الحقيقة والعلم عندي قبل أي خيار سياسي أو أيديولوجي. وبعد انتهاء المحاضرة غمرني الرجل بتقدير هائل أمام جمهور الحاضرين رغم اختلاف انتماءاتنا السياسية والأيديولوجية، ليعطيني ويعطي الجميع درساً في تقدير الآخر وتقييمه انطلاقاً من المعايير العلمية الحقيقية.

والثالث هو الأستاذ الدكتور/ رمزي زكي، وهو عالم اقتصادي فذ وأحد رموز الفكر الاشتراكي المصري والعربي والعالمي، وهو لم يشارك في التقرير، بل لم أقابله شخصيا أبدا رغم أحاديثنا التليفونية العديدة وتبادل التقدير، لكنه من خلال أعماله البحثية الغزيرة والمنشورة، كان وسيظل أحد أهم علماء الاقتصاد في تاريخ هذه الأمة والعالم، بكل ما أسهم به من أطروحات وأفكار وتحليلات وتوصيات بشأن القضايا الاقتصادية الكبرى في مصر والدول النامية والعالم، وبكل ما تبناه من قيم عظمي وعلى رأسها العلم والعمل والعدالة والحرية، وهو بالتأكيد أحد أهم المؤثرين في دارسي علم الاقتصاد والباحثين فيه، وضمنهم غالبية من شاركوا في هذا التقرير.

والرابع هو المفكر الرائع الدكتور/ محمد السيد سعيد، الذي شارك كمستشار في التقرير لمدة عامين، لكنه باعتباره عالم سياسة، فضل أن يترك هذا الموقع للاقتصاديين في وقت مبكر كعادته في الترفع عن المناصب التي كان أكبر من كل ما تولاه منها.

والخامس هو أحد أكبر المصرفيين المصريين والعرب ومحافظ البنك المركزي المصري الأسبق، الأستاذ/ علي نجم، الذي شرفنا بالمشاركة في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧، برؤية حول القطاع المصرفي المصري بين العولمة والخصخصة، قبل أن توافيه المنية، وهو بهذه المشاركة أو بدونها أحد أهم المصرفيين في التاريخ المصرفي لمصر.

والسادس هو الأستاذ الدكتور/ سليمان المنذري من العراق الشقيق، وكان عالما متواضعا ودمث الخلق على نحو استثنائي، أو قل طيف من المودة والجمال. وقد شارك في التقرير منذ بداية إصداره وحتى رحل عن عالمنا، بعد أقل من عام على خضوع عراقنا الشقيق للاحتلال الاستعماري الأمريكي وتدمير الدولة العراقية، التي ربما لم يكن على وفاق تام مع نظامها السياسي، لكنه كان

وطنيا إلى أبعد الحدود وكان يتمزق وهو يرى بلاده العظيمة تحت أقدام المحتلين وشرذمة عملائهم، ولم يحتمل صدره المصاب بالحساسية والربو تلك الكارثة فراح يذوي سريعا ورحل في وادي النيل، وروحه تحلق في وادي الرافدين أو بلاد ما بين النهرين، أي عراقنا العظيم.

والسابع هو الأستاذ/ نزار سمك وهو باحث ومثقف حقيقي. شاركنا في العمل لأول مرة حينما قدم دراسته الأولى لتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١، وتكررت المشاركة، ولم يكن عمله الرصين والمبدع هو ما أدهشني، وإنما قدرته على التعامل بعقل منفتح يتأمل بعمق ما يطرح عليه ولديه شجاعة الاقتناع بما يطرحه الآخرون إذا وجده عقلانيا وعلميا وإنسانيا.. ببساطة لم يكن ممن يتخندقون في فكرتهم ويدافعون عنها بالحق والباطل، حيث كان يوفر دفاعاته كلها لإطاره المرجعي الحاكم من المبادىء والأخلاق والقيم الإنسانية، أما فيما يتعلق بوسائل تحقيقها فكان مرنا ومنفتحا بصورة آسرة. وكان يعشق عمله ورسالته في رعاية من أعطوا روحهم للفن بلا مقابل في قصور الثقافة في ربوع مصر. وهناك على مقربة من خشبة متهالكة لمسرح في بني سويف في مصر الوسطى، أُغلقت بوابات المسرح بيد الجهل وخسة الاستهانة بأرواح أنبل البشر، واندلع الحريق المشئوم في مسرح مغلق والتهمت النيران جسد نزار، مع كتيبة من أروع أبناء مصر ممن وهبوا روحهم لرعاية مثقفي الأقاليم وفنانيها.

والثامن هو الفنان الجميل الأستاذ/ حامد العويضي الذي أعد خطوط أغلفة التقرير منذ صدوره، وشارك في تصميم العديد من تلك الأغلفة، وكان دائما رائعا وبسيطا ومبدعا ومعبرا.

وهناك كتيبة أطال الله في أعمارها ممن شاركوا في التقرير في مختلف المواقع، وفي المقدمة يأتي المفكر الكبير/ السيد يسين مستشار التقرير ومستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، والمدير السابق للمركز والمؤسس الحقيقي له والأب الروحي لكل خبرائه وباحثيه. ورغم أنه عالم اجتماع سياسي، إلا أنه لم يتوان عن تقديم العون والأفكار اللامعة بشأن بنية التقرير والدراسات التي يجب أن يتضمنها.

كما شاركنا الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي برؤية في تقرير ٢٠٠١، قبل أن يشاركنا كمستشار علمي رائع للتقرير منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وحتى الآن. وشاركنا الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق كمستشار للتقرير بدءً من تقرير عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحتى الآن، مُقدما نموذجا للمستشار العلمي الرصين والموضوعي. كما شاركنا الأستاذ الدكتور/ طه عبد العليم خلال الثلاثة أعوام الأولى من عمل التقرير كمستشار له، وأكد دائما على أن العلم هو الفيصل في قبول الأعمال البحثية التي تنشر في التقرير، حتى لو كان يختلف معها سياسياً وأيديولوجياً.

أما باقي كتيبة المشاركين بالدراسات في التقرير والذين شاركوا جميعا في صناعة الصورة الناصعة لهذا التقرير فمنهم من ينتمي إلى جيل الرواد مثل الدكتور/ فاروق الباز، والدكتور/ مصطفى السعيد، والسفير/ جمال الدين البيومي، والسفير الدكتور/ محسن خليل (العراق)، والدكتور/ حسين عبد الله، والدكتور أشرف البيومي، والدكتور/محمد عبد الفتاح القصاص، والسفير/ سعد الفرارجي، والدكتور/ محمد رؤوف حامد، والدكتورة/ محيا زيتون، والدكتور/ محمد عطية سالم، والدكتور/ نادر نور الدين.

ومنهم من ينتمي إلى جيل الوسط مثل الأستاذة الدكتورة/ سلوى العنتري، والأستاذ/ محمد نور الدين، والأستاذ الدكتور/ جمال عبد الجواد، والأستاذ الدكتور/ إبراهيم السوري (السودان)، والأستاذ الدكتور/ سالم توفيق النجفي (العراق)، والأستاذ/ ضياء رشوان، والأستاذة الدكتورة/ أماني مسعود، والأستاذ/ إلهامي الميرغني، والأستاذ/ عمرو كمال حمودة، والأستاذة/ عزة علي، والأستاذ/ حسن حجازي.

ومنهم من ينتمي إلى جيل الشباب مثل الأستاذ/ هانيء رسلان، والدكتور/ أحمد إبراهيم محمود، والأستاذ/ باهر شوقي، والأستاذ/ نواف أبو شمالة (فلسطين)، والدكتورة/ هناء عبيد، والأستاذ/ معتز سلامة، والأستاذ/ سعيد عكاشة، والأستاذ/ محمود فتح الله، والأستاذ/ محمد فايز فرحات، والأستاذ/ محمد النجار، والأستاذة/ نهلة السباعي، والأستاذ/ أحمد ناجي، والدكتورة/ دينا شحاتة، والأستاذ/ عادل صبري، والأستاذ/ عمرو خفاجي، والأستاذ/ صبحي عسيلة، والأستاذ/ الحسن حسين راتب، والأستاذة/ سنية الفقي، والأستاذ/ يسري العزباوي، والدكتورة/ إيمان مرعي، والأستاذ/ ممدوح الولي، والأستاذ/ كريم القاضي، والأستاذ/ محمد عز العرب، والأستاذة/ هند مهيار الشوربجي، والأستاذ/ مصطفي البسيوني، والأستاذ/ أكرم حنا، والأستاذ/ اكرم ألفي، والأستاذ/ أحمد عادل هاشم، والأستاذ/ رضا محمد هلال، والأستاذ/ جميل عبد الواحد.

ومعهم عدد من معدي الملحق الإحصائي مثل الأستاذ/ عبد التواب أحمد جيرة، والأستاذ/ محمد صلاح، والدكتور/ علي إسماعيل، والأستاذة هند مهيار الشوربجي.

ومعهم عدد من الباحثين المساعدين مثل الأستاذ/ حسين عزيز المصري، والأستاذ/ كرم عبد العزيز أصلان، والأستاذة/ مي قابيل، والأستاذ/ أحمد الشربيني، والأستاذة/ سنية الفقي، والأستاذ/ عاصم أحمد.

ومع هذه الكتيبة، هناك المستشار الفني الأستاذ/ السيد عزمي الذي صمم أغلب أغلفة التقرير وتابع عملية إنجاز طباعته، وسكرتير التحرير الفني الأستاذ/ حسني إبراهيم الذي يصمم

الإخراج الداخلي للتقرير، والأستاذ/مصطفي علوان في الإخراج الفني. ومن وراء الكواليس كانت هناك مساندة قوية من الزملاء الأستاذة الراحلة/ ثريا حميدة، والأستاذة/ مارسيل حنا، والأستاذ/طارق مجاهد، والأستاذ/ حازم محفوظ في مكتبة المركز بتوفير المراجع الضرورية. ومن وراء الجميع، كانت السكرتارية الإدارية ممثلة في الأستاذة/ سرية نوفل، والأستاذة/ مها هاشم، والأستاذة/ نجوى نظمى والأستاذة/ مريم سامي، حاضرة بكفاءة لتسهيل كل الأعمال الإدارية المتعلقة بالتقرير. وهناك أيضا الأستاذ/ على شام الذى قام بالتدقيق اللغوى لإعداد التقارير السابقة والأستاذ/ ماهر الشيال الذى قام بالتدقيق اللغوى لهذا العدد من التقرير.

وقد حاول التقرير إبراز الرؤى المختلفة حول القضايا التي يوجد خلاف بشأنها بين المفكرين والباحثين، من خلال باب "رؤية"، للمساهمة في تطوير التفاعل حول هذه القضايا داخل النخبة الثقافية إما للوصول إلى توافق عام بشأنها، أو لإبراز الجوانب المختلفة لكل رؤية وما ينطوي عليه الأخذ بها من ميزات ومحاذير حتى يكون عائد وتكلفة كل اختيار مبني على رؤية محددة، واضحين تماما أمام صانعي القرار وأمام النخبة الثقافية والمهتمين بصفة عامة.

كذلك تعامل التقرير مع مبدأ ديموقراطية البحث العلمي بين المشاركين فيه ، كمبدأ مقدس لتكريس قيمة الحرية والتنوع في الأفكار والرؤى، مع جعل التفاعل الديموقراطي بينها عبر التقرير وخلال فترة إعداده، عنصرا مؤثرا في تطوير الجدل العام حول هذه الرؤى.

ومنذ العدد الأول أثار التقرير أو طرح العديد من القضايا، مثل تضارب البيانات الرسمية بصورة فظة، وقضية الفساد في مصر والبلدان العربية وكيفية منعه ومكافحته بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات مكافحته وجعلها مستقلة تماما، بالذات عن السلطة التنفيذية. وسياسات التحرير أو "الإصلاح" الاقتصادي وقضية الخصخصة ومدى ضرورتها أو ملائمتها لظروف الاقتصادات العربية وفي القلب منها الاقتصاد المصري، والفساد الذي انطوى عليه تنفيذ برنامج الخصخصة فى بعض الأحيان. كما أثار التقرير قضية الاختلالات في الجهاز المصرفي والفساد فيه منذ العدد الأول للتقرير الصادر في يناير ٢٠٠١، وحدد تصورا لإصلاح هذا القطاع وتطويره، كما تابع التقرير في أعداد لاحقة التطورات التي جرت في هذا القطاع الحيوي ومحاولات إصلاحه. كما كان التقرير سباقاً في تناول قضية الأجور وضرورات تغيير الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور بأسره، أو يمكن القول أن التقرير حول هذه القضية من العناوين العامة التي تطلقها بعض التيارات السياسية حول ربط الأجر بالأسعار، إلى دراسة علمية تحليلية ونقدية لنظام الأجور الراهن بكل عيوبه، وكيفية إصلاحه وآليات تمويل هذا الإصلاح، ليقدم للمجتمع وللنخبة الثقافية والنقابية ما يمكن تسميته بالبديل الذي يمكن العمل على تحقيقه وينتصر لقيمة العدالة في توزيع

القيمة المضافة أو فائض القيمة الذي تم خلقه في العملية الإنتاجية، بين أرباب العمل والعاملين لديهم.

كما تناول التقرير قضية عدالة توزيع الدخل والعوامل المؤثرة فيها مثل نظم الأجور والضرائب والدعم والتحويلات، طارحا تصوره حول ضرورات وآليات تحسين توزيع الدخل، كأساس للاستقرار الاجتماعي الحقيقي القائم على التراضي وليس على السيطرة البوليسية المعادية لحقوق الإنسان وحرياته. كما تناول التقرير ظاهرة البطالة في مصر وباقي الوطن العربي وطرح تصورات علمية وعملية لحل هذه الأزمة التي جعلت من الدول العربية المنطقة الأولى المصابة بالبطالة في العالم. كما تناول التقرير، قضية الفقر وأسبابه وعلاقته بالعديد من الظواهر الاقتصادية-الاجتماعية مثل البطالة والنمو والاستثمار، وسبل القضاء على هذا الفقر في مصر وباقي البلدان العربية.

كما تعرض التقرير بشكل دوري لمؤشرات أداء الاقتصاد المصري وباقي الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي واقتصادات الدول والمناطق الكبرى في العالم، وكان تناول وضع الاقتصاد الدولي ومعدلات نموه ومعدلات التضخم السائدة فيه، ومعدلات البطالة العالمية، وتطور التجارة السلعية والخدمية، وحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة... كان هذا التناول يتم من منظور تأثيره هو والتطورات التي يشهدها، على الاقتصاد المصري وباقي الاقتصادات العربية. وركز التقرير بصفة خاصة على الأزمات التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والانفجار الهائل لفساد عصبة المديرين التنفيذين أو البيروقراطية الرأسمالية التقليدية في الشركات الأمريكية والذي أسقط شركات عملاقة مثل "إنرون" و"وورلد كوم" في الولايات المتحدة والذي لم يكن يتصوره أحد. كما قدم التقرير قراءة تحليلية للنمو الاقتصادي العالمي في سنوات النمو القوي من عام ٢٠٠٣ حتى انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، وكان موقف التقرير منذ عام ٢٠٠٥ أن الأسس التي ينهض عليها هذا النمو هشة للغاية وقابلة للانكسار، وقائمة على التوسع المالي والأنشطة المضاربية والإفراط في الإقراض بلا ضمانات حقيقية، وتدني أسعار الفائدة بصورة تنذر بوضوح أن معدلات الربح تتراجع في اقتصادات تتجه للتباطؤ والركود. وكان موقف التقرير في يناير ٢٠٠٨ وقبل أكثر من ثمانية أشهر من انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، أشار تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨، الصادر في يناير ٢٠٠٨، في المقدمة في صـ ٢ من ذلك التقرير، إلى"أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٧، كان قويا (وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي)، إلا أنه ظل مبنيا على أسس هشة ترجح احتمالات انكسار هذه الموجة من النمو التي تعد الأعلى منذ ٣٠ عاما". وأشارت المقدمة في موضع آخر (صـ٣)، إلى أن "هذا التقرير قد حذر في أعداد سابقة من هشاشة أسس النمو المبني على التوسع غير المحسوب في إقراض المستهلكين

لتمويل الطلب على المساكن والسلع المعمرة في الولايات المتحدة لأنه إذا حدث أي عجز عن السداد فإن الأمر يتحول لكارثة على المؤسسات المالية المقرضة ويهز استقرار النظام المالي والاقتصاد العيني نفسه". وتابع التقرير، التطورات المهمة في البيئة الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وتأثير التطورات فيها وفي البرامج التي تطرحها أو تفرضها على الدول النامية وبالذات المدينة منها، على مسار التنمية الاقتصادية- الاجتماعية في تلك البلدان.

وتعرض التقرير بالعرض والتحليل وتقديم التوصيات لقضية المياه في المنطقة العربية التي تعد منطقة العطش الأولى في العالم في ظل التدني الشديد لمتوسط نصيب الفرد من المياه. وركز التقرير بصفة خاصة على المياه المشتركة بين العرب ودول الجوار الجغرافي بالذات في أحواض النيل والفرات ودجلة. كما ركز على موقع المياه في الصراع العربي- الصهيوني على مياه نهر الأردن وروافده وعلى مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية لفلسطين المحتلة.

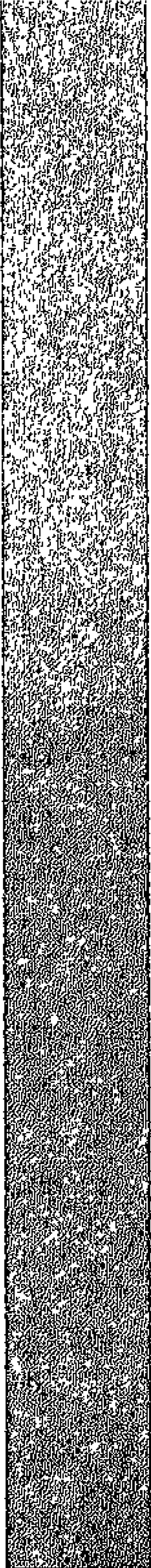
وقدم التقرير عددا من الدراسات حول الزراعة والاكتفاء الغذائي في البلدان العربية، طارحا توصياته بشأن تطوير هذا القطاع ورفع مستوى الاكتفاء من المحاصيل الغذائية الأساسية، وبناء استراتيجيات حاكمة لتحديد التركيب المحصولي بصورة متوافقة مع الاحتياجات الاجتماعية وبالتوافق مع قواعد التنافس بين المحاصيل المختلفة، وكيفية مواجهة عمليات التلاعب في أسواق الحبوب الدولية التي تستهدف دائما إجهاض برامج تطوير الاكتفاء الذاتي في البلدان العربية

كما تابع التقرير القضايا الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني. كما تناول أوضاع الاقتصاد الصهيوني نفسه باعتباره الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة للكيان الصهيوني، لحفز الدول العربية على تطوير اقتصاداتها كآلية رئيسية لتعزيز عناصر قوتها مقابل هذا الكيان. كما تناول قضايا مهمة مثل المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني وللدول التي تدعم سياساته الاستعمارية العدوانية. كما تابع التقرير أوضاع الاقتصاد العراقي في ظل الحصار، ثم في ظل الاحتلال الاستعماري الأمريكي الإجرامي لهذا البلد العربي الكبير والذي تعرض لتدمير مروع في بنيته الاقتصادية والصناعية والأساسية. وتناول التقرير أيضا، التطورات في بعض الاقتصادات العربية مثل الاقتصاد الجزائري على ضوء تطورات حالة الأمن في ذلك البلد العربي الكبير. كما تناول التقرير التطورات في أسعار وأسواق النفط، ودور العوامل الحقيقية والمضاربات والقوى الرئيسية المهيمنة على أسواق النفط، في تحريك تلك الأسواق على كافة الأصعدة، وذلك على ضوء حقيقة أن النفط والغاز هما أهم موردين طبيعيين يملكهما العرب ويشكلان عماد الصادرات العربية والممول الرئيسي للموازنات العامة في مجموع الدول العربية.

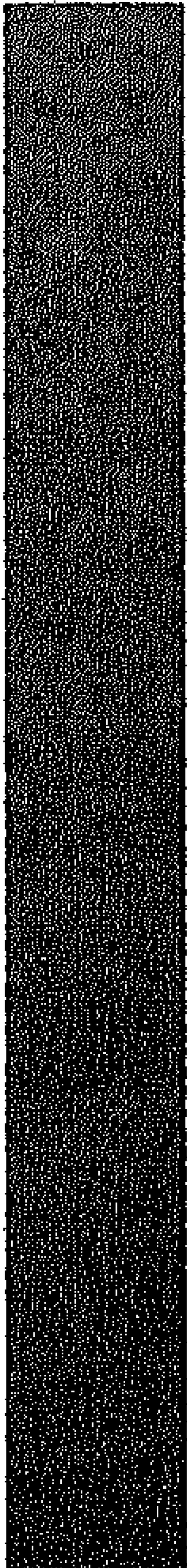
كما تناول التقرير، تأثيرات التطورات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية، وتأثيرات حالات الطوارىء والكوارث الطبيعية، على الاقتصاد في العديد من البلدان وبالذات بلدان الجوار الجغرافي للعرب. وتابع التقرير قضية نزوح الأموال العربية إلى خارج بلدان الوطن العربي وخروجها من معادلة تحقيق التنمية العربية. كما تناول في دراسات تفصيلية، واقع وتطورات بعض الاقتصادات الأكثر أهمية وتأثيرا على الاقتصاد العالمي مثل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني والاقتصاد الأوروبي، واقتصادات روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا المتحولة للرأسمالية، واقتصادات دول أمريكا اللاتينية التي يحكمها اليسار الذي تمكن من إخراجها من تباطؤها الطويل الأجل. كما أولى التقرير عناية كبرى لقضية البحث والتطوير العلميين والتطور التقني أو التكنولوجي، باعتبار أن الجانب الأكبر من تطور إنتاجية العمل ورأس المال، وجانب مهم من النمو الاقتصادي، يعود إلى التحديثات التقنية الناتجة عن البحوث العلمية. وتناول التقرير عددا آخرا من الدراسات حول أهم القضايا الاستراتيجية المصرية والعربية والدولية، والتي يسهل حصرها بالرجوع إلى الأعداد العشرة التي صدرت من هذا التقرير.

مضت عشرة أعوام من النجاح، تجعل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فخورا بهذا التقرير التحليلي والنقدي السنوي والذي يقدم أيضا قاعدة إحصائية مهمة، ونقدا علميا للإحصاءات الرسمية غير الدقيقة، والذي لا يوجد تقرير مناظر له على الصعيد العربي، حيث أن التقارير العربية الشاملة أو القطاعية، إما أنها إحصائية، أو تقدم عرضا مسالما حتى لا تُغضب أي حكومة عربية... مضت عشرة أعوام تجعلني أشعر شخصيا بالفخر بهذا الإصدار، وبالامتنان لكل من أسهموا في نجاحه واستمرار صدوره بشكل منتظم زمنيا ودقيق ورائع علميا، وملتزم قيمياً. وأتمنى أن يستمر في تطور من عام لآخر سواء في وجودي أو في وجود قيادة أخرى، ليظل دائما معبرا عن قيم الحقيقة والعلم ومصلحة الوطن كأسس للدراسات التي تُنشر فيه، وليظل منتصرا لقيم العدل والحرية والكفاءة والحقوق الاقتصادية للإنسان والتحديث العلمي والتقني والتنوير والتضامن الاقتصادي - الاجتماعي.

رئيس التحرير



رؤيـــــــــة



رؤيـــــة (١):

الأزمة المالية العالمية ومستقبل الرأسمالية

أ. د. محمود عبد الفضيل (*)

- ١ -

كانت الأزمة المالية العالمية التى ألمت بالاقتصاد العالمي فى خريف ٢٠٠٨ لم تكن مفاجأة لعدد كبير من المراقبين حيث كان لها مؤشرات ومقدمات منذ الأزمة الأسيوية قبلها بعشرة أعوام (١٩٩٧/١٩٩٨)، نتيجة اتساع نطاق العولمة وبصفة خاصة نمط **العولمة المالية السائد**، الذى أدى إلى التغير فى تركيبة الرأسمالية وأجنحتها المختلفة. ولا شك أن تلك الأزمة هى أخطر أزمة مرت على الاقتصاد الرأسمالى منذ الكساد الكبير (١٩٢٩/١٩٣٠)، إذ أن الأزمة الراهنة تختلف عن أزمة الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الماضى فى كونها ذات تداعيات مؤسسية هامة. لكي يمكن لمسيرة الرأسمالية أن تتواصل.

وتعود جذور الأزمة إلى فكرة الريجانية فى الولايات المتحدة الأمريكية والتاتشرية فى بريطانيا حيث نتج عن هذين النظامين نقلة هامة فى أسلوب أداء الرأسمالية من حيث فك القيود والضوابط أو ما سُمّى فى تلك الفترة بـ De-regulation. وبالتالى كانت مسيرة **العولمة المالية** فى ظل انعدام الضوابط وسياسة "**السماوات المفتوحة**" والمدخرات بلا حدود بمثابة مقدمات ضرورية لطغيان **الميل الحدى للمضاربة** على الأصول المالية والأصول العقارية. ورافق ذلك دخول القطاع المصرفى ومؤسسات الإقراض على الخط لتغذية تلك الموجة من المضاربات دون الاعتداد بقواعد السلامة والأمان. وكل هذا كان يتم تحت ما أسماه منظرو الاقتصاد المالى بالابتكارات المالية الجديدة (Financial Innovation). وهو شعار براق يُخفي وراءه مخاطر كبيرة ساعدت **عربة العولمة الطائشة** على أن تسير بلا فرامل على طريق ملىء بالمنحنيات والمتعرجات. كما ساعد ظهور تلك الأدوات الجديدة على تضليل المتعاملين فى الأسواق المالية والعقارية وتوريطهم فى تلك الموجة الجديدة من المضاربات.

(*) أستاذ الاقتصاد فى جامعة القاهرة.

ولعل كل هذا الذى حدث كان يعبر عن سيطرة **الجناح المالى** فى تركيبة الرأسمالية المعاصرة (رأسمالية الربع الأخير من القرن العشرين) على حساب جناحى الرأسمالية الصناعى والتجارى اللتان قادتا مسيرة الرأسمالية الحديثة منذ القرن السادس عشر. تلك الأجنحة التى كانت ترتكز إلى منجزات العلم والتكنولوجيا وتطوير الإنتاجية، أى الإنجاز فى ميدان الاقتصاد الحقيقي. وهذا يفسر الدور الذى بدأ يلعبه وول ستريت فى نيويورك العاصمة المالية للولايات المتحدة الأمريكية. حيث كان يقود حركة الأموال والأعمال مؤسسات عملاقة مثل بنك ليمان برازرز (Lehman Brothers) ومؤسسة ميريل لينش (Myrel Lynch)، وغيرها من المؤسسات الهامة.

- ٢ -

ولعل من أهم الآليات التى ساعدت على هذا الجموح الذى أدى إلى الكارثة وسقوط الأصنام فى وول ستريت هو التعامل بأدوات وصكوك مالية عالية المخاطر مثل المشتقات المالية (Derivatives). والسندات الخردة (Junk Bonds) مما أدى إلى أن سال لُعاب فئات كبيرة من كبار وصغار المدخرين والمغامرين الذين بدأوا يدخلون اللعبة. ولعل من أهم الآليات التى أدت وساعدت على تضخم القروض والالتزامات عند كلا الطرفين: القطاع المصرفي والمؤسسات المالية من ناحية، والمتعاملين والمستثمرين من ناحية أخرى. هو غياب الضوابط إذ تم **التوسع فى الإقراض** من جانب البنوك والمؤسسات المالية دون الاعتداد بقواعد السلامة والأمان، حيث كان هناك ما يسمى **نسبة الرافعة** (Gearing Ratio) أي نسبة الالتزامات إلى رأس المال وحقوق الملكية التى تجاوزت قبل حدوث الأزمة ٢٠ أو ٥٠ مرة، بينما النسب الآمنة من المفترض ألا تتجاوز فى أسوأ الأحوال ٣ : ١ أو ٥ : ١. وعلى الجانب الآخر، كان صغار وكبار المدخرين والمتعاملين يقومون بالاقتراض بشراهة دون مراعاة قدرتهم المستقبلية على الدفع وخدمة الدين، وبتشجيع من تلك المؤسسات المالية، وخاصة فى مجال **الرهن العقاري**.

وقد أدى هذا تدريجيا إلى وجود **انفصامية متزايدة** بين الاقتصاد الحقيقي (Real Economy)، حيث الإنتاج المادى فى الزراعة والصناعة والخدمات ، وبين الاقتصاد المالي والعقاري الذي توسع بشكل مفرط منذ بداية التسعينات فى القرن العشرين. وبينما كان الحال فى الماضي، فى ظل المسيرة الأولى للرأسمالية، هو وجود علاقة موضوعية (نسبة وتناسب) بين القطاع الحقيقي، من ناحية وبين الأنشطة التجارية والمالية من ناحية أخرى . .

كان من المؤكد أن تلك الانفصامية المتزايدة على مدار الزمن سوف تنفجر عند نقطة معينة فى المستقبل، وهذا ما حدث بالفعل فى خريف عام ٢٠٠٨ وإن كان قد تأخر قليلا !

كل هذا أدى إلى السقوط المدوي للنظام المالي العالمي فى كافة بورصات العالم مما أدى إلى خسائر فى القيمة السوقية بآلاف المليارات من الدولارات الأمريكية ، ودخلت معظم المصارف الكبرى والمؤسسات المالية فى نفق مظلم ، بل وصول بعضها إلى حد الإفلاس لولا تدخل الدولة وضخ التريليونات من الدولارات لإنقاذ تلك المؤسسات . ولم ينج من تلك الأزمة أى مؤسسة مالية كبرى ، فقد ترنحت بنوك عملاقة تحت وطأة الأزمة مثل سيتي جروب (Citi Group) وبنك أوف أمريكا (Bank of America) فى الولايات المتحدة وباركليز بنك (Barclays Bank) فى بريطانيا ومؤسسات أخرى ذات سمعة عالية فى أسواق المال

والأعمال. هذا ناهيك عن سقوط الأوثان فى وول ستريت مثل إفلاس ليمان برازرز (Lehman Brothers) والاستحواذ على ميريل لينش (Myrel Lynch) خاصة ليمان برازرز الذى لم ينهار فى ظل أزمة الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الماضى بينما سقط تماما تحت وطأة الأزمة المالية الأخيرة.

وفى عالمنا العربي تأثرت كل بورصات الأسواق المالية فى كافة البلدان العربية، وفقدت فى أيام قليلة أكثر من نصف قيمتها السوقية نتيجة درجة العولمة العالية فى تلك الأسواق خاصة الأسواق الخليجية . كما تأثرت بعض المصارف فى بلدان الخليج بالأزمة المالية العالمية واضطرت الحكومات أن تتدخل لمنع الانهيارات المحتملة.

- ٣ -

لم تتوقف تداعيات الأزمة على القطاع المالي والعقاري فى الولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الأوروبية والآسيوية بل امتد وبشكل قوي إلى **القطاع الحقيقي** وأدت إلى مشاكل وصعوبات فى فروع معينة فى الإنتاج وبصفة خاصة صناعة السيارات. حيث أدت الأزمة إلى انهيار الطلب على تلك السلع من ناحية وإلى جفاف التمويل المصرفي وخطوط الائتمان المقدمة لتلك الشركات والمصانع من ناحية أخرى. وقد أدى هذا بدوره إلى تسريح مئات الآلاف من العمال وانهيار دخولهم ومستويات معيشتهم مما أدى إلى اتساع نطاق البطالة وحدوث أزمة هامة فى **القطاع الاجتماعي**. وبالتالى من الخطأ النظر لهذه الأزمة على أنها أزمة " ذات طبيعة مالية " فقط بل هى أزمة متعددة الأبعاد: اقتصادية واجتماعية ومعنوية. وبالتالى فهى أزمة جامعة تكشف تناقضات النظام الرأسمالي العالمي فى طوره الجديد، وأهمها ذلك التناقض الكبير بين ما هو **عينى ملموس** وبين ما هو مالي أو وهمي يخضع لظاهرة خداع البصر.

- ٤ -

لعل من أهم تداعيات تلك الأزمة بالنسبة لمستقبل الرأسمالية، أنها ليست أزمة ترميم بنية الرأسمالية كما حدث فى أعقاب الكساد الكبير عام ١٩٣٠، فى ظل **السياسات الكينزية**. التى تم تطبيقها فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة الأمريكية تحت ما سمى "بالنيوديل" (**New Deal**) فى ظل الرئيس روزفلت، وأدت إلى استعادة الرأسمالية لحيويتها، بعد الحرب العالمية الثانية، ووصولها إلى نوع من "التوظف الكامل". وقبل انتشار العولمة على هذا النحو المخيف.

ولكن الجديد فى الأمر أنه فى ظل التطورات الأخيرة التى ألمت **برأسمالية القرن الواحد والعشرين**، أن التداعيات ستكون هذه المرة بعيدة المدى وليست مجرد عملية ترميم وإعادة الأمور إلى سابق عهدها. ولعل أهم تلك التداعيات - فى تقديري - هي:

١- سقوط "توافق واشنطن" الذي تم التغني به طوال العقدين الأخيرين حول حرية الأسواق والخصخصة وتراجع دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وكان بمثابة **مانيفيستو لليبرالية الجديدة فى** معظم بلاد العالم المتقدم والنامي على السواء. إذ أصبح الأمر يستدعى إعادة النظر فى عناصر هذا التوافق والخروج بتوصيات جديدة حول السياسات البديلة التى تحد من سطوة تلك الليبرالية الجامحة والمؤسسات المالية **التى تعيث فى الأرض فساداً** وتؤدى إلى تدمير مقومات الاقتصاد الحقيقي وتهز استقرار الاقتصاد الاجتماعى فى بلدان العالم المتقدم والبلدان الآخذة فى النمو على السواء. وفى هذا الإطار، تم كتابة العديد

من المقالات حول هذه القضية وأهمها المقالة المشهورة للأستاذ الأمريكي (التركي الأصل) "**داني رودريك**" **بعنوان** "Bye Bye Washington Consensus" (وداعا لتوافق واشنطن).

٢- تراجع هيمنة **الجناح المالي** فى تركيبة الرأسمالية المعاصرة، وهو الجناح الذى كانت تخضع لمتطلباته وقوانينه الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى معظم دول العالم، وبالتالى يمكن استعادة بعض التوازن بين ما هو "مالي" وما هو "إنتاجى" على نحو ما نشهده فى التجربة الآسيوية.

٣- إعادة الاعتبار لدور الدولة فى وضع الضوابط والقيود على أداء الأسواق والمؤسسات المالية، وإعلان نهاية الريجانية والتاتشرية، على نحو ما اعترف به **آلان جرينسبان** (الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالى فى الولايات المتحدة الأمريكية) فى شهادته أمام الكونجرس فى أعقاب الأزمة المالية ، الأمر الذى قد يؤدى إلى استعادة الرشد المفقود فى أداء النظام الرأسمالى منذ عقدين.

٤- إعادة الهيكلة والترتيب (Re-Ordering) بين المراكز الرأسمالية الرئيسية فى النظام الرأسمالي العالمي ، وبصفة خاصة أن عملية إعادة الترتيب هذه فى أعقاب الأزمة سوف تؤدى إلى ضعف هيمنة وول ستريت والولايات المتحدة الأمريكية على مجمل مسيرة الرأسمالية العالمية وبروز أدوار هامة للمراكز الآسيوية الصاعدة فى بنية النظام الرأسمالى العالمي، وخاصة اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند، وكذلك الاقتصاد الأوروبي (منطقة اليورو) رغم تعرضه فى الفترة الأخيرة لنكسة نتيجة **أزمة اليونان** والبرتغال وأسبانيا وايرلندا. ولكن قوة الاقتصاد الألماني، وهو اقتصاد محورى فى منطقة اليورو، سيظل الضمانة لاستعادة أوروبا لوضعها التنافسى فى مقابل الولايات المتحدة.

وعلى صعيد آخر فإن صعود مجموعة البلدان العشرين (G20) التي تلعب منذ الأزمة دورا متزايدا لإعادة هيكلة النظام الرأسمالي العالمي ووضع حد لسيطرة مجموعة الثمانية (G8) على مقدرات الاقتصاد العالمي، حيث تحاول مجموعة العشرين إنهاء سيطرة أمريكا وأوروبا على إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تمخضت عنه الاجتماعات الأخيرة لمجموعة العشرين ، فى مدينة هانتسفيل الكندية فى نهاية يونيو ٢٠١٠، التي تضم طليعة البلدان النامية ذات العضلات الاقتصادية: الهند والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا .

وفى نفس السياق، رصدت منظمة التعاون الاقتصادي والإنماء الأوروبية(OECD) فى دراستين أن الشركات الأوروبية لم تعد فى الطليعة دوليا على صعيد الابتكار وتطوير منتجات جديدة أو تحديثها ، وأن التحول البنيوي فى اقتصاد العالم يجعل دول الجنوب الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل تتجاوز دول الشمال عام ٢٠٣٠ وتحقق أكثر من نصف الناتج العالمي. [1]

من الواضح إذن أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة ليست مجرد أزمة من الأزمات الدورية " Business Cycles" التي يمر بها النظام الرأسمالي من وقت لآخر وإنما يدل على أنها أزمة عميقة الجذور فى بنية النظام الرأسمالي. فكما أشار البروفيسور بيتر دركر Peter Druker منذ عدة سنوات إلى أن دورة الأموال والعملات أصبحت دورة مستقلة عن دورة الإنتاج والتجارة الحقيقية كما سبق أن أشرنا . وقد أدى هذا

---

[1] انظر الصفحة الاقتصادية – جريدة الحياة – العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤.

بدوره إلى اتساع حركة الأموال الساخنة (أو الجوالة) كما أفصحت التحقيقات الجنائية التى تمت فى وول ستريت بعد الأزمة المالية إلى أن هناك قدرا كبيرا من التدليس فى معاملات السماسرة وصناديق توريق الأموال وصناديق التحوط Hedge Funds فى ظل غياب أدوات الضبط الاقتصادي.

– ٥ –

تعانى **رأسمالية القرن الواحد والعشرين** من تناقض رئيسي أشار إليه البروفيسور بول كروجمان Paul Krugman (الحائز على جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية) فى مقال حديث نشره فى مجلة الشئون الخارجية الأمريكية (Foreign Affairs) تحت عنوان "**هل أصبحت الرأسمالية الحديثة منتجة أكثر مما ينبغى؟**" وذلك فى ظل التقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إذ يشير المقال إلى أن التطورات التكنولوجية الحديثة فى مجالي الإنتاج والتطورات الاجتماعية فى مجال التوزيع, بما فى ذلك تراجع " دولة الرفاه " قد تعيد الاعتبار من جديد لنظريات " فيض الإنتاج " (Global Glut) التى سادت فى فترة ما بين الحربين . والتى شكلت أحد التفسيرات الأساسية للكساد الكبير الذى حدث عام ١٩٢٩ . ويمكن صياغة المقولة لكروجمان على النحو التالى : أنه فى ظل الطفرة التكنولوجية الحادثة والتوسع الهائل فى إمكانات إنتاج السلع والخدمات المتنوع فى العالم الرأسمالى المتقدم من ناحية ومع ما يرافقها من تقلص فرص التوظف وارتفاع معدلات البطالة بشكل دائم من ناحية أخرى, فإن " قصور الطلب " فى الأسواق المحلية والعالمية قد يؤدي إلى ظهور "فيض الإنتاج" الذى لا يقابله طلب فعال, وبالتالى يدفع بالاقتصاد العالمي إلى الركود والكساد.

وهكذا نجد مرة أخرى أن التطور الرأسمالي الحديث يدحض "قانون ساي للأسواق" (Say's Law) نظرا لأن "العرض" لا يخلق الطلب المقابل له بشكل أوتوماتيكي بما يحقق التوازن على المستوى الكلى. ولعل دارسي علم الاقتصاد يعلمون جيدا أن بطلان مفعول "قانون ساى للأسواق" هو الذى أدى لصعود "الفكر الكينزى" ونظريات تدخل الدولة لتنشيط الطلب الفعال. وبالتالى الحد من الميل نحو الركود والأزمات الاقتصادية الناتجة عن قصور حجم الطلب الكلي.

وهكذا فقد يكون أحد أهم منجزات التكنولوجيا فى ظل التطور الرأسمالي الحديث هو تعظيم القدرة على الإنتاج الوفير والسريع, وذلك إنجاز مهم لا مراء فيه, فى جبهة الإنتاج. ولكن التناقض الرئيسي الذى سوف يحكم مسار "رأسمالية القرن الواحد والعشرين" هو التناقض بين تلك القدرة الهائلة على الإنتاج وتنوع المعروض من السلع والخدمات من ناحية، وقصور الطلب الكلي على هذه السلع والخدمات نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع الأخرى وتراجع دولة الرفاه، من ناحية أخرى.

– ٦ –

ورغم أن هذه التناقضات التى تنبئي بأزمة هيكلية قادمة وليست مجرد أزمة سير على نحو ما ذهب إليه **بيل جيتس** (رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت العالمية) فى كتيب حديث له بعنوان " **الطريق أمامنا**". حيث يطرح مقولة ان رأسمالية القرن الواحد والعشرين هى رأسمالية بلا تناقضات ولا احتكاكات حادة " Frictionless Capitalism".

ورغم احتمال استفحال تلك التناقضات فى التطور الرأسمالي القادم، إلا أنه لا يوجد **نموذج اشتراكى** " قابل للتشغيل " لكى يكون بديلا لما يسمى الرأسمالية الجامحة أو المعدلة(Regulated Capitalism) .بمعنى أنه بعد سقوط نموذج **الاشتراكية البيروقراطية** الذى طبق فى بلدان الاتحاد السوفييتى سابقاً وبلدان الكتلة الاشتراكية لم يتبلور بعد نموذج للبناء الاشتراكي يجمع بين الكفاءة الاقتصادية من ناحية، والديمقراطية السياسية، من ناحية أخرى.

وحتى يتبلور مثل هذا النموذج ، الذى يُسمَّى أحياناً فى بعض الكتابات "**نموذج الاشتراكية الذكية** " (Smart Socialism)، يجد كثير من المحللين أن العودة إلى نموذج يقترب من نموذج "الاشتراكية الديمقراطية" الذى طبق فى البلدان الإسكندنافية يكون ذلك النموذج الذى يجمع بين كل من الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية، حيث يتم إشباع الحاجات الأساسية للسكان من تعليم وصحة ومسكن ومواصلات وخدمات أساسية ، ويتم إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال نظام الضرائب التصاعدية على الشرائح الداخلية وعلى فرض ضرائب على الأرباح الناجمة عن المضاربات المالية فى أسواق المال والعقارات.

وقد بدأت إدارة أوباما فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تضييق الخناق على المصارف والمؤسسات المالية من خلال تخفيض المرتبات الهائلة والمكافآت الضخمة التى كان يتقاضاها كبار المديرين ولا تتناسب مع أى إنتاجية اجتماعية يقوم بها هؤلاء لصالح الاقتصاد القومي. وكذلك تمرير قانون جديد للتأمين الصحى يحقق قدر أكبر من العدالة فى مجال الرعاية الصحية، وغيرها من الإجراءات التى تؤدى إلى تهذيب الآليات الرأسمالية الجامحة فى الولايات المتحدة، وتضع الضوابط فى أسواق المال والعقارات حتى لا تتكرر أزمة ٢٠٠٨ وبهذا تقترب **إدارة أوباما** من نموذج للرأسمالية يُسمَّى (Regulated Capitalism).

– ٧ –

وللأمانة التاريخية كانت هناك محاولات جادة من الاقتصاديين فى بلدان مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا قبل سقوط التجربة الاشتراكية فى محاولة بناء **نموذج لاشتراكية السوق** يسعى لمراعاة تفضيلات وأذواق المستهلكين بعيداً عن التخطيط البيروقراطى وتحاول أن تطرح نمطاً للإدارة والحياة الاقتصادية يقوم على قدر من الديمقراطية والتعددية وهنا تبرز أسماء هامة مثل أوسكار لانجا من بولندا، وأوتا تشيك من تشيكوسلوفاكيا، وكورناى من المجر. لكن تلك المحاولات تم إجهاضها بعد سقوط التجربة الاشتراكية وتحول النظام الاشتراكى فى مجمله.

وكان هناك أيضا طرح فى بلدان أوروبا الغربية لمقولة "**الطريق الثالث**" منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. وقد جاء أول طرح لهذه المقولة فى الورقة الافتتاحية التى قدمها الرئيس الفرنسي آنذاك "جاك شيراك" إلى قمة الدول الصناعية السبع (G-7) عام ١٩٩٦ . وجاء فى هذه الورقة مقارنة أثارت جدلاً واسعاً فى المؤتمر . إذ قارن الرئيس الفرنسى بين "النموذج الأنجلوساكسوني" فى معالجة مشاكل التوظف (فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) وبين النموذج "الأوروبي" (باستثناء الجزر البريطانية). "فالنموذج الأنجلوساكسوني" فى تقديره يقوم على تفكيك القيود والقواعد المنظمة لأسواق السلع (Deregulation of Labor and Capital Markets) الأمر الذى ترتب عليه توليد قدر أكبر من التوظف والتشغيل ، ولكن الرؤية

الفرنسية تنعي على هذا النموذج أنه يقود إلى فقدان "الأمان الوظيفي" (Job Inscecurity)، وتأمين المستقبل الاجتماعى للمواطنين.

وهكذا فإن "الطريق الثالث" يستند إلى تشريعات متعددة لحماية حقوق العمالة (تحديد الحد الأدني للأجور، ساعات العمل، صعوبة الفصل والتسريح ، مظلة واسعة للتأمينات الاجتماعية، ..... الخ). ورغم أن هذا الطريق قد يكون أقل كفاءة قياساً إلى النموذج "الأنجلو ساكسونى" فى مجال توليد فرص جديدة للعمل . ولهذا دعى الرئيس " شيراك " إلى الخروج من معضلة الاختيار بين نموذجين كلاهما سيىء هما "البطالة" أو "فقدان الأمان الوظيفي" من خلال إيجاد **"طريق ثالث"** بين النموذجين.

- ٨ -

ولعل أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية تلك التداعيات على **مسيرة العولمة.** فبعد أن كانت مسيرة العولمة سائرة فى طريقها بسرعة عالية (أو كالبلدوزر كما يقولون)، وكان ذلك واضحا منذ نشأة **منتدى دافوس** فى سويسرا " الذى يمثل أركان حرب العولمة فى العالم". فخلال الأعوام ١٩٩١- ١٩٩٨ كانت موضوعات اللقاء السنوي للمنتدي تدور أساسا حول الترويج لمسيرة العولمة وآلياتها، وكيف يمكن ضمان استمراريتها. فمثلا كان الموضوع الرئيسي "لمنتدى دافوس" ١٩٩٦ هو كيفية دعم استمرارية العولمة، لكن الأزمة التى ألمت بالنظام المالي العالمي خلال عامى ١٩٩٧ – ١٩٩٨ وكانت أول إعصار عنيف واجهته "مسيرة العولمة" وفتحت الباب أمام " ثورة الشك " وكل الهواجس والظنون.

ولذا كان لقاء منتدى دافوس المنعقد خلال الفترة ٢٣ يناير- ٢ فبراير ١٩٩٩ عند نهاية القرن الماضي وقبل حدوث الأزمة المالية العالمية بثمانى أعوام يعكس أن العولمة فى أزمة، بعد الأزمات التى لحقت بالبلدان الآسيوية وروسيا والبرازيل. وبدأ الاعتراف بأن هناك مشاكل وسلبيات للعولمة، وأنها كثيرا ما تسبب خسائر مالية وخسائر اجتماعية، وكل هذا أدى إلى نوع من " المراجعة النقدية " لقصور آليات العولمة، وكيف يمكن محاصرة سلبياتها، بعد أن كان الحديث يدور سابقاً حول مزايا ومكاسب العولمة . وضرورة الهرولة **لركوب قطار العولمة!**

والطريف فى الأمر، أن هناك ورشة عمل تم تخصيصها فى " منتدى دافوس " ذلك العام لمناقشة ظاهرة " **رأسمالية الكازينو** " وقد تحولت تلك الورشة إلى جلسة استجواب لرجل الأعمال والمضارب المالى الشهير " جورج سورس " وانهالت عليه الأسئلة العدائية من كل جانب .. وتعبير "اقتصاد الكازينو" هذا صاغه فى البداية اللورد كينز فى كتابه " النظرية العامة " الصادر عام ١٩٣٦ . حيث تحدث عن اقتصاد البورصات والمضاربات التى تطفو " كالفقاعات " على سطح **الاقتصاد العينى الحقيقى.** ولكن بينما كان حجم تلك المعاملات محدودا ومتواضعا أيام كينز . فلقد توسع نشاط "اقتصاد الكازينو" بشكل هائل فى عالمنا المعاصر، وبلغ الحجم اليومي لتلك المعاملات المالية أضعاف أضعاف حجم التجارة فى السلع والخدمات الحقيقية ومن هنا كانت الأزمة!

ولهذا قد تؤدي الأزمة العالمية الأخيرة إلى تراجع مسيرة العولمة المالية فى ظل الخسائر الهائلة التي لحقت بالمتعاملين فى أسواق المال والعقارات والعملات. ولهذا يصعب العودة إلى نفس النظام القائم من قبل والذي أثبت فشله، ولهذا ارتفعت الدعوات فى الآونة الأخيرة إلى ضرورة بناء معمار مالي جديد، وإلى عمل

مؤسسة عابرة للدولة لضبط حركة الأموال تفوق صلاحية صندوق النقد الدولي، وكذلك الدعوة إلى فرض ضريبة على الأموال الساخنة والتى تسمى (Tobin Tax).

ولا غرو فى ذلك، إذ أن ما نشهده من موجات عاتية للعولمة منذ بداية تسعينات القرن الماضي لا تشكل البدايات الأولى لعمليات العولمة إذ أن **الموجة الأولى** لعمليات العولمة قد بدأت عام ١٨٧٠ واستمرت حتى حدوث الكساد الكبير عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠. أى أنه ليس هناك حتمية أن تستمر مسيرة العولمة بنفس الإيقاع وبنفس السرعة كما كان الحال قبل الأزمة العالمية الأخيرة.

فكما انحسرت موجة العولمة الأولى فى ظل أزمة الكساد الكبير، يمكن **للموجة الثانية للعولمة** أن تتراجع أيضا وأن يتم إبطاء سرعة قطار العولمة. بالطبع هناك عمليات للعولمة لابد أن تستمر فى شكل متسارع مثل العولمة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت وما إلى ذلك، وكذلك عمليات العولمة على صعيد شبكات الإنتاج، وإنما الجبهة التي سوف تتأثر بالفعل هى عمليات العولمة المالية التى كانت أس الداء.

رؤيـــــة (٢) :

النظام الرأسمالي ومستقبله

أ . د . حازم الببلاوي[*]

تـمـهـيـد

عن المستقبـــل

الحديث هنا عن مستقبل الرأسمالية؟ ولكن من يجرؤ على التنبؤ بالمستقبل؟ لقد قال أحدهم إن التنبؤ - بشكل عام - أمر بالغ الصعوبة، وهو أكثر صعوبة إذا تعلق الأمر بالمستقبل! فإذا كنا لا نستوعب الحاضر بكل أبعاده، كما لا نعرف الماضي على وجه الدقة، فكيف بنا التنبؤ بالمستقبل؟

ورغم هذه الصعوبة - أو ربما حتى الاستحالة - فإن الإنسان كان دائماً مأخوذاً بالتساؤل عما يُخبّئه له المستقبل، وقد استعان في ذلك بالكهنة أحياناً لاستلهام رؤية الآلهة، وكان ظهور الأنبياء عند اليهود - كما يتضح من التسمية - هو بسبب قدرتهم على التنبؤ بالمستقبل، كما وجد من البشر من يبحث عن المستقبل في حركات النجوم - التنجيم - وغير ذلك من أوجه من وسائل قراءة الغيب، فإن لم يكن في السماء فعلى الأقل كما تظهر في إشارات الودع أو قراءة الكف أو تفسير الأحلام، وغير ذلك من محاولات استطلاع المستقبل. وبعد أن سدت الطرق في استلهام معجزات الآلهة أو في ظهور الأنبياء فيبدو أن آخر صرعة في محاولات اكتشاف المستقبل انتهت إلى محاولة استنطاق العلماء والمفكرين بسؤالهم عن المستقبل، أليس العلماء ورثة الأنبياء؟

جاء ماركس مؤكداً حتمية التاريخ وأنه يخضع "لقانون علمي" لانزواء الرأسمالية وحلول الشيوعية محلها - وبالفعل ظهرت الشيوعية - ليس تماماً كما تنبأ في الدول الصناعية المتقدمة (انكلترا) وإنما في أضعف حلقات النظام البورجوازي في روسيا - ولكنها سقطت بعد حوالي ثلاثة أرباع القرن في العقد

(*) مستشار صندوق النقد العربي.
www.hazimbeblawi.com
الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن كاتبها ولاتعكس بالضرورة مواقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

الأخير من القرن العشرين. وكان كارل بوبر قد أوضح في كتابه عن "فقر التاريخية العلمية" الاستحالة المنطقية لاكتشاف "قوانين علمية" للتنبؤ بالمستقبل، وجاء اللبناني طالب نسيم وأصدر كتابه عن "البجعة السوداء" في ٢٠٠٧ مؤكداً ـ هو الآخر. استحالة التنبؤ في الاقتصاد. فرغم أن المعروف هو أن طائر البجع دائماً أبيض اللون ـ كما يقول نسيم ـ فقد تظهر فجأة بجعة سوداء كما حدث في استراليا أو نيوزيلنده، فالمستقبل مليء بالمفاجآت. ولم تمض سنة على صدور هذا الكتاب الأخير (٢٠٠٨) حتى وقعت أكبر أزمة مالية معاصرة بعد أزمة ١٩٣٠، دون سابق إنذار ورغم ما عرفه الاقتصاد الأمريكي من استقرار وازدهار مستمر لما يزيد على العقد من الزمان قبل وقوع الأزمة.

وهكذا فإن الحديث عن المستقبل سواء بالنسبة للرأسمالية أو غيرها من النظم الاجتماعية ـ لابد وأن يتم بحذر شديد وبتواضع أشد. فنحن قد نشير ـ في أحسن الأحوال ـ إلى بعض الاتجاهات العامة، دون الادعاء بأننا نقرأ في كتاب علمي عن قوانين علمية للتاريخ. ولعل القانون الوحيد الذي يمكن أن نشير إليه بدرجة عالية من الثقة هو أن هناك تطوراً مستمراً، وأن الأشياء لاتبقى على حالها. ويصدق هذا على الرأسمالية كما يصدق على غيرها. فالحقيقة الوحيدة التي يمكن إعلانها بقدر من الثقة هي أن المستقبل سيكون مختلفاً عن الحاضر ولن يكون نسخة مكررة لما نراه الآن، ونضيف إلى ذلك القول بأن هذا المستقبل يجد جذوره في الحاضر الذي نعيشه الآن. ومن هنا فإن الخطوة الأولى للحديث عن المستقبل هي إدراك حقيقة الحاضر. فعناصر المستقبل موجودة معنا.

هذا عن المستقبل فماذا عن الماضي؟

إذا كان الحديث عن المستقبل مشوب بهذه المحاذير، فإن الحديث عن الماضي يبدو أقل وعورة وأدنى مخاطرة. ومع ذلك فإن هذا الماضي ليس صورة نقية ومتفق عليها. فالحياة الاجتماعية معقدة بتفصيلات هائلة، ولا يستطيع كاتب أن يحيط بكل جوانبها، وحتى إذا أراد فليس الأمر متاحاً، لأننا نكتشف كل يوم جديداً من أسرار الماضي المدفونة، والتي تعلن بين الحين والآخر لتغير من رؤيتنا للأمور. ولذلك فإن حديثنا عن الماضي وإن كان يقف على أرضية أكثر صلابة، فإن ذلك لا يمنع من أن هذه الرؤية يمكن أن تختلف من كاتب لآخر ومن فترة لأخرى. وإذا كان الحديث عن الماضي أكثر صلابة من الحديث عن المستقبل، فإن الخطوة الأولى لفهم الحاضر هي استيعاب الماضي وفهم تطوره.

الرأسمالية ظاهرة تاريخية وليست نظرية علمية:

لعل نقطة البدء للحديث عن ا"الرأسمالية" هي التأكيد على أن ما يطلق عليه "الرأسمالية" ليس وليد "نظرية علمية"، وليس لها ـ بالتالي ـ كتاب مقدس يحدد معالمها على نحو واضح ومحدد، وإنما هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية تكنولوجية تجمعت عناصرها في لحظة تاريخية. عموماً منذ منتصف القرن الثامن عشر وازدهرت مع الاقتصاد البريطاني خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين حين برزت الهيمنة الأمريكية. واصطلاح "الرأسمالية" هو ـ في معظم الأحوال ـ اصطلاح ملتبس أطلقه فيما يبدو المفكر الاقتصادي الألماني سومبارت Sombart، واستخدمه بوجه خاص خصوم هذا النظام من أنصار "الاشتراكية" لوصف الواقع الذي ينتقدونه. وليس الأمر كذلك بالنسبة "للاشتراكية" وخاصة ما يعرف "بالاشتراكية" العلمية أو الشيوعية لدى كارل ماركس. فهذا المذهب قدم كنظرية علمية ـ الاشتراكية العلمية ـ

لها مبادئها وقوانينها، فهي أقرب إلى المذاهب الدينية ولها كتاب مقدس - عادة كتابات ماركس - كما كانت له شبه كنيسة - الحزب الشيوعي - تندد بالمنحرفين سواء بالتساهل في التفسير مثل يوغوسلافيا في وقت من الأوقات، أو على العكس بالمتشددين مثل الصين في أوقات أخرى. أما ما أطلق عليه الرأسمالية فهو نظام تاريخي قام على التطور التلقائي دون كثير من المحرمات، وهو لا يخلو بذلك من الانتهازية وتبديل المواقف، ويعتمد بشكل كبير على التجريب والتجربة والخطأ. وإذا كان النظام الرأسمالي قد ظهر بنشأة تلقائية ولم يكن وليد نظرية علمية أو دعوة مفكر، فإن ذلك لم يمنع من ظهور علماء - اقتصاديين وغيرهم - يحاولون تفسير هذا النظام وضبط تصرفاته في ضوء المشاكل القائمة. ومن هنا فقد تباينت وجهات نظرهم بحسب الظروف والميول الشخصية. فنعرف منظرين ومفسرين متعددي التوجهات بدءاً من آدم سميث وريكاردو ومالتس إلى جون ستيوارت ميل إلى فالراس ومنجر وجيفونز ثم مارشال، وذلك قبل أن يأتي كينز ويغير الكثير من المقولات مما أثار ردة فعل عكسية مع فريدمان. وهكذا، فتحت عباءة "الرأسمالية" وعرفنا نظريات التقليديين والحديين والكينزين والمدرسة النقدية والمدرسة المؤسسية.. والقائمة طويلة.

ومع ذلك يمكن القول أن السائد، وخاصة من حيث المنظور الاقتصادي، هو أن "النظام الرأسمالي" يعتمد على الملكية الخاصة وحرية العمل والسوق، وبالتالي على اختيارات الأفراد (الحرية الاقتصادية) لحل المشكلة الاقتصادية، في حين أن "النظام الاشتراكي" يعتمد بالمقابل، على الخطة العامة القائمة على الملكية العامة وتدخل الدولة والسلطات العامة في توزيع الموارد واستخدامها. فالرأسمالية من هذا المنطلق هي إدارة الاقتصاد بشكل "لامركزي" عن طريق الاعتراف بالملكية الخاصة مع الاعتماد على آليات السوق، في حين أن النظام الاشتراكي هو إدارة الاقتصاد بأسلوب "مركزي" عن طريق الأخذ بمبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج اعتماداً على الخطة وأوامر السلطة. فدور الدولة يتركز في النظام الرأسمالي - بوجه خاص - في وضع القواعد والقوانين واتخاذ السياسات العامة، في حين يتخذ الأفراد أكثر القرارات الاقتصادية اليومية في ضوء هذه القواعد والسياسات. أما في النظم الاشتراكية فإن الدولة تضع الخطة وأساليب تنفيذها وتقوم الدولة مباشرة بالإنتاج، ويقتصر دور الأفراد على تنفيذ ما يصدر من أوامر السلطة، سواء كسلطة حكم أو كمسئول عن الإنتاج. وهكذا نجد أن للدولة دوراً رئيسياً في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ولكن وسائلهما تختلف. فالدولة الرأسمالية تتدخل - عادةً عن طريق الإشراف والسياسات والحوافز والإنفاق، وقلما تقوم بالإنتاج مباشرة. أما في الدول الاشتراكية فإن الدولة هي أساساً المنتج الرئيسي، فهي تحدد أهداف الإنتاج وتقوم بالتنفيذ.

وفي كثير من الحالات يختصر "النظام الرأسمالي" إلى القول أنه اقتصاد السوق، وهو ابتسار مخل، حيث أن تاريخ الرأسمالية هو، حقاً، تاريخ انتعاش السوق وازدهارها، ولكنه أيضاً وبنفس القوة هو تاريخ بروز دور الدولة وهيمنتها. كذلك سوف يكون من التبسيط المخل فصل تطور "الرأسمالية"، وكذا الاشتراكية، عن التطور التكنولوجي الذي أدى إلى قيام الثورة الصناعية وما تلاها من ثورات للمعلومات والاتصالات وصولاً إلى ترابط الاقتصادات العالمية فيما هو أشبه بقرية عالمية. فالعالمية أو العولمة هي إحدى نتائج التطور التكنولوجي من ناحية وتطور الأسواق وخاصة أسواق المال من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإننا سوف نبدأ بإعطاء خلفية عامة **عن أهم مظاهر تطور النظام الرأسمالي**، ثم نتناول بعض **القضايا الأساسية** التي أثارت جدلاً في الفكر الاقتصادي حول الرأسمالية، وذلك قبل أن ننتهي بالتعرض إلى **آفاق المستقبل**.

تطور الرأسمالية

إذا كانت الرأسمالية هو وليدة تطور تاريخي طويل، فإننا نحتاج إلى الوقوف عند عدة محاور أساسية لفهم طبيعة الرأسمالية، وأهم هذه المحاور هي:

- مفهوم السوق من خلال تطور ظاهرة المبادلة.
- التطور التكنولوجي خاصة منذ الثورة الصناعية.
- الدولة الرأسمالية ودورها في النشاط الاقتصادي.

ظاهرة المبادلة وظهور السوق:

أبرز آدم سميث في كتابه عن "نظرية الشعور الأخلاقي" - وقبل ظهور كتابه الآخر عن "ثورة الأمم" - أهمية باعث "التبادل" عند الإنسان. فلدى الفرد اتجاه طبيعي لمبادلة ما يزيد على حاجته بما ينقصه ويوجد لدى الغير. ولذلك فإن ظاهرة "التبادل" هي ظاهرة إنسانية وجدت في جميع المجتمعات بلا استثناء. ولكن ليس معنى ذلك أن "اقتصاد السوق" قد عرف في جميع المجتمعات. **فعندما نتحدث عن "اقتصاد السوق" فإننا لا نقصد مجرد مبادلات عارضة هنا أو هناك بين الأفراد، ولكننا نشير إلى نظام اقتصادي تصبح فيه المبادلات هي جوهر النشاط الاقتصادي وبحيث يتم الإنتاج والاستهلاك من خلال السوق.** فكل شيء أو في الأقل الغالبية من الإنتاج تنتج من أجل التصريف في السوق. فاقتصاد السوق هو مرحلة متقدمة نسبياً من المبادلات البدائية والمتفرقة.

فمعظم المجتمعات البدائية عرفت ما يسمى "بالاقتصاد المعيشي"، القائم على الاكتفاء الذاتي لكل وحدة (الأسرة، القبيلة..). وفي مثل هذه المجتمعات لم تكن هناك مبادلات إلا على سبيل الاستثناء، وخاصة فيما بين الجماعات وبعضها، وليس بالضرورة داخل الجماعة الواحدة. فالتبادل بدأ كظاهرة للعلاقات الجماعية قبل أن تكون علاقات فردية داخل كل جماعة. ولم يبدأ التبادل الفردي داخل الجماعة ليصبح أكثر شيوعاً خاصة إلا بعد استقرار مفهوم الملكية، ثم مع بداية تكوين المدن قامت ظاهرة الأسواق. وقد كانت هذه الأسواق تعقد في مواسم محددة متفق عليها حيث يجتمع البائعون والمشترون من مختلف الأماكن لإجراء مبادلاتهم في مكان محدد ومعروف، أطلق عليه اسم "السوق". ولم تقتصر هذه الأسواق على تبادل السلع بالبيع والشراء ولكنها كانت أيضاً في الغالب مواسم للاحتفال والمرح والاندماج الاجتماعي. وهكذا، جاءت بداية الأسواق بشكل تلقائي ودون تدبير سابق من مفكر أو صاحب نظرية علمية. فالسوق - كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة والكتابة والنقود بعد ذلك - هي ظواهر اجتماعية نشأت تلقائياً لمواجهة حاجات المجتمعات المختلفة، وحيث قامت السوق لمواجهة الحاجة إلى التبادل والبيع والشراء.

ومع ذلك فإن الانتشار الطبيعي لمفهوم السوق قد تبلور مع ظهور **"التاجر"**، الذي يتخصص في عمليات البيع والشراء. فالتاجر لا يشتري البضاعة بقصد استهلاكها وإنما بغرض إعادة البيع. فالتاجر موجود دائماً في السوق، بعكس المستهلك الذي يذهب إلى السوق فقط عندما يرغب في الشراء، أو المنتج الذي يذهب إلى السوق عند ظهور المحصول أو عند توافر كمية كافية من سلعته. أما التاجر فهو وحده الموجود دائماً في السوق وهو، بذلك، عامود هذه السوق، وبغيره لاتوجد أسواق. ولم يلبث أن بدأ هذا التاجر في تكوين مخزون من السلعة التي يتخصص فيها وذلك حتى يستطيع أن يوفرها للمستهلكين عند الطلب. ووجود هذا المخزون لدى التاجر يعني حيازته لثروة معرضة للسرقة أو الاعتداء، وقد تثير طمع اللصوص

والأشقياء، الأمر الذي جعله ينشغل بحماية أمواله وثروته. ومن هنا بدأ يتجمع التجار - عادة - في أماكن محددة بما يسهل حماية الأمن فيها، فضلاً عن أنها تيسر العبء على المشترين الذين يجدون حاجاتهم المتنوعة في مكان واحد. وهذه هي السوق. فالسوق هي المكان الذي يتم فيه البيع والشراء وحيث يتجمع - عادةً - التجار.

ولكن التاجر ساعد أيضاً على ظهور **النقود**. فالمبادلة كانت تتم أول الأمر عن طريق المقايضة، وهي عملية معقدة. ولذلك لم تلبث المجتمعات أن وجدت سلعة تتمتع بنوع من القبول العام وخاصة بين التجار لكي تقوم بدور النقود. فقد ساعد تجمع التجار في أماكن متجاورة على شيوع التعامل بإحدى السلع المتداولة باعتبارها نقوداً يمكن قبولها فيما بينهم، مما أدى إلى قبول الأفراد إلى التعامل بها أيضاً. وهكذا خلقت السوق النقود مما ساعد على زيادة المبادلات وزيادة كفاءتها.

ولكن التاجر لم يتوقف دوره عند البيع والشراء الفوري، بل أنه كثيراً ما كان يقبل البيع بالأجل أو أن يطلب من مورده للبضائع بمهلة للسداد لحين يتم البيع للعملاء. وهكذا ظهر "الائتمان" ومفهوم القروض على نحو واسع في مجتمع التجار. وأصبح بعضهم يكاد يتخصص في الإقراض والاقتراض، وهي بداية ظهور البنوك ومؤسسات التمويل.

وهكذا ظهرت السوق كظاهرة اجتماعية تلقائية نتيجة احتياجات المجتمعات وتطورت معها. واستمرت السوق في التطور نتيجة للتغيير المستمر في ظروف المجتمعية ومع تطور أساليب الإنتاج والفن التكنولوجي على ما سنشير إليه. فالنقطة الأساسية هنا هي أن **"السوق" لم تكن وليدة نظرية أو فكرة مسبقة وإنما هي نتاج اجتماعي متغير**، وسوف تستمر في التطور.

ومع زيادة وتعقد العلاقات الاقتصادية لم تعد الأسواق **"محلية"** بل اتسعت لتصبح أسواقاً **"وطنية"** وأخيراً "عالمية". كذلك لم تعد الأسواق أماكن لالتقاء البائعين والمشترين بشكل فعلي بقدر ما هي تلاقي الطلب والعرض، وأحياناً في شكل "افتراضي" من خلال شاشات الحاسبات والإنترنت. على أن السوق ليست مجرد تلاقي طلبات البيع والشراء وإنما هي أيضاً هيكل مؤسسي وبناء اجتماعي متكامل. فهناك التاجر وهناك النقود وهناك الائتمان، ومن وراء كل منهما مؤسسات متنوعة ومتغيرة. ولكن هذه المؤسسات تتطلب أيضاً إطاراً قانونياً واضحاً، فهي تتطلب الاعتراف بالملكية واحترامها، وهناك العقود والتعهدات واجبة النفاذ. ولم تعد النقود وحدها هي أداة الدفع بل ظهرت مجموعة من الأوراق والصكوك التي تتداول بدل من السلع ممثلة للثروة أو لتعهدات المدينين. وهكذا ظهر بناء قانوني متكامل ينظم الملكية ويعترف بها ويحميها، ويضع شروط العقود ويضمن سلامة تنفيذها وينظم الأوراق المالية وشروط تداولها، وهكذا.

ولكل من هذه الأدوات تاريخ طويل هو أيضاً وليد احتياجات المجتمع. فالنقود لم تظهر مرة واحدة ولم تعتمد دائماً على مواد محددة. فبعد "النقود السلعية" ظهرت "النقود المعدنية" ومن بعدها "النقود الورقية" وأخيراً "النقود الائتمانية" أو حتى "الالكترونية". كذلك تعددت **الأوراق المالية** بين "أسهم" للشركات تبين حصص الملاك في الشركة، أو "سندات" تمثل مديونيات عليها. ولم يعد يقتصر الأمر على مجرد وثائق قانونية تمثل الملكية أو المديونية بين المتعاملين بل أصبحت هذه الوثائق "قابلة للتداول"، ولها أسواق أصبحت - فيما بعد - أسواقاً مالية. ولم يقتصر موضوع هذه الأوراق المالية على بضائع حاضرة أو حتى مديونيات بين أطراف محددين، بل أصبحت تتعامل في سلع مستقبلة غير موجودة وقت التعاقد.

كذلك لم يعد التاجر يقوم بالتعامل في كل أو عدد كبير من السلع بل أصبح يتجه إلى **التخصص**، فهو يتخصص في بيع وشراء سلعة محددة يصبح متخصصا فيها، وتقوم إلى جانبه مؤسسات أخرى متخصصة في التمويل والإقراض، وثالثة في الوساطة المالية للأوراق المالية ورابعة وخامسة وهكذا. وكان آدم سميث قد أشار إلى أهمية "التخصص وتقسيم العمل" لزيادة الكفاءة مما ساعد على نمو الصناعة - كما سنرى عندما نتعرض للنواحي التكنولوجية. ولذلك لم يلبث أن ظهر إلى جوار التاجر مجموعة من الأسواق للمساعدة على توفير التمويل لهم وتمكينهم من الشراء من المنتجين في الأسواق المجاورة أو البعيدة. وقامت أسواق مالية لتداول الأوراق المالية، و ظهر بها عدد من المؤسسات التي تتخصص في أعمال الوساطة أو السمسرة كما ظهرت بنوك الاستثمار إلى جانب البنوك التجارية. وهكذا ظهر إلى جوار الإنتاج السلعي منظومة كاملة من المؤسسات المالية والأصول المالية المتنوعة.

وإلى جانب هذه المؤسسات المتعددة فقد ظهرت مفاهيم **قانونية متعددة ومتجددة**. فإلى جانب استقرار مفهوم الملكية والعقود المتنوعة ظهرت مفاهيم الشركات والأوراق المالية. فالتعامل في الأسواق هو تعامل في الحقوق والالتزامات، بالتالي أصبح وجود القانون واحترامه أحد أهم خصائص السوق. ولا يخفى أن وجود القانون واحترام تطبيقه يعني وجود سلطة للدولة تعمل على صيانة القانون. فوجود السوق ملازم لوجود الدولة، **ولا قيام للسوق بدون سلطة توفر احترام الحقوق وضمان التعهدات**.

وعندما نتكلم عن "اقتصاد السوق" فإننا لا نقصد مجرد وجود مثل هذه المؤسسات والأدوات المتعددة، وإنما نقصد أن النشاط الاقتصادي قد أصبح يدور - بشكل أساسي - من خلال هذه السوق، وأن هذه السوق هي التي تنظم الإنتاج وتوزيعه من خلال جهاز الأسعار. فالسوق هي المحرك والمنظم للنشاط الاقتصادي، بحيث أن كل شيء في الاقتصاد يعمل من خلال السوق ومن أجل هذه السوق. وفي هذه السوق يقوّم كل شيء بالنقود. فلغة التعامل هي التعامل النقدي. وهذا هو "اقتصاد السوق النقدي".

ولذلك فإننا عندما نتحدث عن "النظام الرأسمالي" فإننا نشير إلى النظام الذي يعتبر فيه "السوق" هو أساس إدارة الاقتصاد وذلك دون أوامر مباشرة من سلطة عليا مفروضة مسبقاً، وإنما تتحقق الدورة الاقتصادية للتعامل من خلال تعاملات الأفراد بحثاً عن مصالحهم الشخصية، وهو المعروف "باليد الخفية"، على ما سنشير إليه لاحقاً. وإذا كانت الأسواق قد عرفت منذ فترات بعيدة وقبل ظهور اقتصاد السوق مع ظهور "الرأسمالية"، فالفارق هو أن تلك "السوق" كانت هامشية وثانوية في معظم الأنظمة السابقة، ولم تصبح جوهرية ومركزاً للنشاط الاقتصادي إلا في ظل "النظام الرأسمالي". وكذلك فإننا عندما نتحدث عن الأسواق فإننا لا نتحدث فقط عن مجرد تبادل السلع وإنما نتحدث أيضاً عن الأثمان أو "الأسعار"، وعن القيم النقدية، والتكاليف والعوائد، والأرباح والأجور. كذلك لا يقتصر حديثنا عن السوق على تبادل السلع العينية وإنما يشمل تبادل الأصول المالية أيضاً. ففي هذا الاقتصاد يقيم كل شيء - تقريباً - بالنقود. فاقتصاد السوق هو - بالضرورة - "اقتصاد نقدي" تلعب فيه المؤسسات المالية والنقدية دوراً محورياً. وسوف نتعرض لهذه النقطة بمزيد من التفصيل عندما نشير إلى كيفية عمل الاقتصاد في ظل النظام الرأسمالي ودور ما يعرف باسم "الرشادة" في السلوك الاقتصادي.

وقبل أن نختم إشارتنا إلى مفهوم السوق في النظم الرأسمالية، فينبغي التأكيد هنا على العلاقة بين مفهوم السوق ومفهوم **"الفردية**. فالسوق - كما سبق أن أشرنا تقوم على الاعتراف بحق الملكية الفردية

وبالتالي الحرية في التصرف وبحرية العمل. ويرتبط بحقوق الملكية والحريات رفض مفهوم العبودية، فالمطالبة بحرية العمل هي أحد مظاهر النظام الرأسمالي. وكان زعماء الدعوة لاقتصاد السوق - وفي مقدمتهم آدم سميث - من أكبر المناهضين للعبودية والاستعمار والداعيين لإلغاء تجارة الرقيق وتحرير المستعمرات. ويقوم هذا التفكير على اعتناق مبدأ المساواة بين الأفراد. ولكن هذه المساواة أثارت جدلاً كبيراً من المفكرين وخاصة من جانب المفكرين الاشتراكيين. فالمساواة عند أصحاب مبدأ "الاقتصاد الحر" هي مساواة قانونية وليست مساواة اقتصادية. فالمقصود هو أن الجميع متساوون أمام القانون، يتمتعون بنفس الحقوق ويلتزمون بنفس الواجبات. ولكن هذه المساواة هي مساواة في "الفرص" وليس مساواة في "النتائج". فللجميع حق المساواة في التمتع بنفس الفرص، أما النتائج فهي تتوقف عل مدى كفاءة الشخص وأحياناً على حظه. والمساواة المقصودة عند أنصار الرأسمالية التقليدية هي أن يعطى الجميع نفس الفرص ولا يحرم أحد من الفرص المتاحة بسبب الجنس أو اللون أو الديانة أو غير ذلك.

ومع ذلك فإن هذه النظرة الفردية لمفهوم المساواة قد عرفت تطوراً كبيراً خلال القرن العشرين وخاصة بعد قيام الاتحاد السوفيتي وبروز نفوذ الأحزاب العمالية ثم وقوع الأزمات الاقتصادية الكبرى وخاصة الأزمة العالمية في عام ١٩٣٠. وقد ترتب على كل هذه التطورات أن بدأت الحكومات في الدول الصناعية الغربية - وخاصة في ظل حكومات أحزاب العمال - في ضمان حدود دنيا من المساواة الاقتصادية أو المساواة في "النتائج" وليس فقط في الفرص المتاحة. فبدأت تظهر القوانين التي تحدد الحدود الدنيا للأجور مع تحديد لساعات العمل وضمان حقوق العمال، وتزايد تدخل الدولة لتوفير أنواع من الضمان الاجتماعي من الرعاية الصحية وتوفير حدود دنيا للمعاشات لكبار السن والعاطلين وذوي الاحتياجات الخاصة. وهكذا أصبح الضمان الاجتماعي أحد أهم مظاهر النظم الرأسمالية الصناعية ومن أهم واجبات الدولة في حماية حدود دنيا لمستويات المعيشة مع العمل على توفير قدر من العدالة في توزيع الدخول والثروات عن طريق الضرائب والنفقات - على ما سنشير إليه - عند مناقشة موضوع الدولة في النظام الرأسمالي.

التطور التكنولوجي:

كان لماركس فضل التنبيه لأهمية التقدم التكنولوجي على تطور المجتمعات ومؤسساتها بما فيها العقائد والقيم السائدة. ولعل أخطر تطورين في تاريخ البشرية ارتبطا **بالثورة الزراعية** قبل ما يقرب من عشرة آلاف سنة ثم **الثورة الصناعية** منذ أقل من ثلاثمائة عام. فالثورة الزراعية أدت إلى استقرار الجماعات وبداية نشأة المدن والحضارات الأولى وظهور الكتابة والأديان وتكوين الوحدات السياسية الأولى وبداية التمايز بين الطبقات.

وأما الثورة الصناعية، فقد ارتبطت بشكل أوضح ببزوغ النظام الرأسمالي وتطور أشكاله، من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية ثم رأسمالية مالية. وفي كل هذه المراحل استمر توسع الأسواق وابتلاع مزيد من القطاعات التي ظلت لفترة أو فترات عصية على نظام السوق. فبدأ الاقتصاد العائلي المعيشي القائم على الاكتفاء الذاتي يتحول إلى اقتصاد السوق، مع تزايد الاعتماد من المستهلكين على السوق لتوفير احتياجاتهم، كما بدأ المنتجون يتجهون بسلعهم إلى الأسواق وذلك بدلاً من الإنتاج لإشباع حاجات الأسرة أو القبيلة أو الإنتاج للعملاء المعروفين سلفاً. فالمنتج في اقتصاد السوق ينتج لمستهلكين غير معروفين لديه. وهكذا بدأت الزراعة في القرى تفقد استقلالها لتصبح تابعة للمدينة وتجارها، فهي تبيع

محاصيلها في أسواق المدينة، وهي تشتري معظم احتياجاتها من هذه الأسواق بما في ذلك الخبز. وأصبحت حياة الفلاحين متوقفة على مزاج أهل "المدينة" Bourg، ومنها اشتقت كلمة "بورجوازية"، والتي استخدمها ماركس للتعبير عن النظام الرأسمالي. وفي هذه المرحلة **"للرأسمالية التجارية"** كان التاجر هو سيد الموقف، ولم تكن الصناعة قد بلغت بعد أوجها، فهي تعمل من أجل التجار وفي خدمتهم، وكانت الصناعة تستجيب لاحتياجات الأسواق، ولم تكن قد بلغت القوة بما يجعلها تفرض هذه الأذواق على المستهلكين، وهو ما تحقق في المرحلة التالية فيما عرف **"بالرأسمالية الصناعية"**، وحيث أصبح رواد الصناعة هم المسئولون عن توجيه الاقتصاد. وأصبحت الصناعة هي التي تحدد - إلى حد بعيد - أذواق المستهلكين واحتياجاتهم بما يتفق مع إمكاناتهم الصناعية، وبدأت إدارات التسويق والإعلان والدعاية تصبح جزءاً أساسياً من البناء المؤسسي للاقتصاد الرأسمالي. وفي مرحلة ثالثة وأخيرة **"الرأسمالية المالية"** انتقلت السيطرة الاقتصادية إلى مؤسسات التمويل والتي توفر التسهيلات والقروض للمشروعات الصناعية، وتساعدها على طرح رءوس الأموال والاقتراض من الأسواق المالية. وفي كل هذه المراحل، لم يكن الأمر مجرد تغيرات مؤسسية بل كان في الأغلب نتيجة تطورات تكنولوجية في أساليب الإنتاج استدعت بدورها تطورات مؤسسية مقابلة. ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر عرفت الاكتشافات الجغرافية الكبرى، وظهرت التجارة عبر المحيطات من الشرق الأقصى ومن الأمريكيتين. فظهر مفهوم الشركة المساهمة وزادت أهمية الأساطيل البحرية. ومع القرن الثامن عشر والتاسع عشر جاءت ثورة البخار فأعطت دفعة كبيرة للصناعة وللصناعيين، وفي القرن العشرين جاءت ثورة المعلومات والاتصالات فزادت من قدرة وهيمنة المؤسسات المالية. وهكذا ارتبط العديد من هذه التطورات المؤسسية بتطورات مقابلة في التكنولوجيا - من الاكتشافات الجغرافية إلى ثورة البخار إلى ثورة المعلومات.

ولم يكن غريباً أن يكون كتاب آدم سميث عن "ثورة الأمم" ١٧٧٦ هو أساس علم الاقتصاد والملهم لاقتصاد السوق في ظل الثورة الصناعية. فنقطة البدء عند آدم سميث هي أن الثروة ليست الذهب والفضة أو النقود بشكل عام، ولكنها الإنتاج وبوجه خاص الإنتاج الصناعي، وأن هذا الإنتاج يتحقق بزيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق التخصص وتقسيم العمل. ولكن التخصص وتقسيم العمل يتوقفان بدورهما على حجم السوق، فكلما اتسعت السوق زادت إمكانات التخصص وتقسيم العمل، وبالمقابل فإنه مع زيادة التخصص وتقسيم العمل ترتفع الكفاءة الإنتاجية ويزيد الإنتاج وتتسع الأسواق. وهكذا يربط آدم سميث بين **التطور التكنولوجي والأسواق**. فالتخصص وتقسيم العمل لا يزيد فقط من كفاءة الإنتاج بل أنه السبيل إلى الاختراع والابتكار والتجديد في أساليب الإنتاج، وبالتالي فهو أحد وسائل التقدم التكنولوجي. وهذا من شأنه أن يزيد الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي الإنتاج، والتي يترتب عليها اتساع الأسواق التي تدفع بدورها إلى مزيد من الكفاءة الإنتاجية. وهكذا ندخل في حلقة حميدة من التقدم والازدهار.

ولكن الثورة الصناعية لم تكن مجرد تغيير تكنولوجي في وسائل الإنتاج، بل أنها تمثل أيضاً تغييراً كيفياً في علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية. فقد كان الإنسان خاضعاً تماماً للبيئة في المجتمعات البدائية القائمة على اللقط والقنص ليعيش على ما تجود به الطبيعة. وجاءت الثورة الزراعية كأول تغيير كيفي في الفن الإنتاجي يغير من علاقة الإنسان بالبيئة، فلم يعد الإنسان مستسلماً تماماً لأهواء الطبيعة بل أصبح مشاركاً لها. فهو يزرع المحاصيل التي يريدها، وهو يمهد الأرض ويحرثها ويوفر أسباب الري بما يتفق مع حاجة كل محصول. ولذلك فإن الزراعة هي مظهر لتعاون الإنسان والطبيعة. أما مع الصناعة فإن دور

الإنسان قد ارتفع ليصبح هو السيد و لم تعد الطبيعة أكثر من موضوع لنشاطه. فالطبيعة، مع الصناعة، لم تعد أكثر من مصدر للمواد الأولية، ويقوم الإنسان - من خلال الصناعة - بتشكيل هذه المواد الأولية إلى مختلف السلع وفقاً لاحتياجاته. وهكذا جاءت الصناعة لتمثل انقطاعاً في أسلوب حياة المجتمعات الحديثة، كما كانت الزراعة - قبل ذلك - انقلاباً آخراً في حياة المجتمعات البدائية حيث بنيت على أثرها المجتمعات المستقرة.

ومع الصناعة بدأت تظهر المدن الصناعية والهجرة من الريف إلى المدينة، وأصبحت ظاهرة العمران urbanization من أهم مظاهر المجتمع الحديث. ولا يقل أهمية انقسام المجتمع إلى طبقة عاملة تعمل في المصانع إلى جانب طبقات أخرى من الملاك والبيروقراطية وأصحاب الخدمات والمهن الحرة. ويظل أهم مظاهر الصناعة هو ظهور طبقة العمال الذين يعملون في مكان واحد - المصنع - وتحت ظروف متشابهة مما أدى إلى ظهور الوعي الطبقي، وهو ما ساعد عليه عدد من المفكرين على رأسهم الاشتراكيون وخاصة كارل ماركس. وقد تمت بداية التصنيع وخاصة في إنجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر في ظروف بالغة القسوة على العمال، بأجور منخفضة وساعات عمل طويلة وظروف صحية وأمنية قاصرة مع استغلال مهين لعمالة الأطفال والنساء. وقد عبرت الكتابات الأدبية وخاصة روايات تشارلز ديكنز عن هذه الأوضاع البائسة، وازداد الوعي بها مع كتابات ماركس وأنجلز ومع أنشطة النقابات والأحزاب الاشتراكية. ومع ذلك فلا ينبغي أن ننسى أن تجربة الاتحاد السوفيتي في التصنيع في القرن العشرين لم تكن أقل قسوة. كما تتهم بعض الأوساط الصين المعاصرة بتشغيل الأطفال والمساجين. وعلى أي الأحوال فإن انتقال دولة فقيرة إلى الصناعة هو عادة تجربة إنسانية قاسية.

على أن الإنتاج الصناعي لم يتوقف على الإنتاج النمطي للسلع الجماهيرية mass production والتي اعتمدت أسلوب الإنتاج الواسع المعتمد على خطوط الإنتاج في عمليات روتينية مكررة، كما دعا إلى ذلك الأمريكي تيلور وبدأ تنفيذه هنري فورد، وبحيث لم يعد العامل أكثر من أداة تقوم بأعمال شبه ميكانيكية دون استخدام إمكانياته الذهنية. وهذا ما أدى إلى زيادة أعداد العمال غير المهرة في مراحل التصنيع الأولى وعلى حساب الحرفيين والأسطوات والعمال المهرة الذين كانوا عماد الإنتاج الحرفي في المراحل السابقة على بداية الثورة الصناعية. وعلى العكس، بدأت الصناعة تأخذ - وخاصة منذ بداية القرن العشرين - بدرجات متزايدة من التعقيد مما يحتاج إلى خبرات متنوعة ليس فقط في الإنتاج وإنما في المحاسبة والتسويق والاستثمار. كذلك فإن حصة الإنتاج الصناعي النمطي بدأت تتراجع لحساب سلع أكثر تنوعاً من ناحية، وإلى تزايد أهمية الخدمات من ناحية أخرى. وهكذا اتجهت الصناعة الحديثة لتصبح أكثر احتياجاً للخبرات الفنية والإدارية المتنوعة. وقد ترتب على ذلك تغيير ملموس في هيكل العمالة بحيث لم تعد الطبقة العاملة لها نفس الوزن العددي كما في بداية الثورة الصناعية كما ظهرت أهمية طبقة جديدة هي طبقة المديرين والفنيين.

وكان الأمريكي برنهام قد أصدر كتاباً خلال الحرب العالمية الثانية بعنوان "ثورة المديرين" ليبين أن المجتمع الصناعي الجديد يخضع لسيطرة "المديرين" بدرجة أكبر مما كان يعتقد، وأن دور المديرين والفنيين بدأ يجاوز دور الرأسماليين. وكان الاقتصادي الأمريكي جالبرث قد أصدر - بدوره - في الستينات كتاباً بعنوان "الدولة الصناعية الجديدة". والفكرة الأساسية فيه هو أن التطور التكنولوجي الحديث قد أحدث

ثورة في هيكل الإنتاج أدت إلى **انفصال الإدارة عن الملكية**، كما سبق أن انفصلت الملكية عن العمل مع بداية الثورة الصناعية عند تراجع الصناعات الحرفية. وهكذا، بدأ - في نظر جالبرث وأتباعه - ظهور عصر جديد للصناعة يحتل فيه "المديرون والفنيون" مكان الصدارة في المجتمع الصناعي. ، فهم الذين يتخذون أهم القرارات الاستثمارية وهم الذين يوجهون اتجاهات الصناعة. وأهم ما أشار إليه جالبرث هو اختلاف بواعث هؤلاء "المديرين والفنيين"، عن بواعث الرأسماليين الذين عرفتهم بداية الثورة الصناعية. فالرأسمالي كان يسعى في بداية الثورة الصناعية إلى تعظيم الأرباح، باعتباره الباعث الرئيسي على الإنتاج الرأسمالي. أما مع طبقة "المديرين والفنيين"، فإن الباعث لم يعد هو تحقيق أقصى الأرباح النقدية لرأس المال، وإنما أصبح توسع المشروع وزيادة النمو، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من خدمات الفنيين والمديرين. فهؤلاء المديرون والفنيون يبحثون عن مصالحهم المباشرة في استمرار المشروع وتوسعه، بأكثر مما يهتمون بزيادة الأرباح لصالح أصحاب رءوس الأموال. وقد جاءت الأزمة المالية الأخيرة (سبتمبر ٢٠٠٨)، فأكدت إلى حد بعيد صحة هذه المقولة، حيث تبين أن مديري البنوك والمؤسسات المالية العملاقة يحققون دخولاً عالية ومبالغاً فيها في شكل مكافآت وحوافز ومزايا نهاية خدمة وذلك على حساب أرباح أصحاب الشركات من حملة الأسهم بل حتى مع تحملهم لخسائر كبيرة. وقد كان أكبر الخاسرين في هذه الأزمة هم المستثمرون في الأسواق المالية فيما كان أكثر الرابحين هم مدراء البنوك وغيرها من المؤسسات التمويلية. فالرأسمالية بدأت باستغلال العمال في مرحة سابقة وها هي تستغل جمهور المستثمرين الآن.

على أن تطور المجتمعات الصناعية لم يتوقف بعد ظهور مظاهر المجتمع الصناعي الحديث وسيطرة طبقة المديرين والفنيين، بل أن هناك اتجاهاً مختلفاً ليس فقط لانتقال مركز الثقل من الصناعات إلى قطاع الخدمات أو الصناعات الناعمة مثل الحواسب الالكترونية والانترنت وغيرها من الأجهزة الجديدة في عالم الاتصالات، بل أن دور مؤسسات التمويل من بنوك تجارية أو استثمارية أو سماسرة أو صناديق تحوط أو شركات تأمين أصبح يمثل العمود الفقري في الحياة الاقتصادية المعاصرة، بحيث أصبحت الصناعة برمتها تحت رحمة المؤسسات المالية. وقد ظهر هذا الأمر جلياً خلال الأزمة المالية الأخيرة ٢٠٠٨.

وفي جميع هذه المراحل فإن التقدم التكنولوجي لم يتوقف، وسواء في مرحلة الصناعة الأولى عند بدء الثورة الصناعية مع العمالة الكثيفة غير المؤهلة ومع خطوط الإنتاج النمطية، أو في مرحلة تالية مع الصناعات الحديثة الأكثر اعتماداً على البحث العلمي والعلوم الحديثة، أو مع سيادة المؤسسات التمويلية وتطور وتعقد الأسواق المالية وظهور آلاف المهن الجديدة ليس فقط في الهندسة والطبيعة والبيولوجيا والرياضة والكيمياء وغيرها من الدراسات العلمية الطبيعية بل أيضاً من علوم السلوكيات في المحاسبة والتسويق والإعلام والإدارة فضلاً عن النظم والبرامج. وهكذا لم تعد الصناعة معتمدة بشكل كبير - كما كان في الماضي - على جموع العاملين غير المؤهلين بقدر ما أصبحت تعتمد بشكل متزايد على أصحاب الياقات البيضاء من خريجي الجامعات والحاصلين على أعلى الدرجات العلمية والتطبيقية. ولم تعد الصناعة مجرد خطوط طويلة للإنتاج ومداخن ومراجل وآلات ثقيلة فقط، بل أنها أصبحت أيضاً مراكز للبحوث ومعامل ومكتبات وآلاف من أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال مع مراكز عالمية أخرى عبر القارات.

الدولة الحديثة وظهور الرأسمالية:

إذا كانت الرأسمالية المعاصرة قد ظهرت في أوربا منذ القرن الثامن عشر على أنقاض النظام الإقطاعي، فقد مهد لها ظهور "الدولة الحديثة" منذ القرن السادس عشر وخاصة مع لويس الرابع عشر في القرن السابع عشر. وكان الفرنسي جان بودان قد مهد لذلك بكتاب له في عام ١٥٧٦ تناول فيه مفهوم **"السيادة الوطنية"** والتي تجاوز الارتباطات الشخصية أو الدينية للأفراد مما ساعد على ظهور مفهوم الدولة / الأمة، ومن ثم مفهوم المواطن، وحيث أصبح الولاء للدولة. وهكذا ظهرت الدولة المركزية وبدأت تؤكد استقلالها عن المؤسسات الدينية. بابا روما ـ كما تجاوز الولاءات الإقليمية والمحلية للأمراء والإقطاعيات. وهكذا، ظهرت الدولة كوحدة سياسية بلا عوائق أو قيود أمام حرية السلع وانتقالات الأفراد داخل حدود الدولة. وبذلك وفرت الدولة السياسية الحديثة الشرط الأول لآدم سميث لتوسيع التخصص وتقسيم العمل، وهو توافر **السوق الوطنية الكبيرة**. ففي النظم الإقطاعية السابقة ومع تبعثر الإقطاعيات في شكل وحدات إقليمية متفرقة، كانت الأسواق بطبيعتها محلية ومشتتة وكل منها يخضع لقوانين وعادات محلية متنوعة. وجاءت الدولة الحديثة فوجدت السوق الوطنية مما ساعد على نمو التجارة والصناعة لتوافر السوق الواسعة نسبياً.

ولكن وجود الدولة وأهميته لقيام اقتصاد السوق وانتعاشه لا يتوقف فقط على وجود وحدة سياسية كبيرة نسبياً مما يساعد على اتساع الأسواق وبالتالي ازدهار الاقتصاد من خلال مزيد من التخصص وتقسيم العمل، ذلك أن وجود الدولة أمر حاسم لعمل السوق، بما توفره من **بنية أساسية مؤسسية ومادية** لا يمكن توفيرها إلا من خلال الدولة. كذلك فإن الدولة لا تقتصر على توفير هذه البينة الأساسية اللازمة لاقتصاد السوق، ولكن الأهم من ذلك هو أن وجود الدولة يحمي "اقتصاد السوق" نفسه من أخطائه وانحرافاته وبذلك يصبح صمام الأمان التي تحول دون الحوادث. **فاقتصاد السوق دون دولة قوية وقادرة وكفء هو كسيارة تسير بلا كوابح في طريق بلا علامات أو إشارات للمرور.**

وعلينا أن نتناول على التوالي أهم مظاهر البنية الأساسية المؤسسية والمادية اللازمة لاقتصاد السوق والتي لا يمكن توفيرها بغير وجود الدولة الحديثة ثم أنواع المخاطر التي يتعرض لها اقتصاد السوق غير المنضبط لكي تخلص في النهاية إلى تلخيص أهم وظائف الدولة في اقتصاد السوق في ضوء هذه الاعتبارات.

اقتصاد السوق ـ شأنه في ذلك شأن النظم الاقتصادية الأخرى ـ لا يعمل إلا في جو من السلام والأمن. ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك لاستمرار عمل اقتصاد السوق. فالفرد في هذا النظام لا ينحصر دوره في تنفيذ أعمال بناء على تعليمات وأوامر، بل الأصل أن يتخذ قرارات لنفسه تلزمه في المستقبل. ولذلك فإنه يحتاج إلى إطار من الاستقرار ليس فقط في الحاضر وإنما مع درجة من القدرة على توقع المستقبل. فهناك حاجة إلى وجود بيئة مناسبة لإمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية الفردية، مما يستدعي وجود قواعد واضحة ومستقرة في التعاملات ليست عرضه للتغير المفاجئ. ومن هنا تأتي أهمية القانون بمعنى وجود قواعد عامة معروفة ومستقرة تسرى على الجميع. ولذلك فإن اقتصاد السوق يتطلب وجود درجة من الاستقرار والوضوح في العلاقات الاجتماعية وبما يساعد على اتخاذ قرارات لها صلة بالمستقبل. فالتعامل في السوق هو بالدرجة الأولى رهان على المستقبل، وسواء تعلق الأمر بالاستثمار أو بالإقراض أو بغيره. فالمنتج يعمل من أجل السوق وليس من أجل عملاء معروفين له مسبقاً، أي من أجل المستقبل بشكل من

الأشكال. وهذا يتطلب وضوحاً واستقراراً في الأوضاع وقدرة على التنبؤ. وهكذا يتضح أن دور الدولة في اقتصاد السوق لا يقتصر على توفير الأمن والاستقرار المادي ـ في الداخل والخارج- وإنما أيضاً على وجود قوانين واضحة ومستقرة وعادلة وقابلة للتنفيذ. ومن هنا التوافق العام حول دور الدولة الحارسة في اقتصاد السوق والتي تقوم بحماية الأمن الخارجي ـ الدفاع ـ والأمن الداخلي، والعدالة (القضاء) في تطبيق القوانين.

ويلعب دور "**دولة القانون**" دوراً رئيسياً في اقتصاد السوق على نحو غير معروف ـ بنفس الدرجة ـ في اقتصاد الأوامر. ففي اقتصاد السوق هناك حاجة لتوفير مفاهيم قانونية بغيرها لا يعمل هذا الاقتصاد أو لا يعمل بالكفاءة المطلوبة. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تعريف الحقوق على نحو واضح وتوفير الحماية لهذه الحقوق، يستوي في ذلك حقوق الملكية أو غيرها من الحقوق. ولكن الأمر يتطلب وضوحاً في المراكز القانونية للمتعاقدين، ومن هنا أهمية "نظرية العقد"، وضرورة وجود نماذج مستقرة للعديد من العقود ليس فقط بالنسبة للتصرفات الجارية مثل البيع والشراء والإيجار، بل أيضاً لمختلف الاحتياجات المستجدة مثل المضاربات والسمسرة والبيع والعمولة والبيوع المستقبلية والعقود الاستشارية.. والقائمة طويلة لمختلف صيغ المعاملات الممكنة والتي تحتاج إلى نماذج قانونية تساعد على عقد مختلف الصفقات. ولا يقتصر الأمر على تعدد العقود وتنوعها واستقرار مفاهيمها، بل أن الأشخاص القانونية تتعدد هي الأخرى بدءاً من الشخص الطبيعي، إلى الشركات والجمعيات والمؤسسات والصناديق والأوقاف وغيرها. كذلك هناك تعدد في الأدوات المستخدمة من عقود وأوراق مالية وأوراق نقدية وكل منها يتم التعامل فيه أو حتى التداول في الأسواق وفقاً لقواعد محددة ومعروفة ومتطورة. وقد كان تطور "المفاهيم القانونية" هو أحد أهم وسائل التطور الرأسمالي. وبوجه خاص فقد كان ظهور مفهوم "الشركة المساهمة" وظهور الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وكيفية تداولها بالتالي الأسواق المالية من أهم مظاهر التطور الرأسمالي. ووجود هذه القوانين والقواعد أمر ضروري وأن تكون واضحة ومعروفة وأن تطبق على الجميع بلا تمييز مع القدرة دائماً على استشفاف إمكانات تطورها دون مفاجآت. وهكذا يتطلب الاستقرار القانوني الوضوح والاستقرار والإنصاف في التطبيق.

ولا يكفي أن يكون الإطار القانوني مستكملاً لعناصره الأساسية، بل لابد وأن يكون القانون محل احترام، بأن تكون أدوات التنفيذ والتقاضي متاحة للجميع وأن تكون سريعة وفعالة وغير مكلفة. ومن هنا يرتبط وجود القانون بوجود **قضاء عادل وسريع** وسلطة تنفيذية قادرة وغير ملوثة بفساد أو انحراف.

وغني عن البيان أن وجود دولة القانون بهذا المعنى يتطلب دولة وسلطة سياسية مؤمنة باقتصاد السوق وقادرة وراغبة على توفير المتطلبات القانونية والقضائية والتنفيذية اللازمة لجعل دولة القانون حقيقة وليست مجازاً. ولا يقتصر الأمر على تحقيق بيئة قانونية سليمة لنجاح اقتصاد السوق بل لابد وأن تتوافر في الاقتصاد درجة عالية من **الشفافية** ومن انسياب المعلومات المناسبة عن مختلف مظاهر الاقتصاد. فاقتصاد السوق يعني أن يتخذ الأفراد معظم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالعمل والبيع والشراء وغيرها من مختلف القرارات الاقتصادية. ولا يمكن اتخاذ هذه القرارات في غيبة من توافر المعلومات عما يدور في الاقتصاد. فوجود أسواق يعني وجود أسعار معروضة ومعلنة وبحيث لا تتم الصفقات في الظلام. ومن هنا أهمية الإعلان عن الأسعار السائدة في الأسواق، وأن تكون هذه الأسعار حقيقية. ولكن هناك معلومات أخرى عن الاقتصاد ويحتاجها المنتج أو المستهلك حتى يتخذ قراراته

الاقتصادية. فهناك معلومات عن مستوى الأسعار ومعدلات التضخم ومستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة، وأوضاع العملات الأجنبية وأسعار الصرف، وحجم الموازنة العامة وقيمة العجز إن وجد وشكل العلاقات مع الدول الأجنبية. وهذه - وغيرها - من المعلومات العامة الاقتصادية توفر عادة من جانب الأجهزة الحكومية حتى تكون تحت نظر الأفراد وتساعدهم على حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية. وإلى جانب هذه المعلومات والبيانات ذات الطبيعة العامة المتعلقة بالاقتصاد القومي، فهناك معلومات عن العديد من الوحدات الاقتصادية مثل ميزانيات هذه الشركات وحسابات الأرباح والخسائر وهي بيانات تصدرها الشركات المعنية. وهي معلومات ضرورية لحماية المتعاملين مع هذه الشركات. وهنا لابد وأن تتدخل الدولة لضمان سلامة هذه المعلومات وأن تتضمن حداً أدنى من التفصيل والمصداقية حتى تكون مفيدة. ولذلك، فإنه دون اقتصاد سليم للمعلومات سواء بما ينشر مباشرة من جانب الحكومات، أو من جانب المشروعات والوحدات الخاصة، لا تتوافر البيئة المناسبة لاتخاذ قرارات سليمة. واقتصاد السوق لا يتطلب فقط توافر أكبر قدر من المعلومات بل وإتاحة هذه المعلومات لأوسع قاعدة من المتعاملين في السوق. فالسوق هي وليدة الشفافية والمكاشفة كما هي عدو السرية والكتمان. ومن الطبيعي أن تكون الدولة هي المسئولة عن توفير الجزء الأكبر من هذه المعلومات وأن تفرض على مختلف المتعاملين إعلان المعلومات عن أنشطتهم وأن تكون هذه المعلومات صحيحة ومفهومة ونافعة.

ولكن السوق لا تعمل أيضاً ما لم تكن هناك يد **عاملة مدربة** ومتعلمة وما لم تتوافر إمكانيات للبحث العلمي والتطور التكنولوجي. وهي مهام لا يستطيع كل منتج أن يوفرها لنفسه من خلال جهوده الشخصية بل هو يتوقع أن يجدها متاحة في الوسط الذي يعمل فيه. وبالمثل فإن النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يستمر في **بيئة صحية** سيئة لا توفر الظروف الصحية المناسبة للعاملين. ورغم أن بعض أشكال الخدمات التعليمية أو الصحية يمكن أن تتوفر من خلال السوق، إلا أن طبيعتهما تتطلب أن تلتزم الدول والسلطات العامة بتوفير مستوى معقول من التعليم والدراسات الجامعية والبحوث العلمية، كما تتطلب توفير نوع كاف من الرعاية الصحية ومقاومة الأمراض والأوبئة. وحتى بالنسبة لما يقدم من هذه الخدمات من خلال القطاع الخاص واقتصاد السوق، فإن وجود الدولة لازم للإشراف على تقديم هذه الخدمات والتأكد من سلامتها واتفاقها مع المعايير الفنية المعترف بها. ولكن اقتصاد السوق لا يقتصر على حاجته إلى هذه البيئة من الخدمات "الناعمة" من الاستقرار القانوني وانسياب المعلومات وسلامتها، وتوافر الخدمات التعليمية والتدريبية والمستوى الصحي المناسبين، بل لابد فوق ذلك من وجود "بيئة صلبة" من **البنية الأساسية والتحتية** من الطرق والمرافئ والمدارس والمستشفيات والمعامل وخطوط الاتصالات فضلاً عن الجيوش والأساطيل لحماية حدود البلاد وسلامة خطوط التجارة والمواصلات.

وإذا كانت بوادر الدولة الحديثة قد بدأت منذ القرن السادس عشر، فقد كانت أهم مظاهرها ظهور الجيوش والأساطيل والتي ساعدت على التوسع الجغرافي في العالم الجديد (أمريكا)، وفي العالم القديم (آسيا وإفريقيا). وكان أن ظهر معها التوسع الجغرافي والتجاري في حماية الأساطيل والتي كانت مقدمة للتجارة العالمية. فالمستعمرات البرتغالية ومن بعدها الهولندية ثم الإنجليزية والفرنسية توسعت في المناطق البعيدة في ظل حماية الجيوش وبوجه خاص الأساطيل. وكانت هذه المراكز التجارية الاستعمارية هي نقطة البداية لنمو التجارة العالمية وتكوين الثروات الكبرى التي ساعدت على الثورة الصناعية فيما بعد. وكانت شركات الهند الشرقية البريطانية أو الفرنسية أو الهولندية هي خليط بين التجارة والقوة العسكرية.

وهكذا يتضح أن اقتصاد السوق يحتاج إلى توفير أسباب الاستقرار الأمني والسياسي والقانوني بحماية الأمن الخارجي والداخلي وتوفير إمكانيات النشاط الاقتصادي الفردي بوضوح القواعد القانونية واستقرارها وتوافر المعلومات وسلامتها مع ضمان مستويات مناسبة من التعليم والتدريب والخدمات الصحية، وكل هذا يحقق ما أطلق عليه حدود الدولة الحارسة. ولكن التجربة أثبتت أيضاً أن هناك ضرورة لتحقيق **الاستقرار الاجتماعي** أيضاً. فلا يكفي توفير الدفاع عن البلاد وحماية الأمن المحلي وإقامة العدالة بين المتنازعين، بل لابد فوق ذلك أن يتحقق نوع من التوزيع العادل لمزايا الاقتصاد. فلا يجوز أن يشارك الجميع في عمليات الإنتاج لتستقر - بعد ذلك - حصة الأسد من الناتج القومي في يد قلة محدودة. ومن هنا ظهرت قضية "العدالة الاجتماعية"، كأحد أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات الصناعية. وقد ظهرت هذه المشكلة بوجه خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع تزايد درجة التصنيع وتضخم المدن الصناعية وازدحامها وزيادة أحجام البؤس الذي تعرض له العمال في هذه الفترة من التصنيع. وساعد على ذلك زيادة الوعي العمالي مع انتشار الأفكار الاشتراكية. ولذلك بدأت تصدر، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، قوانين لحماية الفقراء ووضع حدود دنيا لمعدلات الأجور والسماح بتكوين النقابات والاعتراف بحق الإضراب ووضع القيود على تشغيل النساء والأطفال واستغلالهم. ومع القرن العشرين وقيام الثورة البلشفية والنظام الشيوعي وخاصة بعد نجاح الأحزاب العمالية في الوصول إلى الحكم، بدأت سياسات الضرائب تتجه إلى العمل على تحقيق عدالة التوزيع، وبذلك أصبح للضرائب - والمالية العامة بشكل عام - وظيفة اجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الإسراف في سوء توزيع الدخول والثروة. ومع النصف الثاني للقرن العشرين أصبحت معظم الدول الصناعية الغربية أكثر عدالة في التوزيع بالمقارنة بالماضي أو بالدول النامية. وهكذا ولدت بعد الحرب العالمية الثانية **دولة الرفاهة** Welfare State والتي توفر المزيد من الخدمات الاجتماعية مع فرض الضرائب التصاعدية على أصحاب الدخول العالية، وفي كثير من الأحيان تأميم العديد من القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية، كما أصبحت توجه نسبة عالية من الإنفاق العام لأغراض اجتماعية.

ومع ذلك فقط تعرضت هذه الموجة الإصلاحية والاجتماعية إلى نوع من الردة في نهاية السبعينات وبداية الثمانيات مع السيدة تاتشر في إنجلترا والرئيس ريجان في أمريكا حيث قامت شبه ثورة محافظة لمحاربة تدخل الدولة وإلغاء التأميمات والعودة إلى الخصخصة وتخفيف القيود الحكومية Deregulation وتخفيض الضرائب على الأغنياء وتقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية. وكان شعار هذه المرحلة محاربة الحكومة الكبيرة Big Government. ولم تكن النتائج دائماً متسقة، فاستمر عجز الحكومة - الأمريكية بوجه خاص - مع نقص حصيلة الضرائب وعدم تضاؤل حجم الحكومة. وأصبحت "الخصخصة"، وهو تعبير مهذب عن إلغاء التأميمات، هو سياسة الحكومات المحافظة في أوربا والتي جاءت في الربع الأخير من القرن العشرين بعد الحكومات العمالية والاشتراكية التي سيطرت على معظم الدول الأوربية في الربع التالي لانتهاء الحرب العالمية الثانية. ولا يقتصر الأمر هنا على اتساع أو ضيق دور الدولة في الحياة الاقتصادية، **بل أن تراجع دور الدولة - في نهاية القرن العشرين قد صاحبه اتساع في الفروق بين مستويات الدخول والثروة**، وهي ظاهرة عامة بدأت في السبعينات وتوسعت بشكل كبير من التسعينات. فرغم استمرار نمو الاقتصاد العالمي بمعدلات جيدة في معظم الدول، فإن المكاسب المتحققة من هذا النمو لم توزع - عادةً - على جميع المشاركين في العملية الإنتاجية وحيث اختص بها الشريحة العليا من أصحاب الدخول والثروات.

فتراجع الدولة عن دورها في الإنتاج قد صاحبه تراجعها في دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وجاءت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ فهددت المؤسسات المالية الكبرى في عدد من أكبر الاقتصاديات على ما سنشير إليه - مما هدد الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي مما اضطر الحكومات إلى التدخل بضخ أحجام هائلة من السيولة لتعويم المؤسسات المالية المهددة بخطر الإفلاس، مما أعاد طرح دور الدولة من جديد في الاقتصاد.

كذلك لا ينبغي المبالغة في أهمية الاتجاهات المحافظة في الولايات المتحدة وإنجلترا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، فما زال عدد غير قليل من الدول الرأسمالية الأوربية - الاسكندينافية بوجه خاص - تسير وفق تقاليد راسخة في المسئولية الاجتماعية للدولة بتوفير درجة معقولة من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات وفي تقديم الخدمات الاجتماعية للجمهور.

ولكن دور الدولة الرأسمالية لم يتوقف عند توفير البنية التحتية الأساسية المادية والمؤسسية للنشاط الاقتصادي أو لمراعاة البعد الاجتماعي في العدالة، وإنما وجدت الدولة نفسها أمام **مسئولية حماية النشاط الاقتصادي** مما يتعرض من تقلبات وأزمات أو تراخي في معدلات النمو وتزايد في مظاهر البطالة. فاقتصاد السوق، وإن كان قادراً على ضبط الأداء الاقتصادي العادي، فإنه يتعرض من ناحية لتقلبات وأزمات ومن ناحية أخرى، يعجز عن توفير الأدوات لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة الأمد. وفي الحالتين لامناص من وجود دولة قوية وقادرة لمواجهة الأمرين.

وقد بدأ امتحان خطير للنظام الرأسمالي ودور الدولة إبان الأزمة المالية عام ١٩٣٠، عندما عرف الاقتصاد العالمي الكساد العظيم مما هدد وجود النظام نفسه. ورغم أن الاقتصاد الرأسمالي قد عرف خلال القرن السابق عدة أزمات، حيث كان من المعروف أن التقلبات الاقتصادية هي أحد مظاهر النظام الرأسمالي، إلا أن الأزمة في الثلاثينات من القرن الماضي كانت العمق والاتساع بحيث وضعت العالم على شفا الإفلاس. وكانت النظرية الاقتصادية السائدة تحذر بالقول بأن تدخل الدولة هو أسوأ علاج ممكن. ومن خلال هذه الأزمة ظهر كينز الاقتصادي الإنجليزي الذي أصدر كتابه عن "النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود" ١٩٣٦، والذي بين فيه أن التوازن في النظام الرأسمالي لا يتحقق بالضرورة عند مستوى التشغيل الشامل، وأنه من الممكن أن يستقر التوازن مع وجود بطالة مرتفعة، وأن الحل الوحيد هو تدخل الدولة بالإنفاق وزيادة الطلب الفعلي. وهكذا، ولدت النظرية الكينزية في الاقتصاد، كما ظهر نوع جديد للاقتصاد وهو "اقتصادات الماكرو"، وتعني بقضايا التوظيف والبطالة والتضخم والنمو.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اكتشف العالم أوضاع الدول الفقيرة أو الدول المتخلفة وبرزت الحاجة إلى تنميتها، وبذلك أضيف إلى الاقتصاد فرع جديد يتعلق بنظرية **"التنمية"** لدول العالم الثالث. وتبين أن معظم هذه الدول لا تتمتع بأسواق ناضجة أو صالحة لقيادة عملية التنمية، ومن ثم فإن تدخل الدولة أصبح أمراً لامناص منه في ظروف الدول النامية سواء للعمل على خلق الشروط الضرورية لقيام سوق كفء وفعالة أو للقيام بالصناعات الكبرى والاستراتيجية والتي ينفر منها معظم المستثمرين في الدول النامية.

وأخيراً جاءت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وأوضحت أن المؤسسات المالية في أكثر الدول تقدماً معرضة لمخاطر عظمى وأنها يمكن أن تجر الاقتصاد العالمي لأزمة طاحنة ما لم تتدخل الدولة لإنقاذها

وتعويمها. وقد طرحت هذه الأزمة - من جديد- دور الدولة في النظام الاقتصادي بقصد ضمان استقرار الأوضاع المالية العالمية.

وهكذا يتضح أن للدولة دوراً رئيسياً في الاقتصاد الرأسمالي. وقد قسم الاقتصادي الأمريكي ماسجريف هذه الوظائف في ثلاثة أدوار، وفيما يلي توزع هذه الوظائف على نحو قريب مما عرضه ماسجريف:

في مجال الإنتاج: توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية والقطاعات الاستراتيجية.

في مجال التوزيع: اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق درجات مقبولة من العدالة الاجتماعية.

في مجال سياسات الاستقرار والنمو: اتخاذ السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي وضمان استمرار التنمية الاقتصادية.

أ – **دور الدولة في مجال الإنتاج:** الأصل في "اقتصاد السوق"، هو أن الإنتاج هو مسئولية الإفراد، وأن الدول كسلطة لا تقوم بالإنتاج إلا استثناء. ومع ذلك فإن دور الدولة هنا دور أساسي، وبدونه لا قيام للسوق، فرغم أن دور الدولة هنا استثنائي إلا أنه جوهري ولاغنى عنه. وهذا هو دور الدولة في إنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية.

هناك نوع من السلع والخدمات الضرورية للحياة الاجتماعية والتي لا تصلح السوق لتوفيرها أو لا تصلح لتوفيرها بشكل مرضي، وهي ما يطلق عليه "السلع العامة" Public goods، فهذه السلع ينبغي أن تقدم مباشرة من الدول أو يتم توفيرها تحت إشرافها. وقد كان للاقتصادي الأمريكي بول ساموينسون فضل توضيح المقصود بهذه السلع العامة. فهناك من الاحتياجات التي لا تعرف **"مبدأ الاستئثار" Exclusion Principle**، بمعنى أنه متى توفرت هذه الحاجة لفرد أو أفراد، فإن الآخرين يتمتعون بها ولا يمكن حرمانهم منها أو يتمتعون بها دون تكلفة إضافية. فالغالب في السلع التي تشبع الحاجات العادية هي أنها تشبع حاجة من يستحوذ على السلعة وبذلك يفيد منها وحده دون غيره. فإذا شعرت بالجوع وطلبت وجبة غذاء، فإن تناولك لهذه الوجبة يشبع جوعك، وهو يشبعك أنت وحدك دون بقية الناس من حولك. ولذلك فأنت مستعد أن تدفع ثمناً لهذه الوجبة. لأنك تحصل على منفعة منها وتستأثر بها وحدك وبالتالي لا تمانع من أن تدفع مقابلها ثمناً. ولكن هناك حاجات متى توافرت أفاد منها الجميع ولا يمكن حرمانهم منها - أو يكون ذلك بتكلفة عالية. فأنت تحب النظافة والجمال، وترغب في أن يكون الطريق أمام منزلك نظيفاً ومرتباً والحديقة المواجهة منسقة وجميلة، ولكن متى تحقق ذلك فإنك سوف تستمتع بنظافة الطريق وأناقة الحديقة، ولكن كافة الجيران من السكان سوف يتمتعون بنفس الإحساس. ولذلك يصعب عليك أن تتحمل أنت وحدك تكلفة النظافة لكي يفيد منها الآخرون دون تكلفة عليهم. وفي نفس الوقت فإن أحداً منهم لن يتقدم - من تلقاء نفسه إلا نادراً - للإنفاق على النظافة أو الجمال لأنه يعرف أن الآخرين سيتمتعون بذلك مجاناً، ولذلك فهو يفضل الانتظار حتى يتقدم أحد غيره بذلك ويفيد هو بلا تكلفة. وهذا ما يعرف بفكرة **الراكب المجاني Free rider** فالجميع يفضل أن يركب القطار أو الأوتوبيس بلا تذكرة (أونطة). وهناك حاجات كثيرة تهم المجتمع في مجموعه ولكنها متى أُدّيت فإن الجميع يفيد منها ولا يمكن حرمان أحد منهم. ولذلك فإن مثل هذه الخدمات لا تصلح السوق لتقديمها، لأن أحداً لن يتقدم لدفع تكلفتها انتظاراً لغيره لكي يتبرع بالقيام بها، ويفيد هو منها "كراكب مجاني". فالأمن الداخلي مثلاً إما أن يتحقق للجميع أو لا يكون، ومثل ذلك الدفاع

عن المواطن أو إقامة العدالة، وكذلك معظم الأشغال العامة مثل الطرق والكباري والموانئ والمطارات. حقيقة أنه يمكن فرض رسوم على المرور في بعض الطرق أو دخول المطارات، ولكن الأصل هو أن خدمات هذه المرافق بطبيعتها لا تقبل الاستئثار. ولذلك فقد كانت هذه الخدمات هي أول وظائف الدولة، وعليها أن تقدمها. فالدولة هنا تقوم بدور المنتج لهذه الخدمات وتستوفي تكاليفها من حصيلة الضرائب، وعادةً لا يصلح جهاز الأثمان واقتصاد السوق في توفيرها وتغطية تكلفتها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك مكافحة الإجرام ومقاومة الأوبئة وحماية البيئة. هذه كلها خدمات هامة وضرورية، ولكن ما لم تتقدم الدولة لقيامها فلن يقوم بها أحد أو لن يقوم بها أحد على الوجه الأمثل.

وهناك نوع من الخدمات التي تعود على المستفيد بالفائدة بما يسمح بالقول بأنها قابلة للاستئثار، ولكنها تضفي منافع هامة أخرى على المجتمع المحيط بحيث لا يمكن التهوين من هذه الآثار الأخرى التي تعود على المجتمع. فانظر إلى التعليم أو الرعاية الصحية. فالمستفيد الأول من التعليم هو التلميذ أو الطالب في المدرسة أو الجامعة، ولكن لاشك أن المجتمع في مجموعه يفيد أيضاً من ارتفاع مستوى التعليم بصفة عامة بما يوفر يد عاملة مدربة، وبما يرتفع بمستوى السلوك العام. وبالمثل فإن المستفيد الأول من الرعاية الصحية هو المريض نفسه، ولكن المجتمع في مجموعه يكون أفضل فيما لو كان مستوى الصحة العامة مرتفعاً وبما يوفره من أفراد أصحاء أكثر قدرة على العمل وأكثر كفاءة في الإنتاج. وهكذا فالتعليم والصحة العامة وإن لم تكن سلعاً عامة بالمعنى الدقيق، فهي أقرب إليها، وأطلق عليها ماسجريف اسم "السلع الاجتماعية" لأن منفعتها الاجتماعية تجاوز المستفيد المباشر منها وتخدم المجتمع في مجموعه. وهذه أيضاً يجب أن تقوم بها الدولة أو تقوم بدعمها.

وهناك نوع ثالث من **السلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية والمفيدة للمجتمع ولكن في إطار زمني طويل** لا يقدر عليه المستثمرون إما لطول الفترة الزمنية اللازمة حتى تتحقق نتائجه الكاملة أو لتعدد الاحتمالات بشأنه أو لعدم وجود طبقة كافية من المستثمرين القادرين على القيام بهذه المشروعات الاستراتيجية رغم أهميتها. فانظر إلى مشروعات الطاقة النووية أو المشروعات الكبرى مثل السد العالي أو حفر قناة السويس. وقل مثل ذلك بالنسبة لمراكز البحوث العلمية والمعامل والمراصد مثل أبحاث الفضاء. فهذه كلها خدمات مفيدة للمجتمع ويمكن تحقيق مكاسب اقتصادية من ورائها، ولكن طوال المدة اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة أو ضخامة التكاليف الاستثمارية أو غير ذلك لا يحفز الاستثمار الخاص رغم أهميته الكبرى للاقتصاد وللمجتمع. وهنا أيضاً يجب على الدولة أن تتولى القيام به. وفي كثير من الدول النامية لا تتوافر بدرجة كافية فئة المستثمرين من رجال الأعمال القادرين على المبادرة وتحمل المخاطر بما يجعل تدخل الدولة في بعض المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية غير ممكن من غير تدخل الدولة.

وهكذا نجد أن للدولة دوراً في الإنتاج، رغم أن **الأصل في اقتصاد السوق هو أن الأفراد يقومون أساساً بالنشاط الإنتاجي. ولكن الدولة عليها أن تكمل هذا الدور في المجالات التي لا تصلح لها السوق أساساً مثل "السلع العامة" أو تتدخل بالمشاركة والدعم في "السلع الاجتماعية" كما تتولى أيضاً القيام بالمشروعات الاستراتيجية في الدول النامية على الأقل.** في مراحلها الأولى حتى تصبح السوق قادرة على استيعابها.

وأخيراً فهناك سلع وخدمات يمكن للسوق أن تقدمها ولكن في ظروف غير مناسبة للمستهلكين، بأن تنتج السلعة في **إطار من الاحتكار الكامل أو شبه الاحتكار**. كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكبرى التي تخضع لتناقص التكلفة بشكل مستمر. فهذه تمثل "احتكارات طبيعية"، مثل مناجم المواد الطبيعية أو آبار البترول أو قناة السويس أو شركات الاتصالات. فهذه كلها احتكارات طبيعية يمكن للسوق القيام بها، ولكنها باعتبارها احتكاراً فقد تفرض على المستهلكين أسعاراً تجاوز التكلفة أو تقيد إنتاجها وبما يحقق للمنتج أرباحاً طائلة غير مبررة نتيجة للاحتكار. وهكذا فالاحتكار أو شبه الاحتكار يتطلب تدخل الدولة.

ولذلك فإن **للدولة - في ظل النظام الرأسمالي - دوراً في الإنتاج، وهو وإن لم يكن الدور الرئيسي للدولة إلا أنه يضع الدولة في صلب النشاط الإنتاجي، وهو دور متزايد نتيجة للتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية التي تهم المجتمع في مجموعه، وله أهمية خاصة في الدول النامية بالنسبة للصناعات الاستراتيجية والتي يحجم القطاع الخاص عن ولوجها رغم أهميتها الكبرى للتنمية.**

وعندما نقول أن الدولة تقوم بهذا النشاط الإنتاجي فإن ذلك لا يمنع من أن تستخدم الدولة في إدارتها الإنتاجية لهذه المشروعات الالتجاء إلى القطاع الخاص للقيام ببعض الأعمال المحددة كما يحدث في تنفيذ العدد من المشروعات العامة عن طريق المناقصات لتنفيذ أجزاء أو حتى القيام بالإدارة لحساب الدولة وتحت إشرافها.

ب - **دور الدولة الاجتماعي:** لا يقتصر دور الدولة على حراسة المجتمع بتقديم السلع والخدمات العامة اللازمة لاستمراره ووجوده من دفاع وأمن وحماية الحقوق والحريات الفردية، بل أن الدولة مسئولة أيضاً عن السلم الاجتماعي وتوفير الإحساس بالعدل والمساواة. وقد أثارت قضية العدالة - وهي وثيقة الصلة بمفهوم المساواة - جدلاً كبيراً. فهل المقصود هو توفير المساواة في "الفرص" أو ما يعرف بالمساواة أمام القانون فقط، أم لابد أن يصاحب ذلك شيئاً من المساواة في "النتائج" أيضاً، بمعنى ضمان حدود معقولة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

عندما قامت الثورة الفرنسية تضمن شعارها "الحرية والمساواة والإخاء"، كان مفهوم المساواة هو المساواة أمام القانون بمعنى أن لجميع الأفراد نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وأن لهم نفس الفرص المتاحة دون تمييز. ولكن هذا المفهوم النظري "للمساواة" لم يمتد إلى المساواة الفعلية في التمتع بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية. فللجميع وبلا استثناء "الحق في التملك" ولكن ليس معنى ذلك أن توزع عليهم الملكية بالتساوي، فهذه الأخيرة هي مساواة في النتائج وليست في الفرص.

وجاءت الأفكار الاشتراكية منذ منتصف القرن التاسع عشر منددة بهذا "المفهوم النظري" للمساواة. فما يهم المواطن ليس فقط الفرص القانونية المتاحة له، بل وضعه الفعلي. فماذا يعني "حق التملك" المتاح للجميع إذا كان الفرد معدما، وماذا يعني "الحق في التعليم" إذا كان غير قادر على الذهاب إلى المدرسة، وهكذا. ولذلك رأت هذه الأفكار الاشتراكية أن المفهوم الرأسمالي أو البورجوازي للحريات هو مفهوم نظري، وأن العبرة ليست فقط بالفرص النظرية وإنما بالنتائج العملية، وبماذا يتمتع الفقير أو المحتاج فعلاً من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبدأت هذه الأفكار تسود بين الطبقات العاملة وجمهور المثقفين. ومن هنا بدأت المطالبات لمزيد من الحقوق والحريات الاقتصادية وضرورة تدخل الدولة لضمان هذه الحقوق والحريات.

وقبل نهاية الحرب العالمية الأولى سقط النظام القيصري في روسيا وقامت أول دولة شيوعية، وبدأ العالم الغربي الرأسمالي يشعر بخطر هذه التوجهات الإيديولوجية الجديدة. وفي نهاية العشرينات وقعت الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩، وعرفت الدول الصناعية الغربية ما يشبه الانهيار الاقتصادي، وتراجع الإنتاج الصناعي إلى ما يقرب الثلث في بعض البلدان، وارتفعت البطالة إلى أكثر من ٢٥ ٪ في بعض الدول. وعرفت الدول الرأسمالية تقلصات سياسية واجتماعية وأصبحت بعضها معرضة لانقلابات سياسية بين أقصى اليمين - الفاشية والنازية - أو أقصى اليسار - الشيوعية. وهكذا وجدت معظم الدول الصناعية الغربية نفسها في مأزق شديد بين مطالبات للنقابات والأحزاب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبين أزمة كساد اقتصادي تهدد أسس الاقتصاد الصناعي القائم. وفي هذه الأثناء جاءت الانتخابات الأمريكية برئيس جديد - روزفلت - الذي يدعو إلى "السياسة الجديدة" New Deal، وحيث تتدخل الدولة بالقيام بالمشروعات والإنفاق لحفز النشاط الاقتصادي. وظهر في نفس الوقت مؤلف كينز - الاقتصادي الإنجليزي- الذي يؤكد حاجة الاقتصاد الرأسمالي إلى تدخل الدولة لضمان تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الشامل، وأن القوى الاقتصادية الطبيعية للسوق غير قادرة - وحدها - على تحقيق هذا المستوى للنشاط الاقتصادي على ما سنرى في الفقرة القادمة.

وهكذا، عرفت بداية القرن العشرين تدخلاً متزايداً من الدولة واعترافاً بمزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وخاصة للعمال. فتعددت التشريعات التي تنظم الإضرابات وتعترف بحقوق العمال في تكوين النقابات، ووضع حدود دنيا للأجور مع ضمان حقوق العمال من الفصل التعسفي. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار أحزاب العمال في الانتخابات البريطانية ووصول معظم الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في الدول الصناعية الأخرى في فرنسا وهولندا ومعظم الدول الاسكندينافية تأكد دور دول الرفاهية welfare state التي تتدخل لضمان مستوى النشاط الاقتصادي وتضمن توفير حقوق اقتصادية للعمال بتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وفي ١٩٤٢ صدر في انجلترا تقرير الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية Social Insurance and Allied Services وهو المعروف بتقرير بفريدرج Beveridge Report، وهو الأساس في وضع نظم للتأمين الاجتماعي. وبذلك أصبح التأمين الصحي حقاً تكفله الدولة لمعظم المواطنين بالمجان. وأخيراً عرفت الولايات المتحدة مع رئاسة أوباما (٢٠١٠)، بعد أكثر من قرن من النقاش حول هذا الموضوع، صدور أول نظام للتأمين الصحي العام في أمريكا، لتساير نظم الضمان الاجتماعي في أوربا. وكان التعليم الإلزامي والمجاني قد تحقق قبل ذلك في معظم الدول الأوروبية.

وهكذا عرف النظام الرأسمالي ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين حزمة متكاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تكفلها الدولة لمواطنيها تشمل الحق في التعليم وفي الرعاية الصحية والتأمين ضد البطالة وغير ذلك من **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**. وكانت إعلانات حقوق الإنسان - ولها تاريخ طويل - تتحدث عن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وتكاد تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية، وقد اتسعت الآن لتضم إعلانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فالدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أصبحت دعوة ذات طابع عالمي.

وقد ترتب على ذلك أن زادت الضرائب بشكل كبير لمواجهة التزامات الدولة الجديدة لمواجهة هذه المسئوليات الاجتماعية الجديدة، ولم تعد الدولة تمثل عنصراً هامشياً في الاقتصاد بل أصبح المتوسط العام للإنفاق الحكومي يتراوح بين ٤٠- ٥٠ ٪ من الناتج الإجمالي. ومع زيادة دور الدولة وزيادة الضرائب والنفقات بدأت الحكومات تستخدم الضرائب كأداة لتحقيق مزيد من العدالة في التوزيع وذلك بالالتجاء إلى أشكال الضرائب التصاعدية من ناحية وتوفير الإعفاءات والدعم للفئات الضعيفة والفقيرة من جانب آخر.

وقد عرفت الضرائب التصاعدية بدورها تطوراً هاماً حيث اتجهت في أول الأمر إلى الأخذ بأسعار مرتفعة على فئات الدخل المرتفع وخاصة في الخمسينات والستينات، ثم بدأت، وخاصة مع وصول السيدة تاتشر وريجان إلى الحكم إلى العودة إلى تخفيض حدة التصاعد في الضرائب بمقولة أنها تضعف الحافز على الإنتاج والاستثمار. ومن هنا بدأت سياسات الإعفاءات الضريبية وتخفيف الأعباء على كبار الأغنياء بمقولة أهمية ذلك لحماية مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي الازدهار وارتفاع مستويات المعيشة للجميع، وإن ترتب عليها عودة تركيز الثروات لزيادة الفروق في الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من الدول الأوروبية.

وجاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨) وما فضحته من تجاوزات وانحرافات في العديد من المؤسسات المالية الكبرى والتي يحقق فيها المديرون مزايا مالية مبالغاً فيها في الوقت الذي تتعرض فيه حقوق المستثمرين من صغار أصحاب الأسهم ورءوس الأموال لخسائر مبالغ فيها، مما أدى إلى ارتفاع أصوات جديدة للمطالبة بإعادة النظر في التيسيرات الضريبية التي منحت لأصحاب الدخول العالية، خاصة وأن إنقاذ هذه المؤسسات المالية من الخزينة العامة قد جاء على حساب دافعي الضرائب. ولذلك فإن النبرة الحديثة للعديد من الاقتصاديين في معظم الدول الصناعية هي نحو إعادة النظر في التسييرات المبالغ فيها التي منحت للدخول والثورات الكبيرة، وبوجه خاص بضرورة التدخل بمزيد من الإشراف والرقابة ووضع الضوابط على سلوك المؤسسات المالية وكبار المسئولين التنفيذيين على ما سنرى في الفقرات التالية.

وهكذا يتضح أن دور الدولة، **قد جاوز تقديم السلع والخدمات العامة لتوفير مستوى معقول من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية**، قد عرف قفزة هائلة منذ بداية القرن العشرين ليعرف بعض التراجع في الربع الأخير عندما سادت أفكار التاتشيرية والريجانية، لتعود من جديد في بداية القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. **فالمطالبة الآن هي بمزيد من تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبدرجة أكبر لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي** على ما سنتناوله في الفقرة التالية.

ج – **دور الدولة في وضع سياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:** كان الاعتقاد أن دور الدولة يقتصر على توفير السلع والخدمات العامة التي لا تستطيع السوق توفيرها، ثم أضيف إليها دور الدولة في اتخاذ الإجراءات والتدابير لتحقيق العدالة بتوفير الظروف المناسبة لتمتع الأفراد - فعلاً وليس نظرياً - بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بوضع حدود دنيا للأجور، وتوفير الضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة والبطالة والعجز والتعليم العام المجاني والتأمين الصحي وضمان حد أدنى من المساواة في توزيع الدخول والثروات. أما فيما جاوز ذلك فقد كان الاعتقاد أن ليس للدولة من دور وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. فالسوق قادرة على توزيع الموارد بكفاءة بين الفروع الإنتاجية المختلفة مع

ضمان تحقيق التشغيل الشامل لكافة الموارد المتاحة، وكل ما هو مطلوب من الدولة هو ضمان وجود دولة القانون واستقرار أسعار العملة وتوازن الموازنة، أما ما عدا ذلك من الأهداف الاقتصادية فإن السوق - وحدها - هي الكفيلة بإدارة الاقتصاد القومي. بل أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من شأنه أن يعرقل دور السوق في كفاءة الإنتاج. هكذا كان الاعتقاد حتى العقد الثاني من القرن العشرين.

حقاً لقد عرف الاقتصاد الرأسمالي دورات اقتصادية تتقلب فيها الأوضاع الاقتصادية بين انتعاش وركود ولكنها ما تلبث أن تسترجع توازنها من جديد، وكل ما هو مطلوب هو ترك الفرصة لقوى السوق لكي تلعب دورها في إعادة التوازن المنشود، وأن أي تدخل من جانب الدولة لحماية الاستقرار سوف يؤدي إلى عكس المقصود بزيادة الاختلالات واستمرار الأزمات. السوق هي الساحر الذي يحقق المعجزات، وعن طريق "اليد الخفية" فإن أي اختلال في الأوضاع الاقتصادية ما يلبث أن تصححه قوانين السوق. فالسياسة الاقتصادية السليمة هي انعدام السياسة والوقوف موقف المتفرج وترك قوى السوق حرة بلا تدخل.

وجاءت الأزمة المالية في الثلاثينات من القرن فقوضت كل هذا البنيان النظري. بدأت الأزمة، وتركزت نصائح الاقتصاديين للحكومات على عدم التدخل وترك قوى السوق تأخذ مجراها، وإن أي تدخل سيؤدي إلى إطالة فترة المعاناة. واستكان الرئيس الأمريكي هوفر إلى حد بعيد إلى هذه النصائح، فإذا بالأمور تزداد سوءاً مما أدى إلى سقوطه في الانتخابات لصالح منافسة روزفلت، الذي وعد بالأمر "بالسياسة الجديدة" New Deal وبمقتضاها تتدخل الدولة ببرنامج ضخم للإنفاق مما يعيد للاقتصاد حيويته. وفي نفس الوقت تقريباً، كان هتلر قد وصل إلى الحكم في ظل استمرار الركود، فأخذ ببرنامج ضخم للتسليح وإنشاء الطرق وإصلاح البنية التحتية. وهكذا بدأت الأحوال الاقتصادية في التحسن في كل من الولايات المتحدة وألمانيا نتيجة لتدخل حكوماتهما. وفي هذا الأثناء ظهر كتاب الاقتصادي الإنجليزي كينز الذي أعطى لهذه السياسات التدخلية الأساس النظري. فكتاب كينز عن "النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود" هو في جوهره انتقاد للنظرية التقليدية في أن السوق تستطيع - وحدها - أن تحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الشامل. أما كينز فقد أكد أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات متعددة، وليس من الضروري أن يتحقق ذلك عند مستوى التشغيل الشامل. ولذلك فإن ظهور البطالة واستمرار الكساد لا يعتبر - بالضرورة - وضعاً استثنائياً ومؤقتاً تعمل قوى السوق على تصحيحه، بل قد يكون هو وضع التوازن المقبول في ظروف اقتصاد السوق. ولذلك لا يمكن الخروج منه إلا بتدخل من الدول عن طريق سياسة مقصودة لزيادة "الطلب الفعلي" وبالتالي تنشيط الاقتصاد، وبدون ذلك يمكن أن يستمر الكساد والبطالة بلا علاج.

وقد أوضح كينز أن النظرية التقليدية تقوم على عدد من الفروض غير الواقعية، ولذلك فإنها تنتهي إلى نتائج غير صحيحة. فالفرض الأول لهذه النظرية هو أن الأجور مرنة ترتفع وتنخفض بحسب أحوال أسواق العمل. فإذا ظهرت البطالة وزاد عرض العمل الذي يبحث عن فرص جديدة، فإن الأجور لابد وأن تنخفض، مما يشجع المنظمين على زيادتهم لطلب العمل. وقد رأى كينز أنه في ظروف المجتمعات الحديثة فإن الأجور النقدية تعرف جموداً على الأقل بالنسبة للانخفاض، فهي معرضة للارتفاع مع زيادة التضخم ولكنها لا تتناقص مع البطالة. وهكذا، تستمر البطالة ولا تنخفض الأجور النقدية. كذلك أفرد كينز مكاناً كبيراً لتحليل سلوك المستثمرين وكيف تتأثر قراراتهم في الاستثمار بشكل توقعاتهم للمستقبل، فإذا ساد التفاؤل

انـدفعوا إلى الاسـتثمار، وإذا غلـب التشـاؤم تراجعـت الاسـتثمارات الخاصـة. انتهـى كينـز إلى أن الأزمـة الاقتصادية ترجع بالدرجة الأولى لتراجع الاستثمارات الخاصة والتي لا يمكن تعويضـها إلا بزيـادة الإنفـاق الحكومي. فالإنفاق الحكومي - وحده - هو الذي يسد الفجوة في "الطلب الفعلـي"، عندما يتراجـع الاسـتثمار الخـاص. وهكـذا يصـبح تـدخل الدولـة في النشـاط الاقتصـادي أمـراً ضـرورياً لحمايـة مسـتوى النشـاط الاقتصـادي. وهكذا بدأت تظهر مـع كينـز أهميـة السياسـة الماليـة لمواجهـة الـنقص في "الطلـب الفعلـي" عنـد الأزمات واستمرار الكساد الاقتصادي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية، وحيث أدت النفقات الحكومة العسكرية إلى زيادة النفقـات وبالتـالي زيـادة الطلب الفعلي بما قضى على الكساد الاقتصادي الموروث من الثلاثينات. وبدأت بعد الحـرب إعـادة الأعمـار مما أدى إلى ظهور المشكلة العكسية للكسـاد الاقتصـادي وهـي بدايـة عصـر "التضـخم" منـذ الخمسـينات. وأصـبحت السياسـات الحكوميـة تعمـل في الاتجـاه العكسـي لضـبط التضـخم وتخفـيض الإنفـاق بفـرض الضرائب العالية. وهكذا بدأ يستقر في الأذهـان مسـئولية الدولـة عن ضـبط الاسـتقرار الاقتصـادي والمـالي باتخـاذ سياسـات توسـعية وزيـادة الإنفـاق الحكـومي وتحمـل عجـز الموازنـة في فـترات الانكمـاش والكسـاد، وعلى العكس باتخاذ سياسات انكماشية في فترات التضـخم، كذلك بل أصبحت الـدول مسـئولة أيضـاً عـن تحقيق معدلات معقولة للنمو الاقتصادي.

وجـاء اكتشـاف مشـكلة التنميـة الاقتصـادية في الـدول الفقـيرة ليزيـد مـن أهميـة التـدخل الحكـومي في النشاط الاقتصادي. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك بناء نظري لاقتصاديات الدول الفقيرة، والتي أطلق عليها حينئـذ "الـدول المتخلفـة" Underdeveloped ثـم "الناميـة" developing وأحيانـاً دول "العـالم الثالث". فقد أتضح أن معظم هذه الدول تشكو من عدم وجود قطاع خاص فعـال وكفء، وأن مـا يطلـق عليـه اسـم "القطـاع الخـاص" بهـا محـدود الأفـق غـير قـادر علـى القيـام بمبـادرات مهمـة، وأن اهتماماتـه - عـادةً - تنحصر في التنمية العقارية - إن لم يكن المضـاربات - مـع أشـكال مـن المشـروعات سـريعة الأربـاح والعوائـد المالية. وهكذا فإنـه لا يمكـن الاعتمـاد علـى هـذا القطـاع وحـده لتحقيـق التنميـة. ولا يرجـع هـذا الـنقص إلى قصـور في الخيـال أو في المبـادرة بـل أن السـوق نفسـها تفتقـر إلى أهـم مقومـات الأسـواق المتقدمـة واللازمـة لإحداث التنمية. فهناك نقص في اليد العاملة المدربة، وهناك شح في المعلومات المتوافرة عن الأسواق، كما لا تتمتع هذه الأسواق بأية شفافية، ومازالت القوانين غير مناسـبة للمنافسـة الشـريفة. وهكـذا لم يكـن منـاص من ضرورة تدخل الدولة للقيام بالمشروعات الرئيسية في التنمية. فالتنمية في دول العـالم الثالـث لا يمكـن أن تقوم دون تدخل واسع من الدولة، ليس فقط بالقيام بالمشروعات الرئيسية، وإنمـا بالتـدخل للإسـراع بتـوفير شروط نجاح السوق. فالسوق لا تنجح إلا بتوافر بيانات إحصائية مالية كافية وسليمة. وتعاني معظم الـدول النامية من ندرة البيانات وعدم دقتها، وعلى ذلك فدون تدخل الدولة لتطوير هذه المجالات، فـلا أمـل في تنميـة مـن جانـب القطـاع الخـاص وحـده. ولكـن السـوق تحتـاج إلى قـوانين متعـددة لتنظـيم الحقـوق والملكيـات والشـركات ونظم الإفـلاس والشـهر العقـاري وتـوافر تنظـيم قـانوني للشـركات والمؤسسـات الماليـة ومختلـف الأوراق المالية وبالتالي للبورصات وأسـواق المـال، وهكـذا فـإن الدولـة مـدعوة - في هـذه الدولـة- إلى اسـتكمال البنيان المؤسسـي اللازم لقيام السوق مع توفير أشكال الرقابة والإشراف الضـرورية. وهكـذا أضـيف هـدف تدعيم التنميـة الاقتصـادية إلى وظائف الدولـة في الـدول الناميـة كمـا ظهـرت قبـل مسـئولية الدولـة عـن تـوفير الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو المعقولة في الدول الصـناعية المتقدمـة.

علـى أن دور الدولـة الاقتصـادي لم يتوقـف علـى تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي وتحقيـق التشـغيل الشامل في الدولة المتقدمة ودعم التنمية الاقتصادية بإقامة المشروعات الاستراتيجية ووضـع أسس البنية الأساسية المادية والمؤسسية للتنمية بل أن التطورات الأخيرة في الأسواق المالية قد أظهرت خطورة المؤسسات المالية وضرورة خضوعها للرقابة والإشراف وإلا تهدد ليس فقط الاستقرار المالي العالمي بل وانهار من ورائه الاقتصاد العيني أو الحقيقي. ولذلك أصبح من الضروري أن تقوم الدولة في إطار من التعاون الدولي بدور فعال في الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية وإلا تعرض الاستقرار المالي كله للاضطراب والقلاقل، على ما سنرى فيما يلي.

قضايا هامة حول الرأسمالية

هنـاك عـدد مـن القضـايا الـتي أثـارت جـدلاً واهتمامـاً كـبيراً بصـدد الرأسماليـة. ونختـار بعض هـذه القضايا مما قد يساعد على مزيد من الفهم لطبيعة عمل الرأسمالية.

عن اليد الخفية وحدودها:

ذكرنـا أن النظام الرأسمـالي يقـوم علـى الاعتمـاد علـى جهـاز السـوق لمواجهـة المشكلة الاقتصـادية في توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يحقق المصلحة العامة للمجتمع. ولكن كيف يتم ذلك عملاً، وكيف يتم التوفيق بين البواعث الشخصية للمتعاملين في الأسواق ـ مستهلكين ومنتجين ـ وبما يحقق المصلحة العامة. ولعل أشهر عبارة في هذا الخصوص وردت على لسان آدم سميث عن "اليد الخفية" invisible hand في كتابه عن ثورة الأمم، عندما قال: "ليس بفضل كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز أن نجد عشاءنا، وإنما يتحقق ذلك نتيجة سعيهم لمصالحهم الشخصية. فنحن، في هذا، لا نستثير إنسانيتهم بقدر ما نحرك أنانيتهم.." فهؤلاء المنتجون وهم يسعون إلى تحقيق الأرباح فإنهم يشبعون حاجة المستهلكين، وكأنهم مدفوعين "بيد خفية" لتحقيق المصلحة العامة، رغم بواعثهم الشخصية والأنانية.

هـذه هـي الفكـرة الأساسـية حـول اقتصـاد السـوق، فـرغم أن باعـث الأفـراد هـو تحقيـق مصـالحهم الخاصة، فإن النتيجة النهائية هي خدمة المصلحة العامة وإشباع حاجات المجتمع. ولذلك ليس دقيقاً القول بأن اقتصاد السوق "يهدف" إلى تحقيق الربح، فالصحيح هو أن الهدف منه هو إشباع حاجات المجتمع، وأن كان الباعث على سلوك الأفراد هو المصلحة الشخصية للمنتجين. **فهناك فارق بين "الباعث" وبين "الهدف". فالباعث هو المحرك للنشاط الاقتصادي للأفراد، وهو سابق على هذا النشاط، أما الهدف فهو النتيجة النهائية حتى ولو لم تكن مقصودة عند القيام بالنشاط.** ومن هنا نقول أن مفهوم "اليد الخفية" يعني، عند آدم سميث، أنه رغم أن بواعث الأفراد في نشاطهم هي بواعث شخصية لمصالح ذاتية، فإن النتيجة النهائية من نشاط السوق و"الهدف" منها هي توفير أكبر قدر من الإشباع لحاجيات الأفراد وبأكبر درجة من الكفاءة. وهنا يقول آدم سميث عن الفرد أنه "بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة فهو غالباً ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فاعلية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة. فأنا (سميث) لم أصادف خيراً من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة". **فتحقيق المصلحة العامة هو نوع من "النتائج غير المقصودة" للنشاط الخاص للأفراد،** وهذه المصلحة العامة هي الهدف النهائي من اقتصاد

السوق. ولا ينبغي أن ننسى أن آدم سميث نفسه لم تكن لديه أية أوهام عن نوايا رجال الأعمال والرأسماليين، فهو يقول: "قلما اجتمع هؤلاء (التجار) للهو والمرح دون أن تتجه المناقشات بينهم إلى نوع من التآمر على الجمهور والبحث عن وسيلة لرفع الأسعار". فآدم سميث لم تكن لديه أية أوهام عن نوايا الرأسماليين ولكنه كان يعتقد أن **المنافسة كفيلة بتربيتهم وتهذيبهم لخدمة المجتمع من حيث لايدرون. وهكذا فإن جوهر اقتصاد السوق هو المنافسة.**

وهكذا يتضح أن آدم سميث قد حدد الهدف النهائي من اقتصاد السوق والمبادرة الفردية باعتباره تحقيق الخير العام، بتوزيع الموارد على نحو يحقق أكبر إشباع ممكن متفق مع رغبات المستهلكين، وبأقل التكاليف. وجاءت النظرية الاقتصادية بعد تطويرها على أيدي المدرسة الحدية (كارل منجر، جيفونز وفالراس)، وخصوصاً على يد ألفريد مارشال في ضبط سلوك المنتجين والمستهلكين فيما عرف بنظرية الأثمان، أو "الاقتصاد الجزئي" Micro economics. وجوهر هذه النظرية هو أنه عن طريق الاعتراف بالملكية الخاصة وحرية العمل من ناحية والاعتماد على الأثمان والتكاليف ورغبة الأفراد (كمنتجين) في الحصول على أعلى عائد لما يملكونه من أدوات إنتاج أو عائد لجهدهم في العمل، ورغبتهم (كمستهلكين) في الحصول على أقصى إشباع مما ينفقونه في السوق من ناحية أخرى ، فإن الموارد الاقتصادية تتوزع بين مختلف الاستخدامات وبما يحقق الإنتاج بأقل تكلفة وبذلك يحقق المصلحة العامة. وقد تكفلت "نظرية الأثمان" عن طريق ما أطلق على "قانون الطلب والعرض"، ببيان كيفية تحقيق هذه الأثمان في الأسواق، وتوزيع الإنتاج بين مختلف الفروع الإنتاجية وبما يتفق مع احتياجات السوق (المستهلكين) وبحيث تتحدد الأسعار وفقاً لأقل التكاليف عندما تتساوى التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة.

ومن أهم الملاحظات في هذا الصدد هو أن **ظهور اقتصاد السوق قد أعطى لمعنى الرشادة والعقلانية في السلوك الاقتصادي مفهوماً محدداً، وذلك بالمقارنة بين العائد والتكاليف في شكل نقدي.**

وإذا كانت نظريات الاقتصاد الجزئي قد حددت كيفية تحديد الأثمان وبالتالي توزيع الموارد، فإنها من ناحية أخرى قد أوضحت أيضاً **حدود مفهوم "اليد الخفية"** ومتى تتوافق المصالح الخاصة والذاتية للمتعاملين في السوق (مستهلكين ومنتجين) مع المصلحة العامة، ومتى تتعارض هذه المصالح مع المصلحة العامة، وبالتالي تتطلب تدخل الدولة. ويظهر ذلك - على الأقل - في جانبين، الأول من حيث مدى توافر شروط المنافسة، والثاني من حيث مدى تعبير الأثمان (التكاليف) عن التكلفة الاجتماعية وبالتالي التساؤل عن التطابق بين مفهوم "القيمة السوقية" ومفهوم "القيمة الاجتماعية". ونتناول هذين القيدين على كفاءة اقتصاد السوق فيما يلي.

أما القيد الأول فهو يرجع إلى ضرورة توافر المنافسة في الاقتصاد حتى تتحقق النتائج المرجوة. فالنظرية الاقتصادية وهي تشير إلى أن كفاءة اقتصاد السوق فإنها تربط ذلك بتوافر المنافسة. فالأصل في اقتصاد السوق هو أن "الأثمان" تتحدد في الأسواق نتيجة تزاحم ومنافسة المنتجين فيما بينهم لكسب الأسواق وزيادة مبيعاتهم من ناحية، وتنافس المشترين للحصول على أفضل الأثمان من ناحية أخرى. ومن هنا تفترض النظرية أن أي بائع أو مشتري لا يستطيع أن يحدد - بمفرده - مستوى الأسعار السائدة، فيظل كل منهم ذرة في محيط من عديد من البائعين والمشترين، وتتكون الأثمان نتيجة مجموع أفعال البائعين والمشترين. فأي بائع أو مشتري - على حده - لا يؤثر بفعله المنفرد في هذه الأثمان، فكل منهما هو خاضع للثمن Price-taker. فالثمن تحدده "السوق" أي مجموع المشترين والبائعين، وليس لأي منهم - منفرداً - أن

يكون مؤثراً عليه. وهذا يتطلب أن تكون السوق تنافسية. أما في الأسواق غير التنافسية ـ أشكال الاحتكار المختلفة. فإن البائع يتمتع بقدرة على التأثير على الأثمان السائدة في السوق بالنظر إلى حجم مبيعاته من الكميات المعروضة. ومن هنا يقال أن البائع في هذه الحالة هو **صانع للأثمان Price-maker** وليس خاضعاً لها. وفي هذه الحدود وحيث يصبح المحتكر صانعاً للأثمان ـ ومحدداً للكميات ـ فإن الأثمان تكون عادةً أكبر من التكاليف المتوسطة، وبالتالي لا يحقق الإنتاج أكبر درجة من كفاءة الاقتصاد. ولذلك فإن جميع الاقتصاديين يرون أن الاحتكار ـ على خلاف اقتصاد المنافسة ـ يحقق مصلحة المحتكر على حساب المجتمع. ومن هنا تتخذ الدول ـ بشكل عام ـ سياسات للتدخل والرقابة على أوضاع الاحتكار بفرض القيود عليهم لمصلحة المستهلكين.

وبطبيعة الأحوال فإن وجود المنافسة الكاملة من ناحية أو الاحتكار الكامل من ناحية أخرى هو حالات استثنائية، فالغالب أن تعرف الأسواق درجات متفاوتة من المنافسة والاحتكار. ولذلك فإنه من الطبيعي ـ في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية ـ أن تتدخل الدولة بدرجات متفاوتة لتنظيم الأسواق عندما يختل وضع المنافسة وتزداد القوى الاحتكارية. وقد بدأت الولايات المتحدة ـ معقل الرأسمالية ـ بفرض القيود على الاحتكارات بمقتضى قانون شيرمان ١٨٩٠. وهناك حالياً موجة من الانتقادات للعديد من المؤسسات المالية بسبب ممارساتها الاحتكارية. وفي هذه الحدود الخارجة عن المنافسة المعقولة، فإن مقولة "اليد الخفية" تجد حدودها. فالسوق تقوم بدورها في التوفيق بين البواعث الشخصية وبين تحقيق المصلحة العامة بقدر ما يتوافر لها من شروط المنافسة، وهي تبتعد عن ذلك بقدر ما تغلب عليها عناصر الاحتكار. وهكذا يتضح أنه وفقاً **للنظرية الاقتصادية فإن شرط الكفاءة في اقتصاد السوق هو ضرورة توافر درجة معقولة من المنافسة، أما مع غلبة الاحتكار فإنه لا يوجد ضمان على أن السوق تحقق الكفاءة بتوفير الإنتاج بأقل تكلفة، وبالتالي تصبح رقابة الدولة ضرورية لحماية الأسواق من تعسف المحتكرين.**

ومع ذلك، فقد لاحظ جالبرث الاقتصادي الأمريكي أن الاحتكارات ـ أو بالأدق المشروعات الكبرى ـ هي وحدها القادرة على **الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وبالتالي تمثل العناصر الأكثر قدرة على تحقيق زيادة الكفاءة الإنتاجية. وقد لاحظ أن معظم الشركات التي يراقبها المدعي العام للتأكد من عدم ممارستها للممارسات الاحتكارية، هي نفسها الشركات الصناعية الكبرى التي تمثل فخر الصناعة الأمريكية في التقدم التكنولوجي. وبطبيعة الأحوال فإن الاعتبارين السابقين لا يتعارضان بالضرورة. فالمشروعات الاحتكارية تحقق ولاشك أرباحاً غير عادية وبالتالي لا توفر الإنتاج بأقل تكلفة، ولكنها كثيراً ما تستخدم جزءاً من هذه الأرباح للتطوير التكنولوجي وزيادة الكفاءة الإنتاجية وذلك بزيادة مبيعاتها وبالتالي أرباحها، وهو ما يفيد الجمهور. وعلى أي الأحوال، فالمفروض أن تراعي السلطات الحكومية للرقابة والإشراف سلوك هذه الوحدات الإنتاجية ومدى استفادتها من مركزها الاحتكاري وهل يوظف هذا الوضع الاحتكاري لزيادة الأرباح، أم لتحسين الكفاءة الإنتاجية أيضاً. فكثير من المشروعات الاحتكارية تميل إلى إهمال التطوير التكنولوجي اعتماداً على مراكزها الاحتكارية، وهي بذلك تعتبر عبئاً على الاقتصاد القومي بفرض أسعار أعلى من متوسط التكلفة وبالتالي استغلال المستهلكين مع الحيلولة دون التقدم التكنولوجي بعدم مواصلة البحث والتطوير وبالتالي الإضرار بالمصلحة العامة.

وإذا كانت الأشكال الاحتكارية للإنتاج تتعارض مع مفهوم الكفاءة الإنتاجية وفقاً للنظريات الاقتصادية السائدة، وبالتالي تتطلب نوعاً من التدخل والإشراف الحكومي، **فإن السوق تفشل أيضاً ـ أو**

تفشل جزئياً. إذا كانت الأثمان السائدة في الأسواق لا تعبر بالكامل عن كامل المنافع أو الأعباء الاجتماعية. فالأثمان تعكس التكاليف النقدية التي يتحملها المشروع كما أنها تدخل في اعتبار المشتري ما يعود عليه مباشرة من نفع. ولكن هناك حالات كثيرة يتحمل المجتمع فيها أعباء حقيقية أو تتحقق له منافع هامة دون أن تظهر في شكل نقدي في الأثمان أو التكاليف النقدية. وهذا هو ما يعرف **بمشكلة العناصر الخارجية Externalities.**

فالثمن النقدي الذي يطلبه البائع يجب أن يغطي كافة التكاليف النقدية التي يتحملها في سبيل الإنتاج، ولكن هناك تكاليف "اجتماعية" أخرى قد لا تقل أهمية ولكن ليس لها تعبير نقدي على حسابات الإنتاج. ولذلك فهي لا تدخل في حسابه ولا يدخلها حتى تقديره للأثمان التي يعرضها للبيع رغم ما يصيب المجتمع من ورائها من أعباء وتضحيات. انظر مثلاً إلى ما يترتب على الإنتاج من تلويث للبيئة، فالمنتج يلقي بعوادمه في الأنهار ما يلوث مياه الشرب، وهو يبعث الدخان والغازات في الجو مما يزيد من احتمالات الأمراض، وهو يصدر أصواتاً تزعج الجيران. وكل هذه تكاليف يتحملها المجتمع نتيجة الإنتاج، ولكنها لا تظهر في قائمة تكاليف المشروع وبالتالي لا تظهر في الثمن. وبالعكس فإن الإنتاج كثيراً ما يعني خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يساعد على علاج إحدى أخطر المشاكل الاجتماعية (البطالة)، كذلك فإن المشاركة في الإنتاج تساعد على زيادة مهارة العاملين وتدريبهم والارتفاع بالمستوى الفني للعاملين، وهي مصلحة للمجتمع. وهذه فوائد اجتماعية لا تجد لها تعبيراً في "الثمن". فالثمن يعكس فقط التكاليف التي يتحملها المشروع دون غيرها من التكاليف على المجتمع والبيئة، كما أنه يمثل العائد المباشر للمستهلك دون أن يأخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تعود على الوسط المحيط. ولذلك فإن "الثمن" النقدي كما يظهر في السوق لا يعبر تماماً عن القيمة الاجتماعية، وبذلك فإن "القيمة السوقية" Market value قد تزيد أو تقل عن "القيمة الاجتماعية" Social value.

والتفرقة بين "القيمة السوقية" و"القيمة الاجتماعية" تحدد إلى حد بعيد، حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فحيث **تتقارب "القيمة السوقية" مع "القيمة الاجتماعية"، يقل تدخل الدولة وتكون الأولوية للسوق حيث أن الأسعار السائدة تعكس بشكل عام القيم الاجتماعية. أما حيث تختلف "القيمة السوقية" عن "القيمة الاجتماعية" فإن تدخل الدولة يكون مطلوباً بدرجات متفاوتة أخذاً في الاعتبار حدود هذا التفاوت بين القيمتين.** فقد يصل الأمر إلى عجز السوق كلياً عن تحقيق القيمة الاجتماعية، كما يحدث بالنسبة للسلع العامة Public goods التي سبقت الإشارة إليها، فهنا تتدخل الدولة مباشرةً لتوفير هذه الخدمات. وفي أحيان أخرى تكون القيمة الاجتماعية أعلى من القيمة السوقية فتتدخل الدولة بمنح مزايا للمنتج مثل دعم المدارس الخاصة أو مراكز الثقافة أو الأعمال الخيرية. ولكن هناك أحوالاً أخرى تكون القيمة السوقية أعلى بكثير من القيمة الاجتماعية كما في تلويث البيئة أو فرض أسعار احتكارية على خدماتهم الجمهور. وهنا قد تتدخل الدولة بفرض رسوم على الإنتاج المؤثر سلباً على البيئة أو بوضع حدود للأسعار والتعريفة المحددة للخدمة ومراقبتها، وغير ذلك بما يحقق نوع من التجانس بين "القيمة السوقية" و"القيمة الاجتماعية".

وهكذا يتحدد مفهوم "اليد الخفية"، بالقول بأن بواعث الأفراد الأنانية والذاتية تحقق في نهاية الأمر "المصلحة العامة". فليس صحيحاً القول بأن هدف اقتصاد السوق هو تحقيق الأرباح، فالهدف هو تحقيق المصلحة العامة، وإن كان الباعث على النشاط هو تحقيق المصلحة الخاصة. "فالمصلحة العامة" هي أقرب

إلى ما يعرف حالياً بمفهوم "النتائج غير المقصودة" Unintended consequences لاقتصاد السوق. فالأفراد يدخلون السوق لتحقيق مصالحهم الخاصة، ولكنهم ينتهون ـ من غير قصد ـ إلى تحقيق المصلحة العامة. وهذا هو مبرر اقتصاد السوق في نظر أنصاره. ومع ذلك فإن هذا الهدف لا يتحقق دائماً، وخصوصاً عندما لا تتوافر شروطه، سواء بالابتعاد عن "المنافسة" وغلبة الاحتكارات، أو بوجود عناصر خارجية من منافع أو تكاليف اجتماعية لايتم التعبير عنها في السوق بشكل نقدي. وفي الحالتين لابد من تدخل الدولة.

عالمية الأسواق ونظام النقد الدولي :

ربط آدم سميث بين توسع الأسواق من ناحية وبين ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية أخرى. فمع اتساع الأسواق تزيد فرص التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية واتساع حجم السوق من جديد، وهكذا فاقتصاد السوق بطبيعته اقتصاد ديناميكي يتوسع باستمرار. وكانت الخطوة الأولى هي ظهور السوق الوطنية، حيث كان الاقتصاد قبل ذلك محلياً وممزقاً بين مختلف الأقاليم، وكان كل إقليم يكاد يكوّن وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً، وذلك باستثناء القليل من السلع والخدمات التي تجلب من خارج المقاطعة أو الإقليم. ومع ظهور اقتصاد السوق مع الرأسمالية وتوسعها بدأت تظهر "الدولة" كوحدة سياسية واقتصادية. ولذلك لم يكن غريباً أن يتعاصر ظهور الدولة الحديثة ـ منذ القرن السادس عشر ـ مع بدايات ظهور الرأسمالية واقتصاد السوق منذ القرن السابع عشر. وقد تطلب ذلك تحقيق وحدة نقدية أيضاً بحيث تتداول، إلى حد بعيد، في نفس الدولة، كما أصبحت الدولة خاضعة بشكل عام لنفس القوانين والنظام الضريبي. وهكذا ساعد قيام الدولة الحديثة وخضوعها لنظام سياسي واحد وقوانين موحدة على تعضيد السوق الوطنية.

ولكن الرأسمالية لم تتوقف عند حدود الدولة السياسية بل ارتبط بقيامها زيادة أهمية التجارة العالمية وخاصة فيما وراء البحار. فقد جاءت الكشوف الجغرافية وخاصة خلال القرنين السادس والسابع عشر سواء في أمريكا أو في الشرق الأقصى لتفتح آفاق التجارة في المواد الأولية فضلاً عن تجارة العبيد. وهكذا ارتبط ظهور الرأسمالية بتطورات تكنولوجية هامة في ميدان النقل البحري والمواصلات وبتطور سياسي هام مع نشوء الدولة الحديثة، وجاء اقتصاد السوق ليستكمل الثلاثية (اقتصاد السوق ـ التطور التكنولوجي ـ الدولة الحديثة) على ما سبق أن رأينا.

وكان الاقتصاديون في معظم القرنين السابع والثامن عشر يرون أن التجارة العالمية هي وسيلة للإثراء والحصول على الثورة النقدية من ذهب أو فضة وذلك بمحاولة تحقيق فائض تجاري بزيادة الصادرات وتقليل الواردات عن طريق الحماية الجمركية، وهو ما عرف "بمذهب التجاريين". وكان آدم سميث هو أحد أهم المعارضين لأفكار التجاريين، وكانت رسالته الأساسية هي ضرورة تحرير التجارة من القيود، وأن اتساع الأسواق هو في حد ذاته دافع إلى التقدم. وعرف أنصار الرأسمالية من بعدها بأنهم أنصار "حرية التجارة". وجاء الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو مبيناً أن الدول تحقق كسباً من التجارة الدولية حتى وإن كانت أكثر كفاءة في الإنتاج من شركائها التجاريين، فالعبرة في التجارة الدولية هي باختلاف "المزايا النسبية"،وبحيث يحقق جميع الأطراف كسباً منها سواء الأكثر أو الأقل كفاءة.

وجاء القرن التاسع عشر فاتسعت حركة الاستعمار الأوربي لمعظم دول إفريقيا وآسيا وقد ساعد ذلك تقدم الملاحة البحرية وبوجه خاص ظهور مراكز مالية - خاصة لندن - لتمويل التجارة العالمية مع ما ارتبط بذلك من ظهور أدوات مالية لتجميع الثروات (مفهوم الشركات المساهمة) وتداولها ومختلف الأدوات المالية للاقتراض والإقراض. وهكذا قام ما يشبه **الثورة المالية بزيادة الترابط بين أجزاء العالم حيث تمحورت حول مركز عالمي في لندن وباستخدام الإسترليني كعملة للتعامل الدولي. فالسوق الرأسمالية العالمية ما كان يمكن أن تقوم وتنتعش بغير وجود نظام نقدي دولي يسمح بإجراء التعاملات الدولية وسداد المدفوعات بين الدول من خلال التعامل بنقود دولية مقبولة، وهو ما عرف بقاعدة الذهب Gold Standard، والتي كانت عملياً هي قاعدة الجنيه الإسترليني، وحيث تدار معظم هذه العمليات من خلال سوق لندن المالية.**

وكما قام النظام الرأسمالي نفسه بشكل تلقائي واستجابةً لاحتياجات التعامل، فإن ظهور "قاعدة الذهب" وتحولها عملاً إلى التعامل بالإسترليني لم يأت نتيجة نظرية أو تخطيط مسبق، ولكن الظروف والعادات المستقرة دفع إليه. فقد عرفت معظم المجتمعات النقود لتسهيل المبادلات، وكان أن أصبح المعدن النفيس - من الذهب والفضة - هو أساس التعامل النقدي في معظم دول العالم. وجاء اكتشاف الأمريكيتين مما زاد من إنتاج هذين المعدنين وبما جعل معظم دول العالم تتعامل بهما. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر احتل الذهب مركز الصدارة في التعاملات وخاصة المعاملات الدولية. وكانت كل دولة تحدد قيمة عملتها بوزن محدد من الذهب، وتتعامل مع الدول الأخرى على هذا الأساس. وهكذا توافرت منذ بداية القرن التاسع عشر الشروط الأساسية لما يعرف "بقاعدة الذهب"، ومقتضاها أن تحدد الدول قيمة عملتها بوزن ثابت من الذهب، وتتعامل مع الدول الأخرى على هذا الأساس. كذلك فإن معظم الدول الأوربية وخاصة بعد نهاية الحروب النابليونية كانت قد أخذت بحرية التجارة فيما بينها، وكانت الدول تصدر العملات الورقية (البنكنوت) تحوله إلى ذهب وفقاً لسعر ثابت. وهكذا توافرت شروط قاعدة الذهب:

- حرية التجارة،
- تحويل البنكنوت إلى ذهب وفقاً لأسعار ثابتة،
- حرية دخول وخروج الذهب من الدول،

وكانت انجلترا، خاصة بعد انتصارها على نابليون، هي أكبر دولة صناعية وتتمتع بأكبر أسطول بحري مما جعل منها سيدة البحار، وقد اعتنقت، بتأثير كتابات آدم سميث وغيره من الاقتصاديين، مبدأ حرية التجارة، ونشأ في لندن أكبر سوق مالي ونقدي لتمويل التجارة العالمية حتى ولو لم تكن انجلترا طرفاً فيها. وبذلك لم يكن من الغريب أن يصبح الإسترليني هو عملة التعامل الدولي. فأسعار السلع أصبحت تقيّم بالإسترليني، ويجري تسوية المعاملات من خلال البنوك البريطانية أو بيوت التجارة والتمويل وخاصة في لندن، وساعد على ذلك أن الحكومة البريطانية توفر تحويل الإسترليني إلى ذهب بسعر ثابت عند الطلب. ولكن التجارة ليست مجرد بيع وشراء فوري للسلع، وإنما تتطلب في الغالب تسهيلات للدفع وتقديم قروض للوفاء في وقت لاحق، وبعد تصريف السلع المستوردة من مختلف الأسواق. ومن هنا ظهرت أهمية بيوت التمويل التي تصدر مختلف الأوراق المالية لتمويل التجارة. وهذا ما كانت تقوم به مختلف البيوت المالية في لندن من بنوك وسماسرة وشركات تأمين وبيوت لخصم الأوراق التجارية والمالية. وهكذا أصبحت لندن مركزاً للتجارة العالمية ليس فقط بما تقدمه من وسائل للدفع بالإسترليني بل لما تقدمه من خدمات مكملة مثل التأمين على البضائع أو القيام بخدمات النقل والشحن.

وكانت انجلترا قد بدأت استعمار مناطق بعيدة في أمريكا وفي آسيا منذ القرن السابع عشر ثم توسعت في استعمار إفريقيا في منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك سيطرت على مصادر المواد الأولية بما لها من تواجد في هذه المستعمرات وهي المصدر الرئيسي للتجارة خاصة للمواد الأولية والتي تمثل عصب التجارة الدولية في القرن التاسع عشر.

وهكذا قام النظام النقدي الدولي على "قاعدة الذهب" نظرياً، وعلى "قاعدة الإسترليني" عملياً. فالمعاملات الدولية تتم بالإسترليني، ويتمتع الإسترليني بما يشبه القبول العام في التعامل الدولي بحيث يمكن الحصول على معظم سلع العالم مقابل الدفع بالإسترليني. حقاً يمكن تحويل الإسترليني إلى ذهب وفقاً لسعر ثابت، ولكن من يحتاج إلى الذهب طالما أن الإسترليني مقبول في التعاملات الدولية؟ بل أن معظم الدول أصبحت تحتفظ بذهبها في بنك انجلترا توفيراً لنفقات النقل والتأمين، فالرصيد الذهبي لمعظم الدول أصبح موجوداً في خزائن بنك انجلترا، ويمكن التصرف فيه بمجرد إخطار البنك بتحويل ملكيته إلى دولة أو دائن جديد. وهكذا لم تعد لندن مركز التجارة العالمية المالية فقط بل أصبحت معظم الخدمات التجارية عملياً تتم من خلال لندن. فهناك التمويل وهناك التأمين وهناك الشحن كما أن معظم بيوت التجارة في العالم يحتفظون بمكاتب في لندن. فأنت تذهب إلى لندن لشراء أية سلعة من أي مكان في العالم باستخدام خدمات مركزي لندن المالي والتجاري. وهكذا توسعت التجارة العالمية وبالتالي الأسواق لتشمل معظم أرجاء المعمورة، وتحتل لندن منها مركز الثقل الرئيسي، فهي شبكة عالمية متنوعة تجد بؤرتها في لندن. بل بدأت بعض الدول الأخرى تربط عملاتها المحلية بالإسترليني بسعر ثابت تتعهد فيه بتحويلها إلى إسترليني عند الطلب، وهو ما عرف لاحقاً "بمنطقة الإسترليني".

على أن الأمر لم يدم بهذا الشكل لأكثر من قرن من ١٨١٥ منذ معاهدة ڤيينا وحتى قيام الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤. فمع قيام هذه الحرب أعلنت انجلترا وقف تحويل الإسترليني إلى ذهب، وبدأت إجراءات الحصار البحري والقيود على التجارة. وبعد انتهاء الحرب في ١٩١٨ حاولت انجلترا استعادة الوضع السابق رغم ما لحقها من خسائر خلال الحرب، وجاء تشرشل وزيراً للخزانة ووجد ضغوطاً شديدة للعودة إلى قاعدة الذهب، وكان هناك جدل كبير في وزارة الخزانة البريطانية حول مدى سلامة العودة إلى قاعدة الذهب، ورضخ تشرشل في النهاية لآراء معاونيه في الوزارة، وأعاد إنجلترا إلى قاعدة الذهب ١٩٢٥، مع حرية تحويل الإسترليني إلى ذهب بنفس السعر السائد قبل قيام الحرب. وكان هذا القرار خطأ فادحاً بالنسبة للاقتصاد البريطاني الذي فقد الكثير من استثماراته خلال الحرب، وارتفعت فيه التكاليف الإنتاجية، بحيث جاءت هذه الخطوة مؤلمة لمزايا الصناعات البريطانية والتي لم تعد قادرة على مواجهة المنافسة الدولية في ظل أسعار مبالغ فيها للإسترليني. مما دعا الاقتصادي الانجليزي كينز إلى نشر مقال ساخر بعنوان "الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل" إشارة إلى كتابه الأسبق عن الآثار المدمرة لمعاهدة فرساي على الاقتصاد العالمي والذي صدر بعنوان "الآثار الاقتصادية للسلام"، هاجم فيه العودة إلى قاعدة الذهب، وبين كيف أنها تضر بالاقتصاد البريطاني. ولم يمهل الزمن تشرشل أو كينز طويلاً لمعرفة أيهما على حق، فوقعت الأزمة المالية العالمية في ١٩٢٩ بعد أن عرفت بعض الدول - خاصة ألمانيا - فترة من التضخم الجامح. وجاءت أزمة ١٩٢٩ بانهيار البورصات حيث فقدت بورصة نيويورك أكثر من ١٣٪ من قيمتها في يوم واحد (الاثنين الأسود ٢٨ أكتوبر)، واستمر الانهيار بعد ذلك وتلتها البورصات العالمية الأخرى، ووقع العالم فيما عرف بالكساد العظيم Great Depression. وارتفعت معدلات البطالة لأكثر من ٢٠٪ من قوة العمل، وأحياناً أكثر، واضطرت إنجلترا إلى التخلي عن قاعدة الذهب في ١٩٣١، وبدأت

الحكومات في وضع القيود على حرية التجارة والأخذ بسياسات حمائية. وبعد قليل خضع نظام الحكم في ألمانيا لحكم النازي في ١٩٣٤، وكان موسيليني قد وصل بنظامه الفاشي إلى إيطاليا في العشرينات. وبدأت موجة من القيود والحرب الاقتصادية بين التكتلات الدولية. وانتهى الأمر بقيام الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩.

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية اتفقت دول الحلفاء في اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ على وضع أسس نظام نقدي جديد وإنشاء مؤسسات دولية مالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتنظيم أوضاع النقد الدولي وحركات رءوس الأموال، وكان الاتجاه هو إلى استكمال ذلك بنظام دولي جديد للتجارة بإنشاء منظمة دولية للتجارة فيما عرف بميثاق هافانا، ولكن لم يمكن الاتفاق على ذلك لرفض الكونجرس الأمريكي التصديق على هذا الاتفاق، حتى أمكن الاتفاق أخيراً في ١٩٩٤ على إنشاء "المنظمة العالمية للتجارة". وكانت الدول الصناعية قد اتفقت فيما بينها، ولحين إنشاء منظمة التجارة الدولية، على ما عرف "بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" (الجات) والتي تتضمن تخفيض القيود الجمركية وتحرير التجارة فيما بينها. وهكذا تشكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية من ثلاث مؤسسات: صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنذ ١٩٩٥ منظمة التجارة العالمية. وكان الغرض من هذه التنظيمات الجديدة العودة إلى حرية التجارة وتحرير حركات رءوس الأموال. **على أن الأمر تحول في واقع الأمر إلى نظام نقدي جديد يدور حول الدولار، وبذلك انتقل العالم منذ منتصف القرن العشرين إلى "قاعدة الدولار"** والتي خلفت "قاعدة الإسترليني" في القرن السابق.

على أن "قاعدة الدولار" نفسها لم تبق على حالها كما صممت في اتفاقية بريتون وودز، وما زال العالم في حالة تطور ومخاض جديد لظهور نظام نقدي جديد وخاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨). وجاءت الأفكار التي قامت عليها اتفاقية بريتون وودز نتيجة للمشاورات بين دول الحلفاء - أساساً انجلترا والولايات المتحدة- على وضع نظام اقتصادي دولي لما بعد الحرب يتجنب الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب من جديد، وذلك بالدعوة إلى حرية التجارة وحرية تدفقات رءوس الأموال واستقرار أسعار الصرف بين العملات، على نحو قريب مما ساد خلال القرن التاسع عشر في ظل "قاعدة الذهب". وقد لعب كل من الأمريكي هاري وايت White والانجليزي كينز الدور الرئيسي في تشكيل هيكل النظام الجديد، وإن كانت أفكار وايت قد غلبت على نصوص اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤)، بالنظر إلى نفوذ الولايات المتحدة الطاغي في هذه الفترة من المراحل الأخيرة للحرب. وكانت الفكرة الغالبة هي أن العودة إلى نظام قاعدة الذهب أو صورة شبيهة به كفيلة بتحقيق الاستقرار والسلام. ومع ذلك فإن أوضاع العالم كانت قد تغيرت كثيراً بعد حربين عالميتين ولم يمكن إعادة اختراع العالم القديم، ولذلك جاء النظام الجديد المقترح باعتناق "قاعدة الذهب" شكلاً مع الاعتماد على "قاعدة الدولار" عملاً. **وهكذا خضع العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى "قاعدة الدولار" القابل للتحويل إلى ذهب حتى ١٩٧١، ثم إلى قاعدة "الدولار الورقي" منذ ذلك الحين وحتى الآن.**

وتقوم مبادئ بريتون وودز على أن تعود الدول - تدريجياً - إلى حرية التجارة واعتماد أسعار صرف ثابتة لعملاتها بالذهب - أو عملاً بالدولار المرتبط بالذهب - والإسراع في رفع القيود على تحويلات العملة بجعلها قابلة للتحويل إلى العملات الأخرى دون قيود. ويقوم صندوق النقد بمساعدة الدول التي تعاني من اختلالات مؤقتة في موازين مدفوعاتها. كذلك أنشئ البنك الدولي للتعمير والإعمار، وكان الهدف منه كما يبدو من اسمه هو المساعدة على إعادة تعمير أوربا واليابان بعد الحرب. ولكن نظراً لأن الولايات المتحدة

طرحت في ١٩٤٧ مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا فضلاً عن احتلالها لليابان، لذلك لم يلبث أن تحول البنك الدولي لتقديم العون للدول الفقيرة ـ النامية ـ بتمويل مشروعاتها للبنية الأساسية. وظل صندوق النقد الدولي متخصصاً في متابعة الاستقرار النقدي للدول الصناعية المتقدمة دون اهتمام بالدول النامية حتى السبعينات من القرن الماضي، عندما بلغت الدول الصناعية درجة من التعافي الاقتصادي فيما بينها بحيث كادت تتخرج من احتياجها إلى خدمات صندوق النقد الدولي. وبدأ الصندوق يركز اهتمامه على الدول النامية، التي أصبحت أهم مسئولياته وذلك إلى أن قامت الأزمات المالية العالمية الكبرى في المكسيك ١٩٩٤ ثم جنوب شرق آسيا ١٩٩٥ وفي روسيا ١٩٩٨، وأخيراً في الولايات المتحدة وأوربا ٢٠٠٨، وما بعدها (اليونان) حيث عاد الصندوق للاهتمام من جديد بالأوضاع النقدية والمالية للدول الصناعية أيضاً.

وأيا ما كان الأمر، فإن محاولة إحياء "قاعدة الذهب" ونظام ثبات أسعار الصرف مع اتفاقية بريتون وودز، قد جاءت في ظروف مختلفة تماماً عما كانت عليه الأوضاع العالمية في القرن التاسع عشر، وذلك من ناحيتين على الأقل؛ دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني من ناحية، وزيادة دور التدفقات الرأسمالية بالمقارنة بالتجارة من ناحية أخرى.

فقاعدة الذهب في ظل الفكرة السائدة تقوم على أنه إذا عرفت الدولة اختلالاً في موازين مدفوعاتها بتحقيق فائض أو عجز، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تسوية هذا الاختلال بدخول الذهب إلى دولة الفائض أو خروجه من دولة العجز، ومعنى ذلك أن دولة الفائض ستتمتع بمزيد من الذهب، وبالتالي بالنقود المتداولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بها وانخفاض قدراتها التنافسية، ويحدث العكس تماماً في دولة العجز التي تضطر إلى تصدير الذهب، وبالتالي نقص النقود المتداولة بها وانخفاض الأسعار بها مما يزيد من قدرتها التنافسية وزيادة صادراتها وانخفاض وارداتها. وهكذا يؤدي دخول الذهب وخروجه إلى التغيير في المستوى العام للأسعار وبحيث تفقد دولة الفائض ميزاتها التنافسية بارتفاع أسعارها ويزيد الاستيراد بها لرخص الأسعار الخارجية، ويحدث العكس في دولة العجز. وهكذا. تتغير مستويات الأسعار في كل دولة وفقاً لحالة موازينها الخارجية، فهي ترتفع في دول الفائض وتنخفض في دول العجز مما يعيد التوازن في العلاقات الدولية.

وجاءت اتفاقية بريتون وودز وألزمت الدول بضرورة **حماية ثبات أسعار لعملائها** إلا في الأحوال الاستثنائية ـ وبموافقة الصندوق ـ عند حدوث اختلالات هيكلية في موازينها الخارجية. فالأصل في نظام بريتون وودز هو ثبات أسعار الصرف. وفي هذه الحالة فإن الدولة عليها أن تضحي بدورها في حماية مستوى النشاط الاقتصادي لمصلحة التوازن الخارجي.

ومعنى ذلك أن الحكومات في ظل نظم ثبات أسعار الصرف تقف مكتوفة الأيدي أمام مستويات الأسعار الداخلية فيها، التي تتحدد وفقاً لمتطلبات التوازن الخارجي. وقد كان هذا الأمر مفهوماً في ظل الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر، وحيث كان الاعتقاد أن "السوق" كافية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي، وأن الحكومات عليها أن تكون محايدة وتترك قوى السوق وحدها لإعادة التوازن. وقد سقطت هذه الأفكار مع الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩ ثم مع غلبة أفكار كينز بأن على الدولة الالتزام بضمان الاستقرار الاقتصادي والتدخل عند وقوع الأزمات. ولذلك فإن "قاعدة الذهب" والتي تترك تقلبات الأسعار لقوى السوق لم تعد مقبولة من معظم الحكومات التي أصبحت ترى أنها مسئولة عن توفير مستوى مرتفع من التشغيل وحماية مستوى النشاط الاقتصادي ولو أدى ذلك إلى اختلال في الموازين الخارجية. **وهكذا تفترض "قاعدة الذهب" حياد دور الحكومات وأنه ليس لها دور في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وهو**

أمر لم يعد مقبولاً سياسياً في معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ويصبح الأمر أشد صعوبة في ظروف الدول النامية والتي تتطلب تدخلاً حكومياً مستمراً لضمان مشروعات التنمية. ومن هنا واجهت قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف أول عقبة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أن هناك تناقضاً بين متطلبات هذه القاعدة في حياد سياسات الدولة الاقتصادية، وبين الاقتناع السائد لدى معظم الشعوب بمسئولية الدولة عن ضمان مستوى النشاط الاقتصادي ومحاربة البطالة والركود. فلم يعد مقبولاً أن تترك مستوى الأسعار أو حجم النشاط الاقتصادي يتحدد وفقاً لاعتبارات التوازن الخارجي.

ولكن قاعدة الذهب واجهت مشكلة أخرى لا تقل خطورة، فهي تقوم - ضمناً - على أن العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد أساساً على التجارة وصادرات وواردات السلع والخدمات، وأن حركات رءوس الأموال أقل أهمية في هذه العلاقات الدولية. **وقد أثبتت التجربة بعد الحرب العالمية وخصوصاً خلال العقدين الفائتين أن أكبر مظهر للعلاقات الدولية هو التدفقات المالية في شكل استثمارات أو مضاربات أو توظيف مالي في الأسواق المالية أو مضاربات على العملات.** ويكفي في هذا الصدد مقارنة أرقام الصادرات والواردات السلعية السنوية العالمية بأحجام المضاربة اليومية على أسعار الصرف أو حجم المبيعات والمشتريات اليومية في الأسواق المالية، وهي جميعاً مفتوحة للتعامل من جميع الدول. فحجم الصادرات أو الواردات العالمية **في السنة** بلغ أكثر قليلاً من تريليون دولار في ٢٠٠٨ في حين جاوزت التعاملات في أسواق الصرف أكثر من ثلاثة تريليون دولار في اليوم الواحد، وقد بلغ حجم الأوراق المالية المتداولة أكثر من ٣٦ تريليون دولار.

وهكذا يتضح أن أسعار الصرف بين العملات لا تتأثر فقط بحركة التجارة والصادرات والواردات، وإنما - خاصة بالنسبة للعملات الرئيسية - وفقاً للتدفقات المالية المختلفة بما ذلك المضاربات على العملات أو في الأسواق المالية. وبذلك فإن تغير مستوى الأسعار بدخول أو خروج الذهب أو تغير أسعار الصرف لم تعد له نفس الأهمية حين كانت التجارة هي المظهر الأساسي للعلاقات الدولية. وكل ذلك جعل من "قاعدة الذهب" في ظل اتفاقية بريتون وودز مظهراً أكثر منه حقيقية. وأصبح العالم يسير فعلاً على "قاعدة الدولار" والذي أصبح منذ ١٩٧١ غير قابل للتحويل إلى ذهب. وبذلك أصبح الدولار - عملاً - هو أساس النظام النقدي العالمي.

ومع كثرة الاختلالات في موازين المدفوعات من ناحية، وتزايد العجز التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتضخم إنفاقها مع الحرب في فيتنام من ناحية أخرى، بدأت الشكوك تثور في جدوى الاحتفاظ بنظام ثبات أسعار الصرف. وعندما قامت الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس ١٩٧١ انتهى نظام "الدولار الذهبي"، وبدأت الدول تتململ. وبعدها قامت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم فرض حظر وتقييد إنتاج النفط مما أدى ببعض الدول إلى التخلي عن نظم سعر الصرف الثابت. وفي ١٩٧٦ صدر التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز بالتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابت وترك الحرية لكل دولة في تحديد نظام الصرف المناسب لها. ومن يومها اتجهت معظم الدول إلى الأخذ بنظام **أسعار الصرف المتغير.** ورغم هذا استمر الدولار في القيام بدور عملة الاحتياط أو العملة الدولية.

وقد سبق أن نشرت في إحدى الجرائد - الشروق - مقالاً عن "ورطة الدولار" في ٢٤ أبريل ٢٠٠٩ لخصت فيه رواية الدولار في الاقتصاد الأمريكي والعالمي ولم أجد بأساً من اقتباسها هنا وفيما يلي أهم عناصر هذه الرواية، وهي تتضمن تلخيصاً لدور الدولار في المعاملات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

الدولار ونظام النقد الدولي

- تحتاج المعاملات الاقتصادية الدولية ـ شأنها شأن العلاقات الاقتصادية الداخلية ـ إلى وجود شكل من أشكال النقود لتسهيل المعاملات وزيادة كفاءتها. وقد عرف العالم منذ فترات طويلة أشكالاً مقبولة من النقود وخاصة من الذهب والفضة.
- بدأ الدولار يلعب دوراً متزايداً في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الإسترليني خلال القرن السابق على الحربين الأولى والثانية هو العملة الأكثر رواجاً في التعامل الدولي، عندما سيطرت انجلترا بشكل كبير على التجارة العالمية. وكان الإسترليني قابلاً للتحويل إلى ذهب، كما كانت معظم العملات ترتبط بشكل أو آخر بالذهب. ولذلك فقد قيل أن العالم كان يسير على "قاعدة الذهب".
- اضطرت انجلترا للتخلي عن قاعدة الذهب عند قيام الحرب العالمية الأولى ثم عادت إليها لفترة قصيرة بعد انتهاء تلك الحرب، قبل التخلي عنها نهائياً مع الأزمة العالمية في الثلاثينيات. ومع ذلك ظل الإسترليني وانجلترا وسوق لندن مركزاً للعلاقات التجارية الدولية.
- مع نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم الدول الصناعية محطمة اقتصادياً نتيجة التدمير والخراب المترتب على الحرب، وتحمل الكثير منها بالديون وفقدان العديد من استثماراتها في الخارج.
- على عكس دول العالم الأخرى عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية أزهى عصورها الاقتصادية. فأراضيها لم تصب بطلقة واحدة، فضلاً عن أن اقتصاد الحرب قد ساعد على زيادة طاقتها الإنتاجية. كذلك أصبحت الولايات المتحدة دائنة لمعظم دول العالم المشاركة في الحرب.
- كانت الولايات المتحدة عند نهاية الحرب هي الدولة الوحيدة التي تأخذ بقاعدة الذهب، فالدولار كان قابلاً للتحويل إلى ذهب لغير المواطنين خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- بلغ الناتج الإجمالي الأمريكي عند نهاية الحرب أقل قليلاً من نصف الإنتاج العالمي، وكانت الولايات المتحدة تتمتع في ذلك الوقت بفائض كبير في ميزانها التجاري مع العالم، فهي تصدر للخارج بأكثر مما تستورد.
- مع نهاية الحرب والحاجة إلى إعادة تعمير أوربا واليابان، كان هناك طلب على المنتجات الأمريكية من كل الأنواع ومن معظم الدول: طلب على المواد الأولية، وعلى سلع الاستهلاك وعلى الآلات والأدوات. وبذلك عرف العالم طلباً غير محدود على السلع الأمريكية وبالتالي على الدولار، مما أدى إلى ظهور ما عرف في الخمسينيات "بأزمة نقص الدولار" Dollar Shortage.
- نتيجة لذلك تمتع الدولار بنوع من القبول العام في معظم الدول، ليس فقط بالنسبة للدول المحتاجة للاستيراد من الولايات المتحدة، بل أيضاً من غيرها، لأن الجميع يدرك أن الحصول على الدولار يمكن من الاستيراد من أي مكان في العالم. وبذلك تحقق للدولار الشرط الأول لمفهوم النقود. فالنقود هي ما يتمتع بالقبول العام في المعاملات.
- لا يكفي أن تتمتع العملة "بالقبول العام" حتى تقوم بدور النقود الدولية، بل لابد وأن تكون هذه العملة "متاحة" أيضاً للمتعاملين حتى يمكن التعامل بها.
- لا تستطيع الدول الأخرى الحصول على الدولارات مجاناً لاستخدامها كنقود دولية، وإنما عليها أن تكتسبها بمقابل يقدم لحائزها. ونظراً لأن معظم الدول كانت تعاني من عجز في موازينها التجارية مع أمريكا، فقد كانت غير قادرة على اكتساب الدولارات عن طريق التجارة مع الولايات المتحدة وهي الدولة التي المصدرة للدولار.
- جاء الحل عن طريق فتح أسواق معظم دول العالم أمام الاستثمار الأمريكي. فهنا تصدر الولايات المتحدة إلى الخارج رؤوس أموال لإقامة استثمارات في الدول الأجنبية، سواء بالاستثمار في مصادر المواد الأولية أو إقامة بعض الصناعات الاستخراجية أو إقامة قواعد عسكرية نتيجة للحرب الباردة. وقد فاقت أعباء هذا الإنفاق الاستثماري والعسكري الأمريكي في الخارج حجم الفائض الذي كانت تحققه أمريكا في ميزانها التجاري.وبذلك بدأت تخرج كميات كبيرة من الدولارات الأمريكية للدول الأخرى (من خلال ميزان العمليات الرأسمالية) مما ساعد على استخدامها للأغراض النقدية.
- قامت الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ ولم يكن قد مضى على انتهاء الحرب العالمية أكثر من خمس سنوات، فحرصت الولايات المتحدة على تكوين مخزون استراتيجي من معظم المواد الأولية، خوفاً من أن تتطور هذه الحرب إلى حرب عالمية جديدة. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الواردات الأمريكية في ذلك الوقت من العالم الخارجي، وبالتالي توفير الدولارات لمزيد من الدول الأجنبية.

- تم الاتفاق قبل نهاية الحرب العالمية الثانية على وضع نظام نقدي ومالي دولي يوفر الاستقرار النقدي والمالي في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤. وقد اتفق على أن تأخذ الدول بنظام أسعار الصرف الثابت، بأن تربط عملاتها بوزن من الذهب. ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسير على قاعدة الذهب. فقد ربطت معظم الدول عملاتها بالدولار. وكان يطلق عليه حينذاك "الدولار الذهبي" لأنه كان قابلاً للتحويل إلى ذهب. وبذلك تقنن على المستوى الدولي أن الدولار هو أساس النظام النقدي.
- ازداد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الفيتنامية في الستينات، وازداد الإنفاق العسكري وبالتالي التضخم مما هدد أسعار الصرف للدولار، فعمد الرئيس الأمريكي إلى تقييد تحويل الدولار إلى ذهب في عام ١٩٦٨ ثم منع تحويل الدولار كلياً إلى ذهب في عام ١٩٧١. وبذلك لم يعد الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب، وأصبح نظام النقد العالمي يقوم على أساس الدولار الورقي (غير قابل للتحويل).
- في منتصف الستينات تنبه الرئيس الفرنسي ديجول إلى أن اعتماد العالم على الدولار كنقود دولية يعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة هائلة في إمكان الحصول على ما تريد من موارد العالم مقابل دولارات لا تستخدم للحصول على سلع أمريكية، وهي بذلك تحصل على موارد العالم الاقتصادية مقابل أوراق. وهو ما يعرف بحقوق الإقطاعي Seigneurage Rights. ولذلك طالب ديجول بالعودة إلى "قاعدة الذهب"، وقام بتحويل جزء كبير من أرصدة فرنسا الدولارية إلى ذهب، ولكنه لم يبق بعدها طويلاً في السلطة حيث اضطر بعدها إلى الاستقالة.
- مع استعادة أوربا واليابان لقدراتها الاقتصادية تدريجياً وازدياد تورط أمريكا في الإنفاق العسكري، بدأ الميزان التجاري الأمريكي في الضعف وبدأت تظهر بوادر العجز في هذا الميزان التجاري منذ بداية السبعينات. وازداد الوضع تأزماً مع فورة النفط الأولى في عام ١٩٧٣، وبذلك عرف الميزان التجاري الأمريكي عجزاً استمر قائماً ومتزايداً من وقتها وحتى الآن.
- بدأت في السبعينات موجة من التصنيع في دول جنوب شرق آسيا، ووجدت هذه الدول في السوق الأمريكية متسعاً لتصريف منتجاتها دون أية قيود على الواردات في أمريكا. وفي نفس الوقت تقريباً ظهرت "الفوائض النفطية" مما ضاعف من عجز الميزان التجاري الأمريكي. ولم تكترث الولايات المتحدة كثيراً بزيادة هذه العجوزات نظراً لأن للفوائض التي تحققها صادرات هذه الدول ما تلبث أن يعاد استثمارها في الأسواق المالية الأمريكية. فمعظم هذه الفوائض كانت تعود للتوظيف في الأسواق المالية الأمريكية.
- بدأت الصين في التوسع في الإنتاج الصناعي منذ منتصف الثمانينات مع زيادة التصدير للسوق الأمريكية، كما بدأت الاستثمارات الأمريكية تتجه إلى الصين للإفادة من رخص اليد العاملة. وكان معظم ما تحققه الصين من فوائض نتيجة للتصدير لأمريكا أو لغيرها من الدول يعاد توظيفه في الولايات المتحدة الأمريكية.
- لم تجد الولايات المتحدة ضرورة لمعالجة العجز المتزايد الميزان التجاري بعد السبعينات، نظراً إلى النمو الموازي في الطلب العالمي على الدولار للاستخدام في الأغراض النقدية، مما حال دون انعكاس هذا العجز على زيادة التضخم أو نقص الاستثمار المحلي في أمريكا.
- بدأت طبيعة الاقتصاد الأمريكي تتغير للتعايش مع عجوزات هائلة في الميزان التجاري، وبالتالي مع تآكل المدخرات المحلية. ولم تبال الولايات المتحدة بهذا الوضع الجديد، لأن ما ينقص من مدخرات محلية كان يعوض بالاستثمارات المالية من دول الفائض والتي تعود للتوظيف من جديد في الأسواق المالية الأمريكية. وهكذا حقق المواطن الأمريكي زيادة كبيرة في الاستهلاك دون تضحية بالاستثمار القومي.
- نتيجة للتوسع المذهل في الأصول المالية بالدولار نتيجة لاستخدام الدولار كعملة احتياط دولية وبخاصة نتيجة للتراكم الكبير في العجوزات في الموازين التجارية لأمريكا، توسع إصدار الأصول المالية في الأسواق المالية العالمية على ما هو معروف.
- في إطار هذا التطور الطويل لم يقتصر الدولار على أن يصبح عملة احتياط دولية، وإنما أصبح كذلك عملة الاستثمارات والتوظيف المالي الدولي. وأصبحت السوق المالية الأمريكية أكبر الأسواق جذباً للمدخرات الخارجية.
-

هذه باختصار أهم عناصر قصة الدولار، وهي قصة عملة تطورت من عملة وطنية إلى عملة دولية ثم إلى شكل من أشكال الثروة المالية العالمية. وقد بدأ الدولار رحلته مع العالم باعتباره عملة قوية، شدت انتباه العالم، فاستغلت الولايات المتحدة هذه الرغبة المشبوبة من جانب دول العالم للحصول على الدولار، واستخدمتها لتمويل إنفاقها العسكري واستثماراتها الأجنبية، ثم تزايدت الغواية فتخلت أمريكا عن تقاليدها القديمة في الادخار المحلي مفضلة الاعتماد على مدخرات الآخرين منذ بداية السبعينات. **وتحولت أمريكا من دولة فائض تجاري ومصدرة لرءوس الأموال، إلى دولة عجز تجاري ومستوردة لرءوس الأموال. واستمرأ العالم العيش في أجواء الاختلال بين "دول فائض" و "دول عجز"، وأصبح الاختلال في موازين المدفوعات أمراً مقبولاً في وقت تمول فيه أكبر دول العجز (أمريكا) نقص مدخراتها المحلية باستثمارات الآخرين.** وفي كل هذا تداعت الأحداث تحت ضغط الظروف، ومع تفاوت موازين القوى تنوعت حسابات الكسب والخسارة بين مختلف اللاعبين، وانتهى المشهد بأزمة مالية عالمية تمسك بتلابيب الاقتصاد العالمي وورطة مع الدولار.

وإذا كانت التدفقات المالية والنقدية هي العامل الأكثر تأثيراً الآن على توازن العلاقات الاقتصادية ومستويات أسعار الصرف، فإن **هيكل التجارة الدولية السلعية قد عرف بدوره تغيرات هائلة.** فالنمط التقليدي السائد في القرن التاسع عشر والذي اعتمد على تجارة المواد الأولية من المستعمرات مقابل السلع المصنعة من الدول الصناعية لم يعد هو الشكل الرئيسي للتجارة العالمية. **فالجزء الأكبر من التجارة الدولية يتم فيما بين الدول الصناعية وبعضها البعض** لسلع مصنعة أو نصف مصنعة ولم يعد للمواد الأولية - ربما باستثناء النفط والغاز - الأهمية الكبرى للعلاقات التجارية. وفي خلال العقدين الفائتين **قفزت الدول الناشئة جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) ثم الصين والهند إلى قائمة أكبر المصدرين** حتى اعتبرت الصين - إلى حد ما- هي مصنع العالم. كذلك لم يعد الشكل الوحيد للتجارة هو تجارة السلع كاملة الصنع حيث أصبحت تجارة **مكونات الإنتاج Components** من الصناعات المغذية تكتسب أهمية متزايدة في حجم التجارة الدولية، وارتبط ذلك بشكل كبير مع ظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والتي تملك أو تسيطر على فروع متعددة منتشرة على اتساع المعمورة، وبحيث **أصبحت نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين فروع الشركات وبعضها البعض بأكثر منها علاقات بين الدول. كذلك اتجه العديد من الصناعات إلى الاعتماد على التزود بالعديد من مكونات الصناعة أو بعض الخدمات من موردين خارجيين Outsourcing.** فالصناعات المتقدمة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة تتخلص من إنتاج بعض مكونات الإنتاج ذات التكنولوجيا النمطية والمستقرة لشرائها من فروع لها في دول نامية رخيصة الأيدي العاملة، كما بدأت صناعات غير صديقة للبيئة تتجه أيضاً للهجرة إلى العديد من الدول النامية. كذلك تلجأ بعض الشركات متعدد الجنسيات إلى إقامة فروع خارجية لأسباب ضريبية. وهكذا تغير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أصبح العالم أكثر اندماجاً وتداخلاً من أي وقت سابق. وجاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨) لتبين إلى أي درجة زاد الاعتماد المتبادل فيما بين الدول، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات المالية، الأمر الذي طرح أهمية وخطورة الاقتصاد المالي.

فالاقتصاد الرأسمالي ليس مجرد اقتصاد للسوق، ولكنه بالدرجة الأولى شبكة من العلاقات المالية والنقدية الدولية المتداخلة والمتكاملة، وبحيث أصبح "الاقتصاد المالي" هو الأكثر أهمية من ناحية، والأكثر خطورة على الاستقرار من ناحية أخرى.

الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:

هناك تفرقة أساسية بين الاقتصاد الحقيقي أو العيني Real Economy وبين الاقتصاد المالي Financial Economy، ورغم الارتباط الشديد بين الأمرين، وبحيث أن أحدهما - الاقتصاد المالي - هو في الأصل تعبير وانعكاس عن الآخر (الاقتصاد الحقيقي)، فإن عدم التفرقة بين الأمرين كثيراً ما يكون سبباً في الخلط بين الأمور والارتباك حول معناها.

وعندما نتكلم عن **الاقتصاد الحقيقي فإننا نتكلم عن الموارد الاقتصادية الحقيقية أو العينية Real assets، والمقصود بذلك هو كل ما يشبع الحاجات بشكل مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بشكل غير مباشر (السلع الاستثمارية). والاقتصاد العيني أو الحقيقي هو جوهر النشاط الاقتصادي والهدف منه.** فالهدف من النشاط الاقتصادي هو الإنتاج أي زيادة السلع الاستهلاكية والاستثمارية المتوافرة في الأسواق، ويتم هذا الإنتاج عن طريق استخدام موارد حقيقية أو عينية من أراضي أو مصانع أو قوى عاملة، وكلها موارد حقيقية. فجوهر الاقتصاد وهو كيفية التعامل مع هذه الموارد الحقيقية بحسن استخدامها وتوزيعها على الاستخدامات الأكثر مناسبة لاحتياجات البشر. ولكن البشرية اكتشفت منذ وقت مبكر أن الطريقة المثلى للتعامل مع هذه الموارد الحقيقية تتم من خلال "رموز" تحركها وتساعد على المقارنة بين قيمها، تماماً كما نجحت البشرية في اختراع "رموز" أخرى للتعبير عن المعاني والمشاعر والاحتياجات التي تدور في ذلك الإنسان ويريد أن ينقلها إلى الآخرين، الأمر الذي أدى إلى ظهور "اللغة" ثم "الكتابة". فما هي "اللغة" أو "الكتابة"؟

فاللغة عبارة عن أصوات تصدر من فم المتحدثين، ولكن البشرية أعطت لهذه الأصوات معاني، ومن هنا فإن التعامل البشري ونقل المعاني والآراء والعواطف والأحاسيس بين البشر لايتم بشكل مباشر وإنما من خلال "اللغة". فاللغة هي نوع من الرموز التي تشير إلى ما يدور في ذهن المتحدث من معاني أو عواطف، وهو ينقلها للآخرين باستخدام هذه "اللغة". ومع اكتشاف اللغة ظهرت الجماعات البشرية وتميزت عن مملكة الحيوان.

وجاءت "الكتابة" كمرحلة جديدة ومتقدمة من "الرموز" لنقل المعاني والعواطف والتعبير عن الرغبات والأحاسيس. فما هي "الكتابة"؟ الكتابة هي مجموعة من الرسوم أو الخطوط التي ترمز إلى المعاني والعواطف الدفينة في نفوس البشر. ومع الكتابة تقدمت البشرية حيث أصبحت ذاكرة المجتمع أبعد وأوسع مما تحفظه ذكريات الأحياء، فأصوات الأجيال السابقة وأفكارهم تظل معنا في الكتابة. وهكذا ساعدت الكتابة كرموز على زيادة سعة الخيال البشري بتسجيل ذكريات الأجيال السابقة وتاريخهم.

وقد عرف الاقتصاد بدوره وبشكل تدريجي نوعاً من الرموز للتعبير عن الموارد الاقتصادية وذلك في شكل ظهور مفهوم "الحق"، سواء كان حقاً عينياً مثل حقوق الملكية أو حقاً شخصياً مثل المديونية. وهذه هي الأصول المالية.

ولعل أول وأظهر أشكال الأصول المالية هو ظهور مفهوم **"الملكية"**. فقبل ظهور هذا المفهوم القانوني، كان هناك مفهوم **الحيازة**، وهو ظاهرة مادية بأن يضع شخص يده ويسيطر على بعض الموارد، فهو يسيطر على ملابسه وأدواته للصيد مثلاً وربما على منزله الذي يعيش فيه والأرض المحيطة به ويمنع بالقوة المادية أي أحد من الاعتداء عليها طالما أنه قادر على الدفاع عنها مادياً. فهنا نقول أن الشخص حائز للشيء

مسيطر عليه مادياً. ولكن بعد أن استقرت الجماعات بدأت تظهر فكرة "الشرعية". فالحائز لهذه الموارد المنقولة (ملابس، أدوات صيد وغيرها) أو ثابتة (عقار في شكل منزل أو أرض) يتمتع بحق قانوني، هو حق **الملكية** على هذه الأشياء. والمقصود هنا بالحق القانوني هو أن لصاحب الحق وحده حق الاستئثار بمنافع هذا الشيء والتصرف فيه وفقاً لرغباته وأن يمنع الغير من الاعتداء على هذا الحق. والأكثر أهمية هو **المشروعية**، بمعنى أن هذا المالك يتمتع أيضاً **باعتراف المجتمع بحقه**. فالملكية تعني اعتراف المجتمع بحق المالك وحده في الاستئثار بمنافع الشيء المملوك، وحقه في التصرف فيه. ومن هنا أصبحت حقوق المالك على ثروته لا تعتمد فقط على سيطرته المادية على عناصر هذه الثروة (منقولة أو ثابتة)، وإنما تتمتع بشرعية حيث يعترف بها الجميع ويضمن احترامها.

وهكذا بدأت التصرفات تتم في الحقوق أو ما نطلق عليه "الأصول المالية" Financial Assets، وبمقتضى التصرف في الأصول المالية تنتقل السيطرة على الأصول العينية. وقد كان ظهور حقوق الملكية هو أو مظاهر الأصول المالية باعتبارها ممثلاً أو رمزاً للحقوق العينية ويتم التعامل في الملكيات (أصول مالية) وبذلك تنتقل الأصول العينية (الأراضي أو السلع) من شخص لآخر.

ولم يتوقف الأمر على ظهور الملكية باعتبارها حق أو أصل مالي بل اكتشفت البشرية أيضاً أهمية **النقود** كوسيلة لتسهيل التبادل. فما هي النقود؟ النقود ليست سلعة ولا هي أحد عناصر الأصول العينية، فهي لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر. فما هي بالضبط؟

النقود هي "أصل مالي"، هي نوع من الحق على الأصول العينية، ولكنها ليست حقاً على أصل بعينه - كما حق الملكية - ولكنها نوع من الحق الشائع على الاقتصاد في مجموعه. كيف؟ من يحمل النقود يستطيع أن يبادلها بأية سلعة معروضة للبيع، فهي حق للحصول على أية سلعة، ولذلك نقول أن النقود أصل مالي لأنها تتضمن حقاً لصاحبها من أن يحولها - عن طريق الشراء - إلى أية سلعة أي إلى مورد أو أصل عيني. وهكذا فالنقود هي "قوة شرائية"، أي أنها أصل مالي يعطي حاملها الحق في شراء ما يريد من سلع في حدود ما لديه من نقود.

وإذا كانت البشرية في تقدمها الاقتصادي قد اكتشفت حقوق الملكية والنقود كأصول مالية فقد اكتشفت أيضاً أن النشاط الاقتصادي يحتاج أيضاً إلى أكثر من جهود وإمكانيات الفرد وحده، وأنه من المصلحة تجميع جهود وموارد أكثر من فرد للقيام بالمشروعات. فقامت فكرة **الشركة** التي يملكها أكثر من فرد ولكل منهم فيها نصيب. وعندما بدأت فكرة الشركة أو العمل الجماعي في مشروع معين كانت تعتمد على العلاقات الشخصية والمعرفة الوثيقة بين الشركاء. وبعد فترة أظهرت التجارب أن الاقتصار على هذه المعرفة الشخصية الوثيقة يحول دون إمكانية التوسع الكبير في حجم هذه المشروعات. ومن هنا بدأت ظاهرة قبول **تداول حق ملكية الشركاء في السوق**. فالمشاركة في الشركة بدأت تأخذ شكل **شركة مساهمة**، لكل شريك عدد من الأسهم. وكل سهم يمثل حصة في الشركة، ولكن السهم يتميز بأنه **قابل للتداول**. وأثبتت فكرة القابلية للتداول Negotiability قدرتها على زيادة أحجام المشروعات بشكل كبير وبالتالي القدرة على اقتحام مجالات جديدة تحتاج إلى رءوس أموال ضخمة. ولكن ما هو السهم؟ أنه يمثل نصيب في ملكية الشركة، فهو حق ملكية في الشركة وهو أيضاً حق قابل للتداول في الأسواق. ولذلك فإن الأسهم هي نوع من الأصول المالية. فهي ليست في ذاتها سلعة أو أصل عيني لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو

غير مباشر، ولكنها أصل مالي باعتبارها نصيب في ملكية الشركة نفسها التي تمثل أصلاً عينياً لمورد استثماري (أراضي ومصانع ومعدات)، بما يساعد على إنتاج السلع. وهكذا ظهر أصل مالي جديد في شكل أسهم.

وكما جاءت الأسهم لتحول المساهمات في ملكية الشركات من علاقات شخصية بين الشركاء إلى مشروع غير شخصي تتداول ملكيته في الأسواق عند طريق الأسهم، فقد عرفت **مديونيات** المشروعات تطوراً مقابلاً ومماثلاً له. فكل مشروع يحتاج خلال نشاطه إلى أموال إضافية لفترات محددة ـ طويلة أو قصيرة. ومن هنا ظهرت أسواق **للسندات والأوراق التجارية**. وهي بدورها أصول مالية، لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكنها تمثل حقوقاً أو مطالبات على الشركة المقترضة وبالتالي على أصولها الإنتاجية التي تمثل موارد عينية.

وهكذا بدأت تظهر الأصول المالية باعتبارها حقوقاً أو مطالبات على الاقتصاد العيني، فهي في ذاتها ليست موارد اقتصادية عينية تشبع الحاجات، ولكنها مطالبات على الاقتصاد العيني وتتداول في الأسواق بديلاً عن الأصول العينية ذاتها. فالأصول العينية تتحرك من خلال تداولات الأصول المالية، التي تمثل رموزاً تحرك الاقتصاد العيني. وهي في نظر صاحبها ثروة لأنها بديل أو ممثل للثروات الحقيقية.

وهكذا تتحرك موارد الاقتصاد العيني من خلال التعامل في رموز ـ هي الأصول المالية. وهي ليست المرة الوحيدة التي يلجأ فيها العقل البشري إلى التعامل من خلال الرموز بدلاً من التعامل مباشرة مع الحقائق الجوهرية أو العينية. كما سبق أن أشرنا بالنسبة إلى اللغة أو الكتابة. وبالمثل فإن الأصول المالية هي رموز تستخدمها المجتمعات لتبادل الأصول العينية. فالأصول العينية تتحرك وتتداول عن طريق تداولات الأصول المالية. ولذلك كثيراً ما يقال أن "الاقتصاد المالي" هو بمثابة الدماء التي تجري في شرايين الجسد لتحريك مختلف أعضاء الجسم البشري. فالدورة الدموية كما الأعصاب، ليست أعضاء للجسم بقدر ما هي أدوات لنقل الطاقة أو المعلومات الكفيلة بتحريك مختلف أعضاء الجسم البشري. وهذا هو دور الأصول المالية.

وعندما نتحدث عن **الاقتصاد المالي** فإننا نقصد ثلاثة عناصر، وهي على التوالي **أدوات مالية ومؤسسات مالية، وقواعد وضوابط**. أما الأدوات المالية فهي أشكال الأصول التي تحدثنا عنها. وهي حقوق أو مطالبات على الاقتصاد العيني ،وهي تتداول في الأسواق، وهي تمثل حالياً ما يمكن أن نطلق عليه الثروة المالية. وقد تطورت هذه الأدوات، وخاصة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. فهي لم تعد تقتصر على حقوق مباشرة على الأصول العينية، بل ظهرت أنواع جديدة عبارة عن حقوق أو مطالبات على أصول مالية أخرى. وهذا هو ما يطلق عليه **أصول مالية مشتقة**. فإذا كان الأصل المالي عبارة عن حق على أصل عيني، فإن التطور أدى إلى توليد أصول مالية ثانوية مشتقة من الأصول المالية الأولية، وذلك في بناء تراكمي طبقة فوق طبقة. كذلك ليس من الضروري أن تكون الأصول المالية حقوقاً أو مطالبات على أصول عينية قائمة وحاضرة بل بدأ التعامل **في أصول مالية مستقبلة**. فأنت تبيع عقد لتوريد القطن أو النفط ليس للتنفيذ الآن ولكن بعد ثلاثة أو ستة شهور. فالمشتري هنا يحمل صكاً مالياً على كمية من القطن أو النفط تسلم بعد ثلاثة أو ستة أشهر، وهذه الورقة يمكن بيعها وتداولها في الأسواق، وهي لا تمثل أصولاً عينية قائمة

وموجودة الآن، ولكن وعداً بالتسليم في المستقبل. وقد تعددت وتنوعت هذه الأصول المالية بحيث كاد أن يصبح للأصول المالية حياتها المستقلة عن الاقتصاد العيني.

ولكن الاقتصاد المالي لا يقتصر على عدد من الأدوات المالية بل أنه يتضمن عدداً من **المؤسسات المالية**، وهم اللاعبون الأساسيون في الأسواق المالية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن النقود هي أحد أهم أشكال الأصول المالية. وقد تطورت النقود من خلال مراحلها التاريخية من نقود سلعية إلى نقود معدنية إلى نقود ورقية إلى أن أصبحت إلى حد كبير نقود ائتمانية تمثل مديونية البنك المركزي والقطاع المصرفي. **فالبنوك** هي اللاعب الأساسي في خلق النقود المعاصرة، نظراً لأن مديونية البنوك تتمتع بدرجة كبيرة من الثقة، فهي تتداول باعتبارها نقوداً أو شبه نقود. وعندما تقدم البنوك مديونياتهم مقابل قروض للأفراد، فإنها تحول، في الواقع، مديونية هذا المقترض إلى نوع من الأصول المالية المتداولة والتي تكاد تصبح نقوداً عامة. وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد عند مناقشة مفهوم الاستقرار المالي.

ولكن المؤسسات المالية لا تقتصر على البنوك، فهناك ما يسمى **بالبنوك الاستثمارية** وهي التي تتعامل بشكل أكبر من إصدار السندات وبيع وشراء الأوراق المالية، وإصدار العديد من الأوراق المالية الجديدة. كذلك هناك **البورصات** وأسواق الأسهم، والسماسرة الذين يروجون بيع وشراء الأسهم والسندات وتسهيل الاقتراض بضمان هذه الأسهم لشراء كميات جديدة من الأسهم. وهناك **أسواق البضائع Commodities** (الذهب والمعادن والمواد الأولية) التي تتداول فيها ليس فقط السلع الرئيسية بل أيضاً المضاربات على المستقبل. ولا تقتصر هذه الأسواق على التعامل في الأوراق المالية والسلع بل هناك تعاملات على **العملات الحاضرة والمستقبلية**. وهكذا فإن المؤسسات المالية هي هيكل معقد ومتنوع من اللاعبين في الأسواق المالية.

وأخيراً، فإن الحديث عن الاقتصاد المالي لا يقتصر على تلك الأدوات التي تتداول وهذه المؤسسات التي تتعامل فيها، بل أن كل ذلك يخضع لعدد من **القواعد والنظم المحددة** لشروط التعامل ومواصفات الأدوات المتداولة والضوابط التي تنظم المؤسسات المعاملة على هذه الأسواق وأشكال الرقابة والإشراف عليها. وقد اكتشفت الحكومات منذ وقت أهمية وخطورة النقود وبوجه عام كل أشكال الأصول المالية، فهذه عناصر الثروة المالية والتي تتداول في الأسواق، ويثق الجمهور - بشكل عام - في استقرار قيمتها، ولذلك فقد حرصت الحكومات على أن توفر أكبر قدر من الحماية لهذه الأصول. فبدأ الأمر بوضع نظم للرقابة والإشراف على البنوك المركزية ثم البنوك التجارية، ثم امتد هذا الإشراف إلى المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين فضلاً عن الرقابة على الأسواق المالية لضمان سلامة البيانات المالية وحماية ثقة المتعاملين فيها. ومع ذلك فقد أثبتت التجربة وخاصة بعد الأزمة الأخيرة أن هذه الرقابة ليست شاملة ولا فعالة.

ويختلف التعامل في الأصول المالية عن التعامل في أسواق السلع العينية، وسواء أكانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً رأسمالية. **فالقاعدة العامة في السلع العينية أنها تدخل السوق لكي تخرج منه نهائياً متى وصلت إلى المستفيد النهائي**. فالسلع الاستهلاكية تباع في الأسواق حتى تصل إلى المستهلك النهائي الذي يستهلكها وبذلك تخرج كلياً من التداول. ويصدق نفس الشيء بالنسبة للسلع الرأسمالية فهي تنتهي عند المنتج (المشروع) الذي يستخدم هذه السلع (من آلات وأدوات) في مشروعه الإنتاجي، وتخرج هي الأخرى من التداول في الأسواق. وهكذا فإن هدف جميع السلع (الأصول العينية) هو الخروج كلياً من الأسواق والانتهاء عند المستفيد النهائي. **وليس الأمر كذلك بالنسبة للأصول المالية فإنها تظل تتداول في الأسواق، تنتقل من يد إلى أخرى**. فالاستثمار أو التوظيف في الأسهم هو رهان على نجاح المشروعات مع

قدرة حاملها على بيعها في السوق في أي وقت إذا احتاج السيولة، والمستثمرون في أدوات الدين الأخرى يراهنون هم أيضاً على قدرة المدين على السداد في المستقبل وثم مطمئنون إلى قدرتهم على بيعها في السوق في أي وقت. فأهم ما يشجع المستثمر على شراء الأصول المالية هو معرفته أنه يستطيع التصرف فيها بالبيع في أي وقت دون خسارة كبيرة وربما مع الربح. وقد أصبحت أدوات الدين هي العنصر الرئيسي في الأدوات المالية المتداولة.

بقي أن نشير هنا إلى أن الاقتصاد المالي هو أكثر عناصر الاقتصاد صلة بالمستقبل وتعاملاً معه وبالتالي تعرضاً للمخاطر. على أن المخاطر وعدم اليقين ليست مجرد مشكلة للمتعاملين في الأسواق المالية فقط، بل أنها تواجه أيضاً المحللين الاقتصاديين والماليين. فرغم كل ما حققه علم الاقتصاد والتحليل المالي من تقدم، فما تزال هناك مناطق مجهولة تفاجئ الجميع. فحجم المخاطر التي يدخرها المستقبل كبيرة وكثير منها غير قابل للتنبؤ، فيما عرف بنظرية "البجعة السوداء".

ويكفي لإعطاء صورة عن حجم المخاطر التي يتضمنها الاقتصاد المالي نتيجة لتضخم أحجام أدوات الدين والمشتقات المالية - يكفي أن نتذكر أن حجم الناتج الإجمالي للعالم قد بلغ حوالي ٤٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٦، وبلغت القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة في الأسواق المالية لنفس السنة حوالي ٥١ تريليون دولار، وقيمة السندات المحلية والدولية المتداولة حوالي ٦٨ تريليون دولار، كل ذلك في حين بلغ حجم المشتقات المالية ٤٧٣ تريليون دولار. وبعبارة أخرى فإن حجم الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) تكاد تعادل حجم الناتج العالمي بزيادة ١٠٪ فقط، أما الأصول التي تمثل المديونية (السندات) فهي تزيد بأكثر من نصف الناتج العالمي، وذلك في حين المشتقات المالية وهي أنواع من المديونية المتراكمة والتعامل مع المستقبل فإنها تزيد على عشرة أضعاف الناتج العالمي. ومن المعروف أن المخاطر التي تصاحب هذه المشتقات تجاوز كل أنواع المخاطر نظراً إلى ما يشوبها من تعقيد وإبهام. وهكذا نرى أن غلبة أدوات الدين وخاصة الجموح الشديد في إصدار المشتقات المالية قد ضاعف من حجم المخاطر التي تتعرض لها أسواق الأصول المالية فيما لو حدثت أزمة ثقة نتيجة لإفلاس أو تعثر بعض المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهو ما يؤدي إلى حركة من الدومينو للانهيارات المتتالية.

ومادمنا نتحدث عن المستقبل والمخاطر فإن **الثقة** تعتبر عنصراً رئيسياً في استقرار هذه الأسواق المالية. فأي اهتزاز في الثقة يؤدي بالضرورة إلى آثار بعيد ة ومضاعفة وتراكمية في هذه الأسواق.

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى أن **العولمة** قد ساعدت على تعميق أية اضطرابات في الأسواق المالية. فالترابط الاقتصادي يزداد يوماً بعد يوم، والاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً واعتماداً متبادلاً مما كان عليه في أي وقت آخر نتيجة تقدم المواصلات والاتصالات بحيث لا يمكن عزل أي بلد عما يحدث في البلدان الأخرى. ولكن وهذا يتعلق بالاقتصاد المالي، فإن أكثر الأسواق ارتباطاً وتداخلاً هي الأسواق المالية. فالمستثمرون في أية سوق عالمية في نيويورك أو لندن أو سنغافورا أو طوكيو أو هونج كونج هم من جميع أنحاء العالم بلا استثناء. والبنوك ترتبط ببعضها في علاقات مالية وثيقة، ولذلك فإن أي اهتزاز في أحد الأسواق - فما بالك بالأسواق العالمية مثل نيويورك - لابد وأن ينعكس على مختلف أسواق العالم. فضلاً عن التأثير النفسي والذي ينتشر مثل العدوى من سوق إلى أخرى.

وإذا كانت الأصول المالية هي تعبير أو انعكاس لما يحدث في الاقتصاد الحقيقي، فإنه من الطبيعي أن يساير إصدار هذه الأصول المالية نمو الاقتصاد الحقيقي. أما إذا أفرط المجتمع في إصدار هذه الأصول

المالية بما يجاوز نمو الاقتصاد الحقيقي بشكل واضح، فإن ذلك يكون نذيراً بمخاطر وأزمات مالية. وهو ما حدث - بشكل عام - في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

يمكن القول بشكل عام أن الأزمة المالية العالمية ترجع بشكل أساسي إلى الاختلال في العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والأصول المالية نتيجة للمبالغة في إصدار هذه الأصول المالية.

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تضافر ثلاثة عناصر متكاملة. أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه الرافعة المالية Leverage. فما هو المقصود بذلك؟

أشرنا إلى أن الأصول المالية تأخذ أحد شكلين رئيسيين، إما حقوق عينية أو مديونيات خاص. وبشكل عام فهناك حدود لما يمكن إصداره من أصول مالية عن حقوق الملكية. حقاً يمكن المبالغة أحياناً بإصدارات بقيم مالية مبالغ فيها تزيد على القيمة الحقيقية للأصول العينية التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية. أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونيات، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. وهنا أصل المشكلة. فقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية. وهي ليست مجرد مديونيات فردية وإنما تأخذ عادةً شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة. فهي ، بالتالي، جزء من الثروة المالية. وكانت التجارب التاريخية السابقة قد تطلبت ضرورة وضع الحدود على هذا التوسع في الإقراض. ومن هنا استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة. فالمدين يجب أن يتملك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين خاصة من المؤسسات المالية، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض - وبالتالي الاقتراض - للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها. فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال واحتياطي، وهذا هو ما يعرف بالرافعة المالية.

ولكن التوسع في الإقراض لم يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل أن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية Financial Derivatives، وهو اختراع يمكن عن طريقة توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد.

ويرجع العنصر الثاني للأزمة، إلى التوسع وتركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الدائنون. فالدرس الأول لتقليل المخاطر هو ضرورة توزيعها، أما تركيز المخاطر في قطاعات محدودة فإنه يزيد من احتمالات الأزمة. وقد ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية. فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض. فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته.

كذلك لم يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء أصول مالية قائمة بل امتد إلى التعامل في حقوق مستقبلة وتشمل أيضاً على خيارات Options تستخدم، أو لا تستخدم، وفقاً لرغبة أحد الطرفين.

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية فضلاً عن نقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر الثلاثة على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل أنه هدد أحد أهم أركان الاقتصاد المالي، وهو "الثقة". فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها - زيادة الاقتراض وتركيز المخاطر ونقص الرقابة والإشراف - كافية لإحداث أزمة عميقة في الأسواق المالية، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد. فمع فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع، وتنخفض أسعار الأصول المالية وندخل في دوامة من الانخفاضات المتتالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي. ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية

في مختلف الدول. فجميع المؤسسات المالية -وبلا استثناء- تتعامل مع بعضها البعض، وأية مشكلة عويصة تصيب أحد هذه المؤسسات لابد وأن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة). وهكذا تتكاتف اعتبارات الثقة، أو بالأحرى انعدام الثقة، مع اعتبارات العولمة في تضخيم أثر الانهيار المالي.

الرأسمالية بين الاقتصاد والسياسة والأخلاق:

جرى حديثنا عن الرأسمالية باعتبارها شكلاً من أشكال إدارة الاقتصاد عن طريق اقتصاد "السوق" Market Economy وبحيث يتم توزيع الموارد بشكل لامركزي بناءً على قرارات المنتجين والمستهلكين الذين يتخذون قراراتهم باستقلال وكل حسب مصلحته الذاتية، ومن مجموع هذه القرارات الفردية يتحقق التوازن في الأسواق عن طريق الطلب والعرض وبالتالي تحديد الأثمان. وهكذا يتم التقابل بين نظامين أحدهما **يقتصر على تحديد "قواعد اللعبة" بتحديد شروط وقواعد النشاط الاقتصادي كما تظهر في القوانين العامة وسياسات الدولة، ولكنه يترك اتخاذ القرارات الاقتصادية اليومية للأفراد، ومن مجموعها يتحدد الوضع الاقتصادي. والنظام الآخر يقوم على اقتصاد الأوامر Command Economy، من السلطات السياسية العليا في شكل خطة مركزية.**

وقد يبدو من هذا العرض التبسيطي أن قضية "الرأسمالية" هي قضية اقتصادية بحتة ولا شأن لها بالجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية من حيث شكل التنظيم السياسي للدولة أو هيكل القيم السائدة لضبط سلوك الأفراد والجماعات. وهذه نظرة قاصرة للأمور فليس صحيحاً أن المجتمعات تعيش فقط من أجل الاستهلاك ومن ثم "بالاقتصاد"، "فليس بالخبز وحده يعيش الإنسان". ولذلك فلا يقل أهمية شكل وطبيعة الأوضاع السياسية ونظام الحكم السائد وحقوق الأفراد تجاه الدولة من ناحية، والقيم السائدة وفقاً لقواعد الأخلاق والأديان الغالبة بما يحدد مفهوم الخير والشر، والصواب والخطأ وبشكل عام الأحكام التقويمية أو التقديرية بأن هذا حسن وذاك قبيح من ناحية أخرى.

ومن هنا فإنه لايمكن فصل الاقتصاد عن السياسة أو الأخلاق، فهي جميعاً تشكل حقائق اجتماعية متكاملة يؤثر بعضها على البعض الأخر. وفي تناولنا السابق لمختلف مظاهر النظام الرأسمالي كان تركيزنا على الجوانب الاقتصادية، فماذا عن السياسة والأخلاق في علاقتهما بالرأسمالية؟

بدأت "الرأسمالية التجارية" منذ القرن السابع عشر في وقت مقارب لظهور مفهوم "الدولة الحديثة" منذ القرن السادس عشر. وهكذا كانت بداية ظهور الرأسمالية مصاحبة - إلى حد كبير - ببزوغ فكرة الدولة الوطنية وبالتالي مفهوم الاقتصاد الوطني الذي تتسع معه السوق لتغطي مجمل مساحة الدولة بعد أن كانت مقطعة الأوصال في إقطاعات منكفئة على نفسها في نوع من الاقتصاد المنغلق للاكتفاء الذاتي. وهكذا صاحب بداية الرأسمالية ظهور مفهوم **السوق الوطنية**. ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد مساحة واسعة جغرافياً تتبادل فيها السلع والخدمات، بل أنها تخضع أيضاً لقوانين موحدة وتستخدم - بشكل عام - نقوداً موحدة وتفرض عليها نظم ضريبية وجمركية واحدة. وإذا كان ظهور الدولة الحديثة قد ارتبط - غالباً - بالحكم المطلق للملك، فإن ذلك لم يمنع من أن الملك - الحاكم بشكل عام - كان ملزماً بشكل من الأشكال باحترام حقوق الملكية وحرية التعاقد. فالسوق لاتزدهر إلا في إطار من وضوح القانون واحترامه - بشكل عام - من الغالبية. ولذلك يمكن القول أن بداية الرأسمالية التجارية وإن لم تعرف - دائماً - درجة عالية من الحريات السياسية وبدأت في ظل نظم للحكم المطلق، فإنها كانت تتمتع بدرجة معقولة **من حكم القانون وحرية التعاقد وبالتالي بالحريات الاقتصادية**. ولعله لم يكن غريباً أن تزدهر دولة صغيرة كهولندا كرائدة

للرأسمالية التجارية في هذا الوقت. وكانت هولندا تعرف أكبر قدر من الحريات السياسية حيث كانت تدار معظم المدن بمجالس منتخبة من التجار. وهكذا عرفت هولندا - في ذلك الوقت - ازدهاراً اقتصادياً باعتبارها رائدة التجارة البحرية في نفس الوقت الذي كانت تناقش فيها أهم الأفكار التنويرية (أفكار سبينوزا مثلاً أو ديكارت الذي نشر بها مؤلفاته) فضلاً عن درجة عالية من الحريات والتسامح الديني والفكري.

وإذا كانت انجلترا قد حملت راية "الرأسمالية الصناعية" منذ منتصف القرن الثامن عشر وخصوصاً منذ القرن التاسع عشر، فلا ننسى أنها كانت مهد الدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم منذ الماجناكارتا (١٢١٥)، ثم أخذ الإصلاح السياسي فيها منحاً أكثر وضوحاً بعد نجاح "الثورة المجيدة" ١٦٨٨ في نهاية القرن السابع عشر. وبعد ذلك جاء آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر داعياً لحرية التجارة. وهكذا تكاتفت الدعوة للحرية الاقتصادية مع تعميق الحريات السياسية ودولة القانون.

وفي القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت ريادة الرأسمالية إلى الولايات المتحدة، وهي الأخرى أحد أهم دعائم الديمقراطية السياسية والدعوة لاحترام حقوق الإنسان، ومنها صدر أول إعلان لحقوق الإنسان.

وهكذا يبدو أن هناك توافقاً بين "الرأسمالية" كنظام اقتصادي وبين "الديمقراطية" كإطار للنظام السياسي. ومع ذلك، فإن هذا التوافق لم يتحقق بشكل دائم، فقد قامت نظم دكتاتورية في العديد من البلدان مع الاحتفاظ بالنظام الرأسمالي. فعرفت دول وسط وشرق أوربا حكومات دكتاتورية قبل الحرب العالمية الثانية مع الاحتفاظ بالرأسمالية، كما كانت اسبانيا تجمع مع فرانكو - وكذا الحال في البرتغال مع سالزار - بين الدكتاتورية والرأسمالية، وذلك حتى السبعينات من القرن الماضي. كذلك استمرت الرأسمالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية حتى السبعينات من القرن الماضي، مع خضوعها للدكتاتوريات العسكرية، كما أن معظم الدول العربية تأخذ - حالياً - بأشكال من الرأسمالية دون أن يمكن اعتبارها - بحق - دولاً ديمقراطية.

ولكن الديمقراطية ليست مجرد احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، بل هي، فضلاً عن ذلك، نظام لحكم الأغلبية ولتداول السلطة، وبحيث أن لكل فرد صوت One man, one vote. فهي تقوم على أساس المساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق السياسية، أما في النظام الرأسمالي، فإن القوة الاقتصادية تقاس بما تملك من ثروة أو ما يحققه من دخل، وبالتالي فإن مفهوم المساواة الرأسمالية لايقترن بها "المساواة الاقتصادية"، ومن هنا فإن هناك نوعاً من التوتر بين مقتضيات الديمقراطية في المساواة السياسية وبين مقتضيات الرأسمالية في التفاوت في الحظوظ الاقتصادية. وقد كانت الديمقراطية السياسية - غالباً - أداة لتخفيف حدة التفاوت في الدخول والثروات، من خلال دور الدولة الاجتماعي في الدول الرأسمالية الديمقراطية، وإن كان ذلك لايمنع دائماً خطر سيطرة الرأسماليين على الديمقراطية.

وإذا كانت الرأسمالية يمكن أن تتعايش مع كل الديمقراطية السياسية وأحياناً الدكتاتورية، فإنه يجب التأكيد على أن نجاح النظام الرأسمالي يتطلب - على الأقل - الاعتراف بحقوق الملكية وحرية العمل واحترام العقود والتعهدات - وبعبارة أخرى، فإن حداً أدنى من "دولة القانون" يعتبر شرطاً أساسياً لقيام اقتصاد السوق، ودون ذلك لاتصبح السوق سوقاً حقيقية. وهكذا، **فإن "الرأسمالية" يمكن أن تتعايش مع حكومات تمثيلية ومنتخبة أو مع حكومات دكتاتورية أو عسكرية، بشرط توافر درجة معقولة من دولة القانون واحترام التعهدات وحرية العمل. فالديمقراطية كنظام سياسي ليست شرطاً لقيام اقتصاد السوق واستمراره، وإن**

كانت أقرب إلى روحه وطبيعته. فالديمقراطية كنظام سياسي يدعم اقتصاد السوق، كما يقويه ويمنع انحرافاته بوجود الرقابة الشعبية والمسئولية السياسية المستمرة.

والآن ماذا عن علاقة الرأسمالية بالقيم؟ هل هناك قيم اجتماعية خاصة تتفق مع طبيعة النظام الرأسمالي وتدعم وجوده وتساعد على تطوره؟ ليس من السهل القطع برأي من هذه القضية. فالرأسمالية نشأت بشكل تدريجي وتلقائي في المجتمعات الأوربية وبالتالي تأثرت بالقيم السائدة في هذه المجتمعات. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى رأيين متعارضين وإن كانا متكاملين أيضاً. ويرجع الرأي الأول إلى الاقتصادي الألماني سومبارت Sombart الذي رأى أن الاقتصاد الرأسمالي يستند في جوهره إلى غريزة حب الاستحواذ acquisition وبالتالي فإن هذا الاقتصاد يقوم على غرائز الجشع، في حين يرى عالم الاجتماع الألماني الآخر ماكس فيبر Max Weber في كتاب شهير له عن "الروح البروتسنانية والرأسمالية"، أن قيام الرأسمالية ونجاحها إنما يرجع إلى غلبة مبادئ الأخلاق البروتستانية - وخاصة الكالفينية - في العمل الجاد والادخار، واعتبار النجاح في الحياة الدنيا تعبيراً عن رضاء الرب. فهناك وجهان للرأسمالية أحدهما مضيء والآخر مظلم.

ورغم ما يبدو من تعارض بين هذين الرأيين، فالصحيح يبدو أن الرأسمالية تجمع بين الأمرين، وحيث يتواجدا بوجهيهما في معظم النظم الرأسمالية، وإن بدرجات متفاوتة. أما أن الرأسمالية تستند إلى نوع من حب الذات وأحياناً الأنانية المفرطة والرغبة في الاستحواذ بل والجشع أيضاً، فهو أمر لايمكن إنكاره كلية. وقد لايكون هذا هو الباعث الوحيد أو حتى الرئيسي، ولكن لايمكن تجاهل وجود درجة من حب الذات في طبيعة النظم الرأسمالية. وقد يبلغ حب الذات درجات منحرفة وبما قد يضر بالمجتمع في بعض الأحوال الشاذة، ولكن العادة أن يظل الأمر في الحدود المعقولة. فالأنانية وحب الذات موجودة - وإن بنسب متفاوتة - في معظم المجتمعات. وفي معظم الأحوال، رجعت الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي - في جزء منها على الأقل - إلى غلبة هذه النوازع الأنانية المبالغ فيها.

ومع ذلك فإنه لايمكن أيضاً إنكار أهمية البواعث الإيجابية التي أشار إليها ماكس فيبر. فالتقدم الاقتصادي المذهل الذي حققه نظام السوق لم يكن فقط وليد الجشع وحب الاستحواذ، ولكنه كان نتيجة العمل الشاق والحرص في الإنفاق وعدم البذخ، مع الأمانة في العمل والوفاء بالعهد، والاعتقاد بأن النجاح في الحياة هو دليل على الاختيار الإلهي. فقد كان الفكر السائد في ظل الأفكار الكاثوليكية هو أن الحياة الدنيا هي حياة زائلة وعابرة، وأن هدف المسيحي الصالح هو الإعداد لآخرته. وجاءت البروتستنانية، وخاصة مع كالفن، للتأكيد، على العكس، بأن النجاح في الأرض إنما هو تعبير عن الاختيار الإلهي والنجاح في الآخرة، وأن هذا النجاح المادي لاينبغي تبديده في الإنفاق والبذخ. ومن هنا تأتي قيم الحرص والادخار والعمل الشاق والصدق والأمانة والحياة البسيطة والمتواضعة. ولعل الدليل على ذلك اتجاه معظم كبار الأثرياء في أمريكا بتقديم تبرعات كبيرة لمؤسسات البر والخير. (وكان هذا واضحاً لدى المهاجرين الأوائل البيورتان إلى أمريكا). فالبروتستانية جاءت للتوفيق بين الحياة والآخرة. وربما ما يؤيد هذه النظرة أن خريطة التقدم الصناعي في أوربا كانت متقاربة إلى حد بعيد من انتشار البروتستانية بها. فكان من الواضح تقدم انجلترا وألمانيا والدول الاسكندينافية على فرنسا وإيطاليا واسبانيا. وجاء الإسلام بدوره محتفلاً هو الآخر بالحياة الدنيا (وأما بنعمة ربك فحدث) كما بالحياة الآخرة، "اعمل لدنياك كأنك تعيش

أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً". كذلك جاء الإسلام مباركاً للبيع والشراء مع احترام العهود والدعوة إلى العمل والأمانة والإخلاص. فقد ولد الإسلام في بيئة التجار (مكة).

أيا ما كان الأمر، فلا شك أن تقدم النظم الرأسمالية، وغيرها، منوط بغلبة قيم العمل والمبادرة وتحمل المخاطر والصدق والأمانة والدقة واحترام المواعيد والالتزامات، والإعداد للمستقبل وترسيخ عادات الادخار وعدم الانخراط في حياة البذخ والملذات. فالنجاح الاقتصادي ـ للرأسمالية وغيرها ـ يتطلب جدية في العمل وإزكاء لروح البحث وإخضاع التصرفات للعقلانية مع ضرورة الثقة والأمانة في المعاملات. ويمكن القول بنوع من التبسيط أن نماذج نجاح الرأسمالية، رجعت إلى غلبة قيم العمل والأمانة والمخاطرة والعقلانية، كما أن انحرافتها تجد جذورها في المبالغة في غريزة الجشع. وقد ركز فيبر على مظاهر قوة الرأسمالية الأخلاقية في حين أبرز سومبارت مواطن الضعف الأخلاقي بها.

وبذلك يتضح أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي يقوم على الاعتراف بحقوق الملكية وحرية العمل والتعاقد، وإنما يتطلب نظاماً سياسياً مستقراً يحترم القانون ويضمن الحقوق الأساسية للنشاط الاقتصادي، ويا حبذا أيضاً لو وفر أيضاً المسئولية السياسية وتداول السلطة، وتحتاج الرأسمالية في نفس الوقت لضوابط أخلاقية تعلى من قيم العمل والأمانة والمخاطرة والعقلانية، كما يهددها المبالغة في الجشع أو الإسراف في البذخ. فالرأسمالية لاتعمل في غياب دولة القانون أو مع انعدام الثقة في المستقبل أو في الآخرين. وهكذا النظام الاقتصادي لايتطور في فراغ فهو يتأثر ـ كما يؤثر ـ على البيئة السياسية المحيطة وعلى منظومة القيم السائدة. فالحديث لايكتمل عن الرأسمالية إلا بإثارة القضايا السياسية والأخلاقية أيضاً. ونجاح أو فشل الرأسمالية رهن بتوافر أو عدم توافر هذه المقومات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية.

آفـــاق المستقبــــل

التطلع إلى المستقبل؟

بعد هذه الرحلة الطويلة عن "الرأسمالية" وتطورها، فماذا ـ يخبئ المستقبل لنا مع "الرأسمالية"؟

الحقيقة أن وضع السؤال بهذا الشكل كثيراً ما يقلب الأوضاع. فالسؤال ليس ماذا ستصنع بنا الرأسمالية، بقد ما هو ماذا سنفعل نحن بالرأسمالية؟ "فالرأسمالية" ليست قدراً محتوماً، ولاهي فرضت بقوة خارجية وإنما هي حصيلة تفاعل اجتماعي في ظروف تاريخية محددة، وقد تطورت خلالها وسوف تستمر في التطور في ضوء سلوكنا وخياراتنا واكتشافاتنا، وصراعنا وتوافقنا، فضلاً عما يحدث على مختلف الجهات الأخرى سياسية واجتماعية وتكنولوجية. فالرأسمالية لم تفرض بقوة عليا فوق البشر وإنما هي حصيلة تجارب البشرية ونجاحاتها وإخفاقاتها، وهي سوف تستمر في التطور والتجديد.

إذا نظرنا إلى تاريخ البشرية منذ بداية المجتمعات البدائية حتى يومنا هذا فسوف نجد أنه رغم ما عرفته هذه البشرية من مآسي ومظالم، ومن أوهام وأكاذيب كبرى وأخرى صغرى، وما صاحبها من أخطاء وأحياناً من خطايا ـ فتظل الحقيقة هي أن إنسان اليوم يتطلع أكثر من أي وقت مضى لمزيد من الحرية ومن العدالة ومن الازدهار. فتاريخ البشرية هو ـ إلى حد بعيد ـ تاريخ كسر قيود الخوف من المجهول، والتخلص من أعباء الفقر والعوز والمرض والهوان. وإذا لم تكن الحرية قد توفرت للجميع أو حتى للأغلبية، وإذا كان

مجتمع اليوم لم يقض تماماً على الفقر أو يحول كليه دون إلغاء الظلم، فالصحيح أيضاً هو أن الغالبية العظمى من البشر ترنو إلى مزيد من الحرية ومزيد من الرخاء ومزيد من العدالة، وتعتبر أن هذا حقاً لها وإن لم يتوفر حتى الآن. فطموح إنسان اليوم - أكثر من أي وقت في الماضي - هو إلى الحرية والمعرفة والرخاء والعدل.

ومن هذا المنطلق المتفائل، فإنه وإن كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - تجنب الأخطاء، فإنه من غير المبالغة القول بأننا نتعلم من أخطائنا ونصححها - بشكل ما - وإن كان ذلك بتكلفة مرتفعة أحياناً. وتظل مع ذلك المحصلة النهائية أكثر إيجابية، أو هكذا نأمل.

ورغم صعوبة التنبؤ بصفة عامة، فإن ذلك لايمنع من الإشارة إلى عدد من الاعتبارات التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المستقبل. وسوف أحاول - فيما يلي - التعرض لبعض هذه الاعتبارات. وبطبيعة الأحوال، فإن اختيار هذه الاعتبارات لايعني - أبداً - أنها الأمور الأكثر أهمية بل قد نفاجأ بأمور غير متوقعة تقلب الأوضاع رأساً على عقب.

بؤر القلق للقرن الحادي والعشرين:

أ - التغيرات الديموغرافية:

يختلف العلماء في تحديد عمر الإنسان الحديث، فهناك من يرى أن ظهور هذا الإنسان Homo Sapiens بدأ منذ حوالي المليون سنة، وهناك من يؤكد أنه ظهر بشكله الحالي منذ نصف مليون سنة. وأياً ما كان الأمر، فقد بدأ وجود الإنسان في شكل مجموعات قليلة ومتفرقة، ويقدر أن عدد سكان البشرية قد وصل إلى رقم المليار نسمة لأول مرة في بداية القرن التاسع عشر (١٨٢٠)، مما يعني أن البشرية قد احتاجت إلى مئات الآلاف من السنين لبلوغ هذا الرقم. وفي والقرن العشرين وحده زاد عدد السكان بحوالي أربعة مليارات نسمة. وهكذا عرفت البشرية - فجأة - زيادة هامة كبيرة في أعداد السكان. ولاشك أن هذه الظاهرة - إذا استمرت - سوف يكون لها آثار بعيدة على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن الطبيعي أن يتأثر مستقبل الرأسمالية بما يحدث على جانب هذا التغيير الديموغرافي.

ويلاحظ على هذه الزيادة الديموغرافية أمران، الأول هو أن الزيادة الكبرى في أعداد سكان العالم قد تحققت - بشكل عام - في دول العالم الثالث الفقيرة في حين احتفظت الدول الصناعية المتقدمة - خاصة في أوربا - باستقرار أعداد السكان بها - إن لم تتجه إلى النقصان. أما الملاحظة الثانية للتغيير الديموغرافي فهي الاتجاه إلى زيادة الأعمار، فمتوسط توقع الحياةLife Expectancy كان حتى القرن التاسع عشر يتراوح حول ٤٥ سنة للطفل عند ولادته وأحياناً أقل، وقد أصبح الآن أكثر من ٧٠ - ٧٥ سنة في معظم الدول، ويقدر أن المواليد الذين سيولدون في هذا القرن الحادي والعشرين يمكن أن يتوقعوا العيش لمائة عام أو حتى ١٢٠ سنة. وهذا تغيير جوهري آخر سوف تكون له آثار بعيدة كذلك.

أما بالنسبة للتزايد السكاني وخاصة في دول العالم النامي فإنها تمثل مشكلة في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث ينبغي تحقيق معدلات نمو مرتفعة لمواجهة هذا التزايد السكاني، مما يتطلب ضرورة تخصيص نسبة عالية من الادخار من الدخل القومي وزيادة معدلات الاستثمار مع ضمان الكفاءة في التنفيذ. وهي كلها متطلبات صعبة. وإذا كانت بعض هذه البلدان قد نجحت في ضبط التزايد

السكاني، فإن عدداً آخر - ومنهم مصر- ما يزال نجاحها في هذا الصدد محدوداً. ومن الطبيعي **أن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة وحيث تصبح إمكانيات تحسين مستويات المعيشة للأفراد أكثر صعوبة، مما يهيئ البيئة الاجتماعية لمزيد من القلق وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي**. ولايقتصر الأمر على المجتمعات التي تعاني من زيادة مستمرة في السكان بل يمكن أن يكون لها آثار خارجية على الدول المجاورة وبما قد يهدد السلم والاستقرار العالمي أو الإقليمي.

ويرتبط بالتزايد السكاني **ظاهرة العمران** والهجرة من الريف إلى المدن، وظهور المدن العملاقة Mega Cities، وهي تطرح قضايا متعددة في الإسكان والخدمات العامة والمواصلات فضلاً عما تثيره من مشاكل اجتماعية.

أما بالنسبة لزيادة متوسط توقع الحياة فإنه من الطبيعي أن يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية جديدة وبالتالي سياسية على معظم الدول، الفقيرة منها والغنية. **ولعل المشكلة الكبرى التي تواجه معظم الدول - وخاصة المتقدمة - هي مشكلة الضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة**. فالنمط السائد لمستويات الأعمار في الماضي كان يجعل معظم حياة الفرد مكرسة للعمل والإنتاج. وعندما يبلغ سن الإحالة أو التقاعد (عادةً ٦٠ سنة) وبعد فترة عمل تقترب من الأربعين سنة، فإن حياته العمرية المتبقية تكون عادة قصيرة. وهكذا فإن نظم التأمين والضمان الاجتماعي كانت مربحة إلى حد بعيد. فهي تستقطع من العامل أقساط التأمين والضمان لمدة ما يقرب من أربعين عاماً لكي تستخدم لعدة سنوات محدودة بعد الإحالة للتقاعد. وقد كان المعروف في معظم الأوساط العمالية في انجلترا في منتصف القرن التاسع عشر - في غمرة ازدهار الثورة الصناعية - أن الصدمة الأولى التي يصادفها الشاب الإنجليزي تواجهه وهو في سن الرابعة أو الخامسة عشر حين يفقد أباه - غالباً - وهو في نهاية الأربعينات من العمر. وهكذا كانت اقتصاديات نظم الضمان أو التأمين اجتماعي تقوم به على افتراض أن يتحمل العامل دفع أقساط التأمين لما يقرب من أربعين عاماً لكي يتمتع بمزايا هذا النظام فترة لاتزيد على عشرة أعوام. ومن هنا فقد كانت هذه الاقتصاديات كافية وقادرة على تقديم خدماتها للعامل في شيخوخته. وكل هذا تغير - أو هو سبيل التغير- مع زيادة معدلات الأعمار في معظم الدول. فإذا كان معدل الأعمار في معظم الدول يجاوز حالياً ٧٠- ٧٥ سنة، فإنه من المتوقع أن يزيد هذا المعدل في نهاية القرن الحالي بما يقرب من ٢٥ سنة أخرى أو حتى أكثر. وفي نفس الوقت ونتيجة لزيادة إمكانات التعليم وإقبال أعداد متزايدة على الاستمرار في الدراسات ما بعد الجامعية، فإن عدداً لابأس به من العاملين لايدخل أسواق العمل إلا قرب الثلاثينات من العمر لكي يتقاعدوا بعد ثلاثين سنة أو أقل، ويستمر في الحياة لثلاثين سنة أخرى. وهكذا فإن اقتصاديات نظم التأمين والضمان الاجتماعي سوف تواجه اختلالاً شديداً، وهو ما يهدد بزيادة العجز في الموازنات الحكومية. ولذلك فإن هناك حاجة لإعادة النظر في زيادة سن الإحالة للتقاعد، خاصة مع تحسن الظروف الصحية في معظم المجتمعات، وبحيث لم يعد سن الستين مناسباً لترك العمل، فضلاً عما يحققه ذلك من الإفادة من خبرات متراكمة لدى هؤلاء. ولكن وبالمقابل، فإن استمرار العامل في موقعه لما بعد الستين، قد يثير مشكلة أخرى لاتقل أهمية، وهي إتاحة فرص عمل جديدة للأجيال الجديدة والشباب. الخلاصة هي أن **زيادة الأعمار تفرض على الحكومات أعباء جديدة في الضمان الاجتماعي، وسوف تضع عليها ضغوطاً شديدة لإيجاد حلول لهذه المشكلة.**

على أن آثار زيادة الأعمار لن تقتصر على الإخلال باقتصاديات نظم الضمان أو التأمين الاجتماعي وما يرتبط به من تغييرات في نظم الضرائب والنفقات، بل أن دخول فئة عمرية كبيرة السن وكبيرة العدد من شأنه أن يغير أيضاً من أشكال **وأنماط الاستهلاك**. فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الأسواق تتجه في إنتاجها لإشباع حاجات الاستهلاك للفئة العمرية المتوسطة، فهم جوهر المستهلكين، ولم يكن هناك أي اهتمام بالأطفال أو الشباب ومن باب أولى الشيوخ. وفي القرن العشرين دخل جمهور الأطفال والشباب إلى أسواق الاستهلاك باعتبارهم الشريحة الأكثر اهتماماً بكل ما هو جديد. فنتيجة لانصراف رءوس العائلات - الزوج والزوجة - إلى العمل وترك المنزل والأولاد معظم الوقت، ومع ارتفاع الدخول، وجدت العائلات في إغراق الأطفال والشباب بأدوات الاستهلاك تعويضاً عن غياب الأب والأم عن المنزل. وانتهز المنتجون ظهور هذه الفئة الجديدة من المستهلكين المتطلعين لكل ما هو جديد أو مثير، فأصبحت الأسواق والأذواق للشباب والأطفال في توسع وتغير دائم. ويبدو أن القرن الحادي والعشرين سوف يشاهد دخول فئة جديدة من المستهلكين وهم الشيوخ. فمعدلات الأعمار في تزايد مستمر، وكذا الظروف الصحية في تحسن دائم، ولذلك فلدينا سوق جديدة من قطاع جديد من المستهلكين من الشيوخ وكبار السن، لخدمات الترويح والرحلات والرعاية الصحية وغير ذلك مما يخدم هذه الفئة الجديدة. وهناك عامل آخر مساعد وهو أنه نظراً لزيادة معدلات الأعمار، فإن الثروات الموروثة لن تنتقل من الجيل السابق إلى الورثة إلا عند بلوغهم سناً متأخرة نسبياً. فإذا كان الأب سيعيش - في المستقبل - إلى ٩٠- ١٠٠ سنة، فمن الطبيعي أن ورثته سوف يرثونه في سن الستين أو السبعين. وهكذا سوف تنتقل الثروات بالوراثة في سن متأخرة مما قد يدعو الورثة الجدد إلى محاولة الاستمتاع فيما تبقى لهم من عمر والإنفاق خاصة مع الإرث الجديد. وهكذا فإن طبيعة الشيوخ سوف تمثل شريحة مغرية للاستهلاك. **لقد جاء الشباب والأطفال إلى سوق الاستهلاك في القرن العشرين. أما في القرن الحادي والعشرين فإن الشيوخ قادمون.**

ب - قيود البيئة :

كان الانطباع السائد - على الأقل ضمنياً - هو أن الطبيعة والبيئة المحيطة بنا مصدر لانهائي لتوريد المواد الأولية أو هي مستودع بلا قرار لإلقاء عوادمنا ونفاياتنا بها، وهكذا قل الاهتمام بالقيود التي تفرضها البيئة على نشاط الإنسان. وربما يكون الاقتصادي الانجليزي مالتس هو أول من نبه - بصوت مرتفع - إلى حدود الطبيعة والبيئة، عندما بيّن أن هناك حدوداً على قدرة الطبيعة على مواجهة الزيادة السكانية. فقد أوضح مالتس أن قدرة الإنسان على التكاثر تجاوز قدرة الطبيعة على زيادة الإنتاج الزراعي - ومن ثم الغذاء - وبما يضع قيوداً على النمو السكاني. ومن هنا كانت نصيحته هي أن تحاول المجتمعات اتخاذ التدابير الوقائية Preventive لتقييد النسل بدلاً من أن تترك الأمر للطبيعة لتحقيق هذا التوازن من خلال الموانع الإيجابية Positive مثل المجاعات والحروب.

وكان كتاب مالتس قد صدر في بداية القرن التاسع عشر في ظل عنفوان الثورة الصناعية في انجلترا، وحيث كانت أراضي أمريكا ما تزال بكراً أمام المستعمرين الأوربيين، ولذلك لم يكن غريباً أن تأتي التجربة التاريخية في ذلك الوقت مكذبة لأطروحات مالتس. فالزيادة السكانية استمرت دون عائق، وفي نفس الوقت زاد الإنتاج الزراعي والصناعي بما يكفي احتياجات الزيادة السكانية بل وزيادة بحيث ارتفع مستوى المعيشة. وهكذا كانت النظرة إلى أفكار مالتس المتشائمة لاتخلو من الانتقاد والإنكار إن لم يكن الاستهجان.

وكانت هناك ثقة كاملة في قدرة الإنسان من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي على زيادة الإنتاج بلا قيود تقريباً لمواجهة الزيادة السكانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم فترة هائلة من الازدهار الاقتصادي استمرت لما يقرب من ربع القرن، بما جعل الحديث عن مخاطر الزيادة السكانية يتراجع بشكل كبير. وانعقد في هذه الأثناء مؤتمر السكان في بوخارست ١٩٧٤ بحضور ١٣٥ دولة، وكانت التوصيات الصادرة فيه ترى أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبين النمو السكاني من ناحية أخرى، دون الاعتراف بأن هناك قلقاً حقيقياً من الزيادة السكانية. وفي نفس الوقت تقريباً انفجرت الأزمة الأولى للطاقة مع ما عرف بصدمة النفط في ١٩٧٣ في أثر حرب أكتوبر، وما ترتب عليها من ارتفاع كبير في أسعار النفط ونقص في المعروض. وبدأت الأنظار تتجه من جديد إلى مشكلة نقص الموارد الطبيعية - وفي مقدمتها موارد الطاقة - وأثر ذلك على الرخاء، ومدى قدرة العالم على الاستمرار في الزيادة السكانية بلا ضابط. وكان قد صدر أيضاً في ١٩٧٢، تقرير هام لنادي روما - إحدى منظمات المجتمع المدني - بعنوان "حدود النمو" يعيد إلى الأذهان نوعاً من التفكير المالتسي، بالتأكيد على أن هناك قيوداً على قدرة الإنسان على النمو، آخذاً في الاعتبار ليس فقط مدى توافر الموارد الطبيعية ولكن أيضاً ظهور مشكلة عوادم الإنتاج ونفاياتها. وكانت الأمم المتحدة قد عقدت في ١٩٧٢ مؤتمراً للبيئة في ستوكهولم للتنبيه لأهمية وخطورة العبث بالبيئة المحيطة بالإنسان. فالموارد الطبيعية لاتتوافر بكميات لانهائية، وهناك خطر من نفادها، وفي مقدمة هذه الموارد المعرضة للنفاد موارد الطاقة من البترول والغاز. كذلك أشار المؤتمر إلى ما يعانيه العالم من نقص شديد في موارد المياه. وكانت مظاهر التغير المناخي وانتشار ظاهرة التصحر مع زيادة الجفاف والقحط قد بدأت تفرض نفسها على العالم.

كذلك ينبغي التأكيد على أن الإنسان نفسه يزيد، بأفعاله، من أخطار البيئة المحيطة. فهناك استهلاك الموارد غير المتجددة والقابلة للنفاد، وفي مقدمتها، كما ذكرنا، موارد الطاقة الإحفورية، وخاصة البترول والغاز الطبيعي. ولكن هناك أيضاً تلوث البحار والأنهار والجو بما يلقى فيها من عوادم وفضلات ونفايات أو يطلق من غازات وسموم. وفي الفترة الأخيرة تنبه العالم إلى خطورة ما يترتب على استخدامات الطاقة من البترول والفحم من انبعاث حراري لمخلفات ثاني أكسيد الكربون، وما يترتب عليه من احتباس حراري وتهديد لطبقة الأوزون، وبالتالي تهديد الحياة مع ارتفاع درجات الحرارة. كذلك فإن التوسع في إهدار الغابات خاصة في البرازيل واندونيسيا وغيرها - يؤدي إلى نقص كميات الأوكسجين المتاحة. وهكذا هناك من المؤشرات ما يفيد باحتمالات زيادة حرارة الأرض سواء لأسباب جيولوجية مستقلة أو نتيجة لأفعال البشر، وبما يهدد بانصهار الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وارتفاع مستوى مياه البحار وتهديد العديد من المناطق المسكونة.

وفي جميع هذه الحالات فإن التغيرات البيئية وسواء رجعت إلى أفعال الطبيعة أو البشر، فإن ذلك سوف يفرض قيوداً كثيرة على مختلف الدول، مما يتطلب تعاوناً بينها لمواجهة هذه الأخطار. **فحماية البيئة هي بطبيعتها نوع من السلع العامة العالمية Global public goods، والتي تتطلب تدخلاً من الدول وتعاوناً فيما بينها، وحيث لاتصلح السوق عادةً للاستجابة إلى متطلباتها.** وكانت الدول قد وصلت إلى اتفاق دولي في بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol والذي وقع (١٩٩٧) بمساندة قوية من نائب الرئيس الأمريكي آل

جور، قبل أن تعارضه الإدارة الأمريكية اللاحقة لبوش، وإن عادت الإدارة الأمريكية لدعم هذه الجهود مع أوباما من جديد.

وليس بعيداً عن قضايا البيئة بهذا الشكل ما تقوم به بعض الدول أو الجماعات من أنشطة يمكن أن تهدد السلام العالمي أو حتى استمرار الحياة، مثل الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل والتي يمكن أن تهدد وجود البشرية ومستقبلها. وليس بعيداً عنها كذلك الأنشطة التي تهدد الوجود الأخلاقي للمجتمعات مثل تجارة المخدرات، وتجارة الرقيق الأبيض والتي أصبحت بطبيعتها أنشطة عالمية عبر الحدود، ويرتبط بها غسيل الأموال التي تترتب على هذه الأنشطة غير المشروعة على اتساع العالم. ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أضيف إليها أيضاً أعمال الإرهاب الدولي. وهذه الأنشطة، وإن لم تتعرض مباشرة للبيئة المادية التي نعيش في كنفها، فإنها ليست أقل خطورة على الحياة واستقرارها بما تتضمنه من تهديد للأمن أو إفساد للمجتمعات أو ترويج للجريمة الدولية. وهي جميعاً تحتاج إلى تعاون دولي.

وأياً ما كان الأمر، فإن قضايا البيئة قد عادت منذ نهاية القرن العشرين لتصبح أحد أولويات الأجندة العالمية، باعتبارها قضية لحماية مستقبل الكوكب الذي نعيش فيه، وهي تهم دول العالم في مجموعها، وليست خاصة بدولة دون أخرى، مما يتطلب تعاوناً دولياً في تحمل هذه المسئولية.

ج - مستقبل التكنولوجيا :

تميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأنه صانع للأدوات، فهو لايعتمد في حياته على أعضاء جسمه فقط وإنما يحاول أن يوظف الوسط المحيط به لخدمة إغراضه عن طريق صنع الأدوات مما يجده حوله من أشياء لاستخدامها وتحويرها وتحقيق أغراضه بكفاءة أكبر.

ويبدو أن ظهور هذا "الإنسان الصانع" Homo Habilis قد سبق تاريخياً النسخة الأخيرة من "الإنسان المفكر" Homo Sapiens الذي ننتمي إليه. فقدرة الإنسان على استخدام الأدوات أسبق - فيما يبدو - من قدرته على التفكير المنطقي. ومن هنا لم يكن غريباً أن كانت جميع الاكتشافات الأولى لآثار الإنسان مصاحبة للأدوات التي كان يستخدمها. ولايقتصر الإنسان على استخدام ما يجده حوله - كما تفعل بعض الحيوانات الراقية - بل أنه يعدلها ويشكلها ويطورها وفقاً لاحتياجاته. فبعض أنواع الحيوانات، مثل الشامبنزي، تستخدم أحياناً فروع الشجر للحصول على الثمار كما تقذف الحجارة على أعدائها، ولكنها لاتعيد تشكيل ما تجده حولها في الطبيعة. أما الإنسان فإنه لايكتفي باستخدام ما يجده حوله بل ما يلبث أن يحسن فيها ويطورها. وفضلاً عن أن كل جيل من البشر يضيف إلى ما ورثه من أدوات من الأجيال السابقة، بالتعديل والتبديل والتغيير وبما يزيد من كفاءتها. ومن هنا عرف الإنسان - وحده دون الكائنات - تاريخاً يختلف فيه حاضره عن ماضيه.

وإذا كان الإنسان "صانعاً" ومجدداً، فقد ظل التجديد في الأدوات محدوداً وبطيئاً خلال معظم تاريخ البشرية. فقد أمضى الإنسان ما بين ٩٥- ٩٨٪ من تاريخه في ظروف بدائية تقوم على اللقط والقنص باستخدام أدوات بسيطة من الحجارة أو العظام أو الخشب، يواجه بها من يهاجمه من وحوش أو يستخدمها إزاء من يريد اقتناصه من فريسة. حقاً، لقد تطورت هذه الأدوات بشكل بطيء ومستمر بحيث تزداد كفاءة وفاعلية، فقد ظلت حياة البشر بدائية مع ذلك إلى ما يقرب من عشرة آلاف سنة مضت عند اكتشاف الزراعة، حيث نقلت البشرية نقلة نوعية وظهرت معها الحضارات الكبرى على ما هو معروف.

وجاءت النقلة التكنولوجية الكبرى الثانية مع "الثورة الصناعية" منذ حوالي ثلاثمائة عام، وحيث حقق الإنسان معها قفزة هائلة في السيطرة على الطبيعة وتشكيلها. و"الثورة الصناعية" هي، في جوهرها، وكما كان الحال مع الثورة الزراعية، تغيير في التكنولوجيا المستخدمة. ففي مرحلة اللقط والقنص كان الإنسان خاضعاً تماماً للطبيعة، أما مع الزراعة فقط أصبح الإنسان شريكاً للطبيعة في الإنتاج. وجاءت الصناعة وغيرت العلاقة، فتولى الإنسان فيها مركز القيادة، ولم يعد للطبيعة أكثر من تقديم المادة الأولية التي يشكلها الإنسان بأدواته وآلاته، لإنتاج ما يحب من سلع متعددة ومتنوعة.

وتاريخ الصناعة هو في الواقع تاريخ التقدم التكنولوجي. وعلى حين كانت المعارف السابقة قائمة على الملاحظة والمعايشة والخبرة، فإن الجديد في الصناعة هو أنها بدأت تعتمد - وبشكل متزايد - على المعارف العلمية النظرية وعلى تطبيق القوانين العلمية. حقاً لقد بدأت الصناعة بداية تجريبية نتيجة الخبرة المتراكمة، ولكنها لم تلبث أن اعتمدت بالتدريج على العلوم والأبحاث النظرية والتطبيقية. وإذا كانت معظم اختراعات الصناعة في بداية القرن التاسع عشر قد جاءت من داخل المصنع من العاملين والأسطوات أنفسهم بناء على خبرتهم العلمية الطويلة، فإن أهم الاختراعات الصناعية في القرن العشرين قد بدأت في المعامل والمختبرات ومراكز الأبحاث. وهكذا تتجه الصناعة المعاصرة لترتبط بشكل متزايد مع التقدم العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. فالتقدم الصناعي والتكنولوجي الحديث مصاحب للتقدم العلمي.

وقد سبق أن أشرنا، إلى أن "الرأسمالية" ولدت وترعرعت في حضن "المجتمع الصناعي". ونظراً لأن الإنتاج الصناعي بطبيعته متنوع ومتجدد ومتغير، فإنه لايمكن أن يستند إلى العادات والتقاليد المستقرة، فهو يتوجه إلى مستهلكين جدد وعادات جديدة غير معروفة سابقاً، وبالتالي يحتاج المنتج إلى قدر من المغامرة. وهكذا فإن الإنتاج يحتاج إلى تسويق، وخاصة المنتجات الجديدة وغير المعروفة سلفاً. ولذلك عرف "المجتمع الصناعي" وحده مفهوم التسويق والدعاية والإعلان، كما سبق أن استخدم "حساب الأرباح والخسائر". وكل هذا لم يكن معروفاً في المجتمعات التقليدية السابقة التي غلب عليها الركود والاستقرار والتغيير البطيء وغير الملموس، وبحيث كانت العادات والتقاليد كفيلة بضمان استمرار الإنتاج والاستهلاك دون جهود كبيرة. وقد استوجب ذلك ظهور رواد للصناعة مغامرين بفتح آفاق جديدة غير معروفة للإنتاج، ومع ما تتطلبه الصناعة الجديدة من آلات وأجهزة زادت الحاجة إلى التمويل ومؤسسات مالية قوية. "فالرأسمالية" هي بشكل من الأشكال، وليدة التطور التكنولوجي الهائل المصاحب للثورة الصناعية. وكان "باعث الربح" هو الذي دفع هؤلاء المغامرين إلى دخول هذه الميادين الجديدة. ومن هنا جاءت أهمية القرار الاقتصادي السليم، وضرورة الحساب الاقتصادي بالمقارنة بين العوائد والتكاليف المتوقعة. وهكذا ظهر الرأسمالي في مناخ التغيير التكنولوجي، ومعها فرص الربح ومخاطر الصناعة، ومن ورائه ولدت "الرأسمالية".

وإذا كان التقدم التكنولوجي منذ "الثورة الصناعية" قد أفرز لنا "الرأسمالية" - وكذا الاشتراكية إلى حين - فإلى أين تتجه التطورات التكنولوجية المستقبلية؟

من الصعب القطع باتجاهات التطور التكنولوجي في المستقبل. ومع ذلك فإن متابعة تاريخ تطور التكنولوجيا الحديثة والمجالات التي طرقتها يمكن أن يساعد على إعطاء بعض المؤشرات عن احتمالات المستقبل.

قامت "الثورة الصناعية"، بوجه خاص، مع ثورة البخار التي ساعدت على تسخير قوى الطبيعة - وفقاً للقوانين العلمية - لأداء الأعمال الميكانيكية المطلوبة والتي كانت تعتمد في الماضي على عضلات الإنسان أو على قوة الحيوان وأحياناً قوى الطبيعة (الرياح أو اندفاع المياه). وكان اختراع الآلة البخارية Steam Power واستخدام الآلة الميكانيكية هو الأساس في هذه الثورة الصناعية. وقد بدأت هذه التطبيقات باستخدام الفحم في توليد الطاقة في أول الأمر ثم الكهرباء وأخيراً البترول والغاز وأحياناً الطاقة النووية. وأياً ما كان الأمر فقد جاءت هذه الموجة الأولى من الاختراعات اعتماداً على ما حققه التقدم العلمي في ميادين الفيزياء (والرياضة بطبيعة الأحوال) والكيمياء بالدرجة الأولى. وقد أدت هذه المكتسبات العلمية إلى تطوير قدرات الإنسان في مجال الإنتاج الصناعي المعتمد على الآلة (الميكانيكية)، وفي ميدان النقل (القطارات والسيارات والسفن والطائرات). فأصبح الإنسان قادراً على إنتاج السلع بكميات أكبر وبشكل نمطي، وبتكلفة أقل، كما انكمشت المسافات نتيجة التقدم في مجال النقل والمواصلات.

وجاءت الموجة الثانية للتقدم التكنولوجي خصوصاً في مجال جديد للمعلومات والاتصالات، مع التقدم العلمي في مجال الالكترونيات. وبذلك لم يعد التقدم التكنولوجي مجرد إضافة إلى العضلات بقدر ما أصبح مشاركة ودعم للأعمال الذهنية بحفظ المعلومات ونقلها وتحليلها، وهي عمليات ذهنية كان يقوم بها العقل البشري. ومن هنا ازدهرت صناعات التليفون المحمول والتلفزيون والحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) وأخيراً الانترنت. ولم ينعكس هذا التقدم على زيادة المتاح من السلع المادية فقط، وإنما على زيادة القدرات العقلية في إجراء العمليات الحسابية واستخدام البرامج الرياضية أو تخزين المعلومات في شكل أرشيف متنقل أو في الاتصال بالآخرين بالكتابة وبالصوت والصورة عبر القارات. ولم يستند هذا التقدم التكنولوجي على التقدم العلمي في مجال العلوم الفيزيائية في الالكترونيات فقط بل جاوز ذلك إلى فروع الرياضة البحتة والبرامج المنطقية للتعامل مع مختلف المتغيرات. ومن هنا ظهرت التفرقة بين ميدان التقدم التكنولوجي لهذه الصناعات التكنولوجية بين "الجوانب الخشنة" Hardware، وتعتمد أساساً على العلوم الالكترونية، وبين الجوانب الناعمة" Software، وتعتمد على المنطق والبرمجة وبحوث العمليات ونظرية المباريات وعلوم الاستراتيجية. وقد أصبح التقدم في هذه المجالات الأخيرة هو الأكثر أهمية على طريق التنوع الهائل في تصميم البرامج وتطويرها. وبذلك فقد ارتبط التقدم التكنولوجي الجديد بميدان الكهرباء والاتصالات والالكترونيات كما ارتبط أيضاً بالرياضة البحتة وعلوم المنطق والبرمجة.

وعلى حين كانت "الصناعات التحويلية" لإنتاج السلع المادية هي المستفيد الأول من نتائج الموجة الأولى للتقدم التكنولوجي، فقد كانت قطاعات خدمات توزيع المعلومات والاتصالات هي المستفيد الأكبر من هذا التطور. كذلك استفادت المؤسسات المالية من نتائج التقدم التكنولوجي في موجته الثانية حين أصبحت الثورة المالية مجرد رموز ألكترونية. فأكبر مستفيد من ثورة المعلومات والاتصالات هي قطاعات الاتصالات التليفونية والتلفزيونية والموسيقى والألعاب، ولايقل أهمية مجال التدفقات النقدية والمالية. فالنقود الورقية بدأت تتراجع أمام استخدام بطاقات الائتمان، كما أن الأموال في البنوك لم تعد أكثر من قيود محاسبية تقيد بشكل الكتروني دون استخدام أوراق، وتنتقل بلايين النقود عبر الأثير دون أن تلحظها عين في شكل ومضة الكترونية. وهكذا كدنا نعيش في عالم افتراضي Virtual world، بل أن ألعاب الصغار والكبار أيضاً - أصبحت هي الأخرى ألعاب افتراضية.

ويثور التساؤل عن اتجاه التقدم التكنولوجي في المستقبل؟ **فأين ستكون الموجة القادمة للتقدم العلمي؟ لاأحد يدري على وجه الدقة. هناك أبحاث الفضاء ، وهناك أبحاث البيولوجيا وعلوم الوراثة والجينات والأعصاب، وهناك تكنولوجيا النانو Nanotechnology** . وكل منها يتمتع بإمكانيات هائلة للمستقبل.

وتفتح هذه المجالات آفاقاً جديدة غير مألوفة. ففي الموجة الأولى للتقدم الميكانيكي جاءت الآلة لتصنع ما كانت تقوم به عضلات الإنسان أو الحيوان، وإنما بأعداد أكبر وبسرعة أكبر وإتقان أكبر. وفي مرحلة المعلومات، بدأت الآلة تنافس قدرات الإنسان العقلية والخيالية وليس فقط عضلاته. وإذا انتقلنا في موجة قادمة إلى علوم الفضاء أو علوم البيولوجيا والأجنة الوراثية أو تكنولوجيا النانو، فإننا نقتحم بذلك مجالات لم تطأها قدم الإنسان من قبل، سواء بالخروج من حدود كوكبنا والانتقال إلى الفضاء الأكبر، أو بالنفاد إلى أسرار الحياة والمشاركة في تصميم خصائصنا الوراثية، أو الغوص في أنشطة الجزيئات الأصغر والتي لانراها بالعين المجردة. وكل منها مجالات جديدة كما هي خطيرة. ولا أحد يستطيع أن يقطع بما سيكون عليه المستقبل.

إذا كان التقدم التكنولوجي يرتبط إلى حد كبير بمدى ما يخصص له من موازنات، فإن أبحاث الفضاء تعتمد بالدرجة الأولى على إنفاق الحكومات، في حين يشارك أيضاً في الإنفاق على أبحاث البيولوجيا والجينات وكذا النانو الشركات العملاقة فضلاً عما عرف برءوس الأموال المغامرة Venture Capital، وهي الصناديق التي تستثمر في الأفكار العلمية الجديدة عسى أن ينجح أحدها ويحقق أرباحاً كبيرة. وقد انتشرت هذه المؤسسات الأخيرة لتمويل الأفكار العلمية في الولايات المتحدة بالقرب من مراكز البحوث العلمية في بوسطن وكاليفورنيا على وجه الخصوص، وكان لها فضل إطلاق العديد من المشروعات العملاقة في ميادين التكنولوجيا الحديثة.

وأخيراً فلا ننسى أن التقدم التكنولوجي وثيق الصلة بمستوى التعليم العام والجامعي ودرجة تقدم البحوث العلمية والتطبيقية. وعندما بدأت الموجة الأولى "للثورة الصناعية"، كانت انجلترا وأوربا هي مراكز البحث العملي، ولم يكن غريباً أن بدأت الثورة الصناعية في انجلترا ومنها انتقلت إلى أوربا. وعندما جاءت الموجة الثانية للثورة الصناعية، كان مركز البحث العلمي والتكنولوجي الأكثر تقدماً قد انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبها ظهرت نتائج الموجة الثانية للتقدم التكنولوجي. وإذا نظرنا إلى مستوى التعليم والبحوث حالياً، فإنه يبدو أن أعلى المستويات التعليمية توجد حالياً في دول آسيا وخاصة سنغافورا وكوريا واليابان، ومازال الولايات المتحدة على قمة العالم في البحوث العلمية والتطبيقية وأكثرها إنفاقاً. فهل تشارك الدول الآسيوية أيضاً في الموجة القادمة للتقدم التكنولوجي؟ احتمال قائم.

د - الاستقرار المالي:

ربما كان أحد الدروس الأساسية للأزمة المالية العالمية الأخيرة في ٢٠٠٨ هو اكتشاف أهمية الاستقرار المالي، بمعنى سلامة المؤسسات المالية واستقرار أسعار الأصول المالية واستمرار الثقة في قدرة النظام المالي على توفير التمويل للمشروعات وحماية ثروات المستثمرين والمدخرين، وبدون ذلك فإن الأسواق المالية سوف تنهار وتجر من ورائها مستوى النشاط الاقتصادي. والجديد هو أن مثل هذه الأزمات إذا وقعت في دولة لاتلبث أن تنتقل كالعدوى إلى بقية أجزاء الاقتصاد العالمي. وإذا كانت الأزمة العالمية في الثلاثينات، قد بدأت هي الأخرى بانهيار أسعار البورصات، إلا أن الأزمة الأخيرة، أوضحت وبما لامجال

فيه للشك هو أن أصل الداء في الأزمة الاقتصادية الأخيرة هو في القطاع المالي نفسه، بإسرافه في إصدار أصول مالية زائفة وغير مستندة إلى أساس اقتصادي حقيقي مواز. فقد سبق أن أشرنا عند مناقشتنا للاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي إلى أن "الأصول المالية" هي في نهاية الأمر، تعبير عن الأصول العينية والحقيقية، وأنه إذا انفصلت العلاقة بين الأمرين، وأصبح للأصول المالية، كما حدث خلال الأزمة الأخيرة(٢٠٠٨)، حياة مستقلة بأن تصدر هذه الأصول بلاحساب عن أصول عينية مشكوك فيها، أو مشكوك في قيمتها، فإن الأزمة الاقتصادية لن تكون بعيدة. ومن هنا أصبح موضوع **"الاستقرار المالي" هو أحد أهم متطلبات النجاح الاقتصادي ليس فقط في حدود كل دولة على حدة بل وعلى المستوى العالمي أيضاً**. فالاندماج المالي على المستوى العالمي هو أعلى مراتب الترابط الاقتصادي الدولي بجوانبه المختلفة. ولذلك فإن قضية "الاستقرار المالي" أصبحت قضية عالمية بقدر ما هي مشكلة وطنية لكل دولة.

وقد تعرضنا فيما سبق للتفرقة بين "الأصول العينية" و"الأصول المالية" بما لا محل معه لإعادة ترديدها هنا. فهذه الأصول باعتبارها حقوقاً على "الأصول العينية"، فإنها يمكن أن تتحول - نظراً لسيولتها - بسهولة إلى ثروة حقيقية. وأبرز مثال على ذلك هو "النقود". فالنقود (أصل مالي) ليست ثروة حقيقية، فهي لاتسمن ولاتغني من جوع، ولكنها يمكن تحويلها في أي وقت إلى سلع وخدمات. وهكذا تختلط "الثروة النقدية - في ذهن المتعاملين - بالثروة الحقيقية وتكاد تتطابق معها. والسبب في ذلك هو القبول العام للنقود وانتشار تداولها. ورغم أن باقي الأصول المالية لاتتمتع بنفس القبول العام في التداول كما هو شأن النقود، إلا أن هذا لايمنع من أنها تتمتع بدرجة عالية من التداول في الأسواق المالية ويمكن تحويلها - عادةً - بسهولة إلى نقود، أي أنها تتمتع بسيولة عالية Liquidity.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا تتمتع هذه "الأصول المالية" بهذه السيولة العالية؟ وما الفرق بين دين لأحد الأفراد على شخص آخر، وبين دين يأخذ شكل أصل مالي، مثل سند أو سهم أو ورقة تجارية أو عقد آجل (خيارات) مما يتداول في البورصات؟ الفارق هو أن **الدين العادي** ينحصر في علاقة شخصية بين الدائن والمدين **ولا يتداول في الأسواق**، وبالتالي لايتأثر به باقي الاقتصاد، ولايعيره الآخرون أي اهتمام. فإذا صدق المدين ووفى دينه فهذا خير وبركة، أما إذا فشل وعجز عن السداد فهذه مشكلة شخصية بين الدائن والمدين وحدهما. أما **"الأصول المالية"** فشيء آخر حيث أنها ليست مجرد علاقة دائنية بين دائن ومدين، وإنما هي **أداة متداولة في الأسواق يتوسط فيها عادةً إحدى المؤسسات المالية**. كيف؟ انظر مثلاً إلى المدين الراغب في الاستدانة، فقد لايجد من يقرضه لأنه غير معروف عند الغالبية، ولكنه إذا ذهب إلى البنك وحصل على تسهيل من البنك - أي دين على البنك - فإنه يستطيع - دون حاجة إلى سحب نقود مادية من البنك - أن يصدر شيكاً على البنك ويقبل منه في التعامل من الجميع، لأن البنك يتمتع بمصداقية عالية. فما هو دور البنك هنا؟ البنك يحول مديونية المدين باستبدالها بمديونية البنك التي تقبل في التعامل، أي أن البنك يحول "المديونية الخاصة" إلى نوع من النقود المقبولة في التعامل. هذه هي خطورة القطاع المصرفي. **فالقطاع المصرفي قادر على تحويل المديونيات الخاصة إلى مديونية على الاقتصاد الوطني من خلال مديونية البنوك.**
ولكن المؤسسات المالية ليست فقط البنوك التي تقرض المدينين فهناك البورصات، ولها قواعد فيما يسجل فيها من أوراق مالية تسمح بتداولها وبما يوفر لها نوعاً من المصداقية أمام الجمهور. فقد يرغب صاحب منشأة في البحث عن شركاء لمشاركته في رأس المال، ولكنه لن يجد إلا من يعرفه شخصياً ويقبل المخاطرة بالاشتراك معه، ولكنه إذا أصدر سهماً لشركته وخضع للقيود التي يفرضها القانون حول السلامة المالية

لشركته وتمت مراجعة حساباته ووافقت السلطات المالية في البورصة على قيد هذا السهم في البورصة، فهذا ضمان من الدولة على أن المنشأة جادة ويمكن الوثوق بها. كذلك فإن وجود البورصة يعني أن المشتري الجديد للسهم يضمن سهولة بيع هذا السهم - إذا احتاج لنقود - لأن البورصة مكان للبيع والشراء معروف من الجميع. وهكذا فإن **الأصول المالية** هي أكثر من مجرد "مديونيات خاصة" بين دائن ومدين، وإنما تنطوي على عنصر جديد هو "السيولة"، **أي القدرة على تحويلها في أية لحظة إلى نقود بالنظر إلى ما تتمتع به هذه البورصات من ثقة المتعاملين**. ومن هنا تصبح هذه المديونيات الخاصة "أشباه نقود" سهلة التداول.

وهكذا فإن الدور الرئيسي للقطاع المالي - عند قيامه بدور الوساطة بين جمهور المدخرين والمستثمرين - لايقتصر على التوفيق بين هاتين الفئتين بل أن يجري تحويلاً Transformation في المديونيات الخاصة إلى "أصول مالية" ذات سيولة عالية بالنظر إلى تمتعها بسهولة التداول في الأسواق المالية من حامل الورقة إلى المشتري الجديد. وهذا التحويل للمديونيات الخاصة يجعلها أشبه بالنقود تتحول بسهولة ويسر إلى نقود. ولذلك فإن القطاع المالي يقوم بوظيفة أشبه بالبنك المركزي حين يقوم بإصدار النقود الورقية. فأوراق البنكنوت هي في أصلها مديونية على البنك المركزي، ولكن بالنظر إلى تمتعها بالقبول العام وانتشار تداولها، فإنها تصبح - من الناحية العملية - ديناً أو مطالبة على الاقتصاد الوطني في مجموعه. وبالمثل فإن حائز الأصول المالية - من أسهم وسندات وأوراق تجارية وخيارات وغير ذلك من أشكال الأصول المالية - يستطيع أن يبيعها في الأسواق المالية ويحولها إلى نقود للحصول على ما يرغب من سلع وخدمات. **فالقطاع المالي أشبه بسلطة نقدية عامة**. وقد ساعدت هذه الوظيفة للقطاع المالي على تنشيط الاقتصاد الوطني بفتح فرص جديدة أمام المدخرين والمستثمرين، وبالتالي زيادة قدرات الاقتصاد على النمو. فالمدخر يستطيع أن يجد توظيفات لمدخراته مع تقليل مخاطر عدم الوفاء لأنه يتعامل مع مؤسسات مالية كبيرة ومحترمة، وبذلك فهو يوظف - مختاراً - هذه المدخرات فيما تصدره المؤسسات المالية من أصول مالية لما تتمتع به من مصداقية وقدرة على الوفاء. وفي نفس الوقت فإن المستثمرين يجدون بدورهم مصادر للتمويل الرخيص عن طريق الالتجاء إلى الأسواق المالية، بدلاً من البحث عن مدخرين موزعين ومشتتين ولكل منهم مطالب خاصة. وهكذا قام القطاع المالي بوظيفة هامة أو أساسية في تطوير النظام الاقتصادي بتسهيل وضع مدخرات المدخرين تحت تصرف المستثمرين بعوائد مقبولة وأمان أكبر لكل منهم. ومع ذلك ورغم هذا الدور الجوهري للقطاع المالي، فإن قيام القطاع المالي بهذا الدور ينبغي أن يتم بأكبر قدر من المسئولية. فالمبالغة في إصدار الأصول المالية وبما يجاوز طاقة الاقتصاد الحقيقي، يعني إضفاء نوع من المصداقية على "أصول مالية" في حين أنها في الحقيقة أصول وهمية غير قادرة على الوفاء بتعهداتها. فالقطاع المالي بالمبالغة في إصدار هذه الأصول المالية أو باشتراكه فيها أو ترويجه لها أو سماحه بتداولها في البورصات إنما ينطوي على نوع من خداع الجمهور ببيعه سلعة مزيفة حين لاتستند إلى أساس في الاقتصاد الحقيقي. ومن الطبيعي أن ينساق الجمهور غير المتخصص في اقتناء هذه "الأصول المسمومة" Toxic assets نتيجة مباركة القطاع المالي لها بشكل من الأشكال.

والسؤال لماذا تقبل المؤسسات المالية بإعطاء غطاء لهذه "الأصول المسمومة"؟ الإجابة السريعة هي أن **هذا الانحراف يرجع إلى أن القطاع المالي، وهو يقوم بوظيفته الرئيسية بتسهيل عمليات التمويل بين جمهور المدخرين والمستثمرين، فإنه يحقق في نفس الوقت أرباحاً هائلة مع زيادة الأصول المالية المتداولة**. ومع غراء

الأرباح الكبيرة تتجه بعض المؤسسات المالية إلي الشطط والمبالغة في إصدار وترويج الأصول المالية. وهنا يقوم التناقض بين الوظيفة العامة للمؤسسات المالية - باعتبارها حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار - وبين انحرافات "باعث الربح" في شططه حتى يكاد يصل إلى ما أشار إليه سومبارت عن غلبة غريزة الجشع في النظام الرأسمالي. وفي بعض الأحيان يصل هذا الهوس إلى درجة الفساد والتدليس عن طريق تزييف الدفاتر المحاسبية أو الالتجاء إلى أساليب غير مشروعة في القيود المحاسبية، كما حدث في بعض الشركات الأمريكية الكبيرة مثل إنرون وأخيرا في فضيحة مادوف Madoffالذي كان يوزع أرباحاً كاذبة على المستثمرين لاجتذاب مستثمرين جدد. وقد ساعدت بعض الأدوات المالية الجديدة والمركبة والمعقدة مثل ما عرف "بالمشتقات" على إعطاء انطباع كاذب بأن الأوراق المالية المصدرة تتمتع بضمانات كافية، في حين أن الحقيقة هي غير ذلك تماماً. وكانت أزمة الديون العقارية الأقل جودة والتوسع فيها وإصدار العديد من الأوراق المالية "المشتقة" بناءً عليها، أحد أهم أسباب الأزمة المالية في أمريكا في ٢٠٠٨، على ما سبق الإشارة إليه. وقد أطلق عليها أحد كبار المستثمرين الأمريكيين وصف "أسلحة مالية للدمار الشامل"، بالنظر إلى تعقيدها وخطورتها على المستثمرين، بل وعدم فهم كامل لطبيعتها حتى على كبار المسئولين في المؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق. وعند إعداد هذه الورقة تتداول الأخبار أن مؤسسة مالية عريقة - مثل جولدمان ساكس - لم تكن بعيدة عن ترويج بعض الأصول المالية المسمومة ومشاركتها في تصميم هذه الأوراق وعدم تنوير العميل بذلك.

هل تضلل المؤسسات المالية العملاء؟

عند إعداد هذه الورقة كانت الصحافة العالمية مشغولة باتهام هيئة الأوراق المالية Securities and Exchange Commission في الولايات المتحدة الأمريكية، لأحد أكبر البنوك الاستثمارية في العالم - جولدمان ساكس Goldman Sacks - بأنه شارك في عملية تضليل للمستثمرين بترويج أوراق مالية لأحد المشتقات (أصل مالي) مع علمه بأن أحد صناديق التحوط Hedge Funds كان قد صممها بشكل يساعده على تحقيق أرباح هائلة بالتدليس على المستثمرين. وأن جولدمان قد حفز العملاء على الاستثمار فيها رغم علمه بما يشوبها من عوار. وقد حقق جولدمان ساكس أرباحاً في شكل عمولات قدرها ١٥٠ مليون دولار عن هذه العملية، في حين حقق صندوق التحوط من ورائها أرباحاً مذهلة. وتبدأ القصة كما نشرتها الفيناشل تايمز البريطانية (١٩ أبريل ٢٠١٠). بأن أحد نواب رئيس البنك - فابريس تور في الثلاثين من عمره - باع ورقة مالية كأحد المشتقات المالية المستندة إلى رهون عقارية أقل جودة Sub-prime قام بصميمها أحد مدراء صناديق التحوط جون بولسون وقد اختار هذا المدير بنفسه الرهون الضامنة لهذه الورقة بما يعرفه عنها بأنها معرضة للإفلاس. وقام بنك جولدمان ساكس، بما له من سمعة مالية عالمية، بعرض هذه الأوراق على عملائه وعمل على ترويجها بينهم دون أية إشارة إلى مشاركة بولسون في تحديد مكونات الورقة من الرهون العقارية الأقل الجودة، وهي نوع من الأوراق المالية المعروفة باسم سندات الديون المضمونة Collaterised Debt Obligation (CDO). وقد اختار السيد بولسون بنفسه هذه الرهون العقارية وهو يعرف أنها معرضة للمخاطر. ومن المعروف في الأوساط المالية في نيويورك أن السيد بولسن متخصص في المضاربة على الأوراق المالية المعرضة للخسارة وذلك ببيعها بيعاً آجلاً Short selling بأسعار مرتفعة مع علمه باتجاه أسعارها للانخفاض، وبذلك يحقق أرباحاً عندما يحل موعد التسليم، ويحقق بذلك الربح بين السعر المرتفع الذي باع به آجلاً الورقة وبين السعر الرخيص الذي يشتري به الورقة عند موعد السداد. وقد حقق السيد بولسن أرباحاً قدرها بليون دولار من هذه الصفقة وحدها. وبطبيعة الأحوال لم يبلغ جولدمان عملاءه بخلفية الورقة.

وإلى جانب التناقض بين الوظيفة العامة للمؤسسات المالية وبين "باعث الربح" والمصلحة العامة، فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن تطور هذه المؤسسات وأسلوب إدارتها قد أظهر تناقضاً جديداً أشبه بالتناقض الذي أشار إليه كارل ماركس ولكنه مختلف عنه. فقد ذهب كارل ماركس في شرحه لنظرية في "الاستغلال"، إلى أن الرأسماليين يستغلون العمال باقتناص فائض القيمة Surplus Value وحرمان العمال منها، ومن هنا دافع - ماركس - عن الاشتراكية لأنها تلغي التناقض بين الملكية الخاصة وجماعية الإنتاج. ولكن الجديد أوضح أن الملكية الخاصة لم تعد - دائماً - مركزة في أيدي كبار الرأسماليين، بل أنها تتوزع في كثير من الشركات بين جماهير غفيرة من صغار المستثمرين والمدخرين. وجاءت الأزمة الأخيرة وبينت أن الضحية الحقيقية للأزمة المالية لم يكونوا العمال - كما تنبأ ماركس - بقدر ما هم جمهور المستثمرين في أسهم أهم البنوك والشركات والتي تأثرت بالأزمة. وكذلك لم يكن المستفيد النهائي من هذا الاستغلال، هو دائماً الرأسمالي بقدر ما كانوا المديرون في هذه الشركات. **فالظاهرة الحديثة في معظم المؤسسات المالية هي ارتفاع مكافآت ومرتبات وحوافز القائمين على الإدارة وذلك على حساب حقوق المساهمين.** فقد حصل هؤلاء المديرون خلال السنوات الخمس السابقة على وقوع الأزمة المالية الأخيرة على مبالغ، في شكل مرتبات وبدلات وحوافز ومزايا، تراوحت بين ٣٢- ٣٨ في المائة من أرباح تلك الشركات. ومعنى ذلك أن أكثر من ثلث الأرباح المحققة في هذه الشركات ذهب إلى جيوب المديرين وحرم منها المساهمون في أسهم الشركة. وعندما استقال ستانلي أونيل O'Neal رئيس شركة ميريل لنش نتيجة تعرض الشركة لخطر الإفلاس في ٢٠٠٩ حصل على مكافآت نهاية خدمة بلغت ١٥٨ مليون دولار. كذلك فإن ريتشارد فولد R. Fuld رئيس بنك ليمان برازرز - والذي أعلن إفلاسه في سبتمبر ٢٠٠٩ - حصل على حوافز في شهر مارس في نفس السنة على حوافز بلغت ٢٢ مليون دولار، كما جاء في جلسة الاستماع التي عقدت في الكونجرس لمناقشته بعد إفلاس الشركة، أنه حصل على مرتبات وحوافز ومزايا في السنوات الخمس السابقة بلغت ٤٨٢ مليون دولار في شركة تبين أنها خاسرة واضطرت إلى الإفلاس وجرت وراءها مئات إن لم يكن أكثر من حالات الإفلاس.

ولكن مشكلة القطاع المالي لا تقتصر على تعريض المدخرين والمستثمرين للخسائر، أو للمبالغة فيما يحصل عليه المديرون من حوافز ومكافآت على حساب المساهمين، بل الأخطر هو أن أي خلل في بعض هذه المؤسسات، وخاصة الكبيرة منها يعرض النظام المالي برمته - ومن ورائه الاقتصاد الوطني - لأزمات طاحنة، فيما يعرف **بالمخاطر النظامية Systemic Risks**. فلا يقتصر الأمر على ما تتعرض له "الأصول المسمومة" من احتمالات للخسارة أو الإفلاس تصيب أصحابها، ولكن مخاطر أخرى تصيب المتعاملين الآخرين في الأسواق لمجرد انهيار السوق المالي أو تدهوره، وقد لا يكون لهم أية صلة بهذه الأصول المسمومة، وهي المعروفة "بالمخاطر النظامية". فالمودع قد يودع أمواله في أحد البنوك، وهو لا يغامر أو يقامر في استثمارات مشكوك فيها، ولكن ما يصيب النظام المالي خطر قد يهدد حقوق هذا المودع، فهو بذلك عرضة لخطر نظامي إزاء فشل أحد البنوك. وقد يكون هذا البنك بدوره بريئاً بعدم القيام بأية مغامرة، ولكن أمواله توجد في بنك آخر تأثر بالأزمة. كذلك تضطر البنوك التي تعاني من الأزمة إلى تقييد الائتمان للعملاء الجدد وتتطلب منهم شروطاً قاسية للإقراض، ليس بسبب ارتباك أوضاع العميل المالية وإنما بسبب مشاكل البنك المالية مع البنوك الأخرى. فالعميل هنا يعاني من مخاطر لا شأن له بها. وهكذا فبالنظر إلى تشابك المعاملات المالية في ظل اقتصاد السوق الأكثر نضجاً وتقدماً وتعقيداً، فإن أحد الخسائر التي قد تصيب المؤسسات المالية

الكبرى لا تلبث أن يكون لها انعكاسات متعددة في بقية أجزاء الاقتصاد. فعجز أحد هذه المؤسسات المالية الكبرى يجر وراءه سلسلة متعاقبة من الإفلاسات والاختلالات المالية. ومن هنا ظهر اصطلاح "أكبر من أن يفشل" Too big to fail، لأن الحكومات تضطر إلى التدخل لحماية هذه المؤسسات المالية، ليس حماية لها أو للمساهمين فيها، وإنما حماية للاقتصاد الوطني نتيجة لسلسلة المضاعفات التي تترتب على إفلاس المؤسسات المالية الكبرى. وهذا بالضبط ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. فبعد أن تركت الحكومة الأمريكية مؤسسة ليمان برازرز تفلس، فإنها اضطرت للتدخل بأشكال مختلفة لحماية مؤسسات مالية أخرى كبرى، مثل شركات التمويل العقاري (فاني وفردي Fanny/Freddie) وشركة التأمين AIG، وساعدت على شراء بنك أوف أمريكا لميريل لنش، كما سبق أن دبرت شراء مورجان جارنتي لبيراسترن وغيرها. وهو نفس الأمر الذي عمدت به الحكومة البريطانية ومعظم الدول الأوربية حمايةً لنظامها المالي.

وهكذا اتضح أن للدولة دوراً رئيسياً في ضمان الاستقرار المالى. وهكذا بدأت تتبلور سياسات جديدة للدولة إزاء القطاع المالي تأخذ في الاعتبار ضرورة استقرار المؤسسات المالية، وعلى ألا يكون ضمان هذه المؤسسات ودعمها مالياً على حساب دافعي الضرائب، بأن تتحمل هذه المؤسسات عبء هذا الإنقاذ المالي. وفي نفس الوقت فإن هناك رغبة في إعادة النظر في مكافآت وحوافز المديرين في البنوك وإخضاعها من جديد لرقابة ومحاسبة المساهمين في الشركات، وأخيراً هناك شبه إجماع على ضرورة زيادة دور الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية.

ويبدو أن حكومة أوباما تريد تحقيق نوعٍ من إعادة التوازن بين حماية اقتصاد السوق في المجال المالي من ناحية، وبين ضرورة تحقيق الاستقرار المالي بمزيد من الرقابة والإشراف وفرض القيود على الانحرافات من ناحية أخرى. وبهذا يحقق أوباما ما يطلق عليه التوازن بين شارع وول ستريتWall Street أي القطاع المالي، وبين الشارع العمومي Main Street لرجل الشارع. ولم يكن هذا التفكير مختلفاً للإصلاح المالي في معظم الدول الأوربية حيث يدافع جوردون براون في إنجلترا عن اقتراحات مماثلة. وتتجه المؤسسات المالية الدولية إلى نفس الاتجاه.

هـ - تجاوز الدولة الوطنية :

رأينا أن ظهور الدولة الحديثة واستقرار مفهوم "السيادة" قد مهد لقيام الرأسمالية، وأن اقتصاد السوق لايمكن أن يعمل إلا في إطار سلطة سياسية، والسؤال هل تستمر الدولة الوطنية باعتبارها اللاعب الرئيسي والوحيد لممارسة هذه السلطة السياسية، أم أننا بصدد ظهور مراكز أخرى للقرار السياسي وبحيث تعرف السوق ظاهرة التعايش مع مراكز للسلطة غير سلطة الدولة الوطنية.

كانت الفكرة السائدة هي أن سيادة الدولة مطلقة، ولا يجوز التدخل في شئونها، وأن للدولة سلطاناً مطلقاً داخل حدودها، كما أنها لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وكان هذا هو المبدأ الذي استقر منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨)، وحكم العلاقات الدولية - خاصة الأوربية - لفترة طويلة. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى جرت مياه كثيرة وتغيرت الأوضاع، وقامت نظم معادية أو مغايرة للرأسمالية من فاشية ونازية وشيوعية، وانتهت الحرب العالمية الثانية مع اختفاء اثنين منها، وجاءت الحرب الباردة فأنهت الثالثة. وفي كل هذه التطورات لم تعد الدولة الوطنية هي اللاعب الوحيد على الساحة، بل بدأت هذه الدولة تعرف قيوداً على علاقاتها الخارجية والداخلية. وسوف نقتصر هنا على ما له صلة بالنشاط الاقتصادي.

ولعل الملاحظة الأولى ترتبط بظهور **المجتمع الدولي** نتيجة تداخل العلاقات بين الدول. وقد برزت هذه الحقيقة بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، مع إنشاء "هيئة الأمم المتحدة"، والاعتراف بأن السلام العالمي مسئولية جماعية، ولم تعد الحرب - على الأقل من الناحية النظرية - حقاً مشروعاً للدول إلا في أحوال الدفاع عن النفس، وأصبحت حماية السلام بذلك مسئولية جماعية لجميع الدول الأعضاء. وهكذا ظهرت بوادر مفهوم "السلعة العامة الدولية أو العالمية" Global Public Goods. فالسلام "سلعة عامة" يتكفل بها المجتمع الدولي في مجموعه. وتعددت المنظمات الدولية التي تشرف على مختلف مناحي الحياة التي تهم الإنسان بصرف النظر عن انتمائه الوطني. فقامت اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية حقوق الإنسان وصندوق السكان وصندوق البيئة.. والقائمة طويلة. وأصبحت قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة تجارة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، وغسيل الأموال، وحماية البيئة وضبط ظاهرة تفاقم الاحتباس الحراري.. وغيرها من قبيل "السلع العامة الدولية"، التي تفرضها معاهدات دولية، ويتكاتف المجتمع الدولي - بشكل ما - على توفيرها وحمايتها. وإذا كان دور المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ما زال محدوداً في بعض هذه الميادين وقليل الفاعلية في ميادين أخرى، فإن ذلك لا يمنع من أن الاتجاه العام هو نحو تزايد دور المجتمع الدولي وفرض القيود على سلطات الدولة الوطنية وسيادتها. **فالسيادة لم تعد حقاً مطلقاً للدولة تفعل ما تشاء داخل حدودها، وإنما أصبحت مقيدة - وبشكل متزايد - بضغوط دولية أكثر من أي وقت مضى.**

وفي صدد طبيعة النظام الاقتصادي في كل دولة ومدى تأثره بالأوضاع العالمية فيمكن الإشارة إلى ثلاثة مجالات، على الأقل، يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على طبيعة النظم الاقتصادية في مختلف الدول، وهي على التوالي:

- تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته بما في ذلك الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية.
- حرية التجارة ومنظمة التجارة العالمية.
- الاستقرار المالي والنقدي الدولي.

فلم تعد قضية حقوق الإنسان قضية وطنية خاصة بكل دولة، بل أخذت منحى عالمياً. وقد عرفت إعلانات حقوق الإنسان منذ بداياتها هذا التوجه العالمي، وظهر ذلك بوجه خاص في إعلانات حقوق الإنسان مع الثورة الفرنسية. والآن تتزايد الدعوة لحماية هذه الحقوق والحريات على مستوى العالم. ويتضمن ذلك إلى جانب الحقوق والحريات السياسية ضرورة احترام حرية العمل وحقوق الملكية وحق الانتقال وغيرها من المبادئ الرئيسية اللازمة لعمل اقتصاد السوق مع توفير الضمانات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك قام النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس توفير الضمانات لحرية التجارة الدولية وانسياب تدفق رءوس الأموال بين الدول وضمان قابلية العملات الوطنية للتحويل إلى عملات أجنبية. ولم يقتصر الأمر على مجرد إعلان هذه التوجهات، بل أنشئ لذلك مؤسسات اقتصادية، فأنشئ صندوق النقد والبنك الدوليين بمقتضى اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤، وتأخر إنشاء منظمة التجارة العالمية حتى ١٩٤٤. وتلتزم الدول المنضمة إلى هذه المؤسسات بالأخذ بأشكال من الحرية الاقتصادية وفتح الحدود لتجارة السلع دون تمييز بين المواطنين والأجانب وتسهيل انتقال رءوس الأموال. ومع ذلك، وللغرابة،

فإنه في الوقت الذي تتكاتف **جميع التنظيمات الدولية لتحرير التجارة وحركة رءوس الأموال، فإن القيود تزداد بشكل كبير لفرض القيود على هجرة العمال وانتقالهم عبر الحدود. فالحرية الاقتصادية المطلوبة هنا هي حرية للأشياء وليست للإنسان،** فالمطلوب تحرير تجارة السلع والخدمات وحرية انتقال رءوس الأموال، مع إبقاء الأفراد في مواطنهم!

ولا يقتصر النظام الاقتصادي الدولي على تعزيز حريات التجارة وانتقال رءوس الأموال، بل أنه ينظم أيضاً قواعد المدفوعات الدولية. فالحصيلة النهائية لأية معادلة اقتصادية تتطلب تسوية المدفوعات بين بائع ومشتري أو دائن ومدين. ومن هنا أهمية **النظام النقدي الدولي**. وقد سبق أن أشرنا إلى أن النظام النقدي كما حددته اتفاقية بريتون وودز كان يقوم على قاعدة "الدولار الذهبي"، ثم تحول عملياً إلى قاعدة "الدولار الورقي". وقد سبق أن أشرنا كيف تحول هذا النظام في العمل إلى وضع أصبحت فيه الولايات المتحدة مدينة للعالم الخارجي وتعاني من عجز في الميزان الجاري وميزان المدفوعات، وحيث تتناقص فيها المدخرات المحلية، والتي تعوضها عن طريق الاستثمارات المالية الأجنبية. وبذلك تحولت الولايات المتحدة عملاً إلى بنك مركزي للعالم يصدر نقوداً دولية تقبل في التعامل الدولي، لتوفير احتياجات العالم من السيولة، وذلك لتمويل استثماراتها المحلية نتيجة لنقص المدخرات الأمريكية. وتفيد الولايات المتحدة من هذا الوضع الشبيه بما يعرف "بحقوق الإقطاعي"، على ما سبق أن ذكرنا.

وكل هذا صحيح ويمكن أن يستمر طالما استمر الاقتصاد الأمريكي ونظامه المالي **محل ثقة** العالم. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨) فأصابت هذه الثقة في مقتل. فانهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة - وغيرها من الدول الأوربية- لم يقوض فقط ثروات المواطنين، بل هدد بالدرجة الأولى الاستثمارات المالية لدول الفائض (الصين، اليابان، ألمانيا، دول الخليج) في الأسواق الأمريكية. وهكذا تزعزعت الثقة في الدولار كعملة للمعاملات الدولية. ومع ذلك فقط لوحظ أن الدولار قد استعاد قوته في الأسواق ولم يضعف. فكيف التوفيق بين الأمرين؟ كيف يمكن التوفيق بين ضعف الثقة في الدولار، وانتعاش قيمة الدولار في الأسواق؟

الحقيقة أن الخوف من الدولار وضعف الثقة فيه قد صاحبه خوف أكبر من انهيار النظام النقدي الدولي نفسه مع عدم وجود بديل للدولار. فدول الفائض والتي تحتفظ بتريليونات من الاستثمارات المالية بالدولار في الأسواق المالية ليس أمامها بديل لتوظيف هذه الاستثمارات المالية في أسواق مالية أخرى تتمتع بما يتمتع به السوق المالي الأمريكي. ولذلك كانت هذه الدول - وهي ضحية انهيار السوق المالي الأمريكي - هي المدافع الأول عن استعادة الاستقرار لهذه السوق حمايةً لاستثماراتها في الأسواق الأمريكية. ولكن هذا لا يمنع من أن تفكر هذه الدول في سياسات واستراتيجيه مختلفة للمستقبل. فما تراكم من استثمارات حالية هائلة بالدولار لا يمكن تصفيته في يوم وليلة. ولكن المستقبل شيء آخر. ولذلك لوحظ أن الصين، ولأول مرة منذ فترة طويلة، بدأت تعرف عجزاً في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة.

وفي نفس الوقت، فإنه من المتوقع أن يبدأ العالم في التفكير - على مهل - لوضع أسس نظام نقدي دولى مختلف لا يعتمد كلياً على الدولار. وكان قد تم تشكيل مجموعة العشرين G-20 بالإضافة إلى المؤسسات المالية (الصندوق البنك الدوليين) كنتيجة لاقتناع العالم بأن هناك حاجة في تغيير الوضع النسبي للدول في إدارة الشئون المالية والنقدية. ومن هنا جاء تشكيل **مجموعة العشرين بإعطاء وزن أكبر لدول جديدة غير الدول الكبرى** التي سيطرت على المؤسسات المالية الدولية، وخاصة الصين والهند والبرازيل والمكسيك وكوريا وجنوب إفريقيا. ولذلك فإنه ليس من المستبعد - في مستقبل قريب أو بعيد - أن يعاد تشكيل نظام

النقد الدولي على أساس "عملة دولية"، كما سبق أن اقترح كينز وقت الإعداد لمؤتمر بريتون وودز، ثم ما ظهر - إلى حد ما - على أرض الواقع في تجربة "حقوق السحب الخاصة". **فالمنطقي أن يتم التعامل في المعاملات الدولية بوحدة نقدية دولية وليس بنقود وطنية.** وهو أمر سوف يحتاج إلى وقت. ولكن البداية قد بدأت، فيما يبدو.

ولا يقتصر البعد الدولي في العلاقات الاقتصادية على إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية جديدة أو أن يتم توسيع وظائف القائم منها، فالجديد أيضاً هو **تزايد المبادئ الدولية لمعايير Standards وقواعد السلوك الاقتصادي.** فقواعد القانون الدولي لم تعد مجرد قواعد لتنظيم العلاقة بين الدول والحكومات، بقدر ما اتسع الأمر لمعاملات الأفراد والمشروعات الاقتصادية من مختلف الدول، والتي تحتاج إلى أن تخضع لقواعد موحدة. وقد ظهرت الحاجة إلى قواعد خاصة لمعالجة المعاملات الدولية الخاصة منذ وقت طويل، فالأوراق التجارية من كمبيالات وسندات أذنية ظهرت منذ القرن الرابع عشر في المدن الإيطالية، ثم توسع استعمالها في تمويل التجارة الدولية من الشرق الأقصى عبر البحر المتوسط أو بالبر عن طريق الحرير. وكان من الضروري التعامل مع هذه الأوراق معاملة موحدة مما استوجب الاعتراف بقواعد عرفية موحدة لتنظيم التعامل في هذه الأوراق. وقد تم تقنين العديد من هذه الأعراف المستقرة في شكل اتفاقات دولية مثل اتفاقية جنيف لقانون موحد للأوراق التجارية عام ١٩٣٠. وهكذا برزت الحاجة إلى توحيد أو تنسيق القواعد والمبادئ التي تحكم النشاط الاقتصادي فيما بين الدول.

ونظراً لما رأيناه من تزايد أهمية التعاملات المالية ودور المؤسسات المالية المتزايد، فقد أدرك المجتمع الدولي أهمية تحقيق الانضباط في سلوك القطاع المالي. ونظراً لصعوبة عقد اتفاقات أو معاهدات دولية لكل جانب من جوانب أنشطة هذا القطاع، فقط وجد أن الأسلوب الأنسب هو وضع **نماذج أو معايير للسلوك،** وبحيث يتم التوافق Consensus حولها دون حاجة إلى اتفاقات أو معاهدات شكلية. ويتم إتباع قواعد هذه المعايير عن طريق نوع من القبول الاختياري، ولكنه قبول مؤيد بعدد من الحوافز في الانضمام إلى مجموعة أو "نادي" يلتزم أعضاؤه فيما بينهم بإتباع هذه القواعد والمعايير والاعتراف المتبادل بحقوقهم إزاء بعضهم البعض. ولذلك فإن مخالفة هذه القواعد والمعايير، وإن لم يترتب عليها جزاء قانوني، "فقد ينتج عنها عقاب سياسي أو اقتصادي لا يقل قسوة بعدم التعامل مع الدولة المخالفة. فدرجة الضغط "الواقعي" للالتزام بهذه القواعد والمعايير تكون أقل قسوة عند بدء وضع هذه القواعد، وهي تزداد فاعلية مع مرور الزمن واستقرار المجتمع الدولي على إتباعها.

وسوف نقتصر هنا على الإشارة إلى أهم المعايير الدولية لأداء القطاع المالي باعتباره الأكثر ارتباطاً بالإدارة الاقتصادية. وكانت مجموعة الدول الصناعية السبع ٧- ٦ قد قررت في ١٩٩٩ إنشاء ما أطلق عليه "منتدى الاستقرار المالي" Financial Stability Forum، والذي تحول إلى "مجلس الاستقرار المالي" Board Stability Financial، في اجتماع مجموعة العشرين G-20 في لندن ٢٠٠٩، بعد الأزمة المالية العالمية، بغرض المساهمة في ضبط سلوك المؤسسات المالية. ويعتبر مجلس الاستقرار المالي، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من المصادر الأساسية لمتابعة وتطوير ونشر المعلومات عن المعايير الدولية لأداء القطاع المالي والصادرة من مختلف الجهات. ووفقاً لما ينشره "منتدى الاستقرار المالي"، فإن أهم المعايير الدولية في المجال المالي تندرج ضمن ثلاث ميادين:

- **سياسات الاقتصاد الكلي وشفافية البيانات Macro Economic Policy and Data Transparency.**

- الجوانب المؤسسية والبنية الأساسية للأسواق Institutional and Market Superstructure
- التنظيم المالي والرقابة على المؤسسات المالية Financial Regulation and Supervision

ولا شك أن هذا التقسيم يتضمن توزيعاً منطقياً لأهم المعايير في هذه الميادين. كذلك فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار ما يقدمانه من مساعدات ودعم ومشاورات مع الدول، قد وضعا برنامجاً مشتركاً لتقييم القطاع المالي Financial Sector Assessment Program (FSAP) للدول.

أهم المعايير الدولية للقطاع المالي

المجال	المعيار	المؤسسة المشرفة على التطبيق
السياسات الاقتصادية الكلية وشفافية البيانات:		
١. شفافية السياسات النقدية والتمويلية	Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies.	صندوق النقد الدولي
٢. شفافية السياسات المالية	Code of Good Practices in Fiscal Transparency.	صندوق النقد الدولي
٣. نشر المعلومات	Special Data Dissemination Standard/ General Data Dissemination System	صندوق النقد الدولي
الجوانب المؤسسية والبينية الأساسية للأسواق		
٤. الإدارة السليمة للمؤسسات	Principles of Corporate Governance	منظمة التعاون والتنمية
٥. المحاسبة	International Accounting Standards (IAS)	المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
٦. التدقيق	International Accounting Standards (IAS)	المجلس الدولي للمحاسبين
٧. نظم الدفع والتسوية	Core Principles for Systemically Important Payment Systems	لجنة نظم المدفوعات والتسوية
٨. انضباط أو نزاهة السوق	The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force	فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال
٩. الإفلاس	8 Special Recommendations Against Terrorist Financing	البنك الدولي
الرقابة المالية والإشراف		
١٠. الرقابة على البنوك	Core Principles for Effective Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة على البنوك
١١. الرقابة على الأسواق المالية	Objectives and Principles of Securities Regulation	المنظمة الدولية للرقابة على الأسواق المالية
١٢. الرقابة على التأمين	Insurance Core Principles	الهيئة الدولية للرقابة على التأمين

وبالنظر إلى تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فقد زادت أهمية التأكد من مشروعية التدفقات المالية (مكافحة غسيل الأموال) وعدم ارتباطها بأعمال غير مشروعة سواء من حيث المصدر - جرائم المخدرات وبيع السلاح أو الرقيق الأبيض والمراهنات والفساد السياسي - أو من حيث الغرض - وخاصةً تمويل أعمال الإرهاب.

وينبغي الإشارة إلى أن هناك عدداً من هذه المعايير الدولية التي لا تصدر من خلال منظمات دولية، بل من هيئات مهنية مثل هيئات المحاسبين والمراجعين . وهكذا نجد أن عناصر المجتمع المدني بدأت تلعب، هي الأخرى، دوراً متزايداً في ضبط النشاط الاقتصادي، وسواء كانت من منظمات المجتمع المدني الوطني أو الدولي. فأحد مظاهر تطور المجتمع الحديث هو تزايد أهمية منظمات المجتمع المدني، سواء في الضغط على السياسات الوطنية - مثل منظمات حماية المستهلكين أو حماية البيئة، أو رعاية المهمشين - أو كانت منظمات دولية - مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أو احترام الديمقراطية.. وهكذا دخل المجتمع المدني حلبة التفاعل الاجتماعي إضافة إلى قوى السوق وسلطات الحكومات.

مستقبل "السوق" و"الدولة":

بعد هذه الرحلة الطويلة عن تاريخ الرأسمالية وتطورها وما تواجه حالياً من صعوبات، وبعد أن تعرضنا لأهم العوامل المؤثرة على تطور النظم الاقتصادية بشكل عام، فقد حان الوقت لمحاولة الإجابة على التساؤل الذي طرح في بداية هذه الورقة عن مستقبل الرأسمالية. وقد أتضح من خلال دراستنا للرأسمالية، أن هذا النظام يقوم على ركيزتين أساسيتين هما السوق والدولة، وبذلك يصبح السؤال في حقيقته هو التساؤل عن مستقبل كل من "السوق" و"الدولة"، فهل يستمران، أم يبقى أحدهما ويزول الأخر، وإذا استمرا، فما هو شكلهما، وما شكل العلاقة بينهما؟

ورغم بساطة هذه الأسئلة ووضوحها، فإن الإجابة عليها لاتبدو بنفس السهولة أو الوضوح. وعلى أي الأحوال فإن هناك أمراً يبدو واضحاً وبالتالي احتمالاً، وهو أن العالم سوف يزداد تقارباً وحيث تتداخل علاقاته بشكل كبير يوماً بعد يوم. ويرجع هذا التقارب والتداخل العالمي إلى طبيعة "اقتصاد السوق" نفسه. فالسوق بطبيعتها توسعية تلتهم كل ما تقابله وتخضعه لمنطقها، مما جعل ظاهرة "العولمة" تفرض نفسها على كل ما تقابله.

ولكن الدولة بمنطق السلطة أو السياسة لها متطلباتها وطموحاتها الوطنية أو الإقليمية، وليست كل هذه المتطلبات والطموحات ذات طبيعة اقتصادية، فهناك - غالباً - وراء كل مطالبة سياسية رغبة في الهيمنة. هناك تطلعات إقليمية، وأخرى عرقية وثالثة دينية، وهكذا. ومع ذلك، وبفعل الترابط والتداخل الاقتصادي من جهة، وقوة التدمير والتخريب الناجم عن الأعمال العسكرية من ناحية أخرى، فإن الطموحات السياسية بدأت تتهذب بعض الشيء، كما أن التحديات التي تواجه العالم في مجموعه بدأت تفرض على الجميع سلوكاً حضارياً أكثر تعاوناً، لأن الجميع يدركون أنهم في قارب واحد وأمامهم مستقبل واحد. ويظل مع ذلك أن كلاً من فكرة التبادل من ناحية والسلطة من ناحية أخرى هي من أهم حقائق الحياة الاجتماعية التي صاحبت البشرية منذ قيامها.

وفي ضوء ما وصلت إليه البشرية من تقدم تكنولوجي، ومع تجربة تاريخية طويلة فإن الأكثر احتمالاً هو استمرار شكل من أشكال "اقتصاد السوق"، وفي نفس الوقت أشكال متعددة من "السلطة السياسية الوطنية". **وهكذا يمكن القول بأن "السوق" و"الدولة" سوف يستمران بأشكال متطورة، وإن في إطار من التأثير العالمي المتبادل.** فكل من "السوق" و"الدولة" سيستمران في التطور في إطار الظروف المحلية لكل مجتمع دون تجاهل ما يحدث على الساحة العالمية.

ولا يعني الاتجاه إلى النمطية في أشكال الحياة الاجتماعية، بل يعني انتشار التنوع في معظم أرجاء المعمورة. فالعالمية من هذه الناحية ليست إلغاء للخصوصية وإنما هي نشرها. فأنت لست مضطراً للذهاب إلى الصين أو إيطاليا أو الهند أو المغرب لتناول الوجبات الصينية أو الإيطالية أو الهندية أو المغربية، ولكنها أصبحت متاحة أمامك الآن في معظم عواصم العالم وبشكل متزايد. وأنت تستطيع كذلك أن تتابع محطات التلفزيون وأنت في غرفة نومك وتنتقل بين أمريكا والهند وانجلترا، وتشاهد حياً مباريات كرة القدم في المونديال أو تستمع إلى خطاب أوباما في جامعة القاهرة. وهكذا. ويكفي المرور بأحد شوارع العواصم الكبرى لترى تشكيلة من الملابس. وإن كان البلجيكيون وربما الفرنسيين كذلك. يحاولون أن يتخلصوا من الملابس الخليجية للنساء (البرقع).

وفي هذا الإطار المعولم، فإن "السوق" مهيأة للتوسع سواء باتساع نطاقها الجغرافي أو باقتحام قطاعات كانت بعيدة عن السوق، ولكن هذه السوق سوف تكون مقيدة - أكثر من أي وقت مضى - بضوابط وقيود لحماية المستهلك حيناً، وتوعية المستثمر حيناً آخراً، وضمان ترشيد استخدام الموارد النافدة حيناً ثالثة، وهكذا. أما أن السوق سوف تتسع جغرافياً فهذا لامراء فيه. فبعد أن بدأت السوق محلية في إطار القرية أو الإقليم، فإذا بها تصبح وطنية لتشمل معظم أرض الوطن، وهي الآن عالمية التوجه تكاد تغطي أرجاء المعمورة من خلال الفروع أو عن طريق الترخيص باستخدام الاسم التجاري Franchise. ولا يقتصر الأمر على الشركات الأمريكية الكبرى مثل ماكدونالد، بل أنت ترى في دول الخليج فروعاً "للدمياطي" و"جاد" لبيع الفول والطعمية و"أبو شقرة" لبيع الكباب. فأينما تذهب في أي عاصمة من عواصم العالم فأنت تجد نفس المطاعم ونفس الفنادق ونفس ماركات الملابس. ويصدق ذلك على الأفلام والأغاني كما امتد إلى الصحافة والكتب. وهكذا يتقارب العالم في الأذواق. وبذلك يدخل المستثمر الجديد إلى السوق وعينه على السوق العالمية بتوسيع إنتاجه أو المشاركة والتحالف مع غيره من الشركات الأجنبية.

كذلك عرفت معظم الصناعات الأساسية ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بما تقيمه من فروع أو شركات تابعة في مختلف الدول. وقد ساعد اتجاه الشركات الصناعية الكبرى على التركيز على إنتاج المكونات الأكثر تعقيداً والتي تتضمن التكنولوجيا الأكثر تقدماً، وبحيث تتخلى عن المكونات النمطية لاستيرادها من الدول التي تتمتع بأيدي عاملة رخيصة أو يتوافر لديها المواد الأولية. كذلك لم يعد العامل ينظر فقط إلى فرص العمل المحلية بل أصبح يعمل لصالح شركات أجنبية في قارات أخرى، فازداد تشغيل العمالة الرخيصة في الدول الفقيرة (الهند أو الفلبين) في مراكز الاتصال Call Centers أو للقيام ببعض الأعمال الأخرى مثل تحليل الأشعة الطبية أو قراءة البيانات المالية.

وهكذا يتجه الإنتاج ليصبح عالمياً ضمن شبكات من العلاقات الدولية المتناثرة. كذلك فإن الأسواق المالية قد أصبحت متاحة للمستثمرين في الداخل والخارج، بحيث ترابطت الأسواق المالية على نحو لم يكن معروفاً أو مألوفاً منذ عشرات السنين. وأصبح التعامل عن طريق التجارة الالكترونية E-commerce متزايداً. فأنا شخصياً أشتري كتبي عن طريق الأمازون. وهكذا يتسع نطاق **السوق لتصبح بشكل متزايد سوقاً عالمية.**

ولا يقتصر التوسع في الأسواق على الانتشار المكاني، بل إن السوق تقتحم كل يوم مجالات كانت غريبة كلية على مفهوم السوق. فالمطبخ العائلي الذي كان من أهم خصوصيات كل عائلة، فإذا أسلوب توصيل الطعام Delivery إلى المنازل يصبح نمطاً مقبولاً في كثير من العائلات. وهكذا يتوسع مجال السوق

بشكل مستمر. فمجال الفنون والآداب بدأ يستقطب النجوم للعمل من أجل السوق، وحتى الرياضة التي غلب عليها الاحتراف، فقد أصبح لاعبو الكرة أو التنس هم نجوم الدعاية والإعلان.

وهل يعني هذا الانتعاش لظاهرة السوق أن اقتصاد السوق قد أصبح أكثر تحرراً وانطلاقاً؟ كلا، فالصحيح هو أن السوق تخضع الآن لمزيد من الرقابة والإشراف، وسوف تتزايد القيود كل يوم على المنتجين، حمايةً للمستهلكين، وللصحة العامة، أو حمايةً للبيئة، أو ضماناً لاحترام قواعد البناء والتنظيم العمراني. كذلك أخذت الدولة تتدخل بجرأة أكبر لمحاربة الاحتكار وضمان المنافسة، فضلاً عن القيود الضوابط الفنية في الإنتاج أو لرعاية العمال وحقوقهم. كذلك لم تعد ممارسة مختلف المهن الحرة متاحة دون توافر الشروط والمؤهلات الكافية ومع ضرورة احترام ضوابط المهنة.

ولا تقتصر هذه القيود والضوابط على ما يصدر داخل كل دولة من تنظيمات للإنتاج، بل كثيراً ما تكون هناك ما يشبه المعايير الدولية للإنتاج للعديد من السلع، وبحيث يجب أن تراعي الشركات المختلفة هذه المعايير الدولية. كذلك زاد دور المجتمع المدني في رقابته للإنتاج والعمل على حماية المستهلكين، والتشهير بالمخالفين وتقديمهم للمحاكمة أحياناً.

وفضلاً عن ذلك فهناك رقابة أكثر تشدداً ودقة على الإدارة المالية للمؤسسات المالية، وعلى ضرورة سلامة بياناتها المالية. ويتطلب القطاع المالي تدخلاً أوسع من جانب الدولة - على ما رأينا - وخاصة في ضوء الأزمة المالية الأخيرة، وحيث أتضح أن هذا القطاع يحتل مركزاً استراتيجياً مؤثراً في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمكن تركه دون رقابة شديدة وأحياناً دون تدخل مباشر من الدولة.

وهكذا يمكن القول، بأن **المستقبل يفتح آفاقاً أوسع أمام اقتصاد السوق، ولكنه وفي نفس الوقت يضع مزيداً من القيود والرقابة على سلوكها، والشفافية في نشاطها.**

وإذا كانت هذه آفاق مستقبل اقتصاد السوق؟ مزيد من التوسع مع مزيد من الرقابة والقيود، **فماذا يكون مستقبل الدولة؟**

لعل النقطة الأولى الهامة فيما يتعلق بدور الدولة هي التأكيد على تزايد **أهمية المجتمع الدولي** في حياة كل دولة. فالسيادة المطلقة للدولة داخل حدودها في تراجع مستمر، وغالباً سوف يستمر هذا التراجع بشكل أكبر. وليس معنى ذلك أن جميع الدول سوف تخضع بنفس الدرجة لمتطلبات المجتمع الدولي، سوف يستمر وجود دول كبرى، وإن كانت هي الأخرى ستخضع لقيود دولية متزايدة.

يبدو بذلك أن الدولة ستواجه - هي الأخرى - موقفاً غير بعيد عن وضع السوق، ذلك أن المستقبل سوف يحمل للدولة **مسئوليات متزايدة في الحياة الاقتصادية، وفي نفس الوقت ستزداد القيود المفروضة عليها من الداخل والخارج، وهي قيود سياسية واجتماعية.** وهكذا لن يكون هناك لاعب مطلق الحرية، فلكل من اللاعبين مزيد من المساحة للعب، بالمقابل فعلى كل منهم مزيد من القيود والضوابط التي تحكم تصرفاته. وفي النهاية، فإن التوازن يتحقق من تقابل القوى المختلفة وبحيث لايتوفر لأي منها السيطرة الكاملة أو المطلقة. فالجميع في مواجهة مع الجميع، والجميع في حاجة إلى الجميع.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن دور الدولة قد اتجه إلى التزايد بشكل مستمر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأصبح طاغياً في بعض الدول (الدول الاشتراكية والشيوعية)، واتجه، على العكس، منذ الربع الأخير لذلك القرن إلى التراجع حتى أصبحت المطالبة "بالحكومة الصغيرة" شعاراً في بعض الدول

الغربية. وجاءت الأزمة المالية الأخيرة وسبقها التدخل العسكري باسم محاربة الإرهاب، ليعيد للدولة دوراً هاماً ووجوداً ملموساً، ثم وقعت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، وظهرت الدولة باعتبارها هي المنقذ الوحيد "لاقتصاد السوق". ومن ثم بدأ **التوازن يستعيد مكانه بين دور للدولة فعال وحاكم للتطورات الاقتصادية، وبين مجال واسع "لاقتصاد السوق" للحركة والإبداع مع مراعاة مجموعة من القيود والقواعد وبأكبر قدر من الشفافية وتحت رقابة وإشراف السلطة العامة.**

وكنا قد حددنا وظائف الدولة - متابعة لما سجريف - في ثلاثة مجالات، هي الإنتاج والتوزيع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن المتوقع أن يزيد دور الدول في كل من هذه المجالات، وذلك في إطار من تزايد القيود والضوابط الداخلية والدولية.

أما فيما يتعلق بدول الدولة الإنتاجي لتوفير السلع العامة والسلع الاجتماعية. فمن المتوقع أن يضاف إلى القائمة التقليدية، مجالات جديدة أصبحت ضرورية لاستمرار حياة الجماعات. فمع التزايد الديموغرافي، فإن مشاكل المرور وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والتنظيم العمراني، ومع تزايد معدلات توقع الحياة وبالتالي أعداد المعمرين، فإن قضية الضمان الاجتماعي ستصبح أحد مشاغل الحكومات في القرن الحالي، كذلك هناك مقاومة الجريمة المنظمة والإرهاب. وكل هذا يتطلب من الدولة جهوداً أكبر وتدخلاً مباشراً في الحياة العامة. وهناك أيضاً الجانب الفني والجمالي من متاحف ومعارض، أو الرياضي من ملاعب وغيره.

وبالنسبة لدور الدولة في ضمان درجة من العدالة الاجتماعية، فإن الحكومات لابد وأن تلعب دوراً متزايداً ليس فقط بفرض ضرائب أكثر عدلاً مع مراعاة تفاوت الدخول والثروات، وإنما بوجه خاص توجيه نسبة مزايدة من الإنفاق العام لتحسين أحوال الطبقات المهمشة والفقيرة. وهناك من المشاكل التي أصبح من العار استمرارها في القرن العشرين، مثل استمرار معدلات مرتفعة للأمية أو انتشار الأوبئة والأمراض المتوطنة وأمثالها. وهي أنواع من الأمراض الاجتماعية التي تصيب الطبقات الفقيرة بشكل أوضح، وعلى الدولة أن تعمل على زيادة الإنفاق لمواجهة هذه الأمراض الاجتماعية.

وأخيراً هناك دور الدولة في اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة لحماية الاستقرار المالي والاقتصادي ودفع التنمية والنمو الاقتصادية، وفي هذا المجال يظهر الدور الخلاق للدولة. فالدولة لاتتدخل فقط عن طريق سياسات الإنفاق والضرائب، بل أنها تتدخل بشكل خاص عن طريق وضع القواعد والقوانين لممارسة النشاط الاقتصادي، وعن طريق الرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبما لا يعرقل حرية السوق من ناحية، ويضمن عدم استخدام هذه الحرية للإضرار بالمصالح العامة للأفراد. ورغم أن الدولة سوف تخضع معظم هذه النشاطات لرقابتها وإشرافها، فإن الأزمات المالية قد أوضحت بشكل ما خطورة القطاع المالي الذي يتطلب موالاة حازمة ودقيقة ومرنة. ومن هنا فإن الدولة مطالبة بالرقابة والإشراف على هذا القطاع الحيوي بأكبر قدر من الحكمة والحصافة، بحيث لا تتحول إلى قبضة غليظة تعرقل انسياب الحياة الاقتصادية من ناحية ، ولا تنتهي إلى تهاون أو حتى تواطؤ مع القطاع المالي للإضرار بالمصالح العامة للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. ومن أهم الضمانات لتحقيق هذا التوازن الدقيق ضرورة وجود نوع من **الانفصال والاستقلال التام بين رجال المال من ناحية، ورجال**

السلطة من ناحية أخرى، حيث أن مثل هذا التحالف أو التواطؤ سيكون مخرباً لكل من "السياسة" و"الاقتصاد" وعبئاً عليهما معاً.

بقي أن نشير إلى أنه رغم أن مستقبل الرأسمالية يتطلب تدخلاً واسعاً وعميقاً ومتنوعاً من الدولة في الحياة الاقتصادية على نحو غير مسبوق، فهو يتطلب أيضاً أن يكون تدخلاً ذكياً وناعماً وفعالاً في نفس الوقت. وكل هذا يفترض يتطلب توافر إطار عام من الشفافية والمساءلة والبعد عن تعارض المصالح. وهكذا فإن نجاح الدولة في أداء هذا الدور الاقتصادي الدقيق يتطلب تداولاً في السلطة، واستقراراً لمفهوم دولة القانون واستقلالاً للقضاء. **فالدولة الرأسمالية لن تقوم بدورها بكفاءة في غياب الديمقراطية السياسية.**

وإذا كانت الدولة الديمقراطية في مباشرتها لهذا الدور الاقتصادي تخضع للمسئولية السياسية والرقابة الشعبية، فلا يقل أهمية ما ينبئ به التطور المعاصر من تزايد **أهمية المجتمع المدني** من ناحية، وزيادة الوعي العالمي ويقظته من ناحية أخرى. وقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات على إشراك المواطن العادي في الاهتمام بما يدور في بلده وفي الخارج، وأصبح بالتالي أكثر وعياً وأعلى صوتاً، كما أصبح للمجتمع الدولي وزناً لا يسهل تجاهله.

الخلاصة

في ضوء كل ما تقدم فإنه يبدو - في التحليل الأخير - أننا سوف نستمر في التعايش في المستقبل مع "اقتصاد السوق" و"الدولة"، وأن دور كل منهما سوف يتسع - على الأغلب - ومع ذلك فإن هذا التوسع سيكون مصحوباً بمزيد من القيود والرقابة والإشراف من الداخل والخارج. وكل هذا يطرح قضايا لا تقتصر على الاقتصاد وحده، بل تتعلق بالسياسة والأخلاق أيضاً. كما أن القضية لم تعد محصورة بحدود دولة وطنية، وإنما أصبح الحديث عنها يمثل اتجاهاً عالمياً شاملاً.

ولا تمثل هذه الصورة الاحتمال الوحيد لمستقبل الرأسمالية في العالم، فهناك أيضاً سيناريوهات مظلمة وقاتمة إذا كشرت الطبيعة عن وجهها القبيح بانفجار الزلازل والبراكين أو غيرها من الكوارث الطبيعية، أو نجح دكتاتور متعصب في إعلان حرب نووية على جيرانه، أو اشتد عود الجماعات المتعصبة لدين أو عقيدة في حرب صليبية أو صراع حضارات ضد الآخرين، إلى آخر ما يمكن أن تتضمنه قائم التشاؤم السوداء. والله أعلم.



الاقتصاد الدولى



[١]

الاقتصاد الدولي بعد عامين من الأزمة العالمية وفي ظـــل انفجـــار الأزمـــات الأوروبيـــة

تناولنا بالتفصيل في تقرير العام الماضي الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساهم التحرير الواسع النطاق لتجارة السلع والخدمات واتساع نطاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والعلاقات الوثيقة والمعقدة التشابك بين المؤسسات المالية عبر العالم في سرعة انتقالها إلي مختلف بلدان العالم خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ حتي تحولت إلي أزمة عالمية تعتبر هي الأزمة الأعنف منذ الكساد العظيم الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي، وركز التقرير في العام الماضي علي عرض أهم ملامح الأزمة وتحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلي حدوثها، كما تناول أيضا أهم الإجراءات التي اتبعتها دول العالم لمواجهة الأزمة والتي أعادت الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد حيث تدخلت معظم الدول بقوة في اقتصادياتها حتي تنقذ شركاتها وبنوكها التي أوشكت علي الانهيار.

وفي هذا العام وبعد مرور عامان علي الأزمة سوف نركز علي رصد أداء الاقتصاد الدولي ومدي نجاح الإجراءات التي اتبعتها الدول المختلفة في مواجهة الأزمة وذلك من خلال تناول المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد العالمي من نمو وتضخم وبطالة وغيرها من المؤشرات. كما سنتعرض لمدى تأثير الأزمة علي إحداث تغييرات في تراتب القوى الاقتصادية الكبرى، وسنتناول أيضا الموقف من بعض القضايا الهامة مثل قضية الملاذات الضريبية الآمنة وسرية الحسابات في البنوك والموقف من الإبقاء علي وضعية الدولار كعملة احتياط دولية. كما سنتعرض لأزمة الديون اليونانية والعجز في ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، الذي يهدد بانفجار أزمات أخري في دول الاتحاد، وأهم أسباب هذه الاختلالات المالية في اليونان ودول الاتحاد الأوروبي والإجراءات التي اتبعت لمواجهتها، لنختتم الدراسة بنتائج قمة العشرين التي عقدت في كندا في أواخر يونيو من العام ٢٠١٠، والتي شهدت تباينا جوهريا حول آليات مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، حيث طرحت أوروبا تبني برامج تقشف صارمة لتحقيق التوازن في ميزانياتها المختلة، بينما فضلت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الصاعدة، زيادة الإنفاق كآلية لحفز النمو الاقتصادي.

أولا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد العالمي

شهدت المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد العالمي تغيرات حادة في عام ٢٠٠٩ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، كنتيجة منطقية لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهتها، وهو ما يمكن تلمسه من خلال تناول المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد العالمي...

١- الركود الاقتصادي والنهوض الحلزوني المدعوم بالنمو الصيني

أشرنا في العدد السابق من هذا التقرير إلي أن الاقتصاد العالمي سيبدأ في النهوض البطيء في نهاية عام ٢٠٠٩، وأن الصعود البطيء سيتم من خلال دورات حلزونية صاعدة يحدث فيها صعود، يليه تراجع لا يعود بالاقتصاد إلي نقطة القاع وإنما إلي نقطة أعلي منها

قليلا، ثم يليه صعود، يتبعه تراجع بنفس الطريقة. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلي أن عام ٢٠٠٩ قد شهد انخفاضاً حاداً في المعدل العالمي للنمو حيث وصل معدل النمو- ٠,٦٪ مقارنة بنحو ٣,٠٪ عام ٢٠٠٨، ونحو ٥,٢٪ عام ٢٠٠٧، وإن كان هذا الانخفاض أقل كثيراً مما كان متوقعاً في بداية الأزمة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في ابريل ٢٠١٠ إلي أن معدل النمو سيشهد تعافياً ملحوظاً في عام ٢٠١٠، حيث سيصل إلي ٤,٦٪، وإن كان هذا التقدير المتفائل ستتم مراجعته علي الأرجح نحو التخفيض بعد اتضاح حجم الأزمة والاختلالات في الاقتصادات الأوروبية.

وبلغ هذا المعدل نحو - ٣,٢٪ في مجموع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، مقارنة بنحو ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٨ ٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل هذا المعدل إلي ٢,٦٪ في عام ٢٠١٠ . وبلغ هذا المعدل في الولايات المتحدة نحو- ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩, مقارنة بنحو ٠,٤٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,١٪ في عام ٢٠٠٧ وسيبلغ هذا المعدل نحو ٣,٣ ٪ في عام ٢٠١٠ . وفي اليابان بلغ المعدل نحو - ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو- ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨, ونحو ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن تتحسن معدلات النمو في عام ٢٠١٠ ، لتصل إلي ٢,٤٪. وفي بريطانيا بلغ معدل النمو نحو - ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧, وسيصل إلي ١,٢٪ في عام ٢٠١٠. وفي منطقة اليورو انخفض معدل النمو إلي نحو - ٤,١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٠,٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٨٪ في عام ٢٠٠٧، وسيصل إلي ١,٠٪ في عام ٢٠١٠. وفي ألمانيا انخفض معدل النمو بصورة كبيرة حتي وصل - ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٩, مقارنة بنحو ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨, ونحو ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل إلي ١,٤٪ في عام ٢٠١٠ . وفي فرنسا بلغ معدل النمو نحو - ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٠,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٧, ويتوقع أن يصل إلي ٠,١٪ في عام ٢٠١٠.

وفي مجموع الدول النامية والناهضة بلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٩ نحو ٢,٥٪، مقارنة بنحو ٦,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٨,٣٪ في عام ٢٠٠٧، وسيبلغ هذا المعدل نحو ٦,٨٪ في عام ٢٠١٠ .

وفي أوروبا الوسطي والشرقية بلغ معدل النمو نحو - ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل معدل النمو في ٢٠١٠ إلي نحو ٣,٢٪.

أما روسيا فقد انخفض معدل النمو فيها حتي وصل إلي - ٧,٩٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٨,١٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يتعافي الاقتصاد الروسي ليشهد معدل نمو قدره ٤,٣٪ عام ٢٠١٠.

وبلغ المعدل في مجموع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط نحو ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يرتفع معدل النمو في عام ٢٠١٠ ليصل إلي ٤,٥٪. أما في البرازيل فقد بلغ معدل النمو نحو - ٠,٢٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٦,١٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل معدل النمو نحو ٧,١٪ في عام ٢٠١٠.

و بقيت الصين والهند تنموان بصورة جيدة حتي ولو كانت أقل من السنوات السابقة، بما جعلهما تشكلان قاطرة فعلية لتعافي الاقتصاد العالمي. ففي الصين بلغ معدل النمو نحو ٩,١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٩,٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ١٣٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل معدل النمو بها إلي نحو ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٠. أما الهند فقد بلغ معدل النمو بها نحو ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٦,٤٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٩,٤٪ في عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن يصل معدل النمو بها نحو ٨,٨٪ في عام ٢٠١٠. وقد كان الدور القوي للدولة في الاقتصاد في كل من الهند والصين عاملاً مهماً في الحفاظ علي التوازن الاقتصادي وعلي القدرة علي تحقيق نمو اقتصادي

إيجابي جيد في أتون أزمة مالية واقتصادية عالمية عاصفة. كما أن القدرة التنافسية العالية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولتان، ساعدت على استمرار فعالية الصادرات الصينية والهندية في حفز النمو الاقتصادي في كل منهما.

وكما تأثرت معدلات النمو بالأزمة، كان من الطبيعي والمنطقي أيضا أن يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، فتشير بيانات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩ إلي انخفاضات حادة به مقارنة بالأعوام السابقة، إلا أن توقعات عام ٢٠١٠ تشير الي حدوث تحسن ملحوظ بهذه المعدلات. ففي مجموع الاقتصادات المتقدمة بلغ معدل النمو في نصيب الفرد بها من الدخل، نحو ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو- ٠,٢٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢٪ في عام ٢٠٠٧، إلا أنه يتوقع أن يصل إلي ١,٧٪ في عام ٢٠١٠ .

وفي الولايات المتحدة، بلغ المعدل نحو - ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو- ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ١,١٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٢,١٪ في عام ٢٠١٠ .

أما في منطقة اليورو، فقد بلغ نحو - ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٠,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٢٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٠,٦٪ في عام ٢٠١٠. وفي فرنسا بلغ المعدل نحو - ٢,٧٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو - ٠,٢٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ١,٧٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ١٪ في عام ٢٠١٠. وفي ألمانيا بلغ هذا المعدل نحو - ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١,٤٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ١,٣٪ في عام ٢٠١٠ . وفي بريطانيا بلغ هذا المعدل نحو - ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو - ٠,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ١,٩٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٠,٦٪ في عام ٢٠١٠ . وفي اليابان بلغ المعدل نحو - ٥,١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو - ١,١٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٢٪ في عام ٢٠١٠ .

أما في مجموع الاقتصادات النامية والصاعدة فقد بلغ نحو ١,٣٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٥,٣٪ في عام ٢٠١٠ . وفي دول آسيا الصاعدة بلغ هذا المعدل نحو ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٩,٦٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٧,٧٪ في عام ٢٠١٠. وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط بلغ هذا المعدل - ٠,١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٨٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٢,١٪ في عام ٢٠١٠.

وفي أوروبا الوسطي والشرقية بلغ هذا المعدل نحو - ٤٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلي نحو ٢,٤٪ في عام ٢٠١٠.

وتشير معدلات النمو المتوقعة لعام ٢٠١٠ إلي أن اغلب دول ومناطق العالم نجحت إلي حد كبير في احتواء الأزمة، فقد سارت عملية تعافي الاقتصاد العالمي بشكل أفضل مما كان متوقعاً وإن كان ذلك بسرعات متفاوتة حيث كان متباطئاً في كثير من الاقتصادات المتقدمة وقوياً في معظم الاقتصادات الصاعدة. وفي الاقتصادات المتقدمة، يتعافي الاقتصاد الأمريكي بصورة أفضل مما هو الحال في اقتصاديات أوروبا واليابان، ولكن من خلال عجز هائل في الموازنة العامة للدولة والديون العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية تأخذ بلدان آسيا الصاعدة زمام القيادة. كذلك يزداد النمو قوة في الاقتصادات الكبري الواقعة في أمريكا اللاتينية وغيرها من الاقتصادات الصاعدة والنامية مثل الاقتصاد البرازيلى، لكنه لا يزال بطيئاً في كثير من اقتصادات أوروبا الصاعدة وبلدان مختلفة في كومنولث الدول المستقلة.

٢- تزايد عجز الموازنة والديون الحكومية في الدول المتقدمة

بالرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي في مختلف مناطق العالم في التقديرات الخاصة بعام ٢٠١٠، إلا أن أجواء عدم اليقين ما زالت تغلف آفاق النشاط الاقتصادي في ظل وجود مخاطر مثل ارتفاع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلي أنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة الدين إلي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات نحو ١٠٠٪ في عام ٢٠١٤ استناداً إلي السياسات الحالية، بارتفاع قدره ٣٥ نقطة مئوية عن مستوي ما قبل الأزمة. ويتمثل مصدر القلق الأساسي في أن تكون مساحة الحركة علي مستوي السياسات في كثير من الاقتصادات إما استنفد معظمها أو أصبحت أضيق مما كانت عليه. حيث أن معظم دول العالم تواجه الآن تحديات كبيرة فيما يخص قدرتها علي الاستمرار في استخدام سياسات المالية العامة وتدابير التنشيط المالي خاصة في ظل تزايد عجز الموازنات العامة فوفقاً لمجلة الايكونوميست البريطانية أن عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنة بنحو ١٣,٢٪ في ٢٠٠٩، ونحو ٣,٢٪ في ٢٠٠٨، ونحو ١,٢٪ في عام ٢٠٠٧ . وبلغ هذا المعدل نحو ٨ ٪ من الناتج المحلي في اليابان، مقارنة بنحو ٦,٨٪ في ٢٠٠٩، ونحو ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧، ونحو ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا مقارنة بنحو ٦,٦٪ في عام ٢٠٠٩، ونحو ٣٪ في ٢٠٠٨، ونحو ٢,٤٪ في ٢٠٠٧، ويرتفع في بريطانيا ليصل إلي نحو ١٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ١٣,٨٪ في عام ٢٠٠٩، ونحو ٥,٣٪ في ٢٠٠٨, ونحو ٣,١٪ في عام ٢٠٠٧ . ولذلك لابد أن تسارع معظم بلدان العالم بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات لتصحيح أوضاع المالية العامة، كما ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجيات خطوطاً زمنية واضحة لتخفيض إجمالي الدين كنسبة من الناتج المحلي علي المدي المتوسط. وتختلف تحديات المالية العامة في عدد من الاقتصادات الصاعدة، فقد دخلت كثير من الاقتصادات الآسيوية الصاعدة هذه الأزمة بمستويات دين عام منخفضة ومن ثم فهي تستطيع الحفاظ علي موقف ماليتها العامة التوسعي، في حين أن هناك عدداً آخر من الاقتصادات الصاعدة الكبري لا تتوافر لديه نفس مساحة الحركة علي مستوي المالية العامة وينبغي أن يبدأ في سحب الدعم المالي بمجرد أن يكتسب التعافي الاقتصادي فعالية أكبر. وإلي جانب تصحيح أوضاع المالية العامة، يشكل إحراز مزيد من التقدم في معالجة خلل القطاع المالي وإصلاح أوضاعه أولوية قصوى بالنسبة لعدد من الاقتصادات المتقدمة لمواصلة مسيرة التعافي. حيث أن أوجه عدم الكفاءة والإخفاقات التنظيمية والرقابية كان لها دور بارز في وقوع الأزمة ولذلك لابد من معالجتها لبناء نظام مالي أكثر قوة، وفي هذا السياق نجد أن عدد أبريل ٢٠١٠ من تقرير "الاستقرار المالي العالمي"- الصادر عن صندوق النقد الدولي – أشار إلي أن هناك تحسن عام في صحة النظام المصرفي بالتوازي مع التعافي الاقتصادي واستمرار تخفيض نسب التمويل بالديون واستعادة الأوضاع الطبيعية في الأسواق. فقد تراجعت التقديرات الخاصة بقيم القروض المصرفية منذ بدء الأزمة وحتي عام ٢٠١٠ إلي ٢,٣ تريليون دولار بعد أن بلغت ٢,٨ تريليون دولار في عدد ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك حدث انخفاض كبير في احتياج البنوك لرءوس الأموال. ومن شأن التقدم في معالجة أوجه عدم الكفاءة المالية وإصلاح السياسات والأطر الاحترازية أن يؤدي إلي زيادة فعالية السياسة النقدية والحد من الاحتمالات أن يجد معروض السيولة الوفير مخرجاً له في إنشاء تشوهات جديدة عن طريق المضاربة. وفي نفس الوقت، سوف يتعين علي الاقتصادات الصاعدة أن تواصل تقوية سياساتها وأطرها الاحترازية تحسباً لتزايد التدفقات الرأسمالية الداخلة.

٣- ارتفاع معدلات البطالة بكل آثارها السلبية الشاملة

ارتفعت معدلات البطالة في العالم، كنتيجة طبيعية للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وبالذات مراكزه الرئيسية تقليديا. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلي أن معدل البطالة في مجموع الاقتصادات المتقدمة بلغ نحو ٨٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥،٨٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥،٤٪ في عام ٢٠٠٧، ولكنه لا يتوقع أن تتراجع معدلات البطالة بنفس السرعة التي تعافت بها معدلات النمو حيث أنه من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو ٨،٤٪ في عام ٢٠١٠. وفي الولايات المتحدة بلغ المعدل نحو ٩،٣٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥،٨٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٤،٦٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلي نحو ٩،٤٪ في عام ٢٠١٠. وفي منطقة اليورو بلغ المعدل نحو ٩،٤٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٧،٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٧،٥٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ١٠،٥٪ في عام ٢٠١٠ . وفي ألمانيا بلغ معدل النمو نحو ٧،٤٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٧،٢٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٨،٣٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٨،٦٪ في عام ٢٠١٠ . وفي بريطانيا بلغ معدل البطالة نحو ٧،٥٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥،٦٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٥،٤٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٨،٣٪ في عام ٢٠١٠ . وفي اليابان وصل المعدل إلي نحو ٥،١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٤٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٣،٨٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يظل المعدل عند مستوي ٥،١٪ خلال عام ٢٠١٠ . وفي الصين ظل المعدل يراوح عند نفس مستوياته قبل الأزمة، حيث سجل المعدل نحو ٩،٦٪ في عام ٢٠٠٩.

وهذه المعدلات المرتفعة للبطالة في غالبية البلدان المتقدمة والنامية، تشكل إهدارا لطاقة عنصر العمل، من جهة، وتشكل من جهة أخرى، تهديدا للاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث توفر أرضا خصبة لنمو العنف الجنائي والتطرف السياسي بالذات في البلدان التي لا تقدم إعانات للعاطلين فيها، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها فعالية، فضلا عن أن طبيعته الإنسانية تجعل لتعطله أبعادا سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادي فقط، الذي تعد معالجته أسهل كثيرا من معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعطل. وفي البلدان التي لا توجد فيها آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة مثل مصر والعديد من الدول العربية المصابة بالبطالة وعدد كبير من البلدان الفقيرة والنامية، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلي هوة الفقر المدقع، ويعني أيضا زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوي الاعتماد علي عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية والصراعات علي الملكيات والميراث بصورة تساهم في إحداث الكثير من الشروخ في البنية الاجتماعية في تلك البلدان وضمنها البلدان العربية.

٤- تراجع التضخم عام ٢٠٠٩ وتحركه لأعلي ببطء شديد عام ٢٠١٠

أشرنا في تقرير العام الماضي إلي أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أدت إلي تراجع الأسعار بصورة كبيرة، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلي أن معدل التضخم بلغ في مجموع الاقتصادات المتقدمة نحو ٠،١٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٣،٤٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢،٢٪ في عام ٢٠٠٧، ولكن من المتوقع أن يعاود الارتفاع مرة أخري في عام ٢٠١٠ ليصل إلي ١،٥٪ . وفي الولايات المتحدة بلغ المعدل نحو - ٠،٣٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٣،٨٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢،٩٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٢،١٪ في عام ٢٠١٠ . وفي منطقة اليورو بلغ المعدل نحو ٠،٣٪ في عام ٢٠٠٩، ونحو ٣،٣٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٢،١٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي ١،١٪ في عام ٢٠١٠ . وفي الاقتصادات النامية والصاعدة بلغ المعدل نحو ٥،٢٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٩،٢٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ٦،٥٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يصل إلي نحو ٦،٢٪ في عام ٢٠١٠ . وفي الصين بلغ معدل التضخم نحو- ٠،٧٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٥،٩٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو

٤,٨٪ في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع ان يصل إلي نحو ٣,١٪ في عام ٢٠١٠.

ومن الضروري الإشارة إلي أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين أي مؤشر معدل التضخم، يؤدي إلي إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية الذين ترتفع قيمة ملكياتهم في ظل ارتفاع معدل التضخم، علي حساب أصحاب الدخول شبه الثابتة أي أصحاب حقوق العمل من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات الذين تتآكل القدرة الشرائية لدخولهم في ظل ارتفاع معدل التضخم. وترتيبا علي ذلك فإن تحقيق معدلات مرتفعة للتضخم، يعد عاملا مساعدا علي زيادة الاختلال في توزيع الدخل في أي بلد يحدث فيه. كذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم، يؤدي إلي اضطراب حسابات الاستثمار القائمة علي توقعات المستقبل، ويشجع علي الاندفاع غير الرشيد إلي تكديس الثروات في الاستثمار العقاري والمعادن النفيسة وفي المضاربة في البورصة وهي أنشطة ذات طابع طفيلي وغير منتجة في غالبيتها.

٥- تراجع التجارة الدولية عام ٢٠٠٩ وعودتها للنهوض عام ٢٠١٠

شهدت التجارة الدولية في السلع والخدمات تراجعا كبيرا في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمتها نحو ١٥,٧ تريليون دولار، مقارنة بنحو ١٩,٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٨، بنسبة انخفاض قدرها ٢٠,٤٪، علما بأنها كانت قد نمت إيجابيا بنسبة ١٤,٣٪ في عام ٢٠٠٨، ونحو ١٦,٤٪ في عام ٢٠٠٧، في واحدة من أقوي دورات النمو التجاري التي استمرت من عام ٢٠٠٣، حتي عام ٢٠٠٨. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره عن "آفاق الاقتصاد العالمي" (أبريل ٢٠١٠، ص ١٧١)، إلي أن قيمة التجارة السلعية والخدمية العالمية ستبلغ نحو ١٨ تريليون دولار عام ٢٠١٠، بزيادة نسبتها ١٤,٤٪ عن عام ٢٠٠٩. وسوف تبلغ قيمة التجارة السلعية نحو ١٤,٣ تريليون دولار بزيادة نسبتها ١٦,٣٪ عن عام ٢٠٠٩. أما التجارة الخدمية فسوف تبلغ قيمتها وفقا لتقديرات "الصندوق"، نحو ٣,٧ تريليون دولار، بزيادة نسبتها ٧,٦٪ عن عام ٢٠٠٩. وهذا النهوض في قيمة التجارة الدولية يرجع إلي ارتفاع أسعار السلع والخدمات في عام ٢٠١٠ علي ضوء ارتفاع معدل التضخم، وأيضا لزيادة حجم تلك التجارة كمؤشر علي وجود قوة دافعة للنهوض عبر الطلب الذي تمثله هذه التجارة الدولية.

ثانيا : الأزمة والتغيرات في تراتب القوي الاقتصادية الكبرى:-

كان من أهم الآثار التي تمخضت عنها الأزمة، التحول نحو اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب وصعود قوي جديدة علي الساحة الاقتصادية العالمية ومشاركتها بحصص كبيرة من إجمالي الناتج والصادرات العالمية. حيث تراجعت حصة الولايات المتحدة من كلاً منهما لصالح استمرار الصعود السريع في حصص الصين وروسيا والهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا. فالولايات المتحدة الأمريكية التي كان الناتج العالمي بها بعد الحرب العالمية الثانية يشكل نحو ٤٥٪ من إجمالي الناتج العالمى، تراجعت حصتها بصورة كبيرة لتصل إلي نحو ٣٠,٧٪ في عام ٢٠٠٠ ثم تواصل التراجع لتصل إلي نحو ٢٥٪ في عام ٢٠٠٨. ولو أخذنا بالناتج الحقيقي بالدولار المحسوب علي أساس تعادل القوي الشرائية بين الدولار والعملات الأخري فإن حصة الناتج المحلي الأمريكي انخفضت إلي ٢١٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٨. وقد شكل الناتج المحلي الصيني المحسوب وفقاً لسعر الصرف السائد نحو ٦,٧٪ في عام ٢٠٠٨، وشكل الناتج المحلي الهندي نحو ٢٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٨. وشكل الناتج المحلي الروسي نحو ٢,٤٪ من إجمالي الناتج العالمي في عام ٢٠٠٨. ولكن هذه الحصص ترتفع إذا تم حساب الناتج المحلي علي أساس القوي الشرائية لتصل حصة الصين إلي نحو ١١,٤٪ من إجمالي الناتج العالمى. وحصة الهند نحو ٤,٨٪ من إجمالي الناتج

العالمي، وحصة روسيا إلي ٣,١٤٪ من الناتج العالمي . وعقب الأزمة المالية العالمية انخفضت معدلات نمو الناتج بصورة كبيرة في الدول المتقدمة حتي وصلت إلي معدلات سالبة في كثير من الاقتصادات وعلي رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الرئيسية واليابان، بينما ظلت بعض دول آسيا الصاعدة كالصين والهند تنموان بصورة جيدة وتلعبان دور القاطرة لتعافي الاقتصاد العالمي. حيث بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة نحو - ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩، وبلغ هذا المعدل نحو - ٤,١٪ في منطقة اليورو، ونحو - ٥,٢٪ في اليابان، في حين أن معدل النمو في الصين بلغ نحو ٩,١٪، وبلغ هذا المعدل نحو ٥,٧٪ في الهند . مما يعني علي الأرجح أن حصة كل منهما من الناتج العالمي تزايدت بقوة عقب الأزمة، وهو ما سيظهر أواخر عام ٢٠١٠، لدي إعلان البيانات الدولية عن الناتج في مختلف دول العالم عام ٢٠٠٩. كما أن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بصورة كبيرة خاصة في الاقتصادات المتقدمة حتي وصل في عام ٢٠٠٩ إلي نحو - ٣,٣٪ في الولايات المتحدة، ونحو - ٤,٥٪ في منطقة اليورو، ونحو - ٥,٦٪ في المملكة المتحدة، ونحو - ٥,١٪ في اليابان . في حين أن هذا المعدل ظل ينمو بصورة جيدة – وإن كانت أقل من السنوات السابقة – في دول آسيا الصاعدة والتي تضم أيضا كلاً من الصين والهند وبلغ معدل النمو في نصيب الفرد بهذه الدول نحو ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٩.

أما عن حصة الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات العالمية فهي آخذة في التراجع . حيث بلغت نحو ٨,٠٦ ٪ في عام ٢٠٠٨ (World Bank, World Development Indicators 2010, p.238,240) ، مقارنة بنحو ١٢,٣٪ في عام ٢٠٠٠ . وذلك في مقابل ارتفاع حصة الصين من الصادرات العالمية من ٣,٩٪ عام ٢٠٠٠ ، (World Bank, World Development Indicators 2002, p. 220,221,222) إلي ١٠,٤٪ عام ٢٠٠٨ . وارتفعت حصة ألمانيا لتصل إلي ٩,١٪ في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٠.

أما عن الميزان التجاري فإنه وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي في تقريره International Financial Statistics، بلغ العجز في الولايات المتحدة الأمريكية نحو - ٨٣٦,٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، كما بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري نحو - ٧٠٦,٠٧ مليار دولار. وهذه المستويات من العجز كما ذكرنا بتقرير العام الماضي كفيلة بأن تجعل أي دولة تعلن إفلاسها، لولا أن الولايات المتحدة تتغطي بالدولار الذي تستغل وضعيته كعملة احتياط دولية تتم تسوية جانب كبير من المعاملات الدولية بها، وتفرط أيضاً في الاقتراض من الخارج من خلال سندات الخزانة الأمريكية التي تم بيعها للأجانب والتي قادت الولايات المتحدة لتصبح اكبر دولة مدينة في العالم. وبالمقابل تحقق الصين فوائض ضخمة في كل من الميزان التجاري والحساب الجارى، فبلغ الفائض في الميزان التجاري نحو ٢٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وتراجع هذا الفائض إلي ١٤٤,٩ مليار دولار في الاثني عشر شهرا المنتهية في مايو ٢٠١٠. لكن ميزان الحساب الجاري الصيني حقق فائضا بلغ ٢٨٢,٢ مليار دولار في الاثني عشر شهرا المنتهية في نهاية مارس ٢٠١٠، وهو الفائض الأكبر في العالم ويزيد بنحو ٩٢ مليار دولار عن فائض الحساب الجاري الألماني الذي يأتي في المرتبة الثانية بعده. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٠، ص ١٧٣، ١٧٥)، إلي أن العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي بلغ ٤,٩٪، ٢,٩٪، ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠. وبالمقابل، بلغ الفائض في هذا الميزان في الصين في السنوات المذكورة بالترتيب نحو ٩,٤٪، ٥,٨٪، ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين. أما عن الاحتياطيات الرسمية فإن الصين تمتلك احتياطيات ضخمة وصلت في عام ٢٠١٠، إلي نحو ٢٧٠٠ مليار دولار، مقارنة بنحو ٦٦,٦ مليار دولار فقط للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨. ويمكن القول إجمالاً، أن الوزن النسبي للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، يتراجع علي كافة الأصعدة، مقابل

نهوض قوي للصين وروسيا والهند والبرازيل وألمانيا، بما سيؤدي في النهاية إلي إعادة تشكيل خريطة القيادة الاقتصادية للعالم لتتحول إلي قيادة متعددة الأقطاب تتراجع فيها مكانة الولايات المتحدة وعملتها في إطار عملية تدريجية ومتواصلة.

ثالثاً: الموقف من وضعية الدولار كعملة احتياط دولية :-

أشرنا في تقرير العام الماضي إلي أن الولايات المتحدة فقدت ما يبرر كون عملتها هي عملة الاحتياط الدولية خاصة بعد تراجع الدور الاقتصادي الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، فالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لم يعد يمثل أكثر من خمس الناتج العالمي بعد أن كان حوالي ٤٥٪ منه بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن صادراتها السلعية التي كانت تشكل ثلث الصادرات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية تراجعت لتشكل ٨،٣٪ فقط من إجمالي الصادرات العالمية عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ١٠،٤٪ للصين، ونحو ٩،١٪ لألمانيا في العام نفسه، كما أن الولايات المتحدة قامت باستغلال وضعية عملتها كعملة احتياط دولية للإثراء علي حساب دول العالم حيث توسعت في الإصدار النقدي بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي لتشتري سلع وخدمات العالم مقابل أوراق نقدية لم تنتج ما يغطيها من إنتاج. فعلي سبيل المثال بلغ معدل نمو النقود وأشباه النقود في الولايات المتحدة نحو ٩،١٪، ٩،٧٪ في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بالترتيب، في حين لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو ٢،٩٪، ٢،٨٪ في العامين المذكورين علي التوالي. كل ذلك كان من شأنه أن يجعل دول العالم تدرك أنه لابد من التحول عن الدولار كعملة احتياط دولية يتم بها تسوية المعاملات بين دول العالم. ولذلك فقد دعت الصين في قمة العشرين التي عقدت في ٢٠٠٩/٤/٢ إلي بناء نظام نقدي عالمي جديد لا يسيطر عليه الدولار، بل عملة جديدة تتم تسوية الالتزامات الدولية وتسعير السلع في الأسواق العالمية بها، وتخضع لإشراف صندوق النقد الدولي. إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذه الفكرة بصورة قطعية ووظفت تحالفتها من أجل استبعادها من المناقشة في القمة. لكن بقاء الوضع علي ما هو عليه سيعني أن الصين وروسيا وغيرهما من الدول المتضررة من وضعية الدولار كعملة احتياط دولية، سوف تستخدم قوتها الاقتصادية واحتياطياتها الهائلة من العملات الحرة في الضغط علي العملة الأمريكية عبر الأسواق، وسوف تعمل علي تسوية تعاملاتها الخارجية الضخمة بعملات أخرى غير الدولار بما يزحزحه عملياً من مكانه كعملة الاحتياط الدولية تدريجياً.

رابعا: الموقف من سرية الحسابات والملاذات الضريبية :-

دعت فرنسا في قمة العشرين التي عقدت العام الماضي إلي اتخاذ إجراءات ضد السلطات غير المتعاونة في الدول التي تشكل ملاذات ضريبية، مع الاستعداد لفرض عقوبات علي تلك الدول التي سيتم إدراجها في قائمة معلنة. لكنه لم يتم الاتفاق علي إجراءات محددة ضد الملاذات الضريبية أو في مواجهة الدول التي تصر علي سرية الحسابات. وأكدت مجموعة العشرين علي أن زمن سرية الحسابات قد انتهي. وفي أعقاب قمة العشرين قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعقد اتفاقيات مع الدول التي تمثل ملاذات ضريبية مثل سويسرا ولوكسمبورج وذلك لتحسين الشفافية الضريبية، وتحقيق المزيد من التبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بتحركات رءوس الأموال والتهرب من الضرائب. إلا أنه بالرغم من ذلك مازالت هناك الكثير من حالات التهرب الضريبي في العديد من دول أوروبا، وطبقاً لمجلس الشيوخ الأمريكي تقدر الخسائر التي يتسبب فيها التهرب الضريبي للدخل العالمي بحوالي ١٠٠ مليار دولار سنوياً. وقد عرض موظف سابق في البنوك السويسرية بيع مجموعة من الأقراص المدمجة – السيديهات – لوزارة المالية الألمانية

تحتوي علي حسابات بعض المواطنين الألمانيين المتهربين من الضرائب وذلك في مقابل مليوني يورو وقد أعلنت الحكومة الألمانية أنها من الممكن أن تقوم بشراء هذه الأقراص والتي ستمكنها من مطاردة المتهربين من الضرائب وتمكنها من جمع حوالي ٤٠٠ مليون يورو ضرائب إضافية. وعقب إعلان الحكومة الألمانية لذلك قام عدد كبير بتقديم تصحيحات لإقراراتهم الضريبية وذلك حتي يتجنبوا عقوبات التهرب الضريبي التي تصل في ألمانيا إلي السجن لمدة عشر سنوات. إلا أن ذلك أدي إلي خلافات دبلوماسية مع سويسرا حيث اتهم مسئولون سويسريون الحكومة الألمانية في حالة شرائها لهذه الأقراص بالتواطؤ مع اللصوص اللذين سرقوا البيانات من المصارف. وهددت الحكومة السويسرية بأنها لن تتعاون مع الحكومة الألمانية في حربها ضد التهرب الضريبي مادامت تستخدم بيانات مسروقة. وفي فرنسا قامت السلطات المالية في فبراير الماضي بشراء العديد من الأقراص التي تحتوي علي بيانات الحسابات السرية للفرنسيين المتهربين من الضرائب وبدأت في مقاضاتهم. وتعالت صيحات النقابات الفرنسية تطالب بتحقيق العدالة الضريبية حيث أكدت هذه النقابات أن معايير العدالة الضريبية والشفافية التي تطالب بها فرنسا دولياً لا تتوافر في داخل فرنسا نفسها، حيث وصل معدل الضريبة علي الفوائض التشغيلية الصافية للشركات الفرنسية الصغيرة إلي نحو ٢٨٪ في حين أن أكبر ٤٠ شركة فرنسية لا تدفع سوي ٨ ٪ فقط !(راجع http://ipsnews.net/news.asp?idnews=50431#idi omas).

خامساً : أزمة الديون اليونانية والاختلالات المالية الأوروبية

كان الوعد الرئيسي لحكومة يسار الوسط اليونانية الحالية هو تحسين أحوال الفقراء وفرض ضرائب إضافية علي الرأسمالية الكبيرة والأثرياء للسيطرة علي عجز الموازنة ولتمويل تحسين الخدمات والتحويلات الاجتماعية، إلا أنها لم تكن تدرك أن الحكومة اليمينية السابقة عليها، قد أوصلت اليونان لكارثة مالية مروعة وكانت تغطي عليها ببيانات مزورة حول حجم الديون بالذات، بتواطؤ صريح من مؤسسات مالية عالمية كبيرة مثل البنك الأمريكي "جولدمان ساكس"، ومن مؤسسات مالية حكومية دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين الذين لا ينشرون أي شيء عن ديون اليونان أو أي دولة رأسمالية متقدمة حتي لو كانت غارقة في الديون، وكأن عار الديون لابد أن يلصق فقط بالدول النامية والأقل نموا، وهو ما يعد تحيزاً أيديولوجياً فجاً يستهدف إظهار الرأسمالية وكأنها النموذج الاقتصادي العالمي الأفضل بتغطية رزاياها، ولابد من إنهاء هذا التحيز بنشر الديون المترتبة علي الدول الرأسمالية المتقدمة وعلي رأسها الولايات المتحدة التي تعد أكبر دولة مدينة في العالم، شأنها شأن أي دولة مدينة أخرى.

وفي محاولة من اليونان لاحتواء أزمة الديون، قامت بزيادة معدل الضريبة علي من يزيد دخلهم عن ١٠٠ ألف يورو من ٤٠٪ إلي ٤٥٪ في العام الحالي، ورفعت الضريبة علي أصحاب الأملاك التي تزيد قيمتها عن ٥ ملايين يورو ٢٪، ورفعت الضرائب علي أرباح الشركات الأجنبية العاملة في اليونان من ٣٪ إلي ١٥٪، ورفعت الضرائب علي البناء وتتحملها الشركات صاحبة العقارات وليس المواطنين ورفعت الرسوم الضريبية علي المحروقات والسجائر والسيارات الفاخرة واليخوت والطائرات المروحية والمعادن النفيسة والجلود وخفضت العلاوات والمنح لموظفي الحكومة وجمدت معاشات التقاعد، وستخفض الأجور في الجيش والحكومة بنسبة ٣٠٪ خلال ٣ سنوات، وتعهدت بخفض الإنفاق العام بمقدار ٣٠ مليار يورو خلال ٣ سنوات.

كل هذه الإجراءات كانت في الأساس مطلبا لصندوق النقد الدولي وللدول التي تعهدت بتقديم القروض الجديدة لليونان بقيمة ١٢٠ مليار يورو علي ٣ سنوات بفائدة ٣،٦٪، لإنقاذها من الاقتراض من خلال

السندات بفائدة أكثر من ١١٪ علي السندات التي تبلغ مدتها ١٠ سنوات، ونحو ١٩٪ سنويا علي السندات التي تبلغ مدتها سنتين، (اليونان تنال قروضا بـ ١٢٠ مليار يورو، الحياة اللندنية، ٣/٥/٢٠١٠) بعد تخفيض تصنيفها الائتماني من قبل وكالات التقييم. وكانت اليونان قد أعلنت عجزها عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية وحاجتها إلي قروض تبلغ نحو ٤٥ مليار يورو سنويا لمدة ثلاثة أعوام، لسداد أقساط ديونها ولمواجهة العجز في ميزانيتها، وهو ما تلاه تفاوض طويل مع الدول الكبري في منطقة اليورو التي تملك فوائض كبيرة تمكنها من مساعدة اليونان وعلي رأسها ألمانيا، وشارك صندوق النقد الدولي في تلك المفاوضات وانتهي الأمر بإلزام اليونان بتطبيق برنامج تقشفي لخفض الإنفاق علي النحو الوارد آنفا.

وتجدر بنا الإشارة إلي أن اليونان لم تكن محل اهتمام بحثي من الاقتصاديين في عالمنا العربي والعالم عموما، لأنها بلد صغير تعداده ١١ مليون نسمة وناتجه القومي الإجمالي لا يزيد عن ٣١٩,٢ مليار دولار سواء تم تقييمه بسعر الصرف السائد أو بتعادل القوي الشرائية، وهو يشكل أقل من ٢,٥٪ من قيمة مجموع النواتج القومية لدول منطقة اليورو. وهو يشكل نحو ٧١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري إذا قيس كلاهما وفقا لتعادل القوي الشرائية. (The World Bank, World Development Indicators 2010, p.32)

كما أن الاهتمام انصب في خضم الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية التي تم تصديرها لكل بلدان العالم المندمجة في الاقتصاد العالمي، علي الحالة العامة للاقتصاد العالمي المأزوم وعلي الدول الكبري بالأساس، وفي غمرة البداية البطيئة للنمو الإيجابي في بعض الاقتصادات التي اعتصرها الركود، انفجرت الأزمة المالية والاقتصادية اليونانية منذرة بموجة جديدة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبتأمل البيانات الاقتصادية اليونانية سنجد أن أزمتها كانت ستنفجر لا محالة، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥٪ عام ٢٠٠٧، إلي ٢٪ عام ٢٠٠٨، ثم دخلت في ركود عميق في العام ٢٠٠٩، حيث بلغ المعدل - ٢٪، وسيبلغ - ٢٪ في العام الحالي (٢٠١٠) وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. (IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 156). بينما تذهب تقديرات الإيكونوميست البريطانية إلي أن هذا المعدل سيبلغ - ٥٪ في العام الحالي (٢٠١٠). كما بلغ معدل البطالة نحو ١٢,١٪ من قوة العمل اليونانية في فبراير من العام الجاري. (The Economist, London May 22nd 2010, p. 101)

كما ان عجز الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ١٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، ومقدر له أن يبلغ نحو ٩,٤٪ في العام الجاري (٢٠١٠). كما أن العجز التجاري بلغ ٤٣,٦ مليار دولار في الاثني عشر شهر المنتهية في فبراير ٢٠١٠، مكملاً دورة لا تنتهي من العجز التجاري المتواصل الذي بلغ نحو ٣٠٤,٢ مليار دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٠، حتي عام ٢٠٠٨. (IMF, International Financial Statistics Yearbook 2009, p.354) وإذا أضفنا إليه العجز المتحقق عام ٢٠٠٩، فإن الرقم يصل إلي أكثر من ٣٤٥ مليار دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتي عام ٢٠٠٩.

وهذا العجز التجاري الكبير والمتواصل يترافق معه عجز كبير ومتواصل أيضا في ميزان الحساب الجاري بلغ نحو ٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠، حتي عام ٢٠١٠، وبلغ بالتفصيل نحو - ٦,٨٪، - ٦,٣٪، - ٦,٥٪، - ٦,٥٪، - ٥,٨٪، - ٧,٥٪، - ١١,٣٪، - ١٤,٤٪، - ١٤,٦٪، - ١١,٢٪، - ٩,٧٪ في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ بالترتيب. (IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 233& April 2010, p. 173).

وهذا العجز الكبير والمستمر في ميزان الحساب الجاري، يعكس أن اليونان تعيش في مستوي أعلي كثيرا مما تعمل وتنتج، وهو واقع أدي إلي أن يتضاعف الدخل القومي اليوناني من ١٢٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلي ٣١٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة قدرها ١٥٢,٧٪ خلال الفترة المذكورة، كما زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ١١٩٦٠ دولار عام ٢٠٠٠، إلي ٢٨٤٠٠ دولار عام ٢٠٠٨، وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (تقريري ٢٠٠٢، ٢٠١٠)، دون أن تكون تلك التطورات ناتجة عن عمل حقيقي، بل تحقق جانب منها من خلال الإفراط في الاقتراض لتمويل ذلك النمو إلي الحد الذي أصبحت معه الديون اليونانية أكثر من ١٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليونان.

كما أن التغيرات في توزيع الدخل تعكس أن عجز الموازين الخارجية لليونان وما يترتب عليه من استدانة لتمويل هذا العجز ولدعم النمو الاقتصادي الهش، تذهب فوائده أكثر إلي الطبقة العليا والشرائح الأعلي من الطبقة الوسطي التي زادت حصتها من الدخل اليوناني خلال العقد الأخير من القرن الماضي الذي تتوفر بيانات عنه، ومن المؤكد أنها زادت حصتها في ظل الحكومة اليمينية التي كانت تحكم قبل مجيء حكومة "باباندريو" في العام الماضي.

وفي التقدير الأخير لتوزيع الدخل عام ٢٠٠٠، حصل الـ ٦٠٪ الأقل دخلا في اليونان علي ٣٥,٤٪ من الدخل اليوناني، بينما حصل الـ ٢٠٪ الأعلي منهم علي ٢٣٪ من الدخل، وحصل الـ ٢٠٪ الأغني في اليونان علي ٤١,٦٪ من الدخل. (The World Bank, World Development Indicators 2010, p. 94)

ولو قارناه بتوزيع الدخل في التقدير السابق عليه عام ١٩٩٣، سنجد أن الـ ٦٠٪ الأقل دخلا كانوا يحصلون علي ٣٦,٨٪ من الدخل اليوناني، وكان الـ ٢٠٪ الأعلي منهم مباشرة يحصلون علي ٢٢,٨٪ من الدخل، بينما حصل الـ ٢٠٪ الأغني في اليونان علي ٤٠,٤٪ من الدخل. (The World Bank, World Development Indicators 2010, p70)

ومن المرجح أن يكون توزيع الدخل قد ساء أكثر وزادت حصة الطبقة العليا علي حساب الفقراء خلال عهد الحكومة اليمينية السابقة التي أسقطها الناخبون اليونانيون في العام الماضي وأتوا بحكومة يسار الوسط بزعامة "باباندريو" التي تواجه تركة ثقيلة من الاختلالات الاقتصادية التي تسببت الحكومة السابقة فيها.

وبذلك كان لابد لليونان بظروفها واختلالاتها المالية والاقتصادية المتشعبة، أن تسقط فريسة لأزمة كبيرة إذا لم تتلق مسكنا قويا مثل المسكن الحالي الذي أعطي لها في صورة قروض تبلغ قيمتها ١٢٠ مليار يورو علي ثلاثة أعوام. ومن يتأمل وضع دول أخري في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، سيجد أن منطقة اليورو تعاني من وضع اقتصادي صعب أو من أزمة مالية واقتصادية شرسة، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو - ١,١٪ عام ٢٠٠٩، ومن المقدر له أن يبلغ نحو ٠,١٪ في العام الحالي. (IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 157)

كما أن حالتي البرتغال وأسبانيا ليستا أفضل من نظيرتها اليونانية، ومن يتابع الوضع في دول الاتحاد الأوروبي إجمالاً سيجد أن لديها اختلالات قوية في موازينها الداخلية، حيث أن عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام الحالي يبلغ نحو ٧,١٪ في مجموع منطقة اليورو، ونحو ١١,٥٪ في أسبانيا، ونحو ٨,٤٪ في فرنسا، ونحو ٦,٢٪ في هولندا، ونحو ٦٪ في بلجيكا، ونحو ٥,٦٪ في ألمانيا، ونحو ٥,٣٪ في إيطاليا. وخارج منطقة اليورو نجد أن دولة كبيرة مثل بريطانيا تعاني من عجز هائل في الموازنة العامة للدولة تشير التقديرات إلي أنه سيبلغ ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي (The Economist, London, May 22nd 2010, p.102).

هـذا بالإضـافة إلـي أن دول منطقـة اليـورو لـديها اخـتلالات قويـة في موازينهـا الخارجيـة باسـتثناء ألمانيـا التي بلغ فائض ميزان الحساب الجاري فيها نحـو ١٨٢,٥ مليار دولار في الاثني عشر شهرا المنتهية في مارس من العام الجاري، وهولندا التي بلغ الفائض فيها نحو ٤٢,٨ مليار دولار، والنمسـا الـتي بلـغ الفـائض فيها نحـو ٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وبلجيكا التي بلـغ الفـائض فيها نحـو ٢,٧ مليار دولار في الاثـني عشـر شـهرا المنتهيـة في فبرايـر مـن العـام الحـالي، وفرنسـا الـتي تتذبـذب بـين الفائض والعجز المحدودين. كما أن بريطانيا وهي الدولة الأوروبية الكبيرة العضو في الاتحاد الأوروبي والموجودة خـارج منطقـة اليـورو، تعـاني أيضـا مـن عجـز مـزمن في ميـزان الحسـاب الجـاري بلـغ ١,٣٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي عـام ٢٠٠٩، ومقـدر لـه أن يبلـغ نحـو ١,٧٪ في العام الحالي.

تنفرد النرويج المصدرة للنفط بأنها الدولة الأوروبية الوحيـدة الـتي تحقـق فائضـا كـبيرا في الموازنـة العامـة للدولة، كما أن هناك عددا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تحقق فائضـا في ميزان الحسـاب الجـاري هـي فنلندا والسويد والدانمرك والنرويج والمجر، إضافة للدول الموجـودة في منطقـة اليـورو والمشـار إليهـا في موضـع سـابق. وهـذه الـدول بالإضـافة إلـي فرنسـا الـتي تملـك احتياطيات مالية كبيرة نسبيا، هي التي تملك القدرة علي مسـاندة بـاقي الـدول الأوروبيـة المأزومـة، الـتي قـد تحتـاج إلي ما هو أكثر من مسـاندة الاتحـاد الأوروبي وصـندوق النقـد، لتلجـأ إلـي الـدول صـاحبة الاحتياطيـات الأضـخم عالميا وهي الصين (٢٧٠٦ مليار دولار)، واليابـان (١١٠٠ مليـار دولار)، وروسـيا (٤٤٦ مليـار دولار)، والإقلـيم الصيني تـايوان (٣٠٣ مليـار دولار)، والهند (٢٩٦ مليـار دولار)، والبرازيـل (٢٥٨ مليـار دولار)، وغيرهـا مـن الاقتصادات الناهضة في شرق وجنوب شرق آسيا. ومن الضـروري التأكيـد علـي أن اليونـان ليسـت وحـدها في دوامة الأزمة، لأن ديون البرتغال الأقل دخلا من اليونـان للمصـارف الأسـبانية وحـدها تبلـغ نحـو ٨٦ مليـار دولار، بينمـا بلـغ العجـز في ميـزان الحسـاب الجـاري فيهـا نحـو ١٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، بينما تبلغ ديون أسبانيا نحو ٦٥٨ مليار دولار لبنوك ألمانية (٢٣٨)، وفرنسـية (٢٢٠)، وأمريكيـة (٢٠٠)، وذلـك وفقـا لبيانـات بنك التسويات الدولية. كما أن أسبانيا تعاني من مستوي بالغ الارتفاع للبطالة حيث بلغ معدلها نحو ١٩,١٪ من قوة العمل الأسبانية في مارس مـن العـام الجـاري، بمـا يشـير بوضـوح إلـي عمـق الأزمـة الاقتصـادية الـتي تعانيهـا تلـك الدولة.

ومـن الملاحـظ أن أوروبـا تـأخرت كـثيرا في مسـاندة اليونان حتي سمحت لنيران الاضطراب المالي وضعف الثقة أن تنتقل إلـي اقتصـادات البرتغـال وأسـبانيا وحـتي إيطاليا وهي أحد العمالقة الثلاثة في منطقة اليورو. وذلك التـأخر هـدد بالفعـل تماسـك منطقـة اليـورو والاتحـاد الأوروبي بأسره، وجعل النموذج الذي تقدمه هذه المنطقة غير موثوق به فيما يتعلق بالتعاضد بين دوله، خاصة وأن ألمانيـا الـتي ترددت كـثيرا في مسـاندة اليونـان وفرضـت شـروطا مجحفـة مـن أجـل إقراضـها، هـي نفسـها الـتي تحقـق فائضـا تجاريـا ضـخما مـع اليونـان يبلـغ نحـو ٨ مليـارات دولار، وتعتـبر الشـريك التجـاري والاقتصـادي الأول لأثينا، بما كان يتطلب أن تسارع إلـي تقديم الدعم لها حتي ولو بنفس الشروط التي استجابت لها اليونان في النهاية.

ولـو نظرنـا إلـي نمـوذج التحـرك الأمريكـي البـالغ السرعة لإنقاذ المكسيك وتوفير قروض ضخمة لها بقيمة ٤٧ مليار دولار منها ١٧ مليار دولار من الولايات المتحدة والباقي من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، عنـدما وصـلت إلـي حالـة الإفـلاس والعجـز عـن الوفـاء بالتزاماتها الخارجية في يناير من عام ١٩٩٥، سنجد أن الولايات المتحدة أظهرت حرصا قويا علي الحفاظ علي اقتصـادات دول منطقـة التجـارة الحـرة لـدول أمريكـا الشمالية (نافتا) بصورة تبعث علي الثقة في التعاضد بين دول المنطقة، وهو ما لم يظهر في منطقة اليورو، إلا بعد أن أدركت المستشـارة الألمانيـة بصـورة متـأخرة للغايـة، أن ترددها في مساندة اليونان يهدد بتدمير الحلم الأوروبي كله والعملة الموحدة والسوق الواحدة.

سادسا : قمة العشرين.. بين التقشف والتوسع والإصلاح النقدي المتعثر

جاءت قمة مجموعة العشرين التي تضم الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وبريطانيا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والولايات المتحدة، إضافة إلي الاتحاد الأوروبي الذي تمثله رئاسة مجلس الاتحاد المتغيرة دوريا والبنك المركزي الأوروبي.. جاءت هذه القمة في يونيو من العام الحالي، في وقت يواجه فيه الاقتصاد الرأسمالي العالمي موجة ثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العملاقة أو الكساد العظيم الثاني، حيث تواجه الدول الرأسمالية في أوروبا اختلالا ماليا خطيرا، تسبب في أزمة كبيرة في اليونان، ووضع البرتغال وأسبانيا علي شفا هاوية الأزمة، وأنذر باقي الدول الأوروبية بأنها يمكن أن تدخل نفق مظلم وأن تفقد مشروعها ووحدتها النقدية وحلمها الأوروبي الواحد إذا لم تصحح اختلالاتها المالية. ومن قلب هذه الأزمة التي ضربت القارة العجوز، انطلق موقف أوروبي مختلف مع الولايات المتحدة بشأن آليات استكمال مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، فأوروبا التي تعاني من عجز في موازناتها العامة بما يتجاوز كل حدود الأمان، ويتجاوز المعايير التي وضعتها هي نفسها، طرحت علي قمة العشرين برامجها التقشفية أو الانكماشية لتقليل الإنفاق العام رغم ما سيؤدي إليه من تباطؤ أو حتي ركود اقتصادي سيترافق معه علي الأرجح زيادة في معدلات البطالة، باعتبار أن هذه البرامج التقشفية، آلية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والسيطرة علي الاختلال المالي الكبير فيها باعتباره الأولوية الأولي لهذه المنطقة التي ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة فيها بشكل هائل ليبلغ في العام الحالي (٢٠١٠)، نحو ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في مجملها، ونحو ١٠,٥٪ في بريطانيا، ونحو ٩,٩٪ في اليونان وأسبانيا، ونحو ٨,٤٪ في فرنسا، ونحو ٦,٢٪ في هولندا، ونحو ٥,٥٪ في ألمانيا، ونحو ٥,١٪ في إيطاليا، علما بأن سقف العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة في الاتحاد الأوروبي هو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعني أن الغالبية الساحقة من دول الاتحاد قد تجاوزت هذا المعدل بأكثر من الضعف. وقد تركزت البرامج التقشفية الأوروبية علي تجميد الإنفاق العام في بعض الدول المُعرضة للأزمة لمدة تصل إلي ثلاثة أعوام كما هو الحال في فرنسا، كما خفضت اليونان إنفاقها العام وتعهدت بالاستمرار في التخفيض لمدة ثلاثة أعوام ليصبح أقل بـ ٣٠ مليار يورو، كما قامت بتخفيض العلاوات والمنح لموظفي الحكومة وتجميد معاشات التقاعد، وغيرها من الإجراءات الموضحة في الجزء الذي يتناول الأزمة المالية والاقتصادية اليونانية.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعودت وتعايشت تاريخيا مع وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة منذ أربعة عقود لم ينقطع إلا في العامين الأخيرين من عهد بيل كلينتون والعام الأول من عهد بوش الابن، ترفض خطة التقشف الأوروبية، وتري أنها ستقود إلي عودة الركود ليس في أوروبا وحدها ولكن في الاقتصاد العالمي المأزوم والذي يتحرك ببطء ويبدو في وضع هش لا يحتمل مثل هذه الإجراءات الأوروبية التي ستؤدي إلي جمود أو حتي تراجع الواردات الأوروبية من السلع والخدمات من الدول الأخرى، بما يؤدي إلي جمود أو تراجع الطلب علي الصادرات السلعية والخدمية للشركاء التجاريين والاقتصاديين عموما لأوروبا ويسهم في تباطؤ أو حتي ركود اقتصادات هؤلاء الشركاء التجاريون. وهذه الأفكار الأمريكية لا تنطلق من تمتع الولايات المتحدة بحالة من التوازن المالي، لأنها هي الأخري تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة للدولة بلغ قرابة ١,٥ تريليون دولار في العام المالي الماضي، وسيصل إلي ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في العام المالي الراهن الذي ينتهي في نهاية أكتوبر ٢٠١٠. وبالتالي فإن الأفكار الأمريكية حول ضرورة التوسع في الإنفاق العام لمواجهة الركود كأولوية أولي تحل قبل إصلاح الخلل المالي في

الموازنة العامة للدولة، تبدو أكثر ولاء لفكرة الدور الرئيسي للدولة الرأسمالية في إخراج الاقتصاد الرأسمالي من أزمته حتي ولو بأموال دافعي الضرائب. كما ان الولايات المتحدة عندما تتعرض لعجز الموازنة العامة للدولة، لا تعاني بنفس القدر الذي تعانيه الدول الأوروبية عندما تتعرض لنفس العجز، حيث تستغل الولايات المتحدة الأمريكية، وضعية الدولار كعملة احتياط دولية تتم تسوية الالتزامات الدولية من خلالها في القسم الأكبر من التعاملات الاقتصادية الدولية، لتفرط في الإصدار النقدي بدون غطاء ذهبي أو إنتاجي، وتستخدم أوراق نقدية لا تكلفها أكثر من طباعتها في الحفاظ علي قدرتها علي تسوية التزاماتها. وهو ما يطرح الجدل مجددا حول جدارة حيازة الدولار لوضعية عملة الاحتياط الدولية مجددا، حيث كانت تلك المكانة هي آية انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، هي إقرار الدولار كعملة احتياط دولية وإحباط الجهود المعاكسة التي قامت بها بريطانيا ومثلها فيها الاقتصادي البريطاني الكبير جون مينارد كينز الذي كان يحاول طرح نموذج نقدي دولي مغاير يقوم علي عملة احتياط دولية يشرف علي إصدارها صندوق النقد الدولي. وقد احترمت الولايات المتحدة التزاماتها كدولة تصدر عملة الاحتياط الدولية وتضمن تحويل أي كمية من الدولارات إلي ذهب وفقا لمعدل تحويل ثابت هو ٣٥ دولار للأوقية في البداية، لكنها ومع بدء اختلال موازينها الخارجية تخلت عن قاعدة الذهب في أغسطس ١٩٧١، لكنها التزمت بزيادة إصدارها النقدي بنسب محدودة مرتبطة بالنمو في الاقتصاد الأمريكي، ثم توسعت في الإصدار تحت دعوي مواكبة النمو السريع في العلاقات الاقتصادية الدولية، ثم بدأت تستخدم وضعية الدولار كعملة احتياط دولية تسوي بها مختلف الدول الجانب الأكبر من معاملاتها، في التوسع في الإصدار النقدي بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي، لتحقق الثراء علي حساب العالم، أو لتشتري سلع وخدمات العالم في النهاية مقابل أوراق نقدية، هي في التحليل الأخير مجرد أوراق أصدرتها الولايات المتحدة ولم تنتج ما يغطيها من إنتاج، وهي آلية لصوصية للإثراء علي حساب العالم. وفي هذا السياق نما المعروض من النقود وأشباه النقود في الولايات المتحدة بصورة كبيرة وغير متناسبة مع معدل نمو الاقتصاد، وعلي سبيل المثال بلغ معدل نمو النقود وأشباه النقود في الولايات المتحدة نحو ٩,٤٪ عام ٢٠٠٨، في حين لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو ٠,٤٪ في العام المذكور.

لكن وعلي قدر أهمية قضية كبح الإنفاق العام للسيطرة علي اختلال الموازنة العامة للدولة، أو التوسع في هذا الإنفاق لحفز النمو الاقتصادي، فإن هيكل هذا الإنفاق يتسم بنفس الأهمية ويوضح بصورة أو بأخرى، كيف يتم التصرف في أموال دافعي الضرائب، وهل تُستخدم هذه الأموال في إنعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل، أم في مساندة الرأسمالية المتعثرة بسبب أنانيتها ولجوئها لأنشطة المضاربة والتحايل، والإفراط في الإنفاق العسكري وفي التدخلات الخارجية لإنعاش غول المجمع الصناعي- العسكري.

وحسب التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق العسكري في أنحاء العالم بلغ أعلي مستوي ليصل إلي ١,٥ تريليون دولار في العام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٤١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك علي الرغم من التدهور الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، مما يشير إلي أن جزءً مهما من الزيادة في الإنفاق العام في بعض الدول وعلي رأسها الولايات المتحدة قد ذهب لتمويل التوسع في الإنفاق العسكري الهائل أصلا. وحسب التقرير فإن الإنفاق العسكري في العام ٢٠٠٩ سجل ارتفاعا حقيقيا بلغت نسبته ٥,٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨، وأن الزيادة الأضخم حدثت في الولايات المتحدة التي ارتفع فيها الإنفاق العسكري بنسبة ٧,٧٪ أي بأكثر من ٤٧ مليار دولار ليبلغ ٦٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

وعلي أية حال فقد تم الاتفاق علي أن تخفض الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، العجز في ميزانيتها العامة للنصف خلال ثلاثة أعوام، مع التأكيد علي أن

تخفيض العجز يجب أن يحدد علي أساس تجنب الإضرار بالنمو وسيكون بوتيرة مختلفة داخل كل دولة وستصحبه إصلاحات أخري من أجل تقوية الاقتصاد. وقال البيان الختامي للقمة إن الأسواق الناشئة القوية مثل الصين لابد من تشجيع حكوماتها والمواطنين لإنفاق المزيد والاستثمار في مشاريع بينة تحتية وبناء شبكات أمان اجتماعي أفضل من أجل تحسين مستويات معيشة مواطنيها، وتطوير سياستها النقدية لتسمح بدرجة أكبر من حرية ومرونة أسعار الصرف. وتعهدت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا والتي تحقق فائضا تجاريا كبيرا وعلي رأسها ألمانيا التي بلغ فائضها التجاري في الاثني عشر شهرا المنتهية في أبريل ٢٠١٠، نحو ٢١١،٩ مليار دولار، وكذلك اليابان التي بلغ فائضها التجاري في الفترة نفسها نحو ٧٩،٣ مليار دولار... تعهدت بالسعي إلي تحقيق التوازن في تجارتها الخارجية لأن فوائضها الكبيرة تعني في النهاية عجزا موازيا في الموازين التجارية لدول أخرى.

وفيما يتعلق بفرض ضريبة جديدة علي البنوك لاستخدام حصيلتها في مواجهة أي أزمة يتعرض لها الجهاز المصرفي، انتهي الأمر بتعهد هو أقرب لإعلان النوايا بأن يقدم القطاع المالي مساهمة «عادلة» لتكاليف حل الأزمات المالية، وترك لكل دولة تحديد كيفية ووقت جمع هذه المساهمة والنسبة التي ستحدد لها. وفيما يتعلق بالسيولة كنسبة من رأس المال التي ستحتفظ بها البنوك، لمواجهة الحالات الطارئة، تعهدت مجموعة العشرين بأن تفرض علي البنوك، الاحتفاظ بمقدار «كبير» من رأس المال لحمايتها من الصدمات الاقتصادية، وإن كانت قد أعطت للمؤسسات المالية فترة انتقالية للتكيف مع هذا الإجراء.

وهكذا مضت القمة دون أن تقوم بالإصلاح المطلوب للنظام النقدي الدولي والمتمثل في تغيير هيكل رأس المال والكتل التصويتية للدول داخل صندوق النقد الدولي، حتي يتلاءم مع حقائق التغيرات في التوازن الاقتصادي العالمي التي تشير إلي صعود كبير للصين والبرازيل والهند وروسيا (مجموعة رابك RIBC)، ليس من زاوية حصة كل منها في الناتج والتجارة السلعية والخدمية في العالم وفقط، ولكن في حجم الاحتياطيات الضخمة من العملات الحرة التي تحتفظ بها، والتي تتعزز في كل من الصين وروسيا بفعل استمرار الفوائض الضخمة في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري.

كما مضت القمة دون إحداث تغيير في وضعية الدولار كعملة احتياط دولية، رغم أنه ومنذ سنوات طويلة، لم يعد ملائما للقيام بهذا الدور، بسبب تراجع حصة الناتج الأمريكي من الناتج العالمي من نحو ٤٥٪ بعد الحرب العالمية مباشرة، ونحو ٣١٪ في آخر عهد كلينتون إلي نحو خمس الناتج العالمي حاليا، وتراجع الولايات المتحدة كقوة تصديرية من المركز الأول بصادرات توازي نحو ثُلث الصادرات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلي المرتبة الثالثة بعد الصين وألمانيا وبصادرات تبلغ نحو ٨،٤٥٪ من الإجمالي العالمي حاليا. كما أن استمرار الدولار محتفظا بمكانة عملة الاحتياط الدولية لا يتسق مع العجز التجاري الأمريكي الهائل الذي بلغ حتي بعد كل جهود تخفيضه منذ تولي الرئيس أوباما مقاليد الحكم، نحو ٥٥٠،١ مليار دولار في الاثني عشر شهرا المنتهية في أبريل ٢٠١٠، كما بلغ عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي نحو ٣٩١،٩ مليار دولار في الاثني عشر شهرا المنتهية في نهاية مارس من عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن الفوائض الأمريكية في تجارة الخدمات، لا تعوض العجز التجاري الكبير لتبقي الموازين الخارجية الأمريكية عاجزة بصورة ضخمة ولا تلائم حيازة العملة الأمريكية لوضعية عملة الاحتياط الدولية. ويبدو أن التحول في هذا الصدد، سوف يتم تدريجيا، من خلال تنويع الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها من الدول لسلة احتياطياتها في اتجاه تقليل حصة الدولار فيها، ومن خلال تسوية المعاملات الدولية بعملات حرة رئيسية أخري مثل اليورو أو الين أو الاسترليني أو الفرنك السويسري، أو تسوية تلك المعاملات بعملات الدول المتعاملة تجاريا مع بعضها البعض، بالذات إذا كانت تلك العملات تتسم بالاستقرار والجدارة ومعززة باحتياطيات قوية لدولها.

[٢]

الاقتصاد الإيراني..
الواقع والقدرة على مواجهة
العقوبات الدولية الجديدة

تعرضت إيران في شهر يونيو من عام ٢٠١٠ لعقوبات دولية وأمريكية جديدة ومُغلظة، في محاولة لدفعها إلى تعليق أنشطتها النووية، حيث وافق مجلس الأمن الدولي بأغلبية ١٢ صوتا ضمنها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ضد صوتين معارضين (تركيا والبرازيل) وامتناع بلد واحد (لبنان) عن التصويت، على توسيع نطاق العقوبات التي سبق أقرها مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٦، وقام بتغليظها في مارس ٢٠٠٧، وشددها مرة أخرى في مارس ٢٠٠٨. و ينص القرار الجديد على منع إيران من الاستثمار في الخارج في بعض النشاطات ذات العلاقة بالبرنامج النووي مثل مناجم اليورانيوم. كما يتيح القرار تفتيش السفن الإيرانية في عرض البحر، وهو أمر لم يكن مسموحا به من قبل إلا في الموانيء. وهذا الجانب من قرار مجلس الأمن الجديد بشأن تشديد العقوبات على إيران، يفتح الطريق أمام توترات واستفزازات بحرية، يمكن لإيران أن ترد عليها بقسوة في الخليج العربي، ضد سفن الدول التي ستقوم بتفتيش أو انتهاك سفنها في عرض البحر. كما يحظر القرار الجديد على كل دول العالم، بيع ثمانية أنواع من الأسلحة الثقيلة خصوصا الدبابات لإيران. لكن هذا الحظر قد يكون محدود الجدوى لأن أهم ما تحتاجه إيران من أسلحة مثل صواريخ الدفاع الجوي، وصواريخ الردع أرض- أرض، وصواريخ أرض- بحر، أو الطائرات، إما أنها خارج نطاق الحظر ويتم استيرادها من دول تملك حق النقض وتم تفصيل العقوبات الجديدة بصورة لا تمس مصالحها التجارية العسكرية مع إيران مثل روسيا، أو أن إيران تصنعها بنفسها بفضل التعاون الفعال مع كوريا الشمالية. كما تضمن قرار مجلس الأمن بالعقوبات على إيران، ملاحق تتضمن لوائح بأشخاص وكيانات ومصارف إيرانية تخضع للعقوبات، إضافة إلى الأشخاص والجهات التي سبق إخضاعها للعقوبات في قرارات سابقة.

وفي نفس سياق تشديد العقوبات على إيران، قامت الولايات المتحدة من جانبها باتخاذ إجراءات خاصة جديدة لمعاقبة إيران ومحاولة عرقلة برنامجها النووي. وقد وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على العقوبات الأمريكية الجديدة ضد إيران. ورغم أن تلك العقوبات لا تمثل شيئا يُذكر، إذا قُورنت بالعقوبات التي تم فرضها على العراق عام ١٩٩٠ بعد قيامه باحتلال الكويت وضمها إليه، إلا أنها تعتبر الأكثر قسوة بالنسبة لإيران حتى الآن. وتستهدف هذه العقوبات، الحد من قدرة إيران على تمويل برنامجها النووي وزيادة عزلتها الاقتصادية الدولية. وتهدف العقوبات التي ستضاف إلى عقوبات جديدة صدرت عن مجلس الأمن الدولي والاتحاد الاوروبي إلى منع إيران من استيراد منتجات النفط المكرر مثل وقود السيارات والطائرات والحد من وصولها إلى النظام المصرفي العالمي. وقال أوباما خلال مراسم في البيت الأبيض قبل التوقيع على العقوبات: "عبر هذه العقوبات وغيرها، نحن نضرب في الصميم قدرة الحكومة الإيرانية على تمويل ومواصلة برامجها النووية". وأضاف "إننا نظهر للحكومة الإيرانية أن لأعمالها تداعيات وأنها إذا واصلت أنشطتها النووية فإن الضغوط ستتصاعد وكذلك عزلتها". وأشار إلى أنه يجب ألا يكون هناك شك في أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مصممان على منع إيران من حيازة أسلحة نووية.

ويمنع القانون الشركات التي تزود إيران بمنتجات النفط المكرر التي تحتاج اليها هذه الأخيرة لأنها لا تملك عددا كافيا من المصافي لتكرير النفط... يمنعها من دخول

السوق الأمريكية الكبيرة. كما يستهدف القانون الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة في إيران بما فيها الشركات غير الأمريكية التي تؤمن خدمات مالية وتأمينية أو خدمات النقل. كما يمكن أن يؤدي إلى منع مصارف غير أمريكية من التعامل مع القطاع المالي الأمريكي العملاق، إذا استمرت في التعامل مع هيئات إيرانية مدرجة على اللائحة السوداء مثل الحرس الثوري وعدد من المصارف. ويعتبر هذا الجانب من العقوبات الأمريكية الجديدة ضد إيران، من أقوى الإجراءات، لأنه بالفعل سيجعل الشركات صاحبة المصالح الكبيرة في السوق الأمريكية، تراجع موقفها من إيران وتشارك في مقاطعتها اقتصاديا بصورة مؤلمة للاقتصاد الإيراني. وقد بدأت بعض الشركات الأجنبية بالفعل في قطع علاقاتها الاقتصادية مع إيران نتيجة للقانون الجديد، بالذات الشركات التي تمثل تعاملاتها مع السوق الأمريكية، أهمية أكبر كثيرا من أهمية تعاملاتها مع إيران. ومن أبرز تلك الشركات، شركة توتال الفرنسية العملاقة التي انضمت الى قائمة متزايدة من الشركات التي أوقفت مبيعات البنزين إلى إيران. كما أعلنت شركة ريبسول الإسبانية عن انسحابها من عقد تطوير جزء من حقل جنوب بارس الإيراني العملاق للغاز في الخليج.

وحتى يمكن الوقوف على التأثيرات المحتملة لتشديد العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية على إيران، على اقتصادها، فإننا سنتعرض أولا لهذا الاقتصاد وقدرته ومؤشرات أدائه...

أولاً: إمكانيات الاقتصاد الإيراني وقدراته المتحققة في الواقع

يمتلك الاقتصاد الإيراني مقومات طبيعية كبيرة تؤهله لأن يكون أحد الاقتصادات الكبرى في المنطقة والعالم، لو أحسن توظيف تلك الموارد الطبيعية بشكل كفء وفعال ونزيه ومرن ومنفتح من أجل استثمار تلك الموارد وبناء صناعات مرتبطة بها، واستخدام إيرادات تصديرها في تمويل بناء اقتصاد متنوع ومتطور وقادر على النمو الذاتي القائم على العلم والعمل وليس على ريع الثروات الطبيعية وبالذات الناضبة منها. ويمكن التأكيد بداية على وجود قاعدة ممتازة من الموارد الطبيعية في إيران، أي أن الطبيعة كريمة إلى حد بعيد مع هذا البلد. لكن الموارد الطبيعية التي كانت عاملاً حاسما في ثراء الأمم أو فقرها لعشرات القرون قبل عصر الصناعة، تراجعت أهميتها كثيرا في ظل الصعود المذهل للقدرات العلمية والتقنية التي أنجزها البشر والتي مكنتهم من تقليل الاعتماد على الكثير من الموارد الطبيعية واحلال الكثير من المواد المركبة محل الكثير من المعادن في الصناعات الحديثة، بما مكن دولا عديدة من تحقيق الثراء رغم افتقارها للموارد الطبيعية كما هو الحال في اليابان وسنغافورة الخاليتان تقريبا من الموارد. ورغم ذلك فإن الثروات الطبيعية تتيح فرصة نظرية للدول التي تملكها كي تكون دولا ثرية. لكن العنصر الأكثر أهمية في الفقر أو الثراء أصبح هو كفاءة ومرونة ونزاهة الإدارة الاقتصادية التي تتبدى في إدارتها لموارد الأمة وقوتها العاملة ونخبتها العلمية وعلاقاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية. ويمكن متابعة حدود هذه الكفاءة من خلال تناول الموارد الطبيعية وطبيعة وآليات توظيفها والناتج من هذا التوظيف في إيران.

١- الإنتاج الزراعي مؤشر على ضعف كفاءة توظيف الموارد

تمتلك إيران قاعدة قوية من الموارد الزراعية، حيث أن موارد المياه الداخلية المتاحة لها والقابلة للاستخدام تبلغ نحو ١٢٩ مليار متر مكعب، بما يعني أن نصيب الفرد منها نحو ١٨٠٠ متر مكعب، وهو ما يعني أن إيران بلد وفرة مائية نسبية ولديها إمكانية للتوسع في استخدام المياه لأنها لا تستخدم سوى ٩٣ مليار متر مكعب من المياه الداخلية المتاحة لها. لكن إنتاجية المياه فيها متدنية، إذ تبلغ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١٠)، نحو ١,٤ دولار لكل متر

مكعب، مقارنة بنحو ٨,٣ دولار في المتوسط العالمي. كما تملك إيران أراضي زراعية مساحتها أكثر من ٢٠ مليون هكتار أي قرابة ٤٨ مليون فدان (حوالي ستة أضعاف الأرض الزراعية في مصر)، كما تملك ثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو ٨٠ مليون رأس من الأغنام والماعز، ونحو ٩,٧ مليون رأس من الأبقار والجاموس، بما يتيح لها إمكانية تحقيق درجة عالية أو كاملة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومن المحاصيل الاستراتيجية الضرورية للصناعة. لكن إيران في الواقع تعتبر مستورد كبير للحبوب الرئيسية وبالتحديد للذرة والأرز والشعير والقمح بترتيب قيمة الواردات من كل منها، كما تستورد اللحوم وفول الصويا وزيته وعجينته، وأهم الدول التي تستورد منها إيران احتياجاتها من السلع الغذائية والزراعية هي الإمارات والبرازيل وسويسرا وتايلاند وأوكرانيا، بينما تصدر الفستق والزبيب والتوابل وتتوجه بصادراتها إلى الإمارات وألمانيا والعراق وروسيا وأسبانيا وغيرها من الدول. ويوجد عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي لإيران يقدر بنحو ٣ مليارات دولار سنويا.

كما تبلغ مساحة الغابات على أراضيها نحو ١١,٩ مليون هكتار، أي أكثر من ٢٨ مليون فدان، وهي مساحة هائلة يمكن أن تكون أساساً قويا لصناعة الأخشاب ومنتجاتها وصناعة الورق، لكن هذه الإمكانية لا تتحول إلى قدرات في الواقع بسبب نقص الاستثمارات في هذا المجال.

وبمقارنة بسيطة نجد أن مصر بمساحة أرض زراعية تبلغ سُدس نظيرتها في إيران وبموارد مائية داخلية وخارجية تقل عن نصف نظيرتها في إيران، تنتج نحو ٢٢ مليون طن من الحبوب مثلها مثل إيران بالضبط، وتنتج نحو ٢٤,١ مليون طن من الفواكه والخضر، مقابل ٢٦,٦ مليون طن في إيران، كما تنتج نحو ١,٥ مليون طن من اللحوم، مقابل ١,٧ مليون طن لإيران، رغم أن الثروة الحيوانية المصرية من الأغنام والماعز لا تزيد عن ١١٪ من نظيرتها الإيرانية، بينما تبلغ الثروة المصرية من الأبقار والجاموس نحو ٨٥٪ من نظيرتها الإيرانية. وهذ الوضع يعكس ضعف إنتاجية الأرض من المحاصيل والثروة الحيوانية من اللحوم في إيران مقارنة بمصر. وعلى سبيل المثال فإن إنتاجية الهكتار من الحبوب في إيران تبلغ نحو ٢,٦ طن، بينما تبلغ نحو ٧,٥ طن في مصر، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى أن الزراعة في إيران بعلية أي قائمة على المطر في ٨٥٪ من المساحة المزروعة، وهي زراعة متذبذبة ومنخفضة الإنتاجية بالمقارنة بالزراعة المروية، بينما تقوم الزراعة في مصر على الري في أكثر من ٩٩٪ من الأراضي المزروعة، وهي زراعة عالية ومستقرة الإنتاجية، لكنها تتطلب إقامة الكثير من مشروعات الري والتخزين والصرف، أي تحتاج لجهد بشري واستثمارات كبيرة لم تقم بها إيران. ويبدو عدم قيام إيران بتنفيذ تلك الاستثمارات المطلوبة لتحويل الزراعة المطرية إلى زراعة مروية عالية الإنتاجية يمكنها توفير احتياجات إيران من الغذاء، أمرا غير مفهوم يشير إلى وجود خلل في ترتيب الأولويات في الاستثمار والتنمية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد الإيراني.

٢- قطاع الصناعة الإيراني وهيكل الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من قدم الصناعة في إيران، إلا أن السنوات الطويلة من الحروب والعقوبات، قد أثرت سلبيا على فرص تطور هذا القطاع المعتمد على استيراد السلع الاستثمارية (الآلات) من الخارج. وقد بلغ إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لإيران، نحو ٤٤٪ عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٢٨٪ في المتوسط العالمي في العام المذكور. لكن الحقيقة أن الغالبية الساحقة من الناتج في قطاع الصناعة الإيراني، هو عبارة عن الناتج في قطاع الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وهو قطاع أولي لا يعبر عن أي تطور اقتصادي، مقابل ضآلة إسهام القطاع الصناعي الأكثر حيوية وهو قطاع الصناعة التحويلية. وقد بلغت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في إيران، نحو ٢٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وأسهمت بنحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإيران

في ذلك العام، مقارنة بنحو ١٨٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٣٣٪ في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ السريعة النمو، ونحو ٢٧٪ في دول الدخل المتوسط المنخفض التي تعد إيران واحدة منها.

وبالمقابل فإن قطاع الصناعات الاستخراجية الذي أسهم في الناتج العالمي بنحو ١٠٪ فقط عام ٢٠٠٨، قد أسهم بنحو ٣٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في العام نفسه. وهو ما يعني أن الاقتصاد الإيراني ما زال معتمدا بكثافة على قطاع الصناعات الاستخراجية الأولي. ويزيد من وطأة هذا الاعتماد أن إنتاج هذا القطاع يتم تصديره في صورته الخام بينما تستورد إيران جزءاً مهماً من احتياجاتها من المنتجات النفطية المكررة، من الخارج. واستكمالا لهيكل الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، أسهم قطاع الزراعة بنحو ١٠٪، وقطاع الخدمات بنحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإيران في العام المذكور.

ويتكون هيكل الصناعة التحويلية في إيران من ٢٧٪ آلات ومعدات نقل بما يعكس الحالة الخاصة لصناعة السيارات وتجميع أجزائها التي حققت تقدما نسبيا في إيران بالتعاون مع دول رأسمالية صناعية متقدمة تقنيا مثل فرنسا وألمانيا، ونحو ١٠٪ أغذية ومشروبات وطباق، ونحو ٤٪ منسوجات وملابس جاهزة، ونحو ١٣٪ منتجات الصناعات الكيماوية والدوائية، ونحو ٤٦٪ صناعات متنوعة، وذلك حسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العام ٢٠١٠ (صـ ٢٣١، ٢٣٥).

وبناء على هذه البيانات، يمكن القول أن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد تقليدي لدولة نامية، ولم ينجح شانه شأن الكثير من الدول المصدرة للنفط، في استثمار ريع الثروة الطبيعية من النفط والغاز في تنويع هيكل الاقتصاد وتطويره وتحويله إلى اقتصاد صناعي متقدم، رغم توفر الإمكانيات التي تسمح لإيران بذلك لو توفرت لها الإدارة الاقتصادية العالية الكفاءة والنزاهة والتي تملك تخطيطا استراتيجيا ومرحليا لهذا الاقتصاد المفعم بالإمكانيات والتي لم تتحول إلى قدرات موازية لهذه الإمكانيات حتى الآن.

٣- إيران تملك ثاني أكبر احتياطي للنفط والغاز في العالم وتستورد البنزين

تمتلك إيران احتياطيات هائلة من النفط والغاز، تكفي في حالة استثمارها بصورة عالية الكفاءة لتوفير التمويل الضروري لتطوير الاقتصاد الإيراني بشكل سريع وتحويله إلى اقتصاد غني ومتقدم. وقد بلغ حجم احتياطيات إيران من النفط عام ٢٠٠٨، نحو ١٣٦,٢ مليار برميل، أي نحو ١١,٧٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بما يضعها في المرتبة الثانية عالميا. كما تنتج نحو ٤,١ مليون برميل من النفط يوميا وهو ما يوازي نحو ٤,٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، بما يتيح لها الاكتفاء الكامل من مواد الطاقة وتصدير كميات كبيرة منها، ويتيح لها أيضا تنمية صناعات التكرير والبتروكيماويات والأسمدة والأسمنت والألومنيوم وغيرها من الصناعات المعتمدة على النفط أو الغاز أو الكهرباء بصورة أساسية. كما تملك إيران احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي بلغت في عام ٢٠٠٨، نحو ٢٨,١ تريليون متر مكعب، وهو ما يوازي نحو ١٥,٩٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز، بما يضعها في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا. كما تنتج نحو ١١١,٩ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، توازي نحو ٣,٨٪ من الإنتاج العالمي، وهي الرابعة عالمية بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا.

ومن الأمور الغريبة حقاً، أنه رغم ارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنتاج الإيراني والصادرات منه وإيرادات تصديره التي مولت رفع معدلات الاستثمار في إيران عموما، إلا أن هناك قصور حاد في ضخ الاستثمارات الجديدة في قطاع تكرير النفط، لتوفير المنتجات النفطية المكررة التي يحتاجها الشعب الإيراني، لذا استمرت إيران، وهي ثاني أكبر مالكة للاحتياطيات النفطية، ورابع أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، تستورد البنزين وبعض

المنتجات النفطية الأخرى، بينما تصدر نفطها في صورته الخام، وهو ما يعكس مستوى غير معقول من الفشل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية من منتجات توجد وفرة هائلة في المواد الخام اللازمة لإنتاجها.

وهناك أزمات متكررة في البنزين، وصلت بعضها إلى مستويات من العنف والتوتر العام، مثلما حدث عندما قننت الحكومة الإيرانية حصص البنزين للمواطنين في عام ٢٠٠٧، مما أدي لاندلاع تظاهرات واضطرابات كبيرة في العديد من المدن الإيرانية في شهر يونيو من العام المذكور. وهذا الأمر لا يمكن وصفه إلا بأنه فشل ذريع في دولة متخمة بالنفط!

ومع العقوبات الدولية والأمريكية الجديدة التي حظرت تصدير منتجات النفط المكررة إلى إيران، فإنه من المتوقع أن تشهد أزمات أكثر حدة في توفير البنزين لمواطنيها واقتصادها عموما. وإدراكا منها لضعف موقفها في هذا المجال، وضعت إيران خططا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البنزين خلال عامين وفي الوقت نفسه تقليل الطلب المحلي من خلال إلغاء الدعم الحكومي للوقود تدريجيا. وبما أن إيران قادرة على فعل ذلك، فإن الغريب حقاً هو أنها لم تفعله منذ عقود، وعلى الأقل منذ عام ٢٠٠٣ مع ارتفاع أسعار النفط وتصاعد قيمة صادراتها منه وتزايد الفائض في ميزان الحساب الجاري لها، بما يعني وجود الأموال الضرورية لتمويل إنشاء المصافي اللازمة لتكرير النفط وتوفير المنتجات المكررة التي يحتاجها الاقتصاد والمواطنين في إيران.

ورغم الخطة الإيرانية لتنفيذ الاستثمارات الضرورية لتوفير المنتجات النفطية المكررة خلال عامين، إلا أن العقوبات الدولية، والعقوبات الأمريكية بحرمان الشركات التي ستتعامل اقتصاديا مع إيران أو تصدر لها المنتجات النفطية المُكررة، من دخول السوق الأمريكية، سوف تجعل تنفيذ إيران لخطتها ببناء المصافي أمرا صعبا ومُكلفا. وحتى لو تمكنت من الاتفاق مع شركات أجنبية تقبل التعاون معها في هذا المجال، فإن هناك عامين من الأزمة في البنزين، بكل ما يمكن أن يحدث خلالهما من اضطرابات اجتماعية في مجتمع محتقن سياسياً. ورغم أن إيران ملأت خزانات الوقود لديها في الفترة الماضية تحسبا للعقوبات، إلا أن تلك المخزونات يمكن أن تساعدها على تفادي الأزمة لعدة أشهر فقط. أما المراهنة الإيرانية على اختراق هذا الحظر من خلال تهريب المنتجات النفطية من العراق عبر الحدود ومن خلال شط العرب، فإنها ربما تكون الأكثر فعالية في مواجهة هذا الحظر طالما استمرت الحكومة الطائفية التي يرأسها المالكي والتي جاءت بها مجمل الظروف التي خلقها الاحتلال الاستعماري الأمريكي الإجرامي للعراق والذي ارتكب حماقة تاريخية، بحل الجيش وهياكل الدولة العراقية، ليقوم عملائه الذين من المفترض أن يخدموه، بتشكيل هياكل طائفية بديلة ولاؤها الحقيقي لإيران.

وفضلا عن النفط والغاز، تملك إيران بعض المعادن وعلى رأسها النحاس والكثير من منتجات المحاجر من جبال وصحارى إيران. وإضافة إلى هذه الموارد الطبيعية فإن الكتلة السكانية الإيرانية البالغة نحو ٧٢ مليون نسمة، وقوة العمل الإيرانية البالغة نحو ٢٧,٨ مليون عامل من مختلف المستويات المهارية، تتيح لإيران إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لديها بصورة فعالة دون حاجة للعمالة الأجنبية، لو كان لديها استراتيجية اقتصادية وخطط عملية لتحقيق ذلك. كما تملك إيران موقعا جغرافيا ممتازا على الضفة الشرقية للخليج العربي وبحر عمان، بما يتيح لها أن تكون معبرا استراتيجيا لجمهوريات آسيا الوسطى المتاخمة لها من الشمال وكلها دول داخلية لا توجد لها أية شواطئ على البحار المفتوحة، لكن استثمار هذا الموقع يتطلب رؤية واستراتيجية لتوظيفه على هذا النحو، وهو ما لم يتحقق حتى الآن على الأقل.

ثانيا: مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني وتأثيرات الأزمة العالمية عليه

تعتبر المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء أي اقتصاد، نتيجة موضوعية لإمكانيات الاقتصاد وسياسات إدارته. وقبل التعرض لسياسات إدارة الاقتصاد الإيراني ونتائجها، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن وجود قوتين سياسيتين كبيرتين ومتوازنتين تقريبا ومتصارعتين بشكل مكشوف ولا يخلو من العنف في إيران، يضع قيودا على تطور الاستثمارات المحلية الخاصة المحركة لنمو الاقتصاد بسبب عدم وضوح الرؤية بشأن المستقبل السياسي، وإن كانت الحكومة تعوض ذلك باستخدام الفوائض النفطية في تمويل استثمارات عامة جديدة، ورفع معدل الاستثمار إلى أحد أعلى المستويات الإقليمية حيث يبلغ نحو ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في سنوات الرواج النفطي من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨.

١- معدل نمو الناتج يتذبذب تبعا لحركة أسعار النفط

بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، فإن بيانات جدول (١)، تشير إلى أنه بلغ ٢,٩٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠١، وبلغ المعدل نحو ٦,٤٪ سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢، حتى عام ٢٠٠٧، مستفيدا من الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز وقيمة الصادرات الإيرانية منهما. لكن هذا النمو الجيد انتكس بشدة بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية عام ٢٠٠٨، وما ترتب عليها من تدهور أسعار النفط في النصف الثاني من ذلك العام، فضلا عن تراجع الإنتاج والصادرات الإيرانية من النفط. وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإيراني، نحو ٢,١٪ عام ٢٠٠٨، ونحو ١,٨٪ عام ٢٠٠٩. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيبلغ نحو ٣٪ عام ٢٠١٠، ونحو ٣,٢٪ في عام ٢٠١١. وفي كل الأحوال، يظل النمو الاقتصادي الإيراني تابعا بدرجة كبيرة لحركة أسعار النفط.

٢- معدل البطالة مرتفع ودلالاته الاجتماعية سلبية

يرتبط معدل البطالة بدرجة عالية بمعدلات النمو والاستثمارات الجديدة وبطبيعة هذه الاستثمارات من زاوية مستوى كثافة اعتمادها على رأس المال أو على قوة العمل، فإنه بلغ نحو ١٠,٥٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٥، حتى عام ٢٠٠٨، حسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ (صـ٧٩). ومن المؤكد أن هذا المعدل المرتفع للبطالة بكل ما يعنيه من إهدار لطاقة المتعطلين وحرمانهم من كسب عيشهم بكرامة ورفع معدل الإعالة والفقر في إيران، وإهدار جزئي للإنفاق العام والخاص على تعليم المتعطلين من خريجي النظام التعليمي... هذا المعدل المرتفع للبطالة يمثل علامة على ضعف فعالية سياسة التشغيل في إيران من جهة، ويجعل المتعطلين في حالة نقمة على الدولة والمجتمع، ويخلق بيئة ملائمة للعنف الجنائي والسياسي.

٣- التضخم مرتفع وتأثيره لصالح المُلاّك وضد العاملين بأجر

بلغ معدل التضخم في إيران نحو ٢٣٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠١. وبلغ المعدل نحو ١٥,٧٪، ١٥,٦٪، ١٥,٣٪، ١٠,٤٪، ١١,٩٪، ١٨,٤٪، ٢٥,٤٪، ١٠,٣٪ في الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بالترتيب. وهذه المعدلات تعني أن إيران من البلدان القليلة التي لم تحقق نجاحا كافيا في معالجة التضخم، لتستمر في تحقيق معدلات تضخم مرتفعة أو فوق المتوسط في أحسن الأحوال، مقارنة بمعدلات التضخم السائدة في العالم عموما وفي البلدان النامية أيضا. وقد بلغ المعدل في الدول الرأسمالية المتقدمة تقنيا نحو ١,٦٪، ١,٨٪، ٢٪، ٢,٣٪، ٢,٤٪، ٢,٢٪، ٣,٤٪، ٠,١٪ في السنوات المذكورة آنفا بالترتيب. كما بلغ المعدل في الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، نحو ٦,٩٪، ٦,٧٪، ٥,٩٪، ٥,٩٪، ٥,٦٪، ٦,٥٪، ٩,٢٪، ٥,٢٪ في نفس السنوات المذكورة

بالترتيب. ومعروف أنه كلما ارتفعت معدلات التضخم، فإن ذلك يضر بمن يحصلون على دخولهم من عائد عملهم أي الأجور والرواتب التي لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم الرسمية أو الحقيقية، بينما يؤدي إلى زيادة قيمة ثروة أصحاب حقوق الملكية أو الملاك عموما، باعتبار أن أسعار وقيمة ممتلكاتهم قد ارتفعت في ظل التضخم. وهناك أثر إيجابي للأزمة يتعلق بتراجع معدلات التضخم عالميا بصورة ساندت جهود تخفيض هذا المعدل في إيران، لكن إيران بقيت رغم ذلك تحقق معدلاً مرتفعاً نسبيا للتضخم.

٤ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرات التوتر السياسي الداخلي والخارجي عليها

من المرجح أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها إيران، قد تأثرت سلبيا بالتوتر السياسي الداخلي، وتصاعد التوتر بين إيران والغرب عموما وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني، بما يُرَجح معه أن تكون تلك التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة قد تراجعت بشكل مؤثر عام ٢٠٠٩، علما بأن تلك الاستثمارات كانت قد انتعشت منذ عام ٢٠٠٦، لتبلغ نحو ١,٦ مليار دولار سنويا في المتوسط حتى عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت لا تزيد على ١٦٢ مليون دولار سنويا في الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٥، ونحو ٤٤ مليون دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠١، وفقا للبيانات المدرجة في جدول (١)، والمأخوذة من أعداد مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد).

كما أن الصراع بين المحافظين المسُكين والإصلاحيين والذي انطوى على درجة عالية من الاستبعاد للإصلاحيين من المواقع القيادية في الدولة، يساعد على انتشار الفساد في غيبة الرقابة، خاصة وأن بعض رموز الإصلاحيين وعلى رأسهم رفسنجاني كانوا محلا لاتهامات بالفساد من قبل الرئيس الإيراني الحالي نفسه، دون أن يتبع ذلك أي محاكمة للمتهم إذا كانت اتهامات الفساد صحيحة، ولا للرئيس إذا كان ما قاله مجرد إدعاءات، وهو ما يضفي صفة "العادية" على التورط في عمليات الفساد.

٥ - الأزمة العالمية وتأثيرها على أسعار النفط وميزان الحساب الجاري الإيراني

على صعيد آخر، فإن الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية أدت إلى حدوث تراجع كبير في أسعار النفط من ٩٤,١ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨، إلى نحو ٦٠,١ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩ وما ترتب عليه من انخفاض إيرادات الصادرات النفطية قرابة ٤٠٪، بما أدى إلى تراجع قدرة الدولة الإيرانية على إبقاء معدلات الاستثمار مرتفعة، لكنه أثر مرتبط بحركة أسعار النفط، وبالتالي فإن عودة أسعار النفط للارتفاع في عام ٢٠١٠، من المرجح أن تُمكن الحكومة من رفع معدلات الاستثمار مرة أخرى.

لكن الفائض الكبير في ميزان الحساب الجاري الذي تحقق في ظل الطفرة النفطية والذي ارتفع من ٠,٦٪ من الناتج عام ٢٠٠٤، إلى ٨,٨٪ عام ٢٠٠٥، إلى ٩,٢٪ عام ٢٠٠٦، إلى ١١,٩٪ عام ٢٠٠٧، قد بدأ يتراجع بسرعة حيث بلغ نحو ٧,٢٪ عام ٢٠٠٨، ونحو ٢,٤٪ عام ٢٠٠٩، كما هو واضح من جدول (١). وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيواصل التراجع حتى يبلغ نحو ٠,٣٪ عام ٢٠١٥. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الفائض في ميزان الحساب الجاري حتى في السنوات التي يكون فيها مرتفعاً، يتبع بالأساس حركة أسعار النفط وإيرادات إيران من تصديره، وليس تعبيرا عن اقتصاد متوازن مع العالم الخارجي في تبادل السلع والخدمات المنتجة بالاعتماد على العمل والعلم وتحويل الموارد الطبيعية وليس مجرد استخراجها.

وتشير بيانات البنك الدولي (WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT REPORT 2010, P. 386.)، إلى أن الفائض في الميزان التجاري الإيراني عام ٢٠٠٨، قد بلغ نحو ٥٩,١ مليار دولار، بينما تشير بيانات

صندوق النقد الدولي إلى أن ذلك الفائض كان قد بلغ بنحو ٢٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (IMF, DIRECTION OF TRADE STATISTICS YEARBOOK 2008, P. 266). وهذا يعني أن واردات الخدمات الإيرانية وواردات الأسلحة هي المسئولة عن التراجع الكبير في فائض ميزان الحساب الجاري الإيراني في العام ٢٠٠٨، رغم تعاظم فائض الميزان التجاري في ذلك العام.

وربما تكون القيمة المتدنية للصادرات الإيرانية العالية التقنية والتي بلغت نحو ٣٧٥ مليون دولار تشكل نحو ٠,٣٪ من إجمالي الصادرات الإيرانية في العام ٢٠٠٨، مقارنة بصادرات عالمية عالية التقنية قيمتها ١٨٥٧ مليار دولار شكلت نحو ١١,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، تشير بوضوح إلى أن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد تقليدي لدولة نامية، ولا يمكن تصنيفه ضمن الاقتصادات الناهضة أو الصناعية الجديدة، وإن كان من غير الممكن أيضا مساواته بالاقتصادات المعتمدة على ريع ثروتها من النفط والغاز مثل البلدان العربية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، حيث يملك الاقتصاد الإيراني درجة أعلى كثيرا من التنوع والحيوية بالمقارنة مع تلك الاقتصادات.

وفي حالة إزالة العقوبات المفروضة على هذا الاقتصاد بما يتيح له توسيع انخراطه في الاقتصاد العالمي على أسس متكافئة، فإنه سيكون له شأن آخر استنادا إلى ما يملكه من قواعد اقتصادية متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وما يملكه من قوة عمل كبيرة ومتنوعة المهارات بلغ تعدادها نحو ٢٧,٨

جدول (١)
معدلات النمو والتضخم وميزان الحساب الجاري وتدفقات الاستثمارات الداخلة والخارجة من إيران

	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)	السعر الاسمي لبرميل النفط من سلة خامات أوبك دولار/برميل	السعر الحقيقي لبرميل النفط من سلة خامات اوبك بأسعار عام ١٩٩٥ دولار/برميل	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لإيران بالمليون دولار	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من إيران بالمليون دولار
المتوسط السنوي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠١	٢,٩٪	٢٣٪	..	..	..	٤٤	٤٠٣
٢٠٠٢	٧,٥٪	١٥,٧٪	٢٤,٣	٢١,٨	٣,١٪	٣٧	١٢٩٩
٢٠٠٣	٧,٢٪	١٥,٦٪	٢٨,٢	٢٤,٩	٠,٦٪	٤٨٢	٣٥٦ -
٢٠٠٤	٥,١٪	١٥,٣٪	٣٦	٣١,٢	٠,٦٪	١٠٠	١٩
٢٠٠٥	٤,٧٪	١٠,٤٪	٥٠,٦	٤٣	٨,٨٪	٣٠	٧٦
٢٠٠٦	٥,٨٪	١١,٩٪	٦١,١	٥٠,٨	٩,٢٪	١٦٢٦	٣٨٦
٢٠٠٧	٧,٨٪	١٨,٤٪	٦٩,١	٥٦,٥	١١,٩٪	١٦٥٨	٣٠٢
٢٠٠٨	٢,٣٪	٢٥,٤٪	٩٤,١	٧٥,٣	٧,٢٪	١٤٩٢	٣٨٠
٢٠٠٩	١,٨٪	١٠,٣٪	٦٠,٩	..	٢,٤٪	..	..
٢٠١٠	٣٪	٨,٥٪	..	..	٢,٣٪	..	..
٢٠١١	٣,٢٪	١٠٪	..	..	١,٧٪	..	..
٢٠١٥	٣,٢٪	١٠٪	..	..	٠,٣٪	..	..

المصدر- لبيانات النمو والتضخم وميزان الحساب الجاري هو: IMF, World Economic Outlook April 2010, p. 160, 166 & p. 175.

- المصدر لبيانات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة هو: United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report, Several Issues.

المصدر- لبيانات أسعار النفط هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو ٢٠٠٩، ص ٣٢٥.

- "أوابك" النشرة الشهرية لمنظمة لأقطار العربية المصدرة للنفط، فبراير ٢٠١٠، ص ٣٥.

- (..) البيانات غير متاحة

مليون عامل عام ٢٠٠٨، وهي قوة عمل نمت بمعدل ٣,٢٪ سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨. وقد شكلت النساء نحو ٣٠,١٪ من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٢٠,١٪ عام ١٩٩٠، بما يعني أن وجود المرأة في سوق العمل يتحسن في هذا البلد المتأرجح بين المحافظين والإصلاحيين في إطار النظام السياسي الإسلامي الطائفي وغير الديموقراطي في إيران.

ولغرض المقارنة فإن النساء شَكلن نحو ٢٣,٩٪ من قوة العمل في مصر عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٢٦,٦٪ منها عام ١٩٩٠. أي أن الوضع في مصر يتدهور فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للمرأة وانخراطها في سوق العمل، على عكس الاتجاه في إيران، إذ يبدو أن تراجع مستوى التحضر والتنوير في مصر بتأثيرات وهابية سعودية بالأساس، وضعف قدرة الاقتصاد المصري على خلق الوظائف للنساء والرجال معاً، تتجاوز في آثارها السلبية على وضع المرأة في سوق العمل في مصر، تأثيرات طبيعة النظام السياسي الإيراني على وضع المرأة في سوق العمل في إيران.

ثالثا: الديون الخارجية لإيران

تأثرت حركة الديون الخارجية لإيران، بالتطورات القوية في أسعار النفط والإيرادات الإيرانية من تصديره التي شكلت العامل الأساسي بل والوحيد في تحقيق البلد لفائض كبير في ميزان الحساب الجاري في بعض السنوات كما هو واضح من جدول (١). وتتسم الديون الخارجية الإيرانية، بارتفاع حصة الديون قصيرة الأجل فيها، وهو ما يفسر التراجع السريع ثم العودة للارتفاع السريع والعكس بصورة تجعل قيمة الديون الخارجية الإيرانية شديدة التذبذب من عام لآخر، تبعا لسداد الديون قصيرة الأجل أو الحصول على قروض جديدة قصيرة الأجل أيضا.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا، أن الديون الخارجية بعملة الدولار الأمريكي قد تراجعت من ٨٨,٦٪ من إجمالي الديون الخارجية الإيرانية إلى ٦٨,٣٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت على نحو قوي منذ عام ٢٠٠٤، لتبلغ في عام ٢٠٠٨ نحو ٣٢,٩٪ من إجمالي الديون الخارجية الإيرانية، على ضوء قرار إيران بالتحول عن الدولار في تسوية الالتزامات الدولية. وبالمقابل ارتفعت حصة الديون الخارجية بعملة اليورو إلى ٥٧٪ من إجمالي الديون الخارجية لإيران عام ٢٠٠٨، مقابل ١٨٪ من تلك الديون لكل العملات الأوروبية التي أُدمجت في اليورو عام ٢٠٠٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، كان قد نادي بالتحول عن الدولار في تسوية الالتزامات الخارجية، والتزم في عام ٢٠٠٢ بهذا التحول في المعاملات الخارجية للعراق وطالب الدول الأخرى وبالذات الدول المصدرة للنفط ومنها إيران بالبدء في هذا التحول عن الدولار، ورفضت إيران في ذلك الحين، التضامن معه في ذلك الإجراء الذي أضاف عاملاً مهما للتوتر بين الولايات المتحدة والعراق، لأن الولايات المتحدة تثرىَ على حساب العالم من خلال وضعية عملتها كعملة احتياط دولية، وبالتالي فإن التحول عن هذه العملة نحو عملات أخرى، سيفقدها آلية رئيسية للإثراء والهيمنة الاقتصادية العالمية.

لكن إيران تبنت ذلك الإجراء الذي اقترحه عدوها الراحل صدام حسين بعد أن تصاعدت وتيرة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة، بشأن البرنامج النووي الإيراني وبشأن ما تفعله إيران في العراق من تخريب مروع للبنية الاجتماعية بالفتن الطائفية بصورة سحبت الحكومة الطائفية التي تتحكم فيها أحزاب شيعية طائفية والتي من المفترض أنها تابعة للاحتلال الاستعماري الأمريكي، إلى التبعية أكثر لإيران لتصبح تلك الحكومة الطائفية وميليشياتها الإجرامية التي تسيطر على الشرطة والجيش عمليا، ورقة ضغط بيد إيران في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الطبيعي في ظل تذبذب قيمة الديون الخارجية الإيرانية صعودا وهبوطا، أن تتذبذب نسبتها من الدخل

القومي الإجمالي، حيث ارتفعت من ٧٫٨٪ من ذلك الدخل عام ١٩٩٠، إلى ٢٣٫٩٪ عام ١٩٩٥، وتراجعت إلى ٧٫٦٪ عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ١٣٫١٪ عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت إلى ١١٫٦٪ عام ٢٠٠٥، وواصلت الانخفاض لتبلغ ٨٫٨٪ عام ٢٠٠٦، ثم انخفضت لأدنى مستوى لها كنسبة من الدخل القومي عام ٢٠٠٧ مسجلة نحو ٧٫٤٪، رغم ارتفاع الديون الخارجية في ذلك العام مقارنة بالعام السابق عليه، لكن معدل ارتفاع قيمة الدخل القومي الإجمالي في ذلك العام كان أعلى كثيرا من معدل ارتفاع الديون فتراجعت نسبة تلك الديون الخارجية من ذلك الدخل.

مجموع الدول النامية خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى أن إيران كانت ضمن مجموعة الدول التي حققت معدلات نمو أقل من المتوسط.

ورغم أن نجاد قد وعد بتحسين أداء الاقتصاد وتوزيع الدخل ومساعدة الفقراء وإعطائهم حقوقهم في الثروات الطبيعية لبلادهم، إلا أنه لجأ إلى تقديم مساعدات مالية مباشرة لمواطني المناطق الريفية التي كان يزورها في صورة هبات نقدية، وهبات عينية من البطاطس، إلا أن هذه الطريقة المتخلفة والمهينة في مساعدة الفقراء لم تغير شيئا من واقع الفقر في إيران، ولم تمكن الفقراء من

جدول (٢)

تطور حجم الديون الخارجية وتوزيعها حسب الأجل وحسب العملة التي تم الاقتراض بها ونسبتها للدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي الديون الخارجية بالمليون دولار	٩٠٢٠	٢١٥٦٥	٧٧١٨	٢٠٩٢٤	٢١٨٦٧	١٩٣١٦	٢١٠٦٩	١٣٩٣٧
الديون الحكومية طويلة الأجل بالمليون دولار	١٧٩٧	١٥١١٦	٤٧١٠	٩٩٨٨	١٠٥٠٩	١١١١٧	١١١٦٩	٨٩٠٢
الديون الحكومية قصيرة الأجل بالمليون دولار	٧٢٢٤	٦٤٤٩	٣٠٠٨	١٠٩٣٦	١١٣٥٨	٨٢٥٩	٩٩٠٠	٥٠٣٥
الديون باليورو كنسبة من إجمالي الديون	٠٠	٠٠	٠٠	%٥٠,٥	%٥٢,٣	%٥٥,٩	%٥٨,٤	%٥٧
الديون بالدولار كنسبة من إجمالي الديون	%٨٨,٦	%٧١,٥	%٦٨,٣	%٣٣,٢	%٣٤,٩	%٣٣,٤	%٣١,١	%٣٢,٩
الديون كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	%٧,٨	%٢٣,٩	%٧,٦	%١٣,١	%١١,٦	%٨,٨	%٧,٤	٠٠
الدخل القومي الإجمالي	١١٥,٩	٩٠,٢	١٠١,٣	١٦٠,٣	١٨٨,٥	٢١٩,٣	٢٨٣	٠٠

المصدر: World Bank, Global Development Finance 2010, 152.

رابعا: السياسات الاقتصادية للمحافظين والحرس عنوان لضعف الكفاءة

تتسم سياسات إدارة الاقتصاد الإيراني التي يمسك بها الرئيس الإيراني ومجموعة المحافظين وقيادات الحرس الثوري، بأنها تفتقد للخبرة وتتسم بضعف الكفاءة والجمود، ولولا حدوث ارتفاعات هائلة لأسعار النفط في عهد نجاد، لا فضل له فيها، لكان وضع الاقتصاد الإيراني سيئا بالفعل. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو ٤٫٢٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى تقديرات عام ٢٠١٠، مقارنة بنحو ٦٫٤٪ سنويا في

كسب عيشهم بكرامة من خلال فرص عمل دائمة وأجور عادلة، وبدا الأمر وكأنه سلوك شخصي لأحد المحسنين الريفيين، وليس سلوك رئيس لدولة حديثة!

كما أن ارتفاع التضخم في عهد نجاد، الناجم أساساً عن سياسات مالية غير كفؤة وعن وجود احتكارات تجارية ترفع الأسعار بلا رادع في ظل ضعف حماية الدولة للمستهلكين، وأيضا عن عدم تطور إنتاج السلع والخدمات بصورة موازية للتطور في الدخول النقدية نتيجة ارتفاع اسعار النفط والغاز... هذا التضخم أوقع أذى حقيقيا بالفقراء والطبقة الوسطى وبالتحديد من يعملون بأجر، حيث يؤدي التضخم السريع عادة إلى تآكل

القدرة الشرائية لمن يعملون بأجر، وزيادة قيمة ملكيات أصحاب حقوق الملكية. وقد بلغ معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)، نحو ١٠,٤٪، ١١,٩٪، ١٨,٤٪، ٢٥,٤٪، ١٠,٣٪ في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بالترتيب. وهذا المستوى المرتفع لمعدل التضخم يؤدي إلى مفاقمة سوء توزيع الدخل في إيران، خاصة وأن السياسات الرئيسية التي يتم من خلالها توزيع الدخل أولياً وإعادة توزيعه، وهي سياسات الأجور والضرائب والتحويلات والدعم، لم تشهد تغييرات مهمة خلال فترة حكم نجاد. وحتى الضريبة التي أراد فرضها بنسبة ٣٪ على القيمة المضافة، فإنه فشل في إقرارها بسبب المعارضة القوية من قبل التجار وإضرابهم الذي أجبر نجاد على تعليق تطبيق تلك الضريبة. كما أن إيران تعتبر من الدول المنخفضة الإنفاق على الدعم والتحويلات، حيث خصصت ٣٧٪ من الإنفاق العام لهذا الغرض، علما بأن الإنفاق العام يشكل نحو ٢٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني عام ٢٠٠٨، بما يعني أن هذا الإنفاق على الدعم والتحويلات يشكل نحو ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو ١٢,١٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٢٧,٥٪ في فرنسا، ونحو ٢٣,٨٪ في ألمانيا، ونحو ٢١,٨٪ في بريطانيا، ونحو ١٣,٦٪ في الولايات المتحدة، ونحو ١٢,٥٪ في تونس، ونحو ٩,٤٪ في تركيا في عام ٢٠٠٨.

كما أن ارتفاع معدل التضخم عن أسعار الفائدة في إيران، جعل الفائدة الحقيقية سلبية وهو ما يوقع ضررا كبيرا بالطبقة الوسطى والعاملين بالخارج وهم المودع الرئيسي في الجهاز المصرفي، لصالح الرأسمالية الكبيرة التي تعد المقترض الرئيسي من البنوك. وفي ظل هذا الوضع فإن الادخار الخاص سيتراجع على الأرجح لتصبح مهمة الادخار ملقاة على عاتق الدولة ومرتبطة بحركة أسعار النفط.

ويحصل أفقر ١٠٪ من مواطني إيران على ٢,٦٪ من الدخل، بينما يحصل أغنى ١٠٪ على ٢٩,٦٪ من الدخل، ويحصل الـ٦٠٪ من المواطنين الأقل دخلا على ٣٢,٩٪ من الدخل وفقا للبيانات الرسمية الإيرانية التي اعتمدها البنك الدولي. كما أن البطالة وهي مسبب رئيسي للفقر تبلغ حسب البيانات الرسمية المشكوك فيها حتى من بعض أضلاع النخبة الإيرانية الحاكمة، شأن غالبية بيانات البطالة في البلدان النامية، نحو ١٠,٥٪ من قوة العمل الإيرانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٨، وهي بطالة متعلمين بالأساس، حيث يشكل خريجي التعليم المتوسط والعالي نحو ٥٤,٣٪ من إجمالي العاطلين، ويشكل خريجي التعليم الابتدائي نحو ٤١,٨٪ من العاطلين، بينما يشكل غير المتعلمين نحو ٣,٩٪ من العاطلين. ويعد ارتفاع معدل البطالة وما يعنيه من ارتفاع معدل الإعالة والفقر في إيران، عاملاً مهما في تزايد انتشار إدمان المخدرات، خاصة في ظل وفرة الوارد منها عبر الحدود من أفغانستان. علما بأن اتساع نطاق إدمان المخدرات يؤدي إلى تزايد انتشار طواهر التفكك الأسري والدعارة التي تشير التقديرات إلى أن عدد النساء اللاتي يحترفنها يتجاوز الـ ٣٠٠ ألف إمرأة، رغم أن المجتمع الإيراني محافظ وأخلاقي بطبيعته، لكن الظروف الاجتماعية ووجود تكييف للدعارة، يساعدان على هذا الانتشار الكبير لها.

وفيما يتعلق بسعر صرف العملة الإيرانية فإنه يتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار في السنوات السبع الأخيرة حيث تراجع بأقل من ٧٪ مقابل الدولار مستفيدا من ربطه بعملات ارتفع سعرها مقابل الدولار في تلك الفترة، وإن كان سيتعرض لتراجع كبير مقابل الدولار في العام الحالي بسبب تراجع اليورو مقابل الدولار بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية اليونانية في العام الحالي. وكان عام ٢٠٠٢ هو عام الاضطراب الكبير في سعر صرف الريال عندما فقد نحو ٧٥,٦٪ من قيمته أمام الدولار في ظل تراجع أسعار النفط وتدني حصيلة إيران من النقد الأجنبي.

ومن البديهي أن زيادة أسعار النفط وما ترتب عليها من فوائض في الميزان التجاري وفي ميزان الحساب

الجاري، قد ساعدت على تعزيز موقف العملة الإيرانية وإكسابها درجة معقولة من الاستقرار مقابل العملات الحرة الرئيسية، علما بأن هذا الاستقرار يعد عاملا مساعدا على كبح ارتفاع أسعار الواردات بما يسهم في كبح معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)، لكن العوامل الأخرى التي تؤثر على هذا المعدل كانت أكثر قوة وتأثيرا في اتجاه الصعود، بما أدى لارتفاع معدل التضخم على النحو المشار إليه آنفا.

خامسا: العقوبات الدولية والأمريكية الجديدة وحدود تهديدها للاقتصاد

شهد النصف الأول من العام ٢٠١٠، ضغوطا أمريكية وأوروبية من أجل فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، وانتهى الأمر بإصدار مجلس الأمن الدولي، قرارا بتشديد العقوبات، وأصدرت الولايات المتحدة قرارا فرديا بتشديد العقوبات وتطبيقها على الشركات التي تتعامل مع إيران، على النحو الذي أشرنا إليه في صدر هذه الدراسة. وبغض النظر عن أن هذه العقوبات غير عادلة بالنسبة لدولة لديها مساعي نووية سلمية أو حتى عسكرية، في ظل غض الطرف الأمريكي والغربي عن امتلاك الكيان الصهيوني العدواني لأسلحة نووية وعدم خضوعه لاتفاقية حظر الانتشار النووي، وفي ظل عدم وجود قواعد عادلة لمعالجة قضية دخول النادي النووي سلميا أو عسكريا بصورة عادلة بين مختلف الدول... بغض النظر عن هذه الأمور، فإن ما يهمنا هنا هو التعرض للآثار المحتملة لهذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني، خاصة وأن الاقتصاد بالنسبة لإيران، كما هو بالنسبة لأي دولة هو أساس القوة الشاملة لها. ولابد من الإشارة بداية إلى أن الاقتصاد الإيراني الذي مكن إيران من تمويل دور إقليمي نشط وبناء ولاءات ومراكز نفوذ خارجية في ذروة الطفرة النفطية بين عام ٢٠٠٣، وعام ٢٠٠٨، لن يكون قادرا على مواصلة هذا الدور إلا إذا ارتفعت أسعار النفط وفائض ميزان الحساب الجاري مجددا، لكن هذه القدرة للاقتصاد الإيراني ستكون متذبذبة ومتأرجحة تبعا لحركة أسعار النفط الذي يشكل نحو ٨٣٪ من قيمة الصادرات الإيرانية.

وإذا انتقلنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإن الحقيقة هي أن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها هذا الاقتصاد لعقوبات أمريكية أو دولية، ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع وبناء نوع من الحصانة أو القدرة على التعايش معها. ومن الضروري التأكيد على أن العقوبات التي لا تتضمن حظرا على الصادرات النفطية الإيرانية، لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للاقتصاد الإيراني، ليبقى هذا الحظر هو وحده القادر على توجيه ضربة هائلة للاقتصاد الإيراني وللاستقرار الاجتماعي في إيران، لدرجة أن إيران يحق لها أن تعتبره إعلان حرب شاملة ضدها إذا حدث. لكن وبقدر عدم قدرة إيران على تحمل أي حظر على صادراتها النفطية، فإن الاقتصاد العالمي لا يحتمل هو الآخر غياب أكثر من ٣ ملايين برميل من الصادرات النفطية الإيرانية، لأن هذا الغياب سيشعل الأسعار بصورة جنونية. ورغم وجود إمكانية لصمود الأسواق لعدة أشهر بالاعتماد على المخزونات التجارية، إلا أن الأمر لو طال عن ذلك سيؤدي إلى ركود عميق في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن أي مجنون لن يغامر بفرض حظر نفطي على إيران، إلا عندما تكتمل إمكانيات تعويض إنتاجها وصادراتها من خلال طاقات إنتاجية احتياطية في الدول صاحبة الاحتياطيات الكبيرة وبالتحديد العراق والسعودية، وإلى ذلك الحين تبدو إيران محصنة ضد الحظر النفطي الذي يشكل الضربة التي لا يمكن لاقتصادها أن يحتملها.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تخضع لعقوبات أمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتم تشديدها في منتصف تسعينياته، وتم فرض عقوبات دولية عليها عام ٢٠٠٦، وتم تشديدها عام ٢٠٠٧، وعام ٢٠٠٨، وليس لدى الولايات المتحدة ما تضيفه على عقوباتها الفردية لإيران سوى تشديد العقوبات على الشركات المتعاملة معها، وهو أمر قد يؤثر سلبيا على خيارات إيران في التعامل مع

الشـركات الدوليـة، لكنهـا سـتجد دائمـا مـن لا يـرتبط بمصالح مهمة مع السوق الأمريكية ويرغب في التعامل الاقتصـادي مـع إيـران، دون أن يقـيم حسـاباً للعقوبـات الأمريكية الجديدة. لكن مثل تلك الشركات سترفع أسعار الخـدمات والسـلع الـتي سـتقدمها لإيـران بصـورة مبـالغ فيها، لأنه لن يكون أمـام إيـران مـن خيـار سـوى التعامل معها، وهو ما سيضر بمصالح الاقتصاد الإيراني بشكل مـؤثر. أمـا العقوبـة المـؤثرة فعليـا وبصـورة قاصـمة للاقتصـاد فتبقـى هـي الحظـر النفطـي الشـامل الـذي لا تحتملـه إيـران، ولا يحتملـه العـالم دون وجـود منـتج كـبير لديـه طاقـة إنتاجيـة احتياطيـة ضـخمة وجـاهزة لتعـويض غيابه.

[٣]

القطاع المالي العالمي..
مركز الأزمة ومحاولات إصلاحه

كـــــان انهيـار بنـك ليمـان بـرادرز في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في منتصـف سـبتمبر ٢٠٠٨ إيذانا بأن أزمة التمويل العقاري التي بدأت في منتصف ٢٠٠٧ قد دخلت منعطفـا جديـدا، توالـت فيـه سلسـلة الانهيارات لبنوك الاستثمار ومؤسسـات الإقراض العقاري وشركات التـأمين، في كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والعديـد مـن الـدول الأوروبيـة، لاسـيما المملكـة المتحـدة، ليتطـور الأمـر إلى أزمـة ماليـة عالميـة، سـرعان مـا انتقلت إلى الاقتصـاد الحقيقـي، ليتحـول إلى انكمـاش سـاعد في تفاقمـه الانخفـاض السـريع في حجـم التجـارة الدوليـة والتخفـيض الكبـير في معـدلات التوظيـف والانهيار الكبير في ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال. .

وعلـى الـرغم ممـا هـو معـروف مـن أن الأزمـات الاقتصـادية هـى سمـة رئيسـية لاقتصـاد السـوق، تـرتبط بعوامـل موضـوعية تـؤدي إلى تـوالي فـترات الـرواج ثـم الأزمة فالركود فالانتعاش ثم العودة إلى الرواج... وهكذا، فيما اصطلح على تسميته بالدورة الاقتصادية، فإن هـذا لا ينفي أن كل أزمة من تلك الأزمات الدورية تختلف عن الأخرى من حيث مدى انتشارها وعمق تأثيرها والأسباب المباشرة التي أنتجتها.

وفي هذا الإطار، فإننا نتصور أن الأزمة المالية العالمية التي احتدمت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ كانت نتاجا مباشرا لثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في طبيعـة السياسـات الاقتصادية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد مـن الـدول الصـناعية المتقدمـة خاصـة منـذ بدايـة العقـد الماضـى، وممارسـات القطـاع المـالي في هـذه الـدول في اسـتجابته لتلـك السياسـات الاقتصـادية، والرهـان علـى مبادئ الحوكمة والرقابة الذاتية كوسيلة أساسية لضـبط أداء المؤسسات المالية.

فتجـدر الإشـارة إلى أن السياسـة الاقتصـادية المتبنـاة في الولايات المتحدة الأمريكية وعديد من الدول الصـناعية المتقدمة خلال العقد الماضي قد تمثلت في النمو المعتمـد علـى الاسـتدانة مـن الخـارج. وهكـذا شـهدت مـوازين العمليات الجارية منذ بداية الألفية الثالثة وحتى نهايـة ٢٠٠٧ (بداية الأزمة) عجزا مستمرا ومتزايدا في كل من الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وانجلـترا وايطاليـا وأسـبانيا والبرتغـال واليونـان واسـتراليا. وبلـغ العجـز التراكمـي لميزان العمليات الجاريـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحدها، خـلال تلك الفترة، أكثر مـن ٣,٧ تريليـون دولار، تمثل اسـتدانة مـن العـالم الخـارجي لسـد فجـوة الادخـار المحلي في الاقتصاد الأمريكي.

هـذا العـالم الخـارجي كـان يتمثـل في مجموعـة الـدول الناميـة الـتي تتمتـع بمعـدلات ادخـار مرتفعـة وفـائض في ميـزان العمليـات الجاريـة، وعلـى رأسـها الصـين ودول الخليج في منطقة الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي بلغت فيه فجوة الادخـار كنسـبة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي ٤,٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٣٪ في انجلـترا في عام ٢٠٠٧، كان فائض الادخار كنسبة من النـاتج المحلـي الإجمالي يصل إلى ٥,٢٪ في الدول النامية ككل، ١١٪ في الصين، و أكثر من ٢٣٪ في منطقة الخليج العربي.

وحيث أن الدائن يسـعى عـادة لتخفيض تكلفـة الـدين، فقـد حرصـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى اعتمـاد سياسـة نقديـة تقـوم علـى إبقـاء أسـعار الفائـدة الحقيقيـة علـى الـدولار منخفضـة. ومـع هيمنـة الـدولار علـى نظـام المـدفوعات الدوليـة وحريـة حركـة رءوس الأمـوال علـى الصعيد الدولي، كان من الطبيعي أن يتبع ذلك انخفـاض أسـعار الفائـدة الحقيقيـة علـى العمـلات الدوليـة الرئيسـية الأخرى أيضـا. ونشير هنـا إلى أن سـعر الفائـدة الحقيقـي لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ظل سـالبا في معظـم

الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ وأقل من ١٪ في أحسن الأحوال، كما أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على اليورو أقل من ١٪ خلال نفس الفترة.

وإلى جانب سياسة النمو المعتمد على الاستدانة، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة اقتصادية تقوم على اعتبار القطاع العقاري القطاع القائد للنمو (كما كان الحال بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات خلال عقد التسعينات). وأعلن الرئيس بوش عن سعي إدارته لتحقيق هدف امتلاك كل أسرة أمريكية لمسكنها. ومصداقا لذلك تم تبني سياسة تقوم على تخفيض أسعار الفائدة على قروض الإسكان، ومنح مزايا ضريبية للمقترضين.

وقد شجعت أسعار الفائدة المنخفضة القطاع العائلي على التوسع الكبير في الانفاق الاستهلاكي الممول بالقروض، وشمل ذلك مجالات الإسكان والسلع الاستهلاكية المعمرة، ولاسيما السيارات، فضلا عن بطاقات الائتمان. وسارعت البنوك من جانبها بالتوسع في الإقراض العقاري وفي كافة أشكال القروض الاستهلاكية للقطاع العائلي، سعيا لزيادة الإيرادات وتحقيق المزيد من الأرباح.

ومع زيادة الطلب على المساكن أخذت أسعارها في الارتفاع. فشهدت الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ ارتفاع أسعار المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠٪ وفي انجلترا وأسبانيا بنسبة ٩٠٪، وأدى ذلك إلى تحول جزء هام من الطلب على قروض الإسكان إلى طلب مضاربي يستهدف تحقيق ربح رأسمالي عند ارتفاع ثمن العقار. كما شكل الارتفاع الكبير في أسعار المساكن حافزا للبنوك على التساهل تدريجيا في شروط الإقراض واستهداف شرائح عملاء لا تتمتع بالجدارة الائتمانية. فالكل يراهن على ارتفاع سعر العقار خلال مدة القرض بما يغطي قيمة الدين والفوائد ويحقق للمدين ربحا رأسماليا.

إلا أن استمرار البنوك في التوسع في الإقراض كان يتطلب التغلب على القيود التي تفرضها الضوابط الرقابية المتعلقة برأس المال (والتي تربط بين رأسمال البنك وبين الحد الأقصى للقروض التي يمكن تقديمها، أخذا في الاعتبار درجة مخاطر هذه القروض) ، كما يتطلب توفير السيولة التي يمكن إتاحتها للإقراض. وللتغلب على هذين القيدين عمدت البنوك إلى ابتكار الآليات المختلفة لحوالة الحق والخطر المتعلق بالقروض المضمونة برهون، ونقلها إلى خارج الميزانية من خلال عمليات التوريق Securitization ، وطرح الأدوات المالية الناتجة عن تلك العمليات لتتداول في أسواق النقد وأسواق المال ويتم الاقتراض بضمانها ثم إعادة التوريق مجددا. وتكفلت تلك الآلية بتوفير الموارد اللازمة للبنوك بتوليد سلسلة مضاعفة من أدوات الدين التي يتم تداولها والاستثمار فيها من جانب الشركات والبنوك وصناديق الاستثمار والصناديق السيادية للدول، بل والبنوك المركزية أيضا.

ومن المؤكد أن النمو الكبير في الإقراض العقاري المقترن بالتساهل التدريجي في شروط الجدارة الائتمانية للعملاء، والممول عن طريق التوسع غير المسبوق في الاستدانة، وتشابك المعاملات بين المؤسسات المالية المختلفة بشأن أدوات الدين المرتبطة بالقروض العقارية، كان يعني تزايد المخاطر التي يتعرض لها كل بنك على حدة وتزايد المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي في مجموعه. وتصاعدت بعض التحذيرات بالفعل من جانب بنك التسويات الدولية (بنك البنوك المركزية في العالم) في عدة تقارير أصدرها خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٦.. ومع ذلك لم يتحرك أحد!

فمن ناحية، كان الاعتقاد السائد هو أن أداء الاقتصاد الأمريكي في أفضل حالاته فالقطاع العائلي ينعم بمستويات معيشة أفضل، والقطاع العقاري ومبيعات السيارات في انتعاش، والقطاع المالي يحقق نموا غير مسبوق وأرباحا متزايدة. ومن ناحية أخرى، فإنه وفقا للفكر الاقتصادي السائد الذي يكرس مبادئ التحرير المالي وقدرة الأسواق على تصحيح نفسها، كان الرهان على قواعد الحوكمة لكي تتكفل بضبط أداء

البنوك في حدود السلامة المصرفية. فقواعد الحوكمة تقوم على إعلاء شأن الرقابة الداخلية من جانب مجالس إدارة البنوك على أداء المديرين التنفيذيين، ورقابة السوق من جانب جمهور المتعاملين ومؤسسات التقييم الائتماني، ويدعم ذلك كله مستويات عالية للشفافية والإفصاح عن مختلف جوانب النشاط المصرفي.

إلا أن الواقع العملي كان مختلفا. فمجالس إدارات البنوك كانت ترحب بالتوسع في الإقراض الممول بالاستدانة طالما أنه يعظم الربحية ويرفع القيمة السوقية لأسهم البنك، وبالتالي يرضى حملة الأسهم والجمعيات العمومية؛ والمديرون التنفيذيون منطلقون في التوسع وابتكار المزيد من الأدوات المالية (بغض النظر عن مدى ما تحمله من خطر للبنك) طالما كانت تحقق أرباحا إضافية يحصلون في مقابلها على مكافآت ضخمة. في مثل هذه الظروف لا تكون المشكلة هى وجود مدير للمخاطر ولجنة عليا للمخاطر في البنك من عدمه، بل تتمثل المشكلة الحقيقية في أن يجد مدير المخاطر أذنا صاغية من مجلس الإدارة إذا كان ذلك يعني المطالبة بالحد من النشاط ووقف تدفق الإيرادات... ووفقا لبنك التسويات الدولية فإن هذا تماما هو ما كان يحدث.

أما فيما يتعلق بالمستثمرين الذين يكتتبون في أدوات الدين المختلفة التي تطرحها المؤسسات المالية. والذين تبشر قواعد الحوكمة بأن مصلحتهم الذاتية ستدفعهم إلى الابتعاد عن الأدوات عالية المخاطر، فقد عجزوا في ظل مستويات الإفصاح المحاسبى المتاحة (والتدليس المحاسبى لإخفاء الخسائر في بعض الحالات) عن التقييم السليم لمخاطر تلك الأدوات... ولكن هذا كله لم يكن مدعاة للخوف؛ فالتصور السائد هو أن القطاع المالي قد بلغ درجة عالية من الرقى، وأن الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية تؤمن الإدارة الجيدة للمخاطر. وفي كل الأحوال هناك درجات التقييم للجدارة الائتمانية التي تصدرها مؤسسات التقييم الائتماني Credit Rating Agencies بخصوص كل من الأدوات المالية والمؤسسات المالية نفسها.

والواقع أن تدفق الأدوات المالية المبتكرة خلال العقد الماضي قد ساعد على تزايد الاعتماد على مؤسسات التقييم من جانب المستثمرين. وكلما زاد تعدد وتعقد هذه الأدوات كلما كان ذلك يعني مزيدا من الصعوبة في استيعاب وفهم ما يقترن بها من مخاطر، ولكن أيضا مزيدا من الأرباح لمؤسسات التقييم. وأخذا في الاعتبار أن من يتحمل تكلفة التقييم هو في واقع الأمر الطرف صاحب المصلحة، أى المؤسسة المصدرة للورقة المالية، فقد أسفرت تلك الممارسات في النهاية عن إصدار درجات تقييم أعلى من الحقيقة لكثير من الأدوات المالية، مما أدى إلى رفع درجة المخاطرة للقطاع المالي ككل. وكان التعبير المهذب الذي استخدمه بنك التسويات الدولية لوصف ما تم من تضليل وفساد في هذا الصدد هو أن تقاضى تكلفة التقييم من المؤسسة المقترضة " قد أدى إلى خلق حوافز مشوهة Distort Incentives لمؤسسات التقييم".

وفي النهاية كان لابد وأن تنكسر سلسلة الاستدانة المتصاعدة في الاقتصاد عند أضعف حلقاتها. فمع عودة أسعار الفائدة للارتفاع لمواجهة الضغوط التضخمية من ناحية، وتوقف الارتفاع في أسعار العقارات من ناحية أخرى، عجزت شريحة المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة عن السداد وبدأت أزمة الديون العقارية في عام ٢٠٠٧ فيما عرف بأزمة ال Sub-Prime . ومع توالى استيلاء البنوك وشركات التمويل العقاري على العقارات التي عجز ملاكها عن السداد وطرحها للبيع، أخذت أسعار العقارات في التراجع، وأدى هذا إلى تعثر شريحة جديدة من المقترضين، وجدت أن عليها أن تسدد للبنوك وشركات التمويل العقاري الفرق بين قيمة العقار الضامن وقيمة القرض، لتتوالى سلسلة الانخفاض في أسعار العقارات وتعثر شرائح جديدة من العملاء، وتراكم الخسائر في المؤسسات المالية والانخفاض في القيمة السوقية لأسهم رأسمالها في سوق الأوراق المالية. واستمرت الأزمة في التصاعد ليتفجر الموقف في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ في شكل سلسلة من الانهيارات لبنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض العقاري وشركات

التأمين، وانهيار حاد لأسعار العقارات وأسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية، وطاقات فائضة في صناعة السيارات.

شب الحريق في ثنايا القطاع المالي العالمي، وأصبح من المتعين محاصرة النيران وإطفاؤها، ثم التحول إلى ترميم وإصلاح البناء... وهذا هو الموضوع الذي تنصب عليه هذه الدراسة.

وسوف تتناول هذه الورقة الإجراءات الفورية التي تم اتخاذها في دول العالم المختلفة لإنقاذ القطاع المالي، وتقييم أثر هذه الإجراءات على تعافي القطاع المالي وفقا لما أسفرت عنه مؤشرات أدائه خلال عام ٢٠٠٩، ثم عرض وتحليل المعالم الرئيسية لبرامج الإصلاح المالي على الصعيد العالمي وفرص نجاحه.

أولا: الإجراءات الفورية للإنقاذ:

كانت المهمة العاجلة لمواجهة الأزمة تتركز في أمرين: إنقاذ المؤسسات المالية الكبرى التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى حدوث أزمة على مستوى النظام المالي ككل (أزمة نظامية) Systemic Crises، والعمل على تأمين السيولة المالية اللازمة لأداء الاقتصاد ومقاومة الكساد. وتصدى لأداء تلك المهمة كل من البنوك المركزية والحكومات.

١- إجراءات الإنقاذ من جانب البنوك المركزية:

ركزت البنوك المركزية بالدرجة الأولى على تزويد البنوك بالسيولة اللازمة. ففي ظل مناخ عدم الثقة ارتفعت تكلفة الإقراض فيما بين البنوك Interbank Lending وعجزت عن تجديد آجال الأدوات المالية التي سبق أن أصدرتها. لذا عمدت البنوك المركزية إلى تقديم القروض للبنوك وتسهيل شروطها، وتوسيع نطاق الضمانات التي يمكن قبولها كضمان لتلك القروض، وإطالة آجال التسهيلات الممنوحة، فضلا عن تقديم خطوط مبادلة عملة Currency Swaps للبنوك المركزية في الدول الأخرى لتوفير السيولة اللازمة بالعملة الأجنبية.

ونظرا لهيمنة الدولار على نظام المدفوعات الدولية من جهة، ووقوع البنوك الأمريكية في قلب الأزمة من جهة أخرى، كان الاحتياطي الفيدرالي هو أكبر المشاركين في تقديم خطوط مبادلة عملة مع البنوك المركزية في الخارج لتوفير السيولة الدولارية للبنوك في أوروبا واليابان وكندا واستراليا وأمريكا الجنوبية وسنغافورة.

ومن ناحية أخرى، حاولت البنوك المركزية توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، وحفز أسواق النقد وأسواق المال على العودة إلى منح التمويل للوحدات الاقتصادية والحد من الارتفاع في تكلفتها. وتنوعت الآليات التي اتبعتها البنوك المركزية في هذا الشأن لتشمل الشراء والإقراض بضمان الأوراق التجارية، والأوراق المالية المضمونة بأصول، وسندات الشركات، فضلا عن شراء الأوراق المالية الصادرة عن شركات القطاع العام وأحيانا شركات القطاع الخاص. وكان من أكثر البنوك المركزية نشاطا في هذه المجالات كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك انجلترا وبنك اليابان. و يمكن تفسير ذلك بالأهمية الكبيرة لأسواق الأوراق المالية والتجارية في تلك الدول كمصدر للتمويل، مقارنة بمنطقة اليورو التي تمثل فيها البنوك المصدر الأساسي لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

وعلى الرغم أنه قد يكون من المستغرب قيام البنوك المركزية بتقديم التمويل مباشرة "للعملاء" خارج الجهاز المصرفي، إلا أن التشريعات المحلية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسمح باتخاذ مثل هذه الإجراءات. ونشير على سبيل المثال إلى أن قانون الاحتياطي الفيدرالي (الفصل ١٣ مادة ٣) ينص على "السماح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في غير الحالات العادية أن يخول بنوك الاحتياطي الفيدرالية منح قروض للأفراد وشركات الأشخاص والشركات المساهمة التي لا تستطيع الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المصرفية".

واستنادا إلى هذا التشريع قدم الاحتياطي الفيدرالي للشركات والمشروعات الصغيرة والقطاع العائلي عددا

من خطوط التمويل قصير وطويل الأجل لعل من أهمها تسهيل القروض طويلة الأجل المضمونة بأصول Term Asset-Backed Securities Loan Facility الذي طرح في نوفمبر ٢٠٠٨. وتضمّن التسهيل تقديم الاحتياطي الفيدرالي ٢٠٠ مليار دولار، ومشاركة الخزانة العامة بمبلغ ٢٠ مليار دولار، لمنح قروض بضمان الأوراق المالية الصادرة على قوة قروض القطاع العائلي والمشروعات الصغيرة. وقد تم تدريجيا توسيع نطاق الأوراق التي يمكن الاقتراض بضمانها لتشمل الأوراق المالية الصادرة على قوة قروض السيارات وبطاقات الائتمان وقروض الطلبة والقروض المضمونة للمشروعات الصغيرة فضلا عن بعض أشكال التأجير التمويلي.

٢- إجراءات الإنقاذ من جانب الحكومات:

ركزت حزمة الإجراءات الحكومية لانقاذ النظام المالي على محورين رئيسيين: مواجهة الذعر المالي، وتوفير المساندة للمؤسسات المالية الكبرى التي يهدد انهيارها بحدوث أزمة نظامية Systemic Crisis.

وكانت الخطوة الأولى والأساسية التي لجأت إليها معظم الحكومات لمواجهة الذعر المالى، والحد من تكالب المودعين على سحب الأرصدة من البنوك، هى الإعلان عن الالتزام بضمان ودائع القطاع العائلي والودائع التجارية أو رفع سقوف الضمانات القائمة بالفعل في هذا الشأن.

واستكمالا لتهدئة الأسواق ومواجهة المضاربات على مزيد من الهبوط وانخفاض الأسعار في سوق الأوراق المالية، قامت معظم الحكومات بفرض قيود على عمليات البيع على المكشوف. وقد تم ذلك على سبيل المثال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانجلترا وفرنسا وايطاليا وهولندا والدنمارك واليابان واستراليا.

أما على محور مساندة ودعم المؤسسات المالية فيلاحظ أنه إذا كانت البنوك المركزية قد حرصت في مرحلة مبكرة من الأزمة على توفير السيولة والتمويل قصير الأجل للبنوك، فإن استدامة الاستقرار المالي كانت تتطلب تأمين مصادر تمويل أطول أجلا وأكثر استدامة للمؤسسات المالية التي يهدد انهيارها بحدوث أزمة للنظام المالي ككل. وقد تكفلت الحكومات بأداء هذا الدور من خلال مجموعة من الإجراءات لعل من أهمها ضمان السندات التي تصدرها المؤسسات المالية وضخ زيادات في رءوس أموالها أو شراء حصص في أصولها، فضلا عن التأميم والسيطرة الحكومية على كامل أو معظم رأس المال كحل أخير.

ونود فيما يتعلق بتلك الحزمة من الإجراءات الحكومية لفت الانتباه إلى الملاحظات التالية:

١- أن ضخ رءوس الأموال الحكومية في المؤسسات المالية المتعثرة كان يتم مقابل الحصول على حصة في حقوق الملكية، ممثلة في معظم الحالات بأسهم ممتازة، وهى أسهم تتميز بأولوية على الأسهم العادية عند توزيع الكوبون تضمن لها الحصول على عائد بنسبة محددة، كما أن لها الأولوية على الأسهم العادية في حالة الإفلاس، ولكنها لا تتمتع بحق التصويت.

وعلى الرغم أن حصول الحكومة على نصيبها في حقوق الملكية في شكل أسهم ممتازة كان يعني الحد من مخاطر تعرض أموال دافعى الضرائب للخسارة، إلا أنه كان يعني في نفس الوقت إضعاف قدرة الحكومات على التأثير في إدارة المؤسسة المالية المعنية، نظرا لعدم تمتع الأسهم الممتازة بحق التصويت.

وقد حاولت الحكومات فرض شروط أو قيود على نشاط البنوك التي تم زيادة رءوس أموالها بأموال حكومية: ففي فرنسا على سبيل المثال تم اشتراط قيام تلك البنوك بمنح قروض جديدة على الصعيد المحلي وتقديم تقارير عنها. وفي الولايات المتحدة وألمانيا اقترن ضخ رءوس الأموال الحكومية بالإشارة إلى وضع قيود على صرف عائد الأسهم العادية، وفي انجلترا تم النص صراحة على حظر توزيع عائد على الأسهم العادية طالما ظلت الأسهم الممتازة قائمة (أى طالما ظلت المساهمة الحكومية في رأس المال قائمة).

كما تضمّن العديد من حزم الإنقاذ الحكومية وضع قيود عامة على المكافآت الضخمة للمديرين التنفيذيين للبنوك. إلا أن الحكومات عجزت عن تفعيل تلك القيود،

سواء لافتقار الحكومة إلى حق التصويت و انعدام المساندة من جانب مجالس إدارات البنوك، أو لعدم وجود الأساس القانوني لوقف صرف تلك المكافآت.

٢- أن الموقف الحكومي حيال الديون المتعثرة قد اتجه بالدرجة الأولى إلى التأمين على المؤسسات المالية الكبيرة ضد الخسائر المحتملة. فقد قامت حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وهولندا بعقد اتفاقات مع بعض المجموعات المصرفية الضخمة (مثل مجموعة سيتي بنك وبنك أوف أمريكا ولويدز وING) تتحمل الحكومة بمقتضاه ٨٠٪- ٩٠٪ من الخسائر المحتملة لمحفظة أصول محددة، بعد شريحة أولى من الخسائر يتحملها البنك، وفي مقابل ذلك يدفع البنك للحكومة عمولة تأمين Insurance Premium تتحدد وفقا لمخاطر المحفظة.

على صعيد آخر حاولت الحكومة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تقديم مبادرات لدعوة المستثمرين من القطاع الخاص لشراء الديون المتعثرة بتمويل حكومي ميسر. إلا أن هذه المحاولات لم تلق نجاحا كبيرا.

٣- أن الحكومات قد لجأت في بعض الحالات إلى الاستحواذ على كامل أو غالبية أسهم المؤسسة المالية المتعثرة (أو التأميم) كحل أخير للحيلولة دون حدوث أزمة نظامية Systemic Crisis. ولعل من أبرز الأمثلة في هذا المجال قيام الحكومة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٨ بوضع مؤسستي Fannie Mae و Freddie Mac (أكبر مؤسستين للإقراض العقارى) تحت التحفظ Conservatorship وكذا قيامها في نوفمبر ٢٠٠٨ بشراء نحو ٨٠٪ من الأسهم العادية ذات حق التصويت في مجموعة AIG للتأمين، و قيام حكومة المملكة المتحدة باستصدار حكم قضائي للسيطرة على بنك Bradford & Bingly للإقراض العقارى، وهو الأمر الذي تم اتباعه أيضا في بلجيكا للسيطرة على بنك Fortis المملوك لرءوس أموال بلجيكية هولندية.

ثانيا : أداء القطاع المالي بعد حزم الإنقاذ :

يشير العرض السابق إلى تعدد وضخامة إجراءات التدخل التي قامت بها البنوك المركزية والحكومات لمساندة المؤسسات المالية. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي بلغ اجمالي قيمة حزم الدعم المباشر المقدم للمؤسسات المالية العالمية ما يعادل ٢,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجموعة العشرين، مضافا إليها ضمانات والتزامات عرضية (التزامات يمكن التعرض لتحملها في ظروف معينه) بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجموعة. أخذا في الاعتبار أن مجموعة العشرين تشكل فيما بينها نحو ٩٠٪ من الناتج المحلي العالمي.

ويشير أداء القطاع المالي العالمي خلال عام ٢٠٠٩ إلى أن حزم الإنقاذ الهائلة التي وفرتها البنوك المركزية والحكومات قد نجحت حتى الآن في الحفاظ على تماسك القطاع المالي والحيلولة دون انهيار المؤسسات المؤثرة نظاميا. ومع ذلك ففي تصورنا أن القطاع المالي العالمي لا يزال أبعد ما يكون عن التعافي.

فمعظم الأنظمة المصرفية تعانى من فجوة كبيرة في المخصصات اللازمة لتغطية خسائر محفظة الديون والأوراق المالية، على النحو الذي يهدد بتآكل رءوس أموال البنوك. ويبرز هذا على وجه التحديد في النظام المصرفي الأمريكي والأنظمة المصرفية الأوروبية. فنشير على سبيل المثال إلى أن معدل تغطية المخصصات لخسائر الديون لا يتجاوز ٥٨.١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و٥٩,١٪ في كندا وأقل من ٥٠٪ في كل من إيطاليا وألمانيا ، بل ولا يتعدى ٣٠,١٪ في انجلترا (انظر جدول رقم ٢).

وللتدليل على ضخامة المخصصات المطلوبة نشير إلى أنه، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ الانخفاض في قيمة محفظة القروض والأوراق المالية للقطاع المصرفي العالمي فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ نحو ٥,١ تريلون دولار، كما يتوقع أن يصل اجمالي الانخفاض في نهاية

٢٠١٠ إلى نحو ٢،٣ تريليون دولار، تختص البنوك الأمريكية وحدها بنحو ٣٩٪ منه (٨٨٥ مليارا) والبنوك البريطانية بنسبة ٢٠٪ (٤٥٥ مليارا). على النحو الموضح في الجدول رقم (١).

جدول (١)
تقديرات الانخفاض في قيمة محفظة القروض والأوراق المالية ٢٠٠٧ – ٢٠١٠

مليار دولار

البيان	اجمالي المحفظة	الانخفاض في قيمة المحفظة	النصيب النسبى
البنوك الأمريكية	١٢٥٦١	٨٨٥	٣٨,٩
البنوك البريطانية	٨٣٦٩	٤٥٥	٢٠,٠
بنوك منطقة اليورو	٢٢٩٠١	٦٦٥	٢٩,٢
بنوك دول أوروبية متقدمة أخرى (١)	٣٩٧٠	١٥٦	٦,٨
البنوك الآسيوية (٢)	٧٨٧٩	١١٥	٥,١
الإجمالي	٥٥٦٨٠	٢٢٧٦	١٠٠

المصدر: IMF, Global financial Stability Report, April 2010, p. 13

١- تشمل الدانمرك والنرويج وأيسلندا والسويد وسويسرا

٢- تشمل اليابان وهونج كونج وسنغافورة ونيوزيلندا واستراليا

ولما كانت البنوك تعتمد عادة على الأرباح المحتجزة لتدعيم رءوس أموالها، فإن التدهور في قيمة محفظة القروض والأوراق المالية، وما يتطلبه ذلك من تجنيب جزء من الإيرادات لتكوين المخصصات اللازمة، يجعل من الصعب تحقيق صافي أرباح يمكن احتجازها لتدعيم رأس المال. وقد اتسمت مؤشرات الربحية بالتواضع الشديد بالفعل في عدد من الأنظمة المصرفية العالمية في عام ٢٠٠٩ (انظر جدول رقم ٣). فعلى سبيل المثال لم يتجاوز معدل العائد على حقوق المساهمين في الجهاز المصرفي الأمريكي نحو ٠،٩٪، و بلغ معدل الخسائر على حقوق المساهمين في انجلترا نحو ٢٠٪. كما لم يطرأ تحسن ملموس على موقف البنوك الألمانية التي سجلت معدلا للخسائر على حقوق المساهمين بنسبة ٧،٧٪ في عام ٢٠٠٨.

أما فيما يتعلق بقدرة القطاع المالي على توفير التمويل اللازم لقطاع الأعمال بشروط ملائمة، فيشير أداء الأنظمة المصرفية العالمية بوجه عام إلى تشديد شروط الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ممثلة في هامش أعلى لأسعار الفائدة، وآجال أقصر للقروض، وضمانات أكبر، وضوابط على أداء المقترض Covenants يتعين الالتزام بها طوال مدة القرض. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ارتفع متوسط سعر الفائدة على قروض قطاع الأعمال (أقل من مليون دولار) بنحو ٤٣ نقطة أساسية فيما بين فبراير ٢٠٠٩ و فبراير ٢٠١٠، كما تراجع متوسط أجل القرض من ٥٠٧ يوما إلى ٣٧٢ يوما، وارتفعت نسبة القروض بضمان إلى اجمالي القروض من ٣٤،٨٪ إلى ٤٤،٤٪ فيما بين تاريخي المقارنة. وفي منطقة اليورو تراجعت القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص خلال عام ٢٠٠٩ بنحو ٢،٢٪.

وكان وقع التشدد في شروط منح الائتمان أكثر حدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المشروعات الكبيرة القادرة على طرح سندات في سوق الأوراق المالية فكانت فرصتها أفضل للحصول على احتياجاتها التمويلية بشروط جيدة. ففي منطقة اليورو، على سبيل المثال، تراجع سعر الفائدة على سندات الشركات لمدة ٧– ١٠ سنوات ذات التصنيف الائتماني BBB من ١٠٪ إلى ٦٪ خلال عام ٢٠٠٩، وتقلص الهامش بين سعر الفائدة على تلك السندات من جهة والسندات الحكومية من جهة أخرى من ٦،٧ نقطة مئوية في بداية الفترة إلى ٢،٣٥ نقطة مئوية فقط في إبريل ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى تواجه الأنظمة المصرفية العالمية تحديا كبيرا لتسديد التزامات ضخمة (تم تراكمها خلال فترة التوسع الكبير في النشاط بالاعتماد على الاستدانة) و بدأت تحل آجال سدادها. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومنطقة اليورو مطالبة بتسديد التزامات بنحو ١،٨ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٠، وأن اجمالي الالتزامات المطلوب سدادها خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢ تبلغ نحو ٥ تريليون دولار. وبذلك ستضطر البنوك للدخول في منافسة مع الحكومات (التي تتوسع بدورها في طرح الأذون

والسندات) على إصدار أدوات دين طويلة الأجل لتدبير الموارد اللازمة لسداد تلك الالتزامات، والدخول في منافسة أشد بين البنوك وبعضها البعض على أموال المودعين. والنتيجة المتوقعة في كل الأحوال هي ارتفاع تكلفة الأموال.

والسؤال المطروح الآن هل سيتمكن النظام المصرفي الدولي، في ظل تلك الظروف، من مقابلة الطلب على القروض من جانب قطاع الأعمال المتجه للتعافي، و الطلب المرتفع على الائتمان من جانب الحكومات، بشروط ملائمة؟

في تصورنا أن الإجابة هي بالنفي! ونبادر إلى القول بأن قدرة البنوك على الإقراض تتحدد بقيدين رئيسيين: رأسمال البنك، والسيولة. فالقواعد المعمول بها في المجال المصرفي تقوم على الربط بين رأسمال البنك وبين الحد الأقصى للقروض التي يمكن تقديمها، أخذا في الاعتبار درجة مخاطرة هذه القروض. ويمثل رأس المال أحد القيود الرئيسية على التوسع في الائتمان وقت الأزمة حيث يتزايد الوزن الترجيحي لمخاطر القروض ويتراجع بالتالي معدل كفاية رأس المال. أما القيد الثاني فهو السيولة، أو بمعنى آخر مدى قدرة البنوك على إيجاد مصادر أموال يمكن إتاحتها للإقراض. فعندما لا تتمكن البنوك من توفير التمويل لنشاطها لا يكون أمامها إلا تخفيض حجم ما تمنحه من قروض جديدة. ولاشك أن الوضع الحالي للبنوك العالمية يؤكد أنها تواجه مشكلة فيما يتعلق بمدى كفاية رءوس أموالها، وتحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير السيولة.

والواقع أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى فجوة منتظرة بين الطلب على القروض، والطاقة الإقراضية للبنوك في عام ٢٠١٠ تصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، وإلى ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في بريطانيا. وفي تصورنا أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الائتمان للإصدارات السيادية وارتفاع التكلفة مع تشديد الشروط لقروض قطاع الأعمال، وإلى مزيد من الصعوبات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على احتياجاتها التمويلية.

باختصار شديد، لقد نجحت حزم الإنقاذ في إسعاف الجهاز المصرفي المريض إلا أن إبقاءه سليما معافي له بكل تأكيد متطلبات أخرى أطول أمدا..!

ثالثا : البرنامج متوسط الأجل لإصلاح القطاع المالي العالمي:

تعالت الأصوات فور اندلاع الأزمة المالية العالمية للمطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي، ومراجعة الفكرة السائدة بتكريس التحرير المالي وبأن "الأسواق تصحح نفسها". وشملت تلك الأصوات القادة السياسيين للدول الصناعية المتقدمة (وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي ساركوزى) والمجتمع المدني (أمريكيون من أجل الإصلاح المالي) والبنوك المركزية فضلا عن الانتقاد المتجدد على المستوى الأكاديمي لأفكار مدرسة شيكاغو. ثم اتخذت تلك المراجعة بعدا جديدا بتبنيها صراحة من جانب كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية.

ومع الوعي بأن خلق نظام مالي محصن ضد الأزمات هو أمر مستحيل فإن محاولات الإصلاح تسعى إلى الاعتماد على الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة لتخفيض احتمالات حدوث أزمة عالمية مماثلة، وتخفيض خسائرها فيما لو حدثت.

وحيث أن الأزمة الأخيرة قد تجاوزت حدود الدول القومية فقد كان من الطبيعي أن يتم وضع برنامج الإصلاح المالي وتحديد أولوياته على أساس عابر للقوميات. وتم هذا على وجه التحديد من جانب مجموعة العشرين التي حددت الإطار العام لإصلاح القطاع المالي العالمي في شكل برنامج متوسط الأجل يتم تنفيذه من جانب الدول الأعضاء وفقا لجدول زمني يمتد حتى نهاية ٢٠١٢. وقد تم الإعلان عن هذا البرنامج في شكله

النهائى في قمة بيتسبرج في سبتمبر ٢٠٠٩، وتكليف مجموعة من المؤسسات الدولية بإعداد المقررات والإجراءات التفصيلية لكل بند من بنود البرنامج، ليتم تبنيها والالتزام بتطبيقها من جانب الدول الأعضاء.

وقد تعرضت بنود البرنامج للمشكلات ونقاط الضعف الرئيسية التي تسببت في اندلاع الأزمة المالية العالمية، على مستوى كل من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية. وتمثلت تلك البنود فيما يلي:

- تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك وتخفيض الاعتماد على الأموال المقترضة. وتم تكليف لجنة بازل للإشراف المصرفي بإعداد القواعد والمعايير المطلوبة في هذا الشأن لكى تلتزم الدول الأعضاء بتبنيها مع بداية عام ٢٠١١، على أن يتم التنفيذ مع نهاية ٢٠١٢. كما يتولى صندوق النقد الدولي بلورة تصور لإيجاد وسيلة مستقرة ودائمة، تمولها البنوك، لتكوين احتياطى من الموارد التي يمكن اللجوء إليها عند حدوث أزمة، لمساندة المؤسسات المالية والحيلولة دون انهيارها. ويتم الانتهاء من إعداد هذا التصور في يونيو ٢٠١٠.
- إصلاح الممارسات الخاصة بمكافآت العاملين بالبنوك وفقا للمبادئ التي سبق أن أعدها مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board في هذا الشأن والتي تنص على ربط المكافأة بمستوى المخاطرة الإضافية التي تتحملها المؤسسة.
- سد الفجوات الرقابية على الأدوات والأسواق والمؤسسات المالية، وذلك بتطوير نظام للمقاصة المركزية والمتاجرة في البورصات لكل العقود المعيارية للمشتقات التي يتم تداولها حاليا خارج المقصورة، والرقابة المنسقة على صناديق التحوط Hedge Funds ومؤسسات التقييم الائتمانى. وقد تم تكليف المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية International Organization of the Securities Control Organizations (IOSCO) بإعداد المقررات التفصيلية في هذا الشأن، على أن يتم تطبيق تلك الإصلاحات بنهاية ٢٠١٢ على الأكثر.
- مواجهة عدوى انتقال الأزمات المالية عبر الحدود من خلال المؤسسات المالية الضخمة. وقد تم تكليف مجلس الاستقرار المالي بالانتهاء قبل أكتوبر ٢٠١٠ من إعداد المعايير والضوابط الرقابية التي يتعين تطبيقها على المؤسسات المالية الضخمة والتي يمكن أن يؤدي تعثرها إلى حدوث أزمة نظامية وانتقال عدواها عبر الحدود.
- تطوير نظام عالي موحد عالي المستوى للمعايير المحاسبية الدولية، يكفل تبسيط المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية، وتحسين الاعتراف المحاسبي بمخصصات خسائر الديون، وتحسين معايير الإفصاح المحاسبي للعمليات خارج الميزانية. وقد تم تكليف المجلس الدولي للمعايير المحاسبية International Accounting Standards Board (IASB) بالانتهاء من تلك المعايير في صورتها النهائية قبل يونيو ٢٠١١.
- اتخاذ إجراءات مضادة في مواجهة الدول التي تمثل ملاذا للتهرب من الضرائب، والدول التي لا تلتزم بنوكها بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات والشفافية، والدول التي تعد تشريعاتها المحلية غير متعاونة مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم تكليف هيئة التدخل المالي Financial Action Task Force (FATF) بالمساعدة في اكتشاف وإحباط تحصيل الأموال الناتجة من الفساد، من خلال منح الأولوية للعمل على تقوية معايير الإفصاح و تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي من ملكية الأوراق المالية، وتقييم أداء الدول المختلفة في هذا الشأن، وإعداد قائمة بالدول التي تهدد تشريعاتها الداخلية بمخاطر للنظام المالي العالمي، وذلك قبل نهاية فبراير ٢٠١٠.

* يتولى صندوق النقد والبنك الدوليان مراجعة مدى التزام الدول الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي (٢٤ دولة) بالمعايير الرقابية الدولية، من خلال برامج التقييم المالي Financial Sector Assessment Programs (FSAP) التي يشترك الصندوق والبنك في إجرائها.

* يتولى مجلس الاستقرار المالي إعداد تقارير متابعة دورية للعرض على مجموعة العشرين بما تم إنجازه من برنامج الإصلاح، على مستوى المعايير والمقررات الدولية وعلى مستوى الدول المختلفة.

رابعا: برنامج الإصلاح المالي على صعيد التنفيذ:

تعهد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية للدول الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي بتطبيق المعايير والضوابط الرقابية العالمية المتعلقة بالقطاع المالي بالكامل، والخضوع للتقييم الدوري المشترك من جانب صندوق النقد والبنك الدوليين ضمن برنامج FSAP كل ٥ سنوات ونشر نتائج التقييمات. كما تعهدوا بالخضوع لتقارير المراجعة التي يجريها مجلس الاستقرار المالي. ولعله من الجدير بالذكر أنه لأول مرة منذ بدء برنامج FSAP (في عام ١٩٩٩) سيتم خضوع الولايات المتحدة الأمريكية للتقييم من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى كل من الصين واندونيسيا، وذلك خلال عام ٢٠١٠.

ويشير تقرير المتابعة الأخير الذي قدمه مجلس الاستقرار المالي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، على هامش اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين في إبريل ٢٠١٠، إلى تحقيق خطوات كبيرة من جانب المؤسسات الدولية المعنية فيما يتعلق بترجمة برنامج الإصلاح إلى معايير ومقررات وتوصيات وأدلة إرشادية لكيفية التطبيق الفعلي، وفقا للجدول الزمني المقرر، كما يوضح أن هناك خطوات متفاوتة تم اتخاذها من جانب الدول المختلفة لوضع تلك المعايير والمقررات موضع التنفيذ. وذلك على النحو التالي:

١- فيما يتعلق بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك كما ونوعا:

قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي في يوليو ٢٠٠٩ باعتماد مجموعة من التعديلات على "اتفاقية بازل ٢" بشأن معدلات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك، وتضمنت التعديلات رفع رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر عمليات التوريق، وتدعيم الرقابة على العمليات خارج الميزانية وأنشطة المتاجرة.

ويقوم الاتحاد الأوروبي حاليا باتخاذ اللازم نحو اعتماد تطبيق هذه التعديلات، ويتوقع انتقالها إلى مستوى الضوابط والتشريعات الداخلية على مستوى دول الاتحاد قبل نهاية ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، قدم صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠١٠ تصورا أوليا لمجموعة من البدائل بشأن ضريبة جديدة تفرض على البنوك لتكوين احتياطي من الموارد، التي يمكن اللجوء إليها عند حدوث أزمة، لمساندة المؤسسات المالية والحيلولة دون انهيارها. وتعهد الصندوق بتقديم رؤيته النهائية في هذا الشأن في اجتماع مجموعة العشرين في يونيو ٢٠١٠.

٢ - فيما يتعلق بإصلاح الممارسات الخاصة بمكافآت المسئولين التنفيذيين بالمؤسسات المالية:

قام مجلس الاستقرار المالي في ابريل ٢٠٠٩ بإصدار "مبادئ الممارسات السليمة للمكافآت" التي يتعين على البنوك الالتزام بها عند تحديد مكافآت المديرين التنفيذيين وتم اعتمادها من جانب مجموعة العشرين في قمة بيتسبرج في سبتمبر ٢٠٠٩. كما قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بإعداد دليل إرشادي لمساعدة السلطات الرقابية في الدول المختلفة على التفتيش على البنوك للتأكد من التزامها بتطبيق تلك المبادئ.

وتنطلق تلك المبادئ من أن ممارسات المؤسسات المالية الكبيرة بشأن مكافآت الإدارة التنفيذية كانت أحد العوامل التي أسهمت في حدوث الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٧. فالأرباح المرتفعة قصيرة الأجل تم ترجمتها إلى مكافآت سخية للمديرين، دون اعتبار كاف للمخاطر الأطول أجلا التي حمّلها هؤلاء المديرون للمؤسسة المالية. وقد أسهمت هذه الممارسات في تشجيع المديرين على المبالغة في قبول المخاطر المرتفعة، طمعا في الربح والمكافآت، على نحو هدد النظام المالي العالمي. لذا فإنه يتعين الربط بين المكافأة ومستوى المخاطرة الإضافية التي يحملها النشاط موضوع المكافأة، كما يتعين الربط بين الصرف الفعلي للمكافأة والأفق الزمني لظهور ما يقترن بالنشاط من مخاطر، فلا يتم دفع مكافآت عن أرباح "ينتظر تحققها" في فترة زمنية تالية.

وتؤكد تلك المبادئ على أهمية الإفصاح الشامل والمنتظم من جانب المؤسسات المالية عن ممارساتها الخاصة بالمكافآت، والرقابة الفعالة على تلك الممارسات من جانب السلطات الإشرافية والأطراف ذات المصلحة. وعلى الرغم أن تلك المبادئ تنصب بصفة أساسية على المؤسسات المالية الكبيرة ذات الوزن النسبي المؤثر في القطاع المالي ككل، إلا أن التشريعات المحلية على مستوى الدول المختلفة يمكن أن تمد نطاق تطبيقها ليشمل ما تراه من مؤسسات مصرفية.

وفي نفس السياق قام الاتحاد الدولي لهيئات الرقابة على التأمين IAIS في مارس ٢٠١٠ بنشر النسخة الأولية للمبادئ والمعايير الإرشادية الخاصة بمكافآت المسئولين التنفيذيين في المؤسسات التأمينية، وطرحها للنقاش بين أعضاء الاتحاد.

وقد اتجه عدد كبير من الدول أعضاء مجلس الاستقرار المالي (٢٤ دولة) إلى إصدار ضوابط وتشريعات محلية تنظم الممارسات الخاصة بمكافآت العاملين في البنوك بما يتفق مع المعايير الدولية. ومن الأمثلة في هذا الشأن انجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، سويسرا، استراليا والسعودية. كما قام عدد آخر من الدول بإدراج تلك المعايير ضمن عناصر الرقابة الدورية على المؤسسات المصرفية، دون حاجة لإصدار تشريعات أو ضوابط جديدة. وكان من أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أسبانيا، اليابان، الصين، هونج كونج، كوريا.

وعلى الرغم أن هذه الإجراءات تمثل خطوة إلى الأمام إلا أنه وفقا لمجلس الاستقرار المالي فإن الشقة مازالت بعيدة لتحقيق التطبيق الكامل والفعال للمعايير الدولية بشأن مكافآت المسئولين في المؤسسات المالية، حيث لازالت هناك حاجة في معظم الدول لإصدار الأطر التشريعية اللازمة وتحقيق الرقابة الفعالة على تنفيذها من جانب السلطات الرقابية وحملة الأسهم في الجمعية العمومية للمؤسسات المالية.

ونبادر إلى الإشارة إلى أنه في كل الأحوال ينبغي عدم الخلط بين تطبيق المعايير الدولية بشأن المكافآت وبين تخفيض تلك المكافآت. فالمعايير الدولية لا تتطلب بالضرورة التخفيض، بل تركز على التناسب بين مستوى المكافأة ومستوى المخاطرة الإضافية للمؤسسة، وأن يتناسب أسلوب صرف المكافأة مع الأفق الزمني للمخاطر، فيتم مثلا تأجيل جزء من الصرف لفترة مستقبلية قادمة، أو أن يتم صرف جزء من المكافأة في شكل نقدي والباقي في صورة أسهم، بما يكفل ربط المكافأة المؤجلة بأداء الشركة في المستقبل وتحقق الأرباح المنتظرة.

٣- فيما يتعلق بإصلاح أسواق المشتقات Derivatives وعمليات التوريق Securitization:

قام عدد من الدول باتخاذ بعض الإجراءات لتحسين الرقابة على أسواق المشتقات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تضمن مشروع قانون الإصلاح المالي وحماية المستهلك Wall Street Reform and Consumer Protection Act نصوصا بتدعيم الرقابة على أسواق المشتقات وخضوعها لمقاصة مركزية منظمة وفرض متطلبات رأسمال أعلى لتغطية مخاطر المعاملات التي تتم

خارج المقاصة المركزية. وفي الاتحاد الأوروبي تم الإعلان من جانب المفوضية الأوروبية عن القواعد التنظيمية والرقابية التي يجرى إعدادها في هذا الشأن والتي يتوقع صدورها قبل نهاية ٢٠١٠. وفي اليابان يجري الإعداد لتطبيق المقاصة الالكترونية على صفقات المشتقات التي تتم حاليا خارج المقصورة قبل نهاية ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، تسعى بعض الدول لإصدار تشريعات لإصلاح الممارسات الخاصة بأسواق توريق الديون. وتركز تلك الإصلاحات على توفير درجة أكبر من المعلومات لمشترى الأوراق المالية المضمونة بأصول Asset–Backed Securities عن كل أصل من الأصول الضامنة وما يرتبط بها من تدفقات مالية. كما تسعى الإصلاحات إلى إلزام المؤسسة الدائنة بالاحتفاظ بجزء من مخاطر القرض الذي تم توريقه. وتتمثل أبرز الجهود لاستصدار ضوابط تشريعية في هذا المجال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد الأوروبي. وفي نفس السياق قامت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO في ابريل ٢٠١٠ بإصدار مبادئ الإفصاح المتعلقة بالأوراق المالية المضمونة بأصول Asset-Backed Securities، والتي يتعين تقديمها للجهات الرقابية وإعلانها للمستثمرين عند طرح تلك الأوراق المالية للاكتتاب.

٤ - فيما يتعلق بالرقابة على صناديق الاستثمار وشركات إدارة الأصول:

كان لابد وأن تتضمن محاولات إصلاح القطاع المالي سد الفجوة الرقابية والإشرافية فيما يتعلق ببعض أجزاء القطاع المالي، ممثلة بوجه خاص في بعض أنواع صناديق الاستثمار وإدارة الأصول، وعلى رأسها صناديق التحوط Hedge Funds وصناديق الاستثمار المباشر في المشروعات الصغيرة Private Equity Funds.

وكخطوة أولى قامت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO في يونيو ٢٠٠٩ بإصدار مجموعة من ٦ مبادئ لتنظيم أداء صناديق التحوط. وتعهدت المنظمة بمتابعة مدى التزام الدول بتطوير تشريعاتها المحلية لضبط أداء الصناديق وفقا لتلك المبادئ وتقديم تقارير لمجموعة العشرين في هذا الشأن. وقامت المنظمة في فبراير ٢٠١٠ بنشر دليل إرشادي للسلطات الرقابية في الدول الأعضاء (١١٠ دولة) يتضمن نماذج موحدة للبيانات والمعلومات التي تستخدم في تقييم ما يقترن بنشاط تلك الصناديق من مخاطر نظامية.

أما على مستوى الدول فقد تضمن قانون الإصلاح المالي في الولايات المتحدة الأمريكية نصوصا بشأن إخضاع مديرى صناديق تحوط محددة لهيئة الرقابة على سوق الأوراق المالية Securities Exchange Commission كما يجرى الاتصال بين السلطات الرقابية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، باعتبارهما مقر أكبر شركات لإدارة صناديق التحوط، للوصول إلى إطار مشترك لجمع وتبادل المعلومات اللازمة للرقابة على المخاطر النظامية لتلك الصناديق. وفي الاتحاد الأوروبي يناقش البرلمان الأوروبي تعديلات تشريعية تتضمن ضوابط رقابية وإشرافية على صناديق التحوط وشركات الاستثمار المباشر في المشروعات.

٥- فيما يتعلق بالرقابة على مؤسسات التقييم الائتماني Rating Agencies:

تتمثل القضية الرئيسية في شأن مؤسسات التقييم الائتماني في كيفية الاطمئنان إلى دقة وموضوعية التقييم الممنوح لشركة أو ورقة مالية معينة من حيث مستوى الجدارة الائتمانية ودرجة المخاطرة التي تشكلها للمقرض أو مشتري الورقة المالية. ومع انفجار أزمة الديون العقارية طرحت قضية مصداقية مؤسسات التقييم نفسها بقوة، سواء من حيث مدى قدرة هذه المؤسسات على استيعاب وفهم وبالتالي تقييم مخاطر الابتكارات المالية المتسارعة، أو من حيث نزاهة تلك التقييمات، أخذا في الاعتبار تضارب المصالح الواضح الناجم من حقيقة

أن من يتحمل تكلفة التقييم هو في واقع الأمر الطرف صاحب المصلحة أي المؤسسة الخاضعة للتقييم.

وفي إطار المحاولات التي تبذل لحل تلك المعضلة ظهرت إرهاصات في الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، لإخضاع مؤسسات التقييم للمساءلة بشأن دورها في إنتاج الأزمة المالية العالمية، وتخفيض درجة الاعتماد عليها كمرجع لتسعير المخاطرة. وفي هذا الإطار قامت هيئة الرقابة على الأوراق المالية SEC في سبتمبر ٢٠٠٩، بإلزام مؤسسات التقييم بالإفصاح عن كل أنشطة التقييم الائتماني ودرجات التقييم التي أعلنتها بعد يونيو ٢٠٠٧، مما يوحي بإمكانية طرح مصداقية تلك التقييمات للمساءلة. كما قامت الهيئة المذكورة بتعديل بعض القواعد المتعلقة بالأوراق المالية يتم بمقتضاها استبعاد شرط اللجوء إلى مؤسسات التقييم الائتماني كمرجع.

وتسعى السلطات الرقابية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان واستراليا وكوريا وجنوب أفريقيا، إلى استصدار تعديلات تشريعية وقواعد رقابية إضافية تلزم مؤسسات التقييم بالإفصاح عن منهجية التقييم، والبيانات والمعلومات التي تم الاستناد إليها، وتقديم سلسلة تاريخية لأداء المؤسسة محل التقييم، واستخدام مجموعة مختلفة من التقييمات فيما يتعلق بالمشتقات والأدوات المالية المورقة، فضلا عن الإفصاح عن تعارض المصالح المحتمل فيما يتعلق بمصادر إيراداتها. كما قامت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO بنشر تقرير في مايو ٢٠١٠ عن مدى التزام مؤسسات التقييم الدولية بمبادئ العمل الصادرة عن المنظمة، ومدى التزام الدول الأعضاء (١١٠ دولة) بالرقابة على تطبيق تلك المبادئ.

٦- فيما يتعلق بالرقابة على الأداء الكلي Macro Prudential Regulations للقطاع المالي:

على مدى أكثر من عقدين من الزمان ظلت الضوابط والمعايير الرقابية على القطاع المالي تركز على ضبط الأداء وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة المالية الواحدة، دون التطرق إلى إدارة المخاطر المتعلقة بالقطاع المالي في مجموعه. ففي ظل الفكر الاقتصادي السائد، كانت أي ضوابط من هذا النوع تمثل خروجا على مبادئ التحرير المالي وتدخلا غير محمود في آليات السوق القادرة دوما على تصحيح نفسها.

وتسعى العديد من الدول حاليا لتدارك هذا الخلل وإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق الرقابة والإشراف على الأداء الكلي للقطاع المالي. سواء من خلال جهاز رقابي موحد، أو باستحداث جهاز رقابي جديد للإشراف على الأداء الكلي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينص قانون الإصلاح المالي الجاري إعداد صياغته النهائية في الكونجرس على إنشاء مجلس الرقابة على الخدمات المالية Financial Services Oversight Council ليتولى الرقابة على المخاطر النظامية للقطاع المالي ككل وتحديد المخاطر الاحتمالية التي تهدده (البند الأول من الفصل الأول من مشروع قانون الإصلاح المالي).

وفي الاتحاد الأوروبي تم إعداد مشروع حزمة تشريعية تتضمن إنشاء مستويين إشرافيين: "المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية" European System Risk Board ويكون مسئولا عن الرقابة على القطاع المالي ككل، والنظام الأوروبي لأجهزة الإشراف المالي Euro System of Financial Supervisiors الذي يتولى الإشراف على مستوى المؤسسة المالية. ومن المستهدف أن يبدأ مجلس المخاطر النظامية العمل في بداية ٢٠١١.

وفي فرنسا يجري الإعداد لإنشاء مجلس للرقابة المالية والمخاطر النظامية، يجمع كافة الأجهزة الإشرافية على القطاع المالي تحت رئاسة وزير المالية. ويتوقع تدشين هذا المجلس في نهاية ٢٠١٠.

وفي ألمانيا قام البوندزبنك بتشكيل لجنة مشتركة للمخاطر للربط بين الرقابة النظامية والرقابة والإشراف على مستوى المؤسسة المالية المنفردة.

٧- فيما يتعلق بمواجهة عدوى انتقال الأزمات المالية عبر الحدود من خلال المؤسسات المالية الضخمة:

تم تكوين مجموعات إشرافية متعددة الجنسية للرقابة على المؤسسات المالية الضخمة العابرة للقوميات والتي تتسم بالتشعب الكبير في مجالات النشاط (أكثر من ٣٠ مؤسسة قام بتحديدها مجلس الاستقرار المالي). وتقوم الفكرة على تشكيل مجموعة من الأجهزة الرقابية المختلفة التي تخضع لها المؤسسة المالية في الداخل والخارج، تجتمع دوريا برئاسة ممثل السلطة الإشرافية في البلد المضيف، وتتبادل المعلومات فيما بينها على النحو الذي يضمن خضوع كامل أنشطة المؤسسة المعنية للرقابة.

ودعما لتلك الآلية أصدر الاتحاد الدولي لهيئات الرقابة على التأمين IAIS في أكتوبر ٢٠٠٩ دليلا إرشاديا لعمل المجموعات الإشرافية متعددة الجنسية في الرقابة على المجموعات التأمينية النشطة دوليا. كما قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بإصدار دليل إرشادى لعمل المجموعات الإشرافية في مجال البنوك وتبادل المعلومات فيما بينها بشأن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة المصرفية، وذلك في مارس ٢٠١٠.

٨- فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمعالجة المؤسسات المتعثرة العابرة للحدود:

قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي في مارس ٢٠١٠ بإصدار توصياتها بشأن التنسيق بين التشريعات والأجهزة القانونية في الدول المختلفة في مجال إفلاس وتصفية ومعالجة البنوك الضخمة دولية النشاط أو التي يمكن أن تنتقل عدوى انهيارها إلى دول أخرى، وما يقتضيه ذلك من ترتيبات على مستوى تبادل المعلومات التفصيلية عن المركز المالي للبنك المعنى، بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدولة المضيفة. ومن المنتظر أن يقدم صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠١٠ توصياته النهائية بشأن إيجاد إطار عالمي يحكم عمليات إفلاس المؤسسات المالية دولية النشاط.

٩- فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتدعيم الإفصاح والشفافية المالية:

قامت المنظمة الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب FATF في فبراير ٢٠١٠ بنشر قائمة من ٢٨ دولة لا تمتثل تشريعاتها للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب، وفي القلب منها المعايير الخاصة بالإفصاح المالي وتحديد شخصية العميل صاحب الحساب المصرفي والمستفيد الحقيقى من عقود التأمين أو ملكية الأوراق المالية. وأوضحت المنظمة أن عشرين دولة في هذه القائمة قد حددت خطة عمل لعلاج أوجه القصور التي أوضحتها تقارير الـ FATF. ودعت المنظمة إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الثمانية دول الأخرى (والتي لم تقدم أى خطة عمل لمواجهة أوجه القصور) واعتبار المعاملات مع الشركات والمؤسسات المالية التابعة لتلك الدول معاملات مرتفعة المخاطر. وتمثلت تلك الدول في إيران، أنجولا، كوريا الديمقراطية، الإكوادور، أثيوبيا، باكستان، تركمانستان، ساوتومى و برنسيب.

ومن ناحية أخرى، قامت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO في يناير ٢٠١٠ بالحصول على التوقيع (أو التعهد بالتوقيع) من جانب الدول الأعضاء على "مذكرة تفاهم" بشأن التشاور وتبادل المعلومات بين هيئات الرقابة على الأوراق المالية، بما في ذلك الكشف عن المستفيد الحقيقى من ملكية الأوراق المالية، والتعامل في المشتقات، وسجلات البنوك وشركات السمسرة. وحددت مذكرة التفاهم معايير تبادل المعلومات بما يضمن ألا تحول قواعد السرية المصرفية وغيرها من القوانين دون تفعيل تبادل المعلومات بين هيئات الرقابة على الأوراق المالية.

خامسا: هل تنجح محاولات إصلاح القطاع المالي العالمي؟:

في تصوري أن المحاولات الحالية لإصلاح القطاع المالي تخوض صراعا حقيقيا مع الاحتكارات المالية

الدولية، التي تمكنت على مدى العقدين الماضيين من فرض شعار التحرير المالي على صعيد الفكر والممارسة، وتمكنت في ظل التحرر من القيود الرقابية وحدود الدولة القومية أن تبلغ حدا من تركز رأس المال لايمكن معه السماح بانهيارها؛ بحيث يصبح المطلوب من الدولة أن تخلي الساحة لنشاط وممارسات الاحتكارات المالية كي تحقق أقصى أرباح ممكنة، على أن تهرع لمساندتها وقت الأزمة، وإلا انهار النظام المالي والاقتصادي ككل.

والمشكلة الآن أن الاحتكارات المالية الدولية قد خرجت من الأزمة أكثر قوة. فقد حظيت بأكبر دعم حكومي في شكل قروض وتأمين ضد الخسائر وضخ رءوس أموال، وتمكنت بفعل الاندماجات الناتجة عن الأزمة من تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي أصولها والاستحواذ على وزن نسبي أكبر في الاقتصاد. وهكذا يكون "المال العام" قد ساهم بشكل مباشر في زيادة قوة الاحتكارات الخاصة.

فعلى سبيل المثال ساهم الدعم الحكومي الاندماجات التالية للأزمة في تحسن مؤشرات كفاية رأس المال وارتفاع النصيب النسبي لأكبر ٤ شركات قابضة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية مقاسا بنسبة أصولها إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي من ٤١٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦٪ في عام ٢٠٠٩. كما ارتفعت نسبة أصولها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢٪ إلى ٥١٪ فيما بين التاريخين المذكورين. وأخذا في الاعتبار أن أداء تلك المؤسسات قبل الأزمة كان يعبر عن أعلى معدلات للتوسع في النشاط المعتمد على الاستدانة وأسوأ أداء لمحفظة القروض في الجهاز المصرفي الأمريكي، فإن التحسن في وضع تلك المؤسسات نتيجة الدعم الحكومي يعني أنها قد أصبحت أكثر قدرة على العودة إلى التوسع في النشاط والحصول على التمويل اللازم بشروط نسبية أفضل.

ومصداقا لذلك تشير التقديرات إلى أن أكبر خمسة بنوك في انجلترا قد حققت استفادة صافية تقدر بنحو ٥٥ مليار جنيه استرليني خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ نتيجة ماترتب على الدعم الحكومي لها من خفض لمخاطرها وبالتالي خفض في تكلفة أموالها.

ولاشك أن ازدياد قوة الاحتكارات المالية الدولية وما يرتبط بها من جماعات مصالح يزيد من صعوبة محاولات الإصلاح. فالترسانة الضخمة من التوصيات والمقررات والمعايير والضوابط التي يجرى إعدادها بهمة ونشاط من جانب المؤسسات الدولية المعنية لابد وأن تتحول أولا إلى تشريعات وضوابط يتم إصدارها على مستوى الدول، ثم وهو الأهم يجب أن تكون هناك القدرة على تفعيلها والرقابة والإشراف على تطبيقها. وغني عن الذكر أن العديد من تلك التوصيات والمقررات الدولية يمثل إحياء لقواعد وتوصيات كانت موجودة بالفعل ومتاحة للمؤسسات المالية ولكافة سلطات الرقابة على القطاع المالي طوال العقد الماضي، لاسيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإفصاح المالي والممارسات المتعلقة بمكافآت المديرين التنفيذيين ومواثيق عمل مؤسسات التقييم والرقابة المشتركة على المؤسسات المالية دولية النشاط. إلا أن تلك القواعد والتوصيات لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ الجدي، إما لعدم فرضها والرقابة على الالتزام بتطبيقها من جانب المؤسسات الرقابية، أو لأنه تم الاكتفاء بالدعوة إلى اتباعها "طوعا" من جانب المؤسسات المالية باعتبارها من عناصر الإدارة الرشيدة.

ونذكر بأنه حتى في المؤسسات التي أسفرت حزم الإنقاذ عن سيطرة الحكومات كليا أو جزئيا على ملكية رأسمالها ، فإن حصة الحكومة في حقوق الملكية كانت تتمثل في معظم الأحوال في أسهم ممتازة لا تتمتع بحق التصويت، ولا يمكنها بالتالى التأثير في إدارة المؤسسة المالية " التي تم تأميمها"، وهو ما يعني أيضا وضع المال العام تحت التصرف المطلق لأصحاب هذه المؤسسات.

وللتدليل على قوة الاحتكارات الدولية وما يرتبط بها من جماعات مصالح نشير على سبيل المثال إلى المقاومة الشديدة التي واجهها قانون الإصلاح المالي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإخضاع الشركات القابضة

المصرفية لرقابة مجلس الاحتياط الفيدرالي، ووضع حد أقصى لمعدلات تركز رأس المال ونصيب الشركة القابضة الواحدة من القطاع المالي ككل، وفرض القيود على المتاجرة في المشتقات من جانب البنوك، وفرض الرقابة على مجلس الاحتياط الفيدرالي نفسه فيما يتعلق بالقروض العاجلة التي يقدمها لمساندة المؤسسات المالية المتعثرة. فقد أقر مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر ٢٠٠٩ مشروعا للقانون وفقا لرؤية لجنة الخدمات المالية. واستغرق الأمر حتى ٢٠ مايو ٢٠١٠ حتى يقر مجلس الشيوخ مشروعا للقانون وفقا لرؤية لجنة البنوك، لتبدأ مرحلة ثالثة من عمر القانون يتم فيها التوفيق بين المشروعين من خلال لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ.

وعلى صعيد آخر، نشير إلى أنه رغم كل الضجة التي أثارتها مجموعة العشرين بشأن سرية الحسابات في البنوك وأهمية تحديد شخصية العميل والحيلولة دون الاستفادة من الأموال الناتجة عن الفساد، فإن تقارير منظمة الـ FATF الأخيرة بشان تقييم إجراءات مكافحة غسيل الأموال في كل من سويسرا ولوكسمبورج قد أوضحت استمرار ممارسات البنوك الخاصة باستخدام الحسابات الرقمية ووجود الحسابات بأسماء وهمية، ونصت صراحة على أن سرية الحسابات في البنوك تعوق تنفيذ توصيات المنظمة. ومع ذلك (وكما أشرنا في موضع سابق) فقد قامت المنظمة في فبراير ٢٠١٠ بنشر قائمة للدول التي تمثل تشريعاتها تهديدا للاستقرار المالي العالمي، ودعت إلى اتخاذ إجراءات عقابية حيالها. وبالطبع لم يرد أي ذكر لسويسرا أو لوكسمبورج في تلك القائمة، التي تضمنت ثمانية دول من العالم الثالث على رأسها إيران وكوريا الديمقراطية وباكستان.

في تصوري أيضا أن محاولات إصلاح القطاع المالي العالمي لا يمكن أن تنجح دون إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية التي أدت إلى الأزمة، فسياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم على تمويل النمو بالاستدانة والاعتماد على المدخرات الخارجية تنذر بالفعل بانتقال أزمة النظام المالي العالمي إلى مرحلة جديدة، بدأت بانفجار موقف المديونية الخارجية لليونان وتهدد بالانفجار في أسبانيا والبرتغال وايطاليا، ناهيك عن انجلترا، وظهرت تداعياتها بالفعل في أسواق المال الرئيسية.

وأخيرا فإن محاولات إصلاح القطاع المالي العالمي لا يمكن أن تنجح دون إصلاح نظام المدفوعات الدولية القائم على هيمنة الدولار. فهيمنة الدولار هى التي تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار كأكبر دولة متلقية لرءوس الأموال في العالم، والمحدد الأساسي لاتجاه ومستوى أسعار الفائدة على عملات العالم الرئيسية. فعلى الرغم أن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي للعالم لم يعد يتجاوز نحو ٢٤٪ إلا أن هيمنة الدولار تمنحها قدرة عالية على التأثير في الاقتصاد العالمي بما يتجاوز كثيرا هذا النصيب النسبي. فلا زال عديد من الدول التي تتبنى نظم صرف ثابتة أو شبه ثابتة للعملة الأجنبية تعتمد على الدولار كعملة مرجعية. كما يمثل الدولار العملة الرئيسية لإصدارات أدوات الدين الدولية، والعملة الرئيسية للاحتياطيات الرسمية الدولية. ففي عام ٢٠٠٩، ورغم الهزة الضخمة التي تلقاها النظام المالي الأمريكي، مثل الدولار نحو ٤٠٪ من صافي إصدارات أدوات الدين في العالم، ونحو ٥٧٪ من إجمالي الاحتياطيات الدولية الرسمية.

إصلاح نظام المدفوعات الدولية يزداد إلحاحا يوما بعد يوم، وأزمة منطقة اليورو تشير بجلاء إلى عبث أن يستجير ذلك النظام من الرمضاء بالنار..!

جدول (٢)

القطاع المصرفي العالمي بعد الأزمة

١- مؤشرات جودة الأصول %

الدولة	الديون المتعثرة/اجمالي القروض			مخصصات خسائر الديون/الديون المتعثرة		
السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٤	٢,٩	١,٤	٥٨,١	٧٥,٣	٩١,٧
كندا	١,٢	١,١	٠,٧	٥٩,١	٣٤,٧	٤٢,١
المملكة المتحدة	٣,٣	١,٦	٠,٩	٣٠,١	٣٨,١	-
فرنسا	-	٢,٨	٢,٧	-	١٣١,٠	١٥٨,٣
ألمانيا	-	٢,٨	٢,٦	-	-	٥١,٣
ايطاليا	٦,٢	٤,٩	٤,٦	-	٤٦,١	٤٩,٤
أسبانيا	٥,١	٣,٤	٠,٩	٥٨,٧	٧٠,٨	٢١٤,٦
هولندا	-	-	-	-	-	-
سويسرا	-	٠,٥	٠,٣	-	٧٨,١	١٢٤,٠
استراليا	١,١	٠,٨	٠,٢	٦٨,٠	٧٤,٨	١٨١,٨
اليابان	١,٨	١,٦	١,٤	-	٨٣,٢	٨٣,٢
كوريا	١,٥	١,١	٠,٧	١٢٥,٢	١٤٦,٣	٢٠٥,٢
روسيا	٩,٦	٣,٨	٢,٥	٩٤,٨	١١٨,٤	١٤٤,٠
الصين	١,٦	٢,٤	٦,٢	١٥٥,٠	١١٦,٤	٣٩,٢
الهند	٢,٤	٢,٤	٢,٥	-	٥٢,٦	٥٦,١
المكسيك	٣,٤	٣,٢	٢,٧	١٦٣,٨	١٦١,٢	١٦٨,٩
البرازيل	٤,٥	٣,١	٣,٠	١٥٦,٠	١٨٩,٠	١٨١,٩

المصدر: IMF, Global Financial Stability Report, April 2010, p.55-60

جدول (٣)

القطاع المصرفي العالمي بعد الأزمة

٢- مؤشرات الربحية %

الدولة	العائد على الأصول			العائد على حقوق المساهمين		
السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,١	٠,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٤	٧,٨
كندا	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٩,٠	٩,٨	٢٠,١
المملكة المتحدة	(٠,١)	(٠,٤)	٠,٤	(٠,٢)	(١٠,٣)	٦,٢
فرنسا	-	٠,٠	٠,٤	-	(١,٠)	٩,٨
ألمانيا	-	(٠,٣)	٠,٣	-	(٧,٧)	٦,٦
ايطاليا	-	٠,٣	٠,٨	-	٤,٨	١٢,٨
أسبانيا	٠,٥	٠,٧	١,١	٩,٠	١٣,٩	٢٠,٩
هولندا	٠,٠	(٠,٤)	٠,٦	(٠,٨)	(١٢,٥)	١٨,٧
سويسرا	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٤,١	٥,٤	١٥,٤
استراليا	٠,٦	٠,٧	١,٠	١١,٣	١٤,١	١٧,٤
اليابان	٠,٢	(٠,٢)	٠,٣	٤,٩	(٦,٩)	٦,١
كوريا	-	٠,٥	١,١	-	٧,١	١٤,٦
روسيا	٠,٧	١,٨	٣,٠	٤,٩	١٣,٣	٢٢,٧
الصين	١,١	١,٠	٠,٩	-	١٧,١	١٦,٧
الهند	١,٠	١,٠	٠,٩	١٢,٥	١٢,٥	١٣,٢
المكسيك	١,٢	١,٥	٢,٧	١٣,١	١٥,٥	١٩,٩
البرازيل	١,٢	١,٥	٢,٩	١٣,٠	١٥,٣	٢٨,٨

المصدر: IMF, Global Financial Stability Report, April 2010, p. 61-66

[٤]

صناعة السيارات
والأزمـــة الاقتصاديـــة العالميـــة
مؤشرات المستقبل
تشـير لانتقـال الثقـل إلـى آسـيا

تعتبر صناعة السيارات من أهم وأكبر الصناعات فى العالم، سواء من زاوية قيمة الأصول والمبيعات والقيمة السوقية لأسهمها وعدد العاملين لديها والتطورات التقنية التي تأتي بها وتشكل عاملا مهما في التطور التقني في العالم عموما. ويكفي أن نعلم أنه رغم التأثيرات السلبية الهائلة للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية على هذه الصناعة، إلا أن أصول أكبر عشر شركات تبلغ نحو ١،٥ تريليون دولار، بينما بلغت مبيعات هذه الشركات العشر نحو تريليون دولار، وتقوم بتشغيل نحو ١،٩ مليون عامل، ترتفع إلى نحو ٩ ملايين عامل إذا أخذنا إجمالي شركات صناعة السيارات في العالم وليس مجرد الشركات العشر الكبرى، يعملون فى صناعة السيارات والأجزاء المكونة لها. وإذا أضفنا العمالة – غير المباشرة – فى القطاعات التي لها علاقة بصناعة السيارات والخدمات المقدمة لها سوف يتضاعف رقم الـ ٩ ملايين أكثر من خمس مرات، حتى يصل لنحو ٥٠ مليون عامل يكسبون رزقهم الأساسي من العمل فى قطاع السيارات والصناعات والخدمات المعتمدة عليه.

وتعتبر صناعة السيارات مع القطاع العقاري والقطاع المالي، هي المتلقي الأكبر لصدمات دورات الركود الاقتصادي التي تضرب الاقتصادات الرأسمالية بصورة دورية غير منتظمة زمنيا، حيث أنه عندما تحدث الأزمة يلجأ المستهلكون إلى ضغط إنفاقهم وتأجيل شراء أو استبدال السلع المعمرة عموما وعلى رأسها السيارات، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على إنتاج هذه الصناعة بصورة كبيرة، بما يضغط على مؤشرات أدائها المالي، خاصة لو كانت مرتبطة بإنفاق ثابت كبير، أو باستثمارات مخططة مسبقا وبدأت ولم تكتمل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى أزمات عميقة في بعض الشركات يمكن أن تصل بها إلى النهاية التي لا ترغب أية شركة في الوصول إليها وهي الإفلاس. ويمكن إدراك حجم الضغوط التي تعرضت لها هذه الصناعة من حقيقة أن أعلى معدل إنتاج سنوي للسيارات فى العالم خلال الخمس سنوات الأخيرة، بلغ نحو ٧٣،٣ مليون مركبة وسيارة عام ٢٠٠٧، إلا أنه نتيجة للأزمة المالية التي اندلعت خلال نفس العام في الولايات المتحدة من خلال أزمة الرهن العقاري التي كانت مقدمة كبيرة للانفجار الهائل في سبتمبر ٢٠٠٨، شهد الإنتاج العالمى للسيارات انخفاضا كبيرا ليصل عام ٢٠٠٩ لنحو ٦٠،٩ مليون سيارة ومركبة تجارية، بما يقل بنحو ١٢،٤ مليون سيارة عن حجم الإنتاج عام ٢٠٠٧، بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧. انظر الجدولين (١)،(٣) لكن التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية على صناعة السيارات في الولايات المتحدة والعالم عموما، ينبغي ألا تصرف نظرنا عن حقيقة أن تلك الصناعة كانت تعاني بضراوة في بعض البلدان وبالذات في الولايات المتحدة من قبل الأزمة لاعتبارات تتعلق بتراجع القدرة على المنافسة من زاوية السعر وتوفير استهلاك الوقود.

وتعتبر الصين واليابان والولايات المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية أعلى خمس دول فى صناعة السيارات على مستوى العالم، حيث بلغ إنتاج هذه الدول بالترتيب نحو ١٣،٨، ٨،٠، ٥،٧، ٥،٢، ٣،٥ مليون سيارة وفقا لبيانات عام ٢٠٠٩. انظر جدول رقم (١)

وحتى عام ٢٠٠٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر منتج ومستهلك للسيارات فى العالم حيث بلغ حجم الإنتاج نحو ١١،٩٤٧ مليون سيارة ومركبة تجارية، إلا أنه بداية من عام ٢٠٠٦ ومع ارتفاع أسعار الوقود وانخفاض مبيعات السيارات الأمريكية لصالح نظيرتها

الآسيوية، تربعت اليابان على عرش منتجي السيارات حتى عام ٢٠٠٨ الذي أنتجت خلاله نحو ١١,٥٧٦ مليون سيارة ومركبة تجارية. وبداية من عام ٢٠٠٩ احتلت الصين المركز الأول كأكبر منتج للسيارات في العالم بإنتاج بلغ ١٣,٧٩١ مليون سيارة ومركبة تجارية، ولايبدو بحكم حجم السوق والقدرة الهائلة على النفاذ لأسواق البلدان الأخرى، أنها ستتخلى عن هذا الموقع لسنوات طويلة، وربما بعد عقدين من الزمن على الأقل يمكن للهند أن تنافسها بحكم أن السوق الهندية ستتساوى مع الصين في عدد المستهلكين آنذاك، لتبقى الكفاءة الإنتاجية من زاوية الجودة والسعر هي الفيصل في التنافس المستقبلي المحتمل بين العملاقين الآسيويين.

وتعد صناعة السيارات قطاعا متنوعا يتألف من المصنعين والموردين والتجار وتجار التجزئة ومصنعي المعدات الأصلية، وخدمة ما بعد البيع لقطع غيار السيارات، وميكانيكا السيارات، وكهرباء السيارات، ومنتجي الوقود والبيئية ومجموعات سلامة النقل، والعمال ونقاباتهم....الخ. وقد بلغت قيمة مبيعات هذه الصناعة عام ٢٠٠٥ نحو ١,٩ تريليون يورو، أي نحو ٢,٤ تريليون دولار وفقا لأسعار الصرف في ذلك العام، حيث تم بيع أكثر من ٦٦,٥ مليون مركبة في كافة أنحاء العالم تشمل سيارات الأفراد والسيارات التجارية. ووفقا لتلك المبيعات تعتبر صناعة السيارات أهم قطاع اقتصادي من حيث الإيرادات. وهذه الإيرادات لو كانت لدولة لاحتلت المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

أولا : أسباب أزمة صناعة السيارات الأمريكية

رغم أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم بدءا من عام ٢٠٠٨ كان لها تأثير سلبي كبير على الأوضاع في قطاع صناعة السيارات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت مقدمات الأزمة الكبيرة فيها مبكرا في عام ٢٠٠٧، حيث أثرت على الثلاثة الكبار في صناعة السيارات الأمريكية "جنرال موتورز، فورد، كرايسلر". إلا أن هذه الشركات كانت تعاني قبل ذلك من أزمات تمثلت في خسائر كبيرة منيت بها بدءا من عام ٢٠٠٥، نتيجة لتراجع مبيعاتها من السيارات لصالح سيارات الشركات الآسيوية المنخفضة الاستهلاك للوقود.

كما ساهم الارتفاع المتواصل لأسعار الوقود، في تراجع مبيعات الشركات الثلاثة الكبرى في الولايات الأمريكية، مما أدخلها في دوامة من الخسائر. وقد زاد الوضع سوءا عام ٢٠٠٧، نتيجة أزمة الرهن العقاري ومن بعدها الأزمة المالية والاقتصادية العملاقة في عام ٢٠٠٨ أو الكساد العظيم الثاني، الذى أدخل الاقتصاد الأمريكي في حالة من الركود والتباطؤ. ووفقا لبيانات عام ٢٠٠٧ كانت حصة أكبر الشركات في قطاع السيارات على النحو التالي: جنرال موتورز ١٢,٧٪، تويوتا ١١,٦٪، فورد ٨,٦٪، أخرى ٦٧,١ ٪، إلا أن هذه الحصص تأثرت بشدة بعد الأزمة الأخيرة التي ألمت بقطاع صناعة السيارات العالمية، حيث بلغت عام ٢٠٠٨ على النحو التالي جنرال موتورز ١٠,١٠٪ ، تويوتا ٧,٩٠٪ ، فورد ٧,٧٠٪ ، أخرى ٧٤,٣٠٪. وسوف نستعرض أوضاع كبريات الشركات الأمريكية العاملة في مجال صناعة السيارات، لبيان مدى تأثير الأزمة المالية العالمية عليها...

١ - جنرال موتورز.. المسيرة من التعثر إلى الإفلاس والسيطرة الحكومية

تربعت شركة جنرال موتورز على عرش الصناعة في العالم منذ تأسيسها في ديترويت في عام ١٩٠٨. ومنها انطلقت لتنشر مصانعها في ٣٥ دولة. وتعددت منتجاتها لتشمل أشهر الماركات ومن أكثرها فخامة مثل بويك، كاديلاك، شيفروليه، جي أم سي، هامر، وغيرها.

وقد بدأت الشركة منذ عام ٢٠٠١ تعاني من خسائر فادحة في فروعها الموجودة بالاتحاد الأوروبي. لذا بدأت في ديسمبر ٢٠٠٤ في إلغاء نحو ١٢ ألف وظيفة في فرعها الأوروبي معظمها كانت في ألمانيا، وذلك لتوفير

٦٦٥ مليون دولار سنويا. وقد كلفت إجراءات إعادة هيكلة جنرال موتورز فى أوروبا الشركة نحو مليارى دولار.

وبعد أن حققت جنرال موتورز أرباحا صافية عام ٢٠٠٤ بلغت قيمتها نحو ٢,٨ مليار دولار، بدأت الشركة منذ عام ٢٠٠٥ تعانى من تراجع كبير فى مبيعات سياراتها – خاصة العربات ذات الدفع الرباعى والمركبات الرياضية المتعددة الأغراض العالية الاستهلاك للوقود – فى أمريكا الشمالية لصالح الشركات الآسيوية. لذا أعلنت الشركة عن إلغاؤها ٣٠ ألف وظيفة بقطاع الإنتاج بأمريكا الشمالية وإغلاق ١٤ مصنعا حتى عام ٢٠١٢، سعيا لمنافسة الشركات التي تحقق نموا سريعا فى مقدمتها شركة "تويوتا موتور كورب" اليابانية. وقد شكلت الوظائف التي تم إلغاؤها قرابة ٢٥٪ من إجمالى القوة العاملة فى مصانع جنرال موتورز فى ذلك الحين، كما أنها تُعد أكبر خطوة منذ إلغاء ٧٤ ألف وظيفة فى ديسمبر ١٩٩١ على مدار أربعة أعوام. وقدرت الشركة التكاليف المترتبة على إغلاق هذه المصانع بقيمة بلغت ١,٧ مليار دولار لتغطية دفع المستحقات ومزايا العمال الذين سيتم الاستغناء عن خدماتهم. وقد أعلنت الشركة أن إغلاق المصانع سيخفض الطاقة الإنتاجية فى أمريكا الشمالية بنسبة ٢٦٪.

وقد خفضت عملية إلغاء الوظائف وإغلاق المصانع النفقات على جنرال موتورز حيث بلغت قيمتها نحو ٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٦. ورغم إعادة الهيكلة التي قامت بها الشركة إلا أن خسائرها عام ٢٠٠٥ بلغت نحو ١٠,٦ مليار دولار، كما هبطت قيمة أسهمها فى نوفمبر ٢٠٠٥، بنسبة تزيد على ٤٠٪ مسجلة بذلك أدنى مستوى لها منذ ١٤ عاما. وذلك بعد اتجاه الأمريكيين إلى شراء سيارات تويوتا وغيرها من السيارات الآسيوية.

ومع تداعى مبيعات شركة جنرال موتورز فى أمريكا الشمالية، أوقفت الشركة إنتاج إحدى أكبر السيارات السياحية "هامر" H1 فى يونيو ٢٠٠٦، لتراجع مبيعاتها حيث أنها نظرا لأنها من السيارات الكبيرة الحجم ذات معدلات عالية لاستهلاك الوقود. وقد حاولت الشركة بيع شركة "هامر" لشركة "شيخوان تنجشونج" الصينية، إلا أن رفض الحكومة الصينية أدى لانهيار الصفقة، حيث أنها تتعارض مع نهجها فى الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات الضارة بها. وقد بلغت خسائر شركة هامر عام ٢٠٠٦ نحو ٨,٦ مليار دولار.

ومع ضعف الاقتصاد الأمريكي نتيجة لانهيار سوق الرهن العقارى وتأثيرها على الأسواق المالية عام ٢٠٠٧، زادت خسائر شركة جنرال موتورز عام ٢٠٠٧ لتصل لنحو ٣٨,٧ مليار دولار، متجاوزة الخسائر الكبيرة التي منيت بها الشركة عام ١٩٩٢ والتي بلغت آنذاك نحو ٢٣,٤ مليار دولار. وقد اقتصرت الخسائر السابقة على أمريكا الشمالية فقط، فى حين أن جنرال موتورز حققت أرباحا فى جميع مصانعها فى العالم، فقد بلغت مبيعاتها نحو ١٨١ مليار دولار محققة بذلك انخفاضا من ٢٠٦ مليار دولار مبيعات عام ٢٠٠٦.

ومع استمرار نزيف الخسائر أعلنت الشركة عن خطة جديدة للاستغناء عن العمال تستهدف تشجيع عدد منهم على التقاعد المبكر واستبدالهم بآخرين أقل تكلفة فى إطار خفض النفقات. وتستهدف هذه الخطة عددا غير محدد بصورة معلنة من بين نحو ٧٤ ألف عامل لديها بالولايات المتحدة، ويمثلهم اتحاد عمال السيارات الأمريكى. وطبقا لعقد بين الشركة والاتحاد فإنها تستطيع الاستغناء عن ١٦ ألف عامل لا يعملون فى مصانع تجميع السيارات واستبدالهم بعمال يتقاضون نصف أجورهم التي تصل حاليا إلى ٢٨ دولارا فى الساعة.

كما أعلنت جنرال موتورز فى يونيو ٢٠٠٧، عن بيع شركة الشاحنات الكبيرة التابعة لها بـ ٥,٦ مليار دولار لمجموعة "كارلايل" وشركة "أونيكس"، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لاستخدامها فى الاستثمار بشكل أكبر فى منتجات وتكنولوجيا جديدة، تساعدها على إنتاج سيارات أكثر كفاءة فى استهلاك الوقود.

ومع تسارع عملية استنزاف السيولة في شركة جنرال موتورز إلى الحد الذي قذف بها إلى درجة

الانهيار. تزايدت الدعاوى التي تنادى بضرورة إعلان جنرال موتورز – عملاق صناعة السيارات في العالم – للإفلاس، في حين أصرت الشركة في أعقاب انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٨، على أن ذلك الخيار غير مطروح آنذاك.

ومع تفاقم أزمة استنزاف السيولة المتاحة لديها، أعلنت الشركة أنه دون الحصول على قرض سريع ستخلو خزائنها من السيولة، حيث وصل معدل استنزافها للسيولة فى نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٫٣ مليار دولار شهريا من مليار دولار.

وقد قامت الشركة بعدة إجراءات للمحافظة على السيولة بما في ذلك خفض الإنتاج وعدد الوظائف وتقليل الميزات للموظفين وبيع بعض وحداتها. لكن ما لديها من السيولة يستطيع بالكاد دفع عملياتها للاستمرار حتى نهاية ٢٠٠٨. وقد حاولت جنرال موتورز الحصول على قروض لمساعدتها في الاستمرار حتى العام ٢٠١٠ عندما تحولت تكلفة برنامج علاج المتقاعدين إلى صندوق مستقل.

وقد حاولت الشركة بكل الوسائل عدم اللجوء إلى إشهار الإفلاس، لأن ذلك ستكون له نتائج خطيرة تمتد إلى ما هو أبعد من جنرال موتورز. وهناك من أيد هذا الاعتقاد لأن كل الاقتصاد الأمريكي سيشعر بارتدادات هزة إشهار إفلاس جنرال موتورز. فواحدة من كل عشر وظائف بالولايات المتحدة مرتبطة بصناعة السيارات. كما أن منتجي السيارات هم المشترون الرئيسيون للحديد والألمنيوم والفولاذ والبلاستيك والنحاس والمطاط والإلكترونيات.

كما تعتمد عشرات الآلاف من الشركات المورِدة والعملاء على هذه الصناعة. ويعني إفلاس جنرال موتورز دفع هؤلاء أيضا إلى الإفلاس وإلى الإضرار بالمنتجين الآخرين الذين يعتمدون عليهم للحصول على أجزاء السيارات.

وقد أعلن تقرير صدر عن مركز أبحاث السيارات الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٨، أن انهيار جنرال موتورز

– التي تمثل نحو نصف صناعة السيارات الأمريكية

– يعني الاستغناء عن ٢٫٥ مليون وظيفة وخسارة ١٢٥ مليار دولار من الدخول الفردية في السنة الأولى. كما أشار التقرير أيضا إلى أن الحكومة ستخسر ١٠٨٫١ مليارات دولار من عوائد الضرائب، كما أن تكلفة دفع الصناعة للاستمرار أقل من تكلفة إغلاقها.

ومما يزيد من صعوبة إفلاس جنرال موتورز هو حالة الركود والتباطؤ التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي. فإفلاس شركة بهذا الحجم في ظل اقتصاد مزدهر قد يكون محتملا ومفيدا، لكن بعيد عن الازدهار فإن معدلات انهيار الاقتصاد ستكون متسارعة.

ولتفادى عملية الإفلاس طلبت شركات صناعة السيارات فى ديتروت مبلغ ٢٥ مليار جنيه لتفادى انهيار هذا القطاع، والذى يمكن أن يرسل موجات من الصدمات إلى الاقتصاد الأمريكي الضعيف أصلا. وقالت الشركات أنها ستمول ديونها من خفض النفقات وتقليص المبالغ المقدمة للمدراء التنفيذيين. ورغم هذه التعهدات إلا أن البيت الأبيض والكونجرس أبديا تحفظيهما تجاه تلك العهود، حيث أعلنا أن على شركات السيارات إثبات أنها قابلة للحياة قبل تقديم أموال دافعي الضرائب إليها.

وقد أعطت الحكومة الأمريكية مهلة لجنرال موتورز للتوصل إلى اتفاق مع حملة السندات قبل الأول من يونيو ٢٠٠٩، إلا أن شركة جنرال موتورز فشلت في إقناع ٩٠٪ تقريبا من حاملي سنداتها بقبول مقايضة ديون قيمتها ٢٧ مليار دولار بأسهم بعد إعادة هيكلة الشركة. ومهد هذا الفشل الطريق أمام أكبر إشهار للإفلاس في تاريخ الصناعة الأمريكية في بداية يونيو ٢٠٠٩.

ومع فشل جهود الحصول على قروض حكومية، تقدمت شركة جنرال موتورز أكبر مصنع للسيارات في الولايات المتحدة، فى ١ يونيو ٢٠٠٩، بطلب رسمي للحماية من الدائنين وإعلان الإفلاس. وذلك من أجل استكمال عملية إعادة الهيكلة خلال ثلاثة أشهر والتي تم بمقتضاها منح دافعي الضرائب الأمريكية حصة قدرها ٦٠٫٨٪ في الشركة مقابل مساعدات بقيمة ٥٠ مليار

دولار، قدمت منها الإدارة الأمريكية ٢٠ مليار بعد الاتفاق مباشرة، والباقي بعد ذلك. وقد جاء الإعلان بعد أن وافق معظم حاملي السندات في الشركة على خطة الحكومة الأمريكية لإعادة هيكلتها. وقد بلغت ديون جنرال موتورز أكثر من ٣٨ مليار دولار.

وقدمت كندا لجنرال موتورز قرضا بقيمة ٩,٥ مليارات دولار مقابل حصة تقارب ١١,٧٪ من الشركة. وامتلك صندوق الرعاية الصحية للمتقاعدين التابع لاتحاد عمال صناعة السيارات حصة قدرها ١٧,٥٪. وتولت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى حد كبير تشكيل مجلس الإدارة الجديد أعطى الحق لكل من اتحاد عمال صناعة السيارات والسلطات الكندية تعيين عضو واحد في مجلس الإدارة. وقد باشرت إدارة جنرال موتورز أعمالها بصورة طبيعية خلال دعوى الإفلاس.

ويمثل الإفلاس عملية تأميم فعلى للشركة ونقل أفضل أصولها إلى كيان جديد وضخ مزيد من المليارات للحفاظ على بقائها. وسوف نستعرض لاحقاً القانون الذى ينظم عملية الإفلاس فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمثل إشهار الشركة لإفلاسها مثالا صارخا على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي - أكبر اقتصاد في العالم - والتي أصابت بشررها أضخم المشروعات الصناعية. وبلغت مبيعات الشركة خلال العام ٢٠٠٨ أكثر من ٨,٣ ملايين مركبة. واحتفظت جنرال موتورز بلقب أكبر بائع سيارات في العالم لأكثر من ٧٠ عاما متواصلة، قبل أن تحتل تويوتا اليابانية هذا الموقع بدلا منها.

وفى العاشر من يوليو ٢٠٠٩ أتمت جنرال موتورز عملية الإفلاس بسرعة أكبر من توقعات المراقبين، حيث استغرقت ٤٠ يوما فقط تشكلت بعدها شركة أصغر حجما، تمتلك فيها وزارة الخزانة الأمريكية حصة الأغلبية بنسبة ٦٠,٨٪، فى حين تملك حكومتا كندا الاتحادية ومقاطعة أونتاريو الكندية ١١,٧٪، وصندوق المتقاعدين التابع لنقابة عمال السيارات الأمريكيين نسبة ١٧,٥٪.

وأوضح الرئيس التنفيذى للشركة "فريتز هندرسون" أنه سيتم إلغاء طبقات إدارية وتسريع عملية اتخاذ القرار، وسيتم التخلص من البيروقراطية التي ساهمت فى انهيار الشركة التي تأسست قبل نحو ١٠٠ عاما. ومن الجدير بالذكر ان جنرال موتورز خسرت ١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

٢- فورد موتورز

لم تكن شركة جنرال موتورز وحدها التي تعثرت فى مبيعاتها فى أمريكا الشمالية، فشركة فورد موتورز - ثانى أكبر الشركات الأمريكية العاملة فى قطاع السيارات- عانت هى الأخرى من نفس الأمر، فقد تكبدت عام ٢٠٠٥ أسوأ خسارة تعرضت لها فى تاريخها الممتد على مدى ١٠٣ عاما، حيث بلغ إجمالى الخسائر نحو ١٢,٦ مليار دولار، كما وصلت خسائرها نحو ١,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. لذا أعلنت فورد عن خطط لخفض التكاليف السنوية نحو خمسة مليارات دولار نهاية عام ٢٠٠٨، بالإضافة للاستغناء عن قرابة ثلث العمالة الدائمة. كما أغلقت الشركة مصنعين إضافيين واستغنت عن ٣٠ ألف موظف بنظام الساعة حتى عام ٢٠٠٨، وتعتزم إغلاق ١٦ مصنعا بحلول عام ٢٠١٢، وذلك ضمن خطتها لإعادة هيكلة الشركة الهادفة لخفض النفقات والعودة بالشركة لتحقيق الأرباح، بعد هبوط مبيعات شاحناتها الصغيرة وسياراتها الرياضية والتي كانت تحقق لها ربحية عالية فى السابق.

٣- شركة كرايسلر

أعلنت المجموعة الأمريكية لصناعة السيارات "كرايسلر" فى نوفمبر ٢٠٠٧ عن إلغاء عشرة آلاف، بالإضافة إلى إلغاء أربعة نماذج من السيارات التي كانت تنتجها، وذلك تماشيا مع تراجع الطلب فى السوق الأمريكية. وإلغاء الوظائف سيحصل فى خمسة مصانع أمريكية. ولتنفيذ هذه الخطة أبرمت "كرايسلر" مع نقابة العمال اتفاقا على مدى أربعة أعوام ينص على إنفاق

المجموعة أكثر من ١٥ مليار دولار فى الإنتاج والمصانع والهندسة حتى عام ٢٠١١. وكانت الشركة قد ألغت فى فبراير ٢٠٠٧ نحو ١٣ ألف وظيفة، بينها ١١ ألف وظيفة فى قسم الإنتاج.

وكانت كرايسلر قد دخلت اعتبارا من مطلع مايو ٢٠٠٩ تحت طائلة إفلاس مؤقت لمدة أقصاها شهران بموجب الفصل الحادى عشر الذي يوفر لها الحماية من الدائنين حتى تتمكن من إعادة هيكلة نفسها بعد أن توصلت إلى اتفاق اندماج مع فيات الإيطالية.

وبمقتضى الاتفاق الذي دعمته إدارة الرئيس باراك أوباما حصلت فيات على حصة في كرايسلر تبدأ بـ٢٠٪ وترتفع إلى ٣٥٪ وربما تستحوذ عليها بالكامل لاحقا.

وقال الرئيس التنفيذي لكرايسلر روبرت ناردلي في شهادة بمحكمة الإفلاس إن كرايسلر ترغب في بيع عملياتها الأساسية إلى "كرايسلر جديدة" تشترك في ملكيتها فيات والاتحادات العمالية في الولايات المتحدة وكندا والحكومتان الأمريكية والكندية مقابل مبلغ ملياري دولار يدفع إلى حملة السندات. ومن المؤكد أن كرايسلر كانت غير قادرة على الاستمرار دون الاندماج مع عملاق صناعة السيارات في إيطاليا "فيات".

٤- برنامج تحسين استهلاك الطاقة والوقود البديل.. هل ينقذ الشركات الأمريكية؟

مع الضعف الذى اعترى مبيعات كبرى شركات صناعة السيارات الأمريكية، نتيجة ضعف الطلب وتراجع قدرتها التنافسية من زاويتي الجودة والسعر ومعدلات استهلاك الوقود بالمقارنة مع المنتجين الآسيويين، اجتمع الرئيس الأمريكي فى مارس ٢٠٠٧، مع كبار المسئولين بشركات "جنرال موتورز وفورد وديملر كرايسلر"، وذلك للترويج لبرنامجه للطاقة والذى يشمل تشجيع السيارات على تقليل استخدام البنزين أو الاستغناء عنه كوسيلة لخفض استهلاك النفط وتقليل انبعاثات عوادم السيارات.

وكان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش يرغب فى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من الإيثانول والبدائل الأخرى للطاقة إلى خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠١٧، من مستواه عام ٢٠٠٧ والبالغ ٣٥ مليار جالون (١٣٢مليار لتر). لكنه من غير المتوقع أن تستطيع الولايات المتحدة أن تنتج هذه الكمية من الذرة وحدها، لذلك أراد بوش أن يحث الصناعة الأمريكية على سرعة إنجاز الأبحاث لاستخدام مواد أخرى فى إنتاج الإيثانول. وساهمت مصادر الطاقة المتجددة بنحو ٥٪ فقط من الطاقة المستهلكة فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧، ويرغب مؤيدى هذه السياسات أن يساهم برنامج الطاقة فى رفع هذه النسبة لنحو ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك بهدف خفض الاعتماد على النفط المستورد.

وكانت خطة الطاقة التي تبناها بوش عام ٢٠٠٧، تقوم على دفع الشركات الثلاث الكبرى فى إنتاج السيارات فى الولايات المتحدة، إلى تحسين كفاءة السيارات على الطرق الأمريكية فى استهلاك الوقود، بالإضافة لدعوة الكونجرس الأمريكي إلى زيادة الدعم الحكومى لمشروعات تطوير مصادر بديلة للوقود، وتطوير أنظمة القيادة من أجل خفض استهلاك الوقود.

وقد أعلنت الشركات الثلاث الكبرى فى إنتاج السيارات فى الولايات المتحدة دعمها لخطة الرئيس بوش لتشجيع استخدام الوقود البديل، بهدف تقليل استهلاك الولايات المتحدة للبنزين بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٧. ويذكر أن شركات السيارات الأمريكية متخلفة عن نظيراتها اليابانية فى تقديم سيارات أقل استهلاكا للوقود.

٥- قانون الإفلاس فى الولايات المتحدة الأمريكية

ينظم الفصل الحادي عشر القوانين الخاصة بإشهار الإفلاس في الولايات المتحدة. حيث يسمح هذا الفصل للشركات بإعادة تنظيم نفسها في إطار قوانين الإفلاس الأمريكية. وتستطيع جميع أنواع الشركات حتى الأفراد اللجوء إليه إلا أنه في الغالب يستخدم من قبل الشركات.

ويختلف هذا الفصل عن الفصل السابع الذي يضبط عملية الإفلاس والتصفية، والفصل الثالث عشر الذي يسمح بعملية إعادة التنظيم للأشخاص. وعند فشل شركة في تسديد المبالغ المستحقة على ديونها أو الديون ذاتها فإنها تستطيع، كما يستطيع الدائنون أنفسهم التقدم بطلب للحماية إلى محكمة إفلاس اتحادية بناء على الفصل السابع أو الحادي عشر.

لكن طبقا للفصل السابع تتوقف الشركة عن النشاط ويقوم وصي ببيع جميع أصولها وبتوزيع عائد ذلك على المقرضين. ويتم توزيع أي مبالغ متبقية على مالكي الشركة.

أما الفصل الحادي عشر فيسمح في معظم الأحيان بإبقاء عمليات الشركة تحت سيطرة المدين وملكيته لكن تظل تحت مراقبة المحكمة وسلطتها التشريعية. ويتضمن الفصل الحادي عشر معظم ملامح قوانين الإفلاس الأمريكية كما أنه يعطي أدوات إضافية للمدين ويمنح الوصي السلطة لإدارة الشركة المدينة. وطبقا لهذا الفصل فإنه يمكن للمدين أن يعمل كوصي على شركته إلا إذا تم تعيين وصي خارجي لسبب ما.

وهكذا فإنه طبقا لهذا الفصل يملك المدين الأدوات لإعادة هيكلة شركته ويستطيع الحصول على تمويل وقروض بشروط ميسرة بشرط إعطاء الممولين الجدد أولوية في الحصول على أرباح الشركة. وقد تعطي الحكومة المدين المالك للشركة حق رفض أو إلغاء عقود. كما يتمتع المدين بالحماية من دعاوى قضائية ضد شركته عن طريق فرض ما يسمى بوقف التنفيذ بصورة آلية.

وبينما يكون هذا الوقف نافذ المفعول فإن أي دعاوى قضائية ضد المدين تتوقف أو تؤجل حتى يتم البت فيها في محكمة إفلاس أو استئنافها في موقعها الأصلي. وإذا فاقت الديون أصول الشركة ولم يتبق لمالكها أي أموال فأنه يتم إنهاء حقوقه وتصبح الشركة ملكا للدائنين بعد إعادة هيكلتها بما يتوافق مع قانون الإفلاس.

ومن أهم معالم الفصل الحادي عشر عملية إعادة الهيكلة بالمقارنة مع التصفية في الفصل السابع. ويسمح هذا الفصل للمدين بالخروج من قيوده خلال شهور أو سنوات بحسب تعقيد عملية الإفلاس. كما أن للمدين الحق - في إطار هذا القانون- في اقتراح خطته لإعادة الهيكلة لمدة من الزمن تصل في معظم الأحيان إلى ١٢٠ يوما، مع وجوب موافقة الدائنين عليها، يقدم بعدها الدائنون خططهم.

ثانيا : الشركات الأوروبية والآسيوية في ظل الأزمة

رغم أن أزمة السيارات العالمية تفجرت فى السوق الأمريكية إلا أن هذه الأزمة أخذت فى التوسع والانتشار حتى طالت الشركات الأوروبية والآسيوية العاملة فى هذا القطاع، مؤثرة على إنتاجية الدول الرئيسية فى آسيا وأوروبا، كما سنتناول فيما يلي...

١- الشركات الأوروبية

تعتبر صناعة السيارات من أهم القطاعات الصناعية فى الاتحاد الأوروبى. كما أن هذه الصناعة تعتبر من الصناعات المولدة لإيرادات عالية، حيث تسهم الضرائب الناتجة عن صناعة السيارات بنحو ٤٠٠ مليار يورو سنويا كإيرادات لحكومات الاتحاد الأوروبى.

ويعد الاتحاد الأوروبى ثاني أكبر منتج للسيارات فى العالم بعد الصين بداية من عام ٢٠٠٩. وتسهم صناعة السيارات بصادرات تقدر بنحو ٤٠ مليار يورو فى التجارة الدولية لدول الاتحاد. كما أنه يعتبر من القطاعات عالية التوظيف، حيث يوفر نحو ٢,٣ مليون وظيفة مباشرة، بالإضافة لنحو ١٠,٤ مليون وظيفة أوروبية غير مباشرة، فى القطاعات المساعدة والمعتمدة على صناعة السيارات، وهذا يعنى أن أكثر من ١٢,٧ مليون شخص يعتمدوا فى دخولهم ومعيشتهم على صناعة السيارات الأوروبية. وينفق قطاع صناعة السيارات الأوروبية ٢٠ مليار يورو سنويا على البحث والتطوير، أكثر من أى قطاع صناعى خاص آخر داخل الاتحاد الأوروبى.

وتعتبر كل من ألمانيا، أسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وأخيرا إيطاليا، أكبر خمسة دول منتجة للسيارات على مستوى الاتحاد الأوروبى، بحجم إنتاج بلغ نحو ٥,٢ – ٢,١ – ٢,٠ – ١,٠ – ٠,٨ مليون سيارة وفقا لبيانات ٢٠٠٩.

ووفقا للجدول رقم (٦) فقد تأثر إنتاج الدول الرئيسية المنتجة للسيارات بالاتحاد الأوروبى، حيث شهدت تلك الدول تراجعا فى إنتاجها عام ٢٠٠٩، مقارنة مع إنتاجها عام ٢٠٠٧، العام الذى أندلعت فيه الأزمة المالية العالمية، والتي أحدثت حالة من الركود، تراجعت معه مبيعات السيارات فى تلك الأسواق مما خفض فى النهاية من حجم إنتاجيتها السنوية.

ففي عام ٢٠٠٩ انخفض إجمالى إنتاج السيارات الأوروبية (السيارات والشاحنات والحافلات) بنسبة ١٧,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ وبنسبة ٢٣٪ بالمقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة عام ٢٠٠٧. حيث بلغ إنتاج سيارات الركاب عام ٢٠٠٩ نحو ١٣,٤ مليون وحدة، مسجلة بذلك انخفاضا بلغت نسبته ١٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨، ونسبة ١٨ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧، وهو أدنى مستوى للإنتاج منذ عاما ١٩٩٦.

٢- الشركات الآسيوية

كان من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية تحول محور صناعة السيارات العالمية إلى الشرق. ومما شجع على انتقال صناعة السيارات إلى الأسواق الآسيوية خاصة الصينية، تشبع الأسواق الغربية فى حين أن سوقا مثل السوق الصينية مازالت فى طور النمو السريع ولم تصل لدرجة التشبع بعد. كما أن الأسواق الآسيوية تتمتع بانخفاض تكلفة الإنتاج، لانخفاض أجور العمال وأسعار المواد الأولية بها مقارنة بالأسواق الغربية، مما يؤدى إلى بيع المنتجات بأسعار تنافسية أفضل مما لو أنتجت فى أسواقها الرئيسية. بالإضافة للسياسات التي تنتهجها الحكومات الآسيوية لجذب الشركات العالمية للاستثمار والإنتاج بها. وهناك مراكز عملاقة لصناعة السيارات في اليابان مثل تويوتا وهوندا ودينسو، وفي كوريا الجنوبية مثل هيونداي، وهناك أيضا مراكز جديدة وصاعدة في الصين والهند، وهي تستحق التوقف عندها لرصد تطورها السريع...

أ- الشركات الصينية

فى الوقت الذى تراجعت فيه مبيعات السيارات فى جميع أنحاء العالم، نمت المبيعات فى الصين بنسبة ٢٥٪، وذلك بسبب السياسة الحكومية التي نفذت خطة لتنشيط الاقتصاد بهدف معالجة الركود العالمى، حيث خفضت الضرائب على السيارات الصغيرة بنسبة ٥٠٪، بالإضافة لتقديم إعانات لمشترى السيارات فى المناطق الريفية، مما شجع على زيادة مبيعات السيارات فى السوق الصينية.

ومما يدل على أهمية السوق الصينية لكبار مصنعي السيارات فى العالم أنه فى الوقت التي أعلنت فيه جنرال موتورز إفلاسها عام ٢٠٠٩، ظلت شركة جنرال موتورز الأكثر مبيعاً فى الصين بنسبة مبيعات تجاوزت مليونى سيارة للمرة الأولى.

ويذكر أن كمية السيارات المباعة فى الصين عام ٢٠٠٩ فاقت ٢,٧ مليون مركبة، مقارنة بنظيرتها فى الولايات المتحدة التي لم تتجاوز ٢,٢ مليون مركبة، وينظر قطاع صناعة السيارات الأمريكي إلى الصين كسوق سريعة النمو والتطور، يمكن أن تساعد فى تعويض تراجع الأرباح محلياً.

وأكد محللون أن الصين تعد المستفيد الحقيقي من الاستثمار الأجنبي فى قطاع السيارات، حيث حيث يتطور قطاعها المحلي لإنتاج السيارات بمساعدة مستثمرين أجانب، وفقاً لقانون ينص على أنه لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك أكثر من ٥٠ ٪ من الشركة المصنعة الصينية، ويتوجب عليه الدخول فى شراكة مع شركات محلية لدخول السوق.

كما يشهد قطاع صناعة السيارات في الهند والصين، المتنافستين اللتين يعيش تحت مظلتهما ٢,٦٥ مليار نسمة، انتعاشا ملحوظا. إذ لا يقتصر الأمر على قيام الشركات المحلية بمشروعات ضخمة، لكن شركات السيارات العالمية قامت بتنفيذ شراكات ضخمة في أسواق هاتين الدولتين الآسيويتين العملاقتين.

وقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتحتل المركز الثاني في إنتاج السيارات عام ٢٠٠٨، قبل أن تتخطى اليابان لتصبح الأولى في عالم سوق السيارات، وتحتل قمة الإنتاج العالمي في إنتاج السيارات عام ٢٠٠٩.

ومن الآثار الإيجابية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أنه في مارس ٢٠١٠ استحوذت مجموعة زيجيانج جيلي القابضة الصينية على شركة فولفو من شركة فورد - ثاني أكبر شركة لصناعة السيارات بالولايات المتحدة - بصفقة بلغت قيمتها ٢,٠٤ مليار دولار أي أقل من ثلث المبلغ الذي اشترت به فورد الشركة السويدية قبل عقدين من الزمن. حيث كانت فورد قد استحوذت على الشركة السويدية عام ١٩٩٩ مقابل ٦,٤ مليار دولار، لكنها قررت بيعها لدعم وضعها المالي إثر الأزمة التي ضربت قطاع السيارات الأمريكية خاصة والعالم عامة.

وكانت جيلي - التي يقع مقرها مدينة هانغ تسو بمقاطعة زيغيانغ شرق الصين- متخصصة بادئ الأمر بإنتاج قطع غيار البرادات قبل أن تتحول بدءا من ١٩٩٧ إلى صناعة السيارات لتصبح واحدة من أكبر شركات المتخصصة في هذه الصناعة بالصين. وتأسست الشركة عام ١٩٨٦, واحتل مؤسسها - لي شوفو- المرتبة الأولى على لائحة أثرى أثرياء الصين عام ٢٠٠٩. وقد مكنت الصفقة شركة فولفو - التي تأسست عام ١٩٢٧ وتشغل حاليا ٢٢ ألف عامل داخل السويد وخارجها- من الموارد المالية الضرورية لتعزيز قوتها في السوق العالمية.

ب- الشركات الهندية

على الرغم من وقوع الهند في المركز السابع بين منتجي السيارات في العالم بمعدل إنتاج سنوي يبلغ ٢,٦ مليون سيارة في عام ٢٠٠٩، فإن شركات صناعة السيارات الهندية أثبتت قدراتها في مجال التصميم والتكنولوجيا أو الاستحواذ العالمي.

وتعد شركات «تاتا» للسيارات تكتلا هنديا متنوعا ذا أبعاد عالمية، إذ تمتلك مصنعين للسيارات الفارهة في المملكة المتحدة هما "جاغوار" و"لاند روفر"، اللذين اشترتهما من شركة "فورد موتورز".

ودشنت "تاتا موتور" سيارتها "نانو"، أرخص سيارة في العالم، في الهند في عام ٢٠٠٩ بسعر بلغ ٢,٥٠٠ دولار. وستطرح السيارة للبيع في نيجيريا نهاية عام ٢٠١٠، وفي أوروبا عام ٢٠١١، وفي الولايات المتحدة عام ٢٠١٢. كما تتميز الهند بكونها موطن مصنع السيارة الكهربائية الأكثر مبيعا في العالم، وهي السيارة "ريفا" التي أنتجتها شركة "ريفا" لصناعة السيارة الكهربائية.

بالإضافة لذلك حلت الهند في المرتبة الثانية خلف الصين، ومتفوقة على ألمانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة في مجال سوق السيارات الخفيفة، حيث ارتفعت مبيعات السيارات الخفيفة في الهند بنسبة ٢٥٪.

وقال التقرير الذي أصدرته هيئة صناعة السيارات الأمريكية "إن شبه القارة الهندية تدخل مجالا جديدا من الاستثمار القوي في مجال صناعة السيارات، وإن صادرات الهند من السيارات تضاعفت نظرا لتحول مصنعي السيارات العالميين إليها كمحور لإنتاج السيارات المدمجة".

وتوجد بالهند شركات مثل "سوزوكي" و"فورد"، وتخطط "تويوتا" خلال السنوات القادمة لبناء مصانع للسيارات في الهند. ولا تزال إمكانيات النمو عالية في الصين والهند اللتين تبلغ نسبة مالكي السيارات بهما ٥ في الألف، بما يجعل سوقيهما قابل للنمو السريع.

وكانت الإمكانيات الهندسية والخبرة الهندية القوية في صناعة السيارات منخفضة التكاليف وتوفير الوقود سببا في التوسع في منشآت التصنيع للكثير من شركات صناعة السيارات مثل "هيونداي موتورز" و"نيسان" و"تويوتا" و"فولكس فاغن" و"سوزوكي". وفي عام ٢٠٠٩ استوردت "هيونداي موتورز" ٣٤٠ ألف سيارة مصنعة في الهند. وتخطط «نيسان موتورز» لاستيراد ٢٥٠ ألف مركبة مصنعة في مصنعها في الهند بحلول ٢٠١١. كما أعلنت «جنرال موتورز» عن خططها لتصدير نحو ٥٠ ألف سيارة مصنعة في مصنعها بالهند بحلول ٢٠١١. وتخطط "فورد موتورز" هي الأخرى لزيادة سعة مصنعها

الإنتاجية في الهند لتصل إلى ٢٥٠ ألف سيارة تبلغ عائداتها التصديرية ٥٠٠ مليون دولار. وقالت الشركة إن المصنع جزء من خطة لجعل الهند محور إنتاجها العالمي. كما أعلنت شركة "فيات موتورز" عن عزمها إنتاج قطع غيار السيارات بأكثر من مليار دولار في الهند.

وفي يناير ٢٠٠٨ استحوذت شركة «تاتا» الهندية لصناعة السيارات على "لاند روفر – جاغوار" العلامتين التجاريتين البريطانيتين من شركة فورد الأمريكية، في صفقة بلغت قيمتها مليار جنيه إسترليني (ملياري دولار بسعر صرف الدولار مقابل الاسترليني آنذاك). وبهذه الصفقة تحقق مجموعة تاتا اختراقا جديدا في بريطانيا بعد امتلاك فرعها الناشط في مجال الصلب "تاتا ستيل" مجموعة الفولاذ البريطانية الهولندية "كوروس" في مزاد عام ٢٠٠٧ بقيمة فاقت ١٠ مليارات يورو. وقد دخلت "تاتا موتورز" بهذه الصفقة مجال السيارات الفخمة التي كانت غائبة عنها. وقد جاء ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه "تاتا موتورز" أن لديها مشاريع كبرى لتطوير نفسها في الهند والعالم سواء في مجال السيارات الخاصة أو السيارات المهنية. وتسيطر تاتا – أكبر مصنعي السيارات في الهند– على أكثر من نصف سوق الشاحنات ونحو ٢٠٪ من سوق سيارات الركوب في البلاد. وقد عرضت فورد الشركتين المتخصصتين في صناعة السيارات الفخمة عام ٢٠٠٩، للبيع بعدما واجهت الشركة الأمريكية خسائر بلغت ١٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وكانت فورد قد باعت عام ٢٠٠٩ أيضا العلامة التجارية البريطانية "أستون مارتن" بسبب الخسائر أيضا.

وأعلنت صناعة السيارات الهندية عن أفضل أداء لها في مايو ٢٠١٠ بارتفاع في مبيعات السيارات الجديدة بنسبة ٣٠ ٪. ومن المتوقع أن تقوم شركات «ديملر» و«ماروتي سوزوكي» و«ماهيندرا آند ماهيندرا» بإنفاق استثمارات تقدر بـ٣٠ مليار دولار لشركات تصنيع السيارات خلال السنوات الأربع القادمة لمواجهة ارتفاع الطلب في ثاني أسرع سوق نامية بعد الصين.

وتسعى صناعة مكونات السيارات إلى استثمار ما يقرب من ٨٠٠ مليار روبية في مصانع جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة. كما ستستثمر شركات مكونات السيارات أيضا ١٢ مليار دولار حتى نهاية الخطة العشرية (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) لتطوير قطاع السيارات في الهند، وهي الخطة التي أطلقتها الحكومة الهندية في سبتمبر ٢٠٠٦.

وتعتبر الهند في الوقت الحالي أحد محاور صناعة السيارات في العالم. وقد حفزت الزيادة السريعة في مبيعات السيارات الصغيرة في الهند عددا من شركات صناعة السيارات العالمية مثل «فولكس فاغن» و«هوندا» و«تويوتا» و«نيسان» لتعزيز وجودها في قطاع السيارات الصغيرة هذا العام أو العام القادم. وقد أعلنت «جنرال موتورز» في بداية عام ٢٠١٠ أنها ستبدأ في إنتاج سيارتها الهندية الصغيرة الجديدة في مصنع تاليجاون في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وإذا ما تمكنت «جنرال موتورز» من دخول سوق سيارات الـ«ديزل» ستكون السيارات الصغيرة عالية التنافسية إلى حد بعيد. ومع عمل مصنع «تاتا»، «ساناناد»، لإنتاج سيارات نانو بطاقته الكاملة، حيث ينتج سيارة كل دقيقة وسيارة «نيسان» («رينو باجاج») منخفضة تكلفة التشغيل، سيكون على اتحاد «جنرال موتورز» – «سايك» أن يكونوا جادين للغاية في الإنتاج بشأن سيارتهم الصغيرة الجديدة. وعلى الرغم من الارتفاع في الطلب على السيارات في السوق الصينية، تعمد الشركات الصينية لتصنيع السيارات ومكوناتها إلى اللجوء إلى السوق الهندية.

فشركات صينية مثل «سايك» و«فوتون» و«فاو» و«تشيري» و«جيلي» و«ذا غريت وول» جهزت كل شيء، بدءا من الحافلات الصغيرة والسيارات إلى الشاحنات والحافلات، للدخول إلى السوق الهندية. وفي الوقت الذي سعت فيه شركات مثل «سايك» و«فاو» إلى الدخول إلى الهند عبر شركاء عالميين سعت شركات أخرى إلى دخول السوق الهندية عبر شركاء هنود.

وتتطلع شركة "فوتون" إلى الحصول على فرصة وشريك هندي، وتنوي استثمار ٢٠٠ مليون دولار في مصنع ينتج ١٠٠ ألف سيارة سنويا باستخدام مكونات

محلية. وكانت شركة "جنرال موتورز إنديا"، التي تحولت إلى شراكة مناصفة بين شركتي "جنرال موتورز" و"شنغهاي أوتوموتيف كار" قد أعلنت عام ٢٠٠٩ أنها ستطرح المركبات التجارية الصينية في البلاد بنهاية عام ٢٠١٠.

في الوقت ذاته يتوقع أن تتحدى شركة "جيلي" الصينية لصناعة السيارات، السيارة "نانو" كأرخص سيارة في العالم، حيث تخطط "جيلي" لإنتاج سيارة مدنية بسعر يبلغ ٢٢٥٠ دولارا عندما تبدأ في طرحها في الأسواق في عام ٢٠١٢. ودخلت الشركة الصينية مصنعة السيارات إلى دائرة الضوء عندما اشترت شركة "فولفو" من شركة "فورد".

وبالمثل، تعاونت شركة "بي واي دي"، إحدى أكبر الشركات الصينية في صناعة البطاريات وصناعة السيارة مع شركة "ديملر" مالكة السيارات الفارهة "مرسيدس بنز"، لتطوير سيارة كهربائية لمنافسة شركة "ريفا" الهندية.

وتم الانتهاء من إنشاء مصنع "ريفا" الجديد لتجميع السيارات في بنجالور، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية ٣٠ ألف سيارة. ويعد هذا المصنع في الفترة الراهنة أكبر نموذج في العالم لمصنع سيارات مخصص لتجميع بطاريات السيارات الكهربائية. وتم بيع «ريفا» في الهند عام ٢٠٠١، وفي المملكة المتحدة عام ٢٠٠٣.

ثالثا: تأثير الأزمة العالمية على تراتب مراكز تصنيع السيارات

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول على عرش صناعة السيارات على مستوى العالم حتى عام ٢٠٠٥، حيث وصلت طاقتها الإنتاجية ١١٫٩ مليون سيارة ومركبة تجارية. إلا أنه بدءا من عام ٢٠٠٦، ومع تراجع مبيعات السيارات الأمريكية فى أمريكا الشمالية، نتيجة لارتفاع أسعار الوقود، واتجاه المستهلكين لشراء السيارات الصديقة للبيئة وقليلة الاستهلاك للوقود، تربعت اليابان على عرش منتجي السيارات فى العالم. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لليابان عام ٢٠٠٦ نحو ١١٫٤ مليون مركبة، وتلتها الولايات المتحدة، والصين على التوالى. واستمرت اليابان على عرش منتجي السيارات حتى عام ٢٠٠٨، ليزيحها المارد الصينى عام ٢٠٠٩ بطاقة إنتاجية بلغت ١٣٫٨ مليون مركبة، وتحتل اليابان المركز الثانى، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتضح من التراجع الكبير فى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، تأثير برامج الهيكلة التي نفذتها أكبر ثلاث شركات فى صناعة السيارات منذ عام ٢٠٠٥، والتي تمثلت فى خفض الإنتاج وإغلاق عدد من المصانع، وتسريح أعداد كبيرة من العمال. وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧، وانهارت سوق الرهن العقارى الأمريكية، مما أثر على البورصات العالمية والبنوك ومختلف المؤسسات المالية، مما خلق حالة من التباطؤ فى الاقتصاد الأمريكي والعالمى، زاد معه الانخفاض فى مبيعات السيارات، الأمر الذى دفع الشركات الأمريكية لتخفيض إنتاجها.

وقد كانت المراكز الخمسة الأولى فى صناعة السيارات على مستوى العالم عام ٢٠٠٥: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، الصين، وكوريا الجنوبية، بإنتاج بلغ ١١٫٩، ١٠٫٨، ٥٫٨، ٥٫٧، ٣٫٧ مليون سيارة على التوالى. انظر جدول رقم (٥)

وبمقارنة ترتيب هذه الدول مع ترتيبها عام ٢٠٠٨ الذي انفجرت خلاله الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، سنجد أن المراكز الخمسة الأولى فى صناعة السيارات على مستوى العالم، كانت: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، وكوريا الجنوبية، بإنتاج بلغ نحو ١١٫٦، ٩٫٣، ٨٫٧، ٦٫٠، ٣٫٨ مليون سيارة على التوالى. وبذلك فقدت الولايات المتحدة عرش صناعة السيارات العالمية. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، وبعد مرور عام وربع على انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، تمكنت الصين التي استمر اقتصادها في النمو الإيجابي القوي ولم ينزلق إلى هوة تلك الأزمة، من الصعود إلى المرتبة الأولى عالميا بإنتاج بلغ ١٣٫٨ مليون سيارة، تلتها اليابان بنحو ٧٫٩ مليون سيارة، والولايات المتحدة بنحو ٥٫٧ مليون سيارة، وألمانيا بنحو ٥٫٢ مليون

سـيارة، وكوريـا الجنوبيـة بنحـو ٣,٥ مليـون سـيارة، والبرازيـل بنحـو ٣,٢ مليـون سـيارة، والهنـد بنحـو ٢,٢ مليون سيارة.

ولا يقف التغير فى السوق العالمية للسيارات عند هذا الحد، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى أن شركة جنرال موتورز الأمريكية التي ظلت تحتل صدارة قائمة أكبر شركات السيارات فى العالم على مدى ٧٤ سنة، حتى عام ٢٠٠٧، العام الذى اندلعت فيه أزمة الرهن العقاري كمقدمة كبرى للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية التي انفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨، والتي زادت من تراجع مبيعات جنرال موتورز، بل ودفعتها لإشهار إفلاسها فى يونيو ٢٠٠٩. لتحتل شركة تويوتا اليابانية المركز الأول كأكبر شركة منتجة للسيارات فى العالم عام ٢٠٠٨ بإنتاج بلغ ٩,٢ مليون مركبة، فى حين تراجعت جنرال موتورز فى نفس العام لتحتل المرتبة الثانية بإنتاج بلغ ٨,٢ مليون مركبة. لكن قيام شركة تويوتا بسحب عدد كبير من سياراتها بسبب عيوب في المكابح، وقيام العديد من الشركات الآسيوية والأمريكية بالأمر نفسه، سوف يؤثر على الأرجح، على وضعها المالي ومكانتها وحصتها من السوق العالمية. أما التغيرات الأكثر ديمومة المتعلقة بانتقال ثقل الطلب نحو آسيا وانتقال ثقل الإنتاج أيضا إلى شركات آسيوية صاعدة في الصين والهند إلى جانب الشركات الكبرى القائمة في اليابان وكوريا الجنوبية، فإنها سوف ترسم صورة جديدة لتراتب الشركات العالمية في الفترة القادمة، لتظهر صورة مختلفة لتوزيع هيكل القوة في صناعة وسوق السيارات في العالم، سوف يستمر فيها تراجع موقع الولايات المتحدة الذي تراجع كثيرا على مدار السنوات الماضية بسبب ارتفاع التكلفة من جهة، والمعدلات الأعلى لاستهلاك الوقود المتصاعد السعر بالمقارنة مع السيارات الآسيوية والأوروبية المناظرة من جهة أخرى. لكن حتى منتصف عام ٢٠١٠، جاءت أربع شركات يابانية وثلاث شركات ألمانية وشركتان أمريكيتان وشركة كورية جنوبية ضمن قائمة أكبر عشر شركات سيارات في العالم ضمن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم حسب جريدة الفاينانشيال تايمز. وقد جاءت تويوتا في موقعها المعتاد في صدارة شركات السيارات، بأصول قيمتها ٢٩٦,٩ مليار دولار، ومبيعات قيمتها ٢١٠,٨ مليار دولار، وبعدد عاملين بلغ ٣٢٠,٥ ألف عامل. لكنها خسرت نحو ٤,٥ مليار دولار في السنة المالية اليابانية ٢٠٠٩/٢٠١٠ التي تنتهي في نهاية مارس ٢٠١٠. وجاءت شركة هوندا اليابانية في المرتبة الثانية بقيمة سوقية بلغت ٦٤,٨ مليار دولار، وأصول بلغت ١١٨,٩ مليار دولار، ومبيعات قيمتها ١٠٢,٨ مليار دولار، وعدد عاملين بلغ ١٨١,٩ ألف عامل، وحققت ربحا صافيا بلغ ١,٤ مليار دولار. وجاءت شركة ديملر في المرتبة الثالثة بقيمة سوقية بلغت ٥٠ مليار دولار، وأصول قيمتها ١٨١,٤ مليار دولار، ومبيعات قيمتها ١١٣,١ مليار دولار، وعدد عاملين بلغ ٢٥٦,٤ ألف عامل، ومنيت بخسائر قيمتها ٣,٨ مليار دولار. وجاءت شركة فولكس الألمانية في المرتبة الرابعة بقيمة سوقية بلغت ٤٤,٢ مليار دولار، وأصول قيمتها ٢٤٩,٥ مليار دولار، ومبيعات قيمتها ١٥٠,٧ مليار دولار ، وعدد عاملين بلغ ٣٦٨,٥ ألف عامل، وأرباح بلغت ١,٤ مليار دولار. وجاءت شركة فورد الأمريكية في المرتبة الخامسة بقيمة سوقية ٤١,٥ مليار دولار، وأصول قيمتها ١٩٢,٢ مليار دولار، ومبيعات قيمتها ١١٨,٣ مليار دولار، وعدد عاملين بلغ ١٩٨ ألف عامل.

ومن المؤكد أن الخريطة العالمية لقائمة شركات السيارات الكبرى وحصتها من السوق العالمية سوف تكون مختلفة كثيرا بعد عشرة أعوام. وعلى الأرجح سوف تتعزز الغلبة الآسيوية على تلك القائمة بفضل الأسواق الآسيوية المتنامية بسرعة ووجود فوائض واحتياطيات مالية كبيرة لدى العديد من الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين التي بلغت قيمة احتياطياتها نحو ٢,٧ تريليون دولار، بما يسمح باستمرار نمو وتطور الاستثمارات الجديدة وتوفير التمويل الضروري لها، وأيضا بفضل التطوير المستمر في توفير الوقود، والقدرة التنافسية العالية في الإنتاج لاعتبارات متنوعة تتركز في انخفاض تكلفة العمل في بعض البلدان والقبول بمعدلات ربح معتدلة في بلدان أخرى وتصميم طرازات ملائمة للأسواق التي تتوجه إليها.

جدول (١)

أهم الدول المنتجة للسيارات في العالم عام ٢٠٠٩

	عدد السيارات المنتجة(وحدات)	النسبة من الإجمالي
الصين	١٣,٧٩٠,٩٩٤	%٢٢,٦
اليابان	٧,٩٣٤,٥١٦	%١٣,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٧١١,٨٢٣	%٩,٣
ألمانيا	٥,٢٠٩,٨٥٧	%٨,٥
كوريا الجنوبية	٣,٥١٢,٩١٦	%٥,٧
البرازيل	٣,١٨٢,٦١٧	%٥,٠
الهند	٢,٦٣٢,٦٩٤	%٤,٣
أسبانيا	٢,١٧٠,٠٧٨	%٣,٥
فرنسا	٢,٠٤٩,٧٦٢	%٣,٢
المكسيك	١,٥٥٧,٢٩٠	%٢,٦
مجموع العشرة الأوائل	٤٧,٧٥٢,٥٤٧	%٧٧,٧
إجمالي العالم	٦٠,٩٨٦,٩٨٥	%١٠٠

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول (٢)

أهم الدول المنتجة للسيارات في العالم عام ٢٠٠٨

	عدد السيارات المنتجة(وحدات)	النسبة من الإجمالي
اليابان	١١,٥٧٥,٦٤٤	%١٦,٤
الصين	٩,٢٩٩,١٨٠	%١٣,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٦٩٣,٥٤١	%١٢,٣
ألمانيا	٦,٠٤٥,٧٣٠	%٨,٥
كوريا الجنوبية	٣,٨٢٦,٦٨٢	%٥,٤
البرازيل	٣,٢١٥,٩٧٦	%٤,٥
فرنسا	٢,٥٦٨,٩٧٨	%٣,٧
أسبانيا	٢,٥٤١,٦٤٤	%٣,٥
المكسيك	٢,١٦٧,٩٤٤	%٣,١
روسيا	١,٧٩٠,٣٠١	%٢,٦
مجموع العشرة الأوائل	٥١,٦٢١,٠٠١	%٧٣,٢
إجمالي العالم	٧٠,٥٢٠,٤٩٣	%١٠٠

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول (٣)

أهم الدول المنتجة للسيارات في العالم عام ٢٠٠٧

	عدد السيارات المنتجة وحدات)	النسبة من الإجمالي
اليابان	١١,٥٩٦,٣٢٧	%١٥,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٧٨٠,٧٢٩	%١٤,٧
الصين	٨,٨٨٢,٤٥٦	%١٢,١
ألمانيا	٦,٢١٣,٤٦٠	%٨,٤
كوريا الجنوبية	٤,٠٨٦,٣٠٨	%٥,٦
فرنسا	٣,٠١٥,٨٥٤	%٤,١
البرازيل	٢,٩٧٧,١٥٠	%٤,٠
أسبانيا	٢,٨٨٩,٧٠٣	%٣,٩
كندا	٢,٥٧٨,٧٩٠	%٣,٤
الهند	٢,٢٥٣,٧٢٩	%٣,١
مجموع العشرة الأوائل	٥٥,٠٢٢,٨١١	%٧٥,١
إجمالي العالم	٧٣,٢٦٦,٠٦١	%١٠٠

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول (٤)

أهم الدول المنتجة للسيارات فى العالم عام ٢٠٠٦

	عدد السيارات المنتجة (وحدات)	النسبة من الإجمالى
اليابان	١١,٤٨٤,٢٣٣	%١٦,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٢٦٣,٩٨٦	%١٦,٣
الصين	٧,١٨٨,٧٠٨	%١٠,٤
ألمانيا	٥,٨١٩,٦١٤	%٨,٤
كوريا الجنوبية	٣,٨٤٠,١٠٢	%٥,٥
فرنسا	٣,١٦٩,٢١٩	%٤,٥
أسبانيا	٢,٧٧٧,٤٣٥	%٤,٠
البرازيل	٢,٦١١,٠٣٤	%٣,٧
كندا	٢,٥٧٢,٢٩٢	%٣,٦
المكسيك	٢,٠٤٥,٥١٨	%٢,٩
مجموع العشرة الأوائل	٥٢,٤٧١,٠١٥	%٧٥,٨
إجمالي العالم	٦٩,٢٢٢,٩٧٥	%١٠٠

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول (٥)

أهم الدول المنتجة للسيارات فى العالم عام ٢٠٠٥

	عدد السيارات المنتجة (وحدات)	النسبة من الإجمالى
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٩٤٦,٦٥٣	%١٧,٩
اليابان	١٠,٧٩٩,٦٥٩	%١٦,٢
ألمانيا	٥,٧٥٧,٧١٠	%٨,٦
الصين	٥,٧٠٨,٤٢١	%٨,٥
كوريا الجنوبية	٣,٦٩٩,٣٥٠	%٥,٥
فرنسا	٣,٥٤٩,٠٠٨	%٥,٣
أسبانيا	٢,٧٥٢,٥٠٠	%٤,١
كندا	٢,٦٨٧,٨٩٢	%٤,٠
البرازيل	٢,٥٣٠,٨٤٠	%٣,٧
المكسيك	١,٦٨٤,٢٣٨	%٢,٥
مجموع العشرة الأوائل	٥٠,٧٢٦,١٠١	%٧٦,٣
إجمالي العالم	٦٦,٤٨٢,٤٣٩	

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول (٦)

أهم خمس دول منتجة للسيارات بالاتحاد الأوروبى

بالمليون سيارة

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ألمانيا	٥,٨	٦,٢	٦,٠	٥,٢
أسبانيا	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,١
فرنسا	٣,١	٣,٠	٢,٦	٢,٠
المملكة المتحدة	١,٦	١,٧	١,٦	١,٠
إيطاليا	١,٢	١,٣	١,٠	٠,٨

The Source: http://oica.net/category/production-statistics

جدول رقم (٧)
أكبر عشرة شركات منتجة للسيارات فى العالم
خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
اسم الشركة	حجم الإنتاج بالمليون سيارة	اسم الشركة	حجم الإنتاج بالمليون سيارة	اسم الشركة	حجم الإنتاج بالمليون سيارة
١- جنرال موتورز/ الولايات المتحدة	٨,٩	١- جنرال موتورز/ الولايات المتحدة	٩,٣	١- تويوتا / اليابان	٩,٢
٢- تويوتا / اليابان	٨	٢- تويوتا / اليابان	٨,٥	٢- جنرال موتورز/ الولايات المتحدة	٨,٢
٣- فورد/ الولايات المتحدة	٦,٢	٣- - فولكسفاغن/ ألمانيا	٦,٣	٣- فولكسفاغن/ ألمانيا	٦,٤
٤- فولكسفاغن/ ألمانيا	٥,٧	٤- فورد/ الولايات المتحدة	٦,٣	٤- فورد/ الولايات المتحدة	٥,٤
٥- هوندا/ اليابان	٣,٧	٥- هوندا/ اليابان	٣,٩	٥- هوندا/ اليابان	٣,٩
٦- بيجو ستروين/ فرنسا	٣,٤	٦- بيجو ستروين/ فرنسا	٣,٥	٦- نيسان/ اليابان	٣,٤
٧- نيسان/ اليابان	٣,٢	٧- نيسان/ اليابان	٣,٤	٧- بيجو ستروين/ فرنسا	٣,٣
٨- كرايسلر/ الولايات المتحدة	٢,٥٤	٨- فيات/ إيطاليا	٢,٧	٨- هيونداي/ كوريا الجنوبية	٢,٧
٩- رينو/ الفرنسية	٢,٤٩	٩- رينو/ الفرنسية	٢,٧	٩- سوزوكي/ اليابان	٢,٦
١٠- هيونداي/ كوريا الجنوبية	٢,٤٦	١٠- هيونداي/ كوريا الجنوبية	٢,٦	١٠- فيات/ إيطاليا	٢,٥

المصدر لبيانات ٢٠٠٦: http://oica.net/wp-content/uploads/world-ranking-2006.pdf
المصدر لبيانات ٢٠٠٧: http://oica.net/wp-content/uploads/world-ranking-2007.pdf
المصدر لبيانات ٢٠٠٨: http://oica.net/wp-content/uploads/world-ranking-2008.pdf

الاقتصـــاد العـربـى

[١]

الاقتصادات العربية فى ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والموجة الأوروبية منها

جـــاء أداء الاقتصادات العربية في العام ٢٠٠٩، وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، معبرا بالفعل عن مدى تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية التي انتقلت تأثيراتها لتلك الاقتصادات عبر آليات التجارة السلعية والخدمية وحركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. ورغم بدء تحسن المؤشرات الاقتصادية لغالبية الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في أواخر عام ٢٠٠٩، إلا أن الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت منطقة اليورو في موجة جديدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تم تناولها في دراسة خاصة في القسم الدولي من هذا التقرير، أثرت سلبيا على كل الاقتصادات المندمجة في الاقتصاد العالمي وبالذات تلك التي تملك علاقات قوية مع اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة مع منطقة اليورو على غرار الدول العربية التي يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الثاني لها بعد آسيا. وسوف نتناول في هذه الدراسة، تأثير النفط على حركة الاقتصادات العربية، والتغيرات في المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء تلك الاقتصادات في عام ٢٠٠٩، وما هو متاح من بيانات وتقديرات تتعلق بعام ٢٠١٠ أو أجزاء منه...

أولا: حركة أسعار النفط في ظل الأزمة وتأثيراتها على الاقتصادات العربية

كان تأثير الركود الاقتصادي العالمي على الطلب على النفط وأسعاره عنصرا بالغ القوة في التأثير على أداء الاقتصادات العربية بالنظر إلى أن القطاع النفطي بشقيه الاستخراجي والتصنيعي هو الأكبر والأكثر أهمية بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصادات العربية، فهو الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة في مجموع بلدان الوطن العربي حيث شكلت الإيرادات النفطية نحو ٧٢,٢٪ في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥، حتى عام ٢٠٠٨، حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يوليو ٢٠٠٩، صـ ٣٢٨). كما أن إيرادات الصادرات النفطية تشكل أكثر من ثلثي إجمالي إيرادات الصادرات العربية، كما أن إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية القائم على النفط والغاز بصورة شبه كلية، في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية، قد بلغ نحو ٨٢٣,٤ مليار دولار، بما شكل نحو ٤٣,٣٪ من ذلك الناتج عام ٢٠٠٨.

ونتيجة هذه المكانة الحاكمة لقطاع النفط في الاقتصادات العربية، تأثر الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بتراجع أسعار النفط من ٩٤,١ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨، إلى ٦٠,٩ دولار للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض بلغت ٣٥,٣٪. وكان ذلك التراجع في الأسعار منطقيا مع الركود الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط من ٨٥,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٨، إلى ٨٤,٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٩، وهو انخفاض ناجم بصورة أساسية عن تقلص الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا) من ٤٧,٧ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٨، إلى ٤٥,٧ مليون برميل يوميا، وهو تراجع كبير لم يعوضه ارتفاع الطلب الصيني وطلب الدول النامية على النفط، حسب بيانات النشرة الشهرية لمنظمة الأوابك (أبريل ٢٠١٠، صـ ٢٦). كما كان ذلك التراجع في أسعار النفط مرتبطا بالاضطراب المالي الذي

أوقـع خسـائر كـبرى بالمضـاربين ممـا أدي إلى تقييـد المضـاربات علـى أسـعار الـنفط في العقـود الآجلـة. وقـد عاودت أسعار النفط، الارتفـاع في عـام ٢٠١٠، لتبلـغ نحـو ٧٤،٥ دولار للبرميـل مـن سـلة خامـات أوبـك في المتوسـط خـلال شـهري ينـاير وفبرايـر ٢٠١٠، مقارنـة بنحـو ٤١،٥ دولار للبرميل في المتوسط خلال الشهرين المناظرين من عام ٢٠٠٩.

ورغم أن غالبية الدول العربية لم تكن تعاني من أزمة ضـعف الطلب الفعـال وافتقـاد السـيولة كمـا هـو الحـال بالنسـبة للاقتصـادات الصـناعية المتقدمـة وبعـض الاقتصـادات الناميـة والناهضـة الـتي تعرضـت للأزمـة المالية والاقتصادية، بل كانت وما زالت تعاني من أزمات البطالة والفساد المالي والإداري وضـعف النمـو وجمـود هياكل اقتصاداتها والعجز الهائل في تجارة السلع غير النفطية والذي يتوارى خلف جبال الفوائض النفطية التي تحصل عليها الدول العربية كعائد لصادراتها النفطية في ظـل الطفـرة الـتي تشـهدها أسـعار الـنفط منـذ عـام ٢٠٠٣...رغم كل هذا فإن الاقتصادات العربية تأثرت بقوة بالأزمـة الاقتصـادية العالميـة كـأمر منطقـي بالنسـبة لاقتصـادات مندمجـة في الاقتصـاد العـالمي وتـوازي تجارتهـا الخارجيـة (مجمـوع الصـادرات والـواردات) في السلع والخدمات نحو ٩٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ بناء على بيانات جدول رقم (١)، وهو ما يمكن تلمسه من تناول التطورات في النـاتج المحلـي الإجمـالي ومتوسط نصيب الفرد منه والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية...

ثانيا : الناتج المحلي الإجمالي وهيكله ونصيب الفرد منه

بلـغ النـاتج المحلـي الإجمـالي العربـي المحسـوب بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد وبالأسعار الجارية نحـو ١٦٧٤،٨ مليـار دولار عـام ٢٠٠٩ (راجـع جـدول ١)، منخفضـا بنسـبة ١١،٨٪ عـن قيمتـه المتحققـة عـام ٢٠٠٨ والتي بلغت نحو ١٨٩٧،٧ مليار دولار (راجع جدول ٢). وهـذا الانخفـاض نـاجم عـن تراجـع أسـعار السـلع والخـدمات وبالـذات الـنفط ومنتجاتـه، ولـيس ناجمـا عـن تقلص حجم الإنتاج من السلع والخدمات. وبالتـالي فـإن معـدل النمـو الحقيقـي بالأسـعار الثابتـة وبعـد اسـتبعاد تأثيرات التضـخم (إيجابي أو سـلبي)، هـو نمـو موجـب في الغالبية الساحقة من الدول العربية، وفي مجموع الوطن العربي.

وبلــغ متوســط نصـيب الفــرد في الــوطن العربــي (باسـتثناء الصـومال الـذي لا تتـوفر بيانـات عـن ناتجـه المحلي الإجمـالي) مـن هـذا النـاتج، نحـو ٥٠٥٥ دولار في عـام ٢٠٠٩، مقارنـة بنحـو ٥٦٧٠ دولار للفـرد في عـام ٢٠٠٨. وللعلم فإنه في عـام ٢٠٠٨ وهـو آخـر عـام تتوفر بيانات عالمية عن متوسط نصيب الفرد من النـاتج خلالـه، بلـغ المتوسـط العـالمي لنصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي نحـو ٨٦١٣ دولار للفـرد، أي أن متوسـط دخـل الفرد العربي يقل عن ثلثي نظيره العـالمي كمـا هـو واضـح مـن جـدول رقـم (٢). وتبلـغ مسـاحة الـوطن العربـي نحـو ٥،١٪ مـن مسـاحة اليابسـة في العـالم، بينمـا يبلـغ عـدد سكانه أكثر من ٥٪ مـن عـدد سـكان العـالم، في حـين أن حصـة العـرب مـن النـاتج العـالمي عـام ٢٠٠٨، لم تكـن تتجاوز ٣،٣٪ من النـاتج العـالمي، بمـا يعـني أنهـا تقـل عـن حصتهم من اليابسة العالمية ومن إجمـالي سـكان العـالم، وأنهـم في مجموعهـم ضـمن الـدول الـتي يقـل دخلـها عـن المتوسـط العـالمي. مـع مراعـاة التفـاوت الهائـل في متوسـط نصيب الفـرد من الـدخل من بلـد عربـي لبلـد عربـي آخـر، بحيـث نجـد أن مجموعـة مـن الـدول العربيـة تقـع ضـمن مجموعة الدول الغنية أو المرتفعة الدخل التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ١١٩٠٦ دولار في العام، وتشمل قطر التي تتصدر دول العـالم في متوسـط نصـيب الفرد مـن الـدخل، والإمـارات والكويـت وعمـان والبحـرين والسعودية كما هـو واضـح من جدول رقـم (١). كمـا تقـع مجموعـة أخـرى مـن الـدول العربيـة ضـمن دول الـدخل المتوسط المرتفـع الـتي يـتراوح متوسـط نصـيب الفـرد مـن الـدخل فيهـا بـين ٣٨٥٦ دولار، و ١١٩٠٥ دولار في العـام مثـل ليبيـا ولبنـان والجزائـر وتـونس، بينمـا تقـع كـل مـن

الأردن والمغرب وسورية ومصر والعراق والسودان وجيبوتي وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) واليمن ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين ٩٧٦ دولار، و٣٨٥٥ دولار، بينما تقع موريتانيا وجزر القمر والصومال ضمن مجموعة دول الدخل المنخفض التي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن ٩٧٥ دولار في العام.

ويقع الوطن العربي في مجموعه ضمن مجموعة دول الدخل المتوسط المرتفع، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في المجموع العربي، نحو ٥٠٥٥ دولار عام ٢٠٠٩، كما أشرنا آنفا.

وفضلا عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان العربية مجتمعة، بالمقارنة بالمتوسط العالمي المناظر، فإن هناك تفاوت هائل بين مستويات الدخول الفردية بين البلدان العربية الغنية والمتوسطة الدخل والفقيرة كما أشرنا من قبل وكما هو واضح من الجدولين (١، ٢)، وهي تفاوتات ناتجة بالأساس عن حظ كل منها من الموارد الطبيعية والتطور الاقتصادي. كما توجد تفاوتات أكثر تعقيدا في توزيع الدخل داخل كل دولة عربية بصورة أدت إلى انتشار الفقر في كل البلدان العربية بين أعداد ضخمة من البشر، جنبا إلى جنب مع وجود ثراء فاحش لقلة من الأثرياء والرأسماليين أصحاب النفوذ السياسي والقريبين من مراكز صنع القرار، وهي تفاوتات ناجمة بشكل أساسي عن طبيعة النظم الاقتصادية- الاجتماعية السائدة في كل بلد عربي ومدى اقترابها أو ابتعادها عن قيمة العدالة في توزيع الدخل، ومدى تفعيلها لآليات تحسين توزيع الدخل من خلال نظم الأجور والضرائب والدعم والتحويلات.

أما إذا انتقلنا من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي ومتوسط نصيب الفرد منه، إلى هيكل هذا الناتج وما يعنيه من دلالات مهمة بشأن مستوى تطور الاقتصادات العربية، فإننا سنجد أن قطاع الصناعة التحويلية الذي يعبر عن مدى تطور الاقتصادات النامية والناهضة، أسهم بنحو ٨،٨٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ١٨٪ في العالم في مجمله، ونحو ٣٣٪ في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ السريعة النمو، ونحو ٢١٪ في مجموع دول الدخل المتوسط والمنخفض. وهناك خمس دول عربية يزيد فيها إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٪ هي الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، والبحرين، وسورية، والإمارات حيث بلغ إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكل منها بالترتيب نحو ٢٠٪، ١٨٪، ١٦٪، ١٤٪، ١٣،٨٪، ١٣٪، ١٢،٦٪ في عام ٢٠٠٨. وتتدنى النسبة إلى ١٠،٢٪، ١٠٪، ٩٪، ٧٪، ٦،٨٪، ٦٪، ٥٪، ٤،٤٪، ٤٪، ٢،٧٪، ١،٨٪ في كل من عمان ولبنان واليمن وموريتانيا وقطر والسودان والجزائر والكويت وليبيا وجيبوتي والعراق بالترتيب في العام نفسه، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 230- 232.)، وبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يوليو ٢٠٠٩ صـ ٢٦٥).

ويُلاحَظ الانهيار الكبير لقطاع الصناعة التحويلية في العراق المحتل الذي تم تدمير بنيته الصناعية خلال الغزو الاستعماري الأمريكي الإجرامي له عام ٢٠٠٣. كما يُلاحَظ، أن الدول التي تتوفر لديها الأموال الضرورية لتمويل بناء صناعات تحويلية حديثة ومتطورة، هي الأدنى في إسهام هذا القطاع في ناتجها المحلي الإجمالي، لأنها تفكر في خطط بناء الصناعات بناء على أسواقها القطرية أساساً، بينما لو مدت نظرها إلى محيطها الإقليمي العربي ودفعت في اتجاه تسريع عملية بناء سوق عربية موحدة، فإنها يمكن أن تستخدم الأموال المتاحة لديها في بناء صناعات تحويلية متطورة تمد الأسواق العربية بسلع مناظرة لما تستورده من الخارج.

كما أسهم قطاع الزراعة والصيد والغابات بنحو ٥،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٣٪ في المتوسط العالمي، وأسهم قطاع التشييد والكهرباء والغاز والمياه بنحو ٦،٣٪ من ذلك الناتج المحلي الإجمالي العربي، بينما أسهمت الصناعات الاستخراجية بنحو ٤٣،٤٪ منه في العام نفسه، مقارنة

بنحو ١٠٪ فقط في المتوسط العالمي، بينما أسهم قطاع الخدمات الإنتاجية بنحو ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وأسهم قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو ١٧٪ منه عام ٢٠٠٨.

وصحيح أن هيكل الناتج في بعض البلدان العربية يضم نسبا أعلى لإسهام الصناعة التحويلية في ذلك الناتج، لكنه يبقى في أحسن الأحوال أدنى من المعدلات المناظرة في الدول النامية والناهضة اقتصاديا. أما الدول الصناعية المتقدمة تقنيا والبالغة الثراء، فإن ثرائها يتيح لها ترف التركيز على الخدمات بعد أن تجاوزت مرحلة هيمنة الصناعات التحويلية على اقتصاداتها في فترات النهوض والتطور من اقتصادات متخلفة إلى اقتصادات نامية وناهضة ثم صناعية متقدمة. ومن المؤكد أن أي استراتيجية تنموية عربية عامة أو قطرية لابد أن تضع نصب عينيها تطوير قطاع الصناعة التحويلية من خلال توظيف جبال الفوائض المالية النفطية العربية، وبالتركيز على الصناعات التي توجد ميزات نسبية فيها لدى البلدان العربية وبالذات تلك التي تتمتع الدول العربية

جدول (١)

عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات السلعية والخدمية والاحتياطيات الرسمية والدين الخارجي للدول العربية عام ٢٠٠٩

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	الصادرات السلعية والخدمية بالمليار دولار	الواردات السلعية والخدمية بالمليار دولار	الاحتياطيات الرسمية بالمليار دولار	الدين الخارجي بالمليار دولار	نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار	عجز او فائض الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	٧٦,٧	١٨٨	٢٤٥١	٤٧	٥٩,٩	٣١,٢	٣١,٦	٤١٢	%٧-
الأردن	٥,٩٩	٢٢,٩	٣٨٢٣	١٠,٩	١٦,٣	١١,١	٥,٤	٩٠٢	%٨,٩-
الإمارات	٤,٩١	٢٤٩	٥٠٧١٣	١٩٢,٢	١٧٠,٢	٢٩,٩	١٢٨,٦	٢٦١٩٢	%٠,٤+
البحرين	١,٠٤	٢٠,٤	١٩٦١٥	١٦,٣	١٢,٩	٣,٦	٣٢,٥	٣١٢٥٠	%٧,٣-
تونس	١٠,٤	٤٠,٢	٣٨٦٥	١٩,٩	٢١,١	١٠,٦	٢١,٧	٢٠٨٧	%٣,٨-
الجزائر	٣٥	١٤٠,٩	٤٠٢٦	٤٨	٤٩,٤	١٤٧	٧,٢	٢٠٦	%٨,٤-
جيبوتي	٠,٨	١,١	١٣٧٥	٠,٤	٠,٦	٠٠	٠,٧	٨٧٥	%٤,٦-
السعودية	٢٥,٥	٣٦٩,٧	١٤٤٩٨	١٩٤,٩	١٦٠,٤	٤٠٨,٦	٨٦,٥	٣٣٩٢	%٤,٦-
السودان	٣٩,١	٥٤,٧	١٣٩٩	٨,٢	١١,٤	٠,٧	٣٥,٥	٩٠٨	%٤,٧-
سورية	٢٠,٤	٥٢,٥	٢٥٧٤	١٦,٧	١٩,١	١٧,١	٥,٥	٢٧٠	%٥,٥-
العراق	٣١,٢	٦٥,٨	٢١٠٩	٤٠,٢	٥٠,٤	٤٤,٣	٦٠,٣	١٩٣٣	%٢٢,٦-
عمان	٢,٩٦	٥٣,٤	١٨٠٤١	٢٨,٨	٢١,٦	١١,٦	٨,٧	٢٩٣٩	%٣+
قطر	١,٢٢	٨٣,٩	٦٨٧٧١	٥٢,٢	٣٣,٥	١٨,٨	٨٠,٨	٦٦٢٣٠	%١٢,٩+
الكويت	٣,٥	١١١,٣	٣١٨٠٠	٦٥	٣٤,٥	١٧,٧	٢٧,١	٧٧٤٣	%٢٧+
لبنان	٣,٩	٣٣,٦	٨٦١٥	٢٤,٣	٢٩,٦	٢٧,٥	٦٥,٦	٤٣١٣	%٨,٤-
ليبيا	٦,٣	٦٠,٤	٩٥٨٧	٣٩	٢٦,٩	١٠٢,٦	٥,٦	٨٨٩	%١٠,٧+
المغرب	٣١,٧	٩٠,٨	٢٨٦٤	٢٦,٣	٣٧,٢	٢٢,٧	٢١,١	٦٦٦	%٢,٢-
موريتانيا	٣,١	٣	٩٦٨	١,٥	٢	٠,٢	٣,١	١٠٠٠	٥,١٥-
اليمن	٢٢,٩	٢٧,٦	١٢٠٥	٥,٧	١,٦	٧,٣	٦,١	٢٦٦	%٧,٧-
الصومال	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جزر القمر	٠,٦٤	٠,٥	٧٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الضفة وغزة (إقليمان من فلسطين المحتلة)	٤	٥,١	١٢٧٥	٠,٨	٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مجموع الدول العربية	٣٤٠,٣	١٦٧٤,٨	٥٠٥٥	٨٣٨,٣	٧٣٥,٨	٩١٢,٥	٦٦٣,٣	١٩٤٩	%٢,٤٦-

المصدر: جمعت وحسبت من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، صـ ٢٣٥، ٢٧٥-٢٩٣.

بوفرة في الخامات الخاصة بها أو المواد الضرورية لها مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والأسمنت والصناعات الغذائية وصناعات الأخشاب والأثاث والورق والجلود والغزل والنسيج والملابس، والصناعات التي تتوفر قدرات علمية وقوة عمل ماهرة قادرة على النهوض بها مثل صناعات الأدوية والكيماويات والكومبيوتر والبرمجيات، والصناعات التي تتوفر أسواق عربية كبيرة لها مثل صناعة السيارات وأجزائها والأجهزة الكهربائية. وهذا التطوير لقطاع الصناعة التحويلية يحتاج إلى تخطيط قطري في كل بلد عربي يجري تنفيذه من خلال القطاعين العام والخاص بتنسيق منظم بينهما وبين الجهاز المصرفي العام والخاص لاستكمال التمويل الضروري لتنفيذ خطط التطوير. كما أن هناك ضرورة لوجود تنسيق بين الدول العربية من خلال التخطيط التأشيري لبناء صناعات متكاملة وليست متنافسة، حتى تكون الصناعات الجديدة عاملا مساعدا على تنمية التجارة العربية البينية بصورة تؤدي إلى رفع مستوى التكامل الاقتصادي العربي بما يقود لتأسيس السوق العربية المشتركة على أسس موضوعية وليس بناء على قرارات إرادية.

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار وفقا لسعر الصرف السائد ووفقا لتعادل القوى الشرائية ونسبة الدول العربية للإجمالي العالمي عام ٢٠٠٨

	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار وفقا لسعر الصرف	متوسط نصيب الفرد منه بالدولار	الناتج القومي الإجمالي بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية	متوسط نصيب الفرد منه بالدولار
إجمالي العالم	٥٧٦٣٧	٨٦١٣	٦٩٣٠٩	١٠٣٥٧
إجمالي الدول العربية	١٨٩٧,٧	٥٦٧٠	*٢٥٢٨	٧٥٥٣
نسبة الدول العربية إلى الإجمالي العالمي	%٣,٣	%٦٥,٨	%٣,٧	%٧٢,٩
مصر	١٦٢,٦	٢١٩٢	٤٤٥,٤	٥٤٦٠
الجزائر	١٧٠,٣	٤٩٢٢	٢٧٢,٨	٧٩٤٠
جيبوتي	١	٨٦٨	٠٠	٠٠
موريتانيا	٣,٦	١١٢٥	٦,٣	٢٠٠٠
المغرب	٨٥,٧	٢٦٢٩	١٢٥,١	٤٠٥٠
السودان	٦١,١	١٦٠٠	٧٢,٥	١٨٨٠
تونس	٤١,٤	٤٠١٩	٧٣	٧١٤٠
البحرين	٢٤,٣	٢٢٠٩١		
العراق	١١٠,٤	٣٦٠٨		
الأردن	٢٠	٣٣٩٠	٢٩,٥	٥١٥٠
الكويت	١٤٧,٥	٤٠٩٧٢	١٣٦,٧	٥٢٦١٠
لبنان	٢٩,٦	٧٤٠٠	٤١,٢	١٠٠٤٠
ليبيا	٧٦,٧	١٠٥٠٧	٩٠,٦	١٤٧١٠
عمان	٦٠	٢٠٦٩٠	٥٥,١	٢١٦٥٠
قطر	١٠٢,٣	٦٨٢٠٠		
السعودية	٤٦٧,٦	١٨٨٥٥	٥٥٤,٤	٢٢٩١٠
سورية	٥٢,٦	٢٦٨٤	٨٨,١	٤٤٣٠
الإمارات	٢٥٠,٥	٥٢١٨٨		
اليمن	٣٠,٣	١٢٤٧	٤٩,٣	٢٢٠٠

* تتضمن تقديرات الناتج القومي العربي وفقا لتعادل القوى الشرائية، الدول التي لا توجد بيانات عنها، حيث تمت إضافة الناتج المحلي الإجمالي لها المحسوب بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد، وهو في الغالب أقل من نظيره المحسوب وفقا لتعادل القوى الشرائية. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا التقدير ينطوي على تخفيض محدود للناتج القومي العربي وفقا لتعادل القوى الشرائية.

- المصدر لبيانات الناتج المحلي الإجمالي وفقا لسعر الصرف السائد ومتوسط نصيب الفرد منه هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرو، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو ٢٠٠٩، أبو ظبي، صـ ٢٦٤، ٢٧٠.

- المصدر لبيانات الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية ومتوسط نصيب الفرد منه، هو: World Bank, World Development Report 2010, p 379, 380.

ثالثا : مؤشرات أداء الاقتصادات العربية في ظل الأزمة العالمية

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية، ومؤشرات توازنها المحلي (فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة) وديونها المحلية، والتوازن الخارجي (الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري)، وديونها الخارجية... تشكل في مجموعها معايير موضوعية للحكم على مستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية في هذا البلد العربي أو ذاك، وفي مجموع بلدان الوطن العربي...

١- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

- شهدت معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية تراجعا في عام ٢٠٠٩،

وصل ببعض الدول إلى حالة من الركود العميق، باستثناء التحسن الطفيف للنمو في كل من اليمن وجزر القمر وثبات المعدل عند مستوى مرتفع في لبنان، كما هو واضح من جدول رقم (٣).

وهناك ثلاثة بلدان عربية عانت من ركود اقتصادي عميق هي الكويت وموريتانيا والإمارات، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في كل منها بالترتيب نحو - ٢,٧٪، - ١,١٪، - ٠,٧٪. وهذه الدول هي تضم دولتان نفطيتان تعتمدان في صادراتهما بصورة شبه كلية على النفط ومنتجاته هما الكويت والإمارات، بغض النظر عن الصادرات المحولة التي استوردتها الإمارات لإعادة تصديرها، والدولة الثالثة أي موريتانيا، هي دولة نفطية حديثة يشكل النفط نحو ٣٥٪ من صادراتها. وقد تأثرت الدول الثلاث سلبيا بصورة قوية من جراء انخفاض أسعار النفط. ويمكن أن تضاف المملكة العربية (السعودية) إلى هذه المجموعة حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لها نحو ٠,١٪ وهو ما يعني أن الكثير من قطاعات الاقتصاد السعودي كانت في حالة ركود وأن الاقتصاد كله كان في حالة جمود على حافة الركود الشامل.

وهناك مجموعة من الدول العربية، سجلت اقتصاداتها حالات من التباطؤ ووصلت معدلات النمو فيها إلى مستويات متدنية. وتضم هذه المجموعة ستة بلدان هي تونس والبحرين والأردن والجزائر وليبيا وجزر القمر، حيث بلغ معدل النمو فيها بالترتيب في عام ٢٠٠٩، نحو ٣٪، ٢,٩٪، ٢,٨٪، ٢٪، ١,٨٪، ١,١٪. وهذه المجموعة تضم بلدان تقوم اقتصاداتها على النفط بصورة أساسية مثل ليبيا والجزائر وتأثرت بالتالي سلبيا من تراجع أسعاره، كما تضم ثلاثة بلدان هي تونس والأردن والبحرين، وهي بلدان تعتمد على اقتصادات متنوعة نسبيا ومندمجة بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي وتتأثر بما يجري فيه وبالتالي تأثرت بالركود العالمي وتأثيراته السلبية على حركة التجارة السلعية والاستثمارات والسياحة. أما جزر القمر الفقيرة والمنفتحة في الوقت نفسه، فإنها تأثرت هي الأخرى بحالة الركود العالمية.

أما اليمن وعمان فقد حققتا نموا منخفضا بنسبة ٣,٩٪، ٣,٤٪ للدولتين بالترتيب في عام ٢٠٠٩. والدولتان تعتمدان بصورة أساسية على النفط وصادراتهما منه كعماد للاقتصاد.

وهناك عدة دول حققت نموا متوسطا هي المغرب وجيبوتي ومصر والسودان والعراق وسورية، وبلغ معدل النمو في كل منها بالترتيب، نحو ٥,٢٪، ٥٪، ٤,٧٪، ٤,٥٪، ٤,٢٪، ٤٪ في عام ٢٠٠٩.

ورغم تراجع معدل النمو في قطر من ١٥,٨٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩ في ظل تأثيرات الأزمة العالمية، إلا أنه يظل أعلى معدل نمو اقتصادي عربي وأحد أعلى المعدلات المسجلة عالميا. كما ثبت معدل النمو في لبنان عن مستوى ٩٪ في عام ٢٠٠٩، وهو نفس المعدل المحقق عام ٢٠٠٨.

وللعلم فإن كل هذه المعدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي، مأخوذة من صندوق النقد الدولي الذي يعتمد على بيانات من حكومات الدول الأعضاء فيه، بغض النظر عن مدى دقة تلك البيانات.

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية لمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠١٠، تشير إلى أن هذه المعدلات ستتحسن في كل الدول العربية، باستثناء لبنان الذي سيتراجع من ٩٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٦٪ عام ٢٠١٠، والمغرب الذي سيتراجع معدل نموه من ٥,٢٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٣,٢٪ عام ٢٠١٠، حيث سيتأثر الاقتصادان سلبيا من عودة أسعار النفط للارتفاع في عام ٢٠١٠، باعتبارهما مستوردان لاحتياجاتهما من النفط. كما أن ضخامة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب (يسهم بنحو ١٥٪ منه)، واعتماده على الزراعة البعلية (الزراعة على المطر) في ٩٤,٨٪ من المساحة المزروعة في المغرب، وهي زراعة متذبذبة الإنتاجية والإنتاج حسب حالة الطقس والمطر ومدى ملائمتهما لاحتياجات المحاصيل، يؤدي إلى تذبذب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب تأثير الطقس والمطر على قطاع الزراعة.

وطبقا للتقديرات فإن الدول التي دخلت مرحلة الركود العميق أو التباطؤ الاقتصادي الشديد عام ٢٠٠٩، سوف تتجاوز هذه الحالة في عام ٢٠١٠، لكن النمو سيظل بطيئا بالذات في الإمارات والكويت، بما يحتاج لرفع معدل الاستثمار في الدولتين لاستنهاض النمو الاقتصادي.

جدول (٣)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	*٢٠١٠	٢٠١١
مصر	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٢	%٤,٧	%٥	%٥,٥
الجزائر	%٥,١	%٢	%٣	%٢,٤	%٢	%٤,٦	%٤,١
جزر القمر	%٤,٢	%١,٢	%٠,٥	%١	%١,١	%١,٥	%٢,٥
جيبوتي	%٣,٢	%٤,٨	%٥,١	%٥,٨	%٥	%٤,٥	%٥,٤
موريتانيا	%٥,٤	%١١,٤	%١	%٣,٧	%١,١-	%٤,٦	%٥,٢
المغرب	%٣	%٧,٨	%٢,٧	%٥,٦	%٥,٢	%٣,٢	%٤,٥
السودان	%٦,٣	%١١,٣	%١٠,٢	%٦,٨	%٤,٥	%٥,٥	%٦
تونس	%٤,١	%٥,٣	%٦,٣	%٤,٦	%٣	%٤	%٥
البحرين	%٧,٩	%٦,٧	%٨,١	%٦,١	%٢,٩	%٣,٥	%٤
العراق	%٠,٧-	%٦,٢	%١,٥	%٩,٥	%٤,٢	%٧,٣	%٧,٩
الأردن	%٨,١	%٨	%٨,٩	%٧,٨	%٢,٨	%٤,١	%٤,٥
الكويت	%١٠,٦	%٥,١	%٢,٥	%٦,٤	%٢,٧-	%٣,١	%٤,٨
لبنان	%٢,٥	%٠,٦	%٧,٥	%٩	%٩	%٦	%٤,٥
ليبيا	%١٠,٣	%٦,٧	%٧,٥	%٣,٤	%١,٨	%٥,٢	%٦,١
عمان	%٤,٩	%٦	%٧,٧	%١٢,٣	%٣,٤	%٤,٧	%٤,٧
قطر	%٩,٢	%١٥	%١٣,٧	%١٥,٨	%٩	%١٨,٥	%١٤,٣
السعودية	%٥,٦	%٣,٢	%٢	%٤,٣	%٠,١	%٣,٧	%٤
سورية	%٤,٥	%٥,١	%٤,٣	%٥,٢	%٤	%٥	%٥,٥
الإمارات	%٨,٢	%٨,٧	%٦,١	%٥,١	%٠,٧-	%١,٣	%٣,١
اليمن	%٥,٦	%٣,٢	%٣,٣	%٣,٦	%٣,٩	%٧,٨	%٣,٨
العالم	%٤,٥	%٥,١	%٥,٢	%٣	%٠,٦-	%٤,٢	%٤,٣
الدول النامية	%٧,١	%٧,٩	%٨,٣	%٦,١	%٢,٤	%٦,٣	%٦,٥
الدول الصناعية المتقدمة	%٢,٧	%٣	%٢,٨	%٠,٥	%٣,٢-	%٢,٣	%٢,٤

* تقديرات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 155, 160, 161.

٢- معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)

سجلت معدلات التضخم العالمية انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٠٩، حيث تراجع المعدل في الدول الصناعية المتقدمة تقنيا، من ٣,٤٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٠,١٪ عام ٢٠٠٩، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيرتفع إلى ١,٥٪ عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أنه سيبقى منخفضا إلى حد كبير. وفي الدول النامية تراجع المعدل أيضا من نحو ٩,٢٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٥,٢٪ عام ٢٠٠٩، وتشير التقديرات إلى أنه سيرتفع بشكل محدود إلى ٦,٢٪ عام ٢٠١٠. وفي هذا المناخ من تراجع معدل التضخم العالمي بصورة هائلة في عام ٢٠٠٩، من المنطقي أن ينخفض معدل التضخم في البلدان العربية التي انخفضت أسعار وارداتها من السلع والخدمات أو زادت بمعدلات بالغة التدني، علما بأن قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات بلغت نحو ٧٣٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، بما يوازي نحو ٤٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية في العام نفسه. وإذا نظرنا إلى جدول رقم (٤)، سنجد أن معدل التضخم قد تراجع في كل الدول العربية وسجل معدلات سالبة في البعض منها مثل قطر (- ٤,٩٪)، والعراق (- ٢,٨٪)، والأردن (- ٠,٧٪)، وكان الاستثناء هو حالتي مصر والجزائر حيث ارتفع المعدل في مصر من ١١,٧٪ عام ٢٠٠٨، إلى ١٦,٢٪ عام ٢٠٠٩، وارتفع المعدل في الجزائر من ٤,٩٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٥,٧٪ عام ٢٠٠٩.

ومن المرجح أن يكون انتشار الاحتكارات التجارية في البلدين، قد ساهم في تقليل استفادة المستهلكين من الانخفاضات التي حدثت في أسعار الواردات، حيث تم التحكم في الأسعار من قبل المحتكرين لتحقيق أرباح استثنائية على حساب المستهلكين، في غياب آليات حقيقية لحماية الدولة للمستهلكين من مثل هذا الاستغلال. كما أن السياسات المالية وبالذات العجز في الموازنة العامة للدولة والإفراط في الإصدار النقدي الجديد قد ساهمت بدورها في مفاقمة التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب معدل التضخم يعاني من التلاعب في غالبية الدول النامية وضمنها الدول العربية، وبالذات في الدول المحكومة بنظم تتسم بضعف الشفافية عموما، وذلك من خلال التلاعب في السلة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم على أساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التي تتسم حركة أسعارها بالبطء، وتقليل وزن السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها بمعدلات مرتفعة، بحيث يأتي معدل التضخم أقل كثيرا من الواقع، لإعطاء انطباع عام بنجاح السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة في السيطرة على معدل التضخم. وبناء على ذلك يمكن القول أن بيانات التضخم الرسمية في الكثير من البلدان النامية والعربية لا تعبر عن الحركة الفعلية لأسعار المستهلكين في الكثير من الأحيان، وتكون في الغالب أقل من المعدلات الفعلية للتضخم الحقيقي.

وعلى صعيد آخر، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائمة على التقديرات المستقبلية لأسعار السلع والخدمات المختلفة، مما يؤدي إلى تحفظ المستثمرين على التوسع الاستثماري بصورة تقيد فرص النمو الاقتصادي الذي ينهض بالأساس على تدفقات الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الحقيقي. كما أن ارتفاع معدل التضخم، له تأثيرات اجتماعية سلبية، حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية بصفة عامة على حساب أصحاب حقوق العمل الذين تتسم دخولهم بالجمود النسبي مثل العمال والموظفين وأصحاب المعاشات، وهو ما يعني أن ارتفاع معدل التضخم يزيد الفقراء فقرا ويزيد الأثرياء ثراء، ويفاقم الهوة بين الطبقة العليا من جهة وبين الطبقة الوسطى والفقراء من جهة أخرى، بكل ما يعنيه ذلك من ظلم اجتماعي يمكن أن يؤدي تراكميا إلى اضطراب اجتماعي- سياسي.

جدول (٤)
معدل التضخم في البلدان العربية

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*	٢٠١٠**
مصر	%٨,٨	%٤,٢	%١١	%١١,٧	%١٦,٢	%١٢
الجزائر	%١,٦	%٢,٣	%٣,٦	%٤,٩	%٥,٧	%٥,٥
جزر القمر	%٣	%٣,٤	%٤,٥	%٤,٨	%٤,٨	%٢,٢
جيبوتي	%٣,١	%٣,٥	%٥	%١٢	%١,٧	%٣
موريتانيا	%١٢,١	%٦,٢	%٧,٣	%٧,٣	%٢,٢	%٤,٨
المغرب	%١	%٣,٣	%٢	%٣,٩	%١	%٢
السودان	%٨,٥	%٧,٢	%٨	%١٤,٣	%١١,٣	%١٠
تونس	%٢	%٤,٥	%٣,١	%٥	%٣,٧	%٤,٢
البحرين	%٢,٦	%٢	%٣,٣	%٣,٥	%٢,٨	%٢,٤
العراق	%٣٧	%٥٣,٢	%٣٠,٨	%٢,٧	%٢,٨-	%٥,١
الأردن	%٣,٥	%٦,٣	%٥,٤	%١٤,٩	%٠,٧-	%٥,٣
الكويت	%٤,١	%٣,١	%٥,٥	%١٠,٥	%٤,٧	%٤,٥
لبنان	%٠,٧-	%٥,٦	%٤,١	%١٠,٨	%١,٢	%٥
ليبيا	%٢,٩	%١,٤	%٦,٢	%١٠,٤	%٢,٧	%٤,٥
عمان	%١,٩	%٣,٤	%٥,٩	%١٢,٦	%٣,٥	%٣,٩
قطر	%٨,٨	%١١,٨	%١٣,٨	%١٥	%٤,٩-	%١
السعودية	%٠,٦	%٢,٣	%٤,١	%٩,٩	%٥,١	%٥,٢
سورية	%٧,٢	%١٠,٤	%٤,٧	%١٥,٢	%٢,٥	%٥
الإمارات	%٦,٢	%٩,٣	%١١,٦	%١١,٥	%١	%٢,٢
اليمن	%٩,٩	%١٠,٨	%٧,٩	%١٩	%٣,٧	%٩,٣
الدول الصناعية المتقدمة	%٢,٣	%٢,٤	%٢,٢	%٣,٤	%٠,١	%١,٥
الدول النامية	%٥,٩	%٥,٦	%٦,٥	%٩,٢	%٥,٢	%٦,٢

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 163, 166, 167.

٣- الوطن العربي الأكثر إصابة بالبطالة والأعلى استيرادا للعمالة الأجنبية!

يعتبر الحصول على بيانات العاطلين ومعدل البطالة في البلدان العربية أمرا شاقا، لدرجة أن مطبوعات صندوق النقد والبنك الدوليين عادة ما تصدر خالية من البيانات الخاصة بالعاطلين ومعدل البطالة في غالبية البلدان العربية، وحتى البيانات التي تصدر تكون بيانات رسمية مثيرة للجدل وموضع شكوك علمية تتعلق بتعمدها تخفيض معدلات البطالة لتحسين صورة الأداء الحكومي. وفي القسم الخاص بأداء الاقتصاد المصري، تعرضنا لمعدل البطالة المعلن رسميا بقراءة تحليلية ونقدية لكشف تضارب البيانات بشأن هذا المعدل.

وفيمـا يتعلـق بالبطالـة في البلـدان العربيـة، فـإن البيانات المتاحـة لدينا هـي بيانات منظمـة العمل العربية المدرجـة في جـدول رقـم (٥)، والمعتمـدة علـى البيانـات الرسميـة العربية بكل مـا يحيط بهـا مـن شكوك وجدل، والتي توضح رغم ذلك، اسـتمرار أزمـة البطالـة في المنطقة العربية في التفاقم كواحدة من المعضلات الاقتصادية- الاجتماعيـة ذات التـأثيرات المتشـعبة، ممـا يؤكـد بصـفة عامة على ضعف الاهتمام الحقيقي بمعالجتها، أو ضعف كفـاءة القـائمين علـى إدارة السياسـات الاقتصـادية والمعنيين بمواجهـة البطالـة بصـورة خاصـة، حيـث أن ارتفـاع معـدلات البطالـة تعـني عجـز تلـك الإدارات عـن ضمان تشغيل قوة العمل سـواء لدى الحكومـة وقطاعهـا العـام وهيئاتهـا الاقتصـادية، أو لـدى القطـاع الخـاص والقطاع العائلي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي.

وتجـدر الإشـارة إلى أن سياسـات "الإصـلاح" الاقتصادي الليبرالي التي تطبقها دول عربية عديدة، قد سـاهمت في تفـاقم أزمـة البطالـة، سـواء بسـبب سياسـة الخصخصة وما ترافق معها من اعتماد سياسة المعاش المبكر، أو ضعف معدلات الاستثمار وتباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقي والاعتماد علـى ارتفـاع أسـعار النفط في تحقيق نمـو اقتصـادي علـى أسـس هشـة في العديـد مـن الـدول العربيـة، دون أن يكـون هنـاك نمـو في الاقتصـاد الأكثـر حركيـة وفعاليـة في الزراعـة والصـناعة التحويليـة والخدمات.

وتشـير البيانـات إلى أن عـدد العـاطلين في البلـدان العربيـة، حسـب الإحصـاءات الرسميـة، بلـغ ١٤ مليـون عاطل، وأن معدل البطالة بلغ نحـو ١٤,٤٪ مـن قـوة العمل، بمـا يضـع المنطقـة العربيـة في صـدر المنـاطق المصـابة بالبطالـة في العـالم، حتـى إذا أخـذنا بالبيانـات الرسميـة المثيرة للجدل والشـكوك حـول دقتهـا. وفي نفـس الوقـت الذي يوجد فيه هذا العدد الكبير مـن العـاطلين في البلـدان العربيـة، فـإن دول الخلـيج وحـدها تسـتعين بخـدمات نحـو ١٤ مليـون عامـل آسـيوي علـى الأقـل حسـب أدنـى التقـديرات، مـن مختلـف المسـتويات المهاريـة بمـا في ذلـك العمالة غير الماهرة. ولو كانت هناك إرادة وتنسيق عربيين لتعريب سوق العمل العربية لتم حل جزء كبير من مشكلة البطالة في البلدان العربية.

وتشـير بيانـات جـدول رقـم (٥)، إلى أن هنـاك ثلاثـة دول عربيـة يزيـد معـدل البطالـة فيهـا عـن ثلـث قـوة العمـل وهـي جيبوتي والصومال وموريتانيا، حيث بلغ المعدل فيها بالترتيـب، نحـو ٣٥,٢٪، ٣٤,٧٪، ٣٣,٢٪ في عـام ٢٠٠٧. وإذا كان هذا المعدل البالغ الارتفاع يمكن تفهمه بالنسبة للصـومال الممـزق والـذي فقـد دولتـه المركزيـة وتشـظى إلى إمارات حرب صغيرة ومتصارعة، دون وجود جهد عربي أو دولي حقيقي لاستعادتها، فإنه لا يمكن تفهمه بالنسبة لجيبـوتي وموريتانيا، إلا علـى أنـه نمـوذج لفشـل وضـعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن تشـغيل قـوة العمـل، أو تهيئـة البيئـة الاقتصـادية لاسـتنهاض المشـروعات الخاصـة الصـغيرة والمتوسـطة والتعاونيـة والكبيرة التي يمكنها أن توفر فرص العمل للعاطلين.

وهنـاك سـتة دول يـتراوح معـدل البطالـة فيهـا بـين ١٥٪، و٢٥٪، هي فلسطين المحتلة (إقليمـا الضـفة الغربية وقطاع غـزة فقط)، واليمن، وليبيـا، والعراق، والسـودان، ولبنان، حيث بلغ المعدل في هذه الدول المذكورة بالترتيب، نحـــو ٢١,٥٪، ١٨,٥٪، ١٨,٢٪، ١٧,٥٪، ١٧,٣٪، ١٥٪. وهنـاك ثلاثـة دول يزيـد المعـدل فيهـا عـن ١٠٪، ويقـل عـن ١٥٪ هـي تونس والجزائر والأردن، حيـث بلـغ المعـدل فيهـا بالترتيـب، نحـو ١٤,١٪، ١٣,٨٪، ١٢,٧٪. ورغـم أن معـدل البطالـة في الجزائـر، يعـد مرتفعـا ولـه تـأثيرات سـلبية اجتماعيـا وسياسـيا، إلا أن وصـول الجزائـر بـه إلى هـذا المستوى إذا كانت البيانات الرسمية التي اعتمدت عليها منظمة العمل العربية، دقيقة، يعد إنجازاً تاريخياً، لأن هذا المعدل كان قد بلغ نحو ٢٩,٣٪ عام ١٩٩٩، قبل أن تتمكن الجزائـر مـن خـلال أعلـى معـدل للاسـتثمار في البلـدان العربية طيلة السنوات السبع الأخيرة، من خلق عدد كبير من الوظائف بما مكنها من تشغيل الداخلين الجدد لسوق العمل وسحب جزء من رصيد العاطلين من قبل، مما أدى إلى تخفيض عدد العاطلين من نحو ٢,٥٢ مليون عاطل عام ١٩٩٩، إلى نحو ١,٣٨ مليون عاطل عام ٢٠٠٧.

وهناك خمس دول عربية يتراوح المعدل فيها بين ٥٪، ١٠٪، هي المغرب، ومصر، وسورية، وعمان، والمملكة العربية (السعودية)، حيث بلغ المعدل فيها بالترتيب، نحو ٩,٦٪، ٩٪، ٨,٤٪، ٦,٧٪، ٥,٦٪. ويبدو وجود هذا المستوى من البطالة في المملكة العربية (السعودية) وعمان، أمرا غير منطقي في ظل استقدام الدولتين لعدة ملايين من العمال الأجانب لسد حاجة السوق المحلية من العمالة من مختلف المستويات المهارية. ولابد من معالجة فورية لهذا الخلل من خلال إعطاء العمالة المحلية أولوية مطلقة في سوق العمل المحلية في أي بلد عربي. وتجدر الإشارة إلى أن الرأسماليين المحليين صغارا وكبارا، يفضلون العمالة الأجنبية والعربية سواء لانخفاض أجورها، أو لسهولة التجاوز على حقوقها في ظل نظام غير إنساني وغير أخلاقي هو نظام الكفيل الذي يعد نوعا من العبودية المؤقتة، والذي يشكل وصمة عار بالنسبة لكل العرب، أمام العالم عموما، خاصة بعد افتضاح ما يجري في ظله من ممارسات دنيئة ضد العمالة العربية والأجنبية وبالذات ضد العمالة النسوية منها في بعض بلدان الخليج. وقد أدى هذا النظام الرث إلى خلق طبقة من تجار الكفالات هم أقرب إلى تجار العبيد والقوادين، حيث يحصلون على دخولهم كإتاوات من العاملين الذين يستقدمونهم ويبيعون كفالاتهم إلى أي صاحب عمل.

وهناك أربعة بلدان عربية في منطقة الخليج العربي، يقل معدل البطالة فيها عن ٥٪، هي البحرين، والإمارات، وقطر، والكويت، حيث بلغ معدل البطالة فيها بالترتيب، نحو ٤٪، ٣,١٪، ٢,٤٪، ١,٣٪، كما هو واضح من جدول رقم (٥). ويعتبر معدل البطالة في الكويت وقطر، أقرب إلى البطالة الاحتكاكية، التي تعني ببساطة فترة تعطل العامل عند تركه عمله قبل التحاقه بعمل آخر، وهي لا تعبر عن وجود بطالة حقيقية. أما المعدل في البحرين والإمارات فإنه يبقى منخفضا، لكنه لا يتسق مع اعتماد الدولتين على استقدام عمالة أجنبية من الخارج، بالذات بالنسبة للإمارات.

ويمكن القول إجمالاً، أن ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية، هو إهدار لعنصر العمل العربي الذي يمثل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلا عن أن هذه المعدلات المرتفعة تلقي بأعداد كبيرة غالبيتها الساحقة من المتعلمين تعليما متوسطا وعاليا حسب البيانات الرسمية العربية، إلى هوة الفقر في ظل عدم وجود مصدر متجدد للدخل وفي ظل ارتفاع معدل الإعالة كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل البطالة. وفضلا عما تمثله البطالة من إهدار للمورد البشري وإفقار للعاطلين بصورة إجبارية وإفقار للمجتمع ككل من خلال رفع معدل الإعالة، فإن نتائجها المذكورة تمثل سببا مهما لتزايد العنف الجنائي والسياسي في البلدان العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة، خاصة وأنه لا يوجد نظام لإعانة العاطلين وكفالتهم من قبل الدولة، إلا في بعض الدول العربية الغنية المصدرة للنفط، التي تقدم أنواعا من ريع المواطنة، يمكن اعتبار البعض منها إعانة للعاطلين.

جدول (٥)

عدد العاطلين ومعدل البطالة في البلدان العربية

الدولة	السنة	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة كنسبة من قوة العمل
الأردن	٢٠٠٨	١٩٠,٥	%١٢,٧
الإمارات	٢٠٠٦	٨٥	%٣,١٢
مملكة البحرين	٢٠٠٧	٧,٨١	%٤
تونس	٢٠٠٧	٥٠٨,١	%١٤,١
الجزائر	٢٠٠٧	١٣٧٥,٧	%١٣,٨
جيبوتي	٢٠٠٧	١٦٨,٦	%٣٥,٢
المملكة العربية (السعودية)	٢٠٠٧	٤٦٣,٣	%٥,٦
السودان	٢٠٠٦	٢٠٧٩,٨	%١٧,٣
سورية	٢٠٠٧	٤٥٤,٨	%٨,٤
الصومال	٢٠٠٧	١٧٢٧,٦	%٣٤,٧
العراق	٢٠٠٦	١٦١٠,٣	%١٧,٥
عمان	٢٠٠٧	٧٠,٧	%٦,٧
فلسطين (إقليما الضفة وغزة فقط)	٢٠٠٧	١٨٣	%٢١,٥
قطر	٢٠٠٧	١٣,٢	%٢,٤
الكويت	٢٠٠٦	٢٥	%١,٣
لبنان	٢٠٠٧	١٨٧	%١٥
ليبيا	٢٠٠٧	٢٩٨,٥	%١٨,٢
مصر	٢٠٠٨	٢١٨٨	%٩,٠
المغرب	٢٠٠٨	١٠٩٢	%٩,٦
موريتانيا	٢٠٠٧	٤٢١,٩	%٣٣,٢
اليمن	٢٠٠٧	٨٥٥	%١٨,٥
مجموع الدول العربية		١٤٠٠٥,٨	%١٤,٤

المصدر: .hppt/alolabor.org

٤- الموازنات العامة للدول العربية

ترتبط الموازنات العامة في الدول العربية بصورة وثيقة بحركة أسعار النفط وإيرادات الدول العربية من تصديره، فكلما ارتفعت الأسعار تزيد الإيرادات العامة، وتكون هناك فرصة للتوسع في الإنفاق العام، إذا كانت هناك ضرورة لذلك. كما أن احتمالات تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة في غالبية الدول العربية، تزيد كلما ارتفعت أسعار النفط، وتتراجع كلما انخفضت أسعاره.

وتشير بيانات جدول رقم (١)، إلى أن خمسة بلدان عربية فقط، هي التي حققت فائضا في موازناتها العامة عام ٢٠٠٩، وهي الكويت، وقطر، وليبيا، وعمان، والإمارات، حيث حققت كل منها بالترتيب، فائضا بلغ نحو ٢٧٪، ١٢,٩٪، ١٠,٧٪، ٣٪، ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. وحتى هذه الدول التي حققت في عام ٢٠٠٩ فائضا في موازناتها العامة، فإنه يقل عن الفائض الذي كانت تحققه في الأعوام الثلاثة السابقة عليه، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في عام ٢٠٠٩، وتراجع إيرادات تلك الدول النفطية من القطاع النفطي ومن صادراتها النفطية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الطلب على النفط وأسعاره والتي أشرنا إليها في موضع سابق.

ويعد العراق هو صاحب أعلى عجز في الموازنة العامة للدولة بين كل البلدان العربية، بل إنه من أعلى المستويات في العالم، إن لم يكن أعلاها، حيث بلغ نحو ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام ٢٠٠٩، وهو عجز مرتبط بسوء الأداء الاقتصادي وضعف الإيرادات العامة غير النفطية في ظل الاضطراب الأمني والسياسي والطائفي. كما يرتبط بصورة أساسية بسرقة الموارد العامة من خلال الميليشيات الطائفية في جنوب العراق تحت سمع وبصر ورعاية وربما مشاركة أركان حكومة المالكي الطائفية، بما يُضيع الكثير من الإيرادات العامة على الدولة. كما يرتبط هذا العجز بعمليات نهب المال العام بصورة فجة وغير مألوفة عربيا وعالميا من خلال الحكومة الطائفية التي تعيث في العراق فسادا في ظل الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق وما أوجده من بيئة فاسدة وتواطؤ مع كل ما يجري في العراق من فساد ونهب للمال العام. وكان نائب رئيس هيئة النزاهة العراقية قد أشار إلى أن عمليات تهريب النفط الخام من خلال الأحزاب الشيعية الطائفية في جنوب العراق قد أدى إلى خسارة العراق لنحو ٤٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس التي أعقبت الاحتلال الاستعماري الإجرامي الأمريكي للعراق، يضاف إليها ٤٥ مليار أخرى من تهريب المشتقات النفطيّة (راجع الدراسة الخاصة بالفساد في الوطن العربي في هذا العدد من التقرير).

كما تراوح العجز في الموازنة العامة للدولة بين ٥٪، ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ثمانية دول عربية هي الأردن، والجزائر، ولبنان، واليمن، والبحرين، ومصر، وسورية وموريتانيا، حيث بلغ العجز فيها بالترتيب، نحو - ٨,٩٪،- ٨,٤٪،- ٨,٤٪،- ٧,٧٪،- ٧,٣٪،- ٧٪، - ٥,٥٪،- ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٩.

كما حققت خمس دول عربية عجزا في الموازنة العامة للدولة يقل عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي السودان، والمملكة العربية (السعودية)، وجيبوتي، وتونس، والمغرب، حيث بلغ العجز في هذه الدول بالترتيب، نحو ٤,٧٪، ٤,٦٪، ٤,٦٪، ٣,٨٪، ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عام ٢٠٠٩.

ويمكن القول أن الدول العربية تعتمد في تمويل الإنفاق في موازناتها العامة على إيراداتها من قطاع النفط والغاز، والتي شكلت نحو ٧٢,٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة في مجموع البلدان العربية في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨. وبالتالي فإن الإيرادات تتذبذب مع حركة أسعار النفط، ويتذبذب تبعا لها حجم الإنفاق العام، كما تتحدد نتيجة الموازنة العامة من عجز أو فائض، بناء على حركة أسعار النفط والإيرادات الحكومية العربية منه. ومن الضروري التأكيد على أن تعمل الدول العربية على تحقيق التوازن في ميزانياتها العامة من خلال نظم ضريبية تصاعدية، وأن تقلص اعتمادها في تمويل إنفاقها الجاري على إيرادات الموارد

الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز، وتركز على استخدام تلك الإيرادات في تمويل بناء أصول إنتاجية صناعية وزراعية وخدمية لتنويع وتطوير الاقتصادات العربية، وزيادة قدرتها على تقديم الإيرادات للموازنة العامة من خلال نشاط اقتصادي حقيقي ومتجدد. ويذكر أنه ليست هناك أية ضرائب على الدخول الفردية في قطر وعمان والكويت والإمارات والمملكة العربية (السعودية).

كما أنه من الضروري تقييد حركة خروج الأموال العربية من بلدان الوطن العربي إلى دول أجنبية، لدفعها للبحث عن فرص التوظف في الوطن العربي بما يطور النشاط الاقتصادي ويخلق روافد جديدة للإيرادات العامة للدولة. وهذا التقييد يمكن أن يتم من خلال فرض ضريبة على خروج الأموال العربية للخارج، وفرض ضريبة باهظة على خروج أرباح الأجانب من نشاطهم ومضارباتهم في البورصات العربية، إلى خارج البلدان العر بية، لدفعهم إلى استثمار تلك الأرباح في أنشطة اقتصادية حقيقية في البلدان العربية مما يساعد على خلق مصادر جديدة للإيرادات العامة، ويساهم بالتالي في تحقيق التوازن في الميزانيات العامة للدول العربية.

٥- المعاملات الخارجية وميزان الحساب الجاري للدول العربية وتبعيته للنفط

بالرغم من تراجع أسعار النفط في عام ٢٠٠٩، إلا أن الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، استمرت في تحقيق فوائض كبيرة في تجارة السلع والخدمات باستثناء العراق والجزائر اللتان تحولتا إلى العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات كما هو واضح من جدول (١).

وإذا أخذنا بميزان الحساب الجاري في مجمله، فإن الدول العربية المصدرة الكبيرة والصغيرة للنفط تأثرت بشكل سلبي من التراجع الكبير لأسعار النفط من ٩٤,١ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك عام ٢٠٠٨، إلى ٦٠,٩ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩، فتراجعت موازين الحساب الجاري لها ودخل البعض منها إلى مرحلة العجز وتفاقم عجز البعض الآخر. وبالمقابل تحسنت أوضاع ميزان الحساب الجاري في الدول العربية المستوردة للنفط التي استفادت من تراجع مدفوعاتها عن وارداتها النفطية.

وبالنظر إلى جدول (٦)، نجد أن ميزان الحساب الجاري لدولة الإمارات قد تحول إلى العجز بنسبة ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، مقارنة بفائض بلغ ٨,٥٪ عام ٢٠٠٨، ونحو ٩,٤٪ عام ٢٠٠٧، ونحو ٢٢,١٪ عام ٢٠٠٦. وإن كانت تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن ميزان الحساب الجاري الإماراتي سيعود مرة أخرى لتحقيق فائض جيد في عام ٢٠١٠ بنسبة ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا تأملنا هذه البيانات سنجد أن الفائض في ميزان الحساب الجاري الإماراتي تراجع بقوة عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، رغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط وعائدات الإمارات من تصديره في العامين المذكورين، والفائض في تجارة السلع والخدمات خلالهما، مما يشير إلى أن الإفراط غير العقلاني في اعتماد الإمارات والشركات الأجنبية العاملة على أراضيها بصورة بالغة الكثافة وغير مسبوقة عالميا وخطيرة اجتماعيا وسياسياً، على العمالة الأجنبية، قد تحول إلى خطر اقتصادي، لأن تحويلات تلك العمالة للخارج جعلت الفائض في ميزان الحساب الجاري يتقلص بصورة سريعة حتى في ذروة سنوات الطفرة النفطية في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨. كما أدت إلى تحول الإمارات إلى العجز في عام ٢٠٠٩ الذي شهد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية في دبي والتي سنتناولها بصورة اكثر تفصيلا في موضع لاحق.

كما تحول العراق إلى تحقيق عجز هائل في ميزان الحساب الجاري، بلغ نحو - ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، بعد ان كان يحقق فائضا، بلغ نحو ١٨,٩٪، ١٢,٧٪، ١٥,١٪ في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب. وتشير التقديرات إلى أن عجز ميزان الحساب الجاري العراقي سيتفاقم وسيبلغ نحو - ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، دون ان تكون هناك مبررات مقبولة لهذا العجز الهائل الناجم عن سوء الكفاءة

وانتشار الفساد قبل أي شيء آخر. وهذا العجز سيدفع العراق بقوة نحو هوة تفاقم المديونية الخارجية التي بلغت ٦٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وبلغ متوسط نصيب الفرد في العراق منها، نحو ١٩٣٣ دولار كما هو واضح من جدول رقم (١)، دون أن يكون هناك بناء اقتصادي قد تم بهذه القروض التي يتم تكبيل الشعب العراقي بها بلا منطق أو سبب.

أما بالنسبة لباقي الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فإن ميزان الحساب الجاري فيها استمر في تحقيق الفائض في عام ٢٠٠٩، ولكن بمستويات أقل كثيرا من عام ٢٠٠٨. وتشير بيانات جدول رقم (٦)، إلى أن الفائض في ميزان الحساب الجاري لكل من الكويت، وليبيا، وقطر، والمملكة العربية (السعودية)، والجزائر، والبحرين، وعمان بالترتيب، قد بلغ نحو ٢٥,٨٪، ١٦,٩٪، ١٦,٤٪، ٥,٥٪، ٠,٣٪، ٤,١٪، ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من هذه البلدان في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٤٠,٨٪، ٤٠,٧٪، ٣٣٪، ٢٧,٩٪، ٢٠,٢٪، ١٠,٦٪، ٩,١٪ للدول المذكورة بالترتيب في عام ٢٠٠٨. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن فائض ميزان الحساب الجاري لهذه الدول سوف يتحسن في العام ٢٠١٠ ليبلغ نحو ٣١,٦٪، ٢٤,٥٪، ٢٥,١٪، ٩,١٪، ٢,٥٪، ٥,٥٪، ٢,٤٪ للدول المذكورة بالترتيب. ويمكن القول أن استجابة بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط لانخفاض أسعاره وعائداتها من تصديره، لم تكن مرنة وسريعة بصورة كافية مما أدي إلى تراجع سريع في فوائض ميزان الحساب الجاري فيها وبالذات بالنسبة للمملكة العربية (السعودية) والجزائر وعمان.

وبالنسبة للدول العربية المصدرة الصغيرة للنفط والغاز مثل مصر، وسورية، والسودان، واليمن، فقد تراجع ميزان الحساب الجاري فيها وسجل عجزا بلغ نحو - ٢,٤٪، - ٤,٥٪، - ١٢,٩٪، - ١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو +٠,٥٪، - ٣,٦٪، - ٩٪، - ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن عجز ميزان الحساب الجاري في هذه الدول سوف يتقلص في عام ٢٠١٠ باستثناء مصر التي سيتزايد العجز فيها بشكل طفيف، حيث سيسجل ميزان الحساب الجاري عجزا بنسبة- ٢,٦٪،- ٤٪، - ٨,٤٪، - ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر وسورية والسودان واليمن بالترتيب.

أما باقي الدول العربية وغالبيتها تستورد احتياجاتها من النفط وتأثرت إيجابيا من انخفاض أسعاره، فقد تقلص العجز في موازين الحساب الجاري لها عام ٢٠٠٩، حتى وإن كانت تعاني من العجز من قبله ومن بعده. وقد بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري لكل من المغرب، وتونس، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر بالترتيب، نحو- ٥٪، - ٣,٤٪، - ٥,٦٪، - ١١,١٪، - ١٢,٨٪، - ١٧,٣٪،- ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد من البلدان المذكورة بالترتيب في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو - ٥,٢٪، - ٤,٢٪، - ١٠,٣٪،- ١١,٥٪، - ١٥,٧٪، ٢٧,٦٪،- ١١,٦٪ لهذه الدول بالترتيب في عام ٢٠٠٨.

ويمكن القول أن المكانة الحاكمة للنفط في الاقتصادات العربية التي يعتمد غالبيتها بمستويات مختلفة على تصدير النفط، بينما يستورد عدد قليل منها النفط، قد أدت إلى حدوث تأثيرات كبيرة لانخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٩، على موازين الحساب الجاري للدول العربية، كما أن التوقعات تشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١٠ سوف يكون له تأثيرات كبيرة أيضا على موازين الحساب الجاري للبلدان العربية المصدرة والمستوردة له. وستظل هذه المكانة الحاكمة للنفط تمارس تأثيراتها على موازين الحساب الجاري للبلدان العربية، طالما بقيت اقتصادات غالبية البلدان العربية معتمدة على تصدير النفط، ولم توظف عائداته في بناء اقتصادات صناعية وخدمية وزراعية متطورة وعالية الفعالية وأقل تأثرا بتذبذب أسعار النفط.

جدول (٦)

الفائض أو العجز في ميزان الحساب الجاري في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*
مصر	%٣,٢	%١,٦	%١,٩	%٠,٥	%٢,٤-	%٢,٦-
الجزائر	%٢٠,٥	%٢٤,٧	%٢٢,٨	%٢٠,٢	%٠,٣	%٢,٥
جزر القمر	%٧,٢-	%٦,١-	%٦,٧-	%١١,٦-	%٥,١-	%١٠,١-
جيبوتي	%٣,٢-	%١٤,٧-	%٢٤,١-	%٢٧,٦-	%١٧,٣-	%٢٥,٥-
موريتانيا	%٤٧,٢-	%١,٣-	%١٨,٣-	%١٥,٧-	%١٢,٨-	%٧,٥-
المغرب	%١,٨	%٢,٢	%٠,١-	%٥,٢-	%٥-	%٥-
السودان	%١١,١-	%١٥,٢-	%١٢,٥-	%٩-	%١٢,٩-	%٨,٤-
تونس	%١-	%٢-	%٢,٦-	%٤,٢-	%٣,٤-	%٢,٧-
البحرين	%١١	%١٣,٨	%١٥,٨	%١٠,٦	%٤,١	%٥,٥
العراق	%٦,١	%١٨,٩	%١٢,٧	%١٥,١	%١٩,٤-	%٢١-
الأردن	%١٨-	%١١,٦-	%١٧,٦-	%١٠,٣-	%٥,٦-	%٨,٩-
الكويت	%٤٢,٥	%٤٩,٨	%٤٤,٧	%٤٠,٨	%٢٥,٨	%٣١,٦
لبنان	%١٣,٤-	%٥,٣-	%٦,٨-	%١١,٥-	%١١,١-	%١٢,٨-
ليبيا	%٣٨,٩	%٤٤,٦	%٤٠,٧	%٤٠,٧	%١٦,٩	%٢٤,٥
عمان	%١٦,٨	%١٥,٤	%٦,٢	%٩,١	%٠,٣	%٢,٤
قطر	%٣٣,٢	%٢٨,٣	%٣٠,٧	%٣٣	%١٦,٤	%٢٥,١
السعودية	%٢٨,٥	%٢٧,٨	%٢٤,٣	%٢٧,٩	%٥,٥	%٩,١
سورية	%٢,٣-	%١,٨-	%٢,٢-	%٣,٦-	%٤,٥-	%٤-
الإمارات	%١٦,٩	%٢٢,١	%٩,٤	%٨,٥	%٣,١-	%٧,٨
اليمن	%٣,٨	%١,١	%٧-	%٤,٦-	%١٠,٧-	%٣,٦-

* تقديرات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 175, 176.

٦- الديون الخارجية للدول العربية ما زالت ترتفع

لم تكن المطبوعات الاقتصادية والإحصائية الدولية والعربية، تشير للديون الخارجية للبلدان العربية المصدرة للنفط، على غرار ما تفعله بشأن الديون الخارجية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا التي لا تذكرها أية مطبوعات دولية، حيث تكتفي برصد مديونية الدول النامية والدول العربية غير النفطية. وبعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية في دبي، بدأت عملية مراجعة لهذا الأمر، ومن الضروري أن تشمل المراجعة رصد ديون الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا، خاصة بعد أن كشفت الأزمة اليونانية وأزمة منطقة اليورو عموما، ومن قبلهما الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية عن الحجم المروع للمديونية الخارجية لتلك البلدان.

وتشير بيانات جدول رقم (١)، إلى ضخامة المديونية العربية الشاملة بعد رصد الديون الخارجية المستحقة على الدول النفطية وغير النفطية، حيث بلغت تلك الديون الخارجية نحو ٦٦٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، أي أكثر من ٢,٦ مرة قدر ديون البرازيل، ونحو ٢,٩ ضعف ديون الهند، ونحو ٥,٢ ضعف ديون الأرجنتين، ونحو ٣,٣ ضعف ديون المكسيك، ونحو ٣,٩ ضعف ديون الدول منخفضة الدخل كلها، وفقا لحجم مديونيات تلك الدول والمناطق في عام ٢٠٠٨ حسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠(ص٣٨٦- ٣٨٨).

والعجيب في الأمر أن الدول العربية الغنية المصدرة للنفط والغاز، هي التي تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث تأتي الإمارات العربية المتحدة في المقدمة بمديونية خارجية بلغت ١٢٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩، حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، علما بأن بعض المصادر المصرفية العالمية رفعت حجم تلك المديونية إلى نحو ١٨٤ مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠. وتأتي المملكة العربية (السعودية) في المرتبة الثانية بمديونية خارجية بلغت نحو ٨٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩. وتأتي قطر في المرتبة الثالثة بمديونية خارجية بلغت نحو ٨٠,٨ مليار دولار، بينما يأتي لبنان في المرتبة الرابعة بمديونية خارجية بلغت نحو ٦٥,٦ مليار دولار، ويأتي العراق في المرتبة الخامسة بمديونية بلغت ٦٠,٣ مليار دولار، وجاء السودان في المرتبة السادسة بديون بلغت ٣٥,٥ مليار دولار، وجاءت مملكة البحرين في المرتبة السابعة بديون بلغت ٣٢,٥ مليار دولار، وجاءت مصر في المرتبة الثامنة بديون خارجية بلغت ٣١,٦ مليار دولار، وجاءت الكويت في المرتبة التاسعة بديون خارجية بلغت ٢٧,١ مليار دولار، وجاءت تونس في المرتبة العاشرة بديون خارجية بلغت قيمتها ٢١,٧ مليار دولار، وتلاها المغرب بديون بلغت نحو ٢١,١

مليار دولار، وتلته عمان بديون بلغت نحو ٨,٧ مليار دولار، وتلتها الجزائر بديون بلغت ٧,٢ مليار دولار، وتلاها اليمن بديون بلغت ٦,١ مليار دولار، وتلته ليبيا بديون بلغت ٥,٦ مليار دولار، وسورية بديون بلغت ٥,٥ مليار دولار، والأردن بديون بلغت ٥,٤ مليار دولار، وموريتانيا بديون بلغت ٣,١ مليار دولار، وجيبوتي بديون بلغت ٠,٧ مليار دولار.

لكن من المهم للغاية الإشارة إلى أن الجزائر تحتفظ باحتياطيات رسمية بلغت ١٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩، أي أكثر من ٢٠,٤ ضعف ديونها الخارجية التي يمكنها سدادها في أي وقت، إلى جانب الوفاء بكل التزاماتها الخارجية، ونفس الأمر ينطبق على ليبيا التي تحتفظ باحتياطيات تبلغ ١٠٢,٦ مليار دولار، أي نحو ١٨,٣ ضعف مديونيتها الخارجية، وكذلك الأمر وإن بدرجة أقل بالنسبة للمملكة العربية (السعودية) التي تملك احتياطيات قدرها ٤٠٨,٦ مليار دولار، أي نحو ٤,٧ مرة قدر مديونيتها الخارجية.

وتملك عمان احتياطيات قدرها ١١,٦ مليار دولار، أي ١,٣ مرة قدر مديونيتها الخارجية. أما باقي الدول العربية المصدرة للنفط مثل قطر والكويت والإمارات، والعراق والبحرين فإن مديونيتها الخارجية أكبر كثيرا من احتياطياتها الرسمية من العملات الحرة، أو تصل لنحو أربعة أضعافها في حالة دولة الإمارات على سبيل المثال.

وتمتلك سورية احتياطيات تزيد عن ثلاثة أضعاف مديونيتها الخارجية، ويملك الأردن احتياطيات تزيد عن ضعف مديونيته الخارجية، ويملك كل من المغرب واليمن احتياطيات تزيد عن ديونه، بينما تملك مصر احتياطيات مساوية تقريبا لديونها الخارجية، بينما تقل احتياطيات باقي الدول العربية عن ديونها الخارجية. ورغم أن الاحتياطيات الرسمية تكون مهمتها تغطية الالتزامات الخارجية وعلى رأسها تغطية الواردات، إلا أن علاقتها بالديون الخارجية والالتزامات المترتبة عليها، تعتبر ضمن وظائف هذه الاحتياطيات التي تعتبر عاملا مهما في تحديد مستوى الجدارة الائتمانية للدولة.

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية في الدول العربية، فإن الصورة تبدو مغايرة تماما للصور الانطباعية عن الدول العربية المكبلة بالديون، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الديون في كل من قطر، والبحرين، والإمارات، والكويت بالترتيب، قد بلغ نحو ٦٦٢٣٠، ٣١٢٥٠، ٢٦١٩٢، ٧٧٤٣ دولار في عام ٢٠٠٩. ولو تمت قسمة ديون كل دولة من هذه الدول على عدد مواطنيها فقط دون حساب المقيمين، فإن نصيب الفرد من المواطنين من الديون سيتضاعف عدة مرات بالنسبة للإمارات وقطر بالذات.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الديون في لبنان، والمملكة العربية (السعودية)، وعمان، وتونس، والعراق، وموريتانيا، والسودان، والأردن وليبيا، وجيبوتي، والمغرب بالترتيب، قد بلغ نحو ٤٣١٣، ٣٣٩٢، ٢٩٣٩، ٢٠٨٧، ١٩٣٣، ١٠٠٠، ٩٠٨، ٩٠٢، ٨٨٩، ٨٧٥، ٦٦٦ دولار في عام ٢٠٠٩.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية نحو ٤١٢، ٢٧٠، ٢٦٦، ٢٠٦ دولار في كل من مصر وسورية، واليمن، والجزائر بالترتيب في عام ٢٠٠٩.

أي أن الدول الأثقل مديونية من زاوية حجم الديون ونصيب الفرد منها، هي الدول العربية المصدرة للنفط والأكثر ثراء. والاستثناء منها هو الجزائر وليبيا. أما الدول الأخف مديونية فهي الدول المعتمدة على اقتصادات متنوعة وعلى نشاطات اقتصادية متجددة، وليس ريع ثروات نفطية ناضبة. وهذا الأمر يستحق التوقف عنده، فحجم المديونية الهائلة للدول العربية الغنية، وبالذات التي توجد لديها احتياطيات يمكن توظيف جزء منها بصورة آمنة في المجالات التي تم الاقتراض لأجلها من الخارج... هذا الاقتراض الذي لم يكن له مبرر ويعكس خلل في النظر لقضية الاستدانة من الخارج رغم توفر الاحتياطيات لدى الدولة. وربما تكون أزمة دبي، درسا لكل الشركات والدول العربية الغنية، حتى لا تكرر مأساة الإفراط في الاقتراض من الخارج بدون مبرر عقلاني مقبول.

٧- استمرار التخلف العلمي والتكنولوجي وتكاليفه الباهظة

تعاني الدول العربية من تخلف علمي وتقني بالغ الخطورة، وهو التخلف الذي تتعاظم أسبابه في ظل تراجع القيمة الاجتماعية للعلم في بيئة اجتماعية يتزايد فيها نفوذ الاتجاهات الغيبية غير العلمية، وأيضا في ظل الفجوة الكبيرة بين مؤسسات البحث العلمي وبين مؤسسات الإنتاج، بما يحول بين المؤسسات البحثية وبين تحويل إنجازاتها العلمية إلى قوة تقنية فعالة ومنتجة في الواقع. وبالرغم من الإقرار العام في أوساط النخبة الثقافية والسياسية في البلدان العربية بالأهمية الحاسمة للبحث والتطوير العلميين في تحقيق التقدم العلمي والتقني والاقتصادي، وفي رفع القدرة التنافسية لأي اقتصاد من خلال تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، إلا أن السلوك العملي في الدول العربية يتعامل مع البحث والتطوير العلميين باعتبارهما ترف ونشاط هامشي يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية.

وتنفق الدول العربية إجمالا أقل من ٠.٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو ٢.٢٪ على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨، كما هو واضح من جدول رقم (٧). ووفقا لنفس مصدر هذا الجدول فإن الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل في مجموعهما تنفقان نحو ١٪ من ناتجهما المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، بينما تنفق الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا نحو ٢.٥٪ من ناتجها على البحث والتطوير العلميين.

جدول (٧)

دارسي العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسين إنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية والعالم ودول مختارة

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ٢٠٠٥	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ٢٠٠٨	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ٢٠٠٨
مصر	٦١٧	٣٧٨	%١٢	١٦٥٨	%٠,٢٣	٨٥	١٢٢
الجزائر	١٧٠	٣٥	%٥٨	٣٥٠	%٠,٠٧	٧	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	%٤١	٠٠	٠٠	صفر	صفر
الأردن	٠٠	٠٠	%٢٦	٢٧٥	%٠,٣٤	٤١	صفر
الكويت	١٦٦	٣٣	%٢٩	٢٣٣	%٠,٠٩	٩	صفر
لبنان	٠٠	٠٠	%٣٠	٢٣٤	٠٠	٤	٠٠
ليبيا	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	%٤١	٢	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٦٤٧	٤٨	%٤١	٤٤٣	%٠,٦٤	٨٥٨	صفر
عمان	٤	صفر	%١٣	١١١	٠٠	١٨	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	%١٧	٥٧٥	%٠,٠٥	١٢١	صفر
السودان	٠٠	٠٠	%١٦	٤٣	%٠,٢٩	صفر	صفر
سورية	٠٠	٠٠	%٢٣	٧٧	%٠,١٨	٥	٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	%٢٤	١١٨	٠٠	٥١	صفر
تونس	١٥٨٨	٤٣	%٣٣	٥٧١	%١,٠٢	٦٧٤	٣٢
اليمن	٠٠	٠٠	%٥	٠٠	٠٠	صفر	صفر
الولايات المتحدة	٤٦٦٣	٠٠	%١٩	٢٠٥٣٢٠	%٢,٦٧	٢٣١١٢٦	٩١٦٠٠
كوريا الجنوبية	٤٦٢٧	٧٢٠	%٣٢	١٦٣٩٦	%٣,٤٧	١١٠٦٣٣	٢٤٠٣
الصين	١٠٧١	٠٠	%٤٣	٤١٥٩٦	%١,٤٩	٣٨١٣٤٥	٥٧١
الكيان الصهيوني	٠٠	٠٠	%٤٩	٦٣٠٩	%٤,٧٤	٩٢٣٩	٨٠٤
العالم	١٢٧٠	٠٠	%٣٥	٧٠٨٠٨٦	%٢,٢١	١٨٥٦٩٣٠	١٨١٢٨٥

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2010, table 5.13 & 2001, Table 5.11.

وبالنظر إلى جدول رقم (٧)، سنجد أن البلدان العربية باستثناء تونس والمغرب، هي في وضع مزري فيما يتعلق بالبحث والتطوير العلميين، سواء فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو عدد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في البحث والتطوير من كل مليون من السكان، أو عدد المقالات العلمية المنشورة للباحثين العلميين العرب في دوريات محكمة علميا، أو قيمة الصادرات عالية التقنية، أو عائد حقوق الملكية الفكرية، وذلك بالمقارنة مع العالم عامة ومع دول متفاوتة في مستويات دخلها وتطورها العلمي والتقني.

وتدفع الدول العربية ثمنا باهظا لتخلفها العلمي والتقني، يتمثل في حقوق الملكية الفكرية ومقابل تراخيص الإنتاج، فضلا عن الثمن الرهيب والأشد وطأة والمتمثل، في تنازلها عما يتراوح بين ٢٥٪، ٤٠٪ من احتياطياتها من النفط والغاز لصالح الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب عن النفط واستكشافه واستخراجه، نتيجة عدم اهتمام البلدان العربية بصورة جدية بتطوير قدراتها في هذا المجال. وحتى البلدان العربية التي كانت في مقدمة البلدان النامية في هذا الشأن في أوقات سابقة مثل مصر، فإنها أهملت الإنفاق على البحث والتطوير العلميين ولم تطور شركاتها العاملة في هذا المجال بصورة موازية لما يجري في العالم من تطورات وأصبحت تستعين بخبرات وخدمات شركات من بلدان كانت متخلفة عن مصر بكثير حتى سبعينيات القرن العشرين.

ومن الطبيعي في ظل الإنفاق العربي المحدود على البحث والتطوير العلميين أن تظل الدول العربية معتمدة على التقنيات المنتجة في الدول الأكثر تقدما، وتابعة لهذه الدول في هذا المجال. ومن البديهي أن الدول التي لا تسهم في الإنجازات العلمية والتقنية العالمية لا يمكنها أن تحصل على أحدث التقنيات الإنتاجية، وإنما تحصل عادة على تقنيات من الدرجة الثانية والثالثة لأنها ببساطة لا تملك ما تتبادله من إنجازات علمية وتقنية مع الدول الأخرى المبدعة الفعلية لمثل هذه الإنجازات. وهناك بالفعل حاجة ماسة لزيادة إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير العلميين، وللتنسيق والتعاون الفعال بين الدول العربية في هذا المجال الحاسم لتحقيق التقدم التقني ولرفع قدرة الاقتصادات العربية على المنافسة في كافة المجالات، ولتحسين موقعها العالمي في هذا المجال بما يتيح لها أن تتبادل التقنيات مع الدول المتقدمة من موقع متكافيء.

رابعاً : حدود وطبيعة الأزمة المالية في دبي ومداها الزمني

بالرغم من تاثر الاقتصادات العربية عموما بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أن تحول هذا التأثر إلى حالة أزمة كبيرة تم تسليط الضوء عليها بصورة ربما انطوت على الكثير من المبالغة، قد حدث في حالة الأزمة المالية في إمارة دبي عندما عجزت شركات تابعة لحكومة الإمارة عن الوفاء بالتزامتها إزاء المؤسسات المالية الغربية الدائنة لها، وطلبت إعادة جدول ديونها وتأجيل السداد لمدة ستة أشهر، وهو ما يطرح قضية اقتراض هذه الإمارة الغنية أصلاً ونمط الاستثمارات فيها وأسباب تعثرها وكيفية تفادي مثل هذه لأزمة مستقبلا...

والحقيقة أن دبي لم تكن بحاجة إلى ردم البحر لبناء جزر للإسكان البالغ الفخامة، لأنها ببساطة لم تستنفد إمكانيات التوسع العمراني في البر ولا تعاني من أزمة هولندا الصغيرة المساحة والكثيفة السكان التي اضطرت لردم جزء من البحر لتوفير أراض جديدة لاستيعاب مواطنيها... لكن دبي فعلت ما لم تكن بحاجة إليه، ولم تكن أيضا تحتاج للاقتراض من الخارج لو مضت في مشروعاتها المملوكة لشركات حكومية بصورة متناسبة مع إيراداتها العامة الكبيرة كإمارة ومع إيرادات شركاتها الكبيرة أيضا، لكنها اقترضت على نطاق واسع حتى بلغت ديونها ٨٠ مليار دولار، منها ٥٩ مليار دولار ديون شركة دبي العالمية، تحت إغراءات الاقتراض بأسعار فائدة متدنية. وإذا كانت الأزمة المالية قد انفجرت في دبي، فإن الأمر في الحقيقة لا يقتصر عليها وحدها، فحسب مؤسسة ميريل لينش فإن مديونية الإمارات

وشركاتها بلغت نحو ١٨٤ مليار دولار، وهي في غالبيتها ديون قصيرة الأجل وجدول سدادها مضغوط بشدة وتستحق السداد قبل عام ٢٠١٣.

وصحيح أنه لا ينبغي التعامل بفزع مع أزمة دبي لأنها مؤقتة من جهة ولأن الإمارات دولة نفطية كبيرة في وقت تراوح فيه أسعار النفط عند مستويات مرتفعة ومرشحة للصعود مع نهوض الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. وقد بلغت قيمة الإيرادات الإماراتية من تصدير النفط الخام وحده نحو ٨٠،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ في ظل سعر نفطي بلغ ٩٤،١ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك، ومن المقدر لها أن تكون قد بلغت نحو ٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ عند سعر ٦٠،٩ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك، ومن المتوقع أن تبلغ نحو ٦٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠ عند سعر ٧٠ دولار للبرميل.

لكن الطبيعة المؤقتة للأزمة المالية في دبي لا تعني أن السياسة الاقتصادية للإمارة كانت في الاتجاه الصحيح، بل إن هذا البلد العربي لابد وأن يراجع سياسته الاستثمارية المتركزة على القطاعات المالية والعقارية والسياحية والتجارية وهي القطاعات الأكثر انكشافا والتي تتعلق بالطلب الخارجي ويمكن أن تتعرض لهزات كبيرة بناء على التطورات الاقتصادية في بلدان أخرى. كما أنه لابد من مراجعة نمط التعامل مع الاستثمارات الأجنبية لأنه لا توجد حاليا ضرائب على أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في البورصة كمقابل للبنية الأساسية وميزات السوق التي استفادت منها، بما يجعل من دبي مسرحا للأموال الساخنة التي تثير الاضطرابات حيثما حلت، ويجعل منها ملاذا ضريبيا يساعد الرأسمالية العالمية على التهرب من الضرائب في بلدانها ويجعل دبي محل نقمة تلك البلدان، ويجعل تجربتها في النهاية، تجربة للوجاهة الإقليمية وليست تجربة مبنية على أسس اقتصادية فعالة.

وتبدو الأزمة المالية في دبي ناتجة عن تضخم الاقتصاد الرمزي والمضاربات على حساب الاقتصاد الحقيقي، والتوسع في بناء العقارات بناء على حسابات متعلقة بطلب الأثرياء المحليين والشركات العالمية على تلك العقارات الفاخرة، وعندما تراجع أو توقف الطلب المحلي والخارجي على تلك العقارات في ذروة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تجمدت دورة رأس المال في الشركات العقارية الكبيرة في دبي وعجزت عن سداد التزاماتها وبدأت الأزمة التي تم التعامل معها بدرجة عالية من التضخيم في الإعلام العالمي وبالتبعية في الإعلام العربي.

وينبغي أولا وضع الأزمة في حجمها لأن مخصصات الديون المعدومة أو تخفيضات الأصول للمؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية بلغت نحو ٢٨٠٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٧، أي أن ديون دبي كلها لا تزيد عن ٢،٩٪ منها، فضلا عن أن ديون دبي مطلوب تأجيل سدادها لفترة قصيرة تبلغ ستة أشهر أو حتى عام واحد فقط وسيتم سدادها مع فوائدها بعد ذلك، أي أنها في النهاية ليست ديونا مشكوك في تحصيلها أو معدومة، بل إن كل الدائنين متأكدين من الحصول على حقوقهم، خاصة وأن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنتمي إليها دبي تملك احتياطيا هائلا من النفط يبلغ نحو ٩٨ مليار برميل يوجد عشرها في دبي نفسها، ولدى الإمارات احتياطي عملاق من الغاز الطبيعي يبلغ نحو ٦،١ تريليون متر مكعب، وتحقق فائضا تجاريا بلغ نحو ٧٢،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (٢٠١٠).

وصحيح أن تقديرات صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن ميزان الحساب الجاري لدولة الإمارات يعاني في العام ٢٠٠٩ من عجز يبلغ ٣،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ سنوات طويلة، لكن هناك جبال من الفوائض المتراكمة طيلة سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد بلغ الفائض نحو ١٦،٩٪، ٢٢،١٪، ٩،٤٪، ٨،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب (راجع جدول ٦). كما أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن العجز في هذا الميزان سيختفي في عام ٢٠١٠

وستحقق الإمارات فائضا يبلغ نحو ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أننا إزاء أزمة مؤقتة لن يتجاوز مداها الزمني عام ٢٠١٠ على الأرجح.

وترتيبا على ذلك فإن إصرار الدائنين على الحصول على مستحقاتهم في وقتها دون أي تأجيل أو إعادة جدولة، هو نوع من التصلب غير المنطقي وغير المتعارف عليه في أوقات الأزمات، وهو تصلب ربما يرمي الدائنين من ورائه إلى خصخصة شركات دبي الحكومية لصالح مستثمرين أجانب أو حتى محليين، والحصول على حصص في شركات دبي المتعثرة بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها قبل الأزمة الراهنة، وهو ما يستدعي تضامن الدول والمؤسسات المالية الخليجية لمساندة دبي على عبور الأزمة المحصورة زمنيا فيما يتراوح بين عام واحد وعامين.

والحقيقة أن مساندة الدولة الاتحادية وتحديدا إمارة أبو ظبي لدبي، بدأت منذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية والتي كانت دبي هي الأكثر تأثرا بها بحكم أنها الأكثر اندماجا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المأزوم والأكثر انكشافا بحكم تركيزها على الأنشطة المالية والعقارية والتجارية والسياحية والخدمات المرتبطة بها وهي القطاعات الأكثر تضررا على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، فقد قدم البنك المركزي الإماراتي وبنكين آخرين من أبو ظبي دعما قيمته ١٥ مليار دولار لدبي في صورة شراء لسندات. لكن أبو ظبي قد لا تستمر في الدعم بهذه الصورة، سواء لأن عليها هي وشركاتها التزامات وديون هي الأخرى، حيث تعتبر دولة الإمارات في مجموعها هي أكبر دولة عربية مدينة للخارج كما أشرنا في موضع سابق، أو لأن إحدى الطرق الرئيسية المتعارف عليها عالميا للإنقاذ المالي هي الدخول كشريك في الشركة أو الأصل العقاري الذي يتم إنقاذه من الإفلاس بأسعار ترتبط بقيمته السوقية لحظة البيع وفي إطار الظروف المحيطة به.

وقد قامت شركة دبي العالمية من جانبها هي والشركات التابعة لها بمحاولات لحل أزمتها من خلال التفاوض مع الدائنين الذين شكلوا لجنة تنسيقية تمثلهم في هذه المفاوضات. وجرت عدة جولات من المفاوضات انتهت في منتصف عام ٢٠١٠، بإعلان شركة "نخيل" العقارية إنها توصلت إلى اتفاق "مبدئي" مع لجنة التنسيق التي تمثل ٦٠٪ من البنوك الدائنة لها، على خطة إعادة الرسملة والهيكلة التي كانت قد اقترحتها في مارس من العام الحالي ٢٠١٠، وقد جاءت موافقة لجنة التنسيق المبدئية بعد حصول الشركة على دعم مالي من حكومة دبي في مارس مقداره ٩,٥ مليار دولار أميركي طيلة مدة خطة العمل، تحصل من خلالها "نخيل" على ٨ مليارات دولار و"دبي العالمية" على ١,٥ مليار دولار، شرط موافقة الدائنين على الخطة المقدمة لإعادة الرسملة التي عرضتها "نخيل" على الدائنين لتسديد كل ديونها لهم، من خلال تسديد نسبة ٤٠٪ من قيمة تلك الديون نقداً، على أن يتم تسديد نسبة الـ٦٠٪ المتبقية على هيئة سندات، تطرح للتداول في الأسواق بعائد سنوي يبلغ ١٠٪. وتتوقع الشركة إتمام عملية إعادة الهيكلة في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

[٢]

الفساد والشفافية في الوطن العربى..
دراسة للأطر القانونية والتنظيمية وآليات المكافحة ونماذج من وقائع الفساد

بـــات

بات الفساد هاجسا يؤرق غالبية النظم الحاكمة فضلا عن المؤسسات الدولية التي تبارت فيما بينها في صياغة المبادرات الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته. وعلي الرغم من قدم العهد، نسبيا، بتلك الجهود، حيث يمكن تعقبها زمنيا إلي بداية تسعينيات القرن الماضي، مع صدور حزمة من قرارات الأمم المتحدة الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد والحد من آثاره السلبية، من بينها القرار رقم ٤٥/١٢١ الصادر في ديسمبر ١٩٩٠، والقرار ٤٦/١٥٢ الصادر في يناير ١٩٩١ فضلا عن العديد من القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٢/٢٢- ١٩٩٣/٣٢- ١٩٩٥/١٤- ١٩٩٨/١٦) والخاصة بإجراءات مقاومة الفساد، إلا أن النقلة النوعية لجهود مكافحة الفساد قد تواكبت مع مفصل الألفية حيث شهدت هذه الفترة إقرار عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية لحصار الفساد وتجفيف منابعه من بينها اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتعلقة بمكافحة الرشوة في مجال الأعمال الدولية والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٢/١٥. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي تم اعتمادها في نوفمبر ٢٠٠٠، كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية التي تم إقرارها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣، وأصبحت نافذة المفعول في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

وقد انعكست هذه التوجهات علي المعايير والقواعد الناظمة لعمل مؤسسات التمويل الدولية فتم ربط عمليات التسليف والإقراض بموقع الدول وترتيبها علي سلم مؤشر الفساد. كما تم توجيه حصص مؤثرة من موازنات تلك المؤسسات لدعم الإصلاحات الهيكلية في النظم الوطنية الساعية لمكافحة الفساد، حيث يكرس البنك الدولي حاليا ما يقرب من ١٦٪ من دعمه عبر القروض والمشورة لإصلاح أنظمة الحكم في أربعة مجالات أساسية هي الإدارة المالية، وإصلاح سلك الخدمة المدنية، وإدارة العائدات ومحاربة الفساد.

في السياق ذاته مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا متعاظمة علي مدار العقد المنصرم لتفعيل استراتيجيات مكافحة الفساد علي الصعيد الدولي، فقد باتت الروابط بين التنمية والحكم الفعال مسألة أساسية بالنسبة لهيئة تحدي الألفية الأمريكية، التي قدمت منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٤ حوالي ٦ مليار دولار من المساعدات لنحو ١٦ دولة. حيث تقوم الهيئة بتقييم أهلية الدول للمساعدات علي أساس ١٧ مؤشرا من مؤشرات الحكم الرشيد من بينها الاستثمار في التعليم وجهود مكافحة الفساد وإدارة الموارد الطبيعية. وقد حضت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" علي جعل مكافحة الفساد الحكومي بندا يحظى بالأولوية علي جدول أعمال قمة مجموعة الثماني في بيترسبرغ في العام ٢٠٠٦، ثم أعلنت في وقت لاحق من العام ذاته عن استراتيجية قومية لتدويل الجهود المبذولة ضد الفساد في أعلى المستويات الحكومية.

وتتألف المبادرات الدولية لمكافحة الفساد من عدد من العناصر الأساسية تتمثل في حرمان المسئولين الحكوميين الفاسدين رفيعي المستوى وأموالهم التي جمعوها بطرق غير مشروعة من الملاذ الآمن، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول والمؤسسات المالية، والإصرار علي قدر أكبر من المساءلة والمحاسبة ومزيد من الضوابط التي تحكم الأموال المخصصة للتنمية.

لم تكن هذه التطورات بطبيعة الحال بمعزل عن التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي بمستوييه السياسي

والاقتصادي، فالحرب "المقدسة" التي شنها المحافظون الجدد علي ما يسمى "بالإرهاب الأصولي" كانت تقتضي ضبط التدفقات المالية الدولية وملاحقة عمليات غسيل الأموال. وبالتوازي مع ذلك اقتضت موجة الليبرالية الجديدة فرض مجموعة من القواعد لتنظيم آليات المنافسة في الاقتصادات الناشئة والنامية، وقد تلاقى ذلك مع هوى العديد من النظم الحاكمة، سواء بدوافع تنموية أو للتعمية علي طابعها التسلطي وضخ الدم في أوصالها اليابسة، حيث بات الفساد بمثابة كبش الفداء النموذجي (Escape Goat) لأنظمة عديدة فقدت شرعيتها فسارعت بقربان الدم لاستيعاب وحرف الاحتقانات الاجتماعية المتصاعدة.

أولا : الفساد بين الجريمة والظاهرة والتعريفات المتباينة

تتعدد التعريفات الخاصة بالفساد، ورغم تشابهها الظاهري إلا أنها تحوى اختلافات جوهرية تتعلق بمنطلقاتها (فعل إجرامي/ظاهرة اجتماعية)، ومجالات تحليلها (القطاع العام/القطاع الخاص)، وبينما تتناول بعض التعريفات الفساد بشكل مطلق يركز بعضها الآخر علي بعض أشكاله وتحديدا الفساد الإداري. والفساد وفقا لمفهوم الأمم المتحدة هو "سوء استعمال السلطة العامة للحصول علي مكاسب شخصية مما يضر بالمصلحة العامة" Corruption is an abuse of public power for private gain that hammers the public interest وهنالك تعريفات أخرى تتناول الفساد باعتباره الظاهرة المؤدية للمحافظة علي الوضع الراهن وعدم المساواة في السلطة بالمفهوم الاجتماعي السياسي Corruption is a phenomena which preserves the status quo and inequalities of power in a socio-political sense.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لقيام البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية والباحثين المستقلين بتحديد تعريف شامل وواضح للفساد لمساعدة كل الناشطين في مجال مكافحته على تحديد أهدافهم، إلا أن التعريف المعتمد للفساد لدى البنك الدولي، وهو نفسه المستخدم لدى منظمة الشفافية الدولية، يحتاج للتطوير حتى يغطي الكثير من جوانب الفساد التي لا يغطيها التعريف الراهن.

ويشير تعريف البنك الدولي إلى أن الأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد هي "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، عبر قبول أو طلب أو ابتزاز الرشوة لتسهيل الحصول على عقود او لتسهيل إجراءات أو لتحقيق أرباح خارج القوانين، واستغلال الوظيفة العامة لتعيين الأقارب والسطو المباشر على المال العام".

وفي نفس السياق، تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد، بأنه "إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة"، أو "إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها لمكاسب شخصية (Misuse of entrusted power for private gain). والمنصب العام –وفقا لتعريف القانون الدولي- هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام. وتفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد: الأول هو الفساد بالقانون According to Rule Corruption وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات، التي تدفع فيها رشاوى للحصول علي الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقا للقانون. والثاني هو الفساد ضد القانون Against the Rule Corruption وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة علي خدمة ممنوع تقديمها.

وهذا التعريف مرتبط بالرؤى القادمة من الدول الصناعية المتقدمة التي لا تغطي بعض "ابتكارات" الفساد في الدول النامية والأقل نموا. فهذا التعريف يتجاهل الفساد المرتبط باستخدام النفوذ السياسي كآلية لتحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة. ولا يمكن أن نضع هذا النمط من الفساد تحت مظلة إساءة استعمال الوظيفة العامة، لأن الوظائف العامة البيروقراطية تختلف جوهريا عن الوظائف العامة السياسية. كما أن بعض السياسيين

المؤثرين، يمكن أن يكونوا خارج إطار الوظائف العامة، لكن نفوذهم السياسي يتيح لهم إذا فسدت ضمائرهم وإذا غابت آليات الرقابة الفعالة والمانعة للفساد والكاشفة له، أن يستغلوا نفوذهم في تحقيق مكاسب شخصية على حساب المال العام، سواء في إرساء العقود العامة او تخصيص أراضي الدولة.

كما يمكن أن تكون الشركات الموردة للجهات العامة هي مجرد شركات واجهة تعود ملكيتها الحقيقية للموظف العام الذي يقوم بالشراء منها، وكأنه يبيع لنفسه. كما يمكن أن تكون شركات الأقارب من الدرجة الأولى والثانية والثالثة التي تتعامل مع المؤسسة العامة خارج إطار القانون، آلية لنزح المال العام وتحقيق المكاسب الخاصة للموظف العام وأسرته بدون وجه حق.

كما يغيب عن التعريف كل ما يتعلق بتسهيل الموظف العام للأقارب والأصهار أو لغيرهم (مقابل رشى أو منافع خاصة في حكمها)، العلم بظروف السوق قبل غيرهم بما يمكنهم من تحقيق مكاسب كبيرة على حساب آخرين لم يعلموا بهذه الظروف سوى بصورة متأخرة، وبما يضرب القاعدة الذهبية لأي نظام اقتصادي حر وشفاف وتنافسي وهي العلم المتزامن بظروف السوق. ومن المؤكد أن وجود وزراء قادمين من عالم الأعمال هو مؤشر على الوجود الحتمي لمثل هذا النوع من الفساد. كما أن وجود أقرباء من الدرجتين الأولى أو الثانية للوزراء والحكام، يعملون في مجال الأعمال ويتعاملون مع الحكومة أو قطاعها العام أو هيئاتها الاقتصادية، هو مؤشر على وجود فساد يتعلق على الأقل وفي "أنظف" الأحوال بالعلم المسبق بظروف السوق.

كما يغيب تماما عن تعريف الفساد لدى البنك الدولي ومنظمة الشفافية، كل ما يتعلق باستيلاء شخص أو عائلة أو قبيلة على الثروة الطبيعية للأمة أو على قسم كبير منها من خلال ازدواج السيطرة على السلطة والثروة، محميا بآليات التسلط الأمني والعسكري المباشر، ومعززا بما أرساه من سلوك تاريخي في هذا الصدد، رغم أن الثروات الطبيعية لأي بلد من المفترض أن تكون مملوكة لكل أبنائه بصورة متساوية. ونتيجة غياب هذا المعيار عن تعريف الفساد لدى البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، فإن بلدانا خليجية تأتي في مراكز متقدمة نسبيا في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، رغم أن ما تفعله العائلات الحاكمة في تلك البلدان هو استيلاء صريح على الثروة الطبيعية للأمة.

كما يتجاهل التعريف، كل ما يتعلق بالفساد المرتبط بالمعونات الأجنبية، التي تستخدم الدول المانحة قسما منها في الإفساد المباشر لبعض القيادات أو حتى للنخب والحكومات في الدول المتلقية لهذه المعونات، وهو نوع من الفساد الدولي الطابع الذي يستخدم مالا عاما عائدا للبلدان المانحة في شراء ذمم قيادات سياسية في الدول المتلقية للمعونات بما يساعد على نشر الفساد في هذه الأخيرة على نطاق واسع، لأن القيادة السياسية المرتشية لا يمكن أن تكون معادية للفساد.

وهناك دولا تسمح بصورة قانونية لشركاتها بتقديم رشى للقيادات السياسية والبيروقراطية في البلدان الأجنبية من أجل الحصول على عقود الأعمال أو عقود توريد السلع والخدمات. وهذه الدول هي من بين أكثر الدول اهتماما بمكافحة الفساد داخليا، لكنها تنشره في الخارج بما يعود شركاتها على استخدام الرشوة كآلية للحصول على الأعمال بما يمكنه أن يرتد إليها في الداخل بعد ذلك. وتعد العديد من الدول الأوروبية في مقدمة البلدان التي سمحت تاريخيا بهذا الإفساد. وكانت هناك شكوى دائمة لدى الشركات الأمريكية من أنها تخسر الكثير من العقود بسبب منع القانون الأمريكي لها من تقديم الرشى من أجل الحصول على العقود في الخارج. لكن بعضها كان يتجاوز هذا المانع القانوني في الواقع كما ثبت من بعض القضايا مثل قضية رشاوي لوكهيد ووستنجهاوس في مصر في سبعينات القرن الماضي.

وبما أن الفساد يقوم على مخالفة القوانين فإن البلدان التي لا يحترم فيها القانون بشكل صارم ولا يطبق على كل المواطنين على قدم المساواة، وإنما يطبق

على البعض ولا يطبق على البعض الآخر من أصحاب النفوذ المالي والسياسي، يعد مؤشرا على فرص انتشار الفساد في أي بلد. ويعد الفساد الذي تم كشفه بعد كارثة العبارة السلام ٩٨ التي غرقت وأودت بحياة أكثر من ألف ضحية وتركت وجعا داميا في قلب مصر بأسرها، علامة فارقة على الفساد الهائل الذي يمكن ان يتسبب فيه انكسار القانون أمام أصحاب النفوذ السياسي، مثل ممدوح إسماعيل مالك عبارة الموت الذي تم السماح بهروبه بعد التلكؤ في رفع الحصانة عنه بسبب علاقاته السياسية النافذة، حيث أنه كان عضوا في مجلس الشورى. كما أنه كان عضوا في مجلس إدارة هيئة موانيء البحر الأحمر، وهو مؤشر فج على الفساد لأن هذه الهيئة التي يتمتع بعضويتها بما يعني أنه في حكم الموظف العام، أعطته ٩ آلاف متر مربع لإقامة محطة خدمة بميناء سفاجا ومنحته احتكار نقل الركاب بين موانيء مصر والسعودية على البحر الأحمر، بما يعني سوء استغلاله لنفوذه ولموقعه العام في التربح. والأسوأ أن هذه الشركة كانت تنقل الركاب على عبارات متهالكة لا تتوافر فيها شروط السلامة ولا تصلح لنقل الركاب. وقد أدان تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن غرق العبارة، شركة السلام وهيئة موانيء البحر الأحمر. وأشار التقرير إلى عدم صلاحية العبارة لنقل الركاب ووجود شهادة لدى الشركة المالكة لها تسمح لها بحمل أكثر من ضعف حمولتها المعيارية، وانتهاء صلاحية قوارب النجاة واسطوانات مقاومة الحريق على السفينة، وعدم وجود أجهزة للإطفاء المائي على السفينة. وانتقد التقرير وزارة النقل لعدم قيامها بإجراء التحقيقات اللازمة وإحالة المسئولين عن الجريمة إلى جهات التحقيق المختصة. كما أشار التقرير إلى أن بالوعات الصرف كانت مسدودة ، كما أن جراج العبارة كان به براميل زيت ومواد بترولية جلبت من السعودية بسبب رخص سعرها هناك رغم خطورة نقلها على عبارة تنقل الركاب. وأشار التقرير إلى وجود تواطؤ وفساد تزكم رائحته الأنوف بين شركة السلام وبين الهيئة المصرية للسلامة البحرية وهيئة موانيء البحر الأحمر.

ويعتبر الفساد والثروات الناتجة عنه ، جزءاً من الاقتصاد الأسود ، فإذا كان الاقتصاد الأسود يضم كل النشاطات غير المشروعة وغير القانونية مثل تجارة المخدرات والآثار والدعارة والقمار غير المسموح به وتجارة السلاح غير الشرعية وتجارة الأعضاء البشرية وتجارة الأطفال وتجارة العملات في الأسواق السوداء وغيرها من النشاطات غير المشروعة.. إذا كان هذا هو الاقتصاد الأسود الذي يستهدف تحقيق الكسب والثروات خارج الأطر الشرعية والقانونية، فإن الفساد هو ذلك الجانب من الاقتصاد الأسود الذي يعتمد على سوء استغلال النفوذ والصلاحيات من قبل كبار موظفي الدولة والمسئولين السياسيين والاقتصاديين بغرض تحقيق الأرباح والثروات بغير وجه حق. وعندما يتفشى الفساد فإنه يمتد ليشمل حتى صغار الموظفين في الدولة طالما أن من صلاحيتهم منح أي وثائق أو تراخيص رسمية. وهناك نظم بأكملها قد تكون فاسدة بطبيعتها عندما تكون قائمة على سيطرة قبيلة أو أسرة مالكة على السلطة السياسية والثروات الطبيعية في البلد، لأنها تكون مطلقة اليد في استغلال السلطة السياسية في الاستحواذ على ثروات الشعب. أما في حالة الأسرة أو القبيلة المالكة التي تترك إدارة الدولة للأحزاب والقوى السياسية التي تحوز ثقة الشعب وتترك إدارة الموارد الطبيعية للمتخصصين وأهل الخبرة، وتحصل هي مخصصات تغطى نفقاتها والنفقات المرتبطة بالتزاماتها العامة كأسرة مالكة، فإنه لا يكون هناك فساد ، فالفساد يحدث عندما تحكم العائلة أو القبيلة قبضتها على السلطة والثروة معا وتستحوذ على جانب مهم من ثروة الأمة بدون وجه حق.

ويرى بعض الباحثين في البنك الدولى - دانييل كوفمان، آرت كرائى، بابلو زويدو - لوباتون ، (راجع صندوق النقد الدولى، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ٢٠٠٠) أن الفساد هو عرض من أعراض سوء التنظيم والإدارة. ورغم أن سوء التنظيم والإدارة ضروريان لانتشار الفساد ، إلا أن الفساد في الأصل عرض من أعراض الرغبة في الاستحواذ والتملك للمال والجاه

والسلطة، وهذه الرغبة عندما لا تقترن بالقدرة على التحقق بالوسائل الشرعية هي التي تخلق الحوافز والبواعث النفسية لاختراق القوانين بغرض تحقيق الكسب والثروات بشكل غير مشروع، أي تخلق الفساد الذي يتطلب حدوثه أن تكون هناك درجات من سوء التنظيم والإدارة. يمكن النفاذ عبرها لاختراق القوانين والأطر الشرعية، ويتطلب الفساد كي ينتشر ويتفاقم أن يكون هناك غياب للشفافية والمساءلة، هذا الغياب الذي يتيح انتشار الفساد بصفة خاصة في الدول التي لا تعرف تداول السلطة السياسية.

كذلك فإنه يمكن القول أن الفساد هو بشكل أو بآخر، عملية تحايل لكسب أموال وأصول بدون وجه حق، من التعاملات مع الدولة، فهو أيضا تحايل لتفادي دفع أموال الدولة. وهذا التحايل يتضمن دفع الرشوة كمحور لعملية الفساد التي تتم على تخوم أو نقاط التماس بين القطاع الخاص والدولة ويكون طرفيها هم موظفي الدولة والمسئولين السياسيين ورجال الأعمال.

أما دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيقسم الفساد إلي نوعين: الأول هو الفساد الجسيم Grand Corruption مثل الفساد المتصل بالخصخصة ومشتريات الحكومة وسياسات العمل. أما الثاني فهو الفساد البسيط Petty Corruption مثل الرشوة والتهريب عبر الحدود الدولية.

وما يميز الفساد الجسيم عن الفساد البسيط من منظور الأمم المتحدة أن الأول يعد تشويها وانحرافا للوظائف المحورية للحكومة، بينما ينصب الأخير علي العمليات الإدارية العادية والمعاملات الاجتماعية.

ومن المتفق عليه عموما أن الفساد يشمل أنماطا من الجرائم المعروفة وهي: الرشوة، والاختلاس، والتزوير، والسرقة، والسلب، والتبرعات السياسية غير المشروعة، وغسيل الأموال، والمحاباة، وتفضيل ذوي القربى، والاحتكار، والاتجار في المعلومات السرية للدولة، والتلاعب بمشتريات الحكومة، والحصول علي فوائد وعمولات غير مشروعة، والتأثير علي المبيعات الحكومية.

وعلي الرغم من تعدد أنماط وممارسات الفساد إلا أن غالبية الأدبيات والدراسات المعنية بالموضوع تحصره في التصنيفات التالية:

- الفساد الإداري: وتتجسد أهم مظاهره في سوء استخدام واستغلال النفوذ الوظيفي، سوء الإدارة، تبادل المصالح الخاصة، الرشوة، السرقة، الوساطة، الاختلاس، التزوير، الروتين والبيروقراطية، المحاباة، اللامبالاة، الغش، الابتزاز، الاحتكار، التلاعب، حجب المعلومات، تشويه الحقيقة، التستر، التحريض، التمادي، سوء التصرف، الكسب غير المشروع، تأخير العملية الإنتاجية وتعطيلها، عدم احترام الوقت العام، الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسئولية، إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.
- الفساد المالي: ويتمثل في الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي والجمركي، تخصيص الأراضي، المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، إعادة تدوير المعونات الأجنبية للمصلحة الخاصة، قروض المجاملة التي تمنح دون ضمانات، عمولات البنية التحتية، العمولات والإتاوات المحصلة بحكم المنصب، استغلال امتيازات المنصب أو الوظيفة لفرض أو إجبار الآخرين علي تأدية خدمات أو أعمال مختلفة غير مكلفين بها رسميا، الإسراف في استخدام المال العام.
- الفساد الأخلاقي: وهو مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل، أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن الإدارة، أو استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية علي حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي (المحاباة الشخصية) دون النظر إلي اعتبارات الكفاءة والجدارة.
- الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق

السياسي وتتجلي أهم مظاهره في الحكم الشمولي، فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، تفشي الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية، تولي الأقارب للمناصب كبديل عن اختيار الأكفأ لتولي المناصب المختلفة عبر التنافسية، وتفشي المحسوبية والمحاباة والواسطة.

وقد شهد مفهوم "الفساد السياسي"، تحديدا، تطورا تاريخيا هاما أدي لبلورته وضبط أبعاده المختلفة. حيث تواترت علي مدار العقدين الماضيين دراسات عديدة تؤكد علي العلاقة الطردية، وأحيانا السببية، ما بين النظم التسلطية والشمولية وارتفاع معدلات الفساد في دوائر الحكومة والقطاع العام من جهة، وبين النظم السياسية المعتدلة وانخفاض معدلات الفساد. فضلا عن التأكيد علي العلاقة ما بين قيم الشخص وقيم البيئة التي يعيش فيها وبين تبنيه لمنظومة من الأبعاد والتصورات الاقتصادية المتوازنة وغير المتوازنة.

وقد تركت هذه الرؤى بصماتها علي تعريف الأمم المتحدة للفساد السياسي الذي صار ينظر إليه باعتباره "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو تغليب مصلحة صاحب القرار علي مصالح الآخرين"، كما تم التعاطي مع الفساد ذاته باعتباره ظاهرة أو دالة في منظومة اجتماعية أكثر شمولا وعمومية. حيث بات في حكم المسلم به في عرف المجتمع الدولي أن الفساد هو أحد أعراض مشكلات إدارة الحكم التي لم يتم إيجاد حلول لها، والتي تنشأ عن عدم القدرة علي بناء دولة فعالة تتسم بالمساءلة ونسق سياسي متوازن.

ففي عام ١٩٩٨ أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ورقة سياسات رسمية بعنوان "محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم" ركزت علي أهمية التعامل مع الفساد بوصفه مسألة تتصل بالحكم. وفي العام ذاته أشار البنك الدولي أيضا في وثيقة بعنوان "تقييم المعونات —ما ينجح وما لا ينجح ولماذا ؟" إلي أن الفقر لا يمكن مواجهته بشكل فعال ما لم تلتزم الحكومات بالعمل علي مكافحة الفساد. في حين أكدت "المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد" على أن الفساد يقوض الجهود التي تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بإضعاف القواعد المؤسسية، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة في المؤسسات العامة.

وتوجد علاقة مباشرة بين الفساد وتدابير الحكم الرشيد، كالعملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات المدنية. ويتضح منه أن البلدان التي تتمتع بمؤشرات جيدة في مجال الحكم الرشيد، تقل فيها معدلات حدوث الفساد، في حين تعزز الديمقراطيات المختلة، والنظم الناشئة، والنظم الشمولية، ممارسات الفساد عندما تسعى للحصول علي مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع. وعلي الجانب الآخر تكون قدرة الديمقراطيات علي الحد من الفساد أكبر، نظرا لما توفره الانتخابات المنتظمة، والمشاركة السياسية، والوعي السياسي والحريات المدنية من ضوابط وقيود علي ممارسة السلطة.

ثانيا : أسباب وعواقب الفساد

رصد هذا التقرير في أعداد سابقة، العديد من الأسباب التي تؤدى إلى ظهور ونمو وانتشار الفساد في أي دولة يمكن إيجازها في ضعف الشفافية وغياب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالدولة وأعمالها الاقتصادية وأمورها المالية مما يمكن المسئولين الحكوميين وكبار الموظفين من اختراق القانون والإخلال بالالتزامات الوظيفية بغرض تحقيق الكسب غير المشروع، دون الاضطرار للإفصاح عن المعلومات التي قد تدينهم. وضعف أو غياب المساءلة الحقيقية والفعالة للمسئولين السياسيين والإداريين في الدولة وللمسئولين في الأجهزة الأمنية والهيئات المحلية، مما يُغيب رادع مهم للفساد. بالذات في النظم التي تضعف أو تغيب فيها المشاركة السياسية الشعبية، وتضعف بالتالي الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة ومسئوليها. كما تضعف المساءلة أو تغيب في النظم الملكية المطلقة القائمة على سيطرة عائلة أو قبيلة على السلطة السياسية وعلى إدارة

الموارد الطبيعية في آن واحد. كذلك فإن الانخفاض النسبي لمستوى دخول الموظفين العاملين بالدولة وإداراتها والدخول الرسمية للشرطة والهيئات والإدارات المحلية، ووصولهم إلى مستويات أقل من أن تضمن حياة كريمة، يشكل ذلك دافعا لبعض هؤلاء العاملين، لاستخدام الصلاحيات الممنوحة لهم في تحصيل أموال وتكوين ثروات بدون وجه حق من خلال جعل الرشاوى التي يتلقونها شرطا لتسهيل الأعمال التي لديهم صلاحيات تسهيلها أو تعطيلها، خاصة إذا كان كبار موظفي الدولة والقطاع العام لديهم صلاحيات كبيرة في إعطاء التراخيص والوثائق الرسمية وفى إدارة القطاع العام، دون وجود رقابة شعبية ورسمية فعالة عليهم، ودون ترسيخ قاعدة واضحة للإفصاح والشفافية. كما أن عدم وضوح النظام الضريبي والجمركي مع وجود صلاحيات كبيرة للمسئولين عن تحصيل الضرائب والجمارك دون وجود رقابة فعالة عليهم وغياب المتابعة الدقيقة لتطور ثرواتهم، يؤدى إلى اتجاه البعض من هؤلاء المسئولين إلى تلقى رشاوى من الممولين الضريبيين من القطاع الخاص ومن المستوردين للسلع، وبالذات من كبار رجال الأعمال مقابل تخفيض الضرائب المستحقة عليهم للدولة أو عدم تحصيل أي ضرائب منهم، أو تسهيل مرور السلع المستوردة إلى داخل البلد بدون رسوم جمركية، أو بعد دفع رسوم جمركية منخفضة مقارنة بالرسوم المفروضة بالقانون. كما أن عدم وجود قوانين رادعة للفساد بشكل صارم وضعف استقلال النظام القضائي المستقل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في نظام ديموقراطي يوجد فيه فصل بين السلطات وتوازن بينها، فإن قوى الفساد تتحرر من قوة ردع أساسية مما يسمح بنمو وانتشار الفساد الذي تتعاظم فرص حدوثه في أوقات الانتقال من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي إلى نظام آخر، بالذات عندما يكون هذا الانتقال فجائيا وغير منظم. كما تساعد البرامج الواسعة لبيع القطاع العام للقطاع الخاص، أو ما اصطلح على تسميتها ببرامج الخصخصة، على انتشار الفساد من الحجم الكبير، فبيع شركة حكومية كبيرة يماثل طرح مشروع بنية أساسية عام كبير للعطاءات، ولذلك فإن حوافز الانحراف الوظيفي متماثلة. كما أن ضعف الرقابة على المعاملات الاقتصادية الخارجية، وبالتحديد على التعاملات الحكومية مع الشركات الأجنبية سواء في مجال التوريدات للسلع أو الخدمات أو في مجال المقاولات المتعلقة بقيام هذه الشركات بتنفيذ أعمال داخل البلد المعني، يؤدي إلى انتشار الرشاوى من الشركات الأجنبية للمسئولين المحليين من أجل الحصول على عقود الأعمال داخل البلد المعني دون أن يكون لهم الحق في الحصول عليها وفقا لقواعد المنافسة الحرة. كما أن ضعف الرقابة الشعبية والرسمية على الجهاز المصرفي والبورصة والقطاع المالي عموما، يتيح الفرصة لظهور ونمو وانتشار الفساد متجسدا في تلقي كبار المسئولين المصرفيين للرشاوى مقابل تقديم القروض بدون ضمانات كافية، أو حتى بدون أي ضمانات، ويؤدى أيضا إلى تغاضي المسئولين عن إدارة البورصة، مقابل عمولات، عن تجاوزات شركات السمسرة والشركات صانعة الأسواق. كما أن ضعف الرقابة على قطاع التأمين يمكن أن يؤدي إلى تحايل كبار موظفي التأمين، مقابل عمولات، على شركاتهم بالاتفاق مع العملاء وأيضا بالاتفاق مع الشركات التي يتم لديها، إصلاح الآلات والمعدات والسلع المعمرة المؤمن عليها عند شركات التأمين. كما تشكل المحسوبية بالذات في صورة تعيين أقارب المسئولين السياسيين في مناصب اقتصادية وإدارية مهمة دون أن تتوفر لهم الكفاءة الضرورية لتقلدها.. تشكل أحد أعراض انتشار الفساد في الدول غير الديمقراطية وحتى في بعض النظم المستوفية لشكل النظم الديمقراطية. كما أن ضعف الحيوية السياسية للأمة نتيجة القمع والقهر طويل المدى الذي يتعرض له الشعب، ونتيجة البطش بالمعارضة وتهميش أو إلغاء المشاركة السياسية للشعب، يؤدي إلى إضعاف روادع الفساد، وازدواج السيطرة على السلطة والثروة لتصبح الدولة تصبح مرتعا لأسوأ أنواع الفساد بلا رقيب عليها شعبيا أو رسميا. كما يؤدى

التفاوت الرهيب في مستويات الدخول بين الطبقة العليا من جهة وبين الفقراء والطبقة الوسطى من جهة أخرى إلى جعل الطبقة العليا صاحبة القوة المالية مع السياسيين وكبار موظفي الدولة قادرين على تبرير سلوكهم بشأن مالية الدولة وأصولها، وقادرين على شراء الإعلام وتكريسه لمصلحتهم، في حين يكون الفقراء والطبقة الوسطى في وضع أضعف من أن يواجهوا الفساد.

وتعد معادلة روبرت كلينغارد من أكثر المقاربات النظرية شيوعا في إطار محاولات تفسير الفساد، وهي المعادلة التي تحلل النظم بالقياس لمدى تعرضها للفساد وترهن وجوده وانتشاره بعدد من العوامل، فالفساد وفقا لها يعادل (الاحتكار + الاستنساب) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية). ورغم تبسيطيتها الظاهرية إلا أنها تمتلك قدرة تفسيرية لافتة، حيث تتجاوز المنظورين القانوني والأخلاقي إلي فضاء السوسيولوجيا مؤكدة علي الطابع المؤسسي لظاهرة الفساد. فالفساد ليس مجرد تجاوز قانوني أو جنوح سلوكي وإنما اختلال هيكلي في توزيع القوة بمعامليها (السلطة والثروة) وما ينجم عنه من تفاوتات اجتماعية حادة وغياب شبه كامل لآليات الرقابة والمساءلة. وباختصار تشير هذه المعادلة إلي أن غياب المساءلة والشفافية والنزاهة (الناتجة أساسا عن ضعف الحكم الرشيد) مضافا إلي قيام الاحتكار والاستنساب، يمهدان الطريق أمام الفساد. وقد كان لهذا المنظور أثره علي مؤشرات قياس الفساد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية للوقاية والمكافحة. فقد بات الأمر يشمل منظومة متكاملة تعني بالأساس برصد معادلة توزيع القوة داخل المجتمع، توازن السلطات، استقلال السلطات الرقابية، حرية الصحافة والحق في توافر المعلومات وغيرها من المؤشرات التي باتت معادلا للحكم الرشيد.

وتتوافر، فضلا عما سبق عوامل عديدة للمساعدة علي انتشار الفساد منها اتساع نطاق التكامل الاقتصادي العالمي وتعمقه، وبزوغ نظام مالي دولي متشابك تقنيا، وقيام تحالفات عالمية معقدة بين الشركات، فضلا عن تسامح العديد من البلدان مع أنشطة الفساد إلي حد السماح في العديد من البلدان الصناعية بخصم الرشاوى المدفوعة من الشركات متعددة الجنسيات إلي المسئولين في البلدان النامية من الضرائب باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف أعمالها.

وطبقا للتقديرات الصادرة عن معهد البنك الدولي تزيد قيمة الرشى المدفوعة سنويا عن تريليون دولار أميركي، أو ما يزيد عن ٣٪ من إجمالي الدخل العالمي في عام ٢٠٠٢، في حين تبلغ قيمة الأموال المستغلة في تجارة المخدرات وعمليات غسيل الأموال قرابة ٤٠٠ مليار دولار سنويا. بيد أن الآثار السلبية للفساد لا تقتصر علي ذلك بل تمتد لكبح التنمية وتشويه الهياكل الإنتاجية والبنى الطبقية. فعلي الصعيد العالمي يؤدي الفساد إلي تشويه التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية، ويسهل ارتكاب الجريمة المنظمة العابرة للحدود الدولية، مثل الإتجار في المخدرات، وغسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة الإجرامية، أما علي المستوى الوطني فيؤدي الفساد لكبح السياسات الرامية لتحسين مستويات المعيشة وتعظيم التفاوت في الدخول بفعل الإثراء غير المشروع. وعلي الرغم من انتشار الفساد في البلدان الغنية والفقيرة علي حد سواء إلا أن تأثيره غالبا ما يستفحل في البلدان النامية، حيث ينتشر علي كل المستويات ويضر الفئات الضعيفة من السكان. وهنالك علاقة ارتباطية ما بين الفساد والفقر، فالبلدان المصابة بالفقر البنيوي تصبح عرضة أكثر من غيرها للفساد المنهجي، كما يؤدي الفساد بدوره لتعميق حدة الفقر. حيث يحول الفساد دون توجيه الاستثمارات الحكومية لمجالات التنمية البشرية، كالتعليم والرعاية الصحية، ويضعف فرص الحصول علي الخدمات، بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها، كما يسمح لبعض الفئات بالاستفادة أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والأطر الاقتصادية والقانونية المتصلة بها. وبالتوازي مع ما سبق يؤدي الفساد لإضعاف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين، ويقوض القدرة المؤسسية للحكومة،

ويحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة ويجعله منصبا علي مشروعات رءوس الأموال، ويضعف من الالتزام بأنظمة السلامة والصحة، الأمر الذي يزيد الفقر سوءا.

ثالثا : واقع الفساد في المنطقة العربية :

تبدو المنطقة العربية حالة نموذجية لنمو الفساد واستشرائه، فعلي الرغم من الخطاب الإعلامي والقرابين التي تساق إلي مذبح الشفافية "الرسمي"، يشير واقع الحال بجلاء إلي أن الفساد، وبأنماطه المختلفة، الإداري والمالي والسياسي، قد توطن في المنطقة العربية لدرجة بات يصعب معها اقتلاعه. فقد تحول الفساد العربي إلي بنية مؤسسية متكاملة لديها القدرة علي إعادة إنتاج ذاتها بغض النظر عن سياسات وبرامج الوقاية والمكافحة. فلم يعد الأمر يقتصر علي تغول النخبة الحاكمة أو استراتيجيات التحايل التي يرتكن إليها الفقراء والمعوزين لرتق الفجوة الآخذة في الاتساع يوما بعد يوم بين قدراتهم الاقتصادية ومتطلباتهم المعيشية في ظل الانسحاب المتسارع للدولة وتحللها من العديد من التزاماتها الاجتماعية أو بالأحرى خصخصتها، بل أضحى الفساد إحدى آليات الاستقرار الأساسية في الغالبية العظمى من المجتمعات العربية، لا فرق في ذلك بين قمة الهرم الاجتماعي وقاعدته. فبينما يجسد الفساد الجسيم (Grand Corruption) المتعلق بالخصخصة ومشتريات الحكومة وتخصيص أراضيها وسياسات الإقراض وغيرها، هيمنة سياسة "اقتسام الريع" ما بين الدولة العربية وقاعدتها الاجتماعية (رأسماليتها المحلية)، يلعب الفساد البسيط (Petty Corruption) المتمثل في الرشوة والعمولات ومال التعجيل وغيره دور صمام الأمان ضد انفلات الأوضاع الاجتماعية والسياسية. تجد هذه المفارقة دلائلها في الوضع المتدني للدول العربية في التقارير والمؤشرات الدولية المعنية برصد ومكافحة الفساد. فباستثناء عدد ضئيل من دول الخليج النفطية ولاعتبارات تتعلق بالخلل في صياغة مؤشرات إدراك الفساد، احتلت غالبية الدول العربية مواقع متدنية علي مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩، فحصلت اثنتا عشرة

جدول (١)
مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩
أبرز المؤشرات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الترتيب الدولي	الترتيب الإقليمي	الدولة/المنطقة	نقاط مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٩	٩٠% فاصل الثقة		المسوحات المستخدمة
				الحد الأدنى	الحد الأعلى	
٢٢	١	قطر	٧,٠	٥,٨	٨,١	٦
٣٠	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٥	٥,٥	٧,٥	٥
٣٢	٣	إسرائيل	٦,١	٥,٤	٦,٧	٦
٣٩	٤	عمان	٥,٥	٤,٤	٦,٥	٥
٤٦	٥	البحرين	٥,١	٤,٢	٥,٨	٥
٤٩	٦	الأردن	٥,٠	٣,٩	٦,١	٧
٦٣	٧	المملكة العربية السعودية	٤,٣	٣,١	٥,٣	٥
٦٥	٨	تونس	٤,٢	٣,٠	٥,٥	٦
٦٦	٩	الكويت	٤,١	٣,٢	٥,١	٥
٨٩	١٠	المغرب	٣,٣	٢,٨	٣,٩	٦
١١١	١١	الجزائر	٢,٨	٢,٥	٣,١	٦
١١١	١١	جيبوتي	٢,٨	٢,٣	٣,٢	٤
١١١	١١	مصر	٢,٨	٢,٦	٣,١	٦
١٢٦	١٤	سوريا	٢,٦	٢,٢	٢,٩	٥
١٣٠	١٥	لبنان	٢,٥	١,٩	٣,١	٣
١٣٠	١٥	ليبيا	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٦
١٥٤	١٧	اليمن	٢,١	١,٦	٢,٥	٤
١٦٨	١٨	إيران	١,٨	١,٧	١,٩	٣
١٧٦	١٩	العراق	١,٥	١,٢	١,٨	٣

المصدر: منظمة الشفافية العالمية: مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٩، أبرز المؤشرات الإقليمية.

دولة (تزداد إلي أربعة عشرة دولة عند إضافة كل من السودان والصومال واللتين احتلتا قاع المؤشر علي مدار السنوات الثلاث السابقة) علي معدلات متدنية تقل عن خمس نقاط. وإذا كان الأمر يبدو منطقيا بالنسبة لمجموعة الدول العربية التي يتهددها شبح التفكك السياسي والاقتتال الطائفي والعرقي مثال الصومال- السودان- العراق- اليمن، إلا أن هناك بلدان أخرى، مثل المغرب ومصر ولبنان، تعاني من استشراء الفساد علي الرغم من تبنيها لعدد من البرامج الوطنية المخصصة لمكافحة الفساد والذي يتم تناوله علنا في هذه البلدان باعتباره العقبة الرئيسية أمام التنمية وتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاعين العام والخاص (وينطبق ذلك أيضا علي فلسطين علي الرغم من كونها غير مدرجة علي مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٩).

ومن اللافت للانتباه في هذا الصدد، التدهور التاريخي الذي لحق بوضعية العديد من البلدان العربية علي مؤشر مدركات الفساد والذي توافق في كثير من الأحيان مع تبني النظم العربية الحاكمة لسياسات وبرامج وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. فباستثناء دول الخليج التي حقق بعضها قفزات نوعية نتيجة قصور مؤشرات إدراك الفساد، مثلما هو الحال مع كل من قطر وعمان، تراجع ترتيب الدول العربية علي مؤشر مدركات الفساد بشكل حاد وأحيانا كيفي مثلما هو الحال مع لبنان والمغرب والجزائر ومصر.

والحقيقة أن دول الخليج ليست بمنأى عن الفساد الذي يخيم علي المنطقة العربية لأن حصص العائلات والقبائل الحاكمة من إيرادات الموارد الطبيعية المملوكة لكل أبناء البلد بالتساوي، لا تتسم بأي درجة من الشفافية أو العدل.

وبعيدا عن المؤشرات الإدراكية، وما تتضمنه من

جدول (٢)
ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

الدولة	٢٠٠٨		٢٠٠٧	
	الترتيب العالمي	المؤشر (١٠ أقل فسادا)	الترتيب العالمي	المؤشر (١٠ أقل فسادا)
قطر	٢٨	٦,٥	٣٢	٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٥	٥,٩	٣٤	٥,٧
عمان	٤١	٥,٥	٥٣	٤,٧
البحرين	٤٣	٥,٤	٤٦	٥,٠
الأردن	٤٧	٥,١	٥٣	٤,٧
تونس	٦٢	٤,٤	٦١	٤,٢
الكويت	٦٥	٤,٣	٦٠	٤,٣
المغرب	٨٠	٣,٥	٧٢	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٨٠	٣,٥	٧٩	٣,٤
الجزائر	٩٢	٣,٢	٩٩	٣,٠
جيبوتي	١٠٢	٣,٠	١٠٥	٢,٩
لبنان	١٠٢	٣,٠	٩٩	٣,٠
مصر	١١٥	٢,٨	١٠٥	٢,٩
موريتانيا	١١٥	٢,٨	١٢٣	٢,٦
ليبيا	١٢٦	٢,٦	١٣١	٢,٥
اليمن	١٤١	٢,٣	١٣١	٢,٥
سوريا	١٤٧	٢,١	١٣٨	٢,٤
السودان	١٧٣	١,٦	١٧٢	١,٨
العراق	١٧٨	١,٣	١٧٨	١,٥
الصومال	١٨٠	١,٠	١٧٩	١,٤

المصدر: بيانات مجمعة بمعرفة الباحث عن مؤشر مدركات الفساد للعاملين ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، منظمة الشفافية الدولية.

أحكام قيمية (Value Judgments) تأتي نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتعزز نظرية الخلل البنيوي وانتشار الفساد في الدول العربية. وهو الأمر الذي يتضح من استعراض ترتيب الدول العربية علي مؤشر ليغاتوم للرخاء الشامل (Legatum Prosperity Index)، وهو المؤشر الذي يقيس الرخاء الشامل في ١٠٤ دولة يشكل سكانها قرابة ٩٠٪ من سكان العالم، من بينها ١١ دولة عربية، (يعتمد المؤشر ٧٩ متغير تشمل النمو الاقتصادي وقوة الاقتصاد، ريادة المشاريع والإبداع، جودة النظام التعليمي، المؤسسات الديمقراطية، شفافية الحكومة وخضوعها للمحاسبة، الحكم الرشيد، الخدمات الصحية، الحريات الشخصية، الأمن والأمان وأخيرا رأس المال الاجتماعي). فعلي الرغم من أن الدول العربية لا تمثل سوى ١١٪ فقط من إجمالي الدول التي يشملها المؤشر، إلا أنها قد شكلت ما يقارب ثلث الدول متدنية الرخاء علي المستوى العالمي، حيث أتت ثمان من الدول العربية ضمن الدول الخمس والعشرون الأسوأ أداء، من بينها السودان واليمن اللتين أتتا ضمن أسوا ثلاث دول علي مستوى العالم. في المقابل اقتصر تمثيل الدول العربية ضمن الدول الخمسين الأكثر رخاءً علي الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة السابعة والأربعين علي المستوى العالمي.

جدول (٣)

ترتيب الدول العربية علي مؤشر ليغاتوم ٢٠٠٩

الدولة	الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	٤٧
الكويت	٥٢ (مكرر)
تونس	٦٨
الأردن	٨٠
السعودية	٨١
المغرب	٨٣
لبنان	٨٦
مصر	٨٨
الجزائر	٩٦
اليمن	١٠١ (مكرر)
السودان	١٠٢

المصدر: http://www.prosperity.com//rankings.aspx

في السياق ذاته يأتي مؤشر الدول الفاشلة (Failed States Index) والذي يصدر منذ عام ٢٠٠٥ عن مؤسسة صندوق دعم السلام (The Fund for Peace) ومجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) الأميركية. والدولة الفاشلة في عرف المؤشر هي "الدولة التي لا يمكنها السيطرة علي أراضيها، وتلجأ عادة للقوة، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلي عدم قدرتها علي توفير الخدمات الأساسية لأفراد شعبها، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة". ووفقا للمؤشر الذي يعتمد اثنا عشر متغيرا مختلفا فإن ما يزيد عن ثلث الدول العربية يندرج تحت تصنيف الدولة الفاشلة بمستوياتها المختلفة، وضع المراقبة (Monitoring Zone) والذي يضم كلا من الصومال والسودان والعراق واليمن، الوضع الحرج (Warning Zone) والذي يضم كلا من لبنان وسوريا، والوضع الحذر (Alert Zone) والذي يضم كلا من مصر وموريتانيا وجزر القمر.

جدول (٤)

مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٩

الدولة	الإجمالي	الترتيب
الصومال	١١٤,٧	١
السودان	١١٢,٤	٣
العراق	١٠٨,٦	٦
اليمن	٩٨,١	١٨
لبنان	٩٣,٥	٢٩
سوريا	٨٩,٨	٣٩
مصر	٨٩,٠	٤٣
موريتانيا	٨٨,٧	٤٦
جزر القمر	٨٦,٣	٥٢

المصدر: www.thefundforpeace.org

جدول (٥)

مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨

الدولة	الإجمالي	الترتيب
السودان	١١٣,٧	١
العراق	١١١,٤	٢
الصومال	١١١,١	٣
اليمن	٩٣,٢	٢٤
لبنان	٩٢,٤	٢٨
مصر	٨٩,٢	٣٦
سوريا	٨٨,٦	٤٠
موريتانيا	٨٦,٧	٤٥

المصدر: www.thefundforpeace.org

ولا تشذ نتائج مؤشر الحكم الصالح (Good Governance Index) الصادر عن البنك الدولي عن السياق ذاته، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من الجدول التالي والذي يشير إلي ضآلة الإصلاحات المؤسسية التي لحقت بمؤشرات الحكم الست (التمثيل السياسي والمحاسبة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة الإجراءات، حكم القانون، ومحاربة الفساد) علي مدار الفترة ما بين عامي ١٩٩٦- ٢٠٠٧. فعلى امتداد هذه الفترة لم يتجاوز معدل التغير المؤسساتي في البلدان العربية - ٠,٠٢ وهو ما يدل علي غياب أية تحسنات إجمالية في مؤشرات الحكم، إن لم يكن تدهورها. ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٩ فقد تباينت التغيرات التي لحقت بمؤشرات الحكم في الدول العربية، فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض شهدت المؤشرات المتعلقة بفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وضبط الفساد تراجعا حادا علي مدار الفترة ما بين عامي ١٩٩٦- ٢٠٠٧.

جدول (٦)
اتجاه الإصلاحات المؤسساتية في البلدان العربية
التغير في مؤشرات الحكم بين العامين ١٩٩٦-٢٠٠٧

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	٠,٠٩	-٠,٠٩	-٠,٠٩	٠,٢٩	٠,١٠	-٠,١٨	٠,٠٢
جزر القمر	-٠,٤١	-١,٤٥	-١,٠٩	-٠,٦١	--	--	-٠,٨٩
موريتانيا	٠,٢٠	-٠,٨٩	-٠,٨٨	٠,٥٠	٠,٢٨	--	-٠,١٦
الصومال	٠,٠٢	-٠,٧١	-٠,٥٨	٠,١٩	-٠,٥٤	-٠,١٣	-٠,٢٩
السودان	٠,٢٢	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٦٣	٠,١٧	-٠,١٢	٠,٢٥
اليمن	-٠,١٢	-٠,٣٣	-٠,٤٧	-٠,٢٧	٠,٢١	-٠,٣٣	-٠,٢٢
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	٠,٠١	٠,٣٤	-٠,٢٧	-٠,٠٥	-٠,٠٥	-٠,٣١	٠,٠٠
الجزائر	٠,٣٥	١,٢٦	-٠,١٣	٠,٢٨	0.٤٩	-٠,١٠	٠,٣٦
جيبوتي	-.٣٤	-٠,٢٦	٠,٠٠	-.٩٧	-٠,٢٧	٠,٠٠	-٠,٣٧
مصر	-٠,٢٠	٠,٣٠	-٠,٤١	-٠,٥٥	-٠,٢١	-٠,٦٤	-٠,٢٩
العراق	٠,٦٧	٠,٠٨	-٠,١٩	١,٦٠	-٠,٢٨	٠,٠٠	٠,٣١
الأردن	-٠,٢٧	-٠,٤٦	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٤٧	-٠,٠٢
المغرب	٠,٠١	٠,٠٩	-٠,٠٢	-٠,٢٦	-٠,٢٧	-٠,٤٦	-٠,١٥
سوريا	-٠,١٦	٠,٢١	-٠,٧٣	-٠,٣١	-٠,٠٦	-٠,٠٩	-٠,١٩
تونس	-٠,٣٧	-٠,٠٦	-٠,٠٥	-٠,٤١	٠,٥٢	٠,١٨	-٠,٠٣
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-٠,٥٨	--	--	--	--	--	-٠,٥٨
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	-٠,٠٨	٠,٦٢	-٠,٣٨	٠,٥٧	٠,١٥	٠,٠٤	٠,١٥
لبنان	-٠,٠٦	-١,٥٧	-٠,٨٢	-٠,٢٣	-٠,٤٤	-٠,٤٢	-٠,٥٩
ليبيا	-٠,١٢	٢,٢٣	-٠,٠٥	١,١٢	٠,٦٧	٠,١٤	٠,٦٧
عمان	-٠,٠١	٠,٢٩	-٠,٤٨	٠,٥٣	-٠,١٤	٠,٥٦	٠,١٣
البلدان ذات الدخل المرتفع	٠,٠٦	٠,٠١	٠,١٥	٠,٢٧	-٠,١٣	٠,٣٨	٠,١٢
البحرين	٠,٣٧	٠,٥٤	-٠,٠٢	٠,٣٨	٠,٤٩	٠,٥٨	٠,٣٩
الكويت	٠,٠١	٠,٣٩	-٠,١٥	٠,٣٣	-٠,٠٥	-٠,١٢	٠,٠٧
قطر	٠,٣٠	٠,٤٨	-٠,٤٣	٠,٢١	٠,٧٩	١,١٢	0.٤١
المملكة العربية السعودية	٠,٠٣	-٠,٠٧	٠,١٦	٠,٢٨	-٠,١٨	٠,٣٢	٠,٠٩
الإمارات العربية المتحدة	٠,١٣	٠,٠٢	٠,٤٤	٠,١٧	-٠,١٨	٠,٨٧	٠,٢٤
المعدل العام	٠,٠٣	٠,٢٢	-٠,١٩	٠,٠٨	٠,٠٢	-٠,١٩	-٠,٠٢

المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا إلي مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي ٢٠٠٨، ص ٢٦٩.

أما البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى فقد سجلت تقدما هامشيا علي صعيد الاستقرار السياسي، في حين تراجعت بقية المؤشرات الأخرى وتحديدا تلك المتعلقة بفعالية الحكومة، والنوعية التنظيمية، وحكم القانون، وضبط الفساد. في المقابل سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع تطورات إيجابية علي صعيد أربعة من مؤشرات الحكم وهي الاستقرار السياسي، والنوعية التنظيمية، وحكم القانون، ونوعية المؤسسات. أما الدول ذات الدخل المرتفع فقد شهدت تحسنا علي جميع الأصعدة باستثناء مؤشر حكم القانون، وأن كان مؤشر "التمثيل والمساءلة" مازال متدنيا بصورة ملحوظة.

وسوف نعرض لبعض وقائع وقضايا الفساد في البلدان العربية كنماذج على الأنماط الرئيسية للفساد التي تضرب الاقتصاد والمجتمعات في تلك البلدان...

رابعا: نماذج من قضايا الفساد في المنطقة العربية

بالمقارنة مع مؤشرات التنمية والحكم الرشيد، تحتل الدول العربية في غالبيتها العظمي مراكز الصدارة علي مؤشري مدركات الفساد والدول الفاشلة، وهي مكانة يبدو أن النظم العربية تجهد في الحفاظ عليها وتكريسها، بعد أن بات الفساد، بالمعني المؤسسي بمثابة صمام الأمان السياسي والاجتماعي لتسلطها واستبدادها.

وإذا كان الفساد يستعصي، بحكم طبيعته ذاتها، علي الحصر والتقييم، باعتباره احدي "جرائم الكتمان"، إلا أن التقديرات المتداولة، والتي تحصر كلفة الفساد العربي بحوالي ٣٠٠ مليار دولار سنويا، والقضايا التي تتفجر بين الحين والآخر، تشي بحجم النزيف، أو بالأحري النهب المنظم الذي تتعرض له الموارد والثروات العربية لا فرق في ذلك بين دولة وأخري.

ففي العراق برهنت ديمقراطية "المالكي" أنها لا تقل فسادا عن ديكتاتورية "صدام حسين". فعلي مدار السنوات الخمس التي أعقبت الاحتلال الأميركي بلغت خسائر العراق، نتيجة للفساد المالي والإداري ٢٥٠ مليار دولار، ووفقا للتقارير الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية تمثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء "البؤرة الأخطر للفساد" تليها وزارة الدفاع. ووفقا للتقديرات التي أوردها القاضي "موسي فرج" نائب رئيس هيئة النزاهة، فقد "خسر العراق خلال هذه الفترة ٤٥ مليار دولار من تهريب النفط الخام الذي تسيطر عليه أحزاب في الجنوب، و ٤٥ مليار دولار أخري من المشتقات النفطية، بالإضافة إلي حرق ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا دون الاستفادة منها. وفي حين تم إنفاق ١٧ مليار دولار علي قطاع الكهرباء لم يرتفع إنتاجه مقارنة بفترة ما قبل الاحتلال. أما وزارة التجارة فقد عمد المسئولون بها للتعاقد مع تجار محليين استوردوا للعراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام الآدمي. وقد بلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها علي المواطنين عشرات الآلاف من الأطنان ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات، وبدلا من وضع الوزارة تحت طائلة المساءلة عمد المسئولون في مجلس الوزراء إلي تقليص مواد البطاقات التموينية. أما في وزارة الداخلية فقد تم اكتشاف ٥٠ ألف راتب وهمي تبلغ قيمتها الإجمالية ٥ مليار دولار سنويا، كما فقدت الوزارة ١٩ ألف قطعة سلاح أفادت وثائق أن شركات محلية أعادت بيعها إلي أطراف بريطانية. أما علي صعيد الوضع الصحي فالوضع مأساوي، فقرابة ٩٠٪ من الأدوية المتداولة في الصيدليات لم يتم فحصها، ولا دور للوزارة في استيرادها أو توزيعها، وغالبا ما تكون من مناشئ رخيصة ومتدنية النوعية مثل الهند وبنجلاديش يضخها القطاع الخاص، وقد ترتب علي ذلك تسرب فيروس الإيدز من خلال أحد العقاقير إلي محافظة بابل في عام ٢٠٠٧، وفضلا عن ذلك فهناك معلومات تشير إلي قيام جهات صحية باستخدام المخدر الخاص بالمستوصفات البيطرية للمرضي البشر." وتضم قائمة الفساد العديد من الوزراء والمسئولين، حيث تشير التقارير إلي إحالة ٣٧ وزيرا ومسئولا تعاقبوا علي الحكومات العراقية الثلاث السابقة للمحاكمة، من بينهم سلام المالكي "وزير

النقل" في حكومة الجعفري، وعلي حازم الشعلان "وزير الدفاع"، وأيهم السامرائي "وزير الكهرباء"، إلا أنهم قد أفلتوا من العقاب إما بالهرب خارج البلاد أو بقرارات العفو الرئاسية التي صدرت بحقهم. ووفقا لشهادة القاضي "راضي حمزة الراضي" الذي ترأس اللجنة العراقية للنزاهة العامة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧، عندما تمت إقالته واتهامه بالفساد فإن رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" متورط شخصيا في حماية كبار المسئولين من الخضوع لطائلة القانون. ففي شهادته التي أدلي بها أمام الكونجرس الأميركي في أغسطس ٢٠٠٧ أوضح "الراضي" بوثائق تم إصدارها من قبل لجنة النزاهة العامة مسئولية مكتب "المالكي" في إعاقة التحقيقات.

أما في المملكة العربية السعودية فعلي الرغم من التعتيم الذي تفرضه الرياض علي تجاوزات النخبة الحاكمة، ووفوراتها المالية الهائلة التي تمكنها من شراء ولاء الإعلام الإقليمي والدولي إلا أن نجاح صحيفة "الاندبندنت" البريطانية في مايو من العام ٢٠٠٤ في كشف الستار عن تجاوزات "صفقة اليمامة" قد سلط الضوء علي الممارسات المشبوهة والنهب المنظم الذي تمارسه العائلة الحاكمة. وعلي الرغم من القدم النسبي لتلك الفضيحة، إلا أن مضاعفاتها ما زالت تتتابع، ففي الأول من شهر مارس الماضي ٢٠١٠ أقرت شركة (BAE Systems) البريطانية بصحة التهم الجنائية الموجهة إليها في الولايات المتحدة، والخاصة بدفع رشاوى في صفقة اليمامة ووافقت علي دفع غرامة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار في تسوية لانهاء التحقيق.

وترجع القضية إلي العام ١٩٨٦ عندما وقع وزير الدفاع البريطاني "مايكل هيزلتاين" مع السعودية المرحلة الأولي من صفقة اليمامة والتي نصت علي تزويد المملكة بطائرات "تورنيدو" و"بي أيه إي هوك" الحربيتين وتوفير الدعم الفني والصيانة، وقد بلغت قيمة الصفقة ٤٣ مليار جنيه إسترليني (٨٦ مليار دولار). وفي شهر مايو من العام ٢٠٠٤ نشرت صحيفة "الاندبندنت" تحقيقا حول قيام شركة الدفاع البريطانية (BAE Systems) بدفع رشاوى بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني عبر حساب مصرفي سري لأفراد في العائلة المالكة السعودية لإبرام صفقة اليمامة. وقد تم تمرير هذه الرشاوى عبر تضخيم قيمة الطائرات المباعة، حيث تم تمت زيادة سعر طائرات التورنادو بنسبة ٣٥٪ لتغطية قيمة الرشاوي أو العمولات.

وبعد إثارة القضية عبر وسائل الإعلام البريطانية بدأ مكتب مكافحة جرائم التزوير الخطيرة بالتحقيق في الاتهامات التي طالت عددا كبيرا من مسئولي مجلس العموم ووزارة الدفاع البريطانية، إلا أن تهديد الرياض بقطع العلاقات الدبلوماسية ووقف تنفيذ المرحلة الثالثة من الصفقة دفعا رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" لوقف التحقيقات، وعقب ذلك وتحديدا في السابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٧ وقعت السعودية وبريطانيا عقدا جديدا عرف باسم "اليمامة ٣" لشراء ٧٢ مقاتلة "يوروفايتر" من طراز "تايفون" بقيمة ٨,٨٤ مليار دولار أميركي، مع خيار شراء طائرات إضافية وعقود صيانة، ليصل إجمالي قيمة العقد إلي ٤٠ مليار دولار. إلا أن سياج التعتيم ما لبث أن إنهار، ففي العام التالي وتحديدا في العاشر من إبريل ٢٠٠٨ أعلنت المحكمة العليا البريطانية أن قرار مكتب مكافحة جرائم التزوير الخطيرة بوقف التحقيق في صفقة اليمامة مخالف للقانون ما آذن بإعادة فتح التحقيق في القضية.

وقد وردت أسماء عديدة في هذه الصفقة علي رأسهم، مُوقعها وولي العهد الحالي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وابنيه بندر وخالد، وزوج ابنته تركي بن ناصر، والأمير عبد العزيز بن فهد، والأمير فهد بن عبد الله، ورئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، وابنه سعد الحريري، وإبراهيم النملة الذي أصبح فيما بعد وزيرا للعمل في السعودية، ووفيق السعيد، الصديق المقرب من الملك الراحل فهد. ومن الجانب البريطاني وردت العديد من الأسماء من بينهم مارك تاتشر نجل رئيسة الوزراء وزعيمة حزب المحافظين السابقة مارجريت

تاتشر، و جوناثان إيتكينز وزير مشتريات الدفاع في حكومة المحافظين.

أما في الأردن فقد بلغ عدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها خلال الشهور الست الأولي من العام الحالي ٧١١ قضية طبقا لتصريحات الدكتور "عبد الشخانبه" رئيس هيئة مكافحة الفساد. تأتي في مقدمتها قضية مصفاة البترول الحكومية. حيث أصدرت محكمة أردنية في السادس من شهر يوليو ٢٠١٠ قرارا بسجن كل من "عادل القداح" وزير مالية سابق، "خالد شاهين" رجل أعمال، "محمد الرواشدة" أحد كبار مستشاري رئيس الوزراء، "أحمد الرفاعي" الرئيس التنفيذي السابق لشركة المصفاة الأردنية المملوكة للدولة، بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وهي المرة الأولي التي تصدر فيها محكمة أردنية قرارات بالإدانة بحق مسئولين علي هذا المستوي.

وقد أدين المسئولون بتلقي رشا من "شاهين" لمنحه اتفاقا حصريا مدته ١٥ عاما للقيام بمشروع توسعة مصفاة البترول الحكومية بقيمة تبلغ ١,٢ مليار دولار.

علي الجانب الآخر من النهر تزخر دول الشمال الإفريقي بالعديد من ملفات الفساد، ففي المملكة المغربية أوضحت دراسة أجريت في عام ٢٠٠١ أن القيمة الإجمالية للمبالغ المختلسة في المؤسسات والمرافق العمومية بلغت أربعة أضعاف الاحتياطي العام المغربي لعام ٢٠٠١، وحوالي ٣٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام ذاته.

وهناك حاليا العديد من ملفات الفساد التي تمس المؤسسات العامة من أبرزها ملف "مؤسسة الضمان الاجتماعي"، والتي بلغت قيمة الأموال المنهوبة منها قرابة ١١٥ مليار درهم، بينما يري البعض أن هذا الرقم مجرد تقدير وأن القيمة الحقيقية أعلي بكثير، وشركة "كوماناف" للسياحة التي تجاوز حجم الاختلاسات بها ١٨ مليار سنتيم مع مديونية تجاوزت ٢٠ مليار سنتيم، ثم قضية البنك الشعبي والذي تقدر قيمة الاختلاسات به بنحو ١٦ مليار سنتيم، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والذي بلغت جملة الاختلاسات به ما يقارب ٨٤ مليار درهم.

وفي بدايات العام الحالي وتحديدا في الخامس عشر من شهر يناير الماضي صدرت الأحكام في قضية القرض العقاري والسياحي والمتعلقة باختلاس مبالغ هائلة من المال العام بلغت حوالي ١٥ مليار درهم. والقضية التي بدأت أولي حلقاتها منذ تسع سنوات انتهت بمضاعفة الأحكام الصادرة سابقا علي المتهمين وأبرزهم المدير العام السابق للبنك العقاري والسياحي "مولاي الزين الزاهدي" والذي حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة. ومن وجهة نظر العديد من المراقبين فقد بدأت القضية وانتهت بينما ظلت أسماء نافذة خارج المساءلة، بل إن الأحكام الاستئنافية صدرت بحق المتهمين بتبديد أموال عامة، دون أن يعرف حجم هذا التبديد وطبيعة المستفيدين منه. وبالرغم من أن المتهم الرئيسي "مولاي الزاهدي" أطلق النار علي العديد من الشخصيات والمسئولين المتورطين بشكل أو آخر في العديد من الصفقات المشبوهة، وكشف بالأسماء والأساليب كيف كانت تتم الصفقات وحجم التواطؤات، إلا أن التحقيقات، سواء الإدارية أو القضائية أو البرلمانية لم تتمكن حتي من الاستماع لأشخاص ذكروا بالاسم استفادوا من قروض ضخمة بدون ضمانات.

علي الصعيد الآخر تزخر الجزائر بقضايا الفساد التي تتشابك خيوطها مع أعمدة النظام الحاكم بشقيه السياسي والعسكري، إلا أن أكثر تلك القضايا شهرة هي قضية "عبد المؤمن خليفة" والتي وصفها رئيس الحكومة الجزائري "أحمد أو يحي" بعملية القرن نظرا لخسائرها الهائلة والتي كبدت الدولة الجزائرية ما يزيد علي مليار دولار. وقد كان "رفيق عبد المؤمن خليفة" وهو صيدلي وابن وزير سابق في أول حكومة جزائرية بعد الثورة، مالكا لمجموعة تجارية واستثمارية تحولت إلي إمبراطورية اقتصادية في غضون ثلاث سنوات. وقد بدأت مجموعة "خليفة" أعمالها باستيراد الأدوية في أوائل التسعينيات بعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية. وتطور الأمر إلي إنشاء "بنك خليفة" في عام ١٩٩٨ بعد تحرير النظام المصرفي وقطاع التأمين. وخلال

فترة لا تتجاوز السنوات الخمس أصبح البنك أحد أكبر البنوك الجزائرية الخاصة، بأصول تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار ومعاملات سنوية تبلغ ٤٠٠ مليون دولار، كما انتشرت فروعه عبر الولايات الجزائرية وبلغ عدد موظفيه ٧٠٠٠ موظف. وقد اتسم البنك بفائدته المرتفعة علي الودائع والتي بلغت ١٧٪ مقارنة بفائدة البنوك الحكومية والتي كانت تتراوح ما بين ٦٪ - ٧٪ ما حفز المودعين علي الإقبال عليه. بعد ذلك استمرت المجموعة في تنويع أعمالها فأسست شركة "طيران الخليفة"، ومحطتي تليفزيون "الخليفة"، وشركات للعقارات وأخري للسيارات، وعلاوة علي ذلك فقد كان "خليفة" الممول الرئيسي لفريق مرسيليا الفرنسي. وقد أدي النمو الهائل للمجموعة وغياب الشفافية فيما يتعلق بمصادر تمويلها وعدم نشرها لحساباتها إلي إثارة فضول الصحافة الفرنسية والجزائرية وفي أكتوبر ٢٠٠٢ بدأ بنك الجزائر ووزارة المالية بالتحقيق في الموضوع، كما طالب "نويل مامير" عضو البرلمان الفرنسي بتحقيق برلماني، وفي شهر فبراير من عام ٢٠٠٣ تم توقيف ثلاثة من كبار المسئولين في المجموعة بمطار الجزائر لحيازتهم أكثر من ٢ مليون دولار لم يعلنوا عنها. بعد ذلك تم اكتشاف عجز قيمته مليار دولار في بنك خليفة أغلبه تم تهريبه إلي خارج البلاد. ومع قيام مفوضية البنوك بتعيين شخص للقيام بأعمال المحاسبة والمراجعة أصاب الهلع المودعين فسارعوا لسحب مدخراتهم وتوالي سقوط الإمبراطورية الاقتصادية. ووفقا لتقديرات رئيس الوزراء الجزائري "أحمد أو يحي" فقد بلغت قيمة العجز في بنك "خليفة" ١٠٠ مليار دينار أو ما يعادل ١,٣ مليار دولار.

ومع تهاوي أركان الإمبراطورية فر "عبد المؤمن خليفة" وعدد من شركائه إلي بريطانيا. وقد أثارت هذه القضية وما تزال العديد من الشائعات والأقاويل في المجتمع الجزائري حول علاقة "خليفة" بعدد من كبار المسئولين النافذين في النظام الجزائري وفي مؤسسة الرئاسة تحديدا كانوا يتلقون عمولات ومخصصات مالية منتظمة لتسهيل صفقاته، كما دارت العديد من الشائعات حول مجموعة الخليفة ذاتها باعتبارها مجرد واجهة شرعية لغسل الأموال (العمولات والرشاوى) التي يتلقاها كبار قادة المؤسسة العسكرية الجزائرية. ويذهب العديد من المحللين إلي أن تهاون السلطات الجزائرية في المطالبة بعبد المؤمن خليفة يرجع لتخوفاتها من اتهاماته التي ستطال رموزا كبيرة في قمة المؤسستين العسكرية والرئاسية.

وبالإضافة إلي ملف "الخليفة" شهدت الجزائر خلال العام الحالي عددا من قضايا الفساد الساخنة تأتي في مقدمتها قضية شركة النفط الحكومية "سوناطراك" والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث كشفت التحقيقات عن قيام الرئيس التنفيذي للشركة "محمد مزيان" وعدد من كبار مسئوليها بعقد صفقات نفطية مشبوهة واختلاس مئات الملايين من الدولارات، وفي السياق ذاته تمت إقالة وزير الطاقة "شكيب خليل" الرئيس السابق لمنظمة أوبك في غمرة مزاعم بفساد مالي. وعلي الرغم من عدم خضوع "خليل" والذي يعد أحد المقربين من الرئيس الجزائري للتحقيق إلا أن صحيفة "لا ليبرتي" الناطقة بالفرنسية لم تستبعد أن تكون الإقالة تمهيدا للمحاكمة. كما بدأت التحقيقات أيضا في قطاع الأشغال العمومية وتحديدا المشروع الضخم للطريق السريع الذي يربط شرق البلاد بغربها بامتداد ١٢٠٠ كم والذي ارتفعت تكلفته من ٧ مليار دولار إلي أكثر من ١٠ مليار دولار.

وعلي الرغم من تعهد السلطات الجزائرية وفي مقدمتها الرئيس "عبد العزيز بو تفليقه" بمحاربة الفساد إلا أن غالبية القوي والتيارات السياسية الجزائرية تشكك في جدية هذه الوعود بعد أن نخر الفساد أعمدة الدولة وطال كل قطاعاتها، ما حدا بلويزة حنون، الأمين العام لحزب العمال الجزائري إلي القول "لا ينبغي أن نغطي الشمس بالغربال، فالفساد يوجد حتي في قطاع العدالة بتعيينات غير مستحقة وأمور أخري".

أما في مصر فقد شهد العام الحالي إثارة العديد من القضايا والملفات التي تعبق برائحة الفساد بتلويناته

المختلفة، من استغلال للنفوذ وتربح وظيفي ونهب للمال العام. وقد كان من اللافت حجم التغطية الإعلامية التي حظيت بها والسرعة التي تحولت بها لقضايا رأي عام، علي الرغم من أن تاريخ بعضها يرجع لعدة سنوات مضت وهو ما لا يمكن فصله، فضلا عن صراعات النخبة ذاتها، عن المنعطف السياسي الذي تمر به البلاد حاليا والاستحقاقين الانتخابيين القادمين، التشريعي والرئاسي ورغبة النخبة السياسية الحاكمة في "تلميع" صورتها، حتي وإن اقتضي الأمر التضحية ببعض رموزها علي مذبح الفساد.

وفي هذا السياق يأتي ملف، أو صفقة "جزيرة آمون" والتي تعد مثالا نموذجيا لتضارب المصالح، فضلا عما تبطنه من شبهات تتعلق باستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع والإضرار بالصالح العام. والقضية التي أثارها النائب هشام مصطفي خليل (حزب وطني) مع بدايات شهر يونيو الماضي تتعلق بقيام شركة مصر أسوان (قطاع أعمال) ببيع أرض جزيرة آمون بأسوان بقيمة متدنية تبلغ ٨٢ مليون جنيه لشركة "بالم هيلز" التي تعود ملكية أغلب أسهمها لكل من وزير الإسكان الحالي المهندس أحمد المغربي ووزير النقل السابق محمد منصور، وهو ما يعد مخالفة صريحة للمادة (١٥٨) من الدستور والتي تنص علي أنه "لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقايضها"، فضلا عن إهدارها لمبدأ عدم تضارب المصالح.

وترجع أحداث القضية إلي عام ٢٠٠٧ عندما طرحت شركة مصر أسوان أرض جزيرة آمون بأسوان ومساحتها ٢٣٨ فدان للبيع في مزايدة بالمظاريف المغلقة واشترتها شركة "جزيرة آمون" لصاحبها "ناصر عبد اللطيف" بمبلغ ٩٠ مليون جنيه، سددت ١٠٪ من قيمتها، ثم حدث خلاف حول ٣٨ فدان من مساحة الجزيرة، حيث طالبت شركة مصر أسوان باستبعاد المساحة من عملية البيع نظرا لوقوعها في طريق دولي يتحكم فيه السد العالي، وألغت الشركة البيع وسحبت الأرض بعد خلاف آخر حول طريقة السداد.

لاحقا قامت شركة "جزيرة آمون" برفع دعوي قضائية ببطلان سحب الأرض، بينما طرحت شركة مصر أسوان الأرض للبيع ثانية بنظام القائمة المختصرة للشركات، وتمت المزايدة عليها من ثلاث شركات هي "بالم هيلز" و "ميراج للفنادق" و "ليزا للاستثمار". وتم إرساء العطاء علي شركة "بالم هيلز"، بقيمة إجمالية تبلغ ٨٢ مليون جنيه، علي أن يتم دفع ١٠٪ عند الشراء، إلا أن ذلك لم يحدث طبقا لتصريحات المهندس "محمد حسن" رئيس مجلس إدارة شركة مصر أسوان أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب. حيث قامت شركة "بالم هيلز" بدفع ٤ ملايين جنيه أو ما يعادل ٥٪ من إجمالي القيمة علي أن تقوم بدفع باقي المقدم عند تسجيل الأرض.

وقد كادت الصفقة تتم بالفعل لولا إثارة النائب "هشام مصطفي خليل "لها تحت قبة البرلمان وتحولها إلي ما يشبه قضية رأي عام بعد تسليط الضوء عليها بكثافة عبر الصحف المستقلة والفضائيات ما دفع مؤسسة الرئاسة للتدخل، حيث أصدر رئيس الجمهورية قرارا في الثامن عشر من شهر يونيو الماضي بإلغاء بيع الأرض لشركة "بالم هيلز" وإعادة طرح الأرض مرة أخري كحق انتفاع وليس تمليكا في مزايدة علنية.

وعلي الرغم من النهاية "السعيدة" للقضية إلا أن ملابساتها أو بالأحرى مفارقاتها تشي بالتداعيات الكارثية التي تنجم عن تزاوج المال بالسلطة وعن هوس الدولة بالتخلص من الملكيات العامة وكأنها "رجس" يجب التطهر منه قبل الدخول إلي محراب الليبرالية والسوق الحر. وعلي الرغم من الغني الاستثنائي لهذه القضية بالمفارقات إلا أنه يمكن رصد أهمها في التالي:

أولا: نهج التصفية، أو بالأحرى هوس الخصخصة وهو ما بدا واضحا من تفسيرات المهندس "محمد حسن" – رئيس مجلس إدارة شركة مصر أسوان– حول

إصرار الشركة علي البيع رغم ضآلة العروض المقدمة والشكوك التي تحيط بها، خاصة في المرة الأولي نظرا لأن الشركة التي فازت بالمزايدة "شركة جزيرة آمون" كانت شركة تحت التأسيس، فالتفسير الذي أورده كان "أن رغبة البيع كانت انعكاسا لنهج الدولة"، أو طوفان الخصخصة الذي اكتسح غالبية الأصول الإنتاجية للدولة المصرية دونما مراعاة لقيمتها أو أهميتها.

ثانيا: نزوع دراسات التقييم لبخس قيم الأصول المطروحة للخصخصة،وهو نزوع لا يخلو من الشبهة بعد أن تسبب في إهدار ثروة مصر القومية علي مدار العقد الماضي. فالتقييمات التي طرحت، سواء من قبل الشركة المالكة "مصر أسوان"والتي قدرت بحوالي ٧١ مليون جنيه، أو من قبل المشترين اللاحقين لا تتناسب علي الإطلاق مع الموقع المتميز لجزيرة آمون أو حجم ومستوي الإنشاءات المتواجدة بها "تبلغ مساحة قرية آمون السياحية حوالي ٢٣٨ فدانا وتتكون من قرية سياحية بترخيص فندقي خمس نجوم، بسعة إجمالية ٢٤٨ غرفة فندقية دوبلكس وخمس فيلات إضافة إلي ٣٦ غرفة بترخيص فندقي ثلاث نجوم. وتضم هذه المساحة أراضي فضاء صالحة للتوسعات المستقبلية، وهي تطل علي بحيرة ناصر وتقع مباشرة أمام السد العالي بالقرب من معبد كلابشة وبيت الوالي". وقد تضاعفت حدة هذه المفارقة مع ما كشفه النائب فريد إسماعيل (إخوان مسلمون) في اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب عن وجود عرض من مستثمر ليبي لشراء الأرض بقيمة ١,٥ مليار جنيه.

ثالثا: عدم الاعتداد بتقارير الأجهزة الرقابية والمحاسبية، فقد اعترض الجهاز المركزي للمحاسبات علي بيع القرية مرتين، الأولي في عام ٢٠٠٧ عند بيعها من قبل شركة "مصر أسوان للسياحة" إلي شركة "جزيرة آمون"، والثانية بعد طرحها للبيع للمرة الثانية في مناقصة محدودة وشرائها من قبل شركة "بالم هيلز".

وقد تمثلت الاعتراضات المقدمة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات في النقاط التالية:

- عدم ملائمة توقيت البيع نظرا لتحقيق القرية لخسائر مما يؤدي لانخفاض قيمتها، خاصة وأن هناك إمكانية لتطويرها.
- وجود فارق كبير بين تقييم سعر القرية والعرض المقدم لشرائها يبلغ حوالي ٢٣ مليون جنية وهو ما يمثل قرابة ٣٠٪ من إجمالي السعر، مما يشير لعدم دقة أرقام التقييم وضرورة تحديثها.
- غياب الضمانات المالية والقانونية الكافية لحفظ حق الشركة قبل المشتري، نظرا لأن شركة "جزيرة آمون" للاستثمارات السياحية والعقارية التي وافق مجلس الإدارة علي قبول عرضها، هي شركة تحت التأسيس.
- عدم وجود خطة مقترحة لاستثمار حصيلة البيع لصالح المساهمين.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ممثل الجهاز طلب استشارة المساهمين وعددهم ٩ جهات، فوافقوا بالإجماع علي العرض المقدم من شركة "جزيرة آمون"، وأصدرت الجمعية العمومية قرارا بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧ بالموافقة علي البيع رغم اعتراضات الجهاز المركزي.

وبعيدا عن جزيرة آمون ما زالت شبهات تضارب المصالح واستغلال النفوذ تلاحق وزير الإسكان بعد أن تقدم الدكتور "فريد إسماعيل" بسؤال برلماني لكلا من رئيس الوزراء ووزير الإسكان حول واقعة قيام وزارة الإسكان ببيع قطعة الأرض رقم (٧) بمنطقة الامتداد الشرقي للقاهرة الجديدة والتي تبلغ مساحتها ٢٣٠ فدان (٩٦٦ ألف متر مربع) بقيمة إجمالية تبلغ ٢٤١,٥ مليون جنيه، بواقع ٢٠٠ جنيه للمتر، وذلك لمجموعة منصور المغربي، شركة "بالم هيلز"، في حين أن قيمتها السوقية تبلغ، وفقا للتقديرات التي أوردها النائب، ما يزيد علي ٥ مليار جنيه. والمفارقة في هذه الصفقة تكمن في أن توقيع العقد قد تم بعد تولي "أحمد المغربي" لمهام منصبه كوزير للإسكان بنحو ستة أشهر. ووفقا للنائب فقد قام المهندس "أحمد المغربي" بالتوقيع علي العقد كطرف أول عن الوزارة والهيئة، فيما قام بالتوقيع كطرف ثان ياسين

إبراهيم لطفي منصور. وقد حفل العقد بالعديد من الامتيازات من بينها إعفاء المساحة من رسوم توصيل المرافق والضرائب، بالإضافة إلي منح الشركة تسهيلات غير مسبوقة في السداد.

أما القضية الثانية التي طفت علي السطح خلال هذا العام فهي قضية "مدينتي"، بعد أن قضت دائرة العقود والتعويضات بمحكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٢ ببطلان عقد بيع أرض مدينتي للشركة العربية للمشروعات والتعمير، احدي شركات مجموعة طلعت مصطفي والمبرم مع وزارة الإسكان، وذلك في الدعوى التي أقامها المهندس ورجل الأعمال "حمدي الفخراني" وطالب فيها بإلغاء العقد والحكم ببطلانه لإهداره مليارات الجنيهات علي الدولة. كان "الفخراني" قد أورد في دعواه أن عقد بيع الأرض ترتبت عليه خسارة كبيرة للدولة تقدر بنحو ١٤٧ مليار جنيه، مشيرا إلي أن وزارة الإسكان قدمت تسهيلات غير مسبوقة لرجل الأعمال "هشام طلعت مصطفي" من مد المرافق إلي إعفاء الخامات ومواد البناء من الجمارك وهو ما لا يحدث عند إنشاء المشروعات الحكومية المخصصة للنفع العام. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن تقريرا سابقا لهيئة مفوضي الدولة قد أوصي بالرأي القانوني ببطلان العقد استنادا إلي مخالفته لقانون المناقصات والمزايدات بحجز مساحة ٨ آلاف فدان بمدينة القاهرة الجديدة لمجموعة طلعت مصطفي مقابل تخصيص ٧٪ من إجمالي عدد الوحدات في مشروع مدينتي للحكومة، حيث أكد التقرير أن التخصيص والبيع تم بالأمر المباشر ودون مراجعة لوائح القوانين.

وقد أشارت المحكمة في حيثياتها أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قامت ببيع الأرض للشركة العربية للمشروعات بالأمر المباشر بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات، وطلبت من الحكومة التزام النصوص والإجراءات القانونية للحفاظ علي مصالح المواطنين.

وأكدت المحكمة علي أن العقد المبرم الذي تم تحريره عام ٢٠٠٥ وملحقه جاء مخالفا للنصوص القانونية، وأن عملية البيع شابها البطلان، كما أضافت المحكمة أن هيئة المجتمعات العمرانية لم تتبع الأسس والقواعد المتفق عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر برقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن إبرامها عقد البيع الابتدائي محل النزاع.

من جهتها أكدت شركة "طلعت مصطفي القابضة" صحة موقفها القانوني من عقد شراء أرض "مدينتي" من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأن الحكم المذكور ناتج عن نزاع بين هيئة المجتمعات العمرانية والقضاء الإداري ولا دخل لها به.

وفي السياق ذاته أكد "شوقي السيد" محامي المجموعة أن جميع القرارات الخاصة بتخصيص الأراضي وعقود البيع والقرارات الصادرة عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة صحيحة قانونيا في ضوء أحكام قانون الهيئة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وأشار "شوقي" إلي أن الهيئة لم تعترض علي السعر الوارد في العقد.

وفي سياق رده علي البلاغ الذي تقدم به "سعد الحسيني" عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين و ٤٣ نائبا آخر بشأن ارتكاب مخالفات في عقد تخصيص أراضي مشروع "مدينتي" أفاد "محمد إبراهيم سليمان" وزير الإسكان السابق أن "هشام طلعت مصطفي" عرض دفع ٢,٢ مليار جنيه قيمة أرض مدينتي، إلا أنه اعترض، واشترط أن يكون المقابل نسبة من وحدات ومباني المشروع، وأن المفاوضات قد استمرت إلي أن تم الاتفاق علي نسبة ٧٪ التي وردت بالتعاقد الذي تم تحريره بمكتب رئيس الوزراء بالقرية الذكية، بعد مراجعته من كافة الجهات الرقابية التي لم تبد أي ملاحظة عليه، فضلا عن أن تلك النسبة تحقق أرباحا لهيئة تنمية المجتمعات العمرانية تبلغ ٢٠ مليار جنيه، علي أساس أن سعر بيع المتر من الأرض يبلغ ٥٦٠٠ جنية للمتر. إضافة إلي إجمالي الضرائب المستحقة علي المشروع والتي تبلغ ٥ مليار جنيه، وهو ما يعني أن جملة الأرباح من صفقة مدينتي تبلغ ٢٥ مليار جنيه.

وبعيدا عن السياق القانوني الذي شرعت به كافة الأطراف المعنية، يحفل عقد التخصيص المتعلق بمدينتي

بالعديد من الإشكاليات والتي يمكن إجمال أهمها في التالي:

أولا: البند رقم (٧) في تمهيدي العقد والذي نص علي بيع الأرض للشركة العربية بدون مقابل نقدي معين، واكتفاء الهيئة بالحصول علي نسبة عينية تبلغ ٧٪ من إجمالي ما يتم إنشاؤه من وحدات سكنية، فباستثناء جولات التفاوض الثنائية، التي وردت في تصريحات وزير الإسكان السابق، لا يوجد أي معيار أو أساس لتحديد نسب التقاسم، كما أن القيمة السوقية المذكورة (٥٦٠٠ جنيه للمتر) هي قيمة تقديرية ولاحقة للتعاقد.

ثانيا: زيادة مساحة الأرض موضوع التخصيص بما يقرب من الضعف (من ٥٠٠٠- ٨٠٠٠ فدان) دون تحديد الأغراض التي سيتم استغلالها فيها، حيث ذكر البند الثاني من النص التمهيدي (أما مساحة الثلاثة آلاف فدان الأخرى فسيتم الاتفاق علي أسلوب استغلال هذه الأرض لاحقا). وهو ما يتقاطع علي الفور مع البند السابع من العقد والذي أباح للشركة حق بيع نسبة ٤٠٪ من الأراضي الفضاء القابلة للبيع من مساحة أراضي كل مرحلة من مراحل المشروع.

ثالثا: منح الشركة (البند الرابع من الجزء التمهيدي للعقد) حق الشفعة في امتلاك المساحة بين أرض المشروع وطريق القاهرة- السويس، والتي تقدر بنحو ١٠ كيلومترات، أو ما يعادل ١٥٠٠ فدان في حين قررت الهيئة بيعها.

رابعا: التزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوصيل كافة المرافق من مياه وصرف صحي وطرق إلي حدود المدينة دون أدني تكلفة علي الشركة (البند رقم ١٩).

وعلي الرغم من ضخامة وحرج تلك الملفات إلا أنها لا تعدو القمة الطافية لجبل الثلج، حيث يزخر ملف الأراضي، والذي يعد بدوره مجرد مثال للفساد، بالعديد من القضايا الشائكة للاستيلاء علي أراضي الدولة، مثال أرض العياط (٢٦ ألف فدان)، أرض ميدان التحرير وأراضي طريق مصر إسكندرية الصحراوي والتي تم بيعها أو تخصيصها بأثمان زهيدة لتتحول بعد ذلك لمشروعات عقارية تقدر قيمتها بالمليارات في نهب منهجي ومنظم للبقية الباقية من الثروات المصرية.

خامسا : الفساد العربي بين الوقاية والمكافحة

تنطوي الأطر القانونية والمؤسسية الناظمة لموضوع منع ومكافحة الفساد في الدول العربية علي عدد من التباينات الهامة، سواء علي صعيد الفقه القانوني ومنظور معالجة الفساد، أو علي صعيد طبيعة هيئات ومؤسسات الرقابة ومدى استقلاليتها وفعاليتها. وتعد هذه التباينات في حد ذاتها انعكاساً لاختلاف مستوي التطور التاريخي للنظم السياسية والقانونية العربية وتجسيد لمعادلة القوة وتوازن السلطات داخل هذه المجتمعات. وفي حين تتجلى الأطر القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته في التشريعات والقوانين الوطنية فضلا عن عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، تتوزع الأطر المؤسسية والآليات الرقابية ما بين عدد من الهيئات والمؤسسات تأتي في مقدمتها المجالس التشريعية العربية بحكم دورها الدستوري الذي يتوزع ما بين التشريع والرقابة.

١- الأطر القانونية لمكافحة الفساد في الدول العربية

تتوزع التشريعات العربية ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته علي منظومتين قانونيتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في مجموع القوانين والتشريعات الوطنية التي تتناول الممارسات والتجاوزات التي تنطوي تحت تصنيف الفساد، في حين تتمثل المنظومة الثانية في المعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وفي حين أن المنظومة الأولي نافذة وملزمة، تحتاج المعاهدات والاتفاقيات الدولية للتصديق عليها من قبل المجالس التشريعية قبل أن تتحول إلي جزء من التشريع الداخلي.

وبشكل عام تجرم التشريعات العقابية العربية أفعال الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس المال العام والتربح من أعمال الوظيفة العامة، فيما يجرم بعضها تبييض أو غسل الأموال (مصر- لبنان- الإمارات العربية المتحدة- البحرين- سوريا)، كما تجرم بعض

التشريعات العربية وتحديدا في كل من مصر ولبنان الكسب أو الإثراء غير المشروع.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاه بعض الدول العربية لتطوير أو استكمال منظومتها التشريعية عبر إصدار قوانين خاصة بمكافحة الفساد، بعد أن كانت جرائم الفساد تندرج في إطار قانون العقوبات. ومن ذلك ما قامت به الجزائر مع إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠٦، واليمن مع إصدار قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦، أو قانون الكشف عن الذمة المالية الذي أقرته دولة البحرين في عام ٢٠٠٧، والتعديلات التي تم إدخالها علي قانون العقوبات رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ والتي تمثلت في إضافة مادة جديدة (المادة رقم ١٩٠) تتعلق بمكافحة الفساد.

جدول (٧)

التشريعات المناهضة للفساد في عدد من الدول العربية

القوانين / الدولة				
مصر	قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته	قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته	قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥	قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١
الجزائر	قانون العقوبات رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٦	قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٠٦	قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٠٥-٠١ لسنة ٢٠٠٥	قانون المحاسبة العمومية رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠- قانون النظام المحاسبي المالي رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧
المغرب	قانون العقوبات			
الأردن	قانون العقوبات	تعليمات البنك المركزي بخصوص غسل الأموال لسنة ٢٠٠١		
لبنان	قانون العقوبات	قانون مكافحة تبييض الأموال رقن ٣١٨ لسنة ٢٠٠١	قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٩	
العراق	قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩	قانون مكافحة غسل الأموال (أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة) رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤	قانون الكسب غير المشروع رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨	قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته
البحرين	قانون العقوبات (مرسوم بقانون) رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦		حظر ومكافحة غسل الأموال، مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠١	قانون الخدمة المدنية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٦ ـ قانون الشركات التجارية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥
الكويت		قانون حماية الأموال العامة لسنة ١٩٩٣	قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة وتعديلاته	
عمان			قانون غسل الأموال (مرسوم سلطاني) رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢	
الإمارات العربية المتحدة	قانون العقوبات الاتحادي	القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن غسل الأموال		
اليمن	قانون العقوبات	قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦		

المصدر: جمعت بواسطة الباحث من الموقع الالكتروني للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

وتنطوي تشريعات مكافحة الفساد العربية علي عدد من السلبيات التي تحول بينها وبين ممارسة دورها المفترض كرادع لممارسات الفساد، وتتمثل أهم هذه السلبيات في النقاط التالية:

أ- افتقاد الغالبية العظمى من البلدان العربية للتشريع القانوني المستقل والخاص بمكافحة الفساد، واندراج العديد من الممارسات والتجاوزات التي تشكل منظومة الفساد تحت قانون العقوبات، ففي مصر، علي سبيل المثال، ينظم قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والتعديلات الواردة عليه انتهاءً بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٩ جرائم الرشوة (المواد من١٠٣- ١١١)، اختلاس الأموال الأميرية والغدر (المواد من ١١٢- ١١٩)، تجاوز وتقصير الموظفين العموميين (المواد من ١٢٠- ١٣٢)، أما في البحرين فينظم قانون العقوبات (مرسوم بقانون) رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ جرائم الرشوة (المواد من ١٨٦- ١٩٣)، الاختلاس والإضرار بالمال العام (المواد من ١٩٤- ٢٠١)، استغلال الوظيفة أو النفوذ (المواد من ٢٠٢- ٢٠٦)، إساءة استعمال الوظيفة (المواد من ٢٠٧- ٢١٣)، والوضعية ذاتها في العراق حيث ينظم قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ كل من جرائم الرشوة (٣٠٧- ٣١٤)، اختلاس المال العام (المواد من ٣١٥- ٣٢١)، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم (المواد من ٣٢٢- ٣٤١).

ب- التزام التشريعات العربية بالمفهوم القانوني التقليدي في تعريف "الموظفين العموميين"، مما يؤدي لاستبعاد الموظفين الدوليين والموظفين العموميين الأجانب، حيث تخلو التشريعات العربية بصفة عامة من النص علي هذه الفئة من الموظفين كفاعلين محتملين لجرائم الفساد.

ت- تباين نطاق تجريم أفعال الفساد، ففي غالبية التشريعات العربية لا يعد الإثراء أو الكسب غير المشروع محلا للتجريم – مع استثناء كل من مصر ولبنان، وإن كان تفعيل تلك القوانين يصطدم غالبا بالعديد من التوازنات السياسية والعراقيل الإجرائية- كما أن غسل أو تبييض الأموال ما زال غير مجرم في قوانين بعض الدول العربية، والأمر ذاته بالنسبة للرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظفين الأجانب والدوليين. أما اختلاس الأموال والممتلكات في القطاع الخاص فهي تندرج في معظم التشريعات الجنائية العربية تحت وصف السرقة أو خيانة الأمانة (إساءة الائتمان)، لكنها وباستثناء بعض التشريعات القليلة لا تجرم بنص مستقل ضمن جرائم اختلاس المال العام، وهو ما ينعكس بالتالي علي ضعف العقوبة المقررة لها، وافتقارها للحماية الإجرائية التي تخضع لها جرائم اختلاس المال العام.

ث- تباين الاعتراف بالمسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية، فبينما تنص بعض التشريعات العربية (لبنان- الإمارات العربية المتحدة) علي المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية، يقصر التشريع المصري الاعتراف بتلك المسئولية علي جرائم بعينها مثل الجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون الشركات أو لقانون حماية البيئة.

ج- ضعف سياسة التفريد الجزائي في جرائم الفساد، حيث تتجاهل غالبية التشريعات العربية تفعيل سياسة التفريد العقابي أو الجزائي علي نحو تتفاوت فيه العقوبة تبعا لجسامة الضرر الناشئ عن جريمة الفساد والموقع الوظيفي للجاني. كما أن الفلسفة الناظمة للتشريعات العربية بشكل عام تركز علي العقاب أكثر من الردع، حيث تتمحور في معظمها حول العقوبات السالبة للحرية (الحبس)، وهو ما لم يعد يمثل رادعا كافيا في ظل العوائد الهائلة التي يمكن أن تترتب علي فساد الموظفين العموميين.

ح- خلو التشريعات العربية من النص علي حظر تضارب المصالح، فلا توجد أية قيود قانونية تحظر أو تنظم انتقال الموظفين العموميين إلي القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم، عندما تكون لأعمالهم صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم. وحتى بعض الدول التي يوجد فيها مثل هذا الحظر في بعض الحالات الخاصة، فإنه يكون مؤقتا لفترة ٣ سنوات فقط.

خ- غياب أو تواضع سقف الحماية القانونية الجنائية الذي تكفله التشريعات العربية للمبلغين والشهود والموظفين القضائيين الذين يحققون في قضايا الفساد. فهذه الفئات غالبا ما تكون عرضة للتهديد أو الابتزاز أو الإغراء مما يؤثر سلبا علي استعدادهم ومبادرتهم بتحريك دعاوى الفساد أو الإدلاء بما لديهم من معلومات بصددها، فضلا عن إمكانية التلاعب بأدلة الإثبات. وتفتقر التشريعات العربية بشكل عام لمفهوم الحماية القانونية لهؤلاء الأطراف، سواء علي الصعيد الموضوعي والذي يتعلق بتجريم كافة أشكال الإكراه أو الابتزاز أو الإغواء التي يمكن أن يتعرض لها هؤلاء الأشخاص أو الإجرائي والذي يتمثل في توفير برنامج متكامل للحماية ابتداءً من حمايتهم من التشهير أو الملاحقة بتهمة البلاغ الكاذب أو بتغيير هوياتهم وأماكن إقامتهم. بل إن بعض التشريعات تصر على معاقبة المبلغين الذين اشتركوا في فعل مُجرم وقرروا الكف عنه والإبلاغ عن شركائهم، بنفس العقوبة التي يتم توقيعها على هؤلاء الشركاء، كما في حالة الإبلاغ عن جريمة الاتفاق الاحتكاري في القانون المصري.

علي الجانب الآخر تفتقر التشريعات العربية في غالبيتها لوجود إطار إجرائي واضح ومحدد لملاحقة جرائم الفساد، سواء فيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي، أو فيما يتصل بتحريك الدعوى العمومية ونظام التقادم. فعلي الصعيد الأول تفتقر غالبية الدول العربية إلي تنظيم تشريعي في قوانينها الوطنية للتعاون القضائي الدولي، سواء فيما يتعلق بتسليم المجرمين، أو نقل المحكوم عليهم أو تنفيذ الأحكام الجنائية وتعتمد في هذا المجال علي ما ترتبط به من اتفاقيات دولية (ثنائية- إقليمية- دولية)، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى عدد قليل من التشريعات العربية من بينها التشريع اللبناني الذي يكرس بعض مواد قانون العقوبات لذلك، والتشريع المغربي الذي يخصص فصلا مستقلا بأكمله في قانون المسطرة الجنائية لتنظيم العديد من صور التعاون القضائي.

علي الصعيد الآخر تنطوي التشريعات العربية علي تباينات هامة فيما يتعلق بسلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في مواجهة الموظفين العموميين عن الجرائم التي تتعلق بوظائفهم، حيث تورد بعض التشريعات العربية عددا من القيود والاستثناءات التي تحد من سلطة النيابة العامة في الادعاء، فوفقا للقانون اللبناني، علي سبيل المثال، لا يحق للنيابة العامة الادعاء تلقائيا عن جرائم الوظيفة العامة ومن بينها جرائم الفساد كاختلاس المال العام ما لم يقدم طلب إليها بذلك من جهة الإدارة (المادة ٦١ من المرسوم التشريعي رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩، والمادة ٧ من المرسوم رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٩١ بخصوص الجرائم المصرفية، فإذا لم يقدم مثل هذا الطلب تغل يد النيابة العامة عن الادعاء. في المقابل تحظر التشريعات المصرية والأردنية والمغربية والإماراتية الادعاء الفردي المباشر ضد الموظفين عن جرائم الوظيفة العامة، مع استثناء وحيد في القانون المصري يتعلق بامتناع الموظفين عن تنفيذ القوانين واللوائح والأوامر والأحكام القضائية.

وبالتوازي مع ما سبق يحتاج نظام التقادم في جرائم الفساد للمزيد من التعديل والتطوير لسد الثغرات التي تمكن الجناة من الإفلات من الملاحقة الجنائية. فعلي الرغم من أن غالبية التشريعات العربية تنص علي مدد تقادم طويلة للدعاوى الجنائية، إلا أن تلك النظم تنطوي علي إشكاليتين أساسيتين، يتمثل أولهما في تاريخ بدء سريان مدة التقادم، فباستثناء التشريع المصري لا تربط التشريعات العربية بين بدء سريان مدة التقادم وتاريخ ترك الموظف العام لوظيفته، وهو ما ينعكس بالتالي علي إمكانية استغلال الموظف لصلاحيات تواجده في الوظيفة العامة لإخفاء الجريمة والتكتم عليها والاستفادة بالتالي من أحكام تقادم الدعوى. وتتعلق الإشكالية الأخرى بأسباب وقف التقادم، حيث تفتقر التشريعات العربية لنص صريح يجيز وقف سريان مدة التقادم في حالة فرار المتهم خارج البلاد، وهو نص سينعكس إيجابا، حال إضافته علي تفعيل نظام الملاحقة القضائية في جرائم الفساد.

٢- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

بالإضافة إلي القوانين والتشريعات الوطنية تعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية جزءا لا يتجزأ من التشريع الداخلي بحكم الدستور، وإن كان ذلك يفترض مسبقا المصادقة عليها من قبل المجالس التشريعية للدول العربية، وفي هذه الحالة يجب مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية لتعديل ما يتعارض منها مع مبادئ وأحكام المعاهدات الدولية. ومن هذا المنظور تشكل كلا من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جزءا أساسيا من الأطر التشريعية الناظمة للوقاية من الفساد ومكافحته بحكم انضمام وتصديق العديد من الدول العربية عليهما.

وتولي اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، موضوع الفساد اهتماما فائقا باعتباره "جزء لا يتجزأ من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية مما يفرض ضرورة التعامل معه باعتباره جزءا من الجهود الرامية لمكافحة الجريمة المنظمة". وتضم الاتفاقية ثلاثة اتفاقيات تكميلية هي بروتوكول منع ومعاقبة تهريب الأشخاص، خاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول مكافحة تصنيع وتهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة.

وتتمثل التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية في النقاط الأربعة التالية:

أ- الوقاية: حيث تطالب الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد بين الموظفين العموميين، وتؤكد بشكل خاص علي ضرورة توفير استقلالية ملائمة للسلطات العمومية لردع ممارسة أي نفوذ في غير محله علي الإجراءات التي تتخذها.

ب- التجريم: تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم الفساد مع التركيز بشكل رئيسي علي رشوة الموظفين العموميين، كما تطالب بتدابير فعالة لضبط ومعاقبة الموظفين العموميين المتهمين بالفساد.

جدول(٨)

الدول العربية الموقعة والمصدقة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدولة	الوضع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الدخول حيز النفاذ
الجزائر	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٢	٢٠٠٢/١٠/٧	--
البحرين	اشتراك	--	٢٠٠٤/٦/٧	--
جزر القمر	اشتراك	--	٢٠٠٣/٩/٢٥	--
جيبوتي	اشتراك	--	٢٠٠٥/٤/٢٠	--
مصر	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٣	٢٠٠٤/٣/٥	--
العراق	اشتراك	--	٢٠٠٨/٣/١٧	--
الأردن	توقيع	٢٠٠٢/١١/٢٦	--	--
الكويت	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٢	٢٠٠٦/٥/١٢	--
لبنان	توقيع ومصادقة	٢٠٠١/١٢/١٨	٢٠٠٥/١٠/٥	--
ليبيا	توقيع ومصادقة	٢٠٠١/١١/١٣	٢٠٠٤/٦/١٨	--
موريتانيا	اشتراك	--	٢٠٠٥/٧/٢٢	--
المغرب	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٣	٢٠٠٢/٩/١٩	--
عمان	اشتراك	--	٢٠٠٥/٥/١٣	--
الأراضي الفلسطينية المحتلة	--	--	--	--
قطر	اشتراك	--	٢٠٠٨/١٠/٣	--
السعودية	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٢	٢٠٠٥/١/١٨	--
الصومال	--	--	--	--
السودان	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٥	٢٠٠٤/١٢/١٠	--
سوريا	توقيع	٢٠٠٠/١٢/١٣	--	--
تونس	توقيع ومصادقة	٢٠٠٠/١٢/١٣	٢٠٠٣/٦/١٩	--
الإمارات العربية المتحدة	توقيع	٢٠٠٢/١٢/٩	--	٢٠٠٧/٥/٧
اليمن	توقيع	٢٠٠٠/١٢/١٥	--	--

المصدر : http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html

ت- مكافحة غسل الأموال: حيث تنص الاتفاقية علي تجريم غسل الأموال، وضرورة التزام الدول الأطراف بتأسيس نظام محلي تنظيمي وإشرافي للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

ث- التعاون الدولي: حيث تتضمن الاتفاقية عددا من الأحكام الإجبارية تغطي جوانب محددة من التعاون

في مجال إنفاذ القانون، مثل تسليم المجرمين، جمع وتحويل الأدلة، المساعدة في التحقيقات والمحاكمات. وقد شكلت هذه الأحكام أساسا لأحكام التعاون الدولي في اتفاقية مكافحة الفساد.

سادساً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إحدى أكثر الصكوك الدولية شمولية ونفاذية، فبالتوازي مع توسع الاتفاقية في تعريف الممارسات التي تندرج تحت تصنيف الفساد، فقد أولت اهتماما بالغا لتطوير الإطار الإجرائي وإنشاء آلية متبادلة لضمان تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتبادلة بين الدول الأطراف، كما اهتمت بتعزيز سبل الكشف وتشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد عبر تطوير نظم الحماية المكفولة للشهود والخبراء القضائيين. وتتمثل أهم الإضافات التي انطوت عليها الاتفاقية في التالي:

- شمولية نطاق التجريم، حيث توسعت الاتفاقية لتشمل أفعال الفساد التي ترتكب في القطاع الخاص، فنصت علي تجريم الرشوة في الشركات الخاصة (المادة ٢١)، وتجريم اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص (المادة ٢٢).
- التوسع في تعريف "الموظف العمومي" الذي يمكن اتهامه بالرشوة ليشمل الموظف العام الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية (المادة ١٦).
- تجريم كل صور المشاركة في أفعال الفساد، سواء بالتحريض أو التواطؤ، أو المساعدة.كذلك تجريم الشروع في أي جريمة من جرائم الفساد المشمولة بالاتفاقية (المادة ٢٧).
- تجريم غسل عائدات الفساد، وتجريم عرقلة سير العدالة عبر إضفاء الحماية القانونية علي الشهود والخبراء القضائيين (المادتين ٢٥،٣٢) .
- تكريس المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية دون المساس بإمكانية مساءلة الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) الذين ارتكبوا جرائم الفساد (المادة ٢٦).
- تقرير نظام جزائي فعال يحد من الحصانات التي يتمتع بها الموظفون العموميون والتي تمثل قيدا علي سلطة النيابة العامة في الادعاء ضدهم (المادة ٣٠).

جدول (٩)

الدول العربية الموقعة والمصدقة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدولة	الوضع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الدخول حيز النفاذ
الجزائر	توقيع ومصادقة	٢٠٠٣/١٢/٩	٢٠٠٤/٨/٢٥	--
البحرين	توقيع	٢٠٠٥/٢/٨	--	--
جزر القمر	توقيع	٢٠٠٣/١٢/١٠	--	--
جيبوتي	توقيع ومصادقة	٢٠٠٤/٦/١٧	٢٠٠٥/٤/٢٠	--
مصر	توقيع ومصادقة	٢٠٠٣/١٢/٩	٢٠٠٥/٢/٢٥	--
العراق	اشتراك	--	٢٠٠٨/٣/١٧	--
الأردن	توقيع ومصادقة	٢٠٠٣/١٢/٩	٢٠٠٥/٢/٢٤	--
الكويت	تصديق	٢٠٠٣/١٢/٩	٢٠٠٧/٢/١٦	--
لبنان*	--	--	--	--
ليبيا	توقيع ومصادقة	٢٠٠٣/١٢/٢٣	٢٠٠٥/٦/٧	--
موريتانيا	اشتراك	--	/١٠/٢٥ ٢٠٠٦	
المغرب	تصديق	٢٠٠٣/١٢/٩	٢٠٠٧/٥/٩	--
عمان	--	--	--	--
الأراضي الفلسطينية المحتلة	--	--	--	--
قطر	توقيع ومصادقة	٢٠٠٥/١٢/١	٢٠٠٧/١/٣٠	--
السعودية	توقيع	٢٠٠٤/١/٩	--	--
الصومال	--	--	--	--
السودان	توقيع	٢٠٠٥/١/١٤	--	--
سوريا	توقيع	٢٠٠٣/١٢/٩	--	--
تونس	توقيع	٢٠٠٤/٣/٣٠	--	--
الإمارات العربية المتحدة	توقيع	٢٠٠٥/٨/١٠	٢٠٠٦/٢/٢٢	--
اليمن	توقيع ومصادقة	٢٠٠٣/١٢/١١	٢٠٠٥/١١/٧	--

* وفقا لبيانات المنظمة العربية لمكافحة الفساد فقد وافق مجلس الوزراء اللبناني علي انضمام لبنان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٦.

المصدر: http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html

وبالتوازي مع ما سبق اهتمت الاتفاقية بتفعيل نظام الملاحقة الجنائية لجرائم الفساد، عبر عدد من الآليات يتمثل أهمها في التالي:

١- تفعيل نظام استرداد الأموال والعائدات المتحصلة عن جرائم الفساد (المواد ٥١- ٥٩).

٢- تعزيز التعاون القضائي الدولي في مجالات المساعدة التقنية لمنع ومكافحة الفساد (المادة ٤٣)، التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية (المادة ٤٣)، وكذلك في مجال المسائل الجنائية والتي تتضمن نقل الأشخاص، التحقيقات المشتركة، إجراءات الاستدلال، إنفاذ القانون، تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم (المادة ٤٣).

٣- التوسع في الأخذ بمعايير الولاية القضائية وتحقيق التكامل بينها لسد ثغرات الملاحقة القضائية عبر الوطنية (المادة ٤٢ من الاتفاقية الخاصة بالولاية القضائية).

٤- تفعيل نظام تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الفساد، أو المحكوم عليهم في إحدى هذه الجرائم. حيث أكدت الاتفاقية علي مبدأ "إما التسليم أو المحاكمة"، كما أكدت علي عدم جواز الدفع بالطابع السياسي للجريمة للحيلولة دون تسليم المتهمين (المادة ٤٤).

سابعاً: الاشتراطات والضوابط الدولية

بالإضافة إلي الاتفاقيات الدولية توجد حزمة واسعة من المبادرات والتعهدات الدولية التي تمثل مرجعا معياريا لتطوير وتعديل التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، ومن بينها التزام دربان بالتحرك الفعال ضد الفساد (١٩٩٩)، المدونة الدولية لقواعد سلوك المسئولين العموميين (١٩٩٧)، وإعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية (القرار ٥١/١٩١).

وإذا كانت هذه المبادرات والصكوك تفتقد للقوة الإلزامية بالمعنى المادي أو التعاقدي، فهنالك عوضا عن ذلك مجموعة من الاشتراطات والضوابط التي أقرتها منظمات ومؤسسات التمويل الدولية والتي تمتلك بداهة قوة إلزامية لتأثيرها علي قرارات المنح والمنع. وتأتي في مقدمة هذه الضوابط الاستراتيجيات التي وضعها البنك الدولي لمساعدة الدول علي مواجهة الفساد، أو "لمساعدة الدول علي الانتقال من حالة الفساد المنظم إلي بيئة ذات حكومة أحسن أداءً مما يقلل من الآثار السلبية للفساد علي التنمية". وترتكز استراتيجيات البنك الدولي علي أربعة محاور أساسية تتمثل في التالي:

١- منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

٢- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، ولاسيما في فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية.

٣- اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتوفير خدمات البنك الدولي في مجال رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار وتصميم المشروعات.

ثامناً: تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

إضافة إلى كل ما أوردناه آنفا، هناك الضوابط التي وضعها صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧ والتي تربط تقديم القروض والمساعدات بمكافحة الفساد الحكومي. وقد حددت تلك الضوابط حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلي غير المجالات المحددة لها، تورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، إساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل الموظفين العموميين، استغلال السلطة من قبل المشرفين علي المصارف، إضافة إلي الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعتبر رشوة

الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال مما يستوجب إعفاءها من الضرائب. وقد اشترطت تلك الضوابط إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في مجال تطوير إدارة الموارد العامة وهو ما يشمل إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وأسس إعداد الموازنات العامة وإجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق. كما يشمل خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية.

بالإضافة إلي ما سبق تعد مبادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أهم وأشمل المبادرات الدولية في مجال مكافحة الفساد، وقد أثرت جهود المنظمة بالإيجاب في مجال الرشوة في الأعمال الدولية، حيث تمخضت جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المجال عن صياغة اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية وذلك في ١٩٩٧/١٢/١٧ وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٢/١٥.

كما أثرت جهود المنظمة بالإيجاب في مكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات، حيث أصدرت المنظمة في شهر مايو ١٩٩٦ "التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات"، والتي تدعو إلي اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية. ودعت التوصيات الدول الأعضاء إلي التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل مع المؤسسة الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات. بالإضافة إلي ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء علي تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم.

وتعد المصادر السابقة مجتمعة بمثابة إطار مرجعي متكامل لتعديل وتطوير التشريعات العربية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته. وتستمد هذه المرجعية أهميتها من شموليتها فضلا عن قوتها الإلزامية. وقد انضمت العديد من الدول العربية إلي اتفاقيتي الأمم المتحدة وصادقت عليهما، وإن بنسب مختلفة وهو ما يفتح الباب، نظريا علي الأقل، لقيام تلك الدول بمراجعة منظوماتها التشريعية والقانونية بما يتوافق مع أحكام الاتفاقيات الدولية، ويطور من آليات المكافحة والملاحقة الجنائية لجرائم الفساد. إلا أن واقع الحال يشير إلي وجود العديد من الصعاب التي تكتنف هذا السبيل، فهنالك تحفظات، أو بالأحرى مخاوف جدية من قبل عدد من الدول العربية فيما يتعلق بتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد تطورت هذه المخاوف لمحاولة عرقلة تطبيق الاتفاقية وهو ما دفع الدكتور "ناصر الصانع" - البرلماني الكويتي ورئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (جوباك)- لاتهام تلك الدول بمحاولة إجهاض الاتفاقية أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية والذي استضافته العاصمة القطرية، الدوحة خلال الفترة ما بين ٩- ١٣ من شهر نوفمبر الماضي ٢٠٠٩، "هنالك أصوات لا تريد للمجتمع المدني أن يكون متواجدا في آليات المراجعة وهو نص صريح في الاتفاقية، هنالك أصوات لا تريد للمراجعة الدورية أن تكون معلنة، هنالك أصوات لا تريد لأحد أن يطلع علي بياناتها. إن هذه الدول إما أنها غير جاهزة أو تخشى ألا تستطيع إخفاء خلل وفساد صريح". وعلي الرغم من أن اتهامات الصانع أتت مغفلة إلا أن كافة الدلائل والسوابق التاريخية تحصر الشبهة في كل من مصر والجزائر وإن كان ذلك لا يستبعد تبني دول أخرى لنفس التحفظات والتوجهات. حيث كان لتحفظات كلٍ منهما، بالإضافة إلي باكستان، دور أساسي في إرجاء المصادقة علي آلية المراجعة أثناء اجتماعات فيينا فيما بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٣. وتتمثل الاعتراضات أو بالأحرى المخاوف العربية في النقاط الأساسية التالية:

- معارضة آلية المراقبة المتبادلة: حيث تنص الاتفاقية على إنشاء آلية متبادلة للمراقبة ما بين الدول الأطراف، تكلف بمقتضاها إحدى الدول بإعداد تقرير عن دولة موقعة على الاتفاقية بينما تقوم تلك الأخيرة بمراقبة

دولة أخرى وهكذا، وتتضمن تلك التقارير رصد التطورات التي تلحق بالمناخ القانوني والتشريعي والإجراءات التنظيمية التي تمكن من مكافحة الفساد وحماية المال العام.

- معارضة نشر بيانات المتابعة والرصد.
- معارضة إشراك منظمات المجتمع المدني في آلية المراجعة.

وتستند اعتراضات تلك الدول (مصر- الجزائر) علي أن ذلك الميكانيزم (آلية المراقبة) يعد تدخلا في الشئون الداخلية لدولها ومساسا بسيادتها الوطنية. بيد أن الأمر لا يقتصر علي ذلك فقد تحفظت الجزائر، علي سبيل المثال لا الحصر، علي العديد من بنود الاتفاقية خاصة تلك المتعلقة بالتصريح بالممتلكات والثراء المبكر باعتبارها لا تتلاءم مع القوانين الجزائرية، الأمر الذي يعد في بعض أوجهه انعكاس لضغوط المؤسسة العسكرية الجزائرية، خاصة إذا ما راعينا أن الرئيس الجزائري السابق الأمين زروال كان قد أدخل مسئولي الجيش في قانون التصريح بالممتلكات، إلا أن الرئيس الجزائري الحالي "بوتفليقة" قد استبعدهم من هذا القانون، وبالتالي أصبحوا غير مطالبين بالتصريح بممتلكاتهم.

وتثير الاعتراضات العربية مخاوف جدية من أن تتحول مشاركتها في الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلي مجرد "حبر علي ورق" دون أن يستتبع ذلك ما يتطلبه الأمر من تطوير للنظم التشريعية وتفعيل لنظم الرصد والمراقبة، ويدعم تلك الهواجس ذلك النشاط المفاجيء الذي دب في أوصال مشروع "الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد"، حيث من المنتظر أن يتم التوقيع عليه خلال العام الحالي. فعلى الرغم من أن مشروع الاتفاقية لا يختلف عما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلا أن تصريحات المشاركين في صياغته بأنه "يعطي الاتفاقية في بعض موادها بعض الخصوصية العربية" يشير إلي تغليب التوازنات والتحفظات العربية.

تاسعاً: الأطر المؤسسية لمكافحة الفساد في الدول العربية:

تتوزع هيئات مكافحة الفساد في الدول عربية ما بين مستويات ثلاث رئيسية، المجالس التشريعية بحكم ما يختصها به الدستور من سلطة رقابية ومحاسبية علي السلطة التنفيذية، هيئات الرقابة العامة الإدارية والمحاسبية، فيما يتمثل المستوى الثالث في الهيئات المختصة بمكافحة الفساد بمسمياتها المختلفة (هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته- هيئة الوقاية من الرشوة- هيئة النزاهة وغيرها). وعلي الرغم مما يوحي به تعدد تلك المستويات من تكامل وفعالية، تحد التشريعات المنظمة لتلك الهيئات وهيكليتها العامة (طرق تشكيلها- تبعيتها- آليات عملها) من قدرتها علي ممارسة الأدوار المنوطة بها في مكافحة الفساد.

عاشراً: البرلمانات العربية بين التشريع والرقابة:

علي الرغم من أن الوظائف الأساسية للمجالس التشريعية تتمثل في التشريع والرقابة، إلا أن التغيرات البنيوية والوظيفية التي لحقت بمفهوم البرلمانية قد أعادت صياغة هذه الأدوار ووزنها النسبي. فقد غدت السلطة التنفيذية (الحكومة)، بحكم ما يتوافر لها من إمكانيات مادية وفنية ومعلوماتية مصدر الغالبية العظمي من التشريعات أو مشروعات القوانين. وفي المقابل تضاعفت أهمية الدور الرقابي للمجالس التشريعية في محاولة للالتزام بقاعدة التوازن والمراقبة (Check and Balances) التي تنظم العلاقة بين السلطات في النظم الديمقراطية. إلا أن الأمر يختلف بشكل كيفي في النظم العربية والتي تتسم في معظمها باختلال حاد في التوازن ما بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية أو تحديدا مؤسسة الرئاسة. ويجد هذا الاختلال تفسيره في عدد من الدول العربية (مصر- الجزائر- المغرب- تونس- موريتانيا) في الإطار المرجعي الذي استندت إليه دساتيرها الوطنية. فقد نسخت دساتير هذه الدول تجربة

الجمهورية الخامسة الفرنسية (١٩٥٨) والتي دارت في جوهرها حول مفهوم "العقلانية البرلمانية"، وهي "تلك التقنية الهادفة لتحديد اختصاصات البرلمان أو مجال القانون، على سبيل الحصر، مقابل اختصاصات الحكومة، أو مجال اللائحة". حيث نحت دساتير الدول الأربع (تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا) منحى حصر مجال تدخل البرلمان ورسم حدود اختصاصه، أما الصلاحيات التي لم ترد مرتبة علي سبيل الحصر فقد أدخلتها ضمن مجال السلطة التنفيذية، يتبدى ذلك في الفصل (٤٦) من دستور المملكة المغربية ١٩٩٦، والفصل (٣٤) من الدستور التونسي ١٩٩٧، والمادة (١٢٢) من الدستور الجزائري، أما في موريتانيا فقد أخذت الدساتير بهذه التقنية منذ الوثيقة الأولى ١٩٥٩. وعلي الرغم من أن الدستور المصري لم يأخذ صراحة بمفهوم "العقلانية البرلمانية"، إلا أن الدور المحوري لمؤسسة الرئاسة في النظام السياسي المصري تدرجه ضمن النمط ذاته.

أما في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية والتي تحظى بوجود هيئات تشريعية منتخبة (الكويت- البحرين- الإمارات- اليمن)، فإن الأمر لا يختلف كثيرا من حيث تراتبية السلطات والتوازن فيما بينها. ففي الإمارات، علي سبيل المثال، يعتبر المجلس الوطني الاتحادي السلطة الرابعة من حيث الترتيب على سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور (المجلس الأعلي الاتحادي- رئيس المجلس ونائبه- مجلس وزراء الاتحاد- المجلس الوطني الاتحادي- القضاء الاتحادي)، أما في البحرين فيعاني مجلس النواب المنتخب من جملة من العوائق الدستورية والقانونية التي تحد من فاعليته تأتي في مقدمتها الأولوية المطلقة الممنوحة لميثاق العمل الوطني المقدم من الملك (٢٠٠٢) والذي يمتلك قوة تفوق قوة الدستور. أما في اليمن فعلى الرغم من الطابع المتوازن للدستور الاتحادي ١٩٩١، إلا أن التعديلات الدستورية اللاحقة ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠١ قد حدت من سلطات مجلس النواب لصالح رئيس الجمهورية بعد إلغاء مجلس الرئاسة. علي الصعيد الآخر تنحو معظم القوانين واللوائح المنظمة لعمل المجالس التشريعية الخليجية للحد من سلطة هذا الأخير وقدرته علي ممارسة دوره التشريعي والرقابي لصالح السلطات التنفيذية. ففي الكويت، علي سبيل المثال نصت المادة (٨٠) من الدستور علي أن "يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم"، كذلك عدم النص علي إسقاط الوزارة بأكملها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة، والاستعاضة عن ذلك الأصل البرلماني بنوع من التحكيم يحسمه الأمير بما يراه محققا للمصلحة العامة (المادة ١٠٢). أما في البحرين فقد أتي دستور ٢٠٠٢ أضعف بكثير من دستور ١٩٧٣ فيما يتعلق بالدور التشريعي والرقابي للمجلس المنتخب، حيث يتشارك في ذلك مع مجلس الشورى المعين، فضلا عن مشاركة الملك والسلطة التنفيذية للسلطة التشريعية من المجلسين في التشريع.

وقد انعكس هذا الاختلال بطبيعة الحال علي قدرة المجالس التشريعية العربية علي ممارسة دورها الرقابي، فعلى الرغم من تأكيد الدساتير العربية علي حق المجالس النيابية في الرقابة علي أعمال السلطة التنفيذية وممارساتها، خاصة في مجال "التحكم بالنفقات"، إلا أن هذه الصلاحيات قد تم تقليصها بشكل كيفي مع استثناء الميزانيات الخاصة بالدواوين الملكية والرئاسية والدفاع والأمن وغيرها من الرقابة البرلمانية وهو ما يمثل مجالا رحبا للفساد، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار ضخامة الميزانيات المخصصة لهذه الأغراض، وبالتالي ضخامة العمولات والرشا التي تنطوي عليها، ففي مجال الإنفاق العسكري، علي سبيل المثال، تشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلي أن "نسبة الرشوة تبلغ ما يعادل ١٥٪ من إجمالي المبالغ التي تنفق علي شراء الأسلحة".

جدول (١٠)
الإنفاق العسكري في أربع دول عربية
(مليون دولار بأسعار العام ٢٠٠٥ الثابتة)

الدولة	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المملكة العربية السعودية	٢٠,٥٠٠	١٨,٩٤٤	٢١,٠٦٠	٢٥,٣٧٢	٢٩,٠٣٢
الجزائر	١,٨٠١	٢,٤٥٣	٢,٨٠١	٢,٩٢٥	٣,٠١٤
الإمارات العربية المتحدة	٣,٠٣٦	٢,٨٥٣	٢,٦٢٩	٢,٥٥٩	--
ليبيا	٤١٤	٥٣٦	٦٩٩	٧٤٩	٧٤١

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، ص ١٠٦، نقلا عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

وبالإضافة إلي البنود السابقة تمثل صناديق الثروة السيادية إحدى الثقوب السوداء الأخرى في متاهة الرقابة البرلمانية العربية. وعلي الرغم من انضمام غالبية الدول العربية لاتفاقية "مبادئ سانتياغو" للصناديق السيادية (٢٠٠٨)، والتي تلزم الدول الموقعة عليها (٢٦ دولة) بالشفافية والحكم الرشيد ومعايير المساءلة، إلا أن الدول العربية تحجم في معظمها عن الإفصاح عن قيمة صناديقها السيادية ونوعية الأصول التي تتضمنها. ففي الكويت، علي سبيل المثال يمنع القانون الإفصاح عن أصول الصندوق السيادي (الهيئة العامة للاستثمار)، ووفقا للتقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لم تفصح الهيئة منذ يونيو ٢٠٠٧ حتى عن الحجم الحقيقي لإجمالي قيمة أصولها.

جدول (١١)
حجم صناديق الثروة السيادية وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٩

الدولة	اسم الصندوق	الحجم (مليار دولار أميركي)
النرويج	صندوق معاشات التقاعد الحكومي	٣٩٩,٣
الإمارات	هيئة أبو ظبي للاستثمار	٢٩٥,٠
الصين	المؤسسة الصينية للاستثمار	٢٩٧,٥
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	٢٩٥,٠
سنغافورة	مؤسسة الاستثمار الحكومية بي تي إي المحدودة	٢٤٧,٥
سنغافورة	تيماسيك هولدينغز بي تي إي المحدودة	١١٩,٠
كوريا	مؤسسة كوريا للاستثمار	٩٢,٦
روسيا	صندوق الثروة الوطنية	٩١,٩
روسيا	الصندوق الاحتياطي	٧٦,٤
قطر	الهيئة القطرية للاستثمار	٧٠,٠
ليبيا	الهيئة الليبية للاستثمار	٦٥,٠
أستراليا	صندوق المستقبل الاسترالي	٥٨,٣
الولايات المتحدة	صندوق ألاسكا الدائم	٣٣,٧
أيرلندا	صندوق الاحتياطي الوطني للمعاشات التقاعدية	٢٣,٨
شيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	٢٠,٢
أذربيجان	صندوق النفط الحكومي	١٣,٣
كندا	صندوق ألبرتا للادخار	١٣,٣
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	١٣,٠
نيوزيلندا	صندوق التقاعد	٩,٨
بوتسوانا	صندوق بول	٦,٩
تيمور الشرقية	صندوق تيمور الشرقية للبترول	٤,٩
ترينيداد وتوباغو	صندوق التراث والاستقرار	٢,٩
شيلي	صندوق احتياطي المعاشات التقاعدية	٢,٥
البحرين	صندوق احتياطي الأجيال القادمة	غير متاح
غينيا الاستوائية	صندوق الأجيال القادمة	غير متاح
المكسيك	صندوق استقرار عائدات النفط	غير متاح
المجموع		٢,٣٥١,٨

المصدر: سفين بيرنيت: صناديق الثروة السيادية الخليجية، إدارة الثروة في زمن الاضطراب، استشرافات في السياسة، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، فبراير ٢٠٠٩، ص ٢.

علي الرغم من الاستثناءات السابقة تظل المجالس التشريعية الجهة الرقابية الأهم في النظم السياسية العربية، علي الأقل بحكم صلاحياتها الدستورية التي تمنحها الحق في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية. ويعد إقرار الموازنة العامة الآلية الأهم في الرقابة البرلمانية. فما أن تتم عملية صياغة الموازنة حتى يتوجب علي البرلمان إقرارها لتدخل حيز التنفيذ، ويعتبر دور البرلمان أساسيا خلال هذه المرحلة، فيمكن أن يصادق علي الموازنة أو يردها كما يمكنه أن يعدلها. والأمر لا يقتصر علي إقرار الموازنة وإنما يتخطاه لمراقبة تنفيذ الموازنة ذاتها وهو ما يتمثل في إقرار الحساب الختامي (في بعض الدول تستطيع اللجان البرلمانية الطلب من الحكومة إطلاعها علي مدى التقدم المتحقق في صياغة الموازنة، وعند تنفيذها يحق للبرلمانيين الإطلاع علي بيانات الإيرادات

والنفقات الفعلية مما يمكنهم من ملاحقة تطبيق الموازنة الموافق عليها). وتتفق كل الدول العربية في التصديق علي مشروع الموازنة من قبل البرلمان ما عدا كل من السعودية – حيث يصدر مرسوم ملكي بالمصادقة– وسلطنة عمان – حيث يصدر مرسوم سلطاني بالمصادقة– .

ولا تقتصر صلاحيات المجالس التشريعية علي الدور الرقابي، بل تتخطاها إلي محاسبة السلطة التنفيذية علي التزامها بتنفيذ السياسات العامة واحترام

جدول (١٢)

أجهزة الرقابة علي الموازنة العامة في الدول العربية

الدولة	اسم الهيئة	تاريخ الإنشاء	تبعية الهيئة	كيفية تعيين رئيس الهيئة	كيفية تعيين موظفي الهيئة	نوع الرقابة (سابقة/لاحقة/مرافقة)
الأردن	ديوان المحاسبة	١٩٥٢	يتبع الديوان للسلطة العليا أو الملك	قرار من مجلس الوزراء مقترنا بإرادة ملكية	يقوم الديوان بتعيين موظفيه	سابقة ولاحقة
الإمارات	ديوان المحاسبة	١٩٧٦	المجلس الوطني الاتحادي	قرار من رئيس الدولة		لاحقة وسابقة علي العقود، ومرافقة لمتابعة تنفيذ العقود
البحرين	ديوان الرقابة المالية	٢٠٠٢	الملك	أمر ملكي (يعامل معاملة الوزير)	الوظائف العليا بأمر ملكي بناء علي ترشيح رئيس الديوان	لاحقة
تونس	دائرة المحاسبات	١٩٦٨	مستقل وفقا للقانون وملحق إداريا برئاسة الوزارة	رئيس الجمهورية		لاحقة
جيبوتي	جهاز مراقبة تنفيذ الموازنة وتأديتها	١٩٩٧	وزارة العدل والشئون الإسلامية وحقوق الإنسان	مجلس الوزراء	مجلس الوزراء	لاحقة
السعودية	ديوان المراقبة العامة	١٩٧٠	رئاسة مجلس الوزراء	يعين الرئيس ونائبه بأمر ملكي	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	لاحقة
السودان	ديوان المراجع العام	١٩٧٠	مجلس قيادة الثورة	قرار من مجلس قيادة الثورة	لجنة الخدمة المدنية	سابقة ولاحقة
سوريا	الجهاز المركزي للرقابة المالية	١٩٦٧	وزير المالية	مرسوم صادر من رئيس الدولة	يتم تعيين الوظائف العليا بمرسوم، أما البقية فبقرار من وزير المالية أو رئيس الجهاز	لاحقة
الصومال	ديوان المحاسبات	١٩٧٢	رئاسة مجلس قيادة الثورة	مرسوم جمهوري	مجلس الخدمة المركزي	سابقة ولاحقة
العراق	ديوان الرقابة المالية	١٩٦٨	السلطة التشريعية	مرسوم من رئيس الدولة	ديوان الرقابة المالية	سابقة ولاحقة
عمان	جهاز الرقابة المالية للدولة	١٩٩١	شخصية اعتبارية مستقلة يرفع تقاريره للسلطان مباشرة	يعين رئيس الجهاز ونائبه بمرسوم سلطاني	رئيس الجهاز	مرافقة ولاحقة
فلسطين	هيئة الرقابة العامة	١٩٩٨				لاحقة
قطر	ديوان المحاسبة	١٩٧٣	أمير قطر	مرسوم أميري	وزارة المالية والبترول	سابقة ولاحقة
الكويت	ديوان المحاسبة	١٩٦٤	مجلس الأمة	مرسوم أميري	ديوان الموظفين	سابقة ولاحقة
لبنان	ديوان المحاسبة	١٩٥١	رئيس مجلس الوزراء	مرسوم من مجلس الوزراء	مرسوم من مجلس الوزراء	سابقة ولاحقة
ليبيا	ديوان المحاسبة	١٩٧١	رئاسة مجلس الوزراء	مجلس قيادة الثورة	رئيس الديوان	سابقة ولاحقة
مصر	الجهاز المركزي للمحاسبات	١٩٦٤	مجلس الشعب	رئيس الجمهورية بناء علي ترشيح مجلس الشعب	الجهاز المركزي للمحاسبات	مرافقة ولاحقة
المغرب	اللجنة الوطنية للحسابات	١٩٦٠	رئيس الدولة	مرسوم ملكي (ظهير شريف)	وزير المالية	لاحقة
موريتانيا	محكمة الحسابات	١٩٩٣				لاحقة
اليمن	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	١٩٧٤	رئيس مجلس القيادة ورئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس القيادة	يعين العاملون بالطريقة التي يعين بها موظفو الدولة	مرافقة ولاحقة

المصدر: جمعت بواسطة الباحث بالاسترشاد بكتاب عدنان محسن ضاهر "الموازنات العامة في الدول العربية، دراسة مقارنة حول إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة تنفيذ الموازنة في الدول العربية"، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص ص ٢٠٧-٢٢٩.

القوانين والقواعد الدستورية. ويعد الدور المحاسبي وظيفة لاحقة ومكملة لمهمة الرقابة، إذ لا خطوات ولا إجراءات محاسبية إلا بعدما يكون المجلس قد استنفذ كل وسائل الرقابة المتاحة. وتتمثل الوسائل، أو الآليات المحاسبية في الأسئلة، والاستجواب، والتحقيق، وحجب الثقة، ويمكن للمجالس النيابية أن تلجأ لعدد من الوسائل الإضافية مثال جلسات الاستماع، لجان التحقيق، سواء أكانت دائمة أو مؤقتة.

وتشكل هذه الآليات، حال تفعليها، منظومة متكاملة لضبط أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها علي أية تجاوزات تصدر عنها، إلا أن الهوة تظل شاسعة ما بين المثال والواقع. ففي الممارسة يتم تعليق الصلاحيات وتجميد الفعاليات وهو الأمر الذي يعد انعكاسا منطقيا لطبيعة التركيب السياسي للمجالس النيابية والهيمنة المطلقة لأحزاب السلطة علي أغلبيتها العددية. بيد أن الأمر لا يقتصر علي ذلك، فالأداء "الباهت" للبرلمانات العربية يجد شطرا هاما من تفسيره في "الهندسة" الدستورية التي تؤكد باستمرار علي تقليص "مجال القانون في مواجهة مجال اللائحة". ففي مجال الرقابة المالية، علي سبيل المثال، يسبغ الدستور في غالبية الدول العربية على مشروعات القوانين ذات الطابع الاقتصادي أو المالي التي تطلب الحكومة النظر فيها صفة الاستعجال ويحدد مددا زمنية قصيرة للمجالس النيابية لمناقشتها، فإذا انقضت المدة دون صدور قرار بشأنها جاز إصدارها بمرسوم له قوة القانون. ففي كل من الكويت والبحرين، على سبيل المثال، تمنح المجالس النيابية ١٥ يوما للنظر في مشروعات القوانين الاقتصادية أو المالية، فإذا انقضت هذه المدة دون صدور قرار بشأن القانون المعروض أمره جاز للملك أو الأمير إصداره بمرسوم له قوة القانون. كما يشترط الدستور موافقة الحكومة علي أي تعديل يتم اقتراحه بشأن الميزانية من أعضاء البرلمان. وتقيد المادة (١٤١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى والمادة (١٧٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب (البحريني) كل تعديل تقترحه لجنة الشئون المالية والاقتصادية في الاعتمادات التي يتضمنها مشروع الموازنة بأن يكون ذلك بالاتفاق مع الحكومة.

علي الصعيد الآخر تنحو القوانين الداخلية واللوائح الإجرائية التي تنظم عمل المجالس النيابية للحد من استخدام الأدوات الرقابية عبر التشدد في "الإجراءات المسطرية"، أو الشروط الواجب توافرها لاستخدام الآلية المحاسبية، فعلي سبيل المثال يتطلب طرح موضوع للمناقشة العامة تقديم طلب من ١٠ نواب أو أكثر في كل من الأردن ولبنان، إحدى لجان المجلس أو ١٠ نواب علي الأقل في سوريا، ٢٥ نائب في العراق، ٥ نواب في الكويت، ٢٠٪ من أعضاء المجلس على الأقل في اليمن. أما تشكيل لجان تقصي الحقائق فيقتضي توافق ٥ أعضاء علي الأقل في كل من البحرين والكويت، ٢٠ عضو في الجزائر، ١٠ أعضاء في اليمن، هيئة الرئاسة أو ٥٠ عضو وبموافقة أغلبية الحاضرين في المجلس في العراق، ٢٠ عضو علي الأقل في مصر، أغلبية أعضاء مجلس النواب في المغرب.

حادي عشر: هيئات مكافحة الفساد بين الفاعلية واستكمال الإطار المؤسسي:

تنطوي هياكل الإدارة العامة في غالبية البلدان العربية علي إدارات أو هيئات للرقابة العامة الإدارية والمحاسبية، وهي في معظمها هيئات تتبع السلطة التنفيذية ولا تتمتع باستقلالية كافية، ويتمثل مجال عملها في الرقابة علي مدى الالتزام بالإجراءات المقررة في عمل مؤسسات الدولة. وتتسم تقارير هذه الهيئات بالسرية، وهي في أغلب الأحيان ترفع تقاريرها إلي مؤسسة الرئاسة، أو رئيس السلطة التنفيذية، أو لجنة الموازنة في المجالس النيابية، كما هو الحال في المؤسسات المكلفة بالرقابة علي الموازنة العامة.

علي الصعيد الآخر تتواجد هيئات مختصة بمكافحة الفساد في عدد من الدول العربية، وهي حديثة النشأة بصورة عامة. وقد أثارت هذه الهيئات منذ إنشائها العديد من الهواجس من أن تكون مجرد أدوات لتصفية الحسابات مع معارضي النظم الحاكمة، وهي الهواجس التي غذتها تبعية عدد من الهيئات للأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

وبعيدا عن نظرية المؤامرة تظل أغلب هذه الهيئات مجرد استجابة شكلية للضغوط الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، حيث ترافق الإعلان عن إنشائها مع انضمام الدول العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبينما لم تتجاوز تلك الاستجابة في بعض الأحيان حدود الإعلان أو المبادرة، كما هو الوضع في الحالة الجزائرية،

- علي الرغم من صدور مرسوم رئاسي بإنشاء الوكالة الوطنية من أجل الوقاية من الفساد في عام ٢٠٠٦، إلا

جدول (١٣)
هيئات الرقابة ومكافحة الفساد في عدد من الدول العربية

الهيئة / الدولة	الهيئة	الجهة التابعة لها	الهيئة	الجهة التابعة لها	الهيئة	الجهة التابعة لها	الهيئة	الجهة التابعة لها
مصر	الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة	وزارة الداخلية	هيئة الرقابة الإدارية	هيئة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية	وحدة مكافحة غسل الأموال	وحدة مستقلة تابعة للبنك المركزي	الهيئة العامة للرقابة المالية	وزير المالية
الجزائر	مجلس المحاسبة	رئاسة الجمهورية	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	رئاسة الجمهورية				
المغرب			الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	رئاسة الوزراء				
العراق	دائرة تدقيق الحسابات العامة	مجلس النواب	هيئة النزاهة	مجلس النواب				
الأردن	هيئة مكافحة الفساد	شخصية اعتبارية تتبع رئاسة الوزراء	اللجنة العليا لمكافحة الفساد	الديوان الملكي	مديرية مكافحة الفساد	المخابرات العامة		
الأراضي الفلسطينية المحتلة	دائرة التزويد والمناقصات	وزارة المالية						
لبنان	لجنة التحقيق الخاصة	البنك المركزي	هيئة التفتيش المركزي	مجلس الوزراء				
سوريا	الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش	مجلس الوزراء						
البحرين	وحدة مكافحة جرائم غسل الأموال	وزارة الداخلية	مؤسسة نقد البحرين	هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء				
الإمارات	وحدة مكافحة الفساد	وزارة الدفاع						
الكويت	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال							
قطر	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	البنك المركزي						
السعودية	وحدة مكافحة غسل الأموال	وزارة المالية						
اليمن			الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية				
عمان	اللجنةالوطنية لمكافحة غسل الأموال	وزارة الاقتصاد الوطني						

المصدر: جمعت بواسطة الباحث بالاستعانة بالموقع الالكتروني لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

أنهـا "لا تـزال حـبرا علـي ورق، ولا وجـود لأيـة بـوادر لإنشـائها"- افتقـدت غالبيـة الهيئـات الـتي تم إنشـاؤها بالفعل للاستقلالية والفعالية، سـواء مـن حيث تبعيتها للسلطة التنفيذية، أو من حيث قصور صـلاحياتها، فعلـي الرغم من اختصاص هذه الهيئات بمكافحة الفساد بحكم القانون إلا أنها لا تمتلك من الصلاحيات ما يؤهلها لأداء ذلك الدور، حيث لا يحق لها الإطلاع علي المعلومات، أو اسـتدعاء الشـهود، أو الـتحفظ علـي الأوراق والأمـوال وغيرها، فضلا عن عدم صـلاحيتها للتحقيق مـع الـوزراء أو مسـئولي الأجهـزة الأمنيـة أو العـاملين في الـدواوين الرئاسية والملكية.

ثـاني عشـر: إسـتراتيجيات مكافحـة الفسـاد بـين المثال والواقع:

تجمـع كافـة الأدبيـات والصـكوك الدوليـة المعنيـة بمكافحة الفساد في المنطقة العربية علي مفهومي "تحسين إدارة الحكم" و "تعزيز نظم النزاهة الوطنية"، وهمـا صـيغ تبادليـة لمبـدأ واحـد يـدور في جـوهره حـول قـيمتي "التضـمينية"، والـتي تعـني المشـاركة في إدارة الحكـم، والمساءلة. ولا جدال حول صـحة المبدأ في حد ذاتـه ولكن حول واقعيته وبالتالي ملاءمته، فهو "يبدأ من حيث يجب أن ينتهي". فالفسـاد العربـي ليس عرضـا عـابرا أو خلـلا مؤقتـا ولكنـه جـزء هيكلـي مـن بنيـة المنظومـة المجتمعيـة العربيـة بأبعادهـا السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة. والإشكالية الحقيقية لا تكمن في قصور الأطر القانونية أو عدم فعالية الأطر المؤسسية بل في البنية المنتجة للقصـور وإمكانية تفكيكها. والأدلـة علي ذلك عديدة، فالاتفاقيات الدوليـة، خاصـة اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد، تمثل إطارا قانونيا مكتملا وملائمـا لعـلاج أوجه القصـور الأساسية التي تسم التشريعات العربيـة في هـذا المجال، سواء فيما يتعلق بتوسيع نطاق التجـريم، أو التأكيد علـي المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية، أو تفعيل النظـام الإجرائـي للملاحقـة القضـائية، وفي السـياق ذاتـه تمثـل اتفاقيـة مكافحـة رشـوة المـوظفين الأجانـب (دخلـت حيـز التنفيـذ في عـام ١٩٩٩) آليـة هامـة لضـبط الممارسـات التجاريـة والاسـتثمارية الدوليـة في المنطقـة العربيـة. وقـد اعترفت النظم العربية، أو الغالبية العظمـي منها بـالتفوق والكفاية التشريعية لهذه الاتفاقيات، وهو ما تجسد عمليا في انضـمامها وتصـديقها عليهـا إلا أنهـا مـا زالـت تماطل في تطبيقهـا، فباسـتثناء دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة (انتقلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيـــة في دولـــة الإمـــارات إلـــي حيـــز النفـــاذ في ٢٠٠٧/٥/٧) لم تقم أي من الدول العربية المصـدقة علي اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد بتفعيل نفاذية الاتفاقيتين وهو الأمر الذي يتطلب مراجعة. وتعديل نظمها القانونية بما يتوافق مع النصوص والبنود الواردة في الاتفاقيتين.

والوضـعية ذاتهـا تصـدق علـي الأطـر المؤسسـية لمكافحــة الفســاد، فتفعيلــها لا يتطلــب ســوى اســتعادة التوازن المفقود بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضـائية ومـا يتضـمنه ذلك مـن إطـلاق لحريـات الـرأي والتعبير، وهو ما يعني بصيغة أخرى تفكيك بنية التسـلط العربـي ومـا تتصـف بـه مـن مركزيـة مطلقـة للسـلطة التنفيذية، فوفقا للتقارير الصادرة عن البنك الدولي فـإن آليات المساءلة الداخلية للإدارات الحكومية في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتشـابه مـع نظيراتهـا مـن الدول ذات نفس مستوى الـدخل، "إلا أن الرقابـة الداخلية وفصل السلطات ضمن فـروع الحكومـة ضـعيفة في غالـب الأحيـان، والسـبب هـو التركـز المفـرط للسـلطة في الجهـاز التنفيذي – ليس فقط في الملكيات السـبع في المنطقـة ولكن في الـدول الأكثـر تعدديـة "نظريـا" كمـا في مصـر وتـونس والجزائـر، أمـا فيمـا يتعلـق بالمســاءلة الخارجيـة فـإن التنافسـية في اختيـار المسـئولين- عـبر آليـات لتجديـد الولايات تتصف بالتنافسية والنظامية والنزاهة ولا تضـع أحدا فوق القانون- بالغة الندرة في المنطقة، خاصة فيما يتعلق برؤساء الدول، فالمنطقة لا تزال تتصـف بـأعلى قـدر من المركزية بين كل الدول النامية. والإشكالية الحقيقية تتمثل في أن الـدول العربيـة في مجملـها تنحـو عكـس هـذا الاتجاه. فعلي العكس من الافتراضـات والنمـاذج النظرية

التي تربط ما بين تقلص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وزيادة مستويات المشاركة الشعبية واعتماد نظم الإدارة اللامركزية، ترافق التطبيق العربي لبرامج الخصخصة والإصلاح الهيكلي مع المزيد من مركزة السلطة والمزيد من تضييق هامش الحريات العامة. سواء فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير أو مساحة الحركة المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني أو الحق في الحصول علي المعلومات وغيرها والأمثلة علي ذلك عديدة، فالدول العربية في غالبيتها العظمي (باستثناء كل من جزر القمر- الكويت لبنان- موريتانيا التي تصنف صحافتها بأنها حرة جزئيا) تحتل المراكز الأخيرة في المؤشرات الدولية لحرية الصحافة (Freedom House Index– World Press Freedom Index)، كما أن كافة التشريعات العربية –باستثناء لبنان واليمن- تحظر علي مؤسسات المجتمع المدني ممارسة نشاطها قبل الحصول علي ترخيص من الجهة الإدارية، وفي السياق ذاته يعد الأردن الدولة العربية الوحيدة التي أصدرت قانونا يضمن الحق في الحصول علي المعلومات، وهو القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧.

وقد لعب كل من الطابع الريعي للاقتصادات العربية والفساد المؤسسي دورا أساسيا في دعم هذه المفارقة وضمان استقرارها. فبينما أكد الريع علي منعة الدولة ضد الضغوط القاعدية –في حال وجودها- لتوسيع نطاق المشاركة في صنع وتوجيه السياسات العامة، كان للبعد التوزيعي للفساد دورا أساسيا في معادلة الآثار السلبية لانسحاب الدولة من مجال الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، فضلا بالطبع عن دوره في تدجين واستيعاب الطموحات السياسية للنخب العربية. وعلي الرغم من غياب أية تقديرات موثقة عن القيمة المالية الإجمالية لجرائم وممارسات الفساد في المنطقة العربية، وهو ما يرجع إلي طبيعة الفساد ذاته باعتباره إحدى "جرائم الكتمان"، إلا أن التقديرات المتداولة في الأوساط الرسمية العربية تقدر القيمة الإجمالية للفساد العربي بحوالي ٣٠٠ مليار دولار سنويا، فقد تردد هذا الرقم في المؤتمر الوزاري لمكافحة الفساد والذي عقد في البحر الميت بالأردن في الفترة ما بين ١٠- ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

في هذا السياق يمكن تفهم المفارقة المتمثلة في تصاعد الخطاب الرسمي المندد بالفساد في غالبية الدول العربية، خاصة دول الشمال الإفريقي، وضعف أو غياب سياسات واستراتيجيات المكافحة. أما القضايا، أو بالأحرى الفضائح التي تتفجر بين الحين والآخر فتجد منطقها في صراعات النخبة، أو في سياسة الإلهاء التي تعتمدها غالبية النظم العربية لاستيعاب الاحتقانات الاجتماعية والتمويه علي إخفاقاتها التنموية والسياسية.

علي الصعيد الآخر، فعلي الرغم من القفزات النوعية التي سجلتها بعض دول الخليج (قطر- الإمارات- عمان) علي مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الثلاث الماضية، بحيث بدت وكأنها تنسخ "مثال سنغافورة"، بمعنى قدرة الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة علي مكافحة الفساد، علي تعويض غياب آليات المشاركة والمساءلة، إلا أن هذه النتائج ذاتها ما زالت محلا للشك، أو علي الأقل التحفظ من قبل منظمة الشفافية الدولية ذاتها والتي تشير إلي دور النمو الاقتصادي السريع بسبب الزيادة السريعة في ريع الثروة النفطية، في حجب الآثار السلبية للفساد. كما أن مؤشر منظمة الشفافية نفسه قاصر ولا يستوعب كل ما يتعلق باستيلاء شخص أو عائلة أو قبيلة على الثروة الطبيعية للأمة أو على قسم كبير منها من خلال ازدواج السيطرة على السلطة والثروة، محميا بآليات التسلط الأمني والعسكري المباشر، ومعززا بما أرساه من سلوك تاريخي في هذا الصدد، رغم أن الثروات الطبيعية لأي بلد من المفترض أن تكون مملوكة لكل أبنائه بصورة متساوية. ونتيجة غياب هذا المعيار عن تعريف الفساد لدى البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، فإن بعض البلدان الخليجية تأتي في مراكز متقدمة نسبيا في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، رغم أن ما تفعله العائلات الحاكمة في تلك البلدان هو استيلاء صريح على الثروة الطبيعية للأمة، وهو أشد أشكال الفساد وطأة.

[٣]

هــــل يعــــود نفــــط العــــراق
إلى أحضــــان الشــــركات الغربيــــة؟

أولا : النضوب المبكر للنفط :

هل كان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بدوافع شخصية لدى الرئيس بوش الابن انتقاما من صدام حسين الذي حاول قتل أبيه بوش الكبير أثناء زيارته للمنطقة قبل سنوات؟ ربما كان ذلك بعض مما دار في فكر بوش الابن الذي وصف بالعناد الأحمق والذي ينحدر من أسرة جنوبية في الولايات المتحدة تشبه في صفاتها الشخصية بعض صفات صعيد مصر الذي لا ينام الثأر فيه. ولكن الدوافع الشخصية لا تشكل في الولايات المتحدة وزنا كبيرا، إذ يلزم إقناع العديد من المؤسسات التي يقوم عليها الحكم الأمريكي بجدوى الغزو والتكلفة التي يتطلبها. لذلك – وكما كشفت الأيام بعد ذلك – كان النفط هو الجائزة الكبرى التي وعد بها بوش الشعب الأمريكي وحذر علنا من ان فقدانها يهدد الاقتصاد والشعب الأمريكي. وبعد ان توطدت الصداقة بين الولايات المتحدة وبين دول مجلس التعاون الخليجي التي استضافت القواعد الأمريكية كان لابد من القضاء على مراكز المقاومة في الخليج بدءا بالعراق، ثم التحول إلى إيران على نحو ما يحدث الآن. وهذا ما تؤكده أيضا وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مع إشارة لإسرائيل كشوكة في ظهر العرب، إذ قالت في كلمتها يوم ٢٠١٠/٣/٢٢ أمام محفل اللوبي الصهيوني "إيباك" ان الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري يحمى المصالح الأمريكية في المنطقة (تقصد النفط في الخليج العربي).

على تلك الخلفية يأتي ما تدعيه بعض الدوائر البحثية الغربية، كوسيلة لطمأنة الدول النفطية على غير الحقيقة – من أن احتياطيات النفط متوافرة بغزارة لزمن ممتد، مما يدعو للحذر في رفع أسعاره خشية انصراف المستهلكين عنه، ومن ثم يصبح النفط سلعة بائرة. و قد عبرت عن اعتراضي وأسانيده على ذلك الادعاء في العديد من المؤتمرات والدراسات المنشورة، وأذكر منها كأمثلة: الندوة التي عقدت في بيروت، خلال أكتوبر ٢٠٠٠، واشترك في تنظيمها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والإسكوا، وندوة "**ما بعد النفط**" التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، نوفمبر ٢٠٠١، وتقرير "**الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**" الذي أصدرته دار الأهرام عن عام ٢٠٠٥.

ويتركز الخلاف بين من يتوقع استمرار الوفرة النفطية عبر المستقبل المنظور ومن ثم يروج لانخفاض الأسعار أو ارتفاعها بمعدلات بطيئة، وبين من يتوقع اقتراب الإنتاج من ذروته لكي يتجه للنضوب الطبيعي، ومن ثم تزداد الإمدادات النفطية ندرة، فترتفع أسعار النفط معبرة عن الواقع الذي تحاول الدول الغربية إنكاره خدمة لمصالحها.

ويعتمد بعض من يساند الوفرة النفطية وتدني الأسعار على أن كلفة التنقيب والإنتاج تتجه إلى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية، ومن ثم يمكن التوسع في إنتاج الحقول ذات التكلفة المرتفعة. وفى رأينا إن هذه المقولة وان صدقت بالنسبة للمدى القصير وفى حقول تم اكتشافها بالفعل، إلا أنها لا تصلح بالنسبة للمدى الطويل، وهو موضوعنا، وذلك لأسباب أهمها: أن النتائج النهائية لتلك التحسينات التقنية لم تنجح في زيادة الاحتياطيات المكتشفة، إذ لم يعد في الإمكان العثور على حقول عملاقة من نوع حقول الخليج العربي. ومن ذلك ان متوسط حجم النفط المكتشف عالميا انخفض من ٧٠ مليار برميل سنويا خلال الستينيات، عندما ركزت الشركات

جهودها في الشرق الأوسط، إلى ٢٠ مليار برميل خلال التسعينيات، وهو ما لا يكفى لتعويض ما ينضب بالإنتاج، إذ يغطى فقط نحو ٥٥ مليون ب/ى بينما يبلغ الاستهلاك العالمي في الوقت الحاضر ٨٥ مليون ب/ى مع توقع الازدياد المطرد.

ويؤكد خبراء جيولوجيا النفط العالميين أن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن ذلك، كما يوضح تقرير لمجموعة IHS Energy Group أن اثنتي عشرة دولة مسئولة عن إنتاج ثلث الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع خلال السنوات العشر ١٩٩٢- ٢٠٠١ تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة. بل إن أهم الدول المنتجة وهى روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا تراوح معدل التعويض فيها بين ١٥٪ و٣١٪.

كما تؤكد دراسة للوكالة الدولية للطاقة IEA، نشرت في أكتوبر ٢٠٠٤، أن حجم الاكتشافات النفطية خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز نصف ما قام العالم باستهلاكه من النفط خلال نفس الفترة.

وتأتى بيانات المساحة الجيولوجية الأمريكية (USGS) عام ٢٠٠٢ لتضفى قدرا كبيرا من الشك على حجم الاحتياطيات النفطية العالمية، إذ تقدرها بنحو ٩٥٩ مليار برميل بنقص ١١٪ عن التقديرات المعلنة. كما تقدر احتياطيات أوبك بنحو ٦١٢ مليار برميل وهو ما يقل بنحو ٣٠٪ عما هو شائع ومنشور.

كما تأتى أحدث الأدلة فيما أعلنته الوكالة الدولية للطاقة (IEA) يوم ٢٠٠٩/٨/٣ أن الإنتاج العالمي من النفط سوف يبلغ ذروته بحلول ٢٠٢٠ لكي يبدأ رحلة النضوب النهائي. وفى أول دراسة من نوعها تجريها الوكالة على ٨٠٠ حقل نفطي كبير تغطى ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي (تضمنت تلك الحقول ٥٤ حقلا فائق القدرة و٢٦٣ حقلا عملاقا و٢٨٥ حقلا كبيرا)، تكشفت الحقيقة المفزعة: وهى إن الكثير من الحقول الكبرى، متضمنة أكبر ٢٠ حقلا والتي بلغ إنتاجها عام ٢٠٠٧ نحو ١٩٫٢ مليون ب/ى (أي نحو ربع الإنتاج العالمي)، قد تخطت بالفعل نقطة الذروة. كذلك تبين الدراسة إن معدل انخفاض الإنتاج في الحقول التي بدأت في النضوب يقدر الآن بنحو ٦٫٧٪ سنويا في المتوسط، بينما كان لا يتعدى ٣٫٧٪ عند تقديره عام ٢٠٠٧، وهو ما جعل الوكالة تعترف بخطأ تقديرها السابق. يضاف إلى ذلك تباطؤ الاستثمار العالمي الموجه لتوسيع القدرة الإنتاجية للنفط، وهو ما يهدد بوقوع أزمة نفطية تعرقل تعافى الاقتصاد العالمي.

وإذ تركز الوكالة على منطقة الشرق الأوسط التي يقدر نصيبها من السوق العالمية للنفط بنحو ٤٠٪، فإنها ترى إن سيطرة عدد قليل من الدول النفطية على الاحتياطيات النفطية سوف يحكم قبضتها على تدفق الإمدادات ويهدد بوقوع أزمة نفطية ترفع الأسعار بعد ٢٠١٠. وتنصح الوكالة أعضاءها من الدول الغربية بالاستعداد لليوم الذي يفارقنا فيه النفط إلى الأبد وهو ليس بعيدا، وان هذا التحول سوف يتطلب إنفاق أموال وجهود طائلة. ومما يعزز هذا الرأي، كما ترى الوكالة، أن إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في أوبك قد تخطى بالفعل ذروته، وان الطلب العالمي المتزايد على النفط سوف يتجاوز العرض، مما يؤكد اتجاه السعر إلى الارتفاع.

وترى الوكالة أيضا أن الطلب العالمي، حتى لو بقى ثابتا عند مستواه الحالي، فان العالم سوف يحتاج لما يعادل من احتياطيات النفط الجديدة أربعة أمثال ما لدى السعودية (ويقدر احتياطي السعودية في نهاية ٢٠٠٨ بنحو ٢٦٤ مليار برميل او ما يعادل ٢١٪ من الاحتياطي العالمي)، كما يحتاج لما يعادل ٦ أمثالها في حالة مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب من الآن وحتى عام ٢٠٣٠.

كما تحذر الوكالة من اللجوء إلى رمال القار Tar Sands التي توجد بوفرة في كندا، إذ يتطلب استغلالها تكلفة باهظة، بالإضافة إلى ما يتخلف عنها من ملوثات مدمرة للبيئة.

كذلك تذكر الوكالة الدولية للطاقة أن النفط التقليدي لا يزال الأقل تكلفة، إذ تقدر تكلفته في المتوسط (بدون الإتاوات والضرائب) بنحو ٣٠ دولارا للبرميل بدولار

ثابت القيمة عند ٢٠٠٨. أما السوائل النفطية المستخلصة من مصادر غير تقليدية ومنها الطفل الزيتي Oil shale ورمال القار Tar sands والزيت التقليدي المنتج بوسائل الاستخلاص المتقدمة EOR فتتراوح تكلفتها بين ٣٠- ٨٠ دولارا للبرميل. وترتفع التكلفة إلى مستوى ٥٠- ١١٠ دولارا في استخلاص السوائل النفطية من الفحم ومن الغاز الطبيعي Gas-to-liquids (GTLs) (ومما يذكر أن قطر تقود العالم في مشروعات GTL رغم ارتفاع تكلفتها).

ثانيا: اتجاهات العرض والطلب عبر المستقبل المنظور

بلغ استهلاك العالم من النفط عام ٢٠٠٨ نحو ٨٥ مليون برميل يوميا (ب/ى) تمثل نحو ٣٥٪ من الاستهلاك العالمي من الطاقة بمختلف مصادرها. ويعتمد مستهلكو النفط على استيراد نحو ٥٥ مليون ب/ى وهو ما يعادل ٦٥٪ من الاستهلاك النفطي.

أما إنتاج النفط العربي فقد بلغ عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦,٣ مليون ب/ى أُستهلك منها محليا نحو ٥,٤ مليون ب/ى، وساهم الباقي (٢١ مليون ب/ى) بنحو ٣٨٪ من الصادرات العالمية للنفط.

بذلك صار العالم يعتمد على النفط العربي لمواجهة نحو ربع استهلاكه من النفط (٢٥٪). ويتوقع أن يرتفع اعتماد العالم على الاستيراد عموما (جدول ١) كلما قارب النفط على النضوب وتركزت موارده في عدد قليل من الدول المنتجة المصدرة، وأهمها ٦ دول منها خمس في الخليج وهي السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران، ثم فنزويلا. وتبدو أهمية الدول العربية المنتجة للنفط في أنها تضم نحو ٥٤٪ من الاحتياطيات العالمية للنفط (٤٩٪ في الخليج و٥٪ في شمال أفريقيا). وبإضافة نحو ١١٪ في إيران ونحو ٨٪ في فنزويلا يبلغ ما تسيطر عليه تلك المجموعة نحو ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية (٧٣٪).

جدول (١)
ارتفاع درجة الاعتماد على استيراد النفط في أهم الدول المستوردة
(الوحدة نسبة مئوية من الاستهلاك المحلى)

الدولة أو المنطقة	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
الدول الصناعية أعضاء OECD	٥٦	٦٢	٦٥
الولايات المتحدة	٦٤	٦٩	٧٤
أوروبا	٥٨	٧٥	٨٠
اليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصين	٤٦	٦٣	٧٧
الهند	٦٩	٧٧	٨٧

بذلك يبدو ان أمر تنسيق الإنتاج وتسعيره، وهو حق مشروع لأصحاب النفط، سوف يصبح أكثر سهولة وأقرب لخدمة شعوب الدول المنتجة للنفط التي تعيش على استهلاك مصدرها الوحيد الناضب. غير ان ذلك الحق يمكن، من ناحية أخرى، ان يتعرض لما تمارسه الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، من ضغوط متنوعة لمصادرته والسيطرة على الإنتاج والتسعير بما يتوافق مع مصالحها. فهل تستطيع تلك المجموعة الإنتاجية المصدرة مقاومة هذا الضغط والحفاظ على حقوقها المشروعة في ثروتها النفطية؟

هذه هي الصورة العامة لحالة النفط في الإطار العالمي للطاقة، ويصبح السؤال الجوهري: من الذي سيقود مسيرة إنتاجه وتسعيره في الأسواق العالمية في ظل مؤشرات تؤكد أن النفط قد بدأ بالفعل رحلة النضوب النهائي إلى غير عودة؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة أهمها: هل تتجه السياسة النفطية نحو التوسع في الإنتاج وخفض الأسعار أم نحو الحفاظ على حجم رشيد للإنتاج يساند سعرا يعبر عن القيمة الحقيقية لمورد طبيعي ناضب تعيش على عوائده شعوب نامية تحتاج لإحلال مصادر بديلة للدخل تؤمن مستقبلها بعد نضوبه الذي صار وشيكا؟

ومن تلك الأسئلة أيضا: هل نحن مقبلون على فائض أم على عجز في العرض العالمي للنفط؟ وإذا كان العجز هو الأرجح، فكيف يعالج؟ هل سيدرك المنتجون

والمستهلكون أن النفط في طريقه إلى النضوب النهائي، فيحسنون استخدام ما تبقى دون مقاومة لدور الثمن في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، أم أن ضغط الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، سوف يزداد بغية استنزاف الباقي من النفط في أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار؟

في ضوء تلك الأسئلة وما أوضحناه في الفقرة "أولا"، لا يتوقع ان ترتفع القدرة الإنتاجية للنفط خلال المستقبل المنظور إلا في عدد محدود من الدول، يأتي في مقدمتها خمس من دول الخليج العربي، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات، ثم فنزويلا.

ويبين الجدول (٢) تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لسيناريو متوسط لإنتاج السوائل النفطية التقليدية وغير التقليدية بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي التي يتعاظم إنتاجها في دول مثل قطر والجزائر وتضاف إلى إنتاجها النفطي لتحسين جودته.

وكما يتضح من الجدول فقد اختلفت توقعات EIA قبل وبعد وقوع الأزمة المالية الاقتصادية عام ٢٠٠٨ وبعد بداية ظهور مؤشرات النضوب المبكر للنفط، إذ قامت الهيئة بخفضها عما كان متوقعا من قبل، وهو ما يبدو انه أقرب للواقع وأقل تفاؤلا مما كانت تتبناه الهيئة قبل ظهور الاتجاهات الجديدة.

جدول (٢)

التقديرات التي أعدت قبل وبعد ٢٠٠٨ لنمو إنتاج النفط

(الوحدة = مليون برميل/يوميا)

الدولة أو المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠		٢٠٣٠		٢٠٣٠ (%)	
			قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
السعودية	٨,٦	١٠,٤	١٤,٥	١١,٠	١٧,١	١٢,٠	١٣,٩	١١,٣
العراق	٢,٢	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٦	٥,٠	٤,٥	٤,٧
الإمارات	٢,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٩	٣,٧	٢,٧
الكويت	١,٧	٢,٦	٣,٨	٢,٦	٤,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٧
إيران	٣,٢	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٣,٩
إجمالي الدول الخليجية الخمس	١٨,٢	٢٢,٥	٣٠,٤	٢٤,٥	٣٦,١	٢٧,٠	٢٩,٣	٢٥,٣
قطر	٠,٥	١,٢	٢,٥	٢,١	٠,٨	٢,٥	٠,٦	٢,٣
ليبيا	١,٥	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	١,٥	١,٥	١,٤
الجزائر	١,٣	٢,٠	١,٩	٢,٨	١,٨	٢,٨	١,٥	٢,٦
الدول العربية أعضاء أوبك[1] +إيران	٢١,٥	٢٧,٥	٣٦,٧	٣٠,٩	٤٠,٥	٣٣,٨	٣٢,٨	٣١,٧
فنزويلا	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٨	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٣,٢
نيجيريا	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٣,٢
اندونيسيا	١,٥	١,٠	١,٣	٠٠	١,١	٠٠	٠,٩	٠٠
إجمالي أوبك[2] قبل انجولا وإكوادور	٢٧,٢	٣٣,٥	٤٥,٧	٣٧,٠	٥٠,٧	٤٠,٦	٤١,١	٣٨,١
انجولا	٠,٥	١,٨		٢,٤	٢,٧	٢,٧		٢,٥
إكوادور	٠,٣	٠,٥		٠,٤	٠,٤	٠,٤		٠,٤
إجمالي أوبك بعد انجولا واكوادور	٢٨,٠	٣٥,٨	٤٥,٧	٣٩,٨	٥٣,٨	٤٣,٧	٤٣,٦	٤١,٠
روسيا (منطقة تصدير)	١١,٧	١٠,٠	١٠,٩	١٠,٩	١١,٦	١١,٨	٩,٤	١١,١
دول بحر قزوين (منطقة تصدير)	٠٠	٢,٠	٥,٢	٤,١	٧,٥	٤,٦	٦,١	٤,٣
إنتاج أهم مناطق التصدير	٣٩,٧	٤٧,٨	٦١,٨	٥٤,٨	٦٩,٨	٦٠,١	٥٦,٦	٥٦,٣
الولايات المتحدة	٩,٧	٦,٩	١٠,٤	١١,٣	١٠,٤	١٢,٧	٨,٤	١١,٩
أوروبا وبحر الشمال	٤,٠	٤,٥	٥,١	٣,٦	٤,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٣
باقي العالم	١٦,١	٢٢,٣	٣٠,٣	٢٦,٢	٣٨,٨	٣٠,٣	٣١,٥	٢٨,٤
إجمالي العالم	٦٩,٥	٨١,٥	١٠٧,٦	٩٥,٩	١٢٣,٣	١٠٦,٦	١٠٠	١٠٠

[1] أهم الدول العربية غير الأعضاء في أوبك: عمان واليمن والبحرين ومصر وسوريا والسودان، ولكن لا يتوقع ان يلعب أي منها دورا مهما في مجال تصدير النفط خلال المستقبل المنظور.

[2] قبل انضمام اكوادور وجابون اللتين انفصلتا عن أوبك ثم عادتا اليها مؤخرا.

والى جانب السيناريو المتوسط يوجد عدد من السيناريوهات التي تتفاوت فيها مستويات النمو الاقتصادي المتوقع كما تتفاوت فيها مستويات الأسعار المتوقعة خلال سنوات السيناريو. وتختلف في كل منها توقعات إنتاج النفط وفقا للافتراضات التي تتبناها الهيئة. وعلى أية حال، فان أكثر التوقعات المستقبلية لا تعدو أن تكون تخمينات مدروسة "Informed guess" قد تتحقق أو لا تتحقق وفقا لما يتحقق من الافتراضات التي بنيت عليها.

ومع أن التقديرات الأحدث لهيئة EIA قد خفضت القدرة الإنتاجية العالمية للنفط من نحو ١٠٨ مليون ب/ى إلى ٩٦ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠، ومن نحو ١٢٣ مليون ب/ى إلى ١٠٧ مليون ب/ى عام ٢٠٣٠ وهو ما يعادل ١٤٪ في العام الأخير، إلا أن ذلك التخفيض لا يؤثر على درجة تركز الإنتاج في الدول المصدرة للنفط. فالدول العربية مع إيران ما زالت تحتفظ في عام ٢٠٣٠ بنحو ٣٢٪ من الإنتاج العالمي للنفط قبل وبعد خفض التقديرات.

كذلك يقدر نصيب أوبك بعد الخفض بنحو ٤١٪ ولم تفقد غير نقطتين مئويتين. وبإضافة روسيا ودول بحر قزوين، وهى دول مصدرة للنفط، لدول أوبك تبقى درجة التركز في الإنتاج كما هي قبل وبعد الخفض عند ٥٦٪. أما الاستهلاك العالمي من النفط فيتوقع أن يرتفع من نحو ٨٦ مليون ب/ى في الوقت الحاضر إلى ما تسمح به القدرة الإنتاجية للنفط. ويوضح الجدول (٣) تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لسيناريو متوسط للاستهلاك العالمي من النفط في ضوء التقديرات المخفضة (بعد ٢٠٠٨) لإمكانيات إنتاج النفط عبر المستقبل المنظور.

ومما تجدر ملاحظته في الجدول (٣) ان انخفاض استهلاك النفط في بعض الدول مثل روسيا لا يعبر عن حجم استهلاكها المحلى من الطاقة إذ تعتمد بالأساس على الغاز الطبيعي الذي يبلغ نصيبها من احتياطياته العالمية نحو ٢٤٪. كذلك يلاحظ النمو المتسارع في استهلاك الصين من النفط رغم اعتمادها الكبير على مواردها الغزيرة من الفحم، وهو ما يعكس توقعات نمو الاقتصاد الصيني المتسارع. أما الشرق الأوسط فيفسر نمو استهلاكه من النفط جزئيا بنمو وسائل النقل ونمو الصناعات الكثيفة في استهلاك الطاقة وبخاصة صناعة البتر وكيماويات.

جدول (٣)
سيناريو متوسط لتقديرات الاستهلاك العالمي من النفط
(الوحدة = مليون برميل يوميا)

المنطقة	٢٠٠٦	٢٠٢٠	٢٠٣٠	(%) ٢٠٣٠
الولايات المتحدة	٢٠,٧	٢٠,٢	٢١,٧	٢٠,٤
كندا والمكسيك	٤,٤	٤,٢	٤,٦	٤,٣
أوروبا أعضاء OECD	١٥,٧	١٤,٩	١٥,٠	١٤,١
اليابان	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٤
كوريا الجنوبية	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٦
استراليا ونيوزيلندا	١,١	١,٢	١,٣	١,٢
جملة الدول الغربية OECD	٤٩,٢	٤٨,١	٥٠,٠	٤٦,٩
الصين	٧,٢	١٢,١	١٥,٣	١٤,٤
الهند	٢,٧	٣,٩	٤,٧	٤,٤
روسيا	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٥
الشرق الأوسط	٦,١	٧,٩	٩,٤	٨,٨
إفريقيا	٣,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٧
أمريكا الجنوبية ووسطها	٥,٧	٦,٨	٧,٦	٧,١
باقي العالم	٨,٣	١٠,٥	١٣,٠	١٢,٢
جملة الاستهلاك العالمي	٨٥,٠	٩٥,٩	١٠٦,٦	١٠٠

وفى جميع الأحوال فان الندرة المتزايدة في العرض العالمي لابد أن تنعكس في رفع الأسعار، كما تنعكس في انكماش الطلب وازدياد درجة الاعتماد على الاستيراد، وفقا لما يتضح من الجدول (١) الذي وفقنا أرقامه من مصادر مختلفة.

في ضوء ما تقدم، يمكن الآن فهم محاولات الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، فرض الحراسة والوصاية - طوعا أو غصبا - على نفط الخليج العربي، الذي يضم نحو ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع أن لا تقل مساهمته عن نصف الصادرات النفطية العالمية بحلول ٢٠٣٠. كذلك يمكن فهم ما تمثله إسرائيل

بالنسبة للمصالح الغربية في المنطقة، إذ طالما بقيت شوكتها مغروسة في ظهر العرب، فإن جهودهم ستبقى مشتتة في حلقة مفرغة إلى ان يتم جفاف المنابع النفطية وبعدها تعود الصقور الإسرائيلية إلى أوكارها في أوروبا والولايات المتحدة.

بذلك لا يبقى أمام العرب لحماية حقهم المشروع في إدارة موردهم الأساسي إدارة مستقلة غير وحدة الصف كما حدث في ظل انتصار أكتوبر ١٩٧٣، ومقاومة الضغط الغربي بالصمود مع باقي الدول المنتجة المصدرة للنفط و التي تشترك مع العرب في وحدة الهدف المشروع.

ثالثا : تدهور النفط العراقي منذ حرب إيران

تم تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ وانتفع بما تحقق بفضل انتصار أكتوبر ١٩٧٣ من رفع السعر من ٣ دولارات إلى ١١,٦٥ دولارا، ومن ثم تراكمت لدى العراق وباقي دول الخليج فوائض نفطية كبيرة كان من الممكن استثمارها لبناء وتنمية مصادر بديلة للدخل تحافظ على معيشة الشعوب بعد نضوب النفط. غير أن الغرب أفلح في إفشال المشروع العربي إذ اقتنصت مصارفه تلك الفوائض، وقامت بتجميد بعضها أو تآكلت قيمتها بالتضخم وانخفاض قيمة الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط. كذلك نجح الغرب في حصار أوبك من نواح عدة أفقدتها الكثير من قوتها التفاوضية التي اكتسبتها في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣. فمن ناحية، استدرجت الدول المصدرة للنفط لإنتاج فائض قامت الدول الغربية بالاحتفاظ به في صورة مخزون تجارى ومخزون استراتيجي لمواجهة انقطاع الإمدادات ولاستخدامه في الضغط نزولا على الأسعار، ومن ناحية أخرى، قام الغرب بترشيد استخدام الطاقة عموما والنفط خاصة بحيث أمكن خفض استهلاكه العالمي بنحو ٦ مليون ب/ى. كذلك قامت الشركات الغربية بتكثيف البحث عن النفط وإنتاجه في دول خارج أوبك فارتفع إنتاجها بنحو ٨ مليون ب/ى. وكانت المحصلة النهائية تقليص إنتاج أوبك من ٣١ مليون ب/ى عام ١٩٧٩ إلى النصف تقريبا وانهيار السعر عام ١٩٨٦ من ٢٨ دولارا للبرميل إلى ١٣ دولارا مع استمرار تآكله خلال الفترة ١٩٨٦- ٢٠٠٣ بحيث لم يتجاوز سعره الاسمى ١٨ دولار وهو ما يعادل ٥ دولارات كسعر حقيقي مقوما بدولار ١٩٧٣ الذي صححت فيه الأسعار من ٣ إلى ١١,٦٥ دولارا.

من ناحية أخرى، ولكي تتبخر مدخرات الدول العربية التي تعتمد عليها فيما لو اضطرت لخفض إنتاجها من النفط مساندة للأسعار، قام الغرب بقيادة الولايات المتحدة ببث الوقيعة التي أدت إلى اشتعال الحرب بين العراق وإيران على امتداد الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨ وتحولت خلالها الدولتان من دول فوائض مالية إلى دول مثقلة بديون باهظة (قيل ٥ تريليونات دولار). وبذلك فقدت قدرتها على تحمل انقطاع الإنتاج أو استخدامه كوسيلة لدعم استقلالها والحفاظ على سيادتها الوطنية كما كان الحال في أعقاب حرب أكتوبر. ثم جاءت الطامة الكبرى بالتحريض الأمريكي لصدام حسين كي يحتل الكويت، وتتابعت الأحداث التي جرت المنطقة العربية إلى ما تعانيه اليوم من انكسار.

وتقدر الاحتياطيات المؤكدة للنفط العراقي في الوقت الحاضر بنحو ١١٥ مليار برميل، وهو ما يعادل ٩٪ من الاحتياطيات العالمية المقدرة بنحو ١٢٣٨ مليار برميل. كما تقدر الاحتياطيات المحتملة في العراق بنحو ١٠٠ مليار برميل وهو ما يجعل مجموع احتياطيات العراق يقارب احتياطيات السعودية.

ويتميز النفط العراقي بضآلة المخاطر نتيجة لاكتشاف عدد كبير من حقوله مما يجعله جاهزا للتنمية والإنتاج بنفقات ضئيلة. وقد بلغ ما تم اكتشافه نحو ٧٨ حقلا ألحقت بياناتها بقانون النفط المتعثر في مجلس النواب العراقي.

وفى ظل الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦- ١٩٨٠ ارتفعت القدرة الإنتاجية لنفط العراق إلى ٣,٨ مليون برميل يوميا (ب/ى) عام ١٩٧٩، كما كانت الخطة الثانية تستهدف بلوغ الإنتاج ٥,٥ مليون ب/ى بحلول ١٩٨٣ إلا

أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية عطل تنفيذها. مع ذلك حافظ الإنتاج على مستوى ٣,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٠ كما حافظت صادراته النفطية على نحو ٣ مليون ب/ى إلى أن نشبت حرب تحرير الكويت في مستهل ١٩٩١ وأعقبها فرض الحصار الدولي على العراق فاقتصر إنتاجه على ما يفي باحتياجاته المحلية في حدود نصف مليون ب/ى.

وبصدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ عام ١٩٩٥ بالموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء عاد النفط العراقي يتدفق إلى الأسواق العالمية اعتبارا من ١٩٩٧، بصادرات تقدر في المتوسط بنحو ٢,٣٤ مليون ب/ى سنويا خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٢، وإن كانت تلك الفترة قد لطخت بفساد طال عائداته كما طال الهيئات الدولية التي أشرفت على تنفيذ البرنامج.

وفى ٢٠٠١ بدأت محاولة لتحديث بنية النفط التي تهالكت بعد أن حرمت لأكثر من عشر سنوات من قطع الغيار والأجهزة اللازمة للتحديث. وكان من أولويات تلك الخطة الحفاظ على قدرة إنتاجية في حدود ٤ ملايين ب/ى بالجهود الذاتية، مع الاستعانة بشركات عالمية لإضافة قدرة إنتاجية جديدة.

ومرة ثالثة تدمر الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي بالغزو الأمريكي في مارس ٢٠٠٣ وما تلاه من تخريب بحيث انخفض الإنتاج إلى نحو ١,٣٤ مليون ب/ى، كما عجز عن الوفاء باحتياجات المصافي المحلية مما اقتضى استيراد كميات متزايدة من المنتجات النفطية. وتطول قصة الفساد الذي أحاط بالمشروعات الأمريكية لإعادة تأهيل النفط العراقي، ومن ذلك فساد الشركات الأمريكية التي أُسندت إليها الأعمال، والذي انكشفت بعض أبعاده بما أرسله هنري واكسمان عضو مجلس النواب الأمريكي إلى جوشوا بولتن مدير الموازنة الأمريكية.

أما الآن، وبعد أن مضى على الاحتلال الأمريكي سبعة أعوام، فان النفط العراقي ما زال يعانى من المآسي وفقا للتقرير الذي أعده مكتب رقابة تابع للحكومة الأمريكية US Government Accountability Office.

ولعل أخطر تلك المآسي أن حجم ما يتم نهبه من النفط العراقي يتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ألف ب/ى من جملة إنتاجه الذي يتعثر في حدود مليوني ب/ى. وتقدر قيمة النهب والسرقات على امتداد السنوات الخمس الماضية بنحو ٢٤ مليار دولار كما يؤكد المفتش العام العراقي. ولعل مما يسَّر تلك السرقات ما جاء بتقرير مكتب الرقابة الأمريكي من عدم وجود أجهزة لقياس النفط المنتج في الحقول وفى أرصفة الشحن وأن ما يوجد من تلك الأجهزة لا يعمل بالكفاءة المطلوبة.

ومن المعروف أن الفساد المحلى في قطاع النفط لا ينتعش إلا إذا التقى بفساد دولي، إذ يصعب تسويق ما ينهب من النفط داخل الدولة المنتجة وإنما يلزم تصريفه في أسواق خارجية بمعرفة أفراد أو شركات أجنبية. ومن هنا فإن التوسع في إنتاج النفط العراقي – وهو ما تستهدفه حكومة العراق في ظل الاحتلال الأمريكي من شأنه التشجيع على اتساع حلقة الفساد ولا يترك مجالا لمن يرغب في محاربته، إذ تتكاتف حلقات الفساد الداخلية مع نظيرتها الأجنبية لنهب المزيد من النفط.

وتعتبر تلك السرقات المنظمة أخطر ما يصيب النفط العراقي. فالتخريب الذي يلحق بالمعدات والأنابيب لا تتجاوز خسائره كميات محدودة إذ يتوقف ضخ النفط فور انكسار الخط ويتم إصلاحه خلال فترة وجيزة، أما النهب المنظم فيتجاوز تلك الكميات بمراحل.

وتتجسم خطورة ما يفقده العراق نتيجة للفساد في أن العراق يعتمد على عوائده النفطية لتمويل احتياجاته، وبخاصة الكهرباء والوقود والمياه التي حرم منها المواطن العراقي. ففي عام ٢٠٠٦ بلغت موازنة الدولة نحو ٤٠ مليار دولار مولت عوائد النفط نحو ٩٠٪ منها، كما تكرر الموقف في عام ٢٠٠٧. أما عام ٢٠٠٨ فقد أسفر عن فائض نتيجة لارتفاع أسعار النفط ولكنه سوف يستخدم لمواجهة عجز متوقع بنحو ١٥ مليار دولار في موازنة ٢٠٠٩.

يأتي هذا على خلفية الوعود التي تلقاها العراق في مؤتمر مدريد أكتوبر ٢٠٠٣ وتعهدت فيه الولايات المتحدة

ودول أخرى بإعادة تأهيل قطاع النفط الذي قدرت نفقاته بنحو ٥٦ مليار دولار. فأين تلك المنح والتعهدات، وعلى أية صورة تم ما أنفق منها، وكيف يمكن للمواطن العراقي مواجهة تضخم قارب في بعض السنوات ٦٠٪ ودينار عراقي تهاوت قيمته إلى نحو ١٢٠٠ لكل دولار، بينما كان يعادل ٣ دولارات قبل أن يقع فيما هو عليه الآن؟

رابعا : الخلافات الداخلية حول السياسة النفطية

انتهت المفاوضات بين الحكومة المركزية (الفدرالية) في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان Kurdistan Regional Government (KRG) في إربل إلى إقرار صيغة توافقية لقانون النفط العراقي بعد أن تم الاتفاق على أسلوب تقسيم العائدات النفطية بين الحكومة المركزية (الفدرالية) وحكومات الأقاليم. ومن ثم قامت الحكومة المركزية في فبراير ٢٠٠٧ بتقديم مشروع القانون لمجلس النواب للتصديق عليه بعد أن أضافت له عدة ملاحق تحدد تبعية الحقول المكتشفة والحقول المرشحة للتنقيب.

وهنا تفجر الخلاف مرة ثانية بين الحكومتين إذ ترى حكومة كردستان أن الملاحق تضع أكثر من ٩٠٪ من الثروة النفطية تحت سيطرة الحكومة المركزية بينما ترغب حكومة كردستان في السيطرة على الحقول التي تقع في الإقليم وتنفرد بالتعاقد عليها مع الشركات العالمية دون الرجوع إلى السلطات المركزية في بغداد. ومن ثم بقى القانون مجمدا في مجلس النواب إلى الآن، واشتدت حدة التوتر بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان (KRG) التي أقدمت على تنفيذ تهديدها فانفردت بدعوة عشرين شركة نفط أجنبية لتنمية الحقول الواقعة في إقليم كردستان. وكان سندها في ذلك أن عدم اعتماد القانون لا يمنعها من التعاقد مع الشركات لاستثمار نفط الإقليم طالما أن عوائده ستضاف للحساب الموحد وتوزع وفقا لما تم اعتماده في الدستور العراقي.

صحيح أن الاتفاق الذي تم بين الحكومتين يقضى بوضع عائدات النفط بالكامل في وعاء واحد قبل توزيعه بين الحكومة المركزية في بغداد وبين الأقاليم، غير أن اتجاه حكومة إربل لتضخيم ما تحصل عليه وحدها من الشركات كإتاوة عن كل برميل ينتج باعتبارها المالك لاحتياطيات النفط في الإقليم، وكذلك اتفاقها على أن تتولى الشركات الإنفاق على البنية الأساسية في الإقليم مقابل حصول الشركات على نصيب أكبر في العقود المبرمة معها، من شأنه أن يقلص ما يتبقى من عائدات النفط لوضعه في الوعاء الموحد، ومن ثم يتضاءل نصيب الحكومة المركزية والأقاليم الأخرى إن وجدت.

من جانبها رأت حكومة بغداد أنه لا طائل من انتظار حل الخلاف مع حكومة كردستان حول قانون النفط، فقامت بطرح ما لديها من حقول في دورتين عالميتين (يوليو وديسمبر ٢٠٠٨) بعد ان تأهلت Pre-qualified نحو ٣٥ شركة نفط أجنبية لتقديم عطاءات، في محاولة لتنمية الإنتاج من حقول تضم نحو ٨٠ مليار برميل من احتياطيات النفط و٤٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي.

كذلك أعلنت حكومة بغداد أن ما تنفرد حكومة كردستان بإبرامه مع الشركات من عقود دون اعتمادها من الحكومة المركزية يعتبر باطلا، وأن ما يتم إنتاجه في إطار تلك العقود لن يسمح بتصديره عبر المنافذ الحالية و التي تسيطر عليها حكومة بغداد، كما ستحرم الشركات المتعاقدة مع كردستان من تقديم عطاءات في الدورات التي تطرحها الحكومة المركزية.

وإذ تستهدف حكومة كردستان الوصول بإنتاج الإقليم إلى مليون برميل يوميا (ب/ى) ، إلا أن استمرار الشركات في الحفر وتكثيفه سوف يتوقف على حسم الخلاف الناشب بين الحكومتين. وفى هذا الإطار بدأت الشركة الإماراتية Dana Gas بإنتاج الغاز من أحد حقول الإقليم الكردستانى بمعدل يبلغ خلال النصف الثاني من ٢٠٠٩ نحو ٣٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا. وقد تقرر استخدام هذا الغاز في تغذية محطة لتوليد الكهرباء يجرى إنشاؤها بالقرب من مدينة إربل، كما يمكن أن يحل هذا الغاز محل واردات نفطية سائلة تقدر بنحو ٢,٥ مليار

دولار سنويا. كذلك تقرر إقامة معمل لتكرير النفط بقدرة ٢٠ ألف برميل يوميا (ب/ى) ترتفع إلى ٦٠ ألف ب/ى لمواجهة احتياجات الإقليم وتصدير الفائض إلى تركيا التي يستثمر الكثير من شركاتها في إقليم كردستان.

وتعمل حكومة كردستان جاهدة لفك الحصار الذي تفرضه حكومة بغداد على تصدير النفط المنتج في الإقليم، بادئة بالتفاوض معها لإنشاء خط أنابيب لتصدير النفط بقدرة مليون ب/ى بحيث يتصل بالخط الموجود حاليا والذي يضخ النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. وبالفعل أعلنت الحكومتان في نوفمبر ٢٠٠٨ عزمهما على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوصيل إنتاج بعض حقول الشمال إلى خط الأنابيب المذكور. وتبرر الحكومة المركزية موافقتها بأن العقود التي ينتج بمقتضاها هذا النفط قد أبرمت قبل تعثر قانون النفط في البرلمان وأن عائدات التصدير سوف تدخل الوعاء الموحد القابل للتوزيع بين إربل وبغداد.

وتتبادل الحكومتان الاتهامات والانتقادات، إذ تتهم حكومة بغداد حكومة كردستان بأنها هي التي تعرقل اعتماد قانون النفط في البرلمان استنادا إلى مواد غامضة سربت عمدا إلى الدستور العراقي الذي ينص على أن النفط والغاز ملك لكل الشعب وليس لفئة طائفية او عرقية. كذلك تتهم عقود كردستان بأنها عقود اقتسام إنتاج Production sharing وهي ما تفضلها الشركات وليست عقود خدمة التي تحافظ على ملكية الدولة للنفط وتتبناها الوزارة. كما يؤخذ على عقود كردستان أنها لم تطرح في مزايدة تنافسية، ولم تعرض على البرلمان، كما لم تنشر، ولم تستوف المبادئ الخمسة التي أقرتها في ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ لجنة التفاوض الوزارية بمشاركة كردستان وهي: إدارة وطنية National control، وملكية الموارد النفطية، وأفضل عائد اقتصادي، وعائد مناسب للمستثمر، وحافز معقول للمستثمر الذي يحقق أفضل الحلول للدولة في المدى الطويل.

ومن جانبها تدافع حكومة كردستان عن قيامها بإبرام ٢٥ عقدا مع شركات أجنبية وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي بينما تتسمر حكومة بغداد في مكانها بالنسبة لقانون النفط. ومن ناحية أخرى فان العائدات تدخل الحساب الموحد القابل للتوزيع بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم.

وبصرف النظر عن الخلاف الناشب بين الحكومتين، فإن الساحة العراقية لا تخلو من انتقادات حول تنمية النفط بالتعاقد مع شركات أجنبية، سواء في مناطق الحكومة المركزية أم في كردستان، وذلك على أساس أن هذه السياسة تضع نحو ٩٥٪ من احتياطيات النفط والغاز تحت سيطرة تلك الشركات وهو ما يخالف الدستور العراقي الذي ينص على احتفاظ الدولة بملكية الثروة الطبيعية. كذلك يشمل الانتقاد عجز الحكومة المركزية على مدى ٥ سنوات عن إقامة معامل لتكرير النفط (مصاف) أو صهاريج للتخزين أو خطوط للأنابيب لكي تحل محل ما تهالك أو دمر منها. ويدعو المنتقدون للمسارعة بإعادة إنشاء شركة نفط العراق الوطنية Iraq National Oil Company (INOC) التي كانت مسئولة مع توابعها عن إنتاج النفط وتسويقه عالميا قبل الاحتلال.

كذلك تقف العقبات الإدارية عائقا في طريق الإدارة الرشيدة لقطاع النفط، إذ يعاني القطاع من فقدان خبرائه ذوى المستوى الرفيع، وهو ما يحتاج لسنوات طويلة لتكوين من يحل محلهم. ومن بقى من هؤلاء انغمس في تبادل الاتهامات. من ذلك قيام المدير السابق لشركة الجنوب المسئولة عن ٧٠٪ من إنتاج النفط العراقي بتوجيه اتهامات عديدة لوزير النفط وبأنه المسئول عن انخفاض إنتاج الشركة بنحو ٥- ١٠٪ سنويا، وأن ثلث آبار الشركة (وجملتها ١٤٠٠) صار معطلا بسبب تقاعس الوزير عن الاستجابة لاحتياجات الشركة. ويتوقع مديرها السابق استمرار انخفاض الإنتاج ما لم يعالج الأمر على أربع مستويات وهي: حفر آبار جديدة،

وإصلاح آبار قديمة، وصيانة الخزانات Reservoir، وإقامة منشآت سطحية لضخ المياه لتحسين الضغط في الآبار. ويختم اتهاماته بأنه لا بديل عن الإطاحة بالنظام الحالي لقطاع النفط وإعادة تشكيله من جديد.

وتطول قائمة الخلافات الداخلية مما لا يتسع له المقام، ولذلك نعود إلى ما طرحته الوزارة في دورة أولى في يوليو ٢٠٠٨ داعية الشركات المؤهلة وعددها ٣٥ لتقديم عطاءات لإعادة تأهيل وتنمية ٦ حقول نفط عملاقة منتجة وتضم من الاحتياطيات المؤكدة نحو ٤٤ مليار برميل نفط و٢٢ تريليون قدم مكعبة غاز. وتستهدف تلك الدورة رفع الإنتاج بنحو ١,٥ مليون ب/ى خلال ٤ سنوات، كما تتضمن بناء خطوط أنابيب لنقل جانب من النفط إلى معامل التكرير في إيران وسوريا وفقا لاتفاقيات تبرم مع الدولتين. وتقدر الاستثمارات المطلوبة بنحو ١٥ مليار دولار. وقد فتحت مظاريف هذه الدورة واختير أفضلها في منتصف ٢٠٠٩ وأبرمت عقودها بعد ذلك كما سنبين تفصيلا فيما بعد.

أما الدورة الثانية فقد طرحت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وتقدر استثماراتها بنحو ٢٠ مليار دولار. وتستهدف تنمية ٩ حقول نفط سبق اكتشافها ولكن تنميتها لم تكتمل وتقدر احتياطياتها بنحو ٥٠ مليار برميل. وقد تم اختيار أفضل العطاءات المقدمة وإبرام عقودها في نهاية ٢٠٠٩ ومستهل ٢٠١٠.

كذلك يوجد العديد من القطاعات التي لم تخضع للاستكشاف ويمكن أن يطرح بعضها في دورة ثالثة.

ما بالنسبة للغاز فالمستهدف منع إهدار الغاز المصاحب لإنتاج النفط، مع إعادة تأهيل ورفع القدرة العراقية لتنقية وتصنيع الغاز لاستخدامه في توليد الكهرباء وفى الصناعة، كما يمكن تصدير الفائض وهو ما عبر العراق عن استعداده للمساهمة بنصيب في غاز خط الأنابيب Nabucco المزمع إنشاؤه بمساندة غربية لحمل غاز بحر قزوين إلى أوروبا بعيدا عن روسيا التي بادرت بطرح مشروع منافس South Stream.

خامسا : مقدمات التعامل مع الشركات العالمية

يتوزع الإنتاج الحالي للنفط العراقي والذي يقدر بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا (ب/ى) بين ٣ شركات وطنية بنسبة ٧٠٪ لشركة نفط الجنوب South Oil Company (SOC)، و٢٣٪ لشركة نفط الشمال North Oil Company (NOC) و٧٪ لشركة ميسان Misan Oil Company (MOC)، ويتوقع أن يكون الجانب الأكبر من نمو الإنتاج مستقبلا من نصيب شركة الجنوب.

واستكمالا لإجراءات الدورة الأولى التي طرحتها الوزارة في يوليو ٢٠٠٨ عقد في لندن يوم ٢٠٠٨/١٠/١٣ اجتماع ضم ممثلي وزارة النفط مع مندوبي الشركات المؤهلة للدورة لتعريفهم بالمشروعات المطروحة، كما تم تسليمهم نموذج أولى للعقد الذي سيتم على أساسه تنفيذ المشروعات. وقد اختارت الوزارة أن يكون التعاقد لمدة ٢٠ عاما على أساس عقد خدمة Service contract. ويتسم هذا العقد باحتفاظ الدولة بملكية النفط وفقا للدستور العراقي بينما تتقاضى الشركة العاملة، بالإضافة لاسترداد نفقاتها، مكافأة محددة Fee (نقدا أو عينا) مقابل الجهود التي تقوم بها. وقد تضمنت الشروط الأولية أن المكافأة سوف تحدد عن كل برميل ينتج وفقا لثلاثة معايير وهى:

(١) تثبيت القدرة الإنتاجية الحالية ووقف انخفاضها Stabilizing current field capacity.

(٢) رفع هذه القدرة خلال مدة معينة Incremental production.

(٣) بلوغ هدف معين كذروة للقدرة الإنتاجية Plateau باستخدام وسائل الاستخلاص المتقدمة Enhanced oil recovery. وإذ يتوقع أن يبدأ الإنتاج في الانخفاض خلال فترة التعاقد، فإن الوزارة تقبل الانخفاض في حدود ٥٪ سنويا وبشرط أن لا يبدأ الانخفاض قبل بلوغ الذروة المنشودة.

ونظرا لاختلاف موازين المعايير المذكورة فقد أرجئ تحديد أوزانها إلى مرحلة تالية من المفاوضات.

وقد صنفت الشركات المؤهلة للتعاقد إلى أربعة مستويات: شركات إنتاجها ٥٠٠ ألف ب/ى أو أكثر وهذه يمكنها التقدم بعطاءات لتنمية حقلي الرميلة وكركوك باعتبارهما أكبر الحقول المطروحة، وشركات إنتاجها ٢٥٠- ٥٠٠ ألف ب/ى ويمكنها التقدم بعطاءات لتنمية باقى الحقول، أما الشركات التي يقل إنتاجها عن ذلك فيمكنها المشاركة بحصة فرعية Minority ضمن مجموعة من المستثمرين.

ولكي لا تكتسب شركة واحدة مركزا مسيطرا، لا يسمح لمن يحصل على عقد في منطقة بالاشتراك في منطقة أخرى إلا باعتباره شريكا فرعيا Minority. ومتى تساوت معايير المنافسة فإن الوزارة تفضل التعاقد مع مجموعة من الشركات Consortium بدلا من التعاقد مع شركة واحدة.

وترفض الوزارة الاحتجاج بالظروف القاهرة Force Majeure إذ تشترط بدء تنفيذ العقد قبل مضى ٦ شهور من توقيعه وألا أُلغِّي. وتعتبر الوزارة ظروف العراق الحالية ظروفا عادية لا يحتج بها، ولكنها تقبل كظروف قاهرة ما يحدث في الخليج ويحول دون دخول الشركة العراق أو الوصول لموقع العمل. كذلك تقبل الوزارة قيام الشركة بالتعاقد مع شركات خاصة للأمن إذا وجدت أن ظروف الأمن القائمة غير كافية، مع إضافة نفقات الأمن للتكاليف التي تستردها الشركة.

كذلك تشترط الوزارة عدم استرداد الشركات لنفقاتها ومكافآتها إلا من حصيلة الإيرادات التي تتحقق نتيجة لجهودها وذلك على أقساط لا تتجاوز ٥٠٪ من صافى الإيراد بعد سداد الضرائب الفدرالية بمعدل ٣٥٪. وقد اعترضت الشركات على هذا الشرط لأنه يؤخر انتفاعها بمستحقاتها سنوات عديدة. كذلك اعترضت الشركات على غياب الشرط الذي يضمن إعادة التوازن إلى العقد في حالة صدور تشريعات عراقية تخل بهذا التوازن. ويدخل في عوامل قلق الشركات عدم التصديق على قانون النفط العراقي بما يتضمنه من تحديد السلطات التي تتولى اعتماد العقود التي يقوم مجلس الوزراء باعتمادها في الوقت الحاضر. كما يدخل في أسباب قلق الشركات خفض الإنتاج نتيجة لقرارات أوبك (إذ لا يخضع العراق حاليا لنظام الحصص في أوبك ولكن يتوقع أن يخضع لها مستقبلا)، وذلك بالإضافة إلى عقبات بيروقراطية عديدة. وبصفة عامة ترى الشركات أن العقود وإن كانت تبدو مشجعة عند طرحها في ظل ارتفاع أسعار النفط (يوليو ٢٠٠٨) إلا أنها لم تعد كذلك بعد انخفاض الأسعار من ١٤٠ دولارا إلى نحو ٥٠ دولارا ، إضافة إلى شروط الوزارة المتشددة.

على خلفية التدهور في أسعار النفط، وإزاء اعتراض الشركات المؤهلة للدورة الأولى، عقدت الوزارة في نهاية فبراير ٢٠٠٩ حلقة نقاش في اسطنبول دعت اليها الشركات حيث أبدت الوزارة استعدادها لإدخال تعديلات جوهرية على الشروط التي سبق طرحها. ومن ذلك رفع نسبة المشاركة الأجنبية من ٤٩٪ إلى ٧٥٪ مقابل تحمل الشركة بنصيب الجانب الوطني من النفقات (٢٥٪) وإن كان هذا الجانب يقبل الاسترداد شأنه شأن باقي النفقات التي تتحملها الشركة الأجنبية في البداية. كذلك استبدل هدف تثبيت الإنتاج بهدف إنتاجي محسن Improved Production Target يتحقق خلال ١٨ شهرا من تاريخ التعاقد متضمنا هدف التثبيت، وسمح للشركات بأن تتقدم بمقترحات لهدف الذروة المنشود بدلا من انفراد الوزارة بتحديده.

وبالنسبة لحقول الغاز تشترط الوزارة تسليم المتكثفات المنتجة مع الغاز لشركات القطاع العام لخلطها بالزيت الخام رفعا لقيمته (أى خفض درجة اللزوجة)، كما قبلت الوزارة شرط خذ أو ادفع Take-or-pay بالنسبة للمشتريات المحلية من الغاز المنتج، وهو ما يصب في صالح الشركة الأجنبية.

وتقدر احتياطيات العراق من الغاز بنحو ١١٢ تريليون قدم مكعبة يقع ٧٠٪ منها في محافظة البصرة التي يهدر فيها من الغاز المصاحب لإنتاج النفط نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا (تقريبا ٧ مليار متر مكعب bcm سنويا). ولذلك سارع مجلس الوزراء خلال سبتمبر

٢٠٠٨ باعتماد اتفاق أولي Heads of Agreement مع شركة شل لاستثمار الغاز المصاحب في محافظة البصرة بإنشاء شركة مشتركة بنسبة ٤٩/٥١ لصالح الجانب الوطني، وإن كان الاتفاق النهائي لم يوقع بعد. وقد دافعت الوزارة عن اختيارها لشركة شل دون طرح المشروع في مزايدة عالمية على أساس عدم توفر معايير طرح المزايدة Biddable parameters، وأن اختيار شل تم لقدراتها الفنية والمالية المتفوقة في مجال الغاز.

ويتوقع أن يستخدم هذا الغاز في توليد الكهرباء التي يعاني المجتمع العراقي من عجز كبير فيها ويخطط لتوسيع قدرتها المركبة من نحو ٧ جيجا وات إلى ١٠ جيجا وات بتكلفة ٧ مليارات دولار. كذلك يمكن الانتفاع بالغاز محليا باعتباره وقودا رخيصا ونظيفا، مع الاستئناس بالنموذج السعودي الذي يستهلك الغاز في صناعات محلية أهمها الصناعات البتر وكيماوية.

سادسا : إسناد تنمية النفط للشركات العالمية

شرحنا تحت البند خامسا مقدمات تعامل العراق مع الشركات العالمية لتنمية ورفع إنتاج النفط العراقي، متضمنا الشروط التي وضعتها الوزارة في نموذج عقد الخدمة الذي سيتم التعامل على أساسه، كما أوضحنا اعتراض الشركات على بعض تلك الشروط ووصفتها بأنها متشددة.

وكما ذكرنا فقد طرح العراق تنمية حقوله المنتجة وغير المنتجة في دورتين على أساس التعاقد مع شركات عالمية بمقتضى عقود خدمة Service contract يمتد أجلها لنحو ٢٠ عاما وتتقاضى الشركة، بالإضافة لاسترداد نفقاتها، مكافأة Fee (نقدا أو عينا) تحدد عن كل برميل ينتج بالإضافة إلى المستوى الحالي للإنتاج، وبشرط بلوغ الإنتاج هضبة Plateau متفق عليها خلال فترة زمنية تتراوح بين ٧- ١٣ عاما.

وقد فضت مظاريف العطاءات المقدمة في الدورة الأولى خلال يونيو ٢٠٠٩، فأسفرت عن قبول عطاء واحد يغطي حقل الرميلة بينما فشلت باقي العطاءات المقدمة عن حقلي غرب القرنة (مرحلة أولى) وحقل الزبير، وهو ما أشاع نوعا من المصداقية حول موقف الوزارة التي كانت تتهم بأنها تتهاون في شروطها مع الشركات العالمية. وكان العطاء المقبول مقدما من اتحاد Consortium يضم الشركة البريطانية للبترول BP (٣٨٪) والشركة الصينية CNPC (٣٧٪) والشركة الوطنية SOC (٢٥٪). ويستهدف العقد تنمية حقل الرميلة الذي يضم من احتياطيات النفط نحو ١٦ مليار برميل، وتقدر التكلفة المتوقعة بما يتراوح بين ١٤- ٢٠ مليار دولار وإن كانت الشركة الصينية تتوقع انخفاض التكلفة نتيجة لقيامها باستخدام العمالة والخدمات الصينية الرخيصة. ويلتزم الجانب الوطني بتوفير المياه اللازمة للضخ في الحقل لرفع الضغط فيه، وهو ما يمثل مشكلة كبيرة للعراق الذي يعاني من عجز المياه.

وفي انتظار تصديق مجلس الوزراء على العقد لتحديد تاريخ النفاذ الفعلي تم الاتفاق على بعض التفصيلات التنفيذية ومنها المستوى الحالي للإنتاج وهو مليون برميل يوميا مع تعهد الشركة العاملة على رفعه إلى هضبة ٢,٨٥ مليون ب/ى خلال ٧ سبع سنوات. وكانت الشركة قد عرضت تقاضي ٣,٩٩ دولارا عن كل برميل يزيد على المستوى الحالي ولكن الوزارة أصرت في مفاوضات مباشرة عقب فض المظاريف على ٢ دولارين وهو ما قبلته الشركة.

استمرت الوزارة، بعد أن وقعت عقد الرميلة في يونيو ٢٠٠٩، في التفاوض مع الشركات التي قدمت عطاءات في الدورة الأولى ولم تنجح. واستجابة لما طلبته الوزارة قامت تلك الشركات بإعادة تقديم عطاءاتها، مع قبول أغلب شروط الوزارة. وكان مما شجعها على ذلك أنها صارت تتخوف من انفراد الشركات الصينية، التي تساندها حكومة الصين، بأكبر مشروع نفطي في التاريخ الحديث والذي يضمن استمرار تزويدها بإمدادات سخية من النفط لفترات ممتدة عبر المستقبل المنظور. ومن جانبها استخدمت الوزارة ذلك التراجع من جانب الشركات وقبولها لشروطها لإثبات مصداقيتها والرد على الانتقادات التي كانت تتلقاها.

وقد أسفر التفاوض عن إسناد حقل غرب القرنة (مرحلة أولى)، الذي يضم من احتياطيات النفط نحو ٨،٦ مليار برميل، إلى اتحاد بقيادة شركة اكسون- موبيل ExxonMobil (٨٠٪) وشركة شل Shell (٢٠٪) الذي عرض كمكافأة ٤ دولارات لكل برميل إضافي ثم عاد فقبل عرض الوزارة وهو ١،٩٠ دولار، مما اعتبره البعض انتصارا لسياسة الوزارة.

وقد تمت تلك الصفقة رغم تخوفات الطرفين. فمن ناحية كان الاتحاد يخشى أن تفوز الشركات الصينية بالصفقة السخية في وقت تضيق فيه الموارد النفطية العالمية. ومن ناحية الوزارة كان التخوف راجعا إلى أن الشركتين القائدتين (اكسون وشل) من قادة الكارتل العالمي القديم (الشقيقات السبع) وأن اختيارهما قد يعيد للعراق الممارسات غير الحميدة لسيطرة الكارتل الذي كان يستغل نفط العراق قبل تأميمه خلال السبعينيات.

كذلك فاز بحقل الزبير الذي يضم من الاحتياطيات نحو ٤ مليارات برميل اتحاد للشركات بقيادة اينى Eni الايطالية، وذلك بعد قبوله للمكافأة التي عرضتها الوزارة ولا تتجاوز ٢ دولارين لكل برميل إضافي بينما كان الاتحاد يعرض ٤،٨٠ دولار.

وفي يوم ٢٠٠٩/١٢/١١ تم اختيار العطاءات الفائزة في الدورة الثانية و التي تختلف فيها طبيعة الحقول من حيث أنها حقول لم تخضع للتنمية، بينما تعتبر حقول الدورة الأولى حقولا منتجة في الأساس، وإذا وجد بها قطاعات لم يسبق تنميتها فإن من حق الشركة العاملة طلب التفاوض والتعاقد عليها بعقود جديدة تماثل عقود الدورة الثانية.

وقد فاز في المرحلة الثانية بحقل مجنون الذي يضم من الاحتياطيات نحو ١٢،٦ مليار برميل، اتحاد بقيادة شركتي شل (٦٠٪) وبتروناس الماليزية (٤٠٪) مع تعهد الاتحاد برفع الإنتاج إلى ١،٨ مليون ب/ى وبمكافأة ١،٣٩ دولارا عن كل برميل يتجاوز الإنتاج الحالي. كذلك فاز بحقل غرب القرنة (مرحلة ثانية) والذي يضم من الاحتياطيات نحو ١٢،٨ مليار برميل ولم يسبق تنميته، اتحاد للشركات بقيادة Lukoil الروسية (٧٥٪) و Statoil النرويجية (٢٥٪)، مع تعهد الاتحاد برفع الإنتاج إلى هضبة ١،٨ مليون ب/ى وقبول ما عرضته الوزارة كمكافأة وهى ١،١٥ دولار لكل برميل إضافي.

بذلك تم التعاقد خلال المرحلتين الأولى والثانية على التنمية ورفع الإنتاج في خمس حقول عملاقة، وهى الرميلة وغرب القرنة (مرحلة أولى) وغرب القرنة (مرحلة ثانية) ومجنون والزبير، و التي تقدر احتياطياتها المجمعة بنحو ٥٤ مليار برميل.

وتستهدف تلك العقود الخمسة رفع الإنتاج العراقي من نحو ٢،٥ مليون ب/ى في الوقت الحاضر إلى هضبة تبلغ نحو ١٠ عشرة ملايين ب/ى، يتحقق منها نحو ٦،٣ مليون ب/ى بنهاية السنة السابعة و١،٨ مليون ب/ى بنهاية السنة العاشرة و١،٨ مليون ب/ى بنهاية السنة الثالثة عشرة. وتتوزع تلك الهضاب بين حقل الرميلة بنحو ٢،٨٥ مليون ب/ى، وحقل غرب القرنة (مرحلة أولى) ٢،٣٣ مليون ب/ى، وحقل مجنون ١،٨ مليون ب/ى، وحقل غرب القرنة (مرحلة ثانية) ١،٨ مليون ب/ى، وحقل الزبير ١،١٣ مليون ب/ى.

كذلك تم التعاقد على تنمية عدد من الحقول الصغيرة (وهى حلفايا وبدرا وغرار ونجمه وقيارا) و التي تقدر احتياطياتها المجمعة بنحو ٩ مليارات برميل، كما تقدر هضابها المتفق عليها بنحو ٩٦٥ ألف ب/ى.

بذلك صار العراق يستهدف رفع إنتاجه الحالي من نحو ٢،٥ مليون ب/ى إلى ما يقرب من ١١ احد عشر مليون ب/ى، وذلك عدا ما تستهدفه حكومة كردستان من الإنتاج في الإقليم الخاضع لها ويقدر بنحو مليون ب/ى. وهنا يتوقع وزير النفط العراقي ان تؤدى تنمية الحقول الثلاثة المنتجة، و التي طرحت في الدورة الأولى وتتكلف نحو ٧٠ مليار دولار، إلى رفع إنتاج العراق خلال ٧ سنوات إلى نحو ٧ مليون ب/ى، وهو ما يحقق للعراق عائدا سنويا ١٥٠- ٢٠٠ مليار دولار على أساس مستوى الأسعار السائدة حاليا، وربما تتجاوز هذا الحد إذا ارتفعت أسعار النفط كما هو متوقع.

سابعا : المشاكل المتوقعة نتيجة للتوسع النفطى

في ضوء التوسع النفطي الذي شرحنا أبعاده، وإذا تحقق ما تغطيه العقود العشرة التي تضم من الاحتياطيات نحو ٦٣ مليار برميل (أي حوالي نصف احتياطيات العراق)، فإن من الممكن أن يرتفع إنتاج العراق من نحو ٢٫٥ مليون برميل يوميا في الوقت الحاضر إلى نحو ١١ مليون ب/ى خلال فترات تتراوح بحسب إمكانيات الحقول بين ٧- ١٣ عاما. وهذا ما يتجاوز إنتاج السعودية ويضع العراق في المرتبة الأولى بين مصدري النفط في العالم.

وسيكون على العراق أن يواجه، بالإضافة للمشاكل الأمنية ولما سبق شرحه في موضعه، عددا من المشاكل نوجز أهمها فيما يلي:

(١) تأكيدا للشفافية في اختيار العطاءات حرصت الوزارة على إذاعتها في برنامج تلفزيوني شاهده الجميع، غير أن التفاصيل التنفيذية لتلك العطاءات كانت وما زالت تخضع للتفاوض ويمكن أن يترتب عليها تعديلات جوهرية، ومنها كمثال تغير أنصبة الشركات الداخلة في كل اتحاد كما حدث في حقل الرميلة. كذلك يحتمل خروج بعض شركات الاتحاد Farm-out أو دخول شركات جديدة Farm-in لم تكن ضمن العطاء الذي تم قبوله، وكلاهما عرف مقبول في الصناعة وإن كان يتطلب موافقة الدولة المضيفة وهو ما ورد به نص خاص في عقود الخدمة العراقية (Article ٨.١-d).

(٢) التزام العراق بتزويد الشركات العاملة بالمياه التي يلزم حقنها في الحقول لرفع الضغط فيها وزيادة الإنتاج، بينما يواجه العراق عجزا في موارده المائية. وقد يترتب على تقصير العراق في الوفاء بهذا الالتزام فتح المجال لإعادة التفاوض على العقد بكامل بنوده. وهذا ما دعى البعض للقول أن عملية طرح الحقول للتعاقد لا يستهدف أكثر من الترويج لحكومة العراق المقبلة على انتخابات المجلس التشريعي في مارس ٢٠١٠ ويثور حولها الكثير من الخلافات السياسية.

(٣) ويدخل في إطار المشاكل أيضا وجود جانب من الحقول المتعاقد عليها (حقل فوكه) في منطقة حدود مشتركة بين العراق وإيران مما دعى إيران إلى احتلال احد الآبار وتشكيل لجنة مشتركة للتفاوض توصلا لاتفاق حولها.

(٤) احتمال إثارة الخلاف بين العراق وباقي أعضاء أوبك نتيجة لاحتمال إغراق السوق بالنفط على نحو ما حدث عام ١٩٨٦ عندما ساد مبدأ "**الحرية للجميع**" وانهار السعر من ٢٨ دولارا إلى ٧ دولارات ثم استقر خلال العام حول ١٣ دولارا في المتوسط. ولم يعد السعر بعد ذلك إلى مستواه السابق بل استمر يراوح خلال الفترة ١٩٨٦- ٢٠٠٣ حول ١٨ دولارا اسميا وهو ما يعادل ٥ خمسة دولارات بدولار ثابت القيمة عند ١٩٧٣، بعد استبعاد أثر التضخم وتآكل قيمة الدولار، وهو العام الذي صحح فيه السعر من ٣ إلى ١٢ دولارا بفضل انتصار أكتوبر. وهذا احتمال ليس بمستبعد في ظل طبيعة عقود الخدمة التي أبرمها العراق مع الشركات إذ يتحدد عائد الشركة بمكافأة مقطوعة عن كل برميل يزيد في الإنتاج بجهود الشركة، وهو ما يشجعها على الإسراف في الإنتاج وبلوغ أعلى ما يمكن من الهضاب Plateau المتعاقد عليها، حتى لو تسبب ذلك في الإضرار بالخزان الجوفي للحقل.

(٥) وفى محاولة للحد من قلق الدول أعضاء أوبك يقول وزير النفط العراقي إن بلوغ القدرة الإنتاجية للنفط العراقي نحو ١٢ مليون ب/ى لا يعني بالضرورة أنها سوف تستخرج من الحقول لكي تطرح في الأسواق، لأن النية لا تتجه إلى إغراق الأسواق بالنفط مما قد يؤدى إلى خفض الأسعار. كذلك يؤكد أنصار هذا الرأي أن الاتفاق مع أوبك سوف يصبح ممكنا إذا أُستخدمت لإعادة توزيع الحصص، المعايير التي سبق استخدامها عند تحديد الأنصبة لأول مرة عام ١٩٨٢، ومنها القدرة الإنتاجية، وحجم الاحتياطيات، واحتياجات الدولة، وهو ما كان يجعل نصيب العراق نحو ١٤٫٥٪ من سقف الإنتاج. وأيا ما كانت التعهدات التي تطلق الآن فليس في مقدور أحد

أن يضمن تنفيذها عندما تصبح القدرة الإنتاجية متاحة والإغراء قويا لطرحها في الأسواق وفرض سيطرة الدولة الأقوى كما تفعل السعودية الآن.

(٦) هنا يثور عدد من المشاكل، منها أن العراق خضع لعقوبات الأمم المتحدة على مدى ١٣ عاما كما يخضع للاحتلال الأمريكي منذ ٢٠٠٣ وبذلك طالت الفترة التي لم يتمكن فيها العراق من إنتاج كامل حصته في إنتاج أوبك لأكثر من ٢٠ عاما وما زال أمامه عدد من السنوات قبل أن يصبح الإنتاج المرتفع متاحا. ومن المعروف أن عددا من دول أوبك قد استفاد وما زال يستفيد بما لم ينتجه العراق من حصته وفي مقدمتها السعودية التي انفردت بنحو ٧٥٪ من حصة العراق. وهنا قد يحق للعراق المطالبة بتعويض ما فاته وانتفع به باقي الأعضاء، أولا بالعودة إلى حصته التاريخية ١٤,٥٪ و التي تسمح له بإنتاج نحو ٥ مليونات ب/ى، وثانيا، حصة إضافية لتعويض ما فاته عبر ٢٠ عاما وأكثر وهو ما يمكن الاتفاق حولها مع باقي دول أوبك، وخاصة إذا كانت الزيادة في إنتاج العراق سوف تأخذ شكلا متدرجا وليس دفعة واحدة. وينبني على ذلك أن الهضاب المتعاقد عليها مع الشركات ينبغي أن تخفّض حتى لا يضطر العراق لبناء قدرة إنتاجية تفيض كثيرا عن احتياجات التصدير والاستهلاك المحلى، ومن ثم يحتفظ بالفائض منها في صورة قدرة إنتاجية معطلة يتحمل استثماراتها دون مبرر.

(٧) وفي محاولة لمغازلة الدول المستهلكة للنفط، وبخاصة الدول الصناعية الغربية، يقول وزير النفط العراقى أن المقصود بسياسته التوسعية طمأنة العالم إلى توفر النفط العراقي في وقت يتوقع أن تزداد خلاله ندرة الإمدادات العالمية. وبذلك يستطيع الاقتصاد العالمي ان يطمئن لعدم تعرضه لهزات نفطية جسيمة تعوق مسيرته. وتأكيدا لذلك فان بلوغ الإنتاج ذروته الأولى عند ٧ مليون ب/ى بعد ٧ سنوات من التعاقد، أي بحلول ٢٠١٦، يمكن أن يساعد على مواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط كما يساعد في تعويض الانخفاض المتوقع في إمدادات النفط وفقا لدراسات عديدة ومنها دراسة الوكالة الدولية للطاقة IEA حول النضوب المبكر للنفط، و التي سبق الإشارة إليها.

(٨) وهناك من يرى أن تلك الصورة الوردية تخفى خلفها حقيقة الأهداف الدافعة إلى التوسع في إنتاج النفط العراقي. ففي ظل ما أكدته دراسات النضوب المبكر يتوقع أن تشتد ندرة الإمدادات النفطية عبر المستقبل المنظور، وهو ما يحتاج للتعجيل بتنمية وإنتاج النفط العراقي تجنبا لوقوع هزات نفطية عنيفة تعصف بالاقتصاد العالمي (وهذا ما نختلف معه من حيث أن مشاكل الاقتصاد العالمي لا ترجع لأسعار النفط بقدر ما ترجع إلى الخلل الهيكلي في الاقتصاد ذاته كما برهنت عليه الأزمة العالمية الأخيرة).

(٩) هنا يتضح أن **المكاسب الحقيقية للدول الغربية المستوردة للنفط تتمثل في ضمان استمرار الإمدادات العراقية الغزيرة لسد فجوة العجز المتوقع في الإمدادات العالمية عبر المستقبل المنظور**. أما عائدات الشركات التي تحققها مقابل تنمية وإنتاج النفط العراقي، فقد تنازلت الشركات علنا عن نصف ما طلبته في البداية بقبولها فئات الوزارة. ويذهب المتشككون إلى القول أن تلك كانت تمثيلية مرتبة بين الوزارة والشركات لمساندة موقف الوزارة في وجه التهم التي انهالت عليها.

(١٠) ومن زاوية أخرى، فإن الاعتماد على إنتاج العراق برفعه من ٢,٥ إلى ١٢ مليون ب/ى لمواجهة الندرة المتزايدة في نفط العالم من شأنه الإسراع بنضوب النفط العراقي في ظل أسعار تتدنى بفعل العراق نفسه الذي قد يسمح – تحت الضغط الغربي الأمريكي وإغراءات الدخل المرتفع وعقود تمتد ٢٠ عاما – بتدفق نفطه إلى الأسواق بهذا المستوى المرتفع. وقبل ان يفيق العراق من غفوته وتستقر أموره السياسية والطائفية ستكون منابع النفط قد جفت ليس في العراق وحده، بل أيضا في باقي الدول المنتجة المصدرة. ويصبح المستفيد الرئيسي من نفط العراق الولايات المتحدة والدول الغربية التي ساندتها في احتلال العراق. وحتى ريع النفط الذي احتفظ به العراق

لشركاته الوطنية يمكن أن يتلاشى مع ارتفاع صادراته ونتيجة للاستهلاك المحلي المتزايد. ولا يستبعد في تلك الحالة أن يتحول العراق إلى مستورد للطاقة الجديدة والمتجددة و التي ستكون تقنياتها قد تركزت في أيدي الدول الصناعية المتقدمة كما هو متوقع.

(١١) ويقول المعارضون لسياسة الوزارة التوسعية أن الاقتصاد العراقي لا يستطيع استيعاب هذا التوسع غير المسبوق عبر فترة قصيرة، كما لا يمكن تدبير الخدمات النفطية والخبرات البشرية التي يتطلبها هذا التوسع بما يتضمنه من التعامل مع كبريات الشركات العالمية، وفي مقدمتها اكسون- موبيل، وشل، والبريطانية للبترول، واينى الإيطالية وكلها شركات كانت وما زالت تحتل قمة الصناعة العالمية وتعتبر الوريثة الطبيعية للكارتل الاحتكاري القديم "**الشقيقات السبع**". ومن ذلك أن العراق لم يستطع أن يكوّن بسهولة لجنة الإدارة "Management Committee" التي سيعهد إليها بتمثيل الجانب الوطني في الشركات المشتركة، إذ اصطدمت الوزارة بهجرة أغلب خبراء النفط العراقيين للعمل بالخارج.

(١٢) وأيا ما جاء تشكيل لجنة الإدارة الوطنية فإن عليها أن تتفحص بدقة تفصيلات العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية، وأن تطرح عليها الكثير من الأسئلة ومنها كمثال التساؤل حول قبولها لمكافآت الوزارة التي تقل عن نصف ما طلبته، وكذلك كيفية تحديد الشركات لحجم الهضبة المستهدفة بالتنمية والإنتاج و التي يرى بعض الخبراء استحالة تقديرها قبل التوصل لمرحلة متقدمة من التنمية، بل قد لا تكون الهضبة ذات قيمة حقيقية كمعيار من معايير قبول العطاءات وإن إدخالها كمعيار، وترك تقديرها للشركات الأجنبية التي قد تبالغ فيها دون سند حقيقي، يمكن أن يضلل عملية التقييم والاختيار.

(١٣) أما الرأي المساند للتوسع فيرى أنه سوف يحقق للعراق عائدا سنويا يتراوح بين ١٥٠- ٢٠٠ مليار دولار على أساس مستوى الأسعار السائد حاليا، وهذه المبالغ لا تتجاوز احتياجات العراق لنفقات الموازنة الجارية وللاستثمارات اللازمة لإعادة بناءما لحق بالعراق من دمار في كافة المرافق عبر ربع القرن الماضي.

الاقتصـــاد المصـــرى

[١]

المؤشـرات الأساسـية لأداء الاقتصـاد المصـري

كلمـــا

اقترب موعد الانتخابات البرلمانية في العام الحالي والانتخابات الرئاسية في العام القادم، تتزايد أهمية تقديم صورة موضوعية تنتصر للحقيقة والعلم ومصلحة الوطن فيما يتعلق بأداء الحكومة على الصعيد الاقتصادي ومدى وفائها بتعهدات الحزب الوطنى وتعهدات الرئيس أثناء الحملة الانتخابية، كمعيار للحكم عليهم جميعا قبل الانتخابات القادمة، من جهة، ولتحفيزهم على تطوير الأداء والالتزام بتحقيق ما وعدوا الشعب به في الفترة القادمة

وتعتبر المؤشرات الرئيسية الدالة على أداء الاقتصاد المصري وبالتحديد مؤشرات النمو والتضخم والبطالة والموازين الخارجية والداخلية ومايترتب عليهما من ديون خارجية وداخلية ومدفوعات لخدمة تلك الديون.. هي المؤشرات الأكثر أهمية في قياس مدى نجاح الحكومة أو فشلها في قيادة الاقتصاد وفي تحقيق الأهداف التي وعدت بها، أو التي وعد بها الرئيس والحزب الوطنى في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة. وفيما يلي نعرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، والناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار وفقا لسعر الصرف والمحسوب بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية بين الجنيه والدولار ونصيب الفرد منه، كما سنعرض لتغيرات البيانات الاقتصادية الرئيسية، مع تحليلها علميا كأساس موضوعي للحكم على أداء الحكومة...

أولا: الناتج المحلي الإجمالي وتضارب البيانات بشأنه وهيكله وحداثته

تعتبر تطورات قيمة الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن في الآجال الطويلة وبالمقارنة مع بلدان أخرى، وحجم السلع والخدمات المنتجة والوزن النسبي لها في هذا الناتج، مؤشرا معبرا عن حجم التطور الاقتصادي في البلد خلال الفترة الزمنية التي يُقاس فيها هذا التطور، ومؤشرا مقارنا في غاية الأهمية لتبيان ماذا أنجز الاقتصاد المحلي بالمقارنة مع اقتصادات أخرى بكل ما يترتب على ذلك من تغيير في المكانة الاقتصادية الإقليمية والدولية...

ويشير البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (صـ ٧٧)، إلى أن القيمة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي ستبلغ ١٣٧٨ مليار جنيه توازي نحو ٢٤٦,١ مليار دولار وفقا لسعر الصرف المتوقع في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بنحو ١١٩٨ مليار جنيه توازي نحو ٢١٣,٩ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وفقا للتقديرات الأولية، ونحو ١٠٣٨,٦ مليار جنيه توازي نحو ١٨٨,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وهذه القيم بالأسعار الجارية ولا يمكن قياس النمو الحقيقي إلا بالأسعار الثابتة بعد إزالة تأثيرات التضخم على قيمة الناتج. لكن الحكومة تشير في بيانها المالي، إلى معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سيبلغ نحو ٥,٨٪ في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بنحو ٥,٢٪ في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ونحو ٤,٧٪ في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وإذا كان الناتج المحلي الإجمالي يساوي إجمالي الاستهلاك النهائي مضافا إليه إجمالي الصادرات السلعية والخدمية وتكوين رأس المال أو الاستثمارات الجديدة الحقيقية، ومطروحا من كل ذلك قيمة الواردات، فإن أي تضارب أو تلاعب في بيانات أي عنصر من العناصر التي تدخل في معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي، لابد وأن تؤثر على دقة البيانات، علما بأن وزارة التنمية الاقتصادية هي من يقوم بحساب الناتج المحلي الإجمالي ويأخذه عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويمكن رصد حالة فجة من حالات تضارب البيانات التي تُضعف مصداقية البيانات الرسمية في مصر...

١- لماذا يستمر تضارب البيانات؟

تشير بيانات البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠ صـ ٨٣، ٨٤)، إلى أن قيمة الصادرات المصرية بلغت نحو ١٣,٨، ١٨,٥، ٢٢، ٢٩,٤ مليار دولار في الأعوام المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بالترتيب، بما مجموعه نحو ٨٣,٧ مليار دولار في الأعوام المالية الأربعة المذكورة، بينما يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في كتابه السنوي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٩، إلى أن قيمة الصادرات المصرية بلغت نحو ١٠,٨، ١٣,٨، ١٦,٦، ٢٦ مليار دولار في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب، بما مجموعه نحو ٦٧,٢ مليار دولار، أي أقل بنحو ١٦,٥ مليار دولار عن قيمة الصادرات في الأعوام المالية المناظرة.

وتتضح صورة تضارب البيانات بشكل أكثر، حيث تشير بيانات البنك المركزي في جدول بلا مصدر عن التوزيع الجغرافي للصادرات (النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠، صـ ٨٣، ٨٤)، بما يوحي بأن مصدره هو البنك المركزي نفسه... تشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة بلغت نحو ٤٦٢٥,١، ٥٦٤٤,٣، ٦٨٤٩,٨، ٩٢٧٩,٢ مليون دولار في الأعوام المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بما مجموعه ٢٦,٤ مليار دولار في الأعوام المالية الأربعة المذكورة، بينما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن قيمة الصادرات المصرية لأمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، قد بلغت نحو ١، ١,٢، ١,٢، ١,٦ مليار دولار في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، سبتمبر ٢٠٠٩، صـ ٤٤٣)، بما مجموعه ٥ مليارات دولار فقط في الأعوام الأربعة المذكورة، أي ١٨,٩٪ فقط من قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة في الفترة نفسها وفقا للبنك المركزي!!!

وبما أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو جهة الإحصاء الرسمية بغض النظر عن أي ملاحظات عن مدى استقلاله، فإن بياناته هي الأقرب للدقة، وهي الأقرب للبيانات الأمريكية التي تشير إلى أن قيمة الواردات الأمريكية من مصر قد بلغت نحو ٢,٢، ٢,٦، ٢,٦ مليار دولار في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ بالترتيب. ويمكن تفهم الفارق بين قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبين البيانات الأمريكية بشأن تلك الصادرات، على ضوء أن الأولى هي العائد الذي حصلت عليه مصر عن صادراتها للولايات المتحدة، بينما الأخيرة هي التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة للحصول على الصادرات السلعية المصرية وهي قيمة تلك الصادرات مضافا إليها النفقات الشاملة للنقل والتأمين.

وإذا أخذنا ببيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن ذلك يعني ببساطة أن هناك إضافة تزيد عن ٥ مليارات دولار سنويا في المتوسط، لقيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأربع من من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، وهي إضافة تؤثر أيضا على دقة حسابات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري لأن الزيادة ليست قيمة ثابتة سنويا.

٢- تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر ودول نامية وعربية مختارة

بعيدا عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومدى دقة حساباته هو ومعدل نموه، تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (٢٠١٠) والمدرجة في جدول (١)، إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري المحسوب بالدولار طبقا لسعر الصرف السائد، بلغت نحو ١٦٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بما شكل نحو ٣,٨٪ من نظيره الصيني، ونحو ١٧,٥٪ من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ٢٠,٥٪ من نظيره التركي، ونحو ٣١,٧٪ من نظيره الإندونيسي، ونحو ٦٢,٥٪ من نظيره التايلندي، ونحو ٨٣,٥٪ من نظيره الماليزي، ونحو ١٨٨,٦٪ من

نظيره المغربي، ونحو ٢٩٤,٩٪ من نظيره السوري، ونحو ٤٠٤٪ من نظيره التونسي في عام ٢٠٠٨.

ولو قارنا هذه النسب بما كان الحال عليه عام ١٩٨٠، سنجد أن الناتج المحلي الإجمالي المصري بلغ ٢٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، بما شكل نحو ١١,٤٪ من نظيره الصيني، ونحو ٣٦٪ من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ٣٣,٨٪ من نظيره التركي، ونحو ٢٩,٤٪ من نظيره الإندونيسي، ونحو ٧٠,٧٪ من نظيره التايلندي، ونحو ٩٣,٥٪ من نظيره الماليزي، ونحو ١٢١,٨٪ من نظيره المغربي، ونحو ١٧٤,٨٪ من نظيره السوري، ونحو ٢٦٣,٢٪ من نظيره التونسي. وهذا يعني أن الوضع النسبي للناتج المحلي الإجمالي المصري في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع عام ١٩٨٠، قد تحسن مقابل كل من إندونيسيا وتونس والمغرب وسورية، وتدهور مقابل كل من الصين وكوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا وتايلاند.

ولكن إذا عدنا بالمقارنة للوراء أكثر إلى عام ١٩٦٥ عندما أكملت مصر خطتها الخمسية الأولى التي شهدت ثورة التصنيع في مصر، سنجد أن الناتج المحلي الإجمالي المصري بلغ نحو ٥,١ مليار دولار، توازي نحو ٩,١٪ من نظيره الصيني، ونحو ١٧٠٪ من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ٦٠,٧٪ من نظيره التركي، ونحو ١٢٤,٤٪ من نظيره التايلندي، ونحو ١٨٢,١٪ من نظيره الماليزي، ونحو ٩٤,٤٪ من نظيره الإندونيسي، ١٩٦٪ من نظيره المغربي، ونحو ٤٢٥٪ من نظيره السوري، ونحو ٥١٠٪ من نظيره التونسي. وهذه النتائج تعني أن الوضع النسبي للناتج المحلي الإجمالي المصري، كان أفضل في عام ١٩٦٥ وبفارق كبير عن الاقتصادات محل المقارنة، من الوضع في عام ١٩٨٠، باستثناء الصين التي كانت

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، والناتج القومي ونصيب الفرد منه وفقا لسعر الصرف ووفقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار عام ٢٠٠٨

	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار			الناتج القومي الإجمالي وفقا لسعر الصرف عام ٢٠٠٨		الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٨		هيكل الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨			
	١٩٦٥	١٩٨٠	٢٠٠٨	قيمة بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	قيمة بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	الزراعة	الصناعة التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الخدمات
مصر	٥,١	٢٢,٩	١٦٢,٨	١٤٦,٨	١٨٠٠	٤٤٥,٧	٥٤٧٠	%١٣	%١٦	%٢٢	%٤٩
المغرب	٢,٦	١٨,٨	٨٦,٣	٨٠,٨	٢٥٢٠	١٣٤,٣	٤١٨٠	%١٥	%١٤	%١٦	%٥٥
تونس	١	٨,٧	٤٠,٣	٣٦	٣٤٨٠	٧٧	٧٤٥٠	%١٠	%١٨	%١٤	%٥٨
سورية	١,٢	١٣,١	٥٥,٢	٤٤,٤	٢١٦٠	٩٢,٤	٤٤٩٠	%٢٠	%١٣	%٢٢	%٤٥
كوريا ج	٣	٦٣,٧	٩٢٩,١	١٠٤٦,٣	٢١٥٣٠	١٣٥٣,٢	٢٧٨٤٠	%٣	%٢٨	%٩	%٦٠
تايلاند	٤,١	٣٢,٤	٢٦٠,٧	٢٤٧,٢	٣٦٧٠	٥٢٣,١	٧٧٦٠	%١٢	%٣٥	%٩	%٤٤
تركيا	٨,٤	٦٧,٨	٧٩٤,٢	٦٦٦,٦	٩٠٢٠	٩٩١,٧	١٣٤٢٠	%٩	%١٨	%٩	%٦٤
إندونيسيا	٥,٤	٧٨	٥١٤,٤	٤٢٦,٨	١٨٨٠	٨١٦,٩	٣٥٩٠	%١٤	%٢٨	%٢١	%٣٧
الصين	٥٦,٣	٢٠١,٧	٤٣٢٦,٤	٣٨٨٨,١	٢٩٤٠	٧٩٦٠,٧	٦٠١٠	%١١	%٣٤	%١٥	%٤٠
ماليزيا	٢,٨	٢٤,٥	١٩٤,٩	١٩٦	٧٢٥٠	٣٧٠,٨	١٣٧٣٠	%١٠	%٢٨	%٢٠	%٤٢

المصدر لبيانات عام ١٩٦٥ روجعت وحسبت من: IMF, International Financial Statistics Yearbook 1990, p. 286, 288, 334, 336, 414, 416, 488, 490, 518, 520, 680, 682, 688, 692, 706, 708, 710, 714.

المصدر لبيانات عام ١٩٨٠ هو: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، صـ ٢٥٤، ٢٥٥.

المصدر لبيانات الناتج القومي الإجمالي وفقا لسعر الصرف ونصيب الفرد منه عام ٢٠٠٨، هو:

World Bank, World Development, Report 2010, p. 378. 379.

المصدر لباقي البيانات هو: World Bank, World Development Indicators 2010, p. 32-34, 230-232

تمر بمرحلة انتقالية حرجة بعد صراع على السلطة داخل أجنحة الحزب الشيوعي الصيني بعد وفاة ماوتسي تونج، وكانت تقوم بتغييرات جوهرية في سياساتها الاقتصادية، أدت في البداية إلى اضطراب في أحوال الاقتصاد وتراجع وزنه النسبي بشكل مؤقت وقصير.

أما لو قارنا وضع الناتج المحلي الإجمالي المصري عام ١٩٦٥ بالنسبة للاقتصادات المذكورة بجدول (١) مع وضعه بالنسبة لها في عام ٢٠٠٨، فإن الفارق يبدو كبيرا إذ كان الاقتصاد المصري في عام ١٩٦٥، في وضع نسبي أفضل بصورة هائلة إزاء تلك الاقتصادات، من وضعه النسبي بالمقارنة بها في عام ٢٠٠٨. وهذا يعني أن تلك الاقتصادات محل المقارنة حققت أداء أفضل من أداء الاقتصاد المصري بفروق طفيفة مثل المغرب، وبفروق معقولة مثل سورية وتونس، وبفروق هائلة مثل كوريا وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا وتركيا والصين.

٣- هيكل الناتج المحلي في مصر ودول أخرى ودلالاته

تشير بيانات جدول رقم (١)، إلى أن الزراعة ساهمت بنحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ١٦٪ للصناعة التحويلية، ونحو ٢٢٪ للصناعات الاستخراجية، ونحو ٤٩٪ للخدمات.

ويبدو الاقتصاد المصري بحاجة إلى ثورة صناعية بالفعل، لأنه باستثناء المغرب وسورية، فإن إسهام قطاع الصناعة التحويلية الأكثر حركية وفعالية في الاقتصاد في مصر، أقل من باقي الدول محل المقارنة كما هو واضح من الجدول رقم (١)، وأقل من المتوسط العالمي (١٨٪)، وأقل من مجموعة دول الدخل المتوسط المنخفض التي تقع مصر فيها (٢٧٪)، وأقل من مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ الناهضة اقتصاديا (٣٣٪).

وفضلا عن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالنظر إلى وضع مصر كدولة نامية من دول الدخل المتوسط المنخفض تحتاج إلى تطوير هذا القطاع كقاطرة للاقتصاد، فإن الصناعات عالية التقنية والإنتاجية تبدو محدودة وضعيفة الإسهام في الصادرات المصرية بسبب محدودية وزنها في الاقتصاد المصري من جهة، وضعف قدرتها التنافسية من جهة أخرى. وتشير بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 340-342.)، إلى أن قيمة الصادرات المصرية من السلع عالية التقنية قد بلغت نحو ٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، بنسبة ١٪ من صادرات السلع المُصنعة المصرية. وتأتي مصر في المرتبة الـ ٧٢ بين الدول الـ ١٢٦ التي قدمت بيانات للبنك الدولي في هذا الصدد. وتأتي مصر خلف أربعة بلدان عربية هي المغرب (٨٥٨ مليون دولار)، وتونس (٦٧٤ مليون دولار)، والإمارات (٢٠٧ مليون دولار)، والسعودية (١٢١ مليون دولار)، وهو ترتيب لا يليق بمكانة مصر كقوة صناعية قائدة في المنطقة العربية تاريخيا.

ورغم أن جانباً مهماً من الصادرات الصناعية عالية التقنية لكل من المغرب وتونس هي عبارة عن صادرات لمشروعات مشتركة مع الأجانب أو أجنبية كلية، إلا أن ذلك يعكس نوعية أفضل من الاستثمارات الأجنبية التي تتوجه لهذين البلدين، مقارنة بـ"الاستثمارات" الأجنبية، التى لا تضيف أصولا جديدة، حيث تأتي إلى مصر لشراء مشروعات القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة دون أن تضيف أي أصول إنتاجية للجهاز الإنتاجي المصري، أو تأتي لشراء الأراضي والعقارات ولا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد المصري، بل تشعل أسعار الأراضي والعقارات وتجعل السكن حلما صعبا للفقراء والطبقة الوسطى، فضلا عن أنها لا علاقة لها بتحسين قدرة مصر على إنتاج وتصدير السلع عالية التقنية.

أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية فإنها تُسهم بنحو ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة تبلغ أكثر من ضِعف المتوسط العالمي البالغ ١٠٪ من الناتج العالمي، وهو ما يعني أن الاقتصاد المصري ما زال واحدا من الاقتصادات الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية والقطاع الأولي. كما أن الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، يتأرجح تبعا لحركة أسعار النفط والغاز وإيرادات الصادرات المصرية منهما.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فرغم التراجع التدريجي في حصته من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أمر طبيعي في كل الاقتصادات النامية التي يتطور فيها قطاعي الصناعة والخدمات بمعدلات أعلى من نظيرتها في القطاع الزراعي، فإن الأهم من حجم إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، هو مدى وفائه بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية وبالذات مدى تحقيقه للأمن الغذائي ولنسبة عالية من الاحتياجات الوطنية من السلع الزراعية الاستراتيجية وعلى رأسها الحبوب والمواد اللازمة للصناعة وفي مقدمتها القطن. وتشير البيانات الحكومية (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، ص١٣٣)، إلى أن الإنتاج المصري من الحبوب بلغ نحو ٢٢,١ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وارتفع إلى ٢٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، كرد فعل منطقي على ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية وفي السوق المحلية المصرية في العامين السابقين. وجاء الارتفاع الأساسي في الإنتاج من محصولي القمح والأرز، والأخير زاد بنحو ٣٧٢ ألف طن بسبب زيادة المساحات المزروعة عن المساحات التي تحددها الدولة، دون النظر إلى الاستهلاك الهائل من المياه لمحصول الأرز بما يعتدي على حصص المحاصيل الأخرى من المياه المحدودة.

أما إنتاج مصر من الخضر والفاكهة فقد بلغ نحو ٣١,٥ مليون طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٢٩,١ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وهذا الإنتاج الكبير والفائض عن حاجات الاستهلاك المصري، يتعرض جزء منه للتلف في مواسم الإنتاج نظرا لانخفاض أسعاره في المزرعة لدرجة أن تكلفة جمع الطماطم في بعض المواسم، تقل عن سعر بيعها مما يجعل بعض المنتجين يقومون بإعدامها حرثا في الأرض بدلا من المزيد من الخسائر، وذلك بسبب ضعف كفاءة التصدير، وضعف التصنيع الزراعي وعدم قدرته على امتصاص فوائض المحاصيل في أوقات الذروة، وعدم كفاية ثلاجات الفواكه والخضر للتخزين بكفاءة، بما يطرح ضرورة التركيز في الفترة القادمة على تصنيع الحاصلات الزراعية من خلال وحدات تصنيع صغيرة، أو مشروعات صغيرة في مناطق الإنتاج الرئيسية للخضر والفاكهة لاستغلال الفوائض الإنتاجية التي لا تسوق داخليا أو خارجيا في أوقات الذروة.

أما إنتاج مصر من القطن الذي قامت على أساسه صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة منذ قرن وثلاثة أرباع القرن، فإن إنتاج مصر منه إنهار من ٧٨٥ ألف طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، إلى نحو ٣٦٢ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، حسب بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي (أبريل ٢٠١٠، نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ١٣٣)، علما بأن إنتاج مصر كان قد بلغ نحو ١,١ مليون طن في العام ١٩٩٧/١٩٩٦ (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثاني، المجلد ٥٤، صـ ١٤٩)، ونحو ١,٧ مليون طن عام ١٩٨١/١٩٨٠ (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٣٦، صـ ٢٤٤) قبل مجيء الدكتور يوسف والي كوزير للزراعة بعد ذلك بعام، حيث أدت سياساته الزراعية إلى اضطراب وانهيار المساحات المزروعة والإنتاجية والإنتاج معاً من محصول القطن الذي تخلت عنه الدولة من خلال إنهاء سياسة الدورة الزراعية، دون أن تتبنى سياسة سعرية أو تقدم دعماً يجعل إنتاج هذا المحصول تنافسيا مع المحاصيل البديلة ويشجع الفلاحين على زراعته.

أما بالنسبة لإسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المصري والذي بلغ ٤٩٪ من ذلك الناتج، فإنه أقل كثيرا من المتوسط العالمي البالغ ٦٩٪، لكنه يبقى عاديا في إطار المعدلات السائدة في دول الدخل المتوسط المنخفض التي تعتبر مصر واحدة منها. لكن الأهم من النسب الكمية لإسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هو نوعية الخدمات، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية التي تحتاج لتطوير حقيقي ومتواصل في مصر.

ثانيا المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري

تعتبر حركة المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري في خضم أزمة مالية واقتصادية عالمية أدت إلى تراجع التجارة الدولية في السلع والخدمات من زاوية الحجم والقيمة في عام ٢٠٠٩، قبل أن تبدأ في التعافي بشكل معتدل في عام ٢٠١٠، وأدت إلى تراجع حركة الاستثمارات المباشرة الدولية... تعتبر هذه المؤشرات تعبيرا عن مدى كفاءة السياسات الاقتصادية المحلية في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية. كما أن طبيعة تلك السياسات تحدد بدرجة كبيرة الكيفية التي تم بها توزيع أعباء مواجهة الأزمة...

١- معدل نمو الناتج المحلي.. بيانات الحكومة وحقائق الواقع

تشير البيانات الرسمية الواردة في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (صـ ٧٧)، إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٤,٧٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وارتفع إلى ٥,٢٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ومن المُقدر له أن يرتفع إلى ٥,٨٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وهذه البيانات أعلى قليلا عن البيانات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي للنشر فى تقاريره والتي تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغ ٤,٧٪ في العام ٢٠٠٩، ونحو ٥٪ في العام ٢٠١٠، وأنه من المتوقع أن يبلغ نحو ٥,٥٪ في العام ٢٠١١. وإذا قارنا هذه المعدلات بما يناظرها من بيانات العالم والدول النامية، سنجد أن معدل النمو المتحقق في مصر في عام ٢٠٠٩ (٤,٧٪)، أعلى كثيرا من المعدل المناظر في العالم عموما (- ٠,٦٪)، وفي الدول النامية (٢,٤٪). أما في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، فإن المعدل المتوقع في مصر (٥٪، ٥,٥٪)، أعلى من العالم عموما (٤,٢٪، ٤,٣٪)، لكنه أقل من الدول النامية التي تعتبر مصر واحدة منها (٦,٣٪، ٦,٥٪).

وتبدو هذه المعدلات باستثناء العام المالي الأخير الذي شهد الكساد العالمي العظيم الجديد، أعلى مما وعد به الرئيس عند إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، بغض النظر عمن ذهبت إليه ثمار هذا النمو إذا كان قد حدث فعليا على النحو الذي تشير إليه البيانات الرسمية. لكن البيانات الرسمية تشير على سبيل المثال إلى أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (أي بدون استبعاد تأثيرات التضخم) قد بلغ ٢٠,٤٪ في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حسب بيانات النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري (عدد يونيه ٢٠٠٩، صـ١٧)، بينما بلغ معدل التضخم في العام نفسه نحو ٢٠,٢٪ حسب نفس المصدر (ص ٢٠)، فكيف يمكن والحال هكذا أن يكون معدل النمو الحقيقي الذي استبعدت منه تأثيرات التضخم قد بلغ ٧,٢٪ في العام المالي المذكور؟!

وقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى التلاعب في بيانات الصادرات للولايات المتحدة بالذات من واقع الفارق الهائل بين قيمة تلك الصادرات وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقيمتها وفقا للبنك المركزي، بكل تأثيرات هذا التلاعب على قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه.

ومن المعروف أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الناتج من الاستثمارات الجديدة أو التوسعات في الاستثمارات القائمة، وعلى تحسن الإنتاجية في المشروعات الموجودة فعليا. وبناء على هذا فإن معدل تكوين رأس المال أي معدل الاستثمار الحقيقي هو المؤشر الحاكم في تحديد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. ويعد معدل الاستثمار الحقيقي (قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر واحدا من أدنى معدلات الاستثمار في العالم. ووفقا للبيانات الرسمية (البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، مايو ٢٠١٠ ، ص١٨، ١٩) فإن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)، بلغ نحو ١٨,٧٪، ٢٠,٩٪،

٢٢,٤٪، ١٩,٣٪، ١٦,٩٪ في الأعوام المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بالترتيب، وهذه المعدلات منخفضة ومن الصعب تحقيق معدلات نمو سريعة في ظلها.

ولإدراك تأثير معدل الاستثمار على النمو في بلدان ومناطق العالم المختلفة، يكفي أن نعلم أن الاقتصادات السريعة النمو والأعلى عالميا في معدلات نموها في شرق آسيا والمحيط الهادىء، تستند على أعلى معدلات للاستثمار في العالم، حيث تشير بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2010, p.254- 256.)، إلى أن المتوسط العالمي لمعدل تكوين رأس المال، أي معدل الاستثمار الحقيقي بلغ نحو ٢٢٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ المعدل نحو ٤٠٪ في الاقتصادات السريعة النمو في شرق آسيا والباسيفيكي، ونحو ٤٤٪ في الصين، ونحو ٤٠٪ في الهند، ونحو ٣٠٪ في مجموع دول الدخل المنخفض والمتوسط، ونحو ٢٥٪ في شرق أوروبا وآسيا الوسطى، ونحو ٢٦٪ في روسيا، ونحو ٢٣٪ في إفريقيا جنوب الصحراء التي تضمن أفقر دول العالم، ونحو ٣٦٪ في المغرب، ونحو ٣٤٪ في الجزائر في العام المذكور. ومن المؤكد أن المعدل المتدني للاستثمار الحقيقي في مصر والمشار إليه آنفا يضمن بالكاد تحقيق معدل نمو أقل كثيرا من ذلك الذي تتحدث عنه البيانات الرسمية حتى بعد الأخذ في الاعتبار النمو الذي يفترض أن يتحقق في الإنتاج والإنتاجية في المشروعات القائمة فعليا. وليس هناك مبرر مقبول لتدني معدل الاستثمار بالمقارنة مع دول أفقر من مصر أو في نفس مستوى دخلها أو أغنى منها، ودول عربية وأخرى آسيوية وإفريقية وأوروبية.

وكان النمو الذي أشارت الحكومة المصرية والبيانات الرسمية الصادرة عنها، إلى انها حققته قبل الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية بكل تأثيراتها على الاقتصاد المصري، قد تحقق، أيا كان الرقم الحقيقي له، في وقت كان الاقتصاد العالمي يحقق خلاله أعلى معدلات نموه منذ ٣٠ عاما، وبالذات في البلدان النامية التي بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فيها، نحو ٧,٥٪، ٧,١٪، ٧,٩٪، ٨,٣٪، ٦,١٪ في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب. وبلغ المعدل مستوى بالغ الارتفاع في دول آسيا الناهضة حيث بلغ ٨,٦٪، ٩٪، ٩,٨٪، ١٠,٦٪، ٧,٩٪ في الأعوام المذكورة بالترتيب. وبلغ المعدل في الصين نحو ١٠,١٪، ١٠,٤٪، ١١,٦٪، ١٣٪، ٩,٦٪ في الأعوام المذكورة بالترتيب (IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 155, 161.).

لكن طبيعة القطاعات المسئولة عن النمو الاقتصادي في مصر، تشير إلى أن قطاعات الاتصالات، والتشييد والبناء، والاستخراج، والنقل والتخزين، كانت هي المسئولة الأساسية عن النمو في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الثابتة في القطاعات المذكورة بالترتيب في العالم المالي المذكور، نحو ١٤,٦٪، ١١,٤٪، ٦,٤٪، ٥,٥٪. أما بالنسبة للنمو في الفترة من يوليو ٢٠٠٩، حتى بداية يناير ٢٠١٠، مقارنة بالفترة المناظرة لها أي من يوليو ٢٠٠٨، حتى بداية يناير ٢٠٠٩، فقد تركز النمو في قطاعات الاتصالات، والتشييد والبناء، والنقل والتخزين، حيث بلغ معدل النمو في هذه القطاعات بالترتيب، نحو ١٣,١٪، ١٣,١٪، ٦,٣٪. أما قطاع الصناعة التحويلية الأكثر حركية وفعالية في تطوير وتحديث الاقتصاد، فإن معدل النمو فيه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ نحو ٣,٧٪، وبلغ نحو ٤,٦٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨. أما قطاع الزراعة الكثيف الاستخدام للعمالة، فقد بلغ معدل نموه نحو ٣,٢٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغ نحو ٣,٥٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وذلك وفقا لبيانات البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، صـ ١٢٣، ١٢٤)

٢- توزيع الدخل بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حقوق العمل

رغم أهمية تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يعني في التحليل الأخير زيادة في إنتاج البلد من السلع والخدمات ومتوسط نصيب الفرد منها، إلا أن طبيعة هذا النمو والقطاعات التي قادته يبدو أمر على جانب عظيم من الأهمية لتحديد مسار وتطور واستقلال هذا الاقتصاد وقدرته على التعامل بصورة متكافئة مع الاقتصاد العالمي. كما أن انعكاس هذا النمو بصورة إيجابية على حياة الشعب، يتعلق بعملية أخرى غير الإنتاج، وهي توزيع عملية توزيع الدخل وثمار النمو على العاملين وأرباب العمل بصورة عادلة.

وبالنسبة لتوزيع الدخل بين العاملين وأرباب العمل، فإن أحدث البيانات الرسمية الواردة ضمن الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبتمبر ٢٠٠٩ (صـ ٩٥)، تشير إلى أن متوسط الأجر الأسبوعي في القطاع الخاص بلغ نحو ٢١٤ جنيه أي ما يعادل ٩٨٧ جنيه شهريا، ونحو ١١,١٦ ألف جنيه سنويا عام ٢٠٠٧. ونظرا لأن عدد العاملين في القطاع الخاص في العام المذكور بلغ نحو ١٥,١ مليون شخص فإن إجمالي ما حصلوا عليه بلغ ١٦٨,٥ مليار جنيه. وفي القطاع العام والحكومة بلغ متوسط الأجر الأسبوعي ٣٠٨ جنيه، بواقع ١٣٢٠ جنيه شهريا، أي نحو ١٦,٠٦ ألف جنيه سنويا. ونظرا لأن عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام بلغ ٦,٤ مليون شخص وفقا لبيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي (أبريل ٢٠١٠، صـ ١١٨)، فإن إجمالي ما حصلوا عليه بلغ ١٠٢,٨ مليار جنيه. وبهذا يكون إجمالي ما حصل عليه أصحاب حقوق العمل (أي من يكسبون رزقهم من عملهم وأجورهم)، قد بلغ نحو ٢٧١,٣ مليار جنيه. ونظرا لأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٨٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٩، فإن حصة أصحاب حقوق العمل منه تبلغ نحو ٣٠,٣٪ فقط، مقابل نحو ٦٩,٧٪ لأصحاب حقوق الملكية. وهذا الأمر يعكس أحد أمرين أو كلاهما معا: الأول هو أن توزيع القيمة المضافة الناتجة في أي عملية إنتاجية مختل بشدة لصالح أصحاب حقوق الملكية، على حساب العاملين لديهم. والثاني هو أن ريع الممتلكات يمثل جانبا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لتراجع الاستثمارات الجديدة والاعتماد بدرجة مرتفعة نسبيا على ريع موارد طبيعية وممتلكات ومؤسسات اقتصادية أقيمت من قبل، بما يسبغ على الاقتصاد سمة ريعية إلى حد ما. وهذان الأمران يحتاجان للمراجعة لأنهما سمة الاقتصادات غير العادلة وغير الحركية أو ضعيفة الفعالية. والتغيير يتأتى من وضع نظام عادل للأجور، بدلا من النظام الظالم للعاملين الموجود حاليا، وتقييد التطورات الهائلة في الحقوق الريعية بأخذ حق المجتمع والدولة فيها، بالنسبة للحقوق التي تأتت بلا عمل، مثل الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي والعقارات، على أن تدفع الشركات العقارية وليس المشترين للوحدات السكنية، حق المجتمع والدولة. وهناك ضرورة للالتزام الصارم بسحب الأراضي التي يحصل عليها بعض الرأسماليين وشركاتهم ويقومون بتخزينها أو بلغة السوق "تسقيعها"، ثم تقسيمها وبيعها بأسعار بالغة الارتفاع، أو استغلالها بعد زمن طويل يتجاوز المهلة القانونية الممنوحة لهم، ليدفعوا ثمنها بالتقسيط بأسعار قديمة، بينما يبيعون ما ينشئونه من وحدات عليها بأسعار جديدة بالغة الارتفاع بالنسبة لتكلفتها الأصلية.

٣- معدل التضخم المرتفع رغم التراجع العالمي.. الأسباب مالية ونقدية واحتكارية

شهد المعدل العالمي لارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)، تراجعا كبيرا في عام ٢٠٠٩، سواء في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا، أو في البلدان النامية، وذلك نتيجة جمود أو حتى تراجع الطلب على السلع والخدمات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم اليقين بشأن المستقبل والمدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه. ومن المنطقي أن يؤدي هذا التراجع لمعدل التضخم عالميا، إلى تراجع معدل التضخم في كل

بلدان العالم المندمجة في الاقتصاد العالمي ومن بينها مصر التي بلغت قيمة وارداتها من السلع والخدمات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، نحو ٦١.٦ مليار دولار، بما يوازي نحو ٣٢.٩٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور، وبالتالي فإن أي تراجع أو جمود في أسعار الواردات يؤثر بقوة في معدل التضخم في نفس اتجاه حركة المعدل العالمي.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تقنيا قد تراجع من ٣.٤٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٠.١٪ عام ٢٠٠٩. كما تراجع معدل التضخم في الدول النامية من ٩.٢٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٥.٢٪ عام ٢٠٠٩، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي الواردة فى جدول (٢) التي تشير في الوقت نفسه إلى أن المعدل ارتفع في مصر من ١١.٧٪ عام ٢٠٠٨، إلى ١٦.٢٪ عام ٢٠٠٩. وهذا يعني أن الجمود أو الانخفاضات في أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية لم يتم نقله للمستهلكين المصريين بالذات بالنسبة للسلع الغذائية، وإنما استحوذ عليه المستوردون بأنانية مفرطة، في غيبة أي دور للدولة في رقابة الأسعار أو ردع القِلة المحتكرة للواردات الأساسية وبالذات محتكري استيراد السلع الغذائية. كما يعني أيضا أن كبار الرأسماليين الذين يعملون داخل الاقتصاد المصري، سواء كانوا محليين أو أجانب، منفلتين بدورهم من أي رقابة حكومية في تسعير منتجاتهم، بما يؤدي لرفع أسعارها بلا رادع وارتفاع معدل التضخم بلا منطق. وربما يعتبر النموذج الأكثر فجاجة على ذلك هو رفع منتجي الأسمنت لأسعاره بأكثر من ضعف السعر العادل له، حيث تبلغ تكلفة الطن نحو ٢٠٠ جنيه، ومع إضافة أرباح في حدود ٢٠٪ فإن سعره العادل لا يتجاوز ٢٤٠ جنيها، بينما تبيعه الشركات الأجنبية المسيطرة على هذا القطاع والتي تنسق الأسعار فيما بينها في نموذج لاحتكار القِلة، بنحو ٥٥٠ جنيها، ووصلت بسعره في بعض الأوقات إلى أكثر من ٧٠٠ جنيه، دون ردع حقيقي من الدولة التي تتفرج على انتهاك مواطنيها من قبل الشركات الأجنبية، دون مواجهتهم باستخدام آليات النظام الرأسمالي نفسه التي تتيح مثل هذه المواجهة من خلال الإجراءات الإدارية وقوانين مكافحة الاحتكار التي لا يوجد لدى مصر منها سوى قانون ضعيف ومليء بالثغرات ومنافذ الفساد كما أوضح هذا التقرير في أعداد سابقة.

ومن ناحية أخرى فإن إفراط الحكومة في الاقتراض المحلي وفي الإصدار النقدي، أوجد قنبلة تضخمية هائلة قد لا يمكن السيطرة عليها في الأجل المتوسط على أقصى تقدير، وهي تساهم بالفعل في ارتفاع معدل التضخم في مصر. وقد بلغ معدل نمو المعروض النقدي (M1)، نحو ١٥.٥٪، ١٥.٦٪، ٢١.٨٪، ٢٠.١٪، ٢٩.٩٪ في الأعوام المالية المنتهية في نهاية يونيو ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري(البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠١٠، صد ١٣)، وهي معدلات عالية أو بالغة الارتفاع تساهم في زيادة الفجوة بين الطلب الفعال والعرض من السلع والخدمات، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وإضافة إلى كل ما أوردناه آنفا، فإن البيانات الرسمية الخاصة بالتضخم ينبغي التعامل معها بحذر نظرا لأن معدل التضخم هو من أكثر المؤشرات التي تتعرض للتخفيض المتعمد من قبل عدد كبير من الحكومات في الدول المتخلفة والنامية لتحسين صورة الأداء الاقتصادي من قبل تلك الحكومات ولتبرير الزيادات المحدودة في الأجور طالما أن الأسعار تتحرك بدورها بصورة بطيئة وفقا لمثل تلك البيانات غير الدقيقة.

وتعود سهولة وشيوع قيام العديد من الحكومات بتخفيض بيانات التضخم عمدا، إلى أنه يمكن تغيير الأوزان النسبية للسلع والخدمات في السلة التي يقاس التضخم على أساسها، في اتجاه تقليل وزن السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها بقوة، وزيادة الوزن النسبي لتلك التي لم ترتفع أسعارها أو ارتفعت بمعدلات صغيرة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين أي مؤشر معدل التضخم، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية، على حساب أصحاب الدخول شبه الثابتة أي أصحاب حقوق العمل من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات. وترتيبا على ذلك فإن تحقيق معدلات مرتفعة للتضخم، يعد عاملا مساعدا على زيادة الاختلال في توزيع الدخل في مصر التي تعاني من سوء توزيع الدخل أصلا. كذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم والمخاوف من حدوث انفجار كبير له في ظل تضخم الدين الداخلي في مصر، يؤدي إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائمة على توقعات المستقبل، ويشجع على الاندفاع غير الرشيد إلى تكديس الثروات في الاستثمار العقاري والمعادن النفيسة وفي المضاربة في البورصة، وهي مجالات "استثمارية" تشكل علامة على الاقتصادات المفتقدة للثقافة الاستثمارية وللاستقرار المالي الضروري لتطور الاستثمارات في الاقتصاد العيني الزراعي والصناعي والخدمي المتطور.

٤- مؤشر البطالة يرتفع ولابد من مواجهة حكومية ومجتمعية

تعد البطالة وما تعنيه من حرمان القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستويات الأجر السائدة، سواء كانوا غير متعلمين أو كانوا يحملون شهادات إتمام

جدول (٢)

معدلات النمو والتضخم في مصر ومجموع العالم والدول النامية والمتقدمة، ومعدل البطالة وميزان الحساب الجاري والديون المحلية والخارجية وفوائدها

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل نمو الناتج العالمي	%٣,٦	%٤,٩	%٤,٥	%٥,١	%٥,٢	%٣	%٠,٦-	%٤,٢	%٤,٣
معدل نمو الناتج في الدول النامية	%٦,٢	%٧,٥	%٧,١	%٧,٩	%٨,٣	%٦,١	%٢,٤	%٦,٣	%٦,٥
معدل نمو الناتج المحلي في مصر	%٣,٢	%٤,١	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٢	%٤,٧	%٥	%٥,٥
التضخم في الدول المتقدمة	%١,٨	%٢	%٢,٣	%٢,٤	%٢,٢	%٣,٤	%٠,١	%١,٥	%١,٤
التضخم في الدول النامية	%٦,٧	%٥,٩	%٥,٩	%٥,٦	%٦,٥	%٩,٢	%٥,٢	%٦,٢	%٧,٤
التضخم في مصر	%٣,٢	%٨,١	%٨,٨	%٤,٢	%١١	%١١,٧	%١٦,٢	%١٢	%٩,٥
معدل البطالة في مصر	%١١	%١٠,٣	%١١,٢	%١٠,٦	%٨,٩	%٨,٧	..	..	..
ميزان الحساب الجاري في مصر	%٢,٤	%٤,٢	%٣,٢	%١,٦	%١,٩	%٠,٥	%٢,٤-	%٢,٦-	%٢,١-
الدين الخارجي* على مصر بالمليار دولار	٢٩,٤	٢٩,٩	٢٩	٢٩,٦	٢٩,٩	٣٣,٩	٣١,٥	**٣٣,٣	..
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	٣٧٠,٦	٤٣٤,٩	٥١٠,٨	٥٩٣,٥	٦٣٧,٢	٦٦٦,٨	٧٦٥,٣	**٨٤١,١	..
فوائد الدين المحلي بالمليار جنيه	٢٤,٥	٢٧,٨	٢٩,٨	٣٤	٤٤,٧	٤٦,٨	٤٩,٢	٦٧,٤	٨٦,٧
فوائد الدين الخارجي بالمليار جنيه	٢,٤	٢,٩	٣	٢,٨	٣	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٤

* نهاية يونيو من كل عام **أول يناير ٢٠١٠

المصدر لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ولمعدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) ولميزان الحساب الجاري هو:

IMF, World Economic Outlook, April 2010, p.155, 160, 163, 166, 175.

المصدر لباقي البيانات هو: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ٩٨، ١٠٨، ١١٢، أبريل ٢٠١٠، صـ ٩٦، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٧.

مستويات مختلفة من التعليم من حملة الشهادات الابتدائية إلى حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، من كسب عيشهم بكرامة، من أهم آليات التهميش الاقتصادي والإفقار، حيث تؤدي البطالة إلى دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر والاعتماد على الغير واستنزاف المدخرات أو الميراث في حالة وجودهما والتحول في النهاية في كل الأحوال إلى فقراء.

وهناك اضطراب حقيقي في بيانات البطالة أشرنا إليه في أكثر من عدد سابق من هذا التقرير السنوي. وعلى سبيل المثال فإن هناك أخطاء ساذجة للغاية، حيث يشير البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠، صـ ١١٧)، إلى أن إجمالي عدد المشتغلين فعليا عام ٢٠٠٨، بلغ ٢٢,٥ مليون شخص، وعندما أوضح توزيعهم التفصيلي بين قطاع الأعمال العام (١ مليون)، والحكومي (٥,٣ مليون)، والخاص (١٦ مليون)، فإن المجموع يصبح ٢٢,٣ مليون شخص فقط، أي أقل بنحو ٢٠٠ ألف عن الرقم المعلن كعدد للمشتغلين في نفس الصفحة من نشرة البنك المركزي. ولو خصمنا عدد المشتغلين فعليا (٢٢,٣ مليون شخص) من تعداد قوة العمل وفقا للبيانات الرسمية في نفس المصدر (٢٤,٧ مليون شخص)، فإن عدد العاطلين يصبح ٢,٤ مليون عاطل، وليس ٢,١٤ مليون عاطل كما هو منشور في المصدر نفسه، ربما بسبب خطأ حسابي ساذج بافتراض حسن النية، ويصبح معدل البطالة ٩,٧٢٪ من قوة العمل عام ٢٠٠٨، وليس ٨,٧٪ كما هو منشور في نفس النشرة الإحصائية للبنك المركزي. وبما أن معدل البطالة ارتفع في عام ٢٠٠٩ بسبب التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية، فإن معدل البطالة يمكن ان يكون قد ارتفع إلى أكثر من ١١٪ عام ٢٠٠٩.

ويمكن الاستدلال على تضارب البيانات من واقع البيانات المنشورة عن تعداد قوة العمل المصرية في تقرير مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ (World Development Indicators 2010) الصادر عن البنك الدولي، حيث يشير التقرير (صـ ٦٦)، إلى أن تعداد قوة العمل المصرية ٢٦,٣ مليون شخص عام ٢٠٠٨، وهو بيان مأخوذ من الحكومة المصرية مباشرة أو بعد مراجعة البيان المقدم منها بالاتفاق معها. ولو خصمنا من هذا الرقم، عدد المشتغلين فعليا، أي ٢٢,٣ مليون، فإن عدد العاطلين يصبح ٤ ملايين شخص، ويصبح معدل البطالة ١٥,٢٪ من قوة العمل وفقا لتعدادها المنشور في تقرير البنك الدولي المشار إليه. وللعلم فإن البيان المنشور عن قوة العمل المصرية في عدد سابق (عام ٢٠٠٤) من تقرير البنك الدولي المذكور آنفا، كان قد أشار (صـ٤٢)، إلى أن تعداد قوة العمل المصرية قد بلغ ٢٥,٩ مليون شخص عام ٢٠٠٢، وهو تعداد يتناسب مع عدد سكان مصر ومع معدلات الناشطين اقتصاديا في البلدان التي تتشابه أوضاعها مع وضع الاقتصاد والمجتمع في مصر. ولو أخذنا بصافي الداخلين الجدد لسوق العمل (إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل مطروحا منه عدد الخارجين منه بالوفاة أو بالمعاش) والبالغ نحو ٨٠٠ ألف سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢، حتى عام ٢٠١٠، فإن تعداد قوة العمل المصرية في الواقع يصبح نحو ٣٠,٧ مليون عام ٢٠٠٨، ونحو ٣٢,٣ مليون شخص عام ٢٠١٠. وهذا يعني أن عدد العاطلين في عام ٢٠٠٨، بلغ نحو ٨,٤ مليون عاطل، وأن معدل البطالة قد بلغ نحو ٢٧,٤٪ من قوة العمل في العام المذكور.

وعلى أية حال فإن أي بلد يرغب في حل أي أزمة أو مشكلة كبيرة مثل البطالة التي تعاني منها مصر، لابد أن يبدأ بتقديم بيانات حقيقية وصحيحة حتى يمكن حشد المجتمع والدولة لحل الأزمة، لأن تقديم بيانات غير دقيقة لا يفيد في شيء، بل على العكس يؤدي إلى نوع من الاسترخاء والترهل في مواجهتها.

ويذكر أن البيانات الرسمية تعتبر من يعملون بصورة موسمية من عمال المياومة أو المواسم، عاملين فعليا، رغم أنهم قد يعملون نصف أو ربع الوقت أو حتى أقل من ذلك.

كما أن سوق العمل المصرية تعاني من تشوهات جمة، بدءًا من تغول أرباب العمل على العاملين لديهم

وعدم التأمين على غالبية العاملين (٥٣٪ من العاملين غير مُؤَّمن وفقا لدراسة استطلاعية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء)، وتخفيض أجورهم بصورة مزاجية دفعت العديد منهم لتفضيل البطالة على الاستمرار في أعمال لا تغطي تكاليف الذهاب إليها والعودة منها والمصروفات الضرورية أثناء العمل، والاستغناء عنهم بلا أي تعويض. وكل هذه الأمور، تستدعي إعادة النظر في ظروف وسوق العمل في مصر من خلال تفعيل دور المجلس القومي للأجور في وضع حد أدنى جديد للأجر يتلائم مع تكاليف المعيشة، ويتغير سنويا بنفس نسبة معدل التضخم المعلن رسميا، مع مراجعة هذا الحد الأدنى كل ثلاث سنوات لاستيعاب المستويات الحقيقية لارتفاع الأسعار التي تزيد عادة عن معدلات التضخم المعلنة رسميا من الحكومة.

وإضافة إلى ما سبق فإن المستوى المرتفع من البطالة، سواء وفقا للمعدلات المعلنة رسميا، أو وفقا للمستويات التي أشرنا إليها بناء على التحليل المنطقي والعلمي للبيانات، تستدعي جهدا مضاعفا من الحكومة من أجل حل هذه الأزمة وتفادي تأثيراتها المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، خاصة وأن الغالبية الساحقة من المتعطلين أو نحو ٩٥,١٪ منهم، هم من خريجي التعليم المتوسط والعالي، ونحو ٩٩٪ منهم تحت سن الأربعين أي في عنفوان الشباب. وربما تكون إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوظيفه بصورة تساعد على خلق فرص عمل جديدة ودائمة في الصناعة والزراعة والخدمات الحقيقية، هي عملية ضرورية لإيقاف التزايد المنذر بالخطر في معدل البطالة. كما أن تكوين حضانة قومية حقيقية للمشروعات الصغيرة، يمكن أن تساعد في هذا الاتجاه أيضا، لأن أبسط ما يحتاج إليه المواطن من حكومته هو أن يتمكن من كسب عيشه بكرامة من عمله وكده واجتهاده وهذه مسئولية الحكومة سواء من خلال خلق وظائف عامة حقيقية في الصناعة والزراعة والخدمات، أو تهيئة البيئة الاقتصادية بإجراءات مالية ونقدية ملائمة وعادلة وفعالة، وتقييد البيروقراطية المعوقة للأعمال والتي تضيف بفسادها تكاليف إضافية غير مرئية للأعمال، فضلا عن تعطيلها لتلك الأعمال.

ومن الضروري التأكيد مجدداً إلى أنه عندما تتخلى الدولة عن تعيين الخريجين في إطار التحول للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، فإنها لابد أن تعمل على تهيئة البيئة الاقتصادية لاستنهاض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والتعاونية والكبيرة التي تخلق فرص العمل. أما من لا يجدون فرصة عمل ويتحولون إلى عاطلين، فإنه على الدولة التي تخلت عن ضمان التشغيل وفشلت في تنشيط الاقتصاد وإيجاد الوظائف، أن تدفع إعانات لهم لمساعدتهم على الوفاء بجزء من احتياجاتهم الإنسانية وكآلية للدفاع الاجتماعي، وكنوع من الضغط على الحكومة من أجل العمل على خلق الوظائف لهم.

وتدعي الحكومة دائما أنه ليست لديها موارد لتقديم إعانات للعاطلين، وهو إدعاء مصدره التحيز الأيديولوجي، لأن هذه الحكومة نفسها تقدم عشرات المليارات من الجنيهات كدعم للرأسمالية الكبيرة في صورة دعم للطاقة والصادرات وغيرها. ولو تأملنا سلوك دول نامية وأفقر من مصر كثيرا مثل الهند وهي دولة يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل أقل من نصف نظيره في مصر، سنجد أنها استدركت هذا الأمر وأصبحت تقدم إعانات للعاطلين منذ عام ٢٠٠٦ بواقع أجر ١٠٠ يوم عمل لكل عاطل، والأمر لا يتعلق في مصر بغياب الموارد وإنما بترتيب الأولويات بصورة متحيزة أيديولوجيا تهتم بتدليل الرأسماليين الكبار من أصحاب النفوذ السياسي بالتحديد، قبل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

٥- ميزان الحساب الجاري يتحول للعجز وينذر بزيادة الديون وتدهور الجنيه

شهد ميزان الحساب الجاري لمصر تراجعا منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، وتحول بالفعل إلى العجز في عام ٢٠٠٩، وهو العجز المستمر في عام ٢٠١٠، والذي يتوقع صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية استمراره في

عام ٢٠١١، بما ينذر بزيادة الديون الخارجية لمصر وتدهور سعر صرف الجنيه مقابل العملات الحرة الرئيسية. وكان ميزان الحساب الجاري لمصر قد حقق فائضا بلغ ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤، وتراجع إلى ٣,٦٪ عام ٢٠٠٥، ثم إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٦، ثم عاد للارتفاع قليلا في عام ٢٠٠٧، إلى ١,٩٪، ثم تراجع بشدة إلى مجرد ٠,٥٪ عام ٢٠٠٨، ثم تحول إلى العجز بنسبة - ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ نحو - ٢,٦٪ في العام ٢٠١٠، ونحو - ٢,١٪ عام ٢٠١١ كما هو وارد في الجدول ٢.

وتشير البيانات الرسمية المصرية إلى أن الديون الخارجية المستحقة على مصر بلغت نحو ٣٠ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٧، ثم ارتفعت حتى بلغت ٣٣,٣ مليار دولار في بداية يناير عام ٢٠١٠، وهي توازي نحو ١٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وقد شكلت مدفوعات مصر لخدمة ديونها الخارجية، نحو ٦,٢٪ من الحصيلة الإجمالية للصادرات المصرية من السلع والخدمات عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٤,٦٪ من تلك الصادرات عام ٢٠٠٨.

ويمكن القول أن الديون الخارجية لمصر في مستواها الراهن لا تمثل مشكلة حقيقية، وهي في الحدود الآمنة، شرط ألا تتزايد عن هذا المستوى وأن تتم معالجة العجز الزاحف لميزان الحساب الجاري والذي يهدد بهز استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية، والناتج بصورة أساسية عن العجز الهائل في الميزان التجاري والذي تعتمد مصر في سده على الفائض الكبير الذي تحققه في تجارة الخدمات والذي بلغ نحو ٧,٨٤، ٨,١٩، ١١,٥، ١٥، ١٢,٥ مليار دولار في الأعوام المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالترتيب. كما تعتمد مصر في سد العجز في الميزان التجاري على التحويلات الكبيرة للمصريين العاملين في الخارج والتي بلغت نحو ٤,٣٣، ٥,٠٣، ٦,٣٢، ٨,٥٦، ٧,٨١ مليار دولار في الأعوام المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالترتيب. وهناك بيان ملتبس وغير صحيح، كان البنك المركزي المصري ينشره بانتظام عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حيث كان يشير إلى حجم ضخم لتحويلات المصريين العاملين بالخارج من الولايات يزيد عن ٣٠٪ من إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وكان ذلك البيان ينسب تحويلات المصريين العاملين بدول الخليج العربي والتي تتم من خلال شركات تحويل الأموال الأمريكية، إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وخيرا فعل البنك المركزي بدءً من أبريل من عام ٢٠١٠ بالكف عن نشر هذا البيان غير الصحيح، وإن كان مطالبا بنشر البيانات الصحيحة بدلا من عدم نشر أية بيانات في هذا الصدد.

٦- الديون المحلية خارج حدود الأمان وتهدد الاستقرار وترهن المستقبل

بلغت قيمة إجمالي الدين العام المحلي أو الدين الداخلي للدولة في مصر، نحو ٨٦٣ مليار جنيه في نهاية مارس لعام ٢٠١٠ بواقع نحو ١١ ألف جنيه مديونية كل فرد من الـ ٨٠ مليون مصري في بداية العام نفسه. وللعلم فإن هذا الدين كان حوالي ٢١٧ مليار جنيه في نهاية عهد حكومة الدكتور كمال الجنزوري، وارتفع إلى ٤٣٤,٩ مليار جنيه في بداية يوليو عام ٢٠٠٤ أي عند نهاية عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد ومجيء الحكومة الحالية تقريبا، بما يعني بوضوح أن الحكومتين الأخيرتين مسئولتين بصورة مباشرة عن الزيادة السريعة والهائلة في قيمة الدين العام المحلي، وهو ما يجسد عجزهما عن الاستنهاض الحقيقي للنشاط الاقتصادي والحصول على إيرادات عامة منه تكفي لمواجهة الإنفاق العام بدون استدانة محلية أو خارجية. كما يعكس اختلال النظام الضريبي غير التصاعدي والذي يتسم بالانحياز الفج للرأسمالية الكبيرة ويساوي بين المعدلات المفروضة عليها

وبين المعدلات المفروضة على الطبقة الوسطى عند مستوى ٢٠٪ على كل من يتجاوز دخله ٤٠ ألف جنيه سنويا، مهما ارتفع عن ذلك.

ومن بين الديون المحلية للدولة هناك ٧٣٢ مليار جنيه سندات وأذون خزانة. ومن بين هذه السندات هناك سندات مطروحة في الخارج بالدولار وقيمتها ٤,١ مليار جنيه أي نحو ٧٥٠ مليون دولار، وهناك سندات صادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية وقيمتها ١١,٥ مليار جنيه أي نحو ٢,١ مليار دولار. وهي في النهاية ديون بعملات أجنبية. ولو أضيفت إلى الديون الخارجية البالغة ٣٣,٣ مليار دولار في بداية يناير ٢٠١٠، فإن ديون مصر بالعملات الأجنبية ستصل إلى نحو ٣٦,٢ مليار دولار وهو مستوى يمكن أن ينزلق بمصر إلى مرحلة الخطر تدريجيا إذا استمرت الحكومة في هذا النوع من الاقتراض. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن إضافة السندات بالعملات الحرة إلى الديون الخارجية، يستوجب حذفها من الديون المحلية.

ونتيجة للارتفاع السريع في حجم الدين العام، فإن فوائده ارتفعت من ٥٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٧١,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٣٤,٧٪، ومُقدر لها أن ترتفع إلى ٩٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١، بنسبة زيادة قدرها ٢٧,٤٪. كما سترتفع مدفوعات سداد أصل القروض من ٢٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٨٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١. وهذه الزيادة الهائلة في الديون العامة المحلية والخارجية ومدفوعات خدمتها، هو تكبيل للحكومات والأجيال القادمة بديون ناجمة عن سوء أداء الحكومة الحالية وتغطيتها لهذا الأداء السيئ بالاقتراض الذي ستسدده حكومات وأجيال قادمة من إيرادات قادمة من الفقراء والطبقة الوسطى أساساً، سواء كانت تلك الإيرادات عبارة عن حقوق لهؤلاء الفقراء والطبقة الوسطى في إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة القديمة المملوكة لكل أبناء الأمة بالرأس، أو كانت عبارة عن حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المُحصلة منهم وبالذات ممن يعملون بأجر، حيث أن أوعيتهم الضريبية واضحة ويتم اقتطاع الضريبة منها من المنبع وهو ما سيتم التعرض له في القسم الخاص بالموازنة العامة للدولة.

[٢]

الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠/٢٠١١

من يمولها ومن يستفيد منها

ومقترح لإصلاح نظام الأجور

يعد تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة إلى مجلس الشعب للحصول على موافقته عليها، مناسبة سنوية لمناقشة السياسات الاقتصادية- الاجتماعية للدولة في مصر وفي كل بلدان العالم، لأن مشروع الموازنة العامة للدولة يجسد هذه السياسات، ويكشف الانحيازات التي تنطوي عليها. كما أن طبيعة مصادر الإيرادات تعبر عن مستوى تطور الاقتصاد وتساهم في تشكيل العلاقة بين المجتمع والدولة، فكلما كانت الإيرادات العامة للدولة، ناتجة عن الضرائب المفروضة على النشاط والمعاملات الاقتصادية والدخول المتحققة في الصناعة التحويلية الحديثة والخدمات المتقدمة والزراعة، فإن ذلك يكون مؤشرا واضحا على نهوض الاقتصاد وتطوره، كما أن المجتمع في هذه الحالة يكون لديه عوامل مهمة للقوة الاقتصادية في تعامله مع الدولة وأجهزتها لأنه هو الذي يمولها من إيرادات مأخوذة من المواطنين، وهو ما يشكل بيئة مواتية لانتزاع الحقوق الديموقراطية والإنسانية على نطاق واسع، أما إذا كانت الإيرادات العامة للدولة متحققة من ريع ثروة طبيعية عامة تسيطر عليها الدولة، فإنها تصبح في وضع المانح للمجتمع بكل ما يترتب على ذلك من علاقة غير ديموقراطية غالبا ومن شراسة معركة المجتمع لانتزاع الحقوق الديموقراطية والإنسانية، رغم أن تلك الثروة الطبيعية مملوكة أصلاً لكل المواطنين على قدم المساواة وتديرها الدولة بالوكالة عن المجتمع.

أولا: تطور الإيرادات والنفقات.. وعجز الموازنة تجاوز كل حدود الأمان

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أنه من المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة للدولة، نحو ٢٨٠.٧ مليار جنيه، بزيادة نسبتها ٨.٦٪ عن الإيرادات المتحققة في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ والتي بلغت بنحو ٢٥٨.٤ مليار جنيه عام. وإذا علمنا أن معدل التضخم قد بلغ نحو١١.٧٪ عام ٢٠٠٨، ونحو ١٦.٢٪ عام ٢٠٠٩، ومقدر له أن يبلغ نحو ١٢٪ في العام الجاري (IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 166)، وفقا للبيانات الحكومية المصرية التي اعتمدها صندوق النقد الدولي، وهي نسبة أعلى من نسبة زيادة الإيرادات في الموازنة العامة للدولة المحسوبة بالأسعار الجارية، فإن ذلك يعني في الواقع أن القيمة الحقيقية للإيرادات العامة للدولة تقل عن تلك المتحققة في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، فضلا عن أنها حتى عند حسابها بالأسعار الجارية تبقى أقل بنسبة ٢.٧٪ عن الإيرادات العامة المتحققة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتي بلغت نحو ٢٨٨.٦ مليار جنيه (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، ص ١٠٣). وكان طبيعيا والحال هكذا أن تتراجع نسبة الإيرادات العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧.٢٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٢٠.٤٪ في التقديرات الخاصة بالعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، وفقا للبيانات الحكومية عن الموازنة العامة للدولة.

وإضافة إلى هذه الإيرادات، فإن قروض الدولة وإصداراتها من الأوراق المالية سوف تبلغ نحو ١٨٧.٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، بزيادة نسبتها ٤٨٪ عن القروض في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهو مؤشر خطير، على قيام هذه الحكومة الحالية بتغطية سوء أدائها وفشلها الذريع في تحقيق التوازن المالي، بالإفراط في الاقتراض وتحميل هذه القروض للحكومة القادمة وتقييد المستقبل للأجيال القادمة بديون هائلة.

كما تتضمن الإيرادات المتوقعة في مشروع الموازنة العامة للدولة نحو ١٢.٨ مليار جنيه من حصيلة بيع

القطاع العام (الخصخصة) وأقساط القروض. وبذلك تبلغ جملة الإيرادات العامة للدولة المتوقعة في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٤٨١ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٣٦٤،٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، بزيادة نسبتها ٣١،٩٪، وهي زيادة ناتجة عن زيادة اقتراض الحكومة والحصيلة المتوقعة لبيع أو إهدار شركات جديدة من شركات القطاع العام وزيادة الإيرادات الضريبية على السلع والخدمات والواردات/ والضرائب على الدخول التي يتم تحصيلها أساساً من العاملين بأجر أو من عوائد حقوق الملكية العامة وبالذات في الهيئة العامة للبترول وقناة السويس، كما هو واضح من الجداول المرفقة.

وعلى قدر أهمية تطور الإيرادات العامة للدولة ودلالاته، فإن مصادر تلك الإيرادات تبين من الذي يمول الإنفاق العام للدولة، بكل ما يعكسه ذلك من طبيعة الانحيازات الاجتماعية والأيديولوجية للحكومة المصرية.

أما الإنفاق العام للدولة في موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١، فإن مشروع الموازنة يشير إلى أنه سيبلغ نحو ٣٩٤،٥ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١٠،٧٪ عن الإنفاق العام في موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ والذي بلغ نحو ٣٥٦،٤ مليار جنيه، مرتفعا بدوره بنسبة ١،٤٪ عن الإنفاق العام في سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الذي كان قد بلغ ٣٥١،٥ مليار جنيه. وهذه النسب أقل من معدلات التضخم السائدة والمتوقعة في مصر من عام ٢٠٠٨، حتى عام ٢٠١٠، والتي أشرنا إليها آنفا، وبالتالي فإن الإنفاق العام الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، تراجع بقوة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وسيستمر في التراجع ولكن بنسبة أقل في عام ٢٠١٠/٢٠١١. ويضاف إلى الإنفاق العام للدولة المتوقع في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٨٢،٣ مليار جنيه لسداد القروض المستحقة على الدولة محليا وخارجيا، وهو رقم هائل يتسق مع الديون المحلية والخارجية الضخمة التي أثقلت بها مصر على يد الحكومتين الراهنة والسابقة عليها مباشرة، حيث كانت الديون المحلية في نهاية عهد حكومة الدكتور كمال الجنزوري نحو ٢١٧ مليار جنيه، ارتفعت في نهاية عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد إلى ٤٣٤ مليار جنيه، ثم وصلت في بداية يناير ٢٠١٠ إلى ٨٤١ مليار جنيه، ولو امتد عهد الحكومة الحالية إلى نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، فإن الرقم سيتجاوز تريليون جنيه مصري وفقا لحجم الاقتراض المقرر في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠/٢٠١١.

وهناك أيضا نفقات قيمتها ٤،٢ مليار جنيه لإقراض الهيئات الاقتصادية والشركات وصندوق إعادة الهيكلة، ليصبح إجمالي الإنفاق العام المتوقع للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٤٨١ مليار جنيه.

ورغم أهمية تطور حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية أو الثابتة، إلا أن هيكل الإنفاق والشرائح الاجتماعية التي تستفيد منه، يبدو أمرا على نفس الدرجة من الأهمية وربما أكبر، وهو الأكثر تعبيرا عن التحيزات الاجتماعية والأيديولوجية للحكومة، وكفاءتها في استخدام السياسة المالية والموازنة العامة للدولة التي تعد الأداة الأساسية لهذه السياسة، في تحريك الاقتصاد وحفز النمو والتشغيل فيه وإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن العجز النقدي يتزايد على نحو خطير سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع من نحو ٦٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى نحو ٩٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٤٢٪، ومخطط له في الموازنة الجديدة ٢٠١٠/٢٠١١ أن يرتفع إلى ١١٣،٨ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٦،١٪. أما نسبة هذا العجز النقدي من الناتج المحلي الإجمالي فإنها ارتفعت بدورها من ٦،٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٨،٢٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ومخطط لها أن ترتفع إلى ٨،٣٪ في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١. وإذا كان حجم الإنفاق المقدر في موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ قد بلغ نحو ٣١٩،١ مليار جنيه، وانتهى الأمر بإنفاق قدره ٣٥٦،٤ مليار جنيه وفقا للتقديرات الأولية لميزانية العام المالي

المذكور، فإنه من المرجح أن يرتفع الإنفاق في موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٠ عن ٣٩٤،٥ مليار جنيه، ويرتفع معه العجز عن مستوى الـ ١١٣،٨ مليار جنيه المقدر في الموازنة.

وهذا العجز الذي تسميه الحكومة، العجز النقدي، يختلف كثيرا عن العجز الحقيقي الذي سيبلغ في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١١/٢٠١٠، نحو ١٨٧،٦ مليار جنيه ستواجهها الحكومة من خلال اقتراض بنفس القيمة، وهذا العجز الكلي يوازي نحو ١٣،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العام المالي نفسه حيث أن قيمته المتوقعة هي ١٣٧٨ مليار جنيه.

وهذا العجز الذي وصل بالفعل إلى مستوى مأساوي يتجاوز كل معايير الأمان ويهدد في الأجل المتوسط بنشوب أزمة مالية كبيرة، يعني استدانة الدولة بنفس قيمته من الداخل والخارج، بما حول مشكلة الديون إلى قنبلة عملاقة تتخفى خلف حقيقة أن الديون غالبيتها محلية ولا تظهر كديون خارجية تكون في بؤرة الضوء، كما أن جزءاً من تمويل عجز الموازنة العامة يتم من خلال وسائل تضخمية تتمثل في الإفراط في الإصدار النقدي بلا مبرر اقتصادي، بما يهدد بتعاظم الاضطراب المالي والتضخم في مصر، حيث بلغ معدل نمو المعروض النقدي (M1)، نحو ١٥،٥٪، ١٥،٦٪، ٢١،٨٪، ٢٠،١٪، ٢٩،٩٪ في الأعوام المالية المنتهية في يوليو ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالترتيب، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠١٠، صـ ١٣).

جدول (١)

المعدل الأعلى للضريبة على الشركات والشريحة العليا من الأفراد في مصر ودول مختارة عام ٢٠٠٩

الدولة	أعلى معدل للضريبة على الأفراد	الدخل الفردي الذي يفرض عليه الحد الأعلى للضريبة على الأفراد بالألف دولار	أعلى معدل للضريبة على الشركات
مصر	٢٠%	٧,٢	٢٠%
الدانمرك	٦٢%	٦٢,٣	٢٥%
السويد	٥٧%	٦٦,٤	٢٦%
هولندا	٥٢%	٧٣,٣	٢٦%
النمسا	٥٠%	٨٠,٣	٢٥%
بلجيكا	٥٠%	٤٥,٩	٣٤%
اليابان	٥٠%	١٨٢,١	٤١%
إيرلندا	٤٦%	٤٨,٧	١٣%
الصين	٤٥%	١٧٥,٧	٢٥%
ألمانيا	٤٥%	٣٣٤,٥	٢٩%
كرواتيا	٤٥%	٥٤,٧	٢٠%
إيطاليا	٤٣%	١٠٠,٣	٣١%
أسبانيا	٤٣%	٧١,٥	٣٠%
البرتغال	٤٢%	٨٥,٨	٢٥%
سلوفينيا	٤١%	١٩,٨	٢١%
شيلي	٤٠%	١٠٩,٥	١٧%
بريطانيا	٤٠%	٦٦,١	٢٨%
فرنسا	٤٠%	٩٢,٩	٣٣%
اليونان	٤٠%	١٠٠,٣	٢٥%
النرويج	٤٠%	١١٠,٢	٢٨%
تايلاند	٣٧%	١١٣,٢	٣٠%
تركيا	٣٥%	٢٨,٦	٢٠%
كوريا الجنوبية	٣٥%	٦٩,٤	٢٤%
سويسرا	٤٠%	٦٣٠,٣	٢١%
الإمارات	صفر	-	٥٥%

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2010, 312-314.

ثانياً: من يمول الموازنة العامة للدولة؟

من البديهي أن يدفع الأثرياء والرأسماليون ومؤسساتهم التجارية والصناعية، الجانب الأكبر من الضرائب لتشكل الجزء الأعظم من الإيرادات العامة للدولة التي تستخدمها في تمويل إنفاقها العام، حيث أنهم وشركاتهم يستفيدون أكثر من باقي المواطنين من الإنفاق العام. وانطلاقا من هذه البديهية صاغت الدول الرأسمالية نظما ضريبية تصاعدية تعفي الفقراء من الضريبة وتكتفي بإسهامهم الكبير المتمثل في حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والبيئية والتراثية والمشروعات العامة القديمة، وتفرض ضرائب مخففة ومتدرجة على الطبقة الوسطى تتلاءم مع قدراتها المالية أو المقدرة التكليفية للمولين فيها، وتفرض ضرائب عالية ومتدرجة أيضا على الطبقة العليا وفي القلب منها الرأسماليين الكبار وشركاتهم في كافة المجالات.

لكن هذه البديهية غائبة فعليا في صياغة مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة في مصر،

بفضل انحياز الحكومة ووزير ماليتها في سياسته الضريبية للرأسمالية الكبيرة على حساب الشعب.

وتشير بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية، والتي تُحمل في النهاية على أسعار تلك السلع والخدمات والواردات، تبلغ في مجموعها ٩٣,٣ مليار جنيه، عبارة عن ٧٧,٨ مليار جنيه حصيلة الضرائب على السلع والخدمات، ونحو ١٥ مليار جنيه رسوم جمركية على الواردات السلعية من الخارج. وبما أن الأثرياء أقلية صغيرة، فإن الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات والرسوم الجمركية، هي ضرائب تدفعها في النهاية، الطبقة الوسطى والفقراء بصورة أساسية.

أما الضرائب على الدخول والأرباح الرأسمالية والبالغة نحو ٨٨,٧ مليار جنيه، فإنها تضم الضريبة على دخول الأفراد وأرباح الشركات. وتشير تقديرات موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى أن حصيلة الضريبة على دخول الأفراد ستبلغ نحو ١٩,٢ مليار جنيه، ومنها ١٣,٢ مليار جنيه، أي نحو ٦٨,٨٪ منها، عبارة عن ضرائب على الدخول من التوظف، أي ضرائب يدفعها العمال والموظفون أي الفقراء والطبقة الوسطى.

أما الضرائب على الدخول المتأتية من النشاط التجاري والصناعي والمهن غير التجارية، فإن حصيلتها المتوقعة تبلغ نحو ٦ مليارات جنيه. وجزء كبير من هذه الحصيلة يأتي من الطبقة الوسطى من المهنيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتقتصر الضريبة المُحصلة عن الدخول المتحققة من الأرباح الرأسمالية عن الثروة العقارية وغيرها على أقل من ٠,١ مليار جنيه، أو بالتحديد ٦٥,٥ مليون جنيه.

أما باقي هذه الضرائب فهي الضريبة على أرباح الشركات والمقدرة بنحو ٦٩,٤ مليار جنيه، فإن ٣٥,٨ مليار جنيه منها يتم تحصيلها من هيئة البترول والشريك الأجنبي، ونحو ١٠,٧ مليار جنيه تُحصل من قناة السويس، وهي عوائد متأتية من حقوق مملوكة للفقراء والطبقة الوسطى بصورة شبه كاملة. أما الجزء الباقي من الضرائب على أرباح الشركات، فإنه يتم تحصيله من كل الشركات العامة والخاصة التي يتفنن جزء كبير منها في التهرب الضريبي، رغم كل الامتيازات التي تعطيها الدولة لهم، ورغم أن معدل الضريبة على دخول وأرباح الشريحة العليا من الدخل يبلغ ٢٠٪، هو نفس المعدل المفروض على الطبقة الوسطى أو على كل من يزيد دخله عن ٤٠ ألف جنيه، أي نحو ٧٢٠٠ دولار في العام، وهو معدل بالغ التدني بالمقارنة مع الضرائب المناظرة المفروضة على الشريحة العليا من الدخول في الغالبية الساحقة من الدول النامية والمتقدمة، حيث بلغ ذلك المعدل حسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١٠، صـ ٣١٢- ٣١٤)، نحو ٦٢٪ لكل من يزيد دخله السنوي عن ٦٢,٢ ألف دولار في الدانمرك عام ٢٠٠٩، بينما بلغ المعدل الأعلى للضريبة على الشركات ٢٥٪ في العام نفسه. وقد بلغ المعدل الأعلى للضريبة على الأفراد ٥٧٪ في السويد عند دخل سنوي قدره ٦٦,٤ ألف دولار، وبلغ ٥٢٪ في هولندا عند دخل ٧٣,٣ ألف دولار. وبلغ ٥٠٪ في كل من النمسا وبلجيكا واليابان عند دخل قدره ٨٠,٣، ٤٥,٩، ١٨٢,١ ألف دولار في الدول المذكورة بالترتيب. وبلغ ٤٦٪ في إيرلندا عند دخل ٤٨,٧ ألف دولار، وبلغ ٤٥٪ في كل من الصين وألمانيا وكرواتيا، وبلغ ٤٣٪ في إيطاليا وأسبانيا، وبلغ ٤٠٪ في النرويج وبريطانيا وشيلي وفرنسا، وبلغ ٣٧٪ في تايلاند، ٣٥٪ في الولايات المتحدة وتركيا.

أما عوائد ملكيات الدولة والمملوكة لكل المواطنين بالتساوي، بما يعني أن الغالبية الساحقة منها تعود للفقراء والطبقة الوسطى، فإنها ستبلغ وفقا لتقديرات موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٥٣,٦ مليار جنيه، منها نحو ٢٥,١ مليار جنيه عوائد ملكية الدولة لهيئة البترول، ونحو ١٤ مليار جنيه عائد ملكية قناة السويس، ونحو ٥,٢٢ مليار جنيه فائض محول من قطاع الأعمال العام بعد أن قام وزير الاستثمار ببيع أفضل قطع الأراضي التي تملكها شركات القطاع العام بأسعار بالغة التدني

لسداد ديونها وإنهاء مدفوعات خدمتها، بحيث أظهرت نتائج أعمالها أرباحا، ليس من خلال تحسين كفاءة الأداء ونزاهة التصرفات المالية، ولكن من خلال بيع الأصول، ونحو ٢,٧ مليار جنيه عائد ملكية الهيئات الاقتصادية، ونحو ١,١ مليار جنيه عوائد الدولة عن رخصة الجيل الثالث للمحمول، ونحو ٢ مليار جنيه فوائد على القروض الحكومية، ونحو ٢,٤ مليار جنيه عائد إيجارات الدولة في قطاع البترول بصفة أساسية.

وتَحصل الدولة على إيرادات تبلغ ٩,٤ مليار جنيه كموارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة التابعة للدولة. كما تحصل من الفقراء والطبقى الوسطى، على نحو ١٤,٩ مليار جنيه كحصيلة لبيع السلع والخدمات، منها نحو ٢,٤ مليار جنيه كمقابل للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والزراعية التي يُفترض أنها مجانية.

أما الضرائب على الممتلكات فإنها تبلغ نحو ١٢,٣١ مليار جنيه في مشروع الموازنة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، ومنها نحو ٩,٠٥ مليار جنيه ضرائب على عوائد الأذون وسندات الخزانة التي يحوز غالبيتها بنوك القطاع العام وبنك الاستثمار القومي المملوكين للأمة.

وإضافة لكل هذه الإيرادات، فإن قروض الدولة وإصداراتها من الأوراق المالية سوف تبلغ نحو ١٨٧,٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، بزيادة نسبتها ٤٨٪ عن القروض في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهي ديون يتحملها المواطنون بالتساوي، أي أن غالبيتها سيُحمل على الفقراء والطبقة الوسطى أيضا. وهذه الاستدانة الهائلة والمفرطة، تشكل مؤشراً خطيراً، على قيام هذه الحكومة الحالية بتغطية سوء أدائها وفشلها في تحقيق التوازن المالي، بالإفراط في الاقتراض وتحميل هذه القروض للحكومة القادمة وتقييد المستقبل للأجيال القادمة بديون هائلة.

وهكذا فإن الغالبية الساحقة من الإيرادات العامة للدولة، تأتي بصورة أساسية من الطبقة الوسطى بصورة مباشرة أو من الحقوق والموارد والممتلكات العامة التي تعود الغالبية الساحقة منها للفقراء والطبقة الوسطى باعتبار أن تلك الموارد والملكيات العامة، مملوكة بالرأس لكل المواطنين على قدم المساواة. وحتى يمكن تغيير هذا الوضع غير العادل، فإنه من الضروري تغيير نظام الضرائب الحالي والأخذ بنظام تصاعدي على غرار النظم المعمول بها في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية التي أشرنا إليها، مع ضرورة رفع الحد الأدنى للإعفاء من الضرائب إلى ٢٠ ألف جنيه على الأقل اتساقاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة وأن معدل الإعالة مرتفع في مصر ويبلغ ٣,٥ فرد لكل شخص يعمل.

ثالثاً: الإنفاق العام: توزيعه ومن يستفيد منه

هناك عناصر مشتركة بالنسبة للإنفاق العام، بين كل دول العالم سواء كانت رأسمالية حرة، أو رأسمالية يوجد بها دور مهم للدولة في الاقتصاد، أو رأسمالية دولة، أو اشتراكية. وهذه العناصر هي الإنفاق على الدفاع والأمن والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والبحث والتطوير العلميين ودعم الخدمات العامة والمنتجين والسلع التي يستخدمها الفقراء والتحويلات الاجتماعية. أما الإنفاق العام في مجالات مختلفة عن أوجه الإنفاق المذكورة وبالذات ما يتعلق بالاستثمار المباشر في الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات المالية والتأمينية والتجارية، فإنه يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي ورؤيته لدور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

ويبين هيكل الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، من يستفيد من هذا الإنفاق، وما تنطوي عليه خريطة المستفيدين من تحيزات اجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى أو للطبقة العليا. ومن هذا المنطلق سوف نتناول الإنفاق في الموازنة العامة للدولة في مصر للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١...

١- الأجور الحقيقية تتراجع ولابد من إصلاح شامل لنظام الأجور

تعد قضية الأجور في الموازنة العامة للدولة، من أهم القضايا التي يجري الاهتمام بها، لأنها ببساطة أكثر ما

يهم قرابة ٥,٣ ملايين عامل وموظف في الجهاز الحكومي للدولة، وإذا أخذنا معدل الإعالة أي عدد السكان مقسوما على عدد المشتغلين لدى أنفسهم أو لدى الغير، سنجد أنه يبلغ ٣,٥١ شخص لكل عامل، بما يعني أن عدد العاملين في الدولة ومن يعولونهم يبلغ نحو ١٨,٦ مليون نسمة، وبالتالي فإن هذه القضية تمس ٢٣,٥٪ من السكان بصورة مباشرة. ونظرا لأن حركة الأجور في الجهاز الحكومي يتبعها حركة موازية في أجور العاملين في القطاع العام وقطاع الأعمال العام، فإن هذا القطاع من العاملين ومن يعولونهم مَعني أيضا بأي تغيير في نظام أجور العاملين في الدولة. وقد بلغ تعداد العاملين بالقطاع الأعمال العام، حسب بيانات البنك المركزي التي ثبتت الرقم منذ عام ٢٠٠١، نحو مليون عامل في نهاية عام ٢٠٠٨ (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، صـ ١١٧)، وبحسابهم مع عائلاتهم فإنهم يبلغون نحو ٣,٥ مليون نسمة، وهذا التثبيت للرقم خلال هذه الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨، هو أمر غير منطقي في ظل تراجع أعداد العاملين في هذا القطاع بعد بيع عدد كبير من وحداته في تلك الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهي الأقرب للحقيقة، إلى أن عدد العاملين في القطاع العام وقطاع الأعمال العام، بلغ في نهاية عام ٢٠٠٨، نحو ٧٨٢,٥ ألف عامل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، مصر في أرقام، مارس ٢٠١٠، صـ ٣٤). ووفقا لمعدل الإعالة فإن تعدادهم مع من يعولونهم يبلغ نحو ٢,٨ مليون نسمة. وأيا كان الرقم فإنه يضاف إلى عدد العاملين في الجهاز الحكومي وعائلاتهم، ليشكلا معا ما يزيد عن ٢٧٪ من عدد السكان.

والحقيقة أن نظام الأجور يشكل الآلية الرئيسية لتقسيم فائض القيمة أو القيمة المضافة الناتجة عن العملية الإنتاجية، بين العاملين وأرباب العمل سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص، وهو بالتالي آلية رئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلى جانب الآليات الأخرى مثل الضرائب ودعم الخدمات العامة والدعم السلعي والتحويلات. وفي أكثر الاقتصادات الرأسمالية تحررا تبقى الدولة محتفظة ببعض الأدوار المرتبطة بالسلام الاجتماعي والحد الأدنى من اعتبارات العدالة الاجتماعية الحافظة لاستقرار النظام الرأسمالي نفسه، وفي مقدمة هذه الأدوار، وضع حد أدنى للأجور لكل العاملين في البلد سواء كانوا يعملون في القطاع الخاص، أو يعملون لدى الدولة في قطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية والذين تكون الدولة بمثابة رب العمل بالنسبة لهم. بل إن الدولة تشارك عادة من منطلق مسئوليتها الاجتماعية، في المفاوضات التي تدور بين ممثلي العمال وأرباب العمل بشأن نسبة الزيادة السنوية في الأجر حتى لقدامى العاملين، بالذات عندما تتعثر المفاوضات بين الطرفين.

وقد جاء حكم القضاء المصري (محكمة القضاء الإداري)، بإلزام الحكومة بوضع حد أدنى جديد للأجر، بمثابة انتصار تاريخي لقيم العدالة والحق وللاعتبارات الاقتصادية التي تشير إلى أن وجود نظام عادل للأجور يؤدي إلى حفز العاملين على العمل والابتكار والالتزام بقواعد ولوائح العمل والقبول بآليات الثواب والعقاب فيها عن طيب خاطر، فضلا عن أن تحسين توزيع الدخل من خلال نظام الأجور، يؤدي إلى زيادة حصة من يعملون بأجر وهم الفقراء والطبقة الوسطى في الدخل، ليتحول جزء كبير من تلك الحصة الداخلية إلى طلب فعال على السلع والخدمات، يحفز المستثمرين من القطاع الخاص ويحفز الدولة على بناء مشروعات جديدة تلبي هذا الطلب على السلع والخدمات، وتلك المشروعات تقوم بتشغيل عاملين جدد وتوزع عليهم دخول في صورة أجور وما في حكمها، لتتحول مرة أخرى إلى طلب فعال يحفز تأسيس مشروعات جديدة، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعد أحد العوامل الأساسية التي تنهض عليها أي دورة للنمو الاقتصادي السريع والمتواصل.

وهذا الحكم التاريخي هو أيضا انتصار تاريخي لكل من يعملون بأجر ويصنعون الحياة والتقدم في

مصـرنا العظيمـة، أو لقـوة العمـل المصـرية بمختلـف مستوياتها المهارية، وهو انتصار لكل من سعوا إلى هذا الهدف بصورة حقوقية وعلمية وسلمية. وتزداد أهمية هذا الحكم التاريخي الذي يستحق من أصدروه من قضاة مصر كل التقدير على انتصارهم للقانون وللحق والعدل في مناخ حكومي معاكس لهذه القيم النبيلة. ومن ضمن حيثيات هذا الحكم العظيم، أن مواد الدستور تنص على أن العمل حق وواجب وتنادي بربط الأجر بالإنتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول، وأكد على حق العمال في أجر عادل يضمن حياة كريمة للعامل ولأسرته التي يعولها.

وبعد هذا الحكم التاريخي أصبح لزاما على الدولة أن تتخلى عن العناد ضد مواطنيها وضد قيم الحق والعدل، وعليها أن تنتصر للاعتبارات الحقوقية والاقتصادية وتبادر إلى وضع حد أدنى جديد للأجر له علاقة بتكاليف الحياة، وبالقيمة الحقيقية للأجور في فترات سابقة، وبالتطور الذي حدث في إنتاجية قوة العمل دون أن يواكبه تطور مواز في الأجور، لأن العاملين في الدولة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية بعد أن تسلحوا بالمعرفة بشأن التدهور غير المنطقي وغير الأخلاقي في أجورهم، وتسلحوا أيضا بحكم قضائي نزيه، لن يتراجعوا حتى يتم إقرار حد أدنى جديد للأجر يتسم بالعدالة ويرتبط بالتطور الكبير الذي حدث في إنتاجية العامل. وبدلا من فتح الباب أمام التوتر والصدام بشأن هذه القضية، فإن الحكماء في الدولة لابد أن يدخلوا في مفاوضات عاقلة وموضوعية مع ممثلي العمال الحقيقيين ومنظمات المجتمع المدني التي تبنت هذه القضية، ومع الخبراء من كل الاتجاهات السياسية لوضع حد أدنى جديد للأجر بشكل سريع. وقبل عرض أية أفكار بشأن الحد الأدنى للأجر في إطار النظام المتكامل للأجور الذي نطالب به، فإننا سنتعرض أولا لمخصصات الأجور وما في حكمها في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، الذي هو الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة، كمدخل لتناول نظام الأجور الراهن الذي يشكل آلية لتعميق التفاوت الاجتماعي وإفقار العاملين وتسهل انتشار الفساد، لوضع تصور لتغيير وتمويل نظام جديد للأجور يتسم بالكفاءة والعدل...

أ- قراءة تحليلية لمخصصات الأجور وما في حكمها:

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن مخصصات الأجور سوف ترتفع إلى ٩٤,٦١ مليار جنيه، بزيادة نسبتها ١٠٪ عن مخصصات الأجور وما في حكمها في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ والتي بلغت نحو ٨٦ مليار جنيه.

وإذا علمنا أن معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) المُقدر للعام ٢٠١٠، يبلغ ١٢٪، والمعدل المتوقع للعام ٢٠١١ يبلغ نحو ٩,٥٪ وفقا للبيانات الرسمية المُقدمة لصندوق النقد الدولي والتي أوردناها آنفا، فإن ذلك يعني أن الأجور الحقيقية ستتراجع، لأن معدل زيادتها أقل من معدل التضخم، بما يعني تراجع مستويات معيشة العاملين في الدولة وأسرهم، رغم أن قسما مهما منهم يراوحون أصلاً بين حد الفقر المدقع (أقل من ١,٢٥ دولار واحد للفرد في اليوم)، وبين حد الفقر العام (أقل من دولارين للفرد في اليوم)، وذلك في حالة اعتمادهم على أجورهم فقط في إعاشة أنفسهم ومن يعولونهم.

وتشير البيانات الرسمية أيضا إلى أن مخصصات الأجور في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، ستبلغ ٩٤,٦١ مليار جنيه بنسبة ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر للعام المذكور، علما بأن تلك المخصصات في قطاع الموازنة كانت قد بلغت نحو ٤١,٦، ٤٦,٧، ٥٢,٢، ٦٢,٨، ٧٦,٢، ٨٦ مليار جنيه في الأعوام المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠ بالترتيب، بما يوازي نحو ٧,٨٪، ٧,٦٪، ٧٪، ٧٪، ٧,٣٪، ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام المالية المذكورة بالترتيب. وهذه البيانات تعني بوضوح أن حصة العاملين بالدولة من الناتج المحلي الإجمالي، قد تراجعت خلال

عهد الحكومة الحالية من ٧.٨٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى ٦.٩٪ طبقا لمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١.

وتشير بيانات الموازنة إلى أن الأجور الأساسية تقدر بنحو ١٩ مليار جنيه، أي ما يوازي ٢٠.١٪ من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها في الموازنة العامة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، بينما تبلغ حصة المكافآت والبدلات والمزايا النقدية والعينية، نحو ٥٥.٦ مليار جنيه توازي نحو ٥٨.٨٪ من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها، بينما تشكل المزايا التأمينية نحو ١٠٪ من مخصصات الأجور وما في حكمها. والباقي أجور إجمالية مدرجة بموازنات الجهات ومتطلبات إضافية للأجور. وكما هو واضح فإن الأجور الأساسية تشكل نسبة أقلية صغيرة من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها، وهو أمر يجعل ولاء العامل لرئيسه وليس للعمل نفسه، لأن هذا الرئيس بيده تحديد قيمة الدخول الإضافية للعامل أو الموظف، من مكافآت وبدلات وعمولات وحوافز وأرباح. ولابد أن يكون الأجر الأساسي للعامل هو أساس دخله من العمل، ولا تزيد الدخول الإضافية من بدلات وحوافز ومكافآت شهرية عن ١٠٠٪ من هذا الراتب الأساسي.

وتكمن مشكلة الأجور في مصر، في أن كل الحسابات الحكومية حول الأجور وزيادتها تتعامل مع الأجور الاسمية وليس مع الأجور الحقيقية، رغم أن الأخيرة وحدها هي التي تعكس التحسن أو التراجع في أجور العاملين ومستويات معيشتهم، ولابد من مرعاة التغيرات في الأسعار عند تقدير الأجور الاسمية حتى يتم رفع الأجور الحقيقية ومستويات معيشة العاملين بالدولة فعليا.

وربما يكون من المفيد النظر لنظام الأجور في مجمله ولتطور القدرة الشرائية لأجور العاملين بالدولة لنرى الوضع الذي آل إليه حال هؤلاء العاملون بسبب سياسات الأجور التي تتغاضى عن ربط حركة الأجور بحركة الأسعار...

ب- نظام الأجور الحالي.. آلية للفساد والإفساد

في أي نظرة لتطور الأجور لابد من التفريق بين الأجر الاسمي وهو عدد أوراق النقد التي يتلقاها الموظف أو العامل في نهاية كل شهر، وبين الأجر الحقيقي المتمثل في القدرة الشرائية لهذا الأجر الاسمي، أي قدرته على شراء السلع والخدمات. والتغير الذي يحدث في الأجر الحقيقي هو المهم لأنه هو الذي يحدد هل يرتفع مستوى معيشة العامل أو الحد الأدنى للأجر الحقيقي أم لا. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة في غالبية البلدان التي لا تتوفر فيها نظم عادلة للأجور أن تصرف الانتباه للتغير في الأجور الاسمية مدعية أنها ترفع قيمة تلك الأجور، بينما يشعر العاملون وأسرهم أن أجورهم الحقيقية تتراجع، حيث تنخفض مستويات معيشتهم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة تلتهم وتتجاوز أي زيادة في الأجور الاسمية. ولذا فإن العاملين في مصر من جهة، والدولة وأرباب العمل من جهة أخرى، عليهم أن ينظروا إلى التطور في الأجر الحقيقي أي القدرة الشرائية للأجر، كمقياس حقيقي وموضوعي لتطور أو تدهور الأجور. وإذا تم ذلك سيكون التفاوض بشأن تغيير الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور بأسره، أكثر يسرا وموضوعية.

وإذا نظرنا إلى تطور الحد الأدنى للأجر الاسمي والحقيقي سنجد أنه في عام ١٩٥٢ وبعد الانقلاب الثوري الذي تحول لثورة اجتماعية بعد ذلك، تم وضع حد أدنى للأجر ١٨ قرشا في اليوم، وكانت تشتري نحو ١.٥ كيلوجرام من اللحم في الريف ونحو ١.٢ كيلوجرام من اللحم في المدن، وبفرض أن العامل يعمل ٢٥ يوما في الشهر، فإن الأجر الشهري الحقيقي للعامل في عام ١٩٥٢ يعادل في المتوسط، نحو ٣٤ كيلوجرام من اللحم أي نحو ١٧٠٠ جنيها من جنيهات الوقت الراهن إذا قيس بسلعة واحدة هي اللحم على سبيل التجريد.

وقد ارتفع الحد الأدنى للأجر الأساسي الاسمي للعامل في القانون ٤٧، ٤٨ لسنة ١٩٧٨، إلى ١٦ جنيها (دون إضافة ما في حكم الأجر من حوافز وعمولات وبدلات ومكافآت وأرباح) وكانت تشتري في ذلك الحين

٣٢٠ كيلوجرام من الأرز (ثمن الكيلو ٥ قروش) ثمنها حاليا ١٠٠٠ جنيه، ولو أخذنا بالحد الأدنى للأجر الشامل، فإنه كان نحو ٢٢ جنيها كانت تشتري نحو ٤٤٠ كيلو أرز ثمنها نحو ١٣٢٠ جنيها. كما كان ذلك الأجر الأساسي للعامل يشتري نحو ١٨ كيلوجرام من اللحم البلدي ثمنها حاليا نحو ٩٠٠ جنيها، أما الأجر الشامل فكان يشتري نحو ٢٤ كيلوجرام من اللحم البلدي تساوي نحو ١٢٠٠ جنيه حاليا، أو ملابس لا تقل قيمتها عن ٢٠٠٠ جنيه، أو كمية من الذهب لا تقل قيمتها عن ٢٥٠٠ جنيه حاليا. ولو أخذنا قيمة وسيطة للقدرة الشرائية للأجر الأساسي عام ١٩٧٨، فإنها ستبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه من جنيهات الوقت الراهن على الأقل، أما القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر الشامل في عام ١٩٧٨ فإنها توازي أكثر من ١٩٠٠ جنيه من جنيهات الوقت الحالي.

ولو نظرنا لتطور مرتب خريج الجامعة لدى بداية عمله في الجهاز الحكومي، سنجد أن هذا الراتب ارتفع من ١٧ جنيها شهريا في بداية سبعينات القرن العشرين، إلى نحو ٢٨ جنيها شهريا عام ١٩٧٨، إلى نحو ٢٠٠ جنيه شهريا في الوقت الحالي وفقا للتصريحات الرسمية. ولو أخذنا سلع مثل اللحوم والأرز والذهب كنوع من التجريد لقياس القدرة الشرائية للأجر أي الأجر الحقيقي، سنجد أن مرتب خريج الجامعة عند بداية تعيينه عام ١٩٧٠ كان يشتري ٦٨ كيلوجراما من اللحم في الريف (تساوي ٣٤٠٠ جنيه حاليا)، أو نحو ٥٠ كيلوجراما في الحضر (تساوي حاليا نحو ٢٥٠٠ جنيه)، وكان يشتري نحو ٤٥ جراما من الذهب قيمتها الحالية قرابة ثمانية آلاف جنيه، وكان يشتري نحو ٤٢٥ كيلوجراما من الأرز قيمتها الحالية نحو ١٢٧٥ جنيه.

وفي عام ١٩٧٨ بلغ الحد الأدنى للراتب الشامل لخريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي أكثر من ٢٨ جنيها، وكان يشتري ٣٥ كيلوجرام من اللحم، أو ٥٦٠ كيلوجرام من الأرز، ثم أصبح الآن يبلغ ٢٠٠ جنيه شهريا، تشتري ٤ (أربعة) كيلوجرامات من اللحم، أو نحو ٦٥ كيلوجرام من الأرز، ولا تشتري أكثر من ٥٪ مما كان من الممكن أن يشتريه الحد الأدنى لراتب خريج الجامعة عام ١٩٧٨ من الذهب. وهذا يعني بوضوح أن الدخل الحقيقي لخريجي الجامعة العاملين في الجهاز الحكومي تعرض للانهيار ودفع بغالبيتهم إلى هوة الفقر إذا لم تكن لهم مصادر أخرى للدخل مشروعة أو غير مشروعة، وإذا لم يسافروا للعمل في الخارج لفترات في حياتهم في ظل نظم أشبه بالعبودية المؤقتة تتعامل بها الدول العربية المستقبلة للعمالة مع العاملين العرب لديها في ظل نظام "الكفيل" المعمول به في بلدان الخليج (باستثناء البحرين مؤخرا) والسيئ السمعة دوليا وعربيا.

وعلى الصعيد الميداني وبدراسة حالة عدد من الموظفين وتطور القدرة الشرائية لرواتبهم وجد أن القدرات الشرائية لرواتبهم تنهار رغم زيادتها الاسمية. وعلى سبيل المثال تم تعيين أحد خريجي الجامعة في إحدى الوزارات عام ١٩٧٧ براتب شامل بلغ ٢٨ جنيها، كانت تشتري نحو ٣٥ كيلوجرام من اللحم في ذلك العام، أو ٥٦٠ كيلوجرام من الأرز. وحصل هذا الموظف على تقارير امتياز بلا انقطاع، ثم أصبح مديرا عاما، ثم مدير إدارة وأصبح راتبه الشامل نحو ٩٠٠ جنيه في عام ٢٠١٠، وهي تشتري نحو ١٨ كيلوجرام من اللحم، أو نحو ٣٠٠ كيلوجرام من الأرز. أي أن راتبه الحقيقي بعد ثلاثين عاما من العمل والكد وخدمة الدولة والمجتمع، قد انهار وأصبح قرابة نصف راتبه الحقيقي عند بداية تعيينه، وهو أمر أسطوري في عبثيته في بلد يرتفع فيه الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه، لكن توزيع الدخل فيه يسوء بشكل مطرد بسبب سوء النظم المنوط بها توزيع الدخل وإعادة توزيعه وعلى رأسها نظام الأجور.

والسبب الواضح لهذا التدهور في الرواتب والأجور الحقيقية، هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى كثيرا من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور، فضلا عن أن نسبة ارتفاع الأجور هي نسبة من الأجر الأساسي الذي لا تشكل مخصصاته سوى أقل من ٢٠٪

مـن مخصصـات الأجـور ومـا في حكمهـا للعـاملين في الدولـة، بينمـا تطبـق ارتفاعـات الأسـعار علـى مجمـل استهلاك العامل وأسرته من السلع والخدمات.

والحقيقة أن تـدهور الأجـور الحقيقيـة للعـاملين هـو نتيجة مُرة لغياب سياسة أجور علمية وعملية وأخلاقية في مصر منذ تخلي الدولة عن سياسة تسعير السلع بعد أن اتجهت إلى تحريـر الاقتصـاد، دون أن يترافـق مـع هـذا التحريـر، سياسـة أجـور مماثلـة لتلـك الـتي تعمـل بهـا الاقتصـادات الحـرة، تقـوم علـى زيـادة سـنوية في الحـد الأدنـى للأجـر للعـاملين الجـدد بنسـبة تزيـد علـى معـدل التضـخم الحقيقـي، مـع زيـادة أجـور العـاملين القـدامى بنسبة مركبة تعادل معدل التضخم الحقيقي مضـافاً إليه نسـبة أخـرى كمقابـل للخـبرة والأقدميـة، ونسـبة خاصـة للمتميزين فعليا كمقابل للتميز والابتكار في العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبيـة الحكومـات في البلـدان الناميـة وضـمنها مصـر تعمـد إلى تقليـل معـدل ارتفـاع أسـعار المسـتهلكين المعلـن (مؤشـر معـدل التضـخم) مـن خـلال التـدخل غـير العلمـي في السـلة السـلعية والخدميـة الـتي يحتسـب علـى أساسـها هـذا المعـدل. وهـذا التقليـل المتعمد لمعدل التضـخم، يؤدي إلى تفـاقم تـدهور الرواتـب والأجور الحقيقية، لأنه يقدم صـورة غير حقيقية عن حركة الأسـعار، بحيـث تبـدو الحركـة البطيئـة للأجـور والرواتـب متناسبة معها بصورة زائفة.

وفضلاً عن ضـعف مخصصـات الأجـور، فـإن توزيـع الأجـور ومـا في حكمهـا علـى العـاملين في الدولـة، يتسـم بعدم عدالـة مـروع، فمقابـل التـدني الشـديد للحـد الأدنـى للأجـر والـذي يبلـغ ٣٥ جنيهـا تم إقرارهـا عـام ١٩٨٤ ولم تزد قانونيا حتى الآن وبلغت نحـو ١١٢ جنيهـا عـام ٢٠٠٩ لاعتبـارات تأمينيـة ولضـم بعـض العـلاوات، وارتفعـت إلى ١١٨ جنيها في عام ٢٠١٠...مقابل هذا الحد الأدنى البالغ التدني والذي كانت توجد أجور أدنـى منه في الواقـع مثـل العاملين في مراكز المعلومات التابـع لمجلس الـوزراء الـذين كـان الأجـر الشـهري لكـل مـنهم ٩٩ جنيهـا... مقابـل هـذا هنـاك قلـة مـن القيـادات الإداريـة تحصـل علـى دخـول أسطورية من البدلات والعمولات والحوافز و"المصاريف" والأربـاح والمكافـآت وتصـل بالـدخول الرسميـة الشـاملة والامتيـازات الخاصـة لبعض القيـادات الإداريـة والأمنيـة والسياسـية إلى مئـات الآلاف مـن الجنيهـات شـهريا، علمـا بـأن الـرئيس الأمريكـي وهـو أكـبر موظـف عـام في العـالم يتلقـى راتبـا يبلـغ نحـو ١٨٠ ألـف جنيـه شـهريا، وهـو مـا يجعلـه فقـيرا بالمقارنـة مـع بعـض القيـادات الإداريـة والسياسية والأمنية في مصر. ولا توجد عمليا، أيـة علاقـة بين أقصى دخـل وأقـل دخـل شـامل في الجهـاز الحكومـي والقطـاع العـام والهيئـات الاقتصـادية، رغـم أن كـل نظـم الأجور المحترمة تقيم مثـل هـذه العلاقـة كـأن يكـون أعلـى أجر شـامل (الأجر الشـامل هـو الأجـر الأساسـي ومـا في حكم الأجر من بدلات وعمولات ومكافآت وحوافز وأربـاح) لا يزيد عن ١٥ ضعف أقل أجر شـامل. ولـو طبقـت الدولـة مثل هذه القاعدة فإنها يمكن أن تصلح نظام الرواتب دون إضـافة الكـثير مـن الاعتمـادات لمخصصـات الأجـور في الموازنـة العامـة للدولـة. وهـذا الأمـر مـرتبط بشـكل وثيـق بروح الدستور الذي ينص علـى وضـع حـد أدنـى للأجـور ووضـع حد أعلى لها بما يكفل تقريب الفروق بين الدخول.

أمـا الأمـر الأسـطوري حقـا في عبثيتـه فهـو وجـود تفـاوت مروع بين أجور الذين يقومون بعمل واحد بنفس الكفـاءة ويحملون مؤهلاً علمياً واحداً وسنوات خبرة واحدة، وفقـا للـوزارة أو الجهـة الـتي يعملـون بهـا، فـالأجر الشـامل للمحاسب في وزارة الضمان الاجتماعي، يقل كثيرا عن نظيره في وزارة المالية، ويقـل عـن عشـر نظيره في الهيئـة العامـة للـبترول أو في هيئـة قنـاة السـويس وغيرهـا مـن المؤسسات. ويبدو الأمر "طريفـاً" إلى حـد بعيـد، فالعـاملين بالدولة الذين تمر من أمامهم أموال كثيرة، يحصلـون علـى حصـة منهـا، لـيس مقابـل عمـل متميـز عـن نظـرائهم في الوزارات الأخرى، ولكن لأنهم وُجدوا في هذا المكان الذي تمـر خلالـه الأمـوال، ولـيس هنـاك مـا هـو أعجـب مـن هـذا "المنطـق" الخـالي مـن أي منطـق، والـذي ينـتج الفـروق والاحتقانات حتـى داخل المؤسسـة الواحـدة بـين الإدارات التي يتم من خلالها تحصيل إيرادات المؤسسة مثل قطـاع

الإعلانات في الصحف الذي يحصل على حصة الأسد من مخصصات الأجور وما في حكمها، وبين الصحفيين الصانعين الأصليين للصحيفة وتوزيعها والذين هم السبب الرئيسي لحصولها على الجانب الأعظم من الإعلانات التي ترد إليها بصورة مرتبطة مع عدد قرائها، ورغم ذلك يحصلون على حصة محدودة من مخصصات الأجور وما في حكمها.

وينبغي أن يكون واضحا أن الأموال التي تدخل كإيرادات في قطاع البترول أو قناة السويس أو الضرائب، هي مال عام ناتج عن حقوق عامة في الموارد الطبيعية من نفط أو غاز، وفي الإيرادات السيادية وفي إيرادات المشروعات العامة القديمة مثل قناة السويس، وليست ملكا لتلك الجهة تنفق منه رواتب وحوافز وأرباح وبدلات كيفما شاءت، وتُنْشِيء فرق لكرة القدم وتشتري لاعبين مصريين وأجانب بملايين الجنيهات من الأموال العامة المستحقة للشعب، بلا أي مبرر سوى استكمال الوجاهة وفتح باب للتربح من هذه الأنشطة غير الضرورية وغير المفيدة للأمة. وينبغي أن تكون الأجور في تلك الهيئات مماثلة للأجور التي تدفع للقائمين بنفس الوظائف في مختلف أجهزة الدولة.

وإذا كان لمصر أن تصلح نظام الأجور للعاملين في الدولة لجعله محفزا للعاملين على العمل والكد والإخلاص والابتكار، فإن الأمر يتطلب ببساطة، وضع حد أدنى جديد للأجر يرتبط بتكاليف المعيشة، وهو الحد الذي وصلت المناقشات الأولية بشأنه في المجلس القومي للأجور إلى تحديد مبلغ ٤٠٠ جنيه كحد أدنى للأجر الشهري، بينما طالب اتحاد العمال بحد أدنى يبلغ ٦٠٠ جنيه في الشهر، وذلك في عام ٢٠٠٧. ومع تسجيل معدل تضخم بلغ ٢٠,٢٪ في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتسجيل معدل بلغ نحو ٩,٩٪ في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وفقا للبيانات الحكومية المصرية (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠، صـ ٢١)، فإن الحد الأدنى للأجر وفقا لحسابات المجلس القومي للأجور، يجب أن يكون في العام الحالي نحو ٥٣٠ جنيها، وأن يكون نحو ٨٠٠ جنيه وفقا لحسابات اتحاد العمال، حتى بناء على البيانات الرسمية الخاصة بالتضخم والتي هي محل جدل.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تشكو دائما عدم وجود موارد لتمويل تغيير نظام الأجور القائم حاليا، لأن رفع الحد الأدنى للأجر سيؤدي لإشعال التضخم. وهذا المبرر غير علمي وغير منطقي لأن الحد الأدنى للأجر يرتبط بعدة أمور، ليس من بينها الهلع من حدوث تضخم الذي يعكس حالة من تدني الكفاءة من جهة، وتغليف التوجه الأيديولوجي المتشدد المنحاز للطبقة الرأسمالية الذي يريد أن يسهل لها استغلال العمال ذوي الياقات الزرقاء وذوي الياقات البيضاء بأقل الأجور من جهة أخرى.

وتتركز العوامل المحددة للحد الأدنى للأجر في التكاليف الضرورية لإعاشة العامل والمتمثلة في تكاليف المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمواصلات والاتصالات وتدبير نفقات الزواج وغيرها من النفقات، أو ضرورات إعادة إنتاج عنصر العمل. ورغم أن إنتاجية العامل تتحدد بصورة أساسية بناء على مدى تطور الآلات التي يعمل عليها والنظام الإداري الذي يعمل في إطاره، إلا أن إنتاجية العامل، تشكل بدورها أحد العوامل المساعدة في تحديد الحد الأدنى للأجر باعتبار أن هذا الأجر هو الحصة التي يحصل عليها العامل من القيمة المضافة أو فائض القيمة الذي خلقه والذي يتفق الاقتصاديون المؤسسون لعلم الاقتصاد مثل ماركس وريكاردو على أنه يعود لعنصر العمل رغم اختلاف التوجه الأيديولوجي لهما، فالأول هو مؤسس النظرية الماركسية، والثاني هو أحد أعظم منظري الاقتصاد الرأسمالي وهو أحد الآباء المؤسسين لعلم الاقتصاد، لكنهما يتفقان في هذا الشأن.

ولأن شعب مصر كله يحلم برفع الظلم الذي ينطوي عليه نظام الأجور، وبناء نظام جديد قائم على أسس علمية وموضوعية ويتمتع بحد أدنى من الاعتبارات الأخلاقية، فإننا سنطرح تصورنا لكيفية رفع الأجور دون حدوث

التضخم الذي تخيف به الحكومة ووزير ماليتها، المجتمع والنخبة الثقافية والسياسية وتعرقل أي مسعى لتغيير نظام الأجور الراهن الفاسد كلية والذي يقوم على حد أدنى للأجر لا يكفي لإطعام قطة ولا علاقة له بتكاليف المعيشة أو بإنتاجية العامل، والمفسد لأنه يضطر العاملين إلى استكمال ضرورات حياتهم من خلال التكاسل في العمل لتوفير الجهد والقيام بأعمال أخرى في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، أو يزين لمن لهم علاقة مباشرة مع الجمهور أن يحصلوا على رشاوى صغيرة للقيام بالأعمال العادية التي هي حق لذلك الجمهور، أو يدفع البعض للتحايل بكل السبل لنهب المال العام بمستويات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، أو يدفع البعض للخروج للعمل في الخارج في ظل نظم غير أخلاقية مثل نظام الكفيل في بلدان الخليج، أو يلقي بمن لا يقومون بأي من هذه الأمور في هوة الفقر والانسحاق والاكتئاب هم وأسرهم إذا لم يكن لديهم إرث أو مصدر آخر للدخل.

لكن قبل طرح هذه الآليات لابد من التأكيد على أن أي تغيير في نظام الأجور الراهن، نحو نظام أكثر عدالة وعقلانية، لابد أن يترافق مع إحداث ثورة في أداء الجهاز الحكومي الراهن وفي تطبيق آليات الثواب والعقاب فيه بصورة صارمة وفي مراقبة أدائه للخدمات للمواطنين لضمان الجودة والسرعة في أداء تلك الخدمات، ولضمان التزام العاملين فيه بأوقات العمل وبعدم استخدامها إطلاقا في أي شيء آخر. ويمكن استحداث نظام يوجد نظير له في الكثير من البلدان، وهو إعطاء ساعة راحة لكل العاملين لتناول الطعام والمشروبات والصلاة، مع إضافة ساعة لوقت العمل الذي ينبغي أن يُحترم ويُكرس للعمل فقط، لأن النظام الحالي وهو إهدار أكثر من ساعة من وقت العمل في هذه الأمور، هو أمر مرتبط بالترهل الإداري وبسلوكيات التهرب غير الأخلاقي من القيام بالعمل دون الاهتمام بما يؤدي إليه ذلك من تعطيل مصالح المواطنين. كما أن موظفي الجهاز الحكومي لابد أن يمروا بتدريب تحويلي لإعادة هيكلة هذا الجهاز الذي يتضمن مستويات كبيرة من البطالة المقنعة التي ستتزايد بصورة مروعة لدى أي تحديث تقني له، بما يتطلب وقف أي زيادة في تعداد هذا الجهاز من جهة، وتحويل جزء من العاملين فيه إلى قطاعات عامة أخرى كلما كان ذلك ممكنا.

ث- إنتاجية العامل في مصر وعلاقتها بأجره

قبل تناول الحد الأدنى للأجر الذي نقترحه كمطلب متواضع للغاية ويقل في قيمته الحقيقية عن الحد الأدنى للأجر الحقيقي في فترات سابقة، وقبل تناول نظام الأجور في مجمله وكيفية تمويل تطويره، لابد من الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المصري، بلغ وفقا لبيانات البنك المركزي المصري، نحو ١٠٣٨,٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وبلغ عدد السكان نحو ٨٠ مليون نسمة، بما يعني أن متوسط نصيب الفرد في مصر من هذا الناتج، قد بلغ نحو ١٢٩٨٢ جنيها في السنة أي نحو ١٠٨٢ جنيه شهريا للفرد، ويعني أيضا أن متوسط نصيب الأسرة المكونة من أربعة أفراد من الدخل قد بلغ ٤٣٢٨ جنيه شهريا. كما بلغ متوسط إنتاجية العامل في العام المالي نفسه، نحو ٤١٧١١ جنيه في العام (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠، صـ ٢٠) أو نحو ٣٢٧٦ جنيه شهريا، وهو ما يعني أن رفع الأجور المستهدف لن يتم من خلال الاستعانة بموارد إضافية في القطاع العام أو الخاص، بل بإعطاء العاملين حقوقهم في القيمة المضافة التي أنتجوها.

وكان متوسط أجر العامل في قطاع الصناعة التحويلية في مصر قد بلغ ٢٢١٠ دولار في العام خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤، في وقت كانت القيمة المضافة لكل عامل في تلك الصناعة، نحو ٣٦٩١ دولار في العام (World Bank, World Development Indicators 2006, p. 66). أي أن الأجر كان يوازي نحو ٦٠٪ من إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية. ووفقا لهذا المنهج في توزيع القيمة المضافة، فإن متوسط أجر العامل من المفترض أن يكون نحو ٢٥ ألف جنيه في العام، في حين أن متوسط أجر العاملين في الجهاز الحكومي لا يزيد عن ١٦,٦ ألف جنيه للفرد في السنة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، فضلا عن

الخلل الرهيب في توزيع تلك المخصصات بصورة تجعل الغالبية الساحقة أدنى من هذا المتوسط بكثير، وتجعل أقلية صغيرة تحصل على دخول عالية أو أسطورية لا يمكن تبريرها اقتصاديا أو حقوقيا أو أخلاقيا. وهذا التغير يعكس التدهور الشديد في عدالة توزيع الدخل بين العاملين وبين أرباب العمل بمن فيهم الدولة التي من المفترض أن تكون قدوة لمواطنيها وللقطاع الخاص فيما يتعلق بحقوق العاملين والحد الأدنى للأجر الذي من المفترض أن يحصلوا عليه وأن يكفي لحياة كريمة، وهو ما ينقلنا لطرح تصورنا للحد الأدنى للأجر ....

ث- الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور الذي يطالب العاملون بتطبيقه

من الصعب الحديث عن تغيير الحد الأدنى للأجر، دون أن يكون ذلك في إطار تغيير شامل لنظام الأجور الفاسد والمفسد كما أوضحنا من قبل، وفيما يلي نقدم تصورنا بشأن تغيير الحد الأدنى للأجر ونظام الأجور برمته وكيفية تمويله بدون تضخم...

- الحد الأدنى للأجر لابد أن يكون كافيا لتحقيق حياة كريمة للعامل من خلال قدرته على مواجهة احتياجاته من مأكل وملبس ومسكن وانتقالات وإنفاق صحي، وأن يتغير هذا الحد الأدنى تلقائيا كل عام بنفس نسبة معدل التضخم المعلن رسميا، حتى لا تتراجع قيمته الحقيقية أو قدرته على شراء السلع والخدمات. وأن تتم مراجعة الحد الأدنى للأجر كل ثلاث سنوات لمعالجة الآثار المحتملة لارتفاع الأسعار بأكثر من معدلات التضخم المعلنة رسميا التي يتم رفع الحد الأدنى للأجور على أساسها سنويا. وحتى يكفي الحد الأدنى للأجر الأساسي للعامل لحياة كريمة، فإنه ينبغي أن يكون في حدود ١٢٠٠ جنيه شهريا في الوقت الحالي، علما بأن إيجار سكن متواضع يزيد على ٣٠٠ جنيه شهريا (إيجار الشقة الصغيرة ٦٣ متر في مساكن مبارك للشباب في المدن الجديدة يبدأ من ٣٥٠ جنيه حاليا، أما امتلاكها بقسط يصل إلى ٧٥٠ جنيه شهريا فإنه أمر بعيد المنال بالنسبة للعمال وموظفي الجهاز الحكومي في ظل مستويات الدخول الراهنة)، ومأكل متقشف تزيد تكاليفه على ٣٠٠ جنيه شهريا بواقع ١٠ جنيهات يوميا، وملبس يمكن تقدير تكاليفه بنحو ١٠٠ جنيه شهريا، وانتقالات تبلغ تكلفتها ٢٠٠ جنيه شهريا، والباقي نفقات صحية ونثريات أو مدخرات صغيرة لتدبير متطلبات الزواج الذي من المنطقي أن يستعد له العامل بعد استلام عمله. ومع تدرج راتب العامل وفقا لأقدميته فإنه يصبح بالكاد كافيا لإعالة أسرته بعد تكوينها في ظل معدل الإعالة البالغ ٣،٥١ فرد لكل شخص يعمل، بدلا من الوضع الحالي الذي يعيش فيه العاملون الجدد ومن يعولونهم تحت خط الفقر المدقع (أقل من ١،٢٥ دولار للفرد في اليوم). وقد أشرنا في موضع سابق للحد الأدنى للأجر وقدرته الشرائية في أوقات سابقة وكلها أعلى من المطلب الذي نتقدم به (١٢٠٠ جنيه كحد أدنى للأجر)، والذي يشكل تدنيه نوعا من العقاب للذات لأننا كعاملين عموما من عمال ومهنيين قصرنا لزمن طويل في المطالبة بحقوقنا في أجر عادل وتركنا الحكومة وأرباب العمل يجورون على حقوقنا لوقت طويل، انتهى إلى غير رجعة في ظل إدراك وإيمان كل العاملين في مصر بحقهم في أجر عادل، وإيمان القضاء المصري كسلطة تعبر عن ضمير الأمة وروح الدستور والقانون بعدالة هذا المطلب. والمنطقي أن تتحسن مستويات المعيشة الحقيقية وقدرة الأجر على شراء السلع والخدمات. لكن حتى لو قبلنا بثبات هذه القدرة عند مستواها عام ١٩٧٨ أو حتى أقل منه، فإن هذا يتطلب زيادة الحد الأدنى للأجر الأساسي للعامل إلى مستوى ١٢٠٠ جنيه شهريا على الأقل، علما بأن متوسط إنتاجية العامل وفقا للبيانات الرسمية بلغ نحو ٣٢٧٦ جنيه شهريا كما أشرنا آنفا، ويمكن زيادتها كثيرا من خلال تطوير الإدارة والآلات والمعدات والأجهزة في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة وأيضا في القطاع الخاص.

- يتم عمل تسوية لمرتبات العمال القدامى على أساس الحد الأدنى الجديد بزيادة ٥٪ عن كل عام من الأقدمية بحد أقصى ٥٠ جنيها سنويا. وتتم زيادة معاشات العمال الحالين للمعاش بنسبة موازية للنسبة التي ارتفعت بها الأجور، ويتم تمويل الزيادة من الموازنة العامة للدولة ضمن خطة شاملة لاستعادة فوائد أموال التأمينات من الحكومة بعد أن ظلت لسنوات طويلة لا تدفع عنها سوى فوائد ضئيلة للغاية نسبتها ٢٪، ثم ٤٪، ثم ٦٪ في وقت كانت أسعار الفائدة تتراوح خلاله بين ١٢٪، و ١٨٪.

- يرتفع الأجر الأساسي للعامل سنويا بنسبة ٧٪ كمقابل للخبرة والأقدمية، يضاف إليها نسبة تعادل معدل التضخم المعلن رسميا، دون أن توضع أي حدود قصوى لقيمة الزيادة في الأجور الأساسية بناء على هذه النسب.

- وضع سقف للدخول الشاملة (الأجر الأساسي مضافا إليه كل البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت) لكل العاملين والموظفين في القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي، بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل لأي مستوى وظيفي(خمسة عشر ضعفا) ١٥ ضعف الحد الأدنى للأجر الشامل للعامل في الدولة، وهو ما سيوفر الكثير من الأموال التي كانت تذهب بشكل غير عادل لفئة محدودة من القيادات العليا، بحيث يمكن استخدامها في إصلاح نظام الأجور عموما. يكون الأجر الأساسي للعامل هو أساس دخله من العمل، ولا تزيد الدخول الإضافية من بدلات وحوافز وعمولات ومكافآت شهرية عن ١٠٠٪ من هذا الراتب الأساسي.

- توحيد الأجور الأساسية في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام وفقا للتوصيف الوظيفي، بدلا من التفاوت الرهيب وغير العادل في دخول العاملين في مهنة واحدة حسب الجهة الحكومية التي تقوم بتشغيلهم. وينبغي أن يكون واضحا أن الأموال التي تدخل كإيرادات في قطاع البترول أو قناة السويس أو الضرائب، هي مال عام ناتج عن حقوق عامة في الموارد الطبيعية من نفط أو غاز، وفي الإيرادات السيادية وفي إيرادات المشروعات العامة القديمة مثل قناة السويس، وليست ملكا لتلك الجهة تنفق منها رواتب وحوافز وأرباح وبدلات كيفما شاءت، بل ينبغي أن تكون الأجور فيها مماثلة أو قريبة من الأجور التي تدفع للقائمين بنفس الوظائف في مختلف أجهزة الدولة. ومن المؤكد أن توحيد الأجور الأساسية وفقا للتوصيف الوظيفي في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، سوف يوفر الكثير من الأموال التي يمكن أن تستخدم في تمويل إصلاح نظام الأجور عامة.

ج- آلية مقترحة لتمويل رفع الحد الأدنى وتغيير نظام الأجور بلا تضخم

نظرا لأن الحكومة تعلل منذ سنوات طويلة بعدم توفر التمويل لتغيير الحد الأدنى للأجر، فإنه من المفيد للجميع أن نطرح المداخل الرئيسية لتوفير التمويل الضروري لرفع الحد الأدنى للأجر بدون تضخم، علما بأنه طالما أن هذا التمويل سيتم بالأساس من خلال عمليات إعادة توزيع للدخل، ولن يتطلب أي إفراط في الإصدار نقدي الجديد، وطالما توفرت آليات لحماية المستهلك ولمنع الارتفاعات غير المنطقية في أسعار السلع والخدمات، فإن رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية لن يؤدي إلى اشتعال التضخم، ويمكن تركيز الآليات الرئيسية لتمويل رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية على النحو التالي....

- تحقيق العدالة في توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة، من خلال ربط الحد الأدنى للأجر الشامل، بالحد الأقصى. وإذا كانت اعتبارات العدالة تقتضي ألا يزيد أعلى أجر شامل من مختلف الجهات العامة، عن عشرة أضعاف أدنى أجر شامل، فإنه كمرحلة انتقالية من الوضع الفاسد بصورة مروعة والموجود حاليا، يمكن قبول أن يكون أعلى أجر شامل ١٥ ضعف أدنى أجر شامل. ولو تم الأخذ بهذه القاعدة سيتم توفير أموال يمكن توظيفها في رفع الحد الأدنى للأجر

بصورة تساعد على تحقيق العدالة التي تشكل أساسا للسلام الاجتماعي وآلية رئيسية للدفاع الاجتماعي الحقيقي، وعاملاً أساسياً في تحفيز العاملين على العمل بجد واجتهاد.

- تطوير أداء وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية ووضع ضوابط صارمة لمنع الفساد فيها، وإخضاعها لرقابة صارمة من العاملين وجمعياتهم العمومية ومجالس إدارتها المنتخبة ونقاباتها، وأيضا من المجالس الشعبية والأجهزة الرقابية، حتى يتحسن الأداء ويكون هناك فائض محول منها إلى الموازنة العامة للدولة يمكن استخدامه في تمويل نظام الأجور الجديد بناء على تحسن قوي في الإنتاج والإنتاجية.
- الجدية في تحصيل الضرائب من كبار الرأسماليين وشركاتهم، حيث أن هناك عشرات المليارات من الجنيهات من المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم للدولة كما أشرنا في موضع سابق، إضافة إلى عمليات تساهل وتغاضي عن تحصيل الجانب الأكبر من الضرائب المستحقة على كبار العملاء الذين لا يدفعون سوى معدلات ضريبية تقل عن ٥٪ في المتوسط بدلا من ٢٠٪ التي فرضها القانون، وذلك من خلال الوثائق المنشورة في كتاب حديث صدر بعنوان العدالة الضريبية، عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، علما بأن العاملين بأجر في القطاع الخاص والعام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي يتم اقتطاع الضرائب منهم من المنبع، ليصبح الموظفون هم الدافع الرئيسي للضرائب وليس كبار الرأسماليين الأثرياء.
- تعديل قانون الضرائب الحالي لمراعاة قاعدة التصاعد وتعدد الشرائح الضريبية بصورة متناسبة مع المستويات المختلفة من الدخول، كأسس راسخة ومتعارف عليها للعدالة الضريبية في البلدان الرأسمالية، بدلا من القانون الفاسد الحالي الذي يساوي بين كبار الرأسماليين الأثرياء وبين الطبقة الوسطى في معدل الضريبة عند مستوى ٢٠٪ على كل الدخول التي تزيد عن ٤٠ ألف جنيه في السنة ويظل ثابتا حتى لو وصل دخل الفرد أو ربح الشركة إلى عدة مليارات في العام. ولا يمكن التعلل في تخفيض الضرائب على الشريحة العليا بأن ذلك ضروري لاستنهاض الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، لأن الدول الرأسمالية النامية والمتقدمة المعنية بتحقيق نفس الهدف، لديها نظم ضريبية أكثر اعتدالا من النظام الضريبي الفاسد المعمول به في مصر. ووفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (٢٠٠٩)، فإن معدل الضريبة على الشريحة العليا للدخل للأفراد خلال الفترة من من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، بلغ ٦٢٪ في الدانمرك، و ٥٢٪ في هولندا، ٥٠٪ في بلجيكا والنمسا، و ٤٥٪ في كل من أستراليا وألمانيا والصين وكرواتيا، و ٤٢٪ في البرتغال، و ٤١٪ في سلوفينيا، و٤٠٪ في كل من شيلي وبولندا وبريطانيا وجمهورية جنوب إفريقيا وفيتنام، و ٣٧٪ في تايلاند، و٣٦٪ في المجر، و ٣٥٪ في كل من الولايات المتحدة والأرجنتين وإيران وتركيا وإندونيسيا وباكستان وكوريا الجنوبية، و٣٤٪ في فنزويلا.
- فرض ضريبة صغيرة في حدود ٠,٥٪ على التعاملات في البورصة كما تفعل غالبية البورصات في العالم. وهذه الضريبة الصغيرة ستوفر نحو ٥ مليارات جنيه. وستكون في مصلحة البورصة والمتعاملين فيها لأنها ستؤدي إلى تهدئة سخونة المضاربات وإلى تقليل ما ينزحه الأجانب من أموال من مصر من خلال نشاط طفيلي هو المضاربة التي يسهلها عدم وجود ضرائب على التعاملات. كذلك فإن هناك ضرورة لفرض ضريبة على أرباح المتعاملين في البورصة في نهاية كل عام حيث تتم تسوية المركز المالي للمتعاملين لبيان الخسارة أو الربح، ليدفعوا على صافي أرباحهم ضريبة نسبتها ٢٠٪ على غرار الضرائب التي يدفعها المستثمرين أصحاب المشروعات التجارية والصناعية، وفرض ضريبة مماثلة على تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم التي حققوها في البورصة إلى الخارج.
- إلغاء الدعم المقدم لشركات الأسمنت والأسمدة والحديد في صورة دعم الغاز والمازوت والسولار والكهرباء

التي تستهلكها تلك الشركات. وإلغاء الدعم المماثل الذي تحصل عليه أية شركات أخرى تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية، لأنها تحقق أرباحا احتكارية استغلالية ولا يوجد مبرر أخلاقي أو اقتصادي لإعطائها الثروة الطبيعية النفطية أو الغازية المملوكة لكل أبناء مصر بالتساوي بأسعار منخفضة، وهي تبيع لهم منتجاتها بالأسعار العالمية أو بأعلى منها في الكثير من الحالات. وهذا الإجراء يمكن أن يوفر ما لا يقل عن ٢٠ مليار جنيه، يمكنها أن تمول جانبا رئيسيا من متطلبات رفع الحد الأدنى للأجر وتغيير نظام الأجور كلية. وكان دعم المواد البترولية وحده قد بلغ وفقا للبيانات الرسمية، نحو ٥٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وانخفض إلى ٣٣,٧ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، لكنه سيعاود الارتفاع في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ليبلغ نحو ٦٧,٧ مليار جنيه في ظل صعود أسعار النفط، ويضاف إليها نحو ٦,٣ مليار جنيه مخصصات دعم الكهرباء التي يذهب جزء كبير منها إلى الطبقة الرأسمالية الكبيرة ومؤسساتها الاقتصادية أيا كان نوعها.

• تعديل اتفاقيات تصدير الغاز للدول الأخرى لوضع أسعار عادلة للثروة الطبيعية المملوكة لكل أبناء الشعب بالتساوي. ولو وضعت أسعار عادلة للغاز المصدر لإسرائيل وأسبانيا، فإن ذلك سيضيف قرابة ١٥ مليار جنيه كإيرادات للموازنة العامة في السنة قابلة للتصاعد مع تزايد أسعار الغاز، وهي أموال تذهب لدعم إسرائيل وأسبانيا، والأولى دولة معادية ودخل الفرد فيها أكثر من ١١ ضعف نظيره في مصر، والثانية دولة شديدة الثراء ونصيب الفرد فيها من الدخل يبلغ ١٩ ضعف نظيره في مصر.

• مضاعفة الضرائب على محاجر الأسمنت، لأن الضريبة التي فرضت أخيرا على هذه الشركات، ما تزال ضريبة صغيرة للغاية بالمقارنة مع الأرباح الاحتكارية الضخمة التي تحققها شركات الأسمنت المملوكة في غالبيتها الساحقة للأجانب. ولو تم فرض ضريبة قيمتها مائة وخمسون جنيها على الأقل عن كل طن (١٥٠ جنيها) في ظل حقيقة أن التكلفة الراهنة للطن قبل فرض هذه الضريبة تقل عن ٢١٠ جنيهات بينما تبيعه الشركات الأجنبية بنحو ٥٥٠ جنيها محققة أرباحا احتكارية استغلالية دون ان يتم ردعها، فإن حصيلة هذه الضريبة ستكون في حدود ٥,٥ مليار جنيه في العام. ولن تستطيع تلك الشركات رفع أسعار الأسمنت سواء لأنها تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية التي تشكل الحد الأعلى للمدى السعري الذي يمكنها التحرك فيه، أو لأن الدولة يمكنها أن تنشيء مصانع جديدة ورابحة للأسمنت لتخفيف الوضع الاحتكاري للشركات الأجنبية وللوفاء باحتياجات الدولة والمجتمع من الأسمنت بأسعار معتدلة.

• مكافحة الغلاء غير المنطقي وأسبابه المختلفة وعلى رأسها الاحتكار الإنتاجي واحتكار الاستيراد، والعمل على تعزيز حماية المستهلكين وأجورهم الحقيقية من خلال توفير الحكومة للسلع المحلية والمستوردة في مجمعات حكومية تدار بشكل كفء ونزيه وتخضع لرقابة شعبية عامة ومحلية صارمة، وتبيع السلع بأسعار معتدلة، بعيدا عن الأسعار الاستغلالية التي يفرضها المحتكرون في مجال الإنتاج والتجارة، بما يضمن أن أي زيادة في الأجور الاسمية سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية وفي مستويات معيشة العاملين.

• بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص، فإن الالتزام بالحد الأدنى الجديد للأجر وبتسوية أوضاع العاملين القدامى، سوف يجبر أرباب العمل من الرأسماليين على القبول بمعدلات ربح معتدلة، لكنه لن يعرضهم لأي خسارة، وهو لن يمثل أزمة حقيقية لمن يريد العمل على أساس علاقات عمل عادلة وأخلاقية. وهذا الالتزام بالنظام الجديد للأجر سيشكل آلية لتحسين توزيع القيمة المضافة في العملية الإنتاجية بين العاملين وأرباب العمل، بكل تأثيراتها الإيجابية على الطلب الفعال وعلى حوافز النمو الاقتصادي المتواصل في الاقتصاد. وبدلا من تضخم ثروات البعض لتصل إلى المليارات وعشرات المليارات، في وقت يعاني فيه العاملين لديهم الذين أداروا عجلة الإنتاج وخلقوا تلك الثروات من شظف العيش، فإن

الالتزام بنظام الأجور الجديد في القطاع الخاص سيحقق درجة من العدالة تتوافق مع روح الدستور ومع ضرورات الدفاع الاجتماعي والسلام والاستقرار في المجتمع.

وعندما يكون إصلاح نظام الأجور قائما على تعديل توزيع القيمة المضافة بين العاملين وأرباب العمل من خلال نظام الأجور ونظم الضرائب، وتعديل توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها بين العاملين، فإن هذا الإصلاح لن يضيف أي قوة تضخمية للاقتصاد، طالما لم يتم التمويل من خلال إصدار المزيد من أوراق النقد لتمويل هذا الإصلاح. كما أن مصر دولة مندمجة في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن أسعار السلع في الأسواق الدولية بعد تحميلها بتكاليف النقل والتأمين، تشكل سقفا سعريا لا تستطيع الرأسمالية المحلية أو الأجنبية العاملة في مصر، رفع الأسعار عنه، لأنه إذا حدث ذلك سيتم التحول عن استهلاك ما تنتجه إلى الاستيراد من الخارج، خاصة لو كانت الدولة حاضرة ومستعدة لحماية المستهلكين وليست متواطئة مع الرأسمالية المحلية والأجنبية العاملة في مصر، أو لو توفرت درجة من المرونة والمنافسة والقدرة على الاستيراد دون التعرض لأذى أو عراقيل من الرأسمالية المحلية والأجنبية العاملة في مصر وعصابات الاحتكار التي شكلتها. وعلى أية حال فإن الاختيارات المتعلقة بتمويل إصلاح نظام الأجور، ستكون تعبيرا عن طبيعة موقف الحكومة من قيمة العدالة ومن حقوق العاملين من جهة وموقفها من الطبقة العليا والمحتكرين والنشاطات الطفيلية من جهة أخرى، وموقفها من الضرورات الفعلية لتنشيط الطلب الفعال وحفز الاستثمار والنمو الحقيقي في الاقتصاد كأساس لرفع مستويات معيشة المواطنين في ظل آليات فعالة لتوزيع الدخل بصورة عادلة يأتي في مقدمتها نظام عادل للأجور.

وللعلم فإن قيام الدولة بفرض تطبيق الحد الأدنى للأجر والتغيرات السنوية فيه والعلاوات السنوية المقابلة للتضخم، على القطاع الخاص، هو حق للدولة لضمان الاستقرار الاجتماعي، ولتحقيق حد أدنى من العدالة في توزيع الدخول في المجتمع، أو توزيع القيمة المضافة أي فائض القيمة الذي يتم خلقه في العملية الإنتاجية. أما العلاوات السنوية المقابلة للأقدمية والخبرة، فإن إقرارها يجب ان يتم بالتفاوض بين أرباب العمل والنقابات والحكومة، على ان تؤخذ العلاوة المناظرة التي قررتها الدولة للعاملين لديها كمعدل إرشادي.

وبعيدا عن المناقشة العامة لنظام الأجور وكيفية إصلاحه وتحديد العلاوات السنوية، فإن عملية تحديد العلاوة التي قررتها الدولة بنسبة ١٠٪ في شهر مايو من العام ٢٠١٠، تستحق التوقف عندها، لأنها نموذج للآلية التي يتم من خلالها تخفيض الأجور الحقيقية للعاملين بالدولة والقطاع العام وأرباب المعاشات..

ح- علاوة مايو ٢٠١٠ نموذج للكيفية التي يتم بها تخفيض الأجور الحقيقية

جسدت عملية تحديد علاوة الأجور في مايو ٢٠١٠، الانحياز الاجتماعي للحكومة ضد العاملين بأجر لدى الدولة، حيث تحددت تلك العلاوة بنسبة ١٠٪ من الأجور الأساسية البالغة ١٩ مليار جنيه، أي نحو ١,٩ مليار جنيه. ومن غير المعقول أن تمنح الدولة أربعة (٤) مليارات جنيه كدعم لحفنة من المصدرين القريبين من مراكز السلطة، سيكون نصيب كل منهم إذا قدم الدعم لمائة منهم، نحو ٤٠ مليون جنيه لكل مصدر في المتوسط، وسيكون نصيب كل منهم نحو ١٠ ملايين جنيه، إذا قدم الدعم لـ ٤٠٠ مصدر، ثم تستكثر أن تدفع مثلها لتحسين الدخول المتدنية لنحو ٥,٣ مليون عامل وموظف يعملون في الجهاز الحكومي، رغم أن هذا الجهاز هو أحد العناوين المهمة لحيوية الدولة وكفاءتها ونزاهتها، أو العكس.

كما أنه من غير المنطقي أيضاً أن تستكثر الدولة إصلاح نظام الأجور للعاملين في جهازها ورفع الحد الأدنى لأجورهم إلى المستوى الذي يكفي لتحقيق حد أدنى من حياة كريمة لهم ولأسرهم، وفقا لما يطالب به المتخصصون أو ممثلي العمال أو حتى ما يطالب به المجلس القومي للأجور والذي من المفترض أنه يكون واجب التنفيذ، في وقت تدفع فيه الدولة نحو ٦٧,٧ مليار جنيه كدعم للمنتجات البترولية، إضافة إلى دعم قيمته ٦,٣

مليار جنيه للكهرباء، وهو دعم تذهب غالبيته العظمى للطبقة العليا في صورة دعم للغاز والمازوت والبنزين والسولار والكهرباء التي تستخدمها كمدخلات إنتاج أو لإدارة الآلات، ويذهب جزء يسير منه للطبقة الوسطى، بينما تقتصر حصة الفقراء منه على استهلاكهم المحدود من البوتجاز والكهرباء في منازلهم الفقيرة والمحدودة الاستهلاك أصلاً.

ورغم أن الحكومة قد كررت حديثها عن أن زيادة مخصصات الاستثمار على حساب العلاوة سيساعد على خلق فرص عمل جديدة، إلا أنها لم تجرؤ على إعادة ترديد الملهاة التي أطلقها وزير المالية في تبرير العلاوة الصغيرة المحددة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسي أيضاً في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، عندما قال أن كل مليار جنيه سيتم اقتطاعه من مخصصات العلاوة، سيتم استخدامه في بناء استثمارات تؤدي لتوظيف مائة ألف (١٠٠ ألف) عامل وموظف، بواقع ١٠ آلاف جنيه كتكلفة لكل فرصة عمل. ولأن قيمة الاستثمارات العامة والخاصة المنفذة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغت ١٩٧٫١ مليار جنيه، فإنها وفقا لتقديرات وزير المالية لتكلفة فرصة العمل بعشرة آلاف جنيه، كان من المفترض أن تخلق ١٩٫٧ مليون فرصة عمل، أي تكفي لحل مشكلة البطالة في مصر والدول العربية كلها في عام واحد، لتبدأ مصر بعد ذلك في حل مشكلة البطالة في الدول الصديقة وفي العالم عموما من خلال استيعاب العاطلين لديهم في مصر التي تبلغ تكلفة فرصة العمل فيها عشرة آلاف جنيه!!

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات العامة والخاصة في مصر بلغت نحو ١٩٩٫٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لم تخلق سوى ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وفقا للبيانات الرسمية، بما يعني أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بلغت ٢٢١٫٧ ألف جنيه وفقا للبيانات الحكومية نفسها، أي أكثر من ٢٢ ضعف الرقم الذي ذكره وزير المالية الكثير الطرائف والعجائب!

جدول (٢)
الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة لغرض المقارنة مع مصر

	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام		إنفاق الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٥	٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٠٨
الصين	..	%٦٠	..	%١١,٤	..	%٦,٨
الجزائر	..	%٤٩	..	%٢٣,٩	..	%١١,٧
الدانمرك	%٦٤	%٧٠	%٣٨,٢	%٣٦,٥	%٢٤,٥	%٢٥,٦
فنلندا	%٦٨	%٧٢	%٤٩,٩	%٣٣,٨	%٣٣,٩	%٢٤,٣
فرنسا	%٥٩	%٦٢	%٤٧,٦	%٤٤,٤	%٢٨,١	%٢٧,٥
ألمانيا	%٦٧	%٨٢	%٣٨,٦	%٢٩	%٢٥,٩	%٢٣,٨
إيطاليا	%٥٤	%٦٥	%٤٨	%٤٠,١	%٢٥,٩	%٢٦,١
كوريا الجنوبية	%٦٣	%٥٨	%١٤,٣	%١٨,٦	%٩	%١٠,٨
المغرب	..	%٣٦	..	%٣٠,١	..	%١٠,٨
قطر	..	%١٧	..	%١٧,٨	..	%٣
روسيا	..	%٦٤	..	%٢١,٣	..	%١٣,٦
أسبانيا	%٤٢	%٧٩	%٣٧,١	%٢٦,٣	%١٥,٦	%٢٠,٨
تونس	%٣٦	%٤١	%٢٨,٤	%٣٠,٤	%١٠,٢	%١٢,٥
تركيا	..	%٤١	..	%٢٢,٨	..	%٩,٤
بريطانيا	%٥٧	%٥١	%٤٠,٤	%٤٢,٨	%٢٣	%٢١,٨
أمريكا	..	%٦٠	..	%٢٢,٧	..	%١٣,٦
الهند	%٣٣	%٥٤	%١٤,٤	%١٦,٢	%٤,٨	%٨,٨

المصدر: جمعت وحسبت من World Bank, World Development Indicators 2010, p. 266-268.

٢ - لمن يذهب الدعم .. للفقراء أم للطبقة الرأسمالية المحلية والأجنبية ؟

فى كل عام عندما يتم تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة ، تبدأ الحكومة فى الحديث عن ضخامة مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية ، رغم أن مصر من أقل بلدان العالم تقديما للدم والتحويلات حيث

بلغ إجمالى مخصصات الدعم والتحويلات فى الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ نحو ١١٥،٩٢٪ مليار جنيه ، توازى نحو ٨،٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى المقدر للعام المالى المذكور والبالغ نحو ١٣٧٨ مليار جنيه . وإذا نظرنا لجدول (٢) ، سنجد أن مصر من أقل بلدان العالم فى الإنفاق على الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

لكن الأهم من تدني الإنفاق على الدعم والتحويلات، هو هيكل هذا الإنفاق الذي يوضح أن الغالبية الساحقة منه تُخصص عمدا للطبقة الرأسمالية الكبيرة وليس للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى كما هو مفترض.

أ- دعم المواد البترولية والطاقة يتزايد لمصلحة الطبقة العليا وهناك جزء كبير حسابي (غير حقيقي) فأين تذهب مخصصاته؟

قبل تناول دعم المواد البترولية، لابد من تكرار الإشارة التي أوردناها في أعداد سابقة من هذا التقرير، إلى أنه أحد أكبر الألغاز في الموازنة العامة للدولة، لأن غالبيته الساحقة عبارة عن دعم حسابي وليس دعما حقيقيا، لأن الدعم الحقيقي هو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها، وبين سعر بيعها للمستهلكين بأدنى من هذه التكلفة، في حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته في مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين بكثير، أي أن هناك ربحاً وليس دعماً. ويقاس الدعم لدى الحكومة بالفارق بين أسعار النفط ومنتجاته في الأسواق العالمية، وأسعار بيع تلك المنتجات في السوق المحلية. ومثل هذا الدعم يقتصر على المنتجات البترولية والغازية المستوردة. أما الغالبية الساحقة المُنتجة والمُكررة محليا، فإن الدولة تحقق ربحا من ورائها، ولا تدفع لها دعما. ويذكر أن حكومة د. عاطف عبيد والحكومات السابقة عليها لم تكن تسجل أى دعم للمنتجات البترولية، حيث كانت مخصصات الدعم لها صفر في الموازنة العامة للدولة حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ومع حكومة "د. نظيف" تم تسجيل دعم فجائى للمنتجات البترولية بقيمة ٥٤،٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، واستمر الأمر بعد ذلك. ويبقى السؤال: بما أن الحكومة تسجل في نفقاتها دعما لكل المواد البترولية، فأين تذهب مخصصات هذا الدعم غير الحقيقي وما هي المجالات التي تُنفق فيها فعليا والتي لا يعلم بها الشعب أو نوابه؟

يشير البيان المالي الصادر عن وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن دعم المنتجات البترولية سيرتفع إلى ٦٧،٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٧،١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ونحو ٦٢،٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ونحو ٦٠،٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ونحو ٤٠،١ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وإذا أضفنا دعم الكهرباء وقدره ٦،٣ مليار جنيه إلى هذه المخصصات، فإن إجمالي مخصصات دعم الطاقة يصل إلى نحو ٧٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١. وضمن تفاصيل توزيع دعم المواد البترولية، هناك ٣١،٩ مليار جنيه تذهب لدعم السولار، ونحو ١٣،٣ مليار جنيه لدعم البوتوجاز، ونحو ١٠ مليارات جنيه لدعم البنزين، ونحو ٦،٩ مليار جنيه لدعم الغاز الطبيعي، ونحو ٥،٢ مليار جنيه لدعم المازوت، ونحو ٠،٤ مليار جنيه لدعم الكيروسين. وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة من مالكي شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألمنيوم وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة، إضافة إلى المعدات والآلات ووسائل النقل والمخابز. وكان من الممكن قبول مثل هذا الدعم، لو كانت تلك الشركات تبيع إنتاجها بأسعار منخفضة تتناسب مع ما تتلقاه من دعم ومع مستويات الأجور والدخول في مصر، لكنها تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتزيد عليها كثيرا كما يحدث بالنسبة للأسمنت الذي يمتلك الأجانب الغالبية الساحقة من شركاته التي اشتروها من القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة في صفقات لم تكن فوق مستوى الشبهات، وكما يحدث أيضا بالنسبة للحديد والأسمدة. وبما أن تلك الشركات تحقق أرباحاً استثنائية من دم هذا الشعب

تشهد عليها ميزانيات غالبيتها، حتى بعد التلاعب الذي يحدث في الكثير منها لتقليل الأرباح وتخفيض مدفوعات الضرائب، فليس من المنطقي أن يقدم الشعب المصري لتلك الشركات، طاقة مدعومة من موارده الطبيعية (النفط والغاز) ومن مشروعاته العملاقة المنتجة للطاقة التي أقامها في عهود وفترات سابقة مثل المحطة الكهرومائية لسد مصر العالي، أو محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز، ثم تقوم هي باستغلاله ببيع منتجاتها بأسعار بالغة الارتفاع لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج، لتحقيق أرباح احتكارية استغلالية .

ب- تراجع مخصصات دعم الخبز والسلع التموينية انتهاك لحقوق الفقراء

بينما ارتفعت مخصصات دعم المواد البترولية الموجه في غالبيته للرأسمالية الكبيرة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية من ٢١,١ مليار جنيه في ميزانية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ١٤,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ١٣,٦ مليار جنيه في مشروع موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١. وضمن تفاصيل دعم السلع التموينية هناك زيادة طفيفة في دعم السكر والزيت والخبز، وانخفاض كبير في دعم الأرز قيمته مليار جنيه تقريبا، وانخفاض بنسبة ٤٥٪ في دعم الشاي. والحقيقة أن دعم السلع التموينية هو الذي يتوجه للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. وإذا كان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ هو الذي شهد ذروة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وضمنها المواد الداخلة في السلع التموينية والخبز، ثم تراجعت أسعارها بعد ذلك وبالذات بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية في سبتمبر ٢٠٠٨، فإن ارتفاع مخصصات الدعم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، يبدو غريبا، والتفسير المرجح له هو أن وزارة التموين اشترت المواد التموينية من مستوردين ومضاربين اشتروا تلك السلع في ذروة ارتفاع أسعارها وأصروا على بيعها بأسعار مرتفعة لتعويض السعر الذي اشتروها به مع تحقيق هامش الربح الذي اعتادوا عليه. وهذا الأمر يطرح مرة أخرى ضرورة قيام الحكومة باستيراد المواد التي تحتاجها سواء فيما يتعلق بالسلع التموينية أو أية سلع أخرى، بصورة مباشرة دون وسطاء أو سماسرة ممن يقتاتون على المال العام وامتصاص دم الشعب.

والحقيقة أنه ليس هناك ما يبرر أن تعتمد الحكومة على تجار سماسرة يستوردون لها ما تحتاجه، علما بأن تفاوض الحكومة بصورة مباشرة مع الموردين يمكن أن يمنحها شروطا أفضل في السعر عند نفس مستوى الجودة. وفي كل الأحوال فإنه لابد للجان المشتريات المباشرة أن توضع تحت رقابة صارمة من مجموعة رقابة برلمانية تتغير سنويا وتضم ممثلين أو خبراء من كل الأحزاب لضمان فعالية الرقابة، فضلا عن ممثلي الجهات الرقابية. ويجب أن يكون تطور أسعار السلع التي يتم شراؤها، واضحا أمام الجميع من خلال بيانات من بورصات السلع والموردين الرئيسيين حتى يتم التأكد من عدم وجود تلاعب في الأسعار أو تحايل لنهب المال العام المخصص لشراء السلع التموينية أو أية سلع أخرى. وتتبدى أهمية مراقبة أسعار شراء السلع التموينية وكل المشتريات الحكومية عموما من خلال أسعار السلع المعلنة في بورصات السلع الرئيسية، من أن أسعار اللحوم في الأسواق الدولية تتراوح بين دولار واحد، ودولارين للكيلوجرام، بينما تباع تلك اللحوم المستوردة في مصر بأكثر من ثلاثة أضعاف السعر الذي تم استيرادها به!!

ت- دعم الصادرات يتجاوز مجموع دعم المزارعين والأدوية والتأمين الصحي وتنمية الصعيد وإسكان محدودي الدخل

استمر دعم الصادرات عند مستوى ٤ مليارات جنيه في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١، رغم كل الانتقادات التي وُجهت إليه من عدم وجود قواعد واضحة له ومن أن حفنة من المصدرين أصحاب النفوذ السياسي وبعض الرأسماليين المتعاونين مع نظرائهم الإسرائيليين في

مناطق الكوين، هم من يحصلون عليه. وبالمقابل بلغت قيمة دعم تنمية الصعيد نحو ٢٠٠ مليون جنيه، ودعم إسكان محدودي الدخل مليار جنيه، ودعم الأدوية والتأمين الصحي نحو ٤٢١ مليون جنيه، ودعم المزارعين والحاصلات الزراعية نحو ٢,٢ مليار جنيه. أي أن الدعم الذي تحصل عليه حفنة من المصدرين النافذين سياسيا تزيد عن دعم الفلاحين والأدوية والتأمين الصحي وإسكان محدودي الدخل وتنمية الصعيد، وهو نوع من التعدي الفظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى لصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة، ويالها من عدالة!!

ث- دعم إسكان محدودي الدخل يتراجع ويذهب للرأسمالية الكبيرة!

تراجع الدعم المخصص لإسكان محدودي الدخل من ١,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ١ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، بنسبة انخفاض قدرها ٢٣,١٪. والأسوأ من هذا الانخفاض في المخصصات، هو أن هذا الدعم يذهب للرأسماليين من أصحاب الشركات الخاصة التي تنفذ المشروع وليس للمستفيدين الذين هم أيضا ليسوا من محدودي الدخل أصلاً. فقد تم منح الأراضي لرجال الأعمال بسعر عشرة (١٠) جنيهات للمتر بدون المرافق، أو بسعر ٧٠ جنيها للمتر بالمرافق، مع دعم حكومي قدره خمسة عشر ألف جنيه (١٥ ألف) على كل وحدة سكنية مساحتها ٦٣ مترا مربعا، بواقع ٢٣٨ جنيه لكل متر. ويتم البناء على ٢٠٪ من المساحة المخصصة لهذا النوع من الإسكان. وإذا افترضنا أنه قد تم تخصيص ألف متر لهذا الغرض قيمتها بالمرافق ٧٠ ألف جنيه، فإنه يتم البناء على ٢٠٠ متر، أي ثلاث شقق في الدور الواحد مساحة الشقة ٦٣ مترا، وإذا تم البناء دورين فقط بدون استخدام الحديد كما يفعل أحد رجال الأعمال المشاركين في المشروع، فإن نصيب كل شقة من تكلفة الأرض بالمرافق يصبح ١١,٧ألف جنيه. وإذا أضفنا إليها ٦٥٠ جنيه للمتر، عبارة عن تكاليف البناء بلا حديد تسليح والتشطيب الكامل بالمستويات التي يتم بها، فإن سعر الشقة يصبح نحو ٥٢,٦٥ ألف جنيه، وبعد خصم الدعم الذي قدمته الدولة في صورة نقدية تبلغ ١٥ ألف جنيه لكل شقة، فإن تكلفة الشقة تصبح نحو ٣٧,٦٥ ألف جنيه، وبإضافة معدل ربح يبلغ ٢٠٪، فإن سعر الشقة يصبح نحو ٤٥,٢ ألف جنيه.

لكن رجل الأعمال الذي يبني بهذه الطريقة يبيعها في حالة الدفع الفوري بسعر ٩٣ ألف جنيه، أي أنه يحقق معدل ربح يبلغ نحو ١٤٧٪ من سعر التكلفة الفعلية والمحسوبة وفقا لأعلى مستويات ممكنة للتكلفة في مثل هذا النوع من البناء. ومثل هذا المعدل البالغ الارتفاع للربح لا يوجد إلا في الاقتصاد الأسود، أو نتيجة الاحتكار وأسعاره الاستغلالية، أو في صفقات شراء شركات القطاع العام بأقل كثيرا من سعرها الحقيقي ضمن عمليات الفساد المالي والإداري ونهب المال العام التي تحدث في عمليات الخصخصة في مصر وفي الكثير من بلدان العالم.

أما في حالة استخدام الأراضي في بناء أربعة أدوار مع استخدام الحديد في البناء، فإن حصة كل شقة من تكلفة الأرض بالمرافق تصبح حوالي ٥,٨ ألف جنيه، بينما تبلغ تكلفة بناء وتشطيب كل شقة نحو ٤٧,٢٥ ألف جنيه بواقع ٧٥٠ جنيها للمتر، ويضاف إليها حصة كل شقة من ثمن الأرض ليصبح المجموع نحو ٥٣,١ ألف جنيه، وبخصم الدعم الذي تدفعه الدولة، تصبح تكلفة الشقة نحو ٣٨,١ ألف جنيه، وبإضافة ربح معدله ٢٠٪، يصبح السعر المفترض نحو ٤٥,٧ ألف جنيه. لكن سعر البيع الفعلي يبلغ ١٠٣ ألف جنيه، بما يعني أن معدل الربح يبلغ ١٧٠٪، وهو بدوره معدل بالغ الارتفاع ويعبر عن حالة من الاستغلال الاحتكاري للشباب والفقراء والاستغلال الأسوأ لبرنامج الرئيس لإسكان تلك الفئات بتكلفة ممكنة بالنسبة لهم.

والغريب أن هذا البرنامج من برامج الرئيس لإسكان الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، هو الذي توسع بصورة هائلة على حساب برنامج إبني بيتك،

وبرنامج إسكان الشباب، رغم أنه يعد من أعلى البرامج وأكثرها مبالغة في سعر بيع الوحدات المبنية من خلاله، وهو يحقق مصلحة رجال الأعمال ولا يقدم سكنا للفقراء أو الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى أي غالبية الشعب، ولكنه يقدم سكنا للشرائح الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى، باستخدام دعم من المفترض أنه مخصص لإسكان محدودي الدخل والشباب، لكنه يذهب كلية للشركات الرأسمالية التي تقوم بتنفيذه.

لكن هذا الاستغلال السيئ للمشروع من قبل رجال الأعمال الذين تعودوا على معدلات أرباح احتكارية، لا ينفي الأهمية البالغة للمشروع، وهو ما يطرح ضرورة تغيير آلية تنفيذ المشروع واستبعاد رجال الأعمال المستغلين نهائيا من تنفيذه. وربما لو أوكل التنفيذ لهيئة مكونة من مهندسين واستشاريين ينتمون لمختلف الأحزاب التي يوجد لديها مثل هؤلاء الخبراء المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والإخلاص للوطن والمعنيين بحل مشاكل أبنائه وليس التربح الاستثنائي والاحتكاري على حسابهم وعلى حساب برنامج الرئيس لحل مشكلة السكن، لأمكن تحقيق هدف الرئيس بإتاحة السكن للفقراء والطبقة الوسطى بأسعار معقولة وبمعدلات ربح معتدلة تتيح للمشروع الاستمرار والتوسع كآلية لإسكان الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

كما أنه من الممكن أيضا، أن يتم التوسع في برنامج "ابني بيتك"، بسعر ٧٠ جنيها للمتر بالمرافق، مع منحة قدرها ١٥ ألف جنيه لكل شقة يتم بناؤها، كآلية مباشرة لحل مشاكل الإسكان للشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى. أما الفقراء فإنه لا بديل لهم عن برنامج البناء بأسعار معقولة ومدعومة والتقسيط بدون فوائد على فترات طويلة لتمكينهم من السكن كحق أساسي للمواطنين لدى دولة تدرك مسئوليتها الاجتماعية ومسئوليتها عن الاستقرار والقيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية، علما بأن البنك الدولي يقدم للدول الفقيرة قروضاً ميسرة بفوائد بالغة التدني أو بدون فوائد في بعض الحالات، مع آجال سداد قد تصل إلى أربعين عاما، والدولة أولى بأن تقوم بنفس الدور مع الفقراء من أبنائها إلى أن تنهي فقرهم من خلال سياسات تحقق العدالة الاجتماعية عبر تشغيل العاطلين لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، وتأسيس نظام جديد وعادل للأجور، ونظام متوازن للضرائب، ونظام فعال للتحويلات الاجتماعية والدعم الموجه أساساً للفقراء وليس للطبقة العليا كما هو حادث في الوقت الراهن.

وفي كل الأحوال فإن نقطة البداية في تفعيل أي برنامج لإسكان الفقراء والطبقة الوسطى هي إيقاف إشراك رجال الأعمال المستغلين فيه نهائيا، وإعطاء الأرض ومنح البناء للمواطنين مباشرة، أو تنفيذ المشروع من خلال هيئة قومية تضم المتخصصين من كل التيارات السياسية من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والانتماء والرغبة في مساندة الفقراء والطبقة الوسطى والأمناء على تطبيق برنامج إسكان الفقراء.

ومن "طرائف" آليات تطبيق البرنامج أنه لا توجد سلطة للهيئة الحكومية المشرفة على المشروع، في تحديد أسعار الوحدات السكنية التي تقيمها شركات القطاع الخاص ضمن المشروع القومي للإسكان أو مشروع مبارك للإسكان، بعد أن حصلت تلك الشركات على الأرض بسعر ١٠ جنيهات للمتر بدون مرافق أو بسعر ٧٠ جنيها للمتر بالمرافق، إضافة إلى خمسة عشر ألف جنيه عن كل وحدة تنشئها الشركة. وهذا الأمر هو نوع من العبث الذي يجعل قسما مهما من البرنامج الحكومي للإسكان مكرسا لخدمة شركات الإسكان وليس لتحقيق الهدف من البرنامج بتوفير السكن للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار معتدلة تتناسب مع دخولهم المحدودة، وتتناسب أيضا مع التكلفة الحقيقية لتلك الوحدات السكنية.

كذلك فإن الدولة التي من المفترض أن تشجع مواطنيها على الخروج من الوادي والدلتا إلى المدن الجديدة لإعادة توزيع الكثافة السكانية، لا يصح مطلقا أن تقوم بتحميل تكاليف البنية الأساسية والمرافق العامة في تلك المدن على أسعار الشقق السكنية فيها، لأن هذه التكاليف لا يتم تحميلها على أسعار الشقق في المدن

القديمة التي تتمتع بمستوى أعلى من المرافق والخدمات. كما أن تكاليف هذه المرافق والبنية الأساسية عموما، يتم تمويلها من الإيرادات العامة التي يدفعها المواطنين كضرائب مباشرة أو غير مباشرة، أو التي تعتبر حقوقا لهم مثل إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة.

ونظرا لأن بعض شركات كبار الرأسماليين التي دخلت في هذا المشروع تقوم باستخدام مقاولين من الباطن، فإن التكلفة تتزايد بلا مبرر، كما أن هذا الاستخدام لمقاولين من الباطن هو في جوهره نوع من التجارة بالحصة التي حصلت عليها هذه الشركة أو تلك في المشروع القومي للإسكان. ومرة أخرى أعتقد أن التنفيذ الفعال للبرنامج القومي لإسكان الفقراء ومحدودي الدخل بالصورة التي تجعله يحقق الهدف منه، يحتاج إلى إعادة النظر في إشراك الشركات في هذا البرنامج، لإيقاف هذا الإشراك بصورة نهائية، على أن تلتزم الحكومة بتقسيم الأراضي المخصصة للمشروع وإقامة البنية الأساسية والمرافق الشاملة فيها مثلما يحدث في المدن القديمة في وادي النيل ودلتاه، مع إعطاء الأرض ومنح البناء للمواطنين مباشرة وفق شروط ملزمة من زاوية زمن التنفيذ ومواصفات البناء، مع وجود حضانة قومية ترعي هؤلاء المواطنين وترشدهم لكيفية تنفيذ المباني بأقل الأسعار، وترعى عددا كبيرا من صغار المقاولين وشباب المهندسين الذين يمكنهم أن يقوموا بالتنفيذ بأسعار معتدلة، بحيث تقدم هذه الهيئة، خدمة ورعاية للفقراء ومحدودي الدخل الذين يحصلون على الأراضي من الدولة في إطار هذا البرنامج، وتقدم خدمة لصغار المقاولين والمهندسين بفتح مجال واسع النطاق للعمل أمامهم بما يخلصهم من تحكم واستغلال كبار المقاولين، وتقدم خدمة للمجتمع بأسره بحل مشكلة الإسكان وتطوير قطاع مقاولات قائم على صغار المقاولين وشباب المهندسين بما يعيد التنافسية إلى قطاع العقارات بصورة تؤدي لتخفيض الأسعار لمستويات معتدلة، بدلا من السيطرة الراهنة لعدد محدود من الشركات التي تفرض أسعارا احتكارية مستغلة للمواطنين.

ج- استمرار تراجع مساهمة الدولة في صناديق المعاشات

يشير مشروع موازنة الدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، إلى استمرار التراجع في مساهمة الدولة في صندوق المعاشات ليبلغ ٤،١ مليار جنيه، مقارنة بمساهمة قدرها ٥ مليارات جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وبنسبة تراجع تبلغ ١٨٪، وهو ما يعني بوضوح تراجع الإنفاق العام على مخصصات الأمان أو الدفاع الاجتماعي، وتراجع عدد المشتغلين لدى الدولة التي تواصل انسحابها من النشاط الاقتصادي، ويعكس أيضا تدني أجور العاملين بالدولة بما يترتب عليه من تدني مدفوعات الدولة كرب للعمل في صناديق المعاشات الخاصة بالعاملين لديها. وهذا التراجع سوف يؤثر سلبيا على أرباب المعاشات وغالبيتهم الساحقة من الفقراء أو الفقراء بصورة مدقعة، علما بأن مساهمات الدولة في صناديق المعاشات ليست منحة، بل هي حقوق للعاملين، خاصة وأن الدولة استمرت لسنوات طويلة تستثمر أموال التأمينات على المعاشات بدون دفع فائدة عنها، ثم بدفع فائدة زهيدة للغاية تبلغ ٢٪ في وقت كان سعر الفائدة في السوق المالية يتراوح فيه بين ١٣٪، ١٤٪ في النصف الثاني من ثمانيات القرن العشرين، ثم بدفع فائدة تبلغ ٦٪ فقط في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، في وقت بلغ سعر الفائدة خلاله نحو ١٨٪. وهذا يعني أن مساهمات الدولة في صناديق المعاشات، هي جزء يسير من حقوقهم التي استولت عليها الدولة بدون وجه حق لسنوات طويلة، تاركة إياهم يعيشون بمعاشات زهيدة تجعلهم في وضع معيشي بائس. أما تخفيض هذه المساهمات، فإنه تحيز سافر ضدهم يهدد بتزايد مساحة الفقر وضراوته بين من خدموا هذا البلد بعملهم وكدهم في فترات سابقة.

وضمن بنود الإنفاق توجد ٤،١ مليار جنيه منح لجهات الحكومة العامة ولا يوجد أي تحديد لكيفية وأوجه صرفها، والمستفيدين من هذه المنح.

٣- تراجع الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة وكنسبة من الناتج

تبلغ حصة الإنفاق العام على التعليم في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٤٦,٨ مليار جنيه، بما يوازي نحو ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي المذكور، مقارنة بإنفاق قدره ٤١,٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بما يعادل نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه، مقارنة بنحو ٣٩,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بما يعادل نحو ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (جمعت وحسبت من: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، صـ ٤٣، ١٢٦). وبهذه النسب من الإنفاق العام على التعليم، تعد مصر من أدنى بلدان العالم في الإنفاق العام في هذا المجال، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط الإنفاق العام في المتوسط العالمي على التعليم، بلغ ٤,٦٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ المعدل نحو ٥,٣٪ في منطقة اليورو وكلها دول رأسمالية، وبلغ نحو ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بصفة عامة وغالبيتها دول رأسمالية صناعية متقدمة مع بعض الدول العربية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي.

كما بلغ المعدل نحو ٤,٥٪ من الناتج في الدول متوسطة الدخل بصفة عامة، أو نحو ٤٪ في دول الدخل المتوسط المنخفض، ونحو ٤,٦٪ في دول الدخل المتوسط المرتفع. وبلغ المعدل نحو ٥,٢٪ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم البلدان العربية، مما يعني أن مصر ليست فقط من أقل بلدان العالم إنفاقاً على التعليم، ولكنها أيضا من أقل بلدان المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط التي تقع فيها في هذا المجال.

ولو نظرنا إلى دول عربية غير مصدرة للنفط سنجد أيضا أنها تتقدم على مصر في إنفاقها العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ذلك الإنفاق العام نحو ٧,١٪، ٥,٥٪، ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب وسورية بالترتيب في عام ٢٠٠٨. وبلغ المعدل في كوبا النامية والمُحاصرة اقتصاديا من الولايات المتحدة، نحو ١٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما جعل مؤشرات التعليم فيها مماثلة للدول الصناعية المتقدمة الغنية. ويبلغ المعدل نحو ٥,٧٪ في الولايات المتحدة، ونحو ٥,٦٪ في بريطانيا، ونحو ٧,٩٪ في سوازيلاند، ونحو ٦,٩٪ في السويد، ونحو ٨,١٪ في بتسوانا، ونحو ٦,٥٪ في كل من ناميبيا والنرويج (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 102-104). والحقيقة أن هذا المستوى المتدني من الإنفاق العام على التعليم في مصر، لا يتسق مع ما تعلنه الدولة عبر كل أجهزتها المعنية من رغبتها و"تخطيطها" لإنهاء الأمية ورفع مستوى التعليم وتطويره. ومن المنطقي والحال هكذا أن تكون نسبة المتسربين من التعليم بين الشباب في الفئة العمرية من ١٨- ٢٩ سنة، هي ٢٧٪، ومنهم ١٠٪ لم يدخلوا التعليم قط، والنسبة الباقية تسربوا منه، وذلك وفقا لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠. كما أن تدني الإنفاق العام على التعليم، يأتي في إطار إفساح الحكومة المصرية، المجال أمام سيطرة القطاع الخاص على "بيزنيس" التعليم في مصر بعد أن تم تكريس صيغة رديئة للتعامل معه بهذه الصورة، بدلا من اعتباره عنصرا أساسيا للتنمية البشرية ولتحقيق التنوير والتحضر الاجتماعي والإنساني، ولتأهيل خريجي النظام التعليمي لسوق العمل حتى يمكنهم كسب عيشهم بكرامة والمساهمة في بناء اقتصادات بلدهم كأساس لقوتها الشاملة ولمجدها على كافة الأصعدة.

٤- إنفاق صحي عام متراجع كنسبة من الناتج ومن أدنى المستويات عالميا

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن الإنفاق العام على الصحة في مصر سيبلغ نحو ١٨,٦ مليار جنيه بنسبة ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العام المالي المذكور، مقارنة بنحو ١٦,٣ مليار جنيه بنسبة ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ونحو ١٥,٨ مليار جنيه، بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (جمعت وحسبت من: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، صـ٤٣، ١٢٦). وهذا المستوى البالغ التدني للإنفاق العام على الصحة، لابد وأن ينتج عنه الانتشار المروع لبعض الأمراض مثل أمراض الكلى والكبد والصدر، وأن يكون انتشار هذه الأمراض واسع النطاق بين الفقراء وغير القادرين على تحمل نفقات العلاج في المؤسسات العلاجية الخاصة، بعد أن أفسحت الدولة المجال أمام تحويل الرعاية الصحية من دور للدولة إزاء مواطنيها، إلى نشاط أعمال أو "بيزنيس" للقطاع الخاص الذي يوجد بعض رموزه في السلطة مباشرة.

وإذا نظرنا إلى البيانات المدرجة في جدول (٣)، سنجد أن الإنفاق العام على الصحة في مصر من أدنى المستويات في العالم، سواء تمت المقارنة مع دول غنية، أو مع دول متوسطة الدخل، أو مع دول فقيرة، أو مع دول عربية. وهذا الانسحاب للدولة من الرعاية الصحية لمواطنيها هو تجسيد رديء وخطير على الصحة العامة للتوجه اليميني المتشدد الذي تتبناه المجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية والتي ترى أن الدولة يجب أن تنسحب من كل أدوارها، بما في ذلك دورها في مجالي الصحة والتعليم، رغم أن أعتى الدول الرأسمالية وأكثرها تشددا، لم تتبنى مثل هذه السياسات كما تدلنا على ذلك النفقات العامة على الصحة في المتوسط العالمي وفي العديد من دول العالم الموضحة في جدول (٣).

جدول (٣)

إجمالي الإنفاق على التعليم ونسبة الإنفاق العام منه وحصته من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	إجمالي الإنفاق العام والخاص على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
العالم	%٩,٧	%٥٩,٦	%٥,٨
مجموع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	%٥,٤	%٤٩,٩	%٢,٧
الدول الغنية	%١١,٢	%٦١,٣	%٦,٩
الأرجنتين	%١٠	%٥٠,٨	%٥,١
كوبا	%١٠,٤	%٩٥,٥	%٩,٩
فرنسا	%١١	%٧٩	%٨,٧
ألمانيا	%١٠,٤	%٧٦,٩	%٨
كندا	%١٠,١	%٧٠	%٧,١
الدانمرك	%٩,٨	%٨٤,٥	%٨,٣
البرتغال	%١٠	%٧٠,٦	%٧,١
الجزائر	%٤,٤	%٨١,٦	%٣,٦
الأردن	%٨,٩	%٦٠,٦	%٥,٤
بريطانيا	%٨,٤	%٨١,٧	%٦,٩
الكويت	%٢,٢	%٧٧,٥	%١,٧
لبنان	%٨,٨	%٤٤,٧	%٣,٩
ليبيا	%٢,٧	%٧١,٨	%١,٩
عمان	%٢,٤	%٧٨,٧	%١,٩
المغرب	%٥	%٣٣,٨	%١,٧
السعودية	%٣,٤	%٧٩,٥	%٢,٧
سورية	%٣,٦	%٤٥,٩	%١,٧
الإمارات	%٢,٧	%٧٠,٥	%١,٩

المصدر: جمعت وحسبت من: World Bank, World Development Indicators 2010, p.120-122.

٥- تراجع الاستثمارات العامة وبالذات في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إلى استمرار تراجع الاستثمارات العامة في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، حيث انخفضت من ١٠١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٩٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٩٠,٥ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠١٠/٢٠١١، ومنها ٤٠,٤ مليار جنيه

في القطاع العام لإعادة هيكلة الشركات التي تنوي الحكومة بيعها على الأرجح.

وقد تراجعت نسبة الاستثمارات العامة في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام، إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ٩,٨٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٨,٢٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى نحو ٦,٦٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١. وهذا التراجع يعني أن قدرة الدولة على تحريك الاقتصاد أو خلق الوظائف وتخفيف وطأة البطالة، تتراجع بشكل كبير في بلد يحتاج لهذا الدور بشكل ملح لاستنهاض اقتصاد تراجع كثيرا عن اقتصادات كانت أقل منه في كل مؤشراتها قبل أربعة عقود.

وإذا كانت الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة هي التي تخلق النمو الحقيقي الأساسي في الاقتصاد، وهي التي تخلق فرص العمل، فإن تراجع الاستثمارات العامة سيعني الضغط على فرص النمو والتشغيل معاً. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الاستثمار في مصر (مجموع الاستثمارات العامة والخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، يعد من أدنى المعدلات في البلدان النامية وفي العالم عموما. وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن معدل الاستثمار في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ ١٩,٣٪، وبلغ ١٦,٩٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية أبريل ٢٠١٠، صـ ١٨)، بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الاستثمار بلغ نحو ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الفقيرة، ونحو ٣٧٪ في دول الدخل المتوسط المنخفض التي تعتبر مصر واحدة منها، ونحو ٢٤٪ في دول الدخل المتوسط المرتفع، ونحو ٤٠٪ في دول شرق آسيا والمحيط الهادي السريعة النمو، ونحو ٢٨٪ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتصدرها المغرب والجزائر بمعدل استثمار بلغ ٣٦٪، ٣٤٪ للدولتين بالترتيب. أي أن مصر هي واحدة من الدول التي تحقق معدل متدني للاستثمار، وتحتاج بالتالي إلى رفع الإسهام الحكومي في الاستثمارات لتحقيق النمو الاقتصادي وللمساهمة في خلق الوظائف وتخفيض معدل البطالة المرتفع الذي وصل لمستويات خطيرة ومُهددة للاستقرار الاجتماعي والأمني، لأنه ببساطة يحرم أعداد ضخمة من الشباب من كسب عيشهم بكرامة بكل ما يولده ذلك من فقر واحتقان اجتماعي وتزايد نزعات العنف الجنائي والسياسي لدى العاطلين خاصة وأن الدولة لا تقدم لهم أي إعانة تساعدهم على الحياة في فترة تعطلهم.

وبناء على تراجع الاستثمارات الحكومية عموما، تراجعت الاستثمارات في قطاع مياه الشرب من ٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، بنسبة انخفاض قدرها ٢٩,٣٪، ثم تراجعت إلى ١,٢١ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١، بنسبة انخفاض عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ تبلغ نحو ٧٩,١٪. وفي بلد يحتاج لاستثمارات كبيرة لاستكمال شبكة المياه النقية لتشمل كل السكان بدلا من ٩٦,٤٪ من السكان وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر في أرقام، مارس ٢٠١٠، صـ ٥٧)، وأيضا لتجديد وإحلال محطات التنقية والشبكات القديمة المتهالكة، فإن هذا الانخفاض الكبير في استثمارات مياه الشرب ينطوي على خطر حدوث أزمات في مياه الشرب بصورة كلية أو جزئية، وينطوي بالتأكيد على استمرار تردي نوعية المياه، بل وتزايد هذا التردي المدمر للصحة العامة.

كذلك فإن استثمارات الصرف الصحي التي ارتفعت من ٦,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ٨,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٠,٩٪، تراجعت بشكل حاد إلى ٣,٤ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١ بنسبة تراجع قدرها ٥٨٪. وفي بلد مثل مصر تشكل المساكن المتصلة فيه بالصرف الصحي نحو ٤٣,٦٪ من إجمالي المساكن في مجموع محافظات مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس ٢٠١٠، صـ ٦١)، وتوجد ٥٦,٤٪ من المساكن بلا صرف صحي آمن، فإن تخفيض استثمارات الصرف الصحي بهذه الصورة الحادة يعني درجة عالية

من عدم مبالاة الحكومة بمراعاة الاعتبارات البيئية والصحية، وهو دعوة للمواطنين للاستمرار في صرف مياه ومخلفات الصرف الصحي في مياه المصارف والترع لترتد إلينا أمراضاً وإنتاجا زراعيا وحيوانيا لا يراعي الاعتبارات الصحية، فضلا عن التدمير البيئي الطويل الأجل الذي يحدثه مثل هذا النوع من الصرف في التربة وقدرتها الإنتاجية الطويلة الأجل. كما تراجعت الاستثمارات الحكومية في مجال البحث العلمي إلى ٣٩٥,٦ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بنحو ٤٢٣,٣ مليون جنيه في موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بنسبة تراجع قدرها ٦,٥٪، رغم أن الإنفاق الجاري والاستثماري المصري على البحث العلمي متدني للغاية أصلا ولا يمكن أن يساعد على تحول مصر إلى قوة علمية تشارك في إنتاج الاختراعات وأساليب الإنتاج الجديدة، رغم أن البحث العلمي والاختراعات التي يتم تحويلها إلى آليات وأدوات إنتاج جديدة هي المسئولة الرئيسية عن رفع مستوى إنتاجية العمل ورأس المال في العالم عموما، ولها عائدها الكبير للدول والمؤسسات البحثية المالكة لبراءات الاختراع وتراخيص الإنتاج المرتبطة بها. ولإدراك الوضع السيئ للبحث العلمي وللمكانة العلمية لمصر في العالم، يكفي أن نشير إلى أن مصر تنفق ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو ٢,٢٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٤,٧٪ في الكيان الصهيوني. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن صادراتنا عالية التقنية لا تزيد عن ٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهي شيء لا يذكر أو أقل من ٠,٠١٪ من الصادرات العالمية العالية التقنية التي بلغت ١٨٥٧ مليار دولار في العام المذكور. بل إن ترتيبنا بين الدول العربية وفقا لبيانات البنك الدولي المعتمد على بيانات حكومية من مصر والبلدان الأخرى، قد تراجع من المرتبة الأولى في عهود سابقة إلى المرتبة الخامسة خلف المغرب (٨٥٨ مليون دولار)، وتونس (٦٧٤ مليون دولار)، والإمارات (٢٠٧ مليون دولار)، والسعودية (١٢١ مليون دولار) (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 340-342). إن جزءً مهماً من استعادة مصر لمكانتها القائدة إقليميا، تتعلق باستعادة هذه المكانة في مجال البحث والتطوير العلميين وإنتاج براءات الاختراع وتراخيص الإنتاج، وهذا كله لا يمكن أن يحدث في ظل الإنفاق البالغ التدني على البحث والتطوير العلميين والتراجع غير المنطقي في الاستثمارات الحكومية في هذا المجال بما يخرج مصر من سياق التطور العلمى الحاسم للتطور الاقتصادى وللمكانة الإقليمية والدولية .

[٣]

تسعير الحاصلات الزراعية والتركيب المحصولي في مصر.. قراءة تحليلية لسياسات الحكومة

تشكل سياسات تسعير وتسويق الحاصلات الزراعية وتسعير مدخلات الإنتاج والدعم الزراعي، عناصر مؤثرة في تحديد التركيب المحصولي ومدى توافقه مع الاحتياجات الاجتماعية وضرورات الأمن الغذائي، ومع احتياجات القطاع الصناعي من المحاصيل الزراعية التي تقوم عليها بعض الصناعات الاستراتيجية. ومن منطلق أهمية سياسات تسعير الحاصلات الزراعية في هذا السياق، فإننا سنتناولها لنرى مدى تأثيرها على التركيب المحصولي في مصر. والتركيب المحصولي كما هو معروف، هو توزيع الأرض الزراعية على المحاصيل الشتوية والصيفية والنيلية ونسبة ما يشغله كل منها من الرقعة الزراعية . فهناك محاصيل ثابتة مثل الحدائق والفاكهة وقصب السكر ومحاصيل موسمية شتوية " القمح والبرسيم والبقول والخضر الشتوية .. الخ " ومحاصيل موسمية صيفية ونيلية مثل " القطن والأرز والذرة الشامية والرفيعة والخضر الصيفية ... الخ".

أولا : نموذج تحديد التركيب المحصولي :

فيما يتعلق بالنماذج المتبعة لتحديد التركيب المحصولي، فإنه توجد العديد منها سواء تلك التي تم تطبيقها في مصر أو في البلدان الأخرى، ويمكن تركيزها على النحو التالي:-

أ) الدورة الزراعية :

فرضت محدودية الموارد الزراعية وعدد السكان الكبير وضغطهم بشدة على الموارد تدخل الدولة وأخذها بأسلوب التخطيط الموحد في تحديد التركيب المحصولي أي توزيع الموارد المتاحة لإنتاج الزروع المختلفة "نظام الدورة الزراعية" لتلبية احتياجات المجتمعات من السلع المختلفة بأفضل صورة ممكنة ولو أنها قد تكون الصورة المثلى لاستثمار هذه الموارد ويتدرج نظام الدورة الزراعية من نظام الدورة الزراعية الجامدة إلى نظام الدورة المرنة.

١- نموذج الدورة الزراعية الجامدة :

في هذا النموذج تقوم الدولة ومن خلال استغلال سلطتها السيادية بتحديد التركيب المحصولي لمجمل الأراضي الزراعية وتفرضه على المزارعين في القطاع الخاص فضلا عن الأراضي المملوكة للدولة.

٢- نموذج الدورة الزراعية المرنة :

يتمثل نموذج الدورة الزراعية المرنة في تدخل الدولة فيما يتعلق بتحديد المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز والقطن، بينما تترك الحرية للمزارعين في اختيار المحاصيل التي يزرعونها في باقي المساحات الزراعية، على أن يتم تغيير الأراضي التي يتم تطبيق دورة المحاصيل الاستراتيجية فيها كل عام لضمان تطبيق الدورة الزراعية بصورة عادلة على كل المزارعين الذين تتناسب طبيعة وموقع أراضيهم مع زراعة المحاصيل الاستراتيجية المطلوبة.

ب) سياسة الدعم والتحويلات :

مارست الدول الرأسمالية الكبرى التي تقدم القروض للدول النامية، ضغوطا مباشرة وأخرى غير مباشرة من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل إجبار الدول النامية على التخلي عن نظام الدورة الزراعية والتحول إلى النظام الرأسمالي الحر من خلال ما سمى بتحرير القطاع الزراعى، ولم تكن لهذه الضغوط قيمة بالنسبة للدول المعتمدة على ذاتها في التمويل والتي لم تسقط في فخ المديونية للدول الرأسمالية الكبرى، لكنها كانت مؤثرة بالنسبة للدول المدينة ومن بينها مصر. وقد

توقفت العديد من الدول عن إتباع نظام الدورة الزراعية الجامدة أو المرنة كآلية لتحديد التركيب المحصولي وابتعدت عن أسلوب التخطيط الموحد على غرار ما تفعله الدول الرأسمالية الكبرى، لكنها لم تأخذ بجدية بسياسة الدعم والتحويلات التي تعتمدها تلك الدول والتي تقوم من خلالها بتحسين القدرة التنافسية للمحاصيل الاستراتيجية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة التي تتنافس معها، بما يؤدي إلى توجيه المزارعين والتأثير بقوة في التركيب المحصولي ليقترب أو يتطابق مع ما تريده الدولة. وقد أدى اختزال سياسية تحرير الزراعة أو رسملتها، في ترك الحرية المطلقة للمزارعين لاختيار المحاصيل التي يريدون زراعتها، إلى تشوهات جمة في التركيب المحصولي الذي أصبح تابعا للعائد على المحاصيل وليس لأهميتها الاجتماعية والصناعية والطبيعة الاستراتيجية لكل منها. وفي غيبة سياسة توجيه التركيب المحصولي من خلال الدعم والتحويلات، فإنه لا يمكن بناء أو ضمان استقرار الصادرات من أي محصول استراتيجي، أو ضمان استقرار الإنتاج منه لسد حاجة السوق المحلية.

ت) تطور التركيب المحصولي في مصر

في أعقاب ثورة يوليو. وفي إطار اهتمامها بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن والتكامل بين قطاعات الإنتاج، اهتمت الدولة بالزراعة والتي كانت تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي. ففي الستينيات كان نصيب الزراعة من الناتج القومي نحو ٢٢,٨٪ وكان يعمل بها نحو ٥٤ ٪ من إجمالي قوة العمل. وفي عام ٢٠٠٨، انخفض إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣٪ وأصبح قطاع الزراعة يستوعب نحو ٣٢٪ من إجمالي قوة العمل.

وقد كان نظام الملكية والحيازة السائد قبل الانقلاب الثوري عام ١٩٥٢ الذي تحول إلى ثورة اجتماعية، بعيد كل البعد عن العدالة الاجتماعية، وعليه شرعت سلطة يوليو في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي. ثم وضعت فيما بعد نظاما تعاونيا لتسويق المحاصيل بحيث يكون تحت إشرافها ولاسيما في ظل التخطيط المركزي بدءا من الإنتاج إلى التسويق داخليا وخارجيا وعليه، وتم العمل بدورة زراعية جامدة ضمنت للدولة زراعة المحاصيل الاستراتيجية في حدود الممكن وفقا لمساحة الرقعة الزراعية وحجم المياه المتوفرة. كما أخضعت الدولة المحاصيل لنظام التسعير الإداري والتوريد الإجباري للحصص المقررة لتحصل الدولة على القيمة المضافة للسيطرة على التراكم والتحكم في تخصيصه لتمويل الاستثمارات في المجالات المختلفة.

ومنذ عام ١٩٧٣ حدث تغير في التوجهات السياسية والاقتصادية وصدرت بعد ذلك قوانين استثمار رأس المال العربي والأجنبي وبدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب. وقد انتشرت الدعوة للأخذ بسياسات التثبيت وبرامج التكيف الهيكلي تماشيا مع ضغوط الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليين، علما بأن فرصة تلك الدول وصندوق النقد والبنك الدوليين في الضغط على أي دولة، تتوفر فقط عندما تكون تلك الدولة مدينة ومتعثرة في سداد ديونها، ومضطرة للجوء إلى الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليين من أجل إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض جديدة.

ومصر واحدة من الدول التي وقعت في فخ المديونية الخارجية وارتفاع مدفوعات خدمتها إضافة إلى مظاهر متعددة للأزمة الاقتصادية مثل الارتفاع في معدلات التضخم والعجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات والميزان التجاري وبطء معدلات النمو وتراجعها في نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية تسعينياته. وقد دفعت كل تلك الاختلالات مصر، حالها حال الكثير من الدول النامية إلى اللجوء لصندوق النقد والبنك الدوليين وكبريات الدول الدائنة بهدف الخروج من الأزمة. وهنا قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامجهما الأيديولوجي للتثبيت والتكيف الهيكلي كوصفة معتادة للتغلب على هذه الأوضاع الاقتصادية المتازمة. وضمن ذلك البرنامج، كانت هناك برامج فرعية منها ما

يتعلق بالتكيف الهيكلي في قطاع الزراعة والذي قام على عدة محاور أساسية:

١- تفكيك المؤسسات الموحدة محليا في الإطار الزراعي والفلاح

٢- تحرير تجارة السلع الزراعية والمدخلات اللازمة لها في الداخل والخارج والاعتماد على سياسة التصدير من اجل الاستيراد

٣- رفع يد الدولة عن العملية الزراعية في كافة مراحلها وبالتالي إنهاء التحديد التحكمى للدورة الزراعية الجامدة أو المرنة.

٤- إطلاق العنان لآليات النظام الرأسمالي الحر أو ما يسمى بقوى السوق بالنسبة لملكية الأرض وحيازاتها وإيجارها، وإنهاء الحقوق الدائمة للمستأجرين على الأراضي المُؤجرة.

وإضافة إلى توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، فإن وزير الزراعة المصري في ذلك الحين الدكتور يوسف والي لم يكن معنيا بالحفاظ على المحاصيل الاستراتيجية وترك مصيرها بيد قوى السوق دون وضع حزمة من السياسات التي تجعل زراعتها تنافسية إن لم تكن مجزية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة.

وعلى أية حال، فإنه بناءا على توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، أنهت الحكومة المصرية نظام الدورة الزراعية والتخطيط الموحد لتحديد التركيب المحصولي، وفى نفس الوقت عملت على خفض الدعم والتحويلات التي تقدمها للمحاصيل الزراعية من خلال إلغاء الدعم الكامل لمستلزمات الإنتاج الزراعي فضلا عن الاستغناء عن الدور التعاوني في المجال الزراعي والاعتماد على بنك التنمية والائتمان وفروعه في القرى، وهو ما يعنى أن مصر أصبحت بلا نظام واضح ومحدد يحكم تحديد التركيب المحصولي لحاصلاتها الزراعية لان هذه السياسة التحريرية للزراعة المصرية " بان يكون للمزارع الحرية في زراعة ما يشاء من المحاصيل مادام يضمن مزيدا من الربح والعائد الاقتصادي دون التقيد بالدورة الزراعية، جامدة كانت أو مرنة، بما يعنى الرجوع للوراء والدعوة الصريحة إلى البدائية والعشوائية التي تحركها رغبات وغايات ذاتية لما يقرب من ٤,٥ مليون حائز، وهذا معناه إلغاء التخطيط واللجوء إلى العفوية والعشوائية في الإنتاج واتساع نطاق الهجرة إلى المحاصيل الأعلى ربحية مثل البساتين وبعض الخضر والنباتات العطرية ...الخ، في وقت تعتمد فيه كل البلاد العالم على التخطيط الحالي والمستقبلي.

وكان القطن المصري "عمدة المحاصيل" أكثر المحاصيل الزراعية تأثرا بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتعديل قانون الإيجارات ورفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وما ترتب على ذلك من تراجع قدرته التنافسية أمام المحاصيل البديلة بصورة أدت إلى تدهور سريع في المساحة المزروعة به والإنتاج المصري منه على النحو الموضح تفصيليا في الدراسة الخاصة بالقطن المصري في مفترق الطرق ضمن هذا التقرير.

لكن النتيجة المؤكدة لتدهور المساحات المزروعة بالقطن وحجم الإنتاج المصري منه هي تدهور صناعة الغزل والنسيج المصرية التاريخية سواء بالتصفية العملية لبعض الشركات الكبرى (كغزل حلوان)، أو بتأجير أجزاء منها للمستثمرين الأجانب (شركة مصر بالمحلة الكبرى)، أو بدفع العمالة الخبيرة المتميزة إلى ترك العمل تحت لافتة "المعاش المبكر" مما أدى إلى هبوط الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع بنسبة تزيد عن ٥٠٪، مع انهيار هائل لصناعة الغزل التي تكاد تندثر في مصر. كما تقلص عدد المصانع المتوسطة من ١٥٧٥ مصنعا في عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٠ فقط مع إفلاس فضلا عن إغلاق ألاف المصانع والمغازل الصغيرة . وبالتالي يتضح التأثير السلبي الكبير للسياسات التحررية على هذه المحاصيل الاستراتيجية وهو ما يتطلب أن تعيد الدولة حساباتها فيما يتعلق بالتعامل مع هذه المحاصيل وإنهاء حالة الفوضى والفراغ التخطيطي الذي تشهده الزراعة المصرية منذ التوقف عن إتباع نظام الدورة الزراعية وبدء

تطبيق الوصفات الجاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبالمقابل تزايدت المساحات المزروعة بالخضر والفاكهة وبالذات العالية العائد للمزارعين، وارتفع الإنتاج المصري منها إلى ٢٢ مليون طن من مساحة بلغت نحو ١,٩٧ مليون فدان عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٨,٢ مليون طن من مساحة بلغت ١,٧٧ مليون فدان عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. أما مساحة بساتين الفاكهة التي لم تكن تتجاوز ٣٦٨ ألف فدان عام ١٩٨١، فقد ارتفعت إلى ١,٣٣ مليون فدان في العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ٢٦١,٤٪ بين العامين المذكورين.

كما تزايدت المساحة المزروعة بالقمح في بداية تحرير الزراعة المصرية وبالذات في السنوات التي كانت الأسعار ترتفع فيها. لكن المساحة المزروعة وحجم الإنتاج يتذبذبان من عام لآخر على ضوء حركة الأسعار وما يترتب عليها من عائد للفلاحين قد يكون مجزيا فيحفزهم على التوسع في زراعة القمح في العام التالي، وقد يكون متدنيا بالمقارنة مع المحاصيل البديلة، فتنصرف نسبة منهم عن زراعة القمح في العام التالي.

ثانيا : سياسات الدول الكبرى فى تسعير الحاصلات الأساسية والسيطرة على الأسواق الدولية لها :

تبذل الدول الكبرى كل ما في وسعها من أجل بسط سيطرتها على الأسواق الدولية للحاصلات الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن والذرة والأرز وغيرها من المحاصيل. كما تعمل جاهدة على نسف أية محاولات تقوم بها الدول النامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أي من هذه المحاصيل وترصد لذلك المبالغ والميزانيات الطائلة الأمر الذي يفقد ربما جدواها الاقتصادية في بعض الأحيان ولكنها تسعى من خلال هذه السيطرة أن تخلق قوى ضغط على الدول النامية وقتما تشاء. فأصبح تحديد الأسعار في الدول المتقدمة لا يتحدد فقط وفق قوى عرض وطلب هذه السلع أو وفق اعتبارات تحقيق الفائدة والنفع على المزارعين أو على مستهلكي هذه السلع في أسواقهم المحلية بل بات مرهونا ببرامج الاكتفاء الذاتي في الدول النامية فمع إطلاق أي من الدول النامية برنامجا طموحا تسعى من خلاله إلى تحقيق اكتفائها الذاتي من محصول ما نجد الأسعار العالمية تتجه للانخفاض وتهرول هذه الدول لدعم مزارعيها أو دعم صادراتها المتوجهة للدول النامية ومن ثم تغرق أسواق هذه الدول النامية بأسعار رخيصة للسلع الاستراتيجية الزراعية الأمر الذي يجعل من المكلف على هذه الدول الاستمرار في برامج الاكتفاء الذاتي ويخلق ضغوطا على حكوماتها بضرورة التوقف عن تنفيذ هذه البرامج التي بات الاستمرار غير مبرر وما أن تتأكد الدول الكبرى من نجاح مخططها في إحباط برامج الاكتفاء الذاتي تلك وأن الدول النامية قد ابتلعت الطعم بنجاح حتى تعاود الأسعار العالمية في الارتفاع مرة أخرى وتستمر هذه الدورة الجهنمية في الدوران .

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تؤكد هذا الاتجاه لدى الدول الكبرى :

- تعد أزمة القمح الروسي الأخيرة أحدث حلقات هذه السلسة فيرى البعض أن القرار الروسي الأخير بإلغاء تعاقدات توريد القمح لمصر ولغيرها يعود لأسباب تجارية بأكثر مما يقال عن أثر الجفاف الذي ضرب البلاد. فمعظم التقارير تشير أن إنتاجهم من القمح سيزيد على ٥٠ مليون طن هذا العام وهو ما يزيد عن إنتاجهم في عام ٢٠٠٨ . لكن ارتفاع الأسعار العالمية جعل أسعار التوريد السابقة رخيصة فدفعهم لإعلان حظر التصدير وهو حظر لن يستمر إلى نهاية العام كما أعلن ومن المرجح أن يتم رفع الحظر فى أكتوبر المقبل. فالمحصول وفير ويفيض عن حاجة الروس .

- كما أن ملابسات حرائق الغابات في روسيا من حيث العدد والذي قارب ٨٤٨ غابة فضلا عن أماكن تلك الغابات بالقرب من قواعد عسكرية وبحرية ونووية ربما

يثير الشكوك كذلك حول وجود شبهة التعمد في ذلك وخروج الأمر عن النطاق الزراعي وربما الاقتصادي ليمتد إلى جولات السباق المسلح بين الولايات المتحدة وروسيا لاسيما بعد التقدم الكبير الذي حققته الصناعات الحربية في روسيا مؤخرا وتزايد صادراتها من الأسلحة بصورة مُزاحمة للمبيعات الأمريكية في أسواق تقليدية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية.

– كما أن زيادة إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واستراليا والأرجنتين ووجود مخزونات كبيرة لديها كافية لتعويض أي نقص محتمل في المعروض العالمي بسبب أزمة حرائق الغابات الروسية. وهذا يعني أن الارتفاعات السريعة وغير المبررة في أسعار القمح بسبب الحرائق الروسية، هي سوء استغلال من المضاربين والمصدرين لهذه الأزمة، وهي جولة جديدة من جولات تلاعب المصدرين والمضاربين بمصالح الدول المستوردة للقمح، وهو ما يؤكد مجددا على ضرورة أن نسعى وبقوة إلى وضع برامج علمية وطموحة للاكتفاء الذاتي من هذا المحصول وغيره من المحاصيل الإستراتيجية وغيره وألا نترك أنفسنا تحت رحمة هذه الدول تحركنا وفقا لمصالحها .

–عندما أعلنت مصر في عام ٢٠٠٥ أن المساحة المزروعة بالقمح للعام الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قد تجاوزت ٣ ملايين فدان. ثم أعلنت كل من الهند وباكستان وبنجلادش توقع محصول جيد من القمح طبقا للتوقعات بسيادة مناخ مناسب ووفرة الأمطار وبعد عن جفاف . وفور صدور هذا الإعلان انخفضت أسعار القمح فى البورصات العالمية خلال شهر يناير ودون انتظار حتى حصاد هذه الدول للمحصول خلال شهري مايو ويونيه حتى وصلت الأسعار إلى معدلات من ١١٠ إلى ١٣٠ دولارا للطن . وخلال هذه الفترة بدأت الدول الخمس الكبرى المصدرة للقمح تلح على الدول العربية المستوردة للحبوب وعلى رأسها مصر والجزائر بإصدارات دعائية تتضمن ميزات استيراد القمح الرخيص منها وانعدام الرشادة الاقتصادية في الإنتاج المحلي بأسعار أعلى من أسعار الواردات من تلك البلدان. وكانت نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية وما تلاه من تخفيض أسعار استلام الحكومة للقمح من المزارعين المصريين، هي انخفاض المساحة المزروعة بالقمح في مصر إلى ٢,٧ مليون فدان، وتراجع الإنتاج إلى ٧,٣ مليون طن في العام الزراعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بعد أن كان قد بلغ نحو ٨,٣ مليون طن في العام الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حسب بيانات النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي (عدد مايو ٢٠٠٧، صـ ١٣٣، عدد أبريل ٢٠١٠، صـ ١٣٣).

–وبعد هذا الانخفاض في المساحة المزروعة والإنتاج في مصر وغيرها من الدول النامية، عادت أسعار القمح للارتفاع بضراوة في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ دولار للطن في أوائل عام ٢٠٠٨، فارتفعت المساحة المزروعة بالقمح في مصر مرة أخرى وبلغت نحو ٣,١٥ مليون فدان في العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فعادت الأسعار في الأسواق الدولية للتراجع مرة أخرى، في دورة جهنمية من إثارة الاضطراب للمنتجين من الدول النامية وضمنهم المنتجين المصريين.

أما المعونات الأجنبية التي تحصل عليها مصر ولاسيما من الولايات المتحدة، فقد تم توظيفها أمريكيا لتصريف فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية المخزونة وبالذات القمح، وهو سلوك عادي من الولايات المتحدة يتسق مع مصالحها، والمشكلة لا تكمن فيه وإنما تكمن في انسياق المسئولين الزراعيين المصريين لفترات طويلة وراءه ضمن التعاون فيما سمي "**برنامج إصلاح السياسة الزراعية**"، وهو عبارة عن منحة أمريكية لا ترد وقد حددت أهدافه زيادة في معدلات خصخصة أنشطة القطاع الزراعي وزيادة درجة تحريرها، وتحسين تنافسية السوق، وخصخصة تسويق القطن والأرز وقصب السكر والإنتاج الحيواني والأسمدة الكيماوية (المحاصيل والسلع الاستراتيجية)، وخصخصة العمليات التصنيعية والتسويقية الخاصة بالقطن والأرز والقمح والأعلاف والأسمدة الكيماوية وغير ذلك من المدخلان

الخاصة بالإنتاج الزراعي، وتحسين كفاءة الاستثمارات العامة في مجالات البحوث الزراعية (خصخصة البحوث والإرشاد) وإلغاء دعم المستهلك الخاص بالسلع الغذائية والألياف.

– وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية الذي تم توقيعه في مراكش في أبريل ١٩٩٤ن ودخل حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٥، والذي تأسست بمقتضاه منظمة التجارة العالمية، أتاح للدول الصناعية الاستمرار في تقديم مساعدات ضخمة لمزارعيها الذين أغرقت منتجاتهم المدعومة، الأسواق وخفضت الأسعار العالمية مهددة حياة البلايين من صغار المزارعين فى الدول النامية الفقيرة، بهيكل أسعار مشوه ويتم التلاعب به من قبل الدول الكبرى التي تستهدف استمرار سيطرتها على أسواق الحاصلات الاستراتيجية كآلية للسيطرة والهيمنة العالمية.

ثالثاً : قراءة تحليلية للسياسة الجديدة للحزب الوطني والحكومة لتسعير الحاصلات الزراعية

تمخض المؤتمر السنوي الأخير "السادس" للحزب الوطني والذي انعقد خلال الفترة (٣٠ أكتوبر – ٢ نوفمبر ٢٠٠٩)، عن الخروج بورقة سياسات خاصة بإصلاح أحوال الزراعة المصرية تحت عنوان "الفلاح والسياسة الزراعية والمائية" والتي انطوت كما تم الإعلان على اتخاذ إجراءات تصحيحية في الأجل القصير لدعم الفلاح على النحو الذي يضمن له عائدا مناسبا من زراعة المحاصيل الأساسية وبعد تناول أهم أبعاد هذه السياسة قصيرة الأجل يمكن إلقاء نظرة نقدية على بعض عناصر هذه السياسة كما يلي:

أ- فيما يتعلق بنية الحكومة بتحديد أسعار التوريد بما يضمن عائدا مجزيا لمزارعي القمح:

قررت رفع سعر التوريد من ٢٤٠ جنيها إلى ٢٧٠ جنيها للإردب بزيادة ٧٠ جنيها عن السعر العالمي. لكن المهم ليس ارتفاع أسعار القمح عن الأسعار الدولية المدعومة والمشوهة، وإنما ارتفاعها لمستويات تنافسية مع المحاصيل البديلة للقمح. وببساطة فإن سعر ٢٧٠ جنيه للإردب، يعني أن الفدان الذي ينتج نحو ١٨,٣ إردب وفقا للبيانات الرسمية، سوف يكون عائده في حدود ٤٩٤٠ جنيها، يضاف إليها نحو ألف جنيه أخرى ثمنا للقش المدروس، ومع خصم تكاليف الحرث والبذور والأسمدة والري والحصاد والعمالة وإيجار الأرض الذي يبلغ وحده نحو ٣٢٠٠ جنيه للفدان حاليا بعد أن كان قد وصل إلى أربعة آلاف جنيه عام ٢٠٠٨... بعد خصم كل هذه التكاليف، فإن ما يتبقى للفلاح لا يغني ولا يسمن من جوع ويجعله كمن يعمل بالسخرة ليسد رمقه بالكاد. بل وصل الأمر في العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى كوارث للمزارعين حيث كانت الإيجارات عالية على أساس أن الأسعار ستظل مرتفعة عند مستوى يتجاوز ٣٥٠ جنيها للإردب، لكن مع انخفاضها، عجز العائد منها حتى عن سداد قيمة الإيجار، بسبب تلاعب الدول الكبرى بالأسعار المشوهة والمدعومة وانسياق الحكومة لذلك التلاعب دون أي حماية حقيقية للمزارعين.

كذلك فإنه يجب أن تسعى الحكومة من خلال تحديدها لسعر التوريد أن يحقق المزارع عائدا للفدان يناظر أو يفوق العوائد التي يمكن أن يحقق من زراعة محاصيل أخرى كالخضر والفاكهة مثلا لأنه في ظل حالة تنافس المحاصيل فيما بينها على عناصر الإنتاج الزراعي المتاحة (الأرض، العمل، المياه، رأس المال) فان المزارع يفضل استخدام هذه الموارد لتحقيق أفضل عائد خاصة في ظل حرية القرار المزرعي وبعد سياسة التحرر الاقتصادي وإلغاء الدورة الزراعية وعدم إلزام المزارع بزراعة محاصيل محددة فانه يتحول لزراعة المحاصيل ذات العائد الأعلى أولا. فعلى سبيل المثال نجد أن محصول البرسيم " المنافس الأول للقمح في الزراعة " مثلا بلغ إجمالي الإنتاج منه نحو ٤٣,٩٩٧ مليون طن بإنتاجية بلغت نحو ٢٩طن/فدان ومتوسط تكاليف الفدان من هذا المحصول نحو ١٩٣٣ جنيه بصافي عائد للفدان نحو ٦٦٦٣ جنيه في الوقت الذي يبلغ إجمالي الإنتاج من

القمح نحو ٥٦,٨٢٠ مليون إردب بإنتاجية ١٨,٠٦ إردب/ فدان ويقدر متوسط تكلفة إنتاج الفدان من محصول القمح بنحو ٣٤٥٩ جنيه بصافي عائد للفدان ٢١٩٠ جنيه، وذلك حسب نشرة الإحصاءات الزراعية . المحاصيل الشتوية ٢٠٠٩ . وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى- قطاع الشئون الاقتصادية . ص ١- ٥ .

ومن ثم فان اتخاذ الحكومة هذه الخطوة برفع سعر التوريد عن مثيله العالمي ب٧٠ جنيها لا تعد خطوة كافية لتشجيع الفلاح المصري على التوسع في زراعة هذا المحصول الاستراتيجي لأنها لم تضع في اعتبارها العوائد المحققة من المحاصيل المنافسة للقمح، وربما يكون رفع الحد الأدنى لسعر توريد القمح إلى ٣٥٠ جنيها للإردب تزيد سنويا بنفس نسبة معدل التضخم بغض النظر عن حركة الأسعار في الأسواق الدولية، آلية أكثر ملائمة لحفز المزارعين على زراعة القمح ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه. وهذا الدعم السعري سوف يتراوح بين ٥٠٠ مليون، ونحو ٧٥٠ مليون جنيه مصري في العام وهو رقم هزيل لا يكاد يذكر بالمقارنة بحجم الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، وحجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم العوائد المستحقة للمزارعين في الإيرادات العامة المتأتية من الموارد الطبيعية لبلادهم والمشروعات القديمة وعلى رأسها قناة السويس وسد مصر العالي. كما أنه مبلغ ضئيل للغاية بالمقارنة مع أهمية رفع مستوى الاكتفاء الذاتي المصري من القمح الذي يعد أهم الحبوب الاستراتيجية بالنسبة لمصر.

وقد جاءت أزمة القمح الروسي الأخيرة لتؤكد مدى أهمية وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الاستراتيجي الذي نستورد ما يزيد على ٤٤٪ من احتياجاتنا منه من السوق العالمي . فمنذ أعلنت روسيا أنها ستقوم بحظر تصدير القمح خلال الفترة من ١٥ أغسطس إلى ٣١ ديسمبر وذلك حسبما أعلنوا بسبب موجة الجفاف التي تجتاح البلاد وهو ما يعنى عدم استيرادنا لـ٥٤٠ ألف طن المتعاقد عليها مع الجانب الروسي. وقد أدى هذا الإعلان الروسي، إلى حدوث حالة من القلق والتوتر الشديدين حيال مدى تأثرنا جراء هذا القرار المفاجئ والانعكاسات التي ربما تطرأ على أسعار القمح ومدى إمكانية تأثر الدعم الممنوح لرغيف الخبز لاسيما وأننا مقبلون على شهر رمضان. ومدى توافر احتياطات تمكنا من تجاوز ذلك الانخفاض المرتقب في وارداتنا من القمح ..... وغيرها من الأمور التي طرحت. ولكن في الحقيقة يمكننا من خلال إلقاء نظرة أشمل للقضية أن نكتشف أن القضية "المشكلة" ليست في القرار الروسي الأخير. فمع الاعتراف أن القمح الروسي يعد من أرخص أنواع القمح التي تستوردها مصر وهو ما يعنى احتمالية حدوث زيادة في أسعار القمح التي نستوردها فقد أعلن أنه بصفة عامة أن الزيادة المقدرة في ضوء الأسعار الطارئة والمتوقعة ٢.٥ مليار جنيه في أحسن الحالات و ٤ مليارات في أسواها على وقد تم الاتفاق – كما أعلن – أن تقوم وزارة المالية والتجارة بتوفير هذه المبالغ الإضافية في الميزانية العامة للدولة عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ . فضلا على أن مصر لديها مخزونا استراتيجيا يكفى أربعة أشهر على الأقل. تعدد المصادر التي نستورد منها القمح (فما تستورده الحكومة سنويا يقترب من ٦ او٧ ملايين طن و القطاع الخاص حوالي مليونين أو ثلاثة ملايين) مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واستراليا والأرجنتين وقد تم بالفعل الاتفاق الفوري على استيراد ربع مليون طن قمح فرنسي بأسعار تتراوح بين ٣٠٠ و ٣٠٦ دولار للطن وذلك للتوريد خلال الفترة من١ إلى١٠ سبتمبر٢٠١٠ . كما أن التقديرات الخاصة بإنتاج محصول القمح علي المستوي العالمي لهذا العام تشير بان يقدر بنحو٦٦١ مليون طن بانخفاض٣٪ عن العام السابق نتيجة أزمة الجفاف التي أصابت محصول كل من دول البحر الأسود وكندا .....وغيرها من الأسباب المنطقية التي تدفعنا إلى عدم التوقف عند هذه الأزمة في حد ذاتها وإنما طرح التساؤل متى سنستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الحيوية وعدم خضوعنا بهذه الصورة إلى أي حركة أو هزة تصيب السوق العالمي له والسير على الطريق الذي

استطاعت أن تسلكه عدد من الدول النامية وعلى رأسها الهند وسوريا . وأخيرا ظهرت بعض المؤشرات على إدراك الحكومة لهذه الحقيقة فقد أعلنت على لسان وزير الزراعة أنها تنفذ خطو لزيادة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى نحو ٧٥ ٪ خلال ١٠ سنوات مقابل نسبة تصل إلى نحو ٥٦ ٪ العام الحالي.

ب- أما فيما يتعلق بالسياسة التي وضعها الحزب للتعامل مع محصول الأرز:

فقد أثارت جدلا كبيرا حيث يرى الحزب أن تخفيض المساحة المنزرعة من الأرز إلى ١,٦ مليون فدان في عام ٢٠٠٩ يعد نجاحا كبيرا في إطار الحفاظ على موارد المياه المحدودة وذلك بالإضافة إلى القدرة على خفض أسعاره محليا من خلال القرار الخاص بحظر التصدير ثم السماح بتصدير كميات محدودة مع مراقبة أثر السماح بالتصدير على السوق المحلي. ولكن بالتعمق في هذه السياسات نجد أنها قد تنطوي على تدميرا تدريجيا لزراعة واحد من المحاصيل الاستراتيجية والتي لا تقل أهمية عن القمح والقطن، حيث أن هذه السياسة أثبت عدم دقة معظم العناصر التي استندت عليها، فرغم تأكيد المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة أن القرار جاء استنادا إلي دراسات وتقارير وزارة الموارد المائية التي تهدف إلي تخفيض زراعات الأرز لتوفير المياه، حيث تعتبر هذه الزراعة كثيفة استهلاك للمياه. إلا أن قرار الوزير والذي ينص علي استمرار حظر تصدير الأرز المصري حتى أكتوبر ٢٠١٠ ثم قرار الحكومة بعد ذلك بالسماح بتصدير كميات محدودة للحفاظ علي استقرار الأسعار وتلبية الطلب المحلي بحيث يسمح لمن يورد لمؤسسة السلع التموينية بتصدير كمية من الأرز تعادل نفس الكمية التي تم توريدها لمؤسسة السلع التموينية خلقت ما يسمى بتجارة أذون التصدير وهذا نظام جديد للتربح علي حساب مزارعي الأرز فالمنافسة علي التصدير مقابل التوريد لبطاقات التموين من خلال المناقصات التي تطرحها هيئة السلع التموينية، أدت إلي انخفاض سعر توريد الأرز الأبيض إلي هيئة السلع التموينية للحصول علي أذن تصدير مقابل الكمية الموردة حيث بلغ سعر توريد الأرز الأبيض إلي بطاقات التموين من ٣٠ إلي ٦٠ قرشا للكيلو بمتوسط حوالي خمسين قرشا للكيلو ويباع في بطاقات التموين بسعر ١٥٠ قرشا للكيلو مع توريد أسوأ أنواع الأرز نتيجة لسعر التوريد المنخفض .

- أما بالنسبة للادعاء الخاص بخفض مساحة الأرز من أجل الحفاظ على الموارد المائية المحدودة فقد أكد العديد من الخبراء أن هذا الفكر خاطئ، موضحا أنه توجد عدة بدائل لدي الحكومة لدعم هذه الزراعة وتنمية محصول أستراتيجي لا يقل أهمية عن القمح والقطن خاصة وأن شعبة الأرز بغرفة الحبوب باتحاد الصناعات أرسلت مذكرة لرئيس الوزراء بشأن استغلال رسم الصادر علي الأرز، والذي يبلغ ٥٦٠ مليون جنيه لكمية ٤٢٠ ألف طن تصدر سنويا للاستفادة منه في إجراء بحوث ودراسات لاستنباط أنواع جديدة من الأرز لا تستهلك مياها. وإنشاء محطات تحليه لإعادة مياه الصرف الزراعي مرة أخري لإعادة ري الأراضي الزراعية. ودعم معهد البحوث الزراعية لاستنباط تقاوي حديثة قليلة استخدام المياه. كما تقدمت بمذكرة عاجلة إلي وزير الري ، بسبب قرار خفض مساحات زراعة الأراضي الزراعية موضحة أن القرار يمثل تهديدا للأمن الغذائي.

- كما أكد الخبراء أن المساحة التي حددتها وزارة الري لزراعة الأرزوالتي تقدر ب ١,١ مليون فدان ينتج عنها محصول يقدر بـ٣,٦ مليون طن أرز شعير، ينتج منه أرز أبيض يقدر بـ٢,٢ مليون طن أرز فقط، في حين أن استهلاك الشعب المصري يقدر بـ٣,٢ مليون طن أرز أبيض، وبالتالي سينتج عن هذا القرار عجز يقدر بمليون طن، وقالت المذكرة إنه نتيجة لهذا العجز ستتحول مصر من دولة مصدرة إلي دولة مستوردة للأرز خلال ٣ سنوات فقط.

- كما أنه من غير المعقول أن يورد بعض الموردين الأرز بسعر شبه مجانى للحصص التموينية مقابل الحصول على أذون تصدير بنفس الكميات الموردة وفي نفس الوقت يحتاج فدان الأرز إلى مياه تعادل استهلاك ٥ أفدنة لأي محصول آخر والمضاربات تهدد سعر بيع

الأرز محليا فكان طبيعيا أن تتدخل الدولة من منطلق هذه الأسباب.

- كما أن كميات صادرات الأرز لم تتأثر بفرض رسوم الصادر سواء منذ بدايته بسعر ١٠٠ جنيه وصولا الى ٢٠٠٠ جنيه عن كل طن ومضاعفة رسم الصادر لن يسبب أى مشكلة حتى لو زاد على السعر الحالى لان المضاربة تضر السوق الذى يحتاج لإعادة توازن ويكفى أن سعر كيلو الأرز في السوق المحلى العام الماضى بلغ ٥ و٦جنيهات بالقاهرة نتيجة المضاربات وارتفاع معدلات التصدير وكانت المضارب تفضل أن تورد للمصدرين على حساب السوق المحلية، لكن السعر في السوق المحلية في الوقت الراهن، بات أعلى من سعر التوريد للمصدرين، وكان لابد لحكومة الحزب الوطنى أن تفى بوعدها المتعلق بمراقبة أثر السماح بالتصدير على السوق المحلية.

- هذا كله فضلا عن وجود خطورة فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للأرز المصرى في ظل ارتفاع أسعاره عالميا وهو ما يؤكده نائب رئيس البرنامج العالمى للأرز أن سعر الأرز المصرى هو أعلى سعر في الأرز العالمى، إذ يصل سعره إلى ألف دولار للطن، في حين يباع في مصر من المزرعة بنحو خمس هذا السعر، قبل أن يتضاعف سعره لدى البيع للمستهلكين بسبب الأرباح الاستغلالية للقائمين على عمليات الضرب والتبييض للتجار، مما يعنى أن الربح الأكبر يذهب للوسطاء والسماسرة والمصدرين وليس للمنتجين، فضلا عن أن هذا الارتفاع يعنى أن ما أعلن عنه الحزب الوطنى من السعى للسيطرة على أسعار الأرز بهدف تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودى الدخل لم يتحقق. كما أن ارتفاع السعر بهذا الشكل يضعف القدرة التنافسية للأرز المصرى مقابل أرز كاليفورنيا واستراليا.

ت- السياسات المتعلقة بمحصول الذرة وتوفير آليات محفزة للفلاح لزراعته :

يسعى الحزب الوطني، كما أوضح في أوراق السياسة الزراعية، إلى الحد من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه وإيجاد بدائل لزراعتها ومن أهم هذه البدائل كما حددها الحزب التوسع فى زراعة الذرة وعلى الأخص الذرة الشامية كبديل للأرز. ونظرا للصعوبات الراهنة التي تواجه التوسع في زراعة الذرة الصفراء فان الخيار البديل هو زراعة الذرة الشامية وتعهد الحزب من أجل ذلك بتقديم المساندة المباشرة لمزارعي الذرة الشامية من اجل تحفيزهم على التوسع في زراعتها. فبعد تخفيض الدولة لمساحة الأرز وتوجيه بقية المساحة أما لزراعة اللب أو الذرة أو القطن أو الخضروات في بعض الأحيان.

- ولكن الفلاح لازال لا يجد التحفيز المناسب لزراعة الذرة وهو ما يتضح من خلال معرفة أن إجمالي إنتاج الأرز في العام الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ نحو ٧,٢٤١ مليون طن بإنتاجية ٤,٠٩١ طن / فدان. وقدرت إجمالي تكاليف الفدان بحوالي ٣٩٣٣ جنيه محققا صافى عائد للفدان حوالي ٢٢٥٩ جنيه. وذلك في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الإنتاج لمحصول الذرة الشامي (البيضاء) حوالي ٤٠,١٦٧ مليون إردب بإنتاجية ٢٤,٤٤ إردب / فدان. وبلغ إجمالي تكاليف الفدان من الذرة الشامية (البيضاء) حوالي ٣٢٩٧ جنيه محققا صافى عائد لفدان حوالي ١٧٥٣ جنيه. وبالتالي يتضح الفرق بين صافى العائد في الحالتين.

- ذلك فضلا عن الاختلاف الكبير في أسعار توريد المحصولين ففي الوقت الذي تعلن فيه الحكومة عن سعر الذرة بـ٢٠٠جنيها يتراوح فيه سعر توريد الأرز لهيئة السلع التموينية بين ٢٦٩٠ جنيها و ٢٨٣٩ جنيها. ومن ثم فإن هناك غياب للحافز الذي يمكن أن يغرى الفلاح للاستماع إلى نصائح الحزب الوطني بزراعة الذرة بديل الأرز. كما أن هناك بعض الصعوبات الأخرى المرتبطة بمحصول الذرة، حيث يؤدي التأخر المعتاد للوزارة في استلام المحصول، إلى تكدسه وتعرضه للعفن.

ومن ثم لا بد للحكومة إن أرادت تنفيذ سياستها بايجاد زراعات بديلة للمحاصيل الشرهة للمياه أن تعمل على جعل هذه المحاصيل المستهدف زراعتها أو التوسع فيها، ذات عائد مرتفع وتنافسي مع المحاصيل الشرهة للمياه.

ث- السياسات المتعلقة بالتعامل مع محصول قصب السكر:-

قامت الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كما جاء في أوراق السياسة الزراعية برفع أسعار تسلم المصانع لطن قصب السكر من ٢٠٠ جنيه للطن إلى ٢٣٤,٥ جنيه تماشياً مع ارتفاع الأسعار العالمية للسكر، و رغم أن القرار لاقى ترحيبا واسعا من قبل مزارعي القصب في الصعيد لاسيما مع ارتفاع أسعار الأسمدة في الفترة الأخيرة وحاجة المزارعين لرفع عائداتهم من المحصول لتحقيق التوازن المالي. لكن السياسة لم تتناول بشكل واضح ومفصل كيفية التعامل مع عدد من القضايا الشائكة المتعلقة بمحصول قصب السكر وأهمها كيفية السيطرة على أسعار بيع السكر في الأسواق المحلية، لاسيما أن صناعة السكر في مصر يسيطر عليها حاليًّا شركة السكر والصناعات التكاملية لإنتاج سكر القصب والبنجر، ويشاركها في إنتاج سكر البنجر ٣ شركات أخرى؛ هي: الدلتا والدقهلية والفيوم وهو ما أحدث العديد من الأزمات السعرية في أوقات مختلفة حيث بلغ سعره في بعض الأحيان أربعة جنيهات؛ ما تجاوز سعره في أزمة عام ٢٠٠٦م، نتيجة استغلال التجار ارتفاع الأسعار عالميًّا مع غياب الرقابة الحكومية ليرفعوا الأسعار دون مبرر؛ لتحقيق مكاسب خيالية على حساب المستهلك المصري، وذلك بطرح التسعيرة الجديدة مع احتكار السكر في السوق .

أما القضية الأخرى فتتعلق برفع سعر طن الأسمدة النترات بنسبة ٤٠٪ دفعة واحدة تحت دعوى ارتفاع الأسعار العالمية وهي الحجة التي لا يوجد ما يبررها لاسيما وأن الأسمدة يتم تصنيعها بالكامل محليا و لا توجد مكونات عالمية كما أنها تحصل على الغاز وهو مكون رئيسي فيها بأسعار بالغة التدني وكذلك الأمر لكل احتياجاتها من مواد الطاقة والكهرباء.

كما أن قضية القضاء على الاحتكارات الموجودة أو ما يمكن تسميته بعصابات السكر، تعد ضرورة لبناء سوق عاقلة تتحرك بناء على العوامل الأساسية وليس على المضاربات أو النزوع لتحقيق أرباح احتكارية.

كما أن هناك ضرورة لوضع بعض الضوابط على عملية استيراد السكر أو السلع الغذائية لضمان جودتها بجانب التحكُّم في الأسعار التي تشتري بها الحكومة من الخارج، خاصةً أن أسعار الغذاء اليوم في العالم عند مستوى منخفض حتى ولو كانت قد ارتفعت قليلا عن مستوياتها البالغة التدني في عام ٢٠٠٩.

وهناك ضرورة لأن تقوم الدولة بدور التاجر المرجح الذي يحدد مستوى أسعار السلع الاستراتيجية من خلال القدرة على التدخل بسرعة ومرونة لضخ تلك السلع في السوق بأسعار معتدلة عندما ينزع المنتجين أو التجار إلى رفع أسعارها بلا مبرر بغية تحقيق أرباح احتكارية. ويذكر أن محكمة القضاء الإداري قدمت تقريرًا قانونيًّا، طالبت فيه بتحديد أسعار السلع الغذائية الأساسية والمنتجات الإستراتيجية.

كما أنه من المهم العمل على رفع الوعي المجتمعي بشأن أنماط استهلاك السكر بصورة صحية، ويذكر أن الاستهلاك الصحي السليم للفرد من السكر يجب أن يكون في حدود ٢٦ كجم للفرد في السنة، في حين أن متوسط استهلاك الفرد من السكر في مصر قد تجاوز هذا المعدل بحوالي ٨ كجم، وهذا معناه أن استهلاك الفرد من السكر في مصر يساوي ١٣٥٪ من المعدل الصحي الموصى به. ولو تمكنت مصر من تخفيض معدل الاستهلاك الفردي إلى هذا المستوى، فإن إجمالي استهلاكها سينخفض إلى نحو ٢ مليون طن سنويا بدلا من ٢,٧ مليون طن حاليا، وسترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٩٠٪ قابلة للزيادة مع التوسع الممكن في زراعة بنجر السكر على حساب القصب. بل إن مصر يمكن أن تعود لتصدير السكر، كما كان الحال قبل أربعين عاما عندما بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من السكر نحو ١١٨,٤٪ عام ١٩٧٢، مما وفر فائضا كبيرا للتصدير في ذلك العام.

جدول (١)

تطور الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوربى للمشروعات الزراعية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥

القيمة بالمليار يورو

البيان	٩٥/ ٩٦	٩٦/ ٩٧	٩٧/ ٩٨	٩٨/ ٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٠١	٢٠٠١/ ٠٢	٢٠٠٢/ ٠٣	٢٠٠٣/ ٠٤	٢٠٠٤/ ٠٥	٢٠٠٥/ ٠٦
الصندوق الاخضر	١٨,٧	٢٢,١	١٨,٢	١٩,٢	١٩,٩	٢١,٨	٢٠,٧	٢٠,٤	٢٢,١	٢٢,١	٣٢,٥
الصندوق الازرق	٢٠,٨	٢١,٥	٢٠,٤	٢٠,٥	١٩,٨	٢٢,٢	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٤,٣	١١,٠
اجمالى الدعم الجارى	٤٧,٥	٥٤,٠	٥٠,٢	٤٦,٧	٤٧,٩	٤٣,٧	٣٩,٣	٢٨,٥	٣٠,٩	٣٢,٩	٢٩,٠
دعم الانشطة غير الانتاجية (مثل التأمين ...)	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٩	١,١	١,٠	١,٠
جملة الدعم	٨٧,٩	٩٥,٤	٨٩,٣	٨٦,٧	٨٧,٧	٨٨,٣	٨٤,٢	٧٤,٦	٧٨,٨	٨١,٢	٧٤,٤

المصدر : المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد التاسع عشر , العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٩ , ص ٨٤٦ .

جدول (٢)

تطور الصادرات الزراعية للدول النامية بفرض عدم توقيع الاتفاقية الزراعية لدورة أورجواي خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٩)

السنة	قيمة الصادرات الزراعية
١٩٩٠	٦٧,٦٢٦,٥٩٦
١٩٩١	٧٢,١٨٨,٣٨٢
١٩٩٢	٧٣,٢٢٥,٨٩٤
١٩٩٣	٧٥,٧٤٠,٨٢٦
١٩٩٤	٨٤,٧٣٤,٨٧٠
١٩٩٥	١٠٥,٢٠٩,٧٢٠
١٩٩٦	١٤٢,١٦٧,٠٦٩
١٩٩٧	٢٠٠,٦٠٨,٦١٠
١٩٩٨	٢٨٥,٥٣٦,٠٣٧
١٩٩٩	٤٠١,٩٥١,٠٤٣

المصدر : المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مرجع سبق ذكره ,

ص ٨٤٨ .

جدول (٣)

تطور الصادرات الزراعية للدول النامية بعد توقيع وتنفيذ الاتفاقية الزراعية لدورة أورجواي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠

السنة	قيمة الصادرات الزراعية بعد تنفيذ الاتفاق
١٩٩٦	١١٤,١١٠,٧١٦
١٩٩٧	١٠٢,٧٩١,٥٩١
١٩٩٨	٩٥,٦٣٩,٨٦٧
١٩٩٩	٩٢,٦٥٥,٥٤٦
٢٠٠٠	٩٣,٨٣٨,٦٢٦
٢٠٠١	٩٩,١٨٩,١٠٨
٢٠٠٢	١٠٨,٧٠٦,٩٩٢
٢٠٠٣	١٢٢,٣٩٢,٢٧٧
٢٠٠٤	١٤٠,٢٤٤,٩٦٥
٢٠٠٥	١٦٢,٢٦٥,٠٥٤
٢٠٠٦	١٨٨,٤٥٢,٥٤٥
٢٠٠٧	٢١٨,٨٠٧,٤٣٨
٢٠٠٨	٢٥٣,٣٢٩,٧٣٣
٢٠٠٩	٢٩٢,٠١٩,٤٣٠
٢٠١٠	٣٣٤,٨٧٦,٥٢٩

المصدر : المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي, مرجع سبق ذكره,

ص٨٤٨ .

[٤]

أثـــر السياســة الاقتصــادية علــى أوضــاع العمـــال ومكاســـبهم وإنتـــاجيتهم

تعتبر علاقات العمل الشاملة التي تربط بين العاملين من جهة، وأرباب العمل سواء كانوا يمثلون الدولة في الملكيات العامة أو القطاع الخاص المتمثل في الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، عاملا مهما في تحديد مستوى إنتاجية العمل ورأس المال، وكفاءة ومرونة وعدالة النظام الاقتصادي وتوزيع الدخل فيه، وبالتالي مستوى الاستقرار الذي يمكن أن يحققه النظام الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي، الذي يعد بدوره عاملا مهما في استنهاض الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية.

أولا: السياسة الاقتصادية المنحازة توقظ إضرابات العمال

استمر الهدوء الحقيقي (القائم على تراضي حقيقي بين أطراف علاقة العمل) أو الظاهري (القائم على هيمنة وقهر طرف للطرف الآخر برعاية الدولة وأجهزتها)، يخيم على الأوضاع العمالية في مصر على مدى أكثر من عقد من الزمان. فبعد اعتصام عمال كفر الدوار في سبتمبر ١٩٩٤ والنهاية الدرامية التي راح ضحيتها أربعة من العمال والأهالي بدت الحركة العمالية هادئة خلال فترة التحول في السياسات الاقتصادية والتي كان عنوانها تراجع دور الدولة وتحفيز المستثمرين، وكانت الأحداث العمالية محدودة ولم ترق لمستوى الظاهرة، إلى أن جاء إضراب شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في ديسمبر ٢٠٠٦، ليفتح الطريق لطوفان من حركات الاحتجاج العمالية، حيث تشهد الساحة العمالية في مصر حاليا صعودا غير مسبوقٍ في الاحتجاجات على مدى السنوات الثلاثة الماضية. فقد أصبح الإضراب والاعتصام العمالي حدثا يوميا بل أصبح اليوم الواحد يشهد أكثر من إضراب واعتصام عمالي. والملاحظ منذ مطلع عام ٢٠١٠ انتقال اعتصامات واحتجاجات العمال من مواقع العمل إلى الشوارع المقابلة لمجلسي الشعب والشورى ومقر مجلس الوزراء وتزايدت الظاهرة بسرعة حتى أصبح عمال ثمانية مواقع عمالية تعتصم في نفس الوقت في وسط القاهرة في انتظار تلبية مطالبها.

وهناك عدة ملاحظات يجب وضعها في الاعتبار عند النظر للتحركات العمالية الحالية . أولها هو هذا الامتداد الزمني فمنذ إضراب عمال غزل المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى الآن - منتصف ٢٠١٠ - لم تنقطع تقريبا. وثانيها هو الامتداد الجغرافي والقطاعي لتلك الاحتجاجات فقد امتدت احتجاجات العمال لتشمل كل المحافظات تقريبا والملاحظة الثالثة أنها امتدت لتشمل كل قطاعات العاملين بأجر في مصر لتشمل العاملين بالحكومة والقطاع الخاص وقطاع الأعمال والشركات التي تمت خصخصتها على السواء. كما شملت العاملين بمختلف الأنشطة الصناعية والخدمية والزراعية. وقد رفعت احتجاجات العمال في مختلف القطاعات العديد من المطالب كان أبرزها الأجور بأشكالها المختلفة خاصة الأجر المتغير مثل الحوافز والأرباح وبدل طبيعة العمل والمزايا العينية كبدل الوجبة والرعاية الصحية. وكذلك الاستقرار في العمل سواء عبر مطلب التثبيت في العمل أو حماية المنشآت من التصفية. بالإضافة للاحتجاج على السياسات الإدارية حينما يجدها العاملون متعسفة ومتحيزة ضدهم لصالح أرباب العمل. والملفت للانتباه هو تزايد الغضب ضد التنظيم النقابي الرسمي خلال الاحتجاجات وهو الأمر الذي سنتعرض له بالتفصيل.

نحن إذن أمام حركة عمالية ضخمة وممتدة سواء زمنيا أو جغرافيا أو قطاعيا ويمكن من خلال المطالب التي ترفعها معرفة الأوضاع التي دفعت العمال لتنظيم

اعتصامات وإضرابات امتدت في بعض الحالات لشهور وفي حالات أخرى لأسابيع والتي يمكن تلخيصها في مستويات الأجور والإحساس بعدم الاستقرار والتعسف. والمتابع لهذه الحركات الاحتجاجية، لابد أن يلفت نظره الطابع الراقي والناضج الذي اتسمت به احتجاجات العمال على مدى هذه السنوات، فرغم ضخامة الحركة العمالية والتي شارك فيها ما يزيد على مليون عامل على مدى السنوات الثلاثة السابقة، لم تشهد أيا من احتجاجات العمال واقعة عنف أو تخريب واحدة بل على العكس امتلأت الاحتجاجات العمالية بالرسائل ذات الدلالة. فعلى سبيل المثال في إضرابات عمال غزل المحلة أوقف العمال العمل بكل الشركة ولكنهم استمروا في تشغيل الجراج الذي كانت به سيارات إسعاف وسيارات لنقل طلبة المدارس ومحطتي الكهرباء والمياه بالشركة واللتان كانتا تغذيان المستشفى ووحدات سكنية لأسباب إنسانية. كذلك حرص موظفو الضرائب العقارية وعمال طنطا للكتان وغيرهم من العمال الذين اعتصموا أمام مجلس الوزراء على إغلاق مكبرات الصوت ووقف الهتافات مساء لعدم إزعاج السكان كما كانوا يقومون بتنظيف الشارع يوميا. بالإضافة إلى العديد من الأمثلة التي توضح طبيعة الحركة العمالية وعمق الإحساس بالمسئولية التي اتسمت به.

ثانيا: جذب المستثمرين... حوافز سخية وعواقب وخيمة

لا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين السياسات الاقتصادية التي طبقت علي مدي الأعوام الماضية والأوضاع التي دفعت العمال للاحتجاج والمطالبة بتحسين أوضاعهم. لقد شهدت الأعوام السابقة علي تفجر الحركة العمالية علي هذا النحو تطبيق سياسات اقتصادية عمدت إلي دعم المستثمرين وجذب الاستثمارات علي أساس أن النجاح في ذلك سينعكس إيجابا علي المجتمع وعلي العمال بالدرجة الأولي من خلال زيادة معدلات التشغيل ورفع مستويات المعيشة وهو ما اصطلح عليه تسميته بسياسة "التساقط رذاذا" والتي تتلخص في أن توفير البيئة المناسبة للاستثمار وتحفيز المستثمرين بما يزيد ثمار النمو سوف يؤدي بشكل تلقائي إلي توزيع تلك الثمار في المجتمع عبر آليات السوق نفسها، حيث ستحتاج الاستثمارات الجديدة للعاملين بمختلف مستوياتهم المهارية ما يعني دفع المزيد من الأجور التي تتحول إلى طلب فعال ونشيط، يحفز قيام استثمارات جديدة لتلبيته، لتقوم بدورها بتشغيل عاملين جدد فتحدث دورة متواصلة من الآثار الإيجابية تسمى بمضاعف الاستثمار. لكن حتي يكون الطلب الذي تخلقه الاستثمارات الجديدة فعالاً وقويا، لابد أن يحصل العاملون في تلك الاستثمارات الجديدة على أجور تمثل حصة عادلة من القيمة المضافة التي تنتجها تلك الاستثمارات. وهذا يعني أن تلك الاستثمارات وحدها لا تضمن تنشيط الطلب الفعال أو تحسين ظروف العمال، وأنها تحتاج إلى سياسة أجور عادلة حتى يحدث هذا الأثر.

وعلي الرغم من منح الحوافز السخية لجذب الاستثمار سواء في شكل مباشر مثل دعم المصدرين ودعم الطاقة وخفض الضرائب والجمارك، أو بشكل غير مباشر عبر التسهيلات التشريعية والإجرائية فإن سياسة تساقط الرذاذ لم تتحقق وفقا للنموذج النظري ولم تُحدث تحسن حقيقي في أوضاع العمال، بل ربما كان العكس هو الصحيح.

لقد كان من أكثر أشكال جذب الاستثمارات تأثيرا علي العمال هو ما ارتبط مباشرة بعلاقات العمل والتي تحولت بشكل جذري في السنوات العشر الأخيرة. وقد توج تلك التغيرات قانون العمل ١٢ الصادر عام ٢٠٠٣ والذي أطلق مرحلة جديدة في علاقات العمل. كان عنوانها تحرير علاقات العمل وتركها لآليات السوق. وكان من أبرز ملامحها انتهاء سيطرة عقد العمل الدائم، حيث انتهت مع القانون الجديد مسألة تثبيت العمالة وأصبح العقد المؤقت هو السائد حتى مع تجديده عدة

مرات كما أضاف القانون تسهيلات لصاحب العمل لفصل العمالة وتخفيضها وتكليف العمال بمهام غير المتعاقد عليها.

هذه التحولات في علاقات العمل خلفت آثارا واضحة علي الأوضاع العامة للعمال. فبحسب تقرير مؤشرات سوق العمل الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠٠٨ فقد انخفضت نسبة المشتركين بالتأمينات الاجتماعية إلي إجمالي المشتغلين من ٥٤.١٪ عام ١٩٩٨ إلي ٤٢.٤٪عام ٢٠٠٦ كما انخفضت نسبة من لديهم عقد عمل رسمي من ٦١.٧٪ إلي ٤٢٪ في نفس الفترة وانخفضت نسبة المنضمين للنقابات من ٢٣.٠٩٪ إلي ٢٠.٥٨٪ في نفس الفترة. كما انخفضت نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام إلي إجمالي المشتغلين من ٣٤.٢٦٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٩.٤٦ ٪ عام ٢٠٠٦. هذه المؤشرات تدل أنه في الفترة التي طبقت فيها السياسات السالفة والرامية إلي تدعيم الاستثمارات شهدت أوضاع العمال تدهورا ملحوظا فيما يتعلق بالاستقرار في العمل والحماية الاجتماعية للعمال والحماية النقابية أيضا.

وهناك علاقة مباشرة بين إعفاء المستثمرين من الالتزامات الاجتماعية الأساسية، وأهمها الالتزام بمعايير العمل وتركها لتفاعلات السوق، وبين تدني أوضاع العمال. إن إهمال معايير العمل لصالح جذب الاستثمار أدي في واقع الأمر لنمو مشوه. فعلي الرغم من الزيادة الملحوظة في متوسط الإنتاجية التي ارتفعت من ١٧٢١٠ جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٨، إلي ٤١٧١١ جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالأسعار الجارية وفقا لبيانات البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، صـ ٢٠، ٢١)؛ فإن التقرير المصري للاستثمار بعنوان "نحو توزيع عادل لثمار النمو" الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار عام ٢٠٠٨ يقرر أن ١٠٪ فقط من العاملين – ٢مليون – يحظون بوظائف تتيح للعاملين بها مستوي عال من الدخول والرواتب والنسبة الباقية٨٠٪ – ١٨ مليون – يعملون في الأنشطة منخفضة الإنتاجية وبالتالي منخفضة الدخل. كما أن هناك ٣٥٪ أي سبعة ملايين من المشتغلين يعملون بالقطاع غير الرسمي. إن سياسة تحفيز الاستثمار، بدون حماية العاملين في ظل إهمال معايير العمل والجوانب الاجتماعية، وغياب حد أدنى عادل للأجر، تلحق ضررا أكيدا بعملية النمو حتى وإن حققت نجاحا قصير المدى، فمن أهم عوامل تثبيت النمو وجعله مستداما وذو تأثير متكافئ علي المجتمع ككل هو مراعاة عدالة توزيع القيمة المضافة وإعطاء قوة العمل حقوقها، مع إلزامها بالعمل من خلال نظام إداري شفاف وصارم وعادل ويطبق على الجميع على قدم المساواة، ومن خلال تحديث الآلات والمعدات بصورة تساعد على رفع الإنتاجية، لرفع عوائد العمل ورأس المال معا.

ثالثا: الأجور... انعدام العدالة والمنطق وغياب التناسب مع الإنتاجية والأسعار

تعد قضية الأجور هي الأكثر أهمية فيما يتعلق بأوضاع العمال، وهي بالتأكيد المحرك الأكبر للاحتجاجات العمالية وربما كانت الأجور في قطاع العاملين بالحكومة هي المعيار الأوضح علي أوضاع الأجور، أولا لضخامة هذا القطاع إذ يضم حوالي ستة ملايين عامل وموظف، وثانيا لوضوح ودقة بيانات الأجور الخاصة به - إلي حد ما - حيث ترد في الموازنة العامة للدولة. وبحسب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ فبند الأجور يحتوي علي حوالي ٩٤.٦ مليار جنيه وهو ما يعني أن متوسط الأجر الشهري للعامل بالحكومة حوالي ١٣٠٠ جنيه. ولكن هناك أمران يجب وضعهما في الاعتبار. أولهما، أن هذا المتوسط يخفي الفارق بين المستويات العليا والدنيا بين العاملين بالحكومة. والثاني، أن هذا المبلغ هو الأجر الشامل ويضم إلي جانب الأجر المكافآت والبدلات النوعية والمزايا النقدية والعينية والتأمينية وغيرها. وإذ يمثل الأجر الأساسي حوالي ١٩ مليار جنيه، أي نحو ٢٠.١٪ فقط من

إجمالي مخصصات بند الأجور وما في حكمها فإن هذا يعني أن متوسط الأجر الأساسي للفرد من العاملين بالحكومة يصبح فقط حوالي ٢٦٤ جنيه شهريا. أما الأجر المتغير، فإن عدم العدالة في توزيعه هي السمة الغالبة، فهناك فارق كبير في الأجر المتغير بين المستويات الوظيفية العليا والدنيا. كما أن هناك أيضا فارق في توزيع الأجر المتغير بين العاملين في دواوين الوزارات والمديريات التابعة لها وبين العاملين بالحكومة والعاملين بالمحليات. هذا بالنسبة لأجور العاملين بالحكومة والتي تتسم بالانخفاض بشكل عام. ويزيد من هذا الانخفاض تضاؤل الأجر الأساسي بالنسبة للأجر الكلي، وهو ما يعطي فرصة أكبر لحصول الشرائح العليا من الموظفين علي دخول ضخمة علي حساب الأغلبية الساحقة من العاملين بالحكومة. وهذا بالطبع يزيد الإحساس بالغبن لأن التفاوت الشديد في الأجر يعني بالبداهة إمكانية رفع الأجور المتدنية.

هذا بالنسبة لأجور العاملين بالحكومة. وبالنسبة للعاملين بقطاع الأعمال العام فإن متوسط الأجر بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٤٠٦ جنيه في الأسبوع أي أكثر من ١٦٠٠ جنيه شهريا. وهناك عدة أمور يجب ملاحظتها. أولها، أن هذا المتوسط قد ارتفع من ٣٠٣ جنيه أسبوعيا في عام ٢٠٠٦ إلي ٣٠٨ جنيه عام ٢٠٠٧ بنسبة ارتفاع بلغت ١,٧٪ فقط، ثم ارتفع إلى ٤٠٦ في عام ٢٠٠٨، بنسبة ارتفاع ٣١,٨٪، وهذه الزيادة وإن كانت لا تتناسب مع تكاليف المعيشة، إلا أن تأثير الإضرابات العمالية في تلك الفترة شكل سببا رئيسيا في اتخاذ الرئيس قراره برفع العلاوة السنوية إلى ٣٠٪ من الأجر الأساسي في ذلك العام، بما أثر علي معدل الزيادة في أجور العاملين في قطاع الأعمال. ولكن من ناحية أخري لا يشكل عمال قطاع الأعمال مقياسا حقيقيا لمستوي الأجور فقد تقلص عددهم بفعل الخصخصة والمعاش المبكر إلي نحو ٧٨٢,٥ ألف عامل وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر في أرقام، مارس ٢٠١٠، صـ ٣٤)، وإلى نحو مليون عامل وفقا لبيانات البنك المركزي وهي غير دقيقة. وأغلب عمال القطاع العام من قدامي العمال نظرا لتوقف التوظيف بهذا القطاع وهم العمال الذين تراكمت العلاوات والترقيات علي أجورهم ما يظهر متوسط الأجور في قطاع الأعمال مرتفعا نسبيا. أما بالنسبة للقطاع الخاص والذي لا تكمن أهميته فقط في أنه يضم الجزء الأكبر من العمالة، ولكن أيضا لأنه يضم النسبة الأكبر من العمالة الشابة والداخلين الجدد بسوق العمل نظرا لتوقف التوظيف تقريبا بالقطاع الحكومي والقطاع العام. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر ٢٠٠٩، صـ ٩٥)، إلي أن متوسط الأجر في القطاع الخاص عام ٢٠٠٧، بلغ ٢١٤ جنيه أسبوعيا أي ٩١٧ جنيه شهريا وهذا المتوسط أيضا يخفي التفاوت في الأجور بين القطاعات المنخفضة الأجور مثل أجور العاملين بالتعليم "١١١ جنيه أسبوعيا" أي أقل من نصف المتوسط المذكور حسب الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩. و١٢٠ جنيه أسبوعيا للعاملين بالصحة والعمل الاجتماعي و٧٨٣ جنيه أسبوعيا للعاملين بالوساطة المالية أي نحو ٣,٧ ضعف المتوسط. و٦٥٦ للعاملين بالتعدين والمحاجر بحسب نفس المصدر. ويجب الإشارة هنا إلى أن القطاع الخاص الأقل أجرا هو أيضا الأعلى في ساعات العمل حيث تصل ساعات العمل الأسبوعية إلى ٧٥ ساعة في المتوسط، بينما في القطاع العام تصل ساعات العمل إلى ٥٣ ساعة.

إن الملاحظة العامة هي الانخفاض الواضح في الأجور والذي يتضح أكثر إذا ما تطرقنا لقضية الحد الأدنى للأجر والتي أصبحت شعارا مشتركا لكل الاحتجاجات العمالية تقريبا. وسوف نتعرض في البداية لتطور مسألة الحد الأدنى للأجر في مصر منذ ظهورها.

صدر أول تشريع متعلق بالحد الأدنى للأجر في مصر عام ١٩٢٤ بالقانون ٣٥٨، الذي ألزم أصحاب الأعمال بصرف علاوة غلاء معيشة للعاملين لديهم تضاف للأجر بحيث لا تقل أجورهم عن الأجور التي تقررها الحكومة للعاملين لديها. وفي عام ١٩٥٢ صدر

القانون رقم ١٨٧ والذي حدد الحد الأدنى للعاملين بالزراعة من الرجال بـ ١٨ قرش يوميا. وفي العام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩١ بتشكيل لجنة تختص بتحديد الأجور الدنيا إلا أنها لم تنعقد ولم تتخذ أي قرارات.

وفي عام ١٩٧١ صدر القانون ٤٧ والقانون ٤٨ واللذان حددا الحد الأدنى للأجر للعاملين بالحكومة والقطاع العام بتسعة جنيهات. وفي عام ١٩٧٤ تم رفع الحد الأدنى إلى ١٢ جنيه شهريا.

ثم صدر القانون ٦٤ عام ١٩٧٤ وحدد الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص بـ ٤٠ قرش يوميا لتكون مساوية لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام. وفي عام ١٩٧٨ تم رفع الحد الأدنى للأجر إلى ١٦ جنيه، ثم إلى ٢٠ جنيها عام ١٩٨٠، ثم إلى ٢٥ عام ١٩٨١، وأخيرا ٣٥ جنيه في ١٩٨٤. ولكن بقي الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص كما تحدد عام ١٩٨١، وهو ١٥ جنيهاً شهرياً لمدة لا تقل عن ١٨ سنة و ١٩ جنيهاً لمن يقل سنهم عن ١٨ سنة. والملاحظ أنه بغض النظر عن القيمة إلا أن الحد الأدنى للأجر كان يتم رفعه علي فترات متقاربة نسبيا منذ مطلع السبعينات وحتى عام ١٩٨٤. ثانيا هو تجميد الحد الأدنى للأجر منذ عام ١٩٨٤. وفي العام ٢٠٠٣ صدر قانون العمل ١٢ والذي تضمن تشكيل مجلس قومي للأجور يختص بوضع الحد الأدنى للأجر ومراجعته كل ثلاث سنوات إلا أن المجلس لم يتوصل لقرار موحد بشأن الحد الأدنى للأجر منذ تأسيسه وهو ما ترتب عليه ثبات الحد الأدنى للأجر كل تلك الفترة.

جدول (١)

الحد الأدنى للأجر في دول مختارة

الدولة	الحد الأدنى للأجر السنوي بالدولار	الدولة	الحد الأدنى للأجر السنوي بالدولار
كوريا الجنوبية	٨٩٣٩	موريشيوس	٢٣٢٠
الكويت	٢٤٢٧	المكسيك	١٥٥٧
		مولدا فيا	٨٧٦
لاوس	٣٠٩٧	المغرب	٤٤٢٤
لاتفيا	٣٥٥٣	موزمبيق	٢٠١٥
لبنان	٢١٧٠	نيبال	١٧٩٥
ليسوتو	٣٨٩٥	نيكاراجوا	٢٥٥٥
ليبريا	٣٦٩٣	النيجر	١٦٢٠
ليبيا	١١٤٣	باكستان	١٦٧٣
ليتوانيا	٤٩٠١	باراجواي	٨٧٧٤
لوكسمبورج	٢١٠٧٠	بيرو	٣٦٠٧
مدغشقر	١٠٧٠	الفلبين	٤٠٧٤
ماليزيا	٢٤٤٨	السنغال	٢١٩٦
ملاوي	٥٩٤	السودان	١٨٤٩
مالي	١٨١٨	سوريا	٣٤٨٧
مالطا	١٢٨١٤	تونس	٤٤٨٩
موريتانيا	٢٦٤٦	زمبابوي	١٠٧٤
		أثيوبيا	١٦٥٦
تشاد	١٦٣٨	فرنسا	١٦٦٦٨
شيلي	٤٨٣١	الجابون	٢١٢٠
		جامبيا	١٢٠٨
تايوان	١١٥٤٩		
كولومبيا	١١٥٤٩	غانا	٢١٢١
		اليونان	٩٣٦١
كوستاريكا	٤٥٠٥	جوان تيماك	٣١٦٩
كوت دي فوار	١٥٤٩	غينيا بيساو	١٨٤٥
كرواتيا	٦٦٠٢	هايتي	١٤٩٧
قبرص	١١٨٣٧	اندونيسيا	١٣٦٩
التشيك	٧١٦٨	ايرلندا	١٨٨٤٢
الدومنيكان	١٢٦٨	إسرائيل	١٤٦٨٣
الإكوادور	٣٦٢٩	اليابان	١٠٥٩٩
السلفادور	١٧٤٧	الأردن	٣٥٦٣
اريتريا	١١٦١	كازاخستان	١٦١٩
استونيا	٥٢٦٢	كينيا	١٧٨٥
أفغانستان	٥٤٣٢	بلجيكا	١٧٨٧٩
ألبانيا	٣٤١٣	بلين	٤٥٨٤
الجزائر	٣٧٩٩	بنين	١٥٧٨
		بوتان	٢٣٦٠
انجولا	٩٧٣	بوليفيا	١٧٢٤
		البوسنة والهرسك	٢٥٨١
الأرجنتين	٩٢٦٦	بتسوانا	٣٠٣٢
البرازيل	٣١٣٠	استراليا	١٨٣٨٢
النمسا	١٤١٦٨	بلغاريا	٢٨٨٥
أذربيجان	١٠٤٥	الباهاما	٩١٧٣
		كمبوديا	٣٩٢٩
الكاميرون	١٢٠٥	بربادوس	٨٢٠٨
كندا	١٠١٩٦	ببلاروسيا	١٩٨٧
الرأس الأخضر	٥٠٩٦		

المصدر: دراسة"سياسات تحديد الحد الأدنى للأجور في دول العالم، فبراير ٢٠٠٨، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار".

وآخر ما صدر بشأن الحد الأدنى للأجر كان صدور قرار وزير المالية رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الحد الأدني والأقصى لأجر الاشتراك في التأمينات الاجتماعية والذي وضع جدولا لتدرج الحد الأدنى للأجر التأميني وقيمته في العام المالي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ "١١٢" جنيه شهريا. رغم أن هذا القرار منظم للتأمينات الاجتماعية وليس لعلاقات العمل، إلا أنه المؤشر الوحيد علي الحد الأدنى الفعلي للأجر حاليا والذي يتضمن الحد الأدنى للأجر مضافا إليه العلاوات المضمومة سنويا.

إن الانخفاض الشديد لقيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في مصر والذي وفقا لقرار وزير المالية المذكور لا يصل إلى ٢٥٤ دولار سنويا بأسعار الصرف الحالية للجنيه، يتضح هُزاله الرهيب أكثر بالمقارنة بالحد الأدنى للأجر المعمول به في بعض دول العالم حسب الجدول رقم(١).

يتضح من هذا الجدول مدي الانخفاض الشديد للحد الأدنى للأجر في مصر وصعوبة مقارنته بأي من هذه الدول سواء كانت فقيرة أم غنية متقدمة أم نامية وحتى الدول الأقل تقدما والأكثر فقرا من مصر فإن الحد الأدنى للأجر بها أضعاف الحد الأدنى للأجر في مصر ناهيك عن الدول المثيلة في مستوي التقدم والدول المتقدمة. والملاحظ أيضا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في سوريا بلغ ٢١٦٠ دولار، وفي إندونيسيا بلغ نحو ١٨٨٠ دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ١٨٠٠ دولار في مصر في العام نفسه حسب بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 32-34.)، ومع ذلك فإن الحد الأدنى للأجر يصل في سورية إلى ٣٤٨٧ دولار سنويا، وفي إندونيسيا إلى ٣٥٦٣ دولار، كما هو موضح بالجدول وهو ما يزيد علي خمسة عشر ضعف الحد الأدنى للأجر في مصر وهو فارق غير منطقي بالمرة. ويزيد من هذا الفارق الضخم أصلا الارتفاع الملحوظ في ساعات العمل في مصر والتي تتجاوز أغلب دول العالم ويصل متوسط ساعات العمل في القطاع الخاص إلي ٧٥ ساعة أسبوعيا، و٥٣ ساعة أسبوعيا بالقطاع العام والمتوسط العام هو ٥٦ ساعة أسبوعيا، حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وهو ما يعني ليس فقط الانخفاض الشديد لدخل العامل بالنسبة للمعايير العالمية ولكن أيضا التدني الشديد لقيمة ساعة العمل في مصر. وهو ما يؤكد أنه لا يوجد سبب حقيقي لتجاهل وضع حد أدني واقعي للأجر يتناسب مع تكاليف المعيشة خاصة بعد صدور حكم القضاء الإداري بإلزام الدولة بوضع حد أدني للأجور في ٣٠ مارس ٢٠١٠ أي بعد سبع سنوات من صدور قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣. والتفسير الوحيد الواضح لتجاهل الحكومة وضع حد أدني عادل للأجر هو أنها حكومة تضم عددا من الرأسماليين (رجال الأعمال) الذين تتعارض مصالحهم مع رفع الحد لأدنى للأجر ويمارسون ضغوطا هم ومنظمات الأعمال على الحكومة حتى لا ترفع الحد الأدنى للأجر.

والحقيقة أن التطبيق الانتقائي لسياسات الاقتصاد الرأسمالي، أو ما تسمى سياسات السوق، بتطبيق الإجراءات التي هي في صالح الرأسماليين مثل تحرير علاقات العمل، دون تطبيق الإجراءات التي تتبعها الدول الرأسمالية نفسها لحماية حقوق العاملين وعلى رأسها الحد الأدنى العادل للأجر، قد أثرت سلبا علي أوضاع العمال كما يبدو من المؤشرات والتقارير الرسمية. ومن اللافت للانتباه أنه رغم ظهور آثار تلك السياسات علي المجتمع ورد الفعل العمالي المتمثل في الإضرابات والاعتصامات اليومية للعمال في مختلف القطاعات والمحافظات، إلا أن هناك إصرارا واضحا علي المضي قدما في تلك السياسات بل ودفعها نحو المناطق الأكثر خطورة. وقد تكون حزمة التشريعات المعدة لطرحها في مجلس الشعب في المرحلة المقبلة هي الأخطر علي الإطلاق مثل مشاريع قانون الوظيفة العامة وقانون التأمين الصحي، فضلاً عن قانون التأمينات الاجتماعية الذي تم إقراره وإصداره كتشريع بالفعل، التي تمس مباشرة أوضاع كل العمال من حيث تمتعهم بالاستقرار في العمل والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، في هذا التوقيت

بالذات يعني عدم إدراك الآثار التي أنتجتها السياسات الاقتصادية وردود الأفعال العمالية المتصاعدة. وسوف نتعرض هنا إلي بعض الأوضاع المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وخاصة أموال التأمينات الاجتماعية وما أثير حولها.

رابعا : التأمينات الاجتماعية والمخاطرة غير المحسوبة

تزايد الجدل حول التأمينات الاجتماعية وأموالها ومستقبل أصحاب المعاشات ونظام التأمين الاجتماعي لسنوات طويلة. ومن الواضح أن استشعار الخطر وحالة الصعود في الحركة العمالية دفعا أصحاب المعاشات إلي تنظيم أنفسهم ومحاولة تأسيس شكل نقابي يقومون من خلاله بالتعامل جماعيا مع القضية التي تؤثر بشكل مباشر في مصائرهم. وقد كان من نتائج تطبيق سياسة المعاش المبكر علي نطاق واسع أن أصبح قطاع من أصحاب المعاشات دون سن الستين ولا زالوا في المرحلة التي يستطيعون فيها العمل النقابي والحركة. وإذ قرر أصحاب المعاشات تنظيم أنفسهم وتكوين نقابة تضم حتى الآن عشرين لجنة في محافظات مختلفة وما يقرب من خمسين ألف عضو فإن ذلك يفرض من حيث المبدأ عدم تجاهلهم في اتخاذ أي قرار يخص التأمينات الاجتماعية بل من المنطقي جدا والأقرب للديمقراطية أن يجري تمثيل أصحاب المعاشات في أي آلية لاتخاذ القرارات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية عبر نقابتهم طالما كانت النقابة تعبر عنهم ديمقراطيا. وسوف نتعرض أولا لبعض البيانات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية بحسب الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبتمبر ٢٠٠٩ . يصل عدد المؤمن عليهم حتى عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، إلى ١٦ مليون مشترك بالإضافة لخمسة ملايين عمالة غير منتظمة. وتبلغ قيمة الاشتراكات المحصلة ٢١,٤٢ مليار جنيه في العام نفسه. منها ١٢,٥٥ مليار جنيه حصيلة اشتراكات العاملين بالقطاع الحكومي ونحو ٨,٨٧ مليار جنيه حصيلة الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص. والملاحظ أن قيمة الاشتراكات المتحصلة للتأمينات الاجتماعية من العاملين بالحكومة أكثر من نصف إجمالي الاشتراكات رغم أن عدد العاملين بالحكومة حوالي ٥,٧ مليون، وهو أقل من ربع قوة العمل وحوالي ثلث العاملين بأجر. ويرجع ذلك لعدة أسباب أولها عدم التزام القطاع الخاص بالتأمين علي العاملين به، والتأمين علي العاملين بالقطاع الخاص بقيم منخفضة، وعدم الانتظام في دفع أقساط التأمينات، فضلا عن تراجع عدد العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام بعد تطبيق برامج الخصخصة والمعاش المبكر. وما يؤكد ذلك أن معدل الزيادة في اشتراكات العاملين بالحكومة كان أسرع بشكل ملحوظ من معدل الزيادة في اشتراكات العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام والخاص. ففي الأعوام المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كانت قيمة اشتراكات العاملين بالحكومة علي التوالي "٧٣٣٤، ٨٠٠١، ٨٩٥٤، ٩٨٩١، ٩٧٠٤، ١٠٨٤٧، ١١١٠٢، ١٢٥٥٢ مليون جنيه". بينما كانت قيمة اشتراكات العاملين بالقطاع العام والخاص والأعمال في نفس السنوات كالتالي "٥٧١١، ٥٩١٩، ٦١٥٨، ٦٦١٠، ٦٥٤٨، ٧٣٤٨، ٨٠٨٦، ٨٨٦٩ مليون جنيه". وتشير البيانات إلي أن أعداد العاملين في القطاع الحكومي في تلك الفترة كانت تتزايد بمعدلات بطيئة للغاية وكان عدد العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام يتراجع وكان عدد العاملين في القطاع الخاص هو الذي يتزايد بمعدلات أسرع وهو ما يؤكد ما ذكرناه من عدم التزام القطاع الخاص بالتأمين علي العمالة أو التأمين بقيم منخفضة وعدم سداد الاشتراكات. وتبلغ قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة في عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. ٣٤٤٨٠,٥ مليون جنيه. بما يقل عن إجمالي الاشتراكات المحصلة في نفس العام ب"١٣٠٥٩,٥ مليون جنيه". وقد

بلغت أرصدة استثمارات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ علي التوالي ٢٦٨٦١٧,٦ /٢٨٣٢٥٠,٧ مليون جنيه علي التوالي بزيادة قدرها ١٤٦٣٣,١ مليون جنيه وإذا أضفنا الفارق بين قيمة الاشتراكات المحصلة والمعاشات والتعويضات المنصرفة ستصل الزيادة لـ ٢٧٦٩٢,٦ مليون جنيه وهي نسبة زيادة توازي نسبة ١٠٪ تقريبا من قيمة الأرصدة وتمثل الزيادة الريعية في أرصدة التأمينات الاجتماعية. والملاحظ أن الزيادة الريعية في أرصدة التأمينات الاجتماعية أي الناتجة عن استثمار تلك الأرصدة أو إيداعها بفائدة في البنوك تقل عن الزيادة في معدلات التضخم في نفس الفترة والذي بلغ نحو ١١٪، ١١,٧٪ ، ١٦,٢٪ الأعوام ٢٠٠٧ ،٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بالترتيب ومن المقدر له أن يبلغ ١٢٪ عام ٢٠١٠ حسب بيانات صندوق النقد الدولى فى تقريره آفاق الاقتصاد العالمى (أبريل ٢٠١٠ ص١٦٣).

ويصل عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم إلي ٧٧٠٣٠٠٠ وهو ما يساوي تقريبا ١٠٪ من السكان منهم ٢٤٥٣٠٠٠ صاحب معاش و٥٢٤٩٠٠٠ مستحق للمعاش وتبين هذه البيانات حجم قضية التأمينات الاجتماعية والتي تمس بشكل مباشر نسبة لا يستهان بها من السكان سواء مستحقي المعاشات حاليا أو المؤمن عليهم وتمثل أرصدة التأمينات مدخراتهم التي ستعينهم علي سنوات الشيخوخة. ما تشير إليه البيانات المذكورة أن قضية التأمينات الاجتماعية قد طالها نفس التأثر الذي عانت منه جملة علاقات العمل بتطبيق سياسات جذب الاستثمار. وإن كانت أرصدة التأمينات الاجتماعية علي وجه الخصوص قد عانت من معاملتها بغير الطرق المناسبة عبر إيداعها في بنك الاستثمار القومي بفائدة أقل من المعمول بها في السوق واستخدامها في سد عجز الموازنة دون توظيفها بالطرق الاقتصادية والآمنة في نفس الوقت. والملاحظ أيضا هو انكماش نسبة المؤمن عليهم كما ذكرنا في موضع سابق نتيجة انكماش العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام والتوسع في القطاع الخاص والذي لا يتمتع بنفس الالتزام بالتأمين علي العاملين.

ولكن الملفت أن الدولة في معالجتها لقضية التأمينات تنتهج نفس السياسة التي انتهجتها في جذب الاستثمار مع تجاهل البعد الاجتماعي. فقانون التأمينات الجديد والذي أعدته وزارة المالية يقرر خفض اشتراكات التأمينات علي العمل من ١٤٪ إلي ١٠٪ أي بنسبة ٤٪ وعلي صاحب العمل من ٢٦٪ إلي ١٩٪ أي بنسبة ٧٪ والواقع أن معالجة عدم التزام أصحاب الأعمال بالتأمين علي العاملين وسداد الاشتراكات عن طريق تخفيض ذلك الالتزام هو في حد ذاته إهدار لجزء من حقوق العمال. وما يقرره القانون هنا بشكل غير مباشر هو خفض لأجور العمال وليس فقط التيسير علي أصحاب الأعمال فأقساط التأمينات سواء المقررة علي العامل أو صاحب العمل هي جزء من الأجر بمفهومه الشامل وليس أدل علي ذلك من ظهور المزايا التأمينية في الموازنة العامة للدولة في باب الأجور. والقانون بذلك يسعى بالأساس للمزيد من رفع الأعباء عن أصحاب العمل وليس تأمين مستقبل التأمينات الاجتماعية، كذلك فإن نظام الحساب الشخصي الذي يضعه القانون يتناسب أكثر مع أوضاع عدم الاستقرار في العمل والتي هيمنت في ظل تشريعات العمل الجديدة والتي ستعمم بقانون الوظيفة العامة المزمع إصداره كما أنه يجعل مصير أرصدة التأمينات الاجتماعية التي تم ضمها لوزارة المالية غامضا. إن قضية التأمينات الاجتماعية بما تمثله من مصالح مباشرة لأكثر من ٢٨ مليون ما بين مؤمن عليهم وأصحاب معاشات ومستحقين. وبما تمثله من أرصدة ضخمة كما أوردنا تستدعي عند التعامل معها حوارا جديا بين الأطراف المختلفة وأولهم الممثلون الحقيقيون للمشتركين وأصحاب المعاشات، بهدف حماية أرصدة التأمينات ومدخرات العمال من أي تقلبات وضمان توظيفها بالطريقة المثلي من ناحية الآمان ومن ناحية العائد. وكذلك تحسين الخدمات والمزايا التأمينية المقدمة لأصحاب المعاشات والمشتركين. ولا يجب بالمرة التعامل مع قضية

بهذا الحجم كأحد آليات جذب الاستثمار وتطبيق سياسات السوق.

خامساً: قانون التأمينات الجديد تغيير جذري ومخاطر محتملة.

يمثل صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ باسم "قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات" أكبر تحول في سياسة التأمينات الاجتماعية في مصر. فالقانون لا يمثل تعديل أو إضافة لنظام التأمينات القائم، بل استبدالا كاملا لهذا النظام بنظام جديد تماما.

وقبل الحديث عن القانون الجديد وما يقدمه يجب التوقف أمام التساؤل عن مصير النظام القائم بالفعل ومصير المستفيدين منه. فبعد تطبيق القانون يصبح نظام التأمينات القائم نظاما مغلقا على من فيه ويؤمن على المؤمن عليهم الجدد وفق للنظام التأميني الجديد. والنظام التأميني القائم نظام ذو طابع تكافلي يضم المؤمن عليهم في وعاء واحد ويعتمد على التوازن بين حجم الخارجين على التقاعد والمستحقين للمعاش وحجم الداخلين الذين يسددون الاشتراكات والأرصدة المتراكمة على مدى السنوات. ويمكن توضيح ذلك عبر عرض بعض البيانات الخاصة بالنظام الحالي للتأمين الاجتماعي اعتمادا على الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سبتمبر ٢٠٠٩ .

يصل عدد المؤمن عليهم ١٦ مليون في العام المالي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٦٠٠ ألف عن العام المالي السابق. وبلغت إجمالي الاشتراكات المحققة من قطاعات "الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص" ٢١,٤٢١ مليار جنيه عن نفس العام بزيادة حوالي ملياري جنيه عن العام المالي السابق حيث بلغت ١٩,١٨٨ مليار جنيه. ويصل عدد أصحاب المعاشات والمستحقين ٧,٧٠٣ مليون بزيادة ٦٣ ألف عن العام السابق الذي بلغ ٧,٦٤ مليون وبلغت قيمة المعاشات والتعويضات والمبالغ المنصرفة بنظام المكافأة للمستحقين في العام المالي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ "٣٤,٤٨" مليار جنيه بزيادة قدرها ٤,٢٢ مليار جنيه عن العام السابق.وبزيادة حوالي ١٣ مليار جنيه عن إجمالي الاشتراكات المتحققة في نفس العام. كما بلغ إجمالي أرصدة استثمارات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في العام نفسه ٢٨٣,٣٢٥٠ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٤ مليار جنيه تقريبا عن أرصدة العام السابق التي بلغت ٢٦٨,٦١٧٧ مليار جنيه.

يتضح من تلك البيانات أن النظام القائم للتأمين الاجتماعي يشمل ما يقرب من ٢٤ مليون بين مؤمن عليهم وأصحاب معاشات ومستحقين وهو ما يزيد على ربع السكان في مصر. وإذا كانت الاشتراكات المحصلة تقل حاليا عن المستحقات المصروفة كما ذكرنا والزيادة الريعية للأرصدة تتكفل بتغطية ذلك العجز فإن مستقبل هذا النظام والمستفيدين منه بعد تطبيق النظام الجديد تدور حوله التساؤلات. فإذا كان اليوم يبلغ عدد دافعي الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية أكثر من ضعف عدد المستحقين ومع ذلك يزيد المدفوع عن المتحصل بالقيمة التي ذكرناها، فإن تطبيق النظام الجديد سيعني الانخفاض التدريجي لعدد دافعي الاشتراكات وتزايد عدد المستحقين لأن النظام لن يستقبل مشتركين جدد والمشتركين الحاليين سيحالون للتقاعد ويصبحوا مستحقين وهو ما يعني أحد أمرين. أولا أن يحدث اختلال في أرصدة التأمينات بعد فترة بحيث لا تتمكن من الوفاء بالمعاشات والمستحقات التي تتزايد سنويا وهو ما يمثل خطرا حقيقيا على دخول ما يزيد على ربع السكان كما ذكرنا. الاحتمال الثاني أن فوائض أرصدة التأمينات الاجتماعية ستصمد أمام ارتفاع قيمة الاستحقاقات سنويا ولن تتأثر بالتراجع التدريجي لأعداد المشتركين وزيادة أعداد المستحقين. والسؤال هنا سيكون ما هو مصير تلك الأرصدة وفوائضها نفسها بعد تفكك النظام التأميني الحالي وإحلال الجديد محله خاصة بعد ضم صناديق التأمينات الاجتماعية لوزارة المالية. والواقع أنه أيا كان تقييم النظام الجديد للتأمينات الاجتماعية الذي يضعه القانون ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ والموقف منه فإن أي نظام جديد ما كان ينبغي أن يهدر التراكم الذي حققه

النظام السابق عليه لأن أي نظام للتأمين الاجتماعي هو نظام مستقبلي يضع في اعتباره التخطيط لحماية مستقبل المستفيدين منه بتناوب الأجيال بين مسددين للاشتراك ومستحقين للمعاش. والقانون الجديد إذ ينهي نظام التأمين الاجتماعي القديم فهو في واقع الأمر لا يقوم فقط بتسوية الحسابات عبر محاولة تغطية المشمولين بالفعل بهذا النظام حاليا بالأرصدة المتراكمة ولكن واقع الأمر يقوم بتفكيك شبكة للضمان الاجتماعي تكونت تراكميا على مدى أكثر من نصف قرن وربما كانت بحاجة للإصلاح والتطوير ولكن ليس للتصفية على هذا النحو.

هذا عما سيئول إليه نظام التأمين الاجتماعي القائم والمخاطر التي تتهدد مشتركيه. أما عن النظام الجديد الذي يضعه القانون ١٣٥ فإن عدم توفر اللائحة التنفيذية له يجعل العديد من التساؤلات بانتظار الأجوبة حتى ظهورها ولكن الملاحظ على القانون أنه يستبدل الطابع التكافلي لشبكة الضمان الاجتماعي بما استحدثه تحت مسمى الحساب الشخصي للمؤمن عليه وهو ما يفقد قضية التأمينات بعدها الاجتماعي ويجعلها أقرب للادخار الشخصي وهو ما يتضمن أيضا إعفاءا للدولة من أحد أهم أدوارها الاجتماعية.

يبدو رفع سن استحقاق المعاش لسن الخامسة والستين أمرا شاذا في بلد مثل مصر والتي تعد مشكلة البطالة أحد أهم المشكلات التي تعانيها. كما أن مؤشرات السكان عن عام ٢٠٠٨ حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى أن عدد السكان فوق سن الخمسين عشرة ملايين نسمة فقط من ٧٥,٢٢٥ مليون نسمة والباقي تحت سن الخمسين ما يعني أن المجتمع أحوج لتوفير فرص العمل لصغار السن وليس مد سن العمل. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط العمر في مصر هو ٧٠ عاما أي متوسط فترة الاستفادة من صرف المعاش للمؤمن عليه ستكون خمسة سنوات فقط. إن الدول التي تتجه لإصدار قوانين لمد سن التقاعد إلى الخامسة والستين وسط مقاومة نقابية قوية، يتمتع السكان بها بمتوسطات عمرية أطول تصل للثمانين سنة وتتجاوزها كما أن التركيبة العمرية للسكان بها لا تميل ناحية صغار السن مثل مصر وبالتالي يمكن اعتبار مد سن التقاعد لديها به بعض المنطق، ومع ذلك فإن تلك القرارات تواجه بمعارضة شديدة في هذه الدول.

ويتسم النظام التأميني الذي يضعه القانون الجديد والذي يقوم على أساس الحساب الشخصي للمؤمن عليه، ويودع فيه الاشتراك ونسبة صغيرة من ٢إلى ٨٪ تذهب للحساب التكافلي ثم ينقسم الحساب الشخصي لحساب اعتباري وحساب مالي بالتعقيد الشديد وبحسب دراسة تحت النشر للدكتور محمد عطية أحمد سالم وكيل أول وزارة التأمينات الأسبق فإن "تقسيم الحساب الشخصي إلى حساب اعتباري (من ٦٥٪- ٨٠٪) توجه لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في صورة سندات حكومية غير قابلة للتداول أي أن وزارة المالية ستسيطر على هذه النسبة من الأموال وحساب مالي (من ٢٠٪- ٣٥٪) توجه للاستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة) بمعرفة شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية في القطاع الخاص. ولا يخفى علينا أعباء المصروفات الإدارية والعمولات التي تؤثر بالسلب على أرصدة الحسابات الشخصية المستحقة لأصحابها وهي من أهم معوقات نجاح هذه النظم الادخارية في دول العالم التي تطبقها." كذلك وحسب نفس الدراسة "يكرس المشروع المقترح السياسة الحكومية الحالية لاستخدام أموال التأمين الاجتماعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، وعدم قدرة أصحاب الحسابات الشخصية على توجيه مدخراتهم إلى الأوعية الادخارية ذات العائد الأعلى ، حيث يصرف معدل العائد على السندات الحكومية وبالطبع ينفرد وزير المالية بتحديد هذا العائد حسب موارده – إذا سمحت – وتوجيه ثلث قيمة الأرصدة للاستثمار في البورصة مما يعرض مصالح أصحاب الحسابات للخطر حيث المضاربات والانهيارات المتتابعة في سوق الأوراق المالية ، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية واستمرار حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد المصري". والملفت أن تكريس

السياسة الحكومية لاستخدام أموال التأمينات في سد عجز الموازنة العامة للدولة يقابله تنصل الدولة من العديد من التزاماتها تجاه التأمينات وأهمها "إلغاء ضمان الدولة للعجز في صناديق التأمينات" بحسب نفس الدراسة.

إن التحول الجذري في نظام التأمينات الاجتماعية الذي يجريه القانون الجديد يعد الجزء الأخطر من سياسة الدولة الرامية إلى التخفف من دورها الاجتماعي ولا تكمن خطورته فقط في تفكيك شبكة الضمان الاجتماعي التي تناوبت أجيال على بنائها ولكن أيضا في القضاء على الطابع التكافلي والاجتماعي لنظام التأمين الاجتماعي.

سادساً : أزمة التنظيم النقابي والتوازن المفقود

إن تحرير علاقات العمل ودخول المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي كعوامل أساسية وفاصلة في تحديد شروط العمل وحقوق العمال وفقا لما ورد بقانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ يعطي أهمية استثنائية للوضع النقابي ومدي قدرة العمال علي تنظيم أنفسهم في نقابات تعبر عنهم. فقد ترك القانون هامشا واسعا للتفاوض والآليات النقابية في تقرير مكاسب وحقوق العمال وهو ما يستدعي بالضرورة وجود مؤسسات نقابية جماهيرية وديمقراطية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال. ولا يمكن الحديث عن تأثيرات السياسات الاقتصادية علي العمال وأوضاعهم دون التعرض للأوضاع النقابية والتي من شأنها التعامل مع القضايا العمالية المثارة والعمل علي حماية حقوق العمال خلال تطبيق السياسات والتشريعات الاقتصادية الماسة بأوضاعهم فضلا عن كونها المنوط بها التصدي لقيادة تحركات العمال وإضراباتهم للمطالبة بتحسين أوضاعهم كما ورد بقانون العمل. وهناك عوامل ثلاثة رئيسية تتحكم في مدي كفاءة وفاعلية التنظيم النقابي وتعبر عن مدي قدرته علي التصدي لمشاكل العمال والعمل علي تحسين أوضاعهم. هذه العوامل هي جماهيرية التنظيم النقابي ويحددها حجم عضوية التنظيم واتساع مظلته واستيعابها للعمال من القطاعات المختلفة. والديمقراطية ويحددها آليات تولي المناصب واتخاذ القرار وقدرة قمة التنظيم النقابي علي الاستجابة لإرادة قواعده. والاستقلال ويقاس باقتصار تأثر مواقف التنظيم وقراراته بمصالح العمال وعدم تبعيته لأي جهة سواء حكومية أو سياسية. والأحرى طبعا استقلاله عن أصحاب الأعمال. وهذا ما سنحاول استكشافه عبر قراءة أوضاع النقابات العمالية المصرية.

ويعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هو التنظيم النقابي الواحد الذي يهيمن علي الحركة النقابية المصرية منذ تأسيسه في ١٩٥٧ ويضم ٢٣ نقابة عامة تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية. وتضم النقابات العامة في الدورة النقابية ٢٠٠٦ – ٢٠١١ " ١٨٠٩ لجنة نقابية، وإجمالي العضوية في التنظيم النقابي في نفس الدورة النقابية ٣٨١٥٨٩٥ عضو أي أن عضوية التنظيم النقابي تشمل أقل من ربع العاملين هذا بحسب نتائج الانتخابات النقابية في دورة ٢٠٠٦ ٢٠١١.

والواقع أن هذه النسبة نفسها ليست قليلة ولكن هناك مجموعة من العوامل تقلل من قيمة تلك النسبة. وأولها طبيعة العضوية وهي نوعان عضوية لجان المنشآت والعضوية المهنية. وعضوية لجان المنشآت هي العضوية المنضمة علي أساس عملها في منشأة يزيد عدد عمالها علي خمسين عاملا مثلما يشترط قانون النقابات والعضوية المهنية هي العضوية التي تنضم علي أساس ممارسة مهنة مدرجة في جداول إحدى النقابات العامة ولكن خارج المنشآت مثل سائقي الأجرة مثلا. وتتشكل من العضوية المهنية لجان مهنية علي مستوي المحافظات وتضم العاملين بنفس النشاط علي أساس جغرافي. وتصل عدد اللجان النقابية المهنية بالتنظيم النقابي إلي ٢٥٥ لجنة بينما يصل عدد لجان المنشآت إلي ١٥٥٤ لجنة. وقد وصل عدد أعضاء اللجان المهنية في عام ٢٠٠٥ إلي ١٤٧٩٣٤٠ عضو بينما وصل عدد أعضاء لجان المنشآت إلي ٢٨٣٦٥٩١ عضو وهو ما يعني أن

العضوية المهنية تزيد علي ثلث إجمالي عضوية التنظيم النقابي. ويجدر توضيح الطابع الورقي للعضوية المهنية "فالعضوية المهنية تتسم بأنها عضوية فردية ومنفرطة وغير مجمعة في منشآت ولا توجد عادة أنشطة نقابية ملحوظة للجان المهنية" من ناحية أخري تستوجب ممارسة بعض المهن مثل قيادة سيارات الأجرة الانتساب للتنظيم النقابي "فسائقي الأجرة مثلا لا يتمكنون من استخراج تراخيص القيادة وتجديدها دون الانتساب للنقابة العامة للنقل البري عن طريق اللجنة المهنية التابعة جغرافيا. وهو ما يمكن معه اعتبار هذا الثلث عضوية شكلية علي الورق بل وإجبارية ولا تعبر عن الحجم الفعلي للعضوية.

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي أن عدد منشآت القطاعين العام والخاص وقطاع الأعمال في عام ٢٠٠٦ يصل إلي ١٦٥٧٨ منشأة منها ٣٤٨١ منشأة قطاع عام وقطاع أعمال و١٣٠٩٧ منشأة قطاع خاص. أما عدد اللجان النقابية بالمنشآت فقد بلغ في نفس الوقت ١٥٥٤ لجنة منشأة، وهذا يعني أن أقل من ١٠٪ من المنشآت فقط بها لجان نقابية وأن أكثر من ٩٠٪ من المنشآت تخلو من اللجان النقابية. وهو ما يعني أن فراغا نقابيا ملحوظا تعاني منه الحركة العمالية حتى يبدو غياب النقابات هو القاعدة وليس الاستثناء. والقطاع الأكثر معاناة من غياب النقابات هو القطاع الخاص ففي العام ٢٠٠٢ كانت ٢١١٦ منشأة ومصنع قطاع خاص بالمدن الجديدة لا توجد بها سوي ٢٥ لجنة نقابية ورغم التوسع في القطاع الخاص لاحقا وزيادة عدد المنشآت إلا أن الوضع النقابي لم يتحسن.

ويعاني عمال القطاع الخاص من مقاومة شديدة من جانب أصحاب الأعمال عند محاولة تكوين لجان نقابية. ومن المعتاد أن يتصدى أصحاب الأعمال لمحاولة تكوين النقابات بفصل القيادات العمالية والعقاب الجماعي للعمال ومن بعض حالات مقاومة أصحاب الأعمال لتكوين لجان نقابية فصل عمال من شركة أولاد عياد للحديد بحلوان عام ٢٠٠٥ وفصل عمال من شركة الصامولي للغزل والنسيج بالمحلة عام ٢٠٠٣، وفصل عامل من شركة الوطنية للحديد بالسادس من أكتوبر في عام ٢٠٠٤، ومنع عمال شركة ألد ورادو للسيراميك من تكوين نقابة في عام ٢٠٠٦. وهذه مجرد أمثلة ولا يوجد حصر دقيق بهذه الحالات لأن أغلبها عادة لا يعرف به. والملفت أن التنظيم النقابي الرسمي لا يتصدى بالجدية الكافية لحماية العمال أثناء تأسيس النقابات. وكما يتضح من ندرة الوجود النقابي في القطاع الخاص، فإن العضوية النقابية المحدودة بالفعل بعد خصم العضوية المهنية تتركز بالأساس في قطاع الأعمال العام والقطاع العام والعاملين بالحكومة. ويبدو هذا طبيعيا لأن عضوية النقابات في القطاع العام كانت عضوية تلقائية حيث كان العامل يحرر استمارة عضوية النقابة مع استمارة التعيين وإن كان هذا لا ينطوي علي إجبار مباشر علي الانضمام إلا أنه لا يترك بدائل أمام العامل خاصة مع وجود تنظيم نقابي واحد. وإذا كان القانون لا يتضمن إلزاما أو إكراها للعامل في الالتحاق بالنقابة إلا أن الممارسة الفعلية تحمل غير هذا. ومن أمثلة ذلك تجاهل النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج حوالي ٢٠٠٠ استقالة من التنظيم النقابي تقدم بها عمال من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة في عام ٢٠٠٧، وذلك بعد أن سبق وتجاهلت النقابة العامة طلبا بسحب الثقة من مجلس إدارة اللجنة النقابية بالشركة علي خلفية إدانة اللجنة لإضراب العمال في ديسمبر ٢٠٠٦. كذلك تجاهل النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية خطابات قانونية من موظفي الضرائب العقارية ببني سويف تطالب بوقف خصم اشتراكات النقابة من أجورهم لأنهم استقالوا منها.

ويحمل تركز العضوية النقابية في القطاع العام والحكومي وندرتها في القطاع الخاص مفارقة جديرة بالانتباه. فعلاقات العمل بالحكومة والقطاع العام مقررة تفصيليا بفضل قوانين العمل بها والتي تحدد بدقة الأجور وساعات العمل ومزايا العاملين والجزاءات والتدرج الوظيفي حتي تبدو مساحة التفاوض ضيقة

للغاية والدور المنوط بالنقابة أقل بكثير. أما في القطاع الخاص فقد ترك القانون الكثير للنقابة للتفاوض عليه كما أنه لا يوجد تحديد دقيق للأجور ومساحة التفاوض واسعة جدا وشروط العمل ومزايا العمال عموما خاضعة لتوازن القوي والقدرة التفاوضية والتنظيمية للعمال. المفارقة هنا أن التنظيم النقابي يوجد في الحكومة والقطاع العام حيث الأدوار الصغيرة ويغيب حيث يفترض أن يقوم بالأدوار النقابية الأكثر أهمية. هذا التوزيع غير المنطقي للعضوية النقابية هو ما يفسر تراجع حجم العضوية في النقابات العمالية من ٤٤٩١٥٦٥ عضو في عام ٢٠٠٣ إلي ٤٣١٥٩٣١ عضو في عام ٢٠٠٥ إلي ٣٨١٥٨٩٥عضو في ٢٠٠٦ علي الرغم من تزايد قوة العمل وعدد العاملين بأجر في تلك الأعوام. ولكن الواقع أن الزيادة في عدد العاملين بأجر كانت في القطاع الخاص الذي يغيب عنه التنظيم النقابي أما العاملون في قطاع الأعمال والحكومة فقد تراجعت أعدادهم. إن حجم العضوية النقابية وطبيعتها وانحسار العضوية في القطاعات العمالية الأوسع تجعل التنظيم النقابي يفتقد لشرط الجماهيرية.

وعن الديموقراطية النقابية يجب الإشارة إلي أن القانون المنظم للنقابات العمالية هو القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته التي أقر أخرها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥. كما يعتبر قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ أكثر القوانين ارتباطا بالعمل النقابي.

فقد جاء قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لتلبية احتياجات التحول من الاقتصاد المركزي المعتمد علي دور الدولة في الاقتصاد إلي اقتصاد السوق.

وقد تميز القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ عن أغلب قوانين العمل السابقة بأنه لم يحدد بشكل قاطع العديد من جوانب علاقات العمل وتركها للمفاوضة الجماعية. وأهم تلك الجوانب هي الأجر نفسه، فقد كانت بعض القوانين السابقة للعمل مثل قانون العاملين في الحكومة وقانون العاملين في القطاع العام تحدد الأجر والتدرج الوظيفي علي نحو دقيق وملزم وهو ما كان يجعل المساحة المتروكة للتفاوض ضيقة للغاية وعادة ما ارتبطت بالأجر المتغير.

قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ جعل مساحة المفاوضة أوسع كثيرا واعتمد مبدأ المشاركة الثلاثية من جانب أصحاب الأعمال والعمال والحكومة ممثلة في وزارة القوي العاملة والهجرة، في التفاوض لتحديد علاقات وشروط العمل علي ضوء القانون. وبذلك أصبح دور النقابات العمالية يمتد من التدخل في نزاعات العمل وإبرام الاتفاقيات الجماعية وتمثيل العمال في المفاوضات والتحكيم والتقاضي والدعوة للإضراب – وكانت المرة الأولي التي يقر فيها التشريع المصري بحق العمال بممارسة الإضراب – وتنظيمه وحتى التدخل كشريك في تحديد الحد الأدنى للأجر علي المستوي القومي.

لقد دشن القانون مرحلة جديدة في علاقات العمل في مصر تراجع فيها دور الدولة وأصبح التوازن بين أطراف علاقة العمل هو المحدد الرئيسي لشروط العمل وظروفه وهو ما يعيد الاعتبار والأهمية للعمل النقابي ويجعل وجود التنظيم النقابي وفاعليته أحد أهم محددات علاقات العمل. ولكن هذا التحول في تشريعات العمل لم يواكبه تحول في التشريع النقابي ليصبح أكثر تكيفا مع الوضع الجديد في علاقات العمل.

ومن حيث المبدأ يظهر تناقض واضح في البنية التشريعية الخاصة بالعمل النقابي فمن ناحية تحظي الاتفاقية الدولية لحماية الحريات النقابية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ بتصديق الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٧ وكذلك الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ وهما الاتفاقيتان اللتان تضمنان استقلال العمل النقابي وحمايته من التدخل. وأيضا تنص مواد الدستور المصري خاصة المادة رقم "٥٦" علي حق التنظيم وحق الانضمام للمنظمات النقابية.

أما القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته فإنه يأخذ اتجاها آخر. والملاحظ علي القانون الذي يقع في ٧٨ مادة أنه يتدخل في أدق تفاصيل العمل النقابي ولا يكتفي بالخطوط العامة. فالقانون يحدد شكل التنظيم النقابي

وهيكله التنظيمي وأهدافه وشروط العضوية وقواعد التأسيس وتقسيم العمل الداخلي وصلاحيات كل مستوي من المستويات التنظيمية وحتى مدة الدورة النقابية وآليات الترشح والانتخاب وإعلان النتائج فضلا عن مالية التنظيم النقابي وآليات الرقابة الداخلية. فالقانون في المادة ٥٠ يحدد قيمة اشتراك العمال في النقابة بحديه الأدنى والأقصى.

وفي المادة ٦٢ يضع القانون نسب توزيع الاشتراك علي المستويات التنظيمية داخل الهيكل النقابي. كما تفتح المادة ٧٨ من القانون الباب واسعا للرقابة الحكومية علي التنظيم النقابي إذ تنص علي أن " يكون للعاملين بوزارة القوي العاملة والتدريب الذي يصدر بتحديدهم قرار من وزير القوي العاملة بالاتفاق مع وزير العدل صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون".

التفاصيل التي يتضمنها قانون النقابات العمالية - والذي يصدر من السلطة التشريعية يجعله أكبر تدخل من جانب الدولة في إدارة النقابات ويجعل مبدأ الاستقلال النقابي موضع شك عميق. ولكن لا يقف التدخل الحكومي في العمل النقابي عند حد وضع قانون تفصيلي علي هذا النحو ولكن القانون يعطي صلاحيات واسعة لوزارة القوي العاملة والهجرة - الجهة الإدارية - في إدارة الشأن النقابي. بداية من عملية تأسيس النقابة والتي يلزم القانون بإيداع أوراقها بالجهة الإدارية واتحاد العمال ويعطي أيضا الجهة الإدارية الحق في الاعتراض علي التأسيس في حال مخالفة التأسيس للقانون "المادة ٦٤" أو الرقابة المالية علي التنظيم النقابي "المادة ٦٥" أو طلب حل التنظيم النقابي "المادة ٧٠ ".

والملفت أن التفاصيل القليلة التي يتركها القانون تتكفل بها القرارات الوزارية فالمادة ٣٧ من القانون تحدد عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية "من ٧ إلي ٢١ عضو حسب عدد أعضاء الجمعية العمومية" ويأتي القرار الوزاري المنفذ للمادة ليحدد بشكل دقيق عدد أعضاء مجالس اللجان النقابية لكل جمعية عمومية.

إن التدخل الذي يفرضه قانون النقابات ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته لصالح الحكومة ممثلة في وزارة القوي العاملة في كل مراحل العمل النقابي لا يمس فقط استقلال النقابات عن الدولة ولكنه يحمل معني خاصا جدا. فكما أسلفنا في موضع سابق تخلو منشآت القطاع الخاص تقريبا من الوجود النقابي وتتركز العضوية النقابية البالغ عددها كما أوردنا حوالي ٣,٨ مليون عضو، في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال وهي العمالة التي تمثل الحكومة لها صاحب عمل وليس مجرد حكما أو وسيطا في علاقات العمل وهو ما يعني اختلال حقيقي فيما يسمي بالتمثيل الثلاثي في علاقات العمل " العمال وأصحاب الأعمال والحكومة" فطرفان من هذه الثلاثة هما بالفعل طرف واحد. كذلك لا تهدد صلاحيات الحكومة بالتدخل في الشأن النقابي استقلال النقابات فقط ولكنها تجعل صاحب العمل متدخلا بشكل مباشر في الشأن النقابي وهو ما يمكن اعتباره وضعا شاذا بالنسبة لتنظيم من المفترض أنه يمثل العمال لدي صاحب العمل.

ومن التناقضات الصريحة لقانون النقابات المصري مع المعايير الدولية للعمل النقابي المتمثلة خاصة في الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ هو نصه صراحة علي حظر التعددية النقابية في المادة ١٣ منه " للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعية متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في إنتاج واحد الحق في تكوين نقابة عامة واحدة علي مستوي الجمهورية طبقا للائحة التي يعدها التنظيم النقابي" وهو ما يخلق وضعا احتكاريا للتنظيم النقابي الرسمي.

والملفت أن التعديلات الأخيرة التي طرأت علي قانون النقابات العمالية في العام ١٩٩٥ كان من المفترض أن تراعي التحولات الاقتصادية التي كانت بالفعل ساعتها واستدعت إصدار قانون جديد للعمل وأن تجعل التنظيم النقابي الرسمي أكثر قدرة علي الاستجابة لاحتياجات الحركة العمالية في المرحلة الجديدة. ولكن التعديلات تركزت علي مد الدورة النقابية من أربع سنوات إلي خمسة وإعطاء الحق لمن تجاوزوا سن المعاش في تقلد

مناصـب نقابيـة وكـذلك إعطـاء الحـق في الترشـح للمسـتويات التنظيميـة العليـا دون المرور علـي المسـتويات التنظيمية الأدنى ما يضـعف رقابة القواعد العمالية علي النقابيين.

وبينما يحرص قانون النقابات العمالية علي تكريس وجـود النخبـة النقابيـة عـبر إضـعاف رقابـة القواعـد العمالية، فإنه يضع عقوبات صـارمة علـي العمـل النقـابي خـارج التنظيم النقـابي الرسمـي والوحيـد. حيـث تـنص المادة ٧٣ من القانون علي أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيـد علـي سـتة أشـهر وبغرامـة لا تزيـد علـي ١٠٠ جنيـه أو إحـداهما كـل شـخص معـين أو منتـدب لإدارة منشـأة أو جمعيـة أو جماعـة أو رابطـة أو هيئـة أو غـير ذلـك مـن الجمعيـات أو الهيئـات أطلـق عليهـا بـدون وجـه حـق في مكاتبـات أو في لوحـات أو في إعـلان أو إشـارة أو بـلاغ موجـه إلـي الجمهـور باسـم إحـدى المنظمـات النقابيـة. إن هـذا التشـديد لـيس سـوي تأكيـد مـن قـانون النقابـات العماليـة علـي حمايـة التنظيم النقـابي الوحيـد مـن ظهـور منظمات نقابية مستقلة خارجه.

هـذا عـن الإطـار التشـريعي الـذي يحكـم النقابـات العماليـة في مصـر. ومـن الطبيعـي أن يـؤثر هـذا التشـريع علـي الهيكـل التنظيمـي النقـابي الـذي سـنحاول التعـرض لأهم ملامحه.

وهكذا يعتمد العمل النقابي الرسمي في مصر علي مبدأ التنظيم الواحد وهو مـا يلـزم بـه قـانون النقابات كمـا أوردنـا. كمـا يفـرض القـانون علـي التنظيم مـا يسـميه في المـادة السـابعة مـن قـانون النقابـات الشـكل الهرمـي في التنظيم.

ويتشكل الهيكل التنظيمـي النقـابي العمـالي مـن ثلاثـة مستويات رئيسية هي:

١- اللجـان النقابيـة: وهـو المسـتوي القاعـدي مـن التنظيم النقابي ويشمل نوعين من اللجان، لجان المنشـآت وتضم العمال علي أسـاس موقـع العمل كعمـال شـركة أو مصنع واللجان المهنية وتضم العاملين في نفس المهنة دون أن يكونوا عاملين في منشأة واحدة أو في منشآت لا تضـم النصـاب الـلازم لتأسـيس نقابـة مثـل سـائقي الأجـرة والعاملين بحرف لا تضمها منشآت بشكل ثابت ومستمر. وتشمل الجمعية العمومية للجنة النقابية سـواء لمنشـأة أو لجنـة مهنيـة كـل أعضـائها وتنتخـب الجمعيـة العموميـة مجلس إدارة اللجنة النقابية مرة كل خمس سنوات.

٢- النقابات العامة: ويضم هذا المستوي ٢٣ نقابة عامـة موزعـة علـي أسـاس المهـن والنشـاط الاقتصـادي وطبيعـة العمـل وتضـم كـلا منهـا اللجـان النقابيـة سـواء منشـآت أو مهنية ويعمـل عمالهـا في نفس المهـن أو مهـن متقاربة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في إنتاج واحد.

ويتألف مجلس إدارة النقابة العامـة مـن مجلـس يحـدد القـانون عـدد أعضـائه مـن ١١ إلـي ٢١ عضـو. وينتخـب مجلس إدارة النقابة العامة من الجمعية العمومية للنقابة العامـة والـتي تتشـكل مـن ممـثلين عـن اللجنـة النقابيـة يختارهم مجلس إدارة النقابة العامـة حسـب عـدد أعضـاء اللجنة كالتالي:

ممثل عن كل ٢٥٠ عضـو للألـف الأولي من الأعضـاء فتكـون اللجنـة المكونـة مـن ١٠٠٠ عضـو يمثلـها أربعـة أعضاء بالجمعية العمومية للنقابة العامة.

ممثـل واحـد عـن كـل ٥٠٠ عضـو بعـد الألـف الأولـي وحتى عشرة آلاف عضو فيكون عدد ممثلي اللجنة المكونة من ١٠٠٠٠ عضو هو ٢٢ عضو بالجمعية العمومية.

ممثـل واحـد عـن كـل ١٠٠٠ عضـو بعـد العشـرة آلاف وبحد أقصي ٣٥ ممثل في الجمعية العمومية للجنة.

٣- الاتحاد العام: وهو الهيئة العليا للتنظيم النقابي ويتشـكل مجس إدارتـه مـن ٢٣ عضـو علـي أسـاس ممثـل عن كل نقابة عامة. وتتشكل جمعيته العمومية مـن ممـثلين من النقابات العامة.

وهنـاك مفارقـة واضـحة بالهيكـل التنظيمـي للتنظيم النقـابي. فـإذا نظرنـا لصـلاحيات المسـتويات التنظيميـة الـثلاث سـنجد أن مسـتوي اللجـان النقابيـة لا يتمتـع بصلاحية إبرام اتفاق عمل جماعي ولا الدعوة لإضـراب أو تنظيمه ويقتصـر دور اللجنـة النقابيـة علي إبداء الرأي في اللـوائح والعمـل علـي تسـوية النزاعـات الفرديـة والجماعية وإعداد التقارير المتعلقة بنشاطها ومقترحاتها

ورفعها للنقابة العامة حسب المادة ١٢ من قانون النقابات ٣٥ لسنة ١٩٧٦.

أما النقابة العامة فحسب قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقانون النقابات ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تتمتع بكل الصلاحيات النقابية من إبرام الاتفاقيات الجماعية والتفاوض الجماعي وتنظيم الإضراب - بأغلبية ثلثي مجلس إدارتها - والرقابة والمتابعة والإشراف علي نشاط اللجان النقابية.

أما الاتحاد العام فيعتبره القانون الهيئة الأعلى التي تقود العمل النقابي علي المستوي القومي وهو الذي يتمتع بالصلاحيات الكاملة علي التنظيم النقابي.

والواضح هنا أن المستوي التنظيمي المنتخب من القواعد العمالية هو الأقل صلاحية في الممارسة النقابية. ويمكن القول أنه كلما قل المجمع الانتخابي الذي يصعد عبره مجلس الإدارة كلما زادت الصلاحيات، وكلما كان المستوي التنظيمي النقابي أكثر خضوعا للقواعد العمالية، كان أقل في الصلاحيات.

والمفارقة الأكثر تعبيرا عن الخلل في الهيكل التنظيمي النقابي في مصر هو ما يمنحه القانون للاتحاد العام من سلطة في وضع القواعد المنظمة للتمثيل في الجمعيات العمومية، فحسب نص المادة ٣٢ من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ "، تمثل اللجنة النقابية في الجمعية العمومية للنقابة العامة بممثلين يختارهم مجلس إدارتها من بين أعضائها، وتمثل النقابة العامة في الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال بممثلين يختارهم مجلس إدارة النقابة العامة. وذلك كله طبقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من الاتحاد العام لنقابات العمال." هنا يعني أن الهيئة التي من المفترض أن تكون منتخبة من جمعيتها العمومية هي التي تقرر قواعد تشكيل تلك الجمعية. وهو ما يبدو أمرا شاذا للغاية أن يختار المرشح ناخبيه ويحدد الجمعية العمومية التي تنتخبه وليس العكس وهو ما يبدو إخلالا بأبسط بمعايير المنطق.

لا يقتصر هذا التناقض علي الجمعيات العمومية للمستويات العليا للتنظيم النقابي فانتخابات اللجان النقابية أيضا تنطوي علي أوضاع شبيهة. فإجراءات الترشيح تتضمن حصول المرشح علي وثيقة من النقابة العامة التابع لها تفيد بعضويته النقابية ولا يعتد بأي إثبات آخر إلا بشهادة معتمدة من النقابة العامة حتي وإن كان هذا الإثبات قسيمة الأجر التي تتضمن خصم اشتراك النقابة. وتفتح النقابة العامة أبوابها لمنح هذه الشهادات للمرشحين لفترة وجيزة ولا يمكن للمقيمين في المحافظات النائية استخراج الشهادة من أي فرع قريب. وهذا الوضع في حد ذاته غريب جدا، إذ يمنح لبعض المنافسين في الانتخابات القدرة علي تعطيل منافسين آخرين في الترشح وبالفعل جري في انتخابات ٢٠٠٦ استخدام هذه الطريقة في استبعاد عدد ضخم من المرشحين قدرته بعض التقارير بالآلاف حسب تقرير لدار الخدمات النقابية "وقائع ما جري" يرصد الانتهاكات التي وقعت خلال الانتخابات النقابية. ولم تكن انتخابات ٢٠٠٦ استثناءً في ذلك.

فتقرير آخر صادر عن اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية عن الانتخابات النقابية عام ٢٠٠١ يرصد تقريبا نفس الانتهاكات والتي تمثلت في المرتين في تدخل الجهات الإدارية في عملية الانتخاب بدءا من إعلان الموعد وإجراءات الترشيح والتصويت والفرز وحتى إعلان النتيجة. وحرمان أعداد كبيرة من راغبي الترشح من استكمال الإجراءات اللازمة نتيجة تعقيد الإجراءات وتدخل التنظيم النقابي نفسه والذي يعد أعضاؤه من المنافسين في الانتخابات مما يهدر مبدأ الفرص المتساوية. كذلك تقييد الحق في الدعاية الانتخابية وتدخل الأمن في عملية الفرز وإعلان النتائج فضلا عن استبعاد مرشحين.

وتعد ظاهرة الفوز بالتزكية بنسب ضخمة تقترب من النصف للمستويات القاعدية في انتخابات تنظيم نقابي تصل عضويته إلي ٣,٨ مليون عضو ويعمل منذ أكثر من نصف قرن ظاهرة تستحق التوقف. إلي جانب ملاحظة أن نسبة التزكية ترتفع بشكل ملحوظ في النقابات العامة التي تضم عدداً كبيراً من اللجان المهنية والنقابات التي تضم نسبة أكبر من العاملين بالحكومة. ولا شك أن تأثير تعقد إجراءات الترشيح وتدخل الجهات الإدارية والأمنية وتدخل التنظيم النقابي نفسه في العملية الانتخابية يترك بصمة واضحة علي النتائج تلك.

لا يمكن فهم وضع التنظيم النقابي سواء من ناحية التشريع أو الهيكل إلا في سياق نشأته وتاريخه. فقد تأسس التنظيم النقابي الرسمي بقرار سياسي في عام ١٩٥٧. ونشأ في كنف الدولة البيروقراطية التي كانت تملك وتحكم.

وكانت المركزية النقابية الصارمة هي أحد أوجه المركزية السياسية في ذلك الوقت والتي تمثلت في الحزب الواحد 'والبيروقراطية النقابية كانت جزء من البيروقراطية المسيطرة علي كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

وكان ضمان الدولة لحق العمل والأجر إلي جانب بقية دورها الاجتماعي، يخفف دائما من الإحساس بالفراغ النقابي؟

إن قدرة الجهات الحكومية علي التدخل في التنظيم النقابي عبر الآليات التي أوردناها، تعكس نتائجها ليس فقط سيطرة أعضاء الحزب الحاكم علي المناصب القيادية في التنظيم النقابي ولكن أيضا تعكس ظاهرة ارتبطت بالتنظيم النقابي الرسمي طوال الوقت وهي تقلد من هم فوق سن التقاعد المناصب القيادية بالتنظيم النقابي الرسمي رغم توافر الكوادر العمالية الشابة التي تفرزها الحركة العمالية باستمرار. إن الإصرار الرسمي علي سيطرة الحكومة علي التنظيم النقابي الرسمي هو ما يُنْتج مجالس إدارات تابعة بمجملها للحزب الحاكم وأعضاؤها فوق سن التقاعد كما تبين الجداول التالية.

يبين الجدول أن من بين أعضاء مجلس إدارة اتحاد العمال البالغ ٢٣ عضو يوجد ١٥ تجاوزوا سن المعاش

جدول (٢)

أعضاء مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال مصر وأعمارهم وانتمائهم الحزبي

الاسم	تاريخ الميلاد	السن في ٢٠٠٩	السن في نهاية الدورة ٢٠١١	الانتماء الحزبي	النقابة العامة
حسين مجاور	٢٣-٧-١٩٤٧	٦٢	٦٤	الحزب الوطني	النقابة العامة للبناء والأخشاب
مصطفي منجي	٤-٥-١٩٤٢	٦٧	٦٩	الحزب الوطني	النقابة العامة للإنتاج الحربي
عبد المنعم العزالي	٣٠-١٠ ١٩٣٨	٧١	٧٣	الحزب الوطني	النقابة العمة للصناعات الهندسية
إبراهيم الأزهري	٢٦-٥ - ١٩٤٠	٦٩	٧١	الحزب الوطني	النقابة العامة للكيماويات
إسماعيل إبراهيم فهمي	١٨-١٢-١٩٤٣	٦٦	٦٨	الحزب الوطني	النقابة العامة للنقل الجوي
سيد قاسم	٣١-١-١٩٥٢	٥٧	٥٩	الحزب الوطني	النقابة العامةللبنوك والتأمينات
زين العابدين أحمد	١٢-٤-١٩٥٢	٥٧	٥٩	الحزب الوطني	النقابة العامة للتعليم
حسن محمد عبد المقصود	٢٧-١-١٩٤٥	٦٤	٦٦	الحزب الوطني	النقابة العامة للسكة الحديد
محمد عبد الحليم رضوان	متوفي	ــــــ	ــــــ	ــــــ	
النحاس عطيتو	٢١-٩-١٩٤٧	٦٢	٦٤	مستقل	النقابة العامة للصناعات الغذائية
نصر أبو اليزيد	٢٤-١٢-١٩٥٠	٥٩	٦١	الحزب الوطني	النقابة العامة للبريد
محمد سامي حسن	٥-٩- ١٩٥٢	٥٧	٥٩	الحزب الوطني	النقابة العامة للمناجم والمحاجر
علي عامر حسن	٤-١١-١٩٤٩	٦٠	٦٢	الحزب الوطني	النقابة العامة للخدمات الصحية
محي الدين الباسوسى	١٩٤٤/١/٦	٦٥	٦٧	وطني	الزراعة والرى
محمد عطية	١٩٤٨/١١/١٥	٦١	٦٣	وطني	النقل البحرى
عزت شوقي	١٠٤٨/١٠/٣٠	٦٧	٦٩	وطني	السياحة والفنادق
سيد رضوان	١٩٤٦/١١/٣	٦٣	٦٥	وطني	النقل البرى
حمدي مصيلحى	١٩٥٤/٣/١٥	٥٥	٥٧	وطني	الصحافة والطباعة
صفية السيد	١٩٥٠/١/١٠	٥٩	٦١	وطني	الاتصالات
محمد عبد ربه	١٩٥٦/٣/٨	٥٣	٥٥	وطني	التجارة
ابراهيم محمد إسماعيل	١٩٣٥/١٢/٥	٧١	٧٦	وطني	الخدمات الإدارية
محمود السيد محمد صيام	١٩٤٤/٨/٢٤	٦٥	٦٧	وطني	النقابة العامة للغزل والنسيج

المصدر: جريدة الدستور، تحقيق " ماذا في ٩٠ شارع الجلاء ، اتحاد عمال ، دار مسنين ، مقر حزب أم اتحاد عمال ؟ ٢١ مايو ٢٠٠٩

والمثير للتساؤل هو كيف أن التغيرات التي طرأت علي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر خاصة منذ مطلع التسعينات لم تصل بعد للتنظيم النقابي؟

ويرتفع العدد إلي ١٧ بنهاية الدورة النقابية. كما ينتمي منهم ٢١ عضو إلي الحزب الوطني وواحد فقط مستقل وواحد متوفي.

جدول (٣)

أسماء رؤساء النقابات العامة وتاريخ ميلادهم وانتمائهم الحزبي

الاسم	تاريخ الميلاد	السن ٢٠٠٩	السن ٢٠١١	الحزب	النقابة العامة
شحاتة محمد شحاتة	١٠-١٢-١٩٣٤	٧٥	٧٧	وطني	النقل الجوي
محمد أحمد عفيفي	١٩-٢-١٩٤٤	٦٥	٦٧	وطني	الكيماويات
فوزي عبد الباري	١٩-٦-١٩٤١	٦٨	٧٠	وطني	البترول
شوقي العطار	١٨-٢-١٩٤٥	٦٤	٦٦	وطني	الخدمات الإدارية
محمد هلال	٢٢-٧-١٩٣٩	٧٠	٧٢	مستقل	السياحة والفنادق
سعيد الجوهري	١٢-١٠-١٩٤٧	٦٢	٦٤	وطني	الغزل والنسيج
عبد الحميد خضر	٧-٩-١٩٤٦	٦٣	٦٥	وطني	الخدمات الصحية
فاروق شحاتة	١٩-٩-١٩٣٦	٧٣	٧٥	وطني	البنوك والتأمينات
محمد عبد الحليم	٤-٥-١٩٥٢	٥٧	٥٩	وطني	الزراعة والري
فرغلي بكري	٢٠-٥-١٩٤٢	٦٧	٦٩	وطني	الاتصالات
محمد نجيب	٢٠-١١-١٩٤٠	٦٩	٧١	مستقل	الغذائية
جبالي محمد جبالي	٢٣-٢-١٩٥٧	٥٢	٥٤	وطني	النقل البري
محمد مرسي	١٢-٦-١٩٤٥	٦٤	٦٦	وطني	المرافق
نصر عبد الحميد	١٩-٩-١٩٤٨	٦١	٦٣	وطني	البريد
عبد الرحمن خير	١٣-٨-١٩٤٥	٦٤	٦٦	تجمع	الإنتاج الحربي
سيد طه	٢٢-٩-١٩٣٨	٧١	٧٣	وطني	البناء والأخشاب
عادل صبيحي	٢٠-٧-١٩٤٢	٦٧	٦٩	وطني	النقل البحري
صلاح هيكل	١٢-١-١٩٤٨	٦١	٦٣	وطني	الصناعات الهندسية
رمضان الجندي	١٥-٨-١٩٤٨	٦١	٦٣	وطني	السكة الحديد
بعزق رفاعي	١٠-٩-١٩٤١	٦٨	٧٠	وطني	المناجم والمحاجر
سيد أبو المجد	١-١١-١٩٥٣	٥٦	٥٨	وطني	التعليم
طلعت منسي	٩-٤-١٩٥٦	٥٣	٥٥	مستقل	الطباعة والصحافة
محمد وهب الله	٢٥-٩-١٩٥٦	٥٣	٥٥	وطني	التجارة

المصدر: جريدة الدستور، تحقيق " ماذا فى ٩٠ شارع الجلاء ، اتحاد عمال ، دار مسنين ، مقر حزب أم اتحاد عمال ؟ ٢١ مايو ٢٠٠٩

توضح البيانات أن الدورة النقابية بدأت بعشرة من رؤساء النقابات فوق سن الستين يصلون إلي ١٨ في نهاية الدورة منهم ١٤ فوق سن ال٦٥ وسبعة فوق سن السبعين. وينتمي ١٩ منهم للحزب الوطني الحاكم وواحد لحزب التجمع وثلاثة مستقلين.

جدول (٤)

أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة وعدد من فوق سن المعاش منهم في نهاية الدورة وانتماءاتهم الحزبية

النقابة العامة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء فوق المعاش في نهاية الدورة	عدد أعضاء الحزب الوطني	إنتماءات حزبية أخرى
المرافق	٢٠	٩	٢٠	-
التجارة	٢١	٨	٢٠	١ تجمع
الصحافة والطباعة	٢٠	٢	١٥	٣ مستقلين
التعليم	٢١	٧	٢١	-
المناجم والمحاجر	٢١	٥	٢١	-
السكة الحديد	٢٠	٨	١٦	٢ مستقلين + ٢ عمل
الهندسية	٢١	١٠	١٤	١ تجمع + ٦ مستقلين
النقل البحري	٢١	٧	١٣	١ عمل + ٧ مستقلين
البناء والأخشاب	٢١	١٣	١٥	١ تجمع + ٥ مستقلين
الإنتاج الحربي	١٨	٦	١٧	١ تجمع
البريد	٢٠	٩	٢٠	-
النقل البري	٢١	٧	١٩	١ وفد + ١ مستقل
الغذائية	٢١	١٠	١٢ تقريبا	١ وفد
الاتصالات	٢١	٧	١٩	١ أحرار + مستقل
الزراعة	٢٠	٨	٢٠	-
الخدمات الصحية	٢٠	٩	٢٠	-
البترول	٢١	٤	١٨	٢ تجمع
الخدمات الإدارية	٢٠	٨	٢١	٢
الكيماويات	٢١	١٣	١٠ تقريبا	-
النقل الجوي	٢٠	٣		-
السياحة	٢١	٨	١٢ تقريبا	-
الغزل والنسيج	٢٠	١٠	١٥ تقريبا	-
البنوك والتأمينات	٢١	٦	١٥ تقريبا	-

المصدر: عن طريق البيانات الشخصية المقدمة للمرشحين في الانتخابات النقابية وجداول إعلان النتائج ولقاءات مع النقابيين".

توضح البيانات أن عدد أعضاء مجالس النقابات العامة ٤٧١ عضو منهم ١٧٧ سيتجاوزون سن المعاش في نهاية الدورة النقابية و٣٧٣ علي الأقل ينتمون للحزب الوطني الحاكم.

وقد ظهر واضحا عندما انطلقت موجة إضرابات عمالية واسعة النطاق منذ إضراب غزل المحلة وأدانها التنظيم النقابي وأنكر في أغلب الأحوال مطالب العمال مدي تمثيل التنظيم النقابي للعمال. وإن كانت بعض اللجان النقابية المصنعية اتخذت موقفا مختلفا بتبني مطالب العمال والدفاع عنها وتبني مواقفهم الاحتجاجية مثل موقف اللجنة النقابية لشركة طره الأسمنت واللجنة النقابية لشركة طنطا للكتان.

لقد أعطي قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ النقابة العامة الحق وحدها في الدعوة للإضراب وتنظيمه وبأغلبية ثلثي أعضائها اعتمادا علي عدم ميل التنظيم النقابي الرسمي خاصة في مستوياته العليا لتنظيم القواعد العمالية في احتجاج جماعي ولقابلية تأثر اللجان المصنعية الأكثر قربا من القواعد العمالية بضغط العمال.

وبالإضافة لمناوءة التنظيم النقابي للإضرابات العمالية، فإنه لم يبد تسامحا كبيرا مع أعضاء اللجان النقابية الذين وقفوا مع مطالب العمال واعتبرهم من المحرضين ولم ينج بعضهم من العقوبات التى وصلت إلى حد الفصل من العمل فى بعض الحالات.

لقد واجه التنظيم النقابي في مصر اختبارا جديا بعد التحول الذي حدث في علاقات العمل منذ التسعينات. فكما أسلفنا كانت علاقات العمل مستقرة نسبيا وكانت الدولة هي صاحب العمل الأساسي وكانت تضمن شروط وظروف العمل كما كان قيامها بالدور الاجتماعي في التعليم والصحة والإسكان يخفف من تكلفة وأعباء المعيشة وكانت المساحة المتروكة للتفاوض في ظل علاقات العمل تلك ضيقة للغاية وتكاد تكون معدومة. ولكن إخضاع علاقات العمل لآليات السوق جعل مساحة التفاوض أكبر وانسحاب الدولة من دورها الاجتماعي بعد تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة شكل ضغطا علي العمال وأصحاب الأجور ودفع العمال للتحرك من أجل الحصول علي مزيد من المكاسب تعين علي الأعباء المتجددة. التنظيم النقابي الذي نشأ تحت رعاية الدولة وليس من داخل الحركة العمالية والذي ضمن له الهيكل البيروقراطي والتشريع الحكومي استقراره لم يكن مستعدا لا لقيادة حركة العمال ولا حتي للتعامل معها وكل ما استطاع القيام به هو المسارعة لإدانة التحركات العمالية التي كان منوطا به تبنيها كأنما كان يؤكد عدم تورطه به.

إن وجود منظمات نقابية عمالية تمثل العمال وتدافع عن مطالبهم أمر ضروري خاصة في ظل سياسات السوق والتي تفترض وجود أطراف عمل مستقلة عن بعضها تتفاوض من أجل الوصول لصيغة مشتركة ومحاولة تفادي وجود نقابات عمالية مستقلة عن الدولة لم يغلق الطريق أمام الاحتجاجات العمالية بل علي العكس لقد اندلعت الإضرابات العمالية بمجرد انتهاء الانتخابات النقابية وخيبة أمل العمال في النتائج المعلنة كما أن العدد الأكبر من احتجاجات العمال كان يمكن تفاديها لو وجد ممثلون حقيقيون يتفاوضون باسم العمال ويصلون لاتفاقات تنصفهم. وببساطة فإن القرارات التي اتخذت بعد الإضرابات العمالية لإنهائها كان من الممكن أن تتخذ قبل وقوع الإضرابات وتمنع وقوعها لو وجد تنظيم نقابي حقيقي. والواقع أن السياسات الاقتصادية المنحازة لجذب الاستثمارات يضاعف من تأثيرها علي العمال غياب التنظيم النقابي. وفي ظل تطبيق سياسات السوق الحرة فإنه لا مفر من إعطاء العمال الفرصة كاملة لبناء نقاباتهم والدخول كطرف مستقل في التفاوض.

سابعاً: خلاصة عامة

إن السياسات الاقتصادية التي عمدت إلى تحفيز الاستثمارات عبر تخفيف شروط العمل وتجاهل الكثير من حقوق العمال بل والتجاوز عن حق العمل نفسه لا يمكن أبدا أن تحقق تنمية حقيقية وإن تمكنت من تحقيق ربح سريع. فالتدني الشديد لمستويات الأجور بما يعني العجز عن تلبية احتياجات المعيشة وعدم ضمان استقرار

العامل وحماية حق العمل سواء في القطاع الحكومي أو القطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص هو ما يساهم في تزايد الظواهر السلبية مثل التكاسل في العمل وإهماله وعدم الإجادة والتطوير وتلقي الرشاوي واستهلاك العامل لنفسه في أكثر من وظيفة في الصباح والمساء في محاولة توفير دخل كافي لأسرته. وكذلك هجرة المهارات والكفاءات الفنية والعلمية للعمل في الخارج وأيضا تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والملاحظ تنامي تلك الظواهر وغيرها بكثرة.

ولكن إلى جانب تنامي تلك الظواهر السلبية فإن ظاهرة أخرى تنتشر وتحمل جانبا أكثر إيجابية وهي ظاهرة الاحتجاجات العمالية المطالبة بتحسين الأجور وشروط العمل. وإيجابية تلك الظاهرة أنها نجحت بالفعل في إظهار الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية واعتمدت على العمل الجماعي بدلا من الحلول الفردية. بل ومثل بعضها مثالا فريدا في خلق الحل الجماعي في مواجهة الفساد الفردي مثل حركة موظفي الضرائب العقارية والذين تتيح لهم العديد من أبواب الفساد الفردي، الحصول أكثر مما كانوا يطالبون به مع ذلك فضلوا الاحتجاج الجماعي والإضراب للمطالبة برفع أجورهم رافضين الفساد كحل لانخفاض الإضرابات العمالية وانتشارها بين الفئات العمالية الأدنى في الأجر مثل عمال الغزل والنسيج وعمال النقل وموظفي الحكومة.

إن تحسين أوضاع العمال وتدعيم حق العمل وقيمته والاستقرار فيه هي شروط ضرورية للتنمية بمفهومها الشامل. كذلك فإن فتح الطريق للحريات النقابية وحق العمال في تنظيم أنفسهم في نقابات تمثلهم وتتفاوض باسمهم وعدم الإصرار أصبح أمرا لا يمكن تجاهله. فسيطرة الدولة على التنظيم النقابي لم تمنع تصاعد الإضرابات العمالية واضطر أصحاب العمل والمسئولون في النهاية للتفاوض مع ممثلي العمال من خارج التنظيم النقابي الرسمي ولو جرت تلك المفاوضات قبل الإضرابات لما وقعت أصلا أغلب الإضرابات العمالية. وليس من المنطق أن تلتزم الدولة المعايير الدولية فيما يتعلق بحرية رأس المال ودعم المستثمرين وتتجاهلها فيما يتعلق بحقوق العمال سواء الاقتصادية أو النقابية.

[٥]

أداء الجهـــــاز المصـــــرفى المصـــــرى

بـــين التطـــوير والأزمـــة العالميـــة

تمكـــن الجهاز المصرفي المصري من عبور الأزمة الاقتصادية العالمية بقدر محدود من الخسائر، بشكل يفوق في الواقع ما كان متصورا. ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة عوامل أهمها: أن العمل المصرفي كان يتم خلال السنوات الأخيرة طبقا لقانون جديد هو قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لعام ٢٠٠٣، وأنه كان هناك حرص على إعمال روح ونصوص هذا القانون، مما أدى إلى تقوية وحدات الجهاز المصرفي وتدعيم مراكزها المالية والحد من تشرذمها، وحرص على ممارسة البنك المركزي لسلطاته واستقلاليته النسبية عن الحكومة وإصدار توجيهاته وفرض رقابته على البنوك، بشكل ساهم في تحقيق قدر كبير من الانضباط والأمان في السوق المصرفية، فضلا عن استقرار سعر صرف الجنيه المصري. وإلى جانب ذلك كان لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير الجهاز المصرفي أثر كبير في تقوية المراكز المالية للبنوك، حيث توافق هذا البرنامج مع قانون البنك المركزي في استهداف تدعيم هذه المراكز وإعادة هيكلة البنوك ماليا وإداريا وحل مشاكلها المتراكمة وتطوير النظم المصرفية والتكنولوجية المطبقة فيها وتوفير الكوادر اللازمة للعمل المصرفي. أما العنصر الثالث الهام فهو أن البنوك المصرية لم تكن بالفعل منغمسة في توظيفات في السوق الدولية بالقدر الذي يمكن أن تكون له تأثيرات كبيرة على أنشطتها، وهو أمر يعكس أيضا تعليمات البنك المركزي وطبيعة معاملات البنوك المصرية في السوق الدولية.

وقد شهد الإطار التنظيمي للعمل المصرفي تطورا كبيرا خلال الأعوام الماضية، بهدف زيادة الكفاءة في الأداء وتقوية المراكز المالية للبنوك، وزيادة المنافسة فيما بينها بما يحقق مصالح العملاء ويحسن من نمط توزيع الموارد، ويؤدي إلى إحكام الرقابة علي النشاط المصرفي. وقد تمثلت معظم اتجاهات التطوير في جهود لتطوير البنوك العامة من خلال مرحلتين انتهت أولاهما بالفعل، ومن خلال رقابة البنك المركزي وتعليماته – تلك التعليمات– التي بدأت من قبل الأزمة واستمرت خلالها بهدف التقليل من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي.

أولا تطوير الجهاز المصرفي المصري

كان تطوير الجهاز المصرفي (وخاصة بنوك القطاع العام) مطلبا دائما وملحا للمنظمات الدولية والإقليمية التي تتعامل مع الحكومة المصرية، سواء بتقديم المشورة والخبرة أو بتقديم القروض والمعونات. كما كان التطوير ضروريا في ضوء التزامات مصر المترتبة على تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، وفي ضوء مقررات بازل دائمة التطور بما يتناسب مع أوضاع الاقتصاد العالمي وانفتاحه وتشابكه. وقد كانت هناك دائما خطوات صغيرة يتم اتخاذها في هذا الاتجاه أو ذاك مما شكل تحسنا نسبيا في أداء البنوك، كما كانت هناك اتفاقات وخطط منذ بداية هذا العقد تنتظر اللمسات النهائية والتوقيع والتنفيذ، وبحث مسائل التمويل والحصول على الخبرة اللازمة، إلى أن عهد إلى محافظ جديد للبنك المركزي بتولي المسئولية، فأقرت الحكومة ما يخصها من اتفاقات وقدمت دعمها للبنك المركزي لإجراء عملية التطوير.

ويتمثل جوهر الإصلاح المصرفي – بالطريقة التي يتم بها – في إلغاء أو تقليص تدخل الحكومة في تحديد أسعار الفائدة، وفي اتخاذ القرار الائتماني، واتخاذ إجراءات لزيادة درجة المنافسة في السوق المصرفية،

والسماح بدخول البنوك الأجنبية، وإعادة هيكلة وتأهيل البنوك المحلية وبيع المملوك منها للدولة أو جزء كبير منه، وإيجاد أو إصلاح البنية التحتية اللازمة للنشاط التمويلي بما في ذلك تعديل التنظيم القانوني، وإجراءات التعاقد، ونظم المحاسبة والمراجعة. وبذلك فإن إصلاح الجهاز المصرفي لم يكن ممكنا أن يتم بواسطة البنك المركزي والبنوك فقط، بل إنه يتطلب ضوءا أخضر من الحكومة وإجراءات عديدة من شأنها خلق المناخ العام اللازم للتطوير، وهذا بحد ذاته يبين أهمية التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي.

المرحلة الأولى لتطوير الجهاز المصرفي المصري: أهم الملامح والنتائج

تضمنت المرحلة الأولى لتطوير الجهاز المصرفي المصري ٤ محاور أساسية بدأ تنفيذها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، وانتهت تقريبا مع آخر ٢٠٠٨. وللقيام بعملية التطوير حصلت مصر على قرضين من البنك الدولي قيمتهما مليار دولار لمدة ١٨ سنه وفترة سماح ٦ سنوات، إلى جانب ٥٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الإفريقي. وفيما يلي عرض لهذه المحاور وما تم بخصوص كل منها حتى الآن:

المحور الأول: تفعيل آلية الدمج والاستحواذ والخصخصة

١ - وقد تم في هذا الإطار عدد من عمليات الدمج الطوعي والجبري والاستحواذ والخصخصة، وكذا شطب بعض الفروع الأجنبية التي عجزت عن الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال (٥٠٠ مليون جنيه للبنوك الخاصة والمشتركة و٥٠ مليون دولار لفروع البنوك الأجنبية). و بذلك انخفض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكا في آخر ٢٠٠٤ إلى ٣٩ بنكا في نهاية ٢٠٠٩، بخلاف بنكين غير مسجلين أصلا لدى البنك المركزي المصري وهما المصرف العربي الدولي وبنك ناصر الاجتماعي.

٢ - كما تم في ٢٠٠٦ بيع ٨٠ ٪ من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالي بنحو ١٫٦ مليار دولار أمير كي. وكان متوقعا أن يتم طرح نسبة ١٥٪ من رأس مال البنك في البورصة بنهاية ٢٠٠٧، وتم بالفعل اختيار مستشار مالي للقيام بعملية الطرح، إلا أن ذلك لم يتم بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشدة على البورصة المصرية وأدت إلى انخفاض شديد في أسعار الأوراق المالية. ومن ناحيته أعلن رئيس بنك الإسكندرية أن مجموعة سان باولو ليست متعجلة ولا تمارس ضغطا على الحكومة لاستعجالها في طرح ما تملكه من أسهم رأسمال البنك في البورصة.

ويشار في هذا الصدد إلى تميز تجربة التطوير وإعادة الهيكلة التي تمت ببنك الإسكندرية والتي سبقت خصخصته، حيث قامت قيادة مصرفية محترفة بوضع وتنفيذ خطة للتطوير بالاستعانة بخبرات محلية وأجنبية، وانتهت بإعداد البنك للخصخصة. والملفت للنظر أن نفس القيادة التي تولت رئاسة البنك وقيادة عملية التطوير قبل الخصخصة، قد استمرت في قيادته بعد أن أصبح مملوكا للمجموعة الإيطالية، وهو أمر يستحق الدراسة واستخلاص النتائج، باعتبار أن شكل الملكية ليس هو العامل الحاسم في كفاءة وقوة البنك، إنما شكل الإدارة ومدى احترافها و تمتعها بسلطات حقيقية في اتخاذ القرارات.

٣ - وتم أيضا بيع معظم مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة التي ساهم المال العام في تأسيسها منذ منتصف السبعينات، وكانت مشاركة المال العام في البداية مطلبا رئيسيا للبنوك الأجنبية التي وفدت للمشاركة منذ ١٩٧٤. وتم في هذا الإطار بيع ٩٤٪ من قيمة مساهمات بنوك القطاع العام في ١٧ بنكا مشتركا.

٤ - وكان مستهدفا أن تتم أيضا في هذه المرحلة خصخصة بنك القاهرة (بعد أن كان قد أدمج في بنك مصر). فقد أعلن في ٩ يوليو ٢٠٠٧ عن نية الحكومة بيع نسبة ٨٠٪ منه لمستثمر استراتيجي، وقيد ١٥٪ من

الأسهم في البورصة وإتاحة ٥٪ لاتحاد العاملين بالبنك. كما أصدر رئيس الوزراء قراره رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٠٠٧ بتشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس إدارة بنك مصر وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارتي الاستثمار والمالية والبنك المركزي وبنكي مصر والقاهرة، لاختيار مستشاري عملية الطرح والإشراف على أعمالهم حتى مرحلة التنفيذ، وهي المهام التي فصلها رئيس بنك مصر بأنها تشمل: تقييم أسهم رأسمال البنك، وتقييم وعرض بدائل لاستراتيجية البيع، وتنفيذ حملة تسويقية للوصول إلى أعلى سعر. إلا أن الحكومة أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٧ تخفيض النسبة المطروحة للبيع إلى ٦٧٪ فقط. وقد جاء هذا التخفيض تحت ضغوط الرأي العام الذي عارض قطاع كبير منه فكرة البيع بصفة عامة وفكرة البيع لمستثمر أجنبي بصفة خاصة، واقترح سبلا بديلة وإن كانت غير عملية في ضوء الشروط الموضوعة للبيع، وكذا لضغوط رأس المال المحلي الذي تطلع إلى امتلاك حصة في رأسمال البنك إن لم يكن شراء كامل الحصة المطروحة للبيع.

وقدتم اختيار جي بي مورجان مستشارا للطرح، وتقدمت ١٨ مؤسسة مالية لشراء بنك القاهرة تم اختصارها إلى ٥ بنوك فقط قدمت العروض الأكثر قبولا من الناحية الفنية، إلا أن يوم ٢٥ يونيو ٢٠٠٨ انتهى بفشل إتمام عملية البيع لأن العروض التي قدمت للشراء جاءت بأسعار أقل من القيمة الملائمة من وجهة نظر اللجنة المسئولة عن البيع.

وقد ظل موضوع خصخصة بنك القاهرة مفتوحا لفترة طويلة، حيث أشير إلي انه سيظل مملوكا لبنك مصر، ولكن تكون له إدارة مستقلة ومجلس إدارة مستقل وإن كان نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر يرأس في ذات الوقت قيادته التنفيذية. وكانت التوقعات تشير إلى إمكانية إعادة طرح البنك للبيع في وقت آخر، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أثرت بشدة على البنوك الدولية التي يمكن أن تقدم على الشراء أدت إلى إرجاء عملية الطرح والتركيز على تطويره وزيادة كفاءته خاصة بعد ان تم تحويل كل ديونه المتعثرة إلى بنك مصر. وقد أعلن محافظ البنك المركزي في أواخر ٢٠٠٩ أن البنك ليس مطروحا للبيع أو الخصخصة في الوقت الحالي حيث لا تسمح حالة السوق ببيعه. وبالتالي فإن ملف بيع بنك القاهرة قد أغلق - ولو مؤقتا - وأنه سوف يستمر في العمل ككيان مستقل خاضع لقانون الشركات المساهمة ومملوك لبنك مصر باعتباره أحد استثماراته.

٥ - وتم أيضا في آخر يونيو ٢٠٠٦ إنشاء المصرف المتحد لتدمج فيه ثلاثة من البنوك الخاصة المتعثرة هي بنوك النيل والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية والبنك المصري المتحد، برأسمال مليار جنيه يساهم البنك المركزي المصري بنسبة ٩٩,٩٪ منه. وأعلن أن المصرف سيعيد هيكلة الوحدات المندمجة فيه وتطويرها بحيث يكون جاهزا للخصخصة خلال فترة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، خاصة وأنه كان محملا بديون متعثرة تبلغ ٤,٥ مليار جنيه. وقد اعترض بعض مساهمي بنك النيل على عملية الدمج ولجأوا للقضاء الإداري الذي قضى بإلغاء قرار الدمج، إلا أن البنك المركزي المصري طعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا. وقد أعلن محافظ البنك المركزي أن المصرف المتحد غير جاهز للبيع حاليا، حيث سجلت آخر ميزانية له عجزا مقداره ١,٤ مليار جنيه، وأنه لن يطرح للبيع إلا بعد انتهاء هذا العجز تماما. ورغم الإنجازات التي حققها المصرف المتحد منذ إنشائه، فإن إدارته تلقت ضربة شديدة باتهامه بارتكاب عدد من المخالفات تتضمن اتهام أحد كبار مسئوليه بالفساد وتلقي رشاوى لتسهيل عملية تسوية مديونيات أحد كبار العملاء المتعثرين.

٦- كان بنك العمال المصري واحدا من البنوك التي لم تتمكن من زيادة رأسمالها إلى ٥٠٠ مليون جنيه كما يشترط القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي. وقد حصل البنك على مهلة لزيادة رأسماله انتهت في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ وهو نفس اليوم الذي

اجتمعت فيه الجمعية العمومية غير العادية للبنك ووافقت غالبيتها على زيادة رأس المال من خلال الاكتتاب للمساهمين الأساسيين وهم الاتحاد العام لنقابات العمال (٥٣٪) التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات (٣٩ ٪) بنك مصر وبنك القاهرة (٥٪ لكل منهما) ومساهمون من الأفراد بالنسبة الباقية. وفشلت محاولات إقناع بعض كبار المساهمين بزيادة مساهماتهم، خاصة أن رأسمال البنك كان يقتصر على ٥٠مليون جنيه فقط، في حين قدرت خسائره المتراكمة بنحو ٣٨٤ مليون جنيه، وبذلك لم يكن هناك مفر من أن يتدخل البنك المركزي مصدرا قراره رقم ١٧٠٣ في أول أغسطس ٢٠٠٦ بالموافقة مبدئيا على دمج بنك العمال في بنك التنمية الصناعية، وبمطالبة البنكين بتطبيق الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لإتمام الاندماج والاستعانة باثنين من بيوت الخبرة (حددهما القرار بالاسم) والموافقة لفريقي العمل بالبنكين على الإطلاع على كافة المستندات والمعلومات عن حسابات العملاء للبدء في إجراءات الاندماج.

والجدير بالتأمل في حالة هذا البنك أن إدارته كانت ترى منذ وقت مبكر إمكانية اندماجه في بنك آخر، إلا أنها استمرت تقاوم بشدة فكرة الاندماج كما دفع مساهموه بعدم دستورية إدماجه قسرا، وأنهم لن يخضعوا بسهولة لقرار البنك المركزي الخاص بالدمج وأخير أصدر البنك المركزي قراره رقم ١٤٠٤ في ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ بدمج بنك العمال في بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، منهيا بذلك نحو ٣ سنوات من المحاولات والمباحثات لم يحظ بمثلها أي بنك آخر تم إدماجه. وقد تم الدمج اعتبارا من نهاية يوم عمل ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

المحور الثاني: إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا

وتضمن هذا المحور ما يلي:

١ - تنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ منذ بداية ٢٠٠٥ أعدتها وقامت بمتابعتها دوريا وحدة إدارية خاصة بالبنك المركزي المصري هي وحدة إعادة الهيكلة، لتطوير واستحداث إدارات جديدة بالبنوك العامة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية.وقد تم في إطار ذلك استحداث الإدارات الجديدة أو تطوير القائم منها وتدعيمها بالتكنولوجيا والعمالة اللازمة.

٢ - قيام المفوضية الأوربية بتمويل خطة التطوير، التي استهدفت أن يتم في البنوك العامة تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والمعلومات والموارد البشرية. وفي إطار ذلك تمت الاستعانة منذ أكتوبر ٢٠٠٥ بمؤسسة ABN AMRO لتنفيذ برنامج التطوير في بنك مصر ومؤسسة ING لتنفيذ البرنامج في البنك الأهلي المصري. وقد قام البنك المركزي المصري والمفوضية الأوربية بمتابعة خطوات التطوير من خلال تقارير ولجان مشتركة مع البنوك المعنية والجهات الاستشارية.

٣ - إخضاع بنوك القطاع العام التجارية لعملية تدقيق ومراجعة شاملة، بالاتفاق بين وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري وبين البنك الدولي. وقد عهد بهذه العملية إلى ٣ مكاتب مراجعة ومحاسبة دولية قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبالتركيز على تقييم جودة أصول البنوك (خاصة القروض والاستثمارات) وتحديد فجوة المخصصات اللازم تغطيتها. وقد أتمت هذه المكاتب عملية المراجعة للبيانات المالية الخاصة بالسنوات من بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨.

وقد ترتب على هذه المراجعة التعرف على الموقف الفعلي لجودة القروض والاستثمارات بالبنوك العامة، وهي الخطوة التي كانت ضرورية للتوصل إلى مراكز مالية تعكس مواقفها الحقيقية بعد تعرضها لمشاكل العملاء المتعثرين وغيرها من المشاكل التي تم تجاهلها لسنوات طويلة بحيث أوجدت فجوة بين المراكز المالية المعلنة وبين الواقع الفعلي لهذه المراكز كما بدأت تعكسه البيانات المالية المنشورة لبعض البنوك العامة، والتي تتضمن تعديلا في أرقام المقارنة الخاصة بالسنوات السابقة بما يعكس نتائج المراجعة التي قامت بها مكاتب المحاسبة المذكورة.

وطبيعي أن تطبيق مبادئ المحاسبة الدولية وتقييم جودة الأصول لم يكن ليحتاج بالضرورة إلى مكاتب مراجعة دولية، ولكنه كان يحتاج إلى تطبيق المعايير المحاسبية بشكل جدي. ومن ثم فإنه يمكن القول أن استقدام هذه المكاتب كان يستهدف في ذات الوقت طمأنة المستثمرين الأجانب على سلامة المراكز المالية للبنوك العامة وبيان وضعها الحقيقي وهو الشرط الضروري للقيام بعملية خصخصة البنوك العامة المطروحة منذ فترة. وطبيعي أن بنك الإسكندرية وبنك القاهرة كانا من بين البنوك التي تمت مراجعتها بمعرفة هذه المكاتب ولولا ذلك لما أمكن بيع بنك الإسكندرية ولا طرح بنك القاهرة للبيع.

٤ – مع ما أظهره تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتدقيق جودة الأصول على البنوك العامة، اتضح أن هناك فجوة مخصصات ضخمة كان يتعين تجنيبها في السنوات السابقة لمواجهة مشاكل الديون المتعثرة وغيرها من الأصول التي يتعين تكوين مخصصات لها خصما من الإيرادات (أي تقليلا لصافي الأرباح التي تؤول للخزانة العامة) . وكانت هذه الفجوة التي قدرت بنحو ٢٧ مليار جنيه أكبر من أن تستطيع البنوك تغطيتها بالكامل من إيراداتها من أنشطتها المعتادة. وهنا جاء الحل التوافقي متمثلا في السماح للبنوك العامة باستخدام الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع حصصها في البنوك والشركات المشتركة (في إطار عملية الخصخصة) في سد فجوة المخصصات وفي تدعيم قاعدتها الرأسمالية.

٥ – كما تم في هذه المرحلة تعيين كوادر مصرفية جديدة بالبنوك العامة تم اجتذابها أساسا من بين العاملين في البنوك الأمريكية والأوربية والخليجية وكذا من البنوك الأجنبية والمشتركة العاملة في مصر. وتولت هذه الكفاءات جانبا كبيرا من المناصب العليا في البنوك العامة في إطار مشاورات واقتراحات بين البنك المركزي وكل بنك على حده، حيث تولى البنك المركزي المصري تلقي وإعداد سجلات بالخبرات المصرفية المكن اجتذابها في ضوء خطط التطوير واحتياجات البنوك العامة من التخصصات المختلفة، إلى جانب التفاوض مع هذه الخبرات في مرحلة أولى قبل تعاقد البنك المعني معها. ولم يشترط أن يقتصر التعيين على المصريين فقط، ومن ثم فهناك عمالة أجنبية بدأت في العمل في بعض قطاعات بنوك القطاع العام وعلى الأخص في مجالات تكنولوجيا المعلومات. و طبيعي أن مرتبات ومكافآت هذه الخبرات (المصريين والأجانب) أكبر من أن يتحملها البنك المعني. ومن ثم فقد قام صندوق تطوير القطاع المصرفي بالبنك المركزي بدعم البنوك من خلال تحمله للفارق بين المرتب الذي يدفعه البنك للوظائف المعادلة وبين ما يتم الاتفاق عليه مع ذوي الخبرة الذين تم جذبهم.

وتتمثل موارد صندوق التطوير المشار إليه (المادة ٩٦ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) فيما يقدم إليه من معونات وهبات وفي نسبة يتم اقتطاعها من أرباح البنوك العامة سنويا تبلغ ٥٪، كما قرر البنك المركزي المساهمة بقيمة لا تزيد عن ٥٪ من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ "تدرج ضمن مصروفات البنك ". ويدير الصندوق لجنة يعينها البنك المركزي المصري. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري رفض بشدة أن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بممارسة مهامه في الرقابة على هذا الصندوق نافيا عنه صفة المال العام الذي يستوجب الرقابة. وقد تم بسرعة إغلاق الموضوع ولم يعد مثار من أية طرف.

وبذلك نشأ وضع جديد في البنوك العامة مؤداه حدوث تفاوت شديد في المرتبات بين المسئولين القدامى، وهؤلاء الذين تم اجتذابهم في إطار عملية التطوير. ففي حين لا يزيد دخل المدير العام من العاملين القدامى بالبنك العام الجاري تطويره عن ٢٥ ألف جنيه شهريا في المتوسط، فإن نظيره الذي تم التعاقد معه في إطار خطة التطوير يمكن أن يتقاضى شهريا مرتبا يصل إلى ١٨٠ ألف جنيه. ويصدق نفس الشيء بالنسبة لشاغلي

الوظائف الإدارية الوسطى الذين تم جذبهم من خارج البنك بما في ذلك كثير من الخبرات التي كانت تعمل في بنوك أجنبية أو مشتركة في مصر. هذا فضلا عن المزايا العينية التي ينفردون بها مثل توفير البنك لسيارات خاصة لكل واحد منهم. وقد أدى التفاوت الشديد في الدخول و المزايا إلي كثير من المشاكل داخل البنوك العامة، خاصة وأنه تم تجاهل خبرات العشرات من العاملين القدامى والمتميزين من ناحية، واستقدام خبرات لا يتسم بعضها بالدرجة التي كانت متصورة من الكفاءة والفعالية من ناحية أخرى. ومع التوسع في دفع و إغراء العاملين بالخروج إلى المعاش المبكر، خرجت من البنوك العامة إعداد كبيرة من القيادات العليا والوسطى تضم كفاءات لا يستهان بها. كما شهد بعض البنوك احتجاجات واسعة على هذه الأوضاع الجديدة تمثلت أحيانا في الاعتصام أمام مبنى البنك، وفي احتجاجات مكتوبة باستخدام شبكة الانترنت.

المحور الثالث: حل مشاكل الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي

أصبح معروفا أن الديون الرديئة المشكوك في تحصيلها كانت تبلغ نحو ٢٥٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري في أواخر ٢٠٠٤ حين بدا تطبيق برنامج التطوير. وقد بلغت نسبة الديون المتعثرة نحو ٧٣٪ من قروض بنك القاهرة وبلغ العجز في مخصصاته ما يتراوح بين ١٢ مليار جنيه (طبقا للبنك المركزي) و١٤ مليارا (طبقا للجهاز المركزي للمحاسبات) أي ما يوازي ستة مرات رأسماله. وبلغت قيمة الديون المتعثرة في بنك الإسكندرية قبل خصخصته نحو ١٤،٥ مليار جنيه. وقد ألزم البنك المركزي جميع البنوك بوضع برامج لاسترداد هذه المديونيات وسداد فجوة المخصصات وأنشأ أمانة للتوفيق والتحكيم بالبنك المركزي للإسراع بإتمام عمليات التسوية. وقد قام البنك المركزي والبنوك بمبادرات لحث العملاء المدينين وخاصة صغار المتعثرين على إجراء هذه التسويات التي شملت تنازلا من البنك الدائن عن جزء مما يستحق له، وقبولا للسداد العيني في شكل عقارات وغيرها.

كما نشير إلى إجراء آخر كان له أهمية كبيرة يتمثل في تعديل نص المادة ١٣٣ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (تحت ضغوط البنوك نفسها ورجال الأعمال) في ديسمبر ٢٠٠٤، بحيث يسمح للبنوك بالتصالح مع العملاء المتعثرين، حتى بعد صدور أحكام باتة ضدهم. وقضى هذا التعديل بأنه إذا تم التصالح قبل صدور الحكم آليات فيشترط لنفاذه إتمام الوفاء بديون البنك وفقا لشروط التصالح (أي أنه لا يشترط السداد الفعلي للمديونية)، بشرط اعتماد مجلس إدارة البنك المعني ومحافظ البنك المركزي لمحضر التسوية الذي يعتبر سندا تنفيذيا ويتم توثيقه "مجانا". وبإخطار المحافظ للنائب العام تنقضي الدعوى الجنائية بجميع أوصافها وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة (حتى لو كان المحكوم عليه محبوسا). أما إذا تم التوصل للتسوية بعد صدور الحكم البات فلابد من قيام المحكوم عليه أولا بالسداد المقدم لمستحقات البنك (نقدا وعينا). وللمحكوم عليه رفع الأمر للنائب العام، ليرفع بدوره الطلب إلى محكمة النقض وبمذكرة برأي النيابة فيه. وللمحكمة أن تأمر- بقرار مسبب- بوقف تنفيذ العقوبة نهائيا إذا تحققت من اكتمال شروط التسوية. وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من هذه المادة ما نصه " وفي جميع الأحوال يمتد أثر التصالح من حيث انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبات إلى جميع المتهمين أو المحكوم عليهم في ذات الواقعة".

وتم في هذا الإطار إجراء تسويات أعلن البنك المركزي أنها بلغت حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ نحو ٩٠٪ من الديون المتعثرة على القطاع الخاص، عن طريق إجراءات شملت إنشاء وحدة للديون المتعثرة بالبنك المركزي تقوم بمتابعة موقف هذه الديون ومشروعات التسويات بين البنوك والعملاء في ضوء الأساليب المستحدثة لمعالجة هذه الظاهرة والبرامج التي تقدم بها كل بنك. وقد بلغت

التحصيلات النقدية ٣٦٪ من هذه التسويات والباقي بأساليب مختلفة منها السداد العيني.

إلا أن بعض العملاء المتعثرين ما زالت أسماؤهم تملأ الصحف وتشغل الرأي العام، خاصة الذين هربوا أو خرجوا إلى خارج البلاد منذ سنوات وعادوا مؤخرا لتسوية مواقفهم. وقد ترتب على ذلك أن الأخبار المتعلقة بالبنوك المصرية وأنشطتها يمكن متابعتها من صفحات الحوادث والقضايا بالصحف والمجلات وليس فقط من الصفحات الاقتصادية. فالتسويات التي توصلت إليها البنوك مع عدد من كبار العملاء المتعثرين لم يتم تنفيذها من جانب بعض العملاء، وطالب البعض الآخر بإعادة النظر فيها، كما أنها حملت إلى البنوك كثيرا من المشاكل المرتبطة بالسداد العيني وما يعنيه ذلك من تولي البنوك إدارة بعض المشروعات أو العقارات أو حيازة أوراق مالية وغير ذلك من الأمور التي تجعل البنوك مكبلة بأعباء ليست مؤهلة لتحملها ولا للتعامل معها. بل ووصل الأمر في حوارات على صفحات الصحف إلى نشر تفاصيل بعض التسويات وكيفية التوصل إليها بين العملاء والبنوك ومكاتب التقييم والأطراف الأخرى و مدى التزام بعض العملاء بالسداد، وإصرار أحد العملاء المتعثرين على أنه قام فعلا بسداد الأقساط في مواعيدها وأن البنوك ليست جادة في تنفيذ تعهداتها وفق شروط التسوية، على حين تعلن البنوك التزامها بالصمت احتراما لقواعد سرية الحسابات؟؟

أما الديون المستحقة للبنوك على القطاع العام والتي بلغت ٢٦ مليار جنيه (وتصل في بعض التقديرات إلى ٣٢ مليارا)، فقد تم سداد ١٦ مليار منها نقدا للبنوك الدائنة، مع إعلان وزارتي المالية والاستثمار التزامهما بسداد المبلغ المتبقي الذي يبلغ ١٠ – ١٢ مليار جنيه قبل نهاية ٢٠٠٨ ويلاحظ أن هذا السداد الأساسي الذي تم كان في شهري يناير ٢٠٠٦ (٦,٩ مليار جنيه لبنك إسكندرية قبل خصخصته) وديسمبر ٢٠٠٦ (٩,١ مليار جنيه لبنوك الأهلي ومصر والقاهرة)، وأنه منذ ذلك الوقت والحكومة تؤكد أنها ستقوم بالسداد ويتم تحديد مواعيد تقريبية للسداد إلا آن المصدر الذي يتوقع أن يتم منه السداد يهرب دائما: فهو تارة حصيلة سندات يستهدف طرحها، وتارة حصيلة بيع بنك القاهرة أو أصول عقارية وأراضي يستهدف نقل ملكيتها للبنوك. وقد أصبح من الواضح في ظل ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وعدم توافر موارد تكفي لسداد هذه المديونيات أن تقوم الدولة بسداد كامل مديونياتها للبنوك عينا في شكل أراضي وعقارات أسوة بعملاء القطاع الخاص المتعثرين) وهو أمر لا يخلو بدوره من مشاكل نتيجة لعدم وصول المرافق إلى بعض هذه الأراضي بشكل قد لا يمكن البنوك من استغلالها بالشكل الأمثل. وقد أعلن أنه تم بالفعل نقل ملكية ٦٢ قطعة ارض قيمتها ٦ مليار جنيه إلى بنكي الأهلي ومصر وسيتم في وقت لاحق نقل ٣٠ قطعة أرض أخرى قيمتها ٣ مليار جنيه. وطبقا لتصريحات وزير الاستثمار فانه من المتوقع إنهاء المشكلة التاريخية لديونيات القطاع العام للبنوك قبل نهاية يونيو ٢٠١٠. ويبقى مع ذلك أن البنوك في تعاملها مع تسويات عملاء القطاع الخاص المتعثرين كانت تدرس وسائل استيفائها للديون وتختار أنسب الأصول إذا ما اضطرت لذلك، وهو الأمر الذي لا تتيحه بالطبع الحكومة للبنوك العامة لأسباب أقلها "التحرج من عدم قبول العرض المقدم من مالك البنوك ذاتها".

ومن الواضح أن بنوك الأهلي ومصر والقاهرة كانت قد توقفت عن احتساب فوائد على مديونية شركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٥ حتى نهاية يونيو ٢٠٠٨، وهو إجراء علق عليه وزير الاستثمار بقوله أنه لولا نجاح المفاوضات مع البنوك في خفض جزء من هذه الفائدة لبلغ إجمالي الدين قبل بدء التسوية ٥٢ مليار جنيه. وطبيعي أن تنازل البنوك عن الفوائد أو جزء منها، بل وعن جزء من أصل الدين (وهذا ما تم في مبادرة سداد المديونيات الصغيرة في ٢٠٠٧) يكون عنصرا هاما في التسويات ولكن لا يتم الإعلان عنه عادة، باعتبار أن الدين المتعثر يعد تجميدا لموارد البنك وبالتالي فالتنازل عن جزء من الاستحقاقات يوفر موردا

يمكن توظيفه والحصول منه على عائد يفوق الفوائد التي تم التنازل عنها، ناهيك عن عبء المتابعة وتكاليف اللجوء للقضاء.

المحور الرابع: تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري

يعتبر قطاع الإشراف والرقابة بالبنك المركزي صمام الأمان بالنسبة للجهاز المصرفي ككل وهو عادة ما يضم عناصر على درجة عالية من الكفاءة بحيث أن المتابع لتطور الجهاز المصرفي المصري سيجد أن العديد من قيادات هذا القطاع تولت منذ ستينات القرن الماضي مهام رئيسية في البنك المركزي والبنوك العامة والخاصة، منها وظيفة محافظ البنك المركزي نفسها أكثر من مرة، فضلا عن رئاسة مجالس إدارة كثير من البنوك العامة والخاصة.

وشملت خطة تطوير هذا القطاع الحصول على معونة فنية لمدة عامين بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية. وقد بدأ تنفيذ البرنامج فعلا في ديسمبر ٢٠٠٥ وأعلن عن انتهائه في نوفمبر ٢٠٠٧. واستهدف التطوير بشكل خاص:

١ - رفع كفاءة قطاع الرقابة والإشراف من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية. ويلاحظ في هذا الصدد أن فكرة الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية هي فكرة محورية في برنامج تطوير الجهاز المصرفي ككل. وهي تعني ببساطة نوع من نقل التجارب الناجحة التي ساهمت الجهات الاستشارية في خلقها أو دعمها في بنوك أوروبا والولايات المتحدة، وتعميم هذه التجارب والدروس المستفادة منها بشكل أو آخر.

٢ - تطبيق مفهوم جديد للرقابة هو الرقابة بالمخاطر لضمان سلامة وقوة القطاع المصرفي. وتقوم فكرة هذه الرقابة المستحدثة في إطار مقررات بازل على أن هناك عدة أنواع من المخاطر أهمها : مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، وأنه بالسيطرة على هذه المخاطر(خاصة مع تقدم نظم المعلومات واستخدام شبكات حاسبات وبرامج متقدمة) وحسن تقديرها يمكن ضمان سلامة البنك وقوته. ويرتبط بذلك التقليل نسبيا من أهمية الرقابة الميدانية حيث تحل محلها الرقابة على نظم الرقابة ذاتها.

وهنا لابد من إشارة سريعة إلى عملية سرقة البنكنوت من مطبعة البنك المركزي التي تمت في أواخر أبريل ٢٠١٠. فالسرقة هي أحد مخاطر العمليات أو التشغيل، ومن ثم فإن تطبيق مفهوم المخاطر بالنسبة لها يستلزم وضع الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث السرقات بكل أنواعها، وتعديل هذه الإجراءات في ضوء متابعة تنفيذها على أرض الواقع. وقد كشفت عملية السرقة أبعادا كثيرة: فالسرقة تم اكتشافها بعد أيام من حدوثها، ولم يكتشف كل المبلغ المسروق مرة واحدة وإنما على دفعات، حيث تضمن البلاغ الأول أن المبلغ المسروق يبلغ ٨٠٠ ألف جنيه، ارتفع تدريجيا ٢٫٨ مليون جنيه، كما أن واقعة السرقة نفسها تمت على ١١ مرة خلال شهرين دون أن تكتشف. كل هذا يطرح بشكل فعلي مدى الاستفادة من فكرة المخاطر وتطبيقها على الأنواع المختلفة من العمل المصرفي في مصر، خاصة وأن النظام الأمني بالمطبعة كان محلا لنقد كبير من نيابة الأموال العامة بالقاهرة التي وصفته بعدم الكفاءة والقصور وأنه شيء مخزي.

٤ - رفع كفاءة الكوادر البشرية الموجودة بقطاع الإشراف والرقابة على البنوك، من خلال دورات تدريبية نظمتها بنوك مركزية وهيئات دولية، إلى جانب التدريب الداخلي في مصر. وقد تم في هذا الصدد إيفاد العديد من العاملين بالقطاع في دورات تدريبية بالخارج ومن خلال المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري.

٥ - الارتقاء بنظم إدارة المعلومات، للحصول على المعلومات بالدقة والسرعة اللازمتان. ولعل هذه النقطة بالتحديد من أهم الإنجازات التي حققها برنامج تطوير قطاع الإشراف والرقابة على البنوك، حيث أصبح البنك المركزي متصلا بجميع البنوك العاملة في مصر عن طريق شبكة الحاسب الآلي، وأصبح بالتالي محاطا

لحظة بلحظة بكثير من البيانات الخاصة بالبنوك وعملائها وحل ذلك محل كثير من البيانات اليومية والأسبوعية والشهرية التي كان يوافى بها من البنوك، وهو الأمر الذي أتاح له إتباع سياسة الكوريدور فيما يتعلق بسعر الفائدة حيث تكون جميع البنوك (والبنك المركزي) على علم تام بما لدى البنوك الأخرى من سيولة بحيث يسهل عليها تغطية ما قد يوجد من عجز مؤقت لمدة يوم أو أكثر دون أن تضطر لدفع معدلات فوائد مرتفعة كما كان الوضع سابقا في ظل عدم معرفة البنوك بأوضاع البنوك الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تحقيق تقارب في أسعار الفائدة لمدة ليلة واحدة المعلنة من البنوك وتلك المعلنة من البنك المركزي للإيداع والإقراض، وهو تقارب لم يكن ممكنا تحقيقه قبل ذلك. كما أتاح تطوير نظم المعلومات للبنك المركزي التعرف عن كثب على تفاصيل الائتمان الممنوح من كل بنك وعلى الموقف الائتماني لعملاء الجهاز المصرفي أولا بأول.

وإذا كانت خطة التطوير قد انصبت أساسا على البنوك المملوكة للدولة بما فيها البنك المركزي المصري، مع إقامة قاعدة عريضة من مستلزمات تنظيم العمل المصرفي ككل والرقابة عليه، فإن البنوك الخاصة والمشتركة لم تكن بعيدة عن تطوير مماثل، وإن كان يتم بمعرفتها ودون تدخل تقريبا من البنك المركزي المصري. فالبنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ترتبط مع بنوكها الأم عادة إما عن طريق الإدارة المباشرة أو عن طريق اتفاقات إدارة. وفي الحالتين فإن التطوير كان يتم بالتنسيق مع المراكز الرئيسية في الخارج أساسا. هذا فضلا عن استفادة هذه البنوك من الإمكانيات التي أتاحها المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي، والذي قام بدور كبير بالنسبة لكل البنوك فيما يتعلق بتهيئة الكوادر العليا والوسطى للنواحي الفنية التي يتطلبها التطوير مثل مقررات بازل في تطورها وانعكاساتها على العمل المصرفي، وعلى الأخص فكرة المخاطر وكونها الفكرة المركزية التي يتعين أن تكون في ذهن من يعملون بالجهاز المصرفي سواء التنفيذيين أو من يراقبون أعمالهم.

المرحلة الثانية لتطوير الجهاز المصرفي

بدأت هذه المرحلة من أول ٢٠٠٩ وتمتد حتى ٢٠١١، وتستهدف رفع كفاءة وأداء الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر، ليقوم بدوره بكفاءة في الوساطة المالية والمساهمة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة. وقد حصلت مصر على قرض ميسر قيمته ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لتمويل هذه المرحلة يسدد على ٢٠ عاما وبفترة سماح ست سنوات، بعد أن تأكد البنك الدولي أن الحكومة استطاعت إصلاح الهياكل المالية للبنوك والحد من هيمنة بنوك القطاع العام، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع المصرفي وزيادة الأدوات المالية ودعم البنية الأساسية للسوق. وتتمثل محاور هذه المرحلة فيما يلي:

١ - **إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة**. وقد سارت الأمور حتى الآن بالنسبة لهذه البنوك على النحو التالي:

أ - بالنسبة للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

يعاني البنك الرئيسي للائتمان الزراعي من تبعية مزدوجة فهو تابع لكل من وزارة الزراعة وللبنك المركزي، ويمارس أعمالا بعضها من أعمال البنوك كتلقي الودائع وتقديم القروض إلا أن البعض الآخر يتمثل في تنفيذ سياسة الدولة في تقديم المدخلات الزراعية للمزارعين بأسعار عادة ما تكون مدعمة، كما يقوم بتسلم بعض المحاصيل نيابة عن الدولة. وقد تعددت المشاريع التي طرحت لتطوير البنك بشكل لا يمكن التعرف معه على الاتجاه الذي سيتم فيه التطوير فعلا. ورغم الإعلان عن قرب إصدار قانون جديد للبنك ونقل تبعيته تماما للبنك المركزي ونقل العمليات غير المصرفية إلى شركات تابعة له، وزيادة رأسماله، فإن مجالات التطوير التي تمت شملت فقط إعادة تجهيز مباني نحو ٢٠٠ فرع وإدخال الحواسب الآلية والتخطيط لربط الفروع بالبنك

الرئيسي. كما عانى البنك لسنوات طويلة من ظاهرة الديون المتعثرة، وتعددت المبادرات لتسوية هذه الديون بما في ذلك إسقاط أجزاء منها تحملتها الحكومة في بعض الأحيان. على أن الأمر الذي يمكن أن يكون له آثار ايجابية هو اختيار خبير مصرفي لرئاسة البنك على حين كان يتولى قيادته عادة زراعيون. ولعل ذلك تكون له دلالة بالنسبة لاتجاه التطوير الذي سيخضع له البنك.

ب – بالنسبة لبنك التنمية الصناعية والعمال المصري

مع إدماج بنك العمال المصري في بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، أصبح هناك كيان جديد يمكن أن يقوم بدور في تمويل الصناعات الصغيرة بشكل خاص. وقد خضع بنك التنمية الصناعية قبل الاندماج لعمليات تطوير شملت إعداد وتنفيذ استراتيجية تضمنت تطوير الهيكل الإداري والتنظيمي وصياغة سياسة ائتمانية وتحسين الهيكل التمويلي بإصدار أوعية ادخارية جديدة لتوفير مصادر تمويل أكثر استقرارا. ويرتكز التطوير في الفترة المقبلة على استكمال هيكلة البنك بحيث يكون قادرا أساسا على تقديم خدمات مصرفية متنوعة للمستثمرين الصناعيين تفي باحتياجات مشروعاتهم التمويلية في الوقت المناسب وبسرعة وكفاءة.

ج- بالنسبة للبنك العقاري المصري العربي

وافق مجلس إدارة البنك المركزي بمقتضى قراره رقم ٦٠٥ الصادر بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٦ من حيث المبدأ على اندماج البنك العقاري المصري العربي في بنك الإسكان والتعمير، وهو أول اندماج لبنك عام في أحد البنوك الخاصة. وقد منح البنك العقاري قرضا مساندا قيمته مليار جنيه لمواجهة مشاكل الديون المتعثرة والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة قبل الدمج . ومن الواضح أن الاختلاف الكبير في كيفية ممارسة العمل المصرفي والخدمات التي تقدم في كل من البنكين المذكورين ما زالت تحول دون إتمام الاندماج، فضلا عن مشاكل الديون المتعثرة وما يترتب على ذلك من مشاكل تحديد قيمة السهم في كل منهما على نحو يقبله المساهمون في كل من البنكين. ويبلغ رأسمال البنك العقاري مليار جنيه، على حين كان رأسمال بنك الإسكان والتعمير يبلغ ٦٧٠ مليونا زيدت مؤخرا إلى ١١٥٩ بعد طرح زيادة جديدة في رأس المال.

٢ – تطبيق مقررات بازل ٢ في البنوك المصرية، لزيادة قدرتها على إدارة المخاطر:

وقد تم في هذا الصدد توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم معونة فنية لمدة ٣ سنوات بدأت بالفعل في يناير ٢٠٠٩ لتطبيق هذه المقررات بالبنوك المصرية بشكل تدريجي على ٣ مراحل:

أ – تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص بالبنك المركزي ووضع استراتيجية التطبيق. وقد انتهت هذه المرحلة بالفعل في يونيو ٢٠٠٩

ب –التنسيق مع البنوك لاختيار أفضل وأنسب طرق التطبيق في مصر، بالاستفادة بالتجارب العالمية. وتمتد هذه المرحلة الجزئية حتى يونيو ٢٠١١، وتنتهي بقياس الأثر الكمي لتقييم النتائج المحتملة لتطبيق مقررات بازل ٢، وذلك قبل التطبيق الإلزامي لها

ج – دراسة التعليمات الرقابية المتعلقة بالتطبيق بما في ذلك الجوانب القانونية ووضع خطط تصحيحية تتناسب مع نوعيات البنوك. وتشمل هذه المرحلة إقامة آلية جديدة لتحسين عملية تجميع البيانات للمساعدة في التوافق مع الإطار الرقابي الجديد

وقد صرح محافظ البنك المركزي بأن البنك المركزي الأوروبي سيقدم للجهاز المصرفي المصري قرضا قيمته ٤٠٠ مليون يورو لمساعدته على التوافق مع مقررات بازل ٢، بالإضافة إلى قيام ٣٠٠ خبير مصرفي عالمي بتدريب العاملين في البنوك المصرية على تلك المقررات، بحيث أنه بنهاية ٢٠١١ ستكون جميع البنوك العاملة في مصر قد طبقت هذه المقررات وكذلك أي تطويرات قد تطرأ عليها.

ومن ناحية أخرى فان استراتيجية البنك المركزي لتطبيق مقررات بازل٢ ستتم بالمشاورة والتيسير على

البنوك لضمان تطبيق جميع البنوك لها بغض النظر عن حجمها ومدى انتشارها ونوعية المنتجات التي تقدمها. كما أنها تأخذ في الاعتبار الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمجتمع المصرفي مثل الهيئة العامة للرقابة المالية واتحاد بنوك مصر والمعهد المصرفي ومراقبو الحسابات وشركات التصنيف الائتماني.

٣ – تبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية بصفة عامة، وعلى الأخص بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وقد أصدر البنك المركزي في هذا الصدد قراره رقم ٢٤٠٨ في ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ وذلك في حدود ما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية لهذه المشروعات. ويعني ذلك القرار من الناحية العملية تخفيض تكلفة الأموال بالنسبة للبنك المعني بقدر ما يقرض هذه المشروعات، لأن الأموال المقابلة لنسبة الاحتياطي يتم إيداعها لدى البنك المركزي بدون فائدة.

وطبقا لقرار البنك المركزي، فإن المشروعات الصغيرة هي تلك التي يتراوح حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية بين مليون وواحد وعشرين مليون جنيه، ويتراوح رأسمالها بين ربع مليون جنيه و٥ مليون جنيه. إلا أن لكل بنك يعمل في مصر تعريفه الخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم فإن القروض المقدمة إلى المشروعات التي وضح القرار حدودها، هي فقط التي تستفيد من المزايا المذكورة والتي قد تنعكس على قدرة البنوك على تقديم قروض وتسهيلات لهؤلاء العملاء بسعر فائدة أقل نسبيا من السعر الذي يتم به إقراض المشروعات الأخرى.

ورغم أن كثيرا من البنوك العاملة في مصر كان قد بدأ منذ سنوات في الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الأجهزة الإدارية وتدريب العاملين على اجتذاب ودراسة حالات التمويل الذي يمكن تقديمه لهذه المشروعات، على أسس مختلفة نسبيا عن تلك التي تتبع في حالة المشروعات الكبيرة، كما اهتم المعهد المصرفي بتدريب الكوادر المصرفية على هذا النوع من التمويل، إلا أن صدور هذا القرار وإمكانية الحصول على هذه الميزة التي تنخفض معها تكلفة الأموال شجع البنوك على توسيع دائرة اهتمامها بهذه المشروعات التي حصلت حتى منتصف ٢٠٠٩ على نحو ٣٠٥ مليون جنيه.

ويبقى بالإضافة إلى ذلك أن البنوك تتعاون مع الصندوق الاجتماعي في منح القروض للمشروعات الصغيرة، وأنها تحصل على تسهيلات من البنك الدولي ومن مؤسسات مالية دولية وإقليمية لذات الغرض – الأمر الذي يستوجب درجة عالية من التنسيق ضمانا لحسن الاستفادة من هذه الأموال ولعدم تمتع أي من المستفيدين بأكثر من ميزة من المزايا التي تقدم لهذا النوع من المشروعات.

٤– مراجعة أحكام وتطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنك المركزي والبنوك:

ومن الضروري الإشارة إلى أن البنوك كانت من أوائل الجهات في مصر التي أولت مسألة الحوكمة اهتماما ملحوظا، خاصة بعد صدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي في ٢٠٠٣، وقد اشترك كبار مسئوليها في عديد من الاجتماعات واللجان في إطار هيئة الاستثمار ومركز المديرين وغير ذلك من الجهات التي تهتم بموضوع الحوكمة.

كما أنه قد تم بالفعل إعداد دليل حوكمة البنوك بالتعاون بين كل من المعهد المصرفي والبنك المركزي منذ سنوات، وتم التشاور بشأنه مع البنوك المختلفة، وصولا إلى نسخة نهائية لازالت في انتظار قرار مجلس إدارة البنك المركزي بتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ.

وتمهيدا لتطبيق مبادئ الحوكمة وما تقتضيه من شفافية إزاء العملاء، وجه البنك المركزي خطابا لرؤساء البنوك في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧ يطالبهم فيه بضرورة الإفصاح للعملاء عن مواصفات وشروط منتجات التجزئة المصرفية، نظرا لما لاحظه من قيام بعض البنوك

بالإعلان في الصحف عن عوائد لا تعكس أسعار الفائدة الفعلية التي يتحملها العملاء. وطالب الخطاب البنوك بأن تلتزم بالإفصاح الكامل عن معدلات الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية في العقود التي تبرمها مع العملاء، وفي صالات استقبال العملاء وفي النشرات والمراسلات المرسلة إليهم.

كما يقترن بذلك إصدار البنك المركزي لتعليمات تفصيلية بقواعد إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك (سيرد تفصيلها فيما بعد)، الأمر الذي يتاح معه لكل من المساهمين والمتعاملين مع البنك والأجهزة الرقابية والجمهور متابعة المركز المالي الحقيقي للبنك بشكل دوري وبتفصيل يمكن منه التعرف على مدى متانته. ويلاحظ في هذا الصدد أن السنوات الأخيرة شهدت إحجام كثير من البنوك عن نشر مراكزها المالية ربع السنوية، بل وميزانياتها السنوية وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة غير المسجلة أسهمها في البورصة، وهو ما يمثل مخالفة لم تكن البنوك فيما يبدو تعاقب على اقترافها. وقد أكد القرار أنه في حالة مخالفة أي من هذه التعليمات سيتم تطبيق العقوبات التي تنص عليها المادة ١٣٥ من قانون البنك المركزي، والتي تتضمن عقوبات متدرجة تفرض على البنك المخالف. أما فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر فإن القانون لا يلزمها بنشر مراكزها المالية، وهو أمر يتعين إعادة النظر فيه في ضوء تزايد الوزن النسبي لهذه البنوك في النشاط المصرفي في مصر.

ثانيا: البنك المركزي المصري: إشرافه ورقابته على البنوك في ظل الأزمة العالمية

١ - أكد البنك المركزي أنه تحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك المسجلة لديه وتقويم أدائها انطلاقا من فكرة "الرقابة بالمخاطر".

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي كان قد وضع خطة للتفتيش على البنوك لعام ٢٠٠٧ تتضمن التفتيش على مجموعة من البنوك تمثل أصولها أكثر من نصف الجهاز المصرفي، مع إعطاء الأولوية للبنوك ذات المخاطر العالية وبحيث يتم التفتيش كل عامين على كل بنك. وقد تم تعديل الخطة، بحيث أصبح مستهدفا التفتيش كل عام على جميع البنوك سواء كان التفتيش جزئيا أم كليا.

٢ - كما قام البنك المركزي بمراقبة التزام البنوك بالمعايير الرقابية التي يصدرها، مثل الحدود الدنيا لنسب الاحتياطي التي تلتزم البنوك بإيداعها بدون فائدة لدى البنك المركزي، والحدود الدنيا لنسبة السيولة، والحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد وأطرافه المرتبطة (المستحدثة بالقانون رقم ٨٣ لسنه ٢٠٠٣) ومدى توافق أجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة من العملات الأجنبية على حده.

وإذا كانت مؤشرات الأداء كما سيرد فيما بعد تشير إلى التزام البنوك بنسبتي السيولة والاحتياطي، فإن مسألة الحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد (أي مدى تركز القروض) تبقى مسألة هامة، خاصة وأن البنك المركزي وضع في ٢٠٠٦ حد أقصى لما يمكن منحه للعميل الواحد وأطرافه المرتبطة، وتضمن القرار جدولا زمنيا للتخفيض التدريجي للتركز يغطي الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، بحيث يصبح الحد الأقصى لما يحصل عليه العميل الواحد ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك، يرتفع إلى٢٥٪ بإضافة أطرافه المرتبطة. ومنحت البنوك مهلة لتوفيق أوضاعها حتى نهاية ٢٠٠٩. إلا أن البنك المركزي لم يقم بالإشارة في تقاريره السنوية ومطبوعاته الأخرى إلى ما تم بخصوص مدى التزام البنوك عمليا بهذه التعليمات. وإذا كانت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن سنوات سابقة قد أشارت إلى ارتفاع درجة تركز الائتمان الممنوح من البنوك، فإنه من المهم الإعلان عما تم اتخاذه من إجراءات للحد من التركز الفعلي للقروض، خاصة وأن شدة التركز يصعب معها عمليا حل هذه المشكلة في الزمن القصير. ولعل خطورة عملية التركز تتبين من استعراض بعض أرقام الجهاز المركزي للمحاسبات التي يتضح منها أنه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ حصل ٢٥

عميلا على ٤٠٪ من إجمالي قروض البنك الأهلي المصري، وفي بنك مصر حصل ٢٨ عميلا على أكثر من ٥٤٪ من قروضه، وفي بنك القاهرة حصل ٢٦ عميلا على أكثر من ٦٠٪ من قروض البنك، أما في بنك الإسكندرية، فقد استأثر ١٥ عميلا فقط بأكثر من ٤٣٪ من قروضه. وعلى أي حال، فقد قرر البنك المركزي في ٤ أغسطس ٢٠٠٩ إلغاء النص الذي يجيز مد مهلة توفيق الأوضاع والاستثناءات التي كانت ممنوحة لبعض البنوك بالتجاوز إذا توافر لديها عدد من الشروط الموضوعية الدالة على سلامة إدارتها، وهو قرار يعكس حرص البنك المركزي على إزالة التركز الكبير في الائتمان المصرفي.

٣ – ومع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في أواخر٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وامتدت إلى كافة دول العالم، حاول البنك المركزي الحد من التأثيرات السلبية للأزمة على الجهاز المصرفي المصري باعتباره من أكثر القطاعات انفتاحا على العالم الخارجي، وأنه من الممكن أن تنتقل إليه بسهولة كثير من آثار الأزمة. وقد شملت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في هذا الصدد:

أ – طلب من جميع البنوك دراسة سقوف التوظيفات بكل دولة، ومراجعة موقف تلك التوظيفات. وتبدو أهمية هذا الإجراء من طبيعة التعامل بين البنوك المحلية ومراسليها بالخارج، حيث يتم عادة إعادة إيداع الأموال بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك الخارجية لآجال تتناسب مع الآجال التي تم بها الايداع. ويتحدد الحجم الكلي للإيداع في بنوك كل دولة في ضوء حجم اقتصادها وتصنيفها الائتماني الذي يعتد به البنك المحلي.

ب – وكما تتحدد سقوف للتوظيفات الخارجية بكل دولة، تتحدد أيضا سقوف مماثلة لكل البنوك التي يتم معها التعامل. ويشمل ذلك التوظيفات التي تتم لدى كل بنك، وأيضا حجم التسهيلات الممنوحة له، وهي عادة "حدود" تسهيلات متبادلة يمنحها كل بنك للآخر بغرض تسهيل المعاملات التي يتم تسويتها دوريا دون أن يتم في كل مرة إجراء تحويلات فعلية للأموال لمواجهة المدفوعات، سواء تمثلت في قيم الاعتمادات المستندة أو التحويلات النقدية والشيكات المسحوبة ... الخ. وقد طالب البنك المركزي البنوك بدراسة هذه السقوف ومراجعتها وإعادة النظر فيها دوريا.

٤- ومن التطورات الهامة التي يتعين الإشارة إليها إصدار البنك المركزي في ديسمبر ٢٠٠٨ لقواعد جديدة تفصيلية" لإعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس"، لتتسق مع معايير المحاسبة المصرية وتصبح نموذجا لاستخدام هذه المعايير في البنوك، بحيث يتحقق مزيد من الشفافية والإفصاح عن الأوضاع المالية بالبنوك ونتائج أعمالها. وتقع هذه القواعد في ٧ فصول و٥٥٠ صفحة وتحدد بشكل دقيق ما هي القوائم المالية واجبة الإعداد وقواعد إعدادها بما في ذلك نموذج للإيضاحات المتممة للقوائم المالية التي يتعين نشرها، تتضمن المعلومات العامة ومعلومات عن المخاطر المالية والتقديرات والافتراضات الحسابية.

ومن الواضح أن البنك المركزي لجأ إلى أسلوب علمي وعملي متميز لإنجاز هذه القواعد التفصيلية جدا. فقد استعان بتسع مكاتب من مراقبي الحسابات المصريين المشاركة مع مكاتب دولية، شاركت في لجنة خاصة مع ممثلي البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات واستغرق عملها أكثر من عامين (من يوليو ٢٠٠٦ حتى نوفمبر ٢٠٠٨)، لتكون هذه القوائم متسقة مع معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠٠٦. ومن شأن الالتزام بإعداد القوائم على هذا النحو إبراز المركز المالي الحقيقي للبنك في مواجهة الجمعية العمومية والأجهزة الرقابية والمودعين الذين يهمهم التأكد من سلامة موقف مصرفهم وقوة مركزه المالي، وكذا بالنسبة للرأي العام الذي له الحق في معرفة تفاصيل عن البنوك ودورها في المجتمع.

٥ – وأخذا في الاعتبار الأهمية المتزايدة التي توليها الحكومة للتمويل العقاري، باعتباره وسيلة لتنشيط الاقتصاد القومي عن طريق تحريك الأصول

العقارية، أصدر البنك المركزي قراره رقم ١٩٠٦ في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧، بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية وشركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري، متضمنا ضرورة أن تكون الأرض المقامة عليها الوحدات السكنية مملوكة للشركة أو مخصصة لها، والفصل بين التمويل المقدم للشركة من البنك والتمويل المقدم من الراغبين في الشراء، وأن يكون التمويل مستندا إلى تكلفة المشروع، وليس إلى القيمة البيعية للوحدات، وألا يستخدم التمويل بنوعيه إلا في الإنفاق على المشروع طبقا لمراحل التنفيذ التي يقرها الاستشاري.

ثم وافق البنك المركزي (قراره رقم ١٣٠٠ في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦) على المساهمة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه تمثل ٦٢،٥٪ من رأسمال الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، مقررا أن تدرج الأوراق التي تصدرها الشركة وتحوزها البنوك ضمن بسط نسبة السيولة للبنك الحائز، مع تخفيض نسبة المخصصات بالنسبة للمخاطر العامة للقروض العقارية لأغراض الاقتناء أو تجديد وحدات سكنية من ٣٪ إلى ١٪. ويمثل كل ذلك تشجيعا للبنوك على تمويل هذا النشاط بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري حتى يونيو ٢٠٠٩ عدد ٩ شركات، بالإضافة لشركة إعادة التمويل العقاري. كما بلغ عدد البنوك التي تقدم هذا النوع من التمويل ١٩ بنكا. أما حجم التمويل في يونيو ٢٠٠٩ فقد بلغ ١،٣ مليار جنيه، خصص ٩٨٪ منها لشراء مساكن تَمثَّل ٦٠٪ منها في وحدات لا تزيد مساحتها عن ٨٦ مترا مربعا. أما إجمالي القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري مجتمعة فقد ارتفعت من ٢،٦٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨ إلى ٣،٧ مليارا في يونيو ٢٠٠٩.

٦ – تمويل عمليات الاستحواذ وتقييم الشهرة.

أصبح التمويل المصرفي لعمليات الاستحواذ والاندماج مجالا متزايد الأهمية في مصر وعلى الأخص في إطار عملية الخصخصة، وتكوين شركات قابضة خاصة أو " مجموعات " تضم فيما بينها أعداد من الشركات التي قد تتكامل انشطتها وقد لا تتكامل. ويرتبط بذلك تقييم الشهرة الخاصة بالشركات، كعنصر يدخل في تقييم الشركة.

فبالنسبة لتمويل عمليات الاستحواذ (أي السيطرة على ٥٠٪ من رأس المال أو على قرار الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة) وضع البنك المركزي بقراره رقم ١٠٥ في ٦ يناير ٢٠٠٧ عددا من الضوابط أهمها أن يكون للبنك نفسه سياسة معتمدة لتمويل هذا النشاط، وأن تتوافر للشركة المستحوذة أو محل الاستحواذ أو الشركة الجديدة تدفقات نقدية تكفي للسداد، مع ضرورة الاستعانة باستشاريين متخصصين إذا لم تكن أوراق الشركة مدرجة في البورصة. وتنظيما للعملية فإذا كانت الشركة المستحوذة تعمل في نفس النشاط أو تتكامل معه فيكون حساب المخاطر بنسبة ١٥٠٪ من التمويل وإلا فيكون ٢٠٠٪. أما بالنسبة للبنك نفسه فيجب ألا يزيد إجمالي ما يمنحه من تمويل لغرض الاستحواذ عن ٥٪ من إجمالي قروضه وألا يزيد تمويل العميل الواحد والأطراف المرتبطة عن ٢٠٪ من رأسمال البنك.

أما بالنسبة للشهرة فلا يؤخذ بها بمقتضى القرار ١٠٦ الصادر بتاريخ ٦ يناير٢٠٧ أيضا، إذا كان الاستحواذ بين شركتين تابعتين لمجموعة واحدة أو إن كان نشاطهما غير مرتبط. وبالتالي أجاز الأخذ بتقييم الشهرة إذا كان الاستحواذ من شركة تعمل في نفس المجال أو تتكامل معها رأسيا، وإلا فإنه يعتد بنسبة ٥٠٪ فقط من قيمة الشهرة.

وطبيعي أن هذين القرارين سيسهلان للشركات الكبيرة الحصول على تمويل من البنوك للاستحواذ على الشركات الأصغر المنافسة أو المتكاملة معها أو حتى أية شركة ترغب في الاستحواذ عليها. ويعني ذلك أن الاقتصاد المصري سيشهد خلال الفترة المقبلة تيسيرا

في الإجراءات التي تؤدي لنشوء شركات تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في السوق. كما لم يتعرض القرار لجنسية الشركة الراغبة في الاستحواذ، الأمر الذي قد يفتح المجال لقيام شركات أجنبية بالاستحواذ على شركات مصرية باستخدام تمويل من البنوك المصرية.

٧- ومع ازدياد أهمية القروض الشخصية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ألزم البنك المركزي كافة البنوك وشركات التأجير التمويلي والتمويل العقاري بأن تقوم اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٨ بالاطلاع على البيانات الائتمانية الخاصة بمديونيات الأفراد الطبيعيين من خلال الشركة المصرية للاستعلام الائتماني فقط، وأن يتم من خلال هذه الشركة أيضا الإطلاع على هذه المعلومات فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة التي لا يتجاوز حجم الائتمان الممنوح لها مليون جنيه من أي من البنوك أو الشركات، بالإضافة إلى النظام المجمع لتسجيل بيانات الائتمان بالبنك المركزي. ثم أضفي البنك المركزي طابعا إلزاميا في ١٥ يونيو ٢٠٠٩ للحصول على البيانات التي تقدمها الشركة، بحيث يتعين الحصول على هذه البيانات عند دراسة كل عميل لغرض منح أو تجديد أو زيادة الائتمان.بحيث يعتبر تقرير الاستعلام عن هذه الشركة إلزاميا لابد أن تتضمنه مذكرة دراسة كل الحالات الائتمانية.

ثالثا: الانتشار الجغرافي للبنوك

اتجهت البنوك خلال السنوات القليلة الماضية إلى فتح فروع جديدة في إطار سباق كانت على رأسه البنوك الخاصة، وفروع البنوك الأجنبية التي عمدت إلى توسيع شبكة فروعها لتتمكن من بناء قاعدة أكبر من المودعين والعملاء في إطار المنافسة مع بنوك القطاع العام المنتشرة جغرافيا بشكل تاريخي منذ سنوات طويلة.

ومع اندفاع هذه البنوك في توسيع شبكة فروعها وضع البنك المركزي في ٣ يونيو ٢٠٠٨ ضوابط جديدة تكفل تلاؤم التوسع في عدد الفروع (وما يتبع ذلك من زيادة في عدد العملاء وحجم النشاط) مع رأسمال البنك. وبهذا تلتزم البنوك بأن يقابل كل فرع جديد يفتتحه أي بنك مبلغ ٢٠ مليون جنيه في رأس المال الأساسي، ويسري ذلك على الفروع القائمة بالفعل. كما اشترط للموافقة على فتح فرع جديد أن يكون البنك ملتزما بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال، وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتكوين المخصصات وبمعايير تركز التوظيفات في الخارج والداخل ونتائج آخر تفتيش قام به البنك المركزي عليه. وواضح أن هذه الضوابط تستهدف أساسا أن يقتصر فتح الفروع الجديدة على البنوك ذات المركز المالي القوي والتي يتوافر لديها إمكانيات التوسع، وحث البنوك على زيادة رءوس أموالها.

وقد ارتفع عدد فروع البنوك من ٣٠٥٦ فرعا في ٢٠٠٧ إلى ٣٥٠٤ في ٢٠٠٩. وقد تمثلت الزيادة كلها في فروع لبنوك تجارية خاصة ومشتركة وفروع البنوك الأجنبية، حيث ثبت عدد بنوك القرى تقريبا (١٠٣٧) وتراجع عدد الفروع التابعة لبنوك القطاع العام بعد خصخصة بنك الإسكندرية (من ١١٨٥ في ٢٠٠٦ إلى ١٠٥٠ في ٢٠٠٩).

وقد ترتب على اتساع شبكة الفروع تحسن الكثافة المصرفية، لينخفض عدد العملاء الذين يخدمهم الفرع الواحد إلى ٢٢٫٢ ألفا في نهاية ٢٠٠٩ مقابل ٢٤٫٢ ألفا في ٢٠٠٧. ورغم هذا فإن هذا المعدل لا يمكن مقارنته بالمعدلات العالمية والتي تدور في المتوسط حول ٤ آلاف نسمة لكل فرع. كما أنه باستبعاد بنوك القرى، نظرا لأنها لا تقدم كل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، فإن الكثافة المصرفية تكون في وضع يحتاج بالفعل إلى مزيد من الفروع.

وقد كان للبنوك المصرية دائما ومنذ نشأتها تواجد في الخارج، فالبنك الأهلي المصري قام بعد قليل من إنشائه بإنشاء بنك الحبشة، كما أن بنك مصر تواجد مبكرا في سوريا ولبنان.

ويحتفظ البنك الأهلي منذ سنوات ببنوك تابعة ووحدات خارجية في كل من لندن ونيويورك وشنغهاي وجنوب إفريقيا. كما يتواجد بنك مصر في فرنسا وألمانيا والإمارات والأردن، ويتواجد البنك العقاري المصري العربي في الأردن وفلسطين، ويتواجد البنك العربي الإفريقي في لندن.

وقد شهدت الفترة الماضية إعلان كثير من البنوك عن رغبتها في التواجد خارج مصر، فافتتح البنك الأهلي مكتبا تمثيليا في إثيوبيا، وسعى لفتح فرع في ليبيا إلا أن السلطات النقدية لم توافق على ذلك، كما يسعى لإنشاء بنك في السودان التي يحاول بنك مصر أيضا شراء أحد البنوك العاملة فيها. ولم يقتصر هذا الطموح على بنوك القطاع العام، حيث تقدم البنك التجاري الدولي بطلب لفتح فرع له في الجزائر إلا انه لم يتلق بعد موافقة على إنشائه.

وإذا كانت البنوك المصرية قد تواجدت في أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية، فإن اتجاهها لإفريقيا هو أحد أهم أشكال التواجد الخارجي الذي يمكن أن يلعب دورا كبيرا في المستقبل القريب. ويشار في هذا الصدد إلى بنك القاهرة كمبالا الذي ساهم فيه بنك القاهرة بـ ٤٤٪ والبنك الأهلي المصري (١٤٪) وبنك مصر ٨٪ ومجموعة كاتو اروماتك للمنتجات العطرية (٢٤٪)، ويبلغ رأسمال البنك الذي أنشئ في ١٩٩٥ نحو ٥ مليون دولار تجرى حاليا مفاوضات بين الشركاء لزيادته. ويحتل البنك مرتبة متقدمة بين البنوك العاملة في أوغندا، ويمارس تمويل قطاعات التعليم والصحة والمشروعات الصغيرة والاستيراد والتصدير.

رابعا: أداء البنوك العاملة في مصر

(١) البنوك وتجميع الودائع: (جدول رقم ١)

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المسجلة في مصر ٨٤٨.٧ مليار جنيه مصري في آخر ديسمبر ٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ١٠.٧٪ عما كانت عليه قبل عام، وهو معدل يزيد عن نظيره في ٢٠٠٩ (٩.٥٪) وإن كان ما زال أدنى مما سجله في ٢٠٠٧ (١٨.٧٪). ويعكس ذلك أنه رغم الانخفاض المستمر في أسعار الفائدة على الودائع وخاصة منذ أوائل ٢٠٠٩، فإن نسبة الودائع إلى إجمالي خصوم البنوك لم تتغير في نهاية ديسمبر من كلا العامين الماضيين، وظلت تمثل ما يزيد قليلا عن ٧٣٪ منها، كتعبير عن محدودية البدائل الأخرى المتاحة للاستثمار المالي أمام القطاع العائلي الذي يمثل تقليديا المصدر الأول لودائع البنوك، فضلا عن التحول من التوظيف في الأوراق المالية إلى الإيداع في البنوك، حيث أن الودائع لم تكن تساهم سوى بنحو ٥٩ ٪ من خصوم البنوك في ديسمبر ٢٠٠٦ .

وتظهر تفاصيل أرقام الودائع لدى البنوك أن إجمالي ودائع القطاع العائلي بلغ ٥٣٣.٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مسجلا زيادة كبيرة نسبتها ١٤٪ خلال العام، على حين كان معدل الزيادة في العام السابق يقتصر على ٨.٦٪. وبالتالي ارتفعت مساهمة ودائع القطاع العائلي من ٦٠.٩٪ في نهاية ٢٠٠٨ إلى ٦٢.٨٪ من ودائع الجهاز المصرفي في ٢٠٠٩.

ويحتفظ القطاع العائلي بالجزء الأكبر من ودائعه لدى البنوك في شكل ودائع بفائدة وتوفير سواء بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية. وتتعدد الأوعية الادخارية لدى البنوك وتتعدد آجالها ومواصفاتها وطرق احتساب الفائدة عليها، وتنشط البنوك في ابتكار أوعية ادخارية جديدة تتناسب مع احتياجات عملائها، إلا أنها تتمشى في النهاية مع معدل الفائدة السائد في كل بنك لذات الفترات. وقد ساهم القطاع العائلي بنحو ٨٠٪ من جملة الودائع غير الجارية بالجنيه المصري بالبنوك في نهاية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مقابل٤. ٧٧٪ في ٢٠٠٧. أما

بالنسبة للودائع غير الجارية بالعملات الأجنبية فقد تراجعت في كل من ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ عما كانت عليه في السنوات السابقة، نتيجة لتراجع أسعار الفائدة على العملات الأجنبية مقارنة بمثيلتها على الجنيه المصري.

ومن ناحية أخرى فإن ٦٨٪ من ودائع الجهاز المصرفي في ٢٠٠٩ تتمثل في ودائع بالجنيه المصري مقابل ٦٢,٤٪ في ٢٠٠٦، وهو أمر يعكس أثر السياسة النقدية للبنك المركزي وما تستهدفه من إبقاء سعر الفائدة على الجنيه مرتفعا بقدر ملموس عن الفائدة على العملات الأجنبية، للإبقاء على سعر صرف الجنيه المصري مستقرا وتقليل عملية الدولرة.

(٢) موقع الأوعية الادخارية بالبنوك بين الأوعية الادخارية الأخرى:

تتعدد الأوعية الادخارية التي تنافس نظيرتها بالبنوك، وهو أمر طبيعي يتفق مع رغبة كثير من الجهات التمويلية في تجميع الأموال واستخدامها كل بطريقته. وتوجد المنافسة المباشرة هنا بين البنوك وكل من شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري منذ منتصف الستينات لحساب بنك الاستثمار القومي، ودفاتر توفير البريد التي تؤول حصيلتها أيضا إلى ذات البنك ممثلا للحكومة.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢) فقد استمرت أوعية البنوك العاملة في مصر تستحوذ على النسبة الأكبر من الأوعية الادخارية المنافسة، بحيث لم يقل نصيبها منذ ٢٠٠٦ عن ٨٠٪، مقابل ١١,٥٪ لشهادات الاستثمار ونحو ٨,٥٪ لتوفير البريد.

وتظهر بيانات الأوعية الادخارية لدي البنوك بطئا في نمو أرصدة تلك الأوعية بالعملات الأجنبية من ديسمبر ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٩ – ثم تراجعا بنحو ١٢ مليار جنيه بين يونيو وديسمبر ٢٠٠٩ لصالح زيادة الادخار بالجنيه المصري (بنحو ١٣,٤٪ خلال ٢٠٠٩ ككل) ومن ثم ارتفع نصيب الادخار بالجنيه من إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية محل التحليل إلى نحو ٧٩,٢٪ في يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٧٤,٨٪ في ديسمبر ٢٠٠٦. أما الادخار بالعملات الأجنبية فتراجع نصيبه النسبي إلى ٢٠,٨ ٪ مقابل ٢٥,١٪ بين ذات التاريخين. ويعكس ذلك ما سلفت الإشارة إليه من وجود اتجاه مستمر من جانب المدخرين للتحول إلى الادخار بالجنيه، خاصة وأن الفائدة على الدولار كانت أقل من نصف بالمائة.

وتعكس المنافسة بين الأوعية الثلاثة تقاربا شديدا في أسعار الفائدة التي تحدد مدى قدرة كل منها على اجتذاب المدخرين الذين لا يستطيعون أو لا يريدون استثمار مدخراتهم في سوق الأوراق المالية أو أشكال الاستثمار الأخرى، ويفضلون الحصول على عائد دوري ويتركون مهمة الاستثمار لغيرهم.

ويبدو أن السنوات المقبلة ستشهد منافسة كبيرة للبنوك من جانب هيئة البريد بصفة خاصة حيث يوجد برنامج للتطوير جاري تنفيذه فعلا قد يتضمن نوعا من الخصخصة بالمعني الواسع. وقد صرح رئيس الهيئة أن هيئة البريد أصبحت منافسا قويا للبنوك بفروعها التي تبلغ أكثر من ٣٧٠٠ فرعا وعدد مودعيها الذي يزيد عن ١٩.٥مليون شخص منهم ١٣ مليونا عملاء لدفتر التوفير البريدي و٤ ملايين معاشات و٧٠٠ ألف عملاء حسابات جارية، فضلا عن ١,٢ مليون عميل تحويلات. ويبدو أن الهيئة تستهدف تنويع أنشطتها بالمشاركة مع جهات أخري في إنشاء شركة للاستثمار تكون خاضعة لقانون الشركات المساهمة، خاصة وأنها تستثمر بالفعل جزءا من أموالها في البورصة وتساهم في رءوس أموال بعض المشروعات.

(٣)البنوك وتقديم القروض والتسهيلات:

بلغ إجمالي القروض التي قدمتها البنوك في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ نحو ٤٣٢,٦ مليار جنيه وهو ما يزيد بأقل من واحد بالمائة عما كان عليه في ديسمبر ٢٠٠٨، على حين شهد العام السابق نموا بنحو ١٢,٤٪. وبذلك يتضح أن البنوك العاملة في مصر تأثرت بالأزمة العالمية سواء تمثل ذلك في أنها أصبحت أكثر تشددا من ذي قبل في منح القروض والتسهيلات لقطاع الأعمال، وهو

أمر طبيعي في ظل ارتفاع درجة المخاطر خلال الأزمات الاقتصادية، أو أنها تأثرت بحالة الركود النسبي التي أصابت بعض الأنشطة الاقتصادية بفعل الأزمة، والتي أدت إلى تمهل القائمين على هذه الأنشطة ذاتها في توسيع استثماراتهم وأنشطتهم، وهو ما يؤكده تراجع استثمارات القطاع الخاص خلال السنة الماضية.. وعلى أي فقد جاء المخرج متمثلا في توسع البنوك في نوع آخر من التمويل متمثلا في الاكتتاب في السندات الحكومية خاصة بعد أن قررت الحكومة طرح سندات قيمتها ١٧ مليار جنيه لتحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق التوسع في الإنفاق على المرافق العامة.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣) فإن رصيد القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بلغ ٢٥٦,٧ مليار جنيه في آخر ديسمبر ٢٠٠٩ بانخفاض نسبته ٥,٩٪ عن العام السابق الذي كان قد شهد توسعا بنحو ١١٪. ويلاحظ أن الانخفاض أصاب القروض بالجنيه المصري وبالعملات الأجنبية معا، حيث تراجع رصيد الأولى بنحو ٦٪ والثانية بنحو ٤,٦٪. إلا أن الجدير بالملاحظة أنه خلال السنوات السابقة على ٢٠٠٩ كان الاقتراض بالعملات الأجنبية يزيد بمعدل أكبر منه بالجنيه المصري ربما للاستفادة من انخفاض الفائدة على الدولار، وبالتالي فإن نصيب اقتراض القطاع الخاص بالعملات الأجنبية كان يرتفع دائما على حساب الاقتراض بالجنيه المصري وهو أمر لم يغير من الانخفاض الذي حدث في ٢٠٠٩. وقد بلغ نصيب القروض الممنوحة للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية نحو ٣٥,٥٪ من الأرصدة المستحقة عليه في آخر ٢٠٠٩ مقابل ٣١٪ فقط في آخر ٢٠٠٦.

أما بالنسبة للإقراض لقطاع الأعمال العام فكان الأمر مختلفا، حيث ارتفع رصيد القروض والتسهيلات المستحقة عليه إلى ٣٥,٤ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٩، بزيادة كبيرة نسبتها ٢٣,٣٪ عن العام السابق، ليسجل أعلى رصيد له منذ ٢٠٠٦ التي كان قد بلغ في نهايتها ٣٥ مليارا . ويعزى هذا الارتفاع الذي بدأ نسبيا في ٢٠٠٨ إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والدور الذي تكفلت الدولة بالقيام به لتحفيز النشاط الاقتصادي، وهو دور استتبعه قيام البنوك بتمويل قطاع الأعمال العام لتنفيذ بعض المشروعات التي استهدفتها خطة التحفيز. وقد تمثلت كل الزيادة في أرصدة القروض لقطاع الأعمال العام في زيادة القروض بالجنيه المصري بنحو الثلث لتصل إلى ٢٧,٧ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٩. أما القروض بالعملات الأجنبية فقد سجلت تراجعا طفيفا وبلغت ما يعادل ٧,٧ مليار جنيه .

(٤) ما هي القطاعات الاقتصادية التي استفادت من القروض:

كان قطاع الصناعة هو أكبر المقترضين في ٢٠٠٩ كما هو الحال في السنوات السابقة، سواء تعلق الأمر بقطاع الأعمال العام أم الخاص، وسواء تعلق الأمر بالاقتراض بالجنيه أو بالعملات الأجنبية. فقد بلغ رصيد القروض التي حصلت عليها الصناعة في نهاية ٢٠٠٩ نحو ١٢٨,٥ مليار جنيه وهو نفس رصيد العام السابق تقريبا، بنسبة ٢٦,٢ ٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي. وقد ثبت توزيع الرصيد بين القطاعين العام والخاص (١١,٧٪ لقطاع الأعمال العام و٨٨,٣٪ للقطاع الأعمال الخاص الصناعي) مع تغير في نوع العملات التي تم بها الاقتراض. فقد انخفض الرصيد بالعملات الأجنبية وزاد بالجنيه المصري بالنسبة لقطاع الأعمال العام الصناعي، في حين ارتفعت القروض التي حصل عليها القطاع الخاص الصناعي بالعملات الأجنبية وهو الاتجاه الذي يمكن ملاحظة استمراره وتصاعده خلال السنوات السابقة كما سلفت الإشارة، حيث ارتفعت مديونيته بالعملات الأجنبية إلى ٤٠٪ من إجمالي مديونيته للبنوك في ٢٠٠٩، مقابل ٣٤.٤٪ في ٢٠٠٦.

وفي المرتبة الثانية جاء قطاع الخدمات حيث بلغ رصيد قروضه نحو ١٠٠ مليار جنيه بانخفاض نسبته ١٢٪ عن عام ٢٠٠٨. وقد حصل القطاع الخاص على ٨٦,٤٪ من هذه القروض نتيجة لانخفاض ما حصل عليه بحوالي ١٦,٥٪ مقارنة بالعام السابق، على حين ارتفع ما حصل عليه قطاع الخدمات العام بحوالي١٣,٥٪. وفي

الحالتين كان التغير بسبب الأزمة الاقتصادية وما أدت إليه من تراجع النشاط السياحي وتدخل الدولة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

ثم يأتي قطاع التجارة الذي تأثر أيضا بالأزمة وخصه ٥٧،٣ مليار جنيه بانخفاض نسبته ٧،٩٪ عن العام السابق. وقد حصل القطاع الخاص التجاري على الجزء الأكبر من هذا الرصيد (٨٨،٧٪) وبانخفاض ١٢،٦٪ عن العام السابق عوضه ارتفاع ما حصل عليه القطاع التجاري العام بنحو ٥٨،٥٪ وإن كان كل رصيده لا يتجاوز ٦،٥ مليار جنيه.

أما القروض المقدمة للقطاع العائلي فقد استمرت في الزيادة، ليصل رصيدها إلى نحو ٩٠ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٩، وإن كان معدل زيادتها قد اقتصر على ٢،٩٪ فقط مقابل زيادة بنحو ٢٦،١٪ في العام السابق.. وتتضمن أرصدة هذا النوع من القروض ما تقدمه البنوك من قروض التجزئة المصرفية كالقروض الشخصية وقروض السيارات والقروض العقارية وبطاقات الائتمان. وقد مثلت جميعا نحو ٢٠،٦٪ من أرصدة القروض والتسهيلات في نهاية ٢٠٠٩.. وقد بدأت البنوك العاملة في مصر تولي هذه الأنواع من القروض اهتماما كبير خلال السنوات الأخيرة نظرا لأن معدل العائد عليها يكون أعلىٰ في العادة منه على القروض الأخرى. وجدير بالذكر أن رصيد القروض المقدمة لهذا القطاع كان يقتصر على أقل من ٥٧ مليار جنيه في ٢٠٠٦.

(٥) استثمارات البنوك في الأوراق المالية:

شهد عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ارتفاعا كبيرا في استثمارات البنوك في الأوراق المالية بحيث بلغ رصيدها ٣٦١،٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر٢٠٠٩، وهو ما يزيد على مثلي نظيره في آخر ٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة كلية إلى قيام البنوك بتوجيه قدر متزايد من مواردها للاكتتاب في الأوراق المالية الحكومية خاصة خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وقد بلغ رصيد هذه الأوراق نحو ٣٠٤،٩ مليار جنيه معظمها بالجنيه المصري (٩٥،٥٪). فمع تأثر حالة السوق والعملاء المعتادين للبنوك وارتفاع درجة المخاطر، كان الإقبال شديدا على الاكتتاب في الأوراق المالية التي أصدرتها الحكومة، نظرا لأنها طبقا لتقسيمات المخاطر الائتمانية تعتبر خالية تماما من المخاطر ومضمونة السداد، بعكس القروض الأخرى التي تحمل مخاطر يتعين حسابها وتجنيب مخصصات بصددها حتى فيما يتعلق بالديون الجيدة.

وبذلك تمثل استثمارات البنوك في الأوراق المالية الحكومية نحو ٨٤،٤٪ من إجمالي استثماراتها في ٢٠٠٩ مقابل ٧٦،٨ ٪ في ٢٠٠٨. وتستحوذ أذون الخزانة على النسبة الأكبر من هذه الأوراق حيث بلغت ١٩٢ مليار جنيه في ٢٠٠٩ مقابل ٢. ١٦٨ مليارا قبل عام، أي بزيادة كبيرة نسبتها ١٤،٢٪ تعكس احتياج الحكومة للأموال لسد عجز الموازنة العامة.

أما استثمارات البنوك في أوراق قطاع الأعمال الخاص فقد بلغت ٣٩،٤ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٩ بزيادة بنحو ٢٤ ٪ عن العام السابق.

على أن توسع البنوك في الاستثمار في الأوراق المالية للشركات ليس مطلقا، حيث تحكمه تعليمات البنك المركزي المصري وضوابطه الصادرة في ٢٧ يوليو ٢٠٠٤ والتي تحظر على البنوك استمرار تملكها لأسهم في شركات غير مالية بما يزيد عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة. وقد منحت البنوك مهلة ٣ سنوات لتوفيق أوضاعها خاصة وأن جانبا كبيرا من هذه الأوراق آل إلى البنوك في إطار التسويات مع العملاء المتعثرين. ومع انتهاء المهلة لم تكن البنوك قد انتهت من توفيق أوضاعها، فطالبت البنك المركزي بمد المهلة حتى لا تتعرض لخسارة نتيجة لبيع ما في حوزتها من أوراق في مرحلة تهبط فيها الأسعار في البورصة. وقد أصدر البنك المركزي بالفعل قراره رقم ١٧٠٣ في ٨ سبتمبر ٢٠٠٩، لمعالجة هذه الأوضاع متضمنا التأكيد على إلزام البنوك بأن تبيع خلال سنة ما يؤول إليها من هذه الأوراق اعتبارا من تاريخ حيازتها، وإلا فيتم حساب

"خسائر اضمحلال "قيمة هذه الأسهم، "وبحيث لا تقل هذه القيمة عن ما يعادل مقدار الزيادة عن النسبة المشار إليها (٤٠٪) مع تخفيض القيمة الدفترية للأسهم بهذه القيمة اعتبارا من أول يوليو ٢٠١٠".

على أن هذا ليس هو القيد الوحيد على التوسع في الاستثمار في الأوراق المالية. فقد قررت الحكومة في مايو ٢٠٠٨ إلغاء ما كانت تتمتع به الفوائد على أذون الخزانة من إعفاء ضريبي يشجع البنوك على الاستثمار فيها، فأصدرت القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ مُقرا خضوع عائداتها للضريبة بنسبة ٢٠٪. وقد جاء هذا القرار بهدف زيادة الحصيلة الضريبية من هذا الوعاء متزايد الأهمية والذي ترحب البنوك بالاكتتاب فيها، نظرا لخلوها من المخاطر وارتفاع عائدها. وقد أثار ذلك صراعا بين البنوك ومصلحة الضرائب، يضاف إلى الخلافات الأخرى بخصوص ضريبة الدمغة وضريبة المبيعات.

(٦) حقوق المساهمين:

استمرت حقوق المساهمين في البنوك العاملة في مصر في الزيادة خلال السنوات الأخيرة استجابة لما يتطلبه القانون من اشتراط حد أدنى لرأس المال من ناحية، ولرغبة البنوك في تدعيم مراكزها المالية وما يعنيه ذلك من قدرة على توسيع أنشطتها وعلى فتح فروع جديدة، ومن تحسين شروطها التفاوضية مع البنوك الأخرى في الداخل والخارج. فقد ارتفعت حقوق المساهمين في نهاية ٢٠٠٩ إلى ٦٣,٥ مليار جنيه بزيادة ٨,٩٪ عن ٢٠٠٨وبزيادة ٥٥,٣٪ عما كانت عليه في ٢٠٠٦، لتمثل ٥,٥٪ من إجمالي الخصوم مقابل ٤,٨٪ في تاريخ المقارنة.

(٧) المخصصات

أما المخصصات فقد بلغت في نهاية ٢٠٠٩ نحو ٧٠,٧ مليار جنيه بنقص طفيف عن العام السابق، وإن كانت تزيد عن نظيرتها في ٢٠٠٦ بنحو ١٤,٧٪. وتشمل هذه المخصصات أنواعا عديدة منها مخصصات للديون الجيدة وأخري للديون غير المنتظمة طبقا لمدى عدم انتظامها، كما تشمل مخصصات لمقابلة انخفاض أسعار الأوراق المالية والعملات الأجنبية والضرائب وتطوير التكنولوجيا المستخدمة بالبنك، وغيرها.

خامسا : مؤشرات أداء البنوك العاملة في مصر

لم يطرأ تغير كبير على مؤشرات سلامة الجهاز المصرفي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤) :

١ - فقد بلغ مؤشر رأس المال/ الأصول ٥,٥٪ في ديسمبر ٢٠٠٩ بتراجع طفيف عما كان عليه في ديسمبر ٢٠٠٨ ويونيو ٢٠٠٩.

٢ - وتراجعت نسبة مخصصات القروض / القروض إلى ١٥,١٪- الأمر الذي قد يعني أن الأزمة لم تؤد إلى تدهور في القاعدة الرأسمالية للبنوك أو في قيمة محفظة القروض. وعلى الرغم من صعوبة الجزم بذلك في ظل غياب أية مؤشرات إحصائية بشأن الديون المتعثرة لرجال الأعمال إلى إجمالي الديون، فإن الإعلان المستمر من قبل البنك المركزي عن سد فجوة المخصصات في العديد من البنوك وخاصة البنك الأهلي المصري، وتأكيد البنك المركزي على عملية تسجيل الائتمان وضوابطه، والمخصصات وطرق احتسابها ومتابعتها، يدعم الاعتقاد باستقرار موقف الجهاز المصرفي المصري وسلامة المراكز المالية لوحداته.

٣ - وفيما يتعلق بتوظيفات الجهاز المصرفي ومدى وفائها لاحتياجات القطاعات الاقتصادية، فقد اتجهت البنوك بصفة رئيسية للتوسع في الاكتتاب في الأوراق المالية الحكومية كتوظيف آمن خال من المخاطرة (طبقا لمقررات بازل)، بحيث ارتفعت قيمة هذه الأوراق المالية إلى نحو ٣١٥ مليار جنيه في ٢٠٠٩.

٤ - وانعكاسا لذلك انخفضت نسبة القروض/ الودائع إلى ٥١,١٪ في نهاية ٢٠٠٩ مقابل ٥٥,٩٪ في نهاية ٢٠٠٨ و٢. ٥٨٪ في ٢٠٠٦. وفي حين كانت نسبة القروض / الودائع بالجنيه المصري تتجاوز ٦٠٪ في

٢٠٠٦، فإنها تراجعت بشكل شبه تدريجي، لتقتصر على ٤٥٫٣٪ فقط. وعلى العكس من ذلك ارتفعت هذه النسبة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية إلى ٦٩٫٤٪ مقابل ٥٢٫٨٪ بين ذات التاريخين.

٥ – وحيث أن الأوراق المالية الحكومية تحتسب ضمن الأصول السائلة التي تحتفظ بها البنوك، فقد انعكس التوسع في الاكتتاب في هذه الأوراق على ارتفاع نسبة السيولة بالعملة المحلية لدى البنوك إلى ٤٤٫١٪ في نهاية ٢٠٠٩، مقابل حد أدني مقرر يبلغ ٢٥٪ فقط. وجدير بالذكر أن مفهوم السيولة هنا ينصرف إلى إمكانية تسييل هذه الأصول بسرعة وبدون خسارة إذا ما اضطر البنك إلى ذلك، ولا يعني بحال من الأحوال وجود أموال غير موظفة لدى البنك.

٦ – ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من قيام البنوك بالسحب من أرصدتها في الخارج لمواجهة الالتزامات المحلية في أعقاب الأزمة بحيث تراجعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية من ٥٥٫٣٪ في ديسمبر ٢٠٠٣، لتقتصر على٣٩٫٧٪ في ديسمبر ٢٠٠٨، فإنها عادت للتحسن لتصل إلى ٤١٫٧٪ في ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى أي الحالات فإن هذه النسبة فاقت دائما الحد الأدنى الذي يتطلبه البنك المركزي والذي يبلغ ٢٠٪.

٧ – أدى نمط توظيفات البنوك لمواردها وإدارتها لتكلفة هذه الموارد إلى الحيلولة دون حدوث انهيار في ربحيتها بعد الأزمة. فقد تم تعويض النقص في الإقراض بالتوسع في شراء الأوراق المالية الحكومية والخاصة، وهو ما ساهم مع انخفاض الفائدة على الودائع في تحسن مؤشر صافي الدخل من العوائد / إجمالي الأصول بحيث بلغ ١٫٩٪ مقابل ١٫٢٪ فقط في ٢٠٠٦.

٨ – ورغم الاهتمام الذي توليه البنوك بتعظيم إيراداتها غير الفوائدية أي العمولات على المعاملات المصرفية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإيرادات الصرف الأجنبي وأرباح الاستثمارات المباشرة في المشروعات، فإن معدل الربحية تراجع بتداعيات الأزمة، ليقتصر معدل هذه الإيرادات إلى متوسط الأصول من ٢٫٨٪ في يونيو ٢٠٠٨ (وهو أعلى معدل وصل إليه) إلى ١٫٣٪ فقط في نهاية ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس انخفاض عوائدها من التوزيعات وكوبونات الأسهم التي تملكها ضمن محفظة استثماراتها المالية.

٩ – وكمحصلة لهذه التطورات، ولقيام عدد كبير من البنوك بزيادة رأسماله تقوية لمركزه المالي وللحصول على إمكانيات أكبر في منح القروض وفتح الفروع، فضلا عن تدعيم البنوك للمخصصات، تراجع معدل الربحية مقاسا بصافي أرباح البنوك/ حقوق المساهمين إلى ١٣٫٥٪ في ديسمبر ٢٠٠٩ مقابل ١٧٫٧٪ في ٢٠٠٦.

١٠- وأخيرا فإن البنوك (عدا فروع البنوك الأجنبية) تلتزم بالمحافظة على نسبة بين رأسمالها (الأساسي والمساند) أو ما يسمى بالقاعدة الرأسمالية للبنك من ناحية، وبين الأصول والالتزامات العرضية من ناحية أخرى. على أن رقم هذه الأصول والالتزامات يكون مرجحا بأوزان مخاطر يحددها البنك المركزي. وتبلغ النسبة التي يشترطها البنك المركزي ١٠٪ على الأقل. ويعكس هذا المعيار الشامل قدرة البنك على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

وقد بلغ هذا المعيار لدي البنوك مجتمعة نحو ١٤٫٣٪ في يونيو ٢٠٠٩، وتراوح بين ١٠و١٥٪ لدى ١٤ بنكا وزاد عن ١٥٪ لدى ١٧ بنكا. وكان هناك بنك واحد متخصص لم يفصح البنك المركزي عن اسمه قل فيه المعيار عن ١٠٪.

خلاصة وتوصيات

١ – تمكن الجهاز المصرفي المصري من عبور الأزمة الاقتصادية العالمية بقدر قليل من الخسائر- وكذا بالنسبة لأزمتي دبي واليونان- بفضل عمليات إعادة الهيكلة وتقوية المراكز المالية للبنوك والرقابة الجادة على النشاط المصرفي، إلا أن هناك عوامل كامنة يتعين الحذر بصددها أهمها ما يتعلق بدور مكاتب التقييم والتصنيف والاستعلام والمراجعة الحسابية،

بحيث يتم التوصل إلى الوسائل اللازمة للحد من أية آثار سلبية يمكن أن تنشأ من الاعتماد كليا على مثل هذه الجهات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط المصرفي.

٢ – إن المهم بالنسبة للاقتصاد المصري، ليس فقط عبور الأزمة بسلام ولكن البحث عن السبل التي يساهم بها الجهاز المصرفي في المشروعات الجادة التي تحقق نموا حقيقيا (ولن نقول تنمية حقيقية)، بحيث تحظى هذه المشروعات برعاية مثل تلك التي منحت للمشروعات الصغيرة أيا كان حجمها.

٣ – مع قرب انتهاء مشاكل الديون المتعثرة على القطاع الخاص، هل سينتهي الأمر على هذا النحو، أم أنه يتعين محاسبة المسئولين في البنوك الذين ساهموا بحسن نية أو بسوء نية في تحمل المجتمع لتكلفة التخلص من هذه المشكلة. وماذا عن مراقبي الحسابات الذين ساهموا في تضليل المسئولين والرأي العام وتحمل المجتمع لخسائر كبيرة.

٤ – مع الاتجاه نحو الحوكمة والشفافية يتعين التوصل لإطار يتيح نوعا من رقابة المجتمع فيما يتعلق بالتسويات التي تتم مع عملاء متعثرين وتتضمن إسقاطا لجزء من مديونياتهم.

٥ – مع دخول البنوك الأجنبية واستحواذها على كثير من البنوك المحلية، يتعين وضع سقف لما يمكن أن يصل إليه نشاط البنوك الأجنبية مقاسا بحجمها من السوق المصرفية.

٦ – وفي نفس الإطار وطبقا لقواعد الشفافية فيتعين على البنك المركزي أن يوضح في تقاريره نشاط البنوك التي أصبح للأجانب غالبية رأسمالها، كي يتعرف المجتمع على حقيقة أنشطة هذه البنوك وما إذا كانت تساهم في النمو من عدمه. وفي نفس الإطار يتعين إلزام فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر بنشر ميزانياتها أسوة بالبنوك الأخرى.

جدول (١)
إجمالي خصوم البنوك العاملة في مصر

مليار جنيه مصري

أهم البنود	ديسمبر ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩
إجمالي الودائع	٥٩١,٣	٧٠٠,٨	٧٦٧,٧	٨٤٨,٧
منها (القطاع العائلي)	(٣٩٦,٧)	(٤٣٠,٣)	(٤٦٧,٧)	(٥٣٣,٤)
منها (الودائع بالجنية المصري)	(٣٦٨,٩)	(٤٥٩,٤)	(٥١٤,٢)	(٥٨٤,٨)
حقوق المساهمين	٤٠,٩	٤٥,٧	٥٨,٣	٦٣,٥
(رأس المال)	٢٨,٨	٣٣,٣	٤٠,٤	٤٣,٥
(الاحتياطيات)	١٢,١	١٢,٤	١٧,٩	٢٩,٠
المخصصات	٦٠,٢	٦٤,١	٧١,٤	٧٠,٧
التزامات قبل البنوك				
(في مصر)	٥٨,٣	٩٤,٣	٢٤,٤	٣٤,٥
(قي الخارج)	٨,٩	١٢,٢	١٩,٤	١٧,١
إجمالي الخصوم	٨٥٠,٦	١٠٢٠,٠	١٠٤٥,٦	١١٥١,٧

المصدر البنك المركزي المصري

جدول (٢)
الأوعية الادخارية الرئيسية في مصر

مليار جنيه مصري

الوعاء	ديسمبر ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩
البنوك	٤٨٠,٠	٥٦٤,٤	٦١٦,٩	٦٦٩,٤
صافي مبيعات شهادات الاستثمار	٦٦,٢	٧٣,٤	٧٨,٦	٨٧,٠
دفتر توفير البريد	٤٧,٩	٥٨,٣	٦٥,٠	
إجمالي الأوعية الادخارية	٥٩٤,١	٦٩٦,٢	٧٦٠,٥	

المصدر: البنك المركزي المصري

جدول (٣)
إجمالي أصول البنوك العاملة في مصر

مليار جنيه مصري

أهم البنود	ديسمبر ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩
الإقراض والخصم	٣٤٣,٩	٣٨١,٨	٤٢٩,٢	٤٣٢,٦
أرصدة لدى البنوك				
(في مصر)	١٣٩,٢	٢٥٩,٩	٢٠٤,٩	٢٠٤,٤
(في الخارج)	١٠٩,٧	١٢١,٤	٦٤,٩	٦٩,٢
أوراق مالية واستثمارات	١٩٥,٨	١٨٣,٢	٢٨٦,٧	٣٦١,٢
منها:(استثمارات في أوراق حكومية)	١١٥,٩	١٣١,٤	٢٢٠,٣	٣٠٥,٠
إجمالي الأصول	٨٥٠,٦	١٠٢٠,٠	١٠٤٥,٦	١١٥١,٧

المصدر : البنك المركزي المصري

جدول (٤)
مؤشرات أداء البنوك في مصر

	ديسمبر ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩
كفاية رأس المال	٥,٩	٤,٨	٥,٦	٥,٥
جودة الأصول				
مخصصات القروض/ القروض	١٥,٩	١٥,٠	١٥,٣	١٥,١
مخصصات القروض/الأصول	٧,٩	٦,٩	٧,٤	٦,٥
قروض ق خ /إجمالي القروض	٨٢,١	٨٢,٣	٨٣,٧	٧٩,٩
أصول/ خصوم العملات الأجنبية	١١١,٠	١٠٨,٩	١١٥,٧	١١٥,٢
الربحية				
صافي الدخل من العوائد/متوسط الأصول	١,٢	١,٢	١,٥	١,٩
الإيرادات بخلاف الفوائد/متوسط الأصول	١,٦	١,٨	٠,٩	١,٣
صافي الربح /حقوق المساهمين	١٧,٧	١٥,٠	١٤,٤	١٣,٥
صافي الربح / متوسط الأصول	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨
السيولة				
أوراق مالية /الأصول	١٥,٢	١٠,٣	١٠,٦	١٤,٣
الودائع/ الأصول	٦٩,٥	٦٨,٧	٧٣,٤	٧٣,٧
القروض /الودائع	٥٨,٢	٥٤,٥	٥٥,٩	٥١,٠
(عملة محلية)	٦٠,٧	٥١,١	٥٠,٤	٤٥,٣
(عملات أجنبية)	٥٢,٨	٦٣,٥	٧١,٣	٦٩,٤
		م		
نسبة السيولة الفعلية				
(بالجنيه)	٣٨,١	٢٧,٢	٣٧,٨	٤٤,١
(بالعملات الأجنبية)	٥٥,٣	٥١,٣	٣٩,٧	٤١,٧
نسبة الاحتياطي الفعلية	١٤,١	١٤,١	١٤,١	١٤,١

[٦]

العدالة الضريبية ..

مـــن منظـــور دافعـــي الضــــرائب

شهدت مصر عاصفة من الجدل حول الضريبة العقارية قرب نهاية ٢٠٠٩، وهو ما يدعونا إلى فتح الباب لمناقشة الإطار العام للسياسات الضريبية التي تتبعها حكومة الحزب الوطني الحالية كجزء من حزمة أفكار اقتصادية وصلت بنا إلى الوضع الحالي بكل ما له وما عليه. وفي تقديرنا أن السنوات الماضية كافية تماما لتقييم تلك السياسة وإلقاء نظرة فاحصة نربط فيها بين الآمال والطموحات لنري هل تحولت إلى أوهام أم إلى واقع يؤثر في حياة المواطن وفي أي إتجاه.

فنحن هنا سنركز حديثنا علي العدالة الضريبية بمعناها الواسع وليس فقط علي الضريبة العقارية، والعدالة الضريبية هي توزيع العبء الضريبي علي الأفراد والمشروعات توزيعًا عادلاً. وإذا كانت المساواة المطلقة مستحيلة، فإن مبدأ العدالة يصاغ بحيث يتضمن شقين، الأول: أن الأشخاص المتساوين يجب أن يعاملوا معاملة واحدة ؛ فالأشخاص ذوو المقدرة التكليفية ذاتها يجب أن يتحملوا العبء الضريبي ذاته. أما الشق الثاني فهو يعني أن الأشخاص الذين تتساوى قدرتهم التكليفية لكن ظروفهم مختلفة، والأشخاص الذين تختلف قدرتهم، يجب ألا يتحملوا العبء الضريبي ذاته. ولهذا تُعَدّ فروق الدخل ومقدار الثروة ومستوي الإنفاق أدلة علي اختلاف المقدرة علي الدفع.

والمقدرة علي الدفع هي القدرة النقدية، أي القوة الشرائية الضرورية للوفاء بالالتزام الضريبي؛ فهي تتخذ معني التضحية الشخصية بالمنفعة (أي الإشباع) معيارًا للعدالة الضريبية؛ لأن المموِّل يُحرَم من الاستخدامات البديلة للمبلغ الذي دفعه ضريبة. وبمعني آخر فإن المقدرة التكليفية للشخص، ومن ثم قدرته علي الدفع، تزداد كلما كان دخله مرتفعًا. ففي حين يخصص أصحاب الدخول المحدودة دخولهم كلها أو معظمها لإشباع حاجاتهم الضرورية والأساسية ، بينما يُبْقَي لأصحاب الدخول المرتفعة فائض يستثمر أو يخصص للإنفاق الكمالي، وهي استخدامات منفعتها أقل من إشباع الحاجات الضرورية؛ ولذلك تقتضي العدالة أن يدفعوا قدرًا أكبر من الضرائب..

لذلك سنحاول إلقاء نظرة سريعة بالأرقام الموثقة علي نتائج السياسات الضريبية التي اتبعتها الحكومة الحالية بفكرها الجديد وسنري ماذا فعلت بنا سياسات الحزب الوطني ومجموعته الاقتصادية ووزير ماليته ورجال أعماله المنتشرين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، مستعينين في ذلك بالمصادر المنشورة لموازنة الدولة وحساباتها الختامية عن السنوات القليلة الماضية وكذلك القوائم المالية المعلنة لبعض الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

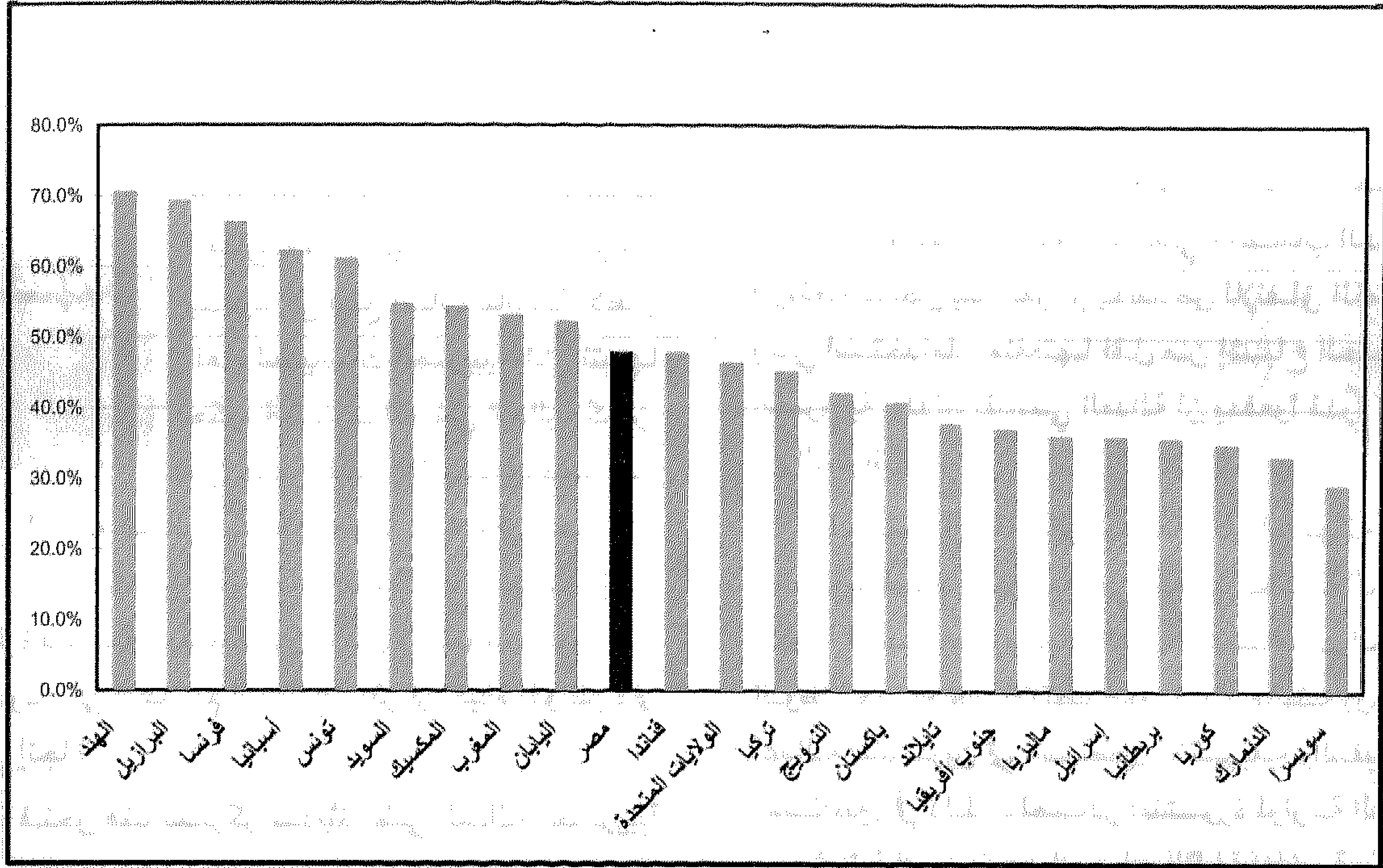
و ربما تقتضي الأمانة أن نتذكر أن السطور التالية هي مجرد رؤية لمواطن يلتزم بسداد كل الضرائب ليس أكثر ولا أقل !!

أولا الضرائب في مصر والعالم

يقول تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في ٢٠٠٩ ويغطي ١٨١ دولة أن مصر تحتل المرتبة ١١٠ في مجموع الضرائب التي تحصل عليها الحكومة ويصل إلى ٤٦٪ من الدخل، أما في سهولة دفع الضرائب فتحتل مصر المرتبة ١٤٤ حيث كان الممول يحتاج إلى أكثر من ٧٠٠ ساعة عمل سنويا لإعداد النماذج الضريبية، و(وقد انخفض هذا الوقت إلى أقل من ٥٠٠ ساعة في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٠).

والشكل رقم (١) يوضح ترتيب معدل الضرائب التي تدفع في مصر مقارنة بعدد من الدول النامية والمتقدمة في مختلف أنحاء العالم :

شكل (١)
إجمالى عبء الضرائب فى بعض الدول



المصدر : تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولى ٢٠٠٩.

ومن الملاحظ أن دولا كالهند والبرازيل وتونس والمكسيك قد حققت إنجازات اقتصادية مشهودة برغم أن معدلات الضرائب بها تفوق الضرائب المطبقة في مصر، بما يوحي بأن طموحات التنمية الاقتصادية في هذه الدول لم يتم اختزالها في مجرد تخفيض لمعدلات الضرائب لجذب وتحفيز المستثمرين من الداخل والخارج.

كما أن دولا مثل تايلاند وماليزيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا قد احتفظت بمعدلات ضرائب منخفضة نسبيا، بالمقارنة مع مصر، ومع ذلك استطاعت أن تحقق تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة دون أن تفرض أعباء مبالغ فيها علي مواطنيها أو شركاتها.

ولكي تتضح الصورة أكثر، فقد يكون من المفيد أن تذكر أن نفس التقرير السابق قد وضع مصر في المرتبة ٢٤ في سهولة التجارة عبر الحدود والذي يقيم تكلفة عمليات التصدير والاستيراد ومدي تعقيد أو سهولة إجراءاتها، بينما جاءت الهند والبرازيل في المرتبة ٩٠ و٩٢ علي التوالي، بل إن مصر سبقت بريطانيا (٢٨) وأيسلندا (٢٦) وماليزيا (٢٩) وتركيا (٥٩) وإيطاليا (٦٠) والصين (٤٨). وفي نفس الوقت وضع مصر في المركز ١٦٥ من حيث سهولة استخراج التراخيص وفي المركز ١٥١ في مؤشر تنفيذ العقود.

وللوهلة الأولي يبدو لنا أننا قد قمنا بعمل كبير لتسهيل التعامل مع العالم الخارجي، ولم نبذل نفس الجهد لتسهيل الحياة في الداخل أو حتى تسهيل قيام الصناعة والزراعة، وهو ما يتضح بجلاء في إخضاع الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية للضرائب مقابل إعفاء أرباح المضاربة في البورصة !!

وفي دراسة قيمة أخرى لمجموعة البنك الدولي ومؤسسة برايس ووتر هاوس كوبر العالمية عن دفع الضرائب في العالم في ٢٠٠٨ جرى استعراض أوضاع الضرائب في العالم من حيث أنواعها وأسعارها ومن يتحملها وسهولة أو صعوبة سداد الضرائب وعدد مرات

سداد الضرائب والوقت الذي يحتاجه الممول للوفاء بواجباته الضريبية والسعر الإجمالي للضرائب في كل دولة.

ومن البيانات الملفتة ما رصدته الدراسة من أهم التخفيضات في الضريبة علي الشركات والتي تمت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولما كانت مصر قد سبقت بتخفيض الضريبة علي الشركات من حوالي ٣٤٪ إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٠٥، فإنه من المفيد أن نلقي نظرة علي الجدول رقم (١) لنري كم كان النظام الضريبي المصري كريما عندما أصدر قانون الضريبة الموحدة متضمنا التخفيض الشهير في ٢٠٠٥:

جدول (١)

أهم التخفيضات الضريبية التي شهدها العالم في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

الدولة	من	إلى	%التخفيض
مصر (٢٠٠٥)	34.0%	20.0%	-41.2%
تركيا	30.0%	20.0%	-33.3%
سوريا	35.0%	25.0%	-28.6%
كوت ديفوار	35.0%	27.0%	-22.9%
أوزبكستان	15.0%	12.0%	-20.0%
جنوب أفريقيا	12.5%	10.0%	-20.0%
مولدوفيا	18.0%	15.0%	-16.7%
تونس	35.0%	30.0%	-14.3%
اليونان	29.0%	25.0%	-13.8%
موريشيوس	25.0%	22.5%	-10.0%
أذربيجان	24.0%	22.0%	-8.3%
سلوفينيا	25.0%	23.0%	-8.0%
أسبانيا	35.0%	32.5%	-7.1%
اسرائيل	31.0%	29.0%	-6.5%
ماليزيا	28.0%	27.0%	-3.6%
المكسيك	29.0%	28.0%	-3.4%

المصدر: Paying Taxies 2008, the Global Picture

فمن بين ١٦ دولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا، تمثل مستويات دخل مختلفة، استطاعت مصر أن تحتل المركز الأول في تخفيض الضريبة علي الشركات، بتخفيض قدره ٤١٪ بينما لم يتجاوز التخفيض ١٠٪ في كل من المكسيك وماليزيا وإسرائيل وأسبانيا وسلوفينيا وأذربيجان وموريشيوس، أما جنوب أفريقيا ومولدوفيا وتونس واليونان فلم يتجاوز التخفيض فيها نسبة ٢٠٪ .

وحتى بعد التخفيض المشار إليه فإن سعر الضريبة في المكسيك وماليزيا وإسرائيل وأسبانيا وتونس واليونان وسوريا وسلوفينيا وأذربيجان وغيرها من الدول لازال أعلي كثيرا مما هو في مصر، ربما لأن هذه الدول لم تراهن علي تخفيض الضريبة علي الشركات لحل مشاكلها الاقتصادية وإغراء المستثمرين علي العمل في أسواقها.

ويبدو للوهلة الأولي أن مصر وتركيا قد تنافستا من أجل الحصول علي لقب أقل ضريبة علي الشركات في الشرق الأوسط، وربما يكون من المناسب ذات يوم أن نقوم بتقييم ومقارنة أثر التخفيضات الضريبية في الدولتين علي التنمية والاستثمار والتوظف وأيضا حصيلة الضرائب، ولكن هناك فروق واختلافات جوهرية جعلت مصر تحتل المركز ١٥٠ من بين ١٧٨ دولة في سهولة دفع الضرائب بينما احتلت تركيا المركز ٥٤ في نفس المؤشر.

كذلك فإن مصر احتلت المركز ٤٣ بين جميع دول الاتحاد الأفريقي في الوقت المطلوب للتعامل مع المصالح الضريبية، إذ يحتاج الفرد لحوالي ٧٠٠ ساعة عمل سنويا لتجهيز البيانات المطلوبة للضرائب وتعبئة النماذج والإقرارات ثم سداد الضريبة، ولم يبق خلفنا في هذا الطابور الأفريقي الطويل سوي نيجيريا والكاميرون!! وربما انخفض الوقت المطلوب للتعامل مع الضرائب في مصر، ولكنه مازال يمثل أحد الصعوبات في المنافسة مع دول العالم.

وأما إذا حاولنا إلقاء نظرة علي الوقت المطلوب للتعامل مع المصالح الضريبية في بعض الدول الأوروبية فسنجد أنها أقل من ٢٠٠ ساعة في ألمانيا وهولندا والنمسا وبلجيكا والدانمارك..

أما في عدد مرات سداد الضرائب خلال السنة، فبينما يحتاج هذا الأمر في تركيا ١٥ زيارة وفي بريطانيا ٨ زيارات وفي البرازيل وجنوب أفريقيا ١١ زيارة ، فإنه يحتاج ٣٦ زيارة في مصر.

والأمثلة السابقة تثير تساؤلات عديدة حول جدية وعمق وكفاءة وفعالية التغييرات التي قامت بها الحكومة الحالية واعتمادها على قرار يبدو أنه كان أسهل الاختيارات وهو تخفيض كبير في سعر الضريبة علي الشركات كوسيلة لجذب المستثمرين وغض الطرف عن الصعوبات البيروقراطية الأخرى التي تحيط بالمنظومة الضريبية والتي قد تعيق الوصول للأهداف المرجوة. وربما يجدر هنا الإشارة إلى التساؤل الذي أثير في نهاية عام ٢٠٠٩ وأثناء أزمة طوابير إقرارات الضريبة العقارية: لماذا لم تبذل الحكومة الالكترونية جهدا من أجل إتاحة تقديم الإقرارات عبر الانترنت وكان لدي الوزارة عام ونصف بالتمام والكمال لإنجاز هذه الخطوة التي تطبق في كثير من الدول والتي قد تخفف من معاناة الناس عند التعامل مع المصالح الضريبية وربما من المفيد أن نتذكر أن بعض النماذج الضريبية في مصر تتجاوز ٥٠ صفحة!!

وفي تقديرنا إن تطويرا حقيقيا في المنظومة الضريبية لن تقتصر فوائده علي الممولين والمتعاملين، ولكنه سيفيد بلا شك في رفع كفاءة الأداء وسرعة ربط وتحصيل الضريبة خاصة أن الحديث عن المتأخرات الضريبية لم ينقطع برغم التصالح في عدد كبير من القضايا الضريبة بعد صدور القانون الشهير في ٢٠٠٥.

وقد تناولت دراسة البنك الدولي وبرايس ووتر هاوس كوبر أيضا بالتحليل العلمي جميع أنواع الضرائب المطبقة في البلاد محل الدراسة، وحددت (السعر الإجمالي للضريبة) ويشمل كل الضرائب والرسوم مهما كانت مسمياتها ثم قامت بتحليل لمن يتحمل عبء الضريبة في مختلف الدول وقسمتها إلى ثلاثة أطراف، أولها هي المؤسسات أو الشركات وثانيها هم العمال أو الأفراد، وعادة ما يتحملان معا العبء الضريبي الأكبر، ثالثها هي الجهات الأخرى بخلاف الشركات والعمال، وتشمل المقارنة كلا من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية والضريبة العقارية وضريبة المبيعات أو القيمة المضافة والضرائب والرسوم المحلية في جميع الدول. ولفتت الدراسة إلى أهمية الفصل بين من يدفع الضريبة ومن يتحملها في النهاية، فقالت مثلا إن الشركات تدفع ضريبة المبيعات لخزينة الدولة، ولكنها تجمعها من المستهلكين، وهذا يذكرنا بقانون الضريبة علي المبيعات في مصر ، والذي لا يعتبر الشركات ممولا لهذه الضريبة ولكنه يعتبرها (مكلفة بالتحصيل) أي إنها تقوم بتحصيل الضريبة لحساب مصلحة الضرائب.

وتكشف هذه الدراسة أن إجمالي معدل الضرائب التي تتحملها الشركات في مصر هو ١٣,٢٪ بينما يتحمل العاملون والأفراد العاديون ٢٨,٨٪ وتتحمل جهات أخرى ٥,٨٪، بينما يتحمل المواطن الإسرائيلي حوالي ٦٪ من عبء الضريبة مقابل نسبة ٢٨٪ تتحملها الشركات، وفي أمريكا يتحمل الفرد ١٠٪ بينما تتحمل الشركات ٢٧٪. أما في جنوب أفريقيا فيتحمل الفرد ٤٪ فقط وتتحمل الشركات ٢٤٪.

وهو ما يدعم الإحساس بأن الحكومة الحالية قد اختارت طريقا يبدو أنه كان الأسهل وهو تخفيض الضريبة علي الشركات بقانون، ولم تقم بشيء مشابه علي الأفراد. وكأن النمو الاقتصادي يقتصر علي وجود مستثمرين يبحثون عن ضريبة رخيصة ولا شيء غير ذلك، كما أن الحكومة لم تفعل ما يكفي لتطوير الأداء داخل المنظومة الضريبية ليتماشى مع المعايير المتعارف عليها عالميا، الأمر الذي يؤكد بما لا يدع مجالا لأي شك إنحياز التشريعات الضريبية في مصر لصالح الشركات والمستثمرين وضد الأفراد ومتوسطي الحال والفقراء.

وبمقارنة توزيع عبء الضريبة في مصر ببعض دول العالم (الشكل رقم ٢) فسنجد مفاجآت تترجم الواقع الذي نعيشه في صورة بسيطة وسهلة الفهم لدرجة مفزعة!!

ويوضح الشكل رقم (٢) عبء الضرائب التي يتحملها الأفراد من إجمالي الضرائب في عدة دول، وسنجد أن الدراسة تشير إلى أن العبء الاجمالي للضريبة في مصر حوالي ٤٧٪ من اجمالي دخول الأفراد والشركات، يتحمل منها الأفراد حوالي ٢٩٪ وتتحمل الشركات حوالي ١٣٪ وبعملية حسابية بسيطة لقسمة نسبة ما يتحمله كل من

جدول (٢)
يوضح توزيع عبء الضريبة
في بعض الدول النامية والمتقدمة

من يتحمل عبء الضرائب؟

البلد	الشركات	العاملين	جهات أخرى	المجموع
الدانمرك	%28.0	%2.5	%2.7	%33.2
جنوب أفريقيا	%24.2	%4.3	%8.6	%37.1
تايلاند	%28.6	%5.7	%3.5	%37.8
إسرائيل	%27.7	%5.9	%2.4	%36.0
الولايات المتحدة	%27.2	%9.6	%9.5	%46.3
الهند	%19.6	%18.4	%32.5	%70.5
اليابان	%33.2	%14.5	%4.4	%52.1
باكستان	%25.8	%12.6	%2.3	%40.7
بريطانيا	%21.3	%11.3	%3.2	%35.8
كوريا	%18.3	%11.4	%5.2	%34.9
النرويج	%24.9	%15.9	%1.3	%42.1
تونس	%13.9	%24.6	%22.5	%61.0
المغرب	%29.7	%21.5	%1.8	%53.0
ماليزيا	%19.1	%15.6	%1.4	%36.1
تركيا	%15.9	%24.5	%4.7	%45.1
المكسيك	%22.4	%29.9	%1.9	%54.2
البرازيل	21.1%	40.6%	7.5%	69.2%
سويسرا	8.4%	17.2%	3.6%	29.2%
مصر	13.2%	28.8%	5.8%	47.8%
أسبانيا	23.7%	37.6%	0.8%	62.1%
فنلندا	17.0%	29.7%	1.0%	47.7%
السويد	16.5%	36.4%	1.7%	54.6%
فرنسا	8.3%	52.1%	5.8%	66.2%

المصدر : تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٨ (مجموعة البنك الدولي وPWC).

الأفـراد والشـركات علـي السـعر الإجمـالي للضـريبة) سنجد أن:

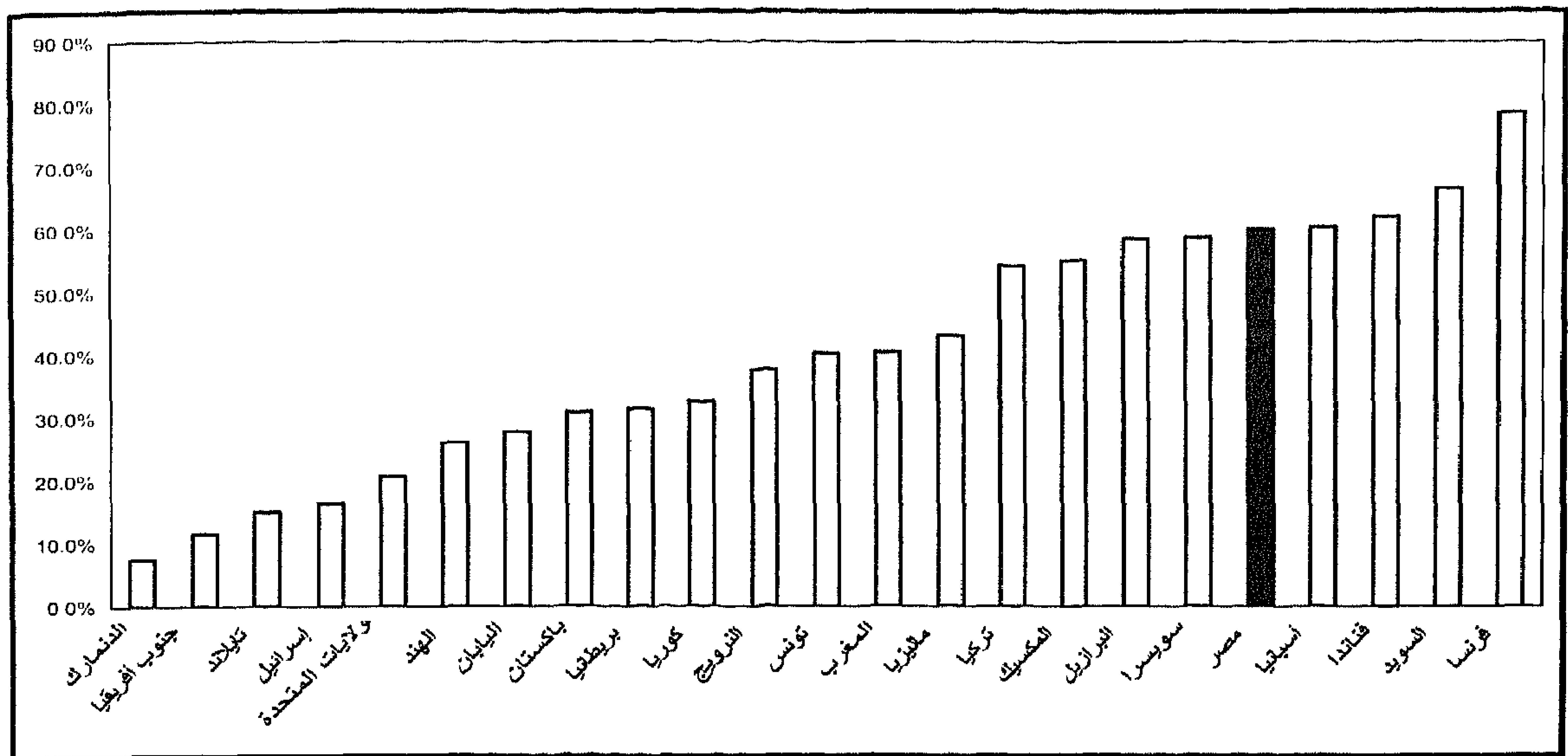
- الفرد العـادي في مصـر يتحمـل ٦١,٧٪ مـن مجمـوع عبء الضـرائب، ممـا يضـعه علي قـدم المسـاواة مـع مواطني أسبانيا وفنلندا والسويد وسويسرا برغم أنه لا يوجد مجال للمقارنـة بين الخدمات العامـة الرفيعة المستوى التي تقدم للمواطن فـى تلـك البلـدان وبـين الخـدمات المنـاظرة الأقـل كثيرا التى تقدم للمواطن فى مصر. فهم هنـاك لا يعرفـون مـثلا طـوابير الخبـز والبنـزين ٨٠ أو البوتاجـاز أو إقـرارات الضـرائب ولا يعرفـون اخـتلاط ميـاه الشرب بالصرف الصحي ولا يضيعون وقتهم في التكدس المروري ولا يعرفـون السـحابة السـوداء ولا يعرفـون العشوائيات.
- ويتحمـل الفـرد العـادي في الـدانمرك وجنـوب أفريقيـا وتايلانـد وإسـرائيل والولايـات المتحـدة حـوالي ٢٠٪ مـن إجمالي عبء الضرائب.
- كمـا يتحمـل الفـرد العـادي في الهنـد واليابـان وباكسـتان وبريطانيـا وكوريـا نسـبة حـوالي ٣٠٪ مـن مجمـوع مـن إجمالي عبء الضرائب.
- كمـا يتحمـل الفـرد العـادي في النـرويج وتـونس والمغرب وماليزيـا حـوالي ٤٠٪ مـن العـبء الضريبى.

ومن هنا يتضح مدي انحياز السياسات الضـريبية في مصـر ضـد الفـرد والمـواطن العـادي، وانحيازهـا لرجـال الأعمـال والمستثمرين وأصحاب الشـركات، فالمقارنة مع دول العالم تكشف أن ما يتحمله المواطن المصري من عبء ضريبي يفوق مـا يتحملـه المـواطن الأمريكـي والبريطـاني واليابـاني لتمويـل خزينـة بلاده.

ويوضح الشكل رقم (٣) كيف توزع دول العالم الغنية والنامية أعباء الضريبة بين الأفراد والشركات بالمقارنة مع مصر في هذا الصدد .

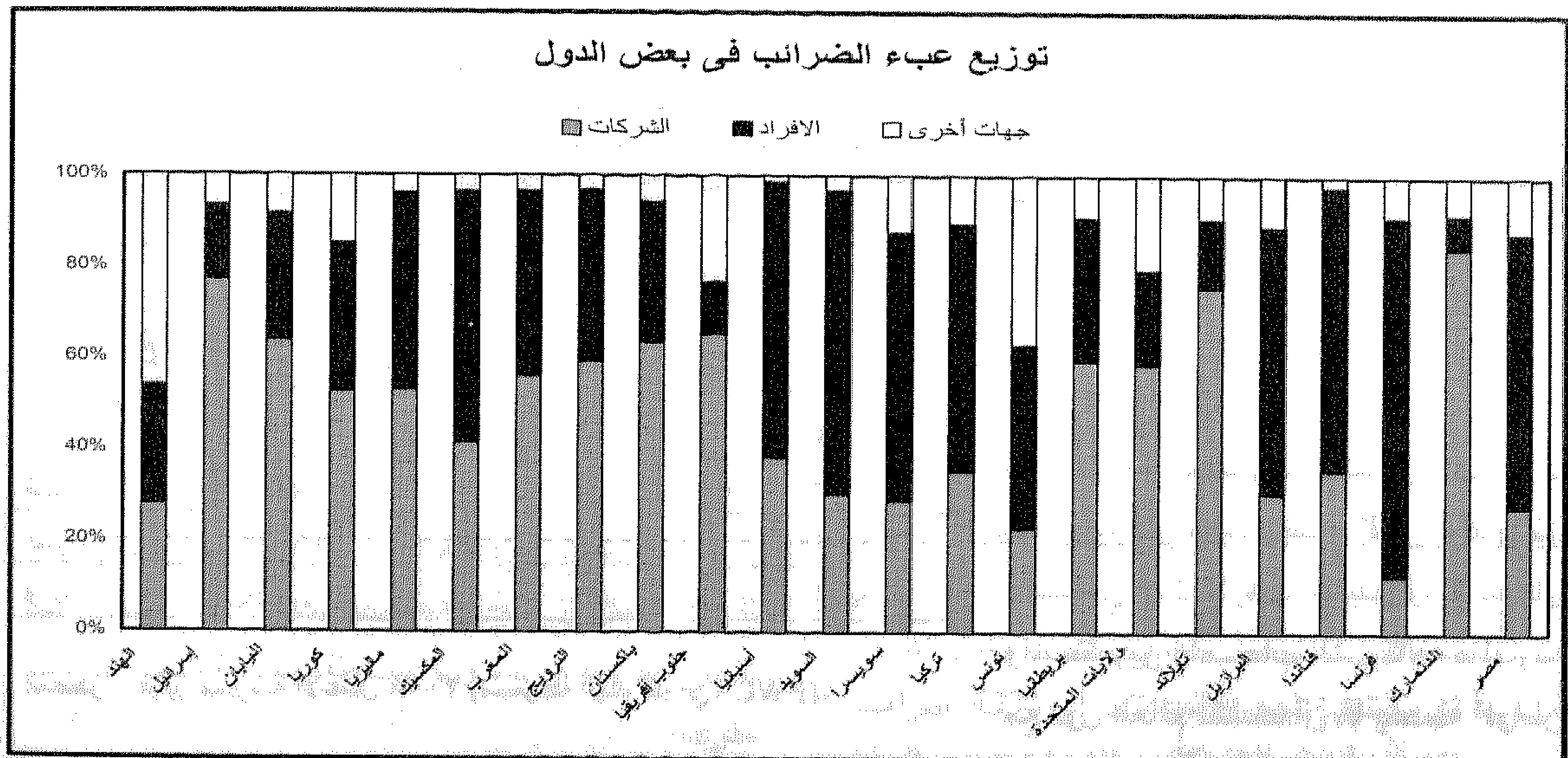
شكل (٢)

نسبة ما يتحمله الأفراد من الضرائب إلي إجمالي الحصيلة



المصدر: Paying Taxies 2008, the Global Picture.

شكل (٣)



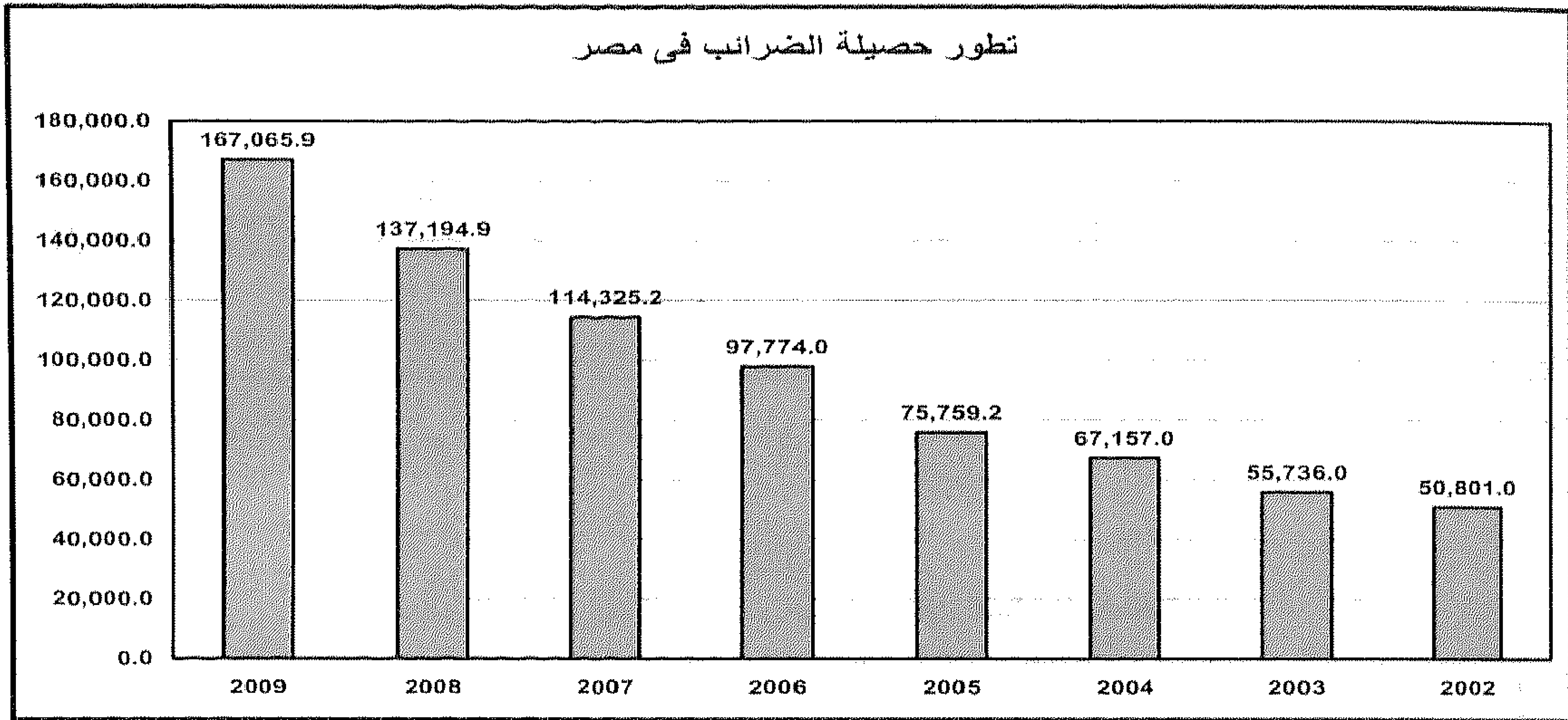
المصدر: Paying Taxies 2008, the Global Picture.

يوضح الشكل رقم (٤) تطور الحصيلة الإجمالية للضرائب في مصر من ٥٠.٨ مليارا عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٧ مليارا في ٢٠٠٩، وبنسبة نمو بلغت حوالي ٢٢٨.٧٪. وذلك طبقا لموازنات الدولة المنشورة علي الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.وبلغت نسبة الزيادة في حصيلة الضرائب منذ تولي د. يوسف بطرس غالي لوزارة المالية في ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ حوالي ١٤٨.٧٪.

الضرائب علي البنك المركزي بحصيلة ١٨ مليارا ويوضح الشكل رقم (٥) الوزن النسبي لمصادر الحصيلة الضريبية في مصر والذي يوضح أن ضريبة المبيعات التي يتحملها المستهلك المصري تتكفل وحدها بتوفير حوالي ٣٧٪ من الحصيلة الضريبية خلال فترة تولي الدكتور يوسف بطرس غالي، وبعد إصدار القانون الشهير في ٢٠٠٥ بتخفيض الضرائب على الشركات.

شكل (٤)

تطور حصيلة الضرائب من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٩ بالمليون جنيه



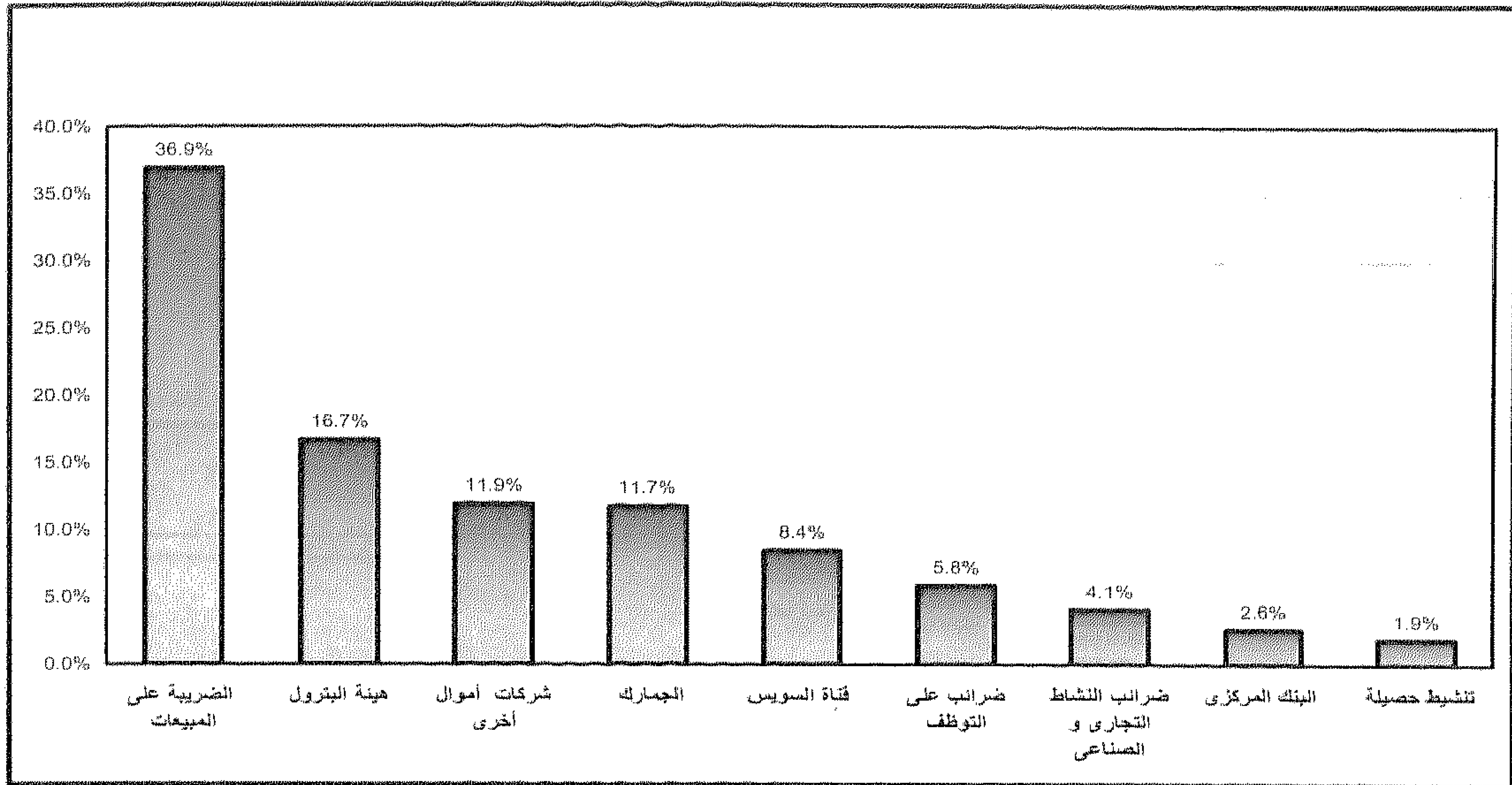
المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

وبتحليل ٩٠٪ من حصيلة الضرائب المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ يتضح لنا أن ضريبة المبيعات قد احتلت المصدر الأول خلال السنوات الست بحصيلة حوالي ٢٥٦ مليار جنيه، تليها الضرائب علي هيئة البترول بحصيلة حوالي ١١٥ مليار جنيه، أما هيئة قناة السويس فقد قدمت للضرائب حصيلة تقترب من ٥٩ مليار جنيه، أما باقي شركات الأموال من بنوك وشركات مساهمة سواء كانت عامة أو خاصة فقد قدمت حوالي ٨٢ مليارا وهو تقريبا نفس ما قدمته الضرائب الجمركية، بينما بلغت الضريبة علي التوظف (المرتبات) حوالي ٤٠ مليارا لتسبق النشاط التجاري والصناعي الذي اكتفي بحصيلة تقترب من ٢٨ مليارا. وأخيرا تأتي حصيلة

وبتجميع المصادر الأولية لتوريد الضرائب سنجد أن المستهلك والمواطن العادي يتحمل ضرائب المبيعات والجمارك والتوظف (٥٦٪ من الحصيلة)، ويعتبر المصدر الأول لحصيلة الضرائب وهو ما يتفق مع التقارير السابق الإشارة إليها والتي تتضمنها كل من تقرير ممارسة الأعمال وتقرير البنك الدولي ومؤسسة برايس ووتر هاوس، أما الجهات الحكومية مثل هيئتي البترول وقناة السويس والبنك المركزي فتأتي في المرتبة الثانية (٢٨٪ من الحصيلة) وبينما تأتي شركات الأموال الأخرى والتي يملكها القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمستثمرون ومعهم نشاط التجارة والصناعة علي اتساعه فيأتون جميعا في المركز الثالث (١٦٪ من الحصيلة)، من حيث المساهمة فى الحصيلة.

شكل (٥)

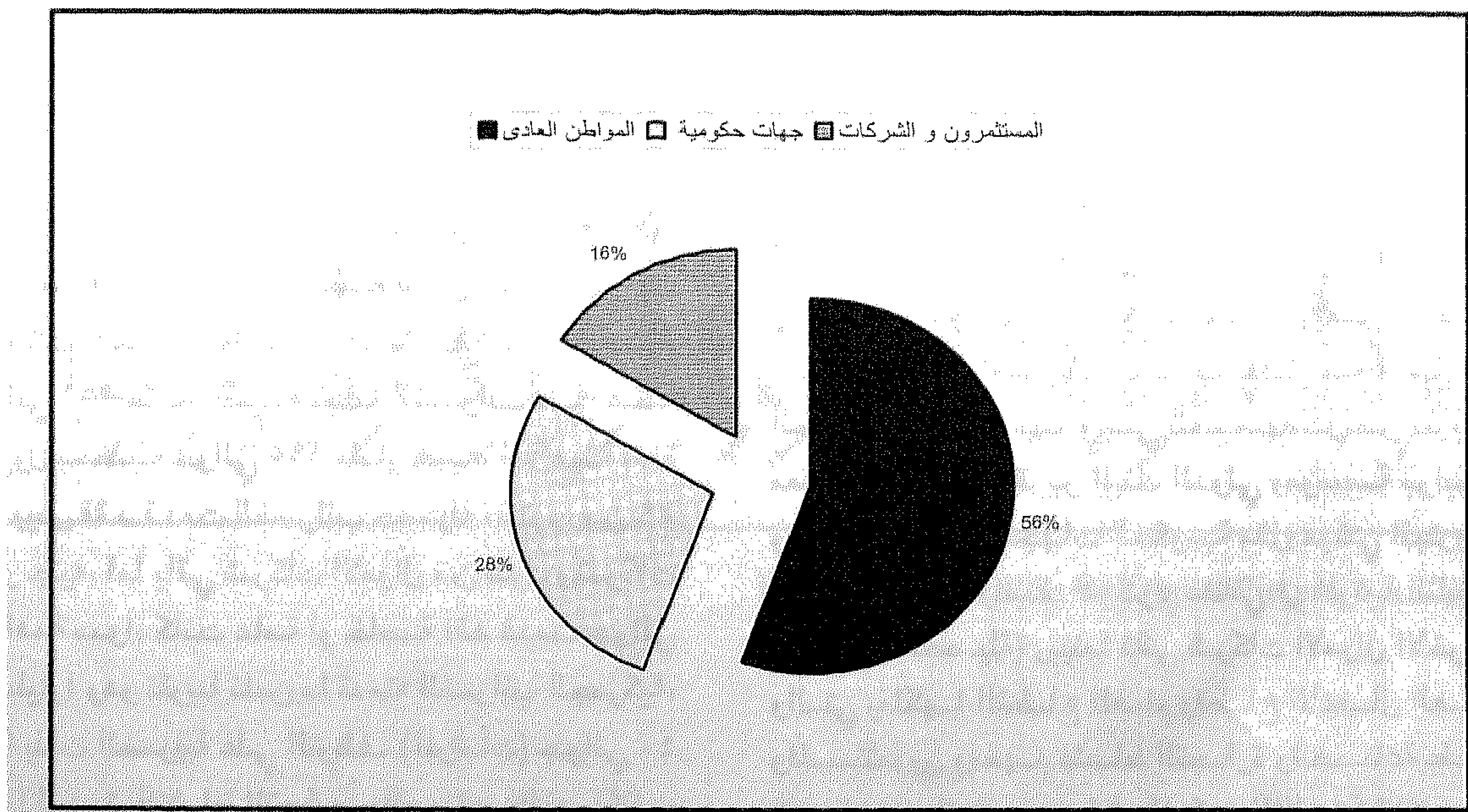
مصادر الحصيلة الضريبية فى مصر ٢٠٠٤ ٢٠٠٩



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

شكل (٦)

مصادر التمويل الحقيقية للضرائب فى عهد الحكومة الحالية



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

وهكذا يكون المواطن المصرى هو الحاضر دائما لتلبية نداء وطنه، وهو دائما العماد الأساسي للبناء، فهو الذي تحمل من جيبه وبشكل مباشر حوالي ٥٦٪ من الحصيلة الضريبية التي تورد لخزينة الدولة يوميا بصفة منتظمة ممثلة في الضريبة الأكبر وهي ضريبة المبيعات علي كل ما يشتريه أو يقدم إليه، والضريبة الجمركية ويليها الضريبة علي التوظف.

ثانيا : قانون الضرائب الحالى فى مصر من منظور العدالة والكفاءة

ينطوي قانون الضرائب الذي صدر في عهد الحكومة الحالية علي تعدد في سعر الضريبة، حيث تسري الضريبة علي دخل الأشخاص الطبيعيين بسعر تصاعدي من ١٠- ٢٠٪، والضريبة علي أرباح الأشخاص الاعتبارية بسعرها النسبي وهو ٢٠٪ كمبدأ عام يستثني منه الضريبة علي أرباح هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول والبنك المركزى، حيث يفرض عليها الضريبة بسعر ٤٠٪، كما تفرض بسعر ٤٠,٥٥٪ علي أرباح شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها، وأيضا الضريبة علي عوائد السندات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي وتسري عليها الضريبة بسعر ٣٢٪.

وقد حاولنا أن نقيم نتائج السياسات الضريبية المطبقة علي الشركات المساهمة من خلال الميزانيات الرسمية المنشورة، وافترضنا فيها كل المصداقية والدقة والأمانة، برغم أن البيان المالى الصادر عن وزارة المالية بشأن الموازنة العامة للدولة نفسها يشير الى وجود تهرب ضريبى كبير كما هو موضح فى الدراسة الخاصة بالموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وبرغم علمنا أن بعض رجال الأعمال لازال قادرا علي {تظبيط} الدفاتر والميزانيات والبيع بدون فواتير وإسقاط ما يروق له من المشتريات والمبيعات وسداد أقل ما يمكن من الضرائب، أو تحقيق أي مكاسب، كما أن بعض الأرباح الظاهرة في بعض قوائم الدخل لا تظهر جميع الأرباح المحققة نتيجة لأسباب فنية مقبولة مثل احتجاز جزء من الربح في صورة مخصصات واحتياطيات.

وعلى سبيل المثال فإن تقريرا حديثا للبورصة المصرية تم الحصول عليه فى يناير ٢٠١٠، عن النتائج المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة قد أظهر أن ١٧٢ شركة قد حققت أرباحا صافية تتجاوز ١٥٢,٦ مليار جنيه فى أخر سنتين ماليتين.

وفى محاولة لمعرفة كم دفعت بعض الشركات للضرائب خلال نفس الفترة ومدى تناسب الضرائب مع المقدرة التكليفية لها، فقد قمنا بتجميع بيانات عينة مكونة من ٣٨ شركة مصرية مساهمة كبرى، مقيدة فى بورصة الأوراق المالية من واقع القوائم المالية المعلنة عن عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وقد راعينا أن تغطى العينة أنشطة متنوعة كالغذاء والدواء والحديد والأسمنت والسيارات وتكرير البترول والبنوك والاستثمار والأسمدة والسيراميك والملابس والعقارات والسياحة، وهى شركات نحتفظ لها بالتقدير الواجب لمكانتها فى التنمية التى تحدث الآن فى مصر ولا نقصد من ذكرها أكثر من تقييم أثر السياسات الضريبية المتبعة من واقع وثائق رسمية متاحة للعامة.

وكذلك قمنا بالاستعانة بالنتائج المعلنة بكتاب الإفصاح ٢٠١٠ والذي يصدر سنويا عن البورصة المصرية ويتضمن البيانات المالية التفصيلية لآخر ثلاث سنوات مالية لأكثر ٥٠ شركة تداولا.

واخترنا تجميع بيانات رأس المال والإيرادات والأرباح و ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، برغم أن الأخيرة لم يتم سدادها بعد، وذلك عن عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وظهرت في العينة أسماء رؤساء مجالس الإدارات ومنهم أعضاء بارزين في مجلس الشعب والشوري وفي الحزب الحاكم ومنهم أقارب لوزراء ومسئولين حاليين وسابقين ومنهم نجوم مرموقين في مؤسسات رجال الأعمال المختلفة.

وتشير البيانات المجمعة لهذه العينة إلى أن صافي الأرباح في العامين حوالي ٣١,٥ مليار جنيه وبمتوسط

عائد سنوي ٦٠٪ من رأس المال المدفوع. وبلغت نسبة صافي الربح للإيرادات حوالي ٣٦٪ وبلغت قيمة الضرائب المستحقة (طبقا لميزانيات الشركات) حوالي ٢.٤ مليار جنيه وبنسبة أقل من ٨٪ من صافي الأرباح أو ٢.٨٪ من الإيرادات وهذا يعكس عددا من الأمور المهمة نوجزها فيما يلي:-

جدول (٢)

الشركة	المسئول
أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية	شريف الجبلي
أراسمكو	صلاح محمد السعودي
سيراميكا كليوباترا جروب	محمد محمد محمد أبو العينين
النيل للملابس	جلال عبد المقصود الزوربة
بالم هيلز	ياسين منصور
المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية	
مانتراك	يس إبراهيم لطفي منصور
العز للسيراميك (سيراميك الجوهرة)	محمد رائد البيلاوي
مصر الوطنية للصلب - عتاقة	جمال الجارحي
مصر للأسمنت - قنا	محمد محمود علي حسن
كايرو قطن سنتر	طلبة رجب طلبة
ليسيكو مصر	إيلي خوري بارودي
المصرية للمنتجعات السياحية	د. إبراهيم كامل
المصرية للأسمدة	ناصف أنسي نجيب ساويرس
المالية والصناعية المصرية	
أسمنت سيناء	د. حسن كامل راتب
المصرية لتجميد وتصنيع اللحوم (فرج الله)	محمد فرج عامر
الإسكندرية للغزل والنسيج (سبينالكس)	عمر محمد الشرنوبي
جي بي أوتو (غبور)	رءوف غبور
العامرية للصناعات الدوائية	شيرين حسن عباس حلمي
فاركو للأدوية	شيرين حسن عباس حلمي
النساجون الشرقيون	محمد فريد خميس
العز لصناعة حديد التسليح	أحمد عز
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك	مجدي راسخ
جلاكسو سميثكلاين للأدوية	عمرو ممدوح
المصرية للأسمنت	ناصف أنسي ساويرس
مصر بني سويف للأسمنت	محمد علي محمد أحمد
المجموعة المالية هيرمس	مني دو الفقار
البنك التجاري الدولي	أمين هشام عز العرب
جولدن تكس للأصواف	أشرف أحمد عرفة
الشرق الاوسط لتكرير البترول (ميدور)	
رواد للسياحة (الرواد)	د. إبراهيم كامل
شركة فندق سوما باى	فريد وديع سعد
بسكو مصر	عارف عبد الرحمن حقي
أسمنت العامرية	لويس فرنانز
الصناعية للملابس الجاهزة والوبريات	محمد علي القليوبي
ألكان للغزل والنسيج	محمد نصير
دايس للملابس الجاهزة	

المصدر: الموقع الالكتروني للبورصة المصرية: http://www.egyptse.com/arabic/CorporateResults.aspx

١- إن مجموع الشركات الواردة في العينة لم تسدد سوي حوالي ٨٪ من أرباحها للضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وذلك طبقا لميزانياتها وقبل إجراء الفحص الضريبي، رغم أن سعر الضريبة الموحدة هو ٢٠٪ ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إعفاءات عديدة سمح بها القانون، رغم أن الحملة الإعلامية التي صاحبت صدور قانون الضريبة الموحدة كانت تروج لإلغاء الإعفاءات، ومن أمثلة الشركات التي تمتعت بتلك الإعفاءات الأولى هي شركة المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية وتتبع لعائلة وزيري الإسكان الحالي والنقل السابق، وحققت أرباحاً ٢٤٦٤ مليون جنيه وسددت ضريبة قدرها ٩٣ مليونا بنسبة ٣.٨٪ وفقا لما قدرته بنفسها وأثبتته في ميزانيتها.

الثانية هي شركة أسمنت سيناء: برئاسة د. حسن راتب وحققت أرباحا قدرها ٧٥٥ مليون جنيه وسددت ضريبة قدرها ٣٠٠ ألف جنيه، إذ أنها تتمتع بإعفاء ضريبي حتي عام ٢٠١١ والشركة طرف في خلافات ضريبة تتعلق بتقديرات الأعوام من تاريخ بدء الإنتاج في ٢٠٠٠ حتي ٢٠٠٤، ولم تحسم حتى أوائل ٢٠٠٩.

الشركة الثالثة هي المصرية للأسمنت برئاسة ناصف ساويرس، والتي انتقلت ملكيتها مؤخرا لشركة لافارج الفرنسية وحققت أرباحا قدرها ٣١٨٣ مليون جنيه، واستحق عليها ١٤٢ مليون جنيه كضريبة، بنسبة ٤.٥٪ وجميعها ضريبة مؤجلة وفقا لما قدرته بنفسها. ويقول الموقف الضريبي للشركة أنها معفاة من ضريبة الدخل حتى نهاية ٢٠٠٩، وأن آخر فحص تم عن عام ٢٠٠٤ ولم يتم الربط الضريبي بعد حتى تاريخ صدور الميزانية في فبراير ٢٠٠٩(!!).

الرابعة هي شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار برئاسة مجدي راسخ وحققت ٤١٨ مليون جنيه أرباحا مقابل تسديد ٢ مليون جنيه للضرائب، بنسبة ٠.٥٪ وفقا لتقديرات الشركة، ويقول الموقف الضريبي للشركة أنه تمت محاسبتها (تقديريا) عن السنوات من ١٩٩٦ وحتي ٢٠٠٠ ولكن الشركة اعترضت

ولازال الخلاف منظورا أمام اللجنة الداخلية بمأمورية الضرائب حتي ٢٠٠٩(!!). ولم يتم أي فحص ضريبي للسنوات من ٢٠٠١ وما يليها حتي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (!!!). وتوضح حالة هذه الشركة كيف يمكن أن تطول حبال الصبر أحيانا لدي مصلحة الضرائب.

الخامسة هي شركة مصر للأسمنت – قنا وحققت أرباحا حوالي ٥٩٨ مليون جنيه مقابل سداد ١٩ مليون جنيه للضرائب، بنسبة ٣,٢٪ من الأرباح وفقا لما أقرته ميزانية الشركة.

السادسة هي شركة مصر بني سويف للأسمنت: وحققت ربحا يبلغ ٤٠٢ مليون جنيه مقابل سداد ٧ مليون جنيه للضرائب، بنسبة ١,٧٪ وفقا لميزانية الشركة.

السابعة هي شركة مصر الوطنية للصلب – عتاقة برئاسة جمال الجارحي، وحققت ربحا يبلغ ٢٠٢ مليون جنيه مقابل تسديد ١,١ مليون جنيه كضريبة، بنسبة ٠,٦٪.

الثامنة هي شركة رواد للسياحة وحققت أرباحا حوالي ١٩٧ مليون جنيه، وسددت أقل من ٥ مليون جنيه للضرائب أى حوالي ٢,٥٪ فقط من الأرباح.

والتاسعة هي شركة السويدي للكابلات وحققت أرباحا تفوق ١٦٠٠ مليون جنيه مقابل تسديد حوالي ٤٣ مليون جنيه للضرائب بنسبة ٢,٧٪ من الأرباح.

والعاشرة هي شركة العز للسيراميك والبورسلين – الجوهرة وحققت أرباحا أقل من ٢٠ مليون جنيه مقابل تسديد حوالي ١,٣ مليون جنيه للضرائب بنسبة حوالي ٦,٥٪.

والشركة الحادية عشر هي بالم هيلز للتعمير وحققت أرباحا تفوق ٨٥٠ مليونا وسددت ضرائب حوالي ٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٠,٦٪.

والشركة الثانية عشر هي المصرية للمنتجعات السياحية أرباحا تفوق ٨٥٠ مليون جنيه مقابل تسديد حوالي ٨٢ مليون جنيه بنسبة حوالي ٩,٦٪.

٢- إن جزءا لا بأس به من الضرائب المستحقة كان عبارة عن (ضرائب مؤجلة) ولم يسدد بعد، وكأن وزارة المالية ليست في عجلة من أمرها ولا يهمها أمر تمويل موازنة الدولة بقدر ما يهمها التيسير علي الشركات، ليس فقط بتخفيض سعر الضريبة ولكن بتقسيطها. وهذا التقسيط لضرائب السنوات السابقة دون تحصيل كامل الضريبة الجديدة سوف يعقد الأمور لأنه سيؤدى مجددا إلى تراكم مستحقات ضريبية على الشركات والأفضل هو تحصيل كامل الضريبة عن آخر عام. مع تقسيط المتأخرات الضريبية.

٣- إذا تذكرنا أن القانون الحالي للضريبة علي الدخل يحتم سداد الضريبة علي جميع المصروفات غير المؤيدة بفواتير ضريبية قانونية صحيحة، الأمر الذي يفترض أن ينتج عنه رفع نسبة الضريبة المستحقة فعليا لأكثر من ٢٠٪ من الأرباح نتيجة رد تلك المصروفات للوعاء الضريبي وإخضاعها للضريبة، وبالرجوع للنسبة المئوية للضرائب المستحقة في الشركات الواردة بالعينة، فإننا نجد ظلالا قوية من الشكوك حول جدية مصلحة الضرائب في تطبيق هذا النص القانوني الذي يهدف لضبط المجتمع الضريبي ومكافحة التهرب.

٤- عند الحديث عن القدرة التكليفية للشركات فسوف تساعدنا معايير الربحية التي حققتها الشركات وموقف المنظومة الضريبية من هذه الأرباح، ولذلك سننظر لها عن طريق مؤشرين هما العائد على المبيعات والعائد على رأس المال المدفوع.

أ- العائد علي المبيعات:

سنجد أن من ١٠ شركات قد حققت أرباحا تفوق ٥٠٪ من الإيرادات وتعمل في مجالات السياحة والعقارات والتمويل والدواء والأسمدة وتكرير البترول. بينما حققت ٩ من الشركات أرباحا تتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪ من الإيراد وتعمل في مجالات الأسمنت والسياحة والأسمدة والسيراميك، لم تحقق أي شركة خسائر، باستثناء شركة واحدة وفي عام واحد فقط، ولنتذكر أن نصيب الضرائب لا يتجاوز ٣٪ من المبيعات.

ب- العائد علي رأس المال المدفوع:

وسنجد أن شركة غبور التي تعمل في مجال تجميع السيارات قد حققت ربحا يعادل حوالي ستة أضعاف رأسمالها، وفي الوقت الذي يعاني فيه عمالقة صناعة السيارات في العالم من عام شديد الصعوبة وتكاد شركة جنرال موتورز أن تشهر إفلاسها لولا تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذها ونجد شركة المنصور والمغربي وقد استطاعت استرداد حوالي ٢٥٠٪ من رأسمالها المدفوع في عام واحد. وهي شركة يملكها وزيران في الحكومة المصرية في ذلك الوقت وتعمل في مجالات متعددة أهمها الأراضي، وسنجد أيضا ٧ شركات استطاعت تحقيق نسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و٢٠٠٪ كعائد علي رأس المال المدفوع، بينما حققت ١٢ شركة معدلا يتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪، وحققت ٨ شركات عائدا علي رأس المال يتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪، أما المتوسط العام فهو ٦٠٪ ويجب أن نتذكر أن عام ٢٠٠٨ شهد بداية الأزمة المالية العالمية وتهاوي وإفلاس بعض كبريات الشركات في العالم، وأن سعر الفائدة علي الودائع بالعملة المحلية (الجنيه المصرى) بالبنوك لم يتجاوز ١٠٪ في تلك الفترة.

ونخلص من ذلك إلى أن متوسط فترة استرداد رأس المال في الشركات ضمن العينة لا يتجاوز ٢٠ شهرا، أي أقل من عامين، وهو ما ينعكس علي ارتفاع مؤشر العائد علي المبيعات، ليتجاوز ثلث سعر البيع. وهذا يطرح تساؤلات هامة حول مدي عدالة هذه الأرباح وانعكاساتها علي المستهلك في صورة ارتفاع في الأسعار لأسباب لا علاقة لها بالأسعار العالمية أو بعوامل السوق الطبيعية، بقدر ارتباطها بارتفاع هوامش الأرباح المحلية الناتج عن ظروف محلية بحتة سمحت بها القوانين السائدة.

وهذا يعنى أن تطبيق نظام للضرائب التصاعدية أو حتى مضاعفة نسبة الضرائب التى تحصل على دخول الشركات للضعف ، ستبطئ قليلا معدل استردادها لرأس المال المدفوع ولكنه سيبقى من أعلى المعدلات فى العالم وسيبقى مشجعا للاستثمار الجاد والعادل ولن يؤثر بالسلب على جذب الاستثمارات لمصر . و ربما كان من الأجدر أن تفكر حكومة نظيف فى ٢٠٠٥ بتخفيض سعر الضريبة على الشركات تدريجيا و بالتزامن مع إلغاء الإعفاءات حرصا على استقرار الحصيلة الضريبية و لكن ذلك لم يحدث و لن يعد مفيدا البكاء على اللبن المسكوب .

إن العينة التي نحن بصددها تشير إلى أن هناك شركات تستنزف المستهلك المصري بهوامش الأرباح الفاحشة وفي نفس الوقت لا تساهم بإيجابية في تمويل أعباء الخزانة العامة بل تساهم في استنزاف موارد غير متجددة مثل الأراضي والطاقة المحركة من غاز وسولار ومازوت دون أن يرمش لها جفن، ودون أن تستطيع السياسات الضريبية المطبقة أن تمارس دورها في إعادة توزيع عائد النمو الاقتصادي أو حتى حماية حقوق الأجيال الحالية أو القادمة!!

٥- لماذا تعفى التعاملات على الأرباح فى بورصة من الضرائب؟ منح القانون الحالي للضرائب إعفاءاً غير محدود ولا مشروط للأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في سوق الأوراق المالية، سواء كانت تلك الأرباح ناتجة عن توزيعات أرباح تقوم بها الشركات المقيدة لحاملي الأسهم والسندات، أو ناتجة عن مضاربات بيع وشراء الأسهم والسندات، في حين كان القانون السابق يعفي الأرباح الناتجة عن التوزيعات، منعا للازدواج الضريبي حيث سبق تحصيل الضريبة عليها قبل التوزيع، ويخضع الأرباح الناتجة عن المضاربة علي الأسهم والسندات باعتبارها دخلا متحققا من نشاط بيع وشراء.

والحقيقة أن هذا الوضع القانوني قد أثمر عن حالات شديدة الغرابة ولا ندري إن كان المشرع قد قصدها أو انتبه إليها فالمضاربة في سوق المال أضحت البوابة الرسمية للاستحواذات وإنشاء احتكارات جديدة في مجالات عديدة ينتج عنها أرباحا رأسمالية كبيرة، دون سداد أي حق للخزانة العامة، بل إن بعض المستثمرين

كانوا يعمدون لتسجيل شركاتهم بسوق المال قبيل بيعها بأسابيع ثم يقومون بشطبها اختياريا بمجرد إتمام البيع، وبذلك يكونوا قد استخدموا سوق المال لتجنب سداد الضريبة، وهو وضع لا يعاقب عليه القانون بل يشجعه!!

وقد كان لافتا للانتباه أن المراكز المالية لكثير من الشركات لم تنعكس بشكل كبير علي أسعار أسهمها، فأكثر الأسهم نشاطا أو ارتفاعا ليس بالضرورة سهم أكثر الشركات ربحية أو ملاءة مالية، كما أن كثيرا من الشركات المسجلة لا يتم تداول نسبة ذات بال من أسهمها في السوق وكثير منها لا يتبع قواعد الإفصاح المتعارف عليها عالميا. كذلك فإن التحقيقات في التلاعب في أسعار الأسهم ومحاولات إدارة سوق المال لفرض المعايير العالمية، كل ذلك يجعلنا نسال : ماذا استفادت مصر من الإعفاء الضريبي للمضاربات في سوق المال، وهل حان الوقت لمراجعة هذا الإعفاء وتقييم نتائجه؟

وجدير بالذكر أن الأرباح الرأسمالية التي تتحقق من تعاملات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، تخضع للضرائب كما أن الرئيس أوباما يعمل حاليا علي زيادة هذه الضريبة علي هذه الأرباح.

وقد شجع الإعفاء الضريبي للمضاربين بالبورصة، عمليات تسقيع الأراضي وبيعها دون سداد أي حقوق لخزينة الدولة، حيث يتم بيعة الأراضي الممنوع بيعها من خلال حصص أو أسهم فى الشركة. ومن ذلك ما أعلنته شركة يملكها مسئولان كبيران بالحكومة من أنها حققت ربحا يقترب من ١.٤ مليار جنيه نتيجة بيع حوالي ٥ ٪ من أسهم احدي شركاتهما لبنك أجنبي عن طريق البورصة المصرية، وكانت الشركة تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر عشرات الملايين من الأمتار المربعة من الأراضي المخصصة للإسكان في أكثر مناطق مصر تميزا في الساحل الشمالي والبحر الأحمر وحول العاصمة، وتم تقييم قيمتها السوقية حينئذ بأكثر من ٣٣ مليار جنيه، وهو ما رفع سعر السهم ليحقق الأرباح المذكورة والتي لم تكن لتتحقق لولا استحواذ تلك الشركة علي تلك المساحة من الأراضي.

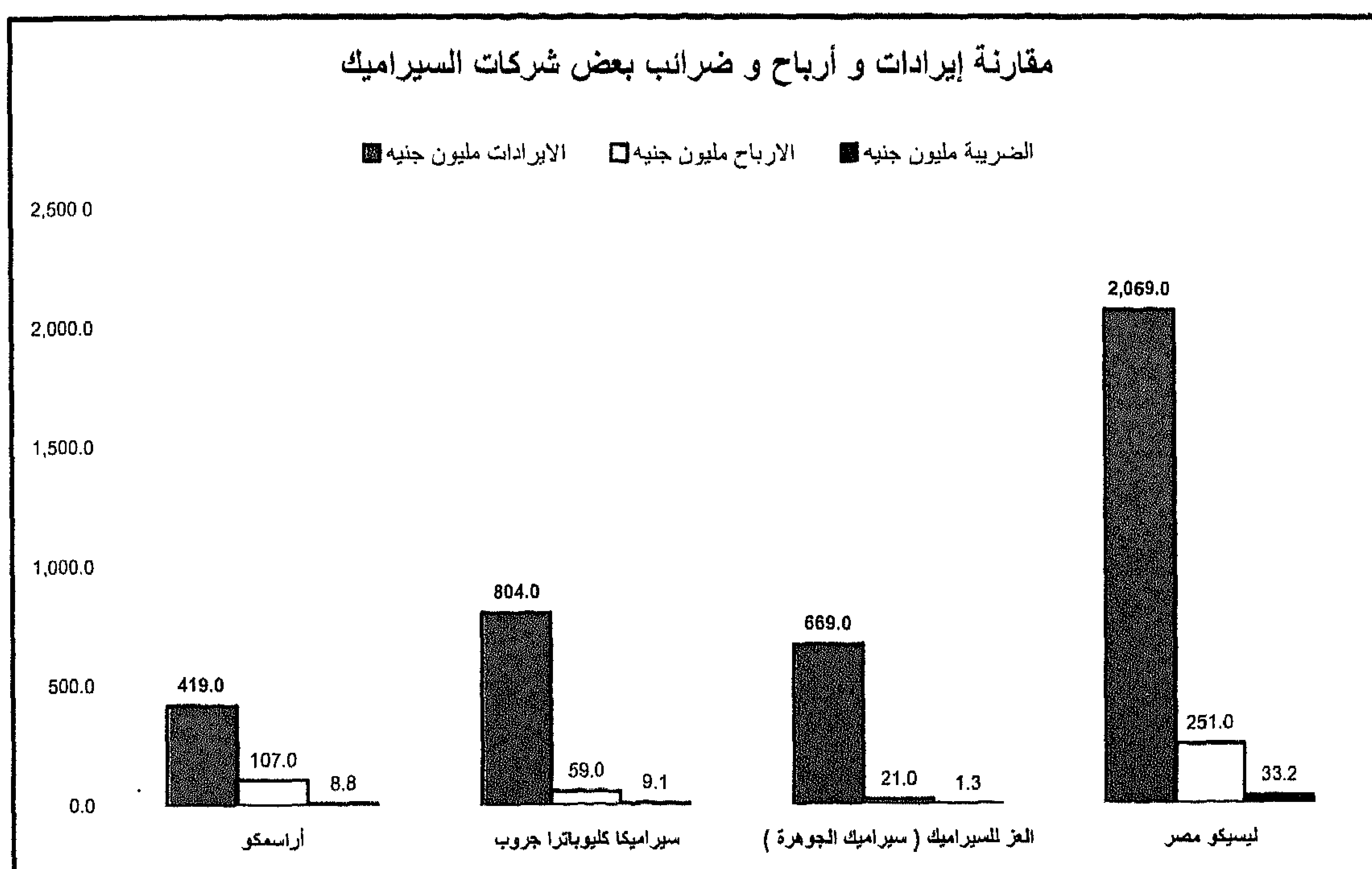
ومن أمثلة ذلك شركة بالم هيلز، التابعة لمجموعة شركات المنصور والمغربي والتي يفخر تقريرها السنوي بامتلاكها (مخزون أراضي) يقترب من ٤٩ مليون متر مربع (حوالي ١٢ ألف فدان) من الأراضي المميزة وكانت هذه الشركة قد تمكنت من إضافة حوالي ١١ مليون متر مربع من الأراضي المميزة سواء محليا أو خارجيا وذلك سواء عن طريق الاستحواذ المباشر أو عن طريق الاستحواذ على نسب ملكية حاكمة في شركات أخرى. وقد روعي في ذلك التوزيع الجغرافي الجيد لتلك الأراضي مع المحافظة على تنوع وانتشار استثمارات الشركة وتواجدها. فعلى سبيل المثال، تم إضافة ٧٩٦ ألف متر مربع بالقاهرة الجديدة، ٨٨٢ ألف متر مربع بالسادس من أكتوبر ٦.٦ مليون متر مربع بالمملكة العربية السعودية ١.٤ مليون متر مربع بالساحل الشمالي بالإضافة إلى حوالي ١.٣ مليون متر مربع بالبحر الأحمر وأسوان ليصل إجمالي مخزون الأراضي في ٢٠٠٨/١٢/٣١ إلى ٤٨.٨ مليون متر مربع بزيادة قدرها ٢٧٪ عن مخزون الأراضي في ٢٠٠٧/١٢/٣١. وقد أشار تقرير التقييم المصدر بمعرفة شركة CBRE المستقلة والتي تعتبر إحدى أكبر الشركات العالمية الرائدة في مجال الاستثمارات العقارية إلى وصول القيمة الإجمالية للأصول العقارية للشركة في ٢٠٠٨/١١/٩ إلى ٣٣.١ مليار جنيه مصري (٦ مليار دولار أمريكي) قبل احتساب الضرائب وحقوق الأقلية والتزامات الأراضي والالتزامات الأخرى والذي يعكس زيادة كبيرة قدرها ٧٠٪ مقارنة بإجمالي القيمة البالغ قدرها ١٩.٥ مليار جنيه مصري (٣.٦ مليار دولار أمريكي) طبقا للتقرير الصادر في ٢٠٠٨/٣/١ من نفس الشركة مع الأخذ في الاعتبار استناد التقرير الأخير على تقييم حوالي ٤٠ مليون متر مربع فقط بقيمتها السوقية، أما الباقي فقد تم تقييمه طبقا لتكلفة الاستحواذ .

كذلك كان الإعفاء الضريبي لمضاربات البورصة بمثابة دعوة صريحة لرجال الاقتصاد الإنتاجي القدامى والجدد، لترك هموم الصناعة والتجارة ومشاكلها العديدة التي ليس أولها المشاكل الضريبية والفنية والتمويلية والتسويقية ولن يكون أخرها بطء دورة استرداد رأس المال المدفوع وصعوبة المنافسة، خاصة مع تسهيل عمليات الاستيراد، ترك ذلك كله إلى حيث يمكن تحقيق نفس الأرباح في أسابيع أو أيام قليلة دون معاناة مع الضرائب أو العمالة أو العملاء، وكأن القانون قصد أن يعاقب من يمارس الاقتصاد الإنتاجي بإخضاعه

وكان على كل من يتعامل في السوق المصرية من الإسكندرية لأسوان وفي أي سلعة أو خدمة أن يتخذ من معدلات الأرباح التي يحققها المضاربون دليلا يسترشد به في صناعته أو تجارته حتى لا يفوته قطار الربح السريع خاصة وأن سعر الضريبة ثابت مهما كبرت أرباحه ونمت.

٦- من المفارقات ذات المغزى فيما تعلق بضبط المجتمع الضريبي وكفاءة أداء مصلحة الضرائب، أن نرى تفاوتا صارخا لا تخطئه العين في نتائج أعمال بعض الشركات التي تعمل في نفس الصناعة وذات المجال

شكل (٧)



المصدر : القوائم المالية المنشورة للشركات المذكورة بموقع البورصة المصرية عن عامي ٢٠٠٧و٢٠٠٨.
http://www.egyptse.com/Arabic/homepage.aspx

للضريبة ويعفي كل من يلجأ للمضاربة في سوق المال دون أن يخلق وظائف لتشغيل أحد أو يضع قيمة مضافة ذات بال أو يصدر سلعة أو خدمة للخارج!!

مثلما هو الحال في الشكل رقم (٧)، بما يخشى معه أن تكون بيانات أرباح بعض الشركات قد تم التلاعب فيها لتفعيلها وتخفيض الضرائب التى سيتم دفعها عنها.

وعموما فقد حققت هذه الشركات مجتمعة إيرادات حوالي ٤ مليارات جنيه وأرباح قدرها ٤٣٨ مليون جنيه ويستحق عليها ضرائب قدرها ٥٢,٥٦ مليون جنيها لا غير بنسبة ١٢٪.

٧- من المدهش أن تعلن الكثير من الشركات في موقفها الضريبي الصادر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ أنها لم تفحص ضريبيا منذ ٢٠٠٤ أي منذ تولي د. يوسف بطرس غالي لمقاليد وزارة المالية. ويأتي هذا التساهل في الفحص رغم وجود أسباب موضوعية عديدة كانت تحتم مراقبة تطبيق قانون الضريبة الموحدة بصرامة وخاصة بعد تخفيض معدل الضريبة للنصف تقريبا، وبعد ترك تحديد الوعاء الضريبي للممول بدلا من مأموري المصلحة وخاصة ما يتعلق بالمصروفات غير المؤيدة مستنديا وذلك حتي تتسم العلاقة بين مصلحة الضرائب ومموليها بقدر من التوازن، وحتي يكون للثقة أساسا متينا ولا تصبح حبا من طرف واحد هو المصلحة التي تهيم حبا وغراما في بعض الممولين بينما هم لم تتغير ثقافتهم في التعامل مع الضرائب، وربما كانت الوزارة تري في فرض ضرائب جديدة علي الأفراد العاديين من غير المستثمرين وسيلة أسهل وأسرع للتمويل، بدلا من البحث في ملفات الشركات.

ومن بين الشركات التي لم تفحص ضريبيا من ٢٠٠٤: أسمنت سيناء والمصرية للأسمنت والمجموعة المالية هيرمس والعز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة) والمنصور والمغربي للاستثمار والتنمية وسيراميكا كليوباترا والمصرية للمنتجعات السياحية وفرج الله والنساجون الشرقيون وغيرها من الشركات.

٨- الضريبة على المبيعات نموذج للضرائب غير المباشرة التى يدفعها المواطنون: ضريبة المبيعات هي درة التاج في منظومة الضرائب المصرية" ليس فقط لكونها الأعلي حصيلة، ولكن ربما لأن تكلفة تحصيلها تقل كثيرا عن الضريبة علي الدخل، فالشركات والمشروعات تقوم بتحصيل ضريبة المبيعات من الأفراد وتوريدها لمصلحة الضرائب وتتحمل تكلفة هذا العمل نيابة عن المصلحة، ويكفي أن نعرف أن مجموع ضريبة المبيعات الذي تحمله المستهلك المصري في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ يتساوي مع مجموع الضرائب التي دفعتها هيئة البترول وشركاؤها الأجانب وهيئة قناة السويس مضافا إليها الضرائب المسددة من جميع شركات الأموال مجتمعة خلال نفس الفترة!!

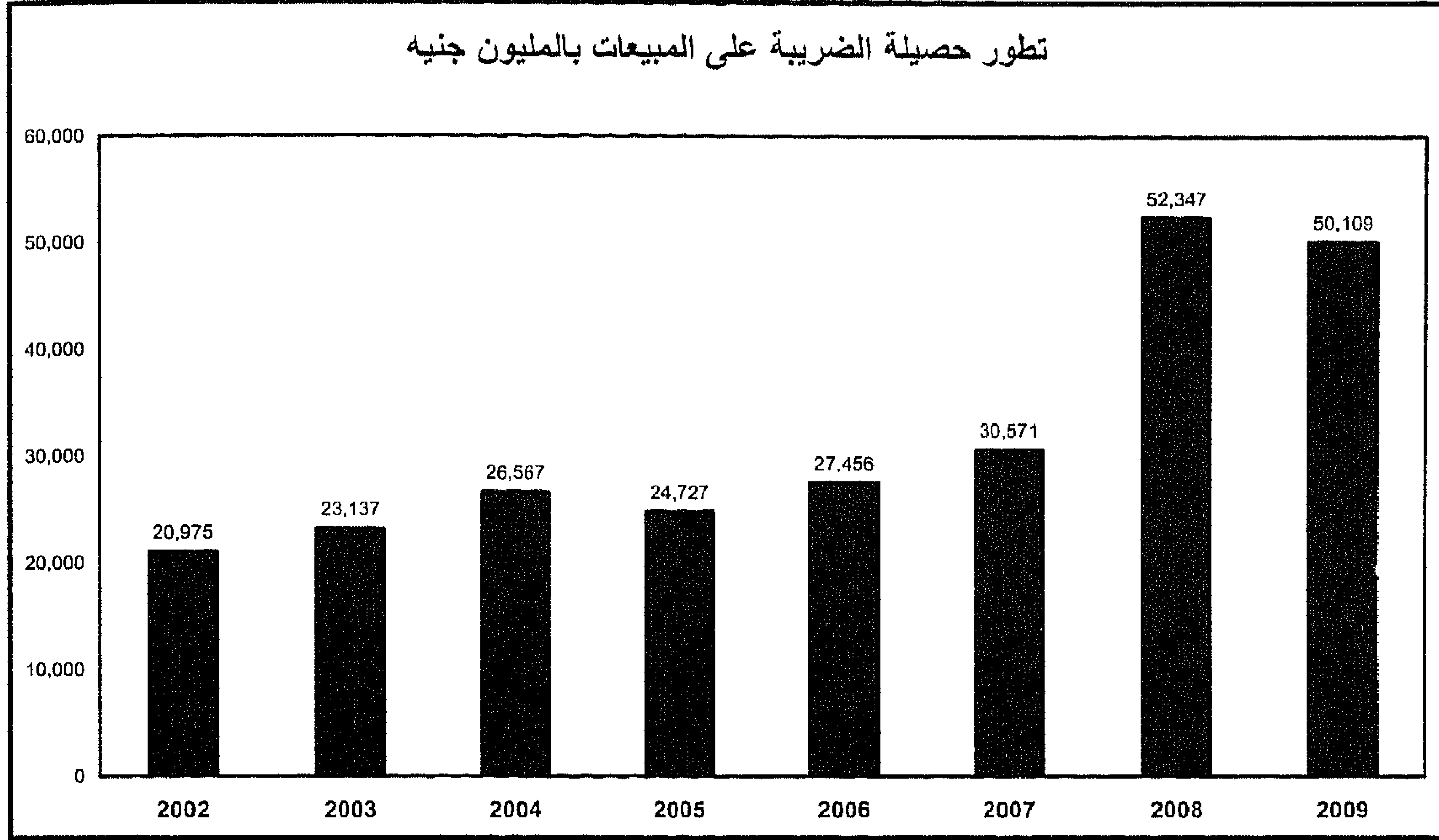
وقد شهدت حصيلة ضريبة المبيعات تطورا وقفزات لا تخطئها العين، ففي حين كانت الحصيلة حوالي ٢١ مليار جنيه في ٢٠٠٢، فإنها زادت إلى ٢٤,٧ مليار في ٢٠٠٥، وبنسبة زيادة حوالي ١٧,٦٪ خلال ٣ سنوات، إلا أنها قفزت في السنوات الثلاث التالية لتصل إلى ٥٢,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٨، بزيادة نسبتها ١١١,٧٪ خلال السنوات الثلاث الأولي لحكومة نظيف وهو ما يوضحه الشكل رقم (٨).

وربما من المفيد أن نتذكر أن الوزير الحالي قد تحمس لفرض ضريبة المبيعات علي الخدمات التي تقدمها البنوك، ولكنه تراجع إزاء رفض رجال الأعمال والمستثمرين!!

ويتضح من الشكل المذكور أن القفزة الكبيرة قد حدثت في السنة المالية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، حيث قفزت الحصيلة من ٣٠ مليار جنيه إلى ٥٢ مليارا بزيادة ٢٢ مليار جنيه في عام واحد بعد أن احتاج الأمر إلى ٥ سنوات لتقفز الحصيلة من ٢٠ مليار جنيه إلى ٣٠ مليارا بزيادة قدرها ١٠ مليارات جنيه فقط.

وقد يقول قائل إن تطور تلك الحصيلة قد ارتبط بزيادة معدل نمو الناتج القومي خلال الفترة والإنجازات الكبيرة لحكومة د. نظيف وما نتج عنها من زيادة رفاهية المواطن، ولكن يبقي ضرورة دراسة تأثير نسبة التضخم وارتفاع حصيلة الضريبة لنعرف التأثير الحقيقي علي القوة الشرائية للمستهلك المصري وما هو الثمن الحقيقي الذي تحمله المواطن من أجل تمويل خزينة الدولة في تلك الفترة خاصة في ظل عدم وصول نصيب عادل من ثمار النمو

شكل (٨)



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

الإقتصادي للفئات التي تمول حصيلة ضريبة المبيعات، ناهيك عن تقييم جودة ونطاق الخدمات التي قدمتها الحكومة للمواطن في مجالات التموين والتعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى تراجع وزير المالية عن تطبيق هذه الضريبة علي بعض الأنشطة المرتبطة برجال الأعمال، ومنها الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك في مصر!!

٩- الضريبة الجمركية: حجم الحصيلة يرتبط بتزايد الواردات، يشهد البنك الدولي والمنتدي الاقتصادي العالمي بأن الحكومة المصرية قد بذلت جهودا كبيرة لتيسير عمليات التجارة الدولية سواء من حيث تسهيل الإجراءات وتبسيطها وخفض تكلفتها أو من حيث تخفيض أسعار الضرائب الجمركية علي عمليات الاستيراد.

ويوضح الشكل رقم (٩) كيف احتاجت حصيلة الضريبة الجمركية إلى ٤ سنوات؛ لتزيد من ٧.٣ مليار جنيه إلى ٩.٦ مليارا بنسبة زيادة حوالي ٣٠٪، ولكنها قفزت خلال ٣ سنوات فقط من عهد الحكومة الحالية بنسبة ٥٥٪ لتصل إلى ما يقارب ١٥ مليار جنيه.

ولاشك لدينا أن القفزة في الضريبة الجمركية والتي يتحملها المستهلك الفرد، تعكس الاتجاه إلى زيادة الواردات من الخارج وزيادة التوجه إلى حرية المنافسة في السوق المحلي. ولكن يبقي السؤال الحقيقي هو هل بذلت الحكومة، ومعها رجال الأعمال المنتشرين في السلطتين التشريعية والتنفيذية الجهد الكافي لرفع مستوي جودة وتنافسية المنتجات المصرية حتي تستطيع الصمود في وجه المنافسة القادمة عبر التجارة الدولية ؟ أم أن الربحية العالية المتاحة من مضاربات البورصة والأنشطة العقارية المرتبطة بتسقيع الأراضي، بالإضافة لتسهيل الاستيراد من الخارج، كل ذلك قد أعاد توجيه رجال المال والأعمال للبعد عن الأنشطة الصناعية والزراعية كثيفة العمالة والاقتصاد الإنتاجي بصفة عامة، والاتجاه

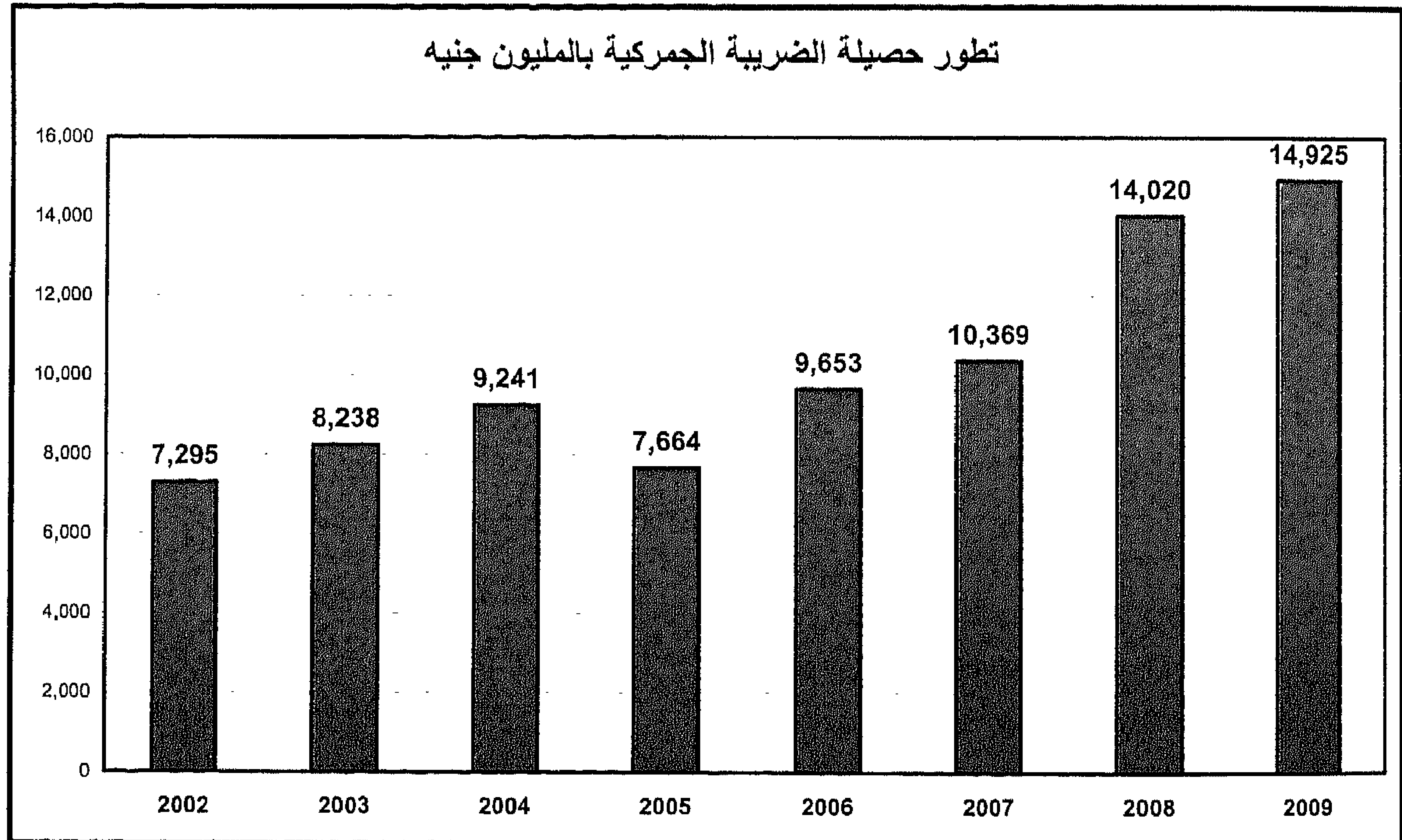
للأنشطة الأخرى التي ترحب بها الدولة لأنها تحقق، ولو علي المدي القصير، حصيلة ضريبية عالية؟

إن نظرة سريعة علي أنواع الدعم الذي يحصل عليه رجال الصناعة في مصر من حصيلة الضرائب، سواء دعم الصادرات أو دعم مركز تحديث الصناعة أو الطاقة الرخيصة للمصانع أو ملايين الأمتار المربعة من الأراضي التي تخصص لهم بتكلفة زهيدة للغاية، ومليارات التخفيضات والإعفاءات الضريبية، كل ذلك وغيره كثير والذي تتعالي الأصوات للمطالبة باستمراره وربما بزيادته، كل ذلك يوحي بأن السياسات التي تتبعها الحكومة الراهنة لم تساعد حتي الآن للوصول بالصناعة المصرية لمرحلة (الفطام) والاعتماد علي نفسها حاليا أو في المستقبل المنظور، بدلا من إثقال كاهل دافع الضرائب المصري بأعباء لا يبدو أنه سيتخلص منها عما قريب وربما تكون الزيادة في حصيلة الجمارك، وربما حصيلة الجمارك بأكملها غير كافية لسد الدعم الذي يقدم للصناعة المصرية بدعوي زيادة قدرتها التنافسية!!

ويطرح ذلك التساؤل: ما هو الثمن الذي دفعناه وستدفعه الأجيال المقبلة مقابل زيادة حصيلة الضريبة الجمركية؟

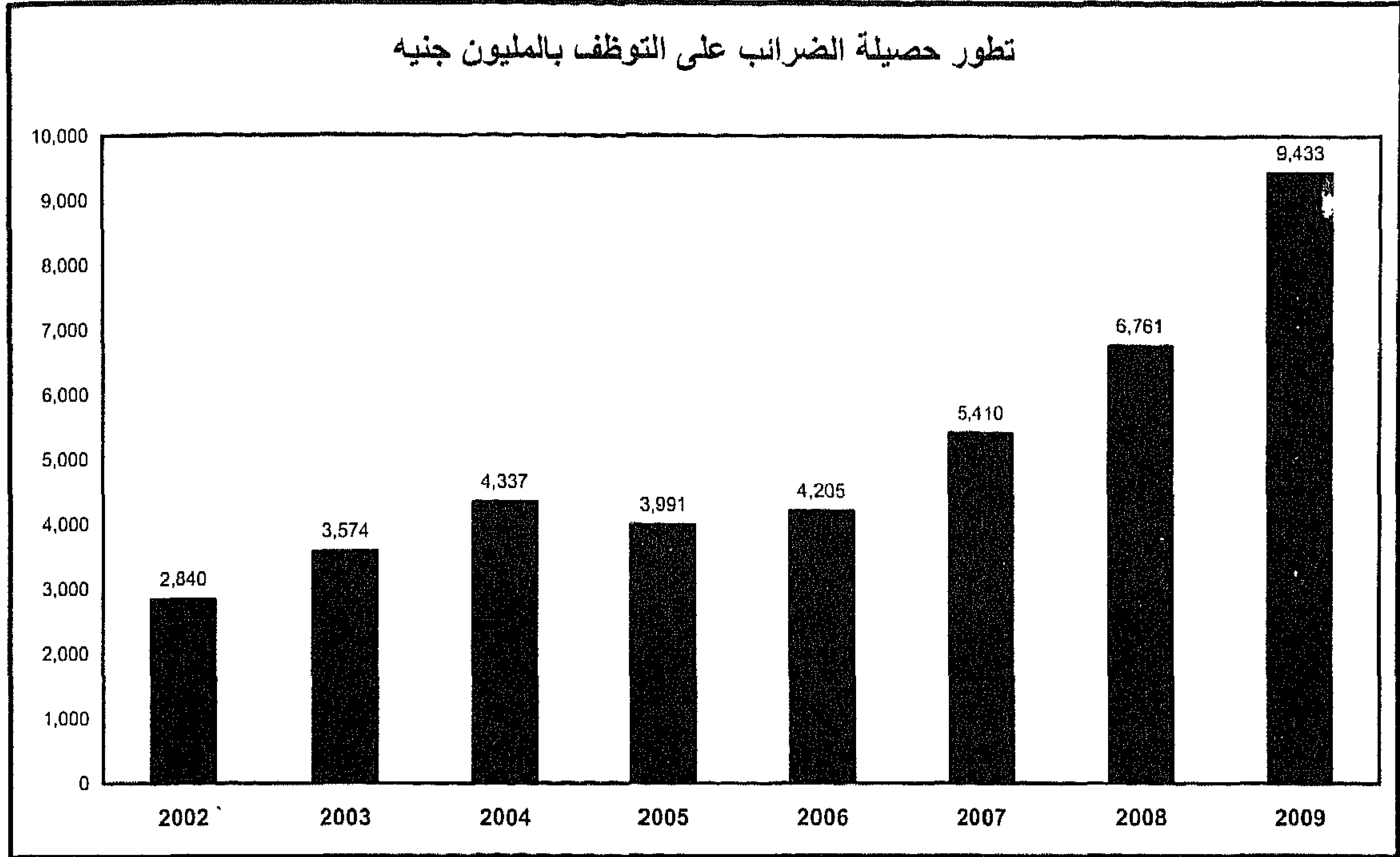
ومن سخرية القدر أن التسهيلات التي قدمت من الجمارك المصرية في أنظمة عديدة كالمناطق الحرة العامة والخاصة والسماح المؤقت والدروباك، أصبحت عبئا علي الصناعة المصرية بسبب استغلال البعض لها للتهرب من سداد جزء كبير من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، حيث تسمح لهم بعض الجهات الحكومية بإعادة تصدير نسبة تقل عن النصف أحيانا واعتبار الباقي (هوالك) رغم أنها تملأ أسواق مصر الكبيرة، مثلما يحدث في صناعة الملابس الجاهزة والتي يشكو صناعها من تعرضها لتحديات شديدة بسبب ما يسمونه المنافسة غير العادلة والتي تأتي أساسا من التهريب الذي يتم بالالتفاف علي القانون.

شكل (٩)



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكترونى لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

شكل (١٠)



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

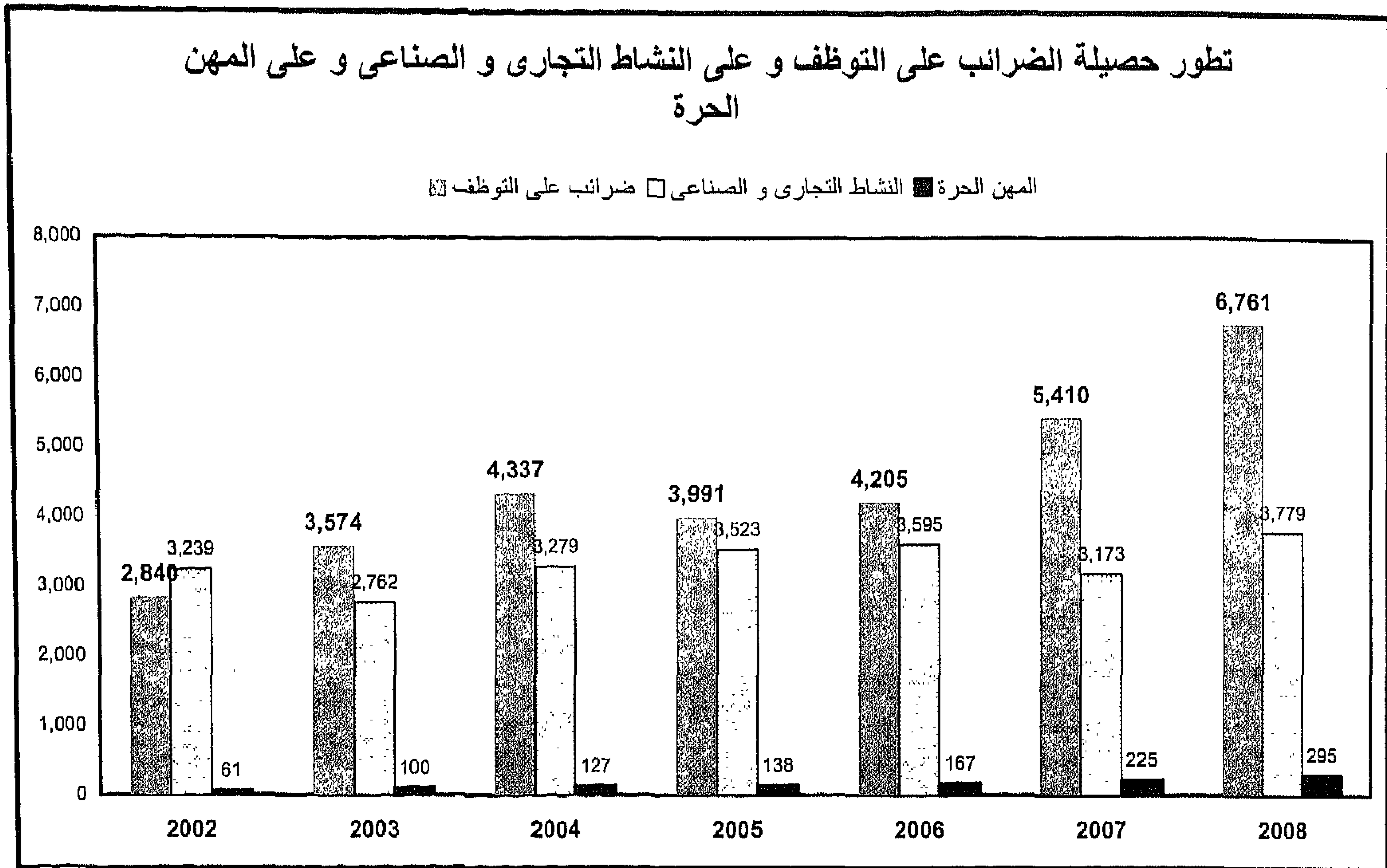
١٠- الضرائب على الأجور: يوضح الشكل رقم (١٠) تطور حصيلة الضريبة علي التوظف أو الضريبة علي المرتبات وكيف استطاعت الحكومة مضاعفتها من حوالي ٤ مليارات في ٢٠٠٥ إلى ٩.٤ مليار في ٢٠٠٩ بنسبة زيادة حوالي ١٣٥٪، وكيف أن القفزات الكبيرة في حصيلة هذا النوع من الضرائب قد بدأت من ٢٠٠٦ ولازالت مستمرة سنويا وبانتظام.

ومن المفارقات ذات المغزي أن حصيلة الضريبة علي التوظف في ٢٠٠٢ كانت أقل من حصيلة الضريبة علي النشاط التجاري والصناعي، كما يوضح الشكل رقم (١١)، إلا أنه في ٢٠٠٩ وصلت حصيلة الضريبة علي التوظف إلى ما يقرب من ضعف الضريبة علي النشاط التجاري والصناعي التي لم تزد في ٢٠٠٩ علي ٤.٨ مليار جنيه، بزيادة ٥٠٪ فقط عما كانت عليه في ٢٠٠٢!!

وقد ساعد علي نمو الضريبة علي المرتبات سهولة ضبط المجتمع الضريبى، وقيام الشركات بخصم قيمة الضريبة من موظفيها وعمالها وتوريدها لمصلحة الضرائب، وهو ما رأيناه يحدث في الضريبة علي المبيعات، وربما يؤشر البطء النسبي في نمو الضريبة علي النشاط التجاري والصناعي، برغم كل ما يقال عن النمو الاقتصادي، إلى المدى الذي وصلت إليه مصلحة الضرائب في ضبط المجتمع الضريبي للنشاطين المذكورين.

ومما يلفت النظر أنه حينما تكون المعادلة ثنائية الأطراف (مصلحة الضرائب في مواجهة رجال الأعمال) فإن نمو الحصيلة يكون بطيئا للغاية، فقد احتاجت مصلحة الضرائب ٧ سنوات لزيادة الحصيلة من التجار والصناع بنسبة ٥٠٪ فقط، أما عندما تكون المعادلة ثلاثية الأطراف (مصلحة الضرائب ومعها رجال الأعمال في

شكل (١١)



المصدر : الحسابات الختامية والموازنات العامة المنشورة على الموقع الالكترونى لوزارة المالية عن سنوات مختلفة.

ناحية والموظف أو المستهلك في الناحية الأخرى) تكون النتيجة زيادة هائلة وطفرة كبيرة في الحصيلة، فقد استطاع تحالف المصلحة مع رجال الأعمال أن يضاعف حصيلة الضريبة علي التوظف في أقل من ٣ سنوات، واستطاع نفس التحالف مضاعفة حصيلة ضريبة المبيعات خلال ٤ سنوات فقط في مقابل الزيادة الهزيلة في ضرائب التجار والصناع علي مدي ٧ سنوات.

ومن غرائب الضريبة علي المرتبات بشكلها الحالي، أن حد الإعفاء الذي تحدد منذ صدور القانون في ٢٠٠٥، لم يعد النظر فيه ليتماشى مع نسب التضخم الناتجة عن سياسات الحكومة وعجز الموازنة، وبالتالي فقد نري حالات تزيد فيها حصيلة الضريبة، بينما ينخفض فيها الدخل الحقيقي للموظف والعامل بسبب ارتفاع أسعار المستهلكين بنسب تفوق الزيادة في الدخول مضافاً إليها زيادة قيمة الضريبة التي تقتطع من مرتبه.

ثالثا : الضريبة العقارية ومواضع الخلل الرئيسية

بعد تناولنا للسياسات الضريبية المتبعة في مصر خلال السنوات القليلة الماضية لمحاولة استكشاف بعض الجوانب الهامة في الحياة الضريبية المصرية، ننتقل إلى موضوع أكثر إلحاحا وإثارة للتساؤلات في أوساط النخبة والجماهير على السواء، وهو الضرائب العقارية. التي واجهها الناس العاديون والخبراء والمثقفون بعاصفة من الشك والرفض. والحقيقة أنه أثناء إعداد هذه الدراسة قال السيد رئيس الجمهورية في خطاب بمدينة كفر الشيخ أن أمر الضريبة العقارية لم يحسم بعد، وهو ما قوبل بارتياح كبير من المصريين وقد وجه سيادته إلى ضرورة مراعاة التضخم والاكتفاء بإعادة تقييم العقارات كل ١٠ سنوات بدلا من خمس وأشار إلى التصاعد في سعر الضريبة من ١٪ إلى ١٠٪، وقد اعتبر البعض أن رئيس الجمهورية قد فتح النقاش من جديد حول الضريبة برغم

صدور القانون وأن ذلك يعكس إحساسا من رئيس الدولة بنبض أبناء الشعب، إلا أن ردود أفعال المسئولين عن تطبيق القانون في وزارة المالية ومصلحة الضرائب قد وضعت الناس في حيرة بسبب تباعد تصريحاتهم عن روح توجيهات رأس الدولة وهو ما أوحي بوجود فجوة في الاهتمام بالبعد الاجتماعي بين القيادة السياسية ومسئولي الحكومة.

١- الازدواج الضريبي وفكر الجباية :

لما كانت الضريبة العقارية بشكلها الحالي تفرض علي رءوس الأموال، وليس علي عائد أو دخل تحقق منها، ولما كانت هذه الأموال قد تولدت نتيجة أعمال مشروعة، وتم سداد الضرائب المستحقة عليها في حينه، فكيف يتم إخضاعها للضريبة، ليس فقط مرة أخرى بل مرات ومرات حتي لو أدي ذلك لتآكل الوعاء الضريبي عاما بعد عام؟ إن القانون الحالي يعني أن الدولة تعتبر كل ملاك العقارات فيها متهربين ضريبيا وأنهم تهربوا من سداد حق الدولة فتعاقبهم بفرض ضريبة جزافية علي ممتلكاتهم!!

ومما يكشف فكرة الجباية أن الإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات لأغراض تجارية أو أي غرض أخر كانت تخضع بالفعل للضريبة بسعر ٢,٥٪ من القيمة الإيجازية بعد خصم ٥٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات وذلك بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي أصدرته حكومة نظيف، ولكن القانون الجديد أعطي وزير المالية حق تقييم العقار وتقدير القيمة الإيجازية التي تحدد مبلغ الضريبة، دون اعتبار للعقود ومستوي إيجارات المثل ولا أي اعتبارات أخرى بخلاف ما يراه سيادته ومساعدوه.

٢- ارتفاع تكلفة التحصيل والصعوبات الفنية والإدارية :

لقد اختلف المسئولون والخبراء حول قيمة الحصيلة المتوقعة من الضريبة العقارية وتراوحت التقديرات بين ٤ مليار جنيه و٤٠ مليارا، ولكن لم يحدثنا أحد عن تكلفة تحصيل الجنيه الواحد من تلك الحصيلة، أخذا في الاعتبار اتساع نطاق الضريبة وضرورة إعداد الكوادر الكافية والمؤهلة وقواعد البيانات الضخمة لحفظ وتسجيل وتحديث بيانات الحصر والتقييم وإعادة التقييم كل ٥ سنوات، وربما كان هذا هو السبب في التفكير بإعادة التقييم كل ١٠ سنوات، والتواصل مع الممولين سواء لتلقي الإقرارات أو للمطالبة بالضريبة ومتابعة توريدها، وكذلك تكلفة النزاعات القانونية بين الدولة والمواطنين بسبب التقييم أو الربط أو خلاف ذلك وتكلفة المكاتب الاستشارية التي قد نحتاجها سواء في التقييم أو إعادة التقييم أو غير ذلك.

وإذا تذكرنا فشل مأموريات الضرائب العقارية، والمأموريات الأخرى في مجرد استقبال المواطنين الراغبين في الحصول علي الإقرارات أو تسليمها في نهاية عام ٢٠٠٩ برغم صدور القانون في منتصف ٢٠٠٨، وإذا أخذنا في الاعتبار أن مصلحة الضرائب ستتعامل مع ما يقارب ٣٠ مليون مواطن بشكل مباشر، وبدون وسطاء وأن الشركات ورجال الأعمال لن يقوموا بدور المكلف بالتحصيل لحساب المصلحة، كما هو الحال في ضريبة المبيعات والضريبة علي التوظف، لذلك كله نتصور أن تنفيذ الضريبة العقارية سيدخل في نفق طويل من الصعوبات الفنية والإدارية وارتفاع التكلفة سيجعله كابوسا مزعجا للحكومة بأكثر مما هو مزعج للمواطنين.

٣- القانون يحاسب الفقراء علي الأرباح التي حصدها حيتان تسقيع الأراضي :

من الغريب أن قانون الضريبة العقارية الجديد قد انصب علي العقارات المبنية وتجاهل تماما (تسقيع الأراضي) وسمح بتكوين ثروات تقدر بالمليارات دون أن يحاسب أصحابها ولكنه انتظر ليحاسب من اشتروا العقارات المبنية على تلك الأراضي؛ ليسكنوا فيها، بينما معظم الربح الذي تحقق للشركات العقارية نتيجة تسقيع الأراضي يتمتع بإعفاءات عديدة حيث تباع الشركات المالكة للأراضي، أو أسهمها جهارا نهارا عن طريق سوق المال؛ لتتجنب دفع أي ضريبة، هذا إذا لم تتمتع

بالإعفاءات المخصصة للمجتمعات العمرانية الجديدة، والتي لازالت قائمة عمليا وستبقي كذلك حتى عام ٢٠١٦ علي الأقل، وهكذا يكون الفقراء ومتوسطو الحال قد دفعوا للسادة أصحاب الشركات العقارية أرباح الأراضي بعد تسقيعها ودفعوا للحكومة الضريبة علي تلك الأرباح نيابة عن السادة أصحاب الشركات !!

ويمكن تجنب هذا الوضع غير العادل ببساطة شديدة لو انصبت الضريبة العقارية علي التصرفات العقارية يكون وعائها الربح الناتج عن بيع العقارات بعد خصم كل التكاليف والمصروفات بقيمتها الحقيقية، ولا شك أن ذلك سيحقق حصيلة لابأس بها في ظل حالة الرواج العقاري الفاخر الذي ساد البلاد في السنوات الأخيرة.

٤- المقارنة بين قانون العوايد وقانون الضريبة العقارية :

يعمد الكثير من المدافعين عن قانون الضريبة العقارية لمقارنة (سعر الضريبة) في القانون القديم والمشهور باسم قانون العوايد (٤٠٪) وسعرها في القانون الجديد (١٠٪) للقفز لنتيجة مؤداها أن القانون الجديد قد خفض الضريبة!!

والحقيقة أن هذه المغالطة الفجة تتناسي الطرف الآخر من المعادلة في الحالتين، فبينما قانون العوايد يتحدث عن نسبة من الإيجار الشهري محسوبا علي إيجار المثل، فإن القانون الجديد يتحدث عن نسبة من القيمة السوقية للعقار ويحسب الإيجار بناء عليها (حكميا) والاختلاف هنا لا يقتصر علي نتيجة المعادلة والتي تمثل قيمة الضريبة، ولكنه أيضا يتعلق بالعمليات الغامضة التي ستتم لتقييم القيمة السوقية وإعادة تقييمها كل ٥ سنوات أو ١٠ سنوات، والتي ستفترض أن كل تحسين طرأ علي العقار لم ينتج إلا بفضل الحكومة وعلي نفقتها وبالتالي يجب إخضاعه للضريبة، وهنا يجب علي كل مواطن أن يفكر كثيرا قبل أن يطور أو يحسن من تجهيز شقته أو تشطيباتها الداخلية أو الخارجية.

وتعلن الحكومة أن حصيلة الضريبة العقارية ستذهب لتقديم خدمات للمواطنين، ولم تهتم أصلا بتحسين خدمات أساسية مثل إصدار تصاريح البناء للمواطنين، حتي إن البنك الدولي وضع مصر في المركز ١٥٦ من حيث سهولة استخراج تراخيص البناء في تقريره عن ممارسة الأعمال في ٢٠١٠ وقال إن الإجراءات المطلوبة لاستخراج ترخيص البناء في مصر تبلغ ٢٥ إجراءً وتحتاج ٢١٨ يوم عمل، مقابل ١٣٢ يوم في بوركينا فاسوو و٤٠ يوما في الولايات المتحدة و٩٥ يوما في بريطانيا!!

٥- الضريبة العقارية هل تعني فشل سياسة التساهل الضريبي مع المستثمرين :

إن فرض ضريبة بمثل هذا الاتساع، بعد خمس سنوات من حكم الوزارة الحالية، يفرض سؤالا جوهريا، يتعلق بنتائج سياسات التساهل الضريبي مع المستثمرين وهو ما التزمت به الحكومة منذ تولي المسئولية بحجة جذب المستثمرين لإقامة المشروعات وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة موارد الدولة وخلق ملايين فرص العمل للعاطلين، فهل خابت توقعات الحزب والحكومة ولم تكن النتائج علي قدر التوقعات؟ ومن ثم عادت الحكومة لفرض الضريبة علي الأفراد لتعوض الحصيلة التي لم تأت من المستثمرين؟

لقد حصلت حكومة د.نظيف خلال السنوات الخمس الماضية علي ما يقرب من ٦٠٠ مليار جنيه من حصيلة الضرائب دفع معظمها الأفراد والمستهلكون وارتفعت الحصيلة السنوية من ٦٧ مليار جنيه إلى ١٦٧ مليارا، ولم تتوقف مساهمات المواطن المصري عند هذا الحد، خاصة أنه واكب تخفيض الضرائب علي المستثمرين وزيادتها علي الأفراد، زيادات كبيرة في الإيرادات غير الضريبية للخزانة العامة والتي حصلت منها حكومة د. نظيف علي أكثر من ٣٤٠ مليار جنيه بعد أن استطاعت زيادة حصيلتها السنوية من ٣٢ مليار جنيه في ٢٠٠٥ إلى ١١٦ مليار في ٢٠٠٩.

وتتمثل الإيرادات غير الضريبية في فوائض الهيئات الاقتصادية كهيئة البترول وقناة السويس وهيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنظيم الاتصالات والموانئ والمنائر وبنك التنمية والائتمان الزراعي وبنك ناصر الإجتماعي، وأرباح الشركات التي يساهم فيها المال العام سواء في القطاع العام أم قطاع الأعمال العام والأرباح الناتجة عن رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن مثل الرسوم القضائية ورسوم تجديد رخص السيارات والرسوم القنصلية ورسوم جوازات السفر وغير ذلك.

فالحكومة حصلت علي ما يقرب من تريليون جنيه خلال فترة حكمها ولا زالت ترغب في المزيد فهل ستستمر سياسة اللين والتساهل الضريبي مع المستثمرين؟

٦- لماذا لم يتم تجميع الثروة العقارية للشخص في وعاء واحد لتجنب تكرار الإعفاءات؟

المتابع لطريقة إعداد قوانين الضرائب في مصر منذ مجيء حكومة د.نظيف، سيصاب بالدهشة من مقارنة الجهد الذي بذلته الحكومة في النقاشات والندوات والمؤتمرات التي عقدت لمناقشة وتسويق قانون الضريبة علي الدخل والذي يطبق بالأساس علي المستثمرين، قبل وبعد إصداره، وجهد نفس الحكومة فيما يتعلق بقانون الضريبة العقارية الذي سيطبق علي عامة الناس، بل سيدهش أيضا من تغير الفكر وراء كل من القانونين، ففيما نص قانون الضريبة علي الدخل علي تجميع كل ما يحصل عليه الممول من مختلف المصادر والجهات في وعاء ضريبي واحد لتفادى إزدواج الضريبة عليه، فإننا نري أن قانون الضريبة العقارية لم يجمع الثروة العقارية للشخص في وعاء ضريبي واحد وإنما سمح للممول بأن يكون له أكثر من وعاء وبالتالي سمح له بالحصول علي إعفاءات متعددة تبعا لتعدد العقارات التي يملكها، ويترتب علي ذلك أن يخضع للضريبة من يملك شقة واحدة تبلغ قيمتها ٥٠٠ ألف جنيه، بينما لا يخضع لها من يملك ١٠٠ شقة فى مواقع مختلفة طالما فى مواقع مختلفة أن كل شقة علي حدة في حدود ٤٩٠ ألف جنيه برغم أن الثروة العقارية للثاني تفوق الأول بعشرات المرات.

فالقانون قد تجاهل عدالة توزيع الأعباء حسب القدرة التكليفية لكل ممول والذي يؤشر إليه حجم الثروة العقارية للممول، وأعطي الأغنياء إعفاءات متكررة بدون سبب منطقي، وتزيد صعوبة هذا الوضع وتتزايد خطورة عواقبه إذا تذكرنا الغموض الذي يسود خطوات التقييم وإعادة التقييم وهو ما يفتح أبواب التيسير للبعض ويفتح أبواب الجحيم أمام البعض الآخر، مضافا إليه ما خلص له البنك الدولي من صعوبة دفع الضرائب في مصر أصلا !! والذي وضع مصر في المركز ١٤٠ عالميا في سهولة دفع الضرائب، كما ورد في تقرير ممارسة الأعمال في مصر في ٢٠١٠، وهو ما يعكس الصعوبة التي سيواجهها ملايين المولين البسطاء في التعامل مع مصلحة الضرائب بداية من تعبئة نماذج الإقرارات ونهاية بالمطبات الفنية في المحاسبة الضريبية ومرورا بالطوابير غير الآدمية أمام مكاتب الضرائب والوقت المهدر فيها وهي تكلفة اجتماعية لا تجعل حياة الناس أكثر سهولة أو يسرا.

٧- لماذا لم يتضمن القانون أسس تقييم العقارات وحالات الإعفاء وتركها لأهواء الوزير ومعاونيه بعكس ما تم في قانون الضريبة الموحدة؟

من المقارنات المدهشة بين القانونين، سنجد أن رجال الأعمال قد أصروا علي إدخال كثير من التفصيلات في نص القانون مثل نسبة الإعفاء للمصروفات غير المؤيدة بفواتير ضريبية وأمثلة لها، تجنبا لاجتهادات مصلحة الضرائب التي يمكن أن تتوسع كلما زادت الحصيلة المستهدفة، وقد تم الاستجابة لهم، أما في حالة الضريبة العقارية فقد أمسك وزير المالية في يده بأمور عديدة مثل قواعد التقييم والإعفاءات، وبهذا استطاع أن يحتفظ لنفسه بسلطة تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم الضريبة ومن يخضع لها ومن لا يخضع لها، وأصبح المواطن يتلقي المعلومات عن القواعد الحاكمة للقانون حسبما يتراءي للمسئولين في وزارة المالية ومن أمثلة ذلك تصريحات

رئيس مصلحة الضريبة العقارية في جريدة الأهرام في ٢٢ يناير ٢٠١٠ والتي قال فيها سيادته أن الوزارة ستخفض القيمة السوقية للعقارات بنسبة ٤٠٪ لأنه قد يكون هناك أخطاء من لجان التقييم أو بعض الأخطاء في المعادلة الحسابية والطرق العلمية التي تستخدم في عملية الحساب، وهكذا يتضح من أكبر مسئول عن الضرائب العقارية أن الطرق المتبعة لتحديد الوعاء الضريبي والتي لم تشترك في وضعها المؤسسة التشريعية أو دافعي الضرائب قد تحتمل نسبة خطأ تقترب من النصف، وأن تطبيق هذه الضريبة سيكون أشبه بالتجربة والخطأ.

وفي تقدير الكثيرين أن تدخل الوزير، أي وزير، أو أي موظف عام في تحديد الوعاء الضريبي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يشكل سابقة دستورية فريدة تمثل تخلي السلطة التشريعية عن واجباتها وتعبر أيضا عن ازدواجية المعايير التي تتبع عند تشريع القوانين.

ويقول البعض أن ثمة قوانين تصدر، وهي تشبه إعطاء (تفويض على بياض) لوزير المالية لكي يضع سيادته تفاصيل القواعد القانونية التي تختلف من عام لعام وفقا لظروف التطبيق العملي والحصيلة المطلوبة وعجز الموازنة ويري أصحاب هذا الرأي أن ذلك تكرر في قوانين أخرى عديدة صدرت في عهد تولي د.يوسف بطرس غالي لوزارة المالية.

ولقد ردد المسئولون عن تطبيق القانون أن المواطن الذي يختلف مع مصلحة الضرائب العقارية في تقديراتها للعقار أو للضريبة، يستطيع أن يذهب للقضاء شاكيا المصلحة، والحقيقة أن هذا القول صحيح تماما، ولكنه يضع المواطن البسيط في دوامة من الإجراءات والتكاليف الهائلة في مواجهة غير متكافئة مع إدارات حكومية متخصصة في أمور التقاضي، ومن ثم يدخل المواطن إلى حالة أشبه بالقهر واليأس والإحباط تجبره علي الخضوع للماكينة الحكومية الرهيبة تجنبا للدخول في نزاعات قد تطول بأكثر مما يحتمل وقد تكلفه استقراره في حياته ومسكنه، وتتضح الصورة أكثر قسوة عندما نعرف أن البنك الدولي وضع مصر في المرتبة ١٤٨ عالميا في تنفيذ العقود في التقرير السابق الإشارة إليه.

٨- لماذا لم يتم إعفاء السكن الخاص أسوة بالإعفاءات العديدة الممنوحة للمستثمرين

رأينا في الصفحات السابقة أن فكرة الإعفاءات واردة بعدة أساليب في قوانين الضرائب المصرية، فبعضها ينص عليه صراحة مثل إعفاءات مضاربات البورصة والمناطق الحرة وإعفاء العقارات في المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الحرة من الضريبة العقارية ذاتها ومعظمها لازال ساريا حتي الآن، وبعضها يحدث نتيجة قيام "ترزية " القوانين بوضع صياغات معينة تؤدي لخروج فئات بعينها خارج نطاق الضريبة، مثل تعريف الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة العقارية والذي رأينا كيف أنه قد يعفي من يملك ثروات عقارية ضخمة، وهذا يوضح إن ما ذكره القيادي المذكور في الحزب الوطني لا يستند إلى أي أساس واقعي، ولكن يبدو أن الحديث عن الإعفاءات للمستثمرين يمكن دائما تبريره ولو بأوهام الرخاء والسماء التي ستمطر ذهبا وفضة، أما الإعفاء للفقراء ومتوسطي الحال فلا يجد من يدافع عنه في الحزب والحكومة، ولم لا إذا كان نفس هذا الفكر قد تبني التخلي عن مسئولية الدولة في توفير السكن الملائم لأبنائها رغم أنه أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وها هي الآن تخضع السكن الخاص لضريبة لا تلقي قبولا من عامة الناس لأنها تمثل تهديدا لاستقرار السكن الخاص ويبدو أن ذلك سيكون سببا منطقيا إضافيا للطعن بعدم الدستورية.

وقد يتساءل البعض كيف تتم المساواة في إعفاء ساكني العشش وساكني القصور، ومن يملك سكنا وحيدا ومن يملك أكثر من مسكن في المدينة وفي الريف وفي الساحل الشمالي والحل ببساطة شديدة هو تجميع الثروة العقارية للشخص الواحد في وعاء واحد وتطبيق الضرائب التصاعدية بعد وضع حد إعفاء يضمن البعد الاجتماعي للفقراء ومتوسطي الحال، فالحل سهل وممكن إذا توفرت الإرادة.

٩- التعارض مع قوانين سابقة :

بعد صدور قانون الضريبة العقارية بفترة قصيرة، تنبه البعض إلي تعارضه مع نصوص قانون المجتمعات العمرانية الجديدة، والذي أعفي كل العقارات في المجتمعات الجديدة من الضرائب، ولم ينتبه كثيرون إلى التعارض مع قانون أخر هو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والذي تنص مادته الحادية عشر علي:

"فيما عدا المباني من المستوي الفاخر يعفي اعتبارا من أول يناير التالي لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغلو المباني المؤجرة لأغراض السكني والتي أنشئت أو تنشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ من جميع الضرائب العقارية الأصلية والإضافية ..... ".

وللمرة الثانية يقع قانون الضريبة العقارية في تنازع مع القوانين السائدة والمستقرة، والتي تأسست بناء عليها حقوق مكتسبة للمواطنين الذين يملكون أو يشغلون مباني لأغراض السكن دون المستوي الفاخر، ويبدو أن التضارب الحقيقي هو بين فكر يري أن الضرائب وسيلة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية لخدمة أهداف اجتماعية محددة، وفكر أخر لا يضع نصب عينيه سوي الحصيلة وتمويل خزينة الدولة، فقد كان صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يهدف للمساهمة في حل مشكلة الإسكان، ولو بتنازل الدولة عن بعض الحصيلة الضريبية، ولكن صدور قانون الضريبة العقارية الجديدة لا يبدو له هدف سوي زيادة الحصيلة دون أن يسأل من أصدر القانون هل تم بالفعل حل مشكلة الإسكان أم أن سكان العشوائيات والمقابر يمثلون ملايين الشهود علي أن الأزمة لازالت تلقي بظلالها الكئيبة علي الأسر المصرية برغم المنتجعات وملاعب الجولف والأسواق التجارية التي ملأت مصر في ظل انتعاش سياسة الاستثمار العقاري الفاخر.

١٠- الضريبة العقارية في مصر والعالم :

ألغيت الضريبة العقارية في العديد من الدول بسبب عدم شعبيتها وارتفاع تكلفة تحصيلها وهي ضريبة محلية تدفع للبلديات والمحافظات مباشرة لرفع مستوي الخدمات المقدمة للمواطنين ولا تدفع للحكومة المركزية في العاصمة.

كما أن الضريبة العقارية في العديد من الدول تنصب علي التصرفات العقارية ويكون وعاؤها هو الفرق بين سعري البيع والشراء بعد استبعاد كافة التكاليف التي تكبدها البائع لتحسين العقار، ولو طبق هذا الأسلوب في مصر ستخضع أرباح الشركات العقارية وأرباح حيتان تسقيع الأراضي للضرائب.

[٧]

القطـــن المصــــري في مفـــترق الطـــرق

من نافلة القول أن مصر مشهورة في العالم الخارجي بشيئين رئيسيين، الأول: الآثار (أي الأهرامات وأبو الهول ... الخ) والثاني: القطن، وهو ما يعني أن سمعة القطن المصري في الخارج توازي سمعة الأهرامات وأبو الهول، وأنه العلامة الدعائية التي تجوب الآفاق لتقول للعالم (في صمت): هذه مصر، حيث أن استخدام القطن المصري يدل علي أعلي جودة للملابس والأقمشة تجعل معظم المستهلكين يفضلونه في كسائهم لما يتمتع به من مزايا عديدة بالنسبة لأصنافه ورتبته وصفات تيلته.

والأقطان المصرية تقع – في العرف الدولي – ضمن مجموعتي الأقطان فائقة الطول والأقطان طويلة التيلة. أما في التقسيم المصري، فقد جرت العادة علي تقسيم الأقطان المصرية محلياً حسب صفات تيلتها إلي ثلاث طبقات، هي:

- طبقة الأقطان طويلة التيلة، وتقابل في العرف الدولي المجموعة فائقة الطول وتتميز أقطان هذه الطبقة بطول التيلة ونعومتها، الأمر الذي يجعلها مرغوبة لإنتاج الغزول فوق الرفيعة (من النمر فوق ٥٠)
- طبقة الأقطان ذات التيلة الطويلة/الوسط، وتقع في العرف الدولي ضمن مجموعة الأقطان الطويلة، وأقطانها لازمة أساساً لإنتاج الغزول المتوسطة والأعلي من المتوسطة والرفيعة (من نمرة ٢٤ إلي نمرة ٥٠)
- طبقة الأقطان متوسطة التيلة، وتعتبر في العرف الدولي في مجموعة الأقطان الطويلة أيضاً، وأقطانها لازمة أساساً لإنتاج الغزول السميكة (من نمرة ١٠ إلي نمرة ٢٤)

ولقد ظل القطن – لسنوات طويلة مضت – الملك المتوج في مملكة الزراعة المصرية، باعتباره أهم المحاصيل التي ساهمت في خطط التنمية وأكثرها تأثيراً في الحياة الاجتماعية المصرية، حيث كان موسم القطن يمثل الرخاء والنماء وفيه يتم سداد مديونيات العام كله ويتم شراء الكساء ومستلزمات الحياة، وفيه تتم معظم الزيجات وتبدأ الكثير من المشروعات المؤجلة، وذلك بما كان يجلبه من خير علي منتجيه وعلي كافة المتعاملين فيه خدمة وإنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً. غير أن هذا الوضع قد تغير في السنوات القليلة الماضية وأصبح القطن المصري في مفترق طرق يحتاج إلي إعادة نظر علي مستوي الزراعة والصناعة والتجارة.

أولا : تطور إنتاج القطن في مصر

يلاحظ المراقب لتطور خريطة إنتاج القطن علي مستوي العالم التراجع الملموس لمساهمة مصر في الإنتاج العالمي في السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت في مقدمة الدول المنتجة للقطن الطويل التيلة الممتاز والطويل التيلة وأحد أكبر وأهم منتجي القطن عموماً في العالم، تراجعت لتساهم فقط بنحو ٠٫٨٢٪ من الإنتاج العالمي خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبنحو ٠٫٨٩٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٫٥٧٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وذلك لصالح دول مثل الهند والتي ارتفعت مساهمتها في الإنتاج العالمي من ١٢٫٥٤٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلي نحو ٢٠٫٣١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والصين التي ارتفعت مساهمتها في الإنتاج العالمي من ٢٦٫٦٦٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلي نحو ٢٨٫٣٥٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وكذلك البرازيل والتي ارتفعت مساهمتها في الإنتاج العالمي من ٤٫٦٠٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلي نحو ٥٫٦٨٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما يتضح من جدول رقم (١) الذي يوضح تطور الإنتاج العالمي من القطن خلال السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

جدول (١)
تطور الإنتاج العالمى من القطن
خلال السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٧/٢٠٠٨

(الكمية بالألف طن)

الدولة المنتجة	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
الصين	٤٩١٦	٥١١٥	٦٧٥٠	٦٠٩٩	٧١٨٣	٧٢٣٠
الهند	٢٣١٢	٣٠٤٣	٤١٣١	٤٠٩٧	٤٧٦٠	٥١٧٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٩٤	٣٩٧٥	٥٠٦٢	٥٢٠١	٤٧٠٠	٣٨٧٨
باكستان	١٧٣٦	١٧٠٨	٢٤٨٢	٢٠٨٩	٢٠٩١	٢٣٧٢
أوزبكستان	١٠٢٢	٨٩٣	١١٣٤	١٢١٠	١١٧١	١١٠٢
البرازيل	٨٤٨	١٣٠٩	١٢٩٩	١٠٣٨	١٥٢٤	١٤٤٨
تركيا	٩٠٠	٩١٠	٩٠٠	٨٠٠	٨٢٠	٧٥٠
اليونان	٣٧٥	٣٣٣	٣٩٠	٤٣٠	٣٢٠	٣١٦
تركمنستان	١٤٨	٢٠٠	٢٠٣	٢١٥	٢٦٠	٢٧٦
مصر	٢٩٠	١٩٨	٢٩٢	٢٠٢	٢١٢	٢٢٦
بوركينا فاسو	١٧٠	٢٠٤	٢٦٤	٣٠٠	٢٨٢	١٦٠
طاجيكستان	١٦٥	١٧٢	١٧٢	١٣٩	١٤٠	١٣٩
مالى	١٨٢	٢٦٠	٢٤٠	٢٢٣	١٧٦	١٢٩
بنين	١٤٣	١٤٢	١٧١	٨٢	١٠٣	١١٨
استراليا	٣٨٦	٣٤٨	٦٥٨	٥٩٨	٢٧٤	١١٦
جملة الإنتاج العالمى	**١٨٤٤٣**	**٢٠٩٦١**	**٢٦٧٢٩**	**٢٥٠١٠**	**٢٥٩٥٥**	**٢٥٥٠٤**

المصدر: محمد السيد عبدالسلام ومحمد عبدالرحمن نجم، القطن المصرى: صعوبات الحاضر وطموحات المستقبل (تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والغزل)، الإسكندرية: مطبعة مودرن، د.ت، ص. ص: ٤٥ ــ ٤٦.

وبالرغم من ذلك فإن مصر لازالت محتفظة بالمركز الأول في إنتاج الأقطان الطويلة وفائقة الطول، وإن كانت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي من هذه الأقطان قد تراجعت تراجعاً شديداً في السنوات الأخيرة، فبعد أن كان إنتاجها حوالي ١٥٦٨ ألف بالة في عام ١٩٩٦ و١٥٥٣ ألف بالة في عام ١٩٩٧ تراجع ليُقَدَّر بنحو ٤٨٣ ألف بالة فقط في عام ٢٠٠٨ (كما يتضح من جدول رقم ٢) وهو ما يعني أن نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي من هذه الأقطان تراجع من نحو ٥٢,٣٪ خلال عام ١٩٩٦ و٥٥,١٪ خلال عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٢٥,٤٪ فقط خلال عام ٢٠٠٨.

جدول (٢)
تطور الإنتاج العالمى من الأقطان الطويلة وفائقة الطول
خلال السنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨

(الكمية بالألف بالة)

الدولة المنتجة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)
الصين	٦٩	٦٩	١٣٩	٧٧	٢٨٣	٤٤٦	٣٢٢	٥٢١	٣٩٧	٣٦٧	٨١٨	٧٠٣	٣٦٧
مصر (فائقة الطول)	٢٥٣	٣٣٥	٢٥٩	١١٩	١٤٢	٢٣٥	٣٠٢	٢٧٢	٣٥٧	٢٠٠	٢٤٢	١٨٧	١٠٥
مصر (طويل التيلة)	١٣١٥	١٢١٨	٧٨٠	٩٣٦	٨١٢	١٢٠٣	١٠١٣	٦٣٤	٩٧٥	٧٢٤	٧٢٤	٨٣٣	٣٧٨
مصر (إجمالى)	**١٥٦٨**	**١٥٥٣**	**١٠٣٩**	**١٠٥٥**	**٩٥٤**	**١٤٣٨**	**١٣١٥**	**٩٠٦**	**١٣٣٢**	**٩٢٤**	**٩٦٦**	**١٠٢٠**	**٤٨٣**
الهند	٢٩١	١٧٥	٤٤٦	٤٥٩	٣٩٠	٣٦٧	٢٧٦	٣٢٢	٣٢٢	٢٣٩	٣١٧	٣٥٨	٣٥١
استراليا								...	...	...	...	...	...
إسرائيل	٢٣٠	١١٨	٦٠	١١١	١١٢	١٥٥	٩٩	٣٩	٦٩	٥٧	٩٠	٨٣	٣٧
بيرو								١٨	٣٧	٦٢	٧٨	٧٢	٣٢
السودان	١٠٩	٨٢	٥٦	٥٣	٨٥	١٢٢	٢٠٨	١٩٣	٢٠٣	١٧١	١٤٣	٦٢	٤٨
طاجيكستان	٨٧	٦٠	٤٧	٣٢	٥٢	٨٢	١٥٣	٧٨	٦٢	٣٧	٤٦	٣٧	١٨
تركمنستان	٩	٧٨	٥٥	٧٨	٩٢	١٣٨	٩٢	١٢٥	١٠٦	٥٥	١١٩	١١٩	١٠٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٢٩	٥٤٨	٤٤٢	٦٧٤	٣٨٩	٧٠٠	٦٧٨	٤٣٢	٧٤٦	٦٣٠	٧٦٥	٨٥٢	٤٣١
أوزبكستان	٨٣	١١٥	٤١	٥٥	٥١	٦٧	٧٦	٧٨	٦٩	٥٥	٦٤	٦٠	١٤
دول أخرى	٢٢	٢١	٢٠	٢٠	١٨	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٠	٢٧	١٧	١٥
الإجمالى	**٢٩٩٧**	**٢٨١٨**	**٢٣٤٥**	**٢٦١٥**	**٢٤٢٦**	**٣٥٣٤**	**٣٢٣٥**	**٢٧٣٣**	**٣٣٦٥**	**٢٦١٧**	**٣٤٣٣**	**٣٣٨٢**	**١٩٠٣**

(*) تقديرى
(...) غير متوافر
المصدر: The Egyptian Cotton Gazette, Journal of Alexandria Cotton Exporter 's Association (ALCOTEXA), Various Issues

ووفقاً لبيانات عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية في إنتاج هذه النوعية من الأقطان تليها الصين ثم الهند ثم تركمنستان التي احتلت المركز الخامس بدلاً من السودان. وقد ارتفعت مساهمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وتركمنستان في إنتاج هذه النوعية من الأقطان، فارتفعت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية من نحو ١٧,٧٪ خلال عام ١٩٩٦ إلي نحو ٢٢,٦٪ خلال عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت مساهمة الصين بصورة كبيرة من نحو ٢,٣٪ خلال عام ١٩٩٦ إلي نحو ١٩,٣٪ خلال عام ٢٠٠٨، وارتفعت مساهمة الهند من نحو ٩,٧٪ خلال عام ١٩٩٦ إلي نحو ١٨,٤٪ خلال عام ٢٠٠٨، وارتفعت مساهمة تركمنستان من نحو ٠,٣٪ خلال عام ١٩٩٦ إلي نحو ٥,٦٪ خلال عام ٢٠٠٨

ومن المعروف أن المساحة المنزرعة بالقطن وغلة وحدة المساحة (الفدان) أحد المتغيرات المستقلة في دالة إنتاج القطن، فأي تغير في المساحة المنزرعة أو في غلة الفدان تؤثر بالتأكيد طردياً علي الكمية المنتجة من القطن (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى)، إذ أن المساحة المنزرعة وغلة الفدان يمثلان المحورين الرئيسيين لزيادة الإنتاج من القطن، فتمثل زيادة المساحة المنزرعة جانب التوسع الأفقي بينما تمثل زيادة غلة الفدان أحد أهم أوجه التوسع الرأسي.

وإن كانت غلة الفدان (الإنتاجية) في مصر قد اتسمت بالجمود النسبي خلال العشرين سنة الماضية، إذ أنها كانت تدور حول ٧,٤ قنطار متري للفدان، فإن المساحة المنزرعة كانت لها التأثير الأكبر علي تراجع إنتاج القطن ومن ثم مساهمة مصر في الإنتاج العالمي للقطن.

ويلاحظ أن المساحة المزروعة بالقطن في مصر بدأت في التآكل، فبعد أن كان المزارعون يتسابقون في زراعة القطن في أراضيهم – للدرجة التي اضطرت الدولة إلي تحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلث الزمام (أي نحو مليونين من الأفدنة) مستهدفة بذلك توفير جانب منها لزراعة المحاصيل الغذائية بجانب الحفاظ علي خصوبة التربة – ستبدل الحال وبدأ المزارعون يحجمون عن زراعة القطن إلي محاصيل أخري أكثر ربحية.

وتشير البيانات التاريخية إلي أن المساحة المزروعة قطناً قد استقر متوسطها فيما بين فترة العشرينيات وحتي نهاية الستينيات من القرن الماضي حول ١,٧ مليون فدان باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية، إلا أنه اعتباراً من السبعينيات بدأت المساحة تميل ناحية الانخفاض الملحوظ وذلك إلي ١,٤ مليون فدان، واستمر الانخفاض في الثمانينات إلي أن وصل متوسط المساحة المزروعة خلال التسعينيات إلي نحو ٧٧٤ ألف فدان فقط، وخلال التسع سنوات الأولي من الألفية الثالثة انخفض متوسط المساحة المزروعة لنحو ٥٨٦ ألف فدان – كما يتضح من الجدولين رقم (٣) ورقم (٤) – بل انخفضت المساحة المزروعة خلال الموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلي ٣١٣ ألف فدان فقط. ويُفسَر الانخفاض المطرد للمساحة المزروعة – بدرجة كبيرة – بنقص العائد المالي لفدان القطن بالمقارنة مع المحاصيل البديلة، الأمر الذي أدي إلي التحول عنه إلي المحاصيل الأخرى ذات العائد الأعلي.

جدول (٣)

تطور المركز الإحصائى للقطن خلال السنوات ١٩٠٠/١٩٠١ ــ ٢٠٠٠/٢٠٠١

(الكمية بالألف قنطار)

متوسط المواسم	المساحة (الفدان)	الإنتاجية (الفدان بالقنطار)	المخزون (أول سبتمبر)	الإنتاج	التصدير	الاستهلاك المحلى
١٩٠٠/١٩٠١-١٩٠٩/١٩١٠	١٤٤٣٨٦٩	٤,٣٥	٢٨٦	٦٢٣٣	٦٢٠٨	٢٣
١٩١٠/١٩١١-١٩١٩/١٩٢٠	١٥٩٦١٢٠	٣,٩٣	٥٠٦	٦٢٩٦	٦٢٤٤	٤١
١٩٢٠/١٩٢١-١٩٢٩/١٩٣٠	١٧٢٢٨٥٧	٤,٠٤	١١٢٢	٧٠٠٥	٦٦٤٤	٥٦
١٩٣٠/١٩٣١-١٩٣٩/١٩٤٠	١٧١٦٦٧٣	٤,٧٣	١٩٢١	٨١٢٧	٧٩٥١	٣٤٥
١٩٤٠/١٩٤١-١٩٤٩/١٩٥٠	١٢١٨٠٨٢	٥,٢٧	٦١٥٣	٦٣٩٠	٥٤٧٥	١٠١١
١٩٥٠/١٩٥١-١٩٦٠/١٩٦١	١٧٨٦٤١٤	٤,٧٨	١٧٢٠	٨٥٣٢	٦٦٠٦	١٩٥١
١٩٦١/١٩٦٢-١٩٧٠/١٩٧١	١٦٩٧٩٥٢	٥,٥٢	١٠٢٩	٩٢٧٥	٥٨٦٨	٣٢٦٨
١٩٧١/١٩٧٢-١٩٨٠/١٩٨١	١٣٧٧٥٨٧	٦,٧١	١٤٧٢	٩١٦٢	٣٩٧٦	٤٩٩٠
١٩٨١/١٩٨٢-١٩٩٠/١٩٩١	١٠٣٥٤٣٠	٧,٣٩	٢٢٢٤	٧٦٨٦	٢٣٤١	٥٣٨٦
١٩٩١/١٩٩٢-٢٠٠٠/٢٠٠١	٧٧٤٠٢٥	٧,٥١	٢٢٧٨	٥٨٤١	١٢٧٨	٤٢٥٧

المصدر: The Egyptian Cotton Gazette, Journal of Alexandria Cotton Exporter 's Association (ALCOTEXA), No. 133, October, P.P: 56 - 59

وقد كان لارتفاع تكلفة الإنتاج - إلي المستوي الذي التهم كل الزيادات في أسعار الشراء أو في غلة الفدان - دور رئيسي في تراجع العائد المالي للفدان من القطن، وتتمثل تكلفة الإنتاج فى:

- إيجار الأراضي الزراعية، والتي ارتفعت قيمتها عدة أضعاف بعد تطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية في نهاية عام ١٩٩٧
- الأيدي العاملة، حيث أن القطن (وبخاصة مقاومة الدودة والجني اليدويين) يحتاج إلي عمالة كثيفة وكان يعتمد فيما مضي بدرجة كبيرة علي النشء في القري (وخاصة المتسربين من التعليم) أما الآن فمع عدم توافر النشء بسبب ضعف العائد بالمقارنة مع الطبيعة القاسية للعمل في شمس الصيف الشديد الحرارة فإن الاعتماد يكون علي الكبار وهو ما يزيد من تكاليف الأيدي العاملة في صورة أجور.
- تكلفة مستلزمات الإنتاج الأخري سواء المنتجة محلياً أو التي تستورد من الخارج، كالتقاوي والأسمدة والمبيدات بأنواعها المختلفة، والتي ارتفعت نتيجة تحريرها تبعاً لزيادة أسعارها عالمياً أو بسبب انخفاض قيمة العملة المصرية في مقابل العملات التي يتم الاستيراد بها.

كذلك كان لخضوع القطن لسياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الدولة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضى، وانعكاساتها علي السياسات الزراعية من إلغاء نظام الدورة الزراعية - والتي كانت تحدد المساحات التي يجب أن تُزرَع بالقطن - وما تلاها من انسحاب الدولة من عملية تسويق القطن وعدم وجود سعر للضمان مشجع (حد أدني لسعر توريد الأقطان)، كان لها أثراً هاماً علي تراجع المساحة المنزرعة قطناً.

بالإضافة إلي صعوبة التحكم في سعر القطن في ظل سياسة التحرر الاقتصادي والتقلبات في أسعاره العالمية الأمر الذي أدي إلي تحول المزارعين عنه إلي محاصيل أكثر استقراراً وأماناً.

إلي جانب أن الضغط المتزايد للسكان في طلب المنتجات الغذائية وكذلك المنتجات الحيوانية، جعل الأمن الغذائي (بمفهومه الضيق) منافساً قوياً للقطن.

فضلاً عن أن المساحة المنزرعة بالقطن قد تأثرت بشكل مباشر بما تعرضت له الرقعة الزراعية من انتهاك وسوء استغلال في أغراض التوسع العمراني في المناطق المجاورة للمدن والمتاخمة للطرق الزراعية في كافة أنحاء الجمهورية وفي أكثر مناطقها خصوبة في أرض الوادي ودلتا النيل.

جدول (٤)
تطور المركز الإحصائى للقطن
خلال السنوات ١٩٩١/٩٠ ـ ٢٠٠٩/٢٠٠٨

(بالألف قنطار مترى)

الموســم	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	الإنتاج	الإنتاجية (ق.م/ فدان)	فضلة أول الموسم	إجمالى المعروض	إجمالى الصادرات	الموزع للمغازل المحلية(١)	الأقطان المستوردة (٢)	الاستهلاك المحلى من الأقطان الإجمالى (١+٢)
١٩٩١/١٩٩٠	٩٩٣	٥٨٤٠	٥,٩	٣٥	٥٨٧٥	٣٦١	٥٢٠٨	١٠٠٠	٦٢٠٨
١٩٩٢/١٩٩١	٨٥١	٥٧٥٦	٦,٨	٣٠٦	٦٠٦٢	٣٣٢	٥٥٣٠	١٢٨٨	٦٨١٨
١٩٩٣/١٩٩٢	٨٤٠	٧٠٧٥	٨,٤	٢٠٠	٧٢٧٥	٣٦١	٥٧٧٢	٧٦٩	٦٥٤١
١٩٩٤/١٩٩٣	٨٨٤	٨٢٢٦	٩,٣	١١٤٢	٩٣٨٦	٢٣٤٤	٥٥٢٣	-	٥٥٢٣
١٩٩٥/١٩٩٤	٧٢١	٥٠١١	٧,٠	٨٥٤	٥٨٦٥	١٣٣٥	٤٠٦١	٧٨٣	٤٨٤٤
١٩٩٦/١٩٩٥	٧١٠	٤٧٦٣	٦,٧	٤٦٩	٥٢٣٢	٣٧٦	٤١٠٨	٣٩٢	٤٥٠٠
١٩٩٧/١٩٩٦	٩٢١	٦٨٢٩	٧,٤	٣٠٤	٧١٣٣	٩٢٩	٤٠٢٤	-	٤٠٢٤
١٩٩٨/١٩٩٧	٨٥٩	٦٧٥٩	٧,٩	٢١٥٩	٨٩١٨	١٤١٠	٤٦٢٢	-	٤٦٢٢
١٩٩٩/١٩٩٨	٧٨٩	٤٥٢٥	٥,٧	٢٦٥٣	٧١٨٧	٢١٧٧	٣٧٣٤	-	٣٧٣٤
٢٠٠٠/١٩٩٩	٦٥٩	٤٥٩٤	٧,٠	١٢٦٧	٥٨٦١	١٩٨٠	٢٨٨٦	٣١٧	٣٢٠٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥١٨	٤١٥٥	٨,٠	١٠٢٦	٥١٨١	١٣٩١	٢٧٠٨	٣٩٣	٣١٠١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٣١	٦٢٦٣	٨,٦	١٠٨٢	٧٣٤٥	٢١٧٧	٢٩٠٥	-	٢٩٠٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٠٦	٥٧٢٧	٨,١	٢٢٧٩	٨٠٠٦	٣٦٤٩	٤١٤٠	١٢٠	٤٢٦٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٣١	٣٩٦٣	٧,٥	٢٤	٣٩٨٧	١١٣٧	١٤١٢	١٠٦١	٢٤٧٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧١٥	٥٨٣٣	٨,٣	٣٧٠	٦٢٠٣	٢٨٣٧	٣٢٤٧	+١٤٥٨	...
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٥٠	٤٠١٩	٦,٢	١١٨	٤١٣٧	١٨٦٥	١٩٣٦	+٧٧٢	...
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣٦	٤٢١٥	٧,٩	٣٣٧	٤٥٥٣	١٥٥٥	١٦٢٢	+٦٥٦	...
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٧٥	٤٤٤٢	٧,٧	١٤١١	٥٨٥٣	٢٥٨٤	٢٥٣٥	٦٥٩	٣١٩٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١٣	٢١٠٦	٦,٧	٧٣٦	٢٨٤٢	٤٦٣	٧٦٣	١٣٧٣	٢١٣٦

ملاحظات: تم تطبيق الأسعار العالمية خارجياً فى عام ١٩٩٦/٩٥، وداخلياً فى عام ١٩٩٩/٩٨.

(...) غير متوافر +) سنوات ميلادية

المصدر:- السنوات ١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٤/٩٣ من: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، ١٩٩٥/١٩٩٤، المجلد (٣٥)، العدد (٤)،ص ١٣٦.

- السنوات ١٩٩٥/٩٤ ـ ٢٠٠٠/٩٩ من: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٢/٢٠٠١، المجلد (٤٢)، العدد (٤)، ص ١٥٢.

- السنوات ٢٠٠١/٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ من: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، المجلد (٤٩)، العدد (٤)، ص ١٤٤.

ثانيا: تراجع إنتاج القطن وتأثيراته

بالنظر إلي الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) يتضح تأثير تراجع إنتاج القطن المصري علي قطاع التصدير وعلي الاستهلاك المحلي، فانخفضت الصادرات المصرية من نحو ٧٩٥١ ألف قنطار كمتوسط سنوي لفترة الثلاثينات من القرن الماضي إلي نحو ١١٦١ ألف قنطار فقط كمتوسط سنوي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي وانخفضت إلي نحو ٤٦٣ ألف قنطار خلال الموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما يلاحظ من الجدولين (٣ و٤) تراجع استهلاك الصناعة الوطنية من القطن المصري واعتمادها علي الأقطان المستوردة بعد أن سمحت الحكومة باستيراد القطن خاصة بعد اختفاء طبقة الأقطان متوسطة التيلة تباعاً حيث اختفي الأشموني عام ١٩٧٨، وتبعه جيزة ٧٢ في عام ١٩٧٩، وظل جيزة ٦٦ ممثلاً لهذه الطبقة من الأقطان حتي ألغي عام ١٩٨١.

وكانت المغازل المحلية قد اضطرت إزاء عدم توافر أقطان طويلة وسط التيلة إلي استخدام الأقطان طويلة التيلة في إنتاج غزول سميكة وهو ما يتعارض مع مبدأ التشغيل الاقتصادي، إذ أن الدراسات قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن تشغيل القطن المصري يكون اقتصادياً ويحقق قيمة مضافة عالية كلما اتجهت نمرة الغزل الناتج إلي الغزل الرفيع وعلي العكس تماماً كلما اتجهت نمرة الغزل الناتج ناحية الغزل السميك.

ليس هذا فحسب بل أصبحت الغزول المصرية السميكة والمتوسطة الناتجة من الأقطان المصرية طويلة التيلة غير قادرة علي منافسة الغزول الأجنبية المصنعة من أقطان أقل سعراً في الأسواق العالمية (أقطان قصيرة التيلة).

وظلت الحكومة معارضة لاستيراد الأقطان قصيرة التيلة حتي النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي إذ سمحت بالاستيراد – بعد أن وضعت شروطاً لحماية زراعة القطن المصري من الآفات – نتيجة نقص الإنتاج الكلي للقطن بما لا يكفي الصناعة المحلية والتصدير معاً ورغبة في الحفاظ علي الأسواق العالمية المستوردة للأقطان المصرية وخوفاً من انصراف المغازل المستخدمة لهذه الأقطان إلي أقطان أخري ومن ثم صعوبة العودة إلي الأقطان المصرية، إضافة إلي الحفاظ علي حصيلة مصر من العملات الأجنبية اللازمة لخطط التنمية. حيث كان سعر القطن الأمريكي قصير التيلة المستورد خلال موسم ١٩٧٦/١٩٧٥ يعادل ٥٠٪ من سعر تصدير القطن المصري من طبقة الأقطان الطويلة ويمثلها جيزة ٦٧ في ذلك الوقت.

ويوضح جدول رقم (٥) الاستهلاك المحلي من الأقطان الأجنبية المستوردة، ومن يتضح أن مصر بدأت في استيراد القطن من موسم ١٩٧٧/٧٦ بكمية مقدارها

جدول (٥)
الاستهلاك المحلى من الأقطان الأجنبية المستوردة
من ١٩٧٧/١٩٧٦ حتى ٢٠٠٦

(الكمية بالقنطار مترى)

الموسم	الولايات المتحدة الأمريكية	السودان	اليونان	سوريا	أخرى	الإجمالى
١٩٧٧/١٩٧٦	٤٩٥٠٠٠					٤٩٥٠٠٠
١٩٧٨/١٩٧٧	٢٦٥٥٠٠					٢٦٥٥٠٠
١٩٧٩/١٩٧٨	٤٣٦٥٠٠					٤٣٦٥٠٠
١٩٨٥/١٩٨٤	٦١٦٠٥٦					٦١٦٠٥٦
١٩٨٦/١٩٨٥	٥٩١٠٠٠	٢٥٨١٥				٦١٦٨١٥
١٩٨٧/١٩٨٦	٢٩٦٤٦١					٢٩٦٤٦٠١
١٩٨٨/١٩٨٧	٦٠٩٤٢٣	١٧٤٨٧				٦٢٦٩١٠
١٩٨٩/١٩٨٨	٦١٣٣٨٤					٦١٣٣٨٤
١٩٩٠/١٩٨٩	١١٣٧٧٧٥	٨٠١٥				١١٤٥٧٩٠
١٩٩١/١٩٩٠	١٠٢٩٧٩٤					١٠٢٩٧٩٤
١٩٩٢/١٩٩١	١٢٦٠٠٠٠					١٢٦٠٠٠٠
١٩٩٣/١٩٩٢	٧٣٠٠٠٠					٧٣٠٠٠٠
١٩٩٥/١٩٩٤	٨٠٠٠٠٠					٨٠٠٠٠٠
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٠٠٠٠٠					٤٠٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩			٣٤٠٠٠٠			٣٤٠٠٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠		٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠			١٢٦٠٠٠
٢٠٠٣		٣٣٨٠١٤	٣١٨٥٣٨	٣٦٣١٨		٦٩٢٨٧٠
٢٠٠٤		٩٠٤٣١٣	٦٥٠٨٢٩	٧٥٧٥٥	١٢٤٨	١٦٣٢١٤٥
٢٠٠٥		٩٣١٤٥٣	٤٧٣٤٩٦	٩٣٠٥٨	٧٧٨٥	١٥٠٥٧٩٢
٢٠٠٦		٦٤٩٩٥٦	١٠٥٢٣٥٧	٤١١١٠٠	٢١٢١١٧	٢٣٢٥٥٣٠

المصدر: The Egyptian Cotton Gazette, Journal of Alexandria Cotton Exporter 's Association (ALCOTEXA), No. 133, October, P. 74

نحو ٤٩٥ ألف قنطار متري ثم هبطت إلي ٢٦٥,٥ ألف قنطار في موسم ١٩٧٧/١٩٧٨، وارتفعت مرة أخري إلي ٤٣٦,٥ ألف قنطار في موسم ١٩٧٨/١٩٧٩ ثم توقفت بعد ذلك لمدة خمسة مواسم نظراً لارتفاع المحصول الكلي للقطن بمصر، وما أن جاء موسم ١٩٨٤/١٩٨٥ حتي تم استئناف الاستيراد مرة أخري بنحو ٦١٦ ألف قنطار مترى، ومن هذا الموسم لم يتوقف استيراد القطن حتي وصل استيراد مصر من القطن في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٣٢٥,٥ ألف قنطار متري.

وقد كان استيراد الأقطان في البداية من الولايات المتحدة الأمريكية فقط ثم بدأ الاستيراد من السودان أيضاً، وفي موسم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ تم استيراد أقطان من اليونان، وفي موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ تم استيراد أقطان من سوريا.

وقد أبدي قطاع الغزل والنسيج ارتياحاً بالغاً لاستخدام هذه الأقطان في إنتاج المنسوجات الشعبية فضلاً عن المزايا العديدة التي أمكن تحقيقها والمتمثلة في الفروق المادية التي تعود علي الخزانة العامة نتيجة الفرق بين أسعار شراء هذه الأقطان وأسعار بيع الأقطان المصرية المصدرة بدلاً منها، بالإضافة إلي أن تشغيل هذه الأقطان يحقق مبدأ التشغيل الاقتصادي الأمثل لملاءمتها لإنتاج المنسوجات الشعبية

ولكن البعض لازال قلقاً من استيراد الأقطان إذ يرون احتمال انتقال بعض الأمراض والآفات مع الأقطان المستوردة، كما حدث بالنسبة لديدان اللوز القرنفلية الشهيرة بدودة اللوز الأمريكية التي قدمت إلي مصر مع قطن محلوج غير جيد، والخوف الشديد من دخول سوسة اللوز الأمريكية. ويشير بعضهم إلي ما يمثله استيراد الأقطان من عبء علي ميزان المدفوعات أو كما يتضح من جدول رقم (٤) أن كمية الأقطان المستوردة كانت أكبر من كمية الأقطان المصدرة في المواسم من ٩٠/١٩٩١ إلي ٩٢/١٩٩٣ وموسم ٩٥/١٩٩٦، حتي وصل الأمر في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلي أن تكون كمية الأقطان المستوردة أكبر من كمية الأقطان المصدرة بنحو ٩١٠ ألف قنطار، ويذكر الخبراء أن الاستيراد لم يكن بالضرورة لتحقيق الاستفادة من الفروق السعرية إذ انه في بعض السنوات كانت الفروق السعرية سالبة.

ثالثا: هل يمكن استعادة المكانة المحلية والدولية للقطن المصري

تسلم بعض الدراسات بعدم إمكان عودة المساحة المنزرعة بالقطن إلي عصرها الذهبي حيث تجاوزت المليونين من الأفدنة (في سنتي ١٩٣٠ و١٩٤٦) و١,٩ مليون فدان لأكثر من ست سنوات أو أن تتجاوز المليون ونصف المليون فدان كما حدث في عشرات السنين، وأنه لا سبيل للمحافظة علي مستوي الإنتاج القطني ولا أمل في زيادته إلا بالتوسع الرأسي في الإنتاج عن طريق زيادة غلة الفدان للتقليل من تكلفة القنطار وبالتالي زيادة دخل المنتج وتعويض نقص المساحة. وقد طُرِحَت في ذلك العديد من الرؤي بداية من انتخاب التقاوي (البذور) التي تتميز بالصفات الغزلية الممتازة التي تلائم متطلبات الصناعة الحديثة وتعطي زيادة في المحصول والتبكير في النضج وتكون أكثر مقاومة للأمراض والحشرات والعوامل البيئية غير المناسبة، مروراً بالإعداد الجيد للأرض بتسويتها بالليزر، واتباع طرق الري الحديثة، وليس انتهاءاً بطرق الجني (سواء اليدوي أو الآلى) علي أكثر من مرة وليس مرة واحدة.

وإذا كان عنصر الأرض هو أهم عناصر إنتاج محصول القطن، وفي ظل الثبات النسبي لهذا العنصر (محدودية الرقعة الزراعية) والمنافسة عليه من قبل محاصيل أخرى، طرح بعض الخبراء زراعة أقطان الأبلند الأمريكية (أرخص سعراً وأقل جودة) في منطقة الوجه القبلي والتي تعطي إنتاجية عالية وفي الوقت نفسه فهي مناسبة لإنتاج الغزول السميكة والمتوسطة اللازمة للاستهلاك المحلي بدلاً من استيراد هذه النوعية من الخارج.

والواقع أن هذا الطرح ليس بجديد وإنما هو طرح قديم (وإن كان قد تم تعديله بعض الشيء) بل قد تم تجربة زراعة أقطان الأبلند في مصر، وامتدت هذه التجارب علي مرحلتين: المرحلة الأولي قامت بها وزارة الزراعة منفردة علي سلسلتين من التجارب، السلسلة الأولي: امتدت بين عامي ١٩٤٠- ١٩٧٣ واشتملت علي ٩ دورات من التجريب والاختبار للعديد من أصناف الأبلند، والسلسلة الثانية: امتدت بين عامي ١٩٧٢- ١٩٨٢، ولم توفق تجارب السلسلة الأولي في الحصول علي صنف أبلند ذو قدرة إنتاجية متميزة بوضوح عن الصنف المصري، كما كانت نتائج السلسلة الثانية - وفقاً لبعض الخبراء - متحيزة من قبل القائمين عليها لصالح الأقطان المصرية إلي جانب الخطأ في إجراء التجارب الموسعة في أقصي الشمال (المناسب أصلاً للأقطان المصرية الطويلة الممتازة) وليس في الوجه القبلي، ومن ثم كانت القرارات كما هو محددة سلفاً بأنه "لا لأقطان الأبلند".

أما المرحلة الثانية، فامتدت بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ وقامت بها أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع وزارة الزراعة، وكان القرار النهائي من وزارة الزراعة بالرفض بالرغم من أن التقرير الختامي لأكاديمية البحث العلمي قد أشار إلي أن نتائج التجارب في جميع السنوات أثبتت بصفة مؤكدة تفوقاً كبيراً علي الأقطان المصرية في متوسط محصول الفدان وفي التبكير في النضج عند زراعتها متأخرة عقب محاصيل شتوية في أية فترة من منتصف مايو حتي أخر يونيو، الأمر الذي يعني توفير الأقطان رخيصة الثمن لإنتاج الغزول السميكة والمتوسطة اللازمة للاستهلاك المحلي بدلاً من استيرادها من الخارج، وبدلاً من إهدار القطن المصري الفاخر في إنتاج هذه النوعية من الغزول، إلي جانب أن تحمل هذه الأقطان لتأخير موعد الزراعة وتبكيرها في النضج يتيح زيادة مساحة المحاصيل الشتوية الغذائية التي يمكن زراعتها قبل زراعة القطن مما يسهم مساهمة فعالة في توفير الغذاء.

وفي المرحلة الثانية كان يتم مقارنة إنتاج القطن الأبلند بالقطن دندرة المزروع في نفس المنطقة (سوهاج)، وكان هناك فرقٌ بينهما يبلغ حوالي ٢,٥ قنطار، ولكن بالمقارنة - في نظر البعض - بجودة وسعر الدندرة فإن زراعة القطن الدندرة أفيد وأحسن، بالإضافة إلي مخاطر زراعة الأقطان الأمريكية بجوار القطن الدندرة. فبالرغم من الاحتياطات التي اتُخِذَت إلا أنه وجِدَ أن هناك خلطاً ميكانيكياً، أو خلطاً من الناس فيأخذون هذه البذرة ويزرعونها في مناطق مختلفة من الجمهورية وفي هذا خطورة مدمرة علي القطن المصري وعلي صفاته، فالقطن المصري يباع لميزة نسبية في الجودة، ومن ثم لا يمكن المقامرة بهذه الجودة.

وقد اختلف الخبراء حول زراعة أقطان الأبلند في مصر بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يعولون كثيراً علي أهم فوائده المتمثلة في الإنتاجية العالية، بينما يري المعترضون أن الإنتاجية العالية التي تحققت في مساحة محدودة سوف تتناقص كثيراً في حالة التوسع في المساحة إلي مئات الآلاف من الأفدنة. ويري المؤيدون أنه يمكن زراعته بعد محصول شتوي كامل بما يؤثر إيجابياً علي قضية الأمن الغذائي بينما يري المعترضون أن هذه الميزة انتفت حيث أن زراعة القطن بعد محصول شتوي كامل أصبح معمول بها ومن ثم لن يكون لإدخال القطن الأبلند تأثير علي الأمن الغذائي.

ويري المؤيدون أن تكاليف إنتاج الأبلند أقل خاصة فيما يتعلق بالري ومكافحة الآفات ومناسب للجني الآلي. كما أنه مناسب للصناعة الوطنية حيث يوفر لها مادة خام أرخص بدلاً من الاستيراد، إذ أن زراعته بالداخل تجنب بعض مخاطر الاستيراد من الخارج والتي تتمثل في إدخال آفات للقطن والنخيل وغيرهما .. وذلك بالرغم من إجراءات الحجر الزراعي الشديد في ضوء ما حدث في الماضي، كما أن زراعته بالداخل تضمن تشغيل للمحالج والاستفادة من البذرة في إنتاج الزيوت وعلف الحيوان (تكلفة الفرصة البديلة).

بينما يري المعترضون أن تكاليف تشغيل الأبلند في الصناعة ستكون أكبر بنحو ٢٠٪ وأن هذه النسبة يجب أن تخصم من سعر الأبلند بالمقارنة بالصنف جيزة ٩٠ حالياً، وأن الصناعة تتوقع خفض أكبر في السعر حتي يكون الأبلند مطلوباً، كما يرون أن المستهلك سوف يحصل علي منتج نسيجي أقل جودة ومن ثم سوف يزيد معدل استهلاك الملابس وبالتالي الحاجة إلي استثمارات كبيرة في الصناعة، وأن الأقطان الطويلة التيلة والطويلة الممتازة سوف تكون معرضة للخلط الطبيعي والميكانيكي ومن ثم تدهور جودتها.

وفي هذا الشأن فإن المعترضين يتخوفون من احتمالات الخلط بين الأصناف المصرية والأبلند في مرحلة التقاوي ومن ثم تعرض الأصناف المصرية للتدهور، كما يتخوفون من احتمالات الخلط علي النطاق التجاري ومن ثم مشاكل في التسويق.

لكن المؤيدين يرون أن مصدر تدهور الأصناف المصرية - نتيجة احتمالات الخلط في مرحلة التقاوي - موجود بالفعل في التركيب الوراثي للقطن المصري وتتبني وزارة الزراعة (معهد بحوث القطن) برنامجاً مستمراً منذ عشرات السنين للمحافظة علي النقاوة الوراثية للأصناف المنزرعة أساساً للحيلولة دون حدوث هذا النوع من التدهور، وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً ملحوظاً إذ حافظ علي الكثير من الأصناف المصرية لفترات طويلة، ومن ثم فإن قلق المعترضين في هذه النقطة يكون في غير محله.

وبالنسبة للتخوف من الخلط علي النطاق التجاري وتأثيره علي التسويق نظراً للفروق السعرية بين النوعين من القطن، فإن المؤيدين يرون أنه يمكن السيطرة علي ذلك بسهولة من خلال تحديث أسلوب التسويق للقطن الزهر أو الشعر. ويذهبون إلي أن الاختلافات الكثيرة بين قطن الأبلند والقطن المصري في جميع الصفات الظاهرة الواضحة سواء في الحقل (لون الأوراق وشكلها، الأزهار، اللوز غير المتفتح، البذور) أو القطن الزهر والشعر في مرحلة التسويق تجعل من السهل الحيلولة دون حدوث الخلط أو كشفه في حالة وقوعه.

ومن ثم يري المؤيدون أنه لا داعي للقلق من زراعة أقطان الأبلند في مناطق محددة من الوجه القبلي والمناطق الجديدة البعيدة عن الوادي بهدف التوسع الرأسي (زيادة غلة الفدان) والتوسع الأفقي (زيادة المساحة المنزرعة) وكذلك تلبية احتياجات الصناعة المحلية من هذه الأقطان، وفي نفس الوقت الإبقاء علي زراعة الأقطان المصرية فائقة الطول وطويلة التيلة في أماكنها التقليدية في الوجه البحري والدلتا بهدف الحفاظ علي أسواقنا في الخارج (التصدير) وتصنيع جزء منها في الداخل (استهلاك الصناعة المحلية بعد تطويرها).

وإذا كان دعاة زراعة أقطان الأبلند يرتكزون علي مالها من دور مهم في التوسع الرأسي لزراعة القطن، فإن هناك بعض المؤشرات التي تصب في اتجاه التوسع أو حتي علي الأقل المحافظة علي المساحة الحالية المنزرعة بالقطن مثل بدء تجربة الجني الآلي في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بهدف خفض تكلفة إنتاج القطن المتمثلة في الأيدي العاملة والتي يرى البعض بأنها السبب الرئيسي في ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم عزوف المزارع عن زراعته، حيث يُقدر البعض أن جني القطن آلياً سيوفر للمزارع نحو ٤٠٪ من التكاليف التي كان يدفعها للجني اليدوى. ويعول الكثيرون علي أهمية خفض تكاليف الإنتاج في التأثير إيجابياً علي زيادة المساحة المنزرعة بالقطن.

كذلك بدأت تجربة زراعة القطن في الأراضي الصحراوية الجديدة بمنطقة توشكي وشرق العوينات في موسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ وإن كانت تجربة متأخرة، إذ أن إسرائيل قد سبقتنا بسنوات عديدة في زراعة القطن في صحراء النقب، غير أن زراعة القطن في الصحراء قد يكون تحدياً كبيراً إذا أخذنا في الاعتبار أن زراعة القطن تعد من أكثر الزراعات المستهلكة للمياه ناهيك عن زراعتها في الصحراء ومن ثم يكون ذلك إهداراً كبيراً

لواردنا المائيه في ظل تنبؤات بمشاكل قد تتعرض لها مصر من جهة قضية المياه.

والواقع أن هناك تحديات تواجه القطن بصفة عامة وتحديات تواجه القطن المصري بصفة خاصة. والتحديات التي تواجه القطن بصفة عامة تأتي علي رأسها تعدد البدائل الطبيعية والصناعية بفضل التقدم العلمي وخاصة في مجال المعاملات الكيميائية لإكساب الألياف الصناعية صفات خاصة مرغوباً فيها تزيد من قدرتها التنافسية أمام القطن.

والمعروف أن الألياف النسيجية تنقسم بصفة رئيسية إلي ألياف طبيعية وألياف صناعية، فالألياف الطبيعية قد تكون حيوانية (مثل الصوف والحرير الطبيعي والشعر) أو نباتية (مثل القطن والجوت والكتان والقنب والسيزال والكوير) أو معدنية (مثل الاسبستوس)، أما الألياف الصناعية فهي إما سليلوزية أو تركيبية.

وإن كان القطن لا يزال يحتفظ بمكانته - إلي حد كبير - كأهم ألياف النسيج، إلا أن نسبة ما يساهم به في الإنتاج الكلي للنسيج آخذة في التناقص حيث تراجعت من ٤٩٪ في عام ١٩٩٠ إلي ٤٠٪ في عام ٢٠٠٠ ثم إلي نحو ٣٦٪ فقط في عام ٢٠٠٨ بسبب الزيادة في إنتاج الألياف الصناعية.

ويواجه القطن المصري بصفة خاصة بمجموعة من التحديات منها: دخول عدد من الدول ميدان إنتاج الأقطان الطويلة الممتازة، فبعد أن كان إنتاجها وقفاً فيما مضي علي الدول الأربع التقليدية وهي مصر والسودان والولايات المتحدة وبيرو، بدأت تنافسها في هذا المجال كل من الصين والهند وتركمنستان وإسرائيل وطاجيكستان وأوزباكستان.

إلي جانب أن التطورات التكنولوجية وما أدت إليه من إفساح المجال رحباً أمام إمكان استبدال أصناف عالية الجودة بأصناف أقل منها وإعطاء منتجات لا تختلف في مظهرها عن تلك المنتجة من الأقطان الفاخرة، كذلك ظهور ما يُعرف بأقطان التكنولوجيا الحيوية والتي بدأت زراعتها بشكل تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ وتزرع الآن في الهند واستراليا والصين وكولومبيا والمكسيك وجنوب أفريقيا والبرازيل، أضافت كلها تحدياً آخر أمام القطن المصري.

فضلاً عن انتقال الصناعة النسيجية من مراكزها التقليدية بغرب أوربا إلي مناطق جنوب شرق آسيا، وسعي هذه الدول إلي استخدام الأقطان الأرخص سعراً لمنافسة الدول التقليدية في عقر دارها، زاد من التحديات المتعلقة بالصناعة الوطنية المرتبطة بالقطن المصري.

رابعا: تسويق وتجارة القطن:

تعتبر عملية تسويق القطن ضمن أهم العمليات التي تؤثر في زراعة القطن من ناحية والصناعات المرتبطة به من ناحية أخرى، ويقصد بتسويق وتجارة القطن مجموعة العمليات التي تتناول القطن منذ إنتاجه إلي أن يسلم لمصانع الغزل المحلية أو يعد للتصدير (وبصفة عامة إلي أن يصبح في متناول مصانع الغزل)، أي أن دور التسويق يكمن في الشراء من المنتج (المزارع) ثم التجميع والإعداد ثم إمداد الغزال باحتياجاته، وعليه تتحدد أسعار القطن المباعة. ومن ثم إذا ارتفعت الأسعار فإن ذلك يشجع المزارعين علي زراعة مساحة أكبر من القطن بينما لو انخفضت الأسعار فإن ذلك يؤدي إلي التحول من زراعة القطن إلي محاصيل أخرى.

وتشهد أسعار القطن تقلبات كبيرة في الفترة الأخيرة نتيجة مجموعة القوي التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، والتي لا يمكن التنبؤ بمعظمها وبالتالي لا يمكن تحديد أسعار الأقطان الخام بدقة. فجانب العرض يتعرض لعوامل طبيعية لا يمكن التنبؤ بها أو الحد من آثارها كالسيول والأمطار التي قد تصيب مساحات من الأراضي المنزرعة بالأقطان، كما قد يتعرض المحصول في بعض الأحيان للآفات وبالتالي يتأثر جانب العرض، كذلك فإن برامج الدعم المحلي التي تقدمها بعض الحكومات

لمزارعي الأقطان (والتي من أشهرها برنامج الدعم الأمريكي لزراعة الأقطان والمعروف باسم Step 2) تؤثر بلا شك علي إنتاج الأقطان ومن ثم علي جانب العرض.

ويتأثر جانب الطلب علي الأقطان بعدة عوامل أهمها أسعار السلع البديلة وعلي رأسها الألياف الطبيعية الأخرى، والألياف الصناعية والتي تندرج تحتها الألياف التركيبية والتي تتأثر أسعارها بالتالي بأسعار البترول والمواد الخام الداخلة في تصنيعها، ويندرج أيضاً تحت الألياف الصناعية ما يُعرف باسم الألياف التحويلية.

كما أن أسعار القطن تتأثر بأحوال الأزمة والرخاء التي تنتاب بلاد أسواق القطن التقليدية، بل يمكن القول بأن البلدان المنتجة للقطن والخامات الأخري كانت تستورد الأزمة كما تستورد الرخاء، لاسيما في حالة اعتمادها علي محصول واحد وسوق واحدة.

ولمواجهة ظاهرة التقلبات السعرية في سوق القطن العالمية وللحد من آثارها، تسعي الدول المصدرة للقطن للتوصل إلي آلية فعالة توفر الحماية لمصالح المزارعين والتجار ورجال الصناعة والاقتصاد ككل، لهذا تبنت هذه الدول سياسة أو أكثر من بين ثلاث سياسات بديلة، هي:

١- تحديد أسعار الحد الأدنى للشراء من المنتجين:

ووفقاً لهذه السياسة تضمن الحكومة (صندوق موازنة الأسعار أو لجنة معينة أو وزارة معينة) للمزارعين حداً أدني للأسعار (لا يشترط أن يتساوي مع الأسعار الدولية) بهدف حماية المزارعين عن طريق تحمل الدولة لكامل عبء المخاطر السعرية.

ويؤخذ علي هذه السياسة أنها تلقي علي كاهل الحكومات كامل عبء تقلبات الأسعار دون أن تقدم للمنتجين (المزارعين) حافزاً للاستجابة لمؤشرات السوق، فيقوم أحياناً المزارعون بالإفراط في الإنتاج خلال فترات انخفاض الأسعار العالمية كنتيجة للارتفاع غير الطبيعي في الأسعار المحلية الأمر الذي يؤدي إلي تراكم مخزون القطن. كما أن هذه السياسة تستلزم تكاليف مالية مرتفعة لأن الحكومات تميل إلي عدم تخفيض الأسعار إذا انخفضت الأسعار العالمية، وتميل إلي رفعها خلال فترات ارتفاع الأسعار العالمية.

٢- الدعم المباشر لدخول الزراعيين:

وتقوم هذه السياسة علي تقديم الدعم لمزارعي القطن علي أساس اعتبارات مثل ملكية الأرض ومستويات الإنتاج السابقة ومخصصات الدعم المحددة في ميزانية الدولة .. الخ، وبذلك تشارك الحكومة في تحمل عبء التقلبات في الأسعار. غير أنه يؤخذ علي هذه السياسة صعوبة تحديد مستحقي الدعم وخاصة إذا كانت حيازة الأرض غير رسمية، كذلك قد يستأثر كبار المزارعين بهذا الدعم نظراً لقدرتهم علي إثبات حقوق الملكية وسجلات الإنتاج علي عكس صغار المزارعين، فضلاً عما تتحمله الموازنة من تكلفة الدعم.

٣- استخدام المشتقات المالية:

يقوم المتعاملون باستخدام أدوات السوق مثل العقود الآجلة لتأمين أنفسهم ضد التقلبات السعرية، حيث يتم نقل عبء مخاطر تقلبات الأسعار إلي جهات أكثر رغبة وقدرة في تحملها مثل البورصات العالمية ويتمثل دور الحكومة في هذا النظام في توفير إطار مؤسسي كفء لتفعيل النظام بحيث يُستغَل هذا النظام في الغرض الذي أنشئ من أجله ولا يستعمل في المضاربات الضارة. ويتميز هذا النظام بتقليل الدعم الذي تتحمله موازنة الدولة في نفس الوقت يساعد المزارعين علي حماية أنفسهم ضد مخاطر التقلبات غير المتوقعة في الأسعار.

غير أن هذه السياسة تتطلب توافر كثير من الشروط المؤسسية والاقتصادية مثل: ضرورة توافر سوق محلية تنافسية تتسم بالشفافية والكفاءة، كما تحتاج إلي مهارات فنية متخصصة قادرة علي التعامل

مع البورصات العالمية وعلي دراية بهيكل المخاطر، إلي جانب البنية التحتية اللازمة في قطاعات حيوية مرتبطة بتجارة القطن مثل الاتصالات والنقل والتخزين ومعالجة البيانات.

وقد عرفت مصر السياسة الأخيرة في فترة مبكرة جداً، وإن لم تكن بهذا النضج الحالي، فأنشأت أول بورصة في العالم للتعامل في القطن هي بورصة عقود القطن بالإسكندرية في عام ١٨٦١ وبعدها توالي إنشاء بورصات القطن، فأنشئت بورصة نيويورك عام ١٨٧٠، وبورصة ليفربول عام ١٨٧٣، وبورصة نيواورليانس عام ١٨٨٠، وبورصة الهافر عام ١٨٨١. وكذلك أُنشِئت بورصة البضائع الحاضرة (بورصة ميناء البصل بالإسكندرية) حيث كان يتم فيها البيع علي أقطان حاضرة موجودة فعلاً وتتم عمليات البيع والشراء بعد معاينة القطن فعلاً، وقد كان عملها مكملاً لعمل بورصة العقود، التي كان القطن يباع ويشتري فيها ويحدد سعره دون أن يكون القطن موجود بالبورصة ويؤجل تسليمه ودفع ثمنه إلي أجل معين بشروط مقررة.

وقد مر تسويق القطن المصري في تاريخه الطويل بثلاث مراحل رئيسية، هي:

١- مرحلة التسويق في ظل النظام الرأسمالي الحر: وهي تشمل الفترة من بداية إنشاء بورصة عقود القطن بالإسكندرية في عام ١٨٦١ حتي عام ١٩٥٢.

ثم بدأت مرحلة انتقالية امتدت من يوليو ١٩٥٢ حتي يونيو ١٩٦١ اتسم تسويق القطن خلالها بعدم الاستقرار حيث أغلقت بورصة عقود القطن في نوفمبر عام ١٩٥٢ ثم أعيد فتحها في سبتمبر عام ١٩٥٥ وحلت محلها خلال فترة غيابها لجنة القطن المصرية.

٢- مرحلة التسويق في ظل النظام الموجه: وقد بدأت بعد إغلاق بورصة عقود القطن بالإسكندرية نهائياً في يوليو ١٩٦١ (أي بعد قرن من تاريخ إنشائها) حتي يوليو ١٩٩٤، حيث اتبعت الدولة نظام التسويق التعاوني الذي بُدِئ في تطبيقه علي مستوي الجمهورية اعتباراً من موسم ١٩٦٦/٦٥ بعد فترة إعداد لهذا النظام.

٣- مرحلة التسويق الحر وفقاً لآليات العرض والطلب: بداية من أغسطس ١٩٩٤ وحتي الآن.

وقد شهدت هذه المرحلة نشاطاً تشريعياً مواكباً لاتجاهات هذه المرحلة، حيث صدر قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل في ١٩٩٤/٦/١٧ (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٩٤)، وفي نفس التاريخ صدر قانون اتحاد مصدري الأقطان (قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ - والمعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٧ - ولائحته التنفيذية الصادرة برقم ٥٠٧ لسنة ١٩٩٤)

وقد اتسم التسويق في هذه المرحلة بعدم الاستقرار، حيث شهدت هذه المرحلة أيضاً صدور قانون بإنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة ميناء البصل) في ١٩٩٤/٥/٣١ (قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤)، وفي ٢٠٠٧/٦/٦ تم إلغاء هذه البورصة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٧، وكان مبرر الحكومة في ذلك أن البورصة لم تقم بعملية واحدة علي مدار ١٣ عاماً كما أن البورصة المصرية كانت تعتزم (في ذلك الوقت) إقامة سوق للسلع الأولية في القاهرة وربما تتعامل في القطن.

وفي بداية هذه المرحلة ظلت الحكومة تقوم بتحديد أسعار الضمان بالنسبة للقطن الزهر قبل أو مع بداية موسم زراعة القطن ويتلقي المزارعون هذه الأسعار من التجار أو الحكومة في حالة استخدامهم لحلقات تسويق القطن الرسمية. أما بالنسبة لأسعار تصدير القطن الشعر، فيقوم اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية بالإعلان عنها بعد خصم مصاريف التسويق. ويتم تحديد هذه الأسعار في بداية الموسم التسويقي وفقاً لأوضاع السوق العالمية للقطن.

لكن الوضع تغير فيما بعد وتخلت الدولة عن تحديد حد أدني للأسعار القطنية وتركت السوق لقوي العرض والطلب والمضاربة، وبخاصة بعد أن نفضت وزارة الزراعة يدها عن تسويق القطن وتركت هذا الدور لوزارة التجارة، وأصبح دور الحكومة ينحصر في تحديد سعر استرشادي للقطن (وليس سعر تعاقدى) غير ملزم للشركات - في الغالب - الأمر الذي لا يعطي طمأنينة للمزارع عن السعر الذي يبيع به محصوله وبذلك يكون عرضة للتقلبات السعرية ومن ثم انصرف الكثير منهم عن زراعة القطن.

ويري بعض الخبراء أن السوق الداخلي للقطن لا يزال بحاجة إلي التنظيم والتحديث وصولاً إلي نظام فعال وكفء يضمن للزراع بيع إنتاجهم بأسعار مجزية وفي الوقت المناسب يحقق للتجار ربحاً معقولاً يتناسب مع الخدمات التي يقدمونها ويضمن للصناعة الحصول علي احتياجاتها بالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب أيضاً، ويطالبون بإنشاء وتفعيل "صندوق موازنة الأسعار" ليؤدي ويتحمل بفروق الأسعار إذا ما زادت أسعار الداخل (الحد الأدني أو الضمان) عن أسعار التصدير، وأن تؤول إليه فروق الأسعار إذا ما قلت أسعار الداخل (الحد الأدنى) عن أسعار التصدير وتحديد الجهة التي يعهد إليها تسلم القطن نيابة عن الحكومة في نهاية كل موسم قطني.

كذلك طرح البعض فكرة أن تقوم الحكومة بدعم منتجي الأقطان (المزارعين) أسوة بالدول الأخري كالولايات المتحدة الأمريكية. وهناك من يري أن مثل هذا الدعم يتعارض مع التزامات مصر الدولية وخاصة بعد ما تضمنه الإعلان الختامي للاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية خلال ديسمبر ٢٠٠٥ بهونج كونج من إنهاء كافة أشكال دعم صادرات الأقطان بحلول ٢٠٠٦/١٢/٣١، فضلاً عن تعهد الدول الأعضاء في المنظمة (وتضم أكبر منتجي ومستهلكي الأقطان) بالعمل علي إزالة كافة أشكال الدعم المحلي الموجه لذلك المحصول. لكن حتي الآن ما زال الدعم الأمريكي لمزارعي الأقطان وصادراتهم بالغ الارتفاع، بما يتيح لمصر فعل الشيء نفسه. ولو التزمت الولايات المتحدة فعليا بإزالة الدعم عن مزارعي القطن لديها، فإن مصر لن تحتاج علي الأرجح إلي دعم القطن ومزارعيه لأن الأسعار سترتفع بصورة تجعل منه محصولا مجزيا وتنافسيا مع المحاصيل البديلة.

والمعروف أن جزء من القطن يُباع للمستهلك المحلي (الصناعة المحلية) وجزء آخر يصدر للخارج والجزء الأخير المتبقي يذهب إلي المخزون. ويلاحظ من جدول (٣) وجدول (٤) أن تجارة القطن كانت تعتمد بصفة أساسية علي التصدير حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، فمثل نشاط التصدير للقطن نحو ٩٩.٦٪ من إجمالي إنتاج القطن في العقد الأول من القرن الماضي وتراجعت قليلاً لنحو ٩٩.٢٪ في العقد الثاني ثم إلي ٩٤.٨٪ في العقد الثالث وارتفعت في الثلاثينيات لنحو ٩٧.٨٪ ثم انخفضت الصادرات من القطن إلي ٨٥.٧٪ خلال الأربعينيات بسبب الحرب العالمية الثانية من جهة وبسبب نمو الصناعات الوطنية الناشئة من جهة أخرى، وقد بدأت الصناعات المحلية في الاستحواذ علي النصيب الأكبر من القطن بداية من السبعينيات حيث استهلكت نحو ٥٤.٥٪ من إنتاج القطن وبدأت أيضاً في الاعتماد علي الأقطان المستوردة، وارتفع متوسط ما تستهلكه الصناعة المحلية من القطن المصري خلال المواسم ١٩٩١/١٩٩٢ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ٧٢.١٪ وتراجعت نسبة الصادرات من إنتاج القطن خلال نفس الفترة إلي نحو ٢١.١٪، وهكذا أصبحت تجارة القطن توجه جزء كبير من نشاطها لخدمة الاستهلاك المحلى(الصناعة المحلية) بما يفوق ما توجهه للصادرات.

خامسا: الصناعات الوطنية المرتبطة بالقطن:

تقوم علي محصول القطن عدة صناعات أولها صناعة الحلج التي تعتبر من العمليات الأساسية لتجهيز وإعداد القطن للتصدير أو للمغازل المحلية، وفيها يتم فصل القطن عن البذور ويسمي القطن قبل عملية الفصل "قطن زهر" وبعده يسمي "قطن شعر"، ويساوي قنطار القطن الزهر ١٥٧,٥ كيلو جرام بينما يساوي قنطار القطن الشعر ٥٠ كيلو جرام، وينتج من صناعة الحليج:

- القطن الشعر: الذي يتجه للصناعات الأخري مثل الغزل والنسيج بعد أن يتم كبسه (صناعة الكبس) بغرض تسهيل عمليات التغليف والتحزيم والنقل مما يوفر مساحات كبيرة للتخزين.

- البذور: التي تقوم عليها صناعة إنتاج التقاوي وصناعة الزيوت النباتية، ومن مخلفات صناعة الزيوت (قشرة البذرة) تبدأ صناعة أخري هي صناعة العلف الحيواني (الكسب).

وتقوم علي صناعة الحليج في مصر ما يقرب من ٥٧ محلجاً تضم ما يزيد عن ٣٨٩٦ دولاباً. وبحسب رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة فإن شركات الحليج تم تصميم طاقاتها الإنتاجية علي أساس ١٠ ملايين قنطار وتراجع استخدام الطاقات الإنتاجية عاماً بعد آخر بسبب انخفاض المحصول إلي نحو مليوني قنطار خلال الموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهو ما أدي إلي أن تعمل شركة مصر لحليج الأقطان بطاقة ١٩٪ والدلتا لحليج الأقطان بطاقة ١٨,٦٪ والوادي لحليج الأقطان بطاقة ٣٧٪.

ومن المعروف أن القطن يُبَاع (أو يُشتَرَى) شعراً (تصديراً أو استيراداً) ولا يباع (أو يُشترَى) زهراً، وبناءً عليه فإن صناعة الحليج مرتبطة أساساً بإنتاج القطن بالداخل، وهو ما يعني أن أي انخفاض في إنتاج القطن بالداخل (نتيجة انخفاض المساحة المزروعة أو نتيجة انخفاض إنتاجية الفدان) يؤدي بالتبعية إلي تراجع استخدام طاقات الحليج، ومن ثم انهيار صناعة الحليج وبالتالي يكون الاقتصاد القومي مرشح لمزيد من الضرر نتيجة انضمام العاملين بهذه الصناعة إلي جيش العاطلين، فضلاً عن ما يفقده الاقتصاد من كميات ضخمة من الزيت والكسب وما يستتبعه من تأثير علي الأمن الغذائي الإنساني والحيواني بسبب غياب بذرة القطن الناتجة الحليج والتي لها قيمة عالية.

وقد أشار حصر اللجنة الاستشارية الدولية للقطن عن تكاليف الإنتاج إلي أنه في المتوسط يحصل مزارع القطن علي ٢٣٧ دولار أمريكي / هكتار من بيع البذور بعد الحليج أو ١٨ سنت أمريكي لكل كيلو جرام من البذور، وهو ما يعكس قيمة البذور ومن ثم تكلفة الفرصة البديلة نتيجة تراجع محصول القطن.

وأمام هذا الوضع المتدهور لصناعة الحليج بدأت بعض شركات الحليج تبحث عن أنشطة أخري للاستثمار لأن نشاطها الرئيسي أصبح غير مجدٍ في كثير من الأحيان، وكانت البداية مع شركة النيل لحليج الأقطان والتي أعلنت أنها ستضيف نشاط الاستثمار العقاري إلي نشاطها الرئيسي لاستغلال المساحات التي تمتلكها الشركة في مناطق متميزة في أنحاء الجمهورية واستغلال تلك المساحات إما أن يكون من خلال البناء عليها أو بيع تلك الأراضي، كذلك أعلنت الشركة العربية لحليج الأقطان عن تأسيس شركة للاستثمار العقاري للتغلب علي تراجع النشاط الرئيسي للشركة.

ويقترح أحد الخبراء في مجال صناعة الحليج إعادة هيكلة لهذه الصناعة تتضمن الإبقاء علي نحو ٣٢ محلجاً كمرحلة أولي بطاقة إنتاجية تُقدر بنحو ٢٤٥٨ دولاب تبلغ طاقاتها المتاحة ٤٥٤٧٣٠٠ قنطار شعر (تشغيل ١٦ ساعة) وعلي أساس ١٨٥٠ قنطار شعر للدولاب في الموسم. وتعتبر هذه الطاقة – في نظر الاقتراح – ضعف حجم المحصول المتوقع إنتاجه الأمر الذي يتطلب

إعـادة النظـر وإعـادة الهيكلـة للمرحلـة الثانيـة في إطـار متابعـة زيـادة مسـاحة القطـن المزروعـة أو غلـق محـالج أخرى.

وفيما يختص بالمحالج المقرر الاستغناء عنها سواء في المرحلة الأولي (نحو ٢١ محلج بطاقة ١٣٤٣ دولاب) أو المرحلة الثانية بمحالج شركات قطاع الأعمال العام، يتم نقل ملكيتها للشركة القابضة للتصرف فيها أرض ومباني بسعر السوق العقاري حيث أن معظمها يقع في وسط الكتلة السكنية وفي مواقع أكثر تميزاً بمراكز عواصم المحافظات المختلفة.

ويطالب الاقتراح بالأخذ في الحسبان عند إعادة الهيكلة العمل علي توفيق أوضاع العمالة الموجودة بهذه الشركات بما يضمن لها كافة الحقوق التأمينية والحياتية وبسخاء من حصيلة بيع الأصول المستغني عنها والتي ستؤول للدولة.

والواضح أن وضع صناعة الحليج نقطة هامة في مفترق الطرق، فإما زيادة إنتاج القطن بما يعني تشغيل هذه الصناعة وتحديثها، أو بقاء إنتاج القطن علي ما هو عليه ونقصانه بما يعني إغلاق الكثير من المحالج وتبني المقترح السابق مع الأخذ في الاعتبار تشكيك البعض في إمكانية تنفيذ مطلب توفيق أوضاع العمالة بما يضمن الحقوق التأمينية والحياتية ومن ثم مزيد من حركات الاعتصام والاحتجاج.

وإذا كان القطن له هذه الأهمية البالغة لصناعة الحليج والزيوت والعلف الحيواني، فإنه يعتبر أيضاً المادة الخام الأساسية لصناعة من أكبر الصناعات وأكثرها استيعاباً للعمالة ألا وهي الصناعة النسيجية والملابس الجاهزة وهي صناعة متكاملة تضم أربعة قطاعات، هي: قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو وقطاع الملابس الجاهزة، ويشير البعض إلي أن صناعة المنسوجات يمكن تمثيلها بهرم قاعدته القطن.

وتعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أهم الصناعات مساهمة في الإنتاج الصناعي وكذلك في توليد القيمة المضافة الصناعية كما أنها تستوعب نسبة كبيرة من العمالة، وتعد من أهم القطاعات التصديرية، كما يتضح من الجدولين رقم (٦) ورقم (٧)، فارتفع حجم الصادرات من مختلف المنتجات النسيجية لتصل إلي نحو ٢٩٩,١ ألف طن خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٦٨,٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٣٣٦,٦٪، وتضاعفت حصيلة الصادرات لتحقق حوالي ١٠٨٣٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ٥٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٠

جدول (٦)
تطور إجمالى الصادرات من مختلف المنتجات النسيجية
خلال السنوات ١٩٧٠ - ٢٠٠٣

البيان	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه
إجمالى المنتجات القطنية	٦٦٢٥٩	٥٦٧٥٢	٥٠١٩٩	١١٠٠٢٤	٦٥٤٧٥	٢٠٤٥٨٢	٧٦٧١٢	٣٤٨٠٨٤	١٠٦٥٨٣	١٤٧٠٤٥٢	١٢٣٥٤١	٢٥٦٣٠٤٩	١٠٤٢٢٧	٢٨١١٤٥١	٩٥٧٦٧	٢٩١٣٠٦٥	٩٩٢٣٧	٣٢٢٧٥٢٦	١١٦٨٨٠	٤٨١٧٧٣٧
كنسبة من الإجمالى العام	%٩٦,٧	%٩٧,١	%٩٩,٢	%٩٨,٩	%٩٦,١	%٩٨,٣	%٩٧,٥	%٩٨,٤	%٩٥,١	%٩٦,٣	%٨٩,١	%٩١,٤	%٨٣,٠	%٨٨,٣	%٨٨,٤	%٩٠,٦	%٨٧,١	%٩٠,٢	%٩٠,٥	%٩٢,٢
إجمالى المنتجات الصناعية	٢٢٧٠	١٦٩٢	٤١٢	١٢٠٧	٢٦٢٩	٣٥٠٦	٥٨٩	١٣٣٢	٣٦٦	٧٦٨٩	٢٦٩٢	٦٤٠٦٩	٨٨٨٨	٢٢٦٦٣٣	٥٨٣٩	١٩٧٣١٥	٦٨٤٢	٢٤٢٦١٠	٦٠٣١	٢٨٩٩٤٥
كنسبة من الإجمالى العام	%٣,٣	%٢,٩	%٠,٨	%١,١	%٣,٩	%١,٧	%٠,٧	%٠,٤	%٠,٣	%٠,٥	%١,٩	%٢,٣	%٧,١	%٧,١	%٥,٤	%٦,١	%٦,٠	%٦,٨	%٤,٧	%٥,٦
إجمالى المنتجات المخلوطة	-	-	-	-	-	-	١٣٨٩	٤٤٣٣	٥٠٨٦	٤٩٤٣٤	١٢٣٦٦	١٧٧٧٢٢	١٢٤٤٩	١٤٧٦٦٧	٦٦٨٨	١٠٤١٨٠	٧٨٠٤	١٠٩٢٧٩	٦١٩٠	١١٦٢١٩
كنسبة من الإجمالى العام	-	-	-	-	-	-	%١,٨	%١,٣	%٤,٥	%٣,٢	%٨,٩	%٦,٣	%٩,٩	%٤,٦	%٦,٢	%٣,٢	%٦,٩	%٣,١	%٤,٨	%٢,٢
الإجمالى العام	٦٨٥٢٩	٥٨٤٤٤	٥٠٦١١	١١١٢٣١	٦٨١٠٤	٢٠٨٠٨٨	٧٨٦٩٠	٣٥٣٨٤٩	١١٢٠٣٥	١٥٢٧٥٧٥	١٣٨٥٩٩	٢٨٠٤٨٤٠	١٢٥٥٦٤	٣١٨٥٧٥١	١٠٨٢٩٤	٣٢١٤٥٦٠	١١٣٨٨٣	٣٥٧٩٤١٥	١٢٩١٠١	٥٢٢٣٩٠١

(-) غير متوافر

المصدر: الصادرات المصرية وحديث الأرقام، صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، القطاع التجارى للبحوث والعلاقات الخارجية، النشرة ربع السنوية، الربع الأول من عام ٢٠٠٥، ص٩ – ص١٠

جدول (٧)
بيان مقارن للموقف العام للصادرات النسيجية من مختلف النوعيات
خلال السنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩

الصـــنف	يناير/ديسمبر ٢٠٠٤		يناير/ديسمبر ٢٠٠٥		يناير/ديسمبر ٢٠٠٦		يناير/ديسمبر ٢٠٠٧		يناير/ديسمبر ٢٠٠٨		يناير/سبتمبر ٢٠٠٩	
	طـن	ألف جنيه	طـن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه
غزل قطن حلقي طرف مفتوح	٣٢٨٧٢	٨٧٦٢٢٥	٣٠٧٠٩	٧٦٥٩١٢	٢٨٧٢٩	٨٢٦٨١٩	٣٠٠٩٥	٨٤٠٩١٧	٢٦٩٠٠	٧٧١٣٧٤	١٥٦٢١	٤٥٦٤٤٥
منسوجات قطنية	٥٥٣٢	١٤٦٠١٣	٦٠٦٧	١٥١٤٢٣	٦٩١٨	١٧٧٨٦٢	٦٦٩٩	١٩٦٥٠١	٦٩٢٤	٢٢٠٤٨٢	٣٢٦١	١١٩٣٦١
منتجـات تريكـو قطنية	٣٠٨٩٩	٢٠٣١٠٨٢	٣٠٤٣٧	١٨٢٤٢٩٦	٣٢٠٤٤	٢١٠٥٣٤٥	٤٤١٩٣	٢٨٦٢١٤٣	٤١٥٩٩	٢٦٧٣١٠١	٣٠٣٥٣	٢١٣٣٠٥٠
منتجـات وبريـة قطنية	٩١١٨	٣٣٩٤٨٦	٩١٣٩	٣٩٩٨٠١	٩٢٨٠	٤٨٢٧٥٣	١٣٨٤٣	٥٩٦٦٦٣	١٢٩٣٦	٦٠٥٢١٥	٨١٣٤	٢٧٧٧٩٠
ملابس قطنية	٢٥٢٥١	١٥٤٤٧٤٥	٢٩٠٢٤	١٦٦٤٩٦٤	٥٢٥٨٠	٢٥٩٧٧٣٠	٥١٧٦٢	٣١٥٦٧٤٢	٥٤٠٥١	٣٥٠٥٨٠٨	٣٧٩٢٤	٢٧٣٨٣٣٩
مفصلات قطنية	١٠٩٥٢	٣٩٣٠٩٦	١١٣٨٤	٣٨٣٧٤٣	١٢٨٣٩	٤٥٢١٣٥	٢٦٤٢٣	٧٤٤٧٤٠	٢٦١٧٠	٨١٦٠٧٦	٢١٧٠٥	٦٨٩٦٣٤
قطن طبي	٤٠٣	٥٣٨٠	٣٨٤	٥١٢٥	٤٥٥	٦٣١٥	٤٥٧	٧٤٨٢	٧٦١	٨١٢٠	٤٠٤	٦٥٦٨
مجموع المنتجات القطنية	١١٥٠٢٧	٥٣٣٦٠٢٧	١١٧١٤٤	٥١٩٥٢٦٤	١٤٢٨٤٥	٦٦٤٨٩٥٩	١٧٣٤٧٢	٨٤٠٥١٨٨	١٦٩٣٤١	٨٦٠٠١٧٦	١١٧٤٠٢	٦٤٢١١٨٧
مجموع المنتجات الصناعية	٤٧٠٠	٢٢٢٢٧٠	٣٧٢٣	١٨٩٨٩٩	٤١٢٧	١٧٤٠٠٢	١١٠٦٠	٣٨٥٢٢٩	١٥٢٦١	٤٦٠٥٤٣	٢٦٦٨٤	٥٤١٨٩٨
مجموع المنتجات المخلوطة	٥٣٦٩	١٢٢٦٩٢	٥٦٦٤	١٢٠١٤٨	٣٩٢٢	٩٧٢٠٢	٤٤٦١	١١٧٠٧٩	٥٢٠٠	١٢٥٩٩٢	٢٠١٨	٤٧٣٦
مجموع المنتجات الصوفية	٥٢١	٧٨٠٠٢	٣٢٧	٤٦٤٩٩	١٧٩٤	٢٥٢٢٢	١١٦٥	١٣٢٩١١	١٠٥٦	١٠٥٧٩٦	٧٤٤	٥١٨٥١
مجمـوع منتجـات الجوت والكتان	٩١٧	٢٠١٧٨	٦٦٨	١٦٢٦٥	٥٨٠	٧١١٢١	٧٤٥٥	٩١١٥٦	٢٠٨١	٣٣٤٦٥	١٥٨٩	٢١٣٨٧
سـجاد وأغطيـة أرضيات	-	-	-	-	-	-	٦٩٢٩٢	١٠٨٩٧٤٠	١٠٦٢٠٣	١٥٠٩٤٦١	٨٤٠٣٥	١٠٧٩٩٦٤
إجمـالى عـام المنتجـات النسيجية	١٢٦٥٣٤	٥٧٧٩١٦٩	١٢٧٥٢٦	٥٥٦٨٠٧٥	١٥٣٢٦٨	٧٠١٦٥٠٦	٢٦٦٩٠٥	١٠٢٢١٣٠٣	٢٩٩١٤٢	١٠٨٣٥٤٣٣	٢٣٢٤٧٢	٨١٢١٠٢٣

(–) غير متوافر

المصدر: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، القطاع التجارى للبحوث والعلاقات الخارجية، نشرة ربع سنوية، الربع الأول من الأعوام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ والربع الرابع من عام ٢٠٠٩

ويتضح من جدول رقم (٦) أن صادرات المنتجات القطنية تستحوذ علي النصيب الأكبر من جملة صادرات المنتجات النسيجية، فبلغت مساهمة كمية صادرات المنتجات القطنية نحو ٩٦٫٧٪ من حجم الصادرات النسيجية خلال عام ١٩٧٠ وتذبذبت هذه النسبة صعوداً ونزولاً حتي بلغت نحو ٩٠٫٥٪ خلال عام ٢٠٠٣، كذلك بلغت مساهمة حصيلة صادرات المنتجات القطنية نحو ٩٧٫١٪ من حجم الصادرات النسيجية خلال عام ١٩٧٠ وتذبذبت هذه النسبة أيضاً صعوداً ونزولاً حتي بلغت نحو ٩٢٫٢٪ خلال عام ٢٠٠٣

ويوضح جدول رقم (٧) مقارنة للموقف العام للصادرات النسيجية من مختلف النوعيات خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩، ومنه يتضح أيضاً أهمية المنتجات القطنية في صادرات هذه الصناعة حيث مثلت قيمة المنتجات القطنية نحو ٨٢٫٢٪ في عام ٢٠٠٧ ونحو ٧٩٫٤٪ في عام ٢٠٠٨ ونحو ٧٩٫١٪ في الفترة يناير / سبتمبر ٢٠٠٩، إذ بلغت قيمة الصادرات من المنتجات القطنية نحو ٨٫٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ ونحو ٨٫٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ ونحو ٦٫٤ مليار جنيه حتي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، وذلك من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية التي مثلت حوالي ١٠٫٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ ونحو ١٠٫٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ ونحو ٨٫١ مليار جنيه حتي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن صادرات الملابس القطنية تستحوذ علي النصيب الأكبر من إجمالي حصيلة صادرات المنتجات النسيجية تليها منتجات التريكو القطنية، إذ سجلت صادرات الملابس القطنية نحو ٣٫٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ (أو ما نسبته ٣٠٫٩٪ من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية) ونحو ٣٫٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ (بنسبة ٣٢٫٤٪) ونحو ٢٫٧ مليار جنيه حتي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ (بنسبة ٣٣٫٧٪)، أما منتجات التريكو القطنية فسجلت صادراتها حوالي ٣٫٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ (أو ما نسبته ٢٨٪ من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية) ونحو ٣٫٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨ (بنسبة ٢٤٫٧٪) ونحو ٢٫٧ مليار جنيه حتي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ (بنسبة ٢٦٫٣٪) .

وتاريخياً ارتبطت صناعات الغزل والنسيج بمحاولات الاستقلال الوطني وبناء قاعدة صناعية في النصف الأول من القرن الماضي، إذ وجدت فرصتها في التطور والنمو بعد إنشاء شركة المحلة الكبري للغزل والنسيج في عام ١٩٢٧، ثم شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في عام ١٩٣٨. وازداد المستهلك في صناعة القطن عاماً بعد عام حتي بلغت نسبة المستهلك محلياً ٢٥٪ من جملة محصول موسم ١٩٤٤/٤٣.

وشهدت صناعة الغزل والنسيج من بداية فترة الستينيات من القرن الماضي قفزة هائلة إذ بلغ حجم الاستهلاك نحو ٣٫٣ مليون قنطار ارتفعت إلي حوالي ٥ ملايين قنطار خلال فترة السبعينيات وبنسبة تزيد عن نصف الإنتاج الذي بلغ في تلك الفترة حوالي ٩ ملايين قنطار، ولم يقف الاستهلاك المحلي عند هذا الحد بل زاد حتي بلغ ٥٫٤ مليون قنطار وهي تمثل ما يزيد عن ثلثي الإنتاج في فترة الثمانينات الذي بلغ ٩ ملايين قنطار تقريباً، وفي نهاية الثمانينات والتي انخفض فيها الإنتاج إلي حوالي ٥ ملايين قنطار فقط، استهلكت الصناعة هذه الكمية تقريباً ولم يبق إلا القليل للتصدير، وقد انخفض الاستهلاك المحلي قليلاً خلال فترة التسعينيات ليبلغ حوالي ٤٫٣ مليون قنطار أو ما يمثل ٧٢٫٨٪ من الإنتاج كما يتضح من جدول رقم (٣)، والجدير بالذكر أن الاستهلاك المحلي يشمل الأقطان المستوردة بداية من النصف الثاني من السبعينيات كما سبق ذكره.

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور الاستهلاك المحلي للقطن خلال المواسم ١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومنه يتضح الزيادة التراجع المطردة في الاستهلاك المحلي من الأقطان بداية من موسم ١٩٩٣/١٩٩٢ وحتي موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ إذ سجل نحو ٢٩٠٥ ألف قنطار متري في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل نحو ٦٨١٨ ألف قنطار متري في موسم ١٩٩٢/١٩٩١، حيث استهلكت الصناعة المحلية في موسم ١٩٩٢/١٩٩١ والموسم السابق له ما يزيد عن

إجمالي الإنتاج والمعروض (يتضمن فضلة أول الموسم) أيضاً، وقد سجل الاستهلاك المحلي في موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٢١٣٦ ألف قنطار وبما يزيد عن إجمالي الإنتاج خلال هذا الموسم بنحو ٣٠ ألف قنطار.

وقد أدت الزيادات المتتالية في أسعار شراء القطن في إطار سياسية الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار القطن إلي عدم قدرة المغازل المحلية علي تحمل عبء السعر، وتفضيل استيراد الأقطان قصيرة التيلة لانخفاض أسعارها بالمقارنة بالأسعار المحلية الأمر الذي أدي إلي انخفاض الطلب علي الأقطان المحلية لتشغيل المغازل المحلية. ويُذكَر أن القطن المستورد أرخص من القطن المصري بنسبة ٥٠٪ وتنخفض النسبة إلي ٢٠٪ فقط في حالة تطبيق قرار الحكومة بتقديم دعم مباشر للمغازل المحلية التي تستخدم القطن المصري بواقع ١٥٠ جم للقنطار.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي أن الخامات المستهلكة في صناعة الغزل قد بلغت حوالي ١٣٦٩ مليون جنيه تمثل ٥٧,٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الفعلي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وبلغ إجمالي الخامات المحلية حوالي ٩٧٥ مليون جنيه تمثل نسبة قدرها ٧١,٢٪ من إجمالي الخامات المستهلكة وبلغت قيمة الخامات المستوردة حوالي ٣٩٥ مليون جنيه تمثل نسبة قدرها ٢٨,٨٪ من إجمالي قيمة الخامات المستهلكة، وبلغ عدد المشتغلين بصناعة الغزل ٥٥٢٧٨ مشتغل.

وترصد الدراسات دخول القطاع الخاص بقوة في مجال صناعة الغزل كمشارك ومنافس للقطاع العام في منتصف التسعينيات وخاصة مع بدء عمليات الخصخصة واستطاع عدد غير قليل من شركات القطاع الخاص تطوير وتحديث وإنشاء مصانع تستخدم تكنولوجيا متطورة من حيث الماكينات ومعامل مراقبة الجودة واستخدام القطن المصري وبخاصة الألياف فائقة الطول لإنتاج غزول رفيعة علي نمر غزلية عالية تصل إلي ١٦٠ انجليزي يتم توجيهها بالكامل إلي التصدير أو إنتاج أقمشة فاخرة.

ونتيجة تحسين مناخ الاستثمار وتوافر المادة الخام اللازمة لصناعة الغزل ورخص الأيدي العاملة، لجأت العديد من الشركات الدولية إلي إنشاء وحدات إنتاجية لها في مصر في مجال إنتاج الغزول الرفيعة، وتم افتتاح العديد من الشركات السورية والتركية والباكستانية والهندية والكورية لمصانع متخصصة في الغزول الرفيعة لها في مصر.

وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الفعلي لغزل القطن كمتوسط لسنوات من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتي ٢٠٠٧/٢٠٠٩ نحو ٤٦٪ بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (والأعمال العام) نحو ٥٤٪ من قيمة الإنتاج الفعلي لغزل القطن كمتوسط لنفس السنوات. وقد انخفض عدد المغازل في القطاع العام بنسبة مطردة نظراً لخصخصة عدد غير قليل من الشركات والوحدات الإنتاجية، وانخفض كذلك عدد المرادن في شركات قطاع الأعمال العام في حين ارتفع عدد المرادن في القطاع الخاص والاستثماري وتخصص معظمها في إنتاج الغزول الرفيعة فقط.

ويُعتبَر القطن عنصر التكلفة الأساسي في العملية الإنتاجية بقطاع المنتجات النسيجية، حيث يمثل نسبة تشكل ٥٠٪ من التكلفة الإجمالية، الأمر الذي يؤهله ليكون من أهم العناصر المحددة لتنافسية هذا القطاع، وفي شهر مايو ٢٠١٠ أفاد رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة (والتي تستحوذ علي أكثر من نصف إنتاج الغزول محلياً) من أن مخزون القطن لدي الشركة لا يكفي سوي ٣ أشهر فقط، وطلب في مذكرة رسمية من وزير الزراعة التدخل سريعاً لحل الأزمة والسماح بإضافة دول أخري لقائمة الدول المسموح الاستيراد منها (اليونان وسوريا وأوزبكستان والسودان والولايات المتحدة الأمريكية) حتي تجد المغازل المصرية الأقطان اللازمة لاستمرار عملها. بينما أشار رئيس غرفة الصناعات النسيجية إلي أن عدداً من المصانع في المحلة الكبري وشبرا الخيمة أوشكت علي التوقف، وحذر من أن توقف مصانع الغزل من شأنه إحداث "كارثة كبيرة" لمصانع الأقمشة والمفروشات.

وتعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات العنقودية ذات الروابط الأمامية والخلفية ومن ثم فإن

والإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة علي مستوي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.

جدول (٨)
الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلى والطاقة العاطلة
على مستوى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	القطاع الخاص والاستثمارى عام ٢٠٠٧						القطاع العام والأعمال العام
	صناعة المنسوجات			صناعة الملابس الجاهزة			صناعة المنسوجات
	خاص	استثمارى	إجمالى	خاص	استثمارى	إجمالى	عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨
قيمة الطاقة الإنتاجية المتاحة	٤٢٠١٠٣٦	٤٤٨٦٦٥١	٨٦٨٧٦٨٧	٢٣٧٩٣٧٦	٣٦١٢٨٤٨	٥٩٩٢٢٢٤	٣٣٩٥٥١٨
قيمة الإنتاج الفعلى	٣٨٨٧٥٩٠	٣٦٧٢٣٤١	٧٥٥٩٩٣١	٢٢٨٦٩١٩	٣٤٢٦٥٩٦	٥٧١٣٥١٥	٢٥٨٣٤٩٦
قيمة الطاقة العاطلة	٣١٣٤٤٦	٨١٤٣١٠	١١٢٧٧٥٦	٩٢٤٥٧	١٨٦٢٥٢	٢٧٨٧٠٩	٨١٢٠٢٢
نسبة الطاقة العاطلة	%٧,٥	%١٨,١	%١٣,٠	%٣,٩	%٥,٢	%٤,٧	%٢٣,٩
التوزيع النسبى لأسباب الطاقة العاطلة							
عدم توافر مواد أولية	%١٥,٣	%١٤,٥	%١٤,٧	%١٣,٦	%١٧,٥	%١٦,٢	%٣٦,٠
نقص قطع الغيار	%١١,٧	%١٤,٨	%١٣,٩	%٥,٩	%١٠,٥	%٨,٩	%٩,٠
نقص وتغيب العمال	%١٦,٥	%١٩,٨	%١٨,٩	%١٣,٦	%١٥,٣	%١٤,٨	%٧,٥
صعوبات التسويق	%٤١,٩	%٣٧,٧	%٣٨,٩	%٥٨,٩	%٤٥,٦	%٥٠,٠	%٢٢,٦
أخرى	%١٤,٥	%١٣,٢	%١٣,٦	%٨,٠	%١١,٢	%١٠,١	%٢٤,٩

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة الإنتاج الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع الخاص والاستثمارى عام ٢٠٠٧، إصدار مايو ٢٠٠٩، ص ١٧ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة الإنتاج الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام والأعمال العام عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، إصدار نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٤، ص ١٨.

المشاكل التي ترتبط بمرحلة معينة سواء في إنتاج الألياف الخام (أهمها القطن) أو الحليج تؤثر بالتبعية علي مراحل التصنيع التالية لها، كما تؤثر كذلك علي أي من هذه المراحل قرارات الأطراف الأخري المرتبطة بهذه الصناعة وبمراحلها المختلفة وفي مقدمتها مصادر التمويل، وكذا الدولة ذاتها بما تضعه من سياسات مالية واقتصادية ترتبط بهذه الصناعة.

وبالنظر إلي الطاقة العاطلة في الصناعات النسيجية، يتضح أن نسبة الطاقة العاطلة في صناعة المنسوجات بالنسبة لشركات القطاع العام والأعمال العام خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نحو ٢٣٪ وهي نسبة مرتفعة تدل علي أن تعطل نحو ربع طاقة هذه الصناعة. وترجع هذه الطاقة العاطلة إلي عدم توافر مواد أولية (٣٦٪) وصعوبات في التسويق (٢٢,٦٪) ونقص قطع الغيار (٩٪) ونقص وتغيب العمال (٧,٥٪) كما يتضح من جدول رقم (٨) الذي يبين الطاقة الإنتاجية المتاحة

ويتضح من جدول رقم (٨) أن الطاقة العاطلة للقطاع الخاص والاستثماري خلال عام ٢٠٠٧ في صناعة المنسوجات بلغت نحو ١٣٪ بينما بلغت نحو ٤,٧٪ في صناعة الملابس الجاهزة، وترجع الطاقة العاطلة في صناعة المنسوجات في القطاع الخاص والاستثماري بنسبة كبيرة إلي صعوبات في التسويق (٣٨,٩٪) ثم إلي نقص وتغيب العمال (١٨,٩٪) وإلي عدم توافر مواد أولية (١٤,٧٪) ثم إلي نقص قطع الغيار (١٣,٩٪)، بينما ترجع الطاقة العاطلة في صناعة الملابس الجاهزة في القطاع الخاص والاستثماري أيضاً وبنسبة كبيرة إلي صعوبات في التسويق (٥٠٪) ثم إلي عدم توافر مواد أولية (١٦,٢٪) وإلي نقص وتغيب العمال (١٤,٨٪) ثم إلي نقص قطع الغيار (٨,٩٪)

ومما سبق يتضح أن الطاقة العاطلة في الصناعات النسيجية تعود بنسبة كبيرة إلي عدم توافر مواد أولية وعلي رأسها القطن.

وتواجه الصناعة النسيجية منافسة شرسة من المنتجات الصينية والهندية ومن دول أخري والتي غالباً ما تدخل البلاد مهربة، وهو ما يفسره ارتفاع نسبة صعوبات التسويق في أسباب الطاقة العاطلة، مما يستدعي التشديد في تطبيق الإجراءات اللازمة للحد من التهريب والعمل علي إحكام الرقابة علي المتعاملين بنظام السماح المؤقت والمناطق الحرة وسد الثغرات الموجودة في هذين النظامين.

كذلك تواجه أغلب الشركات العاملة في الصناعات النسيجية وبخاصة القطاع العام والأعمال العام بالإهمال في تطوير الآلات وزيادة حجم الديون نتيجة ما تحققه من خسائر سنوية.

والواقع أن العلاقة بين القطن والصناعات النسيجية علاقة قوية جداً، فالمشكلات التي تواجه القطن تؤثر حتمياً علي صناعة المنسوجات والعكس تماماً وكذلك نمو صناعة المنسوجات وازدهارها يؤدي حتمياً إلي ارتفاع أسعار القطن ومن ثم الإقبال علي زراعته وازدهاره.

سادساً : القطن وتشغيل قوة العمل

مما لا شك فيه أن مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجه مصر في الآونة الأخيرة، ليس فقط بسبب أن البطالة تعني تعطل عنصر من عناصر الإنتاج أو ما يسمي في علم الاقتصاد بعدم الوصول للتشغيل الكامل للموارد، ولكن لما تسببه البطالة من مشاكل اجتماعية تهدد أمن واستقرار وسلامة المجتمع.

وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة أحداثاً متكررة لاعتصامات واحتجاجات عمالية، نتيجة محاولة توفيق أوضاع العمالة ببعض الشركات التي تم تخصيصها عن طريق المعاش المبكر الذي لا يحل مشكلة البطالة بقدر ما يفاقم المشكلة، إذ أن المحالين للمعاش المبكر في سن العمل ومن ثم يرغبون ويبحثون عن عمل وبالتالي فهم يزاحمون الداخلين الجدد لقوة العمل في البحث عن عمل.. وهكذا تتفاقم مشكلة البطالة.

ونظراً لأن أنشطة القطن لا تبدأ في زراعته ولا تنتهي بتصنيعه أو تصديره، إذ تقوم علي القطن أنشطة كثيرة يصعب حصر العاملين بها، ومن ثم لا يوجد حصر دقيق لعدد العاملين في زراعة وصناعة وتجارة القطن، ولكن هناك تقديرات تقريبية لهذا العدد منها ما تضمنته مقدمة تقرير الوفد المصري للاجتماع الـ ٦٨ للجنة الاستشارية الدولية للقطن بتاريخ ١١- ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩ (كيب تاون – جنوب أفريقيا)، إذ نص علي الآتي: "يعمل في إنتاج القطن أكثر من نصف مليون أسرة ريفية، ويعمل بصناعة القطن حوالي نصف مليون عامل وأكثر من مليون عامل بطريقة غير مباشرة".

وهذا يدل علي أن القطن يساهم بقوة في تجنب احتدام مشكلة البطالة في مصر وذلك لما يرتبط به من حاجة إلي أيدي عاملة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. ومن ثم فإن ازدهار القطن تعني ازدهار جميع الأنشطة المرتبطة به من صناعة وتجارة وخدمات نقل وشحن .. الخ وبالتالي تشغيل للعمالة ومن ثم تجنب أو تخفيف حدة البطالة، والتضحية بالقطن تعني مزيد من البطالة.

سابعاً : القطن والميزان التجاري :

إن التطورات الأخيرة في نظام التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية مع انتهاء العمل بالاتفاقية الانتقالية للمنسوجات (ATC) في ٢٠٠٥/١/١، والتي استمر العمل بها ١٠ سنوات وبالتالي انتهاء نظام الحصص وتحرير التجارة الدولية في الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، دفعت الدول أن تسعي وتجاهد وتتنافس للحصول علي أنصبة سوقية سواء علي المستوي المحلي أو في الدول المستوردة وأصبح للمزايا النسبية والقدرة التنافسية والتوافق مع الاشتراطات البيئية دوراً هاماً في التواجد العالمي.

ومن ثم فإن مصر أصبح أمامها تحدياً هاماً يتمثل في تحرير الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، وقد يمثل هذا التحدي فرصة عظيمة إذا ما تم استثماره بمزيد من الصادرات والنفاذ إلي أسواق جديدة بتنافسية عالية، أو مخاطرة إذا ما استمر وضع الصناعة في تدهور.

كذلك ينظر البعض إلي ما قد تمثله اتفاقية الكويز من فرصة للنفاذ إلي السوق الأمريكية، إذ أن عدد المنشآت المسجلة في هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٧ بلغ نحو

٦٩٦ منشأة و٨٠٪ منها يعمل في مجال صناعة الغزول والمنسوجات والملابس، لكن الواقع العملي يشير إلي أنها لم تؤد عملياً إلي تحسين وضع مصر في السوق الأمريكية لأنها طبقت في وقت فتحت فيه تلك السوق وأزيلت القيود الكمية فيها بما أتاح للصادرات الصينية بالذات أنها تجتاح منافسيها. لكنها وأيا كان الموقف السياسي منها باعتبارها جسراً لصناعات العدو الصهيوني إلي السوق المصرية، جعلت شروط التنافس لبعض المصدرين المصريين المرتبطين بإسرائيل، أفضل في السوق الأمريكية. لكن هذا هذه الأفضلية تمت علي حساب منتجين مصريين آخرين وكان لها ثمنها الفادح وهو إدخال مكونات إسرائيلية ضمن منتجات مصرية وإغراق الأسواق المصرية والعربية بها ضد إرادة الغالبية الساحقة من الأمة التي ترفض تطبيق العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل التي مازالت تحتل فلسطين والجولان وتمارس كل أشكال إرهاب الدولة وتحتفظ بأسلحة نووية تهدد مصر والدول العربية.

وتكون كل فرصة ممنوحة للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة هي فرصة أيضاً للقطن نتيجة الصلة الوثيقة بينهما، ويوضح جدول رقم (٩) الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى.

جدول (٩)

الميزان السلعى للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى

خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	البيان	قطن خام	غزل القطن	منسوجات قطنية	ملابس جاهزة	خيوط وألياف تركيبية اصطناعية	سجاد وأغطية أرضيات	الميزان السلعى للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى	الميزان التجارى
/٢٠٠٢ ٢٠٠٣	الصادرات	١٩٩,٨	١٥٣,١	١٢٠,١	٢١٨,٣	٦,٠	٦٢,٥	٧٩٥,٩	٨٢٠٥,٤
	الواردات	٢٤,٥	٤٧,٧	٧,٨	٨٢,٩	٢٤٤,٩	١٠,٢	٤٢٧,١	١٤٨٢٠,٣
	الفائض (العجز)	١٧٥,٣	١٠٥,٤	١١٢,٣	١٣٥,٤	(٢٣٨,٩)	٥٢,٣	٣٦٨,٨	(٦٦١٤,٩)
/٢٠٠٣ ٢٠٠٤	الصادرات	٢٠١,٦	١٤٦,٨	٢٠٩,٠	٢٥٧,١	٩,٢	١٠٥,٦	٩٧٦,٣	١٠٤٥٢,٥
	الواردات	٧٧,١	٩٣,٢	٢٤,٨	١٠٢,٩	٢٦٧,٢	٢٣,٤	٥٩٩,٥	١٨٢٨٦,٣
	الفائض (العجز)	١٢٤,٥	٥٣,٦	١٨٤,٢	١٥٤,٢	(٢٥٨,٠)	٨٢,٢	٣٧٦,٨	(٧٨٣٣,٨)
/٢٠٠٤ ٢٠٠٥	الصادرات	١٣٧,٨	١١٧,٢	٣٠٥,٨	٢٩٦,٩	١٩,٤	١١٠,٨	١٠٤١,٩	١٣٨٣٣,٤
	الواردات	٦٩,٣	١١٢,٨	٢١,٩	١٣٧,٠	٣٢٩,٤	٤٢,٥	٧٢٣,٠	٢٤١٩٢,٨
	الفائض (العجز)	٦٨,٥	٤,٤	٢٨٣,٩	١٥٩,٩	(٣١٠,٠)	٦٨,٣	٣١٨,٩	(١٠٣٥٩,٤)
/٢٠٠٥ ٢٠٠٦	الصادرات	١٥٥,٣	١٠٤,٧	٢٢٦,٣	٣٥٠,٥	٢٢,٥	١٠٧,٧	١٠١٧,٤	١٨٤٥٥,١
	الواردات	١٠٤,٠	١٣٠,٥	٦٢,٥	١٧٧,٣	٢٧٢,٥	٢٢,٨	٧٩٣,٠	٣٠٤٤١,٠
	الفائض (العجز)	٥١,٣	(٢٥,٨)	١٦٣,٨	١٧٣,٢	(٢٥٠,٠)	٨٤,٩	٢٢٤,٤	(١١٩٨٥,٩)
/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	الصادرات	١٢٤,٨	١٢٨,٩	٢٥٨,٩	٤٥٣,٦	١٧,٦	١٢٤,٥	١١٨٨,٦	٢٢٠١٧,٥
	الواردات	١٣٢,٦	١٤٧,٨	١١٩,٩	٣١٠,٥	٣١٥,٥	١٦,٥	١٠٦٥,٩	٣٨٣٠٨,١
	الفائض (العجز)	(٧,٨)	(١٨,٩)	١٣٩,٠	١٤٣,١	(٢٩٧,٩)	١٠٨,٠	١٢٢,٧	(١٦٢٩٠,٦)
/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	الصادرات	١٩٥,٧	٩٢,٨	٤٩٦,٣	٤٣١,٢	٣٦,١	١٤٤,٨	١٤٧٨,٨	٢٩٣٥٥,٨
	الواردات	٦٢,١	١٩٨,٤	١٦٦,٤	٦٤٧,٥	٣٦٥,٣	٧٢,١	١٥٥٦,٥	٥٢٧٧١,٢
	الفائض (العجز)	١٣٣,٦	(١٠٥,٦)	٣٢٩,٩	(٢١٦,٣)	(٣٢٩,٢)	٧٢,٧	(٧٧,٧)	(٢٣٤١٥,٤)
/٢٠٠٨ ٢٠٠٩(*)	الصادرات	٨٢,٩	١٠١,٩	٥١٩,٢	٦٠٨,٢	٧١,٤	١٣٥,٢	١٥٧٩,١	٢٥١٦٨,٩
	الواردات	٩٨,٧	١٧٨,١	٣٦٧,١	٦٠٧,٨	٣٦٧,٣	٤٩,٠	١٧٦٤,٨	٥٠٣٤٢,٢
	الفائض (العجز)	(١٥,٨)	(٧٦,٢)	١٥٢,١	٠,٤	(٢٩٥,٩)	٨٦,٢	(١٨٥,٧)	(٢٥١٧٣,٣)

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، شهر ديسمبر من الأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، ص. ص: ٨٩ – ٩٠.

(*) أرقام مبدئية

ومن جدول رقم (٩) يتضح التراجع المطرد لفائض ميزان القطن الخام من ١٧٥,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلي ٥١,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم تحقيق عجز في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بلغ ٧,٨ مليون دولار ثم فائضاً في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بلغ ١٣٣,٦ مليون دولار نتيجة زيادة الصادرات وفي نفس الوقت نقص الواردات، وأخيراً حقق عجزاً بلغ ١٥,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. بعد أن كانت صادرات القطن الخام مع عائدات قناة السويس تمثل أكبر حصيلة للبلاد من العملات الصعبة.

كذلك فإن ميزان غزل القطن تراجع فائضه وبدأ في تحقيق عجز بداية من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وبلغ هذا العجز نحو ١٠٥,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ولكن ميزان المنسوجات القطنية حقق فائضاً طوال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨) وبلغ أدناه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث سجل ١١٢,٣ مليون دولار وبلغ أعلاه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث سجل ٣٢٩,٩ مليون دولار. وبالنسبة للملابس الجاهزة فقد حققت فائضاً طوال الفترة بخلاف عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث حققت عجزاً بلغ ٢١٦,٣ مليون دولار.

وأسفر الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخري عن تراجع فائضه من ٣٧٦,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلي نحو ١٢٢,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ثم بدأ في تحقيق عجز بلغ ٧٧,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وارتفع العجز إلي ١٨٥,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

ومن خلال بيانات جدول رقم (٩) يمكن ملاحظة تراجع مساهمة القطن الخام في إجمالي الصادرات السلعية من نحو ٢,٤٣٪ خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلي نحو ٠,٣٣٪ فقط خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وفي الوقت نفسه ارتفعت مساهمة واردات القطن الخام في إجمالي الواردات السلعية من نحو ٠,١٧٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلي نحو ٠,٢٠٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وإن كانت قد ارتفعت لنحو نحو ٠,٤٢٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

وقد سجلت مساهمة غزل القطن في إجمالي الصادرات السلعية أدني نسبة لها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث بلغت نحو ٠,٣٢٪ وسجلت أعلي نسبة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغت نحو ١,٨٧٪، أما المنسوجات القطنية فسجلت مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية أعلي نسبة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حيث بلغت نحو ٢,٢١٪ وسجلت أدني نسبة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إذ بلغت نحو ١,١٨٪، وبالنسبة للملابس الجاهزة فحققت صادراتها أعلي مساهمة في إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث سجلت نسبتها نحو ٢,٦٦٪ وسجلت أدني نسبة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إذ بلغت نحو ١,٤٧٪.

وبالنسبة للمساهمة في إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨)، فقد سجل غزل القطن أعلي نسبة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث بلغت نحو ٠,٥١٪ وسجل أدني علي نسبة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغت نحو ٠,٣٢٪، وبالنسبة للمنسوجات القطنية فسجلت مساهمتها أعلي نسبة في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث بلغت نحو ٠,٧٣٪ وسجلت أدني نسبة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إذ بلغت نحو ٠,٠٩٪، أما الملابس الجاهزة فحققت أعلي مساهمة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث سجلت نسبتها نحو ١,٢٣٪ وسجلت أدني نسبة خلال عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و٢٠٠٤/٢٠٠٣ إذ بلغت نحو ٠,٥٦٪ في كل منهم.

وحصيلة ما تقدم هي تراجع مساهمة القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخري في إجمالي الصادرات السلعية من نحو ٩,٧٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلي نحو ٥,٠٤٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم ارتفعت قليلاً إلي نحو ٦,٢٧٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، أما عن مساهمة القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخري في إجمالي الواردات السلعية فارتفعت نسبتها من نحو

٢,٨٨٪ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلي نحو ٣,٥١٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

مما تقدم يتضح أن القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخري تراجعت مساهمته في الصادرات السلعية بينما ارتفعت مساهمته في الواردات السلعية مما كان له تأثير بالسلب علي الميزان التجارى.

ثامنا : النتائج والتوصيات :

إن تناقص المساحة المنزرعة بالقطن في ظل الجمود النسبي لغلة الفدان ومن ثم تناقص إنتاج القطن، والانعكاسات السلبية لذلك علي الصناعات المرتبطة به وعلي العمالة وعلي الميزان التجاري، ناتجة أساساً عن تدهور عائد محصول القطن بالمقارنة مع عائد المحاصيل البديلة، بسبب تلاعب الدول الكبري الراغبة في السيطرة علي أسواق القطن العالمية وعلي رأسها الولايات المتحدة التي تقدم نحو أربعة مليارات دولار لمزارعي القطن لديها (٢٥ ألف مزارع)، بما يجعلهم يتمتعون بقدرة تنافسية مُصطنعة وقادرين علي التصدير بأسعار متدنية تدمر مصالح المنتجين المنافسين وضمنهم مصر. وهذا التناقص الهائل في المساحة المزروعة بالقطن في مصر يضع قضية القطن المصري في مفترق الطرق: فهل سيستمر الوضع الحالي علي ما هو عليه إلي أن يصبح القطن المصري في ذمة التاريخ؟، أم سيتم إعادة النظر في الوضع الراهن عن طريق وضع استراتيجية جادة للتعامل مع هذه القضية تأخذ في اعتبارها التحديات والمخاطر الكثيرة التي تواجه القطن بصفة عامة والقطن المصري بصفة خاصة، والتي سبق تناولها، وكذلك التحديد الدقيق لمساهمة القطن في الناتج المحلي الإجمالي (كقيمة مضافة) بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة، وعلاقاته الأمامية والخلفية، وكذا تأثيره في حل أو تجنب المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة، والأمن الغذائي والكسائي، وتوفير عملة صعبة للبلاد، و... إلخ

ويوصي التقرير بتبني استراتيجية للتعامل مع القطن ترتكز علي ما يلي:

- مواجهة تأثيرات سياسة دعم المزارعين الأجانب والأمريكيين بالذات علي القطن المصري، من خلال تقديم عون حقيقي للمزارعين المصريين حتي تكون هناك عدالة في المنافسة بينهم وبين المنتجين الأجانب. كما ان هناك ضرورة لتصعيد المواجهة الدولية مع قضية الدعم الزراعي الأمريكي وتأثيرها السلبي علي المنتجين المصريين للقطن في جولة منظمة التجارة العالمية الراهنة، والتنسيق مع منتجي القطن الأفارقة والآسيويين المضارين من هذا الدعم الأمريكي المُشوِه لهيكل الأسعار والذي يخلق قدرة تنافسية مصطنعة للمزارعين الأمريكيين علي حساب مستقبل زراعة هذا المحصول الاستراتيجي في مصر وغيرها من الدول النامية. وينبغي العمل علي الوفاء بالالتزامات بشأن إزالة الدعم الأمريكي علي هذا المحصول، وعندها سيتمكن المزارعين في مصر من المنافسة محليا ودوليا علي الأرجح، وستتراجع مكانة الولايات المتحدة، بل إنها في سوق حرة تماما يمكن أن تختفي كمنتج للقطن تاركة الساحة لأقطان مصر وآسيا وإفريقيا.
- الوصول إلي التركيب المحصولي الأمثل للزراعة في ظل عنصر الأرض الأقرب إلي الثبات وفي ظل زيادة الحاجات الاجتماعية علي ضوء النمو السكاني المطرد.
- وضع خطة جادة وواقعية لزراعة القطن تضمن إنتاجية مرتفعة مع جودة عالية وصفات غزلية ممتازة عن طريق التعاون والتنسيق بين معهد بحوث الهندسة الزراعية ومعهد بحوث القطن والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي.
- دراسة مستمرة للسوق المحلي والعالمي والتعرف علي حالة الإنتاج والاستهلاك فيهما واتجاهات الأسعار، ومن ثم محاولة التنبؤ بالكميات المطلوبة محلياً

وعالمياً وأسعارها، واختيار السياسة المناسبة والفعالة للتعامل مع التقلبات السعرية.

- إيجاد كيان أو جهة واحدة (بدلاً من تعدد الجهات المسئولة عن عملية اتخاذ القرار وصعوبة التنسيق فيما بينها) للتعامل مع جميع أوجه إنتاج القطن وتجميعه وتسعيره وتسويقه وصياغة سياسة القطن. ويضم هذا الكيان ممثلين عن الأطراف المعنية، ومن ثم يتم تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الجهات والأجهزة والقطاعات المختلفة التي تعمل في إطار القطن زراعةً وتجارةً وصناعةً وما يرتبط بهم من خدمات أخري كالنقل والتخزين و ... الخ، بما يحقق أكبر المكاسب نتيجة هذا التكامل ورفض سياسة الطلاق بين الزراعة والصناعة.

ويبدو أن خير ختام لمناقشة هذه القضية هي الكلمات التي نطق بها محمد أحمد فر غلي، الذي كان يُلَقَب عالمياً بملك القطن، إذ قال في حديث عن نجاحه في مجال القطن: "كان محركي إلي تحقيق النجاح هو التفوق علي الأجانب في عملي وإيماني بمصريتي وأن المصري لو أتيحت له الظروف المناسبة فسوف يظهر بمعدنه النفيس الأصيل ... ولقد كان تفوقي علي الأجانب في عملي يعوضني عن الإحباط الذي كنت أشعر به نتيجة عجزي عن تغيير الواقع الذي لم أكن راضياً عنه من الناحية السياسية". والمزارع المصري يملك بالفعل كل إمكانيات التفوق علي المنتجين الأجانب في سوق حرة لا تشوهها عمليات الدعم واصطناع القدرة التنافسية لمنتجين عاجزين عن المنافسة كما هو الحال بالنسبة للمنتجين الأمريكيين المدعومين بقوة من حكومة بلادهم.

[٨]

اقتصاديات الصحة في مصر

الحق في الصحة حق من حقوق الإنسان أكدته كافة المعاهدات والمواثيق الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي جاء نص المادة ٢٥ منه كما يلي:-

(١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

(٢) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

هكذا ربط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين الحق في الصحة ومستوي التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية والرعاية الاجتماعية كمحددات للصحة لا يمكن الحديث عن صحة دون توافرها. كما جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وبدأ تنفيذه في ٣ يناير ١٩٧٦ وقد نص في المادة ١٢ علي:

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.

٢. تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل:

أ - العمل علي خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا،

ب - تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية،

ج - الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها،

د- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

لقد توسع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الاهتمام بالمحددات الاجتماعية للصحة وجاء التعليق العام علي المادة ١٢ والصادر عام ٢٠٠٠ ليؤكد علي " أنّ الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب ووسائل الإصحاح الملائمة وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة والمساكن الآمنة وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير وسائل التثقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية".

كما جاء الدستور المصري ليؤكد هذا الحق في عدة مواد منها:

المادة (١٦)

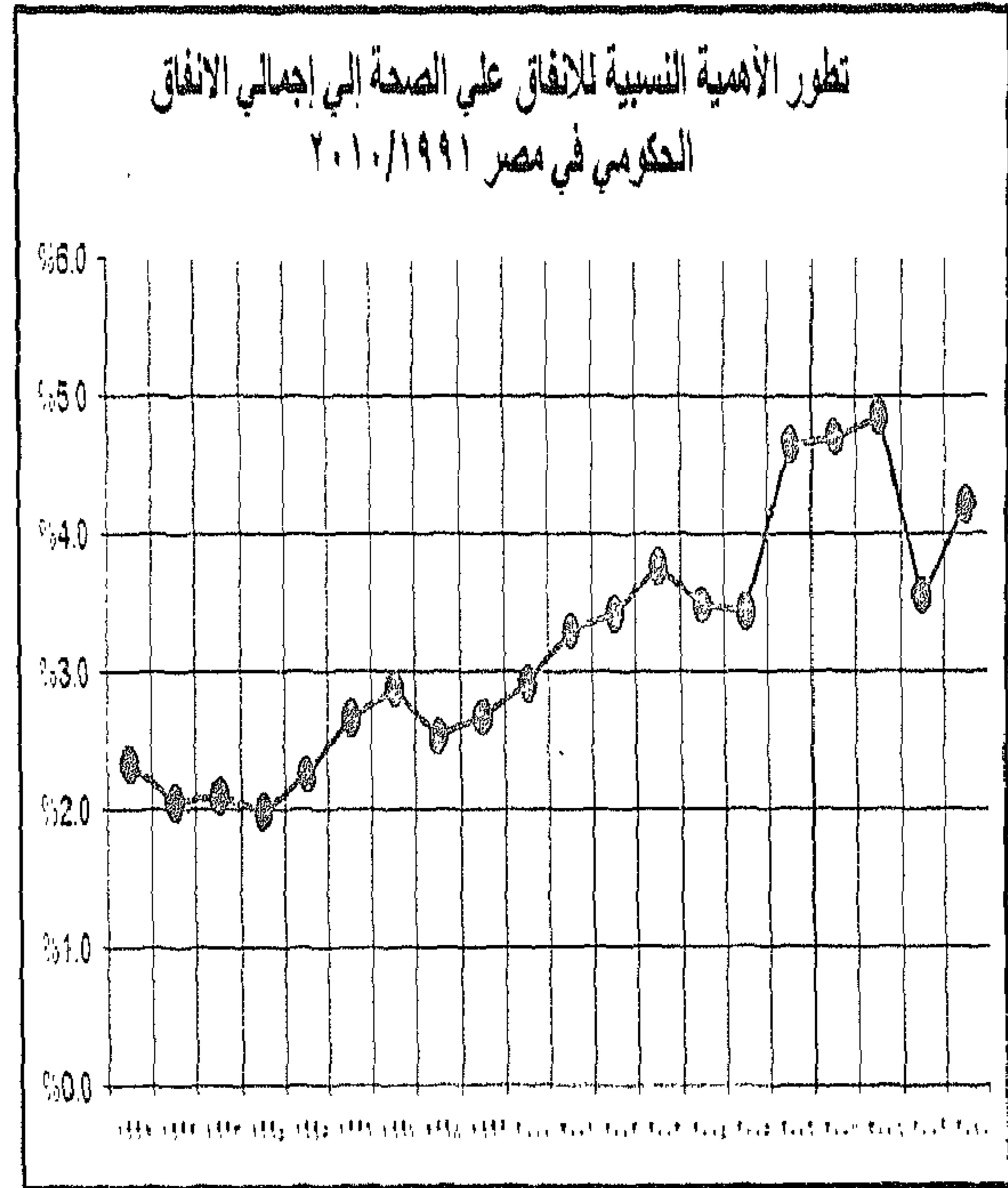
تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها.

المادة (١٧)

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقا للقانون.

لذلك فإن تتبع الإنفاق الصحي الحكومي ربما يعطي مؤشر أكثر دقة لحقيقة إعمال الحق في الصحة ورعايته من قبل الدولة.

شكل (١)



المصدر: تم تصميمه من بيانات الموازنة العامة للدولة موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت.

أرتفع الإنفاق الحكومي علي الصحة من ٨٩٧ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلي أكثر من مليار جنيه عام ١٩٩٣ ثم ٢ مليار جنيه بحلول عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ثم بلغ ٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ووصل إلي حوالي ١٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

تعطي الأرقام دلالات خادعة إذا قرأت بمعزل عن مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي الحادث في مصر فقد يري البعض انه يوجد نمو في الإنفاق الصحي الحكومي وإن الإنفاق الصحي حدث به متوسط معدل نمو بلغ ١٥,٦٪ خلال الفترة . بل قد يرى البعض أنه الإنفاق الحكومي علي الصحة قد تضاعف خلال السنوات الأخيرة فقط ما بين عامي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ و٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لكن ربط تطور قيمة الإنفاق الصحي ببعض المتغيرات قد يعطي مؤشرات مختلفة.

إن ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار يعكس أنه إذا كانت مصر تنفق مليار جنيه علي الصحة منذ عام ١٩٩٣ وبتخفيض المبلغ بقيمة التضخم السنوي فإن القيمة الفعلية للمليار جنيه تصل إلي ٣٤٠ مليون فقط بحلول عام ٢٠٠٦ . أي أن رفع الإنفاق الصحي من مليار إلي ٣ مليار لا يعكس تحسن مستوي الخدمات الصحية وإنما يعني إننا لا زلنا نقدم نفس المستوي من الخدمات الذي كان يقدم عام ١٩٩٣ .وإذا كان عدد سكان مصر بلغ عام ١٩٩٣ ٥٥,٢ مليون نسمة وارتفع إلي ٧١ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ .وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي يبلغ ١٦٢,٦ جنيه أي ما يعادل ٢٩,٥ دولار سنوياً لجميع المواطنين عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ وبمتوسط شهري يبلغ ١٣,٥ جنيه لا تمثل سوي أقل من ثمن شريط مضاد حيوي واحد. فهل بذلك تحسن الإنفاق الصحي؟!!!

استوردت مصر أدوية وأدوات وأجهزة طبية بقيمة ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ و ٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ . لذلك فإن تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي عام ٢٠٠٣ قفز بسعر صرف الدولار من ٣٨٥ قرش إلي ٦١٥ قرش عام ٢٠٠٤ ثم انخفض ليصل إلي ٥٥١ قرش عام ٢٠٠٨ .أي أن مضاعفة سعر الصرف ضاعف حجم الإنفاق الصحي وضاعف من عجز ميزان المدفوعات.لذلك علينا إعادة قراءة قيمة الإنفاق الحكومي علي الصحة وتطوره في ظل المتغيرات الاقتصادية المختلفة لنعرف هل الزيادة الكمية في الإنفاق يمكن أن تؤدي لتطور وتحسين مستوي الخدمات الصحية أم لا ؟!

أولا: الإنفاق الحكومي علي الصحة

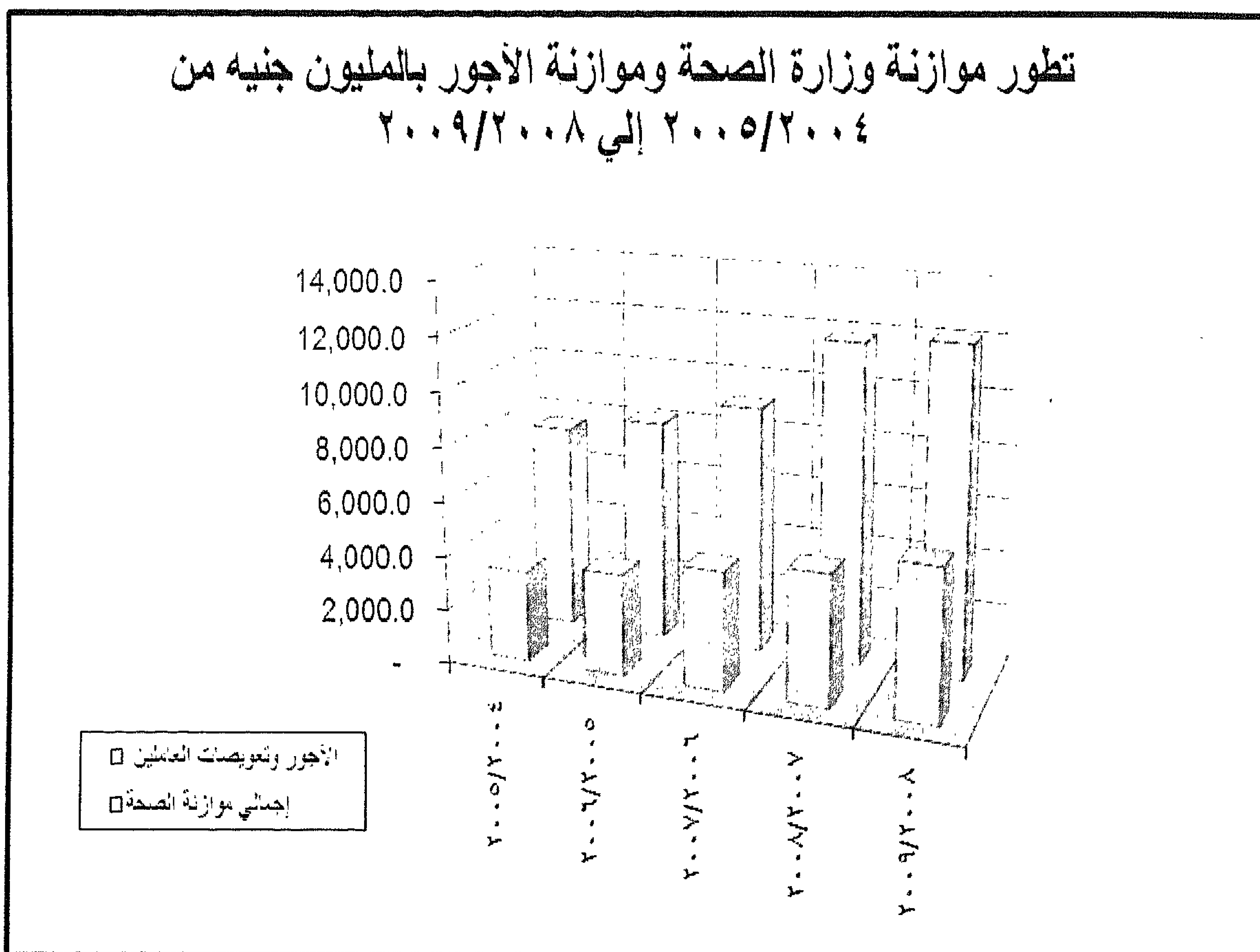
أن تدقيق أرقام موازنة الصحة والإنفاق الصحي وتطوره في مصر يعطي صورة مختلفة عما يشاع في الإعلام عن تطور الأوضاع الصحية في مصر.وبمتابعة

تطور توزيع بنود موازنة الصحة خلال خمس سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نجد أن إجمالي الإنفاق علي الصحة ارتفع من ٧,٦ مليار جنيه إلي ١٢,١ مليار جنيه .

ارتفع الإنفاق علي الأجور والمرتبات في وزارة الصحة من ٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلي ٤,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبلغ ٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . رغم ذلك ظلت أهمية الأجور إلي إجمالي الإنفاق الصحي بحدود ٤٦٪ بل ووصلت إلي حوالي ٤١٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مما يعكس عدم وجود تطوير حقيقي في أنظمة الأجور إذا وضعنا متغير العلاوات الدورية والعلاوات السنوية وزيادة أعداد العاملين بما يعني حدوث انخفاض في الأجور الحقيقية للعاملين في الصحة .

زادت مخصصات شراء السلع والخدمات والتي تشمل شراء الأدوية من مليار جنيه إلي ٣,٤ مليار جنيه ورغم ذلك انخفضت أهميتها إلي إجمالي الإنفاق الصحي من ٢٨٪ إلي ١٣٪ و إذا نسبنا ذلك لعدد السكان سيتضح لنا ضآلة هذا المبلغ مقارنة بعدد السكان. كما أن استثمارات وزارة الصحة علي مدي

شكل (٢)



المصدر: تم تصميمه اعتماد على بيانات:
- من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ من الدكتور/سمير فياض – الصحة فى مصر .
- من عام ١٩٩٨/١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ من الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٥ .
- من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ من موقع وزارة المالية على الإنترنت.

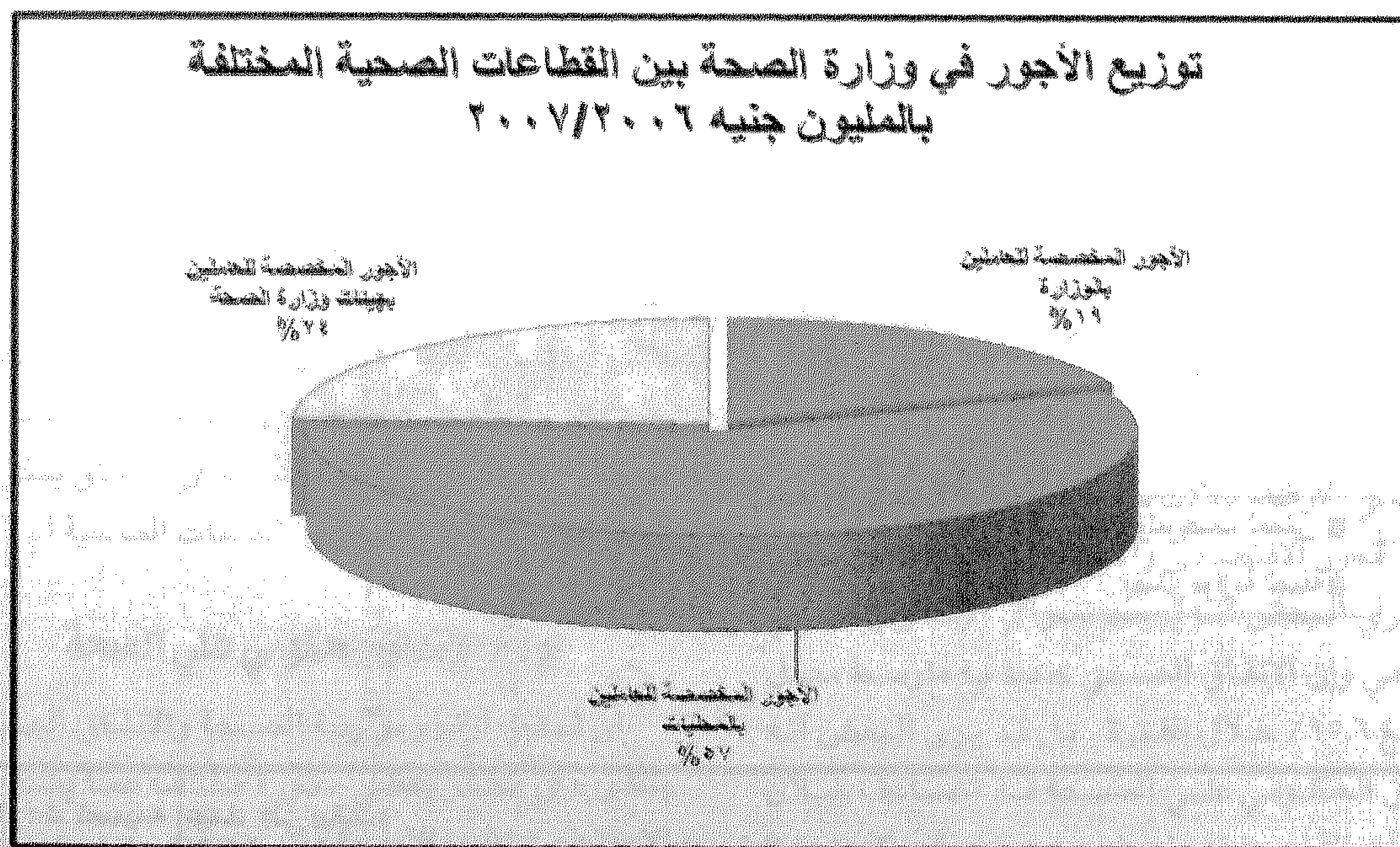
خمس سنوات لم تزد سوي بمقدار ١٠٠ مليون جنيه وبلغت أدني مستوياتها في موازنة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .كما أنها انخفضت إلي إجمالي الإنفاق الصحي من ٢٠٪ إلي ١٣٪ وبما يعكس كثيراً من الاختلال في توزيع الإنفاق الصحي الحكومي علي بنود موازنة الصحة وبما ينعكس علي مستوي الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين وتوزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص.

لقد قلصت الدولة دورها في القطاع الصحي وشجعت القطاع الخاص ليقوم بدوره في تقديم الخدمة الصحية ورغم مرور أكثر من ثلاثة عقود علي تشجيع القطاع الخاص لينهض بدور أكبر في تقديم الخدمات الصحية لا يزال القطاع الحكومي هو صاحب العبء الأكبر في تقديم الخدمات الصحية رغم تقليص عدد وحدات تقديم الخدمة الصحية الحكومية من ١١٩٨ وحدة عام ١٩٩٨ إلي ٦٣٧ وحدة عام ٢٠٠٨ ، ورغم ارتفاع عدد الوحدات الصحية المملوكة للقطاع الخاص من ٩٤٧ وحدة إلي ١٣٠٥ وحدة خلال نفس الفترة تمثل ٦٧,٢٪ من الوحدات الصحية .إلا أن القطاع الحكومي تظل له السيادة من خلال ١١٠ ألف سرير يملكها في ٢٠٠٨ بينما لم يتجاوز عدد أسرة القطاع الخاص ٢٦,٨ ألف سرير تمثل ١٩,٦٪ من إجمالي أسرة المستشفيات العاملة في مصر.

لذلك يتضح أنه رغم تقلص عدد الوحدات الصحية الحكومية ظلت الحكومة تسيطر علي الجزء الأكبر من أسرة مستشفيات القطاع الصحي. لذلك فإن عدم توفير التمويل اللازم للتطوير والتجديد وتوفير الأجهزة الحديثة، وعدم حدوث زيادة حقيقية في أجور مقدمي الخدمة الصحية ينعكس بالمزيد من تردي الأوضاع الصحية.

مظهر أخر من مظاهر الخلل في موازنة الصحة توزيع بند الأجور بين مختلف قطاعات الوزارة والتي تشمل:ديوان عام الوزارة بالقاهرة ، المحليات والمستشفيات والإدارات الصحية بالمحافظات، هيئات وزارة الصحة.

شكل (٣)



- المصدر: تم تصميمه اعتماد على بيانات الموازنة العامة للدولة - موقع وزارة المالية على الإنترنت.

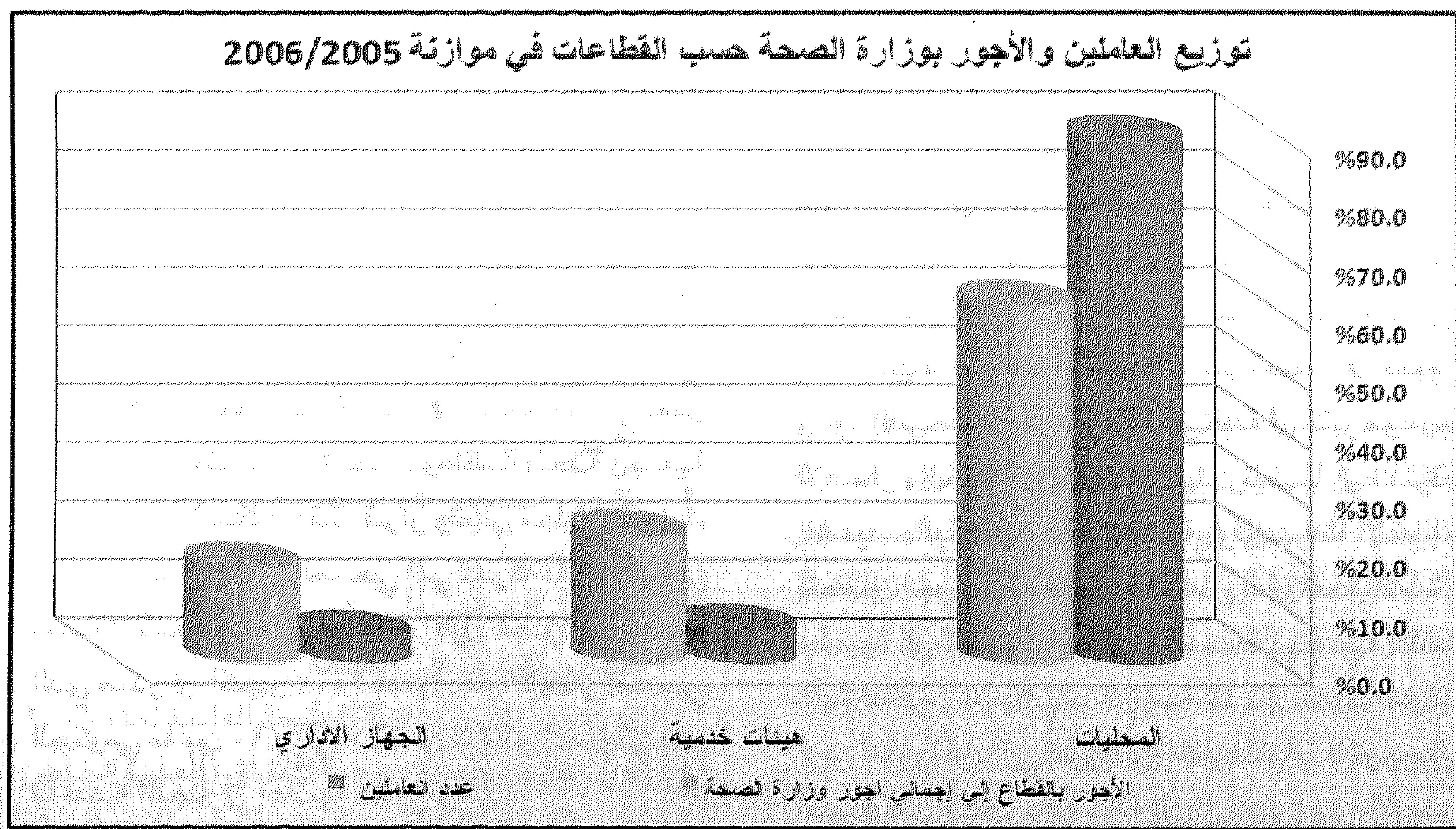
نجد أن الأجور المخصصة لديوان عام الوزارة ارتفعت أهميتها لأجمالي الأجور في الصحة من ١٦,٨٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلي ٢١,٤٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ رغم أنهم لا يمثلون سوي ٤,٦٪ فقط من العاملين بالوزارة، كما ارتفعت أجور العاملين بهيئات وزارة الصحة من ٢١,٩٪ إلي ٢٨,٢٪ وهم يمثلون ٥,٩٪ من العاملين بالوزارة. بينما انخفضت أهمية أجور العاملين بالمحليات من ٦١,٣٪ إلي ٥١,٥٪ خلال نفس الفترة رغم أنهم يمثلون ٨٩,٤٪ من العاملين بوزارة الصحة وبما يعكس المزيد من تردي أوضاع مقدمي الخدمات الصحية من أطباء وممرضين وفنيين وعمال وتردي مستوي الخدمات الصحية المقدمة في المحافظات.

أما علي مستوي عدالة توزيع الأجور بين العاملين حسب المستويات الوظيفية فنجد أن شاغلي وظائف الدرجة العليا لم يتجاوز ٦٨٨ درجة بينما الوظائف التخصصية التي تشمل الأطباء واخصائيات التمريض فقد بلغت ١٥٤,٣ ألف وظيفة تمثل ٢٨,٧٪ من العاملين في وزارة الصحة ، كما تمثل الوظائف الفنية ٣٧٪ من وظائف الوزارة وهي التي تشمل التمريض وفنيين الأشعة والمعامل .ينعكس ذلك علي تردي الأوضاع الصحية في مصر.

غياب العدالة في توزيع الخدمات الصحية

يوجد غياب لعدالة توزيع المرافق الصحية بين المحافظات كما يتزايد التفاوت بين الريف والحضر وربما تستأثر المحافظات الكبرى بحصة كبيرة من الخدمات الصحية لا تتناسب مع عدد السكان وعدالة توزيع الخدمات الصحية. محافظة القاهرة التي تمثل ١١٪ من السكان تستحوذ علي ٢٢٪ من الخدمات الصحية ومحافظة الإسكندرية ٥,٤٪ من السكان وتستحوذ علي

شكل رقم (٤)



المصدر: تم حساب الأجور من بيانات الموازنة العامة للدولة – وعدد العاملين من عبد الفتاح الجبالى– الموازنة العامة والمواطن المصرى.

٨,٨٪ من أسرة المستشفيات .بينما نجد محافظة الدقهلية التي تضم ٧٪ من السكان لديها ٦,١٪ من الأسرة ومحافظة البحيرة ٦,٨ من السكان ولديها ٣,٤٪ فقط من الأسرة ، الفيوم ٣,٥٪ من السكان ولديها ١,٧٪ من الأسرة.

بتحليل نسبة سكان الريف إلي الحضر خلال الفترة من ١٩٩٣ إلي ٢٠٠٥ ونسبة أسرة مستشفيات الريف إلي إجمالي أسرة المستشفيات نجد أنه عام ١٩٩٣ كان سكان الريف ٥٦,٩٪ من السكان ولديهم ٨,٦٪ من أسرة المستشفيات ، وعام ٢٠٠٠ أصبح سكان الريف ٥٧,٥٪ من السكان ونصيبهم ٨,٨ من الأسرة، وفي عام ٢٠٠٥ كان سكان الريف يمثلون ٥٧,٣٪ من سكان مصر ونصيبهم من أسرة المستشفيات في الريف ٧,٣٪. وبشكل عام رغم كل ما يقال عن زيادة الإنفاق الحكومي ومن واقع البيانات المنشورة ضمن تقارير وزارة الصحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن حصة الريف من أسرة المستشفيات انخفضت من ٨,٦٪ عام ١٩٩٣ إلي ٧,٣٪ عام ٢٠٠٥ !!

الاحتجاجات الاجتماعية والإنفاق الصحي والخدمات الصحية:

أدي تردي مستوي الأجور بالقطاع الصحي لظهور حركات اجتماعية بين العاملين في الصحة مثل " حركة أطباء بلا حقوق " و"جماعة شباب الأطباء" وكلها تطالب بزيادة الأجور.كما أن لجنة الحق في الصحة والتي تمثل ائتلاف من أكثر من ٥٦ حزب ومنظمة ولجنة وجمعية أهلية والتي تشكلت عقب قرار رئيس مجلس الوزراء بتحويل هيئة التأمين الصحي إلي شركة قابضة والتي وضعت منذ الإعلان المصري الأول للحق في الصحة الذي صدر في أكتوبر ٢٠٠٧ أهمية رفع الإنفاق الصحي الحكومي ما بين ١٠٪ إلي ١٥٪ من الإنفاق الحكومي وهو ما أكدته اللجنة في إعلانها الثاني والثالث.

كما ان تردي نظام الأجور في مصر وخاصة في قطاع الصحة قد دفع لعدد من التحركات الاجتماعية .فقد عرض تقرير المرصد النقابي العمالي لصعود الحركة العمالية والنقابية المصرية خلال عام ٢٠٠٧ ومن بين التحركات التي تم رصدها نذكر بعض الاحتجاجات المرتبطة بالصحة ومنها:

- حدث ٣٩ احتجاج عمالي بسبب عدم توافر وسائل الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية تمثل ٣,٤٪ من الاحتجاجات العمالية عام ٢٠٠٧.
- حدث ٣٥ احتجاج عمالي بسبب المطالبة بالحق في العلاج وتحسينه وتوفير الرعاية الصحية الكاملة.
- حدث ٤٢ احتجاج في قطاع الصحة تمثل ٥,٦٪ من الاحتجاجات بسبب تعسف إدارة المستشفيات.
- خلال عام ٢٠٠٨، قامت المرضات بـ ١٣ احتجاجا ممثلة في ٨ إضرابات و٣ اعتصامات و٢ تظاهرة، أما عن أسباب الاحتجاجات، فقد كان تدني الأجور والمطالبة بالحوافز هو السبب الرئيسي لسبع احتجاجات وفقاً لتقرير مؤسسة أولاد الأرض.

وخلال مناقشة موازنة الصحة لعام ٢٠١١/٢٠١٠ نظم تحالف الحق في الصحة وجماعة أطباء بلا حقوق وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب في ١٨ مايو للمطالبة بزيادة المخصص للإنفاق الصحي في الموازنة وهو تحرك غير مسبوق في مجال مناقشة موازنة الصحة والتي كانت تتم بين أعضاء البرلمان وبمعزل عن مشاركة أصحاب المصلحة من العاملين والمرضي ومنظمات المجتمع المدني.

اتهمت د. منى مينا المتحدثة باسم "أطباء بلا حقوق"، وزارة الصحة بإهدار الميزانية الضعيفة في كثير من أوجه الإهدار والسفه، واعتبرته سببا رئيسيا في التردي الشديد حاليا لكل قطاع الصحة. وقالت إننا "لا نطالب بتحسين أجور الأطباء فقط ولكننا نريد أن نعمل كأطباء، مشيرة إلى أن تردي ميزانية الصحة نتج عنه افتقار المستشفيات للإمكانات اللازمة لتقديم خدمة حقيقية لمرضاها، وقالت "إن كثيرا من المستشفيات لا توجد بها أبسط الإمكانات، بالإضافة إلى أن كثيرا من الأجهزة معطلة، وعندما يخطئ الطبيب نلومه ولا نلوم عدم وجود إمكانات بالمستشفى، لافتة إلى أنهم لن يسكتوا عن حال

المستشفيات بعد ذلك لأنهم هم من يتحملون اللوم بسببها بدون وجه حق. وأضافت أنه نتج عن ضعف ميزانية الصحة تردي أحوال مقدمي الخدمة الصحية سواء الأطباء أو التمريض أو الفنيين الذين تقع أجور معظمهم تحت التحديد العالمي لخط الفقر. وطالبت الحكومة وأعضاء مجلس الشعب بالمضاعفة الفورية لميزانية الصحة لترتفع لحوالي ٧٪ هذا العام، مع وضع خطة لرفعها تدريجيا حتى تصل خلال ٥ أعوام إلى ١٥٪ من الموازنة العامة للدولة، طبقا لاتفاقية أبوجا التي وقعت عليها مصر عام ٢٠٠٢.

كما قال د. محمد حسن خليل المتحدث باسم لجنة "الدفاع عن الحق في الصحة" إننا علمنا من بعض نواب مجلس الشعب أن ميزانية العام القادم ستزيد من ١٦٫٥ مليار إلى ١٩٫٢ مليار جنيه، وهي زيادة ضعيفة جدا، تعني أن الإنفاق الصحي في ذيل أولويات الدولة.وانتقد ذلك الوضع قائلاً "الوزير يرفع شعار الجودة في المستشفيات وهو يغفل السبب الرئيسي لضعف الجودة وهو قلة الإمكانات لقلة الموارد".

وقد حذرت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" (إحدى منظمات المجتمع المدني) من استمرار تدني المخصصات المالية الموجهة لخدمات الرعاية الصحية في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ التي يناقشها البرلمان حالياً، وأكدت أن استمرار الإنفاق الحكومي على الصحة عند مستوياته الحالية لا يتناسب على الإطلاق مع حجم التحديات التي تواجه القطاع الصحي في مصر وكفالة حق المواطنين في الصحة، وطالب تقرير أصدرته المبادرة المصرية في منتصف عام ٢٠١٠، بعنوان "إشكاليات الإنفاق الصحي في مصر" بزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة، والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، وإشراك المجتمع المدني في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالقطاع الصحي.

تشمل حزمة التحديات التي تواجه النظام الصحي، والتي يرصدها التقرير عدم قدرة قطاع واسع قد يصل إلى نصف عدد السكان على تحمل أعباء وتكلفة الخدمات الصحية، خاصة فيما يتعلق بالأمراض الكارثية التي تؤدى بطبيعتها إلى الإفقار، إلى جانب زيادة نسبة الإنفاق المباشر من جيوب المواطنين على الخدمات الصحية بما يتجاوز ٦٠٪ من جملة الإنفاق على الصحة، هو ما يعكس بدوره ضعف كفاءة النظام الصحي وغياب مبدأ الإنصاف فيما يتصل بالقدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فضلاً عن تفاوت هذه القدرة بين الريف والحضر، وكذلك بين الأغنياء والفقراء.

لذلك يوجد متغير جديد منذ عام ٢٠٠٩ وهو دخول منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الصحية لمناقشة مستويات الإنفاق الصحي بينما لا يزال المرضى بعيدين عن الدخول في هذه المناقشة.

الإنفاق الصحي في العالم :

توضح بيانات منظمة الصحة العالمية تفاوت الإنفاق الصحي بين مختلف دول العالم. يتراوح مخصص الانفاق علي الصحة في مصر ما بين ٢٫٥٪ إلي ٤٫٩٪ خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠ . ولكي نعرف وضعنا مقارنة بباقي دول العالم ومدي اقترابنا أو ابتعادنا عن المعدلات العالمية، اعتمدنا علي مصدر دولي له مصداقيته وهو منظمة الصحة العالمية واستخدمنا أربع مؤشرات للقياس هي:

- إجمالي الإنفاق علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإنفاق الحكومي العام كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي.
- الإنفاق الحكومي العام كنسبة من إجمالي الإنفاق علي الصحة.
- الإنفاق الخاص علي الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق علي الصحة.

وقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٩ إلى وجود تفاوت كبير بين حصة الإنفاق (العام والخاص معا) علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف الدول، وبينما يشير التقرير إلى أنها بلغت ٩٫٧٪ في المتوسط العالمي عام ٢٠٠٧، فإننا نجدها بحدود

١٥,٧٪ في الولايات المتحدة، و١١٪ في فرنسا، و٩,٨٪ في الدانمرك، و١٠٪ في الأرجنتين، ١٠,٤٪ في ألمانيا، ١٠,٤٪ في كوبا، و ٨,٣٪ في نيكارجوا، و٨,٢٪ في أوروجواي، ٨,٦٪ في جنوب أفريقيا. وبلغ المعدل نحو ٦,٣٪ في مصر في العام نفسه (World Bank, World Development Indicators 2010, p. 120-122). ورغم أن مجموع الإنفاق العام والخاص علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي في مصر يعتبر أقل كثيرا من كل الدول المذكورة ومن المتوسط العالمي، إلا أنها لا تختلف عن مستوى الإنفاق في المجموعة التي تندرج ضمنها وهي مجموعة الدخل المتوسط المنخفض. والمشكلة ليست في قيمة الإنفاق الإجمالي (عام وخاص) على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وإنما في قيمة الإنفاق العام وحصته من الإنفاق على الصحة، لأن هذا لإنفاق العام هو الذي يحدد فرص الفقراء في الوصول للخدمات الصحية.

وإذا كانت بعض المواثيق الدولية تتحدث عن ضرورة الوصول إلى إنفاق إجمالي علي الصحة يتراوح ما بين ١٠٪ إلي ١٥٪ من الناتج المحلي، فإن مصر بعيدة كثيرا عن هذا المستوى من الإنفاق على الصحة كما هو واضح من البيانات المذكورة آنفا. والأمر لا يتعلق بكون مصر دولة نامية، بل بترتيب الأولويات فيها، لأن دولة نامية أخرى هي كوبا، يعتبر البعض أن نظام الرعاية الصحية فيها من أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم.

تؤكد بيانات البنك الدولي في تقريره المشار إليه آنفا على أن الإنفاق الحكومي يمثل النسبة الأكبر في عدد من الدول منها أنجولا وكندا وكوبا والدانمرك وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وتركيا، بينما ترتفع نسبة إنفاق القطاع الخاص في كل من الهند وجنوب أفريقيا والصين وأفغانستان. والحقيقة أن الدول التي تقدم خدمة صحية بمستوي متميز وتغطي غالبية السكان تعتمد علي غلبة الإنفاق الحكومي الذي يمثل الجانب الأعظم من إجمالي الإنفاق الصحي (العام والخاص معا) مثل كوبا ٩٥,٥٪ والمملكة المتحدة ٨١,٧٪ وانجولا ٨٠,٣٪ والدانمرك ٨٤,٥٪ وألمانيا ٧٦,٩٪ وتركيا ٦٩٪ وكندا ٧٠٪، وذلك عام ٢٠٠٧.

باستخدام مؤشرات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ وترتيب مختلف دول العالم سنجد ترتيبها كالتالي: كوبا ٥١ ، المملكة المتحدة ١٦، فرنسا ١٠،الدانمرك ١٤ ، ألمانيا ٢٢، تركيا ٨٤ ، كندا ٤ .أما الدول التي تعتمد علي القطاع الخاص بشكل رئيسي ومنها الصين ٨١ ، مصر ١١٢، الهند ١٢٨ وجنوب أفريقيا ١٢١. غالبية الدول التي تعتمد علي الإنفاق الحكومي تعد من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة باستثناء أنجولا وتركيا أما باقي الدول التي يزيد الاعتماد في الإنفاق الصحي علي القطاع الخاص تدرج ضمن الدول المتوسطة والمنخفضة التنمية البشرية.

الإنفاق الصحي في الدول العربية :

بعد أن عرضنا لوضع الإنفاق الصحي في مجموعة من دول العالم نعرض الآن إلي وضع الإنفاق الصحي في الدول العربية معتمدين علي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨. يعتمد التقرير علي بيانات ٢٠٠٤ .

أعلي الدول العربية في الإنفاق علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي فلسطين ولبنان والأردن تليها مجموعة تضم جيبوتي والعراق والمغرب واليمن وتونس بينما توجد دول يقل إنفاقها علي الصحة عن ٣٪ من الناتج المحلي مثل الإمارات والصومال وقطر وعمان والكويت وموريتانيا ويرجع ذلك لقلة عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي وضخامة الناتج المحلي للدول النفطية .

لذلك يجب ربط حجم الإنفاق علي الصحة بحجم الناتج المحلي وعدد السكان وعلي سبيل المثال نجد الإمارات العربية المتحدة بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ٢٥٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بينما لا يتجاوز عدد سكانها ٤,٧٧ مليون نسمة ، وإذا عرفنا أن الإنفاق علي الصحة ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ٦,٥ مليار دولار سنعرف أن متوسط نصيب الفرد من المواطنين والعمال الأجانب وأسرهم سيكون بحدود ١٣٦٧ دولار سنوياً. بينما في مصر ووفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد بلغ الناتج المحلي الإجمالي

المصري حوالي ١٦٢,٥ مليار دولار وعدد السكان ٧٤,٢ مليون نسمة والإنفاق الصحي ٦,٣٪، أي ما يوازي ١٠,٢ مليار دولار، بما يعني أن متوسط نصيب الفرد يبلغ نحو ١٣٨ دولار سنوياً لكل فرد أي نحو ١١,٥ دولار شهريا، أي نحو ٦٣ جنيه شهريا. ومع التفاوت الرهيب في الدخول، فإن هناك من ينفقون عشرات أضعاف هذا الرقم على الرعاية الصحية، وهناك من لا يتمتعون بأي رعاية صحية حقيقية عامة أو على نفقتهم الخاصة.

أما توزيع الإنفاق على الصحة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وهو يعبر بصورة دقيقة عن دور الدولة في رعاية صحة مواطنيها. وكلما زادت حصة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية من إجمالي الإنفاق العام والخاص معا، فإن ذلك يكون مؤشرا على وجود فرصة للفقراء والطبقة الوسطى للتمتع برعاية صحية معقولة. وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يوليو ٢٠٠٩، ص ٢٧٣)، إلى أن الإنفاق العام على الصحة في مصر، شكل نحو ٤٠,٧٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة في مصر، ولا يأتي خلف مصر في هذا المؤشر سوى تونس (٣١,٣٪)، والسودان (٣٧,١٪)، وفلسطين المحتلة (١٦,٥٪)، والمغرب (٣٥,٩٪). أما باقي الدول العربية فإن الإنفاق العام على الصحة فيها كنسبة من إجمالي الإنفاق العام والخاص معا على الصحة، أعلى من مصر كثيرا، حيث شكل الإنفاق العام على الصحة نحو ٧٢,٩٪ من إجمالي الإنفاق (العام والخاص معا) على الصحة في الإمارات، مقارنة بنحو ٧٧,٢٪ في السعودية، ونحو ٧٨,٩٪ الكويت، ونحو ٨٤٪ في عمان، ونحو ٧٨,١٪ في قطر، ونحو ٦٦,٤٪ في البحرين، ونحو ٦٣,١٥ في الأردن، ونحو ٧٧,٣٪ في الجزائر، ونحو ٧٥,٤٪ في جيبوتي، ونحو ٤٧,٦٪ في سورية، ونحو ٤٤,٦٪ في الصومال المفكك، ونحو ٧٢,٥٥ في العراق الخاضع للاحتلال الاستعماري الإجرامي الأمريكي، ونحو ٤٦,٨٪ في لبنان، ونحو ٦٨,٦٪ في موريتانيا، ونحو ٤٦,٤٪ في اليمن. وواضح أن الإنفاق العام على الصحة في مصر أقل من الدول العربية الغنية والفقيرة والمتوسطة الدخل معا، بما يعكس انسحاب الدولة من الرعاية الصحية للمواطنين بدرجة غير مقبولة في ظروف بلد مثل مصر، تحتاج أعداد كبيرة من مواطنيه الفقراء ومحدودي الدخل لدور كبير للدولة في الرعاية الصحية، وفي ظل ضعف هذا الدور فإنهم لن يتمتعوا برعاية صحية حقيقية نتيجة عدم قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج والرعاية الصحية الحقيقية.

ومن الملفت أن الإنفاق العام على الصحة يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق على الصحة في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ليس لأنها غنية وفقط، ولكن لأن الحفاظ على الصحة العامة، ضمن أولويات حكوماتها.

وقد ساهم ذلك في تحسين ترتيب تلك الدول على مؤشر التنمية البشرية حيث نجد دول مجلس التعاون ترتيبها كالتالي: الكويت ٣١ وقطر ٣٣، الإمارات ٣٥، والدول الثلاث ضمن البلدان البالغة الارتفاع للتنمية البشرية. وهي مواقع تؤكد أن هذا المؤشر المعتمد أساساً على متوسط نصيب الفرد من الدخل ومستوى توفر الخدمات الصحية والتعليمية والمياه النقية والصرف الصحي، بحاجة لمراجعة حقيقية، لأن مستوى حريات وحقوق الإنسان وغياب المساواة بين المرأة والرجل والتمييز بين المواطنين على أسس قبلية بما أوجد نماذج مواطنين من الدرجة الأولى والثانية وبدون مواطنة والتمييز ضد الأجانب العاملين والمقيمين في تلك البلدان وفق نموذج الكفيل الذي هو بمثابة نوع من العبودية المؤقتة، لا يمكن أن تتسق مع أي مستوى بالغ الارتفاع للتنمية البشرية. أما البحرين فتحتل المرتبة ٣٩، وعمان ٥٦، السعودية ٥٩. ومن المؤكد أن الدور الكبير للدولة في الإنفاق على الصحة في البلدان المذكورة، بما أدى إلى تحسين مؤشراتها الصحية قد ساهم في احتلالها مواقع متقدمة في ترتيب الدول وفقا لمستوى التنمية البشرية فيها، أيا كانت انتقاداتنا لهذا المؤشر القاصر.

مفهوم التأمين الصحي:

التأمين الصحي هو سلسلة من الإجراءات لحماية المواطن ضد أخطار المرض أو الإصابة، ويكفل تقديم

رعاية طبية عاجلة وكاملة، لكل من يحتاج إليها، وتعويضه ضد العجز المؤقت الذي ينتج عن المرض أو الإصابة وفقاً لنظام التأمين الاجتماعي.

لذلك يجب أن يتيح التأمين الصحي رعاية طبية سهلة، وميسرة عالية المستوي، ومتكاملة العناصر، ويتيح فرصاً متكافئة للجميع بصرف النظر عن القدرة المادية للمؤمن عليه.

إن التأمين الصحي ليس تأميناً ضد المرض ولكنه تأمين ضد ارتفاع تكاليف الخدمة الطبية التي يحتاجها الفرد عند إصابته بالمرض ولذا يطلق عليه في بعض الأحيان لفظ " تأمين الرعاية الطبية". وسواء تم استخدام لفظ التأمين الصحي أو تأمين الرعاية الطبية فبديهي أن المقصود من كلا التعبيرين هو التأمين ضد تكاليف الخدمات الطبية.

دور التأمين الصحي هو توزيع اجمالي تكلفة الخدمة لمجموعة من الأفراد علي المنتفعين علي هيئة أقساط محددة القيمة مقدماً. بذلك يصبح كل مشترك في التأمين علي علم مقدماً بمقدار ما سيتحمله من تكاليف الخدمة. وبذلك يكون التأمين الصحي قد رفع عن كاهل الفرد عبء التفكير في المشاكل المالية التي دائماً ما تصاحب المرض.

تطور قوانين التأمين الصحي :

عرفت مصر أنواع من التأمين الصحي منذ عشرينات القرن الماضي ارتبطت غالبيتها بتأمين إصابات العمل وعام ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١١٧ الخاص بتحديد الأمراض المهنية وتحديد التعويض عن الإصابات بها. كما ألزم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصحاب العمل بتوفير رعاية صحية للعاملين .

جاء ميلاد التأمين الصحي بمفهومه الأوسع مع صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشان التأمينات الاجتماعية والذي أقر نظام التأمين الصحي ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ الذي نقل اختصاصات التأمين الصحي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلي الهيئة العامة للتأمين الصحي.

كما صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحي علي العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية.وتبعه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ بشان نظام العلاج التأميني للعاملين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة.

اكتمل التطور التشريعي بصدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي الموحد والذي نص علي أحكام خاصة بإصابات العمل وتأمين المرض.
أما الفئات التي يشملها القانون رقم ٧٩ فهي:

- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من وحدات القطاع العام.
- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل باستثناء عمال المقاولات والشحن والتفريغ.
- أرباب المعاشات والأرامل.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١ والذي أعطي للأرملة المستحقة للمعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تطلب الانتفاع بأحكام التأمين الصحي مقابل أداء اشتراك شهري من المعاش المستحق. .

عام ١٩٩٢ دخل التامين الصحي مرحلة جديدة بصدور القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحي علي الطلاب والذي شمل الطلاب بجميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة. لكن بقي الأطفال غير الملتحقين بالتعليم والمتسربين من التعليم خارج مظلة التأمين الصحي.

كذلك صدر قرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٧ بتطبيق التأمين الصحي الاختياري علي الأطفال دون سن المدرسة.

مزايا النظام الحالي للتأمين الصحي

١. يعتمد النظام في تمويله علي مساهمة العامل وصاحب العمل ومساهمة الحكومة وتتجمع في صندوق

للإنفاق علي الرعاية الطبية والتعويضات دون تحمل ميزانية الدولة أي أعباء.

٢. المساواة في الرعاية الصحية حيث لا يرتبط حصول الشخص علي الرعاية الطبية والتعويضات بقيمة مساهمته أو أجره ولكن بمقدار حاجته الصحية.

٣. يعتمد علي الأعداد الكبيرة حيث أن زيادة أعداد المشتركين يزيد قيمة الاشتراكات وبذلك تتوزع المصروفات الثابتة علي عدد أكبر من المنتفعين بما يسمح بتكوين فوائض في ظل النظام الحالي.

٤. تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي بين ذوي الدخول المرتفعة وذوي الدخول المنخفضة وبين الأصحاء والمرضي وبين الأطفال وأصحاب المعاشات. كما أن مساهمة الشخص تتناسب مع أجره.

- يشمل النظام الحالي ٤,١ مليون موظف حكومي و٤,٣ موظف حكومة وعاملين بالقطاعين العام والخاص، ١٧,٨ مليون طالب، ٢ مليون صاحب معاش، ٥٠٧ ألف أرملة، ١٢,٣ مليون طفل دون سن المدرسة ذلك خلال عام ٢٠٠٨.
- يوجد ١٢,٤ مليون منتفع بتأمين إصابات العمل.
- رغم زيادة أعداد المنتفعين بخدمات التأمين الصحي حدث انخفاض في عدد المستشفيات من ٤١ مستشفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلي ٣٨ مستشفي تخدم حوالي ٤١ مليون منتفع.
- قام التأمين الصحي بتسليم ٢ مستشفي لوزارة الصحة هما (مستشفي الجديدة ومستشفي تكلا) وتحويل مستشفي الفردوس إلي مركز للغسيل

جدول (١)

الاشتراكات في التأمين الصحي وفق القوانين السارية كنسبة من الأجر أو كقيمة مطلقة بالجنيه

القانون	نوعية المؤمن عليهم	إشتراك صاحب العمل	اشتراك المؤمن عليه	الإجمالي
القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥	القطاع الحكومي	١,٥%	٠,٥%	٢,٠%
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥	ـ بعض العاملين في القطاع الحكومي	٣%	١,٠%	٤,٠%
	ـ العاملون في قطاعي الأعمال العام والخاص	٣%	١,٠%	٤,٠%
	ـ أصحاب المعاشات	-	١,٠%	١,٠%
	ـ الأرامل	-	٢,٠%	٢,٠%
	ـ أفراد الأسرة	٠,٥%	٠,٥%	١,٠%
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٩	خاص بالطلاب	١٢ جنيه سنوياً عن كل طالب تسددها وزارة المالية	٤ جنيهات سنوياً عن كل طالب يسددها الطالب	١٦ جنيه سنوياً عن كل طالب + رسم قدره ١٠ قروش عن كل علبة سجائر ٢٠ سيجارة
قرار وزير الصحة والسكان رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٧	خاص بالأطفال قبل السن المدرسي	دعم من الدولة مرة واحدة	٥ جنيهات سنوياً عن كل طفل	٥ جنيهات سنوياً عن كل طفل

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الصحي ـ الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق ـ تقرير المتابعة السنوي عن نشاط الهيئة خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ـ صفحة ٣ .

التأمين الصحي مؤشرات وأرقام:

يتضح من خلال تقارير الهيئة العامة للتأمين الصحي عدد من المؤشرات الهامة منها:

- ارتفع عدد المنتفعين من ٣٠,٦ مليون منتفع عام ٢٠٠٢ إلي ٤١ مليون عام ٢٠٠٨.

الكلوي وتحويل مستشفي مبرة المنيا إلي مبني إداري وإضافة مستشفي جديد هي مستشفي مسرة للطلبة. لذلك انخفض عدد الأسرة بالمستشفيات من ٣٨٦٧ سرير إلي ٣٧٣١ سرير رغم زيادة عدد المنتفعين.

- يوجد ٨١٤٣ عيادة طلبة تخدم ١٧,٨ مليون طالب بمتوسط ٢١١٥ طالب لكل عيادة.
- يوجد ٥١٣٨ ماكينة غسيل كلوي نفذت ٧١١ ألف جلسة غسيل دموي و ٣٣٠,٦ ألف جلسة غسيل كربوني و ٤٠٥ جلسة غسيل بريتوني.
- تم إجراء ٣٩٩,٢ ألف عملية جراحية بالتأمين الصحي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إضافة إلي ٥١٢٢ جراحة قلب منها ٦٠٠٠ عملية قلب مفتوح و ٢٠,٦ ألف قسطرة علاجية وتشخيصية وتم تركيب ٢٧٧ منظم لضربات القلب.
- أجرى التأمين الصحي ٦٨ عملية زرع كلي و ١٤٢ عملية زرع نخاع و٦٦ عملية زرع كبد و٤٣ عملية زرع قوقعة و ١٦١ زرع قرنية و ١٠٧٤ عملية زرع مفاصل.
- تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج الأورام حيث ارتفع عدد مرضي الأورام الذين يتم علاجهم بالهيئة من ٥٣,٢ ألف حالة عام ٢٠٠٦ إلي ٨١,٩ ألف حالة عام ٢٠٠٨.
- أجرى التأمين الصحي ٧,٥ مليون فحص معملي و٩٥٩,٧ ألف فحص إشعاعي.
- وفر التأمين الصحي ٢٧٠,٩ ألف جهاز تعويضي.
- صرف التأمين الصحي ٣ مليون حقنة لمرضي السكر و٥٥٠ ألف خرطوشة .
- يتم علاج أكثر من ٢٠ ألف مريض بفيروسات الكبد صرف لهم انترفيرون بمبلغ ٢٦٦ مليون جنيه من ٢٠٠٨/٧/١ إلي ٢٠٠٩/٦/٣٠.
- يوجد في التأمين الصحي ٩٣٥٩ طبيب بشري و١٨٦٩ طبيب أسنان و٣٢٣ طبيب علاج طبيعي و٢٧٨٧ صيدلي .
- يوجد ١٠٧٢ خريجي التمريض العالي و ٢٠,٩ ألف يعملون بالتمريض و ١٢٦٩ حرفي تمريض.

لذلك نجد أننا أمام منظومة صحية متميزة تقدم خدمة لحوالي ٥٦٪ من السكان وبنسب تحمل معقولة حتى الآن، كما أن وجود هيكل مكون من ٣٨ مستشفي و٣٧٣١ سرير وهيكل من القوي البشرية تم بناؤه عبر سنوات. يمثل ثروة وطنية كبري واجبنا التمسك بها والدفاع عنها، وتطويرها وتحسين الخدمات التي تقدمها لغالبية أبناء الأمة.

الإصلاح الصحي بين الولايات المتحدة ومصر :

الإصلاح الصحي مشروع مطروح للمناقشة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات وقد كان علي رأس برنامج الرئيس كلينتون الانتخابي وكذلك علي رأس برنامج باراك أوباما . حيث يختلف النظام الصحي الأمريكي عن مجمل أنظمة الرعاية الصحية في العالم ويعتمد بالكامل علي القطاع الخاص في تقديم الخدمة ويتحمل المواطن اشتراكات يسددها لشركات التأمين الصحي والتي يوجد منها أكثر من ١٣٠٠ شركة للرعاية الصحية والتأمين الصحي.

يعاني النظام الصحي الأمريكي الكثير من المشاكل التي تنعكس علي الوضع الصحي ومنها:

- متوسط عمر سكان الولايات المتحدة ٧٧,٨ سنة وهو أقصر من الرقم الإجمالي في أوروبا الغربية بعام، وأقل من النرويج وسويسرا وكندا بثلاث أو أربع أعوام.
- يصل معدل الوفيات بين الرضع إلى ٦,٣٧ في الألف بما يضع الولايات المتحدة في المركز الثاني والأربعين من أصل ٢٢١ بلد، بعد كل دول أوروبا الغربية.
- يعاني ثلث السكان البالغين من السمنة وزيادة الوزن بما يجعل السكر مرض واسع الانتشار.
- يصل معدل حمل المراهقات في الولايات المتحدة إلى ٧٩,٨ من كل ١٠٠٠، وهي أربع أضعاف فرنسا وخمس أضعاف ألمانيا، تصل نسبة الإجهاض إلى ٢٤١ من كل ١٠٠٠ مولود حي، وهي لا تزال أكثر من معظم الدول الغربية.
- ٤٦,٦ مليون أميركي غير مؤمن عليهم ، وهو ما يعادل ١٥,٩ ٪ من السكان ، وقد زاد عدد

الأشخاص غير المؤمن عليهم ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥ بحوالي ٥,٤ مليون. ويعد السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو انخفاض عدد الأمريكيين الذين يتمتعون برعاية التأمين الصحي من قبل صاحب العمل. بما يعكس الارتباط القوي بين التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي.

- يوجد ٨,٧ مليون طفل أمريكي ليست لديهم أي تغطية تأمينية.
- لا توجد تغطية تأمينية للمسنين والعجزة فوق سن ٦٥ سنة.
- يوجد ارتفاع متوالي لاشتراكات الرعاية الصحية وعلي سبيل المثال في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣ ، ارتفع الإنفاق على الصحة ٨,٥ في المائة.
- أعلنت منظمة الصحة العالمية أن معدل الوفيات بسبب السرطان في الولايات المتحدة تصل إلي ١٣٣ حالة من بين كل ١٠٠ ألف حالة وفاة وهي من المعدلات المرتفعة بل أن دول مثل اليمن وفيتنام وأوكرانيا تحتل مرتبة أفضل من حيث الوفاة بسبب السرطان.
- ١٤ ألف أميركي يفقدون تأمينهم الصحي يومياً.

لذلك أصبح الوضع الصحي الأمريكي محل انتقاد العديد من الدراسات الأمريكية ومنها الدراسة التي أعدتها مجلة الرابطة الطبية الأمريكية حيث تري أن الوضع الصحي في الولايات المتحدة يعاني من خلل كبير. بالمقارنة مع دول أخرى، تنفق الولايات المتحدة أموالا طائلة على الرعاية الصحية أكثر من أي دولة أخرى. ولكي يتحقق برنامج إصلاح التأمين الصحي جاءت مشاركة جمعية المرضات الأميركية والجمعية الطبية الأميركية، لأن المرضات والأطباء أول من يعرف مدى الحاجة إلى الإصلاح.

قال أوباما في تصريح إذاعي "إن كل يوم انتظار إضافي يعني أن عددا اكبر من الأميركيين سيخسرون تأمينهم الصحي وشركاتهم ومنازلهم وكذلك أيضا الأحلام التي عملوا من اجلها والطمأنينة التي يستحقونها، علينا أن ننجح من أجلهم". كما أشار أوباما إلى تقرير وزارة الخزانة الأميركية الذي يقر بأن حوالي نصف الأميركيين الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ عاما سيخسرون تغطيتهم الصحية في وقت ما خلال السنوات العشر المقبلة إذا لم يتم القيام بأي تحرك. وفي مقابلة بثتها شبكة "سي بي أس" وبثت مقتطفات منها مسبقا شدد أوباما على المسئولية التي تقع على كاهله في اعتماد هذا القانون. وقال "ليس لدي أي مصلحة في الدفع باتجاه إقرار قانون لن يعمل بشكل جيد". وأضاف "انوي أن أبقى رئيسا لبعض الوقت وحين يتم اعتماد هذا القانون فسيكون هذا إنجازي. وإذا قال الناس أن (الكلفة لم تتراجع بالنسبة لهم أو أن شركات التامين تواصل خداعهم) فسأكون أنا من يتحمل المسئولية ". وفي ٧ نوفمبر ٢٠٠٩ نجح أوباما في الحصول علي موافقة مجلسي الشيوخ والنواب علي قانون إصلاح التأمين الصحي، وتبدأ الولايات المتحدة مرحلة جديدة من تاريخ الرعاية الصحية وفي ظل محاولات من أوباما لتشكيل شركة حكومية لتقديم الخدمة الصحية لتنافس الشركات الخاصة.

هكذا بدأت الولايات المتحدة إصلاح نظامها الصحي بمد مظلة التأمين الصحي لتشمل الفئات التي لا يغطيها النظام الحالي ووضع ضوابط لأسعار خدمات التأمين الصحي والحد من تعسف الشركات مع المرضى بأمراض مزمنة.

هل مصر بحاجة لإصلاح صحي ؟

هناك العديد من المبررات التي دفعت العديد من الخبراء إلى القول بأن نظام التأمين الصحي الراهن في مصر بحاجة إلى إصلاح وتطوير. وقد حصر أحد هؤلاء الخبراء (الدكتور علاء غنام، مدير برنامج الصحة وحقوق الإنسان - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية)، تلك المبررات في ٧ أسباب تدعو للإصلاح الصحي وهي:

١- ضعف مخرجات الرعاية الصحية قياساً بالدول الشبيهة.
٢- زيادة الطلب علي الخدمة الصحية .
٣- نقص إتاحة الخدمة الصحية جغرافياً وحسب الدخل وحسب النوع.
٤- ضعف جودة الخدمة وعدم فاعليتها ونقص الاهتمام بحقوق المرضي وعدم رضاهم عن الخدمة.
٥- نقص استمرارية التمويل.
٦- صعوبات اقتصادية أساسية نتيجة لسياسات الإصلاح الهيكلي الاقتصادي وعدم عدالة توزيع عوائد التنمية الرأسمالية.
٧- محدودية القدرات الإدارية والفنية في القطاع الصحي.

لكن هذه الأسباب التي تدعو لتطوير التأمين الصحي وتحسين خدماته، تختلف أو تسير في اتجاه مغاير لما تريده السياسات الحكومية. فقد بدأت الحكومة المصرية خطوات "إصلاح" النظام الصحي منذ عام ١٩٩٢ من خلال البنك الدولي وتمت اتفاقات الإصلاح الصحي بين الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة السابق في ذلك الوقت والبنك الدولي وحصلت مصر بمقتضي ذلك علي قرض من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٢٠ مليون، ومن البنك الدولي بقيمة ٩٠ مليون، ومن هيئة المعونة الأمريكية بقيمة ٦٠ مليون دولار.

وقد عرض الدكتور عبد المنعم عبيد أستاذ التخدير بكلية الطب جامعة القاهرة، عضو لجنة الصحة بالمجالس القومية المتخصصة، عضو لجنة الثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة، عضو جمعية التنمية الصحية والبيئية، عضو لجنة الدفاع عن الحق في الصحة وعضو جماعة أطباء بلا حقوق.. عرض لنتائج دراسة أعدها خبراء البنك الدولي نهال حافظ عفيفي وجوزيف أنتوس مراجعة فكرية وعملية تمويلية واسعة لما تم تنفيذه بين مايو ١٩٩٩ ويونيو ٢٠٠٣، وخلص الدكتور عبيد إلي أن التأمين الصحي الحالي نظام قابل للحياة والتطور والتوسع والإصلاح التمويلي وتحسين كفاءة الأداء.

وقد اتخذ التأمين الصحي العديد من الإجراءات التي قلصت بالفعل من العجز وحسنت من موقف التأمين الصحي المالي، وهو تطور يحتاج إلي المزيد من حسن النية إزاء بقاء التأمين الصحي ومساعدته علي التوازن.

كما أن زيادة قيمة الاشتراكات بالاسترشاد بأساليب الهيئات التأمينية الاجتماعية الدولية (١،٥٪ من العامل، ٤٪ من الحكومة أو صاحب العمل) وبزيادة دورية تتفق مع تكلفة الخدمة، وبدعم اشتراكات الأطفال تحت خمس سنوات، سوف تساعد بالتأكيد علي توازن التأمين الصحي وتحسين خدماته.

وفي كل الأحوال فإن هناك ضرورة لإدارة حوار حول الموازنة والعائد وترشيد الرسوم علي الخدمات. كما أن هناك ضرورة لوجود مؤسسة قومية للتأمين الصحي لا تتبع وزارة الصحة أو وزارة المالية (وإن خضعت لإشرافهما) وإنما يشترك في ملكيتها الفئات المجتمعية المستفيدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٩٧ توصلت وزارة الصحة والمعونة الأمريكية لوضع موجز لمشروع الإصلاح الصحي وهذه الوثيقة من أهم الوثائق التي تحدد ركائز الإصلاح الخمسة وهي :

١- ترشيد الدور التمويلي للرعاية العلاجية بالوزارة.
٢- تعزيز دور الوزارة في تقديم الخدمة ورفع الحصة التمويلية النسبية للوقاية والرعاية الصحية الأولية من موازنة الوزارة.
٣- إصلاح سياسات التعامل مع القوي البشرية بوزارة الصحة.
٤- تنمية قدرات الوزارة علي تقدير الاحتياجات الصحية للمستوي القومي والتخطيط القطاعي الاستراتيجي، وتنمية وضع السياسات الصحية.
٥- تنمية دور وزارة الصحة في وضع الأسس والقواعد الخاصة بالممارسة الصحية، والخاصة بالترخيص والاعتماد وتأكيد الجودة.

وكذلك تم وضع ثلاث ركائز للبرنامج القومي للتأمين الاجتماعي هي حيوية هيئة التأمين الصحي، وتحويلها إلي جهاز تمويلي، وتوسيع التغطية بخدمات التأمين الصحي الاجتماعي، المعزز بآليات إدارية وتمويلية راقية.

وعلي سبيل المثال لتحقيق الركيزة الأولي للإصلاح حددت الوثيقة ٧ إجراءات لتنفيذها هي:

- وقف بناء مستشفيات جديدة غير ضرورية.
- نقل تبعية المستشفيات القائمة إلي هيئة صحية بدلاً من التبعية لوزارة الصحة.
- التوسع في تطبيق استرداد التكاليف في المستشفيات الحكومية أياً كانت تبعيتها.
- السماح للممارسين العلاجيين من القطاع الخاص باستخدام مستشفيات الوزارة .
- السماح بإدارة وتشغيل المستشفيات ذاتياً.
- إدخال مؤشرات قياس الكفاءة (إنتاجية السرير - تكلفة علاج المريض)...
- استرداد التكاليف في وحدات الرعاية الصحية الأولية.

هذه نماذج من روشتة الإصلاح التي يوصي بها البنك الدولي. لكننا نجد أنفسنا أمام توجهين مختلفين تمام الاختلاف للإصلاح الصحي وتوسيع مظلة التأمين الصحي الاجتماعي الشامل الأول تمثله وزارة الصحة وتدعمه مؤسسات التمويل الدولية، والثاني تمثله لجنة الحق في الصحة وعدد من التجمعات والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

ضمن الصراع بين هذين الاتجاهين صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية وتحويل هيئة التأمين الصحي إلي شركة قابضة. وقد طعنت لجنة الحق في الصحة علي القرار وحصلت علي حكم هام من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ٢٠٠٨/٩/٤ بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء. وجاء ضمن حيثيات الحكم.

"إن التأمين الصحي على رأس وسائل ومظاهر الحق في الصحة والذي بات يمثل حقا من الحقوق الإنسانية في القوانين والتشريعات المنظمة لحقوق الإنسان على المستويين الداخلي والدولي وذلك للارتباط الوثيق بين الحق في الصحة والحق في الحياة، وكفالة الدولة للرعاية الصحية تحول دون أن يكون الحق في الصحة محلا للاستثمار أو المساومة والاحتكار". "إن التأمين الصحي الاجتماعي يقوم بمهمة ترسيخ المبادئ الاجتماعية ، ويشكل جزء من أغوار المجتمع مدعوما بضميره الذي يضرب جذوره بعمق في التوازن العام للمجتمع ككل، ومن هنا اختارت مصر نظام التأمين الصحي الاجتماعي كنظام رئيسي لتقديم الرعاية الصحية".

وقد خلص الحكم إلي أن رئيس مجلس الوزراء أصدر قراره رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٧ المطعون فيه منشئا الشركة من أشخاص القانون الخاص وتسرى عليها أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقانون سوق رأس المال، وحدد في المادة الرابعة غرض الشركة بتقديم الرعاية الطبية بكافة أنواعها للمنتفعين بالتأمين الصحي، وأجاز في المادة الخامسة للشركة القابضة تأسيس شركات مساهمة بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة أو الأفراد وإدارة المنظمة المالية للشركة بما تضمنته من أسهم وصكوك تمويل وسندات وإجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها ، ونص في المادة السادسة على تحديد رأس مال الشركة المرخص به بصافي القيمة الدفترية لأصول كافة المستشفيات والعيادات التابعة للهيئة العامة للتامين الصحي، وأن يتم توزيع رأس مال على أسهم كل منها عشرة جنيهات، ونقل كافة هذه الأصول والعاملين بها للشركة القابضة والشركات التابعة حسبما نصت عليه المادة الثانية عشرة، ومن ثم فإن القرار قد تضمن تعديلا في اختصاصات هيئة التأمين الصحي وواجباتها بالمخالفة للدستور ولقانون إنشائها رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٢٠٩ / ١٩٦٤ ومن بعدها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

والتشريعات التالية التي أكدت جميعها على أن دور الهيئة هو تقديم الرعاية الطبية والصحية عن طريق مستشفياتها وعياداتها أو التعاقد استثناء بمعرفتها على تقديم هذه الخدمة، بما لا يجوز معه لأي سلطة إعفائها من هذا الواجب الذي وسّده إليها القانون إعمالا لأحكام الدستور، كما أن هذا القرار قد تغول على مال هذه الهيئة بتحويله من مال عام إلى مال خاص وإخراجه بذلك عن الغرض التشريعي والمصلحة الاجتماعية التي خصص لها وأفقده المميزات التي أصبغها المشرع على هذا المال لتحقيق غرضه الاجتماعي، وجعل القرار المطعون فيه هذا المال عرضة للأغيار في صورة أسهم قابلة للبيع والاستنزاف شأنها في ذلك أموال الشركات، وذلك بالمخالفة لقانون الهيئات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الذي نص في المادة (١٤) منه على أن "تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ...."

كما تضمن هذا القرار مساسا بحقوق العاملين بهذه الهيئة بنقلهم إلى شركات وتغير صفتهم من موظفين عموميين إلى عاملين بشركات قطاع الأعمال العام دون مسوغ قانوني.

وحيث إن هذا القرار وقد نقل كافة أصول المستشفيات والعيادات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي والعاملين بها إلى الشركة القابضة للرعاية الصحية وشركاتها التابعة وهى من أشخاص القانون الخاص فإنه يكون قد جرد الهيئة من سماتها الأساسية وحجب وظيفتها الاجتماعية وغير من طبيعة أموالها وممتلكاتها بما يعرضها للضياع وهو افتئات على القواعد الحاكمة لهذا المال والتي أضفت حماية على الهيئة وأموالها بما يمكنها من أداء وظيفتها الاجتماعية كحق نصت عليه المواثيق والعهود الدولية وأكد عليه الدستور وأعلى من قدره واصطفى عليه وصفه وحدد شكله القانوني باعتباره من المقومات الاجتماعية الأساسية الراسخة وجعل عمادها التكافل والتضامن، ومن ثم فإن هذا القرار قد عدل من مهمة الهيئة وأخرجها من منظومة التكافل إلى الربح والاستثمار مخالفا بذلك إرادة المشرع الدستوري الذي جعل التأمين الصحي تأمينا اجتماعيا تكافليا لا تجاريا اقتصاديا.

بذلك كسب أنصار الاتجاه الثاني جولة في الصراع حول الإصلاح الصحي في مصر، أخرت من تمرير قانون التأمين الصحي الجديد الذي خضع للكثير من التعديلات والإصلاحات ولكن لم يتم عرضه علي مجلس الشعب حتى نهاية الدورة البرلمانية.

ملامح مشروع التأمين الصحي الجديد:

مشروع قانون التأمين الصحي الجديد يقع في ستة فصول ويتضمن ٢٣ مادة علي أن النظام الجديد إجباري ويقوم علي التكافل الاجتماعي علي أن تتحمل الدولة أعباء غير القادرين علي أن يشمل تأمين المرضى وإصابات العمل ولا يشمل تأمين الكوارث الطبيعية أو الأوبئة الفجائية مع أن يقوم النظام علي مبدأ فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

تنص المادة الثالثة من القانون علي تخصيص جزء من موارد التأمين لتغطية الكوارث الصحية الشخصية والتي لها أثر مدمر في استقرار الأسرة المالي كعمليات زرع الكبد والتي ينطبق عليها أسلوب التغطية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء علي عرض من الوزير المختص بالصحة. كما نص القانون في مادته الرابعة علي أن تقوم علي إدارة نظام التأمين الصحي هيئة عاملة يكون لها الشخصية الاعتبارية تتبع الوزير المختص بالصحة والسكان بناء علي قرار من رئيس الجمهورية يحدد اختصاصاتها ونظام العمل بها، وحتي صدور القرار الجمهوري تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية علي أن تتولي الهيئة أو فروعها بالمحافظات الإدارة من خلال نظام لامركزي يعتمد علي الإدارة الذاتية.

حدد مشروع القانون مصادر التمويل والتي تشمل نسبة ١,٥٪ من رواتب العاملين الخاضعين لقوانين

التأمين الاجتماعي و٥٪ من المصروفات الدراسية بحد أدني ١٠ جنيهات و١٥ جنيهاً شهرياً من المهنيين من غير ذوي الرواتب المنتظمة و١٠ جنيهات من الحرفيين من ذوي الرواتب المنتظمة ونسبة ١٪ من المعاش الشهري و٢٪ من المعاش الشهري والزوجة غير العاملة بواقع ١٠ جنيهات والطفل دون السن المدرسي بواقع ٢٠ جنيها شهريا.

مع إلزام رب الأسرة بتلك الرسوم أما عن حصة أصحاب الأعمال فتشمل تأمين المرضى بواقع ١٪ من إجمالي أجور العاملين وتغطية إصابات العمل بواقع ١٪ من إجمالي أجور العاملين المقيدين لدي أصحاب العمل و٣,٣٪ من معاش صاحب المعاش والأرملة تسددها الهيئة المختصة بالتأمينات والمعاشات.

فيما نص المشروع علي أن تشمل مصادر التمويل ٣٠٪ من ثمن الدواء خارج المستشفي وثلث ثمن الفحوصات والأبحاث خارج المستشفي و٢٥٪ من تكلفة تلقي الخدمات المختلفة يوم الإقامة بالمستشفي وكشف المارس الأخصائي والزيارات المنزلية ويجوز بقرار من رئيس الوزراء تعديل قيمة الاشتراكات والمساهمات علي أن يرحل الفائض في الميزانية إلي حساب خاص ولا يجوز الصرف منه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة.

كما تشمل مصادر التمويل نسبة من الناتج القومي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الوزراء وكذلك عائد استثمارات أموال الهيئة مع إضافة نسبة ١٠٪ من ثمن كل علبة تبغ ونسبة من مبلغ استخراج رخصة القيادة لأول مرة وعند تجديد رخصة تسيير السيارات حسب السعة اللترية ونسبة من ثمن كل طن أسمنت وعند تراخيص مراكز العلاج والمستشفيات والصيدليات وعند قيد أول ميلاد تُزاد تصاعديا بزيادة عدد المواليد علي أن تقدم الخدمات الصحية عن طريق التعاقد مع جميع مقدمي الرعاية الصحية الحكومية وغير الحكومية والخاصة وفقا لمعايير الجودة علي ألا يقل مستوي خدمات الرعاية الصحية التأمينية عن الحد الأدنى للمستويات التي يصدر بها قرار وزير الصحة.

علي أن تقوم وحدات الرعاية الأساسية ووحدات طب الأسرة بإمساك سجلات طبية لجميع أفراد الأسرة الموجودين في نطاقها الجغرافي. وينص القانون علي معاقبة أي شخص منع ممن لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل أو لم يمكنهم الإطلاع علي السجلات أو الدفاتر بالحبس مده لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدي هاتين العقوبتين وبالعقوبة ذاتها، كل من أعطي دون قصد بيانات غير صحيحة بقصد الاستيلاء علي أموال الهيئة.

أهم الانتقادات الموجهة لمشروع القانون المقترح هي:

- تغطية الأمراض الكارثية مثل الفشل الكلوي والكبدي والسرطان من خلال صندوق خاص يضع كثير من الأعباء علي عاتق المرضي ويحول دون حصولهم علي الخدمة الصحية دون تمييز.
- فرض ٣٠٪ من تكلفة الأدوية و٢٥٪ من تكلفة العمليات والإقامة على من يحصلون على الخدمة، وهو عبء يفوق تحمل كافة المنتفعين ويتنافي مع مفهوم التكافل الاجتماعي كجوهر لنظام التأمين الصحي.
- تعديل الاشتراكات في القانون المقترح، يتم بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بينما في الوضع الحالي تعدل بقانون لابد من إقراره من خلال مجلس الشعب، وبذلك يفتح الطريق أمام زيادات دورية تتنافي وفكرة الاستقرار والعدالة وتتم بقرار من السلطة التنفيذية وليس من خلال السلطة التشريعية المنتخبة.

ووفقا للقانون المُقترح، فإنه إذا كان هناك عامل حرفي له زوجة وطفلين دون سن المدرسة، فإنه سيتحمل ٦٠ جنيه اشتراك شهري وهو عبء يفوق قدرات ملايين العاملين بالقطاع الخاص غير المنظم.

ويقترح الدكتور سمير فياض خبير السياسات الصحية " إذا تم تبني المشروع بحيث يصبح قوميا،

وحتي يكون المشروع شاملا كل المواطنين، فإنه يتحتم تبني مبدأ التكافل المجتمعي، ويتحتم وحدة الحزمة الصحية الشاملة لكل الأمراض بما فيها ما يسميه المشروع الوزاري الكوارث الصحية الشخصية، وسيتحتم أيضا أن يكون هناك صندوق تمويلي واحد ووحيد يمول كل الحزمة دون استثناء الأمراض المكلفة منها تحت مسمى الكوارث الصحية الشخصية، ويلزم أيضا أن تشمل الحزمة التأمينية: الخدمات الإسعافية لحالات الطوارئ والحوادث والتطعيم، والخدمات الصحية لتغطية الكوارث الطبيعية والأوبئة وما يماثلها من خدمات، كما يتحتم شمولها لخدمات الصحة الوقائية وأعمال التحصين والتمنيع بما فيها التطعيمات، بحيث تصبح كل الأمراض الحادة والمزمنة والوقائية والإسعافية والكارثية المجتمعية والكارثية الشخصية من صميم اختصاص الهيئة العامة للتأمين الصحي، علي أن تسوي التكاليف الخاصة بتلك الحالات مع وزارتي الصحة والمالية كتمويل جبري من حصص مقتطعة من النظام الضريبي العام.

كما حدد الدكتور فياض في دراسة أخري أولويات مشروع القانون بأن يتم أولا تقديم الخدمات الصحية في حدود ما يرسم لها بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها بمعنى محدد حتى لا يختلط بالرسملة (أقرب ما يمكن إلي نظام التأمين الصحي الحكومي البريطاني NHS)، فيصبح النظام مرتكزا علي خدمتين: الخدمة الأولي(المنشأة للأهداف والسياسات وقواعد النظم المهنية والإدارية والتمويلية وإدارة الجودة الشاملة والاعتماد...DHS – NICE) تكون من اختصاص هيئة التأمين الصحي، أما الخدمة الثانية (المنفذة للقواعد الموضوعة بمعرفة الهيئة التأمينية والسلطات الصحية المحلية والعالمية) فتكون من اختصاص الهيئة العامة للرعاية الصحية وفروعها الإقليمية بالمحافظات والمنظمات الصحية الأخرى الراغبة في التعاقد مع الهيئة العامة للتأمين الصحي، حكومية كانت أو قطاعا خاصا، بشروط ومواصفات وقواعد الهيئة التأمينية خاصة شروط الجودة والاعتماد، مع حظر التلاعب من السلطة التنفيذية في عناصر الحزم الصحية المفصلة ونظم التسعير والاشتراكات وغيرها من الموارد التمويلية، إلا بالرجوع إلي مجلسي التشريع، وليس تجاوبا مع رغبات (أوامر وقرارات تنفيذية) الوزراء والأجهزة التنفيذية.

هكذا تبلور جبهة مقاومة السياسات الصحية ركائز لدفاعها يستند لربط الإنفاق الصحي بالفقر ومستويات الدخل وعبء الأمراض. وكذلك ربط الإصلاح الصحي بالتنمية الشاملة بحيث لا يكون الإصلاح الصحي داعم للتنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل محدد.

كيف يمكن تمويل إصلاح النظام الصحي؟!

تضع مؤسسات التمويل الدولية وصناع السياسات الصحية في مصر، مشكلة التمويل علي رأس دفاعهم عن السياسات التي يسعون لتطبيقها بينما تطرح جبهة مناهضة هذه السياسات رؤية بديلة للتمويل والإصلاح الحقيقي.

ويوجد في العالم عدة أنظمة صحية منها النظام الصحي الوطني الذي يمول من الضرائب العامة كما هو مطبق في السويد وبريطانيا واستراليا. ونظام التأمين الصحي الاجتماعي مثل فرنسا وألمانيا ونظام التأمين الخاص المطبق في الولايات المتحدة والتي بدأ مشروع أوباما في تطويره وإصلاحه. أما في مصر فيسود نظام خليط من عدة أنظمة. لكن يوجد إصرار علي التعامل مع النظام الأمريكي رغم كل المحاذير المثارة حوله باعتباره المثل الأعلى الذي يجب أن نطبقه في مصر.

إن تمويل النظم الصحية من الضرائب العامة هو من أفضل الأنظمة وتوجد نماذج يمكن دراستها في السويد وبريطانيا واستراليا. أما الأنظمة الصحية المولة باشتراكات المنتفعين مثل فرنسا وألمانيا فيأتي في المرتبة الثانية. وإذا كان المدافعين عن خصخصة الصحة والنموذج الأمريكي في التمويل الخاص يتحدثون عن عجز في ميزانية هيئة التأمين الصحي تؤدي الي الخصخصة أو زيادة تحمل المنتفعين بمبالغ تتزايد مع

التضخم وارتفاع الأسعار وتصيب مفهوم التكافل الاجتماعي في قلبه لتفتح المجال أمام ما يسمي بالحسابات الاقتصادية ومن ثم ربحية المنشآت الصحية. وتشير البيانات إلى أن الهيئة العامة للتأمين الصحي كانت تحقق فائض تغيرت قيمته من ١٨٣٫٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلي ٢١١٫٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ووصل إلي ١٠٩٫٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

ويجب علينا النظر إلي مجمل المنظومة الصحية وليس للتأمين الصحي فقط، فإذا كان العلاج علي نفقة الدولة قد ارتفعت تكلفته ليصل إلي ٣٫٩ مليار جنيه لو تمت إضافتها لميزانية هيئة التأمين الصحي لحدثت طفرة في مستوي الخدمات الصحية التي تقدمها الهيئة وتوسيع قاعدة المنتفعين.

إن نظام التأمين الصحي الحالي يعتمد علي التمويل من خلال الاشتراكات بشكل أساسي ولكن عند الحديث عن تطوير المنظومة الصحية فإننا نتحدث عن جمع الموارد الصحية المملوكة للدولة من مستشفيات حكومية ومراكز صحية وعيادات ومكاتب صحة وهيئات ومستشفيات قطاع عام ضمن منظومة واحدة تضم الأجهزة والتجهيزات والموارد البشرية وبما يشكل قوة ضخمة يمكن أن تكون الأساس الحقيقي لتقديم تأمين صحي اجتماعي شامل.بينما الواقع هو تفتيت الكيانات القائمة وتحويلها من هيئات خدمية إلي هيئات ربحية لتنفيذ توصيات مؤسسات التمويل الدولية.

والحقيقة أنه يجب أن يتحمل الملاك والمواطنين الذين ينفقون في أولويات معكوسة.. يتوجب عليهم وعلي الدولة التي وفرت لهم فرص السيطرة الظالمة والإنفاق المشوه فأصبح واجبا عليهم وعلي الدولة أن توفر بالضرورة للصحة وسائر الخدمات المتعلقة بالصحة مثل مياه الشرب النقية والمسكن الملائم بمرافقه والغذاء الصحي، وإنتاج شركات الدواء للدواء الفعال والآمن...الخ، بالإضافة إلي الإسهام في تمويل المشروع التأميني الشامل بما لا يقل عن ثلثي التمويل المطلوب لتفعيل وجودة الأداء الصحي التأميني، وهو أمر ممكن تماماً إذا قامت الدولة بدورها العادل كحكم بين الطبقات لتأخذ من الغني والقادر لتوفر الحياة الصحية الآمنة للمواطنين الفقراء وتعمل علي توفير التعليم والعمل وإزاحة الفقر. ويقترح أحد كبار الخبراء (الدكتور/سمير فياض)، أن يقوم جهاز الضرائب العامة بتجميع ثلث آخر من الإنفاق الصحي الكلي المطلوب من خلال جمع حزمة من نسب تمويلية من: ملاك الأراضي الزراعية والعقارات والسيارات، وبائعي الحديد والأسمنت والباركيه والسيراميك وما شابه مما يلزم للمباني المميزة، ومن المترددين علي دور اللهو والترفيه، ورخص القيادة وتسيير السيارات من ملاكها عند كل تجديد، وعند شراء السلع المعمرة المستوردة التي تزيد عن مستوى معين وما شابه، وعند شراء سيارات جديدة أو تشغيل عدد معين من سيارات النقل الكبيرة لمالك واحد وأقربائه حتى الدرجة الثانية، ومن السياح عن كل ليلة سياحية يمضيها السائح في مصر مقابل التأمين عليه ضد الطوارئ والحوادث، وأخيرا تحديد نسبة من أحكام العقوبات الناتجة عن تلويث البيئة طبقا للقانون الذي لا ينفذ أيا كان المتسبب في التلوث فردا أم جهازا حكوميا أو شركة عامة أو خاصة، ومن المدخنين للتبغ والسجاير والخمور ودور القمار المرخص بها وأوراق اليانصيب والسباق...

هكذا يصبح من الممكن أن يشارك المؤمن عليه من ناحية أخيرة بدفع الثلث الثالث ، علي أن يقوم صاحب العمل أيضا بالتشارك بدفع ثلاثة أمثال ما يدفعه العامل أو الموظف عن نفسه، وذلك بخلاف تحمل صاحب العمل بواقع ١٪من الأجر الثابت والمتغير سدادا لحصة إصابة العمل عن كل عامل، بإجمالي ٤٪ مقابل ما يتحمله العامل عن نفسه وعن أسرته بواقع ٤٪ أيضا، شرط ألا يتحمل أي منتفع بأي رسوم عند توجهه لسحب الخدمة، ويقوم أيضا صاحب كل معاش بسداد ما بين ١٪ للمعاشات الدنيا أو ٢٪ للمعاشات التي تزيد عن ذلك شرط أن يقوم صندوقي التأمينات والمعاشات أو من يقوم علي هذين الصندوقين بسداد ٣٪ أو ٦٪ بمقدار ثلاثة أمثال ما يتحمله صاحب المعاش باعتبار أن الصندوق

يحل محل صاحب العمل عن الموظف أو العامل الموجود في الخدمة.

كما يؤكد الدكتور عبد المنعم عبيد علي أهمية إعادة بناء منظومة وهيئة التأمين الصحي الاجتماعي الشامل علي مراحل . ويؤكد علي ضرورة التوافق علي دستور أساسي مجتمعي يتضمن التمسك بالأسس القانونية المستقرة الضامنة للحقوق الصحية والمميزات العلاجية وسلة الخدمات التي يقدمها نظام التأمين الصحي الحالي، وإنشاء هيئة تامين صحي ذات شخصية اعتبارية لها جمعية عمومية تمثل المنتفعين ومجلس إدارة منتخب دورياً ، ودستور للتمويل يتضمن أسس جمع الأموال من مصادر التمويل المعتمدة علي الاشتراكات الشهرية لكل عائلة ، مع المساندة الضريبية العامة ومن مصادر استثمار الصناديق التأمينية القومية ، بحيث يتم تجميع المداخل في صندوق قومي له فروعه في الأقاليم في حدود التكلفة لحزمة الخدمات الحالية المكتسبة والمستقرة.

إن بدائل التطوير والتمويل موجودة ومطروحة منذ سنوات ولكن قنوات الحوار مقطوعة بين الطرفين حيث يصر صناع السياسات الصحية علي استبعاد المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من الحوار. لكن الأوضاع صعب أن تستمر بهذا الشكل في ظل هجوم الأمراض والأوبئة من تيفود البرادعة إلي الطاعون إلي أنفلونزا الطيور والخنازير وانتشار أمراض الفشل الكلوي وفيروسات الكبد والسرطان وفي ظل فقر يعيش تحت وطأته نسبة كبيرة من المصريين.

إن وقفة أصحاب المصلحة يوم ١٨ مايو ٢٠١٠ أمام مجلس الشعب مطالبين بزيادة الإنفاق علي الصحة يعكس أننا قد دخلنا مرحلة جديدة يطالب فيها المنتفعين بالمشاركة في مناقشة الإنفاق الصحي وإدارة المرافق الصحية.

إن إصلاح السياسات الصحية هو الشعار الذي يرفعه كلا الفريقين، ولا يمكن للحكومة ان تستمر في استبعاد أصحاب المصلحة والهيئات المعبرة عنهم والخبراء الذين يعبرون عن تيارات رئيسية في النظر لهذه القضية، لابد من إدارة حوار مجتمعي حقيقي وشفاف حول الإصلاح الصحي وسبل تمويله لصالح تطوير وتحسين المستوى الصحي للمجتمع بأسره عبر تطوير الرعاية الصحية لكل أبناء المجتمع أيا كانت قدرتهم على تمويل الإنفاق الصحي المطلوب لهم.

جدول (٢)

تطور الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الإنفاق الحكومي ٢٠١٠/١٩٩١

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق علي الصحة	الأهمية النسبية للإنفاق علي الصحة لإجمالي الإنفاق الحكومي
١٩٩١	٣٨,٥٤٦	٨٩٧	٢,٣%
١٩٩٢	٤٤,٣٢٧	٩١٠	٢,١%
١٩٩٣	٤٧,٨٥٢	١,٠٠٦	٢,١%
١٩٩٤	٥٣,١٥٣	١,٠٥٢	٢,٠%
١٩٩٥	٥٤,٥٩٣	١,٢٢٨	٢,٢%
١٩٩٦	٥٩,٧٠٢	١,٥٨٨	٢,٧%
١٩٩٧	٦٢,٧٦١	١,٨٠٢	٢,٩%
١٩٩٧/١٩٩٨	٨٣,٥٢٠,٥	٢,١٠٩,٧	٢,٥%
١٩٩٨/١٩٩٩	٩١,٥٢٦,٥	٢,٤٤٥,١	٢,٧%
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٠٠,٣٠٢,٩	٢,٩٢٢,١	٢,٩%
٢٠٠٠/٢٠٠١	١١٢,٦١٤,٣	٣,٧٠٩,٧	٣,٣%
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٢٦,٨٥٢,٨	٤,٣٣٠,٤	٣,٤%
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٤٣,٠١٣,٥	٥,٣٨٩,٥	٣,٨%
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٥٩,٦٠٢,٢	٥,٥٦٠,٤	٣,٥%
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٧٧,٤٢٦,٦	٦,٠٨٧,٤	٣,٤%
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٧,٨١٠,٦	٩,٦٦٤,٩	٤,٧%
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٢٢,٠٢٩,٢	١٠,٤٣٣,٧	٤,٧%
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٤٤,٠٦١,٣	١١,٨٤٩,٨	٤,٩%
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٥١,٥	١٥,٨	٤,٥%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٣٣,٩	١٦,٣	%٤,٩
٢٠١١/٢٠١٠	٣٩٤,٥	١٨,٦	%٤,٧

المصدر:

- من عام ١٩٩١ إلي ١٩٩٧ من الدكتور سمير فياض - الصحة في مصر.
- من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ من الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥.
- من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من موقع وزارة المالية علي الانترنت.
- عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتوقعات ٢٠١٠/٢٠١١، من البيان المالي الصادر عن وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، صـ ١٢٦.

جدول (٣)
تطور موازنة وزارة الصحة في مصر خلال خمس سنوات
٢٠٠٤/٢٠٠٩

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩
إجمالي موازنة الصحة	٧،٦٣٥,٦	٨،٢١٠,٤	٩،١٤٥,٠	١١،٨٤٩,٨	١٢،١١٩,٠
الأجور وتعويضات العاملين	٣،٣٦١,٧	٣،٧٥٤,١	٤،٣٧٧,٠	٤،٨٠٨,٣	٥،٥٦٣,١
شراء السلع والخدمات	١،٠١٥,٥	٢،١٧٠,٠	٢،٧٥٨,٠	٣،٠٢٧,٧	٣،٤٤٥,٦
الفوائد	١١,١	١٣,٠	٩,٠	١٤,٩	١٤,٥
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٧٤,٥	٩١٠,٩	٩٥٤,٠	١،٤٢٢,٤	١،٢٤٧,٣
المصروفات الأخرى	٨١,٧	١،٥٣٧,٦	١٥٦,٠	٢٣٢,٥	٢٢٨,٢
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١،٥٣٥,٢	١،٢٨٠,٧	٨٩١,٠	١،٠٩٦,١	١،٦٢٠,٣
الأهمية النسبية للأجور	**%٤٤**	**%٤٥,٧**	**%٤٧,٩**	**%٤٠,٦**	**%٤٥,٩**

المصدر: بيانات الموازنة العامة للدولة ـ موقع وزارة المالية علي شبكة الانترنت.

جدول (٤)
توزيع موازنة الأجور في وزارة الصحة حسب القطاعات الصحية
٢٠٠٥/٢٠٠٩

مليون جنيه

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩
إجمالي الأجور في وزارة الصحة	٣،٧٥٤,١	٤،٣٧٧,٠	٤،٨٠٨,٣	٥،٥٦٣,١
الأجور المخصصة للعاملين بالوزارة	٩٢٩,٩	٨١٧	١،٠٠٤,١	١،١٩١,٢
الأهمية النسبية لأجور العاملين بالوزارة	%١٦,٨	%١٨,٧	%٢٠,٩	%٢١,٤
الأجور المخصصة للعاملين بالمحليات	٢،٣٠١,٣	٢،٤٨٩,٠	٢،٦٧٦,٧	٢،٨٦٤,٤
الأهمية النسبية لأجور العاملين بالمحليات	%٦١,٣	%٥٦,٩	%٥٥,٧	%٥١,٥
الأجور المخصصة للعاملين بهيئات وزارة الصحة	٨٢٢,٩	١،٠٧١,٠	١،٣١٩,١	١،٥٦٧,٢
الأهمية النسبية لأجور العاملين بالهيئات التابعة للوزارة	%٢١,٩	%٢٤,٥	%٢٧,٤	%٢٨,٢

المصدر: بيانات الموازنة العامة للدولة ـ موقع وزارة المالية علي شبكة الانترنت.

جدول (٥)
بيان عدد الدرجات في قطاع الصحة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

البيان	الجهاز الإداري	هيئات خدمية	المحليات	الإجمالي	الأهمية النسبية*
العليا	٩٦	٥٥٤	٣٨	٦٨٨	%١
التخصصية	٨،٣٥٧	٦،٨٧٢	١٣٩،١٠٦	١٥٤،٣٣٥	%٢٨,٧
الفنية	٩،٧٥٠	٨،٤٨٠	١٨٠،٨٧٢	١٩٩،١٠٢	%٣٧
المكتبية	٣،١٥٥	٢،٠٦٠	٦١،٩٤٦	٦٧،١٦١	%١٢,٥
المكتبية لغير المؤهلين	١٢٠	٩١	١،٣٣١	١،٥٤٢	%٠,٣
الحرفية	١،٥٠١	١،٤٠٩	٣٦،٥٣٥	٣٩،٤٤٥	%٧,٣
الخدمات المعاونة	٢،٠٣٣	٢،٣٦٨	٦١،٦٨٢	٦٦،٠٨٣	%١٢,٣
الكادرات الخاصة	-	٩،٩٤٩	-	٩،٩٤٩	%١,٨
الفنية لغير المؤهلين	-	١٠	٢	١٢	%٠,٠
الإجمالي	**٢٥،٠١٢**	**٣١،٧٩٣**	**٤٨١،٥١٢**	**٥٣٨،٣١٧**	**%١٠٠**

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث.

المصدر: عبد الفتاح الجبالي ـ الموازنة العامة والمواطن المصري ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ـ ٢٠٠٨ ـ صفحة ٣٢.

جدول (٦)

تطور الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الإنفاق الحكومي

١٩٩١/٢٠١٠

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق علي الصحة	الأهمية النسبية للإنفاق علي الصحة لإجمالي الإنفاق الحكومي
١٩٩١	٣٨,٥	٠,٨٩	٢,٣%
١٩٩٢	٤٤,٣	٠,٩١	٢,١%
١٩٩٣	٤٧,٩	١,٠	٢,١%
١٩٩٤	٥٣,٢	١,١	٢,٠%
١٩٩٥	٥٤,٦	١,٢	٢,٢%
١٩٩٦	٥٩,٧	١,٦	٢,٧%
١٩٩٧	٦٢,٨	١,٨	٢,٩%
١٩٩٧/١٩٩٨	٨٣,٥	٢,١	٢,٥%
١٩٩٨/١٩٩٩	٩١,٥	٢,٤	٢,٧%
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٠٠,٣	٢,٩	٢,٩%
٢٠٠٠/٢٠٠١	١١٢,٦	٣,٧	٣,٣%
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٢٦,٩	٤,٣	٣,٤%
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٤٣,٠	٥,٤	٣,٨%
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٥٩,٦	٥,٦	٣,٥%
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٧٧,٤	٦,١	٣,٤%
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٧,٨	٩,٧	٤,٧%
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٢٢,٠	١٠,٤	٤,٧%
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٤٤,١	١١,٨	٤,٩%
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٤٠,٩	١٢,١	٣,٦%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٥٤,٣	١٤,٩	%٤,٢

المصدر:

- من عام ١٩٩١ إلي ١٩٩٧ من الدكتور سمير فياض - الصحة في مصر.
- من عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ من الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥.
- من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠من موقع وزارة المالية علي الانترنت.

جدول (٧)

توزيع السكان والأسرة في عدد من المحافظات

المحافظة	أهمية السكان لإجمالي سكان مصر	أهمية الأسرة لإجمالي أسرة المستشفيات
القاهرة	%١١,١	%٢٢
الإسكندرية	%٥,٤	%٨,٨
البحيرة	%٦,٨	%٣,٤
قنا	%٤,٢	%٢,١
الدقهلية	%٧,٠	%٦,١
كفر الشيخ	%٣,٧	%٢,٣
المنيا	%٥,٨	%٤,٢
سوهاج	%٥,٤	%٣,٤
الفيوم	%٣,٥	%١,٧

المصدر : بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (٨)
تطور غياب العدالة في توزيع أسرة المستشفيات
بين الريف والحضر

السنوات	الأهمية النسبية لسكان الريف	الأهمية النسبية لأسرة المستشفيات في الريف
١٩٩٣	%٥٦,٩	%٨,٦
١٩٩٤	%٥٦,٩	%٨,٩
١٩٩٥	%٥٧,١	%٩,٢
١٩٩٦	%٥٧,٤	%٨,٩
١٩٩٧	%٥٧,٤	%٩,٢
١٩٩٨	%٥٧,٤	%٩,١
١٩٩٩	%٥٧,٦	%٩,٠
٢٠٠٠	%٥٧,٥	%٨,٨
٢٠٠١	%٥٦,٩	%٨,٩
٢٠٠٢	%٥٧,١	%٨,٥
٢٠٠٣	%٥٧,١	%٨,١
٢٠٠٤	%٥٧,٢	%٧,٩
٢٠٠٥	%٥٧,٣	%٧,٣

المصدر : بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (٩)
الإنفاق على الصحة في عدد من دول العالم
عام ٢٠٠٦

الدولة	إجمالي الإنفاق علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي العام علي الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق علي الصحة	الإنفاق الخاص علي الصحة كنسبة منوية من إجمالي الإنفاق علي الصحة	الإنفاق الحكومي العام علي الصحة كنسبة منوية من إجمالي الإنفاق الحكومي
أفغانستان	٩,٢	٣٢,٤	٦٧,٦	٦,٢
أنجولا	٢,٦	٨٦,٨	١٣,٢	٥
الأرجنتين	١٠,١	٤٥,٥	٥٤,٥	١٤,٢
البرازيل	٧,٥	٤٧,٩	٥٢,١	٧,٢
كندا	١٠	٧٠,٤	٢٩,٦	١٧,٨
شيلي	٥,٣	٥٢,٧	٤٧,٣	١٤,١
الصين	٤,٦	٤٠,٧	٥٩,٣	٩,٩
كوبا	٧,٧	٩١,٦	٨,٤	١١,٢
الدانمرك	١٠,٨	٨٥,٩	١٤,١	١٨
مصر	٦,٣	٤١,٤	٥٨,٦	٧,٣
فرنسا	١١	٧٩,٧	٢٠,٣	١٦,٧

المصدر: منظمة الصحة العالمية: الإحصاءات الصحية العالمية ٢٠٠٩ .

جدول (١٠)
الإنفاق العام والخاص على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة في دول مختارة

الدولة	إجمالي الإنفاق العام والخاص علي الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي العام علي الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق علي الصحة	الإنفاق الخاص علي الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق علي الصحة	الإنفاق الحكومي العام علي الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي
زامبيا	٥	٥٦,٨	٤٣,٢	١٤
ألمانيا	١٠,٦	٧٦,٩	٢٣,١	١٧,٩
الهند	٣,٦	٢٥	٧٥	٣,٤
هولندا	٩,٤	٨٠	٢٠	١٦,٤
نيكارجوا	٩,٦	٤٨,٢	٥١,٨	١٧
جنوب أفريقيا	٨	٣٧,٧	٦٢,٣	٩,١
الولايات المتحدة	١٥,٣	٤٥,٨	٤٥,٢	١٩,٣
المملكة المتحدة	٨,٢	٨٧,٣	١٢,٧	١٦,٣
تركيا	٤,٨	٧٢,٥	٢٧,٥	١٠,٦
أورجواي	٨,٢	٤٣,٥	٥٦,٥	٩,٢
تنزانيا	٦,٤	٥٧,٨	٤٢,٢	١٣,٧
فنزويلا	٤,٩	٤٩,٥	٥٠,٥	٩,٣

المصدر : منظمة الصحة العالمية ـ الإحصاءات الصحية العالمية ٢٠٠٩.

جدول (١١)
الإنفاق الصحي في الدول العربية
عام ٢٠٠٤

الدول	الإنفاق الصحي من الناتج المحلي %	الإنفاق الصحي من الإنفاق العام %	الإنفاق العام علي الصحة %	الإنفاق الخاص علي الصحة %	نسبة من يحصلون علي خدمات صحية في الحضر%	نسبة من يحصلون علي خدمات صحية في الريف %
الأردن	٩,٨	٩,٦	٤٨,٤	٥١,٦	٩٨	٩٥
الإمارات	٢,٩	٨,١	٦٩,٦	٣٠,١	٠٠	٠٠
البحرين	٤	٩,٤	٦٧,٢	٣٢,٨	٠٠	٠٠
تونس	٥,٦	١١,٦	٣١,٢	٦٨,٨	٠٠	٠٠
الجزائر	٣,٦	٨,٤	٧٢,٥	٢٧,٥	١٠٠	٩٠
جيبوتي	٦,٣	١١,٥	٦٩,٢	٣٠,٨	٠٠	٠٠
السعودية	٣,٩	٩,٩	٧٦,٥	٢٣,٥	١٠٠	٨٨
السودان	٤,١	٧,٢	٣٤,٤	٦٥,٦	٠٠	٠٠
سوريا	٤,٧	٥,٩	٤٧,٤	٥٢,٦	٩٦	٨٤
الصومال	٢,٦	٤,٢	٤٤,٦	٥٥,٤	٠٠	٠٠
العراق	٥,٣	٣,٤	٧٨,٥	٢١,٥	٩٧	٧٨
عمان	٣	٤,٨	٨١,٤	١٨,٦	١٠٠	٩٤
فلسطين	١٢,٨	٠٠	١٦,٥	٨٣,٥	٠٠	٠٠
قطر	٢,٤	٦,١	٧٦,٥	٢٣,٥	١٠٠	٠٠
الكويت	٢,١	٦	٩١,٣	٨,٧	١٠٠	٠٠
لبنان	١١,٦	٩,٣	٢٧,٤	٧٢,٦	٩٨	٨٥
ليبيا	٣,٨	٦,١	٧٤,٩	٢٥,١	١٠٠	٨٥
مصر	٦,١	٧,٩	٣٨,٢	٦١,٨	١٠٠	٩٩
المغرب	٥,١	٥,٥	٣٤,٣	٦٥,٧	١٠٠	٥٠
موريتانيا	٢,٩	٥,٣	٦٩,٤	٣٠,٦	٠٠	٠٠
اليمن	٥	٥,٧	٣٨,٣	٦١,٧	٨٠	٣٠

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ سبتمبر ٢٠٠٨ ـ صفحة ٢٩١

جدول (١٢)
مصادر تمويل النظام الصحي عالمياً

الدول	ضرائب عامة	تأمين اجتماعي	تأمين خاص	دفع من الجيب	رعاية أولية
السويد	٨٤%			١٦%	قوية
استراليا	٧٠%	١٠%	٨%	١٦%	
المملكة المتحدة	٨٠%	١%	٤%	٦%	
كندا	٦٩%	٧٤%	١١%	١٧%	
فرنسا	٣%	٦٩%	١٣%	١٠%	نامية
ألمانيا	٦%		٧%	١٣%	
الولايات المتحدة			٥٥%	؟	ضعيف

المصدر: د. علاء غنام - خطوط عامة لتقييم برنامج الإصلاح الصحي في مصر - " نحو بناء سياسة صحية بديلة " جمعية التنمية الصحية والبيئية - ٢٠٠٩ - صفحة ٣٩.

[٩]

المناطق الحرة في مصر
تقييم موضوعي للأداء والنتائج

شهدت السنوات الأخيرة نمواً متزايداً للدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تنمية التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات العالمية والإقليمية والثنائية التي هدفت إلي فتح الأسواق وإزالة الحواجز بين الدول حيث عمدت الدول العربية بلا استثناء تقريبا إلي إنشاء مناطق حرة داخل أراضيها ومنحتها من التسهيلات والإعفاءات والتشجيع ما جعل بعضها يلعب دوراً محورياً في جذب رءوس الأموال الخارجية والمحلية والتي تساهم في دفع عجلة التنمية في تلك البلدان.

وعلي الرغم من ظهور مناطق حرة جديدة وتحقيق عدد من هذه المناطق لنجاح كبير بيد أن المناطق الحرة المصرية تتعرض للعديد من التحديات بالنظر إلي المشكلات التي تواجه عملها، ومن ثم تقلل العائد منها كاحتمال تحول بعض هذه المناطق من التصدير إلي خارج الدولة إلي تهريب السلع إلي داخل الدولة مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، وإمكانية حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة.

الأمر الذي يتطلب دراسة النقاط التالية: مفهوم المناطق الحرة، والتمييز بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه، وأنماط هذه المناطق، وتقييم أدائها من خلال الأهداف التي أنشئت من أجلها، فضلا عن التعرف علي أهم المشكلات التي تواجه عملها، ومقومات نجاحها. بهدف تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تواجه عمل هذه المناطق حتي يمكن التوصل إلي مقترح لتحسين وتفعيل الأداء فيها.

أولاً: مفهوم المناطق الحرة

تعكس دراسات الباحثين المهتمين بالمناطق الحرة عدم إجماع علي تسمية واحدة للمناطق الحرة حيث تتعدد التسميات إذ هناك من يسميها بالمناطق الحرة، وآخرون يسمونها المناطق الجمركية الحرة، وهناك تسمية أخري وهي مناطق العبور، وفريق آخر يستخدم مصطلح المنطقة الاقتصادية الخاصة. كما أن هناك من يطلق عليها تسمية المناطق الخاصة.

ويرجع الاختلاف بشأن تحديد وضبط مفهوم المناطق الحرة إلي جملة من العوامل أهمها: اتساع وتطور نشاطات المناطق الحرة، وتعدد وتنوع أهدافها بتعدد واختلاف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة علي حدا، وبالتالي لم يكن هناك اتفاق علي تعريف جامع مانع شامل للمناطق الحرة ذلك أن القوانين والتشريعات التي نظمت العمل في المناطق الحرة لم تضع تعريفاً محدداً وإنما وضعت مجموعة من القواعد والأسس للعمل بها داخل المناطق الحرة.

وقد تعددت تعريفات المنظمات الدولية الخاصة بتحديد مهية هذه المناطق وذلك علي النحو التالي :

تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO": هي "مناطق صغيرة نسبيا ومتفرقة جغرافيا داخل الدولة وتهدف إلي جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء صناعات تصديرية من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار".

ويصفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD":ا بأنها "مناطق في شكل جيوب وغالبا ما

تتوطن هذه المناطق بالقرب من ميناء أو مطار دولي. ويتم تصدير إنتاج هذه المناطق للخارج. ولا يخضع استيراد المواد الخام، المنتجات الوسيطة، والآلات والمعدات التي تحتاجها صناعات هذه المناطق لرسوم جمركية".

ويعرفها البنك الدولي"WORLD BANK": بأنها "مناطق تقام علي مساحات من ١٠ إلي ٣٠٠ هكتار مخصصة للصناعات التصديرية، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية".

ويمكن تحديد عدد من العناصر أو السمات الأساسية الواجب توافرها لتحديد المقصود من المنطقة الحرة والمتعارف علي ضرورة تواجدها في المناطق الحرة بالعالم وهي:

١- المساحة الجغرافية (جزء من أرض الدولة).

لابد من تحديد مساحة المنطقة جغرافيا وذلك الجزء من أرض الدولة الذي سيتم عليه مباشرة المشروعات للأنشطة المصرح بها داخل حدود تلك المنطقة وغالبا ما تكون تلك المساحة بالقرب من أو بداخل أحد الموانى البحرية أو الجوية أو المنافذ البرية للدولة، بمعنى ارتباطها ببعض التسهيلات من خطوط الاتصال اللازمة من سكك حديدية أو خطوط جوية أو خطوط ملاحية دولية.

٢- عزل المنطقة الحرة عن الحدود أو الإقليم الجمركي للدولة.

ويكون ذلك بإحاطة المنطقة بالأسوار، وأن تكون بطبيعتها محاطة بعوازل طبيعية (من مياه نهر أو جبال...إلخ) حيث يعامل ذلك الجزء كما لو كان خارجا عن إقليم الدولة وذلك من الناحية الجمركية أو من ناحية تطبيق بعض القواعد القانونية الخاصة عليه فتعامل البضائع الواردة من المنطقة الحرة لداخل البلاد كما لو كانت مستوردة من الخارج تماما، وبالمثل صادرات الدولة المضيفة إلي المنطقة الحرة كأنها مصدرة إلي الخارج.

٣- الخضوع لسيادة الدولة المضيفة.

تطبق القواعد القانونية المعمول بها في الدولة المضيفة علي المشروعات التي تقام داخل تلك المنطقة، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون المعاملات داخل أو مع تلك المناطق وباقي أرجاء الدولة. أي أنه سيتم استثناء المشروعات التي تقام بتلك المنطقة مع بعض الأحكام والقواعد المعمول بها داخل الدولة بقانون خاص ينظم أسلوب التعامل معها.

٤- الإعفاءات الضريبية والجمركية والإجرائية.

يتم إعفاء واردات المشروعات المقامة داخل حدود المنطقة من الإجراءات الجمركية العادية، ومن الرسوم والضرائب الجمركية علي الواردات والصادرات الخاصة بها. فيمكن لهذه المشروعات استيراد احتياجاتها من كافة أنواع السلع، فيما عدا الممنوع تداولها، وذلك بدون أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها، وبدون الخضوع للإجراءات الجمركية العادية أو للقيود الاستيرادية والتصديرية المتبعة في البلد المضيف.

٥- تحديد الأنشطة المصرح بمزاولتها داخل حدود تلك المناطق.

يتم تحديد نوعية الأنشطة المصرح بها، من أنشطة تجارية أو صناعية أو تجارية وصناعية معا، وكذلك تحديد بعض النوعيات من مشروعات الخدمات اللازمة لسد احتياجات المشروعات المقامة داخل المنطقة، من مشروعات النقل والتأمين والشحن والتفريغ ... إلخ.

٦- إعداد الموقع وتجهيزه بالمرافق العامة اللازمة لقيام المشروعات بمباشرة أنشطتها مثل الكهرباء والمياه والصرف والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٧- أما بالنسبة لتنظيم وإدارة هذه المناطق، فغالبا ما تكون هذه المناطق خاضعة لإشراف جهة حكومية (وزارة أو هيئة عامة حسب قانون إنشاء المنطقة الحرة العامة). فالجهة المسئولة عن إدارة المنطقة الحرة مثلا في أيرلندا هي وزارة التجارة والصناعة، وفي أسبانيا وزارة المالية وفي سنغافورة تشرف عليها هيئة ميناء سنغافورة.

وفي سوريا تشرف عليها المؤسسة العامة للمناطق الحرة، وفي مصر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وفي الأردن مؤسسة المناطق الحرة، وفي ليبيا مصلحة الموانئ والمنائر. وقد يتم إدارة المنطقة الحرة عن طريق شركة عامة تمثل فيها الحكومة كما هو الحال في أيرلندا أو يتم إدارتها بمجالس إدارات حكومية أو شبه حكومية كما هو الحال في غالبية المناطق الحرة في العالم. وغالبا ما تمثل الجهات التالية في مجالس إدارات المناطق الحرة (وحدات الحكم المحلى- الأجهزة المعنية التي لها علاقة مباشرة بعمل المنطقة الحرة من الجمارك والموانئ وبعض الوزارات – غرف التجارة والصناعة- ممثلين عن رجال الأعمال) وتتمتع هذه الجهات بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون لها ميزانياتها الخاصة بما يبعدها عن الإجراءات الإدارية العادية التي لا تتناسب مع أسلوب العمل بها، وبما يمكنها من جلب الخبرات الإدارية وبالأعداد المطلوبة لضمان حسن سير العمل بهذه المناطق التي تعتبر مراكز أمامية متقدمة فنيا وإداريا.

ثانياً: التمييز بين مفهوم المناطق الحرة وبعض المفاهيم الأخرى

يختلف مفهوم المناطق الحرة عن بعض المفاهيم الأخري قريبة الشبه من المناطق الحرة مثل الأسواق الحرة ومناطق التجارة الحرة، وغيرها من النظم التي تعمل علي تنشيط التجارة الدولية ولكنها في طبيعتها تختلف عن المناطق الحرة وفيما يلي توضيح لذلك:

أ- المناطق الحرة والأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي الأماكن التي تعرض فيها السلع الاستهلاكية الأجنبية تامة الصنع غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية، بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية وذلك لسد احتياجات الأفراد من هذه السلع. وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية، وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول علي قدر مناسب من العملات الحرة التي تكون مع هؤلاء الركاب. ومن ثم فإن الأسواق الحرة تتميز بما يلي:

- أنها أماكن لعرض السلع الاستهلاكية الأجنبية والوطنية دون السماح بالقيام بإجراء أية عمليات عليها من شأنها تغيير حالة البضائع.
- أنها أماكن يسمح فيها للبيع للأفراد في حدود الاستهلاك الشخصي العادي فقط.
- تتخذ صالات الركاب العابرين بالمطارات أو بالموانئ البحرية أو بالمنافذ البرية أماكن لهذه الأسواق.
- أنها تنشأ بغرض امتصاص العملات الأجنبية التي تكون مع الركاب العابرين، وتنشيط الحركة السياحية، وسد احتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية العادية وفي بعض الحالات السلع الاستهلاكية المعمرة، وتحقيق أرباح تجارية.

ومن ثم يتضح أن مفهوم الأسواق الحرة يختلف تماما عن مفهوم المنطقة الحرة السابق الإشارة إليه.

ب- المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

تعد مناطق التجارة الحرة نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير تجارة السلع بينها، وذلك بهدف تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة، وتحدد الاتفاقية الموقعة بين الدول الأعضاء ومنطقة التجارة الحرة نوعية السلع التي يتم تحريرها وحجم التخفيضات الجمركية.

وهناك ما يعرف باسم المناطق المصرفية الحرة، وقد تم التوسع فيها في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في بعض الدول، وسرعان ما تحولت إلي مراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة والبهاما. أما ما يعرف بمناطق الباب المفتوح، فهي تهدف إلي تشجيع التصدير، ولا يقتصر تأثيرها علي منطقة محددة بل يمتد

ليشمل نطاق أوسع من إقليم الدولة المعنية ومثال ذلك منطقة الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

ومن ثم فقد بدا واضحاً أن أشكال ومسميات المناطق الحرة تختلف من دولة لأخري فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات، وأخري للتكنولوجيا الحديثة ورغم اختلاف المسميات والأشكال إلا أن كلها تشترك في نفس القواعد التي تحكم عمل المناطق الحرة.

وتتنوع الأهداف التي ترغبها الدولة من إنشاء هذه المناطق والتي يمكن إيجازها فيما يلي:زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الفنية والأجنبية، والربط بين المناطق الصناعية وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل وتغيير في هيكل الوظائف، كما تعتبر الروابط الأمامية والخلفية (التشابكات) بين المناطق الحرة من جهة والاقتصاد المحلي من جهة أخري من أهم القضايا الرئيسة. وكلما ازدادت هذه الروابط كثافة كلما تمكنت هذه المناطق من توريد مكاسب طويلة الأجل.

ثالثاً : المناطق الحرة في مصر

تتمتع مشروعات المناطق الحرة في مصر بالعديد من المزايا والحوافز والضمانات والإعفاءات التي تمنح لها بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧- الفصل الثالث من القانون والذي ينظم عمل المناطق الحرة- ولائحته التنفيذية رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤.

وتتمثل مزايا الاستثمار في المناطق الحرة فيما يلي: حرية اختيار المجال الذي يمكن الاستثمار فيه داخل المناطق الحرة، وعدم وجود قيود علي جنسية رأس المال الذي يمكن أن ينفرد أو يدخل مشاركاً بأي نسبة في استثمارات مشروعات المناطق الحرة سواءً كان مصرياً أو عربياً أو أجنبياً، فضلا عن حرية تحديد حجم رأس المال الذي يمكن الاستثمار به في ضوء حجم وطبيعة المشروع وطاقته الإنتاجية، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع سواءً كان مشروعاً فردياً أو شركة أشخاص أو شركة أموال أو فرع لشركة أجنبية، وحرية تحويل الأرباح والأموال المستثمرة وإعادة تصديرها، مع عدم خضوع واردات المناطق الحرة للقواعد الاستيرادية العادية المعمول بها داخل البلاد وحرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي وتحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح، بالإضافة إلي معاملة السلع والبضائع المصدرة لمشروعات المناطق الحرة من داخل البلاد معاملة السلع والبضائع المصدرة لخارج البلاد، كما يمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد.

وبالنسبة للضمانات الممنوحة لمشروعات المناطق الحرة فتتمثل في: عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها، ولا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة علي المشروعات أو الحجز علي أموالها أو الاستيراد أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها من غير الطريق القضائي.

وحول الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة تتمثل فى: إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع (عدا سيارات الركوب) من أية رسوم جمركية أو ضرائب علي المبيعات أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط حتي لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدها بصفة مؤقتة خارج المنطقة الحرة، وإعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلي خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواءً كانت ضرائب علي المبيعات أو غيرها من الضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد، فضلا عن عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط، وعدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلي خارج البلاد لأي إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد، هذا إلي جانب إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من

الضرائب علي المبيعات، وإعفاء الشركات من ضرائب الأرباح الناتجة عن إدماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني.

وتخضع مشروعات المناطق الحرة لرسم سنوي مقداره (١٪) من قيمة البضائع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين، وبالنسبة لمشروعات التصنيع أو التجميع يحصل رسم مقداره (١٪) علي القيمة المضافة عند خروجها من المنطقة، كما تخضع المشروعات الخدمية التي لا يقتضي نشاطها إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوي مقداره (١٪) علي إجمالي الإيرادات التي تحققها.

وتبدو سلة الميزات التي تحصل عليها مشروعات المناطق الحرة، مبالغا فيها، على حساب المصالح الاقتصادية لمصر. ولا توجد قيود على استخدام عمالة أجنبية في تلك المشروعات، بما يعني أن تلك المشروعات يمكن ألا تسهم في خلق وظائف جديدة للعمالة المصرية، بما يتطلب إلزامها باستخدام عمالة مصرية إلا في حالة أصحاب الخبرات الخاصة التي لا تتوافر في مصر في هذا المجال أو ذاك. كما أن الحرية المطلقة في تحويل الأرباح التي تم تكوينها في مصر إلى الخارج، هو أمر يحتاج لمراجعة لإلزام تلك المشروعات باستثمار جزء من أرباحها داخل مصر، طالما أنها كونت تلك الأرباح من نشاطها في مصر.

ويوجد في مصر ثلاثة أنماط رئيسة للمناطق الحرة هي: المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

أ - المناطق الحرة العامة

هي منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان علي أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة.

ويوجد في مصر ١٠مناطق حرة عامة منها سبع مناطق حرة قائمة في الإسكندرية (العامرية) والقاهرة (مدينة نصر) وبور سعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط والمنطقة الإعلامية بمدينة ٦ أكتوبر والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الأخيرة، حيث أن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددا من مشروعات التخزين والمشروعات الصناعية والخدمية والتمويلية دون أن تقتصر علي نشاط واحد. هذا إلي جانب منطقتان تحت الإنشاء وهما: شبين الكوم (محافظة المنوفية)، ومنطقة قفط الحرة (محافظة قنا).

وتتم إدارة كل منطقة من خلال مجلس إدارة بالإضافة إلي جهاز إداري يتولي تقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإصدار الموافقات علي التراخيص بإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة توفيراً للوقت والجهد بالإضافة إلي قيامه بتوفير الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة تلك المشروعات داخل تلك المناطق وفقاً للمساحات التي تتناسب وطبيعة كل مشروع. وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي كالتالي:

- ٣,٥ دولار أمريكي للمتر المربع سنويا للمشروعات الصناعية.
- ٧,٠٠ دولار أمريكي للمتر المربع سنويا للمشروعات الأخري (التخزين – الخدمات).

(وتخفض هذه القيمة بنسبة ٥٠٪ في المناطق الحرة العامة بالإسماعيلية ودمياط).

وقد بدأ إنشاء المناطق الحرة العامة في بورسعيد ومدينة نصر بالقاهرة عام ١٩٧٥ والمناطق الحرة العامة في الإسكندرية والسويس عام ١٩٧٦، والمنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية عام ١٩٨٠، كما بدأ إنشاء كل من المنطقة الحرة العامة بالأدبية بالسويس والمنطقة الحرة العامة بدمياط عام ١٩٩٦ وكان إنشاء هاتين المنطقتين معاصراً لإنشاء ميناء الأدبية وميناء دمياط. وفي فبراير

عام ٢٠٠٠ أنشئت منطقة حرة عامة ذات طبيعة خاصة بمدينة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة تخصص لنشاط الإنتاج الفني والإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها.

ب- المناطق الحرة الخاصة

تقتصر علي مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الأسمنت، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في إحدي المناطق الحرة العامة أو أن ينتج عن المشروع تلوثاً بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن ٥٠٪ من إنتاجه، ويوجد في مصر نحو ١٦٤ مشروعا يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

وينظم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عمل كل من المناطق الحرة العامة والخاصة، ومن أهم الامتيازات التي وفرها القانون إعفاء المشروعات من الضرائب الجمركية والضريبة العامة علي المبيعات وغيرها من الرسوم حيث لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوي في حدود ١٪ من قيمة السلع الداخلة للمنطقة أو الخارجة منها لحساب المشروع وفي حالة المشروعات الخدمية يصل هذا الرسم إلي ٣٪ من القيمة المضافة التي يحققها المشروع، و يسمح للمشروعات العاملة بتحويل أرباحها أو إعادة خروج رأس المال الأصلي للمشروع دون قيود. ويبلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة ١٦٩ مشروع حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتعمل معظم مشروعات المناطق الحرة الخاصة في النشاط الصناعي (٩٥) مشروع والنشاط الخدمي (٧٠) مشروع.وتتمثل اتجاهات الاستثمار في النشاط الصناعي بالمناطق الحرة الخاصة في الأنشطة التالية: صناعات الغزل والنسيج والأقمشة والملابس الجاهزة، وصناعات بترولية وتعدينية وكيماوية وبتروكيماوية، وصناعات هندسية وكهربائية وإلكترونية، وصناعات غذائية ومنتجات الأغذية.

بينما تتضمن اتجاهات الاستثمار في القطاع الخدمي الأنشطة التالية: خدمات النقل والشحن البحري، والخدمات البترولية، وخدمات محطات الحاويات، وخدمات التقنية والاتصالات.

ج- المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة[*]

تقام هذه المناطق بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق زيادة في الصادرات، وذلك من خلال إقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية ويجوز أن يلحق بهذه المنطقة ميناء خاص سواء كان بحريا أو جويا أو جافا[**]. وقد صدر قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢.

والذي تضمن أن ينشئ رئيس الجمهورية بقرار منه هيئة اقتصادية تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة تتبع رئيس مجلس الوزراء وتسمي باسم المنطقة وتختص

(*) تعد التجربة الصينية في مجال المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة من أكثر التجارب نجاحاً – وفقا لتقديرات تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠١- حيث قامت الصين منذ عام ١٩٨٠ بإنشاء خمس مناطق اقتصادية، كما خصصت منذ عام ١٩٨٤ أربع عشرة مدينة ساحلية مفتوحة الأمر الذي أدي لاجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة وتحقيق معدلات عالية للنمو فضلا عن زيادة الصادرات، فعلي سبيل المثال مثلت صادرات المناطق الاقتصادية وحدها نحو ٤٠ % من إجمالي الصادرات الصينية في عام ٢٠٠٠.

(**) يقام الميناء الجاف في العمق البري وتنقل إليه الحاويات بعد تفريغها من السفن بحيث تجري به جميع الإجراءات الجمركية، كما يتم التخليص الجمركي علي السلع المصدرة إلي الخارج داخل هذا الميناء وبحيث تتجه إلي الموانئ مباشرة دون أي إجراءات إدارية معوقة.

دون غيرها بتطبيق أحكام هذا القانون. وتهدف الهيئة إلي إقامة وتنمية المنطقة وتعمل علي جذب الاستثمارات إليها لإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة علي المنافسة مع مثيلاتها في العالم وذلك من خلال: توحيد سلطات الإدارة، وتوفير المرافق والخدمات بأرقي المعايير والمواصفات الفنية وتطبيق النظم والمزايا والإعفاءات الكفيلة بإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير القوي البشرية المدربة لذلك، وتهيئة أفضل مناخ للعمل جاذب للاستثمار.

وطبقاً للقانون تتمتع المناطق الاقتصادية بإعفاء من الضرائب الجمركية ومن ضريبة المبيعات وجميع أنواع الضرائب والرسوم بالنسبة للمعدات والآلات والمواد الخام والمهمات وقطع الغيار وأية مواد أو مكونات مستوردة من الخارج. كما تُعفَي السيارات والمركبات بكافة أنواعها من الضرائب والرسوم متي كانت مخصصة لنشاط إنتاجي أو خدمي وفقاً للمعايير التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة كما تتمتع هذه المناطق بكافة الضمانات المقررة في قانون الاستثمار. وتخضع المشروعات والأنشطة التي تقام في المنطقة لضريبة مخفضة قدرها ١٠٪ علي الأرباح والإيرادات.

وقد نص القانون علي أن يتولي مجلس إدارة الهيئة وضع السياسة العامة للمنطقة وإداراتها علي نحو يكفل تحقيق أهداف إنشائها، وتكون له في سبيل ذلك اختصاصات الوزراء المقررة في القوانين واللوائح فيما عدا وزراء الدفاع والداخلية والعدل.

ومن المزايا التي تضمنها قانون المناطق الاقتصادية أن يكون للمنطقة نظام خاص للإدارة الجمركية ودائرة جمركية خاصة وكذا نظام للإدارة الضريبية، وأن ينشأ بالمنطقة مركز لتسوية المنازعات يختص بتسوية المنازعات بطريق التوفيق ويصدر وزير العدل قرارا بنظام أداء المركز لأعماله واختصاصاته وكيفية تنفيذ الأحكام والقرارات التي يصدرها. ويكون اللجوء إلي القضاء بعد عرض النزاع علي إحدي هيئات التوفيق بالمركز وصدور قرارها فيه.

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس. وتضمن مساحة وحدود أول منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تنشأ في ظل أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢. وقد بدأت العديد من الشركات عمليات الإنتاج وتشمل الأسمدة والحديد والصلب والصناعات الدوائية ومواد البناء والبتروكيماويات.

إذن يمكن القول أن قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة يختلف عن قانون المناطق الحرة سواء الخاصة أو العامة من ناحية إمكانية إعطاء شهادة المنشأ، حيث تعتبر المناطق الحرة جزءاً من العالم الخارجي موجود علي أرض جمهورية مصر العربية بينما المناطق الاقتصادية الخاصة هي جزء من أرض الدولة وبالتالي فإنها تكون قادرة علي إعطاء أي منتج فيها شهادة المنشأ المصري.

كذلك فإن قانون الضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) الصادر عام ١٩٩٧ يعد غير كاف من ناحية أن الإعفاءات الممنوحة مشروطة بفترة مؤقتة تفقد بعدها المنشآت والشركات هذه الإعفاءات. أما قانون المناطق الاقتصادية الخاصة فإن المنشأة تتمتع بالحوافز والضمانات طالما أنها تمارس نشاطها في هذه المنطقة.

رابعاً: تقييم أداء المناطق الحرة في مصر

تطورت المناطق الحرة في مصر منذ نهاية السبعينيات إلي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حيث شهدت إقبالاً علي إقامة مشروعات التخزين والنقل البحري إلي جانب بعض المشروعات الصناعية وخاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة. وكانت مشروعات التخزين توجه معظم صادراتها إلي السوق المحلي حيث كانت توفر احتياجات البلاد من السلع والخدمات الحيوية التي تستوردها مثل: حديد التسليح والأخشاب، والأسمنت،

والمواد الطفلية التي تحتاج إليها الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول. وقد تم ترويج مقبولية لهذا **الاتجاه في بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي بدعوى أن عبء توفير هذه السلع والخامات كان يقع علي عاتق الدولة، وهو أمر غير صحيح، لأن قيام الدولة باستيراد ما تحتاجه هي وشركاتها بصورة مباشرة، يوفر الكثير من الأموال التي يحصل عليها المستوردين المحليين والأجانب كأرباح تبدو أقرب للسمسرة. كما أن الدولة ستدفع في النهاية وبتكلفة أعلى، قيمة وارداتها من مختلف السلع. وتلك المناطق الحرة كان من المفترض من البداية أن تكون مناطق لجذب الاستثمارات الصناعية والتقنيات الإنتاجية والإدارية الجديدة، والمساهمة في خلق فرص جديدة للعمل وتدريب العاملين المصريين بمختلف مستوياتهم المهارية على هذه التقنيات والأساليب الجديدة. لكن ما حدث أنها تحولت من البداية إلى منفذ لتوريد السلع رسميا أو تهريبها بصورة غير شرعية إلى السوق المصرية بصورة أوقعت ضررا فادحا بمنتجي السلع المصرية المناظرة لتلك الواردات المُهربة، مما جعل تلك المناطق مسئولة مهمة عن التدهور السريع في الميزان التجاري المصري، وعن التوسع في السوق السوداء للنقد الأجنبي لتمويل الاستيراد غير المشروع (التهريب) من تلك المناطق.**

ومنذ منتصف الثمانينيات إلي منتصف التسعينيات من القرن العشرين انتهجت هيئة الاستثمار والمناطق الحرة سياسة الحد من مشروعات التخزين، والترويج لإقامة مشروعات التجميع والتصنيع والتي تهدف إلي تصدير منتجاتها أو نسبة منها إلي خارج البلاد. وقد شهدت هذه المرحلة تحسنا محدودا في إقامة صناعات هندسية وغذائية وكيماوية ودوائية، لكن هذا التحسن لا يرقي مطلقا إلى حجم الأهداف والآمال التي عقدتها الحكومة المصرية على تلك المناطق عند إنشائها. وتجدر الإشارة إلي أن الهيئة تشترط أن تقوم المشروعات الصناعية بتصدير ٥٠٪ علي الأقل من إنتاجها للخارج. وبالنسبة لبعض الصناعات التي لها مثيل داخل البلاد تشترط الهيئة أن تقوم بتصدير ١٠٠٪ من إنتاجها للخارج. وقد أسفر تطبيق هذه السياسة عن تحول بعض مشروعات التخزين التي كانت قائمة إلي ممارسة النشاط الصناعي بجانب نشاطها التخزيني.

وفي هذا السياق يتم تقييم أداء المناطق الحرة انطلاقاً من الأهداف التي أنشئت من أجلها والتي تتمثل في زيادة الصادرات وإحداث تأثير إيجابي علي ميزان المدفوعات، واجتذاب رءوس أموال أجنبية وتكنولوجيا حديثة ومتقدمة، واستيعاب وتدريب مزيد من العمالة وتوفير فرص عمل دائمة...

(١) دور المناطق الحرة في زيادة الصادرات

كان الهدف وراء معاملة المناطق الحرة في مصر– العامة والخاصة– معاملة جمركية مختلفة عن باقي أجزاء الدولة، هو إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين، وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلي خلق قيمة مضافة عالية وزيادة الصادرات، ومن ثم يساهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى. لكن الواقع هو أن الميزان التجاري للمناطق الحرة حقق عجزاً مستمراً خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، حيث كانت قيمة واردات هذه المناطق أعلي دائما من صادراتها، وهو استمرار لهذا الاتجاه منذ إنشائها، مما يعني أنها فشلت فشلا ذريعا في تحقيق هذا الهدف الرئيسي من إنشائها.

وتجدر الإشارة إلي أن نسبة كبيرة من صادرات هذه المناطق قد استهدفت السوق المحلي وليس الأسواق الخارجية، أي أن كثيراً من مشروعات هذه المناطق تفضل تسويق إنتاجها بالسوق المحلي نظراً لسهولة واتساع السوق من ناحية ولعدم الإلمام الكافي بالأسواق الخارجية ولضعف القدرة علي المنافسة من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي قد يؤثر علي المنتجات المحلية حيث يعرضها لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجات المناطق الحرة. الأمر الذي عكس تحول هذه المناطق من رافد لدعم موارد النقد الأجنبي إلي استنزاف هذه الموارد

وتسربها من خلالها إلي خارج البلاد، مما يعني أن أبرز الأهداف التي أنشئت من اجلها المناطق الحرة لم يتحقق.

(٢) دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية

يعكس توزيع الاستثمارات في المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة حسب الجنسية ما يلي :

- حدوث تحول كبير في الأهمية النسبية لجنسيات رءوس الأموال المستثمرة في هذه المناطق، فخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين احتلت رءوس الأموال العربية موقع الصدارة حيث بلغت نسبتها ٤٢ ٪، تلتها رءوس الأموال المصرية بنسبة ٣٧٪ ثم الأجنبية بنسبة ٢١٪، وبحلول عام ٢٠٠٠ أصبحت الاستثمارات المصرية تحتل المرتبة الأولي وبلغت حوالي ٧٩٪ تليها الاستثمارات الأجنبية بنسبة ١٤٪، وفي المرتبة الثالثة تأتي الاستثمارات العربية بنسبة ٧٪ في المتوسط. ويرجع أسباب انخفاض نسب المساهمات العربية في المشروعات المقامة في المناطق الحرة عما كانت عليه خلال عقد الثمانينيات وفترة منتصف التسعينيات من القرن العشرين إلي تركز أغلب الاستثمارات العربية في مشروعات تخزينية .
- انخفاض نسبة المساهمات العربية والأجنبية في المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة إلي إجمالي المساهمات العربية والأجنبية في المشروعات المقامة داخل البلاد لتقتصر علي ٨٪ للأجانب و٥٪ للعرب في يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٢٤٪ للأجانب و ٣٩٪ للعرب عام ١٩٨٥.
- ارتفاع نسبة المساهمات المصرية في المشروعات المقامة داخل هذه المناطق، حيث ارتفعت من ٣٧٪ في عام ١٩٨٥ لتصل إلي ٨٧٪ في نهاية يونيو عام ٢٠٠٩ مما يؤكد أن هذه المناطق قد أصبحت أكثر جذباً للمصريين.

ويعكس تراجع نسب المساهمات العربية والأجنبية في المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة في مصر انخفاض جاذبية هذه المناطق بالنسبة للاستثمارات الأجنبية عموماً والعربية بصفة خاصة، وهو الأمر الذي قد يعزي أساساً إلي تزايد أعداد المناطق الحرة علي مستوي العالم وفي المنطقة العربية وبالذات في دولة الإمارات العربية المتحدة وتزايد حدة المنافسة بينها لاجتذاب الاستثمارات العالمية.

(٣) دور المناطق الحرة في جذب تكنولوجيا حديثة

تعمل المناطق الحرة كنوافذ للتكنولوجيا وذلك من خلال جذب تكنولوجيا متقدمة واستخدام أساليب إنتاج حديثة ولا يوجد معيار محدد ووحيد لتحديد مدي نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيا الحديثة ولكن يمكن القول بأنه كلما زادت أعداد المشروعات الصناعية كلما تزايدت فرص استقدام تكنولوجيا متقدمة، وكلما كانت المنتجات عالية التخصص كلما دل ذلك علي استخدام تكنولوجيا متقدمة. ويتضح من توزيع المشروعات المقامة بالمناطق الحرة طبقا لمجالات النشاط المختلفة، ما يلي:

- حدوث تغير كبير في هيكل المشروعات المقامة في المناطق الحرة عما كانت عليه خلال منتصف الثمانينيات من القرن العشرين فبينما كانت مشروعات التخزين هي السائدة خلال عقد الثمانينيات – نظراً لقلة رءوس الأموال التي تحتاجها هذه النوعية من المشروعات ولأنها تحقق عائداً أسرع من العائد الذي تحققه المشروعات الصناعية– أصبحت غالبية المشروعات المقامة في المناطق الحرة مشروعات صناعية حيث تجاوزت نسبتها نحو ٥٠٪ من إجمالي المشروعات.
- رغم تزايد أعداد المشروعات الصناعية المقامة داخل المناطق الحرة لتصل إلي نحو ٥١٪ من إجمالي المشروعات المقامة حتي ٢٠٠٩/٦/٣٠ مقابل ٢٢٪ من الإجمالي في ١٩٨٥/٦/٣٠ إلا أن نسبة هذه المشروعات إلي إجمالي المشروعات الأخري تبدو ضئيلة بالمقارنة بنفس النسب في دول أخرى، حيث تصل نسبة المشروعات الصناعية المقامة في المناطق الحرة في كوريا الجنوبية إلي ٩٩٪ من إجمالي المشروعات المقامة في تلك المناطق.

- يعد تزايد نسبة المشروعات الصناعية إلي المشروعات الأخري شرطاً ضرورياً وليس شرطاً كافياً لاجتذاب التكنولوجيا المتقدمة وبعبارة أخري يجب أن تعمل نسبة لا بأس بها من هذه المشروعات في مجالات التكنولوجيا العالية Hi-Tech وألا تقتصر المشروعات الصناعية المقامة في هذه المناطق علي الصناعات الغذائية أو الصناعات التحويلية التقليدية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والتي عادة ما تتميز بانخفاض الفن الإنتاجي وتعتمد علي أساليب إنتاجية كثيفة العمالة، وبالنظر إلي المجالات التي تعمل فيها المشروعات الصناعية المقامة داخل هذه المناطق فمن بين ٣٨٤ مشروعاً صناعياً نجد ١٣٢ مشروعاً – أي ما يعادل ٣٤٪ من إجمالي المشروعات الصناعية – تعمل في مجال الصناعات الهندسية، مقابل ٩٩ مشروعا يعمل في مجال الغزل والنسيج و٣٣ مشروعا في مجال الأغذية و٨٩ مشروعا في مجال الكيماويات وهي مجالات لا تحتاج إلي فنون إنتاجية متقدمة أو مهارات خاصة، أو تنتمي كلها إلى صناعات الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية.

جدير بالذكر أن هناك اختلاف في طبيعة الأنشطة المقامة بنظام المناطق الحرة من دولة إلي أخري والغالب هي الصناعات الخفيفة كالألبسة والمنسوجات والصناعات الهندسية والخشبية والمتنوعة من إلكترونيات وبرمجيات بالإضافة إلي الصناعات التحويلية كصناعة الأدوية والأغذية.

(٤) دور المناطق الحرة في استيعاب العمالة

تمثل المناطق الحرة أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في تقليل معدلات البطالة في الدول التي تعاني من هذه المشكلة فالمناطق الحرة بما تضمنه من مشروعات قادرة علي استيعاب قدر من العمالة التي تنضم لسوق العمل سنوياً.

ويتضح تواضع إسهام المناطق الحرة في استيعاب العمالة بالمقارنة بالعمالة علي المستوي القومي وما تحصل عليه من مزايا وحوافز توفرها الدولة لها من أجل تحقيق أهدافها، حيث لم تتجاوز أعداد العمالة في هذه المناطق نسبة (٠,٦٪) من أعداد العمالة علي المستوي القومي.

جدير بالذكر أن أعداد العمالة المصرية بمشروعات المناطق الحرة بلغت (٦٩٢٤٧) عامل حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩, منها ١١٠٠ عمالة أجنبية خلال ٢٠٠٩، بالمقارنة بـ(٥٥٥٢١) عامل منهم ١١١٩ أجنبي خلال ٢٠٠٣. هذا بخلاف العمالة المؤقتة والتي غالبا ما تلجأ إليها معظم الشركات الصناعية (خاصة صناعة الغزل والنسيج), ويصعب حصرها, وقد قدر إجمالي العمالة بالمناطق الحرة- دائمة ومؤقتة- في ٢٠٠٩/١٢/٣١ بـ ١٢٠٢٧٢ عامل, وهو ما يعكس فشل تلك المناطق في توفير فرص عمالة بالمقارنة مع عمر تلك المناطق التي تعود إلى نحو ٣٥ عاما، وبالمقارنة مع فرص العمل التي تم توفيرها في مناطق حرة ناجحة في بلدان أخرى.

جدير بالذكر أنه علي الرغم من الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة بيد أن القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا في يونيو ٢٠٠٨ بإلغاء جميع الامتيازات التي تتمتع بها الصناعات كثيفة الطاقة داخل المناطق الحرة أثار مخاوف عديدة حيث سيتم تحميل تلك المصانع أعباء الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات خاصة بعد تحقيقها لأرباح ضخمة طوال الفترة الماضية. وتبحث وزارة الاستثمار حاليا إيقاف جميع التراخيص الخاصة بإنشاء مصانع جديدة وفق نظام المناطق الحرة.

علي الجانب الآخر أثار القرار حالة من الاستياء والارتباك داخل الشركات العاملة في المناطق الحرة حيث أشار عدد منهم إلي أن القرار يمثل عقبة جديدة أمام الاستثمارات الجديدة القادمة وسوق تجعل من المناطق الحرة - التي أنشئت لجذب الاستثمارات - عاملا لطرد الاستثمارات، وتوقع بعض أصحاب الشركات داخل تلك

المناطق أن تقابل القرارات الجديدة بمشكلات كثيرة خاصة أن هذه الشركات قد قامت وفق عقود أبرمت مع الحكومة تنص علي إعفائها من الضرائب والجمارك. فضلا عن اتجاه عدد من مصانع المنطقة للإغلاق بسبب تزامن القرار مع حالة الانخفاض التي تشهدها حركة الصادرات، وإمكانية قيام أصحاب شركات المناطق الحرة برفع الأسعار لمقابلة الأعباء المفروضة عليهم.

وقد قررت الهيئة العامة للاستثمار، حذف الاستثمار بنظام المناطق الحرة من خطط الترويج للاستثمار في مصر. وأصدرت الهيئة نسخة جديدة من خطط الترويج للاستثمار في مصر، اقتصرت علي الاستثمار الداخلي والمناطق الاستثمارية وبرنامج تنمية الصعيد بالإضافة إلي المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" وغاب عن الخطة ذكر المناطق الحرة سواء العامة أو الخاصة.

وحول البديل عن المناطق الحرة استحدثت وزارة الاستثمار نظام "المناطق الاستثمارية" مؤخراً من خلال القرار رقم ١٦٧٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية يجوز للقطاع الخاص إدارتها وتطويرها والترويج لها، وذلك في جميع القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية والسياحية.

خامساً: مشكلات المناطق الحرة

وبصفة عامة هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلي تأخير ظهور كثير من المنافع الاقتصادية المهمة للمناطق الحرة في مصر، كما أن المستثمرين في المناطق الحرة يواجهون عدة مشكلات تعرقل مسيرة عمل شركاتهم داخل هذه المناطق. وترتبط بعض هذه المشكلات بالمستوي الكلي بينما تتعلق الأخري بالمستوي القطاعي ومستوي المشروع، وذلك علي النحو التالي:

- هناك عيوب تشوب دراسات جدوي المستثمرين التي يقدمونها للهيئة بغرض الحصول علي الموافقات اللازمة لإقامة مشروعاتهم فهي تميل إلي المبالغة في تقدير المتغيرات الأساسية (رأس المال، والتكاليف الاستثمارية وحجم العمالة وأجورها، ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات) التي علي أساسها يمكن تقدير جدوي المشروع. وهي بيانات ضرورية لتقدير أثر هذه المشروعات في تنمية الصادرات.
- نقص الاستقلالية الفعلية للمناطق الحرة بالرغم من أن القانون يمنح السلطة المالية والإدارية. فمثلا في مصر يستلزم الحصول علي موافقة الوزير أو مجلس الوزراء بالإضافة إلي مجلس مديري المنطقة الحرة لإقرار الميزانية.
- التغيرات المفاجئة في القوانين والضوابط التي تصيب المستثمرين بحيرة.
- التصاريح والتداخل في القوانين والإجراءات المتعلقة بالمناطق الحرة وبالجمارك أيضا.
- ارتفاع تكاليف إعداد المناطق الحرة العامة اللازمة لاستقبال المشروعات ومضاعفة الاحتياجات المالية لمواد البناء وكافة المستلزمات المطلوب استيرادها لإتمام الإنشاءات ومن ثم اضطرت الهيئة وإدارات المناطق الحرة العامة إلي الموافقة علي عدد كبير من مشروعات التخزين - والتي لا تحتاج إلي وجود المرافق الأساسية كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية- مما ضاعف من مشكلات إحكام الرقابة علي عمل تلك المشروعات، وذلك باعتبارها مصدراً سريعاً لتحقيق الإيرادات في المراحل الأولي لإقامة المناطق الحرة.
- عدم قيام بعض المشروعات باتخاذ خطوات جدية في التنفيذ رغم حصولهم علي الموافقة منذ عدة سنوات والبطء الشديد في تنفيذ عمليات الإنشاءات والمرافق من جانب شركات المقاولات التي استندت إليها عمليات التنفيذ.
- غياب جهاز رقابي فعال علي المناطق الحرة أدي إلي ارتفاع مستوي التكاليف الإدارية أمام المشروعات، والتأخر في الحصول علي الموافقات من الجهات الحكومية بخصوص التوسعات في المصانع المنشأة بهذه

المناطق، فضلا عن ارتفاع مستوي أسعار إيجارات المباني.

- مشكلات التسويق حيث تتوقف قدرة مشروعات المناطق الحرة علي التصدير في الأسواق المحلية والخارجية علي القدرة التنافسية لمنتجات هذه المشروعات، وعلي الفروق بين أسعار تصديرها لنفس النوع من المنتجات، بجانب قدرة صادرات المناطق الحرة علي منافسة الواردات داخل السوق المحلي. فضلا عن وجود مجموعة من المشروعات التي صُرح لها بممارسة بعض الأنشطة التي لا تتفق مع نظام وطبيعة عمل المناطق الحرة. وما يترتب عليه من توجيه جميع مبيعاتها للسوق المحلي المصري وزيادة وارداتها من المناطق الحرة بدلا من قيامها بممارسة أنشطة التصدير للخارج. بالإضافة إلي قيام بعض أصحاب المشروعات- وبخاصة مشروعات التخزين- باستخدام نظام المناطق الحرة كوسيلة للتهرب من القوانين والقواعد النقدية والضريبية والجمركية وتحويلهم نظام المناطق الحرة إلي مستودعات جمركية بمزايا كفلها لهم القانون من حيث الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها من حيث السماح لهم بالبيع في السوق المحلي. وقد نتج عن ذلك الوضع منافسة غير متكافئة فيما بين مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الوطنية وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية وزيادة العجز في الميزان التجاري وامتصاص مدخرات المواطنين من العملات الأجنبية وإقلال موارد الدولة منها. الأمر الذي يعكس افتقار المناطق الحرة لسياسات ترويجية فعالة، فضلا عن صعوبة تسويق منتجات المنطقة الحرة بسبب تشابه المنتجات التي يتم إنتاجها داخل المناطق الحرة العربية وسيطرة المنتجات الأوروبية علي السوق.

- انخفاض مستوي التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الأخري التي يتعامل معها المستثمر وتحديداً مصلحة الجمارك حيث يتم دفع رسوم واشتراكات ربما تتجاوز أحيانا نسب الضرائب والرسوم الجمركية، مثل رسوم الهيئة العامة للاستثمار ومعاينة الجمارك التي تتضاعف كلما تضاعف حجم الصادرات ورسوم في الموانئ ورسوم للوزارة.وقد أدي انعدام التنسيق الجيد فيما بين الهيئة وأجهزة الجمارك المختلفة ورغبة الجمارك في التدخل في إدارة وعمل مشروعات المناطق الحرة إلي وضع مزيد من العراقيل أمام تلك المشروعات أثرت بدرجة كبيرة علي مقدرتها في تحقيق أهدافها. جدير بالذكر أنه يسود إحساس عام بين المستثمرين بأن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تتحول إلي جهة جباية بعد انتهاء فترة توطين أي مشروع وبدء تشغيله. ولا يشعر المستثمر بوجود مسئوليها إلا في حال طلب تسديد مبالغ مستحقة أو لأمر يتعلق بالنواحي المالية وليس الخدمية. وهو ما يعني ضرورة بحث أسلوب تعامل الهيئة مع المستثمر علي مدار المشروع ككل.

- نقص العمالة الماهرة المدربة بجانب أزمة الهجرة الجماعية للعمالة من مصنع لآخر نتيجة التنافسية في أجور العمال، وما يترتب علي ذلك من توقف لبعض خطوط الإنتاج وتنبع هذه المشكلة من تسابق أصحاب المشروعات علي العمالة خاصة في مجال صناعة الملابس الجاهزة حيث ينتقل العامل من المصنع ذو الأجر المنخفض إلي المصنع ذو الأجر الأعلي. وبالنسبة للنظم الوظيفية فقد ترتب علي حرية الشركات الأجنبية في إدارة العمالة بالمنطقة الحرة تغييرا في هيكل العمالة السائد في المجتمع وفقا لاحتياجاتها الخاصة، حيث تزايد اعتماد مشروعات المناطق الحرة علي العمالة المؤقتة علي اعتبار أنه نظام عمالة مرن يستجيب للتغيرات في الطلب علي العمالة مما أدي إلي حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة. جدير بالذكر أن غالبية المشروعات لم تقم بوضع أو تنفيذ برامج تدريبية لهم في الداخل أو في الخارج وكل ما تم هو اجتذاب العمالة الماهرة من المشروعات الوطنية المثيلة بما تقدمه لها من أجور مرتفعة نسبياً عن مستوي الأجور المنخفض في المشروعات المحلية. بالإضافة إلي أنها لم تقم بوضع أي نظم للخدمات الطبية أو التأمينات الاجتماعية بل اعتمدت علي النظم المحلية المتوافرة بل أن بعضهم يحاول التهرب من سداد أقساط التأمينات الاجتماعية للعاملين لديه.

• ارتفاع بدلات التخزين والضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة ورسوم وأجور الموانئ البحرية وتكاليف الحراسة الخاصة للمنشآت داخل بعض المناطق التي يترتب علي المستثمر توفيرها حيث أن مشروعات المناطق الحرة لا تعتمد علي الإجراءات الأمنية التي تتخذها الهيئة بتعيين قوة من الشرطة. بل تؤجر بنفسها شركات أمن وحراسة لتتولي أمن مشروعاتها الاستثمارية داخل المنطقة في ظل وجود حراسة الشرطة التي تهتم ببوابات الدخول والخروج أكثر من كونها قوة أمن وحراسة للمنشآت داخل المنطقة.

سادساً: مقومات نجاح المناطق الحرة

يتضح من دراسة الخبرات الدولية في مجال المناطق الحرة ما يلي:

- تشير التجارب الدولية إلي أن المناطق الحرة ظهرت دوليًا كجزء من سياسة اقتصادية كلية تهدف في الأساس إلي تشجيع النمو الصناعي والصادرات، أما العربية فالملاحظ أنها لم تخضع في الغالب لتوجه إنمائي عربي معين، ولكنها كانت - في معظم الأحوال - استجابة لظروف مثل: محاولة تجنب اختناقات اقتصادية معينة، أو رغبة في حل بعض المشاكل الاقتصادية القائمة، أو لتحقيق بعض الفوائد من التعامل مع الشركاء الاقتصاديين الأجانب.

- ركّزت التجارب الدولية علي ضمان نمو هذه المناطق وازدهارها من خلال توفير عدد من الضمانات، مثل: توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم علي الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم الحوافز، والاستقرار، وتحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية كالنقل والشحن والتفريغ وغيرها، ولكن في التجربة العربية يُلاحظ أن معظم الدول لم توفر هذه التوليفة من الضمانات ولكنها- في الغالب- ركّزت علي جانب الحوافز، دون أن تحقق الكفاءة للخدمات والمرافق والبنية الأساسية أو المناخ المستقر، وهو ما جعل تلك الحوافز لا تؤتي ثمارها المطلوبة.

- يُلاحظ أن المناطق الحرة العالمية، خاصة في الدول الآسيوية، تطورت بطريقة واكبت التطور الاقتصادي العالمي، حيث تطور اهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات والطفرة التكنولوجية فيما يُعرف بالاقتصاد الجديد، وأصبح الطابع الغالب عليها هو الاستثمار الصناعي والخدمات المالية والمعلومات. أما العربية، فنجد أن قطاع الصناعات التحويلية وقطاع المؤسسات المالية المتخصصة يحتل مكانة هامشية في معظمها، باستثناء منطقة جبل علي بدبي، ويغلب علي معظم المناطق أنشطة التخزين والتجارة، كما في مصر وغيرها. ورغم أن نشاط الصناعات التحويلية احتل مساحة كبيرة في منطقة جبل علي، فإن هذه الصناعات تركّزت في صناعة الجلود والملابس والمنسوجات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات مواد البناء والخزف، وهي في الغالب صناعات خفيفة وكثيفة الاستخدام للعمالة وبالتالي فإنها لم تصل إلي التعمق التكنولوجي الذي وصلت إليه صناعات المناطق الحرة في دول شرق آسيا (ماسان بكوريا الجنوبية) التي ركّزت علي الصناعات التحويلية كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا.

- تعتمد المناطق الدولية علي المصادر الأجنبية لتمويل المشروعات بالدرجة الأولي، أما العربية فيلاحظ عليها غلبة المكون المحلي، وهذا يعني أن المناطق الحرة العربية لم تنجح بالدرجة الكافية في جذب رءوس الأموال الأجنبية، رغم أنه أحد أهم الأهداف الذي نشأت من أجل تحقيقه.

وانطلاقاً مما سبق يتضح أن فرص نجاح هذه المناطق تتزايد كلما تميزت الدولة المضيفة بوجود استقرار اقتصادي وسياسي وإجتماعي، تبرزه سياسات مالية ونقدية ثابتة وقوية وتتميز بالشفافية، وأيضا وجود قوانين وتشريعات دقيقة وواضحة وسهلة في التطبيق وذلك فيما يتعلق بالملكية الخاصة والاستثمار، بحيث ينتج فوائد تعود علي كل من الدولة المضيفة والمستثمرين. ومن ثم هناك مجموعة من المعايير المؤثرة علي قرار الاستثمار داخل المنطقة الحرة وهي كالتالي:

أ- الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي أكثر العوامل أهمية في جذب رءوس الأموال إلي الدولة المضيفة. وتتراجع الشركات الأجنبية عادة عن الاستثمار داخل الدول غير المستقرة سياسيا حيث تتعرض مصالحها للتهديد. وبالتالي يلعب المناخ المستقر سياسيا واقتصاديا دورا مهما لتأسيس المناطق الحرة وتحديد مدي نجاحها.

ب- تخطيط المناطق الحرة

إن اتخاذ قرار بإقامة مناطق اقتصادية خاصة في الاقتصاد له أهمية كبيرة نظرا للتأثيرات الكبيرة لهذه المناطق علي الاقتصاد، لذا فان اتخاذ مثل هذا القرار يجب أن يشتمل علي دراسة نواحي عديدة، حتي يمكن في النهاية اتخاذ القرار بإقامة مثل هذه المناطق أو عدم إقامتها، وأهم ما تتضمن عليه هذه الدراسات ما يلي :

- الهدف من إنشاء المناطق الحرة.
- نوعية الصناعات التي يمكن أن تتوطن في هذه المناطق، ومدي توافر المهارات للصناعات المستهدفة في المنطقة.
- نوعية الأسواق (محلية، دولية، كلاهما) التي تستهدفها هذه المناطق مما يشتمل علي عدد الشركات التي تعمل محليا وإقليميا، وعدد السكان، متوسط دخل الفرد، وعادات الاستهلاك، والقوة الشرائية، والقدرة علي التغيير، واتجاهات التغير في معدلات الدخل القومي والفردي.
- احتياجات هذه المناطق من البنية الأساسية (هي مؤشر يوضح كفاءة ونوعية البيئة الاستثمارية بما يتضمنه من كفاءة الاتصالات الدولية، المياه، الصرف الصحي... إلخ).
- حجم الموارد المالية التي تحتاجها هذه المناطق.
- حجم ونوعية المنافسة التي سوف تواجهها هذه المنطقة من المناطق الحرة الأخري (المحلية والدولية).
- القوانين الخاصة بالتعيين والفصل واستقدام العمالة من الخارج.
- متوسط الأجور السائدة في المنطقة مقارنة بالأجور السائدة محليا، وإقليميا، ودوليا لنفس المهارات، وما هو حجم التعليم والتدريب التي تحتاجها العمالة، تشجيع التعليم الفني والتقني لزيادة المهارات.
- النظام الإداري الحكومي (المستثمرون الأجانب يهمهم الإجراءات التي تتميز بالسهولة والشفافية والبساطة لان لذلك تأثير علي إجراءات التأسيس، والعمل، والاستيراد والتصدير وكافة الإجراءات، ومن ثم علي التكاليف والربحية).

ج- وجود بنية أساسية قوية ومتطورة

يمثل وجود بنية أساسية مناسبة مع احتياجات المنشآت التي تتواجد في هذه المناطق أحد العوامل المهمة لنجاحها، ولا يشترط تقديم أي دعم لهذه المرافق، إذ انه وجد في كثير من الأحوال أن هذا الدعم قد نتج عنه عدم الترشيد في استهلاكها وزاد من نسب الإهدار فيما عاد بالخسارة علي البلد المضيف. ورغم أهمية البنية الأساسية لأداء المناطق الحرة، إلا انه لابد أن يكون إمداد هذه المناطق مرتبط بمرحلية التنفيذ وبمعدلات الطلب علي الاستثمار فيها، حيث أظهرت بعض الدراسات أنه في أغلب الحالات كانت معدلات إنشاء المرافق والبنية الأساسية أعلي من معدلات الطلب علي هذه المناطق، مما تعذر معه استرداد التكاليف التي تم صرفها علي هذه المرافق. الأمر الذي يتطلب مرحلية التنفيذ وأن ترتبط كل مرحلة بمعدلات الإشغال مع كفاءة المرافق، كما يعد استرجاع نفقات إنشاء المرافق العامة في هذه المناطق أحد الأهداف للهيئة المسئولة عن إنشاء وإدارة المنطقة.

د- الموقع الاستراتيجي

يعتبر الموقع ذو دلالة مهمة في نجاح هذه المناطق. وعادة ما ينصح أن تكون هذه المناطق علي بعد لا يزيد عن ساعة من المطار أو الميناء، وأن تتوافر شبكة جيدة من الطرق تسمح للوصول إليها بسهولة، أيضا من المهم أن

تكون المنطقة قريبة من المناطق السكنية حتي يكون من السهل توفير العمالة بأجور ملائمة، ومن الضروري إذا كان هناك توطن للعمالة في هذه المناطق أن تتوافر مدارس وخدمات صحية.

إن الأهمية التي تحتلها دراسة الموقع المقترح تأتي من:

١. أثر موقع المنطقة الحرة علي تكاليف الإنشاء للمنطقة الحرة من جانب وعلي تكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية داخلها من جانب آخر. وانعكاس ذلك علي العوائد المتوقعة.

٢. يؤثر موقع المنطقة الحرة علي مجمل التكاليف التشغيلية (الإنتاج، الأجور، مصادر الطاقة، التسويق) للمشروعات الاستثمارية التي تقام فيها.

هـ- إدارة المناطق الحرة

تعد الإدارة عنصراً مهماً في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لكنها في المناطق الحرة تلعب الدور الأهم، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفء ومنحها الصلاحيات الكافية لمارسة أعمالها وبالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة ويساهم في سرعة إنجاز المعاملات. حيث أن أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي علي المستثمر مراجعتها والحصول علي موافقتها.

وتجدر الإشارة إلي أن الاختيار الكفء للقائمين علي الإدارة، بالإضافة إلي قيام الغرف التجارية بدور الوسيط بين الإدارة والمنطقة الصناعية وبين المستثمرين، يعتبر من العوامل التي ساعدت علي تحقيق نجاح المناطق الحرة.

و- التسويق والترويج

إن أحد الأهداف المهمة والأساسية للجهة المسئولة عن إدارة المنطقة هو وضع سياسة ترويج وتسويق متطورة وواضحة للمنطقة وتسهيلاتها، ويمكن الاستعانة في هذه الحالة بالشركات العالمية المتخصصة مع الشركات المحلية التي لها قدرات في هذا المجال. ويعتقد البعض أنه ما لم تنجح إدارة المنطقة في جذب المستثمرين إليها . فان كافة الجهود لن تؤدي في النهاية إلي إنجاح وتفعيل دور هذه المنطقة.

ويمكن القول إجمالاً، أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي تشكل حدود ذلك الإطار الذي يمكن أن تعمل بداخله مشروعات المناطق الحرة كأداة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية أهمها:

- أن يكون اجتذاب قبول وعمل هذه المشروعات في إطار الخطة العامة للدولة التي تحدد حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية الخاصة المطلوبة ومجالات عملها.
- وضع الأسس السليمة لدراسة الجدوي الاقتصادية لشروعات المنطقة بما يتفق مع الهدف من إنشائها ومع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة. كما يجب أن يتم تقييم عمل المنطقة بصفة مستمرة ومشروعاتها منذ حصول المشروع علي الموافقة للعمل بالمنطقة.
- تحديد الهدف من إقامة المناطق الحرة بدقة ووضوح (توفير عدد معين من فرص العمالة، إقامة صناعات تصديرية محددة...إلخ)
- تحديد مجالات النشاط التي يصرح بالعمل فيها لهذه المشروعات في ضوء الهدف من إقامة المناطق الحرة والخطة العامة للدولة.
- تحديد الحوافز والضمانات التي ستقدم للمشروعات ودراسة أسس ترشيدها بما يحقق العائد المناسب لكل من الدولة والمشروعات المقامة، مع مراعاة الحوافز الأخري التي تقدمها دول أخري للمنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية العالمية لها.
- اختيار موقع المنطقة وتحديد مساحتها بدقة كاملة بما يتفق مع الهدف من إقامتها وطبيعة الأنشطة المصرح بها وفي ضوء موارد الدولة المادية وما يتوافر لها من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ استثمارات إنشاءات هذه المناطق، والتخطيط الجيد

لموقع المنطقة. فالموقع يشكل عنصرا مهما في نجاح المنطقة.

- الإعداد والتنفيذ الجيد لبرامج الدعاية والترويج للمنطقة من حيث موقعها ومواردها المادية والبشرية المتاحة والحوافز والضمانات التي تقدمها الدولة بالاستثمارات الأجنبية ولجدوي الاستثمار بالدولة مقارنة بمثيلاتها من دول أخري.
- دراسة سبل توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الخاصة بإنشاءات المناطق الحرة وتشغيلها وصيانتها.
- توفير الأعداد اللازمة من القوي العاملة عن طريق مراكز التدريب التي تقوم بمد المشروعات بما تحتاجه من القوي العاملة حتي لا تتأثر المشروعات الوطنية من خلال اجتذاب العمالة الماهرة والخبرات الوطنية إلي مشروعات المناطق الحرة إليها، وإنشاء عدد من مراكز التدريب للعمالة الوطنية في فروع التخصصات المختلفة التي تحتاجها مشروعات المناطق الحرة لسد احتياجات تلك المشروعات من العمالة المدربة.
- أن تكفل التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والتشريعات المنظمة لعمل المنطقة الحرة بما يحقق الفائدة المزدوجة للمشروعات والدولة وبما لا يؤدي إلي حدوث منافسة غير متكافئة فيما بين مشروعات المنطقة والمشروعات الوطنية المماثلة بالداخل. ومن جهة ثانية لابد أن تتكامل التشريعات المنظمة للعمل بالدولة من قوانين الاستثمار الأجنبي والضرائب والنقد مع التشريعات المنظمة لعمل المنطقة الحرة.
- إجراء بعض الإصلاحات الأساسية لتمكين المناطق الحرة من مسايرة نظم المناطق الحرة في الدول الأخرى مع ضرورة مراعاة: تفادي المنافسة غير العادلة في السوق المحلي، منح حوافز لشركات تنمية المناطق الحرة من القطاع الخاص، تجنب تعرض المشروعات للتعقيدات الإدارية، اتباع نظم إجرائية وضريبية منافسة، تطبيق الالتزامات الدولية فيما يتعلق بدعم الصادرات.
- اتباع أفضل أساليب الإدارة العالمية وتطوير البيئة التنظيمية وتدريب الكوادر البشرية علي أساليب تطوير المناطق والتركيز علي الترويج والتسويق.

والحقيقة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء في الاقتصاد المصري أو في المناطق الحرة، لا تؤسس نمطاً استثمارياً خاصاً بها، وإنما تعيد إنتاج الأنماط القائمة في أي بلد، وبالتالي فإن سيادة أنماط التجميع وأنشطة الوساطة والسمسرة، والتجارة التي تجور على حقوق المنتجين والمستهلكين معا، واحتكارات القطاع الخاص في الإنتاج والتجارة، والفساد في الأعمال المتعلقة بالمال العام وبالذات في برنامج الخصخصة، واستغلال العمالة وإساءة توزيع القيمة المضافة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل وبين العاملين لديهم في مصر، تشكل في مجموعها بيئة محددة لحجم ونمط الاستثمار الأجنبي الذي يتدفق إلى الاقتصاد الداخلي والمناطق الحرة ليعمل في نفس مجالات النشاط الاقتصادي القائمة في البلد، وبنفس آليات عملها، بما في ذلك إعادة إنتاج أنماط الفساد والإفساد الموجودة محلياً.

وكان تعويل صانع القرار في مصر ولزمن طويل على الميزات المالية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الإعفاءات الضريبية لوقت طويل، غير مُجدي لأن الخبرة التاريخية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مختلف بلدان العالم، تشير إلى أن التعويل على الحوافز المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية هو وهم كبير، لأن العوامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية لأي بلد هي حوافز السوق التي تتمثل في وجود ازدهار ونمو وتنوع وحراك اقتصادي جيد وقدرة تنافسية عالية في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية سواء كان ذلك من خلال الاستثمارات الحكومية كما هو الوضع في الصين وفيتنام، أو من خلال القطاع الخاص المحلي كما هو الوضع في تايوان (إقليم صيني) وتركيا وتايلاند والبرازيل وغيرها من الدول. كما تتمثل تلك الحوافز في توافر آليات قوية لضبط المواصفات القياسية بالنسبة للسلع المنتجة في هذه السوق حتى تكون هناك

فرصة عادلة للمنافسة، وضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية فيه، وسهولة إجراءات تسيير الأعمال بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق المحلية على العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى، وارتفاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد، وتوافر قوة العمل متنوعة المهارات وبأجور تُمكن من يوظفها من الإنتاج بشكل تنافسي، وتوافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي، ووجود نظام فعال لمنع التهرب الضريبي حتى يعمل كل المستثمرين في ظروف عادلة ومتساوية في هذا الصدد، وتوفر نظام صارم لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة. وإضافة لكل هذا لابد من وجود عملة مستقرة سواء تم ذلك من خلال تسعير تحكمي ثابت، أو أن يتم تحقيق الاستقرار للعملة من خلال آليات السوق بما يتطلبه الاستقرار في هذه الحالة من توازن في الموازين الخارجية ومن توافر احتياطيات كبيرة من العملات الحرة من خلال تراكم الفوائض في الموازين الخارجية وليس من خلال القروض.

كذلك فإن وجود نظام سياسي مستقر وديموقراطي يتضمن توازنا بين السلطات وفصلاً بينها وتداولاً حقيقيا للسلطة، ويتضمن مساواة حقيقية بين كل أبناء الوطن أمام القانون بغض النظر عن النوع والأصل العرقي والمكانة السياسية والاجتماعية، أمور بالغة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار. وفي نفس السياق فإن توفر الأمن، يعد شرطاً ضرورياً لتدفق الاستثمارات الأجنبية لأي بلد في العالم، وهو ما يعني أنه من الصعب تصور تدفق الاستثمارات الأجنبية الحقيقية بأحجام كبيرة لبناء مشروعات جديدة في بلد يعيش بشكل متواصل في ظل قانون للطوارىء، رغم أنه ليس في حالة حرب أو كوارث طبيعية، فالتفسير الوحيد في مجتمع الأعمال العالمي لهذا الوضع، هو أن هذا البلد غير آمن، لذا ينبغي إلغاء قانون الطوارىء والاعتماد على القوانين العادية الموجودة فعليا، كتوصية ضرورية وتسبق كل التوصيات الاقتصادية، لجذب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الحرة وللاقتصاد الداخلي.

الملحـــق الاحصـــائـــى

أولا : الإحصاءات الدولية :

جدول (١)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي في إجمالي العالم ومناطق ودول مختارة

السنة / الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	*٢٠١٠	**٢٠١١	**٢٠١٥
الاقتصاديات المتقدمة	١,٧	١,٩	٣,٢	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٠,٥	٣,٢-	٢,٦	٢,٤	٢,٣
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٥	٣,٦	٣,١	٢,٧	٢,١	٠,٤	٢,٤-	٣,٣	٢,٩	٢,٤
منطقة اليورو	٠,٩	٠,٨	٢,٢	١,٧	٣,٠	٢,٨	٠,٦	٤,١-	١,٠	١,٣	١,٧
ألمانيا	٠,٠	٠,٢-	١,٢	٠,٧	٣,٢	٢,٥	١,٢	٤,٩-	١,٤	١,٦	١,٢
فرنسا	١,١	١,١	٢,٣	١,٩	٢,٤	٢,٣	٠,١	٢,٥-	١,٤	١,٦	٢,٢
ايطاليا	٠,٥	٠,٠	١,٥	٠,٧	٢,٠	١,٥	١,٣-	٥,٠-	٠,٩	١,١	١,٣
أسبانيا	٢,٧	٣,١	٣,٣	٣,٦	٤,٠	٣,٦	٠,٩	٣,٦-	٠,٤-	٠,٦	١,٧
هولندا	٠,١	٠,٣	٢,٢	٢,٠	٣,٤	٣,٦	٢,٠	٣,٦-	٥,٤	١,٣	١,٨
اليابان	٠,٣	١,٤	٢,٧	١,٩	٢,٠	٢,٤	١,٢-	٥,٢-	٢,٤	١,٨	١,٧
المملكة المتحدة	٢,١	٢,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٦	٠,٥	٤,٩-	١,٢	٢,١	٢,٥
كندا	٢,٩	١,٩	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٠,٥	٢,٥-	٣,٦	٢,٨	٢,١
كوريا	٧,٢	٢,٨	٤,٦	٤,٠	٥,٢	٥,١	٢,٣	٠,٢	٤,٥	٥,٠	٤,٠
الصين	٩,١	١٠,٠	١٠,١	١٠,٤	١١,٦	١٣,٠	٩,٦	٩,١	١٠,٥	٩,٦	٩,٥
الهند	٤,٦	٦,٩	٧,٩	٩,٢	٩,٨	٩,٤	٦,٤	٥,٧	٩,٤	٨,٤	٨,١
روسيا	٤,٧	٧,٣	٧,٢	٦,٤	٧,٧	٨,١	٥,٦	٧,٩-	٤,٣	٤,١	٥,٠
البرازيل	٢,٧	١,١	٥,٧	٣,٢	٤,٠	٦,١	٥,١	٠,٢-	٧,١	٤,٢	٤,١
المكسيك	٠,٨	١,٧	٤,٠	٣,٢	٤,٩	٣,٣	١,٥	٦,٥-	٤,٥	٤,٤	٤,٠
جنوب أفريقيا	٣,٧	٢,٩	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٥	٣,٧	١,٨-	٢,٦	٣,٦	٤,٥

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p.156-162.

تم تحديث بيانات الأعوام من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، ما عدا دول هولندا، كوريا، جنوب أفريقيا من التقرير التالى:

IMF, World Economic Outlook, UPDATE, July 2010, Table 1, p.2.

جدول (٢)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر التضخم) في دول ومناطق مختارة

الدولة / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*	٢٠١١**	٢٠١٥**
الاقتصاديات المتقدمة	١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٣,٤	٠,١	١,٥	١,٤	٢,٠
الولايات المتحدة	١,٦	٢,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٨	٠,٣-	٢,١	١,٧	٢,٢
منطقة اليورو	٢,٣	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١	٣,٣	٠,٣	١,١	١,٣	١,٩
ألمانيا	١,٤	١,٠	١,٨	١,٩	١,٨	٢,٣	٢,٨	٠,١	٠,٩	١,٠	٢,٠
فرنسا	١,٩	٢,٢	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٦	٣,٢	٠,١	١,٢	١,٥	١,٨
ايطاليا	٢,٦	٢,٨	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٠	٣,٥	٠,٨	١,٤	١,٧	٢,٠
أسبانيا	٣,٦	٣,١	٣,١	٣,٤	٣,٦	٢,٨	٤,١	٠,٣-	١,٢	١,٠	١,٨
هولندا	٣,٨	٢,٢	١,٤	١,٥	١,٧	١,٦	٢,٢	١,٠	١,١	١,٣	١,٥
اليابان	٠,٩-	٠,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,٣	٠,٠	١,٤	١,٤-	١,٤-	٠,٥-	١,٠
المملكة المتحدة	١,٣	١,٤	١,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٦	٢,٢	٢,٧	١,٦	٢,٠
كندا	٢,٣	٢,٧	١,٨	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٤	٠,٣	١,٨	٢,٠	٢,٠
كوريا	٢,٨	٣,٥	٣,٦	٢,٨	٢,٢	٢,٥	٤,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٠
الصين	٠,٨-	١,٢	٣,٩	١,٨	١,٥	٤,٨	٥,٩	٠,٧-	٣,١	٢,٤	٢,٠
الهند	٤,٣	٣,٨	٣,٨	٤,٢	٦,٢	٦,٤	٨,٣	١٠,٩	١٣,٢	٥,٥	٤,٠
روسيا	١٥,٨	١٣,٧	١٠,٩	١٢,٧	٩,٧	٩,٠	١٤,١	١١,٧	٧,٠	٥,٧	٥,٠
البرازيل	٨,٤	١٤,٨	٦,٦	٦,٩	٤,٢	٣,٦	٥,٧	٤,٩	٥,١	٤,٦	٤,٥
المكسيك	٥,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٥,١	٥,٣	٤,٦	٣,٧	٣,٠
جنوب أفريقيا	٩,٢	٥,٨	١,٤	٣,٤	٤,٧	٧,١	١١,٥	٧,١	٥,٨	٥,٨	٤,٥

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook April 2010 , p164-168

جدول(٣)
العجز والفائض في ميزان الحساب الجاري لمناطق ودول مختارة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

السنة / الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	*٢٠١٠	**٢٠١١	**٢٠١٥
الاقتصاديات المتقدمة	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	١,٢-	١,٢-	٠,٩-	١,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٧-
الولايات المتحدة	٤,٣-	٤,٧-	٥,٣-	٥,٩-	٦,٠-	٥,٢-	٤,٩-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-
منطقة اليورو	٠,٧	٠,٥	١,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨-	٠,٤-	٠,٠	٠,١	٠,١-
ألمانيا	٢,٠	١,٩	٤,٧	٥,١	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٤,٨	٥,٥	٥,٦	٣,٦
فرنسا	١,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٢,٣-	١,٥-	١,٩-	١,٨-	٠,٩-
ايطاليا	٠,٨-	١,٣-	٠,٩-	١,٧-	٢,٦-	٢,٤-	٣,٤-	٣,٤-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٤-
أسبانيا	٣,٣-	٣,٥-	٥,٣-	٧,٤-	٩,٠-	١٠,٠-	٩,٦-	٥,١-	٥,٣-	٥,١-	٥,٠-
هولندا	٢,٥	٥,٥	٧,٥	٧,٣	٩,٣	٨,٧	٤,٨	٥,٢	٥,٠	٥,٣	٥,٠
اليابان	٢,٩	٣,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٩	٤,٨	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٢,٤	١,٨
المملكة المتحدة	١,٧-	١,٦-	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٢,٧-	١,٥-	١,٣-	١,٧-	١,٦-	١,٤-
كندا	١,٧	١,٢	٢,٣	١,٩	١,٤	١,٠	٠,٥	٢,٧-	٢,٦-	٢,٥-	١,٩-
كوريا	٠,٩	١,٩	٣,٩	١,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦-	٥,١	١,٦	٢,٢	١,٩
الصين	٢,٤	٢,٨	٣,٦	٧,٢	٩,٥	١١,٠	٩,٤	٥,٨	٦,٢	٦,٥	٨,٠
الهند	١,٤	١,٥	٠,١	١,٣-	١,١-	١,٠-	٢,٢-	٢,١-	٢,٢-	٢,٠-	٢,٠-
روسيا	٨,٤	٨,٢	١٠,١	١١,٠	٩,٥	٦,٠	٦,٢	٣,٩	٥,١	٤,٦	٠,٤-
البرازيل	١,٥-	٠,٨	١,٨	١,٦	١,٣	٠,١	١,٧-	١,٥-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٢-
المكسيك	٢,٠-	١,٠-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٨-	١,٥-	٠,٦-	١,١-	١,٤-	١,٥-
جنوب أفريقيا	٠,٨	١,٠-	٣,٠-	٣,٥-	٥,٣-	٧,٢-	٧,١-	٤,٠-	٥,٠-	٦,٧-	٧,٤-

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook April 2010 , p173-177.

جدول (٤)

حجم قوة العمل ومعدل البطالة فى دول ومناطق مختارة

الدولة	السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الولايات المتحدة	قوة العمل (بالألف)	١٤٣٧٣٤	١٤٤٨٦٣	١٤٦٥١٠	١٤٧٤٠١	١٤٩٣٢٠	١٥١٤٢٨	١٥٣١٢٥	١٥٤٢٨٧
	معدل البطالة (%)	٤,٧	٥,٨	٦,٠	٥,٥	٥,١	٤,٦	٤,٦	٥,٨
ألمانيا	قوة العمل (بالألف)	٣٩٩٦٦	٤٠٠٢٢	٤٢٣٣٤	٤٢٧٢٨	٤٢٦٤١	٤٢٤٣٨	٤٣٢٩٣	٤٣٤٢٦
	معدل البطالة (%)	١٠,٤	١٠,٩	١١,٧	٩,٢	٩,٢	٨,١	٩,٠	٧,٨
فرنسا	قوة العمل (بالألف)	٢٦٣٨٥	٢٦٦٥٣	٢٧٢٨٧	٢٧٤٥٥	٢٧٤٤٣	٢٧٦٠٧	-----	-----
	معدل البطالة (%)	٨,٢	٨,٤	٨,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٢	٨,٠	٧,٤
ايطاليا	قوة العمل (بالألف)	٢٣٩٠٠	٢٤٠٨٦	٢٤٢٢٩	-----	٢٤٤٥١	٢٤٦٦٢	٢٤٧٢٨	٢٥١٠٦
	معدل البطالة (%)	٩,١	٨,٦	٨,٥	٨,١	٧,٧	٦,٨	٦,١	٦,٨
أسبانيا	قوة العمل (بالألف)	١٦٩٨٢	١٧٨٧٩	١٨٣٥٢	١٨٧٨٧	٢٠٨٨٦	٢١٥٨٥	٢٢١٩٠	٢٢٨٤٨
	معدل البطالة (%)	١٣,١	١١,٤	٨,٨	١٠,٨	٩,٢	٨,٥	٨,٣	١١,٣
هولندا	قوة العمل (بالألف)	٧٢٦٩	٧٣٤٣	٧٣٩٨	٧٣٩٦	٧٤٠٠	٧٤٨٣	٧٦٠٧	٧٧١٥
	معدل البطالة (%)	٢,٠	٢,٣	٣,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٢,٤	١,٩
اليابان	قوة العمل (بالألف)	٦٧٥٢٠	٦٦٨٩٢	٦٦٦٩٣	٦٦٤٢٠	٦٦٤٤٦	٦٦٥٨٧	٦٦٦٨٨	٦٦٥٠٠
	معدل البطالة (%)	٥,٠	٥,٤	٥,٣	٤,٧	٤,٤	٤,١	٣,٩	٤,٠
بريطانيا	قوة العمل (بالألف)	٢٩١٩٩	٢٩٤٥٠	٢٩٦٧٦	٢٩٩١١	٣٠٢٤٢	٣٠٧٠٠	٣٠٨٧٧	٣١٢٢٢
	معدل البطالة (%)	٥,١	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٥,٤	٥,٤	٥,٧
كندا	قوة العمل (بالألف)	١٦١١٠	١٦٥٧٩	١٦٩٥٩	١٥٩٨٤	١٧٣٤٣	١٧٥٩٣	١٧٩٤٦	١٨٢٤٥
	معدل البطالة (%)	٧,٢	٧,٧	٧,٥	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,١
الصين	قوة العمل (بالألف)	٧٣٠٢٥٠	٧٣٧٤٠٠	٧٤٤٣٢٠	٧٥٢٠٠٠	٧٥٨٢٥٠	٧٦٤٠٠٠	----	----
	معدل البطالة (%)	٣,٦	٤,٠	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,١	---	----
الهند	قوة العمل (بالألف)	---	---	---	---	---	---	---	---
	معدل البطالة (%)	---	---	---	---	---	---	---	---
روسيا	قوة العمل (بالألف)	-----	٧١٩١٩	٧٢٣٩١	٧٢٩٥٠	٧٣٤٣٢	٧٤١٤٦	٧٥١٣٣	٧٥٧٢٥+
	معدل البطالة (%)	٩,١	٨,٠	٨,٣	٨,١	٧,٦	٧,٢	----	٦,٢+
البرازيل	قوة العمل (بالألف)	٨٣٩٥٢	٨٦٩١٧	٨٨٨٠٣+	٩٢٨٦٠	٩٦١٤٢	٩٧٥٢٨	٩٢,٠٧٩	٢٢٩٣٤
	معدل البطالة (%)	١٠,١	٩,٢	٩,٧+	٨,٩	٩,٤	٨,٤	٩,٣	٧,٩
المكسيك	قوة العمل (بالألف)	٣٩٦٨٣	٤١٠٨٦	٤٢٠٢٢	٤٣٢٥٩	٤٣٢٦٧	٤٣٩١٥	٤٤٧١٢	---
	معدل البطالة (%)	١,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٠
جنوب أفريقيا	قوة العمل (بالألف)	١٦١٨٢	١٦٤٣١	١٦٢٠٨	١٥٩٨٩	١٦٧٦٦	١٧٣٤١	١٧٣٣٨	١٧٧٨٨
	معدل البطالة (%)	٢٥,٤	٢٧,٢	٢٨,٩	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٢,٦	٢٣,٣	٢٢,٩

المصدر : International Monetary Fund: International Financial Statistics Yearbook , 2009.

ثانيا : الإحصاءات العربية

جدول (١)
عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات السلعية والخدمية والاحتياطيات الرسمية والدين الخارجي للدول العربية عام ٢٠٠٩

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	الصادرات السلعية والخدمية بالمليار دولار	الواردات السلعية والخدمية بالمليار دولار	الاحتياطيات الرسمية بالمليار دولار	الدين الخارجي بالمليار دولار	نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار	عجز أو فائض الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي بالدولار وفقا لتعادل القوة الشرائية	متوسط نصيب الفرد منه بالدولار
مصر	٧٦,٧	١٨٨	٢٤٥١	٤٧	٥٩,٩	٣١,٢	٣١,٦	٤١٢	-٧%	٦٩٣٠,٩	١٠٣٥٧
الأردن	٥,٩٩	٢٢,٩	٣٨٢٣	١٠,٩	١٦,٣	١١,١	٥,٤	٩٠٢	-٨,٩%	*٢٥٢٨	٧٥٥٣
الإمارات	٤,٩١	٢٤٩	٥٠٧١٣	١٩٢,٢	١٧٠,٢	٢٩,٩	١٢٨,٦	٢٦١٩٢	+٠,٤%	٣,٧%	٧٢,٩%
البحرين	١,٠٤	٢٠,٤	١٩٦١٥	١٦,٣	١٢,٩	٣,٦	٣٢,٥	٣١٢٥٠	-٧,٣%	٤٤٥,٤	٥٤٦٠
تونس	١٠,٤	٤٠,٢	٣٨٦٥	١٩,٩	٢١,١	١٠,٦	٢١,٧	٢٠٨٧	-٣,٨%	٢٧٢,٨	٧٩٤٠
الجزائر	٣٥	١٤٠,٩	٤٠٢٦	٤٨	٤٩,٤	١٤٧	٧,٢	٢٠٦	-٨,٤%	٠٠	٠٠
جيبوتي	٠,٨	١,١	١٣٧٥	٠,٤	٠,٦	٠٠	٠,٧	٨٧٥	-٤,٦%	٦,٣	٢٠٠٠
السعودية	٢٥,٥	٣٦٩,٧	١٤٤٩٨	١٩٤,٩	١٦٠,٤	٤٠٨,٦	٨٦,٥	٣٣٩٢	-٤,٦%	١٢٥,١	٤٠٥٠
السودان	٣٩,١	٥٤,٧	١٣٩٩	٨,٢	١١,٤	٠,٧	٣٥,٥	٩٠٨	-٤,٧%	٧٢,٥	١٨٨٠
سورية	٢٠,٤	٥٢,٥	٢٥٧٤	١٦,٧	١٩,١	١٧,١	٥,٥	٢٧٠	-٥,٥%	٧٣	٧١٤٠
العراق	٣١,٢	٦٥,٨	٢١٠٩	٤٠,٢	٥٠,٤	٤٤,٣	٦٠,٣	١٩٣٣	-٢٢,٦%		
عمان	٢,٩٦	٥٣,٤	١٨٠٤١	٢٨,٨	٢١,٦	١١,٦	٨,٧	٢٩٣٩	+٣%		
قطر	١,٢٢	٨٣,٩	٦٨٧٧١	٥٢,٢	٣٣,٥	١٨,٨	٨٠,٨	٦٦٢٣٠	+١٢,٩%	٢٩,٥	٥١٥٠
الكويت	٣,٥	١١١,٣	٣١٨٠٠	٦٥	٣٤,٥	١٧,٧	٢٧,١	٧٧٤٣	+٢٧%	١٣٦,٧	٥٢٦١٠
لبنان	٣,٩	٣٣,٦	٨٦١٥	٢٤,٣	٢٩,٦	٢٧,٥	٦٥,٦	٤٣١٣	-٨,٤%	٤١,٢	١٠٠٤٠
ليبيا	٦,٣	٦٠,٤	٩٥٨٧	٣٩	٢٦,٩	١٠٢,٦	٥,٦	٨٨٩	+١٠,٧%	٩٠,٦	١٤٧١٠
المغرب	٣١,٧	٩٠,٨	٢٨٦٤	٢٦,٣	٣٧,٢	٢٢,٧	٢١,١	٦٦٦	-٢,٢%	٥٥,١	٢١٦٥٠
موريتانيا	٣,١	٣	٩٦٨	١,٥	٢	٠,٢	٣,١	١٠٠٠	-٥,١٥		
اليمن	٢٢,٩	٢٧,٦	١٢٠٥	٥,٧	١,٦	٧,٣	٦,١	٢٦٦	-٧,٧%	٥٥٤,٤	٢٢٩١٠
الصومال	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨,١	٤٤٣٠
جزر القمر	٠,٦٤	٠,٥	٧٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		
الضفة وغزة (إقليمان من فلسطين المحتلة)	٤	٥,١	١٢٧٥	٠,٨	٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩,٣	٢٢٠٠
مجموع الدول العربية	٣٤٠,٣	١٦٧٤,٨	٥٠٥٥	٨٣٨,٣	٧٣٥,٨	٩١٢,٥	٦٦٣,٣	١٩٤٩	-٢,٤٦%		

* تتضمن تقديرات الناتج القومي العربي وفقا لتعادل القوى الشرائية، الدول التي لا توجد بيانات عنها، حيث تمت إضافة الناتج المحلي الإجمالي لها المحسوب بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد، وهو في الغالب أقل من نظيره المحسوب وفقا لتعادل القوى الشرائية. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا التقدير ينطوي على تخفيض محدود للناتج القومي العربي وفقا لتعادل القوى الشرائية.

**المصدر لبيانات الناتج المحلي الإجمالي وفقا لسعر الصرف السائد ومتوسط نصيب الفرد منه هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرو، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو ٢٠٠٩، أبو ظبي، صـ ٢٦٤، ٢٧٠.

***المصدر لبيانات الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية ومتوسط نصيب الفرد منه، هو: .World Bank, World Development Report 2010, p 379, 380

المصدر: جمعت وحسبت من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، الكويت، صـ ٢٣٥، ٢٧٥-٢٩٣.

جدول (٢)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	*٢٠١٠	** ٢٠١١
مصر	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٢	%٤,٧	%٥	%٥,٥
الجزائر	%٥,١	%٢	%٣	%٢,٤	%٢	%٤,٦	%٤,١
جزر القمر	%٤,٢	%١,٢	%٠,٥	%١	%١,١	%١,٥	%٢,٥
جيبوتي	%٣,٢	%٤,٨	%٥,١	%٥,٨	%٥	%٤,٥	%٥,٤
موريتانيا	%٥,٤	%١١,٤	%١	%٣,٧	%١,١-	%٤,٦	%٥,٢
المغرب	%٣	%٧,٨	%٢,٧	%٥,٦	%٥,٢	%٣,٢	%٤,٥
السودان	%٦,٣	%١١,٣	%١٠,٢	%٦,٨	%٤,٥	%٥,٥	%٦
تونس	%٤,١	%٥,٣	٦,٣	%٤,٦	%٣	%٤	%٥
البحرين	%٧,٩	%٦,٧	%٨,١	%٦,١	%٢,٩	%٣,٥	%٤
العراق	%٠,٧-	%٦,٢	%١,٥	%٩,٥	%٤,٢	%٧,٣	%٧,٩
الأردن	%٨,١	%٨	%٨,٩	%٧,٨	%٢,٨	%٤,١	%٤,٥
الكويت	%١٠,٦	%٥,١	%٢,٥	%٦,٤	%٢,٧-	%٣,١	%٤,٨
لبنان	%٢,٥	%٠,٦	%٧,٥	%٩	%٩	%٦	%٤,٥
ليبيا	%١٠,٣	%٦,٧	%٧,٥	%٣,٤	%١,٨	%٥,٢	%٦,١
عمان	%٤,٩	%٦	%٧,٧	%١٢,٣	%٣,٤	%٤,٧	%٤,٧
قطر	%٩,٢	%١٥	%١٣,٧	%١٥,٨	%٩	%١٨,٥	%١٤,٣
السعودية	%٥,٦	%٣,٢	%٢	%٤,٣	%٠,١	%٣,٧	%٤
سورية	%٤,٥	%٥,١	%٤,٣	%٥,٢	%٤	%٥	%٥,٥
الإمارات	%٨,٢	%٨,٧	%٦,١	%٥,١	%٠,٧-	%١,٣	%٣,١
اليمن	%٥,٦	%٣,٢	%٣,٣	%٣,٦	%٣,٩	%٧,٨	%٣,٨
العالم	%٤,٥	%٥,١	%٥,٢	%٣	%٠,٦-	%٤,٢	%٤,٣
الدول النامية	%٧,١	%٧,٩	%٨,٣	%٦,١	%٢,٤	%٦,٣	%٦,٥
الدول الصناعية التقدمة	%٢,٧	%٣	%٢,٨	%٠,٥	%٣,٢-	%٢,٣	%٢,٤

* تقديرات   ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 155, 160, 161.

جدول (٣)

معدل التضخم في البلدان العربية

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	*٢٠٠٩	**٢٠١٠
مصر	%٨,٨	%٤,٢	%١١	%١١,٧	%١٦,٢	%١٢
الجزائر	%١,٦	%٢,٣	%٣,٦	%٤,٩	%٥,٧	%٥,٥
جزر القمر	%٣	%٣,٤	%٤,٥	%٤,٨	%٤,٨	%٢,٢
جيبوتي	%٣,١	%٣,٥	%٥	%١٢	%١,٧	%٣
موريتانيا	%١٢,١	%٦,٢	%٧,٣	%٧,٣	%٢,٢	%٤,٨
المغرب	%١	%٣,٣	%٢	%٣,٩	%١	%٢
السودان	%٨,٥	%٧,٢	%٨	%١٤,٣	%١١,٣	%١٠
تونس	%٢	%٤,٥	%٣,١	%٥	%٣,٧	%٤,٢
البحرين	%٢,٦	%٢	%٣,٣	%٣,٥	%٢,٨	%٢,٤
العراق	%٣٧	%٥٣,٢	%٣٠,٨	%٢,٧	%٢,٨-	%٥,١
الأردن	%٣,٥	%٦,٣	%٥,٤	%١٤,٩	%٠,٧-	%٥,٣
الكويت	%٤,١	%٣,١	%٥,٥	%١٠,٥	%٤,٧	%٤,٥
لبنان	%٠,٧-	%٥,٦	%٤,١	%١٠,٨	%١,٢	%٥
ليبيا	%٢,٩	%١,٤	%٦,٢	%١٠,٤	%٢,٧	%٤,٥
عمان	%١,٩	%٣,٤	%٥,٩	%١٢,٦	%٣,٥	%٣,٩
قطر	%٨,٨	%١١,٨	%١٣,٨	%١٥	%٤,٩-	%١
السعودية	%٠,٦	%٢,٣	%٤,١	%٩,٩	%٥,١	%٥,٢
سورية	%٧,٢	%١٠,٤	%٤,٧	%١٥,٢	%٢,٥	%٥
الإمارات	%٦,٢	%٩,٣	%١١,٦	%١١,٥	%١	%٢,٢
اليمن	%٩,٩	%١٠,٨	%٧,٩	%١٩	%٣,٧	%٩,٣
الدول الصناعية المتقدمة	%٢,٣	%٢,٤	%٢,٢	%٣,٤	%٠,١	%١,٥
الدول النامية	%٥,٩	%٥,٦	%٦,٥	%٩,٢	%٥,٢	%٦,٢

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 163, 166, 167.

جدول (٤)

عدد العاطلين ومعدل البطالة في البلدان العربية

الدولة	السنة	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة كنسبة من قوة العمل
الأردن	٢٠٠٨	١٩٠,٥	%١٢,٧
الإمارات	٢٠٠٦	٨٥	%٣,١٢
مملكة البحرين	٢٠٠٧	٧,٨١	%٤
تونس	٢٠٠٧	٥٠٨,١	%١٤,١
الجزائر	٢٠٠٧	١٣٧٥,٧	%١٣,٨
جيبوتي	٢٠٠٧	١٦٨,٦	%٣٥,٢
المملكة العربية (السعودية)	٢٠٠٧	٤٦٣,٣	%٥,٦
السودان	٢٠٠٦	٢٠٧٩,٨	%١٧,٣
سورية	٢٠٠٧	٤٥٤,٨	%٨,٤
الصومال	٢٠٠٧	١٧٢٧,٦	%٣٤,٧
العراق	٢٠٠٦	١٦١٠,٣	%١٧,٥
عمان	٢٠٠٧	٧٠,٧	%٦,٧
فلسطين (إقليما الضفة وغزة فقط)	٢٠٠٧	١٨٣	%٢١,٥
قطر	٢٠٠٧	١٣,٢	%٢,٤
الكويت	٢٠٠٦	٢٥	%١,٣
لبنان	٢٠٠٧	١٨٧	%١٥
ليبيا	٢٠٠٧	٢٩٨,٥	%١٨,٢
مصر	٢٠٠٨	٢١٨٨	%٩,٠
المغرب	٢٠٠٨	١٠٩٢	%٩,٦
موريتانيا	٢٠٠٧	٤٢١,٩	%٣٣,٢
اليمن	٢٠٠٧	٨٥٥	%١٨,٥
مجموع الدول العربية		١٤٠٠٥,٨	%١٤,٤

المصدر: hppt/alolabor.org.

جدول (٥)

الفائض أو العجز في ميزان الحساب الجاري في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*
مصر	%٣,٢	%١,٦	%١,٩	%٠,٥	%٢,٤-	%٢,٦-
الجزائر	%٢٠,٥	%٢٤,٧	%٢٢,٨	%٢٠,٢	%٠,٣	%٢,٥
جزر القمر	%٧,٢-	%٦,١-	%٦,٧-	%١١,٦-	%٥,١-	%١٠,١-
جيبوتي	%٣,٢-	%١٤,٧-	%٢٤,١-	%٢٧,٦-	%١٧,٣-	%٢٥,٥-
موريتانيا	%٤٧,٢-	%١,٣-	%١٨,٣-	%١٥,٧-	%١٢,٨-	%٧,٥-
المغرب	%١,٨	%٢,٢	%٠,١-	%٥,٢-	%٥-	%٥-
السودان	%١١,١-	%١٥,٢-	%١٢,٥-	%٩-	%١٢,٩-	%٨,٤-
تونس	%١-	%٢-	%٢,٦-	%٤,٢-	%٣,٤-	%٢,٧-
البحرين	%١١	%١٣,٨	%١٥,٨	%١٠,٦	%٤,١	%٥,٥
العراق	%٦,١	%١٨,٩	%١٢,٧	%١٥,١	%١٩,٤-	%٢١-
الأردن	%١٨-	%١١,٦-	%١٧,٦-	%١٠,٣-	%٥,٦-	%٨,٩-
الكويت	%٤٢,٥	%٤٩,٨	%٤٤,٧	%٤٠,٨	%٢٥,٨	%٣١,٦
لبنان	%١٣,٤-	%٥,٣-	%٦,٨-	%١١,٥-	%١١,١-	%١٢,٨-
ليبيا	%٣٨,٩	%٤٤,٦	%٤٠,٧	%٤٠,٧	%١٦,٩	%٢٤,٥
عمان	%١٦,٨	%١٥,٤	%٦,٢	%٩,١	%٠,٣	%٢,٤
قطر	%٣٣,٢	%٢٨,٣	%٣٠,٧	%٣٣	%١٦,٤	%٢٥,١
السعودية	%٢٨,٥	%٢٧,٨	%٢٤,٣	%٢٧,٩	%٥,٥	%٩,١
سورية	%٢,٣-	%١,٨-	%٢,٢-	%٣,٦-	%٤,٥-	%٤-
الإمارات	%١٦,٩	%٢٢,١	%٩,٤	%٨,٥	%٣,١-	%٧,٨
اليمن	%٣,٨	%١,١	%٧-	%٤,٦-	%١٠,٧-	%٣,٦-

* تقديرات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 175, 176.

جدول (٦)

دارسي العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسين إنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ٢٠٠٥	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ٢٠٠٨	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ٢٠٠٨
مصر	٦١٧	٣٧٨	%١٢	١٦٥٨	%٠,٢٣	٨٥	١٢٢
الجزائر	١٧٠	٣٥	%٥٨	٣٥٠	%٠,٠٧	٧	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	%٤١	٠٠	٠٠	صفر	صفر
الأردن	٠٠	٠٠	%٢٦	٢٧٥	%٠,٣٤	٤١	صفر
الكويت	١٦٦	٣٣	%٢٩	٢٣٣	%٠,٠٩	٩	صفر
لبنان	٠٠	٠٠	%٣٠	٢٣٤	٠٠	٤	٠٠
ليبيا	٠٠	٠٠	..	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	%٤١	٢	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٦٤٧	٤٨	%٤١	٤٤٣	%٠,٦٤	٨٥٨	صفر
عمان	٤	صفر	%١٣	١١١	٠٠	١٨	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	%١٧	٥٧٥	%٠,٠٥	١٢١	صفر
السودان	٠٠	٠٠	%١٦	٤٣	%٠,٢٩	صفر	صفر
سورية	٠٠	٠٠	%٢٣	٧٧	%٠,١٨	٥	٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	%٢٤	١١٨	٠٠	٥١	صفر
تونس	١٥٨٨	٤٣	%٣٣	٥٧١	%١,٠٢	٦٧٤	٣٢
اليمن	٠٠	٠٠	%٥	٠٠	٠٠	صفر	صفر
الولايات المتحدة	٤٦٦٣	٠٠	%١٩	٢٠٥٣٢٠	%٢,٦٧	٢٣١١٢٦	٩١٦٠٠
كوريا الجنوبية	٤٦٢٧	٧٢٠	%٣٢	١٦٣٩٦	%٣,٤٧	١١٠٦٣٣	٢٤٠٣
الصين	١٠٧١	٠٠	%٤٣	٤١٥٩٦	%١,٤٩	٣٨١٣٤٥	٥٧١
الكيان الصهيوني	٠٠	٠٠	%٤٩	٦٣٠٩	%٤,٧٤	٩٢٣٩	٨٠٤
العالم	١٢٧٠	٠٠	%٣٥	٧٠٨٠٨٦	%٢,٢١	١٨٥٦٩٣٠	١٨١٢٨٥

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2010, table 5.13 & 2001, Table 5.11.

جدول (٧)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للبلدان العربية والخارجة منها من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩

	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للبلد			الاستثمارات المباشرة الخارجة من البلد		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مصر	١١٥٧٨	٩٤٩٥	٦٧١٢	٦٥٥	١٩٢٠	٥٧١
الجزائر	١٦٦٢	٢٦٤٦	٢٨٤٧	٢٩٥	٣١٦	٣٠٩
ليبيا	٤٦٨٩	٤١١١	٢٦٧٤	٣٩٣٣	٥٨٨٨	١١٦٥
المغرب	٢٨٠٣	٢٤٨٧	١٣٣١	٦٢١	٤٨٥	٤٧٠
السودان	٢٤٣٦	٢٦٠١	٣٠٣٤	١١	٩٨	٤٥
تونس	١٦١٦	٢٧٥٨	١٦٨٨	٢٠	٤٢	٧٧
موريتانيا	١٣٨	٣٣٨	٣٨-	٤	٤	٠٠
البحرين	١٧٥٦	١٧٩٤	٢٥٧	١٦٦٩	١٦٢٠	١٧٩١-
جزر القمر	٨	٨	٩	٠٠	٠٠	٠٠
العراق	٩٧٢	١٨٥٦	١٠٧٠	٨	٣٤	١١٦
الأردن	٢٦٢٢	٢٨٢٩	٢٣٨٥	٤٨	١٣	٧٢
الكويت	١١٨	٥١-	١٤٥	١٠١٥٦	٨٨٥٨	٨٧٣٧
لبنان	٣٣٧٦	٤٣٣٣	٤٨٠٤	٨٤٨	٩٨٧	١١٢٦
عمان	٣٣٣٢	٢٣٥٩	٢٢١١	٣٦-	٥٨٥	٤٠٦
فلسطين المحتلة	٢٨	٥٢	٣٣	٨-	٨-	٣٦
قطر	٤٧٠٠	٤١٠٧	٨٧٢٢	٥١٦٠	٦٠٢٩	٣٧٧٢
السعودية	٢٢٨٢١	٣٨١٥١	٣٥٥١٤	١٢٧٣٠	١٤٥٠	٦٥٢٦
سورية	١٢٤٢	١٤٦٧	١٤٣٤	٢	٢	٣
الإمارات	١٤١٨٧	١٣٧٠٠	٤٠٠٣	١٤٥٦٨	١٥٨٠٠	٢٧٢٣
اليمن	٩١٧	١٥٥٥	١٢٩	٥٤	٦٦	٦٦
العرب	٨١٠٠١	٧٩٣٨٢	٧٩٣٨٢	٥٠٧٣٨	٤٤١٨٩	٢٨٠١١
العالم	٢٠٩٩٩٧٣	١٧٧٠٨٧٣	١١١٤١٨٩	٢٢٦٧٥٤٧	١٩٢٨٧٩٩	١١٠٠٩٩٣
حصة العرب من العالم	%٣,٩	%٥,٥	%٧,١	%٢,٢	%٢,٣	%٢,٥

المصدر: United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2010, p. 167-170.

جدول (٨)

المساحة المزروعة من الحبوب وحجم الإنتاج والإنتاجية في بلدان الوطن العربي من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨

الدولة / السنة	المساحة المحصودة (بالاف هكتار)			الانتاجية (بالكيلوجرام/هكتار)			الانتاج (بالالف طن)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٢٩٩٥	٢٨٩٥	٣٠٣٩	٧٥١٤	٧٤٥٠	٧٥٠٦	٢٢٥٠٣	٢١٥٦٥	٢٢٨١١
الجزائر	٢٦٧٢	٢٨٦٢	٢٨٥١	١٥٠٤	١٢٥٤	١٢٥٧	٤٠١٨	٣٥٩٠	٣٥٨٤
العراق	٢٨٣٧	٣٥٨٤	٣٥٨٤	٢٠٣٥	١٠٤٩	١٠٤٩	٥٧٧٢	٣٧٥٨	٣٧٥٨
الاردن	٦٤	٦٩	٤٢	٩٦٧	٧٣٤	٩٢٨	٦٢	٥٠	٣٩
الكويت	١,٣	١,٥	١,٥	٢٤٨٩	٢٦٩٠	٢٦٩٠	٣,٣	٣,٩	٣,٩
لبنان	٧١	٧٠	٧٠	٢٦٨٢	٢١٨٦	٢١٨٦	١٩٠	١٥٤	١٥٤
ليبيا	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣	٦٢٣	٦٢٣	٦١١	٢١٤	٢١٤	٢١٠
موريتانيا	٢٤٥	٢٢٩	٢٣١	٧١٥	٧٧٤	٧٩١	١٧٥	١٧٧	١٨٣
جيبوتي	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	١٦٦٧	١٦٦٧	١٦٦٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
المغرب	٥٥٩١	٤٨٥٣	٥٣١٧	١٦٥٢	٥١٦	١٠٠٣	٩٢٣٦	٢٥٠٥	٥٣٣١
فلسطين المحتلة	٣٢	٣٣	٣٣	٢٠٤٢	١٦٨٤	١٦٨٤	٦٦	٥٦	٥٦
عمان	٤,٥	٤,٩	٤,٩	٣١٤٨	٣٣٢٣	٣٣٢٣	١٤	١٦	١٦
قطر	٢	٢	٢	٣٦٣٦	٣٥٦٠	٣٥٦٠	٧,١	٧,٢	٧,٢
السعودية	٦٠٣	٦٠٢	٦٠٢	٥٠٤٧	٥٠٤٩	٥٠٤٩	٣٠٤٣	٣٠٤٢	٣٠٤٢
الصومال	٦٦٨	٤٧٠	٤٧٠	٣٩١	٤١٧	٤١٧	٢٦١	١٩٦	١٩٦
السودان	٩٠٠٥	٩١٧٣	٩٢٩١	٦٤٥	٧٢٩	٥٦٧	٥٨٠٦	٦٦٩١	٥٢٦٩
سوريا	٣١٤٨	٣٠٨٩	٣٠٨٩	٢٠٠٢	١٦٢٢	١٦٢٢	٦٣٠١	٥٠١١	٥٠١١
تونس	١٣٢٨	١٢٦٨	٨٧٧	١٢٤٢	١٥٩٩	١٣٩٩	١٦٤٩	٢٠٢٧	١٢٢٧
الامارات	٠,٠١	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٢٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٠٢٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦
اليمن	٨٧٠	١٠٠٩	٧٦٠	٩٣٠	١٠١٩	٩٣٩	٨٠٩	١٠٢٩	٧١٤
جزر القمر	١٦	١٦	١٦	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	٢١	٢١	٢١
اجمالي الوطن العربي	٣٠٤٩٦	٣٠٥٧٣	٣٠٦٢٢	١٩٧٢	١٦٣٩	١٦٨٦	٦٠١٥١	٥٠١١٣	٥١٦٣٣

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (٩)

المساحة المزروعة من القمح وحجم الإنتاج والإنتاجية فى بلدان الوطن العربي من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨

السنة / الدولة	المساحة المحصودة (بالاف هكتار)			الانتاجية (بالكيلوجرام/ هكتار)			الإنتاج (بالإلف طن)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	١٢٨٧	١١٤١	١٢٢٧	٦٤٣٠	٦٤٦٧	٦٥٠١	٨٢٧٤	٧٣٧٩	٧٩٧٧
الجزائر	١٧٨٤	١٨٢٠	١٨٠٠	١٥٠٧	١٢٧٤	١٢٧٨	٢٦٨٨	٢٣١٩	٢٣٠٠
العراق	١٥١٤	٢٢٠٣	٢٢٠٣	٢٧٠٠	١٠١١	١٠١١	٤٠٨٦	٢٢٢٨	٢٢٢٨
الاردن	٢٧	٢١	١٣	٨٥٢	١٠١١	٦٢٩	٢٣	٢١	٨
الكويت	٠,٣	٠,٤	٠,٤	١٧٥٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٥	٠,٧	٠,٧
لبنان	٥٣	٥٣	٥٣	٢٩٠٠	٢٢٠١	٢٢٠١	١٥٣	١١٦	١١٦
ليبيا	١٣٢	١٣٢	١٣٢	٧٨٨	٧٨٨	٧٥٨	١٠٤	١٠٤	١٠٠
موريتانيا	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١٢٥٠	١١٢٥	١١٢٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
المغرب	٣١٠٧	٢٥٧٢	٢٨٥٨	٢٠٣٦	٦١٥	١٣١٩	٦٣٢٧	١٥٨٣	٣٧٦٩
فلسطين المحتلة	٢١	٢٢	٢٢	٢٠٠٩	١٨٠٩	١٨٠٩	٤٢	٤٠	٤٠
عمان	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٢٨٠٨	٣٠٥١	٣٠٥١	٠,٨	٠,٩	٠,٩
قطر	٠,٠١	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٢٠٠٠	٢٣١٩	٢٣١٩	٠,٠٢	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢
السعودية	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٥٦١٧	٥٦٢٠	٥٦٢٠	٢٦٣٠	٢٦٣٠	٢٦٣٠
الصومال	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣٦٩	٣٧٣	٣٧٣	١,٠	١,٠	١,٠
السودان	١٧٥	٢٨٤	٣٠٢	٣٨٣٢	٢٨٢٦	١٩٤٦	٦٦٩	٨٠٣	٥٨٧
سوريا	١٧٨٧	١٦٦٨	١٦٦٨	٢٧٦٠	٢٤٢٣	٢٤٢٣	٤٩٣٢	٤٠٤١	٤٠٤١
تونس	٨٣٧	٧٦٩	٥٥٥	١٤٩٤	١٨٧٦	١٦٥٦	١٢٥١	١٤٤٣	٩١٩
الامارات	٠,٠١	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٢٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٠٢٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦
اليمن	١١١	١٤٢	١٢٣	١٣٤٧	١٥٤٤	١٣٨٥	١٤٩	٢١٩	١٧٠
إجمالى الوطن العربي	١١٣٠٧	١١٢٩٩	١١٤٢٨	٢٧٧١	٢٠٢٩	٢١٧٨	٣١٣٣١	٢٢٩٢٩	٢٤٨٨٨

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٠)

المساحة المزروعة من الذرة وحجم الانتاج والانتاجية فى بلدان الوطن العربى من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠٠٨

السنة / الدولة	المساحة المحصودة (بالاف هكتار)			الانتاجية (بالكيلوجرام/هكتار)			الانتاج (بالالف طن)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٧٦٢	٧٧٦	٨٢٠	٨٣٧٠	٨٠٤٦	٧٩٧٧	٦٣٧٤	٦٢٤٣	٦٥٤٤
الجزائر	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٦٥٦٧	٨٥٦٣	٧٥٠٠	٢,٥	١,٦	١,٥
العراق	١٦٥	١٥٥	١٥٥	٢٤٢٦	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٣٩٩	٣٨٤	٣٨٤
الاردن	٠,٦	٠,٨	١,٠	٢٢٤٠٦	١٨٧٥٠	١٨٤٨٣	١٤	١٥	١٩
الكويت	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٥	٢٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٠,٨	١,٠٥	١,٠٥
لبنان	١,٠٥	٠,٩	٠,٩	٢٩٥٢	٣٤٤٤	٣٤٤٤	٣	٣	٣
ليبيا	١,٣٨	١,٣٨	١,٣٨	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٣	٣	٣
موريتانيا	٣٥	٢٠	٢٠	٤٩٧	٨٥٠	٨٥٠	١٧	١٧	١٧
جيبوتي	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	١٦٦٧	١٦٦٧	١٦٦٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
المغرب	٢٤٤	٢٢٨	٢١٩	١٢٢٠	٤١٦	٥٥٢	٢٩٧	٩٥	١٢١
جزر القمر	٢	٢	٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤	٤	٤
قطر	٠,٠٧	٠,٠٦٥	٠,٠٦٥	١١٨٥٧	١٢١٥٤	١٢١٥٤	٠,٨٣	٠,٧٩	٠,٧٩
السعودية	٢٢	٢٢	٢٢	٥٨٢٠	٥٧٢٣	٥٧٢٣	١٢٦	١٢٦	١٢٦
الصومال	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٤١٣	٤٢١	٤٢١	٩٧	٩٩	٩٩
السودان	١٠٤	٣٧	٣١	١٠٤٦	١٩٠٩	٢٠٢١	١٠٩	٧٠	٦٢
سوريا	٤٥	٥٠	٥٠	٣٥١٥	٣٥١٥	٣٥١٥	١٥٩	١٧٧	١٧٧
اليمن	٤٣	٥٢	٤٣	١٥٢٢	١٦٦٧	١٥١٤	٦٦	٨٧	٦٦
اجمالي الوطن العربي	١٦٦١	١٥٨٠	١٦٠١	٤٦٢٠	٤٦٣٦	٤٧٦٦	٧٦٧٢	٧٣٢٦	٧٦٢٨

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١١)

المساحة المزروعة من الأرز وحجم الإنتاج والإنتاجية فى بلدان الوطن العربي من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨

السنة / الدولة	المساحة المحصودة (بالاف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلوجرام/هكتار)			الإنتاج (بالالف طن)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٦٧٠	٧٠٤	٧٤٥	١٠٠٧٥	٩٧٦٧	٩٧٣١	٦٧٥٥	٦٨٧٧	٧٢٥٣
الجزائر	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣
العراق	١٢٦	١٢٤	١٢٤	٢٨٨١	٣١٦٩	٣١٦٩	٣٦٣	٣٩٣	٣٩٣
موريتانيا	١٦	١٨	١٩	٤٤٨١	٤٢٧٨	٤٣٢٤	٧١	٧٧	٨٢
المغرب	٥	٤,٥	٦,٤	٦٨٠٠	٧٣٦٧	٦٩٥٦	٣٤	٣٣	٤٥
الصوما ل	٣	٢,٦	٢,٦	٦٠٠٠	٦١٥٤	٦١٥٤	١٨	١٦	١٦
جزر القمر	١٤	١٤	١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٧	١٧	١٧
اجمالى الوطن العربى	٨٣٤	٨٦٧	٩١١	٨٧٠٣	٨٥٥٠	٨٥٦٩	٧٢٥٨	٧٤١٣	٧٨٠٦

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٢)

التجارة العربية في الحبوب في بلدان الوطن العربي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧

الكمية (بالالف طن)
القيمة (بالمليون دولار)

الدولة / السنة	واردات الدول العربية						صادرات الدول العربية					
	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مصر	١٠٨٩٣	١٦٣٧	٩٦١٢	١٥٢٠	١٠٥٠٩	٢٥٤٢	١١٥٤	٣٢٠	١٠٢٦	٣١٢	١٢٥٠	٤١٠
الجزائر	٨٢٦٣	١٤٢٤	٧٣٨٤	١٣٨٦	٧٢٨٣	١٨٢٨	١٤	٣	٧	١,٤٥	١,٢٢	٠,٥١
العراق	٥١٢٣	١٠٤٣	٥٣٤٥	١٠٩٠	٣٩١٢	١١٤٧	٠,٤٧٥	٠,٠٧٨	٥	٠,٨٩١	١,٠٥	٠,١٨٢
الأردن	١٩٢٩	٣٥٢	١٨٥٤	٣٤٠	٢٢٢٣	٦٦٣	٠.٨٤٧	٠,٤٤٣	٩	٢	١٢	٥
الكويت	٨٢٨	١٩٢	٨٣٠	٢٢٣	٧٥٢	٢٨٥	٣	٠,٧٦٧	٢	٠,٥٩٦	٢	٠,٦٢٨
لبنان	٨٢٧	١٣٦	٦٧٩	١٢٧	٨٢٥	٢٢٤	٣	٣١,١	١,٢٨	٠,٤٤٥	١٩	٤
ليبيا	٢٤٥٧	٤٤٩	٢٠٣٥	٣٦٠	٢٣٥٧	٦٧٦	٤٧,١	٠,٣١٨	٠,٩٦٠	٠,٢١٧	٠,٩٦	٠,٢١٧
موريتانيا	٤٠٤	٥٢	٣٥٦	٧١	٣٩٤	١٢١	......	.....	.....	......	....	.....
المغرب	٥٠٢٩	٨٣٠	٣٥١٣	٦١٤	٦١٥٠	١٧٢٨	٩٣	١٨	١١٦	٢٤	١٤٦	٤٤
فلسطين المحتلة	٥٩٣	١٣٦	٥٩٤	١٤١	٤٥٧	١٣٦	١٣	٣	١٨	٤	١٨	٥
عمان	٥٢٤	١٣٩	٤٧٠	١٤٥	٥٧٠	٢٤٣	١٤٠	٢٧	١٢٤	٢٦	١١٥	٢٥
قطر	١٨٧	٥٩	٢٦١	٧٥	٣١٩	١٣٠	١,١٤	٠,٣٤٤	١,٤٠	١٢	١,٠٤	٠,٣٩٨
السعودية	٨٣٧٤	١٨٣٩	٩٩٦٩	١٩٧٩	٩٩٨٧	٣٢٦٦	٢٠	١٠	٢٠	١٢	٣٩	٢١
البحرين	١٤٥	٤٦	٥٥	٢٥	٦٠	٣٩	٢٩,١	٠,٣٣٥	٠,٣٤٤	٠,١٢٤	٠,٢٤٤	٠,١١٧
الصومال	٣٦٠	٨٠	٤٢٦	٨٨	٣٥٢	٩٥	٠,٠١١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١
السودان	٢١٨٤	٣٦٩	١٩٧١	٣٨٢	١٤٧٦	٣٥٦	٣	٠,٦٧٤	٤	٠,٩٩	١١٩	٢٨
سوريا	٢٩٣٣	٤٠٥	٢٢٠٥	٣٤٧	١٨٤٣	٣٩٤	٤٦٥	٧٥	١٤٧٠	١٨٨	١٠٧٩	٢٣١
تونس	٢٤٥٤	٣٧٤	٢٧٧٦	٤٣٣	٣١٢٥	٩٣٢	١١٣	٢٥	١٧	٤	٦٥	٢٠
الإمارات	٢٣٣٤	٣٦٩	٢٠٨٠	٦٥٨	٢٢٧٧	٩٢٥	٦٣٢	١٩٧	٢٥٩	٦٠	٢٠٥	٦٤
اليمن	٢٦٠٧	٤٧٥	٢٩١٧	٤٨٩	٣٠٦٤	٧٩٦	١٠٧	١٤	٧٩	١١	٢٥	٨
جيبوتي	٢٤٣	٤١	١٢٩	٢٤	١٢٣	٤١	٠,٧٣	٠,١٥٤	١٢	٤	١٢	٤
جزر القمر	٤٩	١٥	٤٦	١٥	٥٠	١٦	.....	.....	.....	.....	......	.....

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٣)

اجمالى كمية التجارة العربية فى الحبوب بالالف طن من عام٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٧

البيان / السنة	اجمالى واردات الدول العربية	اجمالى صادرات الدول العربية	فائض / عجز
٢٠٠٥	٥٨٧٤٠	٢٧٦٥	(٥٥٩٧٥)
٢٠٠٦	٥٥٥٠٨	٣١٧٢	(٥٢٣٣٦)
٢٠٠٧	٥٨١٠٨	٣١١١	(٥٤٩٩٧)
الاجمالى	١٧٢٣٥٦	٩٠٤٨	(١٦٣٣٠٨)
اجمالى قيمة التجارة العربية فى الحبوب بالمليون دولار من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٧			
البيان / السنة	اجمالى واردات الدول العربية	اجمالى صادرات الدول العربية	فائض / عجز
٢٠٠٥	١٠٤٦٢	٦٩٦	(٩٧٦٦)
٢٠٠٦	١٠٥٣٢	٦٦٤	(٩٨٦٨)
٢٠٠٧	١٦٥٨٣	٨٧١	(١٥٧١٢)
الاجمالى	٣٧٥٧٧	٢٢٣١	(٣٥٣٤٦)

الأرقام بين القوسين تشير إلى حدوث عجز .

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٤)

التجارة العربية فى السلع الزراعية من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٧

(بالمليون دولار)

السنة / الدولة	واردات الدول العربية من السلع الزراعية			صادرات الدول العربية من السلع الزراعية		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	٣٩٤٨	٣٨٩٠	٥٤٤٠	١١٦٩	١٠٨٨	١٥٠٣
الجزائر	٣٩٢٢	٤١٣١	٥٢٤٤	٩٥	١٠٧	٨٧
العراق	٣٠٦٧	٣٢٤٧	٢٨٧٧	٣٠	١٩	١٨
الاردن	١٤٠٢	١٥١٠	١٩٩٦	٦٤٨	٦٩٨	٧٥٣
الكويت	١٤٣٤	١٧٣٨	١٨٨١	٨٥	٤٨	٦٧
لبنان	١٣٧٠	١٣٦٩	١٨٥٢	٢٩٢	٢٩٣	٣٧٤
ليبيا	١٢٦٧	١٠٥٣	١٧٣٤	٧	٤	١٠
موريتانيا	١٤٩	٣٦٣	٤٦٢	١٧	١٩	١٩
جيبوتى	٢٠٨	٢٢٣	٣٦٨	١٦	٥٦	٥٨
المغرب	٢٣٠٣	٢٢٨٠	٤٠١٠	١٣٥٣	١٣٢٢	١٥٣٨
فلسطين المحتلة	٥٣٧	٥٣٤	٥٧٤	٥٥	٥٤	٦٠
عمان	١٠٥٣	١١٥٥	١٥٤٢	٤١٨	٣٦٣	٤٤١
قطر	٦٩٦	٨٥٨	١٠٥٩	٣١	٢٠	٢٢
السعودية	٨٦٠٥	٩٢٥٢	١١٧١٠	١٢٣٨	١٤٩٥	٢٠٩٧
البحرين	٦٤٢	٥٢٠	٥٩٤	٤٧	٤٦	٥٠
الصومال	٢٥٠	٣٦١	٣٨١	٥٨	٧٤	٧٩
السودان	٨٢٩	١١١٩	١١٨٦	٥١٤	٤٣٤	٣١٥
سوريا	١٥٩٣	١٣٧٥	١٨٤٦	١٠٩٨	١٩٣٥	٢٥٣٠
تونس	١١٧١	١٢٤٩	١٩٠٣	٩٦٣	١٢٥٢	١٢٨٨
الامارات	٣٠٨٩	٧٠٩٨	٧٨٥٥	٢٣٨٦	١٦٩٠	١٧٩٢
اليمن	١٣١٥	١٣٤٠	٢١٦٠	١٤٤	١٤٥	١٢٥
جزر القمر	٤١	٤١	٤٥	١٤	١٢	٨

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٥)

إجمالي التجارة العربية في السلع الزراعية من ٢٠٠٥ إلي ٢٠٠٧

(بالمليون دولار)

البيان / السنة	اجمالى واردات الدول العربية	اجمالى صادرات الدول العربية	فائض / عجز
٢٠٠٥	٣٨٨٩١	١٠٦٧٨	(٢٨٢١٣)
٢٠٠٦	٤٤٧٠٦	١١١٧٤	(٣٣٥٣٢)
٢٠٠٧	٥٦٧١٩	١٣٢٣٤	(٤٣٤٨٥)
الاجمالى	١٤٠٣١٦	٣٥٠٨٦	(١٠٥٢٣٠)

الارقام بين القوسين تشير الى حدوث عجز .

المصدر : http://faostat.fao.org

جدول (١٦)

التجارة العربية فى اللحوم من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٧

بالمليون دولار

السنة / الدولة	واردات الدول العربية من اللحوم			صادرات الدول العربية من اللحوم		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	٣١٧	٤٩٥	٥٨٢	١،٠٩٤	١،١١	٠,٨٠٢
الجزائر	٢٢٠	١٦٤	١٥٣	٠,٠٧٣	٠,٢٨٢	٠,٢٨٢
العراق	٣٤	٣١	١٤٩	---	------	----
الاردن	٩١	١٠٦	١٢٩	١٠	١٢	١٢
الكويت	٢٢٦	١٧٤	٢٥٣	٠,٥٥٦	٠,٢٨٥	٠,٢٣٨
لبنان	٦١	٧٢	٨٤	١،٣	٠,٩٤٩	٠,٦١٤
ليبيا	٤١	٥٩	٥١	-----	------	------
موريتانيا	٠,٩٣	٤	٨	-----	------	------
الصومال	----	------	----	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٠,٩٠٠
المغرب	٤	٥	٣٤	٠,٠٥٩	٠,١٣١	٠,٣٦٧
فلسطين المحتلة	٢٣	٢٣	٢٨	٠,٤٩٤	٠,٧١٩	٠,٧٥٠
عمان	١٠٤	١٠٥	١٥٩	٩	٣	٨
قطر	٩٣	١١٥	١٥٢	٤	٣	٠,٦٩١
السعودية	٩٤٢	٩٢٣	١١٣٩	٦٧	٩٦	١٠٦
البحرين	٥٩	٣٩	٥٧	٢	٢	٤
السودان	٠,٦٣٦	١،٥	١،٧	١٩	٩	٨
سوريا	٠,٤٥١	-------	٦	٠,٠٠٨	٠,٠٦٠	١،٥
تونس	٢٨	٢٢	٢١	٠,٣٩١	٠,٣٢٣	٠,٣١٦
الامارات	٣٧١	٤٣٥	٦٤٢	٣٦	٢٥	٣١
اليمن	١٢٠	٨٦	١٣١	٠,٠٢٠	٠,٢٨٤	٠,٠٤٨
جزر القمر	١٠	٨	١١	---	---	----

المصدر: http://www.fao.org

جدول (١٧)
إجمالي التجارة العربية في اللحوم من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧

(بالمليون دولار)

البيان / السنة	إجمالي واردات الدول العربية	اجمالى صادرات الدول العربية	فائض / عجز
٢٠٠٥	٢٧٤٦	١٢٤٣	(١٥٠٣)
٢٠٠٦	٢٨٦٦	١٥٣	(٢٧١٣)
٢٠٠٧	٣٧٨٩	١٧٤	(٣٦١٥)
الاجمالى	٩٤٠١	١٥٧٠	(٧٨٣١)

- الارقام بين القوسين تشير الى حدوث عجز .

المصدر: http://www.fao.org

جدول (١٨)

إنتاج اللحوم في بلدان الوطن العربي من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧

(بالألف طن)

الدولة / السنة	لحوم أبقار وجاموس			لحوم أغنام وماعز			لحوم دواجن		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصر	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٦١	٦١	٦١	٥٦٠	٦١٦	٥٦٠
الجزائر	١٢٠	١٢٢	١٢١	١٩١	١٩٩	١٩٦	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٠
العراق	٤٤	٥٤	٥٠	٢٣	٢٨	٢٨	٨٥	٦٠	٩٧
الأردن	٤	٤	٤	١٠	٧	٧	١٣٣	١١٦	١٣٣
الكويت	٢	٢	٢	٣٥	٣١	٣١	٣٢	٤٢	٤٢
لبنان	٦٩	٥٣	٥٣	١١	١٧	١٧	١٣٠	١٣٧	١٣٠
ليبيا	٦	٦	٦	٣٠	٣٤	٣٤	٩٩	٩٩	١٠٠
موريتانيا	٢٦	٢٦	٢٦	٣٩	٣٩	٤٠	٤	٤	٤
المغرب	١٥٧	١٦٠	١٦٩	١٣٧	١٤٣	١٤٢	٣٧٠	٣٧٠	٣٨٠
فلسطين المحتلة	٥	٥	٥	١٦	١٨	١٨	٦٩	٥٤	٦٩
عمان	٤	٤	٤	٣٣	٣٥	٣٦	٦	٦	٦
قطر	٠	٠	٠	٥	٥	٥	٥	٥	٥
السعودية	٢٢	٢٣	٢٤	١٠٤	٩٩	٩٩	٥٣٧	٥٤٨	٥٥٩
البحرين	١	١	١	٧	٧	٧	٥	٦	٥
الصومال	٦٨	٦٦	٦٦	٩٢	٩٠	٩٠	٤	٤	٤
السودان	٣٥٠	٣٥٠	٣٤٠	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣١	٣٠	٢٥
سوريا	٥٥	٦٠	٦٦	١٨٧	١٩٥	٢١٣	١٦٣	١٧٥	١٧٥
تونس	٥٣	٥٦	٥٧	٦٤	٦٧	٦٨	٨٧	٦٦	٩٠
الإمارات	١٠	١٠	١٠	٢٩	٣٠	٣٠	٣٤	٣٦	٣٦
اليمن	٧٣	٧٣	٧٣	٦٤	٥٨	٦٠	١١٣	١١٨	١٢٣
جزر القمر	١	١	١	٠	٠	٠	١	١	١
إجمالي الوطن العربي	١٣٩٠	١٣٩٦	١٣٩٨	١٤٧٢	١٤٩٧	١٥١٦	٢٧٢١	٢٧٤٦	٢٧٩٤

المصدر : http://www.fao.org

جدول (١٩)

أسعار المنتجين الزراعيين وقيمة الواردات والصادرات من اللحوم والحبوب عام ٢٠٠٧ للدول العربية ودول مختارة

الدولة	القمح (دولار/طن)	الأرز (دولار/طن)	الذرة (دولار/طن)	لبن الأبقار (دولار/طن)	الأبقار الحية (دولار/طن)	الدجاج الحي (دولار/طن)	واردات اللحوم٢٠٠٧ (بالمليون دولار)	صادرات اللحوم٢٠٠٧ (بالمليون دولار)	واردات الحبوب٢٠٠٧ (بالمليون دولار)	صادرات الحبوب٢٠٠٧ (بالمليون دولار)
مصر	١٩٨	٢١٠	٢١٦	٣٦٠	٢٦٤٩	١٢٢٩	٥٨٢,٣	٠,٨٠٢	٢٥٤١,٧	٤١٠,١
الجزائر	٢٦٨	٤٦٨	٠٠	٣٨٩	١٦٠٤	٨٨٢	١٥٢,٥	٠,٢٨٢	١٨٢٧,٥	٠,٥٠٩
البحرين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦,٩	٤,١	٣٩,٢	٠,١١٧
جزر القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٨	٠٠	١٦,١	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٩,٥	٠٠	١١٤٦,٩	٠,١٨٢
الأردن	٢٧٧	٠٠	١٤٩	٣٦٥	٢٦٤٠	١٣٤٨	١٢٨,٥	١١,٧	٦٦٣	٤,٥
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٣,٢	٠,٢٣٨	٢٨٥,١	٠,٦٢٨
لبنان	٢٠٨	٠٠	١٦٢	٣٥٦	١٨٧١	٩٥٧	٨٣,٨	٠,٦١٤	٢٢٣,٧	٣,٩
ليبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١,٢	٠٠	٦٧٥,٦	٠,٢١٧
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٨	٠٠	١٢١,٢	٠٠
المغرب	٢٧٢	٣١١	٢٢٤	٣٧٥	٣٣٦٢	١٢٣٩	٣٣,٨	٠,٣٦٧	١٧٢٧,٦	٤٣,٩
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٨,٩	٧,٦	٢٤٣,١	٢٤,٩
قطر	١٥٣	٠٠	٢٩٦	٥٥٦	٢٠١٧	١٢٥٣	١٥١,٦	٠,٦٩١	١٢٩,٦	٠,٣٩٨
السعودية	٣١٦	٠٠	٢٧٥	٦٥٢	٢٨٦٧	١٧٠٤	١١٣٨,٧	١٠٥,٦	٣٢٦٦,١	٢٠,٥
السودان	٣٣٩	٥٤٧	٢٠٣	٦٧٤	١٤٢١	١٢٨٠	١,٧	٨,٣	٣٥٥,٩	٢٧,٩
سوريا	١٠٨٢	٠٠	٨٨١	١٤٧٠	٨٣٢٣	٣٢١٢	٥,٩	١,٥	٣٩٣,٩	٢٣٠,٧
تونس	٢٣٧	٠٠	٠٠	٣١٥	٢٠٦٧	١٣٥٠	٢١,١	٠,٣١٦	٩٣٢	٢٠,٣
الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤٢,٤	٣٠,٦	٩٢٥,٣	٦٤,٣
اليمن	٤٣١	٠٠	٤٢٠	٢٦٦	٢٢٦١	١٤٥٥	١٣٠,٨	٠,٠٤٨	٧٩٥,٩	٧,٦
إجمالي الدول العربية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧٦١,٤	١٧٢,٨	١٦٣٠٩,٤	٨٦٠,٧
إثيوبيا	٢٢٩	٢٠٠	١٤٦	٣٠٧	٢٨٢	١١٤٥	٠,٠٥٩	١٣,٧	٢٤١,٤	٠,٩٣٧
الهند	١٦٨	١٤٢	١٢٦	٢٦٥	١٩٤	١٢٩٥	٠,٥٥٤	٨٩٨	٦٤٩,٣	٣٥٨٨,١
ايرلندا	١٩١	٠٠	٠٠	٣٤٦	١٨٣١	١٠١٢	٥١٩,٩	٢٥٦٦,٣	٣٠٢,٥	٣٠,٣
استراليا	١٦٩	٢٣٩	١٦٧	٢٥١	١٣٥٥	٨٧٠	٧٩٢,٣	٩٨٧,٩	٩٤,٤	٤٥٦٠,٣
الأرجنتين	٢٨٦	٢٨٧	١٥٨	٢٨٨	١١٠٣	١٩٢٣	٦٧,٦	١٦١٦,٤	٢٤,١	٤٩١٤,٨
بوليفيا	١٧٠	١٤٧	١٤١	١٢٥	٤٧٨	٤٨٠	٠,٤٤٧	٤,٢	١٠١,٥	٢١,١
البرازيل	١٧٥	٢٢٣	١٣٧	٢٤٣	٨٦٩	٨٨٧	١١٦,٣	٩١٩٥,٨	٢٠٠٧,٤	٢٠٤٤,٤
أورجواي	١٨٥	١٥٩	١٥٣	١٩٨	٩٠٧	٨٨٥	٢٤,٢	٨٨٣,٨	٣٣,٦	٣٤٨,٨
كندا	١٣١	٠٠	١١٥	٥٨١	١٥٤٠	١٤٣١	١٤٦٢,٩	٣٣٩٧,٤	٧٣٢,٧	٥٦٠٢,٩
الولايات المتحدة	١٧٤	٢٢٤	١١٩	٣٤٨	١٩٦١	٩٠٧	٤٤٤١,٨	٨١٤٢,٢	١٧٣٤,٧	٢١٢٥٥,٢
العالم	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢١٨١	٧٣٩٧٩,٦	٨٢٩٨٥,٥	٧٩٠٨٧,٩

المصدر: FAO statistical yearbook 2009

قيمة الواردات والصادرات من الحبوب TABLE C.7

قيمة الواردات والصادرات من اللحوم TABLE C.17

أسعار المنتجين الزراعيين TABLE E.3

WWW.FAO.ORG

جدول رقم (٢٠)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للبلدان العربية والخارجة منها من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩

الدولة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للبلد			الاستثمارات المباشرة الخارجة من البلد		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مصر	١١٥٧٨	٩٤٩٥	٦٧١٢	٦٥٥	١٩٢٠	٥٧١
الجزائر	١٦٦٢	٢٦٤٦	٢٨٤٧	٢٩٥	٣١٦	٣٠٩
ليبيا	٤٦٨٩	٤١١١	٢٦٧٤	٣٩٣٣	٥٨٨٨	١١٦٥
المغرب	٢٨٠٣	٢٤٨٧	١٣٣١	٦٢١	٤٨٥	٤٧٠
السودان	٢٤٣٦	٢٦٠١	٣٠٣٤	١١	٩٨	٤٥
تونس	١٦١٦	٢٧٥٨	١٦٨٨	٢٠	٤٢	٧٧
موريتانيا	١٣٨	٣٣٨	٣٨_	٤	٤	٠٠
البحرين	١٧٥٦	١٧٩٤	٢٥٧	١٦٦٩	١٦٢٠	١٧٩١_
جزر القمر	٨	٨	٩	٠٠	٠٠	٠٠
العراق	٩٧٢	١٨٥٦	١٠٧٠	٨	٣٤	١١٦
الأردن	٢٦٢٢	٢٨٢٩	٢٣٨٥	٤٨	١٣	٧٢
الكويت	١١٨	٥١_	١٤٥	١٠١٥٦	٨٨٥٨	٨٧٣٧
لبنان	٣٣٧٦	٤٣٣٣	٤٨٠٤	٨٤٨	٩٨٧	١١٢٦
عمان	٣٣٣٢	٢٣٥٩	٢٢١١	٣٦_	٥٨٥	٤٠٦
فلسطين المحتلة	٢٨	٥٢	٣٣	ـ٨	٨_	٣٦
قطر	٤٧٠٠	٤١٠٧	٨٧٢٢	٥١٦٠	٦٠٢٩	٣٧٧٢
السعودية	٢٢٨٢١	٣٨١٥١	٣٥٥١٤	١٢٧٣٠	١٤٥٠	٦٥٢٦
سورية	١٢٤٢	١٤٦٧	١٤٣٤	٢	٢	٣
الإمارات	١٤١٨٧	١٣٧٠٠	٤٠٠٣	١٤٥٦٨	١٥٨٠٠	٢٧٢٣
اليمن	٩١٧	١٥٥٥	١٢٩	٥٤	٦٦	٦٦
العرب	٨١٠٠١	٧٩٣٨٢	٧٩٣٨٢	٥٠٧٣٨	٤٤١٨٩	٢٨٠١١
العالم	٢٠٩٩٩٧٣	١٧٧٠٨٧٣	١١١٤١٨٩	٢٢٦٧٥٤٧	١٩٢٨٧٩٩	١١٠٠٩٩٣
حصة العرب من العالم	%٣,٩	%٥,٥	%٧,١	%٢,٢	%٢,٣	%٢,٥

المصدر: United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2010, p. 167-170.



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٠: أوروبا فى قلب الموجة الثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. - ط١. - القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠.

عدد الصفحات: ٤٨٨ صفحة

المقاس: ٢٠ × ½-٢٧سم.

تدمك ٨ ٤٠٧ ٢٢٧ ٩٧٧

١ - الاقتصاد الدولى.

٢ - أوروبا - الأحوال الإقتصادية.

٣٤١.٧٥

رقم الإيداع ٢٠٠٧٩ / ٢٠١٠
ISBN 977- 227 - 407 - 8

مطابع الأهـرام التجاريـة - قليوب

هــــذا الـــتــــقـــريـــر

يتناول التقرير، القضايا والاتجاهات والتطورات الاقتصادية الرئيسية التى أثرت على حركة الاقتصاد فى العالم وفى المنطقة وفى مصر. والتى من شأنها أن تستمر فى التأثير عليها فى المستقبل القريب على الأقل. وذلك من خلال تناول موسع للعديد من القضايا الدولية والإقليمية والمحلية التى وضعها التقرير فى دائرة الاهتمام والتحليل على النحول التالى:-

مقدمة

رؤية:

- الأزمة المالية العالمية ومستقبل الرأسمالية.
- النظام الرأسمالى ومستقبله.

الاقتصاد الدولى:

- الاقتصاد الدولي بعد عامين من الأزمة المالية العالمية وفى ظل انفجار الأزمات الأوروبية
- الاقتصاد الإيرانى..الواقع والقدرة على مواجهة العقوبات الدولية؟
- القطاع المالي العالمي .. مركز الأزمة ومحاولات إصلاحه
- صناعة السيارات والأزمة الاقتصادية العالمية.. مؤشرات المستقبل تشير لانتقال الثقل إلى آسيا

الاقتصاد العربى:

- الاقتصادات العربية فى ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والموجة الأوروبية منها
- الفساد والشفافية فى الوطن العربى .. دراسة للأطر القانونية والتنظيمية وآليات المكافحة ونماذج من وقائع الفساد
- هل يعود نفط العراق الى أحضان الشركات الغربية ؟

الاقتصاد المصرى:

- المؤشرات الأساسية لأداء الاقتصاد المصرى
- الموازنة العامة للدولة ٢٠١٠ / ٢٠١١ ... من يمولها ومن يستفيد منها ومقترح لإصلاح نظام الأجور
- تسعير الحاصلات الزراعية والتركيب المحصولى فى مصر.. قراءة تحليلية لسياسات ال ومقررات الحزب الحاكم
- أثر السياسة الاقتصادية على أوضاع العمال ومكاسبهم وإنتاجيتهم
- أداء الجهاز المصرفى المصرى بين التطوير والأزمة لعالمية
- القطن المصرى فى مفترق الطرق
- اقتصاديات الصحة فى مصر
- المناطق الحرة فى مصر

الملحق الإحصائى

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر